







إهداء ٢٠٠٧

أسرة المرحوم الدكتور / عبد الجليل عبده شافي  
جمهورية مصر العربية



### ﴿الجزء الثالث﴾

من حوائى العلامةين الفهامين والامامين  
 القديين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشروانى نزيل مكة  
 المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ أجدن  
 قاسم العبادى على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف  
 الامام العالم العلامة الاوحد الفخامة حاتمة  
 المحققين شهاب الدين أجدن حجر  
 الهيئى الشافعى نزيل مكة  
 المشرفة تغمده الله الجسع  
 برحمته وأسكنهم  
 فسيح جنته  
 آمين

### ﴿وهم اشرفنا﴾

### ﴿تنبية﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشروانى فى أول كل  
 صحيفة وحاشية الامام ابن قاسم العبادى فى آخر كل صحيفة  
 مفصلاً لا يمتدحول وجعلت التعليق تابعة لحاشية الشروانى

بسم الله الرحمن الرحيم

\*(باب صلاة الخوف)\*

قول المتن (صلاة الخوف) أي وما يتبعها من حكم اللباس ونحو الاستصحاب بالدهن الخبيث ع ش أي ومن حكم خوف فوات الحج (قوله من حيث) أي قوله وحيد في النهاية والمعنى (قوله في غيره) أي غير الخوف يعني في فرض غيره فكان الانسب فيه في غيره عبارة المعنى والنهاية في حكم صلاته كصلاة الأمان وإنما أفردته بترجمة لأنه يحتمل في الصلاة عنده في الجاهة وغيرهما ما لا يحتمل فيها عند تفسيره اهـ (قوله كجائ) أي في المتن والشرح (قوله لما صرحوا به في الرابعة الخ) عبارة المعنى هناك فرع يصلي عبد الفطار وعبد الأضي وكسوف الشمس والقمر في شدة الخوف صلاتها لأنه يخاف فوتها ويخطئها أن أمكن بخلاف صلاة الاستسقاء لأنها لا تفوت ويؤخذ من ذلك أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الغريضة والتراويح وأنها لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اهـ زاد النهاية بخلاف ما إذا فاتت بغير عذر فبما يظهر اهـ قال ع ش قوله مر إلا إذا خيف فوتها بالبحر أي الفاتنة بعذر ومثلها يقال في الاستسقاء فإذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف وقوله مر بخلاف ما إذا فاتت الخ أي فصلها نحو وجامن المصيبة كذا في حواشي شرح الروض لوالد الشارح مر ولوقبل شدة الخوف عذر في التأخير ولا مصيبة لم بعد اهـ وفي سم عقيب ذكره عن الأسنى مثل ما مر من المعنى ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النقل المطلق اهـ وفي ع ش وعليه أي على ما نقله سم عن الأسنى فالظاهر أنه لا يأتي فيها لم تفعل جملة كالر وتسبيل والمكتوبان إذا صليت فردا في الصلاة شدة الخوف دون غيرها لعدم تأنيصتها من التغريق في ذلك ثم إن أمكنهم التناوب بان تصلي كل جماعة وحدا نافع حراسة غيرهم فعلاوا أو أصابوا صلاة شدة الخوف اهـ (قوله وحيد) أي

\*(باب صلاة الخوف)\*

(قوله لأنه لا يفوت) قال في شرح الروض ومن ذلك يؤخذ أنها تشرع في غير ذلك أيضا كسنة الغريضة والتراويح وانما لا تشرع في الفاتنة بعذر إلا إذا خيف فوتها بالموت اهـ ويؤخذ منه أيضا أنها لا تشرع في النقل

\*(باب كيفية صلاة الخوف)\*

من حيث أنه يحتمل في الفرض فيه ما لا يحتمل في غيره كما يأتي وتعبيرهم بالفرض هنا لأنه الأصل والأول صلا فيه عدا مثلا جاز فيه الكيفيات الآتية لما صرحوا به في الرابعتين جواز نحو عدا وكسوف لا استسقاء لأنه لا يفوت وحيد فتحتمل استثناءه أيضا من بقية الأنواع

حين استأنسناهم الاستسقاء من الرابع وقال التكردي أي حين عدم القواف اه (قوله ويحتمل العموم) أي عموم بقية الأنواع سم وأشار الشارح إلى ربحه بتعلله دون الاحتمال الأول (قوله وأصلها الخ) وتجوز في الخطر كالسفر خلافا لما لمعني ونهاية أي بان دعهم المسلمين العدو ببلادهم أماني الأمن فلا يجوز لهم صلاة عسافا بما فيها من الخلف الفاضل وتجوز صلاة بطن نخل وذات الرقاع أو ذات الفرق الثانية المارقة كاللوى عش (قوله وإذا كنت فيهم الآية) يحتمل أن تكون واردة في صلاة ذات الرقاع بقوله تعالى فيها إذا سجد أو أي فرغوا من السجود وعام ركعتيه ويحتمل وردها في صلاة بطن نخل بقوله المذكور بمعنى فرغوا من الصلاة بجبري (قوله مع ما يأتي) أي من الأخبار مع خبر صلوا كل راوي في أصله واستمرت الصلاة حتى انتهى تعالى عليه فعلها بعد دعوى المزي نسيها أي الآية لتر كصله صلى الله عليه وسلم لها ولم الخندق أو ماؤها بان تجزوا ولها معنى لانها نزلت سنة ست والخندق كان سنة أر بنح أو خمس معنى ونهاية بقوله المتن (هي أنواع) أي أو بقله ان اشتد الحول فالرابع أو الأول والعدو في جهة القبلة فالأول أو في غيرهما فالآخران نهاية (قوله تملح) إلى قوله وبعضها في النهاية لا قوله بعضها إلى التنبيه في المعنى إلا ذلك (قوله بعضها في الأحاديث) كذا في أكثر النسخ وفي بعض النسخ الصحيحة في الأحاديث باسقاط لفظة بعضها وهذا هو الموافق للنهاية والمعنى وغيره يعم وجود السبعة عشر نوعا جميعها في الأحاديث وبعضها في القرآن (قوله وذكر الرابع الخ) قضية منه أي كالقضية وشرح المنسج أن الرابع ليس من السبعة عشر وكلام الشارح مدر كالصريح في أنه منها عش عبارة الجبري قوله لمجيء القرآن الخ أي صريحاً فلا يتأني إلى أنه جاء بغير نفسي سبعة عشر نوعاً فالأجودى وبعبارة عش يفهم من كلام الشارح أي شيخ الإسلام اثنا سبعة عشر نوعاً وهو يخالف لقول مدر ابن الرابع عن السبعة عشر نوعاً واجب بان قوله منها تنازع في نفسه اختار وذكر اه باني تصرف (قوله به) أي بالاربع وكذلك به بالثالث معنى (قوله مشكل الخ) وقد قيل الاشكال بان الشافعي اتعاقب الحكم بعضها حديث فيها إذا تردد فيه والأفهم من أحداث صحته وليست مذهبه تامل شوي وحسن عبارة الرشدي والظاهر أن معنى اختيار الشافعي لهذه الأنواع الثلاثة أنه قصر كلامه عليها بين أحكامها ولم يتعرض للكلام على غيرها إلا بطلانه عنده لأنه صريح الحديث بل لقوله ما فيها من المبطلات ولاغناها من الباقيات ويجوز أن يكون أحاديثها لم تنقل للشافعي إلا ذلك من طرق صحيحة فمن أحاديث لم تستقر بعضها إلا بعد عصر الشافعي كيف والامم أحد وهو متأخر عنه يقول لأعلم في هذا الباب حديثاً صحيحاً اه وبذلك يسقط قول بعضهم أن أحاديثها صحيحة لأعذر للشافعي فيها وجه سقوطه أنه لا يلزم من صحتها وصولها إليه بطرق صحيحة ويحتمل أنه اطلع فيها على قاذح فتأمل فلهذه ثلاثة أجوبة كل واحد منها على حسنة كاف في دفع هذا التشنيع على عالم قرئ من ملا طباطبائي الأرض علما رضي الله تعالى عنه وعنايه اه (قوله لا أعذر في مخالفتها الخ) يؤخذ منه كالشارح مدر ان من تتبع الأحاديث الصحيحة وتعرف كيف تم الكسفيات الستة عشر جازة صلاتها بتلك الكيفية فهو ظاهر لكن نقل مدر أي في غير نهايتها يتخلل وفيه وقفوا الأقرب بما قلناه عش (قوله ولو جعل الخ) ان لم يكن في كلام الشافعي ما يأتي في ذلك لم يجهسه إلا على ذلك سم (قوله ما ذكر) أي من كثرة التغيير (قوله وحذف هذا) أي قوله صلاة تصفان (قوله لفهمه) أي كونه النوع وهذا جواب عما قيل ان في جعل المصنف هذه الأحوال أنواعاً فطر وانما الأنواع الصالحة للمفعول فيها كركدي (قوله ما ذكره) أي في قوله الآتي وهذه صلاة رسول الله الخ قول المتن (يكون الدعوالخ) ذكر المراد أي أنه يفهم من كلام الالفية أن حذف أن ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامي في شرح التسهيل ومذهب أبي

ويحتمل العموم لان  
الرابعة تحتها لعلها مقيمين  
كثرة المبطلات ما ليس في  
غيرها وأصلها قوله تعالى  
ما يأتي (هي أنواع) يسأل  
سبعة عشر نوعاً بعضها في  
الأحاديث وبعضها في القرآن  
واختار الشافعي رضي الله  
عنه منها الثلاثة لا تملحها  
أمر باني بقية الصلوات  
وأقل تغييراً وذكر الرابع  
الآتي في القرآن به  
(تنبيه) هذا الاختيار  
مشكل لأن أحاديثها  
تلك الثلاثة لا أعذر في مخالفتها  
مع بعضها وان كثرة تغييرها  
وكيف تكون هذه الكثرة  
آتي صريح فعلها عنه صلى  
عليه وسلم من غير ناسخ لها  
مقتضية للإبطال ولو جعلت  
مقتضية للمعضولية لانتجته  
وقد صرح عنه مائتيه غيره  
من قوله إذا صرح الحديث  
فهو مذهبي وأصره وبقولي  
الخطأ وهو وإن أراد من  
غير معارض لكن ما ذكر  
لا يصح معارضاً كما يعرف  
من قواعد الأصول فتأمل  
(الأول) صلاة تصفان  
وحذف هذا مع أنه النوع  
حقيقة لفهمه مما ذكره  
وكذا في الباقي (يكون)

المطابق (قوله ويحتمل العموم) أي عموم بقية الأنواع (قوله ولو جعل الخ) ان لم يكن في كلام الشافعي ما يأتي في ذلك لم يجهسه إلا على ذلك (قوله في المتن يكون العدو في القبلة) ذكر المراد أي أنه يفهم من كلام الالفية أن حذف أن ورفع الفعل في غير المواضع المعروفة ليس بشاذل وهو ظاهر كلامي في شرح التسهيل

أى كون على حد تنعيم  
 بالمعنى خبر من إن تراه  
 فاندفع ما هذا الشرح (العدد  
 في جهة (القبلة) ولا حائل  
 بيننا وبينه فبينا كثر بحيث  
 تقادم كل فرقة من العابد  
 كذا قالوا مصرحين بأنه شرط  
 لجواز هذه الكيفية وهو  
 مشكل مع ما يعلم من كلامهم  
 إلا أنى أنه يكفي جعلهم صفات  
 واحدا وحراسة واحد منهم  
 وقد يجب بأنه صلى الله  
 عليه وسلم يتعلمها الأعم  
 الكثرة لأنه كان في ألف  
 وأربع مائة فبالنظر في الوليد  
 رضي الله عنه في مائتين من  
 المشركين في حصرة واسعة  
 والغالب على هذه الأنواع  
 الاتباع والتبعية فاختص  
 الجواز بما في معنى الوارد  
 من غير نظر إلى أن حراسة  
 واحد بدفع كدهم لا احتمال  
 أن يسو ففهم العدو وأصل  
 قتال منهم لو قالوا أيضا  
 فقتلهم وما كانت حاملة  
 العدو على العيصوم وهم  
 في سبيهم بخلاف كثير منهم  
 غارت هذه الكيفية مع  
 الكثرة وأدنى مراتبها أن  
 يكون مجموعهم مائة - بأن  
 تكون مائة وهم مائة مثلا  
 فصدق حينئذ أن أذفر قنا  
 فرقتين كقات كل منهما  
 العدو سواء أجهلنا فرقة أم  
 فرقا فقولهم بحيث إلى آخره  
 المراد منه كمن عسير بأن  
 يكافئ بعض من العدو  
 ذكر كجواهرها من لاسم  
 الفقه (غير ثبت الامام القوم  
 صغين) أو (صغين) (وبصلي بهم)

الحسن انتهى اه سم (قوله أى كون) إلى قوله وكذا في النهاية (قوله أى كون) لا يقال لاحاطة ذلك  
 لأنه من قبيل الأخبار بالجملة لا ناقول لأنه لا يصح لانه لا رابط ثم لا بد من تقدير مصافى الكلام ليصح الجمل أى  
 ذكر كون الخ سم وعش (قوله على حد تنعيم الخ) أى وإن كان شاذاً إسماعيل على خلاف سم (قوله  
 فاندفع الخ) كيف يندفع بخرج على وجه مقصود على السماع ويحجب عنه ذلك كإقتضاه فيما مر عن  
 المرادى سم (قوله في جهة القبلة) أى من ثياب عاب اه عش (قوله ولا حائل) إلى قوله وكذا في المعنى  
 (قوله وبيننا كثر الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطاً للجواز هنا والندب فيما يأتي أى في صلاة ذات الرقاع  
 سم على حج أقول مستأنف الإشارة للفرق في قول الشارح مر وقفاً صلاة عصفان الخ عش أقول  
 ويأتي في الشارح وسم رده (قوله بأنه) أى قولهم بحيث تقاوم الخ (قوله لجواز هذه الكيفية) ينبغي  
 أن المراد بالجواز الخ والجملة أيضاً لأن فيها تغيباً لمبطل في حال الأمن وهو الخلف السجودين والجلوس  
 بينهما سم على حج أقول مستأنف الإشارة للفرق في قول الشارح مر وقفاً صلاة عصفان الخ عش أقول  
 فرقتنا العدو (قوله من كلامهم الخ) أى في قول الضيف ولو حوس فيما الخ (قوله بأنه) يكفي جعلهم  
 الخ) أى ولا تستلزم الحيلة للندبة (قوله مع الكثرة) أى بحيث تقاوم الخ (قوله وأيضاً فقتلهم الخ)  
 لعلة معطوف على قوله والغالب الخ (قوله كقات كل منهما الخ) قد يقال لا وجه لاعتبار مكافأة كل  
 فرقة العدو ولا اعتبار مكافأة الحراسة ولا معنى لاعتبار المكافأة في كل فرقة كإلا يخفى فاعتبار المكافأة على  
 هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلاً على إشكاله لم يرتفع بمسأله سم (قوله فقولهم بحيث الخ)  
 المراد منه الخ حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكر واعتبار الانقسام بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم  
 العدو بل المكان الانقسام المذكور سم وبقيت النهاية والمعنى اعتبار اشتراط الانقسام بالفعل حتى  
 لو كان الحارس واحداً لاشتراط أن لا يزيد السكفة على اثنين (قوله ما ذكر) أى أن يكون مجموع عنايتهم  
 كروى (قوله لا مع القبلة) معطوف على مع الكثرة شارح اه سم قول المتن (غير ثبت الامام الخ)  
 قال في الإيعاب واستحب للإمام أن يبين لهم من يستعد معه ومن يخاف الحراسة حتى لا يعتدوا به اه أى  
 فأنهم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا ما كان حجب بعض الصف الأولى مع الإمام في الأولى وبعض الثاني  
 والعض السابق من الصفين في الثانية فاعتد بذلك عش (قوله إلى أن يعتدل بهم) أى في الركعة الأولى  
 إذا حراسة إلا أنه يتصلح الاستدلال بالركوع على ما يعلم من قوله فإذا وجد الخ نهاية تومني قول المتن (وحوس)  
 أى تأخر العدو وفيها يظهر للموضع سجوده عش عبارة سم فقيديلى أى سم على أن المراد ينظر إلى  
 فانه جعل منه قوله تعالى ومن آياته ربكم السرى فواظبوا على ما قال فسير بكمله لأن حذفوا بقى ربكم  
 مرفوعاً وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف فاذا حذف بعامل انتهى وهذا مذهب أى الحسن فانه  
 أجاز حذف ان ورفع الفعل وجعل منه قوله تعالى ربكم السرى فواظبوا على ما قال فسير بكمله لأن حذفوا بقى ربكم  
 ذكر كون (قوله أى كون الخ) لا يقال لاحاطة ذلك لأنه من قبيل الأخبار بالجملة لا ناقول لأنه لا رابط ثم لا بد من تقدير مصافى الكلام ليصح الجمل أى  
 (قوله على حد تنعيم الخ) أى وإن كان شاذاً إسماعيل على خلاف سم (قوله فاندفع الخ) كيف يندفع بخرج على  
 وجه مقصود على السماع ويحجب عنه ذلك كإقتضاه فيما مر عن المرادى سم (قوله في جهة القبلة) أى من ثياب عاب اه عش (قوله ولا حائل) إلى قوله وكذا في المعنى  
 (قوله وبيننا كثر الخ) قد يستشكل جعل الكثرة شرطاً للجواز هنا والندب فيما يأتي أى في صلاة ذات الرقاع  
 سم على حج أقول مستأنف الإشارة للفرق في قول الشارح مر وقفاً صلاة عصفان الخ عش أقول  
 ويأتي في الشارح وسم رده (قوله بأنه) أى قولهم بحيث تقاوم الخ (قوله لجواز هذه الكيفية) ينبغي  
 أن المراد بالجواز الخ والجملة أيضاً لأن فيها تغيباً لمبطل في حال الأمن وهو الخلف السجودين والجلوس  
 بينهما سم على حج أقول مستأنف الإشارة للفرق في قول الشارح مر وقفاً صلاة عصفان الخ عش أقول  
 فرقتنا العدو (قوله من كلامهم الخ) أى في قول الضيف ولو حوس فيما الخ (قوله بأنه) يكفي جعلهم  
 الخ) أى ولا تستلزم الحيلة للندبة (قوله مع الكثرة) أى بحيث تقاوم الخ (قوله وأيضاً فقتلهم الخ)  
 لعلة معطوف على قوله والغالب الخ (قوله كقات كل منهما الخ) قد يقال لا وجه لاعتبار مكافأة كل  
 فرقة العدو ولا اعتبار مكافأة الحراسة ولا معنى لاعتبار المكافأة في كل فرقة كإلا يخفى فاعتبار المكافأة على  
 هذا الوجه مع كفاية حراسة واحد مثلاً على إشكاله لم يرتفع بمسأله سم (قوله فقولهم بحيث الخ)  
 المراد منه الخ حاصله أنه ليس المراد بقولهم المذكر واعتبار الانقسام بالفعل إلى فرقتين كل واحدة تقاوم  
 العدو بل المكان الانقسام المذكور سم وبقيت النهاية والمعنى اعتبار اشتراط الانقسام بالفعل حتى  
 لو كان الحارس واحداً لاشتراط أن لا يزيد السكفة على اثنين (قوله ما ذكر) أى أن يكون مجموع عنايتهم  
 كروى (قوله لا مع القبلة) معطوف على مع الكثرة شارح اه سم قول المتن (غير ثبت الامام الخ)  
 قال في الإيعاب واستحب للإمام أن يبين لهم من يستعد معه ومن يخاف الحراسة حتى لا يعتدوا به اه أى  
 فأنهم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا ما كان حجب بعض الصف الأولى مع الإمام في الأولى وبعض الثاني  
 والعض السابق من الصفين في الثانية فاعتد بذلك عش (قوله إلى أن يعتدل بهم) أى في الركعة الأولى  
 إذا حراسة إلا أنه يتصلح الاستدلال بالركوع على ما يعلم من قوله فإذا وجد الخ نهاية تومني قول المتن (وحوس)  
 أى تأخر العدو وفيها يظهر للموضع سجوده عش عبارة سم فقيديلى أى سم على أن المراد ينظر إلى

العدو لا إلى موضع سجودهم يحتمل أن يفصل بين أن لا يأمن هجوم العدو إلا بالنظر إليه فينظر إليه وبين أن يحس بهجومه وإن لم ينظر إليه فينظر إلى موضع سجوده اه قول المتن (وحسب صف) أي آخر في الاعتدال المذكور في آية تومعه قال ع ش قوله مر في الاعتدال المذكور ومفهومه أنهم لو أرادوا أن يجلسوا ويجروا وهم جالسون منتع عليهم ذلك وهو ظاهر لأن ذلك هو الوارد في جلوسهم إحداث صورته غير معهود في الصلاة فلا جواسوا جهلا أو سهوا قالوا لا قرب أنهم يدعون الجالوس وكذا وهو وأبقت السجود ثان بن الحارسة فقام بعد تلك الركعة فعرض ما معهم منه كسب غيرهم بالفاشمة ما تعلقوا الزجة العارضة لهم بعد الجالوس فلا يجوز لهم العود كما قاله ججو يحتمل جواز العود فيها لأنه أبلغ في منعهم العود منه في جالوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الزجة ع ش (قوله وله في القيام الخ) ينبغي أن يأتي هنا ما قبل في مسئلة الزجة لو لم يكن أو من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فكون كالسجود ثم رأيت في الرض ما يؤخذ منه ذلك ع ش أوله يؤخذ ذلك أنما من قول الشاعر الخ لا يكلم ذلك كله مامرى في الزحوم وغيره وناقى عن سم ما يصح بذلك (قوله بان لم يفرغوا الخ) أنظر كيف يكون هذا فهو بالسبق باكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله الخ في نعم الخ ولا يخفى ما فيه لا يفيد دفع هذا سم (قوله بشرطه) أي بان يطمئن أو قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع (قوله فيه) أي الركوع (قوله بشرطه) وهو العلم والتعمد كروي (قوله نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لاحسان هنا للسجدتين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لانه يسبقهم من ثلاثة أركان طيلة وانما يكون كذلك لو ركع الامام وهم في الاعتدال وليس كذلك بديل قوله بان لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يفوت شيئا من القيام في غير الفاتحة فكيف تصوروه هذا وعلى هذا فاختلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور وتختلف المسبوق فليتأمل سم (قوله بحسبان السجدتين) أي سجد في الامام كزدي (قوله لمصلحة الغير) متعلق بالتخلف (قوله تلك النظائر) أي المزحوم وغيره من الناسي ونحو المربوض وبطل الحركة (قول المتن في الثانية) أي الركعة الثانية (وقوله وحسب الآخرون) أي الفرقة التي سجدت مع الامام (وقوله فاذا جلس) أي الامام للتشهد (وقوله وهذا) أي الكيفية المذكورة (صلا الخ) أي فصلاته نهاية (قوله بضم العين) أي وسكون السين للمؤقتين وهي قرية يقرب خاصين بينها وبين مكة أو بعد يومين آية تومعه (قوله لمفسد السبيل فيه) أي تسلط السبيل عليه يعرف آلات يفرغ فيه موادى (قوله فيمن الصف الاول الخ) عبارة غامضة والنهاية وعبارته كغيره صادقة بان سجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما مأمرا بما كانه أو تحول بكان لا لا تجروا بعكس ذلك فهو أربع كفيات وكلها جازية فالمراد بقراءة الفهم في القول والذي في خبر مسلم سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع القول فيها انه ان رتبهم صفوف فام بحرس صفان فاكثروا (قوله مع تقدم الثاني الخ) أي في الركعة الثانية سم (قوله وجابوا) أي ما في مسلم (قوله الصادق

الكثرة شراح (قوله في المتن وحسب صف) قد بديل على ان المراد بنظر الى العدو ولا الى موضع سجودهم يحتمل ان يفصل بين ان يحتاج الى النظر الى العدو بان لا يأمن هجومه الا بالنظر اليه فينظر اليه بين الاحتياج بان يحس بهجومه اذا أرادوا ان لم ينظر اليه فينظر الى موضع سجوده (قوله بان لم يفرغوا من سجدتهم الخ) أنظر كيف يكون هذا فهو بالسبق باكثر من ثلاثة ثم رأيت قوله الخ في نعم الخ ولا يخفى ما فيه لا يفيد دفع هذا (قوله نعم يتردد النظر الخ) قد يقال لاحسان هنا للسجدتين عليهم لأن وجوب موافقتهم الامام في الركوع ليس لانه يسبقهم باكثر من ثلاثة أركان طيلة وانما يكون كذلك لو ركع الامام وهو في الاعتدال وليس كذلك بديل قوله بان لم يفرغوا الخ فتأمل بل لانهم بالنسبة لهذه الركعة مسبوقون والمسبوق يجب أن يوافق الامام في الركوع حيث لم يفوت شيئا من القيام في غير الفاتحة فكيف تصوروه هذا وعلى هذا فاختلفهم عن الركوع مع الامام له حكم سائر صور وتختلف المسبوق فليتأمل (قوله مع تقدم الثاني) أي في الثانية (قوله

وحسب صف فاذا قاموا سجد من حوس وعلقوه في القيام ليقربوا بالكل فان لم يلقوه فيه بان يسبقهم باكثر من ثلاثة طوله السجدتين والقيام بان لم يفرغوا من سجدتهم الا وهو راكع واقفوه في الركوع وأدركوه بشرطه فان لم واقفوه فيه وجروا على ترتيب انفسهم بطالت صلاتهم بشرطه كالمسلم ذلك كله مامرى في المزحوم وغيره نعم يتردد النظر هنا فيما ذكرته في حسبان السجدتين عليهم مع كونهم مأثورين بالتخلف بين ما مع إمكان فعلهم لهما مع الامام لمصلحة الغير بخلاف تلك النظائر (ومعه في الثانية من حوس والا وحسب الآخرون فاذا جلس سجد من حوس وشهد بالصفتين وسلم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثان) بضم العين حتى بذلك لمفسد السبيل فيرواها مسلم لكن فيه ان الصف الاول سجد معه في الركعة الاولى والثاني في الثانية مع تقدم الثاني وتأخر الاول وحلوه على الفضل الصادق

به) أي بالافضل (قوله تكلمه) أي كايصدق المتن على عكس الافضل وهو عدم سجود اليصف الاول أولا بل الثاني أو عدم التسليم والتأخر كرى واقصر سم على الاول كياتي (قوله وذلك) أي مختصة صلاة عسقا مع التسليم والتأخر (قوله بشرطه) لان أكثر أفعالهم (الح) أي بان لم يشك منهم أكثروا من خطوتين فاشى أكثر منهما بطلت صلاته وينقذ كل واحد من رجلين نهاية يتو بنفي مراعاة ذلك عند الاحكام بان يتقوا على حالة يسهل معها ما ذكره ع (قوله المطلب) أي ما ذكر من التسليم والتأخر في العكس وهو أن يسجد الثاني في الاولى والاولى في الثاني في الثانية من العكس (قوله) في ساعلى الوارد) أي وهو سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الاول فيها العراستوما ذكره من مطلوبية التقدم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعل الصفة الاولى أي سجود الثاني في الاولى والاولى في الثانية ملازمة كل صف مكانه أفضل قال في شرحه على المجموع عن العراقيين قالوا في لفظ الشافعي اشارة اليه اه ثم أيدهم برفع عليه سم (قوله لان الاول) اه (قوله) قبل الافضل شرح اه سم (قوله الافضل) صفة للسجود أولا (الح) (قوله أيضا) أي كالف الاول (قوله) هنا) أي في صلاة عسقا (قوله ولا حراسة) اه عبارة النهاية والغنى والنجاة اختصت الجراسة بالسجود دون الركوع لان الركوع تكلمه الشاهدة اه (قوله أي الركعتين) الى قول المتن الثاني في النهاية والغنى قول المتن (قرة نصف الح) أي أو بعض كصف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على المناوبة نهاية ومعنى قول المتن (جاز) أي بشرط ان تكون الحراسة مع بقا السجود ولو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزبد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما بالغاه من كفاية إمكان الانقسام (قوله وكذا يجوز الح) لكن المناوبة أفضل لانها الثانية في الخبر ويكره أن يصلى باليمن ثلاثون بحرس أقل منها نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ويكره الح أي حيث كان القوم فيهم كثره ومراده من الكراهة في هذا النوع وبقيّة الافواع كأمس حه شرح الرض اه (قوله ولو واحدا) أي اذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدمه ع ش أي لنهاية ومثلها الغنى خلافا للتحفة في قول المتن الثاني يكون) أي كون أي ذكروا سم (قوله أي القبلة) الى قوله وبغير النهاية والغنى الا قوله خلافا لى كثرنا ونوله بحسب العتوب (قوله وليس هذا) أي أحد الامرين قول المتن (فصل في الح) أي جميع الصلاة ثالثة كانت أو ثلاثية أو رباعية نهاية ومعنى (قوله واحدا) اه (قوله) الاسك تأخير عن قول المصنف بفرقة و زاد اه بان يجعل قول المتن من بين الح أي وتكون الصلاة الثانية للامام فضلا لسقوط فرضه بالاولى نهاية ومعنى قال ع ش والظاهر استوله الصلاة في الفضيلة لان الثانية وان كانت خلف تفصل لا كراهة فيها هنا فسادت الاولى قال شيخنا الشوبرى والثانية مع عدم ذلك لا تعيب فيها نسبة الامامة فهي مستأنفة من وجوبها في المعادة اه وتوجب بان الاعادة وان حصلت لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ثم ان كان ما ذكره من سقوطه لا فاسم والاقتدى يقال لا بد من نية الامامة بل تعرض لبقية شروط المعادة وينبغي أنه لا بد منها اه وعبارة على المنهج وفي كل من الاستئذان والتوجيه نظر الا ان يكون الاستئذان معنويا لان كلام الاصحاب والافاقياس كدليل عليه كالمهم وجوب نية الجماعة اه قول المتن (وهذه صلاة رسول الله) وتأخر الاول) أي في الثانية منه (قوله المطلب في العكس) وهو ان يسجد الثاني في الاولى والاولى في الثانية والمراد المطلب في الثانية من العكس وقوله قياس على الوارد أي وهو سجود الاول في الاولى والثاني في الثانية مع تقدم الثاني فيها للسجود وتأخر الاول فيها العراستوما ذكره من مطلوبية التقدم والتأخر في العكس صرح العباب بخلافه فقال فعل الصفة الاولى أي سجود الثاني في الاولى والاولى في الثانية ملازمة كل صف مكانه أفضل قال في شرحه على المجموع عن العراقيين قالوا في لفظ الشافعي اشارة اليه اه ثم أيدهم برفع عليه سم (قوله لان الاول) اه (قوله) قبل الافضل شرح اه (قوله) هنا) أي في صلاة عسقا (قوله ولا حراسة) اه عبارة النهاية والغنى والنجاة اختصت الجراسة بالسجود دون الركوع لان الركوع تكلمه الشاهدة اه (قوله أي الركعتين) الى قول المتن الثاني في النهاية والغنى قول المتن (قرة نصف الح) أي أو بعض كصف نهاية (قوله على المناوبة) أي ودام غيرهما على المناوبة نهاية ومعنى قول المتن (جاز) أي بشرط ان تكون الحراسة مع بقا السجود ولو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزبد الكفار على اثنين نهاية ومعنى وتقدم في الشرح ما بالغاه من كفاية إمكان الانقسام (قوله وكذا يجوز الح) لكن المناوبة أفضل لانها الثانية في الخبر ويكره أن يصلى باليمن ثلاثون بحرس أقل منها نهاية ومعنى قال ع ش قوله مر ويكره الح أي حيث كان القوم فيهم كثره ومراده من الكراهة في هذا النوع وبقيّة الافواع كأمس حه شرح الرض اه (قوله ولو واحدا) أي اذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدمه ع ش أي لنهاية ومثلها الغنى خلافا للتحفة في قول المتن الثاني يكون) أي كون أي ذكروا سم (قوله أي القبلة) الى قوله وبغير النهاية والغنى الا قوله خلافا لى كثرنا ونوله بحسب العتوب (قوله وليس هذا) أي أحد الامرين قول المتن (فصل في الح) أي جميع الصلاة ثالثة كانت أو ثلاثية أو رباعية نهاية ومعنى (قوله واحدا) اه (قوله) الاسك تأخير عن قول المصنف بفرقة و زاد اه بان يجعل قول المتن من بين الح أي وتكون الصلاة الثانية للامام فضلا لسقوط فرضه بالاولى نهاية ومعنى قال ع ش والظاهر استوله الصلاة في الفضيلة لان الثانية وان كانت خلف تفصل لا كراهة فيها هنا فسادت الاولى قال شيخنا الشوبرى والثانية مع عدم ذلك لا تعيب فيها نسبة الامامة فهي مستأنفة من وجوبها في المعادة اه وتوجب بان الاعادة وان حصلت لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم ثم ان كان ما ذكره من سقوطه لا فاسم والاقتدى يقال لا بد من نية الامامة بل تعرض لبقية شروط المعادة وينبغي أنه لا بد منها اه وعبارة على المنهج وفي كل من الاستئذان والتوجيه نظر الا ان يكون الاستئذان معنويا لان كلام الاصحاب والافاقياس كدليل عليه كالمهم وجوب نية الجماعة اه قول المتن (وهذه صلاة رسول الله)

به المتن تكلمه وذلك بشرط أن لا تكثر أفعاله في التسليم والتأخر المأخوذ على العكس أيضا قياسا على الوارد لان الأول أفضل فخص بالسجود أو لامع الامام الافضل أيضا واغتفر هنا العارص هذا التغلب لعدم ولا حراسة في غير السجود تن لعدم الحاجة اليها (ولو حرس فيها) أي الركعتين (فرقتا صف على المناوبة فترقى الاولى وفرقة في الثانية) (جان) قطع الحصول المقصود وهو الحراسة (وكذا) يجوز ان تحرس فيها (فرقة) واحدة ولو واحدا (في الاصم) اه لا يحدو فيه وفرضهم الركعتين باعتبار انه الوارد والافاضل ان فعلهما حكمهما (الثاني يكون العدو) (في غيرهما) أي القبلة أو فيها وشما نر وليس هذا شرطاً لجواز هذه الكيفية بل لندها كما في المجموع عن الاصحاب (فصل في) الامام بعد جعله القوم فرقتين واحداً نو جماعه وحدث صلاته بالاولى ثم يذهب هذه لوجهه سواتي الاخرى اليه (مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ببطن بطن) موضع من بطنها واه الشيطان

(الح) أي صيغة صلواته وهي وإن سارت في غير الخوف فهي مندوبة بقية بالشروط الزائدة على المتن فقولهم  
يسن للمعترض أن لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف أي حقيقة محله في الأمن أو في غير الصلاة المعادة معني  
ونهاية زاد الاعيان أي لصحة الحديث فيها فاعلى فرض حرمان الخلاف فيها أو في أحدهما لا يرى لها لافته  
لسنة صحيحة اه قال عس قوله مردح في الأمن أي ومع كونه خلاف السنة الاقتداء به أفضل من  
الانفراد وطليه ينبغي أن يتقدم قولهم يسن أن لا يفعل بما إذا تعدت الاعتكاف كانت الصلاة خلف أحدهم سالمة  
بما طلب ترك الصلاة خلف غيره لاحله اه (قوله) نظر إلى انها مع فقد بعض الشروط (الح) يتأمل فيه  
فان من الشروط كون العدو في غير القبلة أو فيها أو مع سائرهم أن فقد ذلك بان يكون فيها ولا سائر لا تفر وفيه  
ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تفر وفيه سم (قوله) لان هذا (الح) عليه لقوله  
خلاف (الح) والاشارة إلى التفر وفي تعليل الاستوى (قوله) كثرنا خبر قوله السابق وشروط (الح) (قوله)  
بحيث تقاوم (الح) نغله في الخادم عن صاحب الوافي لكن ظاهر كلامهم بخلافه نهاية عبارة الخالي المراد  
بالكثرة هنا زيادة على المقاومة ففي عند المقاتلة مع سائرهم ومع زيادة على ذلك مستقيمة اه (قوله) أي بالاعتبار  
الصائب) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل (الح) سم (قوله) وخوف هجومهم (الح) عطف  
على قوله كثرنا (قوله) لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية (قوله) لو فعلوا أي هذه الكيفية سم  
(قوله) لا الامام ينظرهم) راجع إلى قوله ونأي الأخرى اليه ونأي آخره إلى هنا يحسن اتصال قوله ثم لم يبه  
(قوله) لسلول (الح) عبارة في شرح العباب نعم بحث الاستوى أن الأولى أن يملى بالثانية من أصل أي  
الفرز ومن صور اقتداء المعترض بالمتنفل وانما صلى الله عليه وسلم بالفرقتين (الح) سم (قوله) المختلف  
(الح) هو صفة لاقتدائهم شارح اه سم (قوله) في الجلة) متعلق بقوله المختلف الخ وقال عس متعلق  
بقوله لسلول (الح) اه عليه في معنى الباء (قوله) أي ذكركون أي كون أي ذكركون (قوله) العدو) أي قوله  
كذا قيل في النهاية والمغني الاقوله كايستوفى شرح العباب قول المتن (تقفا) المناسب لتقدير والشارح  
قوله يكون العدو لأن يزيدنا لقوله قول المتن (ويصلى بفرقة) أي من الثانية بعد أن يتخذه بهم إلى  
مكان لا يلقيهم فيه سهام العدو نهاية ومعنى قال عس قوله مردح بان يضاربهم (الح) أي الأولى ذلك

كون أي ذكركون (قوله) وشروط ندب هذه كقوله) هذا يقتضي ندب هذه في الأمن وظاهر انه في غير الامام من  
حيث كونه معيدا لما هو من هذه الحشية فهو مندوب في الأمن لانه يسن له الاعادة (قوله) خلافا لما زاد عملا استوى  
نظرا (الح) عبارة شرح الارشاد قول الاستوى اعراضا على الشيخين بل هذه شروط الجواز فان التفر  
بالمسلمين أي عند فقد اه أو فقدوا واحدا من الجوز وفي بان مفهوم كلامهما انه ان انتفى أو واحد منها انتفى  
الندب وانتفاءه صادق مع الحرمان أو وحدت تفر وواجب على الاقتداء أرفع الابعاضان لم يوجد ذلك انتهى  
أي فان تفر بليس لازما لا انتفاءها حتى يكون شرط الجواز فتأمل وفي شرح العبار وورد بان تفر ولان  
ما ينال كل فرقة يمكن ان تستدركه الاخرى انتهى وانظر قوله بل هذه شروط الجواز كيف يتأق مع قوله  
وخوف هجومهم (الح) أي ان يلزم انتفاء الجواز عند ان الهجوم وهو غير ممكن فليتأمل (قوله) مع فقد بعض  
الشروط) يتأمل فيهما من الشروط كون العدو في غير القبلة أو فيها أو مع سائرهم أن فقد ذلك بان يكون فيها  
لا سائر لا تفر وفيه ومنها خوف الهجوم مع ان فقدته بان يؤمن الهجوم لا تفر وفيه (قوله) بالاعتبار  
السابق) كان مراده في جواب قوله السابق وهو مشكل (الح) (قوله) لو لم يفعلوها) كان الضمير لهذه الكيفية  
(قوله) لو فعلوا أي هذه الكيفية (قوله) المختلف) هو صفة لاقتدائهم ش (قوله) في الجلة) في شرح العباب  
ولا ينال الندب حيث ذكركونهم يسن للمعترض ان لا يقتدى بالمتنفل ليخرج من خلاف من منعنا محله في  
الأمن أو في غير الصلاة أي لصحة الحديث فيها فعلى فرض حرمان الخلاف فيها أو في أحدهما  
لا يرى لها لافته لسنة صحيحة ثم بحث الاستوى ان الأولى ان يملى بالثانية من أصل أي الفرز من سورة  
الاقتداء المعترض بالمتنفل وانما صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لان العباد يتوضون الله عليهم لا يسبحون

وشروط ندب هذه كقوله)  
لاجوازها خلافا لما زاد  
الاستوى نظرا إلى انها مع  
بفقد بعض الشروط فيها  
تفر بالمسلمين لان هذا  
ملحق آخر لا يتعلق بالصلاة  
على انه لا تفر وفيه لان  
أكرهم على الاقتداء به  
مع علمه بأن فيه ضرر عليهم  
كثرتنا بحيث تقاوم كل فرقة  
من العدو أي بالاعتبار السابق  
كجوزها وخر وخوف  
هجومهم في الصلاة  
يفعلوا وخر بعضهم بأمن  
مكرهم ولا تغفلان المراد  
أمنه لو فعلوا والامام  
ينظرهم نعم ان يمكن أن  
يؤم الثانية واحدهما كان  
أفضل يسلولان اقتدائهم  
بالمتنفل المختلف في حصتي  
الجملة وصلاته صلى الله  
عليه وسلم بالفرقتين لانهم  
لا يسبحون بالصلاة خلف  
غيره مع وجوده (أو) يكون  
العدو في غير القبلة أو فيها أو  
سائر وهذا هو النوع  
الثالث كما قاده قوله الآتي  
الرابع (قف فرقة في  
وجه) أي العدو تنحصر  
(ويصلى بفرقة)

لأن الضرر لهم غير محقق سيما وقد وقعت الفرقة الثانية في وجه العدو اه **(قوله)** وعلم منه أي من قول المصنف فإذا قام للثانية الخ **(قوله)** أنه لا تسن لهم الخ أي ونحوه بعد الرفع من السجود نهاية وهي تسني **(قوله)** لأنه قائم أي الامام قول المتن وأتت أي لنفسها (وذهبت أي بعد سلامها) إلى وجهه أي العدو ويسن للامام تخفيف الأولى لا اشتغال قلوبهم بحاجتهم إليهم ولهم كلهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها للإلتفات إلى الانتظار معني ونهاية وبقي في الشرح مثله **(قوله)** ينتظرهم ويسن إطالة القيام إلى حقوقهم نهاية ومعنى قول المتن (فاقتدوا به) أي ولا يحتاج الامام لنسبة الإمامة في هذه الحالة كيهو، يعلم لأن الجماعة حصلت بنسبة الأولى وهي منصبة على بقية أحوال الصلاة وهي كالأقتدى بالامام قومي في الأمن وبطلت صلاتهم وحاجتهم مسوقون واقتدوا به في الركعة الثانية عرش قول المتن (وصل بهم الثانية) أي نلوم يدركوها معه لسرعة قرأته فيجتمعت أن يوافقوه فيها هو فيه وأما بالصلاة تامة بعد سلامه ويحتمل أنه ينتظرهم في التشهد فإما قولهم تعوي سلم الامام وأما بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الأقرب أنه ينتظرهم في التشهد أيضاً حتى يأوا بالركعتين فيسلم بهم عرش **(قوله)** فلو أوردنا أي بأن جلسوا مع الامام على نية القيام بعد الظاهر بطلان صلاتهم لأحدانهم جلوساً غير مطابق منهم بخلاف حال جلوسهم مع الامام على نية أن يقوموا بعد سلام الامام فإنه لا ضرر لأن غاية أمرهم انهم مسوقون عرش وقوله فالظاهر إعلان صلاتهم له أخذاً بما سمر في صلاتنا لأنهم فيها إذا زاد جلوسهم على جلسة الاستراحة قبل التشهد **(قوله)** كياناً أي في شرح وكذا الثانية الثانية الخ قول المتن (فأقول أنا ينبغي) أي وهو منظر لهم معني قول المتن (وسلم بهم) أي يجوزوا فضيلة التحليل معه كجاءت الأولى فضيلة الصلوة معه معني ونهاية قول المتن (صلاة رسول الله الخ) أي صفته صلاته معني **(قوله)** رواها الشُّعْبَانِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَشْرَطَ لِحُجُوزِهَا الْكَثْرَةُ كَيْفِيَّةً صَلَاةً صَعِيقَةً بَلْ أَوْلَى لَانِ الْعَدُوَّ هُنَا فِي شَرْجِيَّةِ الْقَبْلِ أَوْ حَتَّى يَخْلُفَهُمْ وَتَلْبِيهِ يَنْبَغِي أَنْ يَرَادَ بِالْحُجُوزِ الْمَشْرُوطُ بِذَلِكَ الْحُلْ وَكَذَا الصَّحِيحُ تَتَنَحَّى فِي الْأَمَنِ كَيْفِيَّةً حَقِّ الْعَالِقَةِ الثَّانِيَةِ لِأَنَّ مَقَارِعَهُمْ وَأَخْبَثَ جِازَتْ فِي الْأَمَنِ فَلَا مَعْنَى لِأَشْرَاطِ ذَلِكَ فِي صَحَّتِهِمْ وَأُطْلِقَ الْنَهَايَةُ وَالْمَعْنَى وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ أَنَّ الْكَثْرَةَ شَرْطٌ لَسَلَاةِ ذَاتِ الرَّاقِعِ لِحُجُوزِهَا وَأَقْرَبُهَا بَيْنَ بَيْنَ صَلَاةٍ صَعِيقَةٍ حَتَّى كَانَتْ الْكَثْرَةُ شَرْطاً لِحُجُوزِهَا بِالسَّهَابِ لِأَصْلِهِ كَيْفِيَّةً عَرِشَ أَنَّ صَلَاةِ ذَاتِ الرَّاقِعِ لَا كَانَ يَجُوزُ تَلْمَاضِي الْأَمَنِ فِي الْحَالَةِ كَمَا جَوَازُهَا مَطْلَقاً صَلَاةً صَعِيقَةً لَأَنَّهَا كَانَتْ مَخَالَفَةً لِلْأَمَنِ فِي كُلِّ مَنْ رَكْعَتَيْنِ أَقْتَصَرَ فِيهَا عَلَى مَا وَرَدَ ذَلِكَ مَعَ الْكَثْرَةِ دُونَ شَرْيْهَا **(قوله)** موضع من بعد أي بأرض طفتان نهاية ومعني يفتح أوله الهم ونائبه المهمل حلي **(قوله)** فكأنوا ينفون الخرق أي وأخرق والرقاع معني واحد بحري **(قوله)** يجوز فينا غير تلك الكيفية الخ عبارة النهاية والمعني والعباب مع شرحه ولولم يتم القتلون به في الركعة الأولى بل ذهبوا إلى وجه العدو وسكونا في الصلاة وساعت الفرقة الآخرى فضلي بهم ركعتين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وأي سكوتنا وساعت تلك الفرقة إلى مكان صلاتهم وأتواهم لانفسهم وذهبوا إلى العدو وساعت تلك إلى مكانهم أي مكان صلاتهم وكان صلاتهم وأتواهم هاهنا وعرضه الكيفية رواها ابن عمر اه **(قوله)** ولومع الأفعال الخ أي بلا ضرورة

بالصلاة تخلف غير مع وجوده انتهى **(قوله)** في المتن فإذا قام للثانية فارتدوا وأتت وذهبت الخ قال في الروض ولولم ينهأ أي الثانية التي اقتدون أي به في الركعة الأولى الخ وبعبارة العباب واللا وابن الأثير أصلاً من بل ينووا مقارنة للامام ويذهبوا باتجاه العدو ويقفوا سكوتاً إلى بل يذهبوا ووقفوا باتجاه العدو وسكوناً في الصلاة وساعت الفرقة الآخرى فضلي بهم ركعتين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وساعت تلك إلى مكانهم أي مكان صلاتهم وأتواهم لانفسهم وذهبوا إلى وجه العدو وساعت تلك إلى مكانهم أي مكانهم اه **(قوله)** في شرحه ان هذه الكيفية رواها ابن عمر والاولى رواها سهل بن أبي حمزة **(قوله)** فيكون انتصابهم في حال القدرة هال قبل لاية لزونه الاستبعاد لركوع **(قوله)** في المتن وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع ينبغي أن يشترط لجوازها الكثرة كفي صلاة تصعيقاً بل أولى لان العدو ههنا في شرجية القلب أو يحتمل بخلافه ثم وعليه ينبغي أن يراد بالجواز المشروط بذلك الحل وكذا الصحة تتحقق في الأمن كفي حق الطائفة الثانية

فإذا قام للثانية فارتدوا بالنسبة والابطال صلاتها وعلم منه أنه لا تسن لهم نية المفارقة البعد تمام الانتصاب لأنه قائم أيضاً فيكون انتصابهم في حال القدوة (وأتت وذهبت إلى وجهه عليه الوافقون) في وجه العدو والامام ينتظرهم (فاقتدوا به وصل بهم) الركعة الثانية فإذا جلسوا للتشهد قاموا ندبا فوراً من غير نية لانهم مقدسون به حكماً كياناً (فأقول أنا ينبغي وسلم بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع) موضع من بعد رواها الشُّعْبَانِ أيضاً وسجت بذلك لقطع جلوس أقدامهم فيها. كانوا يلقسون عليها الخرق وقيل غير ذلك ويجوز فيها غير تلك الكيفية ولومع الأفعال الكثيرة



وقوله لصاحب خبر به) أي مع عدم المعلوم لأن إحدى الروايتين كانت في يوم والأخرى في يوم نهاية ومعنى  
 (قوله أي هذه الكيفية) عبارة تشرح المنهج أي صلاة ذات الوقاع كيفية ما فيها أه قال الجبيري أي صورها  
 من كونها ثمانية أو ثلاثة أو رباعية أه (قوله أفضل من بطن نخل وعسفان) وعليه ففضل الحكمة في  
 تأخيرها عن صفات التي كرم كونها أفضل منها أن تنقل قد توجد صور ثماني الأمن بالأعادة في صلاة بطن  
 نخل وتختلف المأمومين لخروج عسفان وبق صلاة بطن نخل مع عسفان فأيهما أفضل والاقرب إلى بطن  
 نخل أفضل من عسفان أيضا لجوازها في الأمن على ما مر فبطلت شيخنا الشوبري عن العلقمي ما وافقه عن  
 (قوله ولصاحب الخبر) أي ذينهما شرح المنهج (قوله وفارقته صلاة عسفان الخ) كذا في شرح المنهج قال شيخنا  
 الشهاب البرلسي قد بين به مراده من قوله وأصحبنا بالإجماع في الجملة أه أقول وحاصله أنه أراد بذي الجملة صحتها  
 في بعض الأحوال وذلك للفرقة الأولى مطلقا ولا يشترط أن تكون المغارقة فصلا فها في صلاة بطن نخل اقتداء  
 المفترض بالمتنقل وفي جواز مختلف وفي صلاة عسفان تخلف عن الأمام بثلاثة أركان ولو يله ثم التأخر للاثبات  
 بها وذلك بسبب في الأمن فتأمل ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغیره  
 وتعليقه بما قاله فيجب أن صلاة ذات الوقاع قطع القدوة في الفرقة الأولى وإثبات الفرقة الثانية تركه  
 لنفسه مع دوام القدوة والأمر الأول منه أو حقيقته مطلقا وكذا الإمام أحمد إذا كان بغير عذر وهو أحد  
 القولين عندنا وأما الثاني فمنع حاله الأمن اتفاقا والاعتدال بجواز الثاني في الأمن عندنية المغارقة خروج  
 عن صورة المستندة بالجملة قال في يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الوقاع على عسفان لأن الحالة  
 التي تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها هذه بخلاف ذات الوقاع وبطن نخل فانهما بشرعان في حالة  
 واحدة فاحتجوا برضى الله تعالى عنهم ان يبينوا الأفضل منهما كي يقيدوا على الأخوانته وفيه تأكيد  
 بالنظر الشارح المذكور سم وقوله قال في يظهر أن الأصحاب لم يقدروا قول الشارح إلا في غير ما أتت الخ  
 (قوله ثم رأيت ذلك) أي أفلو يثبت ذات الوقاع عنهما كرمي (قوله وروايت له) أي الرافي و(قوله وروايت له)  
 أي كون صلاة ذات الوقاع أفضل من صلاة عسفان (قوله بالقرآن) أي بما عليه القرآن من النوع  
 لرابع (قوله ندبا) إلى قول المتن وبسبب في النهاية الأقوال التي أتت في المتن وقوله ويدعو إلى المتن وقوله نوجها  
 إلى حاصلها وكذا في الغنى الأقوال بل هو مكره (قوله ثم زيد من تلك السورة الخ) وهل يطلب منه  
 الإسراع حيث بدأ القراءة أجاز في حاله قراءتهم فاحتجهم فون عابهم بجماع قراءاتهم أو لافيه نظر  
 إذا قامت لركعتها الثانية بلانسة مغارقة وأما حيث جاز في الأمن فلا مشراط ذلك في صحتها (قوله)  
 وأصحبنا بالإجماع في الجملة) كذا في شرح المنهج قال شيخنا الشهاب البرلسي قد بين مراده منه بقوله لا في  
 وفارقته صلاة عسفان الخ انتهى (أقول) وحاصله أنه أراد بذي الجملة صحتها في بعض الأحوال وذلك للفرقة  
 الأولى مطلقا ولا يشترط أن تكون المغارقة بخلافها في صلاة بطن نخل اقتداء المفترض بالمتنقل وفي جواز  
 بخلاف وفي صلاة عسفان تخلف عن الأمام بثلاثة أركان ثم التأخر للاثبات بها وذلك بسبب في الأمن فتأمل  
 انتهى ثم قال شيخنا المذكور وأعلم أن الحكم بتفضيلها على صلاة عسفان لم أره لغیره وتعليقه بما قاله فيه بحث  
 وذلك لأن صلاة ذات الوقاع قطع القدوة في الفرقة الأولى وإثبات الفرقة الثانية تركه لنفسه مع دوام  
 القدوة والأمر الأول منه أو حقيقته مطلقا وكذا الإمام أحمد إذا كان بغير عذر وهو أحد القولين عندنا وأما  
 الثاني فمنع حاله الأمن اتفاقا والاعتدال بجواز الثاني في الأمن عندنية المغارقة خروج عن صورة المستندة  
 وأضاف في الدين الكيفيتين لو كانتا في الأمن كانت صلاة الإمام على كيفية صلاة عسفان صحتها اتفاقا وعلى  
 كيفية ذات الوقاع باطلة في قول عندنا لعل الانتظام من غير عذر هذا ولكن عذر الشارح رحمه الله تعالى  
 أن صلاة الفرقة الأولى صحيحة في الأمن على كيفية ذات الوقاع بخلاف صلاة عسفان فان صلاة الفرقتين باطلة  
 عندنا ومن بالجملة قال في يظهر أن الأصحاب لم يتكلموا على تفضيل ذات الوقاع على عسفان لأن الحالة التي  
 تشرع فيها هذه غير الحالة التي تشرع فيها الأخرى بخلاف ذات الوقاع وبطن نخل فانهما بشرعان في حالة

لغة الخبر به كما بينته في شرح  
 العباب (والأصح هنا) أي  
 هذه الكيفية (أفضل من  
 بطن نخل) وعسفان لأنها  
 أخف وأبعد عن الطائفتين  
 ولصحتها بالإجماع في الجملة  
 وفارقته صلاة عسفان  
 بجوازها في الأمن لغیر الفرقة  
 الثانية ولها في وقت المغارقة  
 بخلاف التخلف الفاحش  
 الذي في عسفان فإنه لا يجوز  
 فان التخلف الذي في عسفان  
 يجوز في الأمن للعدو كالركعة  
 وعندئذنية المغارقة فكانت  
 أولى بالجواز من ذات الوقاع  
 بالنسبة للفرقة الثانية لأن  
 انقراضه لا يجوز في الأمن  
 بحال ثم رأيت ذلك متوقفا  
 عن الرافي وروايت له نوجها  
 بوضعه بعض الأضلاع وهو  
 أن ذات الوقاع أشبه بالقرآن  
 لما فيها من الحزم وأمن غدر  
 العدو إذ وقوف الطائفة  
 الحاضرة قبل التمس غير صلاة  
 أقوى في صاوة العدو ودفع  
 كسبه (وبقرار الإمام) ندبا  
 (في انتظاره) القرصة  
 (الثانية) في القيام الفاتحة  
 وسورة طه إلى أن يجزوا  
 إليه من زيد من تلك الورد  
 قدر الفاتحة وسورة قصيرة  
 أن يفي منها قدرهما واولا  
 فمن سورة أخرى لتصل لهم  
 قراءتها الفاتحة

وفي من زمن السورة (و يشهد) بذاتي انتظارها في الجلوس ويقتضيه أن يجلسوا معه ويغفروا من تشهدهم بكة لأن الصلاة ليس فيها سكوت والقيام ليس محل ذكر (١٠) (وفي قول: يشغل بالذكور (يؤخر) قراءة الفاتحة نحو التشهد بدنا (للتحفة) وتعاذل الفرق الأولى

قوله قرأها معهم وسبق له تخفيف الأولى ولهم تخفيف ما ينصرفونه (فان سبلى مفربا) بهذه الكيفية (في) بغير فرق كعتين (في) بالابتداء كعتين أو أفضل من عكسه (في) الجائز أو ضايل هو مكرره (في) الظاهر لأن التفضل لا بد منه السابق أفضله وليس له من التحويل في عكسه زيادة تشهد في الأولى الثانية (و ينظر) الثانية إذا صلي بالأولى كعتين (في) جلوس (تشهد) الأولى (أو قيام الثانية) وهو أي انتظارها في القيام (أفضل) منه في التشهد (في الأصح) لثباته على التحويل بخلاف التشهد الأول ويقرأ في انتظاره في القيام ويشهد في انتظاره أن فارقه الأولى قبله والأولى أن لا يفارقه إلا بعد لأنه محل تشهدهم (أو) سبلى بهم (د) بأجرة (في) بصل (بكل) من الفرقتين (و كعتين) متوالية بينهما والأفضل انتظار الثانية في قيام الثانية (أي) (ولو) فرقه ثم أربع فرق في الزيادة ثلاثا في الثلاثة (و) (سبلى) بكل فرق كعتين وفارقه كل من الثلاث الأولى (و) وصلت لنفسها ما يلي عليها وهو منتظر فراغها ثم بقي الرابعة فصلى بها ركعة

والأقرب الأولى للعلامة المذكورة ع (قوله) (في) الخ) بالرفع عما على القراءة (قوله) والقيام ليس الخ) يرجع لقول المتن ويقرأ الخ) سم (قوله) ولهم تخفيف الخ) عبارة النهاية ولجهم تخفيف الثانية التي انفردوا بها السائل لعل الانتظار وسن تخفيفهم ولو كانوا أربع فرق فيما انفردوا به (قوله) (في) هذه الكيفية) أي كيفية ذات الرافع قول المتن (من عكسه الخ) وهل يصحده للسبيل الانتظار في غير محله لكرهه كذلك وعدم وزده سم على ج والأقرب المحصول على أنه ع (قوله) (في) بغير فرق كعتين) أي ثم يفارقه بعد التشهد لأنه موضع تشهدهم معنى ونهاية يقرأ في الشرح مثله (قوله) (في) زيادة تشهد الخ) لعل المراد في يادته بالنسبة لثباته على الامام سم عبارة الغني ولأنه لو عكس زاد في الطائفة الثانية تشهدا غير محسوب لها الوقوع في كعتي الأولى واللاق بالخال هو التخفيف دون التعديل اه (قوله) (في) بعد التشهد قول المتن (ولو صلي الخ) وفي المحلى والنهاية والغني فلو بالغه بصري قول المتن (بكل فرق كعتين الخ) ولو صلي بغير فرق كعتين بالآخرى ثلاثا وعكسه محتمل كرهته وسجد الامام والطائفة الثانية سجودا سهوا للخصافة لا انتظارا في غير محله معنى وإذا النهاية قال صاحب الشامل وهذا يدل على أنه إذا قرأهم أو بع فرق سجودا أي الامام وغير الفرق الأولى سجودا سهوا أيضا للخصافة أي بما ذكر وهو كمال اه قال ع (قوله) (في) بالانتظار في غير محله أي لكونه ليس في نصف الصلاة المتعول عنه صلى الله عليه وسلم اه وفي سم بهذا كرمش كلام النهاية كمنه عن الروض وشرحه من لا يشكك في سجودها بغير السجود فيقولوا انتظار الامام من ريد الاقتصاد به وإن كره بأن كان في غير الركوع والتشهد الأخير لأن الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه فانه مفضل لغيره مطلوب مطلقا وأيضا لا انتظار هناك من غير أفراد الانتظار هنا مع الانتظار إلى أن تأتي الطائفة الثالثة لا بد من الانتظار اه (قوله) (في) الثلاث الخ) وينبغي أن يأتي هنا قبله من صاحب الشامل من سجود السهول غير الفرق الأولى (قوله) (في) كل من الثلاث الأولى الخ) أي في الرابعة أي من الأولين في الثلاثة (قوله) (في) هو منتظر فراغها الخ) يعني فراغ الأولى في قيام الركعة الثالثة وفراغ الثانية في تشهد أو قيام الثالثة وهو أفضل كما هو فراغ الثالث في قيام الرابعة معنى ونهاية (قوله) (في) الآمن) أي بالنسبة لغير الركعة التي تم تنويع الفارقة سم (قوله) (في) ولو لغير حاجة) وهذا هو المعنى وإن أقرأ في الروض وأصلها ما قاله الامام وحرمه في الحران شرط نقر يعهم أربع فرق في الركعة الواجبة إلى ذلك بأن لا يكتفي بوقوف نصف الخيش في وجب الصدو ويحتاج إلى وقوف ثلاثة أربعهم والأفهم وكفله في حال الاختيار نهاية المعنى (قوله) (في) وانما القصير الخ) ولعل ما قبل

واحدة فاحتسبوا رضى الله عنهم أن يبينوا الأفضل بينهما كما يقدم على الآخر اه وفيه ما يدل على الشارح المذكور (قوله) والقيام ليس محلي) يرجع لقول المتن ويقرأ الخ) (قوله) (في) زيادة تشهد) لعل المراد في يادته بالنسبة لثباته على الامام (قوله) (في) المتن ولو صلي بكل فرق كعتين الخ) قال في الروض فان صلي بغير فرق كعتين أو ثلاثة ثلاثا وعكس كرهه وسجد الامام والطائفة الثانية سجودا سهوا للخصافة لا انتظارا في غير محله بخلاف الأولى لغيرها قبل الانتظار المتعنى للسجود اه ثم قال في الروض قال صاحب الشامل وهذا يدل على أنه إذا قرأهم أو بع فرق سجودا أي الامام وغير الفرق الأولى سجودا سهوا أيضا للخصافة أي بما ذكر انتهى ولا يشكك في سجودها بغير السجود فيقولوا انتظار الامام من ريد الاقتصاد به وإن كره بأن كان في غير الركوع والتشهد الأخير وذلك لأن الانتظار هناك مطلوب في الجملة بخلافه فانه مفضل لغيره مطلوب مطلقا وأيضا لا انتظار هناك من غير أفراد الانتظار هنا مع الانتظار إلى أن تأتي الطائفة الثالثة لا بد من الانتظار اه (قوله) (في) ولو لغير حاجة) وهذا هو المعنى وإن أقرأ في الروض وأصلها ما قاله الامام وحرمه في الحران شرط نقر يعهم أربع فرق في الركعة الواجبة إلى ذلك بأن لا يكتفي بوقوف نصف الخيش في وجب الصدو ويحتاج إلى وقوف ثلاثة أربعهم والأفهم وكفله في حال الاختيار نهاية المعنى (قوله) (في) وانما القصير الخ) ولعل ما قبل

وتأتي بالباقي وهو منتظر لها في التشهد ثم سبلى بها (احتسبوا ثلاثا في الظاهر) إذا سجدوا فيه في الأولى والآخر (الظاهر) حاجة وانما القصير صلى الله عليه وسلم على الانتظار لأنه الأفضل (وهو بكل فرق)

الأظهر (قوله) إذا فرغهم الخ: أي الإمام في صلاة ذات الرقاع معني قول المتن (وسهول فرقته الخ) (قوله) وسهوه في الأولى الخ) ويقاس بذلك السهو في الثلاثين أو بأية انتهائه ومعني (قوله) له (السهو) الأولى وقدر ما أرى في سجود السهو (قوله) بل يطبق الأخير) بكسر الخاء والراء (قوله) صلوا على هيتصفتان الخ) ولولم تمكنه الجمعة فليقيم الظاهر ثم أمكنه قال السيد لا في لم يجب عليهم لكن تجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم أكرهه هو يقدم غيره لبعض من الخلاف حكاه العمراني في نهاية السؤل قال سم قوله لم يجب عليهم لا يراد أن المسبوق في الجمعة إذا لم يذكر معهم الإمام ثم تمكن منها وجبت لوجود العذر هنا وتقصير المسبوق أه وقال عرش قوله مر ولو أعاد لم أكرهه أي أعادها جهره - وتوان كن مع الطائفة التي صلحتم معها ولا وقوله مر ويقدم غيره أي ندبها أه (قوله) وعلى هيتصفتان الرقاع) أي لا صلاة بين نخل إلا تمام جمعة بعد أخرى ومعني ونهاية (قوله) وصلوا أن يكون الخ) أي بخلاف ما لو تطلب بفرقة توصلي أخرى وتغير الطائفة الأولى في الرقعة الثانية لأنهم منفردون ولا يتخير الثاني في الثالثة لأنهم مقتدون وبأن ذلك في كل صلاة جهرية نهاية ومعني (قوله) في كل ركعة أو بعون الخ) قضيت أنه لو سمع من الفرقة الثانية يقولون أو بعين لم يكف ولا معني له مع جواز نقصها عن الأربعة بعين ولو عند التصرع كما يأتي في النهاية بقضية قوله مر المار في المجع في شرح أن تمام بار بعين الخ ولا يشترط بأدبهم أي الفرقة الثانية أو بعين على الصحيح أن ما هنا مجرد تصور عرش (قوله) وهو الخطية) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطية سم (قوله) لكن لا يضر الخ) عبارة والمعني والنهاية ولو لم يحدث نقص في السامع في الرقعة الأولى في الصلاة بطلت وفي الثانية فلا في الجملة مع سبق العقاد أه (قوله) لكن لا يضر النقص في الرقعة الثانية) وهذا شامل لما إذا حصل النقص في الصلاة بحرم الثانية وهو الأوجه وان قال الجوزي أنه يجوز على عر وض النقص عنها بعد إتمام جميع الأربعة بالمر والألم يدق لا يشترط الخطية بار بعين من كل فرقة معني أنها متباعدة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الإرشاد قبل اقتنائهم أو بعده وقوله في الرقعة الثانية قال في شرح الإرشاد من صلاة الإمام انتهى أي وهي الأولى للفرقة الثانية فخصه بانه لا يضر نقص الفرقة الثانية في أولاهم وهو ظاهر أه قال عرش قوله مر جاله تحرم الثانية أي ولو انتهى النقص في الواحد أه (قوله) للمصلي) إلى قول المصنف الرابع في النهاية لا لا يمنع وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المعنى الأقواله ولوناف الأولات في (قوله) الذي لا يمنع الخ) قال في المنهج لا يمنع جهة ولا يؤذي ولا يظهر بتركه شطر أه وقال في شرحه وشروح عبارته ما يمنع من تجسس وغيره فيجتمع جهة وما يؤذي كزعم وسط الصف فتركه سهل بل قال الاستاذ وغيره أن غلب على فلهذا ذلك حرم وما يظهر بتركه شطر فيجب حله انتهى أه سم (قوله) لا يجوز تجسس الخ) عبارة والمعني والنهاية يجوز تجسس ويضنه وخوضها تختم منها سببه ما في ذلك من لبطل الصلاة ويكرهه أو نحو ذلك من شأنه بان يكون في وسطهم ويحله كما قال الأذري أن فيه الأذى ولا فيجزم ولو كان في ترك الخلق تعرض للهلاك ظاهر أو سبب حله أو وضعه بين يديه ان كان بحيث يسهل تناوله الخ بل يتعين وضعه ان منع حله الصلوة لا يطل صلاته بترك ذلك أي بالنسبة لتغير الرابعة التي تم تناوله (قوله) وهو الخطية) (قوله) وصلوا على هيتصفتان الخ) الظاهر ان ذلك لو وقع مثله في الأمن بحيث للفرقة الأولى فقط ويؤيد ذلك ما مر عن العباد قال في شرح الروض جت هذا فرع لو لم تمكنه الجمعة فليقيم الظاهر ثم أمكنه الجمعة قال السيد لا في لم يجب عليهم لكن تجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم أكرهه ويقدم غيره لبعض من الخلاف حكاه العمراني انتهى وقوله لم يجب عليهم لا يراد أن المسبوق في الجمعة إذا لم يذكر معهم الإمام ثم تمكن منها وجبت لوجود العذر هنا وتقصير المسبوق أه (قوله) وهو الخطية) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطية (قوله) لكن لا يضر النقص) قال في شرح الإرشاد قبل اقتنائهم أو بعده وقوله في الرقعة الثانية قال في شرح الإرشاد من صلاة الإمام انتهى أي وهي الأولى للفرقة الثانية فخصه بانه لا يضر نقص الفرقة في أولاهم وهو ظاهر (قوله) الذي لا يمنع الصلاة) قال في المنهج ولا يؤذي ولا يظهر بتركه شطر أه قال في شرحه

الأظهر (قوله) إذا فرغهم الخ: أي الإمام في صلاة ذات الرقاع معني قول المتن (وسهول فرقته الخ) (قوله) وسهوه في الأولى الخ) ويقاس بذلك السهو في الثلاثين أو بأية انتهائه ومعني (قوله) له (السهو) الأولى وقدر ما أرى في سجود السهو (قوله) بل يطبق الأخير) بكسر الخاء والراء (قوله) صلوا على هيتصفتان الخ) ولولم تمكنه الجمعة فليقيم الظاهر ثم أمكنه قال السيد لا في لم يجب عليهم لكن تجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم أكرهه هو يقدم غيره لبعض من الخلاف حكاه العمراني في نهاية السؤل قال سم قوله لم يجب عليهم لا يراد أن المسبوق في الجمعة إذا لم يذكر معهم الإمام ثم تمكن منها وجبت لوجود العذر هنا وتقصير المسبوق أه وقال عرش قوله مر ولو أعاد لم أكرهه أي أعادها جهره - وتوان كن مع الطائفة التي صلحتم معها ولا وقوله مر ويقدم غيره أي ندبها أه (قوله) وعلى هيتصفتان الرقاع) أي لا صلاة بين نخل إلا تمام جمعة بعد أخرى ومعني ونهاية (قوله) وصلوا أن يكون الخ) أي بخلاف ما لو تطلب بفرقة توصلي أخرى وتغير الطائفة الأولى في الرقعة الثانية لأنهم منفردون ولا يتخير الثاني في الثالثة لأنهم مقتدون وبأن ذلك في كل صلاة جهرية نهاية ومعني (قوله) في كل ركعة أو بعون الخ) قضيت أنه لو سمع من الفرقة الثانية يقولون أو بعين لم يكف ولا معني له مع جواز نقصها عن الأربعة بعين ولو عند التصرع كما يأتي في النهاية بقضية قوله مر المار في المجع في شرح أن تمام بار بعين الخ ولا يشترط بأدبهم أي الفرقة الثانية أو بعين على الصحيح أن ما هنا مجرد تصور عرش (قوله) وهو الخطية) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطية سم (قوله) لكن لا يضر الخ) عبارة والمعني والنهاية ولو لم يحدث نقص في السامع في الرقعة الأولى في الصلاة بطلت وفي الثانية فلا في الجملة مع سبق العقاد أه (قوله) لكن لا يضر النقص في الرقعة الثانية) وهذا شامل لما إذا حصل النقص في الصلاة بحرم الثانية وهو الأوجه وان قال الجوزي أنه يجوز على عر وض النقص عنها بعد إتمام جميع الأربعة بالمر والألم يدق لا يشترط الخطية بار بعين من كل فرقة معني أنها متباعدة سم قوله لا يضر النقص قال في شرح الإرشاد قبل اقتنائهم أو بعده وقوله في الرقعة الثانية قال في شرح الإرشاد من صلاة الإمام انتهى أي وهي الأولى للفرقة الثانية فخصه بانه لا يضر نقص الفرقة الثانية في أولاهم وهو ظاهر أه قال عرش قوله مر جاله تحرم الثانية أي ولو انتهى النقص في الواحد أه (قوله) للمصلي) إلى قول المصنف الرابع في النهاية لا لا يمنع وقوس وقوله وفيه ما فيه وكذا في المعنى الأقواله ولوناف الأولات في (قوله) الذي لا يمنع الخ) قال في المنهج لا يمنع جهة ولا يؤذي ولا يظهر بتركه شطر أه وقال في شرحه وشروح عبارته ما يمنع من تجسس وغيره فيجتمع جهة وما يؤذي كزعم وسط الصف فتركه سهل بل قال الاستاذ وغيره أن غلب على فلهذا ذلك حرم وما يظهر بتركه شطر فيجب حله انتهى أه سم (قوله) لا يجوز تجسس الخ) عبارة والمعني والنهاية يجوز تجسس ويضنه وخوضها تختم منها سببه ما في ذلك من لبطل الصلاة ويكرهه أو نحو ذلك من شأنه بان يكون في وسطهم ويحله كما قال الأذري أن فيه الأذى ولا فيجزم ولو كان في ترك الخلق تعرض للهلاك ظاهر أو سبب حله أو وضعه بين يديه ان كان بحيث يسهل تناوله الخ بل يتعين وضعه ان منع حله الصلوة لا يطل صلاته بترك ذلك أي بالنسبة لتغير الرابعة التي تم تناوله (قوله) وهو الخطية) (قوله) وصلوا على هيتصفتان الخ) الظاهر ان ذلك لو وقع مثله في الأمن بحيث للفرقة الأولى فقط ويؤيد ذلك ما مر عن العباد قال في شرح الروض جت هذا فرع لو لم تمكنه الجمعة فليقيم الظاهر ثم أمكنه الجمعة قال السيد لا في لم يجب عليهم لكن تجب على من لم يصل معهم ولو أعاد لم أكرهه ويقدم غيره لبعض من الخلاف حكاه العمراني انتهى وقوله لم يجب عليهم لا يراد أن المسبوق في الجمعة إذا لم يذكر معهم الإمام ثم تمكن منها وجبت لوجود العذر هنا وتقصير المسبوق أه (قوله) وهو الخطية) ذكرت في هامش شرح البهجة تصور تعدد الخطية (قوله) لكن لا يضر النقص) قال في شرح الإرشاد قبل اقتنائهم أو بعده وقوله في الرقعة الثانية قال في شرح الإرشاد من صلاة الإمام انتهى أي وهي الأولى للفرقة الثانية فخصه بانه لا يضر نقص الفرقة في أولاهم وهو ظاهر (قوله) الذي لا يمنع الصلاة) قال في المنهج ولا يؤذي ولا يظهر بتركه شطر أه قال في شرحه

السعدون فلا يصح رجه

لغيره عز وجل في حمله في سائر  
أحكامه وضعه بين يديه أن  
سهل أخذه كسهولته وهو  
محموله وهو هنا ما قبل نحو  
سيفدورح وسكن وقوس  
وشاب لا ما يدفع كترس  
ودرع فذكره جملة كترك  
جل الأول حيث لا عزو في  
هذه الأنواع الثلاثة وفي  
قول يجب لظاهه ر قوله  
تعالى وليأخذوا أسلحتهم  
وجله الأول على الندب ولا  
لبطل الصلاة تركه ولا  
قاتله وفيه ما فيه ولو خاف  
ضربا يبيع التهم بتركه  
وجب في الأنواع الثلاثة على  
الأوجه ولو يجب أو ما  
للسجود والذي يجب أنه  
بأن في القضاء هنا ما في  
في فعل السلاح الخس في  
حال القتال وإن فرض أن  
هذا أندر ولو اتفق خوف  
الضرر ونادى غيره بحمله  
كره أي تخف الضرر بأن  
احتمل عادة الأحرار به  
يجمع بين إطلاق كراهته  
وإطلاق حرمته (الرابع)  
بين الأنواع بحمله كذا قاله  
الشارح من باب أنه على أن قوله  
الرابع واقع في حمله وإن  
لم يذكر الثالث لأنه ذكره  
هنا كإس (ن) يلخص  
القتال بأن يتخاطب بعضهم  
بعض ولم يكنوا من تركه  
تسبها باختلاط لجة الثوب  
بسداه (أو يشتد الخوف)  
بلا التمام بأن لم يأمنوا هجوم  
لعدو ولو أواقتوا  
(فصل في كل منهم كيف

وان قلنا بوجوب جله أو وضعه كالصلاة في الدار المغصوبة اه قال عش قوله والأفصر أي ما لم يخفى على  
نفسه والأجانب بل وجب كما قال الزايد حفظ النفس ولا تظر لنصر غيره حيث اه (قوله لغيره عز وجل) أي  
بدون خوف الضرر (قوله ويضئ) يتأمل وجهه استئنه اليضئ هنا مع ما يأتي من أن الباراد بالسلاح هنا  
ما يقتل لا ما يشعل ما يدفع بصري (قوله في سائر أحكامه) أي لا تسبق من الكراهة والوجوب والحرمة  
(قوله ما يقتل) أي بنفسه أو بواسطة دليل تخليه بالقوس خفي (قوله في فكره جله) أي لكونه ثقب لا يشغل  
عن الصلاة كالجعبة التي يقوم في حال البصر لا يخفى ما فيه أي في كراهة حمل ما يدفع إذا كان ثم خوف مرتب  
على تركه بل لو قيل بوجوبه حيث لم يعد لعل قول الشارح حديث لا يسجد واجمع إليه أيضا اه (قوله  
حديث لا عزو) أي من مرض أو أذى من مطر أو غيره مغنى (قوله وفيه ما فيه) أي إذا لا يلزم من الوجوب  
الطلاق وإنما يلزم وجب لصحة الصلاة وليس كذلك سم أي بل لا سراج لهاية (قوله وجب الخ)  
أي ولو أذى غيره كإس عن عش وقد بشره بقوله لا يحل ولو اتفق الخ (قوله ما يأتي في حمل السلاح  
الخ) أي والرابع من وجوب القضاء عش (قوله في حمل السلاح الخس في حال القتال الخ) وقضيه أن  
العدو لو كان مسلما لم يجب حمله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجبا بية أي بأن لم يكن لصحة عامة  
تعلق بالمسلمين سلاح عش (قوله خوف الضرر) أشار بالإلام إلى قوله ضرر أو يبيع الخ كرهى (قوله كذا قاله  
الشارح) وكتب عليه غيره يعني أنه ذكر النوع ومجمله وقاله هنا عجم وقال فيما سافعا ما ذكره كانه مجرد تغنى  
انتهى وهذا أولى من جواب الشارح عش (قوله من باب الخ) ويحتمل احتمالا آخر بيان أن يكون الباء في  
مجمله بمعنى مع أي مع جملة إشارة إلى أن ما وقع خبرا عن الرابع ليس هو الرابع وحده بل هو ومجمله لأن قوله أن  
يلتحم الخ ليس هو الرابع بل مجمله واصله أنه أراد بالثوب الرابع ومجمله لكونه أخبر عنه مع جملة سم (قوله  
على أن قوله الخ) أي قوله مجمله خبر مبتدأ محذوف والباء بمعنى في عبارة الرشدي بعد كلام على أن الذي  
يجب أن الشارح بالجلال إنما أشار بذلك إلى المدفع ما يقال المصنف لم يعنون عن النوع الذي قبل هذا باللفظ  
الثالث فكيف يتأتى له التعبير هنا بالثوب الرابع وجه الدفع اه وإن لم يكن راجعا باللفظ فهو راجع بالحل والخوف  
متعلق بالثوب الرابع والباء فعلى حال الباء في قولهم الأول بالثوب والثاني بالعرض والشهاب حج أشار إلى هذا  
إذا قدر للظرف متعلقا بترجعا ولا يخفى أن ما ذكرناه أنعد اه (قوله كإس) أي في شرح أو توقف فرقة  
الخ (قوله بأن يتخاطب) أي قوله وتظاهر كلامهم في النهاية والمغنى (قوله تشبه الخ) عبارة النهاية والمغنى  
وهذا كناية عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتتال لجة الثوب بالسدى اه (قوله لجة الثوب) بفتح اللام  
وضه اللفظ بعكس الصمعة بمعنى القرابة (قوله بسداه) بالفتح والقصر عش (قوله ولو لو) أي من  
القتال أو تركوه (قوله وانقضى) أي على كفى من الكشفت الثلاث الختمة هكذا يظهر في في البحر  
عن شيخنا العثماني قوله ولو لو أي على بعضهم إلى جهة الأمام أي وصلى خلفه صلاة ذات أرفع أو بطن تغل  
لأنهم لا يصلون كاهم في أن واحد وقوله أو انقسموا أي أو صلوا صلاة صفان اه قول المتن (واكبوا ما شاءوا)

خرج بآؤنه ما عمن نفس وغيره فمتمم جله وما واذى كرم وسط الصف فذكره جله بل قال الاستوى  
وغيره أن غلب على كنه ذلك حرم ما ناهى بتركه خطف يجب جله اه (قوله وفيه ما فيه) أي أو يلزم من  
الوجوب الطلان وإنما يلزم وجب لصحة الصلاة وليس كذلك وقد مرحوا هنا بأنه لا بطل الصلاة ترك  
جمله وإن قلنا بوجوب جله (قوله والأحرار) قال في شرح الرافض قاله الأذرى (قوله كذا قاله الشارح من باب الخ)  
ويحتمل احتمالا آخر بيان أن تكون الباء في مجمله بمعنى مع أي مع جملة إشارة إلى أن ما وقع خبرا عن الرابع  
ليس هو الرابع وحده بل هو ومجمله لأن قوله لا يلتحم الخ ليس هو الرابع بل مجمله واصله أنه أراد بالثوب  
الرابع ومجمله لكونه أخبر به مع مجمله فلتأمل فانه قد رد على هذا أنه لم يقل مثل ذلك في الأنواع  
السابقة (قوله بأن يتخاطب بعضهم بعض) يحتمل أنه على حذف مضاف فعلى هذا أي أن يلتحم أصحاب القتال  
في القتال (قوله وهو محتمل الخ) ينبغي أن يخفى هذا التنازع في كل ما منع في الأمن من الأنواع السابقة وقد

وهو نقل ما جرى في صلاة فأند الطهورين ونحوه لكن مر ابن الرضا بشرط ضيقه (١٣) ونقله الأذني عن بعض شراح الفتن

أي ولو لم يبارك في ركوع وسجود غير غشهما والسجود انخفض من الركوع كما سيأتي ع (قوله وهو نظير  
الح) ينبى أن يجري هذا النزاع في كل ما انتفع من الأفعال السابقة فيدبر بكرة أو غيرهما سم  
ويأتى عن ع استقرب الفرق (قوله) لكن مر ابن الرضا وغيره بشرط ضيق الوقت (عنده الغنى  
والاستنى وقال النهاية وهو كذلك مادام رجوا الأمن والألفة فلعلها أي وان اتسع الوقت فيما نظهر اه وأقره  
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما ينع جميعها فقط أو ما ينع أدها فقط وهو قدر رجعوا فاحتمل الأول  
فليتأمل اه وقال ع وهو أي الأول الذي ينظر لأنه لا ضرر ود إلى الخراج بعض الصلاة عن وقتها اه ثم قال قوله  
م وهو كذلك أي خلا فالج قال سم على التمسج والقباس أي بقية الأفعال كذلك وقال غيره والظاهر فيها عدم  
اشتراط ذلك فليتأمل اه والآخر بما قاله غيره (قوله فيما نظهر) أي وعلمه فلو حصل الأمن بقية الوقت  
وجبنا الأعادة ولا عبرة بالنظر إلى بين خطوه اه ع (قوله فالوجها أطلقوه) مر عن النهاية والاستنى والغنى  
خلافه (قوله لحاجة القتال) إلى قوله وفرض الاحتياج إلى النهاية والغنى الأوله وروى إلى يعذر (قوله  
لحاجة القتال) متعلق بترك القبلة وسيد رحيم بن برة قال أمالوا لغير الخ (قوله قال ابن ع) أي بادة  
على معنى الآية كما هو ظاهر سم عبارة ع أي في مقام تفسير لا يتولى المراد أنه جعله من معنى الآية  
اه (قوله قال الشافعي رضي الله تعالى عنه) عبارة النهاية والغنى قال نافع لأراد الأمر قواعدا والخارج بل قال  
الشافعي الخ (قوله يجوز التقدم الخ) وماله ما خلفوا عنه ما أكثر من ثلاثا فتذرعها بتوفي الجيزي أي أو من  
ثلاثة أركان ولو يله حلي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقال الإمام ع اه (قوله حيث الخ) أقره ع (قوله  
بل نحو جاح دابسته الخ) لم يضر من المالوا لغيره فتابته خطأ أو نسبنا ما وقفوه من الضر ولكن قياس ما تقدم  
في نقل السفر عدم الضرر في الصور الثلاثا يسجد للسجود ع (قوله وطال الفصل الخ) أي عطف ما قسم  
زمنه نهاية أي ويسجد للسجود على قياس ما جرى في نقل السفر ع قول المتن (وكذا الأعمال الكثيرة الخ) ولو  
احتجاج نخس ضرر بان متوالا يقتضد أن يأتي بستموا لغيره فهل تبطل عبرة الشرع في التسلل لها غير  
محتاج إليها وغير المحتاج إليها تبطل فهل الشرع فيها شرع في المبطل أو لا تبطل لأن الجنس جائز فلا يضر  
قصدها غير ما فاذل الجنس لم تبطل بها لجوازها ولا بالسادسة لأنها واحدة لا تبطل فيه نظر  
والمتحلى الآن الأول وقد يؤيد به أنه لو وضع وجهه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الأمن بثلاثة أفعال متوالية  
لأن الفعلين الأولين غير مبطلين فلا يضر قصدها غير ما فليتأمل سم على حج وقديرة بل المتجمل الثاني  
وغيره بينه وبين ما قاس عليه فان كلاما من الخطا في معنى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والجنس  
في المقيس مطلوب في تعاقب الشيء بالسادس فاقبله لا دخل له في الإبطال أصلا لا المبطل هو المنهى عنه  
ونقل بالبرس عن شيخنا الشوري ما وافقه فليتأمل ع (قوله لا صياح) أي مشتمل على خوف مقوم  
أو حزين لما تقدم أن الصوت اختل على الحرف لا يبطل كل الخلق بغيري (قوله نادر) أي فلا يعذر به  
رد ما في النثرى أن قضية تعليلهم أن يكون الصياح في غير جزائيل ع (قوله أو نجس) القول  
المنزوع في المعنى الأوله أن قل المتن وقوله بحال منصوص بان وقوله ولا يبعد في وقت قوله إن حكمه أن لا  
يقرب بكرة التغيير هنا (قوله وإن مر ابن الرضا وغيره بشرط ضيقه) هو كذلك مادام رجوا الأمن ولا  
فله فعلها أفتما نظره كما نظره في فأند الطهورين بشرح م وهل المراد بضيقه أن يبقى ما ينع جميعها فقط  
أو ما ينع أدها فقط وهو قدر ركعة أو أكثر فليتأمل (قوله قال ابن ع) أي بزيادة على الآية كما  
هو ظاهر (قوله في المتن وكذا الأعمال الكثيرة مطابقة) لاحتجاج نخس ضرر بان متوالا يقتضد أن يأتي  
بستموا لغيره فهل تبطل عبرة الشرع في البت لأنها غير محتاج إليها غير المحتاج إليها تبطل في الشرع  
فيما شرع في المبطل أو لا تبطل لأن الجنس جائز فلا يضر قصدها غير ما فاذل الجنس لم تبطل بها  
لجوازها ولا بالآتيان بالسادسة لأنها واحدة لا تبطل فيه نظر والمتحلى الآن الأول وقد يؤيد به أنه لو وضع

واحدة من غير صلاة فأند الطهورين ونحوه لكن مر ابن الرضا بشرط ضيقه (١٣) ونقله الأذني عن بعض شراح الفتن  
أي ولو لم يبارك في ركوع وسجود غير غشهما والسجود انخفض من الركوع كما سيأتي ع (قوله وهو نظير  
الح) ينبى أن يجري هذا النزاع في كل ما انتفع من الأفعال السابقة فيدبر بكرة أو غيرهما سم  
ويأتى عن ع استقرب الفرق (قوله) لكن مر ابن الرضا وغيره بشرط ضيق الوقت (عنده الغنى  
والاستنى وقال النهاية وهو كذلك مادام رجوا الأمن والألفة فلعلها أي وان اتسع الوقت فيما نظهر اه وأقره  
سم ثم قال وهل المراد بضيقه أن يبقى ما ينع جميعها فقط أو ما ينع أدها فقط وهو قدر رجعوا فاحتمل الأول  
فليتأمل اه وقال ع وهو أي الأول الذي ينظر لأنه لا ضرر ود إلى الخراج بعض الصلاة عن وقتها اه ثم قال قوله  
م وهو كذلك أي خلا فالج قال سم على التمسج والقباس أي بقية الأفعال كذلك وقال غيره والظاهر فيها عدم  
اشتراط ذلك فليتأمل اه والآخر بما قاله غيره (قوله فيما نظهر) أي وعلمه فلو حصل الأمن بقية الوقت  
وجبنا الأعادة ولا عبرة بالنظر إلى بين خطوه اه ع (قوله فالوجها أطلقوه) مر عن النهاية والاستنى والغنى  
خلافه (قوله لحاجة القتال) إلى قوله وفرض الاحتياج إلى النهاية والغنى الأوله وروى إلى يعذر (قوله  
لحاجة القتال) متعلق بترك القبلة وسيد رحيم بن برة قال أمالوا لغير الخ (قوله قال ابن ع) أي بادة  
على معنى الآية كما هو ظاهر سم عبارة ع أي في مقام تفسير لا يتولى المراد أنه جعله من معنى الآية  
اه (قوله قال الشافعي رضي الله تعالى عنه) عبارة النهاية والغنى قال نافع لأراد الأمر قواعدا والخارج بل قال  
الشافعي الخ (قوله يجوز التقدم الخ) وماله ما خلفوا عنه ما أكثر من ثلاثا فتذرعها بتوفي الجيزي أي أو من  
ثلاثة أركان ولو يله حلي ومع ذلك لا بد من العلم بانتقال الإمام ع اه (قوله حيث الخ) أقره ع (قوله  
بل نحو جاح دابسته الخ) لم يضر من المالوا لغيره فتابته خطأ أو نسبنا ما وقفوه من الضر ولكن قياس ما تقدم  
في نقل السفر عدم الضرر في الصور الثلاثا يسجد للسجود ع (قوله وطال الفصل الخ) أي عطف ما قسم  
زمنه نهاية أي ويسجد للسجود على قياس ما جرى في نقل السفر ع قول المتن (وكذا الأعمال الكثيرة الخ) ولو  
احتجاج نخس ضرر بان متوالا يقتضد أن يأتي بستموا لغيره فهل تبطل عبرة الشرع في التسلل لها غير  
محتاج إليها وغير المحتاج إليها تبطل فهل الشرع فيها شرع في المبطل أو لا تبطل لأن الجنس جائز فلا يضر  
قصدها غير ما فاذل الجنس لم تبطل بها لجوازها ولا بالسادسة لأنها واحدة لا تبطل فيه نظر  
والمتحلى الآن الأول وقد يؤيد به أنه لو وضع وجهه الثاني بما ذكر لم تبطل الصلاة في الأمن بثلاثة أفعال متوالية  
لأن الفعلين الأولين غير مبطلين فلا يضر قصدها غير ما فليتأمل سم على حج وقديرة بل المتجمل الثاني  
وغيره بينه وبين ما قاس عليه فان كلاما من الخطا في معنى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والجنس  
في المقيس مطلوب في تعاقب الشيء بالسادس فاقبله لا دخل له في الإبطال أصلا لا المبطل هو المنهى عنه  
ونقل بالبرس عن شيخنا الشوري ما وافقه فليتأمل ع (قوله لا صياح) أي مشتمل على خوف مقوم  
أو حزين لما تقدم أن الصوت اختل على الحرف لا يبطل كل الخلق بغيري (قوله نادر) أي فلا يعذر به  
رد ما في النثرى أن قضية تعليلهم أن يكون الصياح في غير جزائيل ع (قوله أو نجس) القول  
المنزوع في المعنى الأوله أن قل المتن وقوله بحال منصوص بان وقوله ولا يبعد في وقت قوله إن حكمه أن لا  
يقرب بكرة التغيير هنا (قوله وإن مر ابن الرضا وغيره بشرط ضيقه) هو كذلك مادام رجوا الأمن ولا  
فله فعلها أفتما نظره كما نظره في فأند الطهورين بشرح م وهل المراد بضيقه أن يبقى ما ينع جميعها فقط  
أو ما ينع أدها فقط وهو قدر ركعة أو أكثر فليتأمل (قوله قال ابن ع) أي بزيادة على الآية كما  
هو ظاهر (قوله في المتن وكذا الأعمال الكثيرة مطابقة) لاحتجاج نخس ضرر بان متوالا يقتضد أن يأتي  
بستموا لغيره فهل تبطل عبرة الشرع في البت لأنها غير محتاج إليها غير المحتاج إليها تبطل في الشرع  
فيما شرع في المبطل أو لا تبطل لأن الجنس جائز فلا يضر قصدها غير ما فاذل الجنس لم تبطل بها  
لجوازها ولا بالآتيان بالسادسة لأنها واحدة لا تبطل فيه نظر والمتحلى الآن الأول وقد يؤيد به أنه لو وضع

للحاجة السبل الساكتا هو يفرض الاحتياج إليها لنحو تنبيه من خشى وقوعه بماله به أول جزائيل أو يعرف أنه فلان المشهور  
بالشعاعية تأخر (ويلى السباح إذا دعي)

أوتجه: بما لا يعني عنه ولم  
يحتج فورا وجوا بأحد  
من إبطال صلاته بما سب  
وله جعله بقرابه تحسرك  
ان قل زمن هذا الجعل بان  
كان قريبا من زمن الالتقاء  
وبتفسيره هذا الحظفة  
اليسيرة لما في القائمة من  
التعريض لاضاعة المال  
مع أنه يتغير هنامالا يتغير  
في غير يوم ثم تكن الأنواع  
الثلاثة كما هنا (فان عجز  
عن القائمة كان احتياج  
لإسماكه وان لم يضطر اليه  
كما أفهمه كلام الروضة  
وأصلها (أمسكه) للعاجلة  
(ولا تضاعف في الظاهر) لأنه  
مذكور في حق المقاتل  
فأشبه الاستحاضة والمعمد  
في الشرحين والروضة  
والمجموع عن الأصحاب  
وجوبه واعتداده الأسنوي  
وغیره ومنعوا التعلل  
المذكور وقالوا بل ذلك نادر  
(فان عجز عن ذكره وسجد  
أولاً) بما وجوبه بالعدو  
(والحدود) أخفض خبر  
بمعنى الامر أى ليحصل  
بجسده أخفض وقيل  
منصوبان بتقدير جعل  
المذكور بأصله (وله)  
سفرًا وحضرًا (ذا النوع)  
أى صلاة شدة الخوف قال  
الأذرى نقلان غيره وكذا  
الأنواع الثلاثة بالأولى (في  
كل قتال وهن عتساجين)  
كقتال ذي المأخوذ ولقصد  
أخذ ظلماء لا بعد الحاق  
الاختصاص به في ذلك وقفة  
عادلة لباغية بخلاف عكسه

وكهرب (قوله أو تجس) أى بغير الدم معنى (قوله بما لا يعني عنه) تنازع فيه الفعلان (قوله ولم يحتج) أى  
بان لم يخف من الانتاصحذرا عس (قوله فورا وجوا بالرخ) راجع للمتن (قوله وله جعله) أى قوله ان  
حكمتنى النهاية الا قوله مع أنه يتغير الى المتن وقوله ولا يبعد الى وقفة (قوله وله جعله الخ) أى الى أن يفرغ  
من صلاته معنى (قوله بقرابه) أى عنده كردى (قوله بان كان قريبا بالرخ) فلا يضرب زيادة تسيرة على زمن الالتقاء  
نظر المصلحة تحفظ السلاح سم (قوله وان لم يضطر اليه) قديما بدور مخالفة لقول الشارح مر أى والمغنى  
بدله بان لم يكن له منسب الى معنى ويمكن جل قوله مر بان لم يكن له الحق على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بقره  
فلا مخالفة عس قول المتن (ولا تضاعف الخ) ضعف عس (قوله والمعمد الخ) أى وفاة المعسر والمنهاية  
والمغنى قول المتن (أو أالخ) ظاهره الاكتفاء بأقل اعماء وان قدر على أو بدنه ولو جحدان في تكليف زيادة  
على ذلك المشغور بما يغوث الاشتغال به اندبير أمر الحرب فيكني فيما يصدق عليه أيا عس قول المتن  
(والحدود) أخفض أى من الركوع ليحصل التيزين بها فلا يجب على المائى وضع جهته على الأرض كما  
لا يجب عليه الاستقبال ولو في الركوع أو السجود دأى تكليف ذلك من تعرض للهلاك بخلاف  
نظره في المائى المتخل في السفر كلوم ولو أمكنه الاستقبال ترك القيام لركوبه ركب أى وجوا بالان  
الاستقبال أكد أى من القيام بدليل النقل أى حيث صار من قعود لم يحز لغير القبلة نهاية وقته (قوله  
خبر) أى هذا التركيب جله خبرية مر كبت من مبتدأ ونحو عس (قوله لم يبر معنى الامر) المناسب  
حيث سجد جعل الواصل أو العطف على الجلة الشرطية سم (قوله وقيل الخ) ويجوز أيضا رفع الاول  
ونصب الثاني بتقدير يكون وان كان قليلا عس (قوله وكذا الأنواع الثلاثة الخ) فصلى بطائفة  
وبستعمل طائفتين رد السبل وأطافه الخ ويق ودفع السبع ونحو ذلك وهذا كله عند خوف فوت الوقت  
ثم أية ومغنى وتقدم في الشرح خلافا لقول المتن (مباحين) قال الهلى أى لاثم فيها كقتال أهل العدل  
لأهل البنى وقيل الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسهما اه وفيه تصريح بأثم البغاة بقتال أهل العدل  
سم أى مطلقا عبارة النهاية وذلك كالقصة الدالة في قتال الباغية لاعتقاده على المعصية اه قال عس  
قضيت مر ان الباغي عاص بقتاله مطلقا ونحو مخالف الامر به الشارح مر في أول البغاة من أن الذى  
ليس اسم ذم صندا لاثم انما لغوا ابتداء بل جاز في اعتقادهم كتبهم يخونون فيعلمهم باسمهم من أهلية  
الاجتهاد في عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيتهم أو فسقهم بجولان  
على من لا أهلية فيه للاجتهاد أو لا يول له أوله أو لا يول قطي البطلان انتهى اه عس وزاد الشارح  
هناك عقب تلك العبارة ما أنه أو طنية لأهلية للاجتهاد لكن نحوه لاجل جوار إمام به استقرار الامر  
ما يأتى فيما لو لم منه أن أهلية الاجتهاد انما تمنع العصيان في الصدر الاول فقط لا تدفع ما يقال كيف  
يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق الى الآن وهم مصرحون بانقطاع من نحو ستمائة سنة  
اه (قوله وغيره) أى غير مصحبا المال معنى والاسنى كقتال عادل وادفع عن نفسه أو غيره أو مال  
لنفسه أو حرمه أو مال غيره أو حرمه اه أثره سم وعس (قوله بخلاف عكسه الخ)  
أى قتال البغاة لئلا لاهل العدل مطلقا وفاقا لنهاية كس وخلافا للمغنى حيث خذ به قوله بغير تأويل وفى سم  
فوجبه الثاني بما ذكره تبطل الصلاة في الامن بثلاثة أفعال متروكة الستة الفعليين المتروكين غير مبطلين فلا  
يضر قصد ما مع غيره ما قبله تأمل (قوله وله جعله بقرابه تحسرك) زاد العبدان أن أمكن في قدر مودة الالتقاء  
قال الشارح في شرحه وحى عبارة الوسيط وغيره وعبارة ان الرفقة كالامام بقتل من من زمن  
الالتقاء وحى أحسن اه فلا يضرب زيادة تسيرة على زمن الالتقاء نظر المصلحة تحفظ السلاح (قوله خبر يخفى  
الامر) المناسب حيث جعل الواصل أو العطف على الجلة الشرطية (قوله وكذا الأنواع الثلاثة بالأولى)  
فصلى بطائفتين يستعمل طائفتين رد السبل وأطافه الخ شرح مر (قوله في المتن مباحين) قال الهلى أى  
لاثم فيها كقتال أهل العدل لأهل البنى وقيل الرفقة لقطاع الطريق بخلاف عكسهما اه وفيه تصريح

عن شرح الارشاد ما وافقه **(قوله أي ليس مفسقا)** أي وإن كانوا أصبا كسبأني بسطه سم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال في القوت يشبه أنما ذاجو زنا الهارب بذلك وكان الهرب إلى جهة القبلة كهبوط إلى غير هاله لا يجوز له العدول عنه اهـ **(تنبيه)** \* سيأتي ذكر اختلاف فيمن أخذ ماله وهو في الصلاة وأراد السعي في تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضائعها وأراد اتباعها الردها قبل صلاة شدة الخوف يحتمل تخير يجمع على مسئلة الاختصاص المذكورة فمن جوز في صلاته الخوف جوزهها بجمع الخوف على قوت المال ومن منع منع من هنا بجمع أن كلا يحصل لأشياء لأن يفرق عما أتت في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي ولو شردت فرسه وخشى ضايعها فسيكفر بركبته اهـ سم وينبغي أن مثل الدابة الشاردة نحو الكراس الطائر بالريح أو المبتل بالطر **(قوله ووجه)** إلى قوله أي وخشى في النهاية والمغنى **(قوله وهرب)** غريم الخ) أي وهرب من مقص رجوع يسكن غضبه بالهرب عقوده مغنى **(قوله مع عدم تصديقه الخ)** أي وهو من لا يصدق فيه نهاية أي في الاعتكاف كان صرفه مال قبل وادى تلقه غش **(قوله ولا إعادة الخ)** عبارة القوت ولا إعادة في هذه المسائل على المذهب لينظر فيما يلي بأن يتبين بين الفعل والقصد والسبل مالا يصل مكانه ولم أر فيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله لا يتوصلوا السواد الخ لزجوب القضاء فيما توقف فيه سم **(قوله هنا)** أي في الأصل مسئلة شدة الخوف في قتال وهرب بمقتضى أن وهرب من نحو حريق قول المتن (منعهم حرم) أي بغرض أو نقل مر ولو ضاقت الوقت قبل الإحرام بحيث لا يسع البقاء إدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الإحرام ولو تغلظت يجب ترك العشاء وادراك الوقوف فيه نظر وظاهر أن أولئك لا يجوز لكن لو أحرم مع إحرامه وجب تأخير العشاء سم عبارة الجعري وأما إذا كان قبل الإحرام فتعين الصلاة وتنع عظماء الإحرام بالجمع حلي اهـ **(قوله في وقت العشاء)** مثال لا قد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلات أيام وجب الترك زيادى وبقي عن عش مثله **(قوله وبه يعمل الخ)** أي

بأنم البغاة يقتل أهل العدل **(قوله ان حكمنا بأنهم في الحالة الآتية)** قال في شرح الارشاد أول الباب ولا ينبغي ما تقر من حمة القتال على البغاة ما ساقى من أن البني ليس باسم ذم لأن معناه أنه ليس مفسقا وإن كانوا أصبا كسبأني بسطه ثم يمكن حل كلامهم هناك على من لم توجد فيه الشر وط الآتية ثم وكلامهم ثم على من وجدت فيه لكن ينافيه تهمهم بحرمته الخرج وح على الجائر وقد تنبع المناقاة بأن التصريح المذكور وليس تضاعف التهم مع الأول بل الاعتبار أيضا أو يضاف من لم توجد فيه الشر وط لا ينبغي بأغبا اصطلاحا اهـ ثم قال هنا وبه بقوله أن حل على أنه ليس لعاص يتأهل كغاة بقضه التي قد تمت أول الباب اهـ **(قوله في المتن وهرب الخ)** قال في القوت إشارة تشبه أنه ذاجو زنا الهارب بذلك وكان الهرب إلى جهة القبلة كهبوط إلى غير هاله لا يجوز له العدول عنه اهـ **(تنبيه)** \* سيأتي ذكر اختلاف فيمن أخذ ماله وهو في الصلاة وأراد السعي في تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضائعها وأراد اتباعها الردها قبل صلاة شدة الخوف يحتمل تخير يجمع على مسئلة الاختصاص المذكورة فمن جوز في صلاته الخوف جوزهها بجمع الخوف على قوت المال ومن منع منع من هنا بجمع أن كلا يحصل لأشياء لأن يفرق لكن في المبريها ما تفرع لو شردت فرسه تتجهها إلى صوب القبلة شيئا يسير لم تبطل صلاته وإن تبعها كثيرا فسدت وتبطل في غير القبلة بطلت صلاته مطلقا اهـ فإن كان يتابعي جواز صلاة شدة الخوف فليزج الاتباع اليسير مطلقا أيضا لأن برية الفعل الغير البطل وفي سراج الفقهاء لشجنا الكبرى ولو شردت فرسه تخاف ضائعها تتجهها القبلة ولو كثيرا لم تبطل أو تغيرها بطلت اهـ فلتأمل وليرجع عما أتت شيخنا الشهاب الرمي في فتاوى به حل ماله المبري على ما إذا ظن عدم ضايعها وبه يتخذ فالمراد باليسير الفعل الذي لا يبطل الصلاة أو خشي ضايعها فسيكفر بركبته اهـ سم وينبغي أن مثل الدابة الشاردة نحو الكراس الطائر بالريح أو المبتل بالطر **(قوله ووجه)** إلى قوله أي وخشى في النهاية والمغنى **(قوله وهرب)** غريم الخ) أي وهرب من مقص رجوع يسكن غضبه بالهرب عقوده مغنى **(قوله مع عدم تصديقه الخ)** أي وهو من لا يصدق فيه نهاية أي في الاعتكاف كان صرفه مال قبل وادى تلقه غش **(قوله ولا إعادة الخ)** عبارة القوت ولا إعادة في هذه المسائل على المذهب لينظر فيما يلي بأن يتبين بين الفعل والسبل مالا يصل مكانه ولم أر فيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله لا يتوصلوا السواد الخ لزجوب القضاء فيما توقف فيه سم **(قوله هنا)** أي في الأصل مسئلة شدة الخوف في قتال وهرب بمقتضى أن وهرب من نحو حريق قول المتن (منعهم حرم) أي بغرض أو نقل مر ولو ضاقت الوقت قبل الإحرام بحيث لا يسع البقاء إدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الإحرام ولو تغلظت يجب ترك العشاء وادراك الوقوف فيه نظر وظاهر أن أولئك لا يجوز لكن لو أحرم مع إحرامه وجب تأخير العشاء سم عبارة الجعري وأما إذا كان قبل الإحرام فتعين الصلاة وتنع عظماء الإحرام بالجمع حلي اهـ **(قوله في وقت العشاء)** مثال لا قد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلات أيام وجب الترك زيادى وبقي عن عش مثله **(قوله وبه يعمل الخ)** أي

ان حكمنا بأنهم في الحالة الآتية كسبأني بسطه سم قول المتن (وهرب من حريق الخ) قال في القوت يشبه أنما ذاجو زنا الهارب بذلك وكان الهرب إلى جهة القبلة كهبوط إلى غير هاله لا يجوز له العدول عنه اهـ **(تنبيه)** \* سيأتي ذكر اختلاف فيمن أخذ ماله وهو في الصلاة وأراد السعي في تخليصه اهـ فلو شردت دابته وخاف ضائعها وأراد اتباعها الردها قبل صلاة شدة الخوف يحتمل تخير يجمع على مسئلة الاختصاص المذكورة فمن جوز في صلاته الخوف جوزهها بجمع الخوف على قوت المال ومن منع منع من هنا بجمع أن كلا يحصل لأشياء لأن يفرق عما أتت في فتاوى شيخنا الشهاب الرمي ولو شردت فرسه وخشى ضايعها فسيكفر بركبته اهـ سم وينبغي أن مثل الدابة الشاردة نحو الكراس الطائر بالريح أو المبتل بالطر **(قوله ووجه)** إلى قوله أي وخشى في النهاية والمغنى **(قوله وهرب)** غريم الخ) أي وهرب من مقص رجوع يسكن غضبه بالهرب عقوده مغنى **(قوله مع عدم تصديقه الخ)** أي وهو من لا يصدق فيه نهاية أي في الاعتكاف كان صرفه مال قبل وادى تلقه غش **(قوله ولا إعادة الخ)** عبارة القوت ولا إعادة في هذه المسائل على المذهب لينظر فيما يلي بأن يتبين بين الفعل والسبل مالا يصل مكانه ولم أر فيه شيئا وهو محتمل اهـ ويؤخذ من قوله لا يتوصلوا السواد الخ لزجوب القضاء فيما توقف فيه سم **(قوله هنا)** أي في الأصل مسئلة شدة الخوف في قتال وهرب بمقتضى أن وهرب من نحو حريق قول المتن (منعهم حرم) أي بغرض أو نقل مر ولو ضاقت الوقت قبل الإحرام بحيث لا يسع البقاء إدراك الوقوف مع العشاء فهل يجوز الإحرام ولو تغلظت يجب ترك العشاء وادراك الوقوف فيه نظر وظاهر أن أولئك لا يجوز لكن لو أحرم مع إحرامه وجب تأخير العشاء سم عبارة الجعري وأما إذا كان قبل الإحرام فتعين الصلاة وتنع عظماء الإحرام بالجمع حلي اهـ **(قوله في وقت العشاء)** مثال لا قد بل لو لم يمكنه تحصيل الوقوف الا بترك صلات أيام وجب الترك زيادى وبقي عن عش مثله **(قوله وبه يعمل الخ)** أي

يعلم أنه لا يبطل

بالتعجيل ويعلم بذلك أيضاً الهاربين نحو المطر صيانة لثوبه عن التلف به يصل صلاة شدة الخوف  
لأنه خائف لا يحصل **(قوله غلب العدو)** أي منهم من منافقونه لو صل من مكانه مخي **(قوله إلا أن خشي)**  
كراههم عليه الخ أي أنه لا يصلي إلا خائف ويؤخذ من ذلك أنه لو خطف شخص عمامته أو داسه مثلاً  
وهرب به ولم يكتسبه أنه هذه الصلاة لا تخاف فوات ما هو حاصل عنده بمعنى وفاق من النهاية مثله وفي  
الشرح خلافه **(قوله بذلك)** أي الكر وما عطف عليه **(قوله لا يجوز له الخ)** لا يخالف ذلك قول الروض  
ومن دفع عن نفسه وماله وحرمه ونفس غيره أي له صلاة شدة الخوف لأنه فيما ذكره يحصل لأخائف لخروج  
المسلمين يده وأرادته عوده إليها وفيما ذكره الروض خائف لا يحصل لأن المذكور أنصافه عنده يخشى  
فواتها فتأمل سم عبارة النهاية التي توجب بعضهم بالحرم المستغل بانقاذهم بقى ودفع صائل عن نفس أو  
مال أو صلاة على ميت خائف انقباضه اه قال ع ش قوله أو دفع صائل الخ أي لغيره بقى ينقض ما مر في قوله  
الخوف على ماله حيث يجوز فيه صلاة شدة الخوف وأوجب لناخير وقوله على ميت الخ أي فستر كهذا أسا  
وبقي ما لو تعرض عليه بانقاذ الغريق أو الأسير أو انقباض الميت وفوت الخ فحصل تقدم الخ أو لا نفسه نظراً  
والاقرب الثاني ووجهان الخ يمكن تداركه ولو عشة بخلاف غيره اه ع ش وقوله أي لغيره تقدم في  
الشرح وعن المغني والأسي ما يخالفه **(قوله على الأوجه الخ)** خلافاً للمغني بحرمه ولانها به عبارة ولو  
خطف نعله مثلاً في الصلاة حازته صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه كما أتى به الوالرجه الله تعالى تبعا لأن  
العماد لا يضر وطوء الحاجة كحامل سلاحه المطلق بالمعاجزة يلزم فعله إنا على المعتمد والمسئلة  
ما يؤخذ من قولهم أنه يجوز صلاة شدة الخوف على ماله الخ اه أقول ويؤخذ من قولهم المذكور أيضاً أنه  
لوحاء نحو المطر في الصلاة على نحو كتابه حازته صلاة شدة الخوف إذا خاف ضياعه على عي مرضى الشارب  
فمن أخذ ماله الخ لأنه خائف هنا كما مر قال ع ش قوله مر إذا خاف ضياعه الخ استشكل هذا بأنه  
لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع انما يجوز ذلك واعتذر مر عن هذا الاشكال بأن المراد  
ما شمل ما كان حاصله وبدلاً لا يشغل بانقاذ نحو الغريق فانهم يحصلون الخ مع أي فيه تفصيل ما كان  
حاصله أو ردت عليه مر ذلك فإول التخصيص بأنه لم يكن حاصله وأنه ينبغي كون المراد ما حاصل  
ما كان حاصله وما في معناه اه فليراجع فان فيه نظر أو قضيت الجواز إذا كان الغريق غيباً مثلاً  
فليجرب سم على المنهج وقوله مر ويلزم فعله إنا على أي في حال تلطفه بالخاصة فقطع مر مؤلف  
مر ويحتمل الاعادة مطلقاً لأن هذا نادر وهو الأقرب وإذا أدر كفسل إلى العود إلى محله الأول ولو  
كان أماماً فظاهر ووجهان العمل الكثير انما يقتضي في سبعة لتخليص متاعه لأنه لم يبق بشدة الحرب  
والخاصة قد انقضت ما سئل على متاعه فلا وجه للعود اه ع ش **(قوله وإذا استنع)** أي قوله في قبل النهاية  
والمغني **(قوله لزمنه الخ)** ظاهر وان تعمد ترك الذهاب لغير قتال أي ضاقت الوقت سم **(قوله وأخرج العشاء)**  
الخ عبارة لنهاية تأخير الصلاة والمراد بتأخيرها تركها بالكلية وليس العازم على الأحكام التأخير اه قال

كذلك طالب بعدو والان  
تخشي كراههم عليه أو كئيباً أو  
انقطاعاً عن وقت نفسه أي  
وخشي بذلك ضرراً كالجو  
ظاهر وان من أخذ ماله  
وهو في الصلاة لا يجوز له إذا  
تبععت يبي فهاو يصلها  
كذلك على الأوجه خلافاً  
يلجس بل يقطعها ويتبعه  
ان شاء وإذا استنع على الحرم  
ذلك لزمنه كما قاله ابن الزنعة  
لخروج العشاء عن وقتها  
وتحصيل الوقوف لأن قضاء  
الحج صعب بخلاف قضاء  
الصلاة ولأنه صعب جواز  
تأخيرها عن وقتها نحو  
صبر السفر وتجهيز بيت  
بنيقته غيره فهذا أولى ولو  
كان بذلك منها ركعة بعد  
تحصيل الوقوف وجب  
تأخيرها جواً

أوفيل مر ولو ضاقت الوقت فبسل الأحكام بحيث لا يسع الباقي ادر إلى الوقوف مع العشاء فهل يجوز للأحرام  
ولو فلا تخشع ترك العشاء وأدر إلى الوقوف فيه فنظر وظهر أن اوان قلنا لا يجوز تركه لأحرم صبح أو حرمه  
وجوب تأخير العشاء **(قوله أو انقطاعاً)** كما صرح به الجرجاني واعتنه الزركشي وغيره ش **(قوله وان)**  
من أخذ ماله وهو في الصلاة الخ لا يخالف ذلك قول الروض من دفع عن نفسه وماله وحرمه ونفس غيره أي  
له صلاة شدة الخوف وذلك لأنه فيما ذكره يحصل لأخائف لخروج المسلمين يده وأرادته عوده إليها وفيما  
ذكره الروض ما عكس أي خائف لا يحصل لأن المذكور أنصافه عنده يخشى فواتها فتأمل **(قوله خلافاً)**  
لجمع منهم ابن العماد وأتت بما قلوه شيخنا الشهاب الرمي وعليه لا يضر وطوء الحاجة كحامل سلاحه المطلق  
بالمعاجزة يلزم فعله إنا على المعتمد شرح مر **(قوله لزمنه)** أي وان كان ما أحرم به فلا شرح مر  
**(قوله لزمنه كما قاله ابن الزنعة)** لخرج العشاء ظاهر وان تعمد ترك الذهاب لغير قتال أي ضاقت الوقت **(قوله)**



عش قوله من تأخير الصلاة أي وإن تعددت وينبغي أن لا يجب قضاؤها فور العذر وفي فوائها اه (قوله)  
 قيل العمرة المنذورة (الح) نقله النباهي عن إفتاء والده وأقره الشوكاني وأقره الشارح وكذا قاله  
 ع ك قال (قوله كالح) أي يجب عليه تقديم العمرة على الصلاة كما يقدم وتوف عرفته قبلها بما يه  
 (قوله) والعمره لا تقوت (الح) قد يقال بل تقوت لأن العبد بالجعل كالعين بالشرع نعم ودعي ما قاله الشارح  
 أي الرمي إلى أنه إنما استعفت الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضاء من المشقة وهو مشقة العمره بتقدير  
 فوتها ع (قوله وفي الجلب) اعتمد النباهي وتأني (قوله) لوضا الوقت (الح) أي وقت الصلاة فوهم  
 بعض الطلبة أن قياس ذلك لو أحرم أنه لا يس فوجوبه وجب عليه قطع الصلاة والوجه أن يقال إن لم يكن عنده  
 إلا ذلك الثوبين الحر ووجب استراؤه لمصلحة الخروج من الصلاة لأن من فقد غير الحر ووجب عليه  
 الاستئثار به في الصلاة وإن كان عنده غيره مما يجوز وليسفان أمكنه ترك الحر وليس مما يجوز من غير أن يعنى  
 زمن تبدد نفسه وورنه وجب عليه ذلك وامتنع قطع الصلاة وإن لم تكن ذلك الأمع مضى ذلك الزمن فيحصل  
 وجوب الاستراؤه إلى فراغ الصلاة ويحصل وجوب تركه والخروج منها ولو أحرم في ثوب مفسوب فإن لم يتمكن  
 من غير وجوب تركه الاستراؤه في الصلاة وإن تمكن من ثوب من ثوب المصوب وليس غيره بل زمن تبدد نفسه العورة  
 وجب ولا فيحصل وجوب الترفع وقطع الصلاة فخرج من وجوب الاستراؤه إلى لعله هو الأقرب  
 (قوله أحرم ما شيا) أي وجوباً وظاهراً فإنه يعطى بالاعانة في هذه الحالة ولا يكف عدم إطالة القراءة وهو  
 ظاهر وفي سم على المنهج قال الأذري وينبغي وجوب إعادة التقصير انتهى واعنده من انتهى اه عش  
 وعبارة سم هذا قال في شرح العباب وإنما يتبعه أي ما قاله الأذري أن كان خارجاً غير نائب أو نائباً قلنا أنه مرتكب  
 في العصية والأوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج نائباً بل خوفه من الأثم  
 بخوفه من السبع انتهى اه سم (قوله لما تفرغ) يتأمل سم لعل وجه التأمل ما قدمنا من أن نافع العباد  
 من أن خوفه من الأثم بخوفه من السبع ولعل لحظ الشارح أنه يحصل التوبة للتوقف على الخروج (قوله)  
 يلزمه الترك) أي ترك الصلاة بالكلية ولو تعددت (قوله بل أوى) أي الترك التخليص ماله و قوله ومن ثم  
 أي من أجل أولوية الترك للتخلص (قوله بقصد) لعل المراد بقصد اتلافه أخذ ما بعده (قوله منه) أي  
 من الظالم (قوله وأيقن) عطف على قوله بقصد (قوله لم يتخلص ماله) قد يتبعه هنا جواز صلاة كشدة  
 الخوف لأنه خائف فوث ما هو حاصل الآن يكون الغرض أنه لو فعلها كشدة الخوف فإن التخليص فيجبها  
 ذكر مراد سم (قوله وتأخيرها) أي أن كان قبل الإحرام بها (قوله أو لا) أي محتمراً بقصد ظالم وأيقن

وفي الجلب (الح) فوهم بعض الطلبة أن قياس ذلك أنه لو أحرم لا يس فوجوبه وجب عليه قطع الصلاة ولو  
 أن يقال إن لم يكن عنده إلا ذلك الثوبين الحر ووجب استراؤه لمصلحة الخروج من الصلاة لأن من  
 فقد غير الحر ووجب عليه الاستئثار به في الصلاة فضلاً عن جواز وإن كان عنده غيره مما يجوز وليسفان  
 أمكنه ترك الحر وليس مما يجوز من غير أن يعنى زمن تبدد نفسه وورنه وجب عليه ذلك وامتنع عليه قطع  
 الصلاة وإن لم تكن ذلك الأمع مضى ذلك الزمن فيحصل وجوب الاستراؤه إلى فراغ الصلاة وإعادة طهر متابع  
 أتمه باليس المتعدي به ويحصل وجوب تركه والخروج منها ولو أحرم في ثوب مفسوب فإن لم يتمكن من غير  
 وجوب تركه الاستراؤه في الصلاة وإن تمكن من ثوب من ثوب المصوب وليس غيره بل زمن تبدد نفسه العورة  
 وجب ولا فيحصل وجوب الترفع وقطع الصلاة فخرج من وجوب الاستراؤه إلى لعله هو الأقرب  
 الأذري وهذا من مع فني وجوباً لإعادة التقصير اه وإنما يتبعه أن كان خارجاً غير نائب أو نائباً قلنا  
 أنه مرتكب في العصية والأوجه عدم القضاء على أن الوجه أنه لا يجوز له هذه الصلاة إلا أن خرج نائباً بل  
 خوفه من الأثم بخوفه من السبع اه (قوله لما تقرر) يتأمل (قوله لم يتخلص ماله) أو أبطأها  
 قد يتبعه هنا جواز صلاة كشدة الخوف لأنه خائف فوث ما هو حاصل الآن يكون الغرض أنه لو فعلها كشدة

قيل العمرة المنذورة في  
 وقت من كالح في هذا  
 اه وليس في عمله لأن الحج  
 يغتفر بغيره عن رفقة العمره  
 لا تقوت بغيره ذلك الوقت  
 وفي الجلب لوضا الوقت  
 وهو بأرض مفسوبة أحرم  
 ما شيا كما روي من حرق  
 وجه الغزي بآثار المنع  
 الشرعي كالحسني وأيده  
 بتصریح القاضي به في ستر  
 العورة وقيل نظر الذي  
 يتبعه أنه لا يجوز له صلاتها  
 صلاة كشدة الخوف لما تقرر  
 في مسئلة الحج وأنه يلزمه  
 الترك حتى يخرج منها كاله  
 تركها التخليص ماله لو أخذ  
 منه بل أولى ومن ثم مخرج  
 بعضهم بأن من رأى حيوها  
 محتمراً بقصد ظالم أي ولا  
 يتشبه بمنه قتلاً وأغوه  
 أو يغرق لزمه تخليصه  
 وتأخيرها أو أبطأها إن  
 كان فيها أو لا

بذلك ذكره تركه (ولو صلا) صلاة شدة الخوف كافي أهله والروضة بدار الاسلام أو لرب (لسواد) نظره ولو بأخبار عدل قوله (لسواد) كابل وشعر (ظنوه عدوا) أو أكثر من ضعفنا منهنج ونهاية ومعنى (قوله من غير أن يحاصروهم) أي العدو ع (قوله وأنه عدو بجدة الخ) قضيت أنه العدو الذي يجب قتاله لاصلي صلاة شدة الخوف وفيه نظر فلا يرجع سم عبارة الخلفي وهذا بقدر أن صلاة شدة الخوف لا يجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة صفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما في الأمن فلحصر (قوله) وشكوا في شيء من ذلك أي وقد صلوها بها بموت معنى (قوله من ذلك أي من وجود العدو أو نائم الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله أمالو صالوا الخ) أي أسودا الخ سم (قوله في الكعبة السابقة الخ) ينفي إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تنو المارقة للركعة الثانية ثم رأيت في شرح العباب وشرح الروض سم وبقي عن المغني ونهاية ما رواه في (قوله) وأذات الرقاع على رواية ابن عمر أي وكذا الفرقة الثانية فيعالي رواية غيره أي السابقة في المغني ونهاية (قوله على رواية ابن عمر) تقدم بيانها هناك عن النهاية وغيره راجعه (قوله تضروا) ولوطن العدو يقصد فيان خلافه فلا قضاء قطعاً كافي المذهب معنى فوعش (قوله الصلح أو المجارة) أي وأضروها ما واصل من تمكنه على الأرض فحدث خوف ملحق لركوبه كيو بنى فأن لم يلحقه بل كسب احتياطاً عاد وجو باقاً من المصلي وهو راكب فزل حالاً وجو يابوني أنتم يستدبرون في زوله القبلة ولا يلزمه استدفاف وكراهية المجره من القبلة في زوله جنة أو يسرة ولا تبطل به صلاته فان أضر التزول بعد الأمن بطلت صلاته لتركه الواجب معنى وأسن

﴿فصل في لباس﴾ (قوله في لباس) أي في بيان تحريمه وحله وما يتبع ذلك كاستصحاب الباهن النخس والمتبادر أن المراد باللباس اللباس فيكون مصدراً بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به اللباس بمعنى الخياط سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شعنا قول المتن (يجرم على الرجل الخ) أي ولو ذمباله مخاطب بغرور الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه ياترهم حكمه في يهون من الكثرة ع (قوله شعنا وهذا الخ) متضمن للكثرة كائن عليه الشيخ عطية ونقل عن الشارح أنه وهو ظاهر كلامه الشارح في الزاوي (قوله والخلفي) أي المشكل هنا بمعني (قوله ولو قرأ) أي قوله إجماعاً في النهاية وكذا في المغني الاقوله لاشتمال المتن (قوله ولو قرأ) سياقاً تفسيره وأما الأمر بسم فهو ما حل عن العدو بعد دعونه داخله والحرير به مع مخالفا لما وقع في بعض عبارات من أنه اسم لما أتت فيه الدعوة وحل عنها بعد الموت وعليه فهو بيان للقرآن أعظم منه شعنا (قوله الخو جالوس الخ) أي كاستناد اليد فوق صدره إيجاب وعند أي خذفة يجوز قوسه وافتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقاً فليقلنه من ابتلى بذلك كرهى على بافضل وبأني في التشرع ما يفيد أن عندنا وجه يجوز ما ذكره التقليد أولى من التقليد لا خذفة (قوله لا مشيه الخ) أي النفس منتهى صري ولعله لا يتعالي أنه معطوف على نحو جساؤه فيجوز فرشه لمشي ويحتمل أنه معطوف على فرش أو اسم عمل الحرير كجواهر صانع النهاية فلا إشكال ومن قال فرشه يدي يخرج بالمشي فرشه لمشي فيجزم أنه (قوله لا مشيه عليه الخ) أقول قياس ذلك بالاولى أنه لو أدخل يده تحت ثامر سيرة

انحرف فان الغرض فيجزم ما ذكره (قوله جاز ذلك) ظاهره عدم الوجوب وان كان ذلك المال نحو دعة أو مال يتم تحت يده أو وقف وفيه وقفه ودعة أو مال يتم تحت يده أو وقف وفيه وقفه (قوله صلاة شدة الخوف) ينفي أن مثلها ما يجوز في الأمن من الأنواع السابقة ثم أتت الآية (قوله وأنه عدو يجب قتاله الخ) قضيت أنه العدو الذي يجب قتاله لاصلي صلاة شدة الخوف وفيه نظر فلا يرجع سم عبارة الخلفي وهذا بقدر أن صلاة شدة الخوف لا يجوز إلا إذا كان العدو أكثر من ضعفهم وكذا صلاة صفان وصلاة ذات الرقاع بالنسبة للفرقة الثانية لعدم جوازهما في الأمن فلحصر (قوله) وشكوا في شيء من ذلك أي وقد صلوها بها بموت معنى (قوله من ذلك أي من وجود العدو أو نائم الوصول أو الحصن أو كونه أكثر من ضعفنا (قوله أمالو صالوا الخ) أي أسودا الخ سم (قوله في الكعبة السابقة الخ) ينفي إلا بالنسبة للفرقة الثانية إذ لم تنو المارقة للركعة الثانية ثم رأيت في شرح العباب وشرح الروض سم وبقي عن المغني ونهاية ما رواه في (قوله) وأذات الرقاع على رواية ابن عمر أي وكذا الفرقة الثانية فيعالي رواية غيره أي السابقة في المغني ونهاية (قوله على رواية ابن عمر) تقدم بيانها هناك عن النهاية وغيره راجعه (قوله تضروا) ولوطن العدو يقصد فيان خلافه فلا قضاء قطعاً كافي المذهب معنى فوعش (قوله الصلح أو المجارة) أي وأضروها ما واصل من تمكنه على الأرض فحدث خوف ملحق لركوبه كيو بنى فأن لم يلحقه بل كسب احتياطاً عاد وجو باقاً من المصلي وهو راكب فزل حالاً وجو يابوني أنتم يستدبرون في زوله القبلة ولا يلزمه استدفاف وكراهية المجره من القبلة في زوله جنة أو يسرة ولا تبطل به صلاته فان أضر التزول بعد الأمن بطلت صلاته لتركه الواجب معنى وأسن

﴿فصل في لباس﴾ (قوله في لباس) أي في بيان تحريمه وحله وما يتبع ذلك كاستصحاب الباهن النخس والمتبادر أن المراد باللباس اللباس فيكون مصدراً بمعنى اسم المفعول وقال الشيخ عطية المراد به اللباس بمعنى الخياط سواء كان بلبس أو غيره فاللباس مصدر بمعنى اسم الفاعل شعنا قول المتن (يجرم على الرجل الخ) أي ولو ذمباله مخاطب بغرور الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه لأنه ياترهم حكمه في يهون من الكثرة ع (قوله شعنا وهذا الخ) متضمن للكثرة كائن عليه الشيخ عطية ونقل عن الشارح أنه وهو ظاهر كلامه الشارح في الزاوي (قوله والخلفي) أي المشكل هنا بمعني (قوله ولو قرأ) أي قوله إجماعاً في النهاية وكذا في المغني الاقوله لاشتمال المتن (قوله ولو قرأ) سياقاً تفسيره وأما الأمر بسم فهو ما حل عن العدو بعد دعونه داخله والحرير به مع مخالفا لما وقع في بعض عبارات من أنه اسم لما أتت فيه الدعوة وحل عنها بعد الموت وعليه فهو بيان للقرآن أعظم منه شعنا (قوله الخو جالوس الخ) أي كاستناد اليد فوق صدره إيجاب وعند أي خذفة يجوز قوسه وافتراشه والنوم عليه للرجال والنساء مطلقاً فليقلنه من ابتلى بذلك كرهى على بافضل وبأني في التشرع ما يفيد أن عندنا وجه يجوز ما ذكره التقليد أولى من التقليد لا خذفة (قوله لا مشيه الخ) أي النفس منتهى صري ولعله لا يتعالي أنه معطوف على نحو جساؤه فيجوز فرشه لمشي ويحتمل أنه معطوف على فرش أو اسم عمل الحرير كجواهر صانع النهاية فلا إشكال ومن قال فرشه يدي يخرج بالمشي فرشه لمشي فيجزم أنه (قوله لا مشيه عليه الخ) أقول قياس ذلك بالاولى أنه لو أدخل يده تحت ثامر سيرة

مثلا فتوحوا شرح كوزا من داخلها فشر بيعة ثم أدخل يد فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد تحتها  
لا يخرج الكوز من موضعه ثم أخرجهما لم ينقص عن الشيء على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجابه من على  
الغور مع موافقته على حل الشيء عليه فليتأمل سم على عه عس (قوله) ما فرقتمالا قد يقتضي  
حرمة الرد عليه وجزم به شخنا وفي الجبري عن الأفعطى أن الأثر بعد من حرمه اه (قوله) من شائر  
وجوه الاستعمال أي كالأستاذ الممنوع من بيع ما كان يحال ولو لم يغير خياطة وأما البس  
ما ظهر به وبطائه من حرير وفي وسطه من ركافة وورق فلا يجوز إلا أن خيطا عليه وكذلك التغطى بما  
ظهر به وبطائه من حرير وفي وسطه من ورق فلا يجوز إلا أن خيطا عليه لأن البس والتغطى أشد ملاسة للبدن  
من الخياطة عليه والاستناد اليها الخياطة من تحت كالجلبوس تحت شجاعة أو خيمة أو ناموسية من حرير شخنا (قوله)  
أجاء في البس أي لبس الرجل وأما لبس الخنثى فاجتبا طلع (قوله) وهو ما يتجر به من الخاء أي غلبا  
أي والأقد يصنع مما كان فيه اللود (قوله) فيكمدا الخ) الأولى الوعاء والخنثى وهو ما تعلق باللود ونحوه  
من حبسة وهو كذلكون اه (قوله) للبس الخ) عطف على قوله أجاء (قوله) شخنة أي تعويذة لينة  
و (قوله) شجاعة الخ) أي عتق من شخنا (قوله) وبس الخ) أي قوله أو ما هلال في الغني وإلى قوله وظهر  
كلهم في النهاية الآخرة ونصية قول الأذري إلى والتدثر (قوله) فرش عليه ثوب الخ) أي ثوب لم يتسل به  
بحر خياطة من بيوشنا (قوله) على حرير الخ) أي بوحيد من حرير اه سم (قوله) الخ) أي  
الجلبوس عليه (قوله) وبس حرمة ما ذكره الخ) جواب ما ورد على قوله سواء اقتضه الخ) من أن في هذا  
اتخاذا وهو حرام وقضية أنه لا حرمه هنا أعني في الجلبوس عليه بحيث على القول بحرمه لاتخاذا لخصاصها  
بصورته محرمة وأن الجلبوس المذكور ليس منها وفيه نظر ظاهر بل لا وجه لأن من يحرم عليه لاتخاذا يحرمه  
وإن لم يستعمله مطلقا بحيث لا بد منه بأن لم يرد على وضعه صندوقه فخر به فيما إذا جلس عليه بحيث  
أوى وكان يمكنه القفص بأن جعل الجلبوس لا ينافي القهر من حيث اتخاذ سم وقوله بل لا وجه الخ  
بأنه عن الكردية مائة وتخلص النهاية بما عاصه فالوجه هذا أي ما قاله ابن عبد السلام على من اتخذ لبسه  
مختلفا عما اتخذه لغيره القديمة بعد اه وارتضى به شخنا وقال عس وفي نسخة الزبدي تنقذ جواز  
الاتخاذ عما اتخذه الياسمين له استعماله والاحرم اه (قوله) اتخاذا الخ) عباو شرح الرضا أما اتخاذ  
أقواب الخ) بر لبس فاقى ابن عبد السلام بأنه حرام انتهى اه سم (قوله) على صورته محرمة) كأنه يريد  
نحو لبس الجلبوس عليه لاحتال سم وفي الكردية على بافضل والذي يظهر أن المراد بقوله على صورة  
محرمة أي على الرجال والنساء كان اتخذه على هيئة الاستعمال لحدار جهالة القول بالحرم من حيث  
مقيس لما ظهر فاندفع ما لم يسم ههنا من أنه حل كالأدم التفتة على غير ما قلته ثم أتت من معنى قاله لا وجه اه

ثم نوبة مثلا فتوحوا شرح كوزا من داخلها فشر بيعة ثم أدخل يد فوضعه تحتها لم يحرم لأن إدخال اليد  
تحت لا يخرج الكوز من موضعه ثم أخرجهما لم ينقص عن الشيء على الحرير ما زاد عليه خلافا لما أجابه من  
على الغور مع موافقته على حل الشيء عليه فليتأمل (قوله) وبس الخ) أي بوحيد من حرير اه سم (قوله) الخ)  
(قوله) وبس حرمة ما ذكره الخ) جواب ما ورد على قوله وبس الخ) أي بوحيد من حرير اه سم (قوله) الخ)  
وهو حرام وقوله على صورته محرمة كأنه يريد نحو لبس الجلبوس عليه بحيث على القول بحرمه لاتخاذا (قوله) وبس  
حرمة اتخاذا الخ) قضية أنه لا حرمه هنا أعني في الجلبوس عليه بحيث على القول بحرمه لاتخاذا  
لا يختصا بصورته محرمة وأن الجلبوس طم بحيث ليس من الصورة المحرمة فظهر بل لا وجه لأن  
من يحرم عليه لاتخاذا يحرمه وإن لم يستعمله مطلقا لاحتال ولا بد منه بأن لم يرد على وضعه صندوقه فخر به  
فيما إذا جلس عليه بحيث لا بد منه لأنه كذلك لا ينقص عن الموضوع في الصندوق لكن التعقيق أن الحرم مع  
الجلبوس بحيث هو لاتخاذا لغير الجلبوس فليتأمل (قوله) وبس حرمة ما ذكره الخ) كأنه يمكن القفص بأن جعل  
الجلبوس لا ينافي القهر من حيث لاتخاذا فصار شرح الرضا واتخاذا أقواب الخ) بر لبس فاقى ابن

لأنه أفاضله حاله بعد  
مستعمله عرفا (غيره)  
من سائر وجوه الاستعمال  
الاستعمال مما يأتي بعضه  
أجاء في البس وكأنه يسم  
يعتقدوا من جوزه أغاغة  
للكفار لشدوده كلوجه  
القائل بجل القز وهو  
ما يحسن من لبس اللود  
فكم دلونه ولا يقصد الزينة  
والخبر الصحيح أنه حرام على  
ذكوز أشنع على الله عليه  
وسلم ولا يلبس من لبسه  
والجلبوس عذير وأما الغلاري  
ولأن فيه نخوة لا تليق  
بشبهه ما زال وبس  
الجلبوس على خر قرش  
عليه ثوب أو غيره ولو رقيقا  
أدومها ما لم يحس الحرير  
من خلاله سواء اتخذ بالثوب  
أم لا وبس حرمة اتخاذ  
الحرير بلا استعمال الذي  
أقربه ابن عبد السلام  
ماذا كان على صورته محرمة  
وقضية قول الأذري أنهما  
يكتم الملهل المرفوض على  
نفسه لأنه أعطى لوجوب  
اختيار قلبه أيضا بخلاف  
الحرير لأنه أن من الحرير  
من خلاله لا يثبتو نعتن  
جعله على خمسة عدد لا بعد  
عرفا مستعملا لم يبدلته

**(قوله والتدثر)** التي قوله فيما يظهر في المغنى **(قوله والتدثر)** معطوف على الجالوس شراح اه سم **(قوله)** بحر: راستر ثوب الخ عبارة خضنا وكالتدثر به أي التدثر به إلا أن شريط عليه طهارتو بطانة من غير الحرر اه وباتعن عش ما وافق **(قوله)** وظاهر كلامهم أنه لا فرق الخ محل تأمل اذ تصح معاذ كثر تدثرنا من عو نع تعليقها في السقف معتم لا مرأ آخر وهو كونه من افراد تزينة بالحر والمنوع كسائس عالمي يد بالحلجة كما يحسنه الشارح وهذا لو أخذ الشارح ذلك من قولهم بفرض أو غيره الاؤذن بان كل ما بعد استعماله عرفا بحرم لمكان أقر بحرأ يت في المغنى والنهاية تفسر قول المصنف وغيره بقوله لهما من وجود الاستعمال كسبه والتدثر به واتخاذا سترا وفيه تصريح بما جاز ذكره من الأخذ بصري **(قوله)** وهو حق رب ان صدق عليه الخ عبارة عش ولو رفعت سجاية من بحر يوم الجالوس تحتها حيث كانت فربما يفتي بعدم استعماله أو متفعا بما ولو جعل مما يلي الجالوس أو بمن كان مثلامتصل به أي بان جعل بطانة له لم يمنع ذلك حومة الجالوس تحتها لئلا كان ظاهر الحاف حرافة تقطى بها اتساقها من كسبها فانه يحرم لانه مستعمل للحر ولو رفعت السجاية جدا بحيث صار في العلو كالسقف لم يحرم الجالوس تحتها كالأجرم السقف المذهب وان حرم فعله مطلقا واستدانتان فصل من منشي العرض على الذر وحيث حرم الجالوس تحت السجاية فصار ظاهرا غير محاذ لها بل في جانب آخر حرم الجالوس في لانه مستعمل لها ككل تغير بخمرة الذهب من غير أن يحتوى عليها كذا أجاب مر بعد السؤال عنه والمباحثة فيه فليتأمل سم على المنهج اه وقوله ولو جعل الخ محل وقفته قوله لئلا كان ظاهر الحاف الخ هذا التقيد بالنسبة إلى حكم الجالوس تحتها أما أصل تعليقها بالسقف ظاهر **(قوله)** ان صدق عليه صراخ الخ هذا التقيد بالنسبة إلى حكم الجالوس تحتها أما أصل تعليقها بالسقف بهما فرام مطلقا كغير ظاهر لانه من افراد تزينة البيوت ومنه يعلم أنه لا فرق بالنسبة للذين بين الرجال والنساء أما بالنسبة لحكم الجالوس تحتها حيث حرم بقية الآتي الذي أفاضه فوضع أنه يفرق بينهما وأن الحرمة انما هي بالنسبة إلى الرجال فتأمل بصري **(قوله)** هنا أي في الجالوس تحتها بحر **(قوله)** لانه يقصد الخ قضيتان الشجاعة للفرقة يحرم الجالوس تحتها وان قصد منع نزول الغبار وقد نادى بقوله الآتي أي لا غير حاجة الآن يفرق بينهما وبين ستر السقف **(قوله)** ولا كذلك قد نظريه بان السقف قد يقصد بالجالوس تحتها منع نحو الشمس فيعد استعماله اذ اقر بمنه سم وتقدم عن عش ما وافق إطلاق الشارح الظاهر في عدم الفرق بين قرب السقف المذهب بعد قول المتن (والاصح بحرم افتراشها) والثاني محل وسائط ترجع منه إلى توغنى **(قوله)** وعليه أي على الاصح المذكور **(قوله)** على وجه هذا كالصريح في أن عندنا وجهان افتراش الحر للرجل والجالوس عليه وبلا حائل فليراجع ثم رأيت في المغنى ما نصه وقيل يجوز الجالوس عليه وده الحديث المتقدم اه **(قوله)** وبحرم الخ أي قوله أي لا غير حاجة في النهاية والمغنى الاقوله قيل **(قوله)** على الكل أي كل من الرجل والمرأة **(قوله)** ستر سق أو باب الخ أي كايصح في أيام الزينة والفرح ثم ان أكرهم الحاكم على الزينة الحرة متلا حومة عليهم بعد ذلك وبحرم التفرج عليها بخلاف المرو والحاجة فيضنا زاد عش وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فترجوا بالحرر انما الصريح كونهم لو تزينا بغيره أو بما أكثر من القطن مثلا تعرض لهم فيجرم عليهم ذلك اه **(قوله)** أو جدار الخ والمغنيه وقا لم أن مثل ستر الجدران بالحرر والباسه للدواب لانه محض زينة وليس كسبي ويحتون لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به سم على المنهج ومثل ذلك الباسه التي لماعلى به عش **(قوله)** غير الكعبة أنهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه

والتدثر بحر راستر ثوب  
ان شريط عليه فيما يظهر  
وظاهر كلامهم أنه لا فرق  
في حومة التدثر بغير الاستر  
بين ما قر بمنه وما بعد كان  
كان معلقا بسقف وهو  
جالس تحتها كالسجاية فهو  
قربان صدق عليه عرفا  
انه جالس تحت حرر يفرق  
بينه وبين خسل الجالوس  
تحت سقف ذهب بما يتصل  
منه بان العرف بعده هنا  
مستعمل للحر ولانه يقصد  
لوقاية الجالوس تحتها من نحو  
غبار السقف فالسقف  
بالاستعمال في يده ولا  
كذلك ثم (ويحل للمرأة  
لبسه اجماعا) والاصح  
تحرير افتراشها) اياه  
للسرف بخلاف اللبس فانه  
يزنها وعليه يصح تدثرها  
به بل أولى لانه يجوز للرجل  
افتراش على وجهه دون  
التدثر به ويحرم على الكل  
ستر سق أو باب أو جدار  
غير الكعبة

عبد السلام بانه حرم **(قوله)** والتدثر معطوف على الجالوس ش **(قوله)** ولا كذلك قد نظريه بان السقف يقصد بالجالوس تحتها منع نحو الشمس فيعد استعماله اذ اقر بمنه **(قوله)** ستر سق أو باب أو جدار هل مثلها الدواب ولا في الفرق **(قوله)** غير الكعبة أنهم جواز ستر الكعبة وهو كذلك والظاهر أنه لا فرق بين داخلها وخارجها وأنه لا يحرم الاستناد لجدارها المستور وبه ولا انصاف لنحو المتزمت بحيث يصير سترها أو

لا يحرم الاستناد لجدارها المستور به ولا التصاق ثنوعا للثمن بحيث يصير سترها أو برقعها مسدولا على ظهره  
لان ذلك لا بعد استعمال الوانه لا يمتنع جعل ستاره الصغرى البيت حى رواه يمتنع جعل خيمتين حى روان  
كانت على خشب مراكب تحتها امر اه سم عبارة عش فرع على بجو والدول بين ستر الكعبة  
وجدارها لثنوع الدعاء لايه بجواز ذلك لانه ليس استعماله ودخول الحاجة قهلا بجو والالتصاق لسترها  
من خارج لثنوع الثمن فيه نظير لغيره سم على المنهج وقوله وهو دخول الحاجة قد غنم الحاجة فبما ذكر  
في يقال بالحرمة لان الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها و فرق بين هذا وبين الجواز في ثنوع الثمن بان  
المتنوع وثنوعه مطلوب فيه اذ هو مخصوص بها وقوله فيه نظير الخ الظاهر الجواز قياسا على جواز الحصول بيته  
وبين الجدار اه عش (قوله قيل ولحق الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة عنهما ويجعل ليس السكان  
والظنن والصرف ونحوها وان غلبت اعمامها ويكره في البيوت للرجال وغيرهم حتى يشاهدوا العمل  
والصلح اه اى يجعل فيهم بالثياب أى غير الخى ويرحم تزينها بالخى ورواها عن رابع ثنوع ستر الكعبة به  
تعظيمها والاداء وجواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء كخبره بالاشهر في بسطه على باعلى الغادة المستمرة  
من غير نكير مر اه وقوله ما تم بجو ستر الكعبة به الخ اى ان خلاصا في النقد شتبا عبارة  
شرح بافضل اما تزين الكعبة بالذهب والفضة ارام كبايشير اليه كلامهم اه (قوله ويطبق بها قهلا الخ)  
اعتمد مر ان ستر قبوت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالخى زياتر كانت ثمن بل اولى بخلاف  
قوايت الصالحين من الذكر والبالغين العقل فانه يحرم سترها بالخى ثم وقوم منه من الخيل لم يستقر قبور  
النساء اى ونحوها بالخى ووافق على جواز قطع منحارة المرأة سم على المنهج اه عش (قوله به) اى  
بالخى وراجلار متعلق بستر سقبا الخ (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو  
ظاهر سم (قوله وقد يشكلى) اى حرم ستر سقف الخ (قوله بما ياتى فى كس البراهم الخ) قد يقال كس  
البراهم لا يكون الا محض الحاجة والمتوقف على فقد الثمن اعمامها الضرر وتوقف هذا فى الفرق سم (قوله  
هنا) اى فى سترها الجدار و (قوله ثم) اى فى كس البراهم سم قول المتن (وان لولى الخ) اى عن له ولاية  
النسب فيشمل الام والاع الكبير مثلا فيجوز لهما لباسه الخ وفيما يظهر عش (قوله الاب) اى قول  
المتن قلت فى النهاية واننى قول المتن (الباس الصى) اعتمد مر ان ما يجوز للمرأة عيش زلفى والمجنون  
فيجوز الباس كل منهما لعل من ذهب حيث لا اسراف عاده سم على المنهج اه عش وشنعنا (قوله كلى  
الذهب الخ) المراد بالخلى ما يزين به وليس منه جعل الخفى المعروف والسكن المعروفة فحرم على الولي  
الباس الصى ذلك لانه ليس من الخلى واما الحياصة المعروفة فينبى حل الباس ما له لانها مما يزين به النساء  
ومما يدل على جوازها للنساء قوله مر السابق وانحيط الذى يعقد على المنطق وهو التى سم ونها الحياصة  
عش (قوله والمجنون) وترك الباسه ما ذكر اى من الحر والولى ولو يوم عيد اولى كما قاله الشيخ عز الدين  
فى الصي وقالا فى بين الذكر والاثنى وفى الخلى ان الباس الصى والصبي الحر ويكره ويجوز عيش وقوله  
والصبي وثقة فليراجع قول المتن (حل انقراشها) اى كبسه سواء فى ذلك الخلية وغيره اثم اية ومغنى بصارة  
شتنا اى وسائر اوجه الاستعمال كالسد ثوبه والجلوس تحتها ونحو ذلك وبحل انقراشها له ما لم يكن  
متركنا بذهب او فضة اه وبعبارة عش خرج بانقراشها استعمالها فى غير البس والفرش فلا يصلح

برقعها مسدولا على ظهره لان ذلك لا بعد استعمال الوانه لا يمتنع جعل ستاره الصغرى البيت حى رواه يمتنع  
جعل خيمة من حى روان كانت على خشب مراكب تحتها مر (قوله قيل ويطبق بها قهلا الخ) يطق بها قهلا صلى الله عليه وسلم  
الاداء جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الانبياء كخبره بالاشهر في بسطه على باعلى الغادة المستمرة  
من غير نكير مر شرح مر (قوله اى لغير حاجة) راجع لستر السقف والباب والجدار كما هو ظاهر (قوله وقد  
يشكلى بما ياتى فى كس البراهم) ونحوه قد يقال كس البراهم لا يكون الا محض الحاجة والمتوقف على فقد  
الغير اعمامها الضرر وكفى هذا فى الفرق (قوله بان الخلاء هنا) اى فى ستر السقف الخ اعظم منها ثم اى فى

قيل ويطبق بها قهلا صلى  
الله عليه وسلم به اى لغير  
حاجة فيما يظهر أخذ من  
تعبيرهم بالترتين وقد  
يشكلى بما ياتى فى كس  
البراهم ونحوه الا ان يعرف  
بان الخلاء هنا اعظم منها  
ثم (د) الاصح (ان لولى)  
الاب وغيره (الباس) كلى  
الذهب وغيره (الصى)  
ما لم يبلغ والمجنون اذ لا شهامة  
لهما تنافى تلك الخدوشة غنم  
لا خلاف فى جواز ذلك يوم  
العيد لانه يوم زينة قلت  
الاصح حل انقراشها  
اياها (وبه قطع العراقيون  
غيرهم والله اعلم) لعموم  
الخبر الصحيح لمحل لانات  
أشبه

وأما ما حربه عادة النساء من اقتناذ غطلة الحر ولعمامة زوجها أو تغطي به شأمن أمتهن المسمى الآن  
بالتيقظة فلا تترك الجوارزها أه وقوله خرج إلى قوله وأما الخ يحمل تأمل (قوله وأطلق بعضهم الخ) وافقه  
شعنا صوابه ويجرم على الرجل النوم في ناموسية الحر ولوم المرأة وكذلك دخول في الثوب بالحر  
الذي تلبسه خلافاً لأغلاظهم لمن غير دخول فلا يحرم أه ولعل ما يحتمل الشارح من التقيد بالحاجة  
أوجه (قوله فضلاً) أي قوله أي تأذيها في النهاية والمغنى الأقوية وأخيه في المنزل وقوله وهذا التي (قوله  
وأخيه به جمع الخ) أن كان مرادهم ما يحبل به مشقة لا يحتمل عادة فهو وجيه لا لمعدل عنه مسئلة القمل  
التي تبصر أي أقول وصف الألم بالشديد كالصريح في إرادة ذلك (قوله وأخيه بالخر) الظاهر أن التقيد  
بالفعل ليس بشرط بل إذا احتاج إلى القتل باختيار ولم يجد غيره بماله لسه سم وبأنه في النهاية والمغنى  
ما يفيد (قوله يقوم الخ) تنازع فيه الغيران (قوله ويصح في الكفاية قول جده يجوز الخ) والأوجه عدم  
الجواز كما هو ظاهر كلام الأحياء من معني ونهاية (قوله يجوز الزباء الخ) أي من الحر (قوله وإن وجد  
غيره) أي غير الحر (قوله الذي مر) أي في شرح غيره قول المتن (والحاجة) والأوجه أن من الحاجة أن  
يجد غيره لكن معني عن حمله لتوضيحه أضعف من كونه شرح العباب أه سم (قوله كسرت العورة  
الخ) أي إذا لم يجد غير الحر (وكذا استمر زاد علم عندنا) خرج للناس نهاية في معنى عبارة سم أي بان  
فقد سافر غيره أي يلقى به فيما يظهر قال في شرح العباب وأقضى أو يشك في أنه لو احتاج إلى نحو التعميم عند  
الخرج لوجعاً أو شره لم يجد غيره ولو خرج بدونه سقطت مروته جازاً الخ ورجع به للعاب عليه  
انتهى أه رادع ش فإن خرج ثم رادع صرنا في ذلك نظر فإن قصد بذلك الاقتداء بالسافر وترك الالتفات  
إلى ما نرى بالمصنوع سقط بذلك مروته بل يكون فاعلاً لا بفضل وإن بقصد ذلك بل فعل ذلك اختلافاً  
وهو أن يأمر ومرة سقطت مروته كذا في الناشئ بأبسط من هذا سم على المنهج ومن ذلك يؤخذ أن ليس  
الغنى القادر على التحمل بالذي ياتي حرجها عادة أمثاله لما يدر في الصفه والهشمان كان لهم النفس  
والاقتداء بالسافر الصالحين لم يخل بمرهته وإن كان لغير ذلك أخيل من أوجه ما نزل ذلك لعل بان أه

كيس الغرام (قوله في المتن وأخيه بالخر) قال في التنبيه يجوز للعاب لبس الديباج النخين  
الذي لا يقوم غير مقامه في دفع السلاح وليس المنسوج الذهب إذا فاجأته الحرب لم يجد غيره أه قال ابن  
الغني في شرحه قوله إذا فاجأته الحرب لم يجد غيره بشرط في المنسوج الذهب وهل هو شرط في الديباج  
النخين قبل ثم والأصح أنه لا بشرط فيه ذلك ويشترط فيه بل الأصح أن لا يقوم غير مقامه إلى آخر ما أطال به  
أه ولعل الأوجه عدم اشتراط المفاجأة في المنسوج بالذهب أيضاً بل الشرط أن لا يجدها يقوم مقامه فيجوز  
لبسه حينئذ وإن تسبب في الخروج للهرب ولم تغايبه وهو ظاهر ما نقله الشارح عن شرح الهذيل في  
الحاشية الأخرى وقول الشارح ولا يمكنه طلب غيره يقوم مقامه الظاهر أن التقيد بالذهب ليس بشرط بل  
إذا احتاج للخرج إلى القتال باختيار ولم يجد غيره لم يسهل لبسه وفي العباب لأن كان ضرورة واضحة  
كقصة قتال وإن وجد غيره خلافاً للنخين وكذا ما هو جديقه كديباج مقيق وإن لم تغايبه الحرب أه  
وبين الشارح في شرحه أن المعتد باله الشخائن قال والأوجه أن من الاحتاج إلى غيره كالمرور لكنه  
ضعيف عن حمله لتوضيحه أضعف من كونه وقوله كديباج الخ قال في شرحه لا يفي غيره وقاية في دفع  
السلاح وقوله وإن لم تغايبه قال في شرحه أن أراد به مع تيسر ما يقوم مقامه كان ما شافه على الضعيف  
الذي مشى عليه أو لا وإن أراد به وقت الحرب وإن سبب فيها إذا لم يجد غيره كان معتدماً قال وكالمرور  
المنسوجة ذهب فأنها لا تحل في الحرب إلا إذا لم يجد ما يقوم مقامه التقاد كفاية في المجموع أه (قوله  
كسرت العورة) أي بان فقد سافر غيره أي يلقى به فيما يظهر وقد تبوهم من التعبير هنا بالحاجة فمما قبله  
بالضرورة أنه لا بشرط هنا فقد سافر غيره وهو خطأ والأزهر جواز لبسه مطلقاً ذلك لم يطل الحكم بخرعه (قوله  
كسرت العورة ولو في الخلق) في شرح العباب وأقضى أو يشك في أنه لو احتاج إليه لنحو التعميم لم يجد غيره

وأطلق بعضهم أن للرجل  
أن يعاولا يستلانه لا بعد  
استعماله وظهر أنه  
لا فرق بين طول بقائه على  
ما عليه منها وعدمه ولو  
لفير حاجة وفيه ما فيه  
(ويحل للرجل لبسه) فضلاً  
عن غيره من بقية أنواع  
الاستعمال (الضرورة)  
كسروا ولم يكن (أدخلى  
منها ضرر رايض التيم  
وأخيه به جمع الألم الشديد  
لأنه أول من يحسوا الجرب  
التي (أو لحاجة) يضم ففخ  
والمد ويضم فسكون وهي  
البقعة (حرب) جاز (ولم  
يجد غيره) ولا يمكنه طلب  
غيره يقوم مقامه بالضرورة  
ويصح في الكفاية قول  
جمع يجوز القدم وغيره  
يعلم القتال وإن وجد غيره  
أره بالهم كتحلة السف  
وهذا غير الباشا الذي مر  
أنه يخالف للاجتماع لأن  
الظاهر أن ذلك يمكن  
عصره إلا غلظة وإن لم يكن  
أوهاب ولا صلاحة للقتال  
(والحاجة) كسرت العورة  
ولو في الخلق (وكسرت  
وحكمة) وقد أذهه لبس غيره  
أي تأذيها لا يحل عادة فيها  
يظهر من مجموع ما يجمع التيم  
لأنه رخصة فمما قبله  
أكرموا وإذا لم يؤذيه

لكنه في بلها كما هو ظاهر كالتدوي بالعباسية بل لو قيل ان تخفيها لهما كثر التهام بعد كون (٢٣) الحكمة غير الحرب التي افادها العطف

معر وفاته لا يزيمه ما عجز الناس باليس ولا ينقص بغيره وانما كان هذا اختلافاً فانه منصب القضاة  
فكانه استمر اذ بنفس الفقه اه (قوله لكنه في بلها) لعل مرجع الضمير في بلها للضرورة سم أي العلة  
الشاملة لكل من الحرب والحكمة (قوله بل لو قيل الخ) هو الوجود ينبغي ان المراد تخفيها وقع سم (قوله  
وكون الحكمة غير الحرب الخ) أي والحكمة بكسر الخاء الحرب بالبابس نهايتومعنى فيكون الحرب عام  
كروى ولا يخفى أنه لا يدفع الاشكال (قوله دون مو) والحق الخ) أي صو ومادة الحكمة والحرب يو بمحمل صورة  
الحكمه صو والحق ب قول المتن (ودفع قل) أي والحكمة حق دفع قل لانه لا يقبل بالخاصة نهايتومعنى قال  
عش قوله من لا يقبل الخ في المختار قل رأسم من باب ضرب بعينه غير لما هنا دفع الشبهة التي تنقض الميم  
و يكون المعنى لا يقبل من ليه اه (قوله في السك) كذا في النهاية والمعنى ولعل المراد بذلك قول المصنف  
الضرورة الخ وقوله والحكمة الخ كاهو صريح في شرح بافضل (قوله ان الاول) أي الاختصاص بالحكمة  
(لاختصاص) أي الاختصاص بالسفر (قوله يؤخذ في المتن في النهاية) (قوله يؤخذ من قوله العاجلة الخ) في  
الاخذ نظر لتحقيق الحاجة مع وجود المعنى وان كان المأخوذ هو المقسم سم (قوله يعزله الخ) معتمد عش  
(قوله ونار ع) في شرح ابن جنس الحر الخ) اعتمد المعنى (قوله على ان ليس بحس العجز الخ) أي أما  
المتعجب فلا يتوقفه على ضرورة كيان عش (قوله فيها) أي في الأبحاث وفي الضرورة المصلحة قول  
المتن (والقتال الخ) قال في التبيين صيغ الحرب ليس الذي يباح التحسين الذي لا يقوم غير مقامه دفع  
السلاح وليس التسويج بالذهب اذا فاجأه الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن التقي في شرح قوله اذا فاجأه  
الحرب الخ شرط في التسويج بالذهب فقط اه ولعل الإوجهم اشتراطها فيه أيضاً بل الشرط أن لا يجد  
ما يقوم مقامه فيكون التسويج بالذهب في تسبب في الضرر وج الحرب ولم تغاير وهو ظاهر ما نقله الشرح في  
شرح قول العياض وكذا ما هو جفته كد يباح صغر وان لم تغاير الحرب اه مما هو كالمراد بالتسويج  
بذهب فانه لا يخل في الحرب إذا لم يجد ما يقوم مقامه اتفاقاً كقوله في المجموع انتهى اه سم قول المتن  
المتن (كدي بياح الخ) بكسر الهمزة وفتحها فارسي معر بما يؤخذ من التدبير هو النقش والترزين أسلحه دياه  
بالهاء (قوله مقامه) بضع الميم لانه من الثلاث يقال قام هذه قام ذلك بالفتح وأد مقامه بضم نهاية  
ومعنى قال عش قوله بكسر الهمزة وفتحها والكسر أقص اه وقال الرشدي قوله مر ما يؤخذ من التدبير  
لا يناسب كونه معر بالذات بل بلفظ استعماله العربي معنى وضعه في غير لغتهم وهذا لا يخفى بقضى أنه  
عربي فتأمل اه ولعل وجه التأمل ان قوله مر أسلحه دياه الخ لطفه بالعربي ودفع الاشكال (قوله قبل  
هذه مفهومة الخ) عى ما المعنى (قوله بالاولى) أي فانه اذا لم يجد الحصار فقلنجو للقتال بطريق  
الاولى معنى (قوله فان تلك الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احداها من الاخرى فتأمل و (قوله وهذه في خصوص  
نوعه الخ) فيه نظر لان كاف كدي بياح تدخل بقية أنواع الحرب وما المات ان يقال تلك في الاحتياج اليه مجرد  
الستر أو أعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرار سم وقوله لان كاف كدي بياح الخ فمظهر ظاهر  
وقوله فلا تكرار فانه ان الأعم بمعنى عن الآخر (قوله في بضع أحدهما الخ) اما عدم اغناء القضاة عن القتال  
فواضح لانهم انفس من موما عدم اغناء الحر وعن الدياج ففعل تأمل لان الانص سند ج في الامم فلو  
اقتصرت التعليل على الاول كان أولى غير أن في النهاية قال وأعاد هذه المسئلة لثلاثتهم أن الجواز فيبصر

وأحتاج للتعميم به مثلاً على الخرج لغير جماعة أو شره ولو خرج بدونه سقطت ضررته سالة الحر وجبه  
الصاحبة المستند اه (قوله لكنه في بلها) لعل مرجع الضمير في بلها للضرورة (قوله بل لو قيل الخ)  
هو الوجود ينبغي ان المراد تخفيها وقع سم (قوله بل لو قيل الخ) في الاختصاص لتحقيق الحاجة  
مع وجود المعنى وان كان المأخوذ هو المقسم سم (قوله يعزله الخ) معتمد عش  
(قوله ونار ع) في شرح ابن جنس الحر الخ) اعتمد المعنى (قوله على ان ليس بحس العجز الخ) أي أما  
المتعجب فلا يتوقفه على ضرورة كيان عش (قوله فيها) أي في الأبحاث وفي الضرورة المصلحة قول  
المتن (والقتال الخ) قال في التبيين صيغ الحرب ليس الذي يباح التحسين الذي لا يقوم غير مقامه دفع  
السلاح وليس التسويج بالذهب اذا فاجأه الحرب ولم يجد غيره اه قال ابن التقي في شرح قوله اذا فاجأه  
الحرب الخ شرط في التسويج بالذهب فقط اه ولعل الإوجهم اشتراطها فيه أيضاً بل الشرط أن لا يجد  
ما يقوم مقامه فيكون التسويج بالذهب في تسبب في الضرر وج الحرب ولم تغاير وهو ظاهر ما نقله الشرح في  
شرح قول العياض وكذا ما هو جفته كد يباح صغر وان لم تغاير الحرب اه مما هو كالمراد بالتسويج  
بذهب فانه لا يخل في الحرب إذا لم يجد ما يقوم مقامه اتفاقاً كقوله في المجموع انتهى اه سم قول المتن  
المتن (كدي بياح الخ) بكسر الهمزة وفتحها فارسي معر بما يؤخذ من التدبير هو النقش والترزين أسلحه دياه  
بالهاء (قوله مقامه) بضع الميم لانه من الثلاث يقال قام هذه قام ذلك بالفتح وأد مقامه بضم نهاية  
ومعنى قال عش قوله بكسر الهمزة وفتحها والكسر أقص اه وقال الرشدي قوله مر ما يؤخذ من التدبير  
لا يناسب كونه معر بالذات بل بلفظ استعماله العربي معنى وضعه في غير لغتهم وهذا لا يخفى بقضى أنه  
عربي فتأمل اه ولعل وجه التأمل ان قوله مر أسلحه دياه الخ لطفه بالعربي ودفع الاشكال (قوله قبل  
هذه مفهومة الخ) عى ما المعنى (قوله بالاولى) أي فانه اذا لم يجد الحصار فقلنجو للقتال بطريق  
الاولى معنى (قوله فان تلك الخ) مجرد هذا لا يمنع فهم احداها من الاخرى فتأمل و (قوله وهذه في خصوص  
نوعه الخ) فيه نظر لان كاف كدي بياح تدخل بقية أنواع الحرب وما المات ان يقال تلك في الاحتياج اليه مجرد  
الستر أو أعم وهذه في الاحتياج لدفع السلاح فلا تكرار سم وقوله لان كاف كدي بياح الخ فمظهر ظاهر  
وقوله فلا تكرار فانه ان الأعم بمعنى عن الآخر (قوله في بضع أحدهما الخ) اما عدم اغناء القضاة عن القتال  
فواضح لانهم انفس من موما عدم اغناء الحر وعن الدياج ففعل تأمل لان الانص سند ج في الامم فلو  
اقتصرت التعليل على الاول كان أولى غير أن في النهاية قال وأعاد هذه المسئلة لثلاثتهم أن الجواز فيبصر

فان تلك في خصوص القضاة من غير الحرب و هذه في خصوص غيرهم وعموم القضاة فلو قيل ان أحدهما عن الآخر

(أو يسم) أي نحو برأى  
 أنواعه كان وأصله ما دخل  
 عن اللزوم بدمومه داخله  
 (وغیره) ان زاد وزن  
 الاربسم ويحل عكسه  
 تغلب الحكم الاكثر ولعلنا  
 كما في الاوزار وضع عن ان  
 عباس رضي الله عنهما انما  
 نهى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن الثوب بالمصمت  
 أي الخالص من الحرير  
 وأما العلم أي بفتح العين  
 واللام وهو الطراز وسدى  
 الثوب فلا بأس (وكذا ان  
 استويا) وزنا ولعلنا في  
 الاصح اذ لا يسمى ثوب  
 حرير ولا عبدة بالظهور  
 مطابقة لخلاف الجمع متقدمين  
 ولوشن في الاستواء فاصل  
 الحل على الاوجه خلافا  
 لبعض نسخ الاوزار وصرح  
 كلام الامام وبسرقين  
 النظر لظن في الاولين على  
 ما قد ساعد النظر السعفي  
 معلوما من أكثر ما حرام  
 بان هذا قوله شرعية عدا  
 على ذلك وهي البدل بوزن  
 الظن مع بال ولا الرقين  
 اذا لم تصرف عين الحرام  
 بخلاف ما هنا ونظيره منع  
 اجتباؤه مع تيسر سوال  
 خبرين ولو عدلوا ويقع  
 الاكثر وقضية اللتان  
 صورة العكس لا خلاف فيها  
 أي يعتد به فلا يكره لبسه  
 وان قال الجويني المذهب  
 يحرمه لخالفته للحدث  
 الصريح بخلاف المستوي  
 الاول في احتياطه لقوة

مخصوص بحالة النجاسة فقط دون الاستمرار اهـ وهو حسن ولا تعسيره بالاعادة بصري قول المتن (من  
 ابريسم) هو بكسر الهمزة والراء ويقعهما وبكسر الهمزة ونفع الراء الحرف وهو فارسي معرب بمعنى أي  
 في مثلات لغات شعنا (قوله أي حرير) الى قوله ولوشن في النهاية والمغني (قوله أي حرير) أي حرير (قوله أي  
 بالاعم) وأشار به الى أن المراد هنا الاعم لا بخصوص الاربسم شعنا (قوله عن اللزوم) أي عن بدنه على حذف  
 المضاف فتعبر داخله لهذا الحذف قول المتن ويحل عكسه) وهو مركب بنقص فيه الاربسم عن غيره كالحرير  
 سدا حرير ولتصوف نهاية ونحو (قوله انما نهى رسول الله الخ) نقدا بقوله صريح قوله انما نهى رسول الله الخ  
 قوله وسدى الثوب يقتضيان حل المركب ولو كان حريره أكثر فلتأمل بصري (قوله بالمصمت) هو بضم  
 الميم وسكون الصاد ونفع الميم بالثبنا من قوله أصمته اهـ فاموس بالعين عش (قوله وأما العلم الخ) عبارة  
 النهاية والمغني فلما الخ نالها فاعولع الراء وبختلفة (قوله ولا عبدة الخ) عبارة النهاية وعلم من قولنا وزنا أنه  
 لا أثر لظهور الحرير في المركب مع قلة وزنه أو مساوئه لغيره بخلاف للثقال وتغطي الجاهل حرير وغشاه  
 بغيره اتجهت بقال انما ناط الغشاء على سائر لكونه كشواحية والأفلا قال عش قوله من ان ناط الخ  
 أي من أعلى وأسفل كما يؤخذ من قوله لكونه كشواحية اهـ (قوله خلاف الجمع) أي فيجوز لبس الاطالس  
 المشهور وتوان كان ظاهره أن الحرير فيها أكثر شعنا (قوله لجمع متقدمين) عبارة المغني بخلاف للثقال في  
 قوله ان ظهر الحرير في المركب حرم وان قل وزنه وان استقر لم يحرم وان أكثر وزنه اهـ (قوله في الاستواء)  
 أي وزنا ياد الخ برسم (قوله على الاوجه الخ) بخلاف في النهاية والمغني حيث فلا ولوشن في أكثر الخ برغمه  
 أو استوائهما حرم كل جمعه في الاوزار اهـ زاد الاول ويفرق بينهما بوزن عدم تحريم المصمت اذا شك في كبر الضمة  
 بالعمل بالأصل فيهما اذ الأصل حل استعمال الاعم قبل تضييحه بالأصل تحريم الحرير بغير المرأة اهـ قال  
 عش قوله من والاصل تحريم الحرير الخ من متفاده انه ولوشن في الحرمة ماطر زة بالارة حرم استعمالها وهو  
 المعتد اهـ (قوله ويفرق الخ) قضيه هذا الفرق حل ما يأخذ من مال من أكثر ما حرام وان ظن حمة  
 ذلك المتأخذ بعينه والاصل يحتمل الفرق وقد يتبع الحل حيث سم وهو الظاهر (قوله ونظيره منع اجتباؤه الخ)  
 فيه نظر سم (قوله مع تيسر سوال الخ) مفهومه مجوز الاجتهاد مع التعسر وعليه فاضابط التيسر والتعسر  
 ينبغي أن يحرم بصري (قوله عن الأكثر) متعلق بسؤال الخبير من (قوله فلا يكره الخ) بخلاف في النهاية والمغني  
 (قوله يحرمه) أي العكس (قوله بخلاف المستوي الخ) تراجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز أو رقع  
 بحر الخ يردده النظر في المطرز والمنسوج بالقصب والظاهر أنه من قبيل المطرز بالذهب والقضه فيحرم  
 استعمالها كان فيه وان كان قليلا جدا كقوله ظاهر اطلاقهم في المطرز به سواء لم أر من صرح بحكمه  
 بخصوصه فلا يرجع ثم حرمه المطرز أو الخياط بالقصب بالنسبة الى الغضة ظاهرة لانها تحصل بالنار بلا شك  
 وأما بالنسبة الى عين الذهب فينبغي تحريمه على اختلاف المتأخرين في استعمال البورس الموهو على جرى  
 فيه تفصيل الاولى أو يحرم استعماله مطلقا انه ألصق بالبدن من الاولى حوى في الزكائن شرح الروض  
 على الاول وكذا في الغضة كسبائي حوى جمع منهم من عنيق وان زاد على الثاني فانه أتى في ثوب خطط  
 بذهب لا يحصل منه شيء يحرمه بصري وقوله في المطرز والمنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله  
 أورد) الى قوله فالالحلي في النهاية والمغني ادقوه أي معتدلة (قوله أورد) الخ هذا اذا كان لينة اما  
 لو كان خفيفة فلا يلحق بالنظر في لم يعد سم وبات على عش بخلافه (قوله أعني الطراز الخ) عبارة

تكرار (قوله ولوشن في الاستواء) أي وزنا ياد الخ برسم (قوله فاصل الحل على الاوجه الخ) وعلى هذا يفرق  
 بينه وبين من ضبط شك في كبريته بالعمل بالأصل فيهما اذ الأصل حل استعمال الاعم قبل تضييحه بالأصل تحريم  
 الحرير بغير المرأة ش م ر (قوله ويفرق الخ) قضيه هذا الفرق حل ما يأخذ من مال من أكثر ما حرام وان  
 ظن حرمه ذلك المتأخذ بعينه والاصل يحتمل الفرق وقد يتبع الحل حيث سم وهو الظاهر (قوله ونظيره منع اجتباؤه الخ)  
 فيه نظر سم (قوله مع تيسر سوال الخ) مفهومه مجوز الاجتهاد مع التعسر وعليه فاضابط التيسر والتعسر  
 ينبغي أن يحرم بصري (قوله عن الأكثر) متعلق بسؤال الخبير من (قوله فلا يكره الخ) بخلاف في النهاية والمغني  
 (قوله يحرمه) أي العكس (قوله بخلاف المستوي الخ) تراجع لقوله فلا يكره لبسه ويحل ما طرز أو رقع  
 بحر الخ يردده النظر في المطرز والمنسوج بالقصب والظاهر أنه من قبيل المطرز بالذهب والقضه فيحرم  
 استعمالها كان فيه وان كان قليلا جدا كقوله ظاهر اطلاقهم في المطرز به سواء لم أر من صرح بحكمه  
 بخصوصه فلا يرجع ثم حرمه المطرز أو الخياط بالقصب بالنسبة الى الغضة ظاهرة لانها تحصل بالنار بلا شك  
 وأما بالنسبة الى عين الذهب فينبغي تحريمه على اختلاف المتأخرين في استعمال البورس الموهو على جرى  
 فيه تفصيل الاولى أو يحرم استعماله مطلقا انه ألصق بالبدن من الاولى حوى في الزكائن شرح الروض  
 على الاول وكذا في الغضة كسبائي حوى جمع منهم من عنيق وان زاد على الثاني فانه أتى في ثوب خطط  
 بذهب لا يحصل منه شيء يحرمه بصري وقوله في المطرز والمنسوج وكان الاولى الاقتصار على المنسوج (قوله  
 أورد) الى قوله فالالحلي في النهاية والمغني ادقوه أي معتدلة (قوله أورد) الخ هذا اذا كان لينة اما  
 لو كان خفيفة فلا يلحق بالنظر في لم يعد سم وبات على عش بخلافه (قوله أعني الطراز الخ) عبارة



النهاية وغيره والتطرز جعل الطراز الذي هو من مائة من مركباته في الثوب اه قال ع ش ومنه ما اعتد  
 الاثن من جعل قطع الحرز على نحو الثوب اه (قوله ما مركب الخ) أي ما نسخ خارجا عن الموضع ثم وضع  
 عليه نميط بالامور كالشربط بجري (قوله القطر المذكور) أي في شرحه وحمل عكسه (قوله انه بشرط  
 أن يكون قدرا أربع أصابع الخ) أي عرضا وان زاد طولها انتهى زيادتي سم ظاهر كما همهم أن المراد  
 قدر الاصابع الاربع ما ولا عرضا فقط بأن لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على عرضها اه  
 لكن الخاصل من كلامه اه تعمر من بانه في العرض على أربع أصابع ولا يتعد بقدر في الطول ع ش  
 واعتمده القليوب في الحلي وكذا استعاضا عنه وأما الطرز والمرق فكالتسويج لكنه يتبدل كل منهما  
 بكونه أربع أصابع عرضا وان زاد طولها واعتمده البشيشي في حل المرقع أن لا يزيد طولها بأضاعي أربعة  
 أصابع ويتبدل كل منهما أيضا بكونه لا يزيد في الوتر من لا يعمران في حالة الشك في كثرة مثالان الأصل هنا  
 الخ اه (قوله الاموضع أصبعين الخ) عبارة النهاية والمغني الاموضع أصبع أو أصبعين (قوله قال الحلبي  
 الخ) عبارة المغني ولو كثرت محالهما في الطراز والرفع بحيث زيد الخ مرعى غير محرم والافتتاح خلافا لما  
 نفسه الزركشي عن الحلبي من أنه لا يزيد على طرازين على ستم وكل طراز لا يزيد على أصبعين لكن  
 مجموعهما أربع أصابع اه زاد النهاية يعرف بينهما وبين التسويج بأن الخرزهما متباعدت بنفسه بخلافه  
 ثم فلاح في ذلك حوث الزيادة على الاربع أصابع وان لم يزد وزن الخرزه اه قال ع ش فالبعضهم  
 ويؤخذ من كلام الشارح مر حل ليس القوا رب القطيعة لانها كالرقع التلاصقة أو أول وهو ممنوع لان  
 هذه انما تفصل على هذه الكيفية التي يفعلونها ليتوصل بها الى الهيئة التي يعدونها من نفعا بينهم  
 بحسب العادة وليست كالرقع التي الأصل فيها ان تقبذ لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه اه (قوله وقال فما  
 صاحب الكافي الخ) الظاهر أن مراد صاحب الكافي بانفصالهما عدم اتصال أحدهما بالآخر خردا للمقابل  
 القائل بعدم الجواز نظر الى أن المجموع أكثر من أربع أصابع فلتأمل بصري (قوله كل واحد) أي من  
 العينين اللذين في الطرفين (قوله لا تفصلهما) أي العينين (قوله وحكم الكمين حكم طرفي العمامة الخ) وفي  
 الانبعاث من الجواهر يجوز أن يجعل في كل طرف من طرفي العمامة مقدار أربع أصابع من الخرزه وانتهى  
 والظاهر أنه يجري في الحاضية المعروفة التي تركب في طرفي العمامة من الخرزه كان عرضها أربع  
 أصابع حلت ولا فلا كدرى على أفضل (قوله من المائتين) أي مقالة الحلبي والجويني ومقالة صاحب  
 الكافي (قوله كنها) أي عبارة الاروض والمجموع (قوله فالشرط أن لا يزيد المجموع الخ) تقدم عن النهاية  
 والمغني خلافا في الكردى على أفضل ما حصله اعتمده الشارح في شروح أفضل والارضا مقالة الحلبي  
 وفي الخصة أن لا يزيد المجموع الخ وفي الانبعاث أنه لا يجوز الزيادة على طرازين أو رقعتين ويجوز في كل أن يكون  
 أربع أصابع واعتمده شيخ الاسلام والمطيب والجاللي الرمي أنه اذا لم يثبت محالهما وكثرت بحيث زيد  
 الخ مرعى غير محرم والأفلا اه (قوله وما اقتضاه الخ) في دعوى الاقتضاء تغاير الظاهر مغايرتان  
 البصري (قوله وأما اشتغال التعدد الخ) اعتمده شيخ الاسلام والنهاية والمغني كإسرافنا (قوله مطلقا) أي  
 زاد على اثنين لم لا زاد المجموع منه محال على ثمانية أصابع أم لا (قوله بشرط أن لا يزيد على أربع أصابع) أي  
 قدر أربع أصابع مضومة) ظاهر كلامهم بحسب مسلم المذكور وان مراد قدر الاصابع الاربع ما ولا عرضا  
 فقط فان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع ولا عرض على عرضها أو يدار ذلك ما في الخادم من حكاية  
 بعضهم عن بعض المشايخ أن المراد أصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهي أطول من غيرها اه فلاولان  
 المراد ما ذكرنا لما كان لا اعتبار بطولها على غيرها عني ويحتمل أن لا يتقيد الطول بغيره فليتأمل - في أي في  
 النظر في الترتيب مر (قوله أي معدلة) فان زاد على قدرها المتع وان لم يزد على وزن الثوب فليس  
 كالنسيج لانه لا يمتد مر (قوله انفض الهمما) لعل الضمير للطرفين أو ما فيهما ثم أيت ما ذكره (قوله بشرط  
 أن لا يزيد على أربع) أي فلا يمتد الفضل بين كل طرازين (فرع) \* تقطع بعض أجزاء الثوب فردت

ما مركب على الكمين مثلا  
 للخبر المذكور لكن المقيد  
 كفي الاربعة والمجموع  
 ونسبهما انه بشرط أن  
 يكون قدر أربع أصابع  
 مضومة أي معتدلة للخر  
 مسلم أنه صلى الله عليه وسلم  
 نهى عن الخر والاموضع  
 أصبعين أو ثلاث أو أربع  
 قال الحلبي والجويني  
 وبشرط أن لا يزيد مجموع  
 الطرازين على أربع  
 أصابع وقال الفهد صاحب  
 الكافي فقال لو كان في طرفي  
 العمامة علم كل واحد  
 أربع أصابع احتمل  
 وجهين والأصح الجواز  
 لانفصالهما وحكم الكمين  
 حكم طرفي العمامة اه  
 وبعبارة الاربعة والمجموع  
 كالخبر بمحملة لكل من  
 المائتين لكنها الى الثاني  
 أقرب فالشرط أن لا يزيد  
 المجموع على ثمانية أصابع  
 وان زاد على طرازين وما  
 اقتضاء قول الكافي  
 لانفصالهما أن على العمامة  
 طرازان منفصلان عنها  
 يحصلان عليها وأنهما  
 سلان كل طراز الكمين  
 غير بعيدا عما اشتغال التعدد  
 في التطريز والترقيم  
 مطلقات بشرط أن لا يزيد  
 على أربع ولا المجموع  
 على وزن الثوب

هؤلاء والرؤساء والمجموع  
وكذا قول الجلي وغيره يجوز  
كل منهما ما تعدد ما لم يزد  
فوز الحزب على غيره واتفق  
ابن عبد السلام بأنه لا بأس  
باعتعمال لغة في طرفيها  
سوى قدر شرا لأن ابن كل  
قد وأربع أصابع منها فرق  
قسم من تلك أو قلن قال  
الغزى وهذا بناء منه على  
اعتبار العادة فيها فالمراد  
أن ذلك في حكم التطريف  
وإنما تقيد بالأربع على  
الوجاهة المذكورة لأن العادة  
كانت كذلك فإذا انفردت  
اتبعت لما يأتي ومنسوبة  
المسئلة كما هو ظاهر أن  
السدى حروانه أقل وزنا  
من الصمة وله طهاير بحر  
في طرفيها ولم يزد وزن  
السدى فإذا كان المعلوم  
بحر برأيه النظر في ما  
النظر في الأربعة كالنسخ  
فعتبر الأكثر وزنا منه وما  
طرف فيه كما يحتمل السبكي  
والأخوي قال ثم قد يحرم  
في بعض النسخ أن يكون  
من لباس النساء عتيق من  
قال بصرى التشبيه أي تشبه  
النساء بالرجال وعكسه هو  
الاصح وما أتاده من أن  
العفة في لباس ذوي كل من  
النوعين حتى يحرم التشبه  
به فيه يعرف كل واحد من  
وقول الأذري الظاهر أن  
النظر في الأربعة كالطراز  
يعبد وأن شعثه غيره (أو  
طرف) أي صحف ظاهره أو  
باطنه (بحر وقد العادة)

فلا بد من الفصل بين كل طرازين أي وقتين (فرع) تقطع بعض أجزاء الثوب فرقت يفتي اعتبار  
الوزن سم (قوله في هذا) خلافاً للشيخ الصبيح والنهاية والمغني (قوله من كلام هؤلاء) أي الحلي  
والجويني وصاحب الكافي (قوله وكذا) أي بعد (قول الجلي الخ) قد يقال الفرق بين مقالة الجلي  
ومقالة الحلي أن في مقالة الجلي الظاهر أنها صحتها لا يقال الفرق عدم اشتراطه أن لا يزيد كل على أربع أصابع  
لأننا قلنا هذا مراده وإن لم يصرح به فيما يظهر إلا أن سمعنا هذا في ذلك ثم نرى ما حدث بنا سابق بذلك  
فلما لم يصرح (قوله كل منهما) أي من الطرازين (قوله طرفيها الخ) أي في كل منهما كردى (قوله  
وافتي) أي قوله وصورة المسئلة في المغني (قوله إلا أن ابن الخ) عبارة النهاية والمغني وقرئ بين كل أربع  
أصابع بمقدار في الخ (قوله فرق قل) أي مقداره كردى (قوله قال الغزى وهذا الخ) عبارة النهاية قال الشيخ  
وفي نسخة قال الآن يقال تتبع العادة في العدة ثم وجدت كذلك انتهى وقد ينظر في كل منهما ما أتاه في العدة  
من الحر ومنسوج وقد مر أن العدة قدس بالوزن فثبت أن وزن الحر والخي في العلة محتوم والأفلا هـ  
قال عـش قوله بحر وقد ينظر في كل منهما أي بمقالة ابن عبد الدلس بلام ومقالة الشيخ والشافعي وهو العمد  
وقد حمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العامة وقد خطب بها وطلعه فلا يتأق النظر المذكور هـ  
(قوله وإنما في الخ) عبارة المغني فإن جرت العادة على خلاف ما اعتبر في العادة تختلف باختلاف الأشخاص  
والأزمنة والأمكن هـ (قوله في صورة المسئلة) أي مسئلة ابن عبد السلام (قوله لها) أي العامة  
كردى وأقر عـش التصور المذكور (قوله فإذا الخ) بالتونين (قوله أما التطريز) أي قوله والاسمي في  
المغني وإلى قوله وما أتاده في النهاية (قوله فكأن الخ) أي لا كالطراز أن قال الأذري أنه مثله وحمل حشو  
جبهة ونحوها بالحرز كالخندة لأن الحشوي ليس ثوباً منسوجاً ولا بعد صاحب لباس حرز مغني ونهاية (قوله ثم قد  
يحرم الخ) أي الطراز بالوزن لم يزد وزنه عـش (قوله لكونه من لباس النساء الخ) أي لا لكون الحرز  
فيه نهاية (قوله بغيره التشبيه الخ) وقد خطب ابن دقيق في هذا يحرم التشبه به فيه بما كان مخصوصاً  
بمن في جنسه هو شعثه أو ما لا يؤلفه من وكذا يقال في عكسه أنها يقال عـش ومن العكس ما يقع لئسما العرب  
من لباس البشوت وحمل السكن على الهيئة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلا تختص النساء  
أو ما يخبى رزى مخصوص في أقليم وغلب في غيره فخصيص الرجال بذلك الذي كما قيل إن شاء قرى الشام  
يترى نوى الرجال الذين يتعاطون الحصاد والزرع وتقول ذلك فهل ثبت في كل إقليم ما حرمه عادة أهـ  
أو ينظر لأكثر البلاد فيه فقل الأقرب الأول ثم رأيت في ابن عـش نقلاً عن الأسنوي ما يصرح به عليه فليس  
ما حرم به عادة كثير من النساء بمصر إلا أن من ليس قناعة شاش على رؤسهن حراماً له ليس بذلك الهيئة مختصاً  
بالرجال إلا أن لباسهم فليتنبه أنه قد سبق وأما ما يقع من لباسهن ليلته جلاهن حراماً توجب فينتفي فيما حرمه  
لأن هذا الذي يخص بالرجال هـ (قوله وهو الأصح) بمقد عـش قول المتن (أو طرف) أي بأن يجعل  
طرفيه مستقيماً (قوله أي نصف) أي قوله فكأن في النهاية والمغني قال عـش ومثل السجاف الزهر بات  
المعروفه أنما تستعمله الخياطة فهي كالطريف هـ (قوله أي صحف ظاهر الخ) قد يقال ما الفرق  
بين السجاف الظاهر وبين الطراز وأما أنه أعلم أن السجاف الظاهر ما كان على أطراف الكمين والعلوق  
والجبب والذيل على حش السجاف الباطن والطرز لا يجعل على الكتف مثلاً لغيره بصرى وقول المتن  
(بحر) أكثر من عـش التطريز والتطريز ذهب وفضة فانه حرام وقل لكثرة الخيلاء فيه ولو جعل  
بين البطائنة والظاهرة ثوباً حرزاً لمسه وتعمل خياطة الثوب به وحمل لیسولاً يحمي به تفصيلاً لضيق  
الحرز أهـ من الأذري يجوز منه كبس المحف للرجل مغني ونهاية قول المتن (قد العادة) ولو اتخذ  
سجافاً بقصد عادة أمثاله ثم انتقل من ثوبه ليس هو كمادة أمثاله ما لا يوافق لانه وضع بحق وبغير حق للبرام  
ما لا يتغير في الابتداء بخلاف عكسه وهو ما لو اتخذ سجافاً ثم ادعى قد عاده أمثاله ثم انتقل من ثوبه هو بقصد  
ينبغي اعتبار الوزن (قوله بعد) هو المتبادر من تعبيرهم بالتعريف

للقابلة لانه في كل ناحية للغير الصبح انه صلى الله عليه وسلم كانه حيث مكفوفة الفرج حين والكنم بالذبيح وفارق ما في الطرل بانه محل لاجبة وقد يحتاج لاكثر من أربع أصابع بخلاف التطريز فانه مجرد ينقذ بدالورد (٢٧) ويجوز ليس الثوب المصوغ بأى لون كان الا ان يغفر حكمه

وان لم يسبق لونه ورجلان الحرمة لونه لا ربحه لانه لاجبة فيه أصلا اذا يتصور فيه تشبهان للنساء لم يميز نوع عنه بخلاف اللون حكم الحر وفيه امر حتى لو صبغ به كثر الثوب حرم وكذا المصغر على ما سمعته الاحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم يبالوا بنفس الشافعي على حمله تقدما للعمل بوصفه ولا يكون جهوا والعلماء سلفا وخطفا على حمله لاحاديث تقتضيه بل تصرح به تكبير كان يصبغ ثيابه بالزعفران قمصه ورواه وجماعته قال الزركشي عن البيهقي والشافعي نص بحرمته فخصم على ما بعد النسخ والاول على ما قبله وبه تجتمع الاحاديث الدالة على حله والبالغة على حرمته ونرد بمخالفته لاطلاقهم المخرج في الحرمة مطلقا وبه وجه وجوبه من المصوغ بالزعفران لبس النساء خصوص من غرم للثب

عادة أمثاله فانه يحرم ابتداء لانه وضع بغرض قساسة مالواشترى المسلم دار الكافر وكانت عايسة على بنه التمس شيئا وعش (قوله الغالب لانه الخ) أى سواء جاوز أربع أصابع أو لم يايه عبارة شيئا فالعبرة بعدد أمثاله وان زاد ونقص فان خالف عادة أمثاله وجب قطع الزائد اه وقوله وان زاد ونقص في موقفة ظاهر قبل لا يجوز العمل بذلك الانبقل صريح من الاحتجاب (قوله مكفوفة الفرج حين الخ) المكفوف ما جعل له كفة بضم الكاف أى بحجاب ثيابه (قوله ما في الطراز) أى من اعتبار أربع أصابع معنى (قوله بانه الخ) أى التطريز (قوله وقد يحتاج لاكثر الخ) قضيه أن الترقيع لو كان لحاجة سارت الزيادة علمها وهو محتمل والطلاق الوضعية يقتضى المنع شرح مدر أقول قد يقال ان الترقيع لحاجة أولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه أهم ونفعه أقوى سم وهذا وجوبان قال عش قوله مدر يقتضى المنع معتمدا اه (قوله فانه مجرد زينة) قد تصور فيه الحاجة كالزينة فله كالتطريز سم وقد يقال بل هو منه (قوله فانه الخ) بصيغة الماضي المبني للفاعل أو الفاعل ٢ والتأنيب باعتبار عبارة المعنى فتعبدوا النهاية فنقد (قوله حكم الحر وفيه امر) عبارة شرح مدر ولو صبغ بعض ثوبه بالزعفران هل هو كالتطريز في حصر ما زاد على الاربع أصابع أو كالتسوج من الحر وغيره فيعتبر الاكثر الأوجه أن المرجع في ذلك العرف فان سم اطلاق المصغر على غير فحرم والا فلا تأت اه سم واعلمه عش وكذا الشفاعة بانه نعم يحرم المصغر وهو المصوغ بالزعفران كذا بعضه لكن بقيد سمعة اطلاق المصغر عليه مرفا بخلاف ما فيه نقط من الزعفران اه وقوله لانه كالتطريز حقه كالتطريز (قوله وكذا المصغر) خلافا للنهاية والمعنى وافقهما شيئا في الكردى على افضل مال الشارح هنا كشيخ الاسلام الى حرمته على حله الخطيب والجال الزمى وغيرهما جرى الشارح في شرحه الارشاد على ما قاله الزركشي وأقر في الاسنى الزركشي اه عبارة النهاية والمعنى ويحرم على غير المرأة المصغرون المصغر كائن على ما في الشافعي خلافا للبيهقي ولا يكره لبعضهم من ذكر مصوغ بغير الزعفران والمصغر سواء الاجر والاصغر والاضغر وغيره سواء قبل النسخ وبعده وان خالف فيما بعده بعض المتأخرين اه قال عش والمصغر مكره ومحرما من خلاف من منعه ينفي تقيد الكراهة بما في كثر المصغر بحيث يعدم مصغرا في العرف والا قرب كراهة المصغر حيث قل اه عبارة شفتناو يكره المصغر كذا بعضه لكن بقيد سمعة اطلاق المعصية عليه بخلاف ما فيه نقط من المصغر فلا يكره ما سائر المصوغات فلا تحرم ولا تكره سواء الاجر والاصغر والاضغر والاسود والمخيط اه (قوله تكبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظر مع أن الكلام في المصغر سم عبارة البصري قوله كان يصبغ ثيابه بالزعفران كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى وهو محتمل تأمل لان كلامنا في المصغر لا يقال بغير حكم من ذلك الاول لا نقول هو كذلك الا انه لا يلائم قوله بل تصرح به فلنأمل اه (قوله ويرد الخ) أى ما قاله الزركشي من التفصيل (قوله وله وجه الخ) أى الاطلاق (قوله ويؤيده) أى الفرق المذكور بين الزعفران والمصغر (قوله حله)

(قوله وقد يحتاج الخ) وقضيه ان الترقيع لو كان لحاجة سارت الزيادة علمها وهو محتمل والطلاق الوضعية يقتضى المنع شرح مدر أقول قد يقال ان الترقيع لحاجة أولى بالجواز من التطريز لان الحاجة اليه أهم ونفعه أقوى (قوله فانه مجرد زينة) قد تصور فيه الحاجة كالزينة فله كالتطريز (قوله الا لا المصغر الخ) ولو صبغ بعض ثوبه بالزعفران هل هو كالتطريز في حصر ما زاد على الاربع أصابع أو كالتسوج من الحر وغيره فيعتبر الاكثر الأوجه أن المرجع في ذلك الى العرف فان سم اطلاق المصغر على غير فحرم والا فلا تأت شرح مدر (قوله تكبر كان يصبغ ثيابه بالزعفران الخ) انظر مع أن الكلام في المصغر

بين ما قبل النسخ وبعده كإقرار في المصغر واختلاف في الوض فالحق جمع متقدمون بالزعفران واعتراض بان قضيه كلام الاكثر من حله (قوله والتأنيب ما يتبادر) كذا بأصل الشيخ رحمه الله والتأنيب اذ جعل تقدم ما فيها ومع ذلك سقط بعد اعتبار شي ولعل الساقط الصنعة وقوله متبقي من المصغر على المناهي في قوله بصيغة الماضي والمعنى والله أعلم اه من هاشم

وفي شمس مسلم عن عياض والمناوري رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم كان يصنع ثيابه بالورس حتى علمته واعنده جمع متاخرون وقصة تقول الشافعي يهني الرجل حالاً أن يرتفع (٢٨) فان قلنا أمرناه بقوله حرم استعمال الزعفران في البدن وبه صرح جمع متاخرون للحديث

المتفق نهي أن يرتفع الرجل وسبقهم لذلك البيهقي حيث قال ودون ابن عمر أنه صفر لحشيه بالزعفران فان صم اخبى أن يكون مستثنى من غير أن حديث نهي الرجل عن الزعفران مطلقاً أصح اه فهو مصرح حتى بحرم استعماله في اللعبة لكن حمله جمع على المكراهة لخديش بن داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم كان يصيب طيبه بالزعفران والورس وحمل بعض الجباله الحل على نحو اللعبة والنهي على ما عداها من البدن وبعضهم انهى على الحرم والحل على غيره ويؤيد الحل حرم التحقيق بكرهاته التعليل بالخلق وهو طيب من زعفران وغيره فالجوزم الزعفران لحرم هذا أو فصل بين كونه غالباً أو مغلوباً على أن المقصود من الخلق هو الزعفران فقوى به نحو زعفران اذا فرض بقاؤه المقصود منه يؤخذ من قول البيهقي غير إلى آخره لا بد على حرمه المزعر الاخلاص المرححة بحل لبسه لان الاحاديث البالغة على حرمته أصح ويحل أيضاً والجلب وما جاء من ابن عمر وغيره مما

مستبعد عرش (قوله واعتمده الخ) أي الحل (جمع متاخرون) وهو قضية إطلاق النهاية وغيره كروى على بافضل (قوله وباصبر الخ) أي بالحرمة (قوله أن يكون الخ) أي تصغير الجلبه (قوله نهي الرجل) من إضافة المصدر إلى مفعوله (قوله مطلقاً) أي بدون تقييد بشئ (قوله فهو الخ) أي حديث النهي المطلق وكذا اضرب لركن حله الخ (قوله ويؤيد الحل) أي لاستعمال الزعفران في البدن (قوله بين كونه) أي الزعفران (قوله فالجوزم الزعفران) فعل وفاعل (قوله أو فصل الخ) ابتداءً بفعل من التعليل (قوله من قول البيهقي الخ) أي السابق آنفاً (قوله ويحل أيضاً والجلب) أي مثلاً عبارة بالنهاية وأقنى الورد جملة تعاليم يجوز الأزار والحر ولغير المرأة قياساً على الظرف بل أولى اه (قوله وكيس نحو الدراهم الخ) وظلته العلامة وفي شرح مر أن الأزار جرحونها سم عبارة عرش بعد نقله عن الزبادي مثله الأقرب حرمه غطاها لعمامة وان كان المبشر لاستعماله وجمته ملائمة لما استعملت لخدمة الرجال لانفسها اه وقال شيخنا كان كل رجل حرمان كان لمرأة فلا يحرم وكذلك منديل القراش فيجوز حيث استعملته المرأة ولو في مع فرج الرجل ويحرم حيث استعمله الرجل ولو في مع فرج المرأة اه وقد يرد به ما يأتي في كتابه الخ (قوله وليقة الدواة) وقفاً بالنهاية والمغنى (قوله على الواجبه) فرع الوجهل غطاء الكوز من الحر روان كان بصورة الأناة أو استعمال الحر برأى للعاجون كان بصورة الأناة سم على ج وفيه على المنهج فرع بنفي وقفاً لمرجوزاً تعلق نحو القنديل بخط الحر لانه لا ينقص عن جواز جعل سلسلة الفضة للكوز من نواصب جعلها تعلقب وجعله بها هو أشرف منها انتهى اه عرش (قوله في الثانية) وهي الكيس (قوله والثالثة) وهي الغطاء (قوله فقدم محل رأس الكوز الخ) شرطه أن لا يكون على صورة الأناة بان يكون صفحتي قواسم تغطيه رأسه بقطعة رليست مخططة على صورة الأناة بل أولى لان بابا الحر برأوسه مر بل الوجها الحل وان كان بصورة الأناة لانه استعمال الحاجة سم (قوله وكذاها مان أيضاً الخ) وقد يفرق بان تغطية الأناة مطلوبة بتخلاف العلامة مر اه سم وقوله بخلاف العلامة قد يمنع (قوله من هنا) أي من التعليل بالانفصال (قوله أن يكون في بدنه) قضية مجوز ربط الامتنع وحفظها في نوحى رليكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من حرمه ستر الجدار ونحوه وان المتبادر من كلامهم حرم استعمال نحو غرة الحر في نقل الامتنع سم وقد يدفع الاشكال بان حرمه ستر نحو الجدار عند عدم الحاجة متوماً الحاجة (قوله ومرح في المجموع الخ) اعتمده النهاية والمغنى (قوله يحل خط السجدة) ومثل ذلك فيما يظهرنا خط الذي ينظم فيه أغطية (قوله وكيس نحو الدراهم الخ) في شرح مر أن الأزار حرمه كيس الدراهم وغطاء العمامة اه وهو منازع في ضابطه الاسنوي الاتي (قوله) هو جعل غطاء الكوز من الحر روان كان بصورة الأناة اذا استعمال الحر برأى للعاجون كان بصورة الأناة (قوله فقدم محل رأس الكوز خضة) شرطه أن لا يكون على صورة الأناة بان يكون صفحتي قواسم تغطيه رأسه بقطعة رليست مخططة على صورة الأناة بل أولى لان بابا الحر برأوسه وقد لا تكون مخططة على صورة الأناة لكان يحل في أطرافها خط زهراته نطف أطرافها على رأس الكوز ولا يعدلها مر بل الوجها الحل وان كانت بصورة الأناة لاستعمال الحاجة (قوله فكذاها مان أيضاً الخ) قد يفرق بان تغطية الأناة مطلوبة بتخلاف العلامة مر (قوله في بدنه) قضية مجوز ربط الامتنع وحفظها في نوحى رليكن يشكل على هذا الضبط ما تقدم من حرمه ستر الجدار ونحوه وان المتبادر من كلامهم حرم استعمال نحو غرة الحر في نقل الامتنع (قوله ومرح في المجموع يحل خط السجدة) ومثل ذلك فيما يظهرنا خط الذي

يصبح بحرمه تعلله رأى له ما وكيس نحو الدراهم وان حله وغطاء العمامة وليقة الدواة على الواجبه في الشكل خلافاً لما نازع الصكيران في النسبة والثالثة فقد سرح رأس الكوز من قضية انفصاله فلا يعد استعماله فكذاها مان أيضاً بالأسنوي ومن أضابط الاستعمال الحرم هنا وفي الأناة القندان يكون في بدنه وصرح في المجموع يحل خط السجدة قال جمع نعم لتعمل الشراة التي برأسها لها من

الكبران من نحو العنبر والخط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمى بها الحياصة بل أولى بالشرح مر  
 اه سم (قوله وأقرب به) حرون البند الخ) يحتمل أن يكون المراد به الحياصة التي تجعل بين حبات السبعة  
 لا يلمح على الحل الذي ينعق عنده المسح عند عرض شافل مثلاً فان كان هو المراد فالمرحوم فيه على  
 ما ذكره والافتحكه كذلك فيما يظهر بهرى تبارك شيخنا والبحيرى ومنها أى المستنثة علاقة المحف  
 وعلاقة السكين والسيف وعلاقة الخاصة وخطايزان والفتاح والسبعة وفي شرار بهار وقد تفصل تحيل مطلقاً  
 وقبل تحريم مطلقاً المعتمد التفصيل فان كانت من أصل خطها بازت والا فلا اه (قوله فقال يحصل ذلك)  
 اعتمد مر اه سم عبارة عرش قال سم على المنهج اعتمد مر جواز جعل خط السبعة من حور  
 وكذا شرار بهار خطها وقل ينبغي جواز خطها نحو الافتتاح حور العالجة اه وقوله وكذا شرار بهار أى  
 التي هي متصلة بنظر في خطها أمام الحرف في العادة بما يفصل به بين حروف السبعة فواجه لجوازه ثم رأيت في  
 حج ما يصرح بذلك قوله وقال ينبغي جواز الخ وينبغي أن يمثل ذلك خط السكين من الحرف رفيحوز وان لاحظ  
 الزينة اه عرش (قوله انتهى) أى ولينهمهم (قوله حرام) أى الشرارة والبند (قوله وان كان الخ)  
 أى الكيس ولا ينبغي أن هذه الغاية لا موقع لها هنا وانما وقعها عند قوله وكيس نحو الدراهم (قوله  
 ويحرم) الى قوله لان القصد في النهاية والغنى الامثلة النقش (قوله ويحرم خلافاً لكثير من الخ) والاوجه  
 عدم حرمة استعمال الورق الحرفي الكتابي نحو حاله يشبه الاستعمال نهاية قال عرش ونقل الفرس عن  
 شغلنا الزى باده يجوز للرجل يحصل ثكنا لباس من الحرف راؤول ولا مانع منه قياساً على خط الفتاح  
 وقياس ذلك انضاجاً لخط الميزان لكونه أمكن من الكائن ونحوه اه عبارة شيخنا ومنها أى من المستنثة  
 جعل الحرف رورق كتابه لانه استعمال حقيقة أخرى وهذا fark الكتابة على رقعة حور فانه يحرم ومنها  
 ثكنا لباس وقال بعضهم يجوز زر الرطر وشرب بعضهم يحرمه وقد غلب اتخاذ في هذا الزمان فنبقى تقليد  
 القول بالجواز للخروج من الاثم اه (قوله كتابه الرجل) أى ولولامراً لان الحرمة للاستعمال وهو  
 الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب به رجلاً وامراً مر د (قوله لا المرأة) أى ولولرجل الان تكون  
 كتابتها سبباً للاستعمال بعد ذلك لانها ليست بمنفعة على المحبة مر اه سم وعش (قوله الصداق فيه)  
 الخ) المتجهان ختم الحرف كالكتابة فيه مر اه سم (قوله لان الاستعمال الخ) ويؤخذ منه تحريم كتابة الرجل  
 في الامراسلات ونحوها متفق (قوله كذا أفتى به المصنف الخ) وهو المعتمد وسئل قاضي القضاة ابن رزين  
 عن يفسر للرجل الكونان والافباع الحرفي يشتري القماش الحرفي ومغصلاً ويبيع لهم فقال ياتم  
 بنفسه لهم وبخطه أو يبيع أو شرأتم لهم كتابته بوضع الذهب ليسهم قال وكذا خلع الحرفي يحرم بيعها  
 والخضارة فيها منقش ونهاية قال عرش قوله مر وبخطه وسئل عن خطاطة المسح بالطريق الأولى (قوله  
 وفوزع فيما الخ وقوله وان خالف فيه الخ) أى في التحريم الذي أفتى به المصنف الخ وكان الاولى ذكر الغاية  
 في المصنف عليه (قوله بين هذا) أى كاتبة الرجل في الحرف لرامراً (قوله نقش نوب الخ) وجوز مر بحثاً  
 نقش الحل لرامراً والكتابة عليه لانه في ثمراته وهي تحتاج للرجل ينتويها أيضاً كاتبة منهما في نوبها  
 الحرف وان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلها لرجل والا فلا في تأمل (فرع) قد يقال عن الفرق بين جواز  
 كتابة المصنف بالذهب الى رجل وحرمه تعليله بالذهب للرجل ولعله أن كاتبة رجعية لنفس حروفه  
 الفال عليه بخلاف خطه فالكتابة أدخل في المعلق به سم على المنهج (قوله ان احتاجت اليها الخ) ينبغي  
 بنظم فيه أغطية الكبران من نحو العنبر والخط الذي يعقد عليه المنطقة وهي التي يسمى بها الحياصة  
 وأولى بالشرح مر (قوله وصاف بعضهم فقال جعل ذلك) اعتمد مر (قوله ويحرم خلافاً  
 لكثير من كتابه الرجل) أى ولولامراً لان الحرمة للاستعمال وهو الكتابة فلا فرق بين كون المكتوب  
 له رجلاً وامراً مر (قوله لا المرأة) أى ولولرجل الان تكون كتابتها سبباً للاستعمال بعد ذلك  
 لانها ليست بمنفعة على محبة مر (قوله لان الاستعمال حال الكتابة والكاتب) المتجهان ختم الحرفي

الجلود الخ في آخرها  
 البند الذي فيها وكان المراد  
 به العقدة الكبيرة التي فوقها  
 الشرابة وخالف بعضهم  
 فقال جعل ذلك اه وذلك  
 أن تقول ان كانت العلة في  
 خط السبعة عدم انقياده  
 كفي كلام الجميع عروماً  
 فيهم من انقياده أو عدم  
 مباشرته بالاستعمال  
 كالصور التي تملأ جواردها  
 الاوجه أو فرق بينهما  
 وبين كبس الدراهم وان  
 كان يحصل في العسلة  
 ويأثر في أخذها من لان  
 ذلك لا يسمى استعماله  
 في البسنت والمصرم هو  
 الاستعمال فيه لا غير ويحرم  
 خلافاً لكثير من كتابة  
 الرجل لا المرأة قطعاً خلافاً  
 لمن وهم في الصداق فيه ولو  
 لا المرأة لان المستعمل حال  
 الكتابة هو الكاتب كذا  
 أفتى به المصنف ونقله عن  
 جماعة من أصحابنا وفوزع  
 فيه بما لا يجدي وان خالف  
 فيهما حرون و يفرق بين  
 هذا وبين خطه ونقش ثوب  
 حور لرامراً بان الخطاطة  
 لا استعمال فيها وجه وكذا  
 النقش بخلاف الكتابة فانها  
 تعد استعمالاً للمكتوب  
 فيه عرفاً لان القصد حفظه  
 لما كتب فيه فهو كالنقش  
 له بخلاف النقش

أن مشله ككتابة النمام في الحر وإذا ظن باخبار الثقة وأشتهار نفعه لدفع صدام أو نحو هو وان الكتابة في غير  
الحر لا تقوم مقامه ولو يؤيد هذا ما تقدم من حل استعماله لدفع القمل ونحوه عش (قوله حفظه) أي  
المكتوب فيه (قوله في شكل الخ) وعلى ما أشير إليه ان قضية كلامهم أن لا تتخذ الحرمة بالبدن لا اشكال  
هنا سم (قوله على هذا) أي تحريم كتابة الصداق في الحر أو قوله بخلافه الكتابة فان تعدد الخ قوله المكتوب  
أي الحر والمكتوب فيه في مقابلة (قوله وفي ما فيه) أي وجود ما ذكر في النفس والحيطة أيضا  
(قوله قول الماوردي) أي قوله فاخذ بعضهم في النهاية والغنى (قوله يحمل على من يخشى الفتنة) أي وان  
طال الزمن وظاهر على هذا الحل حمة لباس الخلو اياه لغيرهم وقوله فاخذ بعضهم الخ على هذا لاخذ  
القياس حل الالباس فلي تأمل سم (قوله من يخشى الفتنة الخ) عبارة الكردى على افضل وفي الالعباب  
من يخشى من الملبس له الخلفه ضرر او ان قل جزءه ليس والا فلا اه (قوله ولا يدل له الخ) وجه الدلالة عند  
زاعها أنه اذا ما زلت الخصة في لبس الذهب للزمن في السيرة حاله الاختيار وأن ذلك القدر لا يعد استعمالا  
فالحر رأوا في نهاية (قوله لبس المنجزة) أي لتحقيق اخبار صلى الله عليه وسلم لسراقة ذلك عش (قوله  
ويكره) إلى المتن تقدم عن النهاية والغنى مثله زيادة عبارة افضل مع شرحه يحمل الحر والكتابة أي استرها  
سواء الدياج وغيره فعل السلف والخلفه وليس مثلها في ذلك سائر المساجد ويكره من زين مشاهد العلماء  
والصلوات وقرأ البيهقي بالشبان ليس بمسلم وعمر بالحر والصور وأما زين الكعبة بالذهب والفضة  
فإمرام كايثير إليه كلامهم اه (قوله زين غير الكعبة الخ) عبارة النهاية والغنى في زين البيوت حتى  
مشاهد العلماء والصلوات أي حمل ذنوبهم بالثياب غير الحر و يكره من زينها بالحر والصور ومن يجوز زينة  
الكعبة تعظيمها اه (قوله أي المتخفى) أي قوله وتؤخذ في النهاية والغنى الخ قوله ونخرج إلى المتن  
(قوله أي المتخفى) أي غير مدفوع عنه شفا زاد سم والمتخفى شامل للخاصة الحكمية فقصه ما يأتي  
حمة المكث في المسجد اه (قوله لما يأتي الخ) أي بدليل قوله بعد عطفه على الحر وكذا جلد المتخفى  
الاصح معنى (قوله ان كان جافا الخ) عبارة شرح مر فهم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صائغا بحيث  
يعرق فيختص به ويحتاج إلى غسلة للصلاة مع تعدد الماء اه والفرق بين ما فهمه ذلك من الجواز حيث  
لا تعدد الماء من الماء اذا كان بدنه مغربا بغير العرق كما أفاده قول الشارح ان كان جافا الخ تشد الا ابتلاء  
بالعرق كالأوقاف على ذلك مر وعلى الجواز مع وجود العرق في الحال اذا لم تعدد الماء سم عبارة عش  
قوله مر بحيث يعرق فيختص بدنه هو شامل للخاصة الحكمية ومثل ثوبه بدنه وفي شرح الحر وض ما يقد  
أنه يحرم وضع الخاصة الخافه كالزبل على بدنه أو ثوبه بلا حجة ظهروا سم على التمسد (قوله ويحتاج  
الخ) ينبغي أن يكون حمل ذلك اذا دخل الوقت أما قبله فلا يحرم عليه لبسه لانه ليس بمخاطب بالصلاة فمن ثم  
إذا كان مع ما عازله التصرف فيه قبل دخول الوقت وأن علم أنه لا يفيح في الوقت ما ولا تراوا بان جميع  
وجهه قبل دخول الوقت وأن علم ذلك أيضا اه عش وما نقله شرح الحر وض ما يأتي عن النهاية والغنى  
مثله عبارة الجيري قال الانصاري الاظهر أنه لا يجوز استعمال الخاصة في الثياب أي تلطعها به ولا في البدن

نعم بشكل على هذا ما مر أن  
بشرط الاستعمال الحرمر أن  
يكون في البدن والكتاب  
غير مستعمل له في بدنه  
اللهم الآن يدعي أن العرف  
يعده مستعمالا للمكتوب  
بيده وفيه ما فيه وقول  
الماوردي يحمل لبس خلع  
الخلو يحمل على من  
يخشى الفتنة ولا يدل له  
البس من حدة بقية أو سرة  
وفى الله عنهم سواي  
كسرى وتاجه لانه لبس  
المعزة فهو ضرورة أي  
ضرورة فاخذ بعضهم  
منه كلام الماوردي حل  
لبس الحر وإذا قل الزمن  
جدا بحيث انتهى الجلاء  
ليس في محله ويكره ولو  
لامرأة تزين غير الكعبة  
كشبهه بالخ بغير حر  
وبجرمه (و) يحمل لا تدعي  
(لبس الثوب النقيس) أي  
المتنجس لما يأتي في فصل  
بجلد الميتة (في غير الصلاة  
وتحضرها) كالطسواف  
وتحطب الجفة ومعدة  
التلاوة والشكران كل  
جافا وبدنه كذلك لا ينبغ  
من ذلك يشق

أى استعماله فيه بحيث تصل به رطباً كان أو يابساً انتهى سم اه **(قوله أمافى نحو الصلاة الخ)** عبارة  
 النهاية بخلاف لبسه في ذلك بعد الشر وع فيه فحرم سواء كان الوقت مستعالم لالة قطعه العرض بخلاف  
 النقل فإنه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم أن لبس في أثناء طواف مفروض بنية قطعه جائز وبديه مجتمه أما إذا  
 لبسه قبل أن يحرم بنقل أو فرض غير ضيق أو بعد تحريمه بنقل واستمر فالمرم على تلبسه بعبادة فاسدة أو  
 استمره فلهما لا على لبسه اه وكذا في المنفى الاستمالة الطرف المفروض وقوله أو بعد تحريمه بنقل **(قوله)**  
 فحرم أن كانت فرضاً اه أى بعد الشر وع فيه مطلقاً وقوله أضافاً الوقت كحرم من النهاية والمنفى **(قوله)** وكذا  
 أن كانت نقلاً الخ اه أى سواء لبسه قبل تحريمه أو بعده كحرم من النهاية وإن كان الاستدراك إلا في ظاهره  
 الصورة الثانية فقط **(قوله)** تحريم تنجيس البدن وكذا التوب على الصحيح مر اه سم وبأن في المنفى  
 ما وافقه فقوله شيئاً ولا يحرم تنجيس ملكه كتوبه وجداره ولو لم يغرض مالم يلزم عليه ضياع المال اه  
 ضعيف **(قوله)** من غير ضرورة يعنى من غير حاجة **(قوله)** يحرم المكث به أى بلباس متنجس بغير معوقه  
 بهم وشيئاً قال البصري ومن ذلك أى المكث المحرم المكث بالنعل المتخصة اه **(قوله)** من غير حاجة الخ  
 أى أما الحاجة كجلى النعل والبابج الذى به نجاسة فيجوز شئنا أى أن مكث بذلك الصلاة مثلاً **(قوله)** كبحته  
 الأذرى الخ وقرر مر أن من دخل بغيره فغى نحو بيه أو نظره رطبة أو غير رطبة إن ناف ثلث المسجد  
 أو لم يكن دخوله لحاجة تحرم والأفلا وقد استشكل هذا لجواز عبور مائض أمئت للتو بشو له بغير حاجة ثم  
 قرر تحريم دخوله لمن يغتسل به نجاسة المسجد ومكث فيمن غير حاجة سم على المنهج اه ع ش أى  
 فيعمل بقرره الأولى على الثاني الموافق لما في النهاية والتحقق المنفى قول المتن **(لإيجاد كمال الخ)** \* **(فرع)** \*  
 قضى حرم استعمال نحو جلدة الكلب وأنخر بر وشعرهما لغير ضرورة وحرم استعمال ما يخاله في العرف  
 الشبهة لأنهم من شعر الخنزير ومن أنوقف استعمال الكنان عليها ولو جدياً يقوم مقامها فهداه ضرورة  
 مجوزة لاستعمالها يعنى حيث لا يمكن ملاقاتها مع بداهته قال مر ينهى الجوز أن توقف الاستعمال عليها  
 وأقول ينهى أن يشد الجواز بما إذا لم يمكن تنجيس الكنان وعمله عليها فافلتأمل سم على المنهج اه  
 ع ش **(قوله)** فعل فطما اعتد به عبارته قوله مر فلا يعمل لبسه الخ يخرج به الفرس فيجوز وبه  
 صرح ابن ج اه وبأن من الزيادة مثله **(قوله)** كجلى الأنوار فيه فظهر ظاهره ولو جمعت ذلك على أن  
 مانسه للأفلا ولم يره فيه وهل النسخ مختلفة سم ووافقه شيئاً فقال والافتراش والتدثر كالبس اه قول  
 المتن **(وكذا جلداً المستأخ)** أى قبل اللبس وكذا يحرم على الآدمى استعمال نجاسة في بدنه أو شعره أو ثوبه  
 ولو كان النجس مشطاً عاج في شعر الرأس إذا كانت هناك رطوبه وبالأفكره كجلى الجموع خلافاً للأنصوى  
 في قوله يحرم أى العاج مطلقاً وكانهم استثنوا العاج لشدة نجاسته مع ظهور ريقه وجلد الآدمى وشعره  
 وإن كان طاهر يحرم استعماله للأضرور ومغنى ونهايه وحاصله حرم استعمال نجس غير العاج لغير حاجة  
 مطلقاً سواء كان في البدن أو الثوب أو الشعر وسواء كان هناك رطوبه أو لا وكذا استعمال حو الآدمى  
 وحرم استعمال العاج مع الرطوبة وكراهته ومنه قال ع ش قوله مشط عاج الخ وهو أنياب فلهذا ينهى  
 جواز حله لقصد استعماله عند الاحتياج إليه ومعلوم أن محل ذلك في غير الصلاة ونحوها أمافى مثلاً فيجوز  
 لو جوبى باحتياج الخاصة فهمم في البدن والثوب والمكان وقوله مر إذا كانت هناك رطوبه أى لا فاه  
 من تنجيس الرأس والأجبت وقوله مر وجلداً الآدمى الخ أى ولو جوبى بلبس فلا ينج اه ع ش **(قوله)**  
 فيحرم لبسه الخ اه أى ولو فوق الثياب يخرج بالبس الافتراش فيجوز فطما ولو من مغلق زى وع ش اه  
 وجود العرق في المال إذا لم يتعد الزايلة **(قوله)** أى النجس شامل للنجاسة الحكمة فقضى ما في حرمه  
 المكث به في المسجد **(قوله)** أى المنجس قال في شرح العباب بغير معوقه **(قوله)** أمافى نحو الصلاة يؤخذ  
 منه أنوار النجس بمقوعه **(قوله)** لأن ذلك يذهب تحريم تنجيس البدن وكذا التوب على الصحيح مر **(قوله)**  
 ومع حل لبسه يحرم المكث الخ أخرج مجرد المعوقه **(قوله)** كجلى الأنوار فيه فظهر ظاهره والوجه منع ذلك

أمافى نحو الصلاة فيحرم أن  
 كانت فرضاً وكذا أن كانت  
 نقلاً واستمر فيه لكن لا حرمه  
 إبطاله فإنه جائز بل لتلبسه  
 بعبادة فاسدة وأما مع رطوبة  
 فإلّا نال المسذهب تحريم  
 تنجيس البدن من غير  
 ضرورة وتوقع حل لبسه يحرم  
 المكث به في المسجد من غير  
 حاجة إليه كبحته الأذرى  
 لأنه يجب تنزه المسجدين  
 النجس **(لإيجاد كمال)**  
 وشعره وقرع أحدهما  
 فلا يعمل لبسه لفظ نجاسته  
**(الأنضرورة كجلى أفتال)**  
 أو خوف تصور بدو لم يجد  
 غيره فظاهر ما في الخبر  
 وخرج بلبسه استعماله في  
 غيره كافتراشه فعمل فطما كما  
 في الأنوار وإن قال الزركشي  
 المسذهب المنصوص أنه  
 لا ينتفع بشئ منهما **(وكذا)**  
 جلداً الميتة غيرهما فيحرم  
 لبسه

ويأتي وتقدم في الشرح ما وافقه **(قوله في حال الاختيار)** خرج به حال الضرورة فيجوز لبسه وهل من الضرورة مجرد ستر عورته عن الاعين فيه نظر ويقصد أنه من المأثمين بدء المشقة عليه في رتبة عورته **سم** **(قوله من التبعيد الخ)** هو الدعاء بالطاعة وقبل هو التكباف بجري **(قوله)** يؤخذ منه أي من قوله مع ما عليه من التبعيد الخ **(قوله)** انه يحل لباس جلده الخ ويحتمل خلافه امتناعه من المأثم شأنه ذلك وهو الاذوق باطلا فهم شرح ذكر وفي شرح الارشاد الصغير ولو غير مبرر كإقتضاه اطلا فهم سم عبارة عرش قوله مر وهو الاذوق الخ معتمد اه **(قوله)** والباس أي قوله والكب في النهاية والغنى **(قوله)** والباس من اضافة المصدر الى فاعله ومرجع الضمير المكلف المعصوم من المقام **(قوله)** لا شئ أي لالبس به مما يذرة النهاية والغنى واما تشبيهه بالكب والخنز وروفعهما أو رفع أحدهما مع الآخر بجلدهما وحدهما فلا يحل بخلاف تشبيهه بغير جلدهما من المأثم تشبيهه حاش **اه** **(قوله)** وجلد الميت الخ بالنصب عطفًا على بطلان الخ يعني يجوز لباس غير الكب والخنز وروفع أحدهما جاز فيهما من اختلاف النوع بخلاف ما هو عليه من قوله **(قوله)** لا شئ أي الجلود الاضافة فلا بد من لباسة **(قوله)** ويحرم الخ بجلود النهاية والغنى وليس لباس الكب الذي لا يقتضي الخنز بجلده مثله مستلزما لاقتناعه ولو سلم فالحكمي لاقتناعه دون اللباس على أنه قد يجوز اقتناعه ما مضى احتج الى جعل شئ عليه أو لبس دفع به نحو سعة أو يكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقررون عليها واضطرار وديه لياكله كما يزد بالاشتغال حيث أن يحل له كلوا طاهر وبذلك النفع استسكال الاعاد اه **(قوله)** أو تحفظ أي نحو الزا راحة قول المتن **(ويحل الاستصباح الخ)** وفي شرح المذهب عن الروا في محله أنه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالخدود من عظم الغيل لغرض الاستصباح فيها واعتمده شيخنا الطيلاوي رحمه الله تعالى وان وجد طاهرة يستصحب فيها وهو ظاهر لان غرض الاستصباح جلبه ويجوز ذلك كلبا وضع لئلا الغليل في آنية نجسة لغرض طهارة آثاره ونحو ذلك وتعميس الطاهر انما يحرم لغرض فليتمل سم على المنهج اه عرش قول المتن **(الاستصباح الخ)** وكذلك دهن الدواب اه **(قوله)** مع الكراهة الى الفائدة في النهاية والغنى الاقوله ومن قبله ويجوز **(قوله)** يعارض الخ **\*** **(فرع)** \* اذا استصحب الدهن النفس جاز اصلاح الغتيلة باصبعه وان تعبس وأمكن اصلاحها بنحوه وان التعميس يجوز للحاجة ولا يشترط لجواز الضرورة سم على المنهج اه عرش **(قوله)** في الفارة الخ أي في جواب السؤالين الفارة التي تحون الخ فقله تحون الخ صفة للفارة المحسلة بلام الجنس الذي في حكم التكررة عبارة بالغنى وغيره لانه صلى الله عليه وسلم سئل عن فاروق فقتل سم فقال ان كان جانيا فالقوله هو ما سألوا وان كان ما تعافاه سمع به أو فاته فغوا به اه **(قوله)** وانه النفس الخ والبخار الخارج من الكب طاهر وكذلك الخ الخارج من الدواب كالجشاء لانه لم يمتنع عنه من عين الخامسة لجواز أن تكون الرائحة الكريمة المورودة في لجأونه الخامسة لانه من عينها نهاية **(قوله)** به عن قوله **(قال في المجموع)** ويجوز طلي السفن بشحم المتواطعام الميتة لا كالب والطور واه ام اطعام النفس للدواب معنى ونهاية **(قوله)** نعم يحرم ذلك في المصعد مطا قوه به صرح الامام وأفتى به شيخنا الشهاب الزملي سم عبارة فتحتا يحرم في المصعد وان لم يلوث اه **(قوله)** لحمة اذبال نجاسة فيه الخ فيه ان نفس الاستصباح

**في حال الاختيار (في الاصح)**  
لنجاسة عينه مع ما عليه من  
التعبد باحتجاب النفس  
لإقامة العبادات يؤخذ منه  
انه يحل لباس جلده الصبي  
غير مميز ومجنون ويجوز  
استعماله في غير اللبس نظير  
الذي فيه بل في والباس  
جلد كل منهما لولا خروجه  
المعنى لا شئ مما تعافاه  
وجلده الميتة فلهذا ويجوز  
اقتناع الخنز ولو جوب قوله  
فسو الال ضرورة كان  
اضطر لحمل متاع عليه  
والكب لا لنحو صيد أو  
حفظ حاله مترقا **(ويحل)**  
مع الكراهة **(الاستصباح)**  
فالدون الخمس يعارض  
أو أصالة كونه الميتة أي  
غير المغالطة **(على المشهور)**  
غير الصبي في الفارة تحون  
في السمن الذائب لم يمتنع  
به أو قال فانتفع به وضمين  
النفس يعني عن قلبه ثم  
يحرم ذلك في المصعد مطلقا  
طهارة اذبال النجاسة فيه  
لغير ما حرمه قد بان لوث  
يحصل مفهومه على ما اذا  
احتج الى الاستصباح فيه



حاجة قالو جه جواز الاستصحاب به في السجدة بشرط أمن التلوين ممنوع دخانه وان قل مر اه سم وعش  
**قوله** وكذا الدار المستأجرة (عبارة النهاية قال الا فرجه ان يلقى بالسجدة المنزل المؤجر والمعار ونحوهما ان  
 طال زمن الاستصحاب فيه بحيث يعلق السكن بالسقف والحداد ونعني بما يصيب من دخان المصباح لظنه  
 اه **قوله** وكذا الدار المستأجرة والمعار (الح) الوجه الامتناع فيه ما حدث أدى الى تقييدها وتسويدها  
 مطلقا مر اه سم عبارة عش قال مر يجوز اسراج الدهن النخس في بيت مستعمرا أو مؤثرا  
 بشرط أن لا يولوه ونحوه دخانه نعم البير الذي جرت العادة باستعماله بحيث يرضى به المالك في العادة فلا راس  
 فلا كان مؤثرا أو نفعيا فامتنع أي ولو يسير لانه هناك مالك يعمروا به ويترفع على ذلك المبلغ ونحو  
 الجلة في البيوت المؤثرة ونحوها وقد قل مر ويمنع أن تستعمل إذا ترتب عليه تسويها بالحداد وجوز أن  
 يستثنى ما إذا أعدم مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرم مر سم على المنهج اه عبارة  
 شيخنا ولا يحرم تقييس مئذنة أو مؤثرة بغيره عادة كثيرة السراج والاوز ونحوهما بخلاف ما لم  
 تجر به العادة فانه يحرم ان يوثق اه وكذا في البعير أي لأنه مثل للمعتاد بالوقود بالسراج في البيوت  
 وترى نفع السراج فيها وتسميد الارض بالنخس أي تسقيها اه **قوله** ان أدى الى تقييس شيء (الح) أي  
 ولم ياذن مالكه اه حاشي **قوله** ويجوز اخذها صاونا) ويجوز استعماله في ثوبه وبدينه كما مر جوابه ثم  
 يظهرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية الخسفي البعير مع وجود غيرهما من الطاهر وان كان يارها  
 اليابغ يسده قال في الخادم وكذلك وطع المستأجر وكذلك الثقب المتخصصت المصدقة بجواز الخليل  
 الا يلاجه فيها ياب قال عش قوله مر استعمال الادوية الخسفي ما يدبغ الجلود والكب والخنزير  
 فلا يجوز وكذا تسميد الارض به أيضا انتهى زبادي أي ومع ذلك لا يدبغ به طهر الجلود بفعل سباعها  
 بتراب اه وفي البعير من الشورى وحمل عدم جواز البعير والكب والخنزير واذا وجد غيره  
 صالحة اه **قوله** (أخذها صاونا) أي للاستعمال بالبيع كذا في المغني ومقتضا حرمه اتخاذ البيع وان  
 لم يتحقق البيع فليست بعير **قوله** (لان أكثرها) (الح) متعلق للمفعول اه **قوله** وانما هي ملتقطة أي  
 الأكثر والتأنيث نظر المعنى **قوله** (فيها) أي القائدة **قوله** (منه) أي من هذا التأنيث **قوله** (ثم) أي في  
 ذلك التأنيث **قوله** (كأنه) أي عدم الحرر **قوله** (في طول عمامته) (الح) \* (قائده) \* سئل الجلال  
 السبوطي عن شخص من أبناء العرب بلبس الفروج والزناط الآخر وعبامة العرب واشتغل بالعلم وفضل  
 ونالها فقها فامره أمر أن يلبس ثياب الفقهاء لان في ذلك خوار ومعه فهل الاولى له ذلك والاستمرار  
 على هيئة عشرينه وما جنس ما كان الذي صلى الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته ومما قدر عمامته وهل لبس  
 أحدهم العصابة في عهد صلى الله عليه وسلم الزناط والفرج فقال في الجواب لا ينبغي ارع عليه لباسه

مر **قوله** وكذا الدار المستأجرة والمعار (الح) الوجه الامتناع في الدار المستأجرة أو المعار حيث أدى الى  
 تقييدها وتسويدها مطلقا مر \* **قائده** \* سئل الجلال السبوطي عن شخص من أبناء العرب بلبس  
 الفروج والزناط الآخر وعبامة العرب واشتغل بالعلم وفضل ونالها فقها فامره أمر أن يلبس ثياب  
 الفقهاء لان في ذلك خوار ومعه فهل الاولى له ذلك والاستمرار على هيئة عشرينه وما جنس ما كان الذي صلى  
 الله عليه وسلم يلبس تحت عمامته ومما قدر عمامته وهل لبس أحدهم العصابة في عهد صلى الله عليه وسلم الزناط  
 والفرج فقال في الجواب لا ينبغي انكاره عليه لباسه ذلك والآخر مل ومعه لان ذلك لباس عشرينه وطأ ثقبه ولو  
 غيره أيضا للباس الفقهاء لم يخرم مروءة فكل حسن ذال المناسبة أهل جنسه وهذا المناسبة أهل وصه ثم بين  
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلاص تحت العمامة ويلبس القلاص بغير عمامة ويلبس العمامة بغير  
 قلاص ويلبس القلاص ذات الاذن في الحر ويوان كان كثيرا ما كان يعم العمامة الحر فانبوا السود  
 في سفاروه بغير اعتبار والاعتبار أن يضع على الرأس تحت العمامة شيئا وأنه لم يكن العمامة فيشد  
 العصابة على رأس وجهه ثم ان البيهقي روى عن ركانة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا

استروحا اليه ولا اصل له، نعم وقع خلاف (٣٤) في الرءاء فقبل ستة أذرع في عرض ثلاثة أذرع وقيل أربعة أذرع ونصف أو شبران في عرض

ذاك ولا تخم له رده لان ذلك لباس عشرينه وطائفة متوغمه أيضا لباس الفقهاء بخم مرويه فكل  
 حين ذلك المناسبة أهل جنسه وهذا المناسبه أهل وصفه ثم بين أنه صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلاص  
 تحت العمامه وبالس القلاص بغير عمامه وبالس العمامه بغير قلائص ويلبس القلاص ذات الاذان في  
 الحرف ويداه كان كثيرا يعتم بالعمامه الحرفاين والسودى أسفله ويعبر اعتجارا والاعتجار أن يضع على  
 الرأس تحت العمامه شياؤه وبما تكتن العمامه فيشد العمامه على رأسه وجهته من السبق وى عن  
 كانه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فرق بيننا وبين المشركين العمامه على القلاص وعن ابن  
 عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلاص في بيته وفي أن القلاص عمامه من يستبره به الرأس  
 ثم قال قد لجموع عما ذكر على أن الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم والعمامه تحت العمامه هو القلاص  
 ودل قوله بيضه على أنه لم يكن من الزنوف الجر وأشبهه شيئا من جنس الثياب القطن أو الصوف الذي هو  
 من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوف إلى أن قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن  
 عمر أنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعمه بدار العمامه على رأسه ويفرزها من ورائه ورسا لها ذؤابة  
 بين كتفيه وهذا يدل على أنه عاده أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها بيسير وأما الفرع  
 فقد صرح كفى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه فعلى فيه ثم انصرف فخره ثوبا كالكاره وقال لا ينبغي هذا  
 المحقق قال له العلماء الفرع هو القبا المخرج من خلفه وهذا الحديث أصل في لبس الخلفه وانما رده  
 كونه كان خراوكن لبسه قبل خرم الحرف وفخره المخرج من خلفه من صحيح مسلم أنه قال حين رده نهى عنه  
 جبريل انتهى اه سم (قوله ما روى عنه) أى أسرع الطبري وغيره إلى المدار المذكور من غير  
 تعب تحقيق كرى (قوله فهو شي الخ) خبر ما وقع الطبري الخ (قوله في الزواه) أى رده صلى الله  
 عليه وسلم (قوله أربعة أذرع الخ) بالفرع (قوله أو وشبران) أو لعطف مدخله على وصف والواو  
 لعطف مدخله على أربعة أذرع (قوله الاقول الثاني) وهو أربعة أذرع ونصف عرض ذراعين  
 وشبر (قوله والبالغا الخ) صلف على تحسين الخ (قوله سائر أنواعه) أى الملبوس (قوله أو فضله الاول  
 الخ) صلف على تساويهما أى واحتمل فضله الاول وهو المتوسط (قوله أو فضله الثاني الخ) صلف  
 على أنه أيضا هو الأربع بالقياس المذكور كرى (قوله والتوسع على العيال) كذا في أصله رحمه الله تعالى  
 في نسخة السيد عمر البصري توسع بهجة أخرى التوسع مصعاني الجوى (قوله واشارته هو تم الخ)  
 كقوله والتوسع صلف على اكرامه بصفوته من غير تكافير ارجع لكل من الثلاث (قوله ويؤيده) أى  
 يدلها (قوله لغرضه لمكة) أى كدخله المدينة (قوله هذه الشروط) وهى قصد التواضع وأمن  
 المؤذى وأمن التخص (قوله ويحل) أى قوله انتهى في النهاية والغنى (قوله ويحل الخ) وليس شثن  
 لغرض شرعى خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل ماكرهه ونهاه واما داذر شرع بافضل وبلق  
 بذلك كل الخشن اه واعتمدنا حتى كراهة لبس الخشن (قوله انتهى) أى ما في المجموع (قوله  
 بين المشركين العمامه على القلاص وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلبس القلاص في بيته وعن ابن  
 عمر أن القلاص عمامه من يستبره به الرأس ثم قال قد لجموع عما ذكر على أن الذي كان يلبسه النبي صلى الله عليه  
 وسلم والعمامه تحت العمامه هو القلاص ودل قوله بيضه على أنه لم يكن من الزنوف الجر وأشبهه شيئا من جنس الثياب القطن أو الصوف الذي هو  
 من جنس الجباب والكساء لا الذي من جنس الزنوف إلى أن قال وقد روى البيهقي عن ابن عبد السلام عن ابن  
 عمر أنه كان النبي صلى الله عليه وسلم يعمه بدار العمامه على رأسه ويفرزها من ورائه ورسا لها ذؤابة  
 بين كتفيه وهذا يدل على أنه عاده أذرع والظاهر أنها كانت نحو العشرة أو فوقها بيسير وأما الفرع  
 فقد صرح كفى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لبسه فعلى فيه ثم انصرف فخره ثوبا كالكاره وقال لا ينبغي هذا  
 المحقق قال له العلماء الفرع هو القبا المخرج من خلفه وهذا الحديث أصل في لبس الخلفه وانما رده

فواصين وشرو قبل الابه  
 اذرع في عرض ذراعين  
 ونصف وليس في الازار الا  
 القول الثالث وسن لكل  
 احسب له ما كد على من  
 يقتدي به بحسن العيشة  
 والمبلغ الفضل والنفاق  
 والبوس بساؤ اوصافه  
 لكن المتوسم فواعن ذلك  
 يقصد التواضع لله افضل  
 من الارتفاع فانه اطوار  
 النعمة والشكر عليها احقر  
 ساويهما للعارض  
 وافضلها الاول لانه لاحظ  
 للنفس فيه رجوا افضل  
 الثاني للغير الحسن ان الله  
 يحب ان يرى امرأته  
 على عبده وبنو عبده  
 الاوسع في كل والشرب  
 الاغرض شرعي ما كرام  
 ضف والتوسع على العيال  
 وابنا شوهم على شونه  
 من غير تكلف كقرض  
 طرحة على فقير سهل  
 المقرضه الا ان كانه  
 صفة طاهرة ييسر الوافعهما  
 اخا طرب ووردا مشا فاحسن  
 وفروا به افضل الله عليه  
 وسلم متى حافا وقد نخذ  
 منه مذبح الحفاه في بعض  
 الاحوال يقصد التواضع  
 حيث امن مذيابا ونحوه  
 احتمالا يؤذنه به لحر  
 دخول مكة بهذه الشرط  
 ويحصل كافي المجموع  
 كراهة لبس تخومين وقيامه  
 ولو نحو جسد اى غير خامة  
 لرواه الميان في الطلستان  
 وغرير مزهر ورواه تديس

بشأنه أو عكسه في لباس الشخص به المشبه به حتى نزل فسق العنق الحديث ويحرم على غنى ليس شخص ليعطى لما يأتي أن كل من أعطى في العفة ظننت فيه وخلعها باطناً حرم عليه قبوله ولم يملكه ويحرم نحو جلوس على جلد سبع كثر (٣٥) وفيه شعر وإن جعله في الأرض على

الوجه لانه من شأن المكبرين وحرم جمع ليس فروعاً السحاب والصواب حلها كوخ وجبن اشهر عليها اشجع شتر بريل لا يفيد علم ذلك الا في فرو معين دون مطلق الجنس

وفرو الوشق شعره ونحوه وان دبغ لانه غير مكول ومن نفخ فرش احتل حدوث مؤخره للامر به وكان صلى الله عليه وسلم يلبس الحريرة وهي ثوب مخطط

بل مع انها أحب الثياب اليه وقال في ثوب يخطه أجزخله وأعطاه لغيره خشيت أن أتفسر اليها فتفتحن في صلاتي وبينهما تعارض مع كون التفسر عندنا كراهة الصلاة في

الخطط أو اليه وأوله وقد يحاب بانها أحببت خاصة بغير الصلاة بهما من الحديثين والافضل في القسم من كونه من فطن

ويبنى أن يلبس به سائر أنواع اللباس كالسحمة والعليلسان والرداء والازار وشعرها وبليسه الصوف الحديث في الأول وحديثين في الثاني لكن ذلك أقوى من حديث كونه قصيراً بأن لا يتجاوز الكعبين كونه

في نصف الساق أفضل وتخصير الكعبين بان يكون

اختص به المشبه) أي أو ظلب فيه على ماصرع النهاية (قوله لما يأتي) أي في آخر الهبة كرتي (قوله انتهى) أي في المجموع (قوله نحو جلوس الخ) عبارة شرح بافضل ويحرم على الرجل وغيره استعمال الجلد النهد والثر اه (قوله به شعر الخ) وفي الابعاب بخلافه اذا زار بل وروى كرتي على بافضل (قوله وان جعل الخ) أي شعره (قوله والصواب حلها الخ) يعني أضافه والغند وقامة وصل وور كرتي على بافضل (قوله كوخ وجبن الخ) أي وسكر اشهر عليه بدم الحشتر (قوله بل لا يفيد الخ) تقدمه من الخ (قوله الا في فرو) كذا بالواو في بعض النسخ وفي بعضه بالباء وهي أقصدوا نسب (قوله في فرو معين) أي علمه بذلك يخصر وهو (قوله دون مطلق الجنس) أي دون أمثال ذلك الفرد التي لم يعلم علمها بذلك فلا تحرم وان اتحد الصائم والمصنع (قوله شعره شخص) هذه الجملة خبر وفرو الوشق (قوله لانه الخ) أي الوشق (قوله حديث برزخ) أي كالحديث للعرب (قوله في ثوب) أي في شأنه (قوله خلعها) صفة ثامة ثوب أو ماله من (قوله حديث الخ) مقول قال (قوله وبينهما) أي الحديثين (قوله في الخطط) أو اليه أو طيلة أي لاساله أو من وجه اليه أو واقفا عليه أو يبنى أخذ من التعاليل بالانتان تقديم الخطط باظهار بحيث يقع عليه الخطر بخلاف ما إذا طلع به يجمع وقوع النفاق اليه كان ليس فوقه غيره فلا كراهة حينئذ والله أعلم (قوله انبها) أي إلى خطورة هذا الثوب (قوله وقد يحاب الخ) لا يفتن بفسده ولوجل الحديث الثاني على ذي خطوط غير يمين شأنه الشغل الخاطري لم يعدد فانه من الوقائع الفعلية الجملة (قوله بانها) أي أحبة الحبرة (قوله ذلك) أي حديث القطن (قوله وكونه) أي قوله بل لو توقت في النهاية والغنى الاقوله بل فسق (قوله وكونه الخ) أي القصص أي ونحوه إلى جلوس أمام المراء فيعوز لها وسأل الثوب على الأرض الخدوخ ويكره له الزيادة على ذلك وابتداء النزاع من الكعبين على الأقرب شرح بافضل ونهاية وامتداد وكذا في الغنى الآية اعتدلت ابتداء من الحد السحاب إلى جال وهو انصاف السابق قال الكردي على بافضل وحرمه الشارح في التفقات من القصة وأستوجه في الابعاب ونقله في بعض شيخ الاسلام اه (قوله فليس يعرف الخ) أي فندب لهم نهابة ونفى وشرح بافضل أي ويحرم على غيره التشبه به في الخلق وأجرام عيش وبات في الترح مثله (قوله وأطلقوا الخ) عبارة النهاية والغنى وشرح بافضل واخراط قوسعة الشارب والأجرام بدعوسه وقصصه للمال من ماصار شعرا العلماء فندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فليسوا الخ ورسن أن يبدأ بيمينه لبسوا وسارهم خلعوا وان يخلع ثوبه عليه اذا جلس وان يجعلهما وراءه أو يخبئه بالعدز وان يعلو ثيابه فأتى اسم الله تعالى والالبسة الشبيهة بكونه زادا الأول وان يكره بلاعدز المشي في نعل واحدة أو ثوبها تكلف ولا يحرم استعمال النساء وهو المختصم في القمع في الثوب والأولى تركه وترك ذن الشارب ومقلها اه وزاد شيخنا فان كان ذلك أي البدن والفصلين من ريد ليس كل من الغش الحرم فيجب اعلام المشرك به اه قال عيش قوله وتيسر لهما لدوم ذلك هو مكره ولا يهتد قد صدق الخ لا موقوفه ويسن أن يبدأ بيمينه الخ ولو خرج من المسجد فينبغي أن يقدم يساره نحو رجا يضعها على ظهره ليلبس ثوباً مخرج باليمين فليس يعلمها ثوب يساره اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء بلبس اليمين والخروج باليسار وقوله هر وان يطوى ثيابه ذكر الخ أي مع التسمية والمراعاة الباطنية لها على هبة غير البنية التي تكون عليها عند اذابة اللبس وقوله ولو خرج من المسجد الحديث أصل في لبس الخلفاء وانما نزع صلى الله عليه وسلم الكونه كان حراماً وكان لبسه قبل تحريم الحرير فرفعنا الحر في صحيح مسلم اه قال حين نزعته مني عنه جبريل اه (قوله ويجوز بل كراهة لبس ضيق الكعبين حضورا وسفر الخ) في فتاوى السيوطي رجل ليس له الا ثوب فصله ولبس ثوباً قصيرا الكعبين

الى السخ لا اتباع فان ادعى ذلك ككل ما زاد على ما قدر وفي غير ذلك قصد الخ لا محرم بل فسق والا كراهة كان غير العلم اشهر بخلاف ذلك فليس يعرف فيسأل أوله مبتل كلامه بل لو توقت زالة تحرم أو فعل واجب على ذلك وجبوا خلقوا أن توسعة الاجرام بدعوسه في الغاشق ويجوز بل كراهة لبس ضيق الكعبين حضورا وسفر الا لاتباع وزعم هذا الخاص بالفرو ونفى عنهم أن يذنه فيسنة كما مر

به ان يفيد العلم بعد وثمن العمامة للصلاة ولقصده العمل للاحداث والكثرة فلهذا اشتد اضعف كسبه ثم ما يحجره كثرة طر فها وزعم وضع كثير منها ساهل كجواهر عاده بن الجوزي هنا والحاكم في التصحيح الا ترى الى حديث اخر ان اردوا والحاكم حيث حكى ان الجوزي يوضعه والحاكم يصعته استر واسمها على عاده ثم يحصل السنة بكونها على الرأس أو نحو قلنوسة تحتها وفي حديثها على افضلة كبرها لكنه شديد الضعف وهو وحده لا يتحقق ولا في فضائل الاعمال ولا في ضبط طر لها وعرضها بما يليق بلابسا عاده في زمانه ومكانه فان زاد فيها على ذلك ورجليه يحمل اطلاقهم كراهة كبرها وتعتد كقيمتها بعادته ايضا ومن ثم اخترت مرهونة فقبح بلبس عمامة سوى في التلويح وبوعكسه وسأى ان خرهما امكروه بل حرام على (٣٦) من تحمل شهادة لان فيمحيث ابطا لالحق الغبير ولو اطرفت عاده تحصل بازائها من اسلمها

تخرم هم المار ومختلفا لبعضهم وبأقوى الطليسان خلاف ذلك و يفرق بان يدم باعاف في أصل وضعها فلم ينظر لعرف يتألفه فان أصل وضعه للرؤساء كما مر به بعض العلماء المتقدمين وفي حديثين ما يقتضي عدم نديها من أصلها لكن قال بعض الحفاظ لأصل لها والافضل في لونها البياض وصحة لبسه صلى الله عليه وسلم لعمامة سوده ونزول أكثر الملائكة يوم بدر بعمامته صفرو قاتع تحتها فلان في يوم الخبر اصبح الأحمر بلبس البياض وأنه حبر الألوان في حياة الرسول ولا بأس بلبس القلنسوة اللابطة بالرأس والمربعة المضربة وغيرهما تحت العمامة ولا بما عدا ذلك كل ذلك تجله عنه صلى الله عليه وسلم وبقول الراوي وبلا عمامة قد شأيد بعض ما عناه بعض أهل النواحي من ترك العمامتين أصلها وتبرع علمائهم بطليسان على قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس لكن تسليم ذلك الافضل ما عليه ما عناه ولا عن الناس من لبس العمامة بعد نواحيها وعادة قدرها وكقيمتها السابقين ولا من تحصيل العمامة عندنا واختار بعض حفاظ هناما عليه كبر وثمن العلماء له سن وهو يقر بقرينة ما تحت الحنك والجمعة ببعض العمامة وقد أصبحت الأصل مما استدله أو أثلث وأطالوا في العذبة لأحداث كثيرة منها صحيح ومنها حسن نامة على فعله صلى الله عليه وسلم لا لنفسه ولا لغيره من أصحابه وعلى أمره بما لا يصلح هذا عين تأويل قول الشيخين وغيرهما ومن تعمق في فعل العذبة وتركها لأكراهية في واحد منهما اذا احتجف لانه يصح في النهي عن ترك العذبة متى انتهت بأن المراد به فعل العذبة بالجوزا النابل للندب وتركه صلى الله عليه وسلم له في بعض الأحيان انما يلبس على علم وجوبها أو عدم تأكد نيتها

(قوله) قلنسوة بيضاء لاصقة بالرأس لكن تسليم ذلك الافضل ما عليه ما عناه ولا عن الناس من لبس العمامة بعد نواحيها وعادة قدرها وكقيمتها السابقين ولا من تحصيل العمامة عندنا واختار بعض حفاظ هناما عليه كبر وثمن العلماء له سن وهو يقر بقرينة ما تحت الحنك والجمعة ببعض العمامة وقد أصبحت الأصل مما استدله أو أثلث وأطالوا في العذبة لأحداث كثيرة منها صحيح ومنها حسن نامة على فعله صلى الله عليه وسلم لا لنفسه ولا لغيره من أصحابه وعلى أمره بما لا يصلح هذا عين تأويل قول الشيخين وغيرهما ومن تعمق في فعل العذبة وتركها لأكراهية في واحد منهما اذا احتجف لانه يصح في النهي عن ترك العذبة متى انتهت بأن المراد به فعل العذبة بالجوزا النابل للندب وتركه صلى الله عليه وسلم له في بعض الأحيان انما يلبس على علم وجوبها أو عدم تأكد نيتها

وقد امتدوا بكونه صلى الله عليه وسلم أو رسالته الكنتفن ثاروا إلى الجانب الأيمن أخرى على أن كلامهم اسندوهذا التصريح بمنهم بأن أصلها سنة  
 لأن السنة في إرسالها إذ أخذت من فعله صلى الله عليه وسلم فذوق أن تؤخذ سنة أصلها من فعله لها و امر بهما متكررا ثم إرسالها بين  
 الكنتفن أفضل منعتي الأيمن لأن خديت الأولى أصغر وأما إرسال الصوفية لها على الجانب الأيسر لكونه جانب القلب فتذكر تعثر بغيرها  
 سحر به فهو شيء استحسنوه والظن بهم أنهم لم يلغهم في ذلك سنة فكأنوا معذورين وأما بعد أن بلغتهم السنة فلا عذر لهم في مخالفتها وكان  
 حكمة ندم ما قاما من الجمال وتحسن الوشق فإدى بعض مجسمي الخلد إلى جعلها بين الكنتفن حكمة تلقى بمعتقد الباطل فأخذوه ووقع  
 لصاحب القاموس هتافا ودعاه عليه كقولهم لا يفر قفاه صلى الله عليه وسلم قط والصلواته كان يتركها أحبنا وكقولهم طوبى لهما أن أراد أن يفر  
 طوبى لهما سيحس أرسلت بين الكنتفن فواضح أواز يمين ذلك فلا وقد قال بعض الخطاط أقل ما ورد في طولها أربع أصابع وأكثر ما ورد  
 ذراع وبنيها مشرنا نهى ومن ما يصل منه حمة فاشط طولها بقصد الخلاء فإن لم يقصد كرهه والاشط بل والطول بل هي من أصلها  
 تمثل لها هو معلوم أن سبب الأسماء هو قصد نحو الخلاء فاذا وجد التسميم على فعلها لهذا الغرض ثم وإن لم يفعلها على الأصح كما هو الأصح  
 في كل معصية صمم على فعلها في حديث حسن من ليس ثوبا إذا شهرة أعرض الله عن عنوان كان وليا (٢٧) أي من لبسه بقصد الشهرة المستزمنة

لقصد نحو الخلاء لغير من  
 ليس ثوبا يباهي به الناس  
 لم ينظر الله إليه حتى رفعه  
 ولو شئ من إرسالها نحو  
 خيل لا لم يؤمر بتركها خلافا  
 لمزعة بل بفعلها وبما هدة  
 نفسه في إزالة نحو الخلاء  
 منها فإن عجز لم يضر حيث شد  
 خيط نحو وإزالة نهى  
 عليه فلا يكتبه كسائر  
 الواسع القهز به غاية  
 ما يكتبه أنه لا يستعمل  
 مع نفسه فيها بل يستعمل  
 بغيرها ثم لا يضر ما طرا  
 قهر عليه بعد ذلك وخشية  
 إهماله الناس صلاحا وعلما  
 خلعه بارسالها لا واجب  
 تركها بل يضاهل بفعلها  
 ويؤمر بمخالفة نفسه كلما ذكر  
 وبجث الزر كشى أنه يحرم

(قوله وقد استدلوا) اثبات لنسب العذبة (قوله وهذا) أي استدلال الأصحاب المذكور (قوله في إرسالها) أي في كيفية إرسالها (قوله ثم إرسالها الخ) قضية قول الأئمة والمغني والنهاية والسنة تكون العذبة بين الكنتفن اه ان إرسالها إلى الأيمن بخلاف السنة ولا فضيلة فيه من حيث الأرسال خلافا لما هو عليه  
 تعبيرا الشارح بصيغة اسم التفضيل فليزاجع (قوله فتذكر) أي العذبة المرسله عن الجانب الأيسر  
 (قوله حكمة ندمها) أي ندم أصل العذبة (قوله بعض مجسمي الخلد) يعني ابن تيمية (قوله هنا) أي في بيان العذبة وقوله ومضى أي في قوله فان زاد على ذلك ككل ما زاد الخ (قوله بل هي) أي العذبة وكان  
 الأول بل إياها (قوله قصد نحو الخلاء) أي كاطهار الصلاح (قوله المستزمنة) صفة لقصد الشهرة  
 فكان الأولى التذكير (قوله من إرسالها) أي العذبة (قوله) أي ترك ذلك الخاطر (قوله فيها) أي  
 في تلك الواسع (خلاعه) أي عن الصلاح وألعل (قوله بارسالها) متعلق بقوله إجماع الخ (قوله لا واجب  
 الخ) خبره وقوله وخشي الخ (قوله وبجث زر كشى الخ) معتمد ع (قوله فبطله) أي مثلا (قوله من  
 القاعدة السابقة) أي في أوائل الفئدة (قوله كذلك) أي موصوفا بتلك الصفة (قوله وعليه) أي على  
 البحث المذكور وأدعى قصد التفرير (بجمل قول ابن عبد السلام الخ) هذا الجمل يحمل نامل (قوله منه) أي  
 من كلام العلماء (قوله هو قسمان) أي الطليسان (قوله نحو عمامة) أي كالنكسوة (قوله على الكنتفن)  
 أي ورضان إلى جانب الصدر (قوله في تفرير) أي الخنك (قوله بارسالها الخ) الأولى التأنيت (قوله  
 ويطاق) أي الطليسان (قوله ومنه) أي من ذلك الإطلاق (قوله ومقرر) صلف على قوله مخنك (قوله  
 والمراسع) في جملة ما عدا الأول مع ذكره في تفرير السابق وقوف الآن يكونوا والمسندون من ريدان  
 التامع (قوله هو الخ) أي المسدول (قوله ومنه) أي من المسدول (قوله الطرحة) يقع فسكون (قوله  
 كان كما في الرسوخة) ليس جسته متضقة الكمين وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام أطول إلى الكلام بدعة  
 مخالفت للسنة وأسراف ثم أحوال الاستدلال لذلك

على غير الصالح التي في ربه ان غير به غير متى يظن صلاحه فيقطعه وهو ظاهر ان قصد هذا التفرير واسماحة القبول ففهم القاعدة  
 السابقة أن كل من أعطى شيئا مفضة فلتنبه لم يجره قوله ولا يملكه إلا أن كان باطنا كذلك وعليه يجعل قول ابن عبد السلام لغير الصالح التي  
 في ربه ما خلف فتنه أي على نفسه وغيره من قبل لها أدبه صلاحا وليست كذلك هو واعلم أن أكثر كلام العلماء عقد ما وجد ثبانا من الشافعية  
 وغيرهم في الطليسان وقد خصصت المذهب في المؤلف السابق ذكره وأوردت هناك أن يخص المذهب من هذا المذهب بأو خيرة فقلت هو قسمان  
 مختل وهو ثوب طويل يعرض ترسيم طول وعرض الرداء على ممر مريع يجعل على الرأس فوق نحو عمامة تغطي به أكثر الوجه  
 كما قاله جمع محققون وظاهره أن ليس إلا كل قسم يحجز من تغطيته القدم في الصلاة فانه مكره ثم يدار طرفه والأولى التي ينكح المعهود فيه  
 من تحت الخنك إلى أن يحيط بالرقبة جعها على طرفه على الكنتفن وهذا أحسن ما يقال في تفريرها ما قيل فيه مما عارضه غير جامع وبعضه  
 غير جامع وينتفيح الأصل كفتيت آخرين يشار بان هذه وقد بلغنا بها في تحصيل أصل السنو يعلق بجواز أعلى الرداء الذي هو حقيقة متفق  
 على يجعل على الكنتفن ومنقول كثير من السلف للحرم لبس طليسان لم يرد عليه ومقرر والمراد به ما عدا الأول فيشمل الدور والمثلث  
 الأيمن في الاستسقاء والمراسع والمسدول وهو ما يرى طرفا من غير أن يشبههما أو أحدهما ولو يده ومنه الطرحة التي كانت معتادة لقاضي

القضاة الشافعي والختمية وفعلاها أجماع من منتهى ثمان مائة سنة وهو عجيب جدا لئلا يذهب عنكم مكر وهلكوا ثم إن شعاع اليهودي لأن فيها السبل المكر وبكتفيتها المذكو وتبين في الأصل مع بيان كيفية ما قو وفوجه نسبته بذلك وبين ما ألق به وأنه لا جوده إلا أن تم يقرب من شكله في المصنوعة التي يجسسونها تحت أعينهم وأحد تسمى الطريقوا الحاصل أن كل ما كان مشغلا في هذه السبل بأن يلق طرفي نحو درائهم الجانبين ولا يدهما على الكتفين ولا يدهما يديه وأغبرهما مكر وأواما نقل عن أولئك فلهتم كانوا مكرين عليها كليس الخلم الحر والصرف لكن نافع ما زداد التعجب منه قول السبكي ولا أشعر على شعاع القضاة لا طلائها أو عجب من هذا ولد له هذه السقط في ترجمته فتحكم القسم الأول الذي أتفق العلماء كإفالة غير واحد من أئمة الشافعية والخنايلة وغيرهما بل تأ كده للصلاة وحضور الجمعة والمسجد ويجامع الناس قالوا (٣٨) وكل من سرح أو أوهم كلامه كراهة الطلستان فأما إذا دسجه الثاني بأنواع المتفق على كراهة

وجعها وانها من شعاع اليهود  
أو النصرى ولا حصل ذلك  
كان الاصم أن انكار أنس  
على قوم حضر والجمعة  
تطليسان انما هو كون  
طبايسهم مقورة كطبايسة  
اليهود وكذا طبايسة اليهود  
السبعين الغالبين مع النصارى  
فهي مقورة أيضا كما  
يصرح به حديث شواه  
أجروجه في المختار الذي  
هو الاول المتدب بآحاديت  
صالح وغيرهما وآثار عن  
العباد والشاف الصالح  
ومن بعدهم بفعله وطلبه  
والحث عليه والاشارة إلى  
بعض فوائده وغير ذلك مما  
يعمل به الرد الشنيع على من  
أوهم كلامه عدم ندب  
الطبايسان ان أراد المختار  
الذكور ولما أجبت عنه  
بأنه أراد ماصد الازل ثم  
وقع في أكثر ذلك التعبير  
عن الطبايس بالنتع وعين  
الطبايسان بالنتع ومن ثم

قال في دفع الباري في مجيئه صلى الله عليه وسلم الى بيت أبي بكر متعاقبوه مقتعاً أي متطيلين رأسه وهو أصل لبس الطيلسان الخ  
رفيه أيضاً التمتع تعطف بالأسوأ أكثر الوجوه رداءه وأخيراً مع التخليل وقد صرحوا بأن القناع الذي يحصل به التمتع الحقيقي هو الرداء  
كأن يسمى طيلساناً كأن الطيلسان قد يسمى رداء كما مر من ثم قال ابن الأثير الرداء يسمى الآن الطيلسان فأعني الرأس مع التخليل الطيلسان  
الطعني ويسمى رداءً مجازاً أو باعاً الى الكفاف والرداء الخفي ويسمى طيلساناً مجازاً أو اكمل جمعهم صفى الصلوة ص عن ابن مسعود له  
أنكم المرفوع التمتع من أخلاق الانبياء في حديثنا خلافاً بين التمتع باليد ويتوسعون حمله على حاله يأتي فيه ذلك للمصارع به كالم أعتنا  
وغيرهم أنه سنة لغو الصلوة ولو لا الحديث لاربعه ما نحن عثمان رضي الله عنه خرج لإبلا متعاقبوا أي تخوماً يقتضي أن الطيلسان لا يلبس  
للمعتكف في المسجد وليس مراد بال هو المعتكف أكد ذلك انحصاراً من الاعتكاف الخلو عن الناس وسياً أن الطيلسان الخلو  
الصغرى وبأن في الشهادات ما عدا من أنه محل سبب الطيلسان اذ لم تخبر به من ردهه والاكتسب سوي طيلسان فقيه كرهه واختلف مروونه به

ولا ينافيه تعميمهم ندبه لخواص الصلاة لا لاطلاق منع صومها الذي يمنع من كونه بكهنة تالين بكهنة كاشار واليه يقول لهم طيلسان فقيمه فاذناراد  
السنة ليسه بكيفية تأتي به وهذا اوضح وان لم يصرحوا به بل بعائنه من اطلاقهم أنه لا يندبه مطلقا وقد فشل المروفة بترك التمسك  
فكره تركه بل عزم ان كان محتملا لشهادته لا تتحقق للغير فيعزم التسبب المعايطة وتوقف الامام في كون تركه بحر مهابا اتقوا في ردوني  
حديثا لا يتقنع الامن استكمل الحكمة في قوله وفعله وأخذ العلماء عما ذكره أنه ينبغي أن يكون العلماء شعارا تخلص بهم - بحر جوافيسه  
وليتل ما أسروا به أو نحو اعنه كل وقع لعبد السلام أنهم لم يتناولوه حتى تحلل وليس شعار (٣٩) العلماء فلسه وان خالفوا رد السابق  
فهذهما القصد سنة أي

(الح) أي في حديث آخر (قوله ولا ينافي) أي كراهة ذلك (قوله معه) أي منع السوق من الطليسان  
 (قوله وهذا الخ) أي كون الستة فتح السوق ما هو بكيفية تليق به لا مطلقا (قوله لا يندبه) أي بالسوق  
 (مطلقا) أي أصلا (قوله وتوقف الامام الخ) جواب سؤالنا ظاهر البيان (قوله والنوالخ) خبر وتوقف الخ  
 (قوله مما ذكر) أي من الاحاديث الواردة (قوله نال) أي الطليسان ويحمل شعار العلماء (قوله نهيا)  
 أي من تلك النواهي التي بمعنى من (قوله لا يستجيب الخ) أي كذا كراهة الاستجابة (قوله وما يبال الخ) عطف على  
 معصية (قوله ما يبال الخ) أي يوجب (قوله من يلزمه ذلك) أي يلزم الطليسان لما ذكر من الفوائد  
 (قوله ويقهر) تفسير لما قبله وكلاهما من الباب الثالث  
 \* باب صلاة العبدان \*

وهو الاستسقاء والكسوفان من خصائص هذه الأمة كما قاله الجلال السيوطي شغلنا **(قوله وما يتعلق بها)**  
أي كما تكبير المرسى عش وعادة الجيمري أي من قوله وبن بعده هاتطتان إلى آخر الباب اه  
**(قوله من العود)** الحقوة قبل النهاية والمعنى الاقوله على حد الذي لقول الحقوة وهو بال والو لم تعب  
**(قوله من العود)** أي والعود مشتق من العود معني ونهاية **(قوله لنكر وهما الخ)** على التسمية عش **(قوله)**  
افضاله وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقال هذا الشيء أعود عليك من كذا أي أتبع وفلان ذو صفع  
وعائده أي ذو عفو وعطاف انتهى ومنه تعلم وجه تقسيم العوائد بالافضل عش لكن جمع فضل على  
أضال على تأمل **(قوله وكان القياس الخ)** عبارة الاسنى والنهاية والتعني وانما جامع بالماض كان أصله  
الواو والزهني الواحد وتيل الفرق بينه وبين العواد الخشب اه قال عش يعنى أن لزوم الباقى  
الواحد حكمته ذلك لأنه من جملة فلا يرتفع موازين جمع ميقان وميزان اه قول المتن (هى  
سنة) أي فائتوا لقتال بتركها واللام الأم الامم بها كماله الماوردي وهو على سبيل الوجوب كما قاله المصنف  
وقيل على وجه الاحتياط وعلى كل منهما مسمى أمرهم هو واجب نهاية ومعنى قال عش قوله مر حتى  
أمرهم بها الخ أي صلاة العيد جماعة أو فردى اه **(قوله مؤذنة)** أي يكره تركها عش وشغلنا  
**(قوله ومن الخ)** أي من أجل تأكدها **(قوله لقول كذا تفسير الخ)** دليل الصلاة على الأضحية **(قوله)**  
والأضحية الخ دليل صلاة العبدین **(قوله وأول عيد الخ)** والاصح تفضيل يوم من رمضان على يوم عيد نهاية  
**(قوله ولا يجب عليه الخ)** يعني أن الصارف لقوله تعالى فصل الربح الوجوب بغيره الخ عش  
قول المتن وفي فرض كفارة (أو جمع السبلون على انها السبلت فرض على معنى ونهاية وقال شيخنا قال أو  
حقيقة واجبة علينا اه وهو الواقع لما في كتابنا الحنفية **(قوله فعليه الخ)** أي على القول الثاني و  
الاول معني **(قوله يقتل أهل بلد الخ)** أي يأمرون بنهاية ومعنى قال عش وبنيت على هذا القول أيضاً ان  
يكتفى بقتلها في موضع حيث وقع من يحضرها وان كبر البان كما جعلوا واجب التعدد في صلاة الحاجة اه

قوله كان القياس في جنبه أعواد الخ عبارة تشرح الرض وإنما جع بالباعوان كان أصله الواو والرض ومنها

ذكرهما كل عام أوله والآخر يوم بعده أوله وأكثره نفعه الله أي إفضاله على عباده فهو ما وكان القياس في جميعه هو الأول والآخر والجميع  
 أكثرهم فهو الأول والآخر والجميع هو أكثرهم من غير الله تعالى في موضع على ما في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه  
 وأجمع على كل شيء أي مبتدأ كذا النسب لقول أكثر المفسرين في فضل ابنه وأخواته الإصلا والعدد ونحو الاختصار وأول أبيه صلى الله عليه  
 وسلم عليهما أول عبد ماصلي الله عليه وسلم عبد الغفور نابتة لاهجره وهو جبريضان كان في شعبهما ولم يحب غيرهم على غيرهما  
 بنسب قاله إلا أن تقول ع وقول فرض كفاية لأنهما من شعائر الإسلام فعليه مقاتل أهل بلد تركوا هاتل ورواه أنه صلى الله عليه وسلم تركهما

مكرهما كل عام أوله والسرور بعدوه أول كثره نعوذ الله أي إفضاله على عباده فهو ما وكان القياس في جمعه أودا وأوى واجمع  
لكنهم فرقا بينه وبين عاد الخشب (هي سنة) مؤكدة ثم عبر بالشافعي رضي الله عنه خو جاف موضع على حدب من أجل الجملة  
أوجب على كل مسلم أي متى أكد التمسيد لقوله كثر المفسرين في فصل أوله والسرور بعدوه وأجر الاختصار في قوله الطمئني على الله  
سلم عملها وأول عدمها صلى الله عليه وسلم عبد الطمئني نائبة له صرحه ووجه جابر صان كان في شعبها ولم يتبعه رجل على غير هاتين  
الجزئتين إلا أن تطوع (وقيل فرض كفاية) لأنهم شعروا بالإسلام فعلة بمقاتل أهل بلد تركوا هاتل ورواه أنه صلى الله عليه وسلم تركها

وورد بان هذا يجعله في الفطر وأما الفجر (٤٠) فصحة أنه تركها بمنى وخبر فضله لها بما قرأ ببعضه (وتسرع) أي تسن (جماعة) وهو أفضل

الأصابع يعني فإن الأضلاع له صلاة عند الفجر فرادى لكثرة فعله عليه من الاشتغال في ذلك اليوم قال في الأنوار ويكره تعدد جماعة بها لا حاجة ولا إمام المنع منه (و) تسن (للمفرد) ولا خطبته (والعبد والمراة) ويأتي في خروج الحرة والأمتها جميعا معاً وأوائل الجماعة في خروجها معها (والمسافر) كما في التوافل ويسن لإمام المسافر أن يخطبهم والخشي كالنبي وما اقتضاه ظواهر الأخبار المصنوعة من خروج المرأة مطلقاً مخصوص بخلافه لكثيرين أخذوا بإطلاقه بذلك الزمن الصالح كما أشارت لذلك عائشة رضي الله عنها بقولها فوجدت النبي صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لهن من المساجد كما منعت نساء بني إسرائيل (ودفعتهن) ابتدأ وقيل تمام (طالع الشمس) من اليوم الذي يه دفعه الناس وإن كان في نوافل كإتيان آخر الباب (وزوالها) ولا نفسر لوقت الكراهة لأن هذه صلاة لها بسبب أي وقت محدود الطرفين فهي صاحبة الوقت وما هي كذلك لا تحتاج لسبب آخر كصلاة العصر وقت الغسر وبسببها إذا أتت عنها فأنفق قولاً من لفة لا يمتن القول بدخول

(قوله) (يرد الخ) وقد يجب بان مراد صاحب القيل من عدم الترك الموطون تركه صلى الله عليه وسلم ما بها يعني لعارض ما عيّن الاشتغال لا ينافي الموطون على أنه لا دليل على أنه تركه الاحتال أنه صلاها فرادى شيخنا (قوله) (يرد الخ) وفرض ثبوته بجملة على فعلها فرادى بصري (قوله) (وهو) إلى قوله وما اقتضاه في النهاية والمغنى الأقوله قال في الأنوار (قوله) (وهو أفضل الخ) أي فعلها جماعة (قوله) (الجماعة) يقصد أن اعتبر بان بها جماعة عش (قوله) (يعني) الذي يظهر أن التقيد يعني حرم على الغالب فبسن فعلها الحاج فرادى وإن كان يفرض حاجة أو غيرها على المنهج اه عش عبارة شيخنا للجماعة وإن لم يكن يعني على المعتمد فبسن له فرادى لا تشغله بأعمال الحج اه (قوله) (فإن الأفضل له) عبارة الغنى والنهية فبسن له اه (قوله) (فرادى) لعل محل عدم مشروعية الجماعة للحاج حدث كانت على الوجه الموهوم من جمع الجميع في موضع ما لو فرض أن جمعاً جميعاً يجعل وأراد فعلها فالقول بان الأولى لهم حيث قد فعلها فرادى فيعدل البعد بصري يدفع البعد عن جمعي الجماعة فيها عن صلى الله عليه وسلم وعن السلف والخلف لا فعلاً ولا قولاً مع بعد عدم اتفاق الاجتماع المذكور لهم أصلاً (قوله) (بلا حاجة) الظاهر أن من الحاجة ضيق محل عن الجميع سم (قوله) (ولا إمام الخ) ظاهره عدم طلب ذلك منه وقيل بطلبه لكونه من الصالح العامة يبعد عش (قوله) (المنع منه) أي من التعدد قال في شرح العباب كسائر المنكر وهاتان تنهى أي فانه المنع منها سم وعش وشيخنا (قوله) (ولا خطبته) أي للجماعة النساء الآن بخطب لهن ذكر فلو قامت واحدة فبسن وعظمتن فلا بأس شيخنا في الكردى عن الأئمة ما وافقه (قوله) (جميع ما مر الخ) عبارة هناك ومن ثم كره لها حضور جماعة المسجدين كانت تشتهى ولوفي ثنابرة أول تشتهى وبها منى من الزينة أو الألب ولا إمام أو نائباً معهن حيث قد يحرم عليهن بغير ذلك ولحقيل أوسد أو همامي أمة متزوجة ومع خشية فتنتها وأهلها ولا إذن لها في الخروج وحكمه ومثلها في كل ذلك الخشي اه وعبارة بافضل مع شرحه ويسن خروج الجوز لصلاة العبد والجماعة بسببه أي في ثياب مهنتها وشغلها بلا طيبو بتفطن بالماء ويكره بالطيب والزينة كإكرام الحضور والنوافل الهيات ولو عجزاً وللشباب وإن كن مبتذلات بل يصلين في بيوتهن ولا يسبحنهن ولا يأن تعظهن وحده وندب بان لا يخرج منهن التزين أظهار السرور وإنما يجوز الخروج للعبادة بالذنح لها اه (قوله) (لها) أي للجماعة قول المتن (والمسافر) أي والسبي فلا تعتبرها مشروط بالجمعة من جماعة تعدد وغيرهما نهاية ومعنى زاد شيخنا فطلب من وفي الصبي المميز أمره به يفعلها فثبت عليها اه (قوله) (لإمام المسافر الخ) ومثله إمام العبد ومن معهم ولعله يخص المسافر من لا تفردهم عن المقيمين بخلاف العبد والنساء فانه يسلم لا ينفردون عن الأحرار والذكور غالباً عش (قوله) (مطلقاً) أي ولو مشبهة أو ممتزجة أو متطينة (قوله) (بلا حاجة) أي ما اقتضاه الخ (قوله) (ذلك الزمن الخ) متعلق بقوله مخصوص (قوله) (ذلك) أي للاختصاص (قوله) (ما أحدث النساء الخ) ما استفهامية أو موصولة (قوله) (من اليوم) أي قوله واختبر في النهاية الأقبوله فاندفع إلى المتن وإلى قوله و يؤيد في المغنى الأما ذكر (قوله) (كان) في آخر الباب (أي) نأهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الزوال وعدوا بعد الغروب بأنها أصل من القصد أو أعما نهاية قول المتن (وزوالها) وكون آخر وقتها الزوال والمتفق عليه لكون وقت بعده حسب نهاية أي اعتد بها فكانت قضاء عش (قوله) (إذا أتت) أي سبقت صلاة العصر (غنا) أي عن صلاة العصر (قوله) (والا) أي وإن قلنا بعدم الصحة (قوله) (وهي) أي مقدار الخ والتمثيل على ما عايناه من الخبر (قوله) (خروجاً) من خلاف من قال الخ) فالتوجه اختياره السبكي وغيره أنه إنما يدخل وقتها بالارتقاء معنى (قوله)

أوقتها بالطلوع إذا كان الصلاة وقت النهي لا تحرم وتصح الاستحصال أن نقول بدخول وقتها وعدم محبتها (و) تسن ومن تأخيرها لترتفع الشمس (كرج) معتدل وهو سبعة أفرع في رأي العين خروجاً من خلافه من قال لا يدخل وقتها إلا بذلك واختبر



ومن ثم الخ أي الضرر ومن الخلاف القوي (كره) كراهة تنزيهه لانه من أوقات الكراهة انتهى عنه  
 لقول الرافعي ومعلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في وقت صلاة العبد معني وخالفها به فقال ومعلوم أن  
 أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العبد فلا يكره فعلها عقب الطلوع اه وقال سم بعد ذكر ما وافق من  
 الشهاب الرمي مانصه فلتأمل فانه قد يقال الكراهة اعتبارا إعادة الخلاف لاتاني الصفة وكلام الرافعي في غير ذلك  
 اه واعتمد شيخنا عدم الكراهة وقال النهاية في كراهي الغالب على أهل الزهر فقال ولو فعلها قبل الزرع كان  
 خلاف الأولى على العتمدون قال شيخ الاسلام بانه مكروه اه (قوله ويؤيده) أي كراهته ما ذكره كراهة  
 الخلاف (قوله) رافعي معني قد يقال عند غسل الجمعة واجب على كل محتلم حيث كان على ظاهره على  
 ما ذهب اليه القائل به يقتضي حرمته الترتك والنهي عنه بصري (قوله كغيرها) إلى قوله ورفق في النهاية الا  
 قوله بالنسج والتعميد وكذا في الغني الا قوله وضبطها إلى المتن قول المتن وهي وكعتان يحرم (هذا) أقلها  
 وبيان أن كراهته في قوله ثم يأتي الخ معني عبارة شيخنا فان أراد الاقل اقتصر على ما سبق في غير هاتين  
 أراد الاقل كل أي التكبيرات التي اه (قوله كغيرها الخ) أي كسائر الصلوات وهو خبران أو خبر مبتدأ  
 محذوف عبارة الغني والتما يتوهمه في الأركان الخ كسائر الصلوات اه (قوله أجماعا) دليل المتن (قوله)  
 مطلقا) أي سواء كانت أدماء وقضاء كمدى قول المتن (بدعاء الافتتاح الخ) ويثبت بالتعوذ بالتكبير  
 شيخنا قول المتن (ثم سبع تكبيرات) أي أن أراد الاقل والافعالها كانت كسنة الوضوء كسائر (قوله) قبل  
 القراءة أي قبل التعمد فان فعلها بعد التعمد فصل أصل السنة بخلاف ما لا شاعره هو وأما معنى الفاتحة  
 فانه يتوهم شرحنا فضل وبقي الشرح ما يفيد (قوله غير تكبيرة الاحرام) أي يكمل من كلام المصنف  
 نهاية ومعني (قوله فيه) أي فانه على الله عليه وسلم كبر في العبد في الأولى سبع قبل القراءة ثم ثمانية  
 ومعني قول المتن (ين كل اثنين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما أي وفي سب من عن الباب مثله  
 (قوله وضبطها أبو علي الخ) هذا قد يدل على أنهم لم يردوا حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات  
 متعددة سم على وجوده يقال تعدد هالكتاني ما قولان باقيا قصار وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية  
 معتدلة عش قول المتن (جمل) أي يقول لا اله الا الله (يكبر) أي يقول الله أكبر (ويحسن سبحان الله  
 الخ) ولو زاد على ذلك كافي الجواب على ما اعتاده الناس وهو الله أكبر كبريا وواحدة لله كثير وسبحان  
 الله بكبره وأصل ما وصل إلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثير المكان حسنا قال ابن الصباغ انها تقوم معنى قال  
 عشي قوله مر ولو زاد على ذلك الخ أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات ومن  
 ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقوله مر ولو قال أي بدله ما قاله المصنف وقوله مر ما اعتاده  
 الخ العبد في زمينه عشي (قوله ويسن الجهر بالتكبير) أي وان كان ماموما ولو في قضائها اشتباها سم  
 (قوله بالذكر) أي بين التكبيرات قول المتن (ويأخر الثانية الخ) ولو شئت في عدد التكبيرات أحد بدلا لاقول  
 كعدد الركعات وان كبر عما يشاؤك هل نوى الاوام في واحد منها استأنف الصلاة اذا الاصل عدم ذلك أو

المرؤسات اه أي فانه المنع منها (قوله) ثم كره فعلها قال في شرح المنهج كراهة ان الصباغ وغيره  
 وقد توقف في ذلك شيخنا الشهاب الرمي قال لان ما كرهه الزمن لا يصح فكيف تكرهه الزمن مع الضعف والى  
 عدم الكراهة ثم في مرة أخرى قال بعد الكشف عن المسئلة صرح الرافعي في باب الاستسقاء بانه لا وقت كراهة  
 لصلاة العبد وهو ورحمته ابن الصباغ وغيره اه فلتأمل فانه قد يقال الكراهة اعتبارا إعادة الخلاف لاتاني  
 الصفة وكلام الرافعي في غير ذلك قال مر في شرحه معلوم أن أوقات الكراهة غير داخلية في صلاة العبد فلا  
 يكره فعلها عقب الطلوع وما وقع الرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفر على من جرح شرح  
 مر (قوله في المتن يغيب كل اثنين) أي لا قبل السبع والخمس ولا بعدهما قال في شرح الرض وعبارة  
 العباد لا قبل الأولى ولا بعد الأخيرة (قوله وضبطها أبو علي بسري والأخلاص) هذا قد يدل على أنهم لم يردوا  
 حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات متعددة (قوله ويسن الجهر بالتكبير الخ) شامل للعامة

ومن ثم كره فعلها قبل  
 الزرع المذكور ويؤيده  
 كراهة قول غسيل الجمعة  
 أنه لم يرد فيه شيء رعاية  
 لخلاف ما جيسر وهي  
 ركعتان كغيرها أو كانا  
 وضربا وسننا أجماعا  
 (بحرمهما) بنية صلاة عید  
 الفطر أو النحر مطلقا كسائر  
 أول صفة الصلاة (ثم يأتي  
 بدعاء الافتتاح) كغيرها  
 (ثم سبع تكبيرات) غير  
 تكبيرة الاخرام قبل القراءة  
 لغیر الصبح فيه (يغيب  
 كل اثنين) من التكبيرات  
 (كما به معتدلة) لا صبرة  
 ولا طولة وضبطها أبو علي  
 بسورة الاخلاص (جمل)  
 وبكرو بعدد أي بعظم  
 الله التسبيح والتعظيم وراه  
 النبي يستلجيد عن ابن  
 مسعود قولا ونفعلا  
 (ويحسن) في ذلك أن يقول  
 سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر لانه  
 لا تقابل بالحد وهي الباقيات  
 الصالحات في قول ابن عباس  
 وجا عصفوي بسن الجهر  
 بالتكبير والسرار بالذكر  
 (ثم يتعوذ) بعد التعمد  
 (يقرا) الفاتحة (ويكبر  
 في الثانية) بعد تكبيرة  
 القيام (خمس) بالصيغة  
 السابقة (قبل) التعمد  
 السابق على (القراءة)  
 لغیر الصبح

شك في أمها حرم بها الآخر وأعادهن اختياراً ما يتوهمنى (قوله فيه) أى في أنه صلى الله عليه وسلم كبر  
 في العبد من في الثانية خصال القراءته ما يتوهمنى (قوله أيضاً) أى مثل ما صرح في التكبيرات السبعة (قوله  
 نعم أن كبر الخ) عبارة أنها لا يتوهمنى عني كبر ثلاثاً أو ما لك كبر سناً تابعه ولم يزد عليه بخلاف  
 تكبيرات الانتقال وبجاسة الاستراحة وذلك فإنه يأتي به اه قال ع ش قوله مز تابع الخ ظاهره  
 أنه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة والاول هو مشكل بنا على أن العبارة باعتبار المأموم وهو  
 يرى أن هذه التكبيرات ليست مطلوبة وإن الرفع فيها عند المواقف لانه مطلق لانه يحصل به أفعال كثيرة  
 متوالية فالقياس أنه لا يطلب منه تكبير وإن الامام اذا ولى بين الرفع وجبت مغفوقته قبل تلبسه  
 بالمطلق عندنا اه وبأن في الشرح وعن شيخنا ما وافقه في الأخير (قوله ان كبر امامه الخ) أى الموافق  
 أو الخالف سم (قوله تابعه الخ) ولو ترك امامه التكبيرات كلها لم يأت بها بان آتيان المأموم بها دون  
 أن يفرق بين هذا وبين ما لا يقتدى صلى العبد بمصلى الصبح مثلاً حيث يأتي بها بان آتيان المأموم بها دون  
 الامام مع اتحاد الصلاة بعد غشاواً فثبتاً ولا كذلك مع اختلافها سم على ج اه ع ش و شيخنا قال  
 ع ش قوله لم يأت بها أى سواء كان تركها بعداً أو سهواً أو جهلاً أو لا لعل التكبير وبقي ما لو زاد امامه على  
 السبع والخمس هل يتابعه ولا فيه نظر وينبغي له عدم متابعتها لأن الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة  
 ومع ذلك لو تابعه بل الرفع لم يضرباً منه مجرد ذكر اه واختار شيخنا التابعه فقال وبقي امامه فيما أتى  
 به وان نقص أو زاد وقبل لا يتابعه في الزيادة اه عبارة شرح بافضل والماء وموافق امامه ان كبر ثلاثاً  
 أو سناً فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه هـ متابعا اه قال الكردى عليه قوله ان كبر ثلاثاً أو سناً الخ زوى  
 شرح الإرشاد سواء أتى به قبل القراءة أم بعدها وقبل ل الزيادة فلا يزيد عليه ولا ينقص عنه متابعا  
 سواء اعتقد امامه ذلك أم لا ويحتمل في الابعاب لكن في الغفوت الذي يقفه أنه لا يتابعه الخ اه (قوله  
 وبين ما يأتي فمما لو كبر الخ) أى من أنه لا يتابعه في الخامسة أى لا تنديبه متابعتها وان جازت سم (قوله والذي  
 يقفه انه الخ) كلامهم كالصرح في أنه يتابعه في النقص وان لم يعتدوا به واحد منهما سم على ج وهو كمال  
 كردى على بافضل قال ع ش بهذا كركلام سم وتصوّر الشارح مر بقوله مر ولو اقتدى بعني  
 الخ يشترع موافقاً من ج اه قول الممن (ورفع يديه في الجهر) قضية إطلاقها استحباب الرفع مع التكبيرات  
 الشامل لما اذا فرقها وما اذا واهأ أن مو الا فرغ البدن معها فصرح أنه أعمال كثيرة متوالية ووجهها  
 وافق عليه مر أن هذا الرفع والصرح بل مطلوب في هذا المحل فلذا لم يكن مضراً ولعل الواجب اعتمده شيخنا  
 ج في شرح المنهاج مما يفيد البطلان في ذلك فراجع سم على المنهج أقول ولا أقرب ما قاله مر من  
 عدم البطلان بذلك إذ غايته أنه ترك سنة الفصل بين التكبيرات نعم أن بالتكبير والرفع بعد القراءة

وبصرح بقوله الآخر بعد قول المتن فاشتد بفرق الخ (قوله ان كبر امامه) أى الموافق أو الخالف سناً أو  
 ثلاثاً تابعه هـ قال في شرح الروض فلترك امامه التكبيرات لم يأت بها ككل من ذلك وصرح به الجبلى اه  
 كلام شرح الروض قال في العباب وان ترك الامام الكل ترك المأموم أى بدأ بكفى شرحه ويمكن أن يفرق  
 بين هذا وما مر جوابه في صلاة الجماعة أنه لو اقتدى بمصلى العبد بمصلى الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات بالجماعة  
 الامام والمأموم هنا ولا يختلفا هناك فكان لكل حكمه لأن الخلق مع اتحاد الصلاة يخص وتعداً تانياً اغلبه  
 بخلافه مع اختلافها (قوله تابعه هـ) ولم يزد عليه مع الشهادة ليس في الاتيان بها مخالفة فاشتهر بخلافه  
 تكبيرات الانتقال وبجاسة الاستراحة وتحذرك فإنه يأتي به ولو لم يجز كما نمن عدم مخالفة الفاحشة  
 ولعل الفرق أن تكبيرات الانتقال يجمع عليها فكانت أكدوا أيضاً فان الاشتغال بالتكبيرات هنا قد  
 يؤدي إلى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التكبير في حال الانتقال وأما جلسة الاستراحة فثبتت حديثها  
 الأصح حتى ولو ترك امامه جميع التكبيرات لم يأت بها م شرح ج (قوله فيما لو كبر امام الخ) الجواز (خصاً)  
 أى فإنه لا يتابعه في الخامسة أى لا تنديبه متابعتها وان جازت (قوله هذا والذي يقفه الخ) كلامهم كالصرح في

فيه أيضاً ان كبر امامه  
 سناً أو ثلاثاً مثلاً ما بعده  
 وان لم يعتد الامام ويترك  
 بينه وبين ما يأتي فمما لو كبر  
 امام الجماعة شخصاً بان  
 التكبيرات ثم أركن ومن  
 ثم جرى في ريادة اختلاف  
 في البطال بخلافه هنا هذا  
 والذي يقفه أنه لا يتابعه الا  
 ان أتى بعبادته أحدهما  
 والا فلا وجبة لاتباعه مستثناة  
 (ورفع يديه في الجهر) أى  
 في كل تكبيرة

سأذكر في سنن أن يضع عنده على نسيان كل تكبيرتين وفي الكفاية عن الجلي لا يكبر (٤٣) في المقضية أنه حق الوقت والمطلوب

بالبطلان في غير باب كائنا ما عش واعتبره شخشا كإياقي (قوله مجاذكر) أي من السبع والخمس  
نهاية ومعنى (قوله ويسن) إلى قوله لكنهم في النهاية والمعنى شرح المنهج (قوله ويسن أن يضع عنده المالح)  
ولا بأس بأمرها ما إذا تقصروا عنهم العتب فيها وهو حاصل مع الأرسال وإن كانت السنة موضعها صحتها  
نهاية ومعنى شرح المنهج (قوله عن الجلي) بفتح الجيم نسبة إلى عمل الجلي التي تحرقها الدواب وبالكسر  
فالسكون نسبة إلى عمل بكر بن وائل الأول في غير ما قبل أنه كان يأكل من عمل يده ليل الأسباب اه عش  
(قوله والمطلوب) يخالفه أي في كبرها كإخراجه بالبقية في شريفة فقال وتقصي إذا فانت على صورته وهو  
المعبد نهاية ومعنى شرح المنهج قال عش قوله مر على صورته أي من الجهر وغيره والأقرب أنه تسن  
الخطبة لها أيضا إذا قضاه جماعة وقفا لم ير فعله تعرض لالحكام الفطر والاختصة أم لا فله نظر فلتأمل  
سم على المنهج ولا يبعد نيب التعرض سيما والغرض من فعلها كما إذا أه (قوله لكن في الجهر  
المالح) أي في صلاة العبد لم يروى أنه يحرق قضائها بالقرعة والتكبير (قوله يؤيده) أي ما في الكفاية  
(قوله ههنا) أي في صلاة العبد (قوله ههنا) أي في الخطبة المذكورة (قوله وههنا) أي في المالح الأولى سقاط  
الخطبة ههنا أو بأحدها من مقضية (قوله لا تدفع قوله المالح) أي الجلي (قوله ولو لا تدفع) يعني المالح ظاهره ولو  
في الركعة الأولى وتقدم من عش اعتداده بالنسبة إلى الركعة الثانية دون الأولى ووافقه شيخنا في قوله ولو لا  
الرفع من مع الالة التكبير لم تبطل صلاته وإن لم يمه الأفعال الكثير لأن هذا مطلوب فلا يضر من لو لا تدفع  
يعني وإلى الرفع مع التكبير بغير الصلاة المالح في ذلك الصلاة على كثير في غير محله عندئذ لأن  
التكبير عندهم بعد القراءة في الركعة الثانية وأما في الأولى فقبل القراءة كما هو عندنا وقبل مر لا تبطل  
لأنه مطالب في الجهر فاشترط في غير محله اه (قوله لزم مغايرة المالح) أي قبل تلبسه بالمطل عندنا عش  
عبارة سم قوله لزم مغايرة المالح أقول هو غير بعد وانما لعله مر اذ في قوله ثلاثة أفعال متوالية  
وكيف يختلف الفعل الكثير من غير حاجتهم بخلاف التسعة اه (قوله لأن المأموم يرى مطلق السجود  
المالح) أي ولا يراة السجود جهلا لا يضر بخلاف الأفعال الكثير فبطل ووقع الجهل كما تقر في محله سم  
(قوله لا يسمي المالح) أي الرفع وهو (قوله لا يسمي) يعني قول المالح راجع للمعنى قول المالح (ولسن  
فرض المالح) بوجه فلا يذره ما هو لا كما كسنة الظهر في حقه صلاته وخرج من عهدته الفطر لما عالج به الشارح  
مر من أنها هي الصلاة عش (قوله فلا يسمي المالح) أي فان فعله علمنا على ما يطلب صلاته أو جاهلا  
فلا عش (قوله لا تكرر) عدا كل أو سواها نهاية ومعنى (قوله لا يكره) أي كلها أو بعضها نهاية  
ومعنى (قوله غير المأموم) كان هذا التقيد لأن المأموم يسمع امامه سم (قوله أي في الثانية) اعتمد

أنه يتابعه في التحريك وإن لم يفتحه واجتمع فيها (قوله والمطلوب) يخالفه أي في كبرها كإخراجه بالبقية في  
شريفة فقال وتقصي إذا فانت على صورته وهو المالح (قوله قلت يفرق المالح) هذا فرق في عمل  
الترافع الجلي يقول إن تكبير صلاة العبد بشرط الوقت (قوله والى التكبيرات والرفع) أي اذ في قوله  
الرفع ثلاثة أفعال متوالية (قوله لا يضر مغايرة ظاهر) أقول هو غير بعد وانما يخالفه مر تحتها  
بالتقصي على التصديق المحتاج إليه إذا كثر وقيل وبأن إطلاق قول الأصحاب باستصحاب الفصلين  
التكبيرات المستوفى لجواز التواخي مع إطلاق قولهم باستصحاب الرفع مع التكبير شامل لجواز التواخي مع الرفع  
قوله التكبير فلا يضر قولي الرفع مع قولي التكبير حتى في صلاة المأموم الشافعي فلا يضر مغايرته بل يجوز  
مراعاته فليس لكن لا يطلب اه ولا يضر أن يخص بهذا الإطلاق كإعلم من قواعدهم أولى وكيف يقتصر  
الفعل الكثير من غير حاجتهم بخلاف التسعة والتصديق على خلاف القياس (قوله لأن المأموم يرى مطلق  
السجود المالح) أي ولا يراة السجود جهلا لا يضر بخلاف الأفعال الكثير (قوله ولا يرى التواخي البطل  
المالح) لا يقال الإمام هنا منزلة الجاهل لا اعتقاد جواز ذلك وشريه الإبطال العلانية قول الفعل الكثير مبطل  
ولو لم الجهر كما تقرر في محله (قوله ولو لم غير الإمام المالح) كان هذا التقيد لأن المأموم يتابع امامه (قوله  
الصلاة لا تكرر) كما لا يراة باده عليها كما في الأمر ترك الرفع فيها والذكر بينها ولو ترك غير المأموم تكبير الأولى أي في الثانية مع تكبيرها على



ويُفرق بين ما هنا ولقد مر أن نحو الافتتاح بسرع الامام في الفاتحة بيان شعار شفي لا يظهر به (٥٠) بخلافه بخلافه فان شعار ظاهر انذب

الجهر به والرفع فيها كسر  
ففي الآيات بها أو بعضها  
بعد شروع الامام في الفاتحة  
مختلفة له ويؤيده انه لو  
اقتضى مخالفت فتركتها  
تبعه أو دعاه الافتتاح لم  
يتبعه ولو اتى به بعد الفاتحة  
سن اعادتها وكانهم انما لم  
يراعوا القول بالطلان  
بتكررها امانا لم يحمله  
فيما ليس بعدد وما للضعفه  
جدا والاول اقرب (وقى  
القديم بكنين لم يركب) لبقائه  
معه وهو التمام (ويقرأ  
بعد الفاتحة في الاولى ف  
وفي الثانية اقرب) ولم  
يقول سورة لشذوذ كره  
تركها (بكالهما) وان لم  
روض المأمومون بذلك  
للاستيعار وراه سلفه  
أضائه فربما بسبب الغلبة  
فكل مسنة لكن الاولان  
أفضل (جهر) اجاعا  
(وبسن بعدها) اجاعا  
فلا يعتد بما قبلها وفعل  
بعض أمراء بني أمية  
لأن الناس كانوا ينفرون  
عقب الصلاة عن سماع  
خطبته لكرهتهم بالغ  
السلب الصالح في رده عليه  
(خطبتان) قيسا على  
تكررها في الجمعة ومن  
الخطبة لاتسن المنفرد  
(أركانها) وسنهما  
(كهي في الجمعة) فقب  
الثلاثة الاولى في كل منهما  
وقراءة آية في أحدهما  
والدعاء المومنين في الثانية

لم يتبعه سم على المنهج اه عش (قوله ويقرأ بين ما هنا) أي ما زاد الشارح بقوله أو شرح (قوله  
وعند فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأموم وفي فتاوى شيخنا الشهابي لم يلزم عدم فوات الافتتاح  
بالشروع في التكبيرات سم وانظر ما أدخل الشارح بلفظة نحو (قوله ويؤيده) أي ذلك الفرق  
(قوله ولو أخيه) أي بالتكبير المترك (بعد الفاتحة الخ) أي بخلاف ما لو تركه في الركوع أو بعده  
وعاد إلى القيام ليكره فأن صلاته تبطل ان كان عالما بعدمه فمضى ونحوه وشرح بافضل (قوله من اعادتها)  
كذا في النهاية والنجي (قوله بتكررها) أي الفاتحة قول المتن (ويقرأ الخ) أي الامام والمنفرد عتبارا زاد  
في شرحه والمأموم الذي لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد أيضا وهل يجهر للمأموم المذكور  
أضال القياس لا سم قول المتن (ق) جنبل محبة بالله ثمانين رجا قد كلفه الواحد من عن أكثر القسرين  
أول الفاتحة السورة كما قاله بجهد عش زاد شذوذا وهو بالسكون على الحكاية التي في القرآن أو بالرفع مع منع  
الهرق في العلية والتأني اه قول المتن (بكالهما) أي حيث اتسع الوقت والاقبعضهما عش (قوله انه قرأ) سم  
وان لم يرض الى قوله نعم في النسخ وكذا في النهاية الاقوله ولكن الاولان أفضل (قوله انه قرأ) سم  
والغاشية زاد القلي وفسوذة الكافر ونسوة الاخلاص وتبعنا الحشوي أي البرموي شيخنا قول المتن  
(جهر) أي ولو قضيت شأرا انها يوشعنا قال عش أي ولو منفردا اه (قوله فلا يعتد بها الخ) فلو  
قصد ان تقديم الخطبة بعد ذلك لم يعد التكرير هو ان لم يوافق مر عليه سمع تردد ثم رأيت شيخنا في  
شرح العباب اختار الحرمة سم على المنهج وبذلك على الحرمة قول الرضا ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد  
بها أو سمع عش (قوله بالغ الخ) خبر وفعل الخ قول المتن (خطبتان) وبها ما لو ان خرج الوقت فلو  
انقصر على خطبة فقط لم يأنه ويسن الجالس فيها ما للاستراحة قال الخوارزمي قد اذنان أي في الجمعة  
تهنيئة ونحو (قوله وسنهما) ومنها ان يسلم على من عند النبوة وان يقبل على الناس بوجه ثم يسلم عليهم  
شرح بافضل (قوله في أحدهما) أي الاولى أو كرهى على بافضل (قوله فلا يجزئ تجويز الخ) سم  
فيكون زلة ان خطب قاعدا أو مضطجعا مع القدرة في القيام قال في التوسط لاختفاء ان الكلام فيها اذ لم ينذر  
الصلاة والخطبة أما لو نذر وجب أن خطبها قائما نص عليه في الام شرح مر اه سم قال عش وكذا لو  
نذر الخطبة وحدها أو القسم غير من فقه شرط خطبة الجمعة بناء على أن النذر يسلبه مصلك واجب  
الشرع وعدم ذلك لو خالف مع عدم الاثم اه (قوله بطلت خطبة) فيه نظر وما للمانع من الاعتداد بانها  
وان اثم من حيث القسرة ثم رأيت في شرح المنهج باضرع بذلك حيث قال عقيب قوله لا في شرط ونحوه  
قراءة جنب أبقي أحدهما اليس لكونها أو كابل لكون الآية قرأها اه وبقي هذا فلو قرأ جنباً بآية  
لا يصح قرآن فهل تحز في لقراءة ذات الآية ولا انها لا تكون قرأنا لا بالقصدي في نظر سم على أقول  
الاقرب الشافعي عش واعتمد شيخنا اقبال لا يذنب بقصد جنب القراءة الآية لا يعتد بها لكونها حرم  
عليه اه وفي الكردى عن فتاوى الجبال الزمى ما لو اتفقوا في الشورى بعد ذكر ما لو اتفقوا في كره ابن

محله في مسجع قراءة امامه اه (قوله ويقرأ الخ) هذا الفرق يجري بين ما لو أدرك الامام في أثناء الافتتاح  
حيث انما سمع بمواو أدركه في أثناء هذه التكبيرات جديلاً لا يتعارك ما سبق على ان الافتتاح كد بطله  
في صلاة (قوله وعدم فوات نحو الافتتاح الخ) أي على المأموم وفي فتاوى شيخنا الشهابي لم يلزم عدم فوات  
الافتتاح بالشروع في التكبيرات (قوله بالان) ويقرأ بعد الفاتحة الخ قال في العباب ويقرأ الامام والمنفرد  
زاد في شرحه والمأموم الذي لا يسمع قراءة الامام اه وهو صريح في جهر المنفرد أيضا وهل يجهر للمأموم  
المذكور أيضا القياس لا (قوله وان لم يرض بالمأموم) أي كما قال الاذعويه الظاهر شرح مر (قوله  
فلا يجزئ تجويز الخ) قال في التوسط لاختفاء ان الكلام اذ لم ينذر الصلاة والخطبة أما لو نذر وجب أن  
خطبها قائما نص عليه في الامم وسحبنا الجالس قبلها بالاسد ترحله قال الخوارزمي قد اذنان شرح مر  
(قوله بطلت خطبة) فيه نظر وما للمانع من الاعتداد بتمام اثم من حيث القسرة ثم رأيت في شرح المنهج

وشرح ما ذكره من

حج أهو كل جنبا في حالة القراءة بطلت خطبتة محمول على من لم يقصد القراءة اه (قوله ولا بد في أداء سنتها  
 الخ) اعتدله النهاية والمغني وشيخ الاسلام فقالوا لكن يعتبر في أداء السنة الاسماع والسماع وكون  
 الخطبة عربية اه وزاد شيخنا وكون الخطيب ذكرا اه قال عرش قوله مر وكون الخطيب عربية انظر  
 وان كانوا من غير العرب سم على المنهج أقول نظرها إطلاق الشارح مر ذلك ووجهه بأنه ليس الغرض  
 منها مجرد الوضو بل الغرض تعليمه لاتباع نظر الكون في عبادة اه (قوله لكن المتعالم) خلافا لشيخ  
 الاسلام والنهاية والمغني كجاء في (قوله بالنسبة) ان يفهمها بمقتضى تعلقه بقوله لكها هو بقوله لاصلها  
 فعلى الاول يصير المعنى أن كونها عربية ليس شرطاً في الاصل معاقولا في الكمال بالنسبة لا يفهمها وقوله  
 أن عدم اشتراطها للاصل بالنسبة ان يفهمها سيما ان كان لا يفهم غيرها لا يتخلو عن بعد على الثاني يصير  
 المعنى أن كونها عربية شرط للكمال مطلقا للاصل بالنسبة لا يفهمها وقوله أنه لو عكس لكان أنسب  
 بان جعل اشتراطها للاصل بالنسبة ان يفهمها سيما ان كان لا يفهم غيرها لا يتخلو عن بعد على الثاني يصير  
 غير العربية فليأمل يصري أقول سيان كلام الشارح صريح في الإحتمال الاول من تعلقه بقوله لكها هو  
 (قوله بل أولى يعني كون العربية ليست شرط لصحة أولى من كون الطهارة كذلك كدري (قوله كاسم)  
 أي في الحقيقة لكن هذا العاقل هل يرجع من الآية لانهما كن فلا بد من الاتيان بها أولا وتوسط في هذه  
 الحالة لكنه يقف بقدرها لقولنا ان القرآن أعجزها فظهر وبذلك الثاني ما قاله فحين عجز في الصلاة  
 عن الفاقعة بالعربية فليأمل سم (قوله ولا بد في ذلك) أي في أداء سنتها (قوله نداء) القول المتن ونفعاها  
 في المغني وكذا في النهاية لا قوله نعم ليس الى المتن قول المتن (الفطرة) بكسر الفاء كأي المجموع ووضعتهما  
 قاله ابن الصلاح كابن أبي السموه في اصطلاح الفقهاء اسم لما يخرج من مولدة لا يرسلها مربية وكنها  
 من الفطرة أي الخطبة فهي صدقة الخلقه مغني (قوله أحكامها) أي أحكام الفطرة والأخصية (قوله في  
 بعض ذلك) والذي في بعضه بعض أحكام الأخصية في عبدها والذي في أي داود والشافعي بعض أحكام  
 الفطرة في عبدها ويقاس بذلك بقية أحكامها مجامع أنه لا يفتي في الحال كدري على بافضل قول المتن (يفتح  
 الاولى) أي لقول عبدها من عبدها من عبته من عبدها ذلك من السنة وفي الحقيقة الخطبة شبيهة  
 بالصلاة هنا فان الركعة الاولى يفتيها بسبع تكبيرات مع تكبيرة الاحرام والركوع فعملها تسع والثانية  
 خمس مع تكبيرة القيام والركوع والولاء سنة في التكبيرات وكذا الافراد ولو تخطا ذكرين كل تكبيرتين  
 أو قرن بينهما جزئية ومعنى قال عرش قوله مر أو قرن بينهما أي أو بين الجميع وقوله جزئية لكنه  
 خلاف الاولى اه قول المتن (تسبع تكبيرات الخ) هل تقوى هذه التكبيرات بالشروع في أو كان الخطبة  
 لا بعد الفوات كما يفوت التكبير في الصلاة بالشروع في القراءة سم على المنهج أقول ويحتمل عدم  
 الفوات ووجهه ما في شرح الروض عن السبكون من طلب الاكثر من في فصول الخطبة أي بين جميعها عرش  
 أقول في ذلك التوجه فظهر ظاهر وإذا اعتدله الاول الشورى وكذا شيخنا فقالوا يفوت التكبير بالشروع في  
 أو كان الخطبة كما قرره الشيخ الطوسي اه قول المتن (ولاه) أي فيض الفصل الطويل وقول الشارح افراد  
 أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلا فعمل أن معنى الولاء غير معنى الافراد سم على حج اه عرش قول  
 ما صرح به الخطيب حديث قال عقب قوله تكلمت جعته في أركان وسنن ما صلا في شرط وخلافا للبرجاني  
 ووجهه قراءة الجنبية في أحد ما هم ليس لكونها كابل لكون الآية قرأه ناكين لا يفتي أنه يعتبر في أداء  
 السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عربية اه وعلى هذا فلو قرأ الجنب الآية لا تصدق أن فعل  
 تحريم لقراءته ذات الآية أو لأنها لا تكون قرأه نالا لا تصدق في نظر (قوله كاسم) أي في الجمعة لكن هذا  
 العاقل هل يرجع من الآية لانهما كن فلا بد من الاتيان بها أولا وتوسط في هذه الحالة لكنه يقف بقدرها  
 لقولنا ان القرآن أعجزها فظهر وبذلك الثاني ما قاله فحين عجز في الصلاة عن الفاقعة بالعربية فليأمل  
 (قوله ولأه) أي فيض الفصل الطويل وقوله افراد أي واحدة واحدة فلا يجمع بين اثنين مثلا فعمل أن معنى

لعدم الاعتداد بها من معالم  
 يظهر وبعدها ولا بد في  
 أداء سنتها من كونها عربية  
 لكن المتعالم هذا شرط  
 لكمالها لا لاصلها بالنسبة  
 بل يفهمها كالتطهارة بل  
 أولى لان اعتدله الشارح  
 بقوله التطهارة أعظم الأثر  
 أن العاقل عن العربية  
 يحجب بسببه لئلا يكسر  
 وعن الطهورين لا يحجب  
 أصلا فاذالم بشرط في صحته  
 الطهر فأولى كونها عربية  
 ولا بد في ذلك أن يضم سماع  
 الحاضر من لها بالفتل لكن  
 يظهر الاكتفاء بسماع  
 واحد لان الخطبة تسن  
 للثنتين ثم هي وإن كانت  
 تكلمة الجمعة في سنتها الا انها  
 تزيد بسنن أخرى تعلم من  
 قوله (ويعلمهم) نداء في  
 الفطر الفطرة) أي ذكرها  
 (و) في (الأخصية) (الأخصية)  
 أي أحكامها التي تم الحاجة  
 إليها لا يتابع في بعض ذلك  
 رواه الشيخان وما فيهم  
 عظم نفهم (يفتح الاولى)  
 بتسبع تكبيرات والثانية  
 بسبع ولأه افراد في الكل  
 وهي مقدمة لها لا منها ولا  
 منافسة التعيين بالافتتاح  
 لان الشيء قد يفتح ببعض  
 مقدماته

المتن (ويندب الغسل) أي لعبد فطر وأججى أو ساعلى الجمعة ظاهر علاقته لافرق بين من يحضر الصلاة وبين غيره وهو كذلك لأنه يوم ينقل الغسل به تخلاف غسل الجمعة في نهاية وأسمى في باقي الشرح منه ولا يفوت غرض الوقت سم قال ع ش فان لم يتسمر له الغسل يتم قال سم على ابن ج وهل يستحب أي الغسل للعايش والنفساء ما فيه من معنى النظافة والزهو وكفى غسل الأحرام فيه نظراً انتهى أقول وهو كذلك كاهو مصر به في كلام بعضهم اه (قوله أيضاً) لا موقع له (قوله ومرماده) أي من أن هناك عز من الماء للغسل يتم بنسبة بلان الغسل الخ قول المتن (و يدخل وقته الخ) أي ولكن المستحب فعله بعد الغفر نهاية ومعنى وفي الجبري عن الشوري ويعد إلى الغروب اه وتقدم عن سم ما وافق قول المتن (نصف الليل) وهل غير الغسل لمن المندوبان كالتبكير والطيب كذلك أو لا يدخله فتعالا بالغير فيه نظر سم على ج وفي شرح الأوشاد لابن ج ما يقتضي دخوله بنصف الليل في التطيب والترين وانتهى في باقي الشرح أن التبكير من الغفر وعبارة مقلد الجبري والغسل للعبدين والتطيب والترين لظاهره خارج وإن غير مصل من نصف الليل انتهت اه ع ش (قوله لأن أهل السواد الخ) أي أهل القرى الذين يسمعون النداء منها يغتسلون القاموس الواحد من البلد قراها اه قول المتن (وفي قول بالغير) وقيل يجوز في جميع الليل معنى (قوله) وما لفرق الخ) أي تأخير الصلاة هناك وتقدم عنها معنى قول المتن (والطيب الخ) أي ويندب الطيب أي التطيب المذكور أحسن ما يحبه عند من الطيب والترين باحسن ثيابه وبأزالة الشعر والغفر والريح الكبر به أما الثاني فيكره لذات الجلال والهيبة حضوره وسن لغيرها باذن الزوج أو السيد وتشتغل بالماء ولا تطيب وتخرج في ثياب يذللها الحظي في هذا كالأثني أمالاثني القاصدة في بيها فليس لها ذلك معنى زاد أنها بقا المستسقى يوم العبد يترك الز يتنظر الطيب كجفنة الأسوي وهو ظاهر وذو الثوب الواحد يسهل لكل جمعة وعيد اه قال ع ش والأقرب أن الطيب وما ذكره مع من التر ين هنا أفضل منه في الجمعة بدليل أنه طاب هنا أغلى الثياب قيمة وأحسنها منظار ولم يخص التر ين فيه غير ذلك حضور بل طيب حتى من النساء في يومهن اه أقول ويصرح بذلك قول الشارح الأثني بل أولى الخ وفي الجبري عن الحظي ومثل الاستسقاء هذا الخسوف اه (قوله والثاني) يعني عنه قول المصنف الثاني ويذهب لثبنا (قوله سنة الخ) قضية هذا الصنيع أن قول المصنف والطيب الخ لم يمتدأ وقوله كالجعة تحب به وجعله الحلي والنهاية والخامس معطوف على الغسل وقوله كالجعة متعلقا بالتر ين (قوله لأنه) أي قوله نعم في أنها يتوالى المتر في المعنى (قوله فانه الأفضل) هنا) وينبغي أن يكون ذلك الغير أفضل أيضاً ووافق يوم العبد يوم الجمعة صراحة سم على الجمعة ولا يوافق العبد يوم جمعة فلا يبعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب أو العند حضور الجمعة فلا يضر فلما لم تنته اه ع ش (قوله وإزالة الشعر الخ) أي شعر نعلها إزالة كالعانة والأبط فالولم يكن يذنه شعراً لظاهر بل المذهب أن لا يسن له إمرار الوشي على يده لأن إزالة الشعر ليسب هناك ما لوبلة لها تهابل للتطد فبهذا يعرف بين ما هنا وبين تعال المهرم ع ش (قوله نعم لا يسن الخ) أي بل يسن له من أول الشعر تأخير إزالة الشعر وغفره وشعره إلى ما بعد جمعها (قوله كفاف) أي في الأضحية قول المتن (أفضل) أي من الفعل في العبراء أن أصبح أو حصل مطر ونحوه فالوصل في العبراء كان تاركاً ولا يسن مع الكراهة في الثاني دون الأول نهاية (قوله)

(و يندب الغسل) كما قدمه  
أيضا في الجمعة ومما فيه ثم  
وذكره هنا قوسنة لقوله  
(و يدخل وقته نصف الليل)  
لأن أهل السواد يقصدونها  
من حيثئذ فوسع لهم وكما  
يدخل أذان الصبح بذلك  
(وفي قول بالغير) كالجعة  
ومما الفرق ثم (والتطيب  
والترين) والمشي وغيرها  
سنة هنا (كالجعة) بل أولى  
لأنه يوم ينقل في أي هنا جميع  
ما مر ثم لا في غير أبيض  
أو فتمته في مكانه الأفضل  
هنا والآخرين بنحو  
الطيب وإزالة الشعر وشعر  
ونظر ما مر ثم فانه يسن  
هنا لكل أحد وإن لم يحضر  
كالغسل تخلافه هناك نعم  
لا يسن إزالة ذلك في الأضحية  
لمزيد التفحص كما يأتي  
(وفعله ما لم يجد أفضل)  
لشرفه (وقسل) فاعلمها  
(بالعبراء) أفضل للاتباع  
ورد بأنه صلى الله عليه وسلم  
انما خرج إليها صفر مضطهد

الولادة برمعي الأفراد وقد اوصى ذلك في القرون وغيرها (قوله في المتر ويندب الغسل) أي لسلك أحد كافي  
شرح الرض لأنه لا يسن له العلو بنفي هذا اليوم أيضاً أي كانه عبادة ولا يفوت غرض وقتها وسبق  
للعايش والنفساء ما فيه من معنى النظافة والزهو وكفى غسل الأحرام فيه نظراً (قوله في المتر ويدخل وقته  
بنصف الليل) أي ولكن فعله بعد الغفر أفضل مد وهل غير الغسل من المندوبان كالتبكير والطيب  
كذلك أو لا يدخل وقته إلا بالغير فتمت النظر (قوله في المتر والتطيب والترين كالجعة) في الضباب معطوف على  
المندوبان وحضور العائز باذن أزواجهم مبتدأ متشظفات أي بالماء من غير طيب ولا زينة كافي شرحه  
فيكره أي لهن تطيب وزينة قال في شرحه بلبس نحو حلى أو مصوغ غلز بنفق قول المتن يسن التر ين حتى

ومجمله إلى ذوله ولو ضاق المسجد في النهاية والمغنى **(قوله ومجمله)** أي الخلاف **(قوله وأما الحق)** كثيرون الخ خزم به النهاية **(قوله يبيت المقدس)** أي فتكون فيه أفضل قطعاً سم **(قوله وتارة لا ذرى)** فقال وهو أي الخاف الصواب للفضل والسعة المخرطة انتهى وهذا الظاهر مغنى **(قوله وأما الحق)** أي يسجد مكة (إن الاستناد بسجد المدينة الخ) وهو الأوجه ومن لم يلقه فيه فذلك قبل اتساعه نها يومغنى **(قوله اتسع)** أي بعد العصر الأول **(قوله إن ضاق المسجد الخ)** عبارة النهاية ولو ضاق المسجد ولا عذر كره فعلها في التشويش بالزمام وخروج إلى الصغراء قال عرش أي يذبح أو يفعلها بالمعصر فهل الأفضل جعلهم صفواً أو صفواً واحداً فيه نظر والأقرب الأول لما في الثاني من التشويش على المأمومين بالبعد عن الإمام وعدم سماعهم قرعانه وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يشوبه الصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطفين من غير إقرار في السعة ولا شيق عرش **(قوله كرهت فيه)** والسنة في هذه الحالة الخروج إلى المعصر أو طاهر كلام العباب وإن وجد في البين مكاناً يسعهم غير المسجد يدل عليه تعليلهم بأنهم أوفى بالركب وغيره سم **(قوله نحو معار)** أي كره شديد **(قوله ولو ضاق المسجد الخ)** تنبيه فلو تعددت المساجد لم يكن فيها مانع للجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مسجد البلدة لشرف المسجد أو في المعصر للزوم التعدد في فعلها في البلدة في نظر ولعل الأول لا شرف المسجد ولا أثر لتعدد المساجد الحاجة إليه فلتأمل سم أقول قد يصرح بهذا ما مر أن نفع النهاية يثبت عبر المسجد بصيغة الجمع **(قوله ندبا)** إلى قوله وعلى كل في النهاية والمغنى الأوله ويأتي إلى المن **(قوله ومن لم يخرج)** عطف على الضعفة عبارة النهاية كالشروع والمرضى ومن معهم من الأقوياء اه زاد المن في قوله بالضعة تبين بغضاً اختاراه **(قوله ولا يخطب الخليفة الخ)** أي يكره كفى شرح الروض والظاهر أنه لا يكره أن يصلي بالضعة بغير إذنه سم عبارة النهاية يكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كفى الام الأولى أن ياذن له في الخطبة حينئذ فالجواب استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس أن يولى الصلوات لنفس حق في إمامة تعدد ونسوف واستساقه إلا أن يصله على ذلك أو قل إمامة جميع الصلوات ومن قل صلاة تصدق عام لاها في كل عام لا لها وقتاً معينا تسكره في مختلف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذي قلناه هت وأمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فبستحقها إمامها اه وكذا في المغنى الأوله والأولى وليس الخ قال عرش قوله مر بغير أمر الوالي الخ هل من الوالي الإمام الراتب إذا أذنا الخ روج المعصر اه فاستغنى عنه لأنه نظروا لا يبعد أنه مثله لأنه يقرر في الوطيفة ينزل منزلة موليهم وقوله في إمامة عبدالحق قضية اختصاره على ما ذكره من ولاية الصلوات أصلاً لجمعته وليس مراد الملوحة العادة من أفراد الجماعة بأمم عرش **(قوله في يخطب للكسوف)** أي في شرحه (ما يمكن بحسب هنا) عبارة هناك وتكره الخطبة في سعيه بغير إذن الإمام بحسب القننة

للتساءل فمما إذا كن في يوم من كذا عليه كلامه قاله ابن الرفعة اه وحسب في العباب قوله السابق ويكره تعليق در ينقله كسوف رذوان هتو جمال اه **(قوله والحق)** كثيرون يبيت المقدس أي فتكون فيه أفضل قطعاً **(قوله والحق به ابن الاستاذ الخ)** اعتمد ذلك مر \* تنبيه \* تقدم عن الأنوار أنه يكره تعدد اجتماعها بلا حاجة والظاهر أن من الحاجة في محل واحد عن الجميع فلو تعددت المساجد لم يكن فيها مانع للجميع فالظاهر أنه لا كراهة من حيث التعدد للحاجة لكن هل الأفضل حينئذ فعلها في مساجد البلدة لشرف المسجد أو في المعصر للزوم التعدد في فعلها في البلدة في نظر ولعل الأول لا شرف المسجد ولا أثر لتعدد المساجد الحاجة إليه فلتأمل سم أقول قد يصرح بهذا ما مر أن نفع النهاية يثبت عبر المسجد بصيغة الجمع **(قوله ندبا)** إلى قوله وعلى كل في النهاية والمغنى الأوله ويأتي إلى المن **(قوله ومن لم يخرج)** عطف على الضعفة عبارة النهاية كالشروع والمرضى ومن معهم من الأقوياء اه زاد المن في قوله بالضعة تبين بغضاً اختاراه **(قوله ولا يخطب الخليفة الخ)** أي يكره كفى شرح الروض والظاهر أنه لا يكره أن يصلي بالضعة بغير إذنه سم عبارة النهاية يكره للخليفة أن يخطب بغير أمر الوالي كفى الام الأولى أن ياذن له في الخطبة حينئذ فالجواب استحباب الاستخلاف في الخطبة والصلاة جميعاً وليس أن يولى الصلوات لنفس حق في إمامة تعدد ونسوف واستساقه إلا أن يصله على ذلك أو قل إمامة جميع الصلوات ومن قل صلاة تصدق عام لاها في كل عام لا لها وقتاً معينا تسكره في مختلف صلاة الكسوف والاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذي قلناه هت وأمامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فبستحقها إمامها اه وكذا في المغنى الأوله والأولى وليس الخ قال عرش قوله مر بغير أمر الوالي الخ هل من الوالي الإمام الراتب إذا أذنا الخ روج المعصر اه فاستغنى عنه لأنه نظروا لا يبعد أنه مثله لأنه يقرر في الوطيفة ينزل منزلة موليهم وقوله في إمامة عبدالحق قضية اختصاره على ما ذكره من ولاية الصلوات أصلاً لجمعته وليس مراد الملوحة العادة من أفراد الجماعة بأمم عرش **(قوله في يخطب للكسوف)** أي في شرحه (ما يمكن بحسب هنا) عبارة هناك وتكره الخطبة في سعيه بغير إذن الإمام بحسب القننة

ومجمله في غير المسجد الحرام  
أما هو ففيه فيه أفضل قطعاً  
لغضه ومشاهدة الكعبة  
والحق كثيرون به يبيت  
المقدس واعتز به المصنف  
بأنه ظاهر الملاحظة أنه  
كثيره وتارة لا ذرى  
والحق به ابن الاستاذ مسجد  
المدينة لأنه اتسع (الأ  
لعذر) واجمع لوجهين  
فعل الأول إن ضاق المسجد  
كرهت فيه وعلى الثاني  
إن كان نحو مطر كرهت  
في المعصر ولو ضاق المسجد  
وحصل نحو مطر صلى الإمام  
فيه واستغنى من يصلي  
بالبقية في محل آخر  
(ويستغنى ندبا إذا ذهب  
إلى المعصر (من يصلي) في  
المسجد (بالضعفة) ومن لم  
يخرج ولا يخطب الخليفة  
الأذنه ويأتي في يخطب  
في الكسوف ما يمكن بحسبه  
هنا



وَنُحَذِّرُهُمْ أَنْ يَحْلُمُوا إِذَا عَتَبُوا اسْتِثْنَانَهُ أَوْ كَانُوا لَا رَاهَا أَهْ قَوْلَ الْمُتَنِّ (وَيَذْهَبُ) أَيُّ الْقَائِدِ لِمَصْلَاةِ الْعَدُوِّ  
 أَنْ كَانَ قَادِرًا أَمَامًا وَأَمَامًا وَمَا (قَوْلُهُ فِي آخِرِ) أَيُّ غَيْرِ الطَّرِيقِ الَّذِي ذَهَبَ فِيهِ وَيَخْصُ الْذَهَابُ أَطْوَلَ لَهَا  
 نَهَابَةً وَمَعْنَى قَالَ عَشْ ظَاهِرُهُ وَأَنْ ضَاقَ الْوَقْتُ لَكِنْ قَالَ بَارِعُ الْعَمَادِ يَسْعَى الْذَهَابُ فِي أَطْوَلِ الطَّرِيقَيْنِ  
 الْأَصْلَاحَةَ حَتَّى الْجَانِزَ قَفَاهَا إِذَا كَانَتْ مَجْعِدَةً أَوْ غَيْرَهُ نَبَتْ بِالْمَادَّةِ الْهَوَاوَالِشِيِّ الْبَهَائِمِ الطَّرِيقِ الْأَقْصَرَ  
 وَكَذَا الْأَشْيَاءُ نَوَاتِ الْجَمَاعَةِ يُؤَخِّدُهُمْ فِي الْأَوَّلِيِّ ذَهَابُ الْغَيْبِ فِي أَقْصَرِ الطَّرِيقَيْنِ وَالْأَسْرَعَ إِذَا ضَاقَ الْوَقْتُ  
 بَلْ يَجِبُ مَا ذَكَرَ إِذَا خَالَفَ فَوَيْتَ الْفَرَسُ أَهْ (قَوْلُهُ وَحُكْمُهُ) أَيُّ الذَّهَابِ فِي طَرِيقِ الْخِ (قَوْلُهُ لِأَنْ أَحْرَ  
 الذَّهَابِ الْخِ) هَذَا السَّبَبُ هُوَ الْأَرْجَحُ نَهَابَةً وَمَعْنَى (قَوْلُهُ لِأَنْ أَحْرَ الذَّهَابِ أَعْظَمُ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ثُبُوتِ  
 الْأَحْرِ فِي الْجَوْعِ وَوَاقْفُهُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ فِي أَطْوَلِهَا تَكْذِيرُ الْأَحْرِ وَرَجْعُهُ فِي  
 أَقْصَرِهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاصِدُ قَرْنَانِهِ يَتَابِعُ عَلَى الرَّجْعِ أَنْتَهَى أَهْ سَمَّ زَادَ الْبَصْرِيُّ وَعَلَيْهِ فَلَا  
 يَفْظُرُ خُصْمَهُ بِالْأَطْوَلِ بَاحْدَهُمَا وَالْأَقْصَرَ بِالْأَجْمَلِ يَنْفِي أَنْ يَسَالِكَ الْأَطْوَلُ فِيهِمَا أَهْ وَفِيهِ نَظَرُ عِبَارَةِ  
 الرَّشِيدِ وَتَخْلُصُ الذَّهَابُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ تَصَدَّقُ بِمَحْضِ الْعِبَادَةِ أَهْ (قَوْلُهُ وَهَذَا الْخِ) أَيُّ الْخَالِفَةِ بَيْنَ  
 الطَّرِيقَيْنِ سَمَّ (قَوْلُهُ وَهَذَا سَمَّ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ) أَيُّ الْخِ وَعِبَادَةِ الْمَرْبُ نَهَابَةً (قَوْلُهُ أَوْ لَيْسَ بِذَلِكَ الْخِ) عَطَفَ  
 عَلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ أَحْرَ الْخِ وَهَذَا مَبْدُوعٌ مِنَ الْأَقْوَالِ بِالْظُّهْرِ الْمَطْلُوقِ بِخَالِفَةِ الطَّرِيقِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِالْظُّهْرِ  
 لِقَضَائِصِ الذَّهَابِ بِالْأَطْوَلِ وَالرَّجُوعِ بِالْأَقْصَرَ وَبِذَلِكَ عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوضِ شَيْدِي (قَوْلُهُ وَعَلَى كُلِّ  
 مِنْ هَذِهِ الْمَعَانِي الْخِ) أَقُولُ وَبِحَسْبِ تَمَلُّكِ أَنْ يَكُونَ لِمَجْمُوعِ هَذِهِ الْمَعَانِي إِذَا مَا تَمَّ مِنْ احْتِمَالِهَا بِقَالَ الْبَنَاتِي  
 الْجَمْعُ بَيْنَ إِيْظَامَةِ الْمُسَافِقِينَ وَالْحَذَرِ مِنْهُمْ لَا تَقُولُوا لِحَذَرِ مَنْ سَرِبَ مِنْهُ أَوْ لَا احْتِمَالُ أَنْ يَنْتَبِذَهُ فِي الْبَابِ  
 وَالْإِيْظَامَةُ لِمَنْ يَرْتَدُّ مِنْهُمْ نَابِيَا بَصْرِيَّ عِبَارَةً أَلْهِيَا تَقُولُ مَا تَمَّ مِنْ احْتِمَالِ هَذِهِ الْمَعَانِي كَمَا هُوَ أَكْثَرُهَا فِي الْأَمِّ  
 وَاسْتَعْبَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْنَطَ فِي طَرِيقِ رَجُوعِهِ إِلَى الْقَبْلَةِ وَبَعْدُ حُدُوثِهِ أَهْ قَالَ عَشْ قَوْلُهُ أَنْ يَقْنَطَ الْخِ  
 أَيُّ فِي أَيْ حَلٍّ اتَّفَقَ مِنْهُ وَقَوْلُهُ وَبَعْدُ يَعْمُ فِيمَا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ الْعَدَاءَ الْعَالِمَ أَفْضَلَ مِنَ الْعَدَاءِ الْخَاصِّ عَشْ  
 (قَوْلُهُ وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ الْخِ) وَلَا شَكَّ أَنَّ فِي الْجَمْعِ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الطَّرِيقَيْنِ وَالتَّعْوِيلُ بِتَغْيِيرِ الْحَالِ  
 لَا يَسْنُ وَجُودَهُ كَرْدِي عَلَى الْبَاضِلِ (قَوْلُهُ مِنَ الْخَيْرِ) الْقَوْلُ وَكَرْبُهُ وَتَرَانِي نَهَابَةً الْأَقْوَلُ وَبِحَسْبِ الْخِ  
 الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَتَمَّا إِلَى حَالِهِ إِلَى الْمُتَنِّ وَالْإِصْفَالُ فِي الْمَعْنَى الْأَقْوَلُ وَبِحَسْبِ الْخِ الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَحَدِّ الْمَوْرَدِ إِلَى الْوَتَا  
 الْوَحْشَةِ وَقَوْلُهُ وَأَلْحَقَ بِهِ الْإِصْبَ وَقَوْلُهُ أَيْ مِنْ حَدِّ الْأَصْلِ إِلَى وَكَرْبِهِ (قَوْلُهُ مِنَ الْخَيْرِ) ظَاهِرُ الْوَقْتِ  
 وَعَلَيْهِ فَلَا يَجِبُ تَقْدِيمُ قَوْلِهِ هَذَا وَعِبَارَةُ نَهَابَةٍ كَالْفَتَى بِعَدْلَاتِهِمْ الصَّغِيرِ ثُمَّ قَدْ يَقُولُ لَهَا هَذَا الْخِ وَهَذَا  
 صَنِيعٌ لِإِشْبَارِ عَلَيْهِ بِهَرِي وَعِبَارَةُ تَشْرِيحِ الْمَتَجَرِّ وَكَوْرٍ بِعَدْلَاتِهِمْ فِي الْجَبْرِ عَلَى عَدْلٍ أَيُّ غَيْرِ عَدْلٍ الْبَارِ وَهُوَ  
 لَمْ يَفِ الْحُجْبِ بِالْهَيْبَةِ كَقَالَ الْبَرَامَاوِي أَهْ وَلَئِنْ تَقُولَ أَنْ مَرَادَ الشَّارِحِ مِنَ الْفَقِيرِ الْأَخِي صَلَاةَ الْفَقِيرِ  
 عَلَى شِبْهِ الْأَسْتِخْدَامِ فَلَا شَكَّ فِيهِ (قَوْلُهُ فَضِيلَةُ الْقُرْبِ) أَيُّ مِنَ الْإِمَامِ نَهَابَةً (قَوْلُهُ وَالْإِسْنُ الْكَلْبُ) أَيُّ فِي  
 الْمُسْجِدِ فَالْوُجُوهُ جَوَامِعُهُمْ عَادُوا إِلَى الْهَفَانِ كَانَتْ حُضُورُهُمْ فِي الْأَصْلِ صَلَاةَ الصَّغِيرِ عَلَى نَهَابَتِ الْكَلْبِ لِمَصْلَاةِ الْعَدُوِّ  
 ثُمَّ خَرَجُوا الْعَارِضُ تَقْتَضِيهِ التَّكْبِيرُ وَإِنْ كَانَ الْحُضُورُ وَبِحَدِّ صَلَاةِ الصَّغِيرِ بِدُونِ تَقْدِيمِ الْكَلْبِ تَحْصُلُ ذَلِكَ  
 السَّنَةِ عَشْ (قَوْلُهُ كَلْبُ) عِبَارَةُ نَهَابَةٍ قَالَ الْبُسْطَرَانُ قَامَتْ فِي نَهَابَةٍ وَقَالَ الْغَزِي أَنَّهُ الظَّاهِرُ أَهْ (قَوْلُهُ  
 وَبِحَسْبِ) أَيُّ مِنَ الْكَلْبِ (قَوْلُهُ وَنَحْوُهُ) أَيُّ كَرْدِي عَلَى الْبَاضِلِ (قَوْلُهُ نَهَابَةً) وَبِحَسْبِ أَنْ يَحْصُلَ مِنْ الْوَابِ  
 الْفَطْرُ كَانَ تَقْرِيقَهَا أَوَّلًا أَنْتَهَى أَهْ كَرْدِي عَلَى الْبَاضِلِ (قَوْلُهُ نَهَابَةً) وَبِحَسْبِ أَنْ يَحْصُلَ مِنْ الْوَابِ  
 مَا يَسَاوِي فَضِيلَةَ التَّكْبِيرِ أَوْ يَزِيدُ عَلَيْهِمْ حَيْثُ كَانَ نَحْوُهُ امْتِنَالًا لِمَا تَشَارَعَ عَشْ قَوْلَ الْمُتَنِّ (وَيَجْلِي) أَيُّ

(وَيَذْهَبُ فِي طَرِيقِ وَرَجْعِ)  
 فِي آخِرِ) نَهَابَةً لِلْإِتْبَاعِ  
 رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ وَحُكْمُهُ أَنَّهُ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَذْهَبُ  
 فِي الْأَطْوَلِ لِأَنَّ أَحْرَ الذَّهَابِ  
 أَعْظَمُ وَرَجْعُهُ فِي الْأَقْصَرَ  
 وَهَذَا سَمَّ فِي كُلِّ عِبَادَةٍ أَوْ  
 لَيْسَ بِذَلِكَ أَهْ أَلْهِيَا وَلَيْسَ يَنْفَعُ  
 فِيهِمَا أَوْ لَيْسَ يَصْدُقُ عَلَى  
 فَتَرَاتِيمِهَا أَوَّلِيَّ وَرَأْيُهُ  
 أَوْ قُبُورُهُمْ فِيهِمَا أَوْ لَيْسَ يَنْفَعُ  
 مَنَاقِبُهُمَا أَوْ لَيْسَ يَنْفَعُ  
 وَلِلْفَقَائِلِ تَغْيِيرُ الْحَالِ إِلَى  
 الْخَفَرَةِ أَوْ لَتَشْهَدُ الْبَقَاعِ  
 أَوْ خُصْمَاتِ الْبَيْنِ أَوْ أَلْزَمَتْ عَلَى  
 كُلِّ مَنْ هَذِهِ الْمَعَانِي يَسْنُ  
 ذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ  
 كَالْمَلِكِ وَالْإِصْبَاعِ (فِي كَرْبِهِ)  
 النَّاسِ مِنَ الْفَقِيرِ نَهَابَةً  
 لِيَصْلُوا فَضِيلَةَ الْقُرْبِ  
 وَاتَّقُوا الصَّلَاةَ هَذَا  
 خَرَجُوا إِلَى الْعَصْرِ وَالْإِسْنِ  
 الْمَكْتُوبَةِ عَقِبَ الْفَقِيرِ كَلْبُ  
 وَبِحَسْبِ أَنْ يَحْصُلَ مِنْ الْوَابِ  
 وَنَحْوُهُ وَالْإِصْبَاعِ وَأَيُّ فُورًا  
 (وَيَحْضُرُ الْإِمَامُ وَقَدْ صَلَاتُهُ)  
 نَهَابَةً لِلْإِتْبَاعِ وَأَلْشَعَانِ  
 (وَيَجْلِي) نَهَابَةً لِلْخَارِجِ (فِي  
 الْإِصْبَاعِ)

أَلْهِيَا كَرْدِي عَلَى الْبَاضِلِ بِالْبُضْعَةِ بِغَيْرِ إِفَادَةٍ (قَوْلُهُ لِأَنَّ أَحْرَ الذَّهَابِ أَعْظَمُ) فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى ثُبُوتِ الْأَحْرِ فِي الرَّجُوعِ  
 وَوَاقْفُهُ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الْعِبَابِ أَنَّ الْجَمْعَ عِنْدَ الرَّافِعِيِّ وَأَخِيْنَ فِي سَبَبِ خَالَفَةِ الْقَدِّ بِعَدْلٍ مِنَ الطَّرِيقَيْنِ  
 أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ فِي أَطْوَلِهَا تَكْذِيرُ الْأَحْرِ وَرَجْعُهُ فِي أَقْصَرِهَا لِأَنَّهُ لَيْسَ قَاصِدُ قَرْنَانِهِ يَتَابِعُ عَلَى الرَّجْعِ أَنْتَهَى أَهْ سَمَّ زَادَ الْبَصْرِيُّ وَعَلَيْهِ فَلَا  
 يَفْظُرُ خُصْمَهُ بِالْأَطْوَلِ بَاحْدَهُمَا وَالْأَقْصَرَ بِالْأَجْمَلِ يَنْفِي أَنْ يَسَالِكَ الْأَطْوَلُ فِيهِمَا أَهْ وَفِيهِ نَظَرُ عِبَارَةِ

ويؤخر في الفطر لعدم رسل  
في الامام، هم سائر هو جفت  
مثل ذلك وحكمته استماع  
وقت الاضحية ووقت اخراج  
الفطرة فان هذا افضل اوقات  
خروجها وحدا ما وردى  
ذلك في الاضحية بمعنى سندس  
النهار وفي الفطر بمعنى  
وبمعنى بعدد ايام الوجه  
انه في الاضحية يخرج جفت  
الارتفاع كرم في الفطر  
يؤخر عن ذلك قليلا (ثالث  
وياكل) او يشرى في بعد  
الفطر قبل الصلاة ولو في  
الطريق كما صرح به بعضهم  
ومثلها المسجد بل اولى  
وعليه فلا تخبره بالروعة  
لعذره وبسن التروكونه  
وتراو اطلق به الزبيب  
(وعسل في الاضحية)  
للا اتباع صحبه ابن حبان  
 وغيره وما يلزم يوم العديما  
قبسه بالمبادرة بالا كل و  
تأخيره اى من حيث الاصل  
فلا تفسر لصاحبه الدهر ولا  
الفطر رمضان كله ظاهر  
ولندب الفطر يوم التخرع على  
شئ من امحيته ويكره تركه  
ذلك كما في المجموع عن  
الامام (وبهذه النسخة) الا  
لعذر (يسكنه) كالجعفوني  
السودى يفتى بين الشئ  
والركوبه كراين الاستاذ  
ان الاول لاهل نهر شرب  
عدوهم ركوبهم ذهابا  
وايابا واطوار السلاح (ولا  
يكراه) في غير وقت الكراهة  
(الغسل قبلها لغرض الامام  
والله اعلم) اذا صح ورويه

الامام (قوله ويؤخر) أى الخروج (قوله هو) أى الخبر المرسل (قوله وحكمته) أى ما ذكر من التحجيل في  
الاضحية والتأخير في الفطر (قوله فان هذا) أى ما قبل صلاة عيد الفطر (قوله بمعنى سندس النهار) (الخ)  
وايتنا ومن الغير عرش (قوله ومثلها المسجد) أى المصلى نهاية بمعنى (قوله وعليه) أى على سن الاكل  
ولو في الطريق أو المسجد (قوله لعذره) أى بفعل ما طلب منه عرش (قوله بالمبادرة بالاكل) أى في عيد  
الفطر و (قوله أو تأخير) أى في عيد الاضحية (قوله ويكره) لك الفصل في النهاية (قوله لعذره) عبارة في شرح بافضل  
الفطر والاستماع في الاضحية (قوله) (ويكره) لك الفصل في النهاية (قوله لعذره) عبارة في شرح بافضل  
ان تدر عليه أما العار بعد اضعف فيركب أو ما غيره فلا يسن له المشى راجعا بل هو مخير بينه وبين الركوب  
ثم ان تضرر الناس بركوبه لنحو الزجة كره ان تخف الضرر والاحرام وفي السكرية ط م قوله وأما غيره أى  
غير العار وهو القادر وضابط العز أن تحصل له مشقة تذهب خشوعه بعبادة الالهيته وعبارة النهاية  
والمنى فان كان عاراً فلا بأس بركوبه لعذره كالأرجح منها وان كان قادراً احسنت بتأذنه أحدا لنقض العادة  
فهو مخير بين المشى والركوب أه (قوله أن الاول لاهل نهر الخ) ولو قيل به في الجمعة أيضاً لم يعدد لعل حكمته  
ذكرهم له في العدد دون الجمعة كونه لما طلب فمما اظهر انز بنقلاته للصلاة عرش (قوله لاهل نهر الخ)  
أى بالاولى للمعتلين بعدد يوم في المثلث (قوله في غير وقت الكراهة) أى بصدور ارتفاع الشمس نهاية  
ومعنى قول المتن (قبلها) يخرج به بعدها وفيه تفصيل فان كان يسبح الخطبة كرهه كالمروءة والافلا نهاية ومعنى  
(قوله فيكره الخ) أى لاشتغاله بغير الالهيته وبخالفه فعله صلى الله عليه وسلم نهاية ومعنى قال عرش قوله مر  
فيكره الخ أى ينقذ قوله مر لاشتغاله بغير الالهيته قضية التعليق أنه لو خطب غيره لم يكرهه التفتل وصرح  
ابن حجر في شرح العباب بانه لم يسم عنه وأنه لا يتوقف كراهة الانتقال على كونه بجاه للمسجد وقت  
صلاة العيد بل لو كان بالساعة من صلاة الصبح كرهه وان كان بالصلاة من سبب ثم قوله لاشتغاله الخ هو واضح  
بالنسبة لما بعد الصلاة الخطبة منه وأما بالنسبة لقلها فان كان دخل وقت الصلاة واضح أضواء الامان لم  
يدخل وقتها ووجبت عادتهم بالتأخير فيلزم كراهة الان يقال انها كانت الخطبة مطلوبة بمنتهى كان  
الالهيته حقة اشتغالها بما يتعلق بها واما وقت الوقت الصلاة لا تتقارر اياها عرش (قوله قبلها بعدد)  
قال في شرح العباب بان خطب غيره سم عبارة الرشدى عبارة القوت قال الشافعي في البويطى ولا يصلى  
الامام ما صلى قبل صلاة العبدن ولا بعدها قال أصحابنا لا نؤلفه بعد حضوره الصلاة ولو بعد الخطبة  
وهذا يقتضى تخصيص الكراهة بين خطب ما احب لا يخطب فالامام تعير ولا كراهة بعد الخطبة لاحد  
انتهت وهذا هو الظاهر (قوله ومن جاءه الخ) عبارة المنى والاسنى والنهاية وينسب للناس استماع  
الخطبة ويكره تركه من دخل والخطيب يخطب فان كان في مسجد بدأ بالخطبة ثم بعد فراغ الخطبة يصلى  
في صلاة العبدن فلو صلى فيه قبل الخطبة العبد وهو اولى حصل لكن لدخل وعليه مكتوبه بفعله ما يحصل بها  
الخطبة اوفى حصراه من الالهيته ليستمع الا لخطبة وأخر الصلاة الا ان خشى فوتها فقدمها على الاستماع واذا  
آخرها فهو مخير بين ان يصليها بالصرار أو بين ان يصليها بغيره الا ان خشى الفوات بالتأخير وينسب للامام  
بعد فراغه من الخطبة أن يعدد حاله فانه يصليها ولو شاء ولا يتابع واه الشافعي أه قال عرش قوله  
مر الان خشى فوته الخ أى يخرج من الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعله ما أخرها الى فراغ الخطبة  
وقوله مر ان يعدد حاله أى الخطبة وينبغي ما يرد ذلك الى تطويل كان كثر الدخولون وترتبطوا بالحياء  
الرجوع على ما مر أه (قوله وبسن الترخا) قيل قال بعضهم انه جرى هناك قبل في الفطر من الصوم  
(قوله في المتن قبلها الغير الامام) أى قبلها بعد الاذاعة شرح مر (قوله قبلها بعدد) قال في شرح العباب  
وان خطب غيره (قوله) سمع ان اتسع الوقت قال في الر وضو شرحه وأخر الصلاة الا لخشى فوته ما يختلف  
الخطبة ثم يخير بين ان يصلى العيد بالصرار وان يصليها بيته الا ان يضيق وقتها فيفسر فعلها بالصرار ثم فلا اوفى  
المسجد بدأ بالخطبة ثم بعد استماعه الخطبة يصلى في صلاة العبدن بفارق الصبر اه في التقدير المذكور بانه

أما الامام فيكرهه التفتل لجهلها وبعدها من جاه والامام يخطب في الصبر اه سمع ان اتسع الوقت اذا خطبة اوفى المسجد

اه وقولهم يفعلها يحصل بها النجاة قال سم والظاهر أن الأفضل هناك يفعل النجاة ثم ما لا سم المكتوبة اه **(قوله ويكرهه)** أي بانجام الامام خطب ويستحب احياء لياقي العباد العبادت ولو كانت له ليجتمعن صلاته بغيرهما من العبادات ويحصل الاحياء معظم الليل وعن ابن عباس يحصل صلاة العشاء جماعة العزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فموقوف له للجمعة والليالي أول من جئ وصف سبعين نهاية وبغني واسفي قال ع ش قوله مر ولو كانت ليلة جمعة أي بان احياءها من حيث كونها ليلة عسود كراهة تخصيصها بقيام اذ لم تصادف ليلة عسود وقوله مر صلاة العشاء جماعة أي ولو في الوقت الفضل وقوله مر والعزم على صلاة الصبح الظاهر وان لم يتوقف له صلاة في جماعة اه ع ش وفي الكردى على بأفضل ما فيه قوله من نحو صلاة أي الى واتب فقط بالنسبة للعاج اذ لا يس له غير هابل اختار جمع عدم سن الى واتبه ايضا بل انكر ان الصلاح أصل احيائها بالنسبة للعاج قال ابن الجبال وهو الاوفق فيقول صلى الله عليه وسلم ونقل ميل السيد البصري اليه وقوله بجعل المثل أي أكثره ويحصل بصلاة العشاء والصبح في جماعة بل وصلاة الصبح في جماعة كفي الا يعاب كرى

**\* (فصل يندب التكبير الخ) \* (قوله في فواضع الخ)** أي من التكبير المرسل والتقدير والشهادة وروية الهلال قول المتن (يندب التكبير) أي لحاضره وسافر وذكر غيره معنى ونهاية زاد شحنا ويستثنى من ذلك الحاج فانه يلي الى أن يخلل لانهم اشعار ما دام يحرم ان يكبر بعد تحلله فلا يكبر في ليلة عيد الاضحية وكذا في ليلة عيد الفطر ان أحرم منها بالتحج واقتصر اهرم على في ليلة عيد الاضحية للعالمين عدم احرامها بالتحج في ليلة عيد الفطر اه وبقي عن سم ما وافقه **(قوله الشامل)** الى قوله فائدة في النهاية والمخني الاقوله ويسن الى المتن **(قوله الشامل العداخ)** أي فأن في العنفس قول المتن في المنازل الخ) أي ركبنا وماشوا فقاموا قاعد او في غير ذلك من سائر الاحوال ولكن ينأ كعدم الزجوة وتغير الاحوال فيما يظهر قياسا على التلبية للعاج شرح بأفضل قول المتن (والاسواق) جمع سوق يذكر ويؤتى به ذلك لقيام الناس فيها على سوقهم بمعنى **(قوله محضرة غير نحو محرم)** يخرج من اماكن كانت في بيتها وتعود وليس عند همار جبل أو خشي أعني فترفعان صوتهما وهو ظاهر ع ش وسم وفي الكردى على بأفضل عن شرح الارشاد للشرح لكن دون جهر لرجل قيام على جهر الصلاة اه **(قوله عندا كالمها)** أي عدة الصوم **(قوله وقيس به)** أي بعد الفطر بالنسبة للمرسل اما المقيد فتب بالنسبة لنهاية **(قوله وقيس به الاضحية)** أي ولذلك كان تكبير الاول أكذ لخص عليه معنى ونهاية وشرح بأفضل أي من مرسل الثاني وأمام قبه فهو أفضل من مرسلها لشرفه بتبعته لصلاة ع ش **(قوله بخلاف التقيد الاق)** أي فقدم على اذ كالم الصلاة بوجهه به شعار الوقت ولا يتكرر فكان الاعتناء به أشد من اذ ذكر ع ش وسم قول المتن (حتى يحرم الامام الخ) أي ينطق بالارمن تكبير الاحرام بصلاة العيد اه شرح بأفضل وفي ع ش عن عميرة وشرح الارشاد والوض

لا شربة للصرا على بينه بخلاف المسجد فالصلى فيه بدل النجاة بعد وهو أولى حصل ان دخله وعليه مكتوبة يفعلها يحصل بها النجاة اه وقوله يفعلها يحصل بها النجاة والظاهر ان الأفضل هناك يفعل النجاة ثم ما لا سم المكتوبة **(قوله صلى العيد)** ظاهره ان ذلك أفضل من أن يصلى النجاة ثم بعد الخطبة يصلى العيد به صرح في الروض وشرحه فقال فالصلى فيه أي في المسجد بدل النجاة وهو أولى حصل ان دخله وعليه مكتوبة يفعلها يحصل بها النجاة اه وقد يفتضى ان الارز في المشبه بصلاة المكتوبة بـ لا النجاة ثم المكتوب بـ قوله غير مراد والفرق انه انما كان الاول العيد لتكون صلته قبل الخطبة أو قبل فراغها كما هو السنة

**\* (فصل) \* يندب التكبير الخ** **(قوله لغیر امرأه أو خنتی محضرة غير نحو محرم)** مفهوما مرفوع المرأة والخنتی محضرة نحو محرم **(قوله بخلاف التقيد الاق)** ظاهره انه يقدم المقيد على اذ كالم الصلاة لانه لاسن تأخيره **(قوله في المتن حتى يحرم الامام)** انظر لولا ان الامام الاحرام الى الزوال أو ترك الصلاة بحيث ان المعبر حيث

على العيد لحصول النجاة في ضمنه كالمرويك رة تنقل زائد على ذلك ان سم والا فلا **\* (فصل) \* في فواضع لما سبق (يندب التكبير بغروب الشمس ليل العبد) الشامل لعيد الفطر وعيد النحر (في المنازل والطرز والمساجد والاسواق) رفع الصوت لغیر امرأه أو خنتی محضرة غير نحو محرم لقوله تعالى ولتكنموا عدة أي عدة الصوم وتكبر والله أي عند اكتمالها على ماها كم أي لاجل هدايته اياكم وقيس به الاضحية ويسمى هذا التكبير المرسل والمطلق لانه لا يتعد بصلاة ولا يغيرها ويسن تأخيرها عن اذ كالمها بخلاف التقيد الاق (والاظهار ادمية حتى يحرم الامام صلاة العبد) اذ التكبير لكونه شعار الوقت**

مثله وقال سم انظر لآخر الامام الاحرام الى الزوال اترك الصلاة ويحتمل أن المعبر حينئذ وقت الاحرام غايابا عاده اه وفي عش والكردى على بافضل عن الامداد والذى يظهر أنه لو قصد ترك الصلاة بالسكينة اعتبر في حقه تحريم الامام ان كان ولا اعتبر بطاوع الشكر ويحتمل الاحتياط به مطلقا اه زاد السيد البصري وادل الاقرب بأن الاعتبار بحلول الوقت اه وحزم شيخنا ذلك فقال المداينة تكبر الى احرام الامام ان صلى جماعة ولو تاخر الى آخر الوقت صلى احرام نفسه ان صلى فرادى ولو في آخر الوقت وإلى الزوال ان لم يصل أصل الصلاة يسبيل من ابقاعه الصلاة في ذلك الوقت اه (قوله أولى ما ينشئ به) حتى أنه أولى من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة سورة الكهف اذا وافقت ليلة العيد ليلة الجمعة خلافا لما ذهب إلى انه يجمع بين ذلك شيئا وقوله خلافا لما ذهب إلى ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل يوم من تلك الليلة ينوع من التكبير وقراءة الكهف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيشغل كل يوم من تلك الليلة ينوع من الثلاثين يتغير فيما يقدمه ولعل تقديم التكبير أولى لانه شعار الوقت اه (قوله فالعبادة باحرام نفسه) ينبغي مادام وقت الصلاة بصري ومرص شيئا مثله (قوله ورد في حديث الخ) وعلى ثبوت هذا الحديث فهل يخص بالامام أولا محل تأمل والثاني أقرب بنا صرحوا بتعميم كثير من السنن هنا مع أنهم ما خذوا من فضله صلى الله عليه وسلم نعم لا يعد تأكده بالنسبة للامام بصري قول المتن (ولا يكبر الحالج) مقتضى ما يأتي أنه لو شرع في القتل في اثنتي عشرة يوم يكبر في باقي وان انقضى وقت التلبية وهو محل تأمل ولعل الاقرب فيه أنه يكبر وسأنا في الحج عن النهاية أنه في حال الأفاضة يلي ويكبر فهل هو مبنى على مقالة أو ما هنا مخصوص بصري عبارة الوائى في المناسك ويقفوا بجزء دفعة فيذكرون بالتليل والتكبير والتحميد والتلبية كأن يقول الله اكبر ثلاثا لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحسد كفى شرح المنهج ثم يلي ويدعون بما أحجوا بتصدقون الى الاسفار وبعد من زاد الاسفار يسبون بسكينة وشعارهم التلبية والتكبير كفى النهاية يقال في التحفة والذ كمر اه ولا مانع من أن يكون المراد بالذكروه التكبير واعترض بأن وقت لتكبير من الزوال ورد بان هذا وقت التكبير بالقد بالصلوات اه وفي المغنى مثل ما مر عن شرح المنهج وعن الصفح قول المتن (ليلة الاضحية) انظر السكون عن ليلة الفطر ويحتمل أنه لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ سم عبارة عش سكتوا عما لو أحرم بالحج في سيقاته الزمانى وهو أول قول الفعل يلي لانهم ما شعار الحالج أو يكبر فيه فطر والاقرب الاول اما ذكر من لتعليل اه وتقدم عن شيخنا اعتماد (قوله لان التلبية) الى قوله وإطال في النهاية بقاى قول المتن (ولا يسكن ليلة الفطر الخ) أى من حيث كونه مقيدا بالصلاة اذا لم يقدر فلا ينافى أنه يسكن من حيث كونه مرسلا في ليلة العيد انتهى اه شيئا وبصري زاد عش وعلمه بتقديم اذ كل الصلاة عليه كما تقدم عن ابن حج اه قول المتن (في الاصح) اعتمد المنهج والنهاية والمغنى (قوله اذ لم ينقل الخ) عبارة النهاية لانه تكرر في زمن على الله عليه وسلم ولم ينقل أنه يكبر في عقب الصلوات وان خالف المصنف في ذكره فسوى بين الفطر والاضحية اه (قوله وقيل يستحب) وعليه عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح ليلة الفطر نهاية ومعنى قول المتن (ويكبر الحالج) أى عقب الصلوات سم ومعنى (قوله أنه لو قدمه) أى القتل سم (قوله وهو وجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل المتعبد لا يكبر لانه مادام لم يفعل شعاره التلبية حتى ولو أخر عن أيام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فليأتمل سم وتقدم عن البصري ما وافقه ويأتى عن شيخنا اعتماد (قوله وان مضى أيام التشريق) لا ينفي ما فى هذه الغاية (قوله وانه لو صلى الحج) وقت الاحرام غالبا عاده (قوله في المتن ليلة الاضحية) انظر السكون عن ليلة الفطر ويحتمل أنه لان الغالب عدم الاحرام بالحج حينئذ (قوله في المتن ويكبر الحالج) أى عقب الصلوات (قوله أنه لو قدمه) أى القتل (قوله وهو وجه) فيه نظر بالنسبة للتأخير بل التجميع حينئذ انه لا يكبر لانه مادام لم يفعل شعاره التلبية حتى ولو أخر عن أيام التشريق فلا تكبير في حقه وكذا بالنسبة للتقديم فليأتمل (قوله وانه لو صلى) أشار إلى انه معطوف على

أولى ما ينشئ به أمام صلى  
منفردا فالعبادة باحرام نفسه  
(قائلة) ورد في حديث  
في سننه مرقون أنه صلى  
الله عليه وسلم كان يكبر في  
عيد الفطر من حين يخرج  
من بيته حتى يأتي المصلى  
(ولا يكبر الحالج ليلة الاضحية)  
خلافا للقتال (بل يلي) أى  
لان التلبية شعاره الا ليق  
به والمغفر يلي أن ينشع  
في الطواف (ولا يسكن ليلة  
الفطر عقب الصلوات في  
الاصح) اذ لم ينقل وقيل  
يستحب حصصه في الاذكار  
وأطال غيره في الانتصار له  
وأما المقول المنصوص  
(ويكبر الحالج) الذى يعنى  
وعبرها كما يأتي (من ظهر  
انصر) لانها أول صلاة تلقاه  
بعد تحله باعتبار وقته  
الا فضل وهو الضحية وقتها  
أنه لو قدمه على الصبح أو  
آخره من الظهر يعتبر ذلك  
وهو وجه خلافا لمن أضافه  
وجوبه القتل ولو قبل  
المغبر اذ يلزم تأخوه بتأخر  
القتل عن الظهر وان  
مضى أيام التشريق وهو  
يعتمد من كلامهم وأنه لو  
صلى قبل الظهر فلا أو فرضا

كبر لا أن يقال غيرهما تبع لها في ذلك فلم يقدم عليها (ويتم صبح آخر أيام التشرى) (٣٠) وأن تقول أول يكن بها أصلا كما

استقضاء أخلاقهم ولا ينافيه قولهم لانها آخر صلاة يصلونها يعني لانه باعتبار الأفضل لهم من البقاء بها إلى التفر الثاني وتأخير الظهر إلى العصر (وغيره) أي الحاج (كسهر) فيها ذكر من التكبير من ظهر النحر إلى صبح آخر أيام التشرى (في الاظهر) تبعه (في قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) كعبد الغطر (وفي قول) يكبر (من حين فعل صبح يوم (عرفتو بختم) على القولين (بعض) أي بالتكبير عقب فعل عصر آخر أيام (التشرى) والعمل على هذا في الأصوات والأصوات الغير الصبح فيه على ما قاله الخ كروعه تلبذه الامام البهي في خلافه الله لكنه ضعفه في غيرها وبشمله هو جهة في ذلك ومن ثم اختاره المصنف في العموم وغيره وفي الاذكار أنه لا صبح في الوضوءات الاظهر عند المحقق ثم أتت النسخة في تلخيص المستدرک أشوا إلى أنه شديد الضعف وبشارته خسر واد كان موضوع ثم بين ذلك ومن ثم ما هو كذلك ليس بجعة ولا في الفضائل (والاظهر أنه يكبر في هذه الأيام لفاتنة) المروضة والنوافذ فها أو في غيرها والمندودة (والا تبة والنافذة) تعميم بعد

إشار الشارح إلى أنه معطوف على قوله أنه لو قدمه الخ سم (قوله كبر) هذا متجه سم (قوله غيرها) أي غير الظهر قول المتن (ويتم صبح آخر أيام التشرى) معتمد ع ش عبارة الرشدي أي من حيث كونه جاعلا كما يؤخذ من العبلة أي من قولهم لانها آخر صلاة الخ والافن المعلوم أنه بعد ذلك تكبيره فطلب منه التكبير المطالب من كل أحد إلى الغروب فتنبه اه (قوله بها) أي معنى (قوله وتأخير الظهر الخ) عطف على البقاء قول المتن (كسهر) ضعيف ع ش. (قوله تبعه) أي لأن الناس تسع للعبع معني قول المتن (وفي قول من مغرب ليلة النحر) أي ويتم أيضا صبح آخر أيام التشرى بحسب ونهاية ومعني فلما رجع هذا مع قول الشارح لا أن ويتم على القولين بعصر الخ بعصر (قوله كعبد الغطر) لا يتفق ما في هذا التباس إذا الكلام في المقد صرى (قوله من حين فعل صبح الخ) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الغبر وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائنة أو غيرها قبلها كبر واستمر وقتها إلى غروب آخر أيام التشرى حتى لو قضى فائنة قبيل الغروب كبر وتغير بهم بالعصر حتى على الغالب فلا مفهوم له خلافا لما شئ عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدل به فيه نوع عند التامل الصبح سم على ع ش اه ع ش وما استظهره في ابتداء وقت التكبير هو قضى مصنع المحلى والمغنى والنهاية حيث لم يقدر والفتنة فعل ونقل ع ش عن مدر ما وافقه وفي آخر صرح به النهاية بعبارة ومما اقتضى كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد وإنما مراده به انقضاء وقت العصر فقد قال الخو ي في مختصره والغزالي في خلاصته على آخر النهار الثالث عشر في أسكل الاقوال وهو هذا العبارة تفهم أنه يكبر إلى الغروب اه واعنده شخنا فقال قوله من صبح يوم عرفه أي من وقت صبح عرفه ولو قبل صلاة حتى لو صلى فائنة أو غيرها قبلها كبر وهذا في غير الحاج اما هو فلا يكبر الا اذا تحلل قبل الزوال أو بعده كما قاله الخو ي تعالى لا ينقسم على ان يخرج وتوه إلى العصر أي إلى آخر وقته ولو بعد صلاته حتى لو صلى فائنة أو غيرها قبيل الغروب كبر ففعله ما ينسب التكبير فيه خمسة أيام واندرج قبيل ليلة العيد فيهن التكبير فيها عقب الصلوات ويسمى مقيدان جهة كونه تابعا للصلوات وان كان يسمى أيضا سلام جهة كونه واقعيا ليلة العيد فله اعتبار اه قول المتن (والعمل على هذا) اعتمده المنهج والنهاية والمغنى وقال ع ش هذا هو العتمد اه (قوله وبشمله) أي الضعيف (قوله ثم بين ذلك) أي كونه شديد الضعف (قوله وصر) أي في أوائل الفائدة المهمة (قوله كذلك) أي شديد الضعف قول المتن (الله) أي الشخص ذكر كان أو غير ما صر أو وسافر منفردا أو غير معنى ونهاية (قوله المروضة) إلى قول المتن وصغفي النهاية ما لغنى الا قوله وقيدته إلى وكذا (قوله فيها الخ) متعلق بقول المتن لفاتنة سم (قوله تعميم الخ) أي ذكر النافذة بعد الزاينة تعميم الخ ع ش (قوله وغيرها) أي المقيدة ونهاية ومعني ولو عبر به الشارح لسلعن فهم استدراك قوله لا في النافذة المطلقة لأن لا يعطف على الضمى (قوله وقيدته) أي قول المصنف والنافذة (قوله وكذا أصلا الخ) أي فكبر عقبها سم (قوله لانه شعار الخ) تعليل لما تقدم في المتن والشرح كالمصرح بضعيف النهاية والمعنى وان أوهم صنيع الشارح رجوعه لصلاة الجنزة فقط

قوله أنه لو قدمه (قوله كبر) هذا متجه (قوله وغيره أي الحاج الخ) قال في شرح الارشاد وفي قوله بغير الحاج المعتمد فكبر في هذه الأيام وان لم يقم التكبير الا عند ابتداء الطلوع اه (قوله من فعل صبح عرفه الخ) الذي يظهر دخول وقت التكبير بمجرد الغبر وان لم يفعل الصبح حتى لو صلى فائنة أو غيرها قبلها كبر واستمر وقتها إلى غروب آخر أيام التشرى حتى لو قضى فائنة قبيل الغروب كبر وتغير بهم بالعصر حتى على الغالب من عدم الصلاة بعد هذا المفهوم خلافا لما شئ عليه الشارح هنا وفي شرح الارشاد وما استدل به فيه مجموع عند التامل الصبح (قوله التين يتم بعصر التشرى الخ) عبارة الخو ي في مختصره والغزالي في خلاصته إلى آخره في الثالث عشر في أسكل الاقوال وفيه هذه العبارة أنه يكبر إلى الغروب ككنا لشارح مدر (قوله فيها) متعلق بقول المتن لفاتنة (قوله وكذا أصلا الجنزة) أي يكبر عقبها

تخصيص صواب ذلك السبب كسوف أو استسقاء وغيرها الضمى والعبد ونحوها والنافذة المطلقة توفيده شارح بالمطلقة ثم أورد عليه نحو فإن السبب والضمى وليس محسن وكذا خلافا لخبره لأنه في الوقت

ومن ثم يكبر اتفاق الغائبين إذا قضاه (٥٤) عارجهما كما فهم قوله في هذا الأيام ولم يفت بطول الزمن وبه فارق فوت الاجابة بطوله لانها

[illegible]

والذات والعلو لا يتطعن  
نسبتانه وهذا الزمن  
فيس بعد الصلاة وإن طال  
قال في البيان ما دامت أيام  
التشميق بأية لأسعدة  
تلاوة وأشكر على الأرحمة  
وأما العجاسي وآخرين  
لإنهما ليستا صلاة أصلا  
يخالف ما على الجنبه فانه  
يسمى صلاة لكن مقيدة  
والخلاف في تشكيك وقبحه  
صوبوه يجعله شعار الوقت  
أشوا استقر في عمو بالتكبير  
فلا تع (وصيفة الجنبه)  
أي الفاضلة لاشتمالها على  
تحوامص في مسلسل على  
الصفا وزادها بأشبهه  
أخذوا بعضهم فصل  
بعض الصبا بآراء كتساب  
التكبير ثلاثا أولها ومن  
فعل بقية السلف أخرى  
الله أكبر الله أكبر الله  
أ أكبر لاله الله والله  
أ أكبر الله أكبر والله الحمد  
وسبغ (كافي الم (أن  
يد) بعد التكبير الثالثة  
أي وابدعها بما ذكران  
أقبحه الله أكبر (كبيرا  
والحمد لله كثيرا وسبحان  
الله، ذكر (أصلا) أي أول  
النهار وأخوه المراد جمع  
الأزمنة لاله الله ولأبعد  
الأبهاء لخلاصه من الدن ولو  
كبره المكافرون لاله الله  
وهذه مسدوقه وعوض  
عبده وهزم الأخرين ونحوه  
لاله الله والله أكبر الله  
مناس ولا نه صل الله عليه

في النهاية يؤمن الغنى **(قوله وقد بقي الخ)** كان حقه ان يؤخر ويكتب بعد قوله اذ اجمع ابدال وقد باذا كالمسح المغنى  
والنهاية تقول المتن **(برؤية الهلال)** أي هلال شوال **(قوله افطرا)** أي وجوبا **(قوله واصلنا الخ)** أي ندبا  
نهاية ومعنى **(قوله فبكوا وشهدوا الخ)** أي الاتي في المتن آنفا **(قوله ويسن فعلها الخ)** الذي في شرح الروض  
ويبقى في الباقي من وقتها ما سيعا أو تركعت دون الاجتماع ان يصلها وحده أو عين تيسر حضوره وله تقع  
أداء ثم يصلها مع الناس ثم رأت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي انتهى ولعله مستثنى من قوله لم  
يجل إعادة الصلاة حيث بق وقتها إذ لا يضره تركه في اليوم والليلة فوسع فيه بذلك نهاية يوم قول  
المتن **(وان شهدوا)** أي أو شهدوا **(بعد الغروب)** أي غروب الشمس يوم الثلاثاء برؤية الهلال شوال الليلة  
الماضية منها ومعنى قول المتن **(بعد الغروب)** أي أو قبله وعلوا بعده نهاية ومعنى **(قوله بالنسبة لصلاة العبد)**  
قضية ما به لا يجوز فعلها إلا لمنفردا ولا في جماعة ولو قيل يجوز أن يفعلها بالجماعة في حق من لم يرد فعلها مع  
الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رأت سم على المنهج استشكل تأخيرها من أصله قال ثم رأت الاسنوي  
استشكل ذلك ونقل كلامه فليراجع عش عبارة الجبري واستشكله الاسنوي بما صاله ان قضاءها يمكن  
ليلا وهو اقرب واحد ولو اضاف القضاء هو مقتضى شهادة البينة الصادقة فكيف يتلزم العمل بها وتؤى  
من الغد اذ اجمع علمنا بالقضاء لسما عند بلوغ الخبرين عدالتوا تراها **(قوله اذا فائدة الخ)** أي لان شوالا  
قد دخل بقينا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة لشهادتهم الا المنع من صلاة العبد منها ومعنى **(قوله فتصلى من  
الغداه)** قال الشوري الظاهر ولو لم ير في الخبر اجمع كذا على ما يفضل **(قوله بل بالنسبة لغيرها)** يدخل  
في الغير صوم القصد فهو صومه تطوعا مثل ان كان قضاء الحسرة المذكو ونحوه وصوابه في شرح العباب اما  
في حق غيرها أي الصلاة وسماحق الله تعالى وحق الاذى خلافا لما نزع فيه كحساب العدة وحاول الاجل  
ووقع المعلق به فتسمع اتفاقا كافي للجمهور وغيره وان لم يكن ثم رأت كاقضاه كلامهم واستشكل ابن  
الرفعة بان اشتغاله بسما عا ولا فائدة لها في الحال بحيث رده الاسنوي والاذري بان الحساكم منصوب  
للمصالح الواقعة وما سبقه وقال ان يتجاوز هلال عن حق الله تعالى وعباده فاذا سمعها حسنة وان لم يكن  
عند الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعيت اليه كان محسنا لا عابثا انتهى اه سم  
**(قوله كاجل الخ)** قال غير زاذ الاسنوي وجوز التخصيص وجوب انتواجز كذا الفطر قبل الغدا انتهى  
اقول والظاهر جواز صومه في عيد الفطر سم على المنهج اه عش **(قوله في ذلك)** أي في قبول الشهادة

**(الخ)** لوافق ذلك ما مر من العباب وشرحه **(قوله حيث بقي من الوقت ما يسير ركعة)** التي في شرح  
الروض ويبنى في الباقي من وقتها ما يسير أو ركعة من ابدون الاجتماع ان يصلها وحده أو عين  
تيسر حضوره لتقع أدائه ثم يصلها مع الناس ثم رأت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه وقد  
استشكل بان صلاتها مع الناس إعادة لها خارج الوقت مع ان الوقت شرط لإعادة كما تقدم في محله المهم  
الآن نستثنى هذا العذر من ندرته ثم رأت في شرح حر ولعله مستثنى من قوله لم محل إعادة الصلاة  
حيث بقي وقتها إذ لا يضره تركه في اليوم والليلة فوسع فيه بذلك اه وعلى هذا فلو صلاها قضاء فرادى  
أو جماعة فلما لم يأت في جماعة أخرى يقضونها فهل يسن إعادة القضاء معهم فيسه نظر **(قوله بل بالنسبة  
لغيرها)** يدخل في الغير صوم القصد فهو صومه تطوعا مثل ان كان قضاء الحسرة المذكو ونحوه وصوابه في شرح العباب اما في حق غيرها أي الصلاة وسماحق الله تعالى وحق الاذى خلافا لما نزع فيه كحساب العدة  
وحاول الاجل ووقع المعلق به فتسمع اتفاقا كافي للجمهور وغيره وان لم يكن ثم رأت كاقضاه كلامهم  
واستشكل ابن الرفعة بان اشتغاله بسما عا ولا فائدة لها في الحال بحيث رده الاسنوي والاذري بان الحاكم  
منصوب للمصالح الواقعة وما سبقه وقال ان يتجاوز هلال عن حق الله وعباده فاذا سمعها حسنة وان لم يكن عند  
الاداء مطالب بذلك ليرتب عليه حكمه عند الحاجة ان دعيت اليه كان محسنا لا عابثا اه **(قوله في المتن)**

وقد بقي ما يسير جمع الناس  
وصلاة العبد أو ركعتها  
برؤية الهلال الليلة الماضية  
افطرا أو صلاتها العبد  
لبقاء وقتها أو ما لو شهدوا  
وتسألوا وقد بقي من الوقت  
ما يسير ذلك فكلوا وشهدوا  
بعد الزوال ويسن فعلها  
للمنفرد ومن تيسر حضوره  
مبعضه بقي من الوقت  
ما يسير ركعة جمع الناس  
وان شهدوا بعد الغروب لم  
تقبل الشهادة بالنسبة  
لصلاة العبد اذا فائدة لها  
في الاجتماع اذا شهدوا من الغد  
ولما في الخبر الصحيح الغطر  
يوم يغفر الناس والاضحى  
يوم يغفر الناس وعرفة يوم  
يعرف الناس فصلة من  
الغدا أدائه بل بالنسبة لغيرها  
كاجل وطلاق وعق وعلقت  
بشوال والغطر والأضحى  
وان عني ذلك بان الرفعة بما  
ردوه عليه

بالنسبة لغير الصلاة كروى قول المتن (أو بين الزوال والغروب الخ) أي أو قبل الزوال بمن لا يسع صلاة العباد وكعتبتها كما مر نهاية ومعنى (قوله) أن العبرة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم بشهادتهم ما نهاية ومعنى شرح المنهج وفي البحري عليه قوله والعبرة بوقت التعديل يقتضى انه بمجرد الشهادة لا يثبت المشروعية ولا يعمل عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شاعبل على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فلا تماثل بل هو عامهم اهـ (قوله هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أي ما بعصر الخ (قوله) فلا يفضل له تعديل القضاء مطابقا) أي من تيسر أو من غردا ثم يفعلها مع الامم كذا بقصد كلام النهاية والمعنى والاسنى خلافا لما في عش (قوله وهذا) أي قول المنصف بشرع قضاء هؤلاء الخ (قوله وتفر بعالم) عبارة النهاية والمعنى ونوطة لقوله وقيل الخ اهـ (قوله الذي حكى الخ) نعمت للغوات ويحتمل معقول تفر يعاوا الوصول كناية عن الاظهر المار (قوله فلا يفوته الخ) \* (خاتمة) \* قال القمولى لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في التهيئة بالعدد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى أنه أجاب عن ذلك بان الناس لم يزالوا مختلفين فيه والذي أراه مباح لاسنة قبل ولا بعد أو جاب الشك بان حجر بعد طلائعه على ذلك بانها مشروعة وتوافق له بان السبق عقد ذلك با باقتال بابره لروى في قول الناس بعضهم البعض في العدد تقبل التمهيد ومنكم وساق ما ذكر من أخبار وأما ضعفة لكن مجموعها يصحح في مثل ذلك ما قال ويصح لعموم التهيئة لما يحدث من نعمته أو يندفع من بقمته بشرعية سجود الشكر والتمتع يتوهم في الصحاح عن كعب بن مالك في قصة توبته ما تخلف عن غزو وتوبوا أنه لا يبشر بقول توبته ومعنى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ألم تعلم أنه طاعة من عبد الله فهناك أي وأقره صلى الله عليه وسلم معنى ونهاية قال عش قوله مر تقبل الله الخ أي ويخو ذلك مما لحق به العادة في التهيئة ومنه المصنفه يؤخذ من قوله في يوم العيد أنها لا تطالب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جوف عادة الناس بالتهيئة في هذه الأيام وأما منة لان المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيد أيضا أن وقت التهيئة يدخل بالغير باليسلة المعد خلافا لما في بعض الهوامش اهـ وقد يقال لا ينافي منة أيضا الماخرون العادة بذلك ذكره من أن المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤيد به نذب التكبير في ليلة العيد وعبارة شيخنا وتس التهيئة بالعدد ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصنفان اتحد الجنس فلا ينافي الرجاء المراد أو لا عكس ومثلها الامر د الجبل وتس لجابتها بخو تقبل الله منكم أي كما يك الله لسانه كل عام وأنتم بخير اهـ

\*(باب صلاة الكسوفين)\*

أي وما يتبع ذلك كإلوا اجتماع عدد وجنازة عش (قوله كسوف الشمس) إلى قوله وكان هذا في المعنى وإلى قوله فاحد الخ في النهاية (قوله وقيل عكسه) أي الكسوف للقمر والخسوف للشمس وقيل الكسوف أوله فمهما والخسوف آخره وقيل غير ذلك معنى عبارة عش وقيل الخسوف للكل والكسوف للبعض سم على المنهج وظاهره أنه في كل من الشمس والقمر اهـ (قوله بان معنى كسوف تغير الخ) والحاصل أن الكسوف ما خوذ من الكسوف هو الاستتار وهو بالشمس أي لان نورها من ذاتها وانما تستر عن عابوها جرم القمر بينما وبينها عند اجتماعهما ولذلك لا يوجد الا عند تمام الشهر وغالب الخسوف ما خوذ من

أوبن الزوال والغروب الخ) عبارة الر وض وشره أو بعد الزوال أو قبله بمن لا يسع ركعة مع الاجتماع قيات شهادتهم حاوفا ت الصلاة العبد ينبغي فمما لى من وقتها ما يسعها أو ركعة مهابدون الاجتماع أن يصلها وحده أو من تيسر حضوره ولتقيم آداءه الخ اهـ وقضية قوله وفاتت صلاة العبد بالنسبة لقوله أو قبله الخ منع قوله وينبغي الخ انه اذا شهد أو قبل الزوال بمن لا يسع ركعة مع الاجتماع يحكم بقواتها بالنسبة لصلاة الامم بالقوم ولا يحكم بقواتها بالنسبة للاحاد وقد يستشكل فلنأمل (قوله علم ان العبرة بوقت التعديل الخ) يتأمل والله أعلم

\*(باب صلاة الكسوفين)\*

(أو) شهد أو قبلا (أو) بين الزوال والغروب الخ) أي أو قبل الزوال بمن لا يسع صلاة العباد وكعتبتها كما مر نهاية ومعنى (قوله) أن العبرة بوقت التعديل الخ) أي لانه وقت جواز الحكم بشهادتهم ما نهاية ومعنى شرح المنهج وفي البحري عليه قوله والعبرة بوقت التعديل يقتضى انه بمجرد الشهادة لا يثبت المشروعية ولا يعمل عليها بل ينتظر التعديل نعم ان ظن شاعبل على ظنه ولا ارتباط لهذا بالشهادة فلا تماثل بل هو عامهم اهـ (قوله هذا) أي قوله وهو في باقي اليوم أي ما بعصر الخ (قوله) فلا يفضل له تعديل القضاء مطابقا) أي من تيسر أو من غردا ثم يفعلها مع الامم كذا بقصد كلام النهاية والمعنى والاسنى خلافا لما في عش (قوله وهذا) أي قول المنصف بشرع قضاء هؤلاء الخ (قوله وتفر بعالم) عبارة النهاية والمعنى ونوطة لقوله وقيل الخ اهـ (قوله الذي حكى الخ) نعمت للغوات ويحتمل معقول تفر يعاوا الوصول كناية عن الاظهر المار (قوله فلا يفوته الخ) \* (خاتمة) \* قال القمولى لم أر لاحد من أصحابنا كلاما في التهيئة بالعدد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى أنه أجاب عن ذلك بان الناس لم يزالوا مختلفين فيه والذي أراه مباح لاسنة قبل ولا بعد أو جاب الشك بان حجر بعد طلائعه على ذلك بانها مشروعة وتوافق له بان السبق عقد ذلك با باقتال بابره لروى في قول الناس بعضهم البعض في العدد تقبل التمهيد ومنكم وساق ما ذكر من أخبار وأما ضعفة لكن مجموعها يصحح في مثل ذلك ما قال ويصح لعموم التهيئة لما يحدث من نعمته أو يندفع من بقمته بشرعية سجود الشكر والتمتع يتوهم في الصحاح عن كعب بن مالك في قصة توبته ما تخلف عن غزو وتوبوا أنه لا يبشر بقول توبته ومعنى إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ألم تعلم أنه طاعة من عبد الله فهناك أي وأقره صلى الله عليه وسلم معنى ونهاية قال عش قوله مر تقبل الله الخ أي ويخو ذلك مما لحق به العادة في التهيئة ومنه المصنفه يؤخذ من قوله في يوم العيد أنها لا تطالب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جوف عادة الناس بالتهيئة في هذه الأيام وأما منة لان المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤخذ من قوله يوم العيد أيضا أن وقت التهيئة يدخل بالغير باليسلة المعد خلافا لما في بعض الهوامش اهـ وقد يقال لا ينافي منة أيضا الماخرون العادة بذلك ذكره من أن المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤيد به نذب التكبير في ليلة العيد وعبارة شيخنا وتس التهيئة بالعدد ونحوه من العام والشهر على المعتمد مع المصنفان اتحد الجنس فلا ينافي الرجاء المراد أو لا عكس ومثلها الامر د الجبل وتس لجابتها بخو تقبل الله منكم أي كما يك الله لسانه كل عام وأنتم بخير اهـ

الشمار العظمى  
\*(باب صلاة الكسوفين)\*  
كسوف الشمس وكسوف القمر ويقال خسوفان وللأول كسوف ولثاني خسوف وهو الأشهر الا فصح وقيل عكسه ووجهة ذلك كونه أضعف بان معنى كسوف تغير وخسوف ذهب وقد بين علم الهيئة أن كسوف الشمس لا يخفى عليه بخلاف خسوف القمر لان فروه مستمد من نورها



فأذاحيل بينهما صار لآلوزله وهي مضبثة في نفسها وأما جمل يفتناو بينهما مثل فيمنع وصول (٥٧) ضوم السواكون هذا هو سبب إثاره

في البرجة أيضاً فآداب ديث  
كسوف الشمس أكثر  
وأصح وأشهر وأزعمهم  
الأسدي في ذلك عار ددته  
عليه في شرح العباب (هي  
سنة) مؤكدة لكل من مر  
في العدد للأمريها فهمها  
رواه الشيخان وبكره تركها  
وهو مراد الشافعي في  
موضع لا يجوز لأن المكره  
قد يوصف بعدم الجواز إذا  
المتبادر منه استواء الطرفين  
وإنما يجب غيره هل على  
غيرها (فيعزم بنية صلاة  
الكسوف) مع تعيين أنه  
صلاة كسوف شمس  
أو قرطس ما مر في أنه لا بد  
من نية صلاة عند الفطرا أو  
الحرم وهذا وإن أعني عنه  
ما قدمه أول صفة الصلوات  
ذات السبب لا بد من تعيينها  
وإنما اختصني عن نظيره في  
العبد والاستسقاء فلهما  
من ذلك لكن مر به هنا  
لأنه يفتي لنزلة هذه الصلاة  
ويجوز له بهذه الصلاة  
ثلاث كيفيات أحداها  
وهي أكلها وبحملها نواها  
كالعادة أو أطلق أن يصلبها  
ركعة من كسنة الصبح وثبت  
فيها حد بشان صححان  
ومحل ما يأتي أنه لا يجوز  
النقص والرجوع بها إلى  
الصلاة المارة عند الانحلاء  
إذا نواها بالصلاة الثانية  
خلفا لما رآه الاستنوي  
ثانيتها وهي أكمل من  
الأولى وبحملها كاتى بعدها

الخشوف وهو الحمو وهو بالقرع ألق لأن جرمه سدوصيل كل آفة يضئ بمحاملته نور الشمس فأذا حلحرم  
الأرض بينهما معاندا للمقابلة منع من وصول نورها إليه فيظلم ولذلك لا يوجد الاقبال أضاف الشهور وغالبا  
شعبنا (قوله فأذاحيل بينهما) أي سال ظل الأرض بينهما وبينه نقطة التقاطع نهاية (قوله وهي مضبثة الخ)  
أي الشمس (قوله سائل) وهو القمر نهاية وبغنى (قوله فيمنع الخ) أي يمنع بقائه نورها فيكون القمر كمنع كذا في  
وجه الشمس فظن ذهاب ضوءها معني (قوله وكان هذا) أي انكسارهم لكسوف الشمس عش (قوله  
هو شنب إشارته في الترجة) زاد النهاية بتأمله ما مر من مقابل الأشهر اه قال الرشدي يعني العبر عنه بقوله  
وقبل عسكه أذهو القابل الحقيقي اه (قوله ونأزعهم الخ) أي علمه الهيشة في ذلك أي في البيان المتقدم  
(قوله مؤكدة) أي قول المتن ويقر في النهاية ما رواه الاقوله خلافا للاستنوي وكذا في المعنى الاقوله أو أطلق  
(قوله لكل من مر الخ) عبارة المعنى في حق كل مخاطب بالمتكبر بان الخس ولو عبدا وأمر اه زاد النهاية  
أو مسافرا (قوله أذا المتبادر الخ) عبارة المعنى من جهة إطلاق الجاز على مستوى الطرفين اه (قوله أذا  
المتبادر منه الخ) فنه نظر ظاهر سم (قوله وإنما يجب الخ) أي بالامر المتقدم (قوله غيرها) أي الخس  
معني (قوله نظرم ما مر) أي في العبدو (قوله في الله لا بد الخ) أي من الله الخ (قوله وهذا) أي قول المنصف  
فيحرم بنية الخ (قوله لكن مر به الخ) عبارة الغنى الأنهاد كرت هذا البيان أقل صلاة الكسوف اه  
(قوله أو أطلق الخ) أفتى الواقعه حمله تعالى بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخير بين أن يصلبها كسنة  
الصبح وأن يصلبها بالكيفية ما عرفت وفيها قال عش قال سم في حج وعليه فهل يتعين إحدى الكيفيتين  
بمجرد الفصل اليها بعد اطلاق النية أو لا بد من الشرع فيها بان نسر عى القراءة بعد اعتداله من الركوع  
الأول من الركعة الأولى بقصد تلك الكيفية فيه نظر ويقع الثاني اه أقول ولو قبل الأول بل هو الظاهر  
وتصرف بمجرد التصديق لا بد من الاعتناء بعد قياسه على ما لو أحم بالج و أطلق فيصح وينصرف لما مره  
الم بمجرد الاعتناء لا بد من توقف على الشرع في الأعمال وعلى ما لو نفى فلا خير بدو ينقص بمجرد  
التصديق والإرادة اه (قوله أن يصلبها الخ) خبر قوله أحداها (قوله كسنة الصبح) \* (فرع) \* لو نذر أن  
يصلبها كسنة الظاهر تعين فعلها كذلك في سم على المنهج أفتى شعبنا الشهاب الرمي بأنه إذا أطلق  
انعقدت على الإطلاق وتخير بين أن يصلبها كسنة الظاهر وأن يصلبها بالكيفية المعروفة وأنه لو أطلق نية  
الوتر انقضت على ثلاث لأنها أقل الكمال وخبر ابن حجر بأنه إذا أطلق فعلها كسنة الظهور وانما زيدان نواها  
بصفة الكمال أو مولى قد بينهما انعقادها بالهيئة الكاملة لأن الأصل والغضالة ونحو هذا مما أفتى به شعبنا  
إطلاق المأمومة الكسوف بخلاف من جعل هل فاء كسنة الظهور أو بالكسنة للشهور رقان إطلاق النية  
صالح لكل منهما ولو نطق على ما قصد الإمام وأختاره بعد اطلاقه منهما فإن بطلت صلاة الإمام أو فارقه عقب  
الأحرام وجعل ما قصد أو أختاره فبقية البطلان وإذا أطلق المأمومة نية متخلف عن قصد الكيفية المرهوفة  
وقلبنا بقصد ذلك كما هو قسمة قد نرى شعبنا وأردم قسمة قبل الركوع وأن يصلبها كسنة الظاهر فيصح ذلك  
أم لا فيه نظر والمعمد الثاني وأن نتمتع من نوى الكسنة المعروفة تنقطع على الكسنة ما عرفت ونفيل له  
انخرج عنها وان فارق انتهى اه عش ينصرف (قوله وثبت ذبا) أي في هذه الكسنة (قوله ويجعل ما يأتي)  
أي في المتن أعنا (قوله والرجوع بها الخ) أي باسقاط ركوعه من الركوعين (قوله أذا نواها الخ) خبر  
ومحل ما يأتي (قوله لما رآه الاستنوي) أي من انكساره هذه الكيفية مستنداً بما يأتي عباب (قوله أن يزيد  
قوله أذا المتبادر منه الخ) فنه نظر ظاهر (قوله لأنه ينبغي الخ) ولأنه لما احتاج لنص وهذه الصلاة لخالفه  
كسنتها الكسنة بقية الصلوات ناسد ذكر الأحرام لتكون كسنتها من كسنة الصلاة المارة عند الانحلاء  
ووضع (قوله أو أطلق الخ) أفتى شعبنا الشهاب الرمي بأنه إذا أطلق انعقدت على الإطلاق وتخير بين أن  
يصلبها كسنة الصبح وأن يصلبها بالكيفية ما عرفت وفيها أفتى بأنه لو أطلق نية الوتر انقضت على ثلاث لأنها أقل  
الكمال فيه ولكن اه لا يتصور على ركعتين أو أطلق وقائما بما أفتى به شعبنا فهل يتعين إحدى الكيفيتين

أو سورة قصيرة (و ركع ثم رفع (٥٨) ثم يقرأ الفاتحة) أو سورة قصيرة (ثم ركع ثم يعبدل ثم يسجد) سجدتين كبيرها (فهذه ركعة ثم

الح) خبره قولنا فيها (قوله) أو سورة قصيرة) يعني يقرأ الفاتحة فقط أو يقرأ معها سورة أخرى قصيرة كركي قول المن (ثم يقرأ الفاتحة) أي بعد الافتتاح والتعوذ بها فيؤمن في قول المن (ثم ركع) أي نائبا أقصر من الأول نهاية ومعنى قول المن (ثم يعبدل) أي نائبا ويقول في الاعتدال عن الركوع الأول والثاني سمع الله إن جده بنا لنا الحمد كفى الوضوء وأصلها زافي المجموع جدا طيبا إلى آخره ومعنى وكذا في النهاية الأقوله زاد الخ قال ع ش قوله مرد بن الناجد إلى أي أخذ ذكر الاعتدال الجلي وحج أقول وبنيت أن يأتي فيما تقدم من التفصيل بين المنفرد وإمام غير محصور من الخ لأن هذا لم يرد بخصوصه بخلاف ذكر الركوع وقطوبل القراءة فلا يتوقف على رضا المؤمن بل ورد به (قوله كبيرها) أي وبأني أطمأنينة في مجالها معني ونهاية (قوله ولا يجوز زاعدها صلاتها) أي يقرأ بيا أو ما أخبره أنه صلى الله عليه وسلم جعل يصلي ركعتين ركعتين ويسأل عنها هل انحلت فأجاب عنه شيخنا الشهاب الرمي بأنها واقعة حال فعليه بحتم أن ماصلا بعد الركعتين لم ينو به الكسوف سم قول المن (لكن أدى الكسوف) أي فأولى لغير غدا به سم (قوله أي أحبال الركوعين) أي قوله واعتزض في النهاية والمعنى (قوله وغيره) أي غير النقل المطلق (قوله وفيه الخ) أي في مسلم ع ش (قوله أركعتين وخمس) أي ركعتان نهاية (قوله أجاوا) أي الجمهور (عنها) أي عن روايات الزيادة نهاية ومعنى وسكت الشارح عن جواب رواية الإعادة وأجاب أنها عنها بامرأ نفعان سم عن الشهاب الرمي بأن أعاديت الركوعين أصح الخ أي فقدمت على بقية قال وأبانتها يزاد المعنى وهذا هو الذي اختاره الشافعي ثم البخاري اه (قوله واعتزضه الخ) أي الجواب المذكور (قوله وفيه نظر) أي في الاعتراض المذكور (قوله لأن سر كلامهم) أي تتبع كلام المحدثين (قوله فالتعارض محقق) قد يقال قضية التعارض الأخذ بحسم التعبد المنقول لا الاقتصار على كيفية واحدة الآن يقال لما تعارض معرفة عين كل وارد اقتصر ناعلى الأقل منه فليأتمل سم (قوله وسورة الزيادة) أي قوله كذا قال في المعنى والنهاية ألا قوله والنقص وقوله وعلى هذا إلى ولو صلاها وقوله الاعتدال إلى المن (قوله والنقص) يعني أن يكون من مقابل لأصح (قوله أن يكون من أهل الحساب) أي ولا فكيف يعلم في الصلاة أن الكسوف يتم بزيادة على قدر ما نوى الاتيان به أو ينقص عنه وقد يقال لاحاجة إلى تصور والنقص بذلك قول المصنف فلا يخلاء فليأتمل سم عبارة ع ش ولا حاجة للتصور بذلك في النقص لأنه يكون عند الانحلاء وهو مشاهد فلا يحتاج إلى الحساب اه (قوله وعلى هذا) أي التصور بسم (قوله ولو صلاها الخ) عبارة أنها به وغسل مما تقرر امتناع تكرر بها بلطه الانحلاء ثم لو صلاها منفردا الخ (قوله من أعادتها الخ) ويظهر بجي مشروط

بصل نائية كذلك وهذه في الصحيحين لكن من غير تصريح بقراءة الفاتحة في كل ركعة (ولا يجوز) أعادتها إلا فيما يأتي ولا (زيادة) وكوع ثالثا فما كثر (لكن أدى الكسوف) وفيه نقصه أي أحد الركوعين اللذين نواههما (لا يخلاء في الاسم) لأنها ليست مفلا مطلقا وغيره لا يجوز الزيادة فيه ولا النقص عنه وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين في كل ركعة ثلاث ركوعات وفيه أيضا أركعتين وخمس موضع أيضا أعادتها أجاوا عنها بان أحاديث الركوعين أضع وأشهر واعتزضه جمع بأنه اغتصبه إذا تحدث الواقعة أما إذا تعددت لكسوف الشمس والقمر فلا تعارض وفيه نظرا لأن سر كلامهم قاض بأنه لم ينقل تعددها بعد تلك الروايات المخالفة التي تريد على سبعة وحيد فتعارض محقق وعند تحقيقه نعين الأخذ بالأصح والأشهر وهو ما تقرر قد أمه وصور أن زادوا النقص على المقابل أن يكون من أهل الحساب و يقتضى حسابه ذلك وعلى هذا يحصل قول من قال يحصل الكسوف لا نسبة أن لا ينطبق الوقت ويمكن حله على ما يأتي في الخسوف قبل طلوع الشمس فوتمت حديثه في ذلك فلا يكون هذه الكيفية فاضلة في حقيقة نشو لو صلاها منفردا أو جماعة ثم رأى جماعة يصليهن لمن له أعادتها معهم كما ورد أصح

الاعادة  
جماعة يصليهن لمن له أعادتها معهم كما ورد أصح

أن محله بل ومن أراد صلاتها معهم ولم يكن صلاها قبل ما ذالم يقع الاعتلاء قبل تخرموا الامتنع لانه انشاء صلاة مع وال سيما ان التها (و هي  
(الاكل) على الاطلاق وان لم يرض بها المؤمنون بالاعتداء كذا ذابا بالكسوف قبل فرض كياتي (أن يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة)  
وسابقها من افتتاح وتعوذ (البقرة) أو قدرها وهي أفضل من أحسنها (وفي القيام الثاني) (٥٩) بعد التعوذ والفاتحة كياتي آية)

معدلة (منها وفي القيام  
(الثالث) بعد ذلك مائة  
وتسعين منها (وفي القيام  
(الرابع) بعد ذلك مائة)  
منها (تقريباً) كذا نص  
عليه في أكثر كتبها وله  
نص آخر أنه يقرأ في الثاني  
آل عمران أو قدرها وفي  
الثالث النساء أو قدرها  
والرابع المائدة أو قدرها  
وليس باختلاف عند  
المحققين بل هو للتقريب  
وهما متقاربان كذا أفاده  
ويشكل عليه أنه في الاول  
طول الشافعي على الثالث  
وفي الثاني عكس وهذا هو  
الانساب فان الشافعي تابع  
للالوز والربع للثالث فكان  
الاول أطول من الثاني  
والثالث أطول منه ومن  
الرابع ويمكن توجيه الاول  
بان الثاني لما تبع الاول  
طال على الثالث وهو على  
الرابع ويؤيده ما يأتي  
في الركوع فيمكن جعل  
التقريب على التخيير بينهما  
لتعادل عليهما كما جعلت  
(و يسبح في الركوع الاول  
قدر مائة من) الايمان المعتدلة  
من (البقرة وفي الثاني)  
قدر (عائين وفي الثالث)  
قدر (سبعين) بالسبعين آله  
(و) في (الرابع) قدر  
(تسعين تقريباً) كذا

الاعادة هنا يظهر أنها لو انحلت وهم في المعادة أو نحوها معادة كلوا انحلت وهم في الاصلية ع (قوله ان  
محله) أي سن الاعادة فيذكر (قوله بل ومن أراد صلاتها الخ) أي وسجل جواز صلاته من أراد الخ (قوله  
والا امتنع) أي إذا كرم من الاعادة والانشاء (قوله الاعتداء الخ) عبارة الاستاذ الكبرى في كثر وسجل ما مر اذالم  
يكن عند الزوال ان الغصيف كايون خدم من قول الشافعي في الام اذا ذابا بالكسوف قبل الجحش متخفها فقرأت في كل  
ركوع بالفاتحة وقيل هو الله أحد وما أشبهها انتهى اه سم عبارة البصري قوله الاعتداء رأى فلا تكون  
حينئذ هي الاكل بل الاكل حينئذ الكيفية الثانية اه (قوله وسابقها) الاول وسابقها (قوله وهي) أفضل  
لن أحسنها) أي فان قرأ قدرها مع احسانها كان خلاف الاول ع (قوله المتن) وفي الثالث مائة وتسعين  
وفي الرابع مائة) أي مثل ذلك انها بتومغني (قوله وله نص آخر الخ) عبارة النهاية ولا يتعين ذلك فقد نص في  
البوطي والام والمختصر في محل آخر أنه يقرأ الخ اه (قوله وهما متقاربان) أي والا كثر على الاول مغني  
(قوله أنه في الاول الخ) عبارة النهاية بتوماظر به فيما تقرر ومن أن النص الاول فيه تطويل الشافعي على الثالث  
وهو الاصل اذ الثالث في مائتان وفي الثالث مائة وتسعون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على الشافعي اذ  
النساء أطول من آل عمران وبين النصين تفاوت كبير يزيدانه يستفاد من مجموع النصين تخيير بين تطويل  
الثالث على الثاني ونقص عنه اه (قوله وهذا هو الانساب الخ) يتأمل وجه الانسية ووجه الدلالة مما احتج  
به عليها وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالخيار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على  
الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع وأما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فبما أعلم  
فلا جرح له بعد في ذكر سورة النساء في نفسه وألغى عن الثاني في الثاني انتهى اه سم وفي النهاية ما يغني ما وافقه وقد  
يقال وجه الدلالة ان الثالث لما كان أصلاً غير تابع كان الانساب تطويله على مطلق التابع الشامل للشافعي  
والثالث (قوله ويؤيده) أي الاول قول المتن (في الركوع الاول الخ) ظاهره وان لم يطول القيام ولا مانع منه  
لان تطويل الركوع أو السجود من حيث هو لا ضرر فيه مع ذلك فالاول أن لا يطوله لما فيه من مخالفة  
الاعتداء بفعله عليه الصلاة والسلام ع (و) الثاني منع دعوى الظهور بان الكلام هنا في الكيفية الثالثة  
(قوله السبعين آله) أي خلافاً لما في التبيين من تقديم المائة الفوقية على السبعين مغني قول المتن (والرابع  
تسعين) قال العلامة الشو شوري هلا قال تسعين وما وجه هذا النقص اه أقول انه جعل نسبة الرابع للثالث  
كنسبة الثاني للاول والثاني نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين ع (و  
الصغيري عن البرماوي وكان التفاضل بين الثاني والثالث بعشرة فقط لانها أقل عقود العشرات اه قول المتن  
(تقريباً) أي في الجميع لثبوت التنازل من الشروع عن غير تقديره بتومغني (قوله انه يسبح في كل ركعة  
بتقديره) هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله سم واعتمده شيخنا (قوله ويقول  
(قوله الاعتداء كذا ذابا الخ) عبارة الاستاذ الكبرى في كثر وسجل ما مر اذالم يكن عند الزوال ان الغصيف  
كايون خدم من قول الشافعي في الام اذا ذابا بالكسوف قبل الجحش متخفها فقرأت في كل ركوع بالفاتحة وقيل هو  
الله أحد وما أشبهها اه (قوله وهذا هو الانساب الخ) يتأمل وجه الانسية ووجه الدلالة مما احتج به عليها  
وهو قوله فان الثاني الخ وقد قال السبكي ثبت بالخيار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني  
والثالث ثم الثالث على الرابع وأما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فبما أعلم فلا جرح له  
بعد في ذكر سورة النساء فهو آل عمران في الثاني اه (قوله وله نص آخر الخ) يسبح في كل ركعة بتقديره  
هل المراد انه يسبح في كل ركوع بقدر القيام الذي قبله

نص عليه في أكثر كتبه أيضاً وله نص آخر أنه يسبح في كل ركعة بتقديره اعنه ويقول في كل ركعة سمع الله ان جملهم بالله الجلالى أخذ كر  
الاعتدال (ولا يطول السجدة في الاصح) كياتي في الشاهد والجلوس بين السجدة تين والاعتدال الثاني (قلنا اصبح تطويلها) وهو الافضل  
لانه (ثبت في التبيين ونص

الح) عطف على قوله المصنف ويسمى الح قول المتن (في البيهقي) أي في كتابه وهو يوسف أو يعقوب بن يحيى  
 القرشي من يوطر به من مذهب مصر الا في كان خليفة الشافعي رضي الله تعالى عنه في حلقته بعد مائة سنة  
 اثنى وثلاثين ومائتين بها فتومئتي قول المتن (وتسن جماعة) وبنادى لها الصلاة جماعة يكلمهم بمأمر وتسحب  
 للنساء غير ذوات الهبات الصلاة مع الامام وذوات الهبات تصلي في بيوتهن منفردات فان اجتمعن فلا  
 بأس بها فيومئتي (قوله) بالمسجد الح) عبارة النهاية والغني وتسن صلاتها في الجامع كظنيره في العيد اه  
 قال عرش قوله مر كظنيره في العيد قضيته أنه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصراة وقال سم على حج  
 قوله وبالمسجد الاعذر الح) قال في العباب والمسجد وان ضاق اه وسكت عنه في شرحه عبارة شرح الارشاد  
 دون الصراة وان كثرت الجموع اه وقوله هنا الاعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب ولا في شرحه ولا  
 في شرح الارشاد اه ويمكن توجيه قوله وان ضاق بان الخروج الى الصراة فقد يؤدي الى فواتها بالاحتلاء  
 اه (قوله) جماعة بالرفع الح) الى قوله ويؤخذ في النهاية الاقوله وليس الابل غير وكذا في الغني الاقوله ويصح  
 الى المتن (قوله) يصح جعله حالا لكن على هذا لا يكون تعريض لسن نفس الجماعة مع أنه المقصود بالتعرض  
 سم (قوله) وذلك الاجام منتف الح) محلي تأمل لا يمكن حمل المطلق على القيد فلا يفتي في الاجام بصري وسم  
 قول المتن (وبجهر) أي الامام والمنفرد فيلزم في النهاية (قوله) لانها اليسية) أي ان فعلت قبل الجهر (أو  
 ملحقة بها) أي ان فعلت بعده فالتنوع بصري وسم (قوله) بلسر) \* فرع \* لو غربت الشمس أو  
 طلعت وقد بقي ركعتان صلاة كسوف الشمس في الاول والقمري الثاني فاجتمع الجهر فيها في الاول والاسرار  
 فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت بعد فعل ركعتين العصر أو طلعت بعد فعل ركعتين الصبح فانه يجهر في  
 ثانية العصر في الاول وبصري في الثانية الصبح في الثاني كجهر الظاهر سم قول المتن (ثم يحط بالح) أي بما بعد  
 صلاتها فيومئتي قال عرش فلوقدمها على الصلاة هل يعتد بها أم لا فيه انظر والاقراب الثاني ثم رأيت في  
 العباب ما نصه ولا يجوز أن أي الخطية ن قبل الصلاة ولا خطية فردة انتهى اه (قوله) من غير تكبير) وهل  
 يحسن أن يأتي به بالاستغفار قايما على الاستسقاء أو لا يسنه انظر والاقراب الاول لان صلاته منسبة على  
 النضرع والخطف على التوبة والاستغفار من أسباب الخطف على ذلك وعبارة النضرع يحسن أن يأتي  
 بالاستغفار لانها لم يرد فيه نص انتهى اه عرش (قوله) وتكره الخطية الح) عبارة النهاية والغني ويستثنى  
 من استحباب الخطية صلاة الاذاعي تبعا للنص أنه لو صلى بلبده وال فلا يحط بالامام الا بأمره أو لا يفكره  
 وياتي مثله في الاستسقاء وهو ظاهر حيث لم يقوض السلطان ذلك لاحد يخصه وصلا ولا يحط لاذن أحد اه  
 (قوله) ما اذا اعتبد استذانه الح) الاولى الضبط بتحشية الفتنة بصري (قوله) أو كان الح) أي الامام قول المتن  
 (خطبتين الح) يعلم منه أنه لا تجزئ خطبة واحدة وهو كذلك للاتباع معنى (قوله) فسنهنا) ثم يعتد لاداء  
 السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة غير بيتهائية ومغفيرة راد فيختار كون الخطبة ذكرا اه (قوله)  
 (قوله) وبالمسجد الاعذر) قال في العباب والمسجد وان ضاق اه وسكت عطف في شرحه وعبارة شرح  
 الارشاد دون الصراة وان كثرت الجموع اه وقوله هنا الاعذر لم يذكره في شرح الروض ولا في العباب  
 ولا في شرحه ولا في شرح الارشاد (قوله) يصح جعله حالا لكن على هذا لا يكون تعرض لسن نفس  
 الجماعة مع أنه المقصود بالتعرض (قوله) وذلك الاجام منتف) أقول ان تنافوا مجموع اذ لمعنى للاجماع الا  
 احتمال تقيد سنيتها بالجماعة هو حاصل مع ما ذكر أول الباب لاحتمال تقيد جمعا فانه ما هنا لان المطلق  
 يجعل على المقيد للاجماع لازم لما اعترف به من قوله الظاهر الح) اذن لازم الظهور وجود الاحتمال (قوله)  
 أو ملحقة بها) أي يكفي بعد الفجر \* فرع \* لو غربت الشمس أو طلعت وقد بقي ركعتان صلاة كسوف  
 الشمس في الاول والقمري في الثاني فاجتمع الجهر فيها في الاول والاسرار فيها في الثاني وهو نظير ما لو غربت  
 فعل ركعتين العصر أو طلعت بعد فعل ركعتين الصبح فانه يجهر في ثانية العصر في الاول وبصري في الثانية الصبح  
 في الثاني كجهر الظاهر (قوله) اما سر وطه ما سنهنا الح) ثم يعتد لاداء السنة الاسماع والسماع وكون

يعاد لها الخوار كوع الذي  
 قلها والله أعلم) فكون  
 السجود الاول نحو الخوار  
 الاول والثاني نفس الثاني  
 (وتسن جماعة) وبالمسجد  
 الاعذر وذلك للاتباع رواه  
 الشيخان وانما بسن هنا  
 الخروج للصراة لانه يعرضها  
 للفوات قبل جماعة بالرفع  
 أي فيها ولا يصح نصبه حالا  
 لا قضائه تقيد السند  
 بحالة الجماعة وليس كذلك  
 اه وفيه نظر بل النصب  
 هو الظاهر وليس بحال بل  
 في يجوز لمن تأتى الفاعل  
 ويصح جعله حالا وذلك  
 الاجام منتف بقوله أولا هي  
 سنة الظاهر في سنه بالمنفرد  
 أيضا (وبجهر بقراءة  
 كسوف القمر) اجماعا  
 لانها اليسية أو ملحقة بها  
 (لا الشمس) بل بسر للاتباع  
 صحه الترمذي وفيه (ثم  
 يحط) من غير تكبير كما  
 يحتمل من الاستاذ (الامام)  
 للاتباع في كسوف الشمس  
 متفق عليه وقيل به كسوف  
 القمر وتكره الخطبة في  
 مسجد بغير إذن الامام فنية  
 الفتنة يؤخذ منها أن عمله  
 ما اذا اعتبد استذانه أو كان  
 لاراه أو يحط بالامام نحو  
 المسافر من الامامة للنساء ثم  
 ان قامت واحدة فوعظهن  
 فلا بأس وكذا في العذر كما هو  
 ظاهر (خطبتين) أو كانهما  
 وسنهما السابقة (في الجمعة)  
 قايما عليهما المأثر وطههما  
 فسنه هنا

كالعبد أى فلا يشترط كون الخطيئة غير مبتدأة فلا ينهاها بقوله المغنى (قوله وهو المعتمد) وقفاً فالمغنى والنهاية  
قول المتن (ويبحث على التوبة أى من التوبة مع تحذيرهم من الغفلة والتمادي في الغرور نهاية ومعنى عبارة  
شنعنا أى يأمرهم أمرامو كدعاء التوبة من الغيوب وهى وإن كانت واجبة قبل أمره لكنها تنبتا كدبه كما  
أقاده القلوب وقد تكون مستقبل أمره ويجب عليه كما إذا لم يكن عليه ذنب ككافر أسلم وصلى بلغ ومذنب تاب  
اه (قوله عام الخ) أى ذكرنا غير بعد التوبة بعام الخ نهاية (قوله ويجرحهم) أى قوله وانما وجبت  
النهاية بالمغنى (قوله على العتق) ويجب منه بالامر به ما يجزئ في الكفاية لكن نقل عن خط المبدئ أنه  
لا يشترط هذا ذلك ومضايف من يجب عليه العتق بالامر من يجب عليه العتق في الكفاية (قوله والصدقة) أى  
صدقة التطوع وتحصل بأقل من مئة مائة مائة مائة قدره ان ذلك والاعتين على من قدر على مضايف من يجب  
عليه الصدقة من فضل عنده ما يجب عليه في الغطر مما يصدق به شنعنا وفي العيرى عن الخفى أنه اذا عين  
الامام قدراً او ائدا على ركة الغطر لم يشترط أن يكون فاضلاً عن كفايته مائة بقية العمر الغالب اه  
وقال شيخنا في الاستسقاء انه هو المعتمد (قوله والصدقة) أى والدعاء والاستغفار نها بمعنى (قوله ويدكر  
الخ) أى في كل وقت من الحضور والجزء من (قوله ما يناسب الحال الخ) أى كالصوم والواجب منه بالامر يوم  
والمصلاة والواجب منها بالذكر كعتان ثم ان عين قدرا من ذلك تعين على من قدر عليه شنعنا قول المتن (في  
ركوع أول) هو بالتونين وتر كلات أول ان استعمل بمعنى متقدم كان مصر وفا أو بمعنى أسبق كان ممنوعاً  
من الصرف عـش (قوله فلا يدركها) زاد المحلى أى والمغنى أى شيأ منها اه أى فليس المراد أنه يدرك ذلك  
الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام عـش قول المتن (في الاظهر) محله فحين فعلها بالهيئة المخصوصة اماماً من  
أحرم بها كسنة الاظهر فيدرك الركعة بذكر الركوع الثاني من الركعتين لا تسبوه اقتدى في القيام قبله  
أو في ما طمأن يقيناً قبل ارتفاع الامام عن أقل الركوع لتوافق قطع صلاتهما حينئذ (فرع) لا تؤدى  
بامام الكسوف في نأى ركوعى الركعة الثانية قيامه بعد اطلاق نية وقولنا ان من اطلق نية الكسوف اعتقد  
على الاطلاق فهل تتعدى ههنا على الاطلاق والالحاقه أو لا لان صلاته انما تعتقد على ماواه الامام لئلا  
تلزم المخالفة فيقطر وأطن مر اختيار الاول سلم على المنهج اه عـش (قوله وانما وجبت الخ) جواب سؤال  
ظاهر البيان (قوله تفصل الخ) عبارة قامنى والقول الثاني يدرك ما لحقه الامام ويدرك بالركوع القومة  
التي قبله فاذا كان ذلك في الركعة الاولى وسلم الامام قام هو وقرأ وركع واعتدل وجلس وتشهد وسلم أو في  
الثانية وسلم الامام قام وقرأ أو ركع ثم اى بالركعة الثانية تركوعها ولا يفهم هذا المقابل من الاطلاق المتن بل يفهم  
منه أنه يدرك الركعة بكاملها وليس مراد الا لا خلاف أنه لا يدرك الركعة بجمعها اه وفي النهاية نحوه (قوله  
وبسن) أى قوله اه في المغنى الا قوله ويفرق الى أماداً وقوله والى قول المتن بغروهما في النهاية الا قوله  
وبأنه يلزم الى وان دلالة عمله (قوله لا التزم الخ) عبارة المغنى والنهاية لا لا يتوقف على كماله به بعض  
فهذه العين لضيق الوقت ولأنه سأل ودلاً ويظهر انه يخرج في ثياب بذه ومهنة قياساً على الاستسقاء لانه  
اللاق بالحال ولم أر من تعرض له اه واعتمده شيخنا (قوله اذا لم يشرع الخ) سبذكر محذور بقوله أماداً ازال  
الخ (قوله وتوقوت صلاة كسوف الشمس الخ) أى بخلاف الخطيئة فانها لا تقوت لان القدم بها الوقت وهو لا  
يفوت بذلك فلا يصح بعض ما كشف في الشرع والصلوة كقول من ينكس منها الا ذلك القدر نهاية ومعنى  
(قوله ولا اذا شككنا الخ) عطف على البعض عبارة النهاية والمغنى ولو لم يحجب شك في الاعتلاء أو  
الكسوف لم يؤثر فعلها في الاول دون الثاني علماً بالاصل فيها اه (قوله لا تنظر في هذا الباب لقول المنجمين  
الخ) اى فاذا قالوا انكسبت لم تعمل بولهم فنصلي في الاول اذا لاصل بقائه الكسوف دون الثاني اذا  
الخطيئة بمرشح مر (قوله لا التزم الخ) عبارة مشرح الرض وأما التفتيد بحلق الشمس وقت الظفر  
فلا يسن لها كماله به بعض فهذه العين فانه يشرع الوقت اه (قوله ولا اذا شككنا في حلولة شعاب  
الخ) قال في الرض فان حال شعاب وقال منعم أى أو أكثر كما في شرحه انجالت أو كسفت لم يؤثر اه قال في

كالعبد نعم تحصل السنة  
هنا تحطبة واحدة على ما في  
الكفاية عن النص وتبعه  
جمع لكن رده آخرون  
وهو المعتمد (ويبحث)  
الخطيب ندب الناس (على)  
التوبة وانما (عام بعد  
خاص وحكمة افراد مزيد  
الاهتمام بشأنه ويجرحهم  
على العتق والصدقة لا اتباع  
بمسند صحيح في كسوف  
الشمس وقيس بها الباقي  
ويذكر ما يناسب الحال  
من حيث ورجو أكثر  
الدعاء والاستغفار (ومن)  
أدرك الامام في ركوع  
أول من الركعة الأولى  
أول الثانية (أدرك الركعة)  
كسبها بشرطه السابق  
(أو) أدركه (في) ركوع  
ثان أو في قيام ثان من  
الاول أو الثانية (فلا)  
يدركها (في الاظهر) لان  
ما بعد الركوع الاول في حكم  
الاعتساف وانما وجبت  
الفاتحة وسنة السور وقية  
للا اتباع محكاة الاول  
لتبني هذه الصلاة عن  
غيرها وفي مقابل الاظهر  
هنا تفصيل لسنة بصدده  
فيس هنا الفصل لا التزم  
السابق في الجملة كما يحتمل  
بعضهم لخوف فواتها  
(وتوقوت صلاة) كسوف  
(الشمس) اذا لم يشرع فيها  
بالاعتساف لجمعها بقينا  
للا بعضها ولا اذا شككنا  
فيه لحسالة محاب لان  
الاصل شاذ

ولا تنظر في هذا الباب لقول  
المختمين على القواعد كثيرا  
لأنه تخمين وان اطرودو يعرف  
بين هذا وجواز عمل المختمين  
الوقت والصوم بعلمه بأن  
هذه الصلاة غير جفت  
القياس فاحتمل ما لهو بأنه  
يلزمه القضاء في الصوم وان  
صادف كان في فله جاز وهذه  
لا قضاء فيها كما مر فلا جاز  
لهو بأن دلالة علمه على  
ذلك أقوى منها هناك وذلك  
لنفوس سببها أما اذا زال  
أنته هافانه فيها فيل ولا  
قوصف بأداء ولا قضاء اه  
والوجه صحة وصفها بالأداء  
بأن تفسد القضاء كرمي  
الجار ولو بان وجود الاعتلاء  
قبل الشروع فيها فالوجه  
انها ان كانت كسنة الصبح  
وقعت فلا مطلقا كالأحرم  
بفرض أو تفصل قبل وقته  
سأله به أو كالحقيقة الكاملة  
بأن بطلانها اذا تنقل على  
هيتها يمكن الصبر فيها له  
(و يغزو بها كسفة) لزوال  
سلطانها والانتفاع بها  
(و) تقوت صلاة خسوف  
(القمر) قبل الشروع فيها  
(بالاعتلاء) لجمعها كرمي  
الشمس (وطولع الشمس)  
لن والسطاهة (لا) بطولع  
(الغمر) وهو خائف فلا  
تقوت (في الجدي) لبقائه  
طلبه الليل والانتفاع  
بضوئه وله الشروع فيها  
اذ خسف بعد الغمر

الاصل عدم نهايته ومغني **(قوله مطلقا)** ظاهره ولو غلب على ظنهم صدقهم وشعر به قوله وبقر الخ عش  
**(قوله خارج عن القياس)** في الجملة فلا ينبغي ان يحوز كسنة الصبح سم **(قوله وبانه يلزمه القضاء الخ)** في  
لزوم القضاء كلامه باقي في محله وقد بعكس الفرق بهذا فيقال لم يمكن تدرك هذه بالقضاء فينبغي جوازها  
لنلتاقوت وأساو لا كذلك الصوم سم **(قوله دلالة علمه)** أي المختمين (على ذنبن) أي الوقت والصوم  
**(قوله وذلك الخ)** أي قوتها بالاعتلاء بصري **(قوله أما اذا زال الخ)** أي انجلي جمعها في معنى **(قوله)**  
فانه بينهما) أي وان لم يدرك كسنة منها في معنى أي وان علم عند الاحرام ان الباقي لاسع الصلاة كما يأتي  
في الشرح **(قوله قبل ولا توصف الخ)** صنيع النهاية وانما في صريح في انه راجع لقوله أما اذا زال أثناءها  
الخ لكن ظاهر صنيع الشارح ومصرح بما يأتي عن سم أنه في مطلق صلاة الكسوف **(قوله والوجه صحة)**  
وصفها بالأداء) أي وان لم يدرك كسنة قبل الاعتلاء وقد يقال ينبغي أن توصف بها لان لها وقتا مقدرا لكنه  
مهم فان أدركها أو ركعتين قبل الاعتلاء فاداء وان حصل الاعتلاء قبل تمام ركعة قضاء سم يحذف  
**(قوله ولو بان الخ)** أي لو شرع فيها طائفا بآنهاه ثم تبين أنه كان تجزئ في تحريمها نهاية **(قوله وقعت فلا)**  
الخ عبارة النهاية انقلب فلا الخ عش قوله انقلب الخ كالصريح في أنه اذا علم بذلك في انشائها انقلب فلا  
وهو مخالف لما تقدمه في صفة الصلاة من أنه اذا أحرم بالصلاة قبل دخول وقتها جازها بالحل والوقت فلا مطلقا  
بشرط استمرار الجهل الى الفراغ منها فان علم ذلك في انشائها بطلت فيصل هذا على ما هناك فنصو والمسئلة بما  
اذ لم يعلم اعتلاءها الا بعد تمام الركعتين وهو الذي ظهر الآن اه اقول بل الظاهر هنا الاطلاق اذ يغتر في  
التأخير عن الوقت كما هنا لا يغتر في التقدم عليه كما هنا وأما يغتر في صلاة الكسوف فلا يغتر في غيرها  
**(قوله كالمهنت الخ)** الأولى على الهيئة الخ **(قوله قبل الشروع)** الى الباب في النهاية الاقوله ولو بعد الغمر  
**(قوله لجمع)** أي يقينا شيئا قول المتن (وطولع الشمس) أي ولو بعاشقنا **(قوله زال سلطانه)** الى  
قوله وكذا ان قوى في الغنى **(قوله لا بطولع القمر)** أي وان كان في ليل يقطع بأنه وان لم يكن كاسفلا لو وجد  
في ذلك الوقت كعاشر الشهر كالصريح به قوله الخ ويجيب الخ عش **(قوله اذا خسف بعد الغمر الخ)**  
شرحه فيصلي في الاول لان الأصل بقا الكسوف ولا يصلي في الثاني لان الأصل عدمه **(قوله ولا تنظر في هذا)**  
الباب لقول المختمين) أي فاذا قالوا انقلب أو انكسفت لم يعمل بقولهم فيصلي في الاول اذا حصل بقائه  
الكسوف دون الثاني اذا حصل علمه مر **(قوله خارج عن القياس)** أي في الجملة فلا ينبغي ان يحوز  
كسنة الصبح **(قوله وبانه يلزمه القضاء في الصوم الخ)** في لزوم القضاء كلامه باقي في محله وقد بعكس الفرق  
بهذا فيقال لم يمكن تدرك هذه بالقضاء فينبغي جوازها للالتفات وأساو لا كذلك الصوم **(قوله أما اذا زال)**  
انتهاء هافانه بينهما) يحتمل ان محله ما اذا لم يكن الباقي عند الاحرام لاسع الصلاة بأن يطلوع الشمس أو  
غروبها لا يتصور ويقاع جميع الصلاة فيها ما اذا كان الباقي كذلك فلا تنفع مع العلم بالحل والوقت وكذا مع  
الجهل بالهيئة المهر وقتها خلافا كسنة الظاهر لانها على صورة النقل المطلق ولا تصور ان يعجز والالكسوف  
قبل فراغ الصلاة بغير الطلوع والغروب بل ان زواله غير مضبوط فليست أمرا يشق الشارح وله الشروع  
فيها اذا خسف بعد الغمر وان علم طلوع الشمس فيها لا يؤثر اه **(قوله والوجه صحة وصفها بالأداء)** أي  
وان لم يدرك كسنة قبل الاعتلاء بوجهه بأن القضاء فعل الشيء خارج وقته المقدرة شرعا وهذه لا وقت لها  
كذلك فكفي في كونها أداء صحة الاحرام ما هو قد رد على هذا التردد من الاداء فعل الشيء في وقتا مقدرة  
شرعا وهذه لا وقت لها كذلك فهذا يؤيد النقل المذكور والان عن اعتبار ما ذكر في الاداء فليست أمرا وقد يقال  
ينبغي ان توصف بها لان لها وقتا مقدرا كسنة مهم فان أدركها أو ركعتين قبل الاعتلاء فاداء وان حصل  
الاعتلاء قبل تمام ركعة قضاء لكنه اذا حصل الاعتلاء قبل الاحرام بها امتنع فليست أمرا في الباب بغير انما  
يدرك المسبوق الركعة بذاك الركوع الابلع الامم فان كان أي الركوع الاول الذي أدركه من الثانية  
صلى بعد سلام الامام ركعة هيناً ثم ان بقي الكسوف والام تبطل لكن يخففها اه وقوله كان من

وان علم طلوع الشمس فيها لانه لا يؤثر ولا تقوت بغيره بناسخا ولو بعد الغيم كالو غاب تحت العاصف بناسخا مع ما يحصل لسلطانه والانتفاع به قال ابن الاستاذ هذا مستكمل وان انتفوا عليه لانه قد تم سلطانه في هذه الليلة اه ويحتاج بانهم (٦٣) نظر والمجان شأنه لا بالنظر الليلة

فخصصوا ناطة الاشياء بما من شأنها كثيرا في كلامهم ولا تقوت ابتداء الخطبة بالانجلاء لان خطبته صلي الله عليه وسلم انما كانت بعده (ولو اجتمع كسوف وجعة أو فرض آخر قدم) وجوبا (الفرض) الجمعة أو غيرها (ان خفف فونه) لان فصله حتم فكان أهم في الجمعة خطبها ثم وصلها ثم الكسوف ثم خطبته (والا) يخفف فونه (فالأظهر تقديم الكسوف) لخوف فونه بالانجلاء فيقرأ بعد الفاتحة بحسوسورة الاخلاص (ثم) بعد صلاة الكسوف (يخطب الجمعة) في صورته (متعرضا للكسوف) ليستغنى بذكره ما يتعلق بالكسوف عن خطبتين آخر بين بعد الجمعة ويجب أن ينوي خطبة الجمعة فقط فان نواهما بطلت لانه شرك بين فرض وبغير مقصود لان خطبة الجمعة لاتتضمن خطبة الكسوف فليس كنية الفرض والقيصة وكذا ان نوى الكسوف وحده وهو ظاهر فيستأنف خطبة الجمعة أو أطلق لان القرينة تصرفها للكسوف وقول الاخرى لاتصرف الخطبة اليه الا بقصد لان

وكذا فيما اذا اكتفت الشمس قبل الغروب وعلم غروبها بشي روى ابي بصير قول المتن (ولا بغيره بناسخا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع في الخطبة بطلب انشاءها بعد غروبها بناسخا وفي شرح العباد قال ابن الرفعة ولو غاب بناسخا قبل الغيم فلم يصل حتى طلع الغيم لم أر فيه نقلا ونبني أن يصل على الجديد انتهى وهو مقبض انتهى اه سم أقول ويصح بذلك أيضا قول الشارح هنا ولو بعد الغيم اه وفي شرحه بافضل ولا بغيره قبل الغيم أو بعد وقبل طلوع الشمس بناسخا اه (قوله هذا مستكمل) أي قول الاثثة ولا تقوت بغيره بناسخا (قوله بانهم نظر والخط) عبارة الغنى بان لا ينظر الى ليلة مخصوصه بل ينظر الى سلطانه وهو الليل وما لا حق به كانه ان ينظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا ينظر فيها الى غيب ولا الى غيره اه (قوله ولا يقوت) ابتداء لخطبة بالانجلاء (أي بعد الصلاة بشي روى قول المتن (ولو اجتمع الخ) عبارة النهاية والخطي ولو اجتمع عليه صلاتان فأكثروا ما من الفوات قدم الاضوف فو نام الا كدفعي هذا الواجب عليه كسوف الخ اه قول المتن (أو فرض آخر) أي ولو نذر انجاءه بمعنى (قوله في الجمعة يخطب الخ) أي في غيرها يصل الفرض ثم يفعل بالكسوف ما مضى ونهاية (قوله ثم الكسوف) أي ان بقي أو بعضهم معنى (قوله ثم خطبته) أي وان التحلى كما روى قول المتن (متعرضا للكسوف) ويحترز عن التطويل الموجب للفصل نهايتها وتواسى قال ع ش أي وجوب باظهار اطلاق المصنف انه لا فرق في ذلك بين ان يتعرض لذلك في أول الخطبة أو في آخرها أو خصلها اه (قوله فيقرأ الخ) أي في كل قيام نهايتها بمعنى (قوله لان خطبة الخ) عبارة النهاية والغنى وما نظره المصنف من انما يحصل صحتها لا يرد ذكره كالوضوح في السجدة الى الفرض رديان خطبة الجمعة لاتتضمن خطبة الكسوف لانه ان لم يتعرض للكسوف لم تكف خطبته عنه اه (قوله فيقرأ الخ) خطبة الجمعة كل الأولى بتقديم قوله وكذا الخ (قوله أو أطلق) وهو المعتمد بنهاية وسم (قوله لان القرينة) أي تقديم الكسوف على الخطبة (قوله اليه) أي انكسوف (قوله الا بقصد) أي فيكفي الاطلاق لاعتراضها حيثئذ الى الجمعة فقط (قوله يعني الخ) أي يقول شرح الروض وهو الاقرب اه ضعيف ع ش (قوله والعيد) الى قوله انتهى في المتن (قوله ثم يجوز هنا قصد هما الخ) أي العيد والكسوف وبقى ما لا يطلق هل تنصرف لهما أو لا فيه نظر والاقرب أن يقال تنصرف للصلاة التي فعلها عقبها ومجملها ثم توجه من قرينة ارادة أحدهما بان افتتح الخطبة بالكثير فتصرف العبدان آخر صلاة الكسوف وأقنعها بالاستغفار فتصرف للكسوف وان آخر صلاة العبدونة قبل بالقرن من شخص الشي روى أنها تنصرف لهما ع ش أقول واليه يميل قولهم وهل عندنا إطلاق هنا تنصرف لهما اه (قوله بالخطبتين) والمظاهر انه برأي العيد

الثانية الخ عزائي شرحه المعمور ع نقلا عن نص البولي وقوله لم يطل قال في شرحه قضيتان اه جواز بخلافه فلا يرجع وله ان يتم على ههنا التمسر وعبارة بخلاف لان الوقت لا يطله آخر وجوبها وان استحال قضاءها كالجمعة وقوله لكن تحفظه أي بما كمال شرحه ثم قال في العباد ولا تطل به أي بالفر وديا والطلوع في الاثنا اه (قوله وان صل طلوع الشمس فيها) أي فليست كالجمعة امتناع انشاءها بعد ضيق الوقت (قوله في المتن ولا تقوت بغيره بناسخا) هذا مع قوله السابق قبل الشروع فيها بطلب انشاءها بعد غروبها بناسخا وفي شرح العباد قال ابن الرفعة ولو غاب بناسخا قبل الغيم فلم يصل حتى طلع الغيم لم أر فيه نقلا ونبني أن يصل على الجديد اه وهو محمول يقال ان طلوع الغيم يصيرها قضا لان ما قبل الغيم هنا كما بعده فالوقت واحد فلم يخرج الخ انما طالع به من الغرثا الجديدة (قوله في المتن متعرضا للكسوف) قال في شرح الروض ويحترز عن التطويل الموجب للفصل اه (قوله أو أطلق) هو المعتمد مد (قوله ثم يجوز هنا قصد الخطبتين) وهل عندنا إطلاق هنا تنصرف لهما

خطبة سقطت مبنية على أنه لا يحتاج لخطبتين ان لم يتعرض في خطبة الجمعة والتي صرح به غيره أنه متى لم يتعرض فيها له ساه خطبة أخرى (ثم صلي الجمعة) والجميع الكسوف كالغرض منه فيما ذكر لان العيد اضمحل منه ثم يجوز هنا قصد هما بالخطبتين واستشكال في المجموع بانها مائة من مقصود فان فليض التمسر يكفي بينهما كركعتين نوى بهما منة أخرى وسنة الصبح المفضية

ويحبها بانها مالاً كانتا بشتن (٦٤) الصلاة أشبهت بغسل الجمعة والعيد وليست كالصلاة لانها يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم رأيت السبكي أشار لذلك

(ولو اجتمع) خسوف ووتر قدم الخسوف وان خفف قوت الوتر لانه أفضل ويكفي مداركه بالقضاء أو (عيد) وجنزة (أو خسوف وجنزة) قدمت الجنزة أو خوفان تفسير المثلث ثم يرد طائفة للتشبه بها ويستغل ببقية الصلوات ولو اجتمع معها فرض اتسع وقتها ولو جمة قدمت ان حضر ولها وحضرت والا فرد لها جماعة ينتظرونها واستغل مع الباقيين بغيرها قال السبكي تغلبهم بقتضى وجوب تقديمها على الجمعة أول الوقت بخلاف ما اعتد به تأخيرها عنها فنبهني التذمر منه والبولي بن عبد السلام خطبة جامع عرو رضى الله عنه بمصر كان يصلي عليها وأولوا يقتضي الحالين وأهل البيت الذين يلزمهم تجهيزه فيها يظهر بسقوط الجمعة عنهم ليذهبوا بها وانما يفهم ان خشى تفسيرها أو كان التأخير لا كثرة المصلين والا فالتأخير يسريه مصلية المثلث فلا ينبغي منعها ولما أجبوا على تأخيرها الى ما بعد صلاة نحو العصر لكثرة المصلين حيث قبل اجتماع العدد مع كسوف الشمس حال غائباتها لا تكسف الا في الثامن أو التاسع والعشرين

فكبر في الخطبة تان التكبير حيث لا ينافي الكسوف لانه غير مطلوب في خطبته لانه لا يتمتع كذا ظهر ووافق عليه شيخنا الزايد انتهى شوري اه يجزى (قوله لما كانتا بشتن الصلاة) أى لان القصد بهما الوضوء اذ ليست واحدة منهما شرطا للصلاة ع (قوله أشار لذلك) أى حيث قالوا كانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد باختلاف الصلاة انتهى اه سم (قوله ووتر) أى وتراد وجو (قوله فوت ع) أى أو التراجع عنها ومعنى (قوله لانه أفضل) أى بشر وعمل الجماعة في صلاته رى أى مطلقا ع (قوله يجزى) (قوله ثم يرد طائفة لتشبهها الخ) أى ولا يشبهها الا بما لم يشغل الخ معنى (قوله ببقية الصلوات) بالاضافة (قوله والا) أى وان لم تحضر أو حضر ولم يتصرف الى وقتها ومعنى ونهاية (قوله فرض اتسع وقته) أى فان ضاق وقتها لم يقدم لان خفف تغير المثلث فتقدم الجنزة فان فات الفرض مر سم وع (قوله قد ثبت) أى وجوبا كما أتى به شيخنا الشهاب الرمى ولعل محل الوجوب المالم يكن المصلون عليها اذا أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم والاعراض التأخير فليست سم واعتمده ع (قوله أفردها جماعة الخ) لعل هذا اذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها والا فلا حاجة الى الافراد كور سم (قوله قال السبكي تغلبهم بقتضى وجوب تقديمها الخ) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرمى عند دمونه بان تؤخر الصلاة عليه الى ما بعد صلاة الفرض الذي يتفق تجهيزه عنده جماعة وأخيرها لاجل كثرة المصلين وحيث يشكلى افتأوه وجوب التقديم بها السبكي فليست سم على حج أقول وقد يجب بان الوجوب محمول بقرينة كلامه على ما إذا ترج كثر المصلين كان حضرن عادتهم الصلاة في ذلك المثل حضر الجنزة فلا يجوز تأخيرها اذا كانت فيه ع (قوله وبقي الحالين) قال سم على أى المحتاج اليهم في جهلها وعلى التناوب (قوله الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييدهم منهم مر اه أى ولا نظرا لاجزائه العاديين أنه يحصل من كثرة المصلين جملة الجنزة وجب لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة وانحوه ع (قوله انتهى) أى كلام السبكي (قوله وانما يتجهزها الخ) عبارة النهاية وبقيته أن عمل حرمه التأخير ان خشى تغيرها أو كان التأخير لا كثرة المصلين والا فلا تأخير اذا كان يسرا وفي مصلحة السبكي لا ينبغي منه اه (قوله فالتأخير الخ) والاولى الموافقة لما مر انفعان النهاية والتأخير الخ بالواو الحالية (قوله قيل) الى الباب في المغنى (قوله قيل الخ) عبارة المغنى والنهاية وعارضت طائفة على قول الشافعي رضى الله تعالى عنه على اجتماع عيد وكسوف الخ بان العبد اما الاول من الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين الخ (قوله لانه لا استحالة عند غير المتجهين) أى وقول

(قوله ثم رأيت السبكي أشار لذلك) في شرح الروض قال السبكي وكانهم اغتفروا ذلك في الخطبة لحصول القصد باختلاف الصلاة اه (قوله ولو اجتمع معها فرض الخ) عبارة العبد أو جنزة تقع فرضا أو من فوتها قدم الجنزة والا فافرضه بفسق (قوله ولو اجتمع معها فرض) أى ولو جمة قدمت أو وجوبا كما أتى به شيخنا الشهاب الرمى ولعل محل الوجوب بما لم يكن المصلون عليها اذا أخرت عن الفرض أكثر وقصد التأخير لاجل كثرتهم والاعراض التأخير فليست سم (قوله اتسع وقته) أى فان خفف قوت الفرض قدم الان خفف تغير الميت فقدم الجنزة فان فات الفرض مر (قوله والا فرد لها جماعة ينتظرونها) لعل هذا اذا كانت في مظنة الحضور مع اشتغال الناس بغيرها والا فلا حاجة الى الافراد كور (قوله قال السبكي تغلبهم بقتضى وجوب تقديمها الخ) ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لفرض كثرة الجماعة وقد أوصى شيخنا الشهاب الرمى عند دمونه بان تؤخر الصلاة عليه الى ما بعد صلاة الفرض الذي يتفق تجهيزه عنده جماعة وأخيرها لاجل كثرة المصلين وحيث يشكلى افتأوه وجوب التقديم بها السبكي فليست سم (قوله وبقي الحالين) أى المحتاج اليهم في جهلها وعلى التناوب (قوله الذين يلزمهم تجهيزه) بل ينبغي أن يراد بهم كل من يشق عليه التخلف

ورد بأنه لا استحالة في ذلك عند غير المتجهين كيف قدمهم أنهم كسفت يوم سواهم ولما لم يشق على الله عليه وسلم وقضى المتجهين



المجتمعين لاعتقاده والله على كل شيء قدير. **باب يوم عاشوراء** (قوله عن الواقدي) صرح بمنع النهاية والمعنى أنه راجع للمعطوف فقط (قوله يوم عاشوراء) أي من الحرم عرش (قوله بان يشهد الثالث الخ) أي فتسكتفي يوم عيده وهو الثامن والعشرون في نفس الامر بان الفقيه قد صور ما يقع لتسدر بباستقرا الفروع والدقيقة نهاية ومعنى (قوله لا يصلي الخ) عبادة النهاية والمعنى يستحب لكل أحد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسوف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه واصلاته بينه منفردا كما قال ابن المقرئ تعالى الله تعالى في شرح الروض وقول المصنف في يمين زبانه ولم أره لغيره لكنه قياس النافلة التي لا تشرع فيها الجماعة اه وأمره عرش (قوله من يجوز زلازل الخ) هل من نحوهما الطاعون المتبادل لا مراد سم على وفي الاسنى ويسن الخروج الى الصرراء وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس منها نحوها انتهى اه عرش (قوله ركعتين الخ) أي كسنة الطهر وبنو سبها أي الصلاة عبارة شرح الروض وبهذا جزم ابن أبي العم قال تكون ككيفية بلوات ولا تصلي على هيئة الخسوف قول واحد انتهت اه عرش (قوله مع التضرع والدعاء) لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا عصفت الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلته به وأعوذ بك من شرها وثلاثين ما بشرنا أو سئلت به قيل ان الريح أربيع التي من جهة القبلة السبا ومن ورائها الدور ومن جهة يمينها الجنوب ومن شمالها الشمال ولكل منها سابع فبالسبا مدة يستأوي الدور وباردة وطسبة والجنوب باردة وطسبة والشمال باردة ويستأوي ربح الجنة التي تهب على أهلها جنة الله تعالى والدنا ومساكننا وأصحابنا منهم معنى وقوله قيل الخ في النهاية مثله

\*(باب صلاة الاستسقاء)\*

أي وما يتبع ذلك ذكر كراهة السراج عرش (قوله هو لغة) الى قوله وليس في النهاية نفس الاقوله قال البراء كلها (قوله هو لغة طلب السقيا) أي مطلقا من الله تعالى أو من غيره حلجة أو يدونها (قوله وشرا طلب السقيا) أي سقيا العباد كالأمر بعضا عرش (قوله والاصل فيها الخ) أي قبل الإجماع أي ومعنى قال عرش أي في اللغة فلا ينافي في بعض أنواعه مختلف فيه اه قول المتن (هي سنة) أي وتجب بأمر الامام وحديثه يجب نية الغرضية كذا كوفي في شرح العباب سم أي وفي الامداد كردي على بافضل قال البحرى ويحل كونها سنة موكدة ان لم يأمرهم الامام بها او اجبت كالصوم ونظيره وجوب التعيين ونية الغرضية ثم ظهر لي أنه يكتفي بنية السبب بشرى وردده الحنفى بانه كفا لا بنوى الغرضية مع وجوبها واعتماده لا بد من نية الغرضية قياسا على المسدودة على الصوم اه (قوله لكل أحد) أي التقسيم ولو بقرينة أو بادية ومساخر ولو سقر قمر وسرورة وبالحق وغيره وذكر وأثنى شيخنا ونهاية قال عرش أي ولو عاصيا بسفره أو أفاقه اه (قوله بأقواها) أي الاستسقاء والتأنيب باعتبار السنة وهو أولى من قول الرشدي الصواب بأقواها أي الاستسقاء اذا الصلاة لا تقسم الى الصلاة وغيرها اه (قوله مجرد الدعاء) أي فرادى أو مجتمعين خلف الصلوات أولا عرش (قوله ولو تغلا) أي وصلاة جنازة لا سبعة تلاوة وشكر عرش

عن تشبيههم منهم مر (قوله من يجوز زلازل والصواعق) هل من نحوهما الطاعون المتبادل لا مراد (فرع) هل يصلي كسوف الخوم كفى كسوف الشمس والقمر بحيث الركنى انه يصلي له ورد عليه الشارح في قنوى وأطال فيها بما يحتجنا معه فيه بما مشها

\*(باب صلاة الاستسقاء)\*

\* فرع \* أخبر مفصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للاستسقاء فهل يجب عليه الدعاء بالسقيا أولا (قوله في المتن هي سنة) أي وتجب بأمر الامام وحديثه يجب نية الغرضية كذا كوفي في شرح العباب فانه اذا كان الاجابان الصوم بأمر الامام يجب ظاهر او باطنوا بشرط تبيت نية كراهية به كلامهم في الصيام قال ما معصوم من احتج بعدم الوجوب بان صلاة الاستسقاء يجب بأمر الامام ولم يقل لحد بوجوب نية الغرضية فيها فقد أبعد ثلاث القائلين بوجوب الصلاة بأمرنا ثم تركوا التصريح بوجوب نية

(قوله وفي نحو الخطبة) أي كالموسى شيخنا (قوله ويعتزل فيها) أي في خطبة الجمعة (قوله ثم قال الخ) عاف على قوله عبر بجوز وما بينهما من أجل اعتراضه (قوله على الثاني) وهو قوله بل يعتد به (قوله ما بينهما) أي الكيفية لا تارة (قوله المأمور به فيه) أي الاستغفار في القرآن (قوله المراهبة الخ) لا يقال أنه إن كان صفة أخرى للاستغفار صار المبتدأ أعني ترتيب الخ بلا خبر أو خبره لم يصح الخبر لأن مبنى هذه المناقشة أن حقيقة مبتدأ خبر ما بعده هو منح عجز أو عطفه على الآء. إن والهاء للاستغفار وقوله لا ينبغي الخ خبر وترتيب الخ نامل سم وقوله والهاء الخ أي في حقيقة أي والاستغفار الحقيقي هو الإعران ولكن كان المناسب على ذلك قلب العطف على أنه لا مانع من إرجاع الهاء للإعران كما هو الأقرب (قوله لا تعلقه) أي الماهو (قوله اثبات) أي الاستسقاء قول المتن (عند الحاجة) خرج بذلك ما لم تكن حاجة إلى الماء ولا تغربه في ذلك الوقت فلا استسقاء مفق ونهاية زاد شيخنا بل ولا تصح كقوله الحقاوي اه وقوله سم في ذلك الوقت ليس بقيد عند عرش عبارته قوله عند الحاجة أي مأخوذة أو غيرها كان طلب عند عدم الماء عند عدم الحاجة للماء لا حصوله بعد عدم يحتاجون فيها إلى طلب في زمن الصفح حصوله في زمن الشتاء أي وعكسه اه (قوله لاهاء) أي قوله وجعل في التهاية المغنى الأقوله على ما بحث (قوله لفقدته) أي وتوقف الكل على أن يخوف في أيام زباده شيخنا (قوله أوقلت الخ) « (فرع) » أشبه بمصوم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للسما قبل بحسبعله الدعاء أم لا سم على جواز الأقرب الثاني لأن ما كان مأخوذاً للعادة لا ترتب عليه الأحكام وقال شيخنا العلامة الشو برى قديقه تفصيل وهو أنه إن جاز ما بينه مع عدم حصول ضرر لم يجب وإن طرقت يقال دفع الضرر فلا يعدل وجوب فلتأمل عرش (قوله وإن كان الخ) غاية للمتن (قوله ليس بغيره الخ) أي وإن لم يستسقوا هم عرش (قوله الاستسقاء لهم) أي يسألون الزيادة لأنفسهم ثم يأتيه معنى أي: إذا كان فيها لم يفعل (قوله ولو بالصلاة) أي والخطبة أنظر لوزن الاستسقاء في يخبر من جهة النذر بأحدى الكيفيات المذكورة أو يجعل ندوة على الكيفية الكاملة منظر والأقرب الثاني لأن الحلاق الاستسقاء على الصلاة بوجبه صار كالصوم فيجعل اللفظ عند الإطلاق على المشهور متساوواً الأكمل فلا يبرمطلق الدعاء ولا به خلف الصلوات عرش ظاهره ولو لم يقدر على الأكمل لم يفعل أهل محله (قوله إن كانوا استسقاء الخ) أي أو بغاة ثم يتوهم معنى (قوله أو مبتدعة) أي وإن لم يكفر وأولم يفسقوا بما أوفى ما لو احتجبت طائفة من أهل المصنوع أو المسلمين في ذلك فهل ينبغي إجابته أم لا فيه نظر والأقرب الأول وفاة مبهم ولا يتوهم من ذلك أن فعلنا ذلك لحسن حالهم لأن كفرهم بمحقق معلوم وتحمل إجابته لهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوي الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة عرش (قوله لم تفعل لهم الخ) قديقه لأن كان على وجهه يؤدي إلى ما أشير إليه في التعليل فلا يعدو ينبغي أن الحق بهم ما لو كانوا غاة أو قطعاً طريق وكان اتساعهم في أمر المعاش بغيرهم على طغيانهم وأما الآخر من المفسدة فينبغي فعله أخذاً بما لا تلهم مع إطلاق النصوص المربطة في الدعاء للمؤمنين وأهل في

وفي نحو خطبة الجمعة قال في  
الأول ولا يقول فيها للقبلة  
عند الدعاء وبحول ودعاء  
واعتبرض بأنه من فقره  
مع أنه على الله عليه وسلم  
استسقى فقولم بفعله وأيضاً  
استقبال القبلة فيما كرهه  
بل مبطل على وجهه ثم  
وأيت بعضهم نقل عنه أنه  
عبر بجوز وهو الذي رأيت  
في نسخة ثم قال بسل الذي  
يقه نديه وحيداً فلا اعتراض  
انما يجبه على الثاني  
وأكلها الاستسقاء بخطبتين  
ووكفتين على الكيفية  
الالتية لثبوتها في الصديقين  
وغيرهما وليس في القرآن  
ما يفهمه من ترتيب قول الماطر  
على الاستغفار المأمور به  
فيه على لسان فرح وهو  
على الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم المراهبة إلا أن وقعته على  
لا ينبغي ندب الاستسقاء  
لانتقاعه الثابت في الأحاديث  
التي كانت أن تتوارى على  
أن الأصح في الأصل أن  
شرح من قبلنا ليس بشرع  
لأن تسلمه ففعله ما لم يرد  
في شرعنا بما أحقه (عند  
الحاجة) لاهاء لفقدته أو  
ملوحنة وأنتجه ثلاثا كفي  
أول زباده التي ما تنفع وإن  
كان المحتاج لذلك طائفة  
مسلمين قلله قيس بغيره  
الاستسقاء لهم ولو بالصلاة  
نعم إن كانوا فسقة أو مبتدعة  
لم يفعل لهم على ما بحث

طريقهم وجعل شراح  
من ذلك الحاجة الى طوع  
النفس ووجه بان حبسها  
منع فائدة السبقا لمعتق  
النسب والبر فكان مطلوبها  
من توبة الاستسقاء وعكن  
أن يقال انه من نحو الزلزال  
الذي مر فيه أنه يصلي له  
فرادى وهذا الواجب  
أريت في كلامهم ما يرد  
الاول (وتعاده) بأنواعها  
(نايوناك) وهكذا (ان  
لم يستوف) حتى يسقط الله  
تعالى من فضله لخبر الله  
بحسب المحدث في الدعاء وان  
ضعفها إذا أرادوا عادت  
بالصلاة والخطبة ان يشق  
عليهم انطروج من فذل  
خرجت جرم صاموا  
شوق ورأى التائبان  
صامهم فلا تخرجهم من  
الربيع صاموا وهكذا فان  
تأهرو الصلاة ولولز يادة  
المتحاب لها (فسقوا قبلها  
اجتمعوا الشكر) على تجمل  
مطلوبهم قالت تعالى لئن  
شكرتم لازيدنكم (والدعاء)  
بطلب الزيادة ان احسنوها  
(ويصلون) الصلاة الا تية  
ويحفظون أيضا لا وعظ  
ويؤخذ منه أنهم ينون  
صلاة الاستسقاء ولا ينافه  
قولهم الا في شكرا (على  
الصبح) شكرا أيضا وبه  
يفرق بين هذا ومال وقع  
الاجلاء بعد اجتماعهم  
ووجه أن القصد بالصلاة  
شرف القوم في المقصود

اتمام الخفة ايضا لثمة اشعار بذلك بل يتقدم الحاق الكفار ولو حرم بين ذكر في اجزاء هذا التفصيل  
وعليه فقيد السبل للغالب بصري وقوله وأما داعي عن المنسدة أشلر المسم عاصم قوله لثلاثين العامة  
الحق انظر على هذا لأم من هذا الظن اه لكن اعتماد البحث المذكور والاسنى والنهيات في معنى شرح فاضل  
وقسبرهم وعلاو بالناذيب والرحم ساق الشرح وقوله ولو حرم بين فيه توقف ظاهر والاول ما مر من  
عش من القيد بالتمييز (قوله من ذلك) أي من المصلحة المنسدة للاستسقاء عبارة عش قوله أو موجه  
ألقبه بعضهم بمكان عدم طوع الشمس المعتاد والاجتماع عدم الحاق بل هو من قسم الزلزال والصواعق  
فيستلزم الصلاة فرادى اه (قوله ويوجعنا) فديقال أيضا ان حبسها في معنى كسوفها سم (قوله  
ماورد الاول) أي لمصلحة الشارح المتقدم (قوله بأنواعها) فمما مر أن عبارة شيخ الاسلام والنهاية  
والغنى الصلاة الخطبة بين كسوفه من ابن الرغزبغ اه (قوله وهكذا) الى قوله ويؤخذ في المنعنى الا  
قوله ولولز يادة في المنز والى قول المنعنى في الصبح في النهاية الاما ذكر وقوله وان ضعف (قوله وهكذا الخ)  
حكى من أصبح أنه قال باستسقى للنسب بمصر خمسة وعشرين يوم متوالية وحضر ما بين القنبر وان وبه  
وغيره ما في (قوله حتى يسقط الله) والمراد الاول أكد في الاستصحاب بما يقوم معنى (قوله وان ضعف)  
أي لانه يعمل بالضعف في الفضائل سم (قوله ان لم يشق الخ) الا فان لم يشق بل لم يشق فثأمل  
(قوله ورأى التائب) أي واقضى الحال التأخير كإعطاء مصالحهم نهاية ومعنى (قوله المحتاج لها)  
أي التي بانفع عبارة لها يتوالى ان لم يتضرر واكثر المطر اه وبجاءه سم قوله ان احتاجوا لوقال  
بله ان نفعت كان أوفق بالسباق اه (قوله ويؤخذ منه) أي من قولهم ويخطبون الخ (قوله انهم  
ينون صلاة الاستسقاء) ويؤيده بر الباب بقوله ويصلون صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى انتهى  
اه سم (قوله ولا ينافه الخ) أي لان الحمد على فعلها هو الشكر وهو يحصل بمبادى على التعظيم فلا ينافي  
ذلك فيهم بم بالاستسقاء عش (قوله الا في) أي انما في قوله شكر أيضا فله قول المصنف ويصلون  
على الصبح (قوله وقد يفرق الخ) هل يفرق بأنه هناك لم يحدث أمر لم يكن بخلافه سم على جوع  
الا يحسن أن يفرق بان ما هنا حصول نعمته وما هنا انقضاء نعمته فبأن ما هنا في قوله الى وقت الصلاة  
بخلاف ما هنا في رشدي (قوله بين هذا ووقع الخ) عبارة عش لك أن تقول ما لفرق بين الاستسقاء  
حيث طلب فيه هذه الامور وبعد السبقا في الصلاة شكر او بين الكسوف حيث لا تطلب فيه هذه الامور  
بعدز واليه قبل الصلاة سم بان التوجه الاول في الآية بحسب ان التوجه هو الامر من الشكر وطا  
الزيد أو بان الحاجة للسبقا أشد سم على المنهج اه (قوله ووجه أن القصد الخ) انهم في الاستسقاء  
بان القصد الخ (قوله المقصود) أي التوفيق (قوله يكلف عليه الايات) أي كقوله على الله عليه  
وساغمها هذه الايات يحقوف الله بها فاذار أي توافها (قوله وقدرال) أي الخوف أو الكسوف  
(قوله وهنا تجدي الشكر الخ) فيه تامل لا يخفى سم أي لان هذا فرق بين الحكم اذا السؤال لم طلب  
الشكر هنادون ثم عبارة بصري قوله وهنا تجدي الشكر قد يقال ان أراد صلاة الاستسقاء المقولة  
قبيل السبقا فالقصد بها طلب السبقا لا الشكر أو لانه قوله بده فلا يجد في هذا الفرق لا مكان ان

لجواز قطعه على الاعان والهالة لا تستعمل وقوله لا ينفى الخبر ترتيب تامل (قوله لثلاثين العامة الخ) انظر  
على هذا لأم من هذا الظن (قوله ويوجعنا) فديقال أيضا ان حبسها في معنى كسوفها (قوله وان ضعف)  
أي لانه يعمل بالضعف في الفضائل (قوله بطلب الزادة) فسم في لان السباق فاذان الفرض حصول  
الزيادة احتاج اليها الا ان يعمل قوله فسقوا على أنهم من حصول كل المحتاج اليه سم بعضوه نظر فلو قال ان  
نفعت بدل ان احسنوها كان أوفق بالسباق (قوله ويؤخذ منه انهم ينون صلاة الاستسقاء) ويؤيده تعبير  
الباب بقوله وما صلاة الاستسقاء شكر الله تعالى اه (قوله ويفرق الخ) هل يفرق بأنه هناك لم يحدث  
أمر لم يكن بخلافه (قوله وهنا تجدي الشكر الخ) فيه تامل لا يخفى

بالكسوف كما يدل عليه الاحاديث الصحيحة وقد ذل وهنا تجدي الشكر على هذه النعمة الفاخرة ولم يفت ذلك

يقال فليعمل بغيره في الكسوف شكر اعلی نعمة ازالته اه أي فالمناسب أن يفرق بما تقدم آنفعان  
 الخواشي (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها سم عبارة النهاية والمعنى واحترز سم بقوله قبلها عما  
 اذا سقر بعد ما فهم لا يفر جون لذلك ولو سقوا في اثنتا عشرة يوما كما أشعر به كلامهم اه (قوله لم  
 يفر جوا) أي أن كانوا لم يفر جوا لكن ينبغي أن يخطبوا سم (قوله ندبا) كذا في النهاية والمعنى (قوله  
 أن تأتيه) عبارة عما أومن يقوم مقامه اه (قوله أن منه) أي من النائب (قوله لا نحو والى الشوكه الخ)  
 يظهر أن المراد والى الشوكه متولى أمور السياسة من قبل الامام لا ذو الشوكه لا في ذلك خارج عن  
 طاعة الامام لا نائب عنو كلاً منها هنا في النائب بصري وقوله متولى أمور السياسة الخ أي وتغلب على غيرها  
 بشوكته (قوله وان البلاد الخ) عطف على قوله أن منه الخ (قوله يعتبر ذو الشوكه الخ) يظهر أن المراد بذي  
 الشوكه كتمان ذكره في القضاء وهو المتغلب على جهتين غير عديده في الإمامة وعليه فكان النائب تعبیر  
 الشارح بقوله الامام لها باللام لا لام بالياء الراجحة بصري (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع) ظاهره ولومع  
 وجود الامام ونظر سم عبارة عن مقتضاه أو المطاع أي في البلاد التي لا لام فيها اه وفي العباب سم  
 شرحه لعدم الولاية وما أي علمه ذلك المحل وصلاوة أحدهم أي من وأوقافه صلاح الجمعية والعبد  
 والكسوف والاستسقاء اه قول المتن (بصيام ثلاثه الخ) ويأمرهم أيضا بالصليح بيان استحسانه بمعنى  
 (قوله متتابعة) أي قوله في المنفى والى قوله وأنه لو نوى في النهاية (قوله ويصوم معهم) لكن لا يلزمه  
 الصوم لانه انحاز لم غير امتثال الامر وهو هذا مقتضاه اذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه سم ونهاية  
 وعش (قوله وبأمره بالثلاثة أو الاربعه الخ) يقتضيه وم الصوم أيضا إذا أمرهم بأكثر من أربعة مر  
 وتجبيل وم الصوم أيضا إذا أمره الامام أو نائبه لقوله طاعون ظهر هناك سم على ما كانوا في عليه مر  
 والطبلاوى عش (قوله يلزمهم الصوم) علوه بالامتثال الامر وقضيت أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته  
 لم يلزمه فلو أمر من في ولايته ونوشر ع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستلزمه بالاعتبار بالابتداء لا بعد  
 الاستمرار سم على ج \* (فرع) \* أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال مر لزمهم صوم  
 بقية الأيام انتهى أقول لوجه بان هذا الصوم كالنهي الواحد وقد تقرر لم تقطع لانه بأمر سابق في الماضي  
 سم على المنهج وبقى ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل التمر وعيجهل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الثاني  
 لانه كان الامر وقد فاتوا ببق ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم اتمام بقية  
 الأيام أم لا فيه نظر والاقرب الثاني أخذ من قولهم انه واجب لانه لا لائق العاصون نقل بالدرس عن شيخنا  
 الحلبي وشيخنا الزايدى ما وافق ذلك \* (فائدة) \* ولور جمع الامام عن الامر وأمرهم بالفطر فهل يجوز لهم  
 ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني \* (فائدة) \* أخرى لو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فهل يجب  
 عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب بأنه أن كل من أهل ولايته وجب صوم ما بقي والا فلا ولو بلغ الصبي أو أفاق  
 الغيتون بعد أمر الامام يجب عليهما الصوم لعدم تكليفهما حال النداء وبقى أيضا ما لو أمرهم بالصوم بعد  
 انتفاء شعبان هل يجب أم لا فيه نظر والظاهر لوجوبه لأن الذي يمنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب  
 له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به أمر بمصيبة بل بطاعة وبقى أيضا ما لو كانت جماعة أو نفسا وقت أمر  
 (قوله أو بعدها) معطوف على قول المتن قبلها (قوله لم يفر جوا) أي أن كانوا لم يفر جوا لكن ينبغي أن  
 يخطبوا (قوله ويأمرهم الامام أو المطاع فهم) ظاهره ولومع وجود الامام وفيه نظر (قوله ويصوم معهم)  
 لكن لا يلزمه الصوم كما هو ظاهر لانه انحاز لم غير امتثال الامر وهو هذا مقتضاه فان قيل بل ينبغي أن يلزمه  
 لانه لمصلحة العامة وهي تقتضى صومه أيضا فلما رده انه لو لم يأمر لم يلزم أحد صوم وان اقتضت المصلحة العامة  
 الصوم كما هو ظاهر فليتام (قوله وبأمره بالثلاثة أو الاربعه الخ) يلزمهم الصوم علوه بالامتثال الامر وقضيت  
 أنه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته ونوشر ع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستلزمه  
 الوجوب باعتبار الابتداء لا بعد الاستمرار (قوله يلزمهم الصوم

أو بعده لم يفر جوا الشكر  
 ولا لعله (ويأمرهم) أي  
 الناس بدار الامام أو نائبه  
 ويظهر أن منه القاضي العام  
 الولاية لا نحو والى الشوكه  
 وان البلاد التي لا لام بها  
 يعتبر ذو الشوكه المطاع فيها  
 ثم رأيت الاثر صرح به  
 فقالو بأمرهم الامام أو  
 المطاع (بصيام ثلاثة أيام)  
 متتابعة (أولا) أي قبل يوم  
 الخروج وبصوم الرابع  
 الآتى ويصوم معهم لأن  
 الصوم بعين على راحة  
 النفس ونشوع القلب  
 وبأمره بالثلاثة أو الاربعه  
 يلزمهم الصوم

الامام تطهر هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والأقرب بالاول لانها كانت أهلا للطلب وقت الامر وبقي  
أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الأمر هل يجب عليه أم لا فيه نظر والأقرب بالاول عش وقوله بوجه بان هذا  
الصوم الخ لا يخفى به أنه بل لو قبل في تلك المسئلة بعد لم يرد الصوم بقية الايام لم يعد وقوله والأقرب الثاني أخذنا  
الخ فلو قبل وقيل بالوجوب بل يخرج في اليوم الثاني مثلا وعدم ملو تركه لم يعد وقوله فصل يجوز لهم ذلك  
الام لا محل الاقرب في شبه الاول أي جواز الفطر (قوله ظاهر او باطنا) فيجب عليهم طاعته فيجب عليهم عوام  
ولا مكر ومن مستنون وكذا مباح ان كان فيه مصلحة عامته والواجب يتأكد وجوبه بأمر به ومن هنا يعلم  
أنه اذا نادى بعدم شرب اللبنان المبروف الا ان وجب عليهم طاعته وقد وقع سابقا من نائب السلطان أنه  
نادى في مصر على عدم شربه في العارف والقهواوي فغلبا الناس أمره فهم عصاة الى الآن الامن شربه في  
البيت فليس به نص لانه لم يناد على عدم شربه في البيت ايضا ولو رجع الامام عما أمر لم يسقط الوجوب  
شخصا وقوله فهم عصاة الى الآن فيه نظر بل الاقرب ما قاله بعضهم ان وجوب امتثال أمر الامام انما هو في  
مدته ما تمت فلا يجب بعدمه وقوله ولو رجع الامام الخ مرته عن عرش مع ما فيه (قوله بدليل الخ) محل  
تأمل فان فيه شبه مصادره صري ذلك ان تجيب بأنه دلل ان لا (قوله بدليل وجوب تبيت الخ) عبارة  
النهاية وعلى هذا أي ما تقدم من قول ابن عبد السلام والنووي والسبكي والقموي والاسنوي وغيرهم  
وافناء الوالد رحمه الله تعالى وجوب الصوم بأمر الامام فيجب في هذا الصوم التبيت والتعين فلو لم يبيت لم  
يصح اه قال عش قوله مر والتعين أي كان يقول عن الاستسقاء وقوله فلو لم يبيت لم يصح أي عن  
الصوم الذي أمر به الامام والا فهو نفل مطاق ولا وجه لفساده ولكنه ما تم لعدم امثاله: أمر الامام عليه  
فلو كان الامام حنफيا لم يبيت المأموم التنية ثم فري خرافة يخرج بذلك من عهدة الوجوب لانه اقرب الصوم  
يجزى عند الامام أم لا فيه نظر والأقرب بالاول للعلة المذكورة قال سم على انهج ولا يجب الامساك لانه  
من خصوصيات رمضان انتهى اه عش عبارة سم قياس وجوب التبيت للصبيان بتركه لكن لو  
فري الصوم حينئذ لم اصرح ووقع نفلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فلي تأمل اه وقوله ولا يبعد الخ  
لعل الاقرب ما تقدم عن عش من التفصيل بين كون الامام حنفي او كونه شافعا (قوله و يظهر انه لا يجب  
الخ) اعتد مر اه سم (قوله وانه لو فري به نحو قضاة) خالفه النهاية فقال لا يصح صوم من النذر  
والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام اه واعتد سم قال غش قوله مر  
ويصح صومه من النذر الخ قال الزبدي ومثله الاثني والنجس كما فتر به شخص الشهاب الرمي قال سم على  
يج بعد ما ذكر وقاس ذلك الاكتفاء بصوم رمضان اضافي اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل  
فصاوعن رمضان ثم خرجوا في الرابع او في رمضان وأخروا لشوا البان قصدوا تأخير الاستسقاء اليه وكذا  
لو كانوا مسافرين وقتنا المسافر كغيره فليزهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر

ظاهر او باطنا) يجزه لزوم الصوم أيضا اذا أمرهم بأكثر من أربعة مر ويجزى وم الصوم أيضا اذا  
أمر به الامام أو نائبه نحو طاعتون ظهر هناك (قوله بدليل وجوب تبيت يتبعهم) قياس الوجوب  
الصبيان بتركه لكن لو فري الصوم حينئذ لم اصرح ووقع نفلا ولا يبعد ان يقوم مقام الواجب فلن تأمل  
(قوله و يظهر انه لا يجب الخ) اعتد مر (قوله وانه لو فري به نحو قضاة) فيه نظر والوجه عدم  
الام لان المقصود حاصل بكل صوم وقد أتى شخص الشهاب الرمي بصوم صوم من القضاء والنذر والكفارة  
لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام وبأنه لا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره  
بأمره بذلا طاعته اه وقاس الاكتفاء بصوم القضاء والنذر والكفارة الاكتفاء بصوم رمضان  
ايضا فان قيل هذا ظاهر اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاوعن رمضان ثم خرجوا في الرابع اما لو  
وقع الامر في رمضان فلا فائدة اذا الصوم لا بد من وقوعه فلن تأمل فائدة وهو انهم لو أخر والشوا البان قصدوا  
تأخير الاستسقاء ومقدما له اليه لزمهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقتنا المسافر كغيره فليزهم

ظاهر او باطنا بدليل وجوب  
تبيت يتبعهم على المعتمد  
سواء كان قوله لهم يجب التبيت  
في الصوم الواجب و يظهر  
أنه لا يجب قضاؤها لغوات  
المعنى الذي طلبه الاداء  
وايه لو فري به نحو قضاة  
لانه لم يصح امتثالا للأمر  
الواجب عليه امتثاله باطنا  
كما تقرر

وان جاز للمسافر في غير هذه الصورة انتهى اه عش **(قوله ومن ثم لو فري هذا الامر من الخ)** بتأمل سم عبارة البصري ينبغي ان يتأمل فان مقتضاها جواز ذلك وحصولهما معا وفيه تحصيل واجب وبغير واحد ولا يخفى ما فيه اه وقد يقال بان كل وجوب بصوم الاستسقاء لعروض أمر الامام وكان المقصود وجوب الصوم في تلك الايام فلزم صوم الاستسقاء مع نحو القضاء بمنزلة التحسين الغرض **(قوله وان الولي لا يلزمه الخ)** بقوله الزم وحديث شبل أمر الامام الصغير ايضا مر اه سم على جاي بأن أمر بصيام الصبيان عش واعتدله شيخنا **(قوله ثم رأيت من بحث الخ)** وهو شيخ الاسلام في واقعة المغني وقال سم والنهاية وردة أي ذلك الحديث شيخنا الشهاب الرمي بأن المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر من أن دعوة الصائم لا ترد اه قال عش قوله مر مطلقا أي ولوع ضرر يحصل عادة اه عبارة شيخنا ولا يجوز فيه الفطر للمسافر عند العلم على الا اذا تضرر به أي ضررا لا يحتمل عادة لا يقضى وخالف ابن جني ذلك اه وعبارة الكردى على بافضل قال القليوبي لا يجوز للمسافر فطر وان تضرر بجلا يبيع التيم فله شيخنا الرمي وخالفه الزايدى كإن جرح وجهه انتهى اه **(قوله ان تضرر به)** أي ضررا يجوز معه الصوم لكنه مفضول لكن الاوجه حينئذ هو جوبه لانه مصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان حينئذ مر اه سم وتقدم انقاع القليوبي في **(قوله وجوب معاوزة)** وظاهر أن منعه كالموارة فمتنع ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور والذي آفاده الشارح سم **(قوله ولو مباحا)** يتجمل وجوبه في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا لظاهر الخوف الفتنة فلا يشك بجواز فطر رمضان المصلحة وتوعومها بحسب ظن الامام فظن الماء وعدم ذلك ويوجب الاكتفاء بالامتنال لظاهر اه **(قوله)** غايته ان يكون كرمضان قد يفرق بان الصوم هنالمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فيقهه هالو وجوب بحث يكون الفطر ثم أفضل سم **(قوله وبحث الاسنوي)** الى قوله وقوله في النهاية الا قوله ان سلم الى انما مخاطب **(قوله وبحث الاسنوي)** أن كل ما أمرهم به من نحو صدقة أو عتق يجب الخ وهو المعتمد قد صرح بذلك الا في باب قتال البغاة وعلى هذا فلا وجه ان التوجبه وجوب بالصدقة بالامر المذكور من يخاطب بركاة الفطر فنفسل عنه شيء مما يعتبر ثم زعمه الصدقة عنه باقل متول هذا ان لم يعينه له الامام قدرا فان عين ذلك على كل انسان فلا تناسب بمعوم كلامهم لزوم ذلك القدر الجنب لكن يظهر تقيد بما اذا فضل ذلك المعين عن كفاية العمر الغالب ويحتمل ان يقال ان كل المعين بقا بالواجب في ركاة الفطر قدر بها أو في أحد حصص الكفارة قدر بها وان زاد على ذلك لم يجب وما العتق فيحصل ان يعتبر بالحق والكفارة فثبت لزومه ينفعي في أحد ههنا معتقدا إذا أمر به الامام نهاية وشيخنا وقوله مر فان عين ذلك الخ باقى التمرح خلافه قال عش قوله مر لكن يظهر تقيد الخ بغير ما لو أمر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة

لصوم من رمضان ليعرض عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وان جاز للمسافر في غير هذه الصورة وانما قلنا بان رمضان لانه لا يقبل بغير صومه فليتأمل **(قوله ومن ثم لو فري هذا الامر من الخ)** بتأمل **(قوله وان الولي لا يلزمه امر)** مولى الصغير ينفه الزم وحديث شبل أمر الامام الصغير ايضا مر **(قوله ثم رأيت من بحث ان المسافر لا يلزمه ان تضرر به الخ)** وده شيخنا الشهاب الرمي بأن المعتمد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر من أن دعوة الصائم لا ترد شرح مر **(قوله ان تضرر به)** أي ضررا يجوز معه الصوم لكنه مفضول لكن الاوجه حينئذ هو جوبه لانه مصلحة ناجزة تفوت فلا يشك بجواز فطر رمضان حينئذ مر **(قوله ولو مباحا)** يتجمل وجوبه في المباح حيث اقتضاه مصلحة عامة لا مطلقا لظاهر الخوف الفتنة والضرر فلا يتأمل اذا كان كون المصلحة وتوعومها بحسب ظنه فظهر بعدم ذلك ويوجب الاكتفاء بالامتنال لظاهر اه **(قوله ولو مباحا)** وظاهر أن منعه كالموارة فمتنع ارتكابه ولو مباحا على التفصيل في المأمور والذي آفاده كلام الشارح **(قوله غايته ان يكون كرمضان)** قد يفرق بان الصوم هنالمصلحة ناجزة لا تحتمل التأخير فيقهه هالو وجوب بحث حتى حيث يكون الفطر ثم أفضل **(قوله وبحث الاسنوي)** أن كل ما أمرهم به من نحو صدقة أو عتق

ومن ثم لو فري هذا الامر من  
اتجه أن لا يتم لوجود الامتنال  
ووقوع غير معه لا عنه  
وان الولي لا يلزمه أمر مولى  
الصغير به وان أطلقه وان  
منه فطر رمضان لسفر  
أو مرض لا يلزمه الصوم  
وان أمره ثم رأيت من  
بحث أن المسافر لا يلزمه  
ان تضرر به لان الامر  
حينئذ غير مطلوب لكون  
الفطر افضل منه وفيه فطر  
لا سيما تعليله ان ظاهر  
كلامهم وجوب ما موره  
وان كان مفضولا بل ولو  
مباحا على ما يأتي وانما يلزم  
نحو المسافر لان ما موره  
غايته ان يكون كرمضان  
فاذا بايز ان يفرج منه لفطر  
فاولى ما موره وبحث  
الاسنوي أن كل ما أمرهم  
بمن نحو صدقة أو عتق

يجب كالصوم ويظهر أنه

الوجوب ان سلم في الأموال  
والالا الفرق بينهما وبين نفع  
الصوم واضع اشتقاقا غالبا  
على النفوس ومن ثم خالفه  
الأدري وغيره انما يطلب  
به المرسوم بما يوجب  
العشق في الكفارة وما  
يفضل عن يوم وليله في  
الصدقة ثم لم يرد ما يحسنه  
قولهم يجب طاعة الامام في  
أمره ونهيه ما يخالف  
الشرع أي بأن لم يأمر  
بمصرم وهو خلاف مخالفه  
لأنه إنما أمر بان يسلم  
الشرع وقولهم يجب امتثال  
أمره في التسعير ان جوزه  
أي كاهو رأى منه في نعم  
الذي يظهر ان أمره بما  
ليس فيه مصلحة عامة لا يجب  
امتثاله الا طاهرا فقط  
خلاف ما فيه ذلك يجب  
باطنا أيضا والفرق ظاهر  
وان الوجوب في ذلك على  
كل حال له صغلا كفاية الا  
ان يخص أمره بطلاقة  
فخصه بهم فعملنا قولهم  
ان جوزه فسد وجوب  
امتثاله بظاهر او لا فلا  
ان خاف فتنة كاهو ظاهر  
فخص طاهرا فقط وكذا  
يقال في كل أمر مجرم عليه  
بان كان بياح فيه ضرر على  
المأمور به وانما ينظر  
الاستوى لاضرر فمصرمه  
لانه مندوب وهو لاضرر وفيه  
وجوب تحريم أمر الامام  
به للمصلحة العامة بخلاف

البياح

حين فاحرهما بقصد الكفارة بل يجب بذلها لم لا فيه نظر والاقرب الثاني لان المتبادر من لفظ الصدقة  
المنسوب بقوله أي انما يطلب به انما يتصدق به ينزل مثله في كماله الاصله فهل يلزمه التصديق به أم لا فيه نظر  
والاقرب الاول لان كل جزء من الدين يتخصص بمطلوب في ضمن كل موقوله غير أولى أحد خصال الكفارة  
يشمل الاطعام والكسوة وغيرها من سائر ما يطلب به المرسوم وما عاوجب العتق في الكفارة وما يفضل  
عن يوم وليله في الصدقة اهـ وهذا يقتضي من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح مر اهـ (قوله  
يجب كالصوم) يأتي عن النبي صلى الله عليه وآله (قوله والا إلخ) أي وان لم يسلم الوجوب في الأموال فوجه ظاهر فان  
الفرق إلخ (قوله ومن ثم خالفه) أي الاستوى (الأدري وغيره) ووافقهما النبي فقال بعد كلام ما نصه  
في أخذ من كل ما هو من الأموال والأدري والغزبي أن الأمر بالعق والصدقة لا يجب امتثاله وهذا هو الظاهر اهـ  
(قوله انما يطلب به) خبر الوجوب (قوله المرسوم) عاوجب العتق في الكفارة (قوله كذا مر اهـ  
سم (قوله بما يفضل عن يوم وليله إلخ) قضيت أنه لا يشترط أن يكون ما يتصدق به فاضلا عن دينه وهو  
الماعن الا فيه مر \* (فرع) \* هل يشترط في العبد ان يتقوا أو في الكفارة أم لا فيه نظر والاقرب  
الثاني لانه يصدق عليه معنى المأمور ع (قوله انما يطلب به) هذا أيضا وجوب بالمباح اذا أمر به  
لانه لا يخالف حكم الشرع ونقل سم على المنهج عن مر آخر اشتراط أن يكون فيه مصلحة عامة  
اذا أمر بالشروع في الأمر لا يستحق وجوب انتهى وفي محله ان أمر ببيع أي ليس فيه مصلحة عامة  
وجوب طاهر أو يندوب أو عايف مصلحة عامة وجب طاهرا او باطنا انتهى وشرح بالبياح المذكور وكان  
أمر بترك الواجب الفرض فلا يجب طاعة في ذلك الا طاهرا او باطنا لم يحس الفتنة ونقل بالدرس من  
فتاوي الشارح مر موافقه ع (قوله وهذا يفيد وجوب بالمباح إلخ) للشمعة بان يجب بياح  
ليس فيه مصلحة عامة بخلاف الشرع (قوله أي بان لم يأمر بمصرم) قضيت أنه يجب امتثال أمر الامام بالمكروه  
وتقديمه عن ع (قوله لا يشترط الا أن يردها لم انتهى) بقرينة قوله الا في نعم الذي يظهر إلخ (قوله  
وقولهم إلخ) عايف في قوة قولهم يجب إلخ (قوله ان جوزه) أي التسعير (قوله كاهو إلخ) أي تجوز  
التسعير (قوله ان أمره إلخ) أي من البياح ويعلم من كلامه هذا أنه لا يجب امتثال أمره بالمكروه والان  
خاف فتنة (قوله ما ليس فيه مصلحة إلخ) أقول وكذا ما فيه مصلحة عامة أيضا فظاهر ان كانت تحصل  
مع الامتثال طاهر فقط وظاهر ان انتهى كلاما موقعا في جميع ما قاله الشارح في المأمور فمتنع او كتابه  
وان كان مباحا على ظاهر كلامهم لا تقدم ويكفي في الانكشاف طاهر اذا لم تكن مصلحة عامة أو حصلت مع  
الانكشاف طاهر فقط ونفسه ذلك انه لو منع من شر بالقهوة لمصلحة عامة تحصل مع الامتثال طاهر فقط  
وجب الامتثال طاهر فقط وهو متجه فلينأمل سم (قوله وان الوجوب إلخ) يخالف على ان أمره به إلخ  
(قوله في ذلك) أي فيما أمر به سواء كان فيه مصلحة عامة أو لا (قوله فعمل إلخ) أي من الاستدراك المذكور  
(قوله ولا فلا) أي وان لم تجوز التسعير كاهو إلخ فلا يجب امتثال أمره فيه لا طاهرا او باطنا (قوله محرم  
عليه) أي على الامام (قوله في غير) أي من وجوب المال (قوله لانه مندوب) أي ما من غير الاستوى (وهو  
لا ضرر فيه) أي المندوب (وقوله وجب إلخ) نعم للضرر والمثني (وقوله للمصلحة إلخ) يتعلق بالامر (قوله  
يجب كالصوم إلخ) وهو الماعن فقد صرح بالتعدي الى الرافعي في باب قتال البغاة وعلى هذا فالوجه ان التوجه  
عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور ومن يخالفه في كماله الفطر في فضل عنه شيء مما عاينهم لزمه التصديق عنه  
بأقل من ذلك ولله ان لم يعين له الامام قدرا فان عين ذلك على كل انسان فلا ينسب بعموم كلامهم لزوم ذلك القدر  
المعين لكن يظهر تقيده بما اذا فضل ذلك الماعن عن كفاية العمران غالبا ويحتمل ان يقال ان كان الماعن يقارب  
الواجب في كماله الفطر فغيره أولى أو في أحد خصال الكفارة فقدر به او ان ادعى ذلك لم يجب أو ما العتق فخصم  
ان يعتبر بالحج والكفارة فخصم لم يبعد في أحد هاتين معتقدا أمره به الامام شرح مر (قوله المرسوم  
عاوجب العتق في الكفارة) كذا مر (قوله ما ليس فيه مصلحة عامة) أقول وكذا ما فيه مصلحة عامة

بوجهذا يعلم أن الكلام فيها

صرف المسافر وفي مخالفة  
الأدري وغيره للأسنوي  
أنها مومن حيث الوجوب  
بأنها مظاهر فلا شذوذه  
بل هو أولي معانيه فقامه  
ثم هل العبرة في المباح  
والندوب المأموره باعتقاد  
الامر فإذا أمر بمباح عنده  
سنة عند المأمور يجب  
امتثاله ظاهر فقط أو  
المأمور فيجب باطنيا أيضا  
أو بالعكس فيعكس ذلك  
كل محتمل وظاهر مطلقهم  
هذا الثاني لأنهم لم يفسوا  
بين كون نواصير المأمور  
به هنا مندوبا عند الأمر  
أولا ويؤيده ما مر أن  
العبرة باعتقاد المأمور بالأمر  
ولو عذر على كل غنى قدر  
فأذا يظهر أن هذا من  
قسم المباح لأن التعيين ليس  
بسنة وقد تقرر في الأمر  
بالمباح أنه إنما يجب امتثاله  
ظاهر فقط (والتوبة)  
لوجوبها فو الجاهل أو أن  
لم يأمر بها والتعريف بأنه  
تعالى بوجوه البر والنزوح  
من المظالم التي لله وألعباد  
مدأومر صراها والأدركها  
لأنها أخص أو كان التوبة  
لأن ذلك أو حلا لاجاب وقد  
يكون منع الغيب عقوبة  
لذلك لغوا الحكم واليهي  
ولامنع قوم أن كان الجبس  
الله منهم المظر وفي خبر  
ضعيف تفسير الاثنين في  
التي ندوب الأرض تقول  
نزع الفطر خطاياهم  
(ويخرجون) حيث لا عذر  
(إلى العبرة) للاتباع

وم هذا يعلم (الح) أي بقوله وكذا يقال إلى هنا (قوله) وفي مخالفة للأدري (الح) عطف على قوله في المسافر (قوله)  
أما ظاهره فلا شذوذه (قوله) أي حيث خفف فتنة ترك امتثاله كظاهر (قوله) بل هو أولي معانيه (أ) حيث  
وجب عند خوف الفتنة الامتناع بظاهر (الح) أن الأمر محرم عليه لأن يجب بظاهر مع خوف الفتنة بالأولى  
لأن الأمر لم يحمى ثم حرم سدوله بصري (قوله) ثم هل العبرة (الح) وإذا اعتبرنا اعتقاد الأمر فامر بما أمر أو  
مباح عنده حرام عندنا مأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتناع (الح) أي إذا لم يخف الفتنة أو يجب مطلقا ويندفع  
الأم لا لاجل الأمر الحرام أو يجب ويلزم التقليد مقرر وقد يجبه الاستثناء وأنه ليس للأمام الأمر بحرام عند  
المأمور وإن لم يكن حراما عنده أذ ليس له حل الناس على مذهبه سم (قوله) حرام (الح) أي أمكر وعنده  
المأمور (الح) (قوله) بالمباح أي الذي ليس فيه مصلحة عامة (قوله) بمباح (الح) أي بامر بالمباح (قوله) أو بالعكس  
فيعكس ذلك (أ) فإذا أمر بشئ منع منه مباح عندنا مأمور يجب امتثاله بظاهر (الح) أي أمكر وعنده  
الأول وظاهره فقط على الثاني (قوله) باعتقاد الأمر (الح) كذا في أصله فخطره جهاته تعالى ولا يخفى ما فيه من  
حيث التركيب والافاسطة من جهاته تعالى ويحتمل أن حق العبارة فيها بظاهر أن يقول أن فقط أو سنة  
عنده مباح عندنا مأمور فيجب باطنيا أيضا (الح) أي بامر بالمباح (الح) قد يمنع ذلك بأن المعين من أفراد  
المأمور (عطف على الأمر) (قوله) الثاني أي أن العبرة باعتقاد الأمر (قوله) مامر أي في الجماعة (قوله)  
فأذا يظهر (الح) تقدم عن النهاية خلافة (قوله) أن هذا من قسم المباح (الح) قد يمنع ذلك بأن المعين من أفراد  
المطلوب فهو مطلوب في الجملة سم (قوله) إنما يجب امتثاله بظاهر (الح) قد ينظر في إطلاق ذلك ويجه  
الوجوب باطنيا أيضا إذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المعين ولكن مما يحتل عادة سم قول المتن (والتوبة)  
أي بالانقلاع عن المعاصي والندم عليها والعزم على عدم العودة بالنهاية ومعنى (قوله) لوجوبها (الح) لا يظهر  
هذا التعليل عبارة المعنى والاسنى والتو يقمن الذنب واجبة على الفور أمر بها الأحكام لم تظهر أن الخروج  
من المظالم داخل فيها بل كل منها داخل في التقرب بوجوه الخير لكن لعلم أمرها كونها أوجب  
للإجابة أفرد بالذكر فهو من عطف خاص على عام اه وفي النهاية نحو قول المتن (بوجوه البر) أي من  
صدق وصدة وغيرهما نهاية ومعنى (قوله) أو للعباد إلى قوله في مكفة في النهاية والمعنى (قوله) أو ذكرها أي  
أخرج من المظالم والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله) لا (الح) متعلق بذكرها إذا كان فعلا ونصير  
له أن كان مصدرا (قوله) لأن ذلك (الح) تعليل للمتن فإشارته إلى كل من التوبة والتقرب وبآخر وجوب عبارة  
شرح المنهج لأن تسلك من ذلك أن في إجابة السعاء اه (قوله) لذلك أي لذلك ما ذكر في المتن (قوله) وفي خبر  
ضعيف (الح) عبارة أنها يتوافتى وقال بجهاود عكرمة في قوله تعالى ويعلمهم إلا الذين تلغهم دواب الأرض  
تقول نزع المطر خطاياهم اه (قوله) نزع المطر (قوله) كذا في أصله فخطره وجهاته تعالى والذي في النهاية  
والمعنى المطر فعله اختصارا وبصري قول المتن (ويخرجون) أي الناس من الأمم ويأتي الضارح

أيضا في بظاهر إذا كانت تحصل مع الامتناع بظاهر فقط وظاهر أن المنهي كالأمر وفجري فيه جميع ما قاله  
الشراح في المأمور فتبين ارتكابه وان كان سلبا على ظاهر كلامهم كما تقدم ويكنى الاختلاف بظاهر إذا لم  
تكن مصلحة عامة أو وصلت مع الانتكاف بظاهر فقط وقضى بذلك أنه مومن من شر باب القوة لمصلحة عامة  
تصل مع الامتناع بظاهر فقط وجب الامتناع بظاهر فقط وهو متحقق فاستأمل (قوله) باعتقاد الأمر (الح) إذا  
اعتبرنا اعتقاد الأمر فامر بما أمر أو مباح في حرام عندنا مأمور فهل يستثنى ذلك فلا يجب الامتناع أو يجب  
مطلقا ويندفع الأم لا لاجل الأمر الحرام أو يجب ويلزم التقليد مقرر وهل من ذلك الأمر بالصوم بعد  
انتصاف شعبان أولا ولا يجوز تسبب وجعل الاستسقاء أو الأمر بالصيام مقرر وقد يجبه الاستثناء وأنه  
ليس للأمام الأمر بحرام عندنا مأمور وإن لم يكن حراما عنده أذ ليس له حل الناس على مذهبه (قوله) ويؤيده  
ما مر (الح) قد ينشأ أن هذا أشبه بالحكم الذي العبرة فيه باعتقاد الحاكم (قوله) فأذا يظهر أن هذا من  
قسم المباح قد يمنع ذلك بأن المعين من أفراد المطالب فهو مطلوب في الجملة (قوله) إنما يجب امتثاله بظاهر (الح)



الافى مكتوب بيت المقدس على ما قاله الخلف واعتدله جمع منهم الاذرى اقتداء بالخلف والسلف (٧٣) لشرف الحمل وسعة المشرق ولزنا فاه

ان يخفف اكله وشربه في تلك الليلة ما أمكن معنى ونهاية (قوله الافى مكتوب بيت المقدس) خلافا للنهاية  
والغنى وشروح الرضوض وبفضل والارضا والعباد عبادة الاولين وظاهر كلامهم انه لا فرق بين مكتوب في  
وان استثنى بعضهم مكتوب بيت المقدس لفضل البقعة وسعتها لا مأمورون باحضار الصبيان ومأمورون  
بالتجنيب للمسجد اه قال البصرى بعد ذكر كلامهم المذكور وبوخف من صديهما انه لا فرق في  
الصبيان المطلوب بحضورهم بين المميزين وغيرهم فان المأمور بتجنيب المسجد غير المميز ولم يصرح به  
فيما ساقى يؤخذ منه ايضا أنهم جعلوا رمضان الاستثناء الثاني الذى أشار اليه الشارح بقوله والان قل  
المستثنون الخ وان لم يعرض له بنى ولا يثبت اه وقوله ولم يصرح به الخ وصرح بذلك الشارح فيما يأتى  
واعلمه شيخنا وقوله وان لم يعرض له الخ قد عجز عن بدخوله في الباقي بعد الاستثناء (قوله لشرف الله) ل  
وسمته فتمت هذه التعليل استثناء الدين ايضا لانه اتسع مسجدنا لاسن (قوله ولا ينافسه) أى استثناء  
مكتوب بيت المقدس (قوله نحو الصبيان الخ) أى الخالص والباقي (قوله والان الخ) وفي شرح  
العباب ثم ظاهر ما قلده انه لا فرق في نداء الخرج الى العصر امين كثر المستثنيين وقتهم وهو ظاهر فقوله  
الدارى ان المسجد افضل عند قتلهم ضعيف كجواهرهم من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل  
والتعليل السابق أنهم لو قالوا لا يحضر هاهنا ولا يحضر ولا يهائم انه يسكن المسجد الذى يتخلقه  
للا اتباع ثم رأيت ان ركش أشار الى ما قدمتم من ان كلام الدارى مقالة انتهى اه سم (قوله ولا لاهل  
عرفة) أى القتيبي (قوله لانه الخ) أى وقوف عرفة (قوله وقضية انه لو وقع هنا الخ) وأجيب بان الامام  
هنا لما أمر به صار واجبا عليها يتوفاه وأمر سم وقد يقال ليس في كلامهم هنا ما يفيد أمر الامام بصوم  
يوم الخرج بخصوصه وأمره بصيام ثلاثة أيام لاشبه هذا اليوم فقاد كلامهم ان صيام هذا اليوم مندوب  
مطلقا أمره بالامام (قوله ويحتمل الفرق الخ) اعتدله النهاية والغنى كجواهرنا (قوله يكسر) الى قوله  
كذلك في الغنى والى قوله وذلك في النهاية (قوله أى على الخ) عبارة الغنى أى مهنة وهو من اضافة الموصوف  
الى صفته أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل مباشرة فاحتمل تصرف الانسان في بيته اه زاد النهاية قال  
المقول ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة ايضا اه قال عرش قوله مر من اضافة الموصوف الى صفته والغنى  
حيث في ثياب مثبذلة ويمكن كون الاضافة حقيقة لانه تكفى في الاضافة اذ في ملاسمة وهو الظاهر من قوله  
مر بعد أى ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ وقوله ولا يلبس الجديد أى يطلب به ان لا يلبس فلو نال  
وفعل كمن كره عرش (قوله غير جديدة) صفة ثياب بذلة (قوله وحيث ذ) أى حين العطف على بذلة (قوله  
قسي نظري في اطلاق ذلك ويحتمل جواب باطن ايضا اذا ظهرت المصلحة العامة في ذلك المميز وكان مما يحتمل  
عادة (قوله الافى مكتوب بيت المقدس) وظاهر كلامهم انه لا فرق شرح مر قال في شرح العباب لكن  
قال شيخنا ذكرنا وعلى قياسه ما يأتى هنا فمر أى الى العبد في غير المسجد لكن الذى عليه الاصحاب  
استحبها في العصر امطلقا لا لاتباع ولتعليمهم بأنه يحضرها الصبيان والخص والهاشم والعصر امهم ابقى  
وسبقه الى ذلك الغزوى وما أسنده الاصحاب انما أخذوا من حيث لا اطلاق لكن اذا ظهر لتقيد البصر وجه  
وجوب الاتباع لاسماع قول الاذرى والركش ونهايتهم ما وهو حسن وعليه السلف والخلف اه فع  
ذلك كيف يسوغ الاخذ بالاطلاق بل يتعين الاخذ بالتقيد اه (قوله والان قل الخ) في شرح العباب ثم  
ظاهر ما تقدم انه لا فرق في نداء الخرج الى العصر امين كثر المستثنيين وقتهم وهو ظاهر فقوله الدارى ان  
المسجد افضل عند قتلهم ضعيف كجواهرهم من كلامهم الى ان قال وقد يقال قضية هذا التعليل والتعليل  
السابق أنهم لو قالوا لا يحضر هاهنا ولا يحضر ولا يهائم انه يسكن المسجد الذى يتخلقه لاهل عرفة ثم رأيت  
الركش أشار الى ما قدمتم من ان كلام الدارى مقالة اه (قوله ألحق بعرفة) وأجيب بان الامام هنا  
لما أمر صار واجبا على

كلامهم وشبههم وجوابهم  
مع حضور القاب وامثاله  
بالهبة والخوف من الله تعالى  
واحتمال عطف تخشع على  
بذلة مدفوع بأنه ليس لنا  
ثياب تخشع مخصوصة كذا  
فصل وقوله انظر الى ثياب  
التخشع غير ثياب الكبر  
والغفر والخلاء لخص طول  
أكلهم او اذا لها وان كانت  
ثياب عمل فصع مظهر على  
بذلة ايضا خلافا لمن نازع فيه  
وحديث اذا أمر بالاطهار  
التخشع في ملابوسهم

ففي ذاتهم من باب أولى وذلك (٧٤) الصبر الصحيح أنه مسلي الله عليه وسلم خرج إلى الاستسقاء فمذلا متواضعاً حتى أتى المصل فرفق المنبر فلم

نزل في الدعاء والتضرع والتسكير ثم صلى ركعتين كما يصلي العبد وقولاً بالنوى لأبأس بغير وجه - م حفاة مكشوفة رؤسهم استبعده الشاشي قال الأذري وهو كما قال ولا يسألهم تعقيب بل تغلف بالسؤال وغسل وقطع ربيع كربة ويخرجون من طريق ويرجعون في آخر (ويخرجون) ندبا (الصبيان) والذي يحد أن مؤنة جلهم في مال الولي كمن يحجم بل أولى \* (تسبه) \* مثل الصبيان غير المميزين وعلمه تخرج المجانين الذين أمنت قطعاً ضراوتهم ويحتمل التقيد بالمميزين ويؤيد الأول إخراج أولاد البهائم إشاراً بأن الشكل مستزفون (والشيوخ) والجحائر لأن دعاهم أقرب للإجابة وفي خبر البخاري وهل ترزفون وتضرون الأضعفان كما في خبر ضعيف ولا شباب خشع وجههم ونع وشيوخ رجع أي لكبر سنهم وأكفرة عبادتهم وأطفال رضع لصعب عليهم العذاب صبا (وكذا البهائم في الأصم) لأن الجذب قد أصابها أيضاً وفي الخبر الأصم أن نسيان الأنبياء قال جعفر هو سليمان صلى الله عليه وسلم خرج يستسقي فآذاهو بخله رافضة بعض قوائمها إلى السماء فقال رجعوا فقد

ففي ذاتهم (الح) أي فليس متروكا سم (قوله ونزل بالنوى) إلى المتن في النهاية والمغني (قوله استبعده الشاشي) فإن ذلك مكر وهو يسقط المروءة فحينئذ لم يبق مثله عرش وشحننا (قوله ولا يسألهم تعقيب) هذا يشمل ما لو كان يسأله راحته لا زيلها إلا الطبيب الذي تظهر راحته في البدن وقد ياترمل لأن استعجاله في نفسه ينافي ما هو مقصود المستسقين من إظهار التبرؤ أو ما لم يحصل لغيرهم من الأذى بالراحة الكربة الحاصلة منه بترك التعقيب فقد يقال منه في هذا المقام لا يضرب لأن لا تروق فيه احتمال الأذى في جنب طلب المصلحة العامة عرش (قوله ويخرجون من طريق ويرجعون) أي مسافة في ذهابهم إن لم يبق أعينهم نهاية ومعنى زاد شحنا وأما في رجوعهم فالمشي مثل الركوب اه (قوله ندبا) ويخبره الوجوب إذا أمر الامام سم قول المتن (الصبيان) أي والرافة باذن ساداتهم نهاية ومعنى (قوله والذي يخبره) قضية كلام الاستسوي أنهم في مال الصبيان وهو كذلك لأن الجسد بهم هم نهاية ومعنى وكذا في الأعباء والامداد كذا في الكردى على بافضل وقال شيخنا بعد ذكر ذلك الخلاف وقال سم إن كان الاستسقاء لهم فحسب من مالهم وإن كان لغيرهم فحسب على أوليائهم اه ويصح أن يكون هذا جمعا بين القولين اه (قوله مؤنة جلهم) أي الصبيان ويخبرهم معنى (قوله كمن يحجم) قد يفرق بأن مصطلح الاستسقاء ضروري به سيطرة عرش ولعل الفرق بين هذا وما في الجملة أن هذا محادثة تأخرت بخلاف تلك فلا بد من كماله لا أن يخرج مؤنتهم من بيت المال وفي سم على المنهج بعدما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فإن كان باذن الزوج وهي معه فلا إشكال في وجوب تعقبها له أو بغيره فإنه فلا إشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي وحدها فحسب نظر والقيل على عدم الوجوب أميل لأنهم إنما خرجت لغير ضماهاية الأمر اه قد يرد على الزوج نفع واسطة خروجهما لكن لم يبعها إليه ولا عليه منها وأما مؤنة خروجهما الزائدة فتلي نقطة الخلاف فأولى بعدم الوجوب فلي تأمل اه (قوله ضراوتهم) أي غلبتهم واذا فهم الغالب كردد (قوله ويؤيد الأول) أي التمولو وحزم به شحنا كهم (قوله مستزفون) بكسر الزاي وقول المتن (والشيوخ) أي والخنف القبيح المظهر نهاية ومعنى (قوله والجحائر) إلى قول المتن ولا يمنع في النهاية بالمغني (قوله والجحائر) أي غير ذوات الهيئات بخلاف الشوايب مطلقا والجحائر ذوات الهيئات ولابدين ذن حليل ذات الحليل فلي تأمل ما مر في العبد وغيره وما يواي اه بجبري (قوله وهل ترزفون) في معنى التي أي لا ترزفون عرش (قوله أي لكبر سنهم) (الح) عبارة النهاية والمغني والأعباء والمراد بالي كمن تخفت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه قول المتن (وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسأل إخراج البهائم وحدها لا نه قد تطلب ويحتمل لها قد يقع عدم سن ذلك لأن إخراجها إنما هو بالتبرع وهل الراديا البهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لأنهم مسخرة أيضا وعليه فهل العور منها كذلك ولا يبعد أنه كذلك حيث تأخر قوله لأمراضه كان اضطر إلى أكله وتزود لئلا يجرطها فيلبس سم على ج اه عرش (قوله فآذاهو بنملة) (الح) قال العميري اسمه يعقوب اه وبعض الحواشي قيل اسمه حرم أو قيل طائفة وقيل شاهدة وكانت عرجاه عرش (قوله رافضة بعض قوائمها) عبارة بالمغني وقعت على ظهرها ورفعت يديها وقالت

(قوله ففي ذاتهم) (الح) أي فليس متروكا (قوله ندبا) ويخبره الوجوب إذا أمر الامام (قوله في مال الولي) انتهى كلام الاستسوي أنهم في مال الصبيان وهو كذلك شرح مر (قوله كمن يحجم) قد يفرق بأن مصطلح الاستسقاء ضروري به (قوله أي لكبر سنهم) عبارة تشرح العباب أي تخفت ظهورهم من الكبر وقيل من العبادة اه (قوله في المنزل وكذا البهائم) لو تركوا الخروج فهل يسأل إخراج البهائم وحدها لا نه قد تطلب ويستحب لها أخذ من قصة النملة قد يقع عدم سن ذلك لأن إخراجها إنما هو بالتبرع ولا دلالة في قصة النملة إذ ليس فيها به أخرجها وانما إخراجها عن أمر وقع اتفاقا وهل الراديا البهائم ما يشمل نحو الكلاب فيه نظر ولا يبعد الشمول لأنهم مسخرة أيضا وعليه فهل العور منها كذلك ولا يبعد

استغيب لكم من أجل شأن النملة وتعزل عنا

اللهم أنت خالقنا فارتزنا والافاهل لكننا اه **(قوله)** ويفرق بين الامهات والاولاد وقد يفعل ذلك مع  
 الامهات سم وفيه توقف لانه يؤدى الى الحز والاحسور والامهات **(قوله)** ونار فيه أى فى التنزيه يقول  
 المن **(ولا يجمع أهل النعمة)** لكن لا يدخلون المسجد الا باذن كفى غير الاستسقاء عش **(قوله)** أو العهد  
 الى قوله وبه يردى النهاية الاقوله وينظر الى لانهم **(قوله)** أو العهد أى والمؤمنين عش **(قوله)** أى  
 لا ينبغي ذلك أى لا يطلبوا الظاهر منه وكذا من قوله ولا يخلطون بنا أنه لا يطلب منهم من انخر وج في  
 يومنا ولا يفعله الا في موضع الخ الغرض منسجكة قول مقابل لما فهم من كلام المصنف عش **(قوله)**  
 وسأيت أنه يكره لهم الخ عبارة العباد وشرح في هذا الخ ويكره ايضا وجهم معهم فيمنعون من ذلك  
 ندبا وقيل وجوبه بالنم يميز وانهم أى عن المسلمين بخلاف ما اذا تميزوا فانهم لا يمنعون قطعاً فيخرجون ولو في  
 يوم خروج المسلمين اه ومثله في الروض وشرحه وقضائه تخصيص كراهة حضورهم بكونهم معهم  
 فيقتض من منع الامام بهذه الحالة وهو قضي بقولهم فيمنعون الخ فقد افاذ كلامهم العلامة المذكور وأغنى  
 عن الجواب لكن النص المذكور قد يدل على طلب منهم من انخر وج في يومنا وقضائه مما تقر من ندب المنع  
 اذا لم يميز واعيان قول المصنف ولا يجمع أهل النعمة بعلة لا يجب ان يميز او اذا تميز واولم يكن خروجهم في يومنا  
 على ما فيه اه وتقدم عن عش ان الغرض من ذكر النص الا في مسجكة قول مقابل لما فهم من كلام  
 المصنف وفي الجبري وحاشية شيخنا ما حاصله ان الكراهة ونوب للمسح كل منهما فيقتض عاذا لم يميز واعيان  
**(قوله)** لانهم الخ تعليل للمتن **(قوله)** مستر زقون بكسر الزاي وماوى **(قوله)** وبه يدل الخ أى بكونهم قد تجمل  
 لهم الاية استدرأوا وقلوب وجما لحرمة أنقى التأمين على دعائه تعظيما وتغفر والعامة يحسن طريقته  
 لكان حسنا عش **(قوله)** قول الجبر يحرم التأمين الخ اعتمدنا أغنى **(قوله)** ثم رأيت الاذرى قال الحلافة  
 بعبد الخ أقر عش ثم قال فرغى استعجاب الدعاء للكافر بخلاف واعتمد مر الجواز وأطن أنه قال  
 لا يحرم الدعاء بالغفرة الا اذا أراد الغفر فجمع مونه على الكفر وسأيت في الجنازة التصريح بخبريم الدعاء  
 للكافر بالغفرة ثم ان أراد اللهم اغفر له ان أسلم أو أراد بالدعاء بالغفرة ان يحصل له سيده هو الاسلام فلا  
 يقتض الجواز سم على المنهج وينبغي أن ذلك كما اذا لم يكن على وجه يشعر بالتعظيم والامتثال خصوصا  
 اذا فويت القرينة على تعظيمه وتكثير غيره كان فعل فعلا دعاه بسببه ولم يقم به غيره من المسلمين فاشهر  
 فيقتض ذلك الغفر اه **(قوله)** وبكره الى قوله واقول المسكينة في المعنى الاقوله وقول شيخنا لانه **(قوله)**  
 ويكره لهم الحضور الخ عبارة شرح الروض ويكره ايضا أى كنزاجهم خروجهم معهم كعبه به الاصل  
 فيمنعون من الخروج معهم انتهى اه سم قول المتن **(ولا يخلطون الخ)** أى أهل النعمة ولا يخرجهم من  
 سائر الكفار قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ولا أكره من ان يخرج صبيانهم ما أكره من خروج كبارهم لان  
 ذنوبهم أقل لكن يكره لكفرهم قال المصنف وهذا يقتضى كراهة اطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيهم  
 اذا ما توافقت الاكثر انهم في النار وطائفة لا تحل معهم والمحققون انهم في الجنة فهو الصريح المختار لانهم غير

ويفرق بين الامهات والاولاد  
 حتى يكثر الضجيج والركة  
 فيكون أقرب الى الاجابة  
 وان عوفه جمع على الجبري  
**(ولا يجمع أهل النعمة)** أو  
 العهد **(الحضور)** أى  
 لا ينبغي ذلك ويظهر ان حجة  
 مالم ير الامام المصلحة في ذلك  
 على انه يسن للامام المنع من  
 المنكره كما يحرم حوايه  
 وسأيت أنه يكره لهم الحضور  
 الا ان يعيبن ان الغفلة مقام  
 ذلة وامسكاته فلا يكسر  
 خاطرهم حيث لا مصلحة  
 تقتضى ذلك لانهم  
 مستر زقون وفضل الله واسع  
 وقد تجمل لهم الاجابة  
 استدرأوا وبه يرد قول الجبر  
 يحرم التأمين صلى دعاه  
 الكافر لانه غير مقبول اه  
 على انه قد يفتحه بالحسنى  
 فلا علم بعصم قبوله الا بعد  
 تحقيق مسوئه على كفره ثم  
 رأيت الاذرى قال الحلافة  
 بعدد الوجه جواز التأمين  
 بسل نديه اذا دعاه لنفسه  
 بالهداية ولشباب النصر مثلاً  
 ومنعه اذا جعل ما يدعو به  
 لانه قد يدعو بأشياء بل هو  
 الظاهر من حاله ويكره لهم  
 الحضور وانما الحضور اه  
 يخلطون بنا

أي بكره لنا فبما يظهر حكمهم من ذلك (٧٦) من تحسين الخرج إلى العود لكل هو ظاهر وقول شيخنا في مصلاته الظاهر أنه تصوير فقط ثم

وأثبت الاستوى صرح  
بكرهية الاختلاف لأنه قد  
يصيبهم عذاب قال تعالى  
وأنفقوا فتنوا لا يصيب الذين  
ظلموا منكم خاصة ونص  
على أن خروجهم يكون غير  
يوم خرجوا واستشكل  
بأنهم قد يسقون ذنوب  
بعض العاصية ودين في  
نور وجههم معنا مقسدة  
محققة وهي مضاهاتهم لنا  
فقدمت على تلك التهمة  
ولقول المالكية بالمصالح  
المرسلة منعهم من الأفراد  
وقد يجب بأن مقسدة  
الفتنة أشد من مقسدة  
المضاهاة وأدعى تحقيقها  
منع كيد ومنعهم  
من الاختلاط بنواصيرهم  
منفردون صفا كالأنبياء  
فأي مضاهاة في ذلك فالأولى  
صدم أفرادهم يوم بل  
المضاهاة فبما أشد (وهي  
ركعتان كالعبد) للغير  
المار فتكون في وقتها أن  
أرباب الفضل ويكره في الأولى  
سبعوا الثانية خصا وقتها  
في الأولى قد أوسع وفي  
الثانية اقرب وأغشى  
بكلها لمجاورها (لكن)  
يجوز في ما ذهب إلى ركعتين  
بخلاف العبد وأيضا قيل  
يقرب الثانية أنا أرسلنا  
فوحا لأنها لا تقبل الحلال إذ  
فيها استغفر واربع الآية  
(ولا تفتن) صلاة الاستسقاء  
(وقت العبد في الأصح) ولا  
يغيره بل يجوز ولو وقت

مكفون ودلوا على القطر وتحرر بهذا كإفاله شيئا وغيره أنهم في أحكام الدنيا كفار أي فلا يصلي عليهم  
ولا يفتنون في مقابل المسلمين وفي أحكام الآخرة مسلمون فيسبخلون الجنة فغنى وفيما قال ع ش قوله  
مر لأن ذنوبهم الخ المراد بالنور ما يعذب ذنبا في الشرع من حيث هو وإن لم يتعلق في مضطرب المعنى لعدم  
تكميلها بالزاد والسرقة قبل بالكفر الذي هو أعظم الذنوب وعدم تكميلها عنه انصافه بالتبع وقوله مر وهذا  
يقضي الجمعة وقوله مر لأنهم غير مكفون الخ عبارة عن الفتوى في جواب السؤال عن الأطفال أما أطفال  
المسلمين في الجنة قطعها بل إجماعا وخلاف فيه ما قبل غلط وأما أطفال الكفار فذهبهم أربع أقوال أحدها  
أنهم في الجنة وعليه المحققون لقوله تعالى وما كلمعد بين حتى نبعد رسولاً وقوله ولا تزوروا أزواجكم  
الثاني أنهم في النار بعلوا بأنهم ونسبوا بالنور ولا كثر من لكنه نزع الثالث الوقوف بعمره عنهم بأنهم  
تحت المشية الرابع أنهم يجمعون يوم القيامة وتوزج لهم نار يقال ادخلوها فدخلها من كل في علم الله  
تعالى سيدوا بمكة عثمان كان في علم الله شقيل أدرك العمل الخ لمضاد وسل العاصمة الشو يرى عن  
أطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل رد أنهم يسئلون في قبورهم وإن القبر يفهم وما  
الحكم في أطفال المشركين من هذه الأمثلة بأنهم أي أطفال المسلمين لا يعذبون بشئ من أنواع العذاب  
على شئ من المعاصي ولا يسئلون في قبورهم كإجماع جماعة أفتى به شيخ الإسلام الحافظ ابن تيمية  
والخلاف والمالكية يقولون أن الطفل يسئل ورجع جماعة عن هؤلاء واستدلوا بما يصح وأطفال المشركين  
اختلاف العلماء فيهم على نحو عشرة أقوال الرأب منها أنهم في الجنة لعدم إهلاك الجنة وسئل بعضهم هل يجوز  
أن يكون أحد من الأطفال في النار فأجاب بان الأطفال في الجنة ولو أطفال الكفار على الصحيح نعم خلق الله  
تعالى يوم القيامة متخلفا ويصلهم الجنة وتخلقوا آخر يدخلهم النار لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون والعشرة  
أقول الثاني أن الباطن الشيخ سرهاني فتح الباري فليراجع ع ش بحذف (قوله أي بكره الخ) كذا في  
النهاية (قوله لا نه الخ) تعديل للمتن (قوله ونص على أن خروجهم) إلى قوله ولقول المالكية في الغنى  
والنهاية زاد الثاني عقبه قال ابن قاضي شهيد وفيه نظر اه وكأنه يشير إلى ما ذكره الشارح بقوله وقد يجب  
الخ فثبت من هذا أن المعتمد عند صلي الغنى والنهاية المنصوص المذكور بصرى (قوله يكون الخ) أي  
وجوباً أخذ من الزيادة ع ش (قوله مضاهاتهم الخ) أي مضاهاتهم ومساواتهم (قوله قد قدمت)  
أي مراعاتها سم (قوله على تلك التهمة) أي مقسدة مصداقة المساقاة والافتتان (قوله ولقول  
المالكية) متعلق بقوله منعهم الخ (قوله بالمصالح المرسلة) هي الوصف المناسب الذي لم يدل الدليل على  
اعتباره ولا على الغائه سم (قوله من الأفراد) أي يوم (قوله فلا يؤيد عدم أفرادهم الخ) كذا في  
شرح الإرشاد وفضلوا له أنه شيئا قول المتن (كالعبد) أي كصلاته في الأركان وغيرها إلا ما يأتي  
نهاية (قوله الضمائر) أي في شرح في أن باباً به وتخص (قوله فتكون الخ) في هذا التقرير نأمل  
عبارة شيئا في الفتوى وشيئا في الاستسقاء والتعدي بوقت اه (قوله ويكره الخ) أي بعد  
الافتتاح قبل التوضؤ ورفع يديه ويقفين كل تكبيرتين كما ينبغي فعله وينادي لها الصلاة جامعة نهاية  
ومعنى زاد شيئا ذكر بينهما وأولها الباقية الصالحات اه (قوله أو العاقبة) أي الأوليان أفضل  
معنى منها يتوحيها (قوله يجوز زبادتباعي ركعتين الخ) كذا في النهاية وتبين عليه ع ش ما نصه قوله  
مر بخلاف العبد أنه في ابن ج و تحط بعض الفضلاء أن هذا في بعض النسخ وأن الشارح مر وحملته  
تعالى ضرب عليه في نسخة وأن المعتمد أنه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعبد انتهى وهو قريب اه  
عبارة شيئا قوله ركعتان أي بنية صلاة الاستسقاء ولا يجوز الزيادة عليها خلافاً لآن ج ومقل عن الرمي أن  
له أن يادتهلها من غير عليه كإجماع بعضهم فاعتمد المول عليه أنه لا يجوز الزيادة عليها اه قول المتن  
(قيل يقرأ الخ) أي بدلا فتر بته نهاية (قوله صلاة الاستسقاء) أي قوله وأقضى الخ في النهاية والغنى  
(قوله قد قدمت) أي مراعاتها (قوله ولقول المالكية بالمصالح المرسلة) هي الوصف المناسب الذي لم يدل

(قوله)

الذكر اه لا نه ذات سبب مستند فلان سم سبها

واقضاهما فخره صلى الله عليه وسلم صلاها في وقت العبد محمول على أنه لا يكل كما مر (وخطب ك) خطبة (العبد) في الأركان والسنن دون  
الشروط فانها سنة كما مر في الكسوف والعبد (لكن) يجوز الاقتصار هنا على خطبة واحدة بناء (٧٧) على ما مر في الكسوف (و يستغفر

الله تعالى ببدل التكبير)  
أولهما يقول أستغفر الله  
الذي لا اله الا هو الخ القويم  
وأقرب اليه تسعاً في الأولى  
وسبعاً في الثانية لا اله الا  
لوعنه الله تعالى بأرسله المظفر  
بعده في آية استغفر ولربكم  
ومن ثم سنا كثرة قراءتها  
في قوله أظهار أو كثر  
الاستغفار ونظم كلامه  
وقيل يكبر كالعيد والتصر  
لأنه بانه قضية الخبر وكلام  
الآخرة من (و يدعى الخطبة  
الأولى) جهراً بأدعيته  
صلى الله عليه وسلم الواردة  
غنى عن كثير منها (اللهم  
استغفركم) أي مطراً  
(مغنياً) بضم أوله أي منذراً  
من الشدة (هنا) بالمد  
والهمز أي لا ينفعني شيء  
ينمي الحياض من غير ضرر  
(مرئياً) بفتح أوله وبالمد  
والهمز أي بحمد العاقبة  
قاله النبي النافع ظاهر  
والمرئى النافع باطنا  
(مرعياً) بضم أوله وبالفتحة  
أي آتياً بالرب وهو زيادة  
من المراجعة وهي انصب  
بكسر أوله ويجوز هنا فتح  
الميم أي ذل يربع أي غشاء أو  
الموحدة من أربع البعير  
أقل الربيع أو القويمين  
رعت المشاة أكلت  
ماشيت والمصود واحد  
(غنداقاً) أي كثير الماء

(قوله واقضاهما الخبر) أي المار (قوله يكل) أي أكل (قوله على أنه لا يكل) هـ لاجل على أنه اتفقا سم  
قول المتن (وخطب الخ) وينبأ أن مجلس أول ما يصعد المنبر يقوم وخطب بها به أي يقرأ أو أن الجملة  
عش (قوله في الأركان والسنن دون الشرط الخ) لا يخفى ما قبله من حكمهما واحد من كل وجه والظاهر  
أنه يعتبر هنا بعرفي العبد من الإسماع والسماح وكونها غير بعلى التفصيل المار فيه ثم رأيت في المعنى  
والنهاية في الأركان والسنن والشرط وهو أقدم من جهة الله تعالى بصري وتكلف سم في تأويل  
كلام الشارح فقال قوله في الأركان والسنن كل من مراده الأركان والسنن خطبة الجمعة يظهر قوله دون  
الشرط الخ أي الشرط خطبة الجمعة أي خطبة العبد في يوم الاثنين باركان خطبة الجمعة وينب  
الاثنين يستنهد يوم زوم الاثنين بشرطها كما يفيد قول الشارح فانها سنة (قوله فانها سنة  
الخ) (فرع) (ب) خطبة الاستسقاء فالوجه اعتقاد النذر لتيسر الاجتماع هنا ولعم واحد سم (قوله بناء  
على ما مر الخ) أي وسبق أن العبد خلافه كرهى في باضل عبارة شيخنا قوله خطبة العبد أي فلا يفي خطبة  
واحدة كمال العبد وقوله في الأركان وغيرها أي الأركان أو ما تقدمت عليها على الصلاة بخلاف خطبة العبد  
(قوله و يستغفر الله تعالى الخ) و يسن أن يكثر دعاء الكبر وهو لا اله الا الله العظيم الحلي لا اله الا الله  
العرش العظيم لا اله الا الله رب السموات ورب الأرض ورب العرش الكريم وأن يكثر ما يحى يا قوم وربحتك  
نستغث ومن رحمتك نرجو فلا تكلنا إلى أنفسنا طرفة عين وأصل لنا أن نكلمه لا اله الا أنسوسن في كل  
موطن اللهم أنت الله والدين الحسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار الآية آخر البقرة معنى قال شيخنا هو  
أي دعاء الكبر في الحقيقة ثناء وانحاشي دواعي الله لانه تقمة للذة الذي بعده وألانه يتضمن الدعاء اهـ قوله  
أولهما) الى المتن في المعنى وكذا في النهاية لقوله وقيل الى المتن (قوله فقول الخ) أي اذا أراد الأفضل والأدلو  
اقتصر على استغفر الله كفي وانما اختار الشارح هذه الصيغة لأورد من قالها غيره وإن كان فر من  
الزحف شيخنا وفي النهاية ما وافقه قال عش قوله مر من قالها غيره الخ ولا يخص تلك بكونها في الخطبة  
وبكونها سنة أم لا (قوله جهراً) كذا في النهاية (قوله استغفركم) بقطع الهمز من أسى ووصلهم من سقى  
مغنى عن عش (قوله أي منذراً الخ) أي بار وأتمهية (قوله بضم أوله) أي وكسر نانه (قوله والنوحدة)  
عطف على التحية تقول المتن (غداً) بفتح الميم وتولد الميم مفتوحة (قوله أو قطرة كبر) عبارة الغنى  
والنهاية تقول الذي قطرة كبر (قوله بكسر اللام) أي وقع الهمز مغنى (قوله أي سائر الخ) عبارة النهاية  
والغنى بجل الأرض أي بعينها بكل الفرس وقيل هو الذي بجل الأرض بالنيات (قوله للمهملين)  
صوابه للمهملة المهملة كمالى النهاية والقوى (قوله من ساح الخ) فية تأمل عبارة المغنى يقال مع الماء يسع إذا سأل  
من فوق الى أسفل وساح يسع إذا جرى على وجه الأرض (قوله أي يطبق الأرض) من اللطائف كمالى  
المستأثر أو التطبيق كمالى القاموس عش (قوله حتى بعينها) عبارة النهاية أي يستوعبها فيصير كالطبق عليها  
اه زاد المغنى يقال هذا مطابق لهذا أي مساو له (قوله الى انتهاء الحاجة الخ) انما هو لأنه لا يمكن  
إزالة الدوام الحقيقي لم يصح له أن يؤدي الى الهلاك بالغرق ونحوه شيخنا (قوله أي الايسين الخ) أي بتأخير  
المطر نهاية زاد شيخنا والقنوط من الكبار (قوله ان بالعباد) أي ماء الملائكة (قوله والبلاد)

الدليل على اعتبار ما على الغاية (قوله محمول على أنه لا يكل) هـ لاجل على أنه اتفقا (قوله في الأركان والسنن)  
كان مراده الأركان والسنن خطبة الجمعة يظهر قوله دون الشرط الخ أي الشرط خطبة الجمعة (فرع) (ب)  
نذر خطبة الاستسقاء فالوجه اعتقاد النذر ما على اعتقاد نذر النكاح فواضع وأما على عدم اعتقاده فالظاهر  
الفرق لانه هنا وإن لم يلزم غير موافقة الحضور ومعه ولكنه ممكن من اسماعلهم لم يرد السماع وهو  
والنحر أو قطرة كبر (بجلا) بكسر اللام أي سائر الأرض لا يفرق لعونه أو للأرض بالنسب لكل الفرس (ح) بفتح فشة للمهملين أي شديد الوقوع  
بالأرض من ساح جرى (طبقاً) بفتح أوله أي يطبق الأرض حتى بعينها (داعماً) الى انتهاء الحاجة (اللهم استغفركم) أي استغفركم  
القائمين أي الأتسين من زعمنا اللهم ان بالعباد والبلاد الخ من اللذولة

من عطف الخ ل على الخال وهما خبران مقدم وقوله ما لا تشكوا الخ إسهام مؤخر وقوله من الجهد الخ بيان لما  
 مقدم عليها شخناً **قوله** أي بالمد الخ أي وقع اللام شخناً **قوله** والضمناً يقع فسكون **قوله** أثبت لنا  
 الخ أي أشرح لنا الزرع سبب المطر ود **قوله** وأدركنا الضرع أي أكثر لنا زرع وهو اللبن والضرع محل  
 اللبن من البهيمة وعما جرد لأدراك اللبن أن يؤخذ الشعر الأخضر ويدق وينسجج مرادوه يضاف إليه سقوده  
 من غسل الخلد بسقي أن قل لبنا من آدمي وغيره ثلاثاً بأم فطر راعى الرق فانه يكثر لبنا شخناً **قوله**  
 أي المطر الخ بديار شخناً أي خبرنا أهل الماد بم المطر وقوله من مكان الأرض أي خبرنا أهل الماد بم  
 النبات والخمار وذلك لأن السماء تجري بحرى الأبال الأرض تجري بحرى الأم ومنها يحصل جميع الخيرات  
 بخالق الله تعالى وتبديره اه **قوله** والعري يضم العسن كليس وفخها كشمع قاموس **قوله** أي  
 السحاب أي بإرسال ما فيه سم عبارة النهاية والغنى أي المطر ويجوز أن وادبه هذا المطر مع السحاب  
 اه **قوله** أي كثيراً عبارة النهاية والغنى أي كثيراً أي مطر كثيراً اه عبارة شخناً أي كثيراً  
 من الآية اه قول المتن **ويستقبل القبلة الخ** أي بدأ بالوقوف في الأولى له أي الدعاء له بعد في الثانية  
 كقوله في البحر من نص الامم في ونهاية قال ع ش قوله هو لم يعبد الخ أي لا تقابل عادته بل ينبغي  
 كراهتها وكذا ينبغي كراهة الاستقبال في الأولى وإن أجزأ الاستقبال فيها عن الاستقبال في الثانية اه **قوله**  
 أي نحو ثلثها أي قوله وبالصلاة في النهاية والغنى **قوله** ثم يستقبل الخ أي وأذا فرغ من الدعاء  
 استدبرها وأقبل على الناس كقوله في الشرحين والروضة ثم ياتي زاد الغنى لا كما يشعر به كلام من بقاه الاستقبال  
 إلى فرغها اه أي الخطيب يقول المتن **ويبالغ في الدعاء الخ** قال في شرح البهجة أما الأولى أي الخطيب  
 الأولى فيس في الدعاء بلام الغنى فيس في الدعاء بلام الغنى فيس في الدعاء بلام الغنى فيس في الدعاء بلام الغنى  
 حيثما أي حين استقبال القبلة بعد صدور الخطبة الثانية سم **قوله** حيثما أي حين استقبال القبلة بعد صدور الخطبة الثانية سم  
 الأوله ويكره تركه وإلى قول المتن ولو ترك في النهاية والآما ذكر وقوله في كتابي المتن وقوله ويزع عني  
 للمفعول **قوله** ويجعلون ظهوراً كقوله الخ ظاهره أنهم يفعلون ذلك حتى في قوله لهم اللهم استسقنا  
 الغيث ونحوه ليكون المقصود برفع البلا وهو ما في القنوت مما قد خالفه عن زده إلى ما هنا بيان قال معنى  
 قولهم إن طلب رفع شيء أي طلب الدعاء المقصود من رفع شيء ومعنى قوله وإذا دعا فحصل شيء إن دعا بطلت  
 تحصل شيء ع ش عبارة شخناً بس أن رفع يديه ويجعل ظهورهما إلى السماء ولو عند ألقاظ الحصول  
 على المعتقد كما قاله الحنفى تبعها العياي والشرامس لأن القصير رفع البلا خلافاً لما قاله القليوبى وبوجه الحنفى  
 وما روى من أنه يجعل ظهورهما إلى السماء عند ألقاظ الحصول وظهورهما عند ألقاظ الرفع كما في سائر  
 الأدعية ولو في الصلاة وقد عرفت أن محل هذا التفصيل إذا لم يكن القصير رفع البلا والرفع الظاهر ومطابقاً  
 نظر القصير دون اللفظ اه **قوله** وكذا بس الخ ويكره رفع يديه متجسبة فان كان عليها سائل احتل

والجهد أي غيغ أله وقبل  
 ضمه قلة الخير والفضل أي  
 الضيق ما لا تشكوا أي  
 بالنون إلا ذلك اللهم أثبت  
 لنا الزرع وأدركنا الضرع  
 واستقنا من بركن السماء  
 أي المطر وأثبت لنا من  
 بركن الأرض أي المسمى  
 اللهم ارفع عنا الجهد  
 والجوع والعري وما كشف  
 عننا من البلاد ما لا يكشفه  
 غيرك اللهم أناس تغفرك  
 أنك كنت تغفرا أي لم  
 تغفرا ما يقع من هفوات  
 عبادة فأسر السحاب  
 أي السحاب أو المطر علينا  
 مدداً أي كثيراً ويستقبل  
 القبلة بعد صدور الخطبة  
 الثانية أي نحو ثلثها إلى  
 فسر الخ الدعاء يستقبل  
 الناس ويكمل الخطبة  
 بالحث على الطاعة بالصلاة  
 على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وبالدعاء للمؤمنين  
 والمؤمنات ويقرأ أنه أو  
 آيتين ثم يقول استغفر الله لي  
 ولكم **ويبالغ في الدعاء**  
 حيثما **سر** أو يسرون  
 حيثما **وجهر** أو يوشنون  
 حيثما قال تعالى ادعوا ربكم  
 فستجروا خفية ثم يجعلون  
 ظهوراً كقوله في السحاب  
 كما ثبت في مسلم وكذا ابن  
 ذلك لكل من دعا عن رب له  
 وفي المستقبل ليناسب  
 المقصود وهو الرفع بخلاف  
 قاصد تصليل شيء فإنه يجعل  
 نظره كقوله في السحاب

لانه المناسب لخال الاخذو يثني أن يكون من دعائهم حيث ذكر في أصله اللهم أنت أمرتنا (٧٩) بدعائك وهدتنا لما نكح وقد دعونا

كأمرتنا فأجبنا كما وعدتنا  
اللهم فامن علينا بعمرة  
ما فارغناه واجبتك في سبيلنا  
وسعة في روزنا (و يتحول  
رداعه عند استقباله) القبله  
(فيحصل بمسحه يساره  
وعكسه) للاتباع وحكمته  
التفاضل بتفسير الحال الى  
الرخاء كلور دو يكره  
(و ينكسه) ان كان غسرين  
مستور ومثل وطول  
(على الجدي فيجعل أعلاه  
أسفله وعكسه) لاصح أنه  
صلى الله عليه وسلم هم ذلك  
منعه نقل خصصو يحصل  
التحول والتكيس معاً بأن  
يجعل الطرف الاستقل الذي  
على شقه الايمن على عاتقه  
واليسر والطرف الاسفل  
الذي على شقه الايسر على  
عاتقه الايمن واليسر  
والمثلث فليس فيه الا  
التحول وكذا الطويل أي  
البنالغ في الطول انجس  
التكيس فيقول في كل  
العمامة بتفصيل في تحول  
الطبايان فراجع  
(و يتحول مع التكيس كما  
أفاده قوله مثله فتسوي  
قول أصله ويجعل خلافا  
لن اعرضه لي أنه في بعض  
النسخ صبر بعبارة أصله  
(الناس) أي المذكور وهم  
جلوس (مثله) للاتباع أيضاً  
(قلت و بترك) الرداء  
(و تحول) منكساً حتى يرفع  
التياب بغض البيت لانه  
ينقل الله صلى الله عليه وسلم  
غير رداءه قبل ذلك و يترك

عدم الكراهة نهايتومغني قال عش قوله مر اجعل الخ عبارة فيما تقدم في القوت و يكره خارج  
الصلا ترفع اليد المتحسنة ولو بحال فيما يظهر اه (قوله لانه المناسب الخ) عبارة شيخنا والحق في  
ذلك التفصيل أن القاصد دفع شيء يدفعه بغيره بخلاف القاصد حصول شيء فانه يحصل ببطونهما اه  
(قوله و يثني الخ) أي كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه في ومائة (قوله حيث ذكره  
القبله بعد صدر الخطبة الثانية) (قوله كما في أصله الخ) أي وأسطه المصنف اختصاراً وكان الاثر ذكره  
مغني (قوله ما فارغناه) أي ما تركناه من الفريضة (قوله وسعة) بفتح السين على الاصح والكسر لغة  
قلية عش (قوله عند استقباله) القبله الاقربان المراد بعبه عش وجزءه شيخنا فقال وجعل التحويل  
بعدها استقباله القبله اه قول المتي (فيحصل الخ) تفسير التحويل شيخنا قول المتي (وعكسه) بالنصب والرفع  
يجري (قوله كلور دو) أي من كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الفال الحسن وراه الشيطان  
عن أنس بن مالك ويصحب الفال الكلمة الحسنة والكلمة الطيبة وفي رواية يقبلها وأحب الفال الصالح مغني  
قول المتي (و ينكس الخ) بفتح أوله مخففاً بضمه متفلاً عند استقباله نهايتومغني (قوله بذلك) أي  
التكيس (قوله خميسه) أي كسائه عش (قوله ويحصل التحويل والتكيس معاً) أي وكل  
من التحويل والتكيس على حدته لا يحصل الاقبال الظاهر الى الباطن وأما الجمع بينهما لا يحصل مع  
ذلك القابل خلافاً لما وقع للامام والغزالي فاختبر تحدهما بهما على ذلك الرافعي وغيره أسنى وقوله لما  
وقع للامام والغزالي أي وتعهما الزكسى (قوله أمال الدور الخ) وفي الايعاب المدور ما يمشي أو يجيء  
مقوراً كالسفر والثلث مثله زاو في واحدة في مقابلة زاو بين كروي على باض ل (قوله والثالث) كذا  
في الرض وقال شارحه عبارة المصنف كماله يقتضي تغير الثلث ومقابلته وهو ظاهر ولما عبر بجملة باو  
اه (قوله فيه) الاولى التثنية كتحصيلها النهاية (قوله التحويل) أي قطعاً نهية ومغني (قوله لتعبر  
التكيس فيه) راجع لما قبل وكذا الخ أيضاً كجوارح صانع الاسنى ومغني (قوله كما أفاده قوله مثله)  
في افاده نظراً لان المفهوم من المأثله الواقعة سيد التحويل أن المطلوب من الناس مجرد مسافة التحويل  
المذكور وفي الخطيب سم (قوله فسوى قول أصله الخ) هذا عجيب سم (قوله لمن اعترضه) واقفه المغني  
فقال تبيح عبيد في البحر بقوله ويفعل بدل يحول وهو أعلم بالقدر ويقع في بعض نسخ الكتاب كذلك لكن  
الذكور عن نسخة المصنف يحول اه (قوله أي الذكور) أي فلا تحول النساء ولا الخنايا لثلاث تنكشف  
عورتهم شيخنا ونهاية (قوله للاتباع أيضاً) الماروي الامام أحدف مسنده أن الناس حولوا مع النبي  
صلى الله عليه وسلم مغني (قوله و بترك الرداء) أي رداءه المصنف والناس مغني ونهاية (قوله بغير البيت)  
أي ضيق جوعهم الى منازلهم نهاية واسنى وشرح بافضل (قوله و يترك الخ) خالف فيما المغني فقال حتى  
يترك بفتح أوله الشيا كل منهما عند رجوعهما الى منزلهما اه (قوله ليم ذلك الامام الخ) (خرج) يسكن  
أحد من يسكن ان يستشعر بغيره من خير بان ذكر في نفسه فيعمله شافعاً لان ذلك لا يتقيد بالشدائد كالأ  
خير الثلاثة الذين أوفوا الغاروان يستشعر باهل الصلاح لان دناءتهم أرجى للاجابة لاسمياً فأجاب النبي صلى  
الله عليه وسلم كما تستشعر عروضى الله تعالى عنه بالعباس رضي الله تعالى عنه فقال اللهم أنا كذا ذات فاعطنا  
نفسنا إليك بيننا فبقينا وأنا نتوصل إليك بيننا فمقتنا فإرواه الخاضى مغني ونهاية زائد الاسنى وكما  
استشعر معاوية بن يزيد بن الاسود فقال اللهم أنا نسبي بخيرنا وأفضلنا اللهم أنا نسبي بن يزيد بن الاسود  
يا زيار فم يدلك الى الله تعالى فرفع يديه ورفع الناس ايديهم فثاروا من المغرب كأنهم ثور وسبها  
رجع فسوا حتى كان الناس ان لا يبلغوا منازلهم اه قول المتي (ولو ترك الامام الخ) أي ولو يكن امام ولا  
أشاره الى رفع البلاه وحصول النعمة المطلوب على أنه قد يدعى ان العبرة بالاعمال وهو واحد في نحو اللهم ارزقني  
واعطني رفق كذا وحصول كذا فلي تأمل (قوله كما أفاده قوله مثله) في افاده نظراً لان المفهوم من المأثله  
الواقعة قبل التحويل مجرد مسافة التحويل المذكور وفي بيانه فتأمله (قوله فسوى قول أصله) هذا عجيب (قوله)





سنة كاتقرر وانه الاول على مطلق اوله لانه خزه (ويكشف غير عورته ليعبىه) لغير مسلم انه صلى (٨١) الله عليه وسلم (حسرتوبه حتى اصابه

هو سرتا كقول مطر السماء فيما يظهر وبما يقرر بعلم كل مطر سابق آكد من لاحقه بصري (قوله سنة)  
 خبران قول المتن (غير عورته) الوجه ان المراد به عورة الحرام كبقائه البراوى عن القلوبى بجبرى قول المتن  
 (ويكشف الخ) ينبى ان هذا هو الاكمل وان كان امس السنة يحصل كشف خرم بدنه وان قل كالأرس  
 والدين عش (قوله حسرت) أى كشف (قوله الحديث) أى كل الحديث المتقدم قول المتن (وان يغتسل  
 الخ) أى سوى غسله بالاستسقاء (أو كان في غير وقتة عش وكتب سم انصافا صدق يقتضى ظاهر العبارة  
 طلب ثلث الوضوء والغسل وليس بعيدا لان فيه اساطير اراعى التبرك اه (قوله والافضل ان يجمع) أى  
 بين الغسل والوضوء وينبى حديث تقديم الوضوء على الغسل لشرف أعضائه على غسل الجنابة عش قول  
 المتن (في السيل) ومثله النيل في أيام زباده شخنا (قوله اخرجوا) من الخروج (قوله فنتظهر به الخ) هذا  
 صادق بالغسل والوضوء نهاية (قوله قال الاسنوى الخ) اعلمها نهاية والمغنى وشيخ الاسلام وشرح بافضل  
 وشيخنا قال الكردى على بافضل والامداد فى الانعاب ظاهر كلام الأذرى وجوبها فسموا قوله سم اه  
 عبارته أى سم قوله قال الاسنوى ولا تشرع الخ قال لان الحكمة فى معنى الحكمة فى كشف البدن  
 وفي شرح العباب وظاهر كلام الأذرى وجوبها فسموا لان اطلاقها شرعا انما اراده بالمقترن بالنيل أو اردوا  
 محض التسبرك لم يستحبوا الوضوء بعد الغسل لحصول التسبرك به ذكره السند السهمدى اه عبارة عش  
 قوله هو ولا يشترط فيها نيل الخ لعل المراد حصول أصل السنة اما بالنسبة لكونه متمملا أو تابعا أمره فلا  
 يظهر الاشارة كان يقول نوب سنة الغسل من هذا السيل ثم اثنى ع قال ولوقيل ينوب سنة الغسل في  
 السيل لم يبعد انتهى والقياس انه لا يجب فيه أى فى الوضوء الترتيب لان المقصود منه وصول الماء لعضو  
 الأعضاء وهو حاصل بدون الترتيب وبعض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في أيام زباده النيل في كل  
 يوم من أيام زباده وهو محتمل اه وتقدم من شخنا الاعتماد (قوله اذالم يصادف وقت وضوء الخ) أى بان  
 كان متوضوا لم يصل به صلاة ولم يطلب منه غسل واجب ولا مسنون بجبرى وبصرى (قوله اذا تجرد الخ) أى  
 عن الحدث (قوله الوضوء الخ) مقول نفاجنب (قوله ونبة الغاسل الخ) عطف على نبةجنب  
 و (قوله ذلك) مقول نبة الغاسل والمشار اليه الوضوء المسنون و (قوله لان هذين الخ) أى وضوءجنب  
 المذكور ووضوء الميت واللامتعاق بلا تردا لجزع لعل عدم الورد (قوله هنا) أى فى نبةجنب ونبة الغاسل  
 للميت و (قوله بذلك) أى باشراف نبة غير محاسر (قوله الماصح) الى المتن فى النهاية والمغنى (قوله اذا  
 سمعه) أى الرخصة (قوله ترك الحديث) أى ما كان فيه مظاهر ولو قرأناه هو ظاهر قياسا على ابيانة  
 المأذون عش (قوله وقال سبحانه من يسبح الرعد الخ) أى تلانا عباد واسئ وشرح بافضل (قوله لما ياتي  
 الخ) عبارة الاسنوى والنهاية والمغنى وقيس بالزعد البرق والمناسب أن يقول عنده سبحانه من يركب البرق  
 خوفا وطعما اه (قوله ولان الذكر الخ) أى كجمله من ابن عباس رضى الله تعالى عنهما عن كعب رضى  
 الله تعالى عنه اسئ واعاب (قوله الرعد الخ) الى قول المتن ويقول فى النهاية الاقوله وقال الى قالوا لى قوله انتهى  
 فى المغنى الاما ذكر قوله وقيل مطرا وقوله تزيه بر وقوله قيل (قوله الرعد لك) أخرجهما حدوا والترمذى  
 وصححه سم (قوله نقله الشافعى الخ) وزوده أى صلى الله عليه وسلم قال بعث الله سبحانه خلقا طقت أحسن  
 النطق وخسكت أحسن الفخا فالرعد نطقها والبرق خضكتها السنى ونها يغومغنى زاد شخنا أى لعان الزووم

المطر وقال انه حديث عهد  
 به أى يشكو به وتزديه  
 وضع كان اذا مطرت السماء  
 حسرت الحديث (وان يغتسل  
 أو يتوضأ) والافضل أن  
 يجمع ثم الغسل ثم الوضوء  
 (فى السيل) لغير منقطع أنه  
 صلى الله عليه وسلم كان اذا  
 مال الوادى قال اخرجوا  
 بنالى هذا الذى جعله الله  
 ظهورا فنتظهر به وبمحمد  
 الله عليه قال الاسنوى ولا  
 تشرع له نية اذالم يصادف  
 وقت وضوء ولا يغتسل اه  
 ولوقيل ينوب سنة الغسل  
 فى السيل لم يبعد وما الوضوء  
 فهو كالوضوء المجدد أو  
 المسنون لتعوق اعادة فلا بد  
 فيه من نية معنوية محاسرى  
 بابه ولا يكون نية سنة الوضوء  
 كالأبى فى كل وضوء  
 مسنون ولا تربية جنب  
 اذا تجرد جنب الوضوء  
 المسنون ونبة الغاسل وضوء  
 المتذكر لان هذين غير  
 مقصودين بل تابعا على  
 أنه لوقيل هنا بذلك لم يبعد  
 (و) أن (يسبح عند الرعد)  
 الماصح أن ابن الزبير رضى  
 الله عنهما كان اذا سمعه ترك  
 الحديث وقال سبحانه من  
 يسبح الرعد بحمده  
 وبالسلاكة من خشيته  
 (و) عند (البرق) لما ياتي  
 عن الماورى ولان الذكر  
 عند الامور المخوفة يؤمن  
 غايتها والرعد ملك والبرق  
 أجنته يسوق بها السحاب  
 نقله الشافعى عن مجاهد

وقال ما أشبه بظاهر القرآن قال الاسنوي فالمعبر هو صوته أو صوت سقمة على اختلاف فهو أطلق الرعد على عجلار (ولا يتبع بصرة البرق) أو المطر أو الرعد قال الماوردي (٨٢) السلف الصالح كانوا يكرهون الإشارة إلى الرعد والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده

لا شريك له سبحانه قدوس  
فيختار الاقتداء بهم في ذلك  
(ويقول) ندبا عند المطر  
اللهم صيبا تشديد الياء  
أي مطرا وقيل مطرا كثيرا  
(نافعا) لا تباع وراه  
الخير في وفاء واية صيبا  
هنا وفي آخر صيبا أي يفيض  
فسكون عطاه نافع امرئين  
أو ثلاثا فيسبب بالجمع بين  
ذلك (وبعدو جاشاه) خبر  
البيوع ان الدعاء يستجاب  
في أربعة مواطن عند التقاء  
الصغوف وتوالة الغيث  
واقامة الصلاة واية  
الكعبة (و) يقول (بعده)  
أي أن نزله (مطرنا بفضل  
الله ورحته ويكره) تزجها  
أن يقول (مطرنا بنوء) أي  
وقت (كذا) أي السرايا  
مثل لانه وان انصرف إلى  
أن النوء وقت وقوع الله فيه  
المطر من غير تأثيره البتة  
لكنه هو أن يراد به ما في  
خبر الصغين ومن قال  
مطرنا بنوء كذا فذلك  
كافر في مؤمن بالكواكب  
أي بان اعتقد أن  
لكواكب تأثيرا في الامداد  
استقلالاً وشركة فهذا كفر  
اجماعاً كان أو غير  
وحي الله عنه يقول مطرنا  
بنوء الفخ ثم يقر بما يفيض  
الله للناس من رحمة فلا  
يسئل لاهل قبل فيسئتي هذا  
من المتن اه وفيه نظر لان

فيها عند فتحها على هذا فالمعبر عن نفس الرعد اه (قوله وقال) أي الشافعي (قوله ما أشبه الخ) ما تعجب  
وخبر انصيب يرجع إلى ما قاله بجاهد أي تعجب من مشابهة ما قاله بجاهد بظاهر القرآن كرمي (قوله  
صوته) أي صوت تسبجته نهاية (قوله قال الاسنوي الخ) عبارة الغني وعلى هذا فالمعبر عن الخ (قوله وأطلق  
الرعد الخ) أي لاجبة يقول الفيلسوف الرعد صوت اصطكاك اجرام السحاب والبرق ما ينطق من اصطكاكها  
معنى (قوله وألرعد) محل نامل فانه لا يقبل الاشارة (قوله يكرهون الاشارة الخ) أي بصرة وغيره ع (قوله  
فيختار الاقتداء بهم الخ) ويحصل عند ذلك مرة واحدة ولا بأس بالزيادة ع (قوله أي مطرا) قال الاسنوي  
من صاب بصير أو نزل من هالوا إلى أسفل ع (قوله عطاه نافعاً) بالوقف أي شافيا للعلل وضررا للعلل كما  
يؤخذ من مختار الصالح ع (والذي في نسخ النسخة والاسنوي والغني وغيرها بالوقف فليراجع (قوله مرتين الخ)  
من كلام الشارح وليس من الحديث فكان المناسب أن يؤخذ من قوله فيندب عبارة الهنا بغير الغني فيسقط  
الجمع بين الر و ايات الثلاث ويكره ذلك مرتين أو ثلاثا اه وفي الكرمي على بأفضل أي اللهم صيبا نافعاً  
رواية البخاري اللهم صيبا هينا واية في داود اللهم صيبا نافعاً واية بن ماجه اه (قوله فيندب بالجمع الخ)  
أي بان يقول اللهم صيبا هينا و صيبا نافعاً أفضل أي مرتين أو ثلاثا في المتن (وبعدو جاشاه) أي ما نزل  
المطر من صيبا شرع بأفضل وان يكثر من الدعاء والشكر حال نزول المطر اه (قوله خبر البيوع) أي قول  
المتن فالسنة النهائية (قوله عند التقاء الصغوف) المراد به التقاء السحاب فتدليوي اه بحري (قوله  
وعند اقامة الصلاة) ينبغي أن يأتي في ما تقدمه مر في الدعاء عند الخطبة من أن ذلك يكون قبله على  
ما ذكره البيهقي فهو بين الاقامة والصلاة أو بين الكلمات التي يجب بها على ما ذكره الخطبي ثم اعتمد  
الشارح مر ورحمة الله تعالى وانه لا يأتي به عند القول في العدد ونحو الصلاة لمصلحة هذه الأمور فويشبه ثم  
اذا دعاه فينبغي ان يشق حصول المطر لا بخار مسمى الله عليه وسلم فان يحصل نسب تخلفه إلى فساد  
ينمو وقد شرط الدعاء منه ع (قوله ورؤية الكعبة) ظاهره وان تكررت رتبته إلى في السجدة الحرام  
ورؤية لها مكان الزم قريبا ولا مانع منه ع (قوله أي أن نزوله) عبارة الغني أي بعد المطر أي في أو كعب  
به في المجموع عن الشافعي والاصحاب وأيس المراد بعد انقطاع كاهو ظاهر كلام المتن اه قول المتن (مطرنا  
بنوء كذا) يفيض فونه وهمز آخر أي وقت النجم الغلا على عاد العرب في اضافة الامطار إلى الانواء وآفاد  
تعلق الحكم كالبالله لوفال مطرنا في فوك كذا لم يكره وهو كمال شغف ظاهر معنى زاد النهاية والو مسقوط  
نجم من المنازل في المغرب مع الفجر وطلع عرقه من المشرق مقابلة في ساعة كل ليلة إلى الثلاثة عشر يوما  
وهكذا كل نجم إلى انقضاء السنة مخرجا لجهة فان لهلال بعشرة يوما (قوله قبل الخ) واقفه الغني (قوله  
ويكره مسال الريح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السبابا يقيم في العادة تغيرا معتاداً فتصو ما اذا  
شوش ظاهره على السباب ولا تتقد الكراهة بذلك لما قدمناه ع (قوله ويكره) أي قول المتن فالسنة في  
الغني (قوله من روح الله الخ) أي وحيته انظر هل المراد في الجملة فلا يلزم ان تأتي بالعذاب من رحمة أيضاً  
سم على التمسع ومطلقاً لانها من حيث صدرها يتعلق الله تعالى بالعبادة ورحمة في ذاتها وان كانت تأتي  
بالعذاب لان اراد الله تعالى والاقر بالثاني ع (قوله الأولى لانها تأتي بالرحمة ليس وان استمال العذاب  
لبعض آخر (قوله واسألوا الله الخ) وتقدم ما كان يقوله صلى الله عليه وسلم إذا رأى الريح العاصفة ع (قوله  
الخ) أخرجه احمد والترمذي وصححه (قوله مرتين أو ثلاثا) عبارة العباب و يقول مرتين أو ثلاثا عند نزول  
المطر الخ (قوله في المتن ويكره مطرنا بنوء كذا) يفرق بينه وبين ما يأتي في الصيد والباحث من نجرم بسم الله  
واسم محمد بن الامام ثم أشد لاقتران القول بالفعل مع كون ذكر محمد صلى الله عليه وسلم كراهة للمشروع عند  
الذبح ولا فرق كاهو ظاهر في الكراهة لعدم الحرمة بين الاقتصار على بنوء كذا والجمع بينه وبين بفضل الله

هذا لانهم في البتة فلا استثناء (و) يكره (سب الريح) للريح الصعير الريح من روح الله تأتي بالرحمة تأتي بالعذاب اذا  
رأيتوه فلا تنسبوه واسألوا الله تعبيرها واسئذوا بالله من شرها (ولو تضرعوا وبكىوا المطر) بثلاث الكاف بان تحشى منبغى نحو البيوت

(فالسائلان يسألوا الله) في نحو خطبة الجمعة والقنوت لانه نازلة كإمام وأعباء الصلوات ومن زعم يندى قول هذا في خطبة الاستسقاء فقد أبدلنا  
السنن تردده ولا دخل حيث ذوقت الاحتياج اليه وجازة الامم صرح فينا قلنا وفي أنه ليس هنا (٨٣) نحو وجب ولا صلاة ولا تعويل بل رداه

(رفعه) فيقولوا ند بارواه  
الشيطان (اللهم حو إلينا)  
بفتح اللام (ولا علينا) أي  
أجعلني في الأوديت وبقول المراءى  
التي لا يصرفها إلا الأنيسة  
والطرق فالثاني بيان للمراد  
بالاول لشمله القول الطارق التي  
حو إلينا اللهم على الاستسقاء  
والطراب وبعون الأودية  
ومنابت الشجر والاستسقاء  
بالمجمع اسم فمفتحين  
جمع الاستسقاء ككتاب جمع  
اسم فمفتحين جمع اسم  
وهي دون الجبل وفوق  
الرياسة والظن بالظاه  
المشاة وهوهم قال بالصاد  
الساقط جمع ضرب بفتح  
فكسر الجبل الصغير  
وأفادت الواو أن طلب المطر  
حو إلينا القصد منه بالذات  
وقاه أذاه ففها معسى  
التعليل أي أ جعله حوالنا  
لئلا يكون علينا وفيه تعليمنا  
لاد بهذا الدعاء حيث لم  
يدع رفعه مطلقا لانه قد  
يحتاج لاستدراجه بالنسبة  
لبعض الأوديت والمزارع  
فطلب منع ضرره وبقاه  
نعموا صلا من الله ينبغي لمن  
وصلت اليه نعمته من ربه أن  
لا يستعطف بعرض قارنها  
بل يسأل الله نعمه وبقاها  
وبأن الدعاء برفع المضى  
لا ينافي التوكل والتوحيش  
(ولا يصل ذلك والله أعلم)

ندب قول هذا) أي دعاء الرفع الاتي (قوله ولا تدخل حبسنا) أي حين خطبة الاستسقاء (قوله ولا  
صلاة) أي بالكيفية المعروفة (قوله فقولوا) عطف تفسير على قول المتن يسألوا الله الخ وقوله لا بداحاجة الله  
قول المتن (حو إلينا) أي قول المطر حو إلينا أي الجهات التي تحيط بنا (ولا علينا) أي ولا تنزه علينا أو لئلا  
يكون علينا فتكون الواو لاعتل شخشا وفي الكردى على أفضل من الشورى حو إلينا من مفرد محو ال  
تقل عن التوحيش في غير ه ونقل عنه أيضا ما مفردا على صورة الجمع فليجروا ه وقال شخشا حو إلينا  
جمع حو إلينا وان كان ظاهره التثنية اه (قوله فالثاني) أي ولا علينا (قوله بالاول) أي حو إلينا (قوله  
لشموله) أي الأول (قوله اللهم) أي أفادت في المغنى وإلى الباب في النهاية الأ قوله والاستسقاء إلى وأفادت (قوله  
جمع اسم) أي مفتحين (قوله وفيه) أي في هذا الدعاء الوارد عن صلى الله عليه وسلم (قوله لا بد بهذا الدعاء)  
الأولى اسقاط لفظه هذا كإفادته النهاية (قوله واعلمنا) عطف على تعليلنا (قوله اذ لم يؤخر الخ) أي لم يرد  
(قوله وقياس ما مر الخ) عبارة الاسمي والنهاية لكن تقدم في الباب السابق أنهم اتسوا لقول الزلزلة في بيته  
منفردا وظاهر أن هذا نحوها فجعل ذلك أي لا يصلح الخ على أنه لا شرع الهبة المخصوصة اه وفي  
العباب شرحه ولو خيف الفرق بزيادة النيسل مثلا أو ضرر دوا لم الغيم أو انجست الشمس سألو الله أن يزيله بلا  
صلاة بالعنى السابق اه أي بالهبة السابقة لامتطاعا (قوله فرادى) أي ويؤى بهما ينزع المطر ع  
وحلي (خاتمة) روى البيهقي في الشعب عن محمد بن ساتم قال قلت لابي بكر الوراق عني شيأ يعزى إلى الله  
تعالى ويعزى بن من الناس فقال أما الذي يعزى إلى الله تعالى فمستلثوا ما الذي يعزى بن من الناس فقل  
مستلثهم ثم روى عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يسأل الله فمغضب عنه ثم أشهد  
الله يغضبنا تركت سؤاله \* وبني آدم حين يسأل يغضب معنى

(باب في حكم نازلة الصلاة) \*  
أي المفرد وضعت على العيان أصالة تجد أو غيره وقد عمنها على الجنات تبعها الجمهور وألقى ثم بقومعنى أي  
من تأخيرها عنهم من ذكره في الحد ولا نه حكم متعلق بالصلاة العينية فتناسب ذكره خاتمة لها ع (قوله  
مكلف) أي قوله فأنه ما شرا طافى المغنى الأ قوله أو وجوب إلى المنز وقوله لا يتقان أو أو قوله دون الزلزلة  
الخصاصة وإلى قوله ويبحث في النهاية الأ لا ذكر وقوله ويبحث إلى بخلاف ما (قوله أو جاهل لم بعدد) أي أمان  
انكر جاهلا لقر بعهده بالسلام أو نحوه من يجوز أن يخفى عليه كن ياغ مجتونا ثم أفاق أو شأ بعدا عن العلماء  
فليس مرندا بل يعرف الوجوب فان عاد بعد ذلك صار مرندا معنى زاد أنها يقول لا يقر مسلم على ترك الصلاة  
والعبادة بعد الاتي سئلته واحدة وهي ماذا اشتبه صغير مسلم صغير كافر ثم بلغ لم يعلم المسلم منهم ما لا يفتوا ولا  
انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة أو الصوم شهر فأكثروا الاستحاضة المبتدأ إذا بدأ الضعيف ثم أقوى منه  
ثم أقوى منه اه (قوله بين أظهرنا) أي بيننا طاهر أكردى (قوله ولا يخبر به) أي الجاهل سم أي عن  
حكم العالم كركدى (قوله الجحد) أي الاتي في المتن (قوله لان كونه) أي الجاهل (قوله بحث لا يخفى) أي  
وجوب الصلاة (قوله صير في حكم العالم) أي في التفصيل الاتي (قوله المكتوبة) أي أما نازلة المذكورة  
ورجسته بان يقول لم نأفضل الله رجسته ونوف كذا بل الإهم في الاقتصار أقوى فإذا لم يحرم فلا يحرم  
الجمع بالأولى خلافا لما توهمه بعض الطلبة انه يحرم الجمع أتحدا من حومة الجمع في بسم الله والله محمد ومما  
يصل هذا الاستدانة أو اقترنتم في اسم محمد فقال بسم محمد حرم كل هو طاهر فعلم أنه لا فرق بين الاقتصار والجمع  
(قوله وقياس ما مر الخ) حوى عليه مر والله أعلم  
(باب في حكم نازلة الصلاة) \*

(باب في حكم نازلة الصلاة) \* (ان ترك) مكلف عالم أو جاهل لم بعدد  
بجمله لكونه بين أظهرنا ولا يخبر به الجحد الذي هو انكار ما سبق علمان كونه بين أظهرنا بحيث لا يخفى عليه صير في حكم العالم (الصلاة)  
المكتوبة الثاني هي إحدى الخس كإمام صرح به قوله الاتي عن وقت الضم وقلنا انما يكون له ذلك لا غير

أو فعلها وأثر الترك لأجل  
التقسيم (واحدا وجوبا)  
أو وجوب ترك جميع عليه  
منها أو بغير خلاف واه أخذ  
عما يأتي (كفر) إجماعا  
ككل جمع عليه معلوم من  
الدين بالضرر وروايت ذلك  
تكذيب للنص (أو) تركها  
(كسلا) مع اعتقاده  
وجوبها (قلى) لا يفان  
نابوا وخبر أمر أن أقاتل  
الناس فانهم ما شرط في الكف  
عن القتل والمقاتلة الاسلام  
واقامة الصلوة واتباء الزكاة  
لكن الزكاة يمكن الامام  
أخذها ولو بالمقاتلة من  
امتنعوا منها وقاتلوا فكانت  
فيها على حقيقتها بخلافها  
في الصلوة فانهم لا يمكن فعلها  
بالمقاتلة فكانت فيها معنى  
القتل فعلم وضوح الفرق  
بين الصلاة والزكاة وكذا  
الصوم فانه اذا علم انه يحبس  
طول النهار فواه فأجدي  
الحبس فيه ولا كذلك  
الصلاة فتعين القتل في حدها  
ونفسه بالحدية الا في  
ليس من احسان القتل في  
شيء فلم يقل به لا يقال لا قتل  
بالحاضر لانه لم يحضر جها  
عن وقتها ولا بالخارج عنه  
لانه لا تقتل بالتضام وان  
وجب غور الانا تقول بل  
يقتل بالحاضرة اذا أمر بها  
أي من جهة الامام أو نائبه  
دون غيره هما

الموتة فلا يقتل بالاله الذي أوجبها على نفسه نهايتومعنى (قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك  
الصلوة سم (قوله أو وجوب تركها) في اطلاقه نظر فلا بد من تقييدها بكون تركيته معلوما من الدين  
بالضرر وروايت الفرقين ما هنا ومسايق واضح بصري (قوله أو وجوب تركها) أي أو شرط كذلك كما  
يأتي (قوله أو بخلاف واه) أي والكلام في غير المقاتلة ذلك الخلاف الواهي أن جزأ تقليده كجوه ظاهر  
وقضية ذلك انه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف فيه اذا كان اخلاف واهيا وفيه نظر فلا يراجع  
سم وتقدم آفتان السد البصري ما يؤيد النظر (قوله أخذ عما يأتي) أي أنفاي قوله ويقتل أيضا الخ  
وتقدم آفتان غير السد البصري في الاخذ المذكور وقول المتن (كفر) أي بالحد فقط لا به مع الترك اذا لمجد  
وحده يقتض الكفر وانما ذكر المصنف الترك لأجل التقسيم كما نهايتومعنى (قوله إجماعا) قد يشكل  
على قوله أو بخلاف واه الا أن يريد إجماعا في الجملة سم (قوله للنص) أي أنه ورسوله معنى (قوله فانهم)  
أي الا يتواخبر (قوله عن القتل) أي في الآية (وقوله والمقاتلة) أي في الخبر (قوله فكانت) أي المقاتلة  
الواردة في الخبر نهايت (قوله فيها) أي الزكاة (قوله فعل وضوح الفرق) أي قوله فانه اذا علم الخ قد يقال انكار  
أنه اذا علم أنه يعاقب بالحبس أو غيره فعل الصلاة مكروه واضحه في الفرق لا يخفى سم وقد يجاب على بعد  
بكره أو كان وشروط الصلاة مع خفاء أكثرها فلا يحسد العلم بالعقاب بجاء كرفعها (قوله فتعين  
القتل في حدها) أي الصلاة أي ولم يحز قياس ترك الزكاة والصوم على تركها (قوله الا في) أي في المتن  
(قوله لا يقال) أي قوله دون ازالة الخاصية في المعنى الا قوله أي الى في الوقت وقوله ويلحق في اختلاف الخ  
(قوله بل يقول الخ) عبارة النهاية بقتله خارج الوقت ما نحو الترتل بلا دعوى أي أتاخذه أنه لا يقتل بترك القضاء  
مطلقا فدخل ذلك ما لم يؤمر بما في الوقت وهم بدعاهم بقتل فعلها واعلم ان الوقت عند الراعي وقتان احدهما  
وقت أمر والآخر وقت قتل الامر هو اذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها فوجب حينئذ علينا تأمر  
التارك فنقول له صل فان صليت تركك وان أخر جتباعين الوقت فقلنا وفي وقت الامر وجهان أحدهما  
اذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة أي تأمره بالطهارة فوالا في اذ بقي زمن يسع ركعتي طهارة كملته  
اه قال ع ش قوله مر علينا أي على الخطاب سنووه هو الامام أو نائبه وقوله اذا بقي من الوقت زمن الخ أي  
بالنسبة لفعله باخف يمكن اه ع ش (قوله اذا أمر بها الخ) عبارة شرح المنهج وطريقا في القتل ان  
يطالب بادائها اذا ضاق وقتها يتوسع بالقتل ان أخر جها عن الوقت فان أمر وأخرج سقوت القتل اه  
زاد الانتهاء والوجه ان المطالب المتوسع هو الامام أو نائبه فلا يفيد طلب غيره ترك القتل الا في لانه من  
منصبه اه (قوله أو نائبه) ومنه القاضي الذي لا يبعد ذلك كلقاضي الكبير ع ش (قوله دون غيرها  
الخ) خلافا لاي يعاقب بصري عبارة سم خالف في ذلك في شرح العباب فقال ثم طاهر بانه كغيره الفاعل ان  
أعني أمر وهدد بالمعقول أنه لا فرق بين صدورهما عن الامام أو الا حادوهو ظاهر ما يأتي له لو قال تعمدت  
التأخير عن الوقت بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكت فثبت الامر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت  
أنه لو جدم عدمهما وانما قد تعمد تأخيرهما علم تعمد تأخير الخ لكن مخالف ذلك في شرح الارشاد فقال متى  
قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم سكت كفي المجموع لتحقيق جنائنه بتعمد تأخيرها أي مع  
الطلب في الوقت كعلم حمار انتهى وقوله أي مع الطلب الخ خلاف طاهر المجموع والمخفى كالا يخفى وانظر  
(قوله أو فعلها) معطوف على قول المتن ترك الصلاة (قوله أو بخلاف واه) أي والكلام في غير المقاتلة ذلك  
الخلاف الواهي أن جزأ تقليده كجوه ظاهر وقضية ذلك انه يلحق بالجمع عليه في الكفر بانكاره المختلف  
فيه اذا كان اخلاف واهيا وفيه نظر فلا يراجع (قوله إجماعا) قد يشكل على قوله أو بخلاف واه الا أن  
يريد إجماعا في الجملة (قوله فعل وضوح الفرق) أي قوله فانه اذا علم انه يحبس الخ قد يقال انكاره اذا  
علم أنه يعاقب بالحبس أو غيره فعلها مكروه واضحه في الفرق لا يخفى (قوله دون غيرها فيما يظهر)  
لوجهان القتل لما كان متعلقا بالامام أو نائبه باعتباره صدور ومعدته عن أحدهما (قوله دون غيرها

هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الامر والتهديد أو يكفي الامر من غير تهديد اه أقول  
ظاهر كلامهم الاول وقد يصرح به قول الجعيري عن البرماوي يخرج بالتوعد لما ذكر وما تركه قبله ولو غالب  
عمره فلا يقتل به اه وبإني ما يؤيد كلام شرح الارشاد (قوله فيما يظهر) بوجه بان القتل لما كان متعلقا  
بالامام وثأبها اعتبره. وروى مقدمته عن أحدهما سم (قوله عند ضيقه) ظاهرة أنه لا يطلب عند سعة  
الوقت فاذا وقع حينئذ لا التفات اليه لغير رجله وقال البرماوي تكفي المطالبات في أول الوقت وأقره شيخنا  
الحنفى اه بجعيري (قوله فاجتمع) أي لم يقبل بجعيري (قوله وذلك) أي التارك لعذر (قوله كفاقتد  
الطهور بن الخ) في فتاوى القضاة قالوا ترك فاقط الطهور بن الصلاة متعمدا أو من شافى الذكر أو من  
المراء أو نوضاً أو لم ينو وصلى متعمدا لا يقتل لان جواز صلاته مختلف في معنى زوال النية وقيد بعضهم بحثا  
بما اذا قلد القائل بذلك والا فاذي يتبعه قتله والوجه الاخذ بالاحلاق اه فلا فرق بين التعمد ودفعه في أنه  
لا يقتل عرش (قوله لانه مختلف في وجوبه عليه) أي فكان خريان الخلاف شبهة في حسمنا معتمدين قتله  
وان لم يقتل عرش (قوله) يلحق به أي بقاقتد الطهور بن التارك للصلاة (قوله وان زامته) أي تلك الصلاة  
(قوله بخلاف ما قال الخ) عبارة الغنى ويقتل ترك الجمعة ولو قال أصابها طهورا كافرا بادة الى وضوءه من  
الشاي واختار ما من الصلاح وقال في التحقيق انه لا يقرى تركها باقتضاء اذا الظاهر ليس قضاء عنها بخلاف  
لما في فتاوى الغزالي وحرمه في الحواشي الصغيرين عدم القتل ويقتل بخروج وقتها بحيث لا يتمكن من  
فعلها ان لم يتب فان تاب لم يقتل ووجهه ان يقول لا تركها بعد ذلك كسلا ويحمل الخلاف كما قال الأذرى  
فبين تلزمه اجبا عا فان أحسنه بقول لاجبة الاعلى أهل مصر جامع اه وكذا في النهاية الاولى خذلا في  
ويقتل وقوله وثوبته الى ويحمل الخلاف قال عرش قوله حر اذا الظاهر ليس الخ قضيت أنه لم يولد هدا على ما  
وقته لم يفعلها حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أهل الجمعة القابلة لكنه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه  
لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح حر أنه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهور وان حصل  
عدم القتل بالقضاء اذ لم يهدده أو باصله كجهنم اه وتقدم من الغنى وبإني عن سم عن النشري  
ما هو كالصريح في خلاف ما تقدمه عن فتاوى الرنبي (قوله اجبا عا) أي من الائتلاف بعلة وقد تعدت الجمعة  
وترك فعلها علمه بالسابق فهل يقتل تركه لها مع القدرة أولا لعذره بالشك فيه فنظر والا فرب الثاني  
فلمراجع عرش (قوله ويقتل) أي حذا (أيضا) أي ترك الصلاة كسلا (بكل ركن الخ) أي بتركه على  
حذف المضاف (قوله دون إزالة النجاسة) أي لان للمالكية قولاً مشهوراً وقولاً بان إزالة النجاسة لا واجبة  
فيما يظهر) خالف في ذلك في شرح العباب فقال ثم ظاهر بناءه كغيره القائلان أي أمره سد للمفعول  
انه لا فرق بين صدوره مع ان الامام أو لا سادوه وظاهر ما يأتي انه لو قال تعمدت التأخير عن الوقت  
بلاذنه قتل سواء قال لأصلها أم سكت حينئذ الامر والتهديد ليسا شرطين للقتل لما علمت انه يوجد - دمع  
عندهما وانما فائدتهما مع تعدد تأخيرهما لا عند ان قال ثمراً بدمعاً يؤيد بعض ما قدمته وهو قول  
الزركشي وداعلى من زعم ان تقدم الطلب شرط بانه ليس بشرط في القتل بخلاف ما في اعتراف تعمد  
اخراجها عن وقتها استحق القتل وانما ذكر والمطالبة للاطلاع على مراده بتأخيرها أو لتعريضه مشروعية  
القتل فانه قد لا يعرفه اه اه وهو صريح في أن من اعترف بتعمد التأخير قتل وان لم يوجد أمره تهديد  
في الوقت لكنه تنافى ذلك في شرح الارشاد فقال الموتى قال تعمدت تركها بلا عذر قتل سواء قال لأصلها أم  
سكت أي يكفى المجموع لتحقيق جنايته بتعمد تأخيرها أي مع الطلب في الوقت كما علم من اه وقوله أي  
مع الطلب الخ خلاف ظاهر المجموع والمعنى لا يفتنى وبعبارة الرضوان قال تعمدت تركها بلا عذر قتل  
ولو لم يقتل وأصلها اه وانظر هل يتوقف استحقاق القتل بعد الوقت على الجمع فيه بين الامر والتهديد أو  
يكفي الامر من غير تهديد (قوله اجبا عا) احتراز عن لا تلزمه كذلك كهل القرية لا تلزمهم الجمعة عند الأبي  
حنيفة كما تقدم في باب الجمعة (قوله دون إزالة النجاسة) أي لان للمالكية قولاً مشهوراً وقولاً بان إزالة النجاسة

فيما يظهر في الوقت ضد  
ضيقه ونوعه على اخرجها  
عنه فاجتمع حتى خرج وقتها  
لانه حينئذ معاند للشرع  
عناداً يقتضى مثله القتل  
فهو ليس لحاضرة فقط ولا  
لغائبة فقط بل لمجموع  
الامر من الامر والاخرين مع  
التصميم وخروج بكسلا ما  
تركها العذر ولو قلنا كما  
يأتى وذلك ككفاقتد  
الطهور بن لا يختلف  
وجوده على يسو يلق به  
كل تارك للصلاة يلزمه  
قضاؤها وان زامته اتفاقاً  
لان يجب قضاءها شبهة  
تركها وان صغرت بخلاف  
ما لو قال من تلزمه الجمعة  
اجبا عا لا أصلها الاطهر  
فان الاصح قتله والقول  
بأنها فرض كفاية مخالفاً  
يعول على سعة ويقتل أيضاً  
بكل ركن أو شرط لها أجمع  
على تركه أو شرط طهته  
كالوضوء أو كان الخلاف  
ففيه وإها جازاً دون إزالة  
النجاسة قال شارح

شرح العباب اه سم **(قوله وكذا الخ)** أي كالشرط المجمع عليه شرط مختلف فيه اعتقاد التارك شرطيته  
فقتله **(قوله بتركها)** من إضافة المجدول إلى مفعوله أي بتركها فاخذ الطهور من الصلاة **(قوله فلو جمل الخ)**  
وقال في النهاية بتركها نفا **(قوله خلاف ذلك)** أي فلا يقتل وإن اعتقد شرطية التارك والمختلف فيه **(قوله قتله)**  
أي المكلف **(قوله بتركها)** أي الصلاة **(قوله وظاهره)** أي البحث **(آته)** أي التارك المذكور **(قوله)**  
لأنه يسامح الخ قضيته أن هذا في العباد إذا علم أن الإباحة في ذلك كاتفر في محله ولعل هذا إذا لم يكن فيه  
خلاف فلو وإهنا فإرجاع سم وقوله إذا علم الخ برده ما في باب شرط الصلاة من أن العباد إذا علم  
على الأوجه إذا اعتقد أن ما في الصلاة بعضها فرض وبعضها سمحت تمام بقصد فرض معين النقلة **(قوله)**  
لا كفرا إلى قوله فان قلت في المنع وإلى الكتاب في النهاية لا قوله على ندب الاستتابة **(قوله ليس كذلك)** أي  
تحت المشيئة **(قوله بين العبد والكفر)** أي بين العبد المسلم وبين إتصافه بالكفر اه كبرى عن الهاتفي  
عن شرح المشكاة للشارح **(قوله والكفر)** والذي في النهاية والنفي وشرح وفاضل وبين الكفر اه ولعل  
الرواية مختلفة **(قوله يحول على المستحل)** أي وعلى التغلط أو المراءدين ما وجبه الكفر من وجوب  
القتل جميعا بين الأدلة نهاية ومعنى قول المتن **(والصحيح قتله الخ)** أي وجوب ما يغنى ونهاية يقول المتن **(بشرط)**  
أخرجهما عن وقت الضرورة هذا بالنسبة للقتل رأيا للامرو والتهديد بشرط وقوعهما في الوقت الحقيقي  
عبارة في شرح العباب وظاهره أن اعتبار هذا التمايز بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد فمعتبره وقت  
الحقيقي فقط ولا يتحقق ذلك في المجموعتين إلا بمعنى وقت الضرورة وانتهت وقضية ذلك أنه لو اتفقت  
والتهديد في الوقت الحقيقي لم يقتل وان وجد بعده في وقت الثانية **(تنبيه)** هل بشرط في التوعد في الوقت  
الحقيقي أن يبقى منه ما سمع جميعها أو يكفي أن يبقى ما سمعها أدها بان وسع كقصة نظر والثاني خير بعسب  
فلينامل سم وتقدم عن النهاية أن أصح الوجهين أن يبقى من الوقت من يسع مقدار الفريضة أي تأمة

**فصل لا واجب شرع العباب** **(قوله ذلك رد إلى الأثر الخ)** هذا رد ما في شرح الارشاد من تقييده ما نقله عن  
فتاوى القفال حيث قال نعم الأوجه ما من مفسد خلاف قولى لا يقتل بتركه ففي فتاوى القفال لو ترك فاخذ  
الطهور من الصلاة متعمدا أو ساقى الله كرا أو س المرأة أو ترك نية الوضوء وصلى متعمدا لم يقتل لأن  
جواز صلاته مختلف في وجوب تقييده بما إذا قلد القائل بذلك ولا فلا يباح جواز صلاته بذلك فالذي يقضيه  
يقتل لأنه تارك لها عند ما سمع غيره الخ اه فقوله هنا لو تركه الخ برده وقوله في شرح الارشاد وبني تقييده  
الخ وهو حقيق بالرذل أن المراد أنه إذا كان هناك خلاف قولى كان شهيداً فاعطى للقتل إذا لم يقلد أو إذا قلد فلا  
يقتل أحداه يقتل ولا يحتاج عدم قتله إلى بيان بل ولا يحتاج لتقييد خلاف بالقول بل حيث صح التقليد فلا  
شي عليه قتله وأحذر ما في شرح الارشاد **(قوله لا)** يسامح في عدم هذا التمييز الخ قضيته أن هذا في العباد إذا  
العلم بالإباحة في ذلك كاتفر في محله ولعل هذا أن لم يصح في خلاف فلو وإهنا فإرجاع سم **(قوله بشرط)**  
أخرجهما عن وقت الضرورة لا يلحق من صنعهم أن اشترط ذلك بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد بشرط  
وقوعهما في الوقت الحقيقي ثم رأيت الشارح تعرض لذلك في شرح العباب فقال وظاهره اعتبار هذا التمايز  
هو بالنسبة للقتل كاتفر وأما الأمر والتهديد فمعتبره وقت الحقيقي فقط فان فائدة هذا أن تعلم بمجرد  
الأخرجهما عن وقت الحقيقي وأما القتل فيقتضى الاحتياط بالتأخير إلى ما يمكن كونه وقتاً لا داعي للمنع  
الاحول ولا يتحقق ذلك في المجموعتين إلا بمعنى وقت الضرورة اه وقضية ذلك أنه لو اتفقت الأمر والتهديد  
في الوقت الحقيقي لم يقتل وان وجد بعده في وقت الثانية **(قوله بشرط أخرجهما عن وقت الضرورة)** هذا  
بالنسبة للقتل وأما الأمر والتهديد بشرط وقوعهما في الوقت الأصلي كليهما للشارح في شرح العباب نعم لو  
أخر السافر الظاهر بقصد جمعها مع العصر فلما دخل وقت العصر أراد تركها فهل يكفي أمره وتهديدته في هذه  
الحالة في وقت العصر فتنظر **(تنبيه)** هل بشرط في التوعد في الوقت الحقيقي أن يبقى منه ما سمع جميعها  
حتى لا يكفي التوعد أذا بقي أقل من ذلك أو توسع الإلهاء بان وسع كرامة أو يكفي أن يبقى ما سمعها أدها فتنظر

وصك ما اعتقد التارك  
شرطيته لأن تركه ترك لها  
ولشروطه بأنه ترك لها عندنا  
لا جاعاً ألا ترى إلى ما في  
فاقد الطهور وإنه لا يقتل  
بتركها لو أن اعتقد وجوبها  
وعاية لمن لم يوجد بها كفتل  
هنا فالوجه خلاف ما قال  
وبحث بعضهم قتله بتركها  
تأهلاً بتركها وظاهره أنه  
تركها كغيره ما من أصلها  
وهو وظاهره أنه تركها  
لاستقله وجسدها من  
يجهل بذلك يختلف من علم  
بكيفيتها ولم يغير الفرض من  
غيره لأنه يسامح في عدم هذا  
التمييز وإنما يقتل بذلك حدا  
لا كفرا لما في الخبر الصحيح  
أن تاركها تحت المشيئة أن  
شاه تعالى عذبه وإن شاء  
أدخله الجنة والكافر ليس  
كذلك نفس رسول بين العبد  
والكفر ترك الصلاة يحول  
على المستحل **(والصحيح قتله)**  
بصلاته فقط لعدم الخبر  
السابق **(بشرط أخرجهما)**  
عن وقت الضرورة أي  
الجمع

والطهارة اه **(قوله)** يقتل بالصبح بطالع الشمس أي في العصر يغرو بها في العشاء بطالع الفجر  
 فيطالب بأدائها إذا مات وقتها ويتوعد بالقتل إن أخر جهان الوقت فان أصر وأخرج استوجب القتل  
 مغي وشرح بأفضل **(قوله)** لأن الوقتين (الخ) أجمع لما قبل ويقتل بالصبح (الخ) **(قوله)** ومن (الخ) أي من أجل  
 ذرء القتل تلك الشبهة عبارة النهاية والمغني في شرح ثم يضر بعقوبة الخ فان أبدى عذرا ككسبان أو ورد أو  
 عدم ما أو تخصاصة عليه محضه كانت الاذعان في نفس الامر أم بالطل كالأصل صليت ولما كان كذبه بقتله لعدم  
 تحقق نعمد تأخيرها عن وقت من غير عذر ثم نأمر بها بعد ذكر العذر وجوب باقي العذر بالاطل وندباني  
 الجمع بان نقول له صل فان امتنع لم يقتل بذلك فان قال نعمدت تركها بلا عذر قتل سواء أقال ولا أصلها أم  
 سكت لتحقيق جنايته بعد التأخير اه قال ع ش قوله بعد التأخير قال سم على المنهج ظاهره  
 وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو مخمور جوز م ر أن يقبض هذا بما إذا كان قد أمر وقبضه فظلم  
 وأبت شخصاً من هذا التقيد في شرح الارشاد انتهى والاقرب ما يقديه ابن حجر اه أقول يصنع التهايق والمغني  
 كالصريح في التقيد بذلك **(قوله)** ولو ذكر عذر (الخ) أي حين ارادة قتله شرح بأفضل **(قوله)** وإن ظن كذبه  
 يخرج بالوالم كذبه سم وعبرة الحلي فان قطع بكذبه بالظاهر أنه كذلك لاحتمال طرء حاله عليه تجوز له  
 الصلاة الا عاها وقضيه أنه يقتل إذا قتل صليت على المعتاد قطع بكذبه **(قوله)** وظاهر ان المراد بالخ عبارة  
 النسيان وأقوى الشرح بانه يقتل من تلزمه الجمعة اجاباً بحيث أمر بها وامتنع منها وأقال أصلها لم ير عند  
 ضيق الوقت من خطبتين وإن يخرج وقت الظهر أي عن أقل يمكن من الخطبتين والصلوات وقت العصر  
 ليس وقتها في صلاة بخلاف الظهر (الخ) **(قوله)** أوجب التأخير (الخ) أي وإن أسان من ذلك الاحتمال عادة  
 سقنا للدم ما يمكن ع ش قول المتن (ويستأن) قال في شرح العسليان يقال له صل والافتناء انتهى  
 فأشاروا إلى أن وقت فعل تلك الصلوات وكذا في غيرها وهذا لما في الجمعة لا يتأق قضاؤها فوجه  
 أن التوبة فيها هي التوبة المعروفة المذكورة في الشهادات ثم أيت الناسي قال قال ابن الصلاح ولا يسقط  
 القتل الابائني بطلانها لاضاعها انتهى اه سم وقدم عن المغني أن توبته أن يقول لا تركها أي الجمعة  
 بعد ذلك كسلا اه **(قوله)** فوراً الى الكتاب في المغني الا قوله على نيب الاستئابة **(قوله)** ندبا (الخ) قال  
 الأستاذ الكبرى في الكفر وجوب بالانه ليس أسوأ حالاً من المرتد قبل نيبه بالانتي والوجوب قضية كلام الرضا  
 وأصلها والجمهور على كافي شرح البهجة وغيره وأعلم أن الوجه وجوب الاستئابة لانه من قبل الامر بالمعروف  
 وهو واجب على الامام والاحاد يني جل القول نيبها على أنه من حيث جواز القتل يعني أنه لا يتوقف  
 جواز القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتأمل ذلك فانه ظاهر لا يني ان خروج عنه  
 سم **(قوله)** فوجب قتله في النار أي فوجب الاستئابة بترها فبأنه من ذلك معنى ونهاية **(قوله)** بخلاف  
 هذا أي بخلاف تارك الصلاة فان عوقبه أخف لكونه يقتل حداً بل مقتضى ما قاله المصنف فتاوه من  
 والثاني غير بعد فليتأمل **(قوله)** فلا يقتل بالظهر حتى تغرب الشمس (الخ) صريح في أنه لا يكتفي بضيء وقت  
 الضرورة عقبا وقاس ما ياتي أنفاني بالجمع فتلافة **(قوله)** وإن ظن كذبه يخرج بالوالم كذبه **(قوله)**  
 وظاهر ان المراد وقت الضرورة في الجمعة (الخ) في ذلوى شيخ الاسلام انه يقتل بالجمعة اذا ضاق وقتها ضاع  
 انطعية وسبق الشارح يقتضي اعتبار التأخير عن ذلك لانه جعل ذلك وقت الضرورة وقتها وقد اعتبر المتن  
 الأخر اخرج عن وقت الضرورة وقضية التقيد بضيء وقتها أنه لا يقتل بها وإن سلم الامام منها حيث لم يبق الوقت  
 ووجه احتمال أن تذكر واختلاف الصلاة فبعدوها فغير كمالهم فلا يقتل مع الاحتمال كما إذا ذلك  
 الشارح في السؤال وجوابه **(قوله)** في المترى يستأنب قال الأستاذ الكبرى في الكفر وجوب بالانه ليس أسوأ  
 حالاً من المرتد قبل ندبا اه والوجوب قضية كلام الرضا وأصلها والجمهور على كافي شرح البهجة وغيره  
 قال في شرح المنهج وتكني استئابة في الحال لان تأخيرها يغري تحالوات وقبل عمل ثلاثة أيام والقرآن في  
 الكذب وقبل في الوجوب والمعني انها في الحال أو بعد الثلاثة مندوب قبل واجبة اه **(قوله)** ويستأنب

فلا يقتل بالظهر حتى تغرب  
 الشمس ولا بالمغرب حتى  
 يطلم الفجر ويقتل بالصبح  
 بطالع الشمس لان الوقتين  
 قد يحدان فكان شبهة  
 دائرة للقتل ومن لم يرد ذكر  
 عذرا للتأخير لم يقتل وإن  
 كان قادراً كالأصل صليت  
 وإن ظن كذبه وظاهر أن  
 المسرد وقت الضرورة في  
 الجمعة ضيق وقتها عن أقل  
 يمكن من الخطبتين والصلوة  
 لان وقت العصر ليس وقتها  
 في صلاة بخلاف الظهر فان  
 قلت يني قتله عقب سلام  
 الامام منها قلت شبهة أقال  
 تين فسادها وأعادتها  
 فذكرها أو جبت التأخير  
 للباس منها بكل تقدير  
 وهو مامر (ويستأنب)  
 لوراند كما يحتمل في الغريق  
 وفارق الوجوب في المريد  
 ومنه الحاحد السابق بأن  
 ترك استئابته وجب قتله  
 في النار اجاباً بخلاف  
 هذا

كون الحدود تسقط الاثم أنه لا يبق عليه شيء بالكيفية لا قد حذر على هذه الجزئية والاستقبال لم يحاط به معنى  
 زائد النهاية نعم ان كان في عزمه أنه ان عاش لم يصل أعضاها بعد فهو أمراً خوليس مما نحن فيه اهـ أى فترتب  
 عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى ترك شيء من الصلوات وحديثه عـ شـ قوله  
 اذا لم يبق كذا في النهاية يقال المعنى ان لم يبدع من اثم قال تنبيه قول المتن ثم بضرب منقطة بعده الاسنوي  
 وغيره على اذا لم يبق ولا حاجة الى بيان الكلام فيما اذا ذكرهما فان صلاها زال الترك اهـ قوله بل مع الامتناع  
 من القضاء الخ أى فالعلم من كية فاذا صلى زالت العلة ونهاية وهذا صريح فيما مر من سم عن الاعاب  
 من أن يثبت قسلة تلك الصلاة المروكة (قوله ووصلاته) أى بقضائه لتلك الصلاة المروكة (زول ذلك)  
 أى الامتناع قول المتن (يغض بحديدة) أى فى أى محل كان لكن ينبغي أن يتوقف المقاتل لان الغرض  
 حمله على الصلاة بالتعذيب ونحوه في المقاتل قديقوت ذلك الغرض عـ شـ قول المتن (ويغسل) أى ثم يكفن  
 (و يصل عليه) أى بعد غسله (ويدفن مع المسلمين) أى في مقاهيرهم معنى ونهاية (قوله وعلى ذنب الاستئابة  
 الخ) مفهومه انه يقتضيه على الوجوب في شرح البهجة لشيخ الاسلام ما صود كوفي في المجموع وغيره انه  
 لو قتله في مدة الاستئابة انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المردوانه لو جن أو سكره قبل فعل الصلاة يقتل  
 فان قتل وجب القود بخلاف ظاهره في المردود ما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كانه كما  
 قال الاندري ما ذاك الا يمكن قد قوض عليه القتل وعاد بالترك انتهى وما ذكره من المجموع أنه لا ضمان على  
 من قتله في مدة الاستئابة ظاهر عدم الضمان وان قلنا بوجوب التوبة وهو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر  
 بالنسبة لقائه الذي ليس مثله سم وماتقه من شرح البهجة في النهاية مثله وكذا في المغني الا قوله وما ذكره  
 من وجوب القود الخ (قوله قبل التوبة الخ) عبارة النهاية وتو به على القول لان الامهال يؤدى الى تأخير  
 صلواته قبل مهل ثلاثة ايام ولو قتله في مدة استئابته وأقبلها انسان ليس مثله اثم ولا ضمان عليه كقاتل المرد  
 الخ وكذا في المغني الا قوله ليس مثله قال عـ شـ قوله هر ليس مثله أى فى الاهدار وان اختلف سببه كزنا  
 محصن أو قاطع طريق مع تارك صلاة اهـ (قوله مطلقاً) أى سواء كان القتل في مدة الاستئابة أو قبلها  
 كروى (قوله لكن ما لم الخ) (خاتمة) قال الغزالي ولو زعم زاعم ان بينه وبين الله تعالى حالة أسقط عنه  
 الصلاة وأحلت شرب الخمر أو كمال السلطان كلزعه بعض من ادعى التصوف فلا خلاف في وجوب قتله وان  
 كان في خلوده نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر من مائة كافر لان ضرره أكثر من مائة كافر  
 مال السلطان أى المال الذى يستحق السلطان قضاة موصوفه فاصالح المسلمين يزعم هذا أنه يستحقه منعه  
 عن صرفه في مصارفه وظاهره أن الحكم لا يتقيد باستقلال الجميع بل متى استحل شيئاً من ذلك كفر (فائدة)  
 مراتب الكفر ثلاثة أحدها الكفر الاصل وصاحب متدين به ومقطوع عليه وإن نهى الرجوع اليه بعد الاسلام  
 وهو آتبع ولهذا لم يقبل منه الا الاسلام بخلاف الاول حيث كان فيه الجزئية والاستقرار والى الثاني والقد اعوانا لها

قال في شرح العباب بان قال له صل والاعتنا لك اهـ فاشار الى أن توبته قبل تلك الصلاة المروكة أى قضاؤها  
 وهذا لا يتناقض في الجمعة فلا تناقض قضاؤها قال جـ ان التوبة بقضاها التوبة بالمعروف والمأذون كوفي الشهادات  
 ثم رأيت الناسرى قال قال من الصلاح ولا يسقط القتل الا بالتوبة بلانها لا قضاء لها اهـ (قوله وعلى ذنب  
 الاستئابة لا يضمن من قتله الخ) مفهومه أن يضمن على الوجوب وفي شرح البهجة لشيخ الاسلام ما صود  
 وذ كوفي في المجموع وغيره انه لو قتله في مدة الاستئابة انسان اثم ولا ضمان عليه كقاتل المردوانه لو جن أو سكر  
 قبل فعل الصلاة يقتل فان قتل وجب القود بخلاف ظاهره في المردود ما ذكره من وجوب القتل عليه الكفر وأنه لا يقتل  
 بترك المنذور قال فى قال وما ذكره من وجوب القود على من قتله في جنونه أو سكره كانه كما قال الاندري ما ذاك  
 لم يكن قد قوض عليه القتل وعاد بالترك وبكل حال فيه دلالة على ان الاستئابة واجبة اى ما في شرح البهجة  
 وما ذكره عن المجموع انه لا ضمان على من قتله في مدة الاستئابة ظاهر عدم الضمان وان قلنا بوجوب  
 التوبة انتهى وهو قضية كلام المجموع كالرخصة وأصلها هو ظاهر لانه استحق القتل فهو مهدر بالنسبة لقائه

(ثم) اذا لم يبق (بضرب  
 عنقه) بالسيف ولا يجوز  
 قتله بغير ذلك للامر  
 باحسان القتل وانما  
 نفعت التوبة هنا بخلاف  
 سائر الحدود لان القتل  
 ليس على الاخراج عن الوقت  
 فقط بل مع الامتناع من  
 القضاء وصلاته زول ذلك  
 (وقيل) لا يقتل لعدم  
 الدليل الواضح على قتله بل  
 (يغض بحديدة حتى يصل  
 أو يموت) ومرويه (ويغسل  
 ويصل عليه ويدفن في مقابر  
 المسلمين) لانه مسلم ولا  
 يطعن فيه بل يترك  
 كبقية قبور أصحاب الكفر  
 وعلى ذنب الاستئابة فلا يضمنه  
 من قتله قبل التوبة بقطعا  
 لكنه يأثم من جهة لاقتيات  
 على العلم



السبب هو أفع الثلاثة فإنه لا يتدين به ذوقه أزاله بأنياء الله ورسله وإقامة الشهادة في القلوب الضعيفة فلذلك كانت جرحه أفع الجرائم ولا تعرض عليه التوبة بخلاف القسم الثاني لأنه قد يكون ذوقه شبهة فتخل عنه والسبب لشبهة ذوقه وإذالم يكن عرض التوبة عليه ولجأ ولا مستحيا فلا يمنع الاعراض عنه حتى يقتل تطهيرا للأرض منه فهذا ما ظهر في سبب الاعراض مع القول بقبول التوبة انتهى من السيف المسلول على من سب الرسول المبكي اه ع

### \*(كتاب الجنائز)\*

#### \*(كتاب الجنائز)\*

بفتح الجسيم جمع جنازته وبالکسر اسم للميت في التعش وقيل بالفتح لشك وبالکسر للتعش وهو قه وقيل عكسه من جنس سر قبل كان حق هذا أن يذكر بين الفرائض والوصايا لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكرها (ليكنر) كل مكاف ندباً مؤكداً ولا فاصل ذكره سنة أيضاً ولا يفهمه المتن لأنه لا يلزم من ندب الأكثر ندب الأقل الخالي عن التكرار وإن لم من الاتيان بالأكثر الاتيان بالأقل وكونه سنة من حيث اندراج فيه وعلى هذا يجعل قول شخص في شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الموت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصرح به في الاصل أيضاً اه (ذكر الموت)

(قوله بفتح الجسيم) الى قوله قبل في الثبابة والمغنى (قوله وقيل بالفتح لشك الخ) وقيل هما الغتان فيه ما معنى (قوله وقيل عكسه) فان لم يكن عليه الميت فهو سر ورنه معنى ونهاية قال شيخنا فعلى القول الأول يصح أن يقول نوبت أصلي على هذه الجنائز بالغنى والكسر أي إن لم يرد بها التعش وعلى القول الثاني لا يصح أن يقول على هذه الجنائز بالكسر إلا أن أرادهم الميت بخلاف أن أراد بها التعش ولو مع الميت أو أطلق لم يصح وعلى القول الثالث بالعكس اه (قوله من جنس) عبارة عن سره من جنس (قوله قبل كان الخ) ولما قيل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل اه (قوله بين الفرائض والوصايا) أي مع تقديم الوصايا ثم الجنائز ثم الفرائض بصري (قوله حق هذا) أي كتاب الجنائز (قوله لكن لما كان الصلاة أي كافيها) (قوله كل مكاف) أي محضاً كان أو مريضاً يتوهم في قال عرش يستغنى طالب العلم فلا يسئل له ذكر الموت لأنه يقطعه وفي سمي على حج يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المحين بذلك انتهى وقوله أن يطلب أي ندب اه (قوله ولا يفهمه الخ) أي نيب أصل ذكر الموت قال سمي قد رويها فهمه له أن طلبه في ضمن الأكثر يدل على أنه لا يدخل في المقصود ذلك يشعر بطلبه لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله أنه لا يلزمه الخ فغير وارد لأنه ليس للمدعي اللزوم فطعنا بل يكفي في الروم في الجمله اه وهذا مع كونه في قول الشايع الا في كونه سنة من حيث رويها في هذا من الكبري وعن سمي نفسه (قوله ذكره الخ) عطف على الاتيان بالأقل والاضرب للأقل (قوله من حيث اندراج الخ) أي ولا يلزم منه كونه سنة في المتن فاصراً كروي (قوله وعلى هذا) أي لزوم كون الأقل سنة من حيث (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح طلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الجمل الذي ذكره على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر سمي (قوله ذلك) أي استحباب الاكثر (قوله لاستحباب ذكره) أي عطف ذكره المندرج في الاكثر كروي قول المتن: ذكر الموت أي بقبوله لسانه بان يجعله نصب الذي ليس هو مثله واعلم ان الوجه وجوب الاستئذانه من قبل الامر بالمعروف وهو واجب على الامام والاحاديث في وجوب الاستئذانه على الجميع وان كان في حق الامام آكد وينبغي جعل القول بـ ندبها على أنه من حيث حوزا القتل يعني انه لا يتوقف حوزا القتل عليها فلا ينافي وجوبها من حيث الامر بالمعروف فليتأمل ذلك فإنه ظاهر لا ينبغي ان يروى عنه

### \*(كتاب الجنائز)\*

(قوله قبل كان حق هذا أن يذكر بين الوصايا والفرائض الخ) ولما قيل أن يقول كان حقه أن يذكر قبل الفرائض ثم الوصايا ثم الفرائض فتأمل اه (قوله كل مكاف) يحتمل أن يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي ونحوه بذلك (قوله ولا يفهمه الخ) قد رويها فهمه له أنه لا يدخل في المقصود ذلك يشعر بطلبه لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله على أنه لا يدخل في المقصود كذا ذكره وذلك يشعر بطلبه أصل ذكره لأنه يحصل بعض المقصود وأما قوله لأنه لا يلزم الخ فغير وارد لأنه ليس للمدعي اللزوم فطعنا بل يكفي في الروم في الجمله (قوله المستلزم) كان وجه الاستلزام أنه ليس لنا مباح طلب الاكثر منه ولا يخفى فساد الجمل الذي ذكره على ما قدمه لان الكلام في ذكره في نفسه ولو على الانفراد عن الاكثر لا ذكره في ضمن الاكثر (قوله في المتن ذكر) قال في العباب قبله اه

عنه نهاية تشرح بفضل **(قوله لانه)** الى المتن في النهاية والغنى **(قوله الخبر الصريح الخ)** وفي المجموع وسحب  
الآيات من ذكر حديد استحيوا من الله حق الحياة وتعالى قالوا اننا نسبح باني الله والجليلة قال ليس كذلك  
ولكن من استحيوا من الله حق الحياة فليحفظ الرأس وما وعى وليلفظ البطن وما حوى وليذر كرام الموت السلا  
ومن اراد الاخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد احصى من الله حق الحياة والموت مفارقة الروح والجسد  
والروح جسم لطيف يشبهك بالبدن اشبهك بالماء بالعود الأخضر وهو باق لا يفنى وأما قوله تعالى الله يوفى  
النفس حين موتها فسوف تعقد روحها حين موت أجسادها ثم يتراد الغنى وعند جمع منهم عرض وهو الحياة  
الى صراط البدن وجودها حيا وأما الصوفية والغلاة فليس عندهم جسما ولا عرضا بل جوهر مجرد غير

متغير يتعلق بالبدن تعلق التدبير وليس داخل في خواصه اعمانه اه قال عرض قوله مر وما وعى أى ما اشتمل  
عليه من السمع والبصر واللسان وقوله وليلفظ البطن أى يصنعه وصول الحرام اليمن المعلم والمشرع  
وقوله وملحوى يشق ان راديه ما يشق القلب والغنى وقوله والموت مفارقة الروح والجسد والروح موجودة  
قبل خلق الجسد ولا في مختلف العقائد والمعتمد الاول اه عرض **(قوله أى من الامل الخ)** ويجعل أن  
يكون المراد بالكثر الشرو والقليل الغير بصري قول المتن **(وسبعد)** لعله بالجزء عطف على يكثر ويؤيده  
تعبير المنهج بزيادة الامم **(قوله وجوبا)** الى قوله قال في المجموع في النهاية والغنى الا قوله وقد صرح الى  
قضاءه عن **(قوله والاخذ)** أى يتبدله بتعديدها اعتناءه بشأنها بانه تشرح بفضل قال البصري قوله والا  
الخ صادف بما اذا علم أن لاحق علمه لاحد وبما اذا شغل علمه على لاحد منهم ولا توصو برتب الردي هاتين  
الصورتين غريب وبما اذا شغل علمه على لاحد منهم لا يفتقر معنى وهذا لا يبعد فيه نيب أرد في نحو الاموال  
احتياطا لاحتساب اشغال اللمة أماما بالنسبة للعقوبات فعمل تأمل اذ بعد كل البعدان يندب للانسان أن  
يمكن الغنم من عقابته نفسه بغير الشك فليتأمل اه عبارة عرض قوله والاخذ أى بان بعد الذندم والعزم  
على أن لا يعود وليس مظلمة ردها فلا يتأتى فيها التجديد وهذا في سيقه قوله بيمين ذنب امل ان يقدم  
له ذنب أصلا فعمل المراد بالتوبه في حق العزم على عدم فعل الذنب وعبارة الاعجاب اه يتزل بنفسه منزلة  
العاصي بان يرى كل طاعة تقصدت منه دون ما هو مطلوب منه انتهى وينبغي أن المراد بتدبير المظالم ان  
ما تورد في أنه لم يزد منه أولا لأن رده احتياطا اه **(قوله وعلى هذا يعمل الخ)** ويمكن الجمع ايضا بان يقال  
التعير بالوجوب على الاصل وبالنسبة الى ملاحظة صدور التوبه على قصد الاستعداد لموت بصري قول  
المتن **(بالتوبة)** وهي كإتيان في الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والتندم عليه وتعميمه على أن لا يعود  
الموت خروج عن مظلمة قدر عليها بنحو تحمل من اغنايه أو سبه نهاية **(قوله بان يبادر الخ)** بيان للاستعداد  
بالتوبه بقول المتن **(ورد المظالم)** أى الممكن ردها متى جبراه عرض وحمل توقف التوبه على رده المظالم حيث  
قدر عليه كعزمه قوله مر وخروج عن مظلمة قدر عليها والا فلا شرط العزم على الراد قدر وحله ايضا  
حيث عرف المظالم والا فتصدق بما ظلم به عن المظالم كذا قيل والاقر بان يقال هو مال ضائع يرد على  
بيت المال فله من قال يتصدق به مراد حيث غلب على ظنه ان بيت المال لا يصر في ما أخذه على مستحقه  
ثم لو كان مستحق بيت المال فهل يجوز الاستقلال به والتصرف فيه لكونه من المستحقين أولا لاتحاد القاض  
والقبض فيه فظاهر والاقر بالاول هذا وحمل التوقف على الاستقلال ايضا حيث لم يترتب عليه ضرر زنى  
يا صر أقول يبلغ الامام فلا ينبغي أن يطلب من زوجها وأهلها الاستقلال بما فيهم ههنا من ضيق فكيف الذندم  
والعزم على أن لا يعود اه **(قوله راد الاعيان)** لاحاجة اليه **(قوله وتحقق قضاء الصلاة)** أى مما ليس فيه شيء رده  
على المظالم كالاستقلال من النسيئة في حاشية الاضاح لان حج ومنها قضاء نفوس صلاته وان كثر ويجب عليه  
صرف ما رزق منه في ذلك ماعدا الوقت الذي يحتاجه ليعصرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان  
القرآن أو بعضه بعد البلوغ انتهى أقول هذا واضح ان قدر على قضاءها في زمن يسير مالى كان عليه صلوات

واقره في شرحه بأنه مخالف ظاهر كلامهم

لانه أدى الى امتثال  
الوامر واجتناب المناهي  
لغير الصريح أكثر ومن  
ذكر هادم اللذات أى  
بالمهمله ضربه لمن أسلمها  
وبالمهمله قاطعها لكن  
قال السهيلي الراية بالمهمله  
فانه ما ذكر في كثير من  
الامال الاقله ولا قيل أى  
من العمل الأكثره **(وسبعد)**  
وجوبه بان علم أن عليه حقا  
والاخذ بما كرهه ظاهر وعلى  
هذا يعمل قول شرح  
نداء قول آخر وجوبا  
**(بالتوبة)** بان يبادر اليها  
**(ورد المظالم)** الى أهلها  
يعنى الخروج منها ليتناول  
رد الاعيان ونحو قضاء  
الصلاة وقد صرح السبكي  
بان تاركها ظالم لجميع  
المسلمين

كثير جدا وكان يستغرق قضاءها زمنا كثيرا فبني أن يكفي في حصة توبته زمنا على قضاءها مع الشروع في حق التوبته من القضاء لم يجب عاصيا كذا الزوج ولتتبه في هذه الحالة فتزوج صحيح لانه فعل ما في مقدرة أحدنا من قول الشارح حر وخروج عن مظلة قدر عليها عرش (قوله وقضاءه الخ) عطف على قضاء الصلاة قال السيد البصري يتأمل ما قلناه اه يعني أنه داخل في المتن بلا حاجة إلى التأويل بل بالخروج (قوله وذلك) راجع إلى المتن عبارة النهاية ومعنى الاستعداد لذلك المبادرة به لا تلافيا لما توافقت له اه (قوله وعطفها) لعل الأولى وعطفه أي الردسم أي ليستغنى عن اكتساب التأنيب من المضاف إليه عبارة النهاية وصرح برد الخال مع دخوله في التوبة بقلنا ص في الاستسقاء لانه ليس حرام أن كل توبة بخلاف الثلاثة قبله اه وهي ترك الذنب والتندم عليه وتصميمه على أن لا يعود عرش قول المتن (والمر بضع أكده) ويسن له الصبر على المرض أي ترك التضرع وتكره كثرة الشكوى نعم ان سألته نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فاجبه بما فيه من الشدة لا على صوره الخرج فلا بأس ولا يكره الا ان يكلفه المجمع ع لکن اشغله نحو التسبيح أو في منه فهو خلاف الأولى و بسن أن تعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وأن يوصي أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتد في الجنائز وغيرها وأن يحسن خلقه وأن يجنب المنازعة في أمم الدنيا وأن يسترضي من له به علاقة بتكاد و زوجته ولو جوار وعامل وصديق ويسن عيادة مريض ولو نحو رمد وفي أول يوم من مرضه مسك ولو عدوا ومن لا يعرفه وكذا ذي قريب أو جار أو نحوهما ومن ربح إسلامه فان اتفق ذلك جازت عيادته وتكره عيادة تشق على المريض والحق الاذرى بها بالذي المعاهد والمستامن اذا كانا يدارا ونظر في عيادة أهل البدع المنكر أو أهل الفجور والمنكس اذا لم تكن قربة ولا جوار ولا راجع بسلامة أمور ونحوها من عرسهم وأن تكون العيادة تشافلا واصله كل يوم الا ان يكون مغلوبا عليه ثم فخر بصر الصديق بمن يستأنس به المريض أو يشرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم بسن لهم الا واصله ما يفهموا أو يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجمع وان ينصف الكس عند بل تكره ما لطلبه ما يفهم منه الرغبة فيها وان يدعو له بالسفاهة ان طمع في حياته ولو على بعدوان يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفاة مسبح مرات وأن يعطيه نفسه من صفات خاف عليه الموت ويغني في التوبة والوصية وأن يطلب الدعاء منه وأن يعظمه يذكره بعد عاقبة بما عاهد الله عليه من خير وأن يوصي أهله وعياله بالرفق به والصبر عليه نهيا بتركه في الغنى وشرح بافضل الآثم ما صرعا باعتماد تنظير الاذرى في عيادة أهمل البدع أو الفجور أو المنكس قال عرش قوله حر فلا بأس أي فلا كراهة فهو مباح وقوله حر جازت عيادته المتبادر من الجواز استوله الطرفين وأنها غير مكرهة وقوله حر تشق على المريض أي مشقة غير شديدة والاحرم وقوله حر اذا كانا يدارا أو ينبغي مشقة في الذي

وقضاء دين لم يسهر أمسه  
والمتكبر من استغناء حد  
أوتعز ولا يقبل العفو أو  
يقبله ولم يعف عنه ذلك  
لانه قد يأتيه الموت بغتة  
وعطفه اعتنا به بشأنهم  
أهم شرط التسوية  
والريض أكد بذلك  
أي أشد عطا البقية من غيره  
لنزول مقدسات الموت به  
(وبقيع) ندبا (المحضرة)

وقوله حر لا تأمأمر ونال فضيضة عدم من عبادتهم بل كراهة تسميا اذا كان في ذلك حر وقوله حر  
الآن يكون مغلوبا الخ أي بان يكون ثم ما يقتضي الذهاب له كل يوم كراهة أدوية ونحوها وقوله حر وأن  
يدعوه بالثناء أي ولو كان كافرا أو فاسقا ولو كان مريض ممدوا ينبغي أن يحمله ما يمكن في حياته ضرر  
للمسلمين والا فلا يطلب الدعاء له بل لو قبل بطلب الدعاء عليه ما ضمن من الصلحة بعد وقوله حر وأن يكون  
دعاؤه الخ هذا مفر وض فيما لو عاد موثله ما لو حضر المريض أو حضر بل ينبغي طلب الدعاء له ذلك  
مطلقا اذا علم مرضه وقوله حر والوصية الخ فهم أي لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قبل بطلب  
ترغيبه مطلقا بعد سعيان ظن ان ثم ما يطلب التوبة بقتله أو أن يوصي فيه وقوله وان يوصي أهله أي العائد  
وان كان غير مريض عند أهل المرض اه عرش وفي الكردية على بافضل ما نصه \* (فائدة) في فتاوى  
الشعز كرماتك زبارة المرض يوم السبت بدعة فبيحة اخبرها بعض اليهود لما ألزمه الملك بقطع سبته  
والا لابتادوا فنهت فقتل منه بقوله لا ينبغي أن يدخل على مريض يوم السبت فتركه الى أن قال نعم هذا حقيقة

(قوله وعطفها الخ) لعل الأولى وعطفه أي الرد

ينبغي التفتن لها وهي أنه ان رخص في أذهان العامة أن في الأسبوع أياماً مشؤمة على المريض إذا أعيد فيها  
 فينبغي لمن علم من اعتقاد ذلك أن لا يعلق تلك الأيام لأن ذلك يؤذي المريض ويزيد مرضه انتهى وذكر  
 الشارح في كتابه للأدوية في علاج المريض والأدوية قبل تكرارها العبادات في تلك الأيام لم يعد لها من  
 الإبقاء حديثاً وظاهر أن المعرفة التآذي وعدمه بالمريض نفسه لا باله لأن السنة لا تترك لسكرة الغير  
 لها انتهى اهـ (قوله وهو من حضر الموت) أي لم تمت نهاية ومعنى (قوله لا يسر) أي لانه أبلغ في  
 التوجع من استنقائه نهاية ومعنى قول المتن (إلى القبلة) أي ندبايضاً (قوله على الصحيح) راجع  
 للاضجاع ومما به أن الاستلقاء أفضل فان تعذر أضجع على الأيمن نهاية ومعنى (قوله كفى للبعد) راجع  
 لقول المصنف جنبه الأيمن و(قوله ولان الخ) راجع لقوله إلى القبلة (قوله على المقابل) أي مقابل الصحيح  
 وتقدم مباحه بذلك يعلم أن قول الشارح المذكور في قوله الخ أي في حين قول المصنف فان تعذر الخ وهو  
 قوله ألقى على قفاه الخ يقطع النظر عن تقرير على التعذر (قوله ذلك) أي وضع على الاسترخاء ومعنى  
 (قوله كعله) إلى قول المتن ويقرأ في النهاية الاقوله بفتح الميم إلى العياض وقوله أي على القول جمع وقوله  
 وانما القصد الخ ويحب وقوله مع لفظ إلى الايصرو وقوله والأي وأن بعده وكذا في المعنى الاقوله ويحب  
 إلى أمالك الكافر وقوله ولو يذكر (قوله بفتح الميم الخ) قال في العياض بتثنية الهزة أيضاً عـش (قوله  
 لانه الممكن) عليه ثقل المصنف فان تعذر الخ (قوله ويرفع رأسه) أي قليلاً نهاية في إذا المعنى كان يوضع تحت  
 رأسه مرتفع اهـ (قوله ليتوجه وجهه الخ) ظاهر عدم اعتباره توجه الصدر سم أي كفايدته تقيدهم  
 رفع الرأس قليلاً (قوله ولو غير الخ) وفي شرح البهجة وكلامهم يشعل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما  
 وهو قريب المميز اهـ وانظروا كان نسيالاً الوجه أنه لا يجوز من جهة المعنى سم على جوال المعنى هو  
 قوله مع السابقين لان الانبياء يتأخرون قبول بعضهم عن بعض الجنبه في سم على البهجة وقوله وهو قريب  
 في المعنى لا يعد أن غير المميز كذلك انتهى اهـ عـش وما نقله سم على جمن قوله والوجه جسم الخ  
 وعلى البهجة من قوله لا يعد الخ لا يعني بعده (قوله وبه الخ) أي بالتعليل فاراد الخ حاصله كفى المعنى  
 والنهاية ان التلقين هنا للمصنف ثم لا يفتن المستفي فهمه والصلى لا يفتن (قوله فقط) أي ولا من زيادة  
 محمد رسول الله نهاية ومعنى قال عـش فلورادها وكراهها المحضر بعد قوله لاله الا الله لا يخبر عن كون  
 التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة اهـ أقول قد يخالف ما بين قول الشارح وانما القصد الخ  
 وقوله كأنها يقرأ انكهم ولو بد كر لكن يأتي عن المعنى ما وافقه ولعل هذا الأقرب (قوله أي من حضر  
 الموت) أي تسمية الشيء بما يصير اليه من نهاية زاد المعنى كقوله انى أرائى أعصرخا اهـ (قوله أي مع  
 القارئ) يحتمل أن ذلك بشرط التوبة قبل موته فيما إذا احتاج إلى التوبة ويحتمل أنه أعسم ولا مانع  
 من أن يحصل هذا الفضل لمن قال ذلك وان مانعاً صلباً لكن ذلك لا يخفى بعد سم عبارة عـش قال  
 ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاً أهل السنة تقولون أن من مات مؤمناً دخل الجنة لا بالحالة  
 والله لا بد من دخول لمن لم يعرف الله عنهم عصاة المسلمين التارخ يحضر منها فهذا الذى تلقونه عند الموت  
 كلتا التوحيد اذا كان مؤمناً ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت لعل كونها آخر كلامه من بنائه من يعقو  
 الله عن جوارحه فلا يدخل النار أصلاً كجاء في اللفظ لا يحرم الله عليه النار انتهى اهـ (قوله وان طالع  
 قوله ليتوجه وجهه للقبلة) ظاهر عدم اعتباره توجه الصدر وعلى هذا فهل يحرى ذلك في الاضجاع العنب  
 فيعتبر التوجه جبالاً جموداً الصدفة نظر وحيث قلنا لا يعتبر الصدر فهل يكفي عن الوجه فيه نظر فحضر  
 (قوله في المتن ويلقى الخ) في شرح البهجة وكلامهم يشعل الصبي والمجنون فيسن تلقينهما وهو قريب  
 المميز اهـ وانظروا كان نسيالاً الوجه أنه لا يجوز من جهة المعنى (قوله أي مع القارئ) يحتمل أن ذلك  
 بشرط التوبة قبل موته فيما إذا احتاج إلى التوبة ويحتمل أنه أعسم ولا مانع من أن يحصل هذا الفضل لمن قال  
 ذلك وان مانعاً صلباً لكن ذلك لا يخفى بعد

وهو من حضر الموت (جنبه  
 الايمن) فاليسر إلى  
 القبلة على الصحيح) كفى  
 للعدولان القبلة أشرف  
 الجهات قال في المجموع  
 والعمل على المقابل أي  
 الموافق للمذكور في قوله  
 (فان تعذر) أي تعسر ذلك  
 (الصبي مكان وضوءه) كعله  
 يجنبه (ألقى على قفاه  
 ووجهه واخضاه) بفتح  
 الميم أشهر من غيرها وكسرها  
 وهما الخفض من الرجلي  
 والمراد جميع أسفلهما  
 (القبلة) لانه الممكن ورفق  
 رأسه ليتوجه وجهه للقبلة  
 (وبالغن) ندبا المحضر ولو  
 ميمز على الوجه ليحصل له  
 الثواب لا قبه فارق عدم  
 تلقينه في القبر لانه من  
 السؤال (الشهادة) أي  
 لاله الا الله فقط غير مسلم  
 لقنوا موتاكم أي من  
 حضر الموت لاله الا الله مع  
 الخبر الصحيح من كان آخر  
 كلامه لاله الا الله دخل  
 الجنة أي مع القارئ من والا  
 فكل مسلم فلا يقاين دخلها  
 ولو بعد عذاب وان طالع  
 خلافاً لكثير من فرق الضلال  
 كالمعتزلة والخوارج

وقول جمع باقن محمد رسول الله أيضا لان القصص مود على الاسلام ولا يسمى مشيلا ابراهيم وود (٩٣) بانه مسلم وانما القصص مود كلامه

بالله الا الله ليحصل له ذلك الثواب ويبحث تفصيله الرقيق الاعلى لانه آخر ماتكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم مردود بان ذلك لسبيل يود في غيره وهو ان الله به فاختاره اما الكافر فبما قطعنا مع لفظ أشهد لوجوبه أيضا على ماسبق في اذ لا يصح مسلم الا بما يوجب كآقال الموردي وغيره تقديم التلقين على الانضمام السابق لم يمكن فعلهما معا لان النقل فيه أثبت ولعلم فأنه ولا يحصل الزهو ان اشتغل بالانضمام ودين أن يكون مرة فقط (وبالاحاج) عليه لثلا بغير فسكهم بحال ينسفي لشدة ما يقاسي حينئذ وأن لا يقال قبل بل يذكر الكلمة عندئذ ليتذكر فذكرها فان ذكرها ولا سك يسير ثم يعيدها فيا يظهر وأن يعيدها اذا تكلم ولو يذكر ليكون آخر كلامه الشهادة ولكن غيرتهم لغو عداوة أو أوارث كان ثم غيره فان حضر عدو ووارث فالوارث لانه أشفق لقولهم ولحضره وثقدم أشفقهم (وبقرأ) ندبا (عنده نس) للغير الصبي أو قرأ على مواتكم نس أي من حضره الموت لان الميت لا يقرأ عليه وأخذ ابن

أي العذاب (قوله) وقول جمع باقن الخ) أي ندباغني ونهايه (قوله مردود الخ) أتول لاجل لانه من البين الواضح أن مراد الجمع المذكور بالاسلام واسلم الكمال و (قوله) وانما القصص الخ) فديقال عليه لا بعد في حصول الثواب المذكور مع زائد محمد رسول الله لانها كانت مود والديف بكلمة: ونسب دور في كثير من الاحاديث انما هو على لاله الا الله مع القطع بان الحكم المرتب عليهم من التجا من النار دخول الجنة مشروط بزيادة محمد رسول الله وانما ترك التصريح بها لكتفاء وضوح المراد فليكن ما نحن فيه من هذا القبيل بصرى (قوله الرقيق الاعلى) أي أو يدقالبان ع في فتاويه الحديث فيسبل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فعنه أسالك بالله أن تسكنني أعلى مراتب الجنة فوسيل معناه أو يدق لقطع بالله يارفيق يا أعلى والرقيق من اسماء الله تعالى الحديث الصبي ان الله رفيق فكانه طلب لقاء الله تعالى انتهى اه ع (قوله مردود الخ) أي فلا يؤيدهم ليحصل سنة التلقين و يظهر انه لا كراهة فيه ع (قوله) فليقنهما الخ) أي الشهادتين وأمرهما بالخبر الموردي وجوب كآقال شيخنا ان رحي اسلامه والا فندباغني ونهايه قال ع (قوله) وظاهره مر وجوب ذلك أي التلقين ان رحي منه الاسلام وان بلغ الغررة ولا بعد فيه لاحتمال ان يكون عقله حاضر وان ظهر لنا خلافه وان كذا لا ترتب عليه أحكام الماسمين حينئذ اه (قوله) لان النقل فيه) أي التلقين (قوله) ان لا يقال قبل) أي ويكرهه ذلك ع (قوله) بل تذكر الكلمة الخ) أي أو يقال ذكر الله تعالى مبالغة فذكر الله جميعا يعني زاد النهاية وشرح بأفضل سبحان الله والحمد لله ولاله الا الله والله أكبر وبنبي لمن عنده ذكرها أيضا اه قال ع (قوله) مر والله أكبر قد يقتضي هذا التمثيل أن اثنين أو اثنين من المرضي بهذا المثال لا يمنع آخر كلامه كلمة لاله الا الله مع تأخر والله أكبر عنها سم على الهبة وقد عني انه يقتضي ذلك لجواز أن المراد انه اذا ذكر ذلك ذكر المرضي كلمة الشهادة فنطق بها ومع ذلك أنه قد يقال ان المرضي اذا انطق به لا بعد عليه التلقين لان هذا الله كرسا كل من فوابع كلمة الشهادة عدد كلمة منها اه (قوله) اذا تكلم الخ) أي ولو بكلام نفسي بان دل على مفرقة وأجرب بذلك وفي قاله في الخادم ع (قوله) ولو يذكر) خلافا للعتي عبارة فان قاله لم تعد عليه ما لم يتكلم بكلام الدنيا كآقال الصبري بخلاف التسبيح ونحوه لانه لا ينافي أن آخر كلامه لاله الا الله اه (قوله) ولكن) أي الماتقن نهاية (قوله) لغو عداوة الخ) أي كالحسد نهاية (قوله) ووارث الخ) ولو كان غير الاشياء فالوجه ان الوارث كثيره ع (قوله) فالوارث الخ) أي بالو حضر العدو والحاسد ويبنى تقديم الحاسد ع (قوله) ندبا) الى قوله وهو وجه في النهاية والمعنى (قوله) أي من حضره الموت) يعني مقدمه معني قول المتن (نس) أي تسلمها روى الحرب بن اسامة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف آمن أو نائم شيع أو عطشان سقى أو عار كسى أو مريض شفى دمري اه ع (قوله) لان الميت لا يقرأ الخ) وانما يقرأ عند معني (قوله) واخذ ابن الرقة الخ) عبارة المعنى وان أخذ ابن الرقة بظاهر الخبر وعبارة النهاية يتخلفا فالأخذ فيه ابن الرقة بعضهم من العمل بظاهر الخبر وإن تقول لان من أعمال اللفظ في حقيقته ووجاهة حيث قيل بطلب القراء على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذ بظاهر هذا الخبر وكان معني لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه اذا المطلب لان الاشتغال بتجهيزه ما بعد دفنه فأتى في الوصية أن القراءة تنفع في بعض الصور فلا مانع من ندبها حينئذ كالحسد وغيره اه قال ع (قوله) مر أفضل من غيرها أي في الحياة وبعالمات أنضاف فكرهها أفضل من قراءه غيرهما السادي لما كرهه ومثله تكرير ما حفظه من العلم بحسنها تمامه لان كل خير منها يتخصص بمطالع في حين طلب كلها ويحتمل أنه يقرأ ما حفظه من غيرها ما هو مشتمل على مثل ما فيها ولعله الاقرب بقوله اذا المطلب لان الخ يؤخذ منه أن من اعلقة بالاشغال بتجهيزه يطلب القراءة منه وان بعد عن الميت اه ع (قوله) بقتضيه

(قوله) واخذ ابن الرقة بقتضيه) أي حمله على ظاهره

الرقة بقتضيه وهو وجه في المعنى اذا صار عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع ببقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لجماع القرآن وحصول تركه كالحى واذا صح السلام عليه فالقراءة عقبه أولى

وقدم مرحوا بأنه ينسب  
لزارو المشيع قراة شيء  
من القرآن ثم يؤيد بالاول  
ما في خبر غريب مامن  
مرضي يقرأ عنده بس  
الامانو بانوار دخل قمره  
وبانا والحكمة في بس  
اشبه الهاء على احوال القمامة  
وأهوالها وتغير الدنيا  
وزوالها ونعيم الجنة  
وعذاب جهنم فيذكر  
بقسماتها تلك الاحوال  
الموجبة لثبات قبل والرد  
لإنها لا تسلم في طالع الروح  
وجمع الماعن بابل وجوبا  
فيما يظهر ان ظهور ثمانية  
تدل على احتياجه له كان  
بشي اذا فصل به ذلك لان  
العقل يغلب حينئذ لشدة  
الفرع وذلك يأتي الشيطان  
كل يوم عا لوال يقول قل  
لا اله غيري حتى اسقط قلب  
ويحرم حضوره والخاص  
عنده ويأتي في المسائل  
المنورة وما رده (وليس من)  
ندبا المحضر وكذا المرض  
وان لم يصل الى حالة الاختصار  
كل في المجموع (فمنه به  
سجانه ونعالي) أي فطن انه  
يفغره له وجه الغير الصبح  
أنا عند فطن عدي في فلا  
يقن في الاخير وصح قوله  
صل الله عليه وسلم قبل موته  
بثلاث لا يخون أحدكم الا  
وهو يحسن الظن بالله  
ويسن ان عنده تحسن ظنه  
وتعليق به في حشره

أي يظهر الخسر مغنى  
قوله وقد صرحوا بأنه ينسب لزارو المشيع قراة شيء (الح) ينبغي جعل ذلك على  
قراةه سر الباقى ما في الشارح من في المسائل المنورة عش (قوله يؤيد بالاول) أي أقول غايته أنه  
يدل على نذب قراةه عند المرض أيضا وهو لا ينبغي نذبها على الميت الذي هو ظاهر الحديث السابق بصري  
(قوله والحكمة) الى قوله قيل يحرم في النهاية وكذا في الغنى الاول قوله قيل (قوله في نذب كرا) أي يؤخذ منه  
أنه يستحب قراةه عند مجرأ عش (قوله قبل والرد) كذا عني في النهاية وتغير في الغنى بقوله واستحب  
بعض الأصحاب أن يقرأ عنده سورة الرعد الح زهي ظاهري في اعتماده بخلاف تغييرها بصري قوله من  
والرد أي بتمامها ان تلق له ذلك والافاضة له منها وقوله من لانها تسهل المخرج يؤخذ منه أنه يستحب  
قراةها سر اولو امره المحضر والقراة تخرج الان فيز بادا يلازمه وبقي ما لو تعارض عليه قراةها فهل يقدم  
بس لصحة نيتها أم الرد فيه فثار وينبغي ان يقال جبرأ على المحضر فان كان عنده شعور وذكرا بأحوال  
البعث قرأ سورة زين والآخر الرد عش (قوله ويجزى الملة) كذا المعلقة في النهاية وقيد في الغنى نقلا  
عن الجلي بالبرود بصري (قوله كان يش) أي يفرح كردى (قوله بما زال) قال في المصاحح الملة الزلال  
العذب عش وفي القلموس يقال ما زال أي سريع المرفى الحق بارود عذب صاف سهل سلس اه (قوله  
حتى اسقط) أي فان قال ذلك مات على غير الامان كان حقه حاضرا عش (قوله قبل ويحرم الح) عبارة  
المغنى ويكره العاقر أن تحضر المحضر وهو بالفرع لما روي ان الامانة لا تدل على نفيه كآب ولا صوة ولا  
جنبه يؤخذ من ذلك أن الكسوة الصورة وفيه الحاضرين من وجب عليه الغسل ثم لو عسر في الرزق  
والباب لا يجوز بذل بكرة أي لا يجوز زبواة استوى الطرفين اه قول المتي (ولحسن) من الاحسان أو  
التحسين كما يؤخذ من القاموس عش (قوله دنيا) الى قوله وانما يأتي في النهاية وبالمغنى (قوله وكذا  
المرض الح) اعتمده من وعبارته في شرحه ما المراض غير المحضر فالمغنى فيه أنه كالمحضر فيكون  
رساقه أغلب من خونه كما انتهى اه سم (قوله وان لم يصل الح) قال في المجموع ويستحب له تعهد  
نفسه بتعليم الظفر وأخذ شعر الشارب والابواب والعائقر يتعصبه أيضا الاستبناك والافتسالي والطيب  
وابس الثياب الطاهرة نفس قول المتي (فمنه به) والظن ينقسم في الشرع الى واجب ومسندوب وحرام  
ومباح فالواجب يحسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من تظاهر بالعداوة من المسلمين  
والمباح الظن بين اشهر بين المسلمين بمخالطة الربوب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم ظن السوء به لانه قد يدل على  
نفسه كأن من ستر على نفسه لم يظن به الاخير ومن دخل مدخل السوء انهم ومن هلك نفسه فظنابه السوء  
ومن الظن الجائر باجتماع المسلمين ما يظن الشاهدان في التقويم وأروش الجنابات وما يحصل خبر الواحد في  
الاحكام بالايجاع ويجب العمل به قطعا والبيانات عند الاحكام شرح من اه سم قال عش قوله من  
فالواجب يحسن الظن بالله أي بان لا يظن بسوء أكستبنا ما يليق به وقوله من والمباح الظن الح لم يذكر  
المنذوب بضع أنه ذكره في الاجبال للتصريح به في عبارة المنصف ولم يذكر المكر وأيضا قوله لعدم تاتيه  
وقد يصور ظن ظن في نفسه أن الله لا يوجه كثره فذوقه اه عش (قوله ثلاث) أي من البالي (قوله  
ويسن الح) ولا يظهر في المجموع في حق الصبح استوائه فوجرا ثلثان الغالب في القرآن ذكر  
الترغيب والترهيب معا وفي الاحياء أن غلب داء القنوط فالراء أولى أو داء من المكر فالسوف أولى وان لم

ويعت الأذرى وجو به اذا

وأوامنه أمارة اليأس

والقنوط للثلاث على ذلك

فهي كنه ومن النصيحة

الواجبة وإنما يأتي على

وجوب استتابة بآلة الصلاة

فعل نديها السابق ينبت

هذا الآن بقرق بأن تقصير

ذلك أشد بان ما هنا يؤدى

الى الكفر بخلاف ذلك

(فاذا مات غرض) نديها لغير

مسلم انه على الله عليه وسلم

فعله بالى سلة لما شق بصره

بفتح الشين وضرب الزاه اى

شخص بفتح اوليه م قال ان

الروح اذا قبض تبعه البصر

ولما يقع منظره فيساعيه

القلوب ويسن حسنته بسم الله

وعلى ملة رسول الله صلى الله

عليه وسلم (تنبيه) \*

يحمل أن المراد من قوله

تبعه البصر ان القوت الباصرة

تذهب عقب خروج الروح

فحينئذ يتجدد العين ويقع

منظرها ويحمل الله يبق

فيه عقب خروجها شئ

من حارها الفرى فيشخص

به ناظر ان يذهب ما ولا

يعنى هذا ان حركة حسنته

قريب من حركة الذنوب

وسمائي الله يحكم عليه مع

وجودها سائر أحكام الموتى

بقيد (وشد لجاء بعصاية)

عريضة تعهما ويربطها

فوق رأسه لئلا يدخلناه

الفرام (وليت) أصابعه

(ومفصلة) عقب زهوق

روحه بان يرشده له ضد

وساقه لئلا يخذله وهو ليطنه ثم

يردها

وغلب واحد منهما بان استمر ما قبله يبق على كلام المجموع على هذه الحالة انها تقوم معنى (قوله) ويعت  
الأذرى وجو به الخ وهو ظاهر انها تقوم معنى (قوله) الآن بقرق الخ اعتمدها انها يتوالت معنى كبراً نقاً (قوله)  
وبان ما هنا يؤدى الى الكفر) اشاره الى أن اليأس ليس بكفر خلافاً للحنفية وكذا الامن من العذاب كبرى  
صارة سم اعلم انه تقرر عندنا أن كلاماً من اليأس من روح الله تعالى كقروان الامن من مكر الله تعالى كقروان أرادوا  
اليأس لانكوا سعة رجعت الله الذنوب بالامن واعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفافا لانه رد للقرآن وان  
أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد اليأس أو غلب عليه من الرجاء أدخل  
به في حد الامن فالأقرب أن كلامهما كبير لا كفر انتهى فالألم الذي هو استعظام الذنوب واستبعاد  
العفو على الوجه المخصوص قد يخرج الى انكار سعة الرجعة قصير كقروان اختلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدى الى  
كفر لان الاستبعاد قد يشتد الى أن يصير انكار السعة الرجعة ترك كسلا لا يصير بعد الوجوب فليست أم  
اه قول المتن (فاذا مات غرض) أى ولو أعمى لثلا يقع منظره بعد الموت ثم أوتى سم على البهجة صرح  
بذلك عـش (قوله) نديها الى التنبه الى المعنى وان قوله لكنه فوقه في النهاية (قوله) ان الروح اذا قبض الخ)  
فيه تذكير الروح وفي المختار انه يذكروا يؤشرو (قوله) تبعه البصر) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر  
لاى سلمة تروى في جنة في المهديين واخطف في عقبى الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره  
ونوره فيه انتهى عمدة أقول ويبنى ان يقال مثل ذلك فمن بعض الآيات فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة  
والسلام عـش (قوله) ويسن حسنته) أى حين اغشاهه بسم الله الخ أى وعند جسه بسم الله ثم يسبح ما دام  
يحملة نهاية الى أى المغتسل وتحموه وأما ما فعل أمام الخنازة فسألى عـش (قوله) ويحمل أن المراد الخ)  
وقد قيل ان العين أو شئ يخرج منه الروح أو شئ يسرع اليها الفاضل بها يقوم معنى قال عـش قوله مر  
أول شئ يخرج منه الروح عبارة الاسنوى وغيره أخرى تنزع منه الروح اه (قوله) يبق فيه) أى فى  
البصر (قوله) من حارها الخ عبارة انها بمن أنار الحار أو الفرى اه (قوله) الفرى) أى الطبرى  
(قوله) أى هذا الشئ (قوله) وسألى) أى أخو الرحمن وغيره بقيد رجوع الى وجودها كبرى ويظهر  
أنه يرجع الى الخ كروان المراد بقيد عدم وجود الحياة المستقرة (قوله) عليه) أى الخوان (قوله) مع  
وجودها) أى الحركة (قوله) بصره) أى قول المتن وضع في النفس (قوله) بربطها) بابه ضرب بوضر  
مختار اه عـش (قوله) لا يدخل الخ) أى ولثلا يقع منظره منها (قوله) وليت أصابعه) قد يقال ثلثين  
أصابعه ليس اثنتين مفصلة فدخل في قول المصنف مفصلة سم أى كبرى عليه النهاية فقال عقبه فترد  
أصابعه الى بطن كفه وساعده الخ لكن صنيع المعنى مثل صنيع الشارح (قوله) بان يرشده الخ ولوا احتاج  
في ثلثين ذلك الى شئ من البهين فلا بأس بحكاية المصنف عن الشيخ أى ساعد الخ والمحمل وشره بها هنا يؤشرو  
بأفضل قال عـش قوله مر فلا بأس الخ ظاهره باحذ ذلك ولو قيل بنده حبش شق غشاه أو تكفيه يديه  
وما حصل بجعل الواحدى الأحكام بالاجماع ويحب العمل به قطعاً واليئنه عند الخ كام انتهت (قوله) وبان  
ما هنا يؤدى الى الكفر) اعلم انه تقرر عندنا أن كلاماً من اليأس من الرجعة وأمن المكر من الكافر قال الكال في  
حاشية جمع الجوامع في عقائد الحنفية ان اليأس من روح الله تعالى كقروان الامن من مكر الله تعالى كقرو  
فان أرادوا اليأس لانكوا سعة رجعت الله الذنوب بالامن الاعتقاد ان لا مكر فكل منهما كفر وفافا لانه رد للقرآن  
وان أرادوا أن من استعظم ذنوبه واستعد العفو عنها استبعاداً يدخل في حد اليأس أو غلب عليه من الرجاء  
مادخل به في حد الامن فالأقرب بان كلامهما كبير لا كفر اه فالألم الذي هو استعظام الذنوب واستبعاد  
العفو على الوجه المخصوص قد يخرج الى انكار سعة الرجعة قصير كقروان اختلاف ترك الصلاة كسلا لا يؤدى الى  
كفر لان الاستبعاد قد يشتد الى أن يصير انكار السعة الرجعة ترك كسلا لا يصير بعد الوجوب اه فليست أم  
(قوله) وليت أصابعه) قد يقال ثلثين أصابعه ليس اثنتين مفصلة فدخل في قول المصنف مفصلة

ليسهل غسله لبقاء الخرافة عندئذ (وسر) بعد تزعم ثبانه الا في (جميع نفيه ثوب) طر فاه في غير الحرم تحت رأسه ورجله لا تباغ واحترامه  
(خفيف) لثلاثين ساعا لبقاء الخرافة عند (٩٦) (وضع على بطنه) تحت الثوب اذ فوقه لكنه فوقه أولى كيجتمع غير واحد وزعم اخذ من المتن  
غير صحيح لان فيه كالمروعة

بل قيل بل وجوبه اذا توقف اصلاح تكفنه عليه وحده من بل اذ راءه لم يعد اه (قوله ليسهل غسله)  
أي وتكفنه ثوبا (قوله لبقاء الخرافة عندئذ) أي حين هزق الروح وعقبه فاذا البت الغفاس خبثت  
لانت والا فلا يمكن تلخيصها بعد ذلك معني ثوبا: ثوب أي فقط ثوبا يوغني (قوله في غير الحرم)  
أي الحرم فيستر منه ما يجب تكفنه منه ثوبا ومعني أي وهو ما عدا رأسه عرش أي في الذكر وما عدا  
الوجه في الأنثى (قوله تحت رأسه الخ) لثلاثين ساعا ثوبا (قوله لثلاثين ساعا الخ) أي ثلاثين ساعا فيسر  
اليه اذ سادها به (قوله كيجتمع) أي قوله لكنه فوقه أولى وانه منه المغني ومال اليه النهاية (قوله غير صحيح)  
قد يجاب به ان اخذ انما هو من أساليب المتن لان البليغ لا يقدم ولا يؤخر الا لكتبة (قوله لان نفسه) أي في  
المتن (قوله عطفه) أي وضع الثقل (قوله على وضع الثوب) يعني على ستر البدن ثوبا (قوله بالواو)  
أي لا يتم (قوله من حديث) أي قوله والظاهر في المغني والي قوله نظير ما في النهاية (قوله أو مرة) ظاهره  
أنه معطوف على سيفه وصرح به قول المغني عقب المتن كسيف مرة أو نحو هذا من أنواع الحسنة اه  
وفي النهاية نحو وعدهم المرأ من الحديد يحمل نامل (قوله ان نحو السبب) أي كالسكين نهاية (قوله فما  
تيسر) أي كالجر (قوله وأقله نحو عشرين درهما) عبارة عن النهاية والمغني وقدره أو ما بعد عشرين درهما  
أي تقرير يقال الأذري وكله أقل ما يوضع والألسيف يبدل ذلك اه وفي البحري عن الشوري فان  
زاد على العشرين فيظهر أنه ان زاد والواو وضع عليه كما اذا سمح والا فلا اه (قوله أن هذا الترتيب)  
أي بين الحديد والطين وما تيسر (قوله ويكره الخ) عبارة عن المغني والنهاية يتو نسب بأن يسان المصنف عنه  
استمراله ويطبق به كتب الحديث والعلم المحرم كيجتمعه لاسنوي اه (قوله وتعين الجزم به ان من الخ)  
أقره عرش (قوله أقر به بما فيه قدرا الخ) محل نامل لما مر من أن المذهب كراهة ادخاله الخلعة لاحوته  
ثم ان كان القرب على وجه يغلب على الظن نادته الى عساسة القدر فلا بعد فيه صري (قوله فيقدم هذا)  
أي وضع الثقل على بطنه وهو مستلق على قفاه (قوله وهذا هو الأقرب) ماله اليه النهاية وسم ولواستقر  
الاول لم يعد ثم رأيت ذكر الاسي والمغني المقتله الا تبتأ نغاص الأذري وأقرها (قوله نذا) أي قوله انهم  
في النهاية يقولون هو يؤيده في المغني قول المتن (نحوه) أي ما هو فيه تغر كدكتنها يوغني (قوله من غير  
فراش) أي لا يصح عليه فتغيره معني قال الشوري بل يعلق جلده بالسرة اه (قوله ومن ثم لو كانت  
صلبة الخ) قد ينظر فيه بان الأرض لا تخلو عن ندوة وان خفيت سم قول المتن (وزعم الخ) أي بحيث لا يرى  
شي من بدنه ثم ابتعدا عن المغني وقد قدم هذا الادب على الذي قبله كان أولى اه (قوله ثبانه التي مات الخ) أي  
سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا بما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة نهاية وفي المغني قال الأذري وهذا فيمن  
يغسل لاني شهد امر كوني بنيت أن يبقى عليه القميص الذي يغسل فيه اه وقد يجتمع بين ما فاده كالشارح  
و بين ما في النهاية انه اذا لم ينجس تغير من ابقاء القميص بقي وهو محل كلام الأذري ومن تبعه بقى نغوله  
اذ المغني الخواذ لخشى التغيير أخرج القميص أيضا ثم عاده عند اعادة الغسل وهو محل ما في النهاية بدليل  
قولها أخذ من العلة وقد أطلق الاصاب نوع الثياب ولكن تعليمهم يرشد الى أن محله عند احتمال التغيير على  
تقدر عدم التزعزاع اما اذا آمن التغيير كافي الاقلال الباردة فتبين أن لا يصح بالترج عجنه لا تنفاه المغني وفي تعيين  
الوسطا بالدفعة اشاعوا بذلك لان الادعاء مقلدة لحصول التغيير فتأمل ثم اطلاقهم استثناء الشهد تبعا للأذري  
محل نامل اذ لو فرض عذر أدى الى تأخير دفنه وغلب على الظن حصول التغيير لم تفرع الياب فينبغي نذب  
(قوله وهذا هو الأقرب) قد يؤيده ما طلاق قول المصنف الا في وجهه لاقتله كيجتمع (قوله من غير  
فراش) أي لا يجعل على فراش لثلاثين ساعا فيغير (قوله ومن ثم لو كانت صلبة لا ندوة عليها) قد ينظر فيه بان

عالم بنحو عصا وهذا هو الأقرب بل كلامهم وان مال الأذري الى الاول حيث قال الظاهر هنا القاموس على قضاء كالمثل قوله  
وضع على بطنه تعقل (وضع) نذبا على سر ونحوه لثلاثين ساعا ندوة الأرض من غير فراش ومن ثم لو كانت صلبة لا ندوة عليها لكن وضعه  
عليها خلاف الاولى (وزعم) ندبا عن (ثبانه) التي مات فيها الا يصح الجسد فيغير



التزج حينئذ بصري عبارة عرش قوله وزعت ثيابه الخ أي ولو شهد على المعتد أو تعاد إليه عند التكفير انتهى ويأدو ينبغي أن يحل ذلك المالم يرتد نفسه إليه سلاماً يرتقى سم على حج حيث قال قوله نعم بحث الأذري الخ أي يجع أن يقال أن قرب الغسل بحيث لا يتحمل التكفير بزرع والأزوع مر اه وفي سم على المنهج قال مر وزعت ثيابه وأن كل نسيال وجود العلة وهو خوف التكفير ولا ينافي ما ورد أنه حرم على الأرض أكل لحوم الأنبياء لأن هذا النماض بما امتناع أكل الأرض لا التكفير والي في الجسلة انتهى اه وما ذكره أخاويه توقف ولا يدفعه قوله ولا ينافي ما يحلو ظاهر **(قوله ويؤيده الخ)** أي بحث الأذري **(قوله)** فلا تنزع عنه قال في الإيعاب هذا ظاهر أن أو يدفعه فورا والألا في تزعمها أعادها عند البق خشية التكفير كردى على بأفضل وتقدم أنفاع البصري عرش ما وافقه قول المتن (وجه القبله) أي أن أمكن **(قوله كحضر)** أي كتحضره وتقدم معنى وبابه **(قوله أي جميع)** إلى قوله خلافاً في النهاية والغي الآتية أن لم يحس إلى ذلك **(قوله أي جميع ماض)** عبارة شرح العباب أي جميع ما ذكر من التعريض إلى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التعريض إلى هنا يتولا أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تأييد الشهادة المذكور قبل التعريض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذلك قبل الموت فتضرر بالتمتع وهذا بعده فلا تضرر سم قول المتن (أرفق بحارمه) ظاهره أن الأرفق وأن كان أبعد أولى من غيره سم **(قوله مع اتحاد المذكور الخ)** أي أخذنا من قول الرضا في قوله ال جال من الجال والنساء من النساء فان تولاهم حصل محرم من المرأة وأمرأة محرم من الرجال نهاية ومعنى وفي سم بعد كرمه من الأسنى وهو أي الاتحاد المذكور شرط للندب اه **(قوله والأثونة)** وبحث الأذري جوازه مع الاجنبى للاجنبى وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المعنى ذلك البحث وقال سم قال في شرح الرضا ويؤيد اليز بآدة المصنف لفظة أولى بمعنى قول الرضا والرجال بالرجال أولى اه وظاهره أي البحث أن ذلك للمحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر في نفاذ وس جازين في الحياة اه وقال عرش قوله مر مع الغض الخ قال سم على المنهج بعد ما ذكر من بحث الأذري المذكور وبال إليه مر انتهى وقوله مر وهو بعيد أي فيحرم لأنه مقتضى في شيء من البدن اه عرش **(قوله ومثله)** أي المحرم قول المتن (إذا تبين مونه) أي بظهور شيء من أماراته كاسترخاءه قدم وميل أنف وانحساف صدغه معنى وشرح المنهج وفتحنا وهذا التفسير منهم مصرح في أن المراد من اليقين ما يشمل الظان كإيمان الإيعاب **(قوله أن تحبس)** أي تبقى **(وقوله ينظر إلى أهله)** بفتح النون أي ظهور أهله عرش **(قوله ومثى شك في مونه الخ)** هذا مع مقابلة لقوله إذا تبين ومع قوله إلى اليقين يقتضى أن الأرض لا تتحولين ندوة وان خفيت **(قوله ثم بحث الأذري بقائه صلب الذي يغسل فيه إذا كان طاهر الخ)** يجع أن يقال أن قرب الغسل بحيث لا يتحمل التكفير بزرع والأزوع مر **(قوله أي جميع ماض)** عبارة شرح العباب أي جميع ما ذكر من التعريض إلى هنا وفيه دلالة على أن ما ذكر من التعريض إلى هنا يتولا أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تأييد الشهادة المذكور قبل التعريض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذلك قبل الموت فتضرر بالتمتع وهذا بعده فلا تضرر سم قول المتن (أرفق بحارمه) ظاهره أن الأرفق وأن كان أبعد أولى من غيره وأن كل أرفق ويحتمل أن المراد به من شأنه أنه الأرفق قال في شرح الرضا وعبارة قال وضو تولاهم جال من الجال والنساء من النساء فان تولاهم حصل محرم من النساء المحارم أو النساء من جال المحارم جال الأذري وفيما شأوه إلى أهله لا يتولى ذلك الاجنبى من الاجنبى ولا بالعكس ولا يعد جوازه لهم مع الغض وعدم المس اه وهو بعيد شرح مر ويؤيد اليز بآدة المصنف لفظة أولى معنى قول الرضا وضو والرجال جال أولى وكالمعنى فما ذكر الرجال بل أولى اه وظاهره أن ذلك للمحارم مع عدم الغض ومع المس وهو ظاهر في نظر وس جازين في الحياة **(قوله مع اتحاد المذكور الخ)** أي أخذنا من قول الرضا في قوله ال جال من الجال والنساء من النساء فان تولاهم حصل محرم من المرأة وأمرأة محرم من الرجال نهاية ومعنى وفي سم بعد كرمه من الأسنى وهو أي الاتحاد المذكور شرط للندب **(قوله ومثى شك في مونه الخ)** هذا مع مقابلة لقوله إذا تبين ومع قوله إلى اليقين يقتضى أن المراد به

ثم بحث الأذري بقائه صلب الذي يغسل فيه إذا كان طاهر الخ أي يجع أن يقال أن قرب الغسل بحيث لا يتحمل التكفير بزرع والأزوع مر اه وفي سم على المنهج قال مر وزعت ثيابه وأن كل نسيال وجود العلة وهو خوف التكفير ولا ينافي ما ورد أنه حرم على الأرض أكل لحوم الأنبياء لأن هذا النماض بما امتناع أكل الأرض لا التكفير والي في الجسلة انتهى اه وما ذكره أخاويه توقف ولا يدفعه قوله ولا ينافي ما يحلو ظاهر **(قوله ويؤيده الخ)** أي بحث الأذري **(قوله)** فلا تنزع عنه قال في الإيعاب هذا ظاهر أن أو يدفعه فورا والألا في تزعمها أعادها عند البق خشية التكفير كردى على بأفضل وتقدم أنفاع البصري عرش ما وافقه قول المتن (وجه القبله) أي أن أمكن **(قوله كحضر)** أي كتحضره وتقدم معنى وبابه **(قوله أي جميع)** إلى قوله خلافاً في النهاية والغي الآتية أن لم يحس إلى ذلك **(قوله أي جميع ماض)** عبارة شرح العباب أي جميع ما ذكر من التعريض إلى هنا اه وفيه دلالة على أن ما ذكر من التعريض إلى هنا يتولا أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تأييد الشهادة المذكور قبل التعريض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذلك قبل الموت فتضرر بالتمتع وهذا بعده فلا تضرر سم قول المتن (أرفق بحارمه) ظاهره أن الأرفق وأن كان أبعد أولى من غيره سم **(قوله مع اتحاد المذكور الخ)** أي أخذنا من قول الرضا في قوله ال جال من الجال والنساء من النساء فان تولاهم حصل محرم من المرأة وأمرأة محرم من الرجال نهاية ومعنى وفي سم بعد كرمه من الأسنى وهو أي الاتحاد المذكور شرط للندب اه **(قوله والأثونة)** وبحث الأذري جوازه مع الاجنبى للاجنبى وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد نهاية واستظهر المعنى ذلك البحث وقال سم قال في شرح الرضا ويؤيد اليز بآدة المصنف لفظة أولى بمعنى قول الرضا والرجال بالرجال أولى اه وظاهره أي البحث أن ذلك للمحارم مع عدم الغض والمس وهو ظاهر في نفاذ وس جازين في الحياة اه وقال عرش قوله مر مع الغض الخ قال سم على المنهج بعد ما ذكر من بحث الأذري المذكور وبال إليه مر انتهى وقوله مر وهو بعيد أي فيحرم لأنه مقتضى في شيء من البدن اه عرش **(قوله ومثله)** أي المحرم قول المتن (إذا تبين مونه) أي بظهور شيء من أماراته كاسترخاءه قدم وميل أنف وانحساف صدغه معنى وشرح المنهج وفتحنا وهذا التفسير منهم مصرح في أن المراد من اليقين ما يشمل الظان كإيمان الإيعاب **(قوله أن تحبس)** أي تبقى **(وقوله ينظر إلى أهله)** بفتح النون أي ظهور أهله عرش **(قوله ومثى شك في مونه الخ)** هذا مع مقابلة لقوله إذا تبين ومع قوله إلى اليقين يقتضى أن الأرض لا تتحولين ندوة وان خفيت **(قوله ثم بحث الأذري بقائه صلب الذي يغسل فيه إذا كان طاهر الخ)** يجع أن يقال أن قرب الغسل بحيث لا يتحمل التكفير بزرع والأزوع مر **(قوله أي جميع ماض)** عبارة شرح العباب أي جميع ما ذكر من التعريض إلى هنا وفيه دلالة على أن ما ذكر من التعريض إلى هنا يتولا أرفق المحارم من غير اعتبار عدم التهمة فيه بخلاف تأييد الشهادة المذكور قبل التعريض يعتبر فيه عدم التهمة والفرق بين المقامين ظاهر لأن ذلك قبل الموت فتضرر بالتمتع وهذا بعده فلا تضرر سم قول المتن (أرفق بحارمه) ظاهره أن الأرفق وأن كان أبعد أولى من غيره وأن كل أرفق ويحتمل أن المراد به من شأنه أنه الأرفق قال في شرح الرضا وعبارة قال وضو تولاهم جال من الجال والنساء من النساء فان تولاهم حصل محرم من النساء المحارم أو النساء من جال المحارم جال الأذري وفيما شأوه إلى أهله لا يتولى ذلك الاجنبى من الاجنبى ولا بالعكس ولا يعد جوازه لهم مع الغض وعدم المس اه وهو بعيد شرح مر ويؤيد اليز بآدة المصنف لفظة أولى معنى قول الرضا وضو والرجال جال أولى وكالمعنى فما ذكر الرجال بل أولى اه وظاهره أن ذلك للمحارم مع عدم الغض ومع المس وهو ظاهر في نظر وس جازين في الحياة **(قوله مع اتحاد المذكور الخ)** أي أخذنا من قول الرضا في قوله ال جال من الجال والنساء من النساء فان تولاهم حصل محرم من المرأة وأمرأة محرم من الرجال نهاية ومعنى وفي سم بعد كرمه من الأسنى وهو أي الاتحاد المذكور شرط للندب **(قوله ومثى شك في مونه الخ)** هذا مع مقابلة لقوله إذا تبين ومع قوله إلى اليقين يقتضى أن المراد به





عن غير الغاسل) الى قوله لكن بشرط في النهاية والمغنى الاوله وان خالف الى انه قد (قوله نص عليه)  
أي على هذا التصور (قوله على ذلك) أي الستر (قوله ما بكره) أي المبت (قوله كأنما يغسله الخ) ظاهره  
أن غسلا الفضل كأنما يبشران الغسل وفي ابن جعلى الشبائل ما فيه فغسله على حديث جماعة منهم ابن سعد  
والبزار والبيهقي والعلي بن الجوزي عن علي كرم الله وجهه وأوصاني النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله  
أحد غيري فإنه لا يرى عورتي أحد الا طمست حينئذ اذان ابن سعد قال على فكان الفضل واسامة يتناولان  
الماء من وراء الستر وهما معصومان العين قال على بن رضى الله تعالى عنه في تناولت عضوا الا كأنما نقله  
معي ثم اتون جسا حتى فرغت من غسله وفي رواية باعلى لا يغسلني الا أنشفه لا يرى أحد عورتي الا  
طمست عيناه والعباس وابنه الفضل بعيناه وقتما واسامة وشقران مولاة صلى الله عليه وسلم بصوت  
الماء وأعينهم معصوبة من وراء الستر اه قوله فإنه لا يرى أحد عورتي الخ لعل المراد لا يرى أحد  
غيرك الخ أو وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك ع ش أي فيجمع بين هذه روايات بان الفضل  
كان بعين عليا نارود يصب الماء آخرى (قوله أن الولي أقرب للورثة الخ) وهو مقيد كما قاله الزركشي  
بما ذكره يمكن بينهما عداوة ولا تكلخني شرح مر اه سم أي فيكون حضوره خلاف الاول ع ش  
(قوله أقرب للورثة) فلو اجتمع الابن والاب والم والجد فهل يستوي أو لا؟ يحتمل تقديم الابن على الاب  
وتقديم الجد على العم في ينفى أن من الأقرب ههنا من ادنى بحيث على من ادنى بحجة تقديم الاخ الشقيق على  
الاخ لأبوه هكذا في العمومة وقضية التعبير لا قرب تقديم الاخ لأم والعلم من الأم على ابن الأم الشقيق أو لأب  
وان كان ابن العم عصبوبة وينفي أن وادبالورثة ما يشي لذي الارحام هذا (فرع) لو اختلف اعتقاد  
المبت ومغسله في أقل الغسل وأكله فلا يبعد اعتبار اعتقاد المغسل على علم البهجة وأما لو اختلف اعتقاد الولي  
والغاسل فينبغي مراعاة الولي والأقرب أن طلب الكل خاص بالمسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب  
فلا يطلب الكل فيه أما الجواز فلا مانع من ع ش (قوله وان يكون على نحو الخ) أي كسر بهي لذلك  
ويكون عليه مستأق كاستلقاء الحضر لانه لا يمكن لنفسه لها يتوضئ (قوله من تقع الخ) أي ويستقبل به  
القبلة شرح بأفضل (قوله بالضعيف) أي بحيث لا يمنع وصول الماء اليه والمغسل أن يغطي وجهه بخبر فتمن  
أول ما ينضه على المغسل نهاية وينفي أن لا يلبس طائفة النعير ولا ينبغي اظهار ذلك ع ش (قوله لما أخذوا  
الخ) عبارة النهاية لما اختلفت الضعفاء في غسله هل مجرد أم تغسله في ثيابه فغسلهم النعاس وسموها ثيابا  
يقول لا تجردوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية غسوه في قبصه الثياب فيه اه قال ع ش فان قلت  
الهافت بغيره لا ثبت بحكم يجوز أن يكون الضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماج الهافت فاستحسنوا  
هذا الفعل أو أجمعوا عليه فلا استدلال انما هو باجماعهم لا سماج الهافت اه (قوله ثم اتسع كماله)  
عبارة شرح المنهج والخ في غسل الغاسل يدعي كماله كان واسعا بغسله من تحت وان كان ضيقا فثق  
الخ) قال في شرح العباب وسيله ما يأتي في الصلاة سقوط هذه بفعل المميز بل أولى ثم رأيت في المجموع في  
التكفين ان يحصل بفعل الصبي والمجنون لو جرد المقصود اه ومثله ذلك كالجور والجل والذنب وكذا  
الغسل بناء على عدم وجوب التيمم فيه لكن قد نبهنا في تعليلهم اجزاءه من الكافر بالله من جهة المكفئ لا  
أن يجاب بان هذا لا يقتضي المنع في غير المميز والاقتضى المنع فيه أيضا لانه ليس من جهة المكفئ وقد تقرر  
سقوط الغرض بصلاته فأولى بالغسل ثم رأيت الزركشي قال ان كلامهم يقتضي مجتنب من المميز وغيره قال  
لا يجوز تيممنا لانه ليس من أهل الغرض وقد علمت ما هذا لا يخفى فتأمل اه (فرع) لو غسل الميت  
نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد انه يصح في رواية الخطاطب بالعرض غير لجواز انه انما غوطب بذلك غيره  
لغيره فاذا أتته كرامة كفي (فرع) آخر لو مات انسان وما تحققوا بجهنم أحسن حياة حققة ثم مات  
قالوجه الذي لاشك فيه انه يجبه تجهيز آخر خلافتين توهمه (قوله ويؤخذ من ان الولي أقرب للورثة  
لكن بشرط ان توجد الخ) هو مقيد كما قاله الزركشي بما ذكره من بينهما عداوة ولا تكلخني شرح مر

عن غير الغاسل ومعينه  
(مستور) بأن يكون مستقفا  
نص عليه في الأم وان خالف  
فيه جمع ليس فيه نحو كونه  
يطلع عليه منه لان الحى  
يحرص على ذلك ولانه قد  
يكون يبدنه ما يكره الاطلاع  
عليه ثم لو لم يشغل عليه  
وان لم يكن غاسلا ولا معينا  
طهره على صلته كما فعل  
العباس فان ابنه الفضل  
وابن أخيه عليا كأنما يغسله  
صلى الله عليه وسلم واسامة  
يتناول الماء والعباس يشغل  
عاهم ويخرج ويؤخذ منه  
أن الولي أقرب للورثة لكن  
بشرط أن توجد فيه  
الشروط التي في الغاسل  
فيما يظهر وأن يكون (على)  
نحو (لوح) مرتفع لئلا  
يصيبه رنسا ورواه على  
ليخبر الماء عنه (و) الاكل  
انه يغسل في قبص) بال  
يخفف لما سمع انهم لما  
أخذوا في غسله صلى الله  
عليه وسلم ناداهم مناد من  
داخل البيت لا تتزعموا عن  
رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في صوداءه ان خصوصية  
يحتاج لدليل لانه خلاف  
الاصل ولانه أستر ثم اتسع  
كموا لا تفتي دخلوا به

فان فقد وجب ستر عورته

وأن يكون (عامة) مالح  
(بارد) لانه يشد البين  
والسخن وريحه ثم ان  
استحج له لقوسه وورد  
أو وضع فلا بأس وبني  
امدادا اما الماعن رشاشه كما  
بأصله وأن يجتنب ماء  
زهره للفلافي في نجاسة  
الميت ولم يراع فظيره في انشائه  
المسجد لان مائه يخالف  
للسنة الصحيحة كإيمار مما  
يأت (ويحلبسه) الغافل  
يرق (على المتفلس) المرتفع  
(ما زال) ورواته اجلاسا  
وفي قالان اعتدله في نجس  
بما تخرج منه (ويضع بينه  
على كتفه) واهله في نقرة  
قفاه وهو مؤخره قفاه  
بما يزل رأسه (ويستند  
ظهوره الى بكتبة الهي) لئلا  
يسقط (ويحرسه) على  
بطنه احراز البقاء أي  
مكره المرتفع المزمع فزع  
فحاصل لامع شدته لان  
احترام الميت واجب فله  
الماوردي (أخرج جانيه)  
من الفضل ان غشيه من  
خروجه بعد الغسل ولكن  
الجمر فأكف الطيبين  
أول وضعه بل من حين موته  
الى انهما لمولين الميعين  
بكتفه فصب الماء اذها العين  
الخارج وريحه ما يمكن  
(ثم يغمسه لقفاه) ويغسل  
بمساره وعليه اشرقة سوا (ثم)  
قبله ودره وما حوله كما  
يستغني الحي والاولى خوة  
لكل سواة على ما قاله الامام

رؤس السخار يصير وأدخل يد في موضع الفتق فان لم يوجده فقص أول مبتأ غسله فيه ستر منه ما بين السرة  
والركبة اه قال العجيري السخار يصير جمع خديص بالكسر وهي المسماة بالنفاق وروىها هي الخاطئة  
التي أسفل الكعب ولا يحتاج لاذن الوارث اكفاء باذن الشارع وما يفيض من المصلحة المعتبر من عدم كشف  
عورته عش اه وفي الكردى على بافضل وفي الاعباب ظاهر كلامهم أن الغاسل لا يحتاج الى استئذان الورثة  
في الفتق وان نقصت به العورة فمما ثم قال نعم ينبغي أن يحمله حيث لم يكن في الورثة يتجوز عليه والام يحز  
فته المتقصد لقمته اه (قوله فان فقد وجب الخ) وواضح أنه يتدب ستر ما زاد على لان ستره جمعه مطلوب  
بصري (قوله ستر عورته) عبارته في شرح بافضل ستر ما بين سترته وركبته مع جوفهما اه (قوله  
مالخ) الى قوله ولم يراع في النهاية قال العجيري (قوله مالح) أي اصاله فلا يتدب مخرج العذبة مالح عش (قوله  
لانه الخ) أي البادر (قوله والسخن الخ) وكذا العذبة يعجيري (قوله فلا بأس) عبارة النهاية فكبرون  
حينئذ أولى ولا يبالغ في تحسينه لئلا يفسد علية الفساد اه (قوله ويغني الخ) والاولى ان يعد الماء في اناء  
كبير ويغده عن الرشاء ثلاثا بقدره أو يصير مستعملا ويغده اناء من آخر من صغره او متوسطا يعرف  
بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسل بالمتوسط فله في المجموع نهاية (قوله وان يجتنب ما من زم  
الخ) أي يكون الغسل به خلاف الاول عش (قوله في انشائه المسجد) أي للصلاة عليه (قوله ويرق)  
الى قوله ورد في الفتى والى قوله حتى بالنسبة الخ في النهاية قولنا لئن (مات) الخ أي قبل ان يها في موطن (قوله  
لان اعتدله) لعل المراد بها الجلوس بالارض ويحتمل أن المراد ابتعاؤه عبارة النهاية والفتى ليسل خروج رجلي  
بطنه اه قول المتن (في نقرة قفاه) والقفا مقصور وجوز القراءة مده مفتي (قوله وهو الخ) أي القفا  
(قوله مع نوع تحمال) أي قليل عش (قوله بعد الغسل) أي أو بعد التكفين فيفسد بدنه أو كونه مفتي  
ونهاية (قوله فأكف الطيب) أي منشرة الرائحة كردى قول المتن (ولكن الجمره الخ) وفي العجيري عن  
القلوبي يوان كان حرمها اه واستظهر عش أنه لا فرق بين كونه خاليا عن الناس وغيره وفي الاثنى الجمره  
بكسر الميم الجمره اه (قوله من أول وضعه) أي على المتفلس (قوله لمولين الميعين الخ) أي حين مسح البطن  
نهاية قول المتن (ثم يغمسه لقفاه) أي مستنقبا كما كان ولا نهاية ومفتي قال عش في تعبيره بالاجزاء  
تجوز وحقيقته ان يلق به لقفاه اه (قوله وما حوله) الاول تنبيه الضمير كإلى النهاية والفتى (قوله كما يستغني  
الحي) أي بعد قضاء حاجته نهاية (قوله على ما قاله الامام الخ) اعتمدته النفس عبارة وفي النهاية يقول الوسط  
بغسل كل سواة مقطرة ولا مثل أنه يلبس في النظافة اه (قوله بان الماعدة) أي سريته لا انتقال (قوله لحرمه مقس  
شي من عورته الخ) مفهومه جواز مس أحد الزوجين ماعدا عورة الآخر أي بلا شهوة والاحرم كالنظر بل  
أولى فلتشمل سم (قوله حتى بالنسبة لاحد الزوجين) اعتمدته عش وقال سم عبارة شرح البهجة ظاهرة  
في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كإيناه هاشم وواقفه مر وكذا شهوة الذكر في كثره  
فقال بعد كلام مائه ومقتضى ذلك أنه يجوز لسكن من الزوجين مس الآخر بعد الموت في سائر بدنه وإنه  
النظر كذلك اذهبوا من المس بشرط انتفاء الشهوة انتهى وياقوتة نفاة عن باب النكاح ما يخالف ذلك اه

(قوله وورد بان الماعدة الخ) كذا شرح مر (قوله لحرمه مس شي من عورته بلا حائل) مفهومه جواز  
مس أحد الزوجين ماعدا عورة الآخر أي بلا شهوة والاحرم كالنظر بلا شهوة بل أولى فلتشمل (قوله حتى  
بالنسبة لاحد الزوجين) صوابه شرح البهجة ظاهرة في جواز مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا شهوة كما  
ينهاه هاشم (قوله حتى بالنسبة لاحد الزوجين الخ) تعبيره بجمعه مس أحد الزوجين عورة الآخر بلا  
شهوة مقطرة وروى بالنظر اطلاق قولهم الا في ولا مس أي يند با فاطق ان عدم المس مندوب فقط بدل  
على جواز مس العورة بلا شهوة مر ثم رأيت شيخنا الامام أبي الحسن العسكري قال في كثره في شرح قول  
المصنف الا في ولا مس بعد كلام مر وما نصه ومقتضى ذلك أنه يجوز لسكن من الزوجين مس الآخر بعد  
الموت في سائر بدنه وإنه النظر كذلك اذهبوا من المس بشرط انتفاء الشهوة اه ثم رأيت

والغزالي وديان الماعدة عن هذا العمل أولى ولف اشرقة فواجب لحرمه مقس شي من عورته بلا حائل حتى بالنسبة لاحد الزوجين

(قوله بخلاف نظر أحد هما وسيد الخ) حاصل كلام الشارح هنا جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة ونظرها للمبصر والسيد البكري هذا عن مجموع وزاد البكري ويجه أن السيد كذلك اه ولا يخفى أنه اذا حرم النظر حرم المس لأنه المخرج منه وجل هو المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة سم ولعل الأولى محله على ما لا يمكن غسلا ولا معناه عبارة الشارح في شرح بافضل ونقض الغسل ومن معه بصرة وجوبها على المبصر والسرور كبتنوع منهما الآن يكون زواجا وجوزوا شهوة فونهما بما إذا كان ذلك فظهر بلا شهوة بخلاف الأولى الحاجة إلى النظر بغيره المفسول من غيره والمس كالنظر فيه ذكر اه (قوله ولو العورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظرها العورة بلا حاجة مراه سم (قوله باقي) إلى قوله وبحسب النهاية وانجى (قوله وبغسل ما أصاب اه) أي أن تلوث سم ونهاية إزمعنى (قوله ونحوه) أي الكالصاوت (قوله ويلف) من باب رد عش (قوله) أنه بعد حرقين الخ) مقتضى قول الشارح لا في ثم يلف أنه بعد ثلاث خرق لكن الذي يصريح به كلام الاصحاب أنها خرقتان لا غير وان التي يلفها على أصحها للاستسالة هي الثالثة فقوله لا وجه خلافا لما يقتضيه صنيعة الآن يؤيد بأن مراده بعضهم تلك الخرقه فظالم يصحبه من القصد بصري وقال الكردى على بافضل أن ما بين خرقه ثالثة لطيفة تكون على أصحها السبابة من يده البصري اه أي وكلام الاصحاب في انخرقة الكبيرة التي لا بد (قوله على أصحها) أي السبابة نهاية ومعنى (قوله تلك) إلى قوله قبل في النهاية وانجى أن قوله بخلاف الأولى أن تكون الخ) وفارق الخ حيث استسالة بالبين بخلاف ولأن القدر لا يوصل بالبدخلته هنا نهاية ومعنى وباقي في الشرع ما يفيد (قوله ولا يفتح أسنانه) إذا كانت متراسمة معنى أي يسن أن لا يفتح أسنانه فلو أن الف وقع فان هذا زاه وصل الماء جوف حرم ولا فلا نزلوا تحسن فيمكن أن يلزم طهره ولو كان حيوا توقف على فتح أسنانه اتجه فيها وان علم سبق الماء في جوفه عش (قوله من هذا) أي من استسالة الميت بالبصري (قوله أقالو قلنا الخ) أي أنه لو سول الميت بخروج كان بالبيحي حل اه بصري عبارة البصري قديلا قياسه أن انخرقة هنا لو كتف بحيث تمتع نفوشتي إلى الأصبع من كونه بالبيحي فليتم اه (قوله وبتمه الخ) يعني عنه قوله السابق وبغسل ما بين الخ (قوله) وبعد ذلك كما الخ) يشتمل الاستحالة المذكور وقوله وبغسل يساوا الخ وينبغي أن تأخيه الوضوء عنه على وجه الذنب يجوز تقديعه عليه بحسب زعم المس كفى إلى السلام سم قول المن (ووضه كالملى) و يبيع بعدولين ماتحت أظفاره أن لم يلقها وظهر أنه ليس هو ما فيه شرح بافضل زادا نهاية الأولى كما

ما كتبه بعد من باب النكاح للشارح وغيره وهو بخلاف ذلك (قوله بخلاف نظر أحد هما وسيد بلا شهوة) حاصل كلام الشارح جواز نظر العورة بلا شهوة وحرمة مسها كذلك لكنه كغيره ذكر في باب النكاح ما يقتضي حرمة نظر العورة بلا شهوة فانه قد قول المصنف هناك ولزج النظر إلى كل بدنها في حال الحياة ثم قال بحال الحياة أي زوج بحال الحياة ما بعد الموت فهو كالحرم اه اذا حرم بحرم نظر عورة ولو بلا شهوة وجوز العورة للمبصر هناك فان ماتت صار الزوج كالحرم في النظر كما أقاده في شرح المذهب اه وعبارة كثر الأستاذ شيخنا أي الحسن هناك أما بعد الموت فيصير الزوج كالحرم في النظر كفى في المجموع ويجه أن السيد كذلك اه ولا يخفى أنه اذا حرم النظر حرم المس لأنه المخرج منه وجل هو المذكور في باب النكاح على ما إذا كان هناك شهوة (قوله ولو العورة) يحتمل على هذا أن يستثنى من تزوجت فيمتنع نظرها العورة بلا حاجة مراه سم (قوله وبغسل ما أصاب اه) أي أن تلوث سم ونهاية إزمعنى (قوله ونحوه) أي الكالصاوت (قوله ويلف) من باب رد عش (قوله) أنه بعد حرقين الخ) مقتضى قول الشارح لا في ثم يلف أنه بعد ثلاث خرق لكن الذي يصريح به كلام الاصحاب أنها خرقتان لا غير وان التي يلفها على أصحها للاستسالة هي الثالثة فقوله لا وجه خلافا لما يقتضيه صنيعة الآن يؤيد بأن مراده بعضهم تلك الخرقه فظالم يصحبه من القصد بصري وقال الكردى على بافضل أن ما بين خرقه ثالثة لطيفة تكون على أصحها السبابة من يده البصري اه أي وكلام الاصحاب في انخرقة الكبيرة التي لا بد (قوله على أصحها) أي السبابة نهاية ومعنى (قوله تلك) إلى قوله قبل في النهاية وانجى أن قوله بخلاف الأولى أن تكون الخ) وفارق الخ حيث استسالة بالبين بخلاف ولأن القدر لا يوصل بالبدخلته هنا نهاية ومعنى وباقي في الشرع ما يفيد (قوله ولا يفتح أسنانه) إذا كانت متراسمة معنى أي يسن أن لا يفتح أسنانه فلو أن الف وقع فان هذا زاه وصل الماء جوف حرم ولا فلا نزلوا تحسن فيمكن أن يلزم طهره ولو كان حيوا توقف على فتح أسنانه اتجه فيها وان علم سبق الماء في جوفه عش (قوله من هذا) أي من استسالة الميت بالبصري (قوله أقالو قلنا الخ) أي أنه لو سول الميت بخروج كان بالبيحي حل اه بصري عبارة البصري قديلا قياسه أن انخرقة هنا لو كتف بحيث تمتع نفوشتي إلى الأصبع من كونه بالبيحي فليتم اه (قوله وبتمه الخ) يعني عنه قوله السابق وبغسل ما بين الخ (قوله) وبعد ذلك كما الخ) يشتمل الاستحالة المذكور وقوله وبغسل يساوا الخ وينبغي أن تأخيه الوضوء عنه على وجه الذنب يجوز تقديعه عليه بحسب زعم المس كفى إلى السلام سم قول المن (ووضه كالملى) و يبيع بعدولين ماتحت أظفاره أن لم يلقها وظهر أنه ليس هو ما فيه شرح بافضل زادا نهاية الأولى كما

بختلاف نظر أحد هما وسيد بلا شهوة ولو للعورة لأنه أشف (ثم يلق ثلاث غسل ما أصاب يده بجمه ونحوه) أشسنان (يلف) خرقه (أخرى) ببساره أيضا وبغسل ما بين على بدنه من قدر طاهر أو نجس ويجب فيها في العورة كغيره فعله ينس كفى المجموع عن الشافعي والاصحاب أنه بعد حرقين فافترقوا واحدة للسواين وأخرى لبقية البدن ثم يلف خرقه طيفة على أشف (و يبتل) أصبعه) ثلثه والاولى أن تكون البصري بخلافه للقول ببعض نسخ الخبر (فجوهره على أسنانه) ينس من الماء كسوا إلى ولا يفتح أسنانه ولا يبتل المباحوه فيفسده يغسل يؤخذ من هذا إلى الخ يستسالة بالبصري اه وليس كذلك لوضوح الفرق فان الأصبع هنا مباشرة للأذى من وراء الخرقه قولنا كذلك ثم تم قياسه الأول قلنا يحصل السؤال إلى الأصبع أو أرا داف خرقه على أصبع للاستسالة هو الأولى بنقد منها لاهان كونه بالبصري (ويزيل) بأصبعه البصري أيضا وعليها الخرقه والاولى الخضر (ماني مغفر به) مفرق أوله وثالثه وكسرها وضهما وبغشها وبغش ثم كسر وهي أشهر (من الأذى) مع شئ من الماء وبتعمد كل ما يبدنه من أذى (و) بعد ذلك كاه

بقيد كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تليينها بالماء ليتمكن من غسل ما تحتها والوجه كالجبهة  
 الزركشي أنه ينوي بالوضوء الوضوء المسنون كفي الغسل اه قال ع ش قوله ويتبع بعد أي وجوبا  
 ان علم أن تعتيبا ما يتبع من وصول الماء والاخذ بالفرق في حصول المقصود بما ذكرين كون الميت عظيما  
 أولا وقوله انه ينوي أي وجوبا وقوله الوضوء المسنون بقيد أنه لا بد في وضوء الميت من التثنية بخلاف الغسل  
 اه ع ش عبارة شيخنا لا يجب فيه الغسل لكن تسنن وجوب اختلاف بخلاف نية الوضوء فانه واجبة  
 ولذلك يلغز ويقال لنا في واجب نية سنة وثني سنة وثني واجبة فغسل الميت واجب ونية سنة وضوءه  
 سنة ونية واجبة اه وعبارة الجعيري قرر شفتنا سم وجوب نية الوضوء ثم قرر بعد هذا استحبابها  
 شورى وجرى إلى يدى على الوجوب وهو العتد اه **(قوله وضوء)** إلى قول المتن وبسرهما في الغنى  
 وإلى قول الشارح ولا ينافي في النهاية لا قوله وكذا من شعر غيرهما **(قوله وضوءا كاملا)** أي ثلاثا ثلاثا نية  
 ومغنى **(قوله)** خمسة وأستحب أن لا يكفي عنهما أمر أي قول المصنف يدخل أصبعه في الخ لانه كالسواك  
 وزيد في التلطف بنهاية **(قوله)** فيهما أي المضمضة والاستنشاق قول المتن **(سـ)** وهو شعر النبق  
 بكسر الباء الموحدة الواحد سورة شيخنا عبارة الجعيري ورق النبق اه **(قوله)** كالخطمي والسود  
 قول المتن **(وبسرهما)** أي بعد غسلهما جميعا و يظهر أن هذا هو الأصل فلا يغسل رأسه ثم سره فغسل  
 هكذا في الحديث حصل أصل السنة ع ش **(قوله)** أي شعورهما لا يغني ما ذهبت الاضافة لحد هملانية  
 ولا تخو بانية بهرى أي فجمع بين الحقيقة والجاز عبارة النهاية وانما غنى أي شعر رأسه وحلته اه  
**(قوله)** ان تلبدت العتد ان التلبس شرط للتسريح مطلقا شرح مر وفي شرح الروض الأوجه أنه شرط  
 لتسريحهما واسع الأسنان وظاهر المتن ان طلب التسريح بكونه واسع الأسنان لا بتلبس شعورهما وهو  
 حسن وان غدي في الروض طلب الواسع بالتبذ أو العتد ان التلبس شرط لاصل التسريح سم عبارة الرشدي  
 قوله مر مطلقا أي سواء في ذلك المشا واسع الأسنان وغيره أي خلافا للأمداد من جعل التلبس طائشا  
 واسع الأسنان فقط اه وعبارة ع ش قوله مر ان تلبدت مفهومه أنه اذا لم تلبس لا بسن وينبغي ان  
 يكون مبعا اه **(قوله)** الأولى أن يقدم الرأس الخ أي ولا يعكس ثلاثا يزيل اليأس من رأسه إلى حلته  
 وضماح إلى الشهاها ناسخ بافضل قول المتن **(واسع الأسنان الخ)** ينبغي فيها لسر حرضيق الأسنان أو  
 بغير رق بحيث انتف كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لانه بعداز راع الميت والازامه حرام سم **(قوله)**  
 ولا ينافي هذا الخ أي قوله قبل نبا سم **(قوله)** ان نحو الشعر يزيل الخ وظاهر أن الصلاة على الميت تضمن  
 الصلاة على الشعر ان كان غسل سم **(قوله)** بعد ذلك إلى قوله ويستحب في النهاية والغنى الأقوله لأمره

وبعد المضمضة فهو عند المضمضة لحد ما يتوسط بينهما أو يقدم عليه فهو صالح للقول بان أول سن وضوء  
 إلى السؤال للقول بان عند المضمضة قبل غسل **(قوله)** في المتن وضوءه كالخى ان كان في حيز ثم يلف  
 أخرى أفاد الترتيب بين الاستنجاء المذكور بقوله ويغسل بيساره الخ وبين الوضوء وينبغي انه على وجه  
 الأولى بانه يجوز تقديم الوضوء على الاستنجاء ويجوز عن المس كلى الخى السليم وان لم يكن في حيز مما ذكر  
 صحت يجوز كلا الأمرين كلى الخى السليم **(قوله)** أي شعورهما ان تلبت الخ العتد ان التلبس شرط  
 للتسريح مطلقا مر وفي شرح الروض في قوله ان تلبت أي شعورهما شرط لتسريحهما واسع الأسنان  
 ويجعل له شرط لتسريحهما مطلقا كجمله ظاهر كلام المجموع والأول أو وجه اه وظاهر المتن أن طلب  
 التسريح بكونه واسع الأسنان لا بتلبس شعورهما وهو حسن وان غدي في الروض طلب الواسع بالتلبس  
 والعتد ان التلبس شرط لاصل التسريح **(قوله)** كالجفت وافق عليه مر **(قوله)** في المتن واسع الأسنان بوقف  
 ينبغي فيها لسر حرضيق الأسنان أو بغير رق بحيث انتف كل الشعر أو أكثره أن يحرم ذلك لانه بعد  
 از راع الميت والازامه حرام **(قوله)** ولا ينافي هذا أي قوله قبل نبا **(قوله)** ان نحو الشعر يزيل الخ وظاهر  
 أن الصلاة عليه تضمن الصلاة على الشعر ان كان غسل **(قوله)** يحرم كجمله على وجهه قال في شرح الروض

**(وضوءه)** وضوءا كاملا  
 بضمزة واسنة شاق وغيرهما  
 وعيل فيهما رأسه ثلاثا يدخل  
 الماء جوفه ومن ثم لم يندب  
 فيها مبالغة **(كالخى)** ثم  
 يغسل رأسه ثم لحية بسد  
 ونحوه **(كالخطمي والسود)**  
 أفى **(وبسرهما)** أي  
 شعورهما ان تلبدت كما  
 اقتضاء كلام المجموع لازالة  
 ما في أسرها كما في الخى  
 واذا أراد التسريح فالأولى  
 أن يقدم الرأس كالجفت  
 وأن يكون **(بعثا)** بضم  
 أو كسر فسكون وبضمهما  
**(واسع الأسنان بوقف)**  
 ليقال الانتفاه أو بعدم  
**(ورد)** ندبا **(المنتف)** أي  
 الساقط منهما وكذا من  
 شعر غيرهما **(إليه)** في  
 كفته ليدفن معه اكرامه  
 ولا ينافي هذا ما يأتي أن نحو  
 الشعر يصل علىه ويغسل  
 ويسرو يدفن وجوبا في  
 الكل لان ما هنا من حيث  
 كونه معه وذلك من حيث  
 ذاته **(ويغسل)** بعد ذلك  
 كله **(شقة الأيمن ثم الأيسر)**  
 المقبلين من عنقه مقدمه

(ثم يعرفه) بالشديد (الى شق الايسر فغسل شقه الايمن عما يلي القفا والظهر الى القدم ثم يحفره الى شقه الايمن فغسل الايسر كذلك) لاسره صلى الله عليه وسلم بالبناء فباليمن (١٠٤) وقدم الشقان الذان يليان الوجه اشرفهما ولو غسل شقه الايمن من مقدمته ثم ظهره ثم

الايمن من مقدمته ثم من ظهره حصل أصل السنة ويجرم كبسه على وجهه (قوله) انه الانفعال كهابلا نظير لغو السدر اذا دخل له في الغسل كاهو واضح فلا يرد عليه (غسله وتستحب) غسله (ثانيه) غسله (ثالثه) كذلك (و) يستحب في كل من هذه الثلاث ثلاث غسلات وذلك انه يستحب (ان يستعان في) الغسله (الاولى) من كل من الثلاث (بسدو أو خطمي) بكسر الخاء في الاضع لزاله الوسخ ثم يزيل ذلك بغسله ثانيه (ثم يغسلها) بين الغسلتين في كل غسله من الثلاث (ينصب ماء قراح) بفتح القاف أي اصل من فرجه) فقام ثم قال كافي نصح وبغاف ثم نون كافي أخرى وعبر في الرضه الثاني وهو جانب الرأس وفسر الفرق في القاموس والطريق في شعر الرأس وظاهر أن المراد من العبارتين واحد وهو الصب من أول جانب الرأس المستنزه لدخول شيء من الفرق اذا اراد ذلك الطريق الحبل الأبيض في وسط الرأس المختصر عنه الشعر في كل من الجانبين (الى قدمه بعذو وال السدر) فغسل أن يجوع عما يأتي به

الى ولو غسل قول المتن (ثم يعرفه) أي على عرش عبارة شرحه بافضل ثم يحوله اه قول المتن (عما يلي القفا) الاول من أول القفا يدخل القفا قوله والظهر يعني عنه قوله الى القدم يحفره الى المتن (فغسل الايسر) الخ ولا يعد غسل رأسه وجهه فغسل الغرض بغسلهما أو لا بل يبدأ بصغفه عتقه فباحتها السنى وشرح بافضل قول المتن (كذلك) أي عما يلي قفاه وظهره من كنهه الى القدم منها يقوم معنى (قوله) ويجرم كبسه على وجهه) أي احتراؤه بخلافه في حق نفسه في الحياه فكره ولا يحرم لان الحق له ذله فعله معنى ونهاية واسنى وشرح بافضل ويؤخذ من تعليلهم أنه يحرم غسله بالغير الحى حيث لا يغسل رضاه فليست أمله بصرى قال عرش قوله مر ويجرم كبسه الخ ومعلوم أنه يحمله حيث لم ينظر الفاسل الى ذلك والاجاب بل وجب اه (قوله) اذا دخل الخ (الخ) عبارة للمعنى لسانى أنه يمنع الاعتدال بها اه (قوله) فلا يرد عليه) أي على المصنف أنه كان الاولى تأخير قوله فلهذه غسله عن قوله ثم ينصب ماء قراح اذا لا تكون محسوسا بقلا يصعب منها يقول المتن (وتستحب ثابته وثالثه) أي فان لم تحصل النظافه يدعى تحصل فان حصلت بشع من الايتار لو احده معنى زاد اليها فان حصلت من لم يرد عليه من كافتضاه كلامهما وقال الماودى ان كل منها خمس فسدع والزيادة اسراف اه وباقى في الشرح مثله (قوله) بكسر الخاء الخ) وحكى عنهما ما ينفى معنى والذي في الحلى وحكى فيها الخبر وبصرى قال عرش وفي شرح البهجة الكبير وفي القاموس مثل ما في الحلى فقوله مر وحكى عنهما بحيث لم يسبق قلم والاصل ففعلها يستعمل أنه لغزه اه عبارة مختصه قوله أو خطمي بكسر الخاء الجمجمة أو ففعلها وسكون الطله المهمله وهو ورق شبيه ورق انديزى ومثل السدر والخطمي نحوهما كبابون واشنان ونحو ذلك اه وفي الكردى على بافضل رأيت نقلا عن كتاب الطب للارزق أن الخطمي هو شجرة القشر ينبت باقة البن وهي تشبه الخوخا اه والمراد عند أهل المدينة أنها المرءوف ورد الجار بزرعونه في نحو الراكن للتهزؤ بزهر اه وما تقدم عن شيخنا هو الموافق لعرف بلادنا (قوله) بفتح القاف) أي تقتضيه الروايات ما ينفى معنى (قوله) بغاف الخ) أي بغافه مقنونه قرا سكتة فاقاب يصح قرأته من فوقه بغافه أو خفنا قول المتن (بعذو وال السدر) أي أنفوخه فلا يحسب غسله السدر ونحوه ولا ما زاد من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للظهور وبه وانما المحسوس منها غسله الماء القراح فتكون الاولى من الثلاث هي السقطه الواجب ولا تخفى الاولى بالسدر بل الوجه كقوله السبكي التكرار به الى حصول الاتقان على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فاذا حصل التقاء وجب غسله بالماء الخالص وسن بعده ثابته وثالثه كغسل الحى معنى زاد اليها فالثالثه تحصل من خمس كقوله سنة فمن كلام الشارح بأن يغسل بماء سدس ثم يغسله بثلث فلهما ستان غير محسوسين ثم يجمع قراح ثلاثا ومن تسعة قوله في تحصيل ذلك فثبتان الاولى أن يغسله مرة بسدر ثم يجمع بثلث ثم يجمع قراح فلهذه ثلاثه تحصل منها واحده وبكر ذلك الى تمام الثلاثه الثاني أن يغسله بسدر ثم يجمع بثلث وهكذا الى تمام ست غير محسوسين ثم يجمع قراح ثلاثا وهذا في غير باظهار اه (قوله) فغسل أن يجمع عما يأتي به الخ) قال شيخنا الشهاب البرلى الذى سلكه جلال الحلى وحاول جعل عبارة المناهج عاميه غير ذلك كاه وهو واحدة بالسدر وأخرى من بوله وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذى سلكه أى الحلى هو الذى في الرضه انتهى اه سم (قوله) يجمع عما يأتي الى المتن في النهاية الاولى وهل السنة الى فان لم يحصل وقوله وبما قررت الى واقضاء المتن (قوله) وان يواب الخ) وهو الاولى نهاية شرح

بمختلفه في حق نفسه في الحياه يكره (قوله) فعل ان يجمع عما يأتي به تسع غسلات لكنه يخفى في القراح الخ) قال شيخنا الشهاب البرلى الذى سلكه جلال الحلى وحاول جعل عبارة المناهج عليه غير ذلك كاه وهو واحدة بالسدر وأخرى من بوله وثلاثة بالماء القراح لكن هذا الذى سلكه هو الذى في الرضه عند التأمل اه أقول فأتى بالسدر أثارها بقوله وان يستعان الخ تفصيل لقوله فلهذه غسله وبيان المراد من ذلك فليست أمله

في القراح بين أن يفرضه بأن يجعله ثابته عقب ثابتي السدر في كل غسله وأن يواليه بأن يغسل الست التي بالسدر ثم يوالي الثلاث بافضل القراح الحاصل أولاها للغرض وانها وثالثه الستة التلثه وهل السنة في حب القراح أن يتجلفن ثم ينصب عليه جمعه أو يفعل فيه ما فرغ في غسله



بافضل أى لة لة الحركة فيه عش (قوله فان لم يحصل الانتقاء بالثلاث المذكورة) هل المراد بها ما ذكره  
بقوله السابق ويصحب كل من هذه الثلاث الختفى تكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد  
بالخس فى قول الماوردى أو كل منها خمس الجنس التى وكل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الجنس خمس  
عشر فغير راجع ولهم اه سم حزم الكردى على افضل بأن المراد بها ما ذكره بالغبارنه حاصل  
ما ذكره أى الشارح فى شرح بافضل أنه يسن ثلاث غسلات وأنه حيث حصل التقاء مرة واحدة بالسدر  
فحصل الثلاث فمخمس غسلات الأولى بالسدر أو نحوها والثانية تريله وهما من غير محسوسين ثم ثلاث بالماء  
القراح وهن المحسوسات ويكون معهن قليل كافى وإن لم يحصل التقاء بمرة من نحو السدر من زيادة ثانية  
والثالثة وهكذا إلى أن يحصل الانتقاء تريله عقب كل مرة بغسلة ثانية ثم إن أراد عقب كل غسلة بماء قراح  
وإن أراد آخر الماء القراح إلى عقب غسلات التنظيف ثم ماء قراح ثلاثا وهذه أولى وجرى فى الحقيقة على من  
ثلاث غسلات وفى كل غسلة منها ثلاث واحدة بنحو سدر ثم ثانية تريله ثم ماء خالص أو ثلاث بالسدر وعقب كل  
واحدة منها تريله ويؤخر الثلاث بالقراح إلى عقب الست فهى تسع غسلات على كالا التقديرين ثم إن لم  
يحصل الانتقاء بالتسع زاد إلى أن يحصل الانتقاء اه وقضية كلام النهاية أن المراد بخمس فمخمس فى كلام  
الماوردى ما مضى سم وقضية كلام شيخنا خلافة حيث قال فى شرح قول الفريزى ثلاثا أو خسا أو أكثر  
ما نصه قوله ثلاثا أو السنة أن تكون الأولى بنحو سدر والثانية تريله والثالثة بماء قراح فيها قليل من كافور  
ويحلى اكتشافها حيث حصل الانتقاء ولا وجب الانتقاء وقوله أو خسا أو السنة أن تكون الأولى بنحو سدر  
والثانية تريله والثالثة الباقية بماء قراح فيه قليل من كافور أو الثالثة بنحو السدر كالأولى والرابعة تريله  
والخامسة بماء قراح فيها مذاكر وقوله أو أكثر أى من الجنس والأكثر منها ما مضى فالأولى بنحو سدر والثانية  
تريله والثالثة بنحو سدر والرابعة تريله والثالثة لباقي بماء قراح أو الثالثة بماء قراح والرابعة بنحو سدر  
والخامسة كذلك والسادسة تريله والسابعة بماء قراح أو ثامنة فالأولى بنحو سدر والثانية تريله والثالثة  
بماء قراح والرابعة بنحو سدر والخامسة تريله والسادسة بماء قراح أو السابعة بنحو سدر والثامنة تريله  
والتاسعة بماء قراح فالأولى القراح مؤخرين كل من تريله ويصح أن يكون مؤخرين الجميع والحاصل أن أدنى  
الكمال ثلاث أو كالتسع أو وسطه خمس أو سبع خلافا لقول المحشى أو كالتسع أو ما زاد أسراف اه (قوله  
زاد) أى حتى يحصل نهاية أى بخلاف طهارة الخ لا يزيد فيها على الثلاث والفرق أن طهارة الخ محض تعبد  
وهنا المقصود النظافة شرع البهجة واسنى ولا فرق فى طلب الزيادة للنظافة بين الماء المالح والماء المسيل  
وغيرهما عش (قوله فمخمس) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانتقاء عليه فاصورة السبع ولعل  
صورته أن يحصل الانتقاء بالسادسة فبين سبعة لا يترا اه (قوله وإن زاد أسراف) أى على السبع  
وإن كان الماء مسيلان السبع هنا كالثلاث فى الموضوع بجماع العالين وقد قالوا فيه إن استحباب الثلاث لا  
فرق فيه بين المالح وغيره عش (قوله ولا يسقط الغرض بغسله الخ) أقول يؤخذ من ذلك مسئلة كثيرة  
الوقوف وبغسل عنها هو ما إذا كان على شخص غسسل وأجره فذلك بدنه بنحو اشتراك في قبض الماء عليه  
ناو بارغف الحنابلة مثلا فلا ترتفع لأن الماء يغير الماذكر التغير المضر على أن ذلك ما عدا آخر وهو وجود  
الصارف الذى يعين معه استنداء مثلا لتبقى الطهارة كما يؤخذ مما تقر فى الموضوع وليتفطن لذلك فإنه مهم  
وكثير ما ينقل عنه بصري (قوله) بما قررت به الخ) ويدل قوله يستحب فى كل من هذه الثلاث الخ (قوله)

(قوله فان لم يحصل الانتقاء بالثلاث المذكورة) هل المراد بها ما ذكره الشارح بقوله السابق ويستحب فى  
كل من هذه الثلاث حتى يكون عبارة عن التسع الغسلات ويكون المراد بالخس فى قول الماوردى أو كل منها  
خمس الجنس التى وكل واحد منها ثلاث حتى يكون مجموع الجنس خمس عشرة ولا ينبغي أن يراد بالثلاث غسلة  
السدر ومن يلتمس الماء القراح لأن هذا لا يوافق قوله فان لم يحصل الانتقاء بالثلاث المذكورة زاد لأن الزيادة

السدر ومن التماس والتباس  
والخس يف السابق لم أرى  
ذلك تصرى به ولو قيل تحصل  
السنة بكل والاخرة أولى  
لا تجب فان لم يحصل الانتقاء  
بالثلاثة المسد كوزاد  
ويسن وتران حصل بشفع  
وان حصل من لم يزد عليهن  
كالتقاء كلاهما وقال  
الماوردى هى أدنى الكمال  
وأكل منها خمس فمخمس  
والزيادة أسراف اه ولا  
يسقط الغرض بغسله تعين  
ماؤها بالسدر تغيرا كثيرا  
لأنه يسببه الطهارة كما مضى  
سواء المالح أو وهو الأولى  
والثالثة له وهى الثابته  
كل من الثلاث وما قررت  
به المتن يعلم أنه لا اعتراض  
عليه ونسوي من كل من  
الثلاث هو ما عدا جمع  
وصرح به شبر أم عطية  
فاقتصار المسنن والزينة  
كالاحتساب على الأولى إن لم  
يحمل

على ما ذكره يجعل على أنه لبيان (١٠٦) أقل الكمال واقتضاء المتساواة السدر والطمى ينأزع قول الماوردى السدر أولى للنص

عليه ولا نه أسسك للبدن  
الآن يجعل على الاستواء  
في أصل الفضيلة قبل  
وافهم الرضا تلج بينهما  
فربما احتجب المرفأ إعادة  
الوضوء مع كل غسلة (وإن  
يجعل في كل غسلة) من  
الثلاث التي بالماء الصرف  
في غير الحرم (فليل كافر)  
مخالطة حدث لا يغيره تغيرا  
ضارا أو كثر ما يحاورا لما  
مر أنه لو كان ذلك لانه  
يقوى البدن وبغير الهولم  
والاخيرة أكد ويكره  
تركه وبلين مفاديه بعد  
الغسل كأنه لم ينشفه  
تنشيفا بليغا لا يتل  
كفيه فيسرع تغييره وبقى  
بعد وضوءه وغسله بذكر  
الوضوء بعده وكذا على  
الأعضاء على ما مر ويسن  
اجعله من التوابين أو  
اجعل في وياه (ولو توج  
بعده) أي الغسل أي قول  
الادراج في الكفن (نجس)  
ولو من الفرج (وجب  
أزالته) تنظافه له وجب  
(فقط) لأن الفرس قد  
سقط بما وجد عليه لا يجب  
بغيره من منه الطاهر شيء  
(وقيل) يجب ذلك (مع  
الغسل) أن يخرج من الفرج  
الغسل أو الدلو أنه يشتم  
الظهر وظهر الميت يغسل  
كل بدنه (وقيل) يجب مع  
ذلك (الوضوء) كالحلى أما  
ما خرج من غير الفرج أو  
بعد الادراج في الكفن فلا  
يجب غير الأثر منه يده وكفه قطعاً (و) الأصل أنه (يغسل الرجل)

جنباً يتبع وفقاً له أنه يكفي ولو قلنا بإشتراط النسبة لأن القصور والنفقة وهو حاصل وكلاهما اجتمع على الحى  
 غساناً واجبان فنوى أحدهما فإنه يكفي سم على المنهج اه عش (قوله بالنصب الخ) عبارة الغنى قوله  
 الرجل الرجل والمرأة المرأة نصب الأول فمما عبطه وذلك ليضع اسناداً لغسل السند لذكر المؤنث  
 لوجود الغافل بالمفعول كقوله لهم أى القاضى امرأه ويجوز رفع الأول منهجاً ويكون من عطف الجمل  
 وقد روي الجمل المعلوم فغسل مبدوء بعلامة التانيث اه زادا النهاية على أنه صرح ذلك بدون ما ذكرناه  
 معطوف فهو تابع ويقتر فيه ما لا يقتصر في التبع وقد يقال تقدم المفعول هنا بفيد الحصر والاختصاص  
 ولو قدم الفاعل لم يستد منحصراً اه وفي سم ما وافقه (قوله وحلافه ركبت) مجرود دعوى بمجموعة  
 لاسند لها قاله سم أقول سنده قوله لتقوى به الخ (قوله وهى الاشعار) ويحتمل أنها إضافة الحصر لأخذ من  
 الطلاق قول السعدان تقديم ملاحقه التأخير بفيد الحصر ولا رد على الحصر أن كلام من الفرقي قد يغسل  
 الآخر كما يعلم لانه باعتبار الأصل سم وعش (قوله ولو أمرد) والقياس امتناع غسله للأمر إذا حرمنا  
 النظر له الحاقاً بالمرأة فنهاية وفي سم بعدد كرمنا من الناسى أى قول وامتناع تغسيل المرأة إذا كان  
 بالغاً حرمة النظر أيضاً ظاهر اه وقوله بالغاً أى أومشيت كما يأتى قال عش قوله مرد القياس الخ  
 خلافاً للرجل (تنبيه) قال بعضهم لو كان الميت أمر بحسن الوجه ولم يحضر بحرمه لم يمت أيضاً بناء على حرمة النظر  
 اليه انتهى ووافقه مرد لكنه قيد بما إذا خشى الفتنة لأنه أقدم ما صححه الراعى من أنه لا يحرم النظر للأمرد إلا  
 عند خوف الفتنة وهذا ما يبتلى به فإن الغالب أن يغسل المرء الحسان هو الأناث سم على المنهج وظاهره  
 وأن لم يوجد غيره وينبى أن يقال إن لم يوجد له حائله ويكتف بنفسه ما أمكن نظراً لقوله فى الشهادة  
 على الأجنبية لأن يفرق بان الغسل هنا بدليل بخلاف الشهادة فاهر بما يصح الحق بالامتناع ولابد لها  
 ولعله الأقرب وقوله إذا ضمن النظر أى بأن خفى الفتنة على المعتد اه عش ولو قيل إن الأقرب هو  
 الأول تجنباً عن إزراء الميت وعلا بما لا فهم لم يعد (قوله لما يأتى الخ) أى قبل قول المصنف وأولى الرجال  
 الخ (قوله كذلك) أى بالنصب قول المتن (ويغسل أمته) أى بجوزة ذلك نهاية (قوله ولو نحو أولاد) أى  
 قوله وبغسل فى الغنى الأقوله وإن عازل أى ليس لها ولى قول المتن فإن لم يحضر فى النهاية ما ذكر (قوله ولو  
 نحو أولاد الخ) أى كالمرد منها بمعنى (قوله بل أولى) أى الملكة الرقية والبضع جميعاً بما يؤمغى (قوله  
 ولا يرتفع الخ) عطف على كازوجة تجارة النهاية والغنى والكافة ترتفع بالموت اه وهى أسنن (قوله لا  
 مزوج الخ) فى عطفه على ما قبله تأمل وأهل المهر مقابلة سقطاً من القل عبارة النهاية قاله تكن مزوج الخ وفى  
 الغنى نحوها (قوله ومعتدة) أى ولو من شهة عش (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة لما لم يكن كالمستبرأ  
 والأصح حل التمتع بها ما سوى الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليها الخوف بها ولا مسها ولا النظر إليها  
 بغير هو فلا يتبع عليه غسلها لأننا نقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم وضعها كما صرح به فى المجموع

اطلاق قول السعدان تقديم ملاحقه التأخير بفيد الحصر ولا رد على الحصر أن كلام من الفرقي قد يغسل  
 الآخر كما يعلم لانه باعتبار الأصل وأما وجه ما امتناع رفع الأول لعدم تانيث الفعل فلا يسند إلى المؤنث  
 الحقيق المعطوف بدون الفصل بمفعوله فيرد عليه أن الفصل حاصل بالمعطوف عليه بإمكان تقدم فعل مؤنث  
 للمعطوف وجعل العطف من قبيل عطف الجمل فليتأمل (قوله بالنصب) قد روي من جهة الغنى بان فيه  
 إشارة إلى الاهتمام بالميت وإنه المقصود بالثبات وإن الفاعل هنا اتخذ كالتبع فليتأمل (قوله وحلافه  
 ركبت) مجرود دعوى بمجموعة لاسند لها (قوله ولو أمرد الخ) فى الناسى تنبيهاً خوفاً من أن النظر إلى الأمر  
 الحاقاً بالمرأة فالقياس امتناع تغسيل الرجل اه أقول وامتناع تغسيل المرأة إذا كان بالغاً حرمة  
 النظر أيضاً ظاهر (قوله ومستبرأة) لا يقال المستبرأة لما لم يكن كالمستبرأ والأصح حل التمتع بها ما سوى  
 الوطء فغسلها أولى أو بغيره فلا يحرم عليها الخوف بها ولا مسها ولا النظر إليها بغيره فلا يتبع عليه غسلها لأننا  
 نقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم وضعها كما صرح به فى المجموع فاشبهت المعتد بجماع تحريم

بالنصب وحلافه ركبت  
 لغنى به نصيحة تقديم  
 المعطوف على خلاف الأصل  
 وهى الاشعار بأهمية  
 ما الكلام فيه وهو الميت ولو  
 أمردنا يأتى فى الغنى ولأنه  
 من الجنين (الرجل والمرأة)  
 كذلك (المرأة) الحاقاً لكل  
 بحسنه (و يغسل أمته) ولو  
 نحو أم ولد ومكاتبة وذمية  
 كل زوجة بل أولى ولا يرتفع  
 السكاية بالموت لا مزوج  
 ومعتدة ومستبرأة ومشتري كره  
 ومعتدة

فأشبهت المعتدة بجماع تحریم البضع وتعلق الحق بأجنبي نهاية ومعنى (وكذا نحو وثنية) أى من كل أمة تحرم عليه كمعصية نهايت ومعنى (قوله غير البضعة) ساقى فى هامش باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرور وكبة البضعة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليست هذا التقيد سم (قوله وليس لها) أى لا المنة (قوله) ببقاعا نارا الزوج (ما) أى بدليل التوارث نهايت ومعنى قول المتن (زوجا) أى وان تزوج أختها وانفجوها أو أو بعاسواها معنى ونهايت (قوله غير الرجعية) أى فلا ينسأله الحرمتان والنظر وان كانت كل زوجة حق العقدة ونحوها ومثلها بالاولى الباتن بطلاق أو فسخ نهايت ومعنى (قوله نظرها) أى المعتدة بشبه ما عدا ما بين السرور وكبة نهايت وسم (قوله ولو ذمية) أى وان لم يرض به رجال محارمها من أهل ملتها نهايت بقول المتن (وهي زوجها) ظاهره ولو كانت أمتهو ظاهر ولا ينافى هذا ما بان له من أنها لاحق لها فى ولاية الفسل لان الكلام هنا فى الجزاء ع ش (قوله اجاعا) ولقولها عشرة لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤ وراه أبو داود والحاكم ومصححه على شرط مسلم غنى زادها بقاى لو ظهر لها قولها المذكور وقت غسله صلى الله عليه وسلم ما غسله الانساؤ لمصلحتها بالقيام بهذا الغرض العقيم ولان جميع بدنه يلهن بنظره حال حياته ولان أبكر أوصى بان تغسله زوجته اسماء بنت عيسى فغسلت ولم ينكره أحد اه (قوله ان النعمة انما تغسل الخ) فى المبالغة بها شى وفى كثر الاستاذ البكرى وغسل النعمة لزجهما السلم مكروه سم عبارة ع ش ان كان المراد أنها لاحق لها بحيث تقسم به على غيرها فظاهر وان كان المراد أنها لا تسكن من التغسل فقه نظر لانه لا يلزم من عدم الاول ان يقدم الجواز ثم أيت بهامش عن شرح الروض والجمعة أنه بكرة تغسل الذمة بزوجه السلم وان شخناز رادى اعتمده وهو مريح قول الحلبي الا أن غسل الذمة لزجهما السلم مكروه اه (قوله أى السيد) الى قولها قال فى المعنى (قوله أى السيد) أى فى تغسل امته (وأحدان زوجين) أى فى تغسل الاخر نهايت ومعنى (قوله ولا س الخ) مس اسم الامون احدهما متعلق به وينبى الخنصره كردى أى (قوله لى الخ) متعلق بمس أو بضمير المستتر فى يصدر ولا يخفى ما فى تعبير الشارح من التعقيد ولما عدل النهايت بالمعنى عنه فقلا ولا مس واقع بينهما وبين الميت أى لا ينبى ذلك اه قال ع ش قوله مر أى لا ينبى ذلك أى لا يحسن فالس مكروه فى غير العورة اما فيها فحرام كبرى فى قوله مر ولما اخرجت واجب حرمتهم شى من عورته بلما رواه (قوله لا يقال هذا) أى قول المصنف وبلغان خوقة (قوله لان ذلك فى لغب واجبا الخ) هذا واضح بالنسبة للخرقة الاولى التى تغسل السوا من اما الخرقه الثانية التى لغير العورة فواضع كون لفهاتها وبالواجب يمكن دفع التكرار بطريق آخر بان يقال ما به بالنسبة لاصل الذمة وما هنا بالنسبة لثأ كنه فلا تكرر او بصري (قوله وهو) أى الف الواجب (قوله شامل لهما) منه يعلم حرمتهم أحد الزوجين عورة الاخر كراهته ما عداها كما صرح به ابن ج فبا تقدم ونقل مم على ج هناك عن الشارح مر جواز من العورة من كل منهما او عليه البضع وتعلق الحق بأجنبي شرح مر (قوله وكذا نحو وثنية على الوجة) أى الذى بعته البارزى خلافا للاسنوى ورفق فى شرح الروض على طريق الامنوى بين نحو الموسية ونحو المعتدة فراجع (قوله لحرمة بضعهن علمه وان جاز له نظر ما عدا ما بين سرور وكبة غير البضعة) قد استوضع على المتن هنا والجواز فى الحرم مع حرمة بضعه او جواز نظر ما عدا ما بين سرورها وكبتها بان الاصل فى الاعساب لحرمة لانهن مظنة الشهوة فامتنع تغسلهن الامن اياه الشرح تغسلهن كل زوجة ومن فى معناها من الامنة التى يحل بضعها بخلاف المحارم لانهن لسن مظنة الشهوة فكمن عزله الخنس (قوله غير البضعة) ساقى فى هامش باب النكاح حل نظر ما عدا ما بين سرور وكبة البضعة أيضا ونقله عن شرح الارشاد وشرح الروض فليست هذا التقيد (قوله غير الرجعية والمعتدة من شبهة) أى كما قال الاخرى انه القياس واجاب شرح الروض عن رد الدار وكفى له بما أشار اليه الشارح (قوله وان حل نظرهما) أى لعاد ما بين السرور وكبة كبرى به فى شرح الروض عن الزركشى (قوله ان النعمة انما تغسل زوجها الذى) فى المبالغة بها شى وفى كثر الاستاذ البكرى وغسل

وكذا نحو وثنية على الوجة  
لحرمة بضعهن علمه  
انما يغسلها ما بين سرور  
وكبة غير البضعة كباقي  
فى النكاح وليس لها ولو  
مكاتبه وامر وان تغسل  
سيداها لانها لها لورثة أو  
عقبتها بخلاف الزوجة لبقاء  
آثار الزوج وحيث بعد الموت  
(زوجته) غير الرجعية  
والمعتدة من شهنون حل  
نظرها لتعلق الحق فيها  
بأجنبي ولو ذمية (وهي) أى  
غير من ذكرنا ولو ذمية تغسل  
(زوجها) اجاعا وان  
انصلت زوجان وان  
عقبته وبعس ما بان  
ان الكافر لا يغسل مسلما  
ان النعمة انما تغسل  
زوجها الذى (و بلغان)  
أى السيد وأحدان زوجين  
(نقوة) ندبا (ولا مس) من  
أحدهما ينبى أن يصدر  
لشئ من بدن الميت حفظا  
لظهاره الفاسل اذا لميت  
لا ينتقض ظهره بذلك فان  
خالف مع الفسل لا يقال  
هذا مكر ومع ما مر من لف  
الخرقة الشامل لاحد  
الزوجين لان ذلك فى لف  
واجب وهو شامل لهما كما  
مر وهذا فى لف مندوب  
وهو خاص بما فلا تكرر  
نعم الذى ينوهم

فأذكر من ههنا النذب شخص لعموم قوله ثم لو افترضنا وجوبه وكانه قبل الا في حق الزوجين وهو ظاهر  
قوله ههنا وهو خاص بما فيكون المس وللعورة فتعده حر مكره والاحراما عيش (قوله انما هو) أي  
المتموه (تكرر هذا) أي ههنا (مع من غيرنا) أي ههنا (قوله ومع ذلك) أي التعبد به بغيره لئلا يفسد  
الحج (قوله لان هذا) أي قوله ههنا بسن لكل غسال في قول المتن (فان لم يحضر الحج) ولو حضر الميت الذي ذكر  
كافر ومسلمة أجنبية غسله الكافر لان النظر اليه دونها وصات عليه الملة لمقتضاه ومعنى واجب (قوله  
واضح) مفهومة أن الخنثى ولو كبيراً اذا لم يوجد الا هو يغسل الرجل والمرأة الأجنبية ولم يصر به وقد  
وجه بالقسم على عكسه سم على حج اه عيش أقول وكذا مفهوم قول الشارح كبيراً ان الصغير ذكر  
أو أن يغسل الرجل والمرأة الأجنبية وقد وجهه القياس على عكسه لا في قوله أعلم (قوله امرأة) أي مشبهة  
وإن لم تبلغ أخذت بما في محترضا (قوله كذلك) أي كبيرة ونخصه قال سم فرع قد يؤخذ من قوله  
السابق أن الميت لا يتغصن طهره بذلك أنه لو تعدى الاجنبي بتغسل الاجنبية أو بالعكس اجزا الفسل وان  
اتم الغسال اه وتقدم من عيش الحزم بذلك (قوله رجل) أي مشتهى وإن يبلغ أخذت بما في قول  
المتن (عم الحج) أي وجوبها في معنى قال عيش أي بجائله كما هو معلوم وفي سم على حج هل يجب النية لا  
انتهى أقول الاقرب الاول لان الأصل في العبادة أن لا يتلخص عبارة فتعذر العلامة الشريفة على  
المنهج حزم ابن حج في الاعياب بعد عدم وجوب النية كالغسل انتهى اه وفي التعبير عن الحلي ولا يعيب في  
هذا التيميم بنية الحائض بصله اه أي فاختلاف ههنا مبنى على الخلاف في تغسل الميت قول المتن (في الاصح)  
ولو حضر من له غسلها بعد الصلاة وجب الغسل كالتيميم لفقد الماء ثم وجده فوجب إعادة الصلاة وهذا هو  
لاطوره ويجرى الخلاف في المصلين على الميت لانها ناطقة طهارته سم على المنهج أقول خرج بقوله بعد الصلاة  
ما لو حضر بعد الدفن فلا ينش سقوط الطلب بالتيميم بدلا للغسل وليس هذا كالدفن في الغسل فانه ينش  
لا حله وذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بد له وينبغي أن مثل الدفن ادلاؤه في القبر فتنبه فانه دقيق ونقل عن بعضهم  
في الدوس خلافة فيحصر عيش (قوله تعذر الغسل) الى قوله هل أن الاذرى في النهاية (قوله تعذر الغسل)  
عبارة انها بغير معنى الحاقه فقد الغسال بفقد الماء اه قال عيش وذلك بان يكون الماء في محل لا يجب عليه منه  
فقال مثله في فقد الغسال ولو قبل بتأخير الى وقت لا يخشى عليه فيما تعذر لم يكن بعدا اه (قوله ويؤخذ  
منه) أي من التعليل بان توقف على النظر أو المس (قوله وأمكن غسبه الحج) أي أوصب ما عليه بعمه سم  
وعيش (قوله له مقابل) أي مقابل الاصح وهو انه يغسل الميت في ثيابه وبالف الغسال على يده خرقه ونقص  
طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر نظر الضرورة فتعبد به وعلى الأولى في زمننا تقاسمه تعبدان التعبد  
والازراء (قوله أنه ييم وان كان على يده خبث الحج) أي فلا تزله الاجنبي والاوجه كقوله شفتاناه تزله  
وبقرق بأن الزلل لا بد لها بخلاف غسل الميت الحي انما يصح بعد ازائه كما مرغى ونها يتوختنا قال  
سم وكذا قال مر وفي شرح البهجة فالشارح ههنا قوله ووجه الحج اه وقال عيش قوله مر أنه تزله أي  
الاجنبي رجلا أو امرأة أي وان كانت على العورة فلو غسب الخاءة يدها وجب ازالها يحصل بذلك الغسل  
و ينبغي أن مثل ذلك التكفين وبقرق يبنه بين الغسل بان به لا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب  
ما وقع السؤل الصنف من أن رجلا منعه زوجته وقت جماعها وهو أنه يجوز لكل من الرجل والمرأة الاجنبيين  
التمييز وجهه المسلم مكره اه (قوله كبير واضح) مفهومة أن الخنثى ولو كبيراً اذا لم يوجد الا هو  
يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصر به وقد وجهه القياس على عكسه \* (فرع) \* قد يؤخذ من قوله  
لسابق أن الميت لا يتغصن طهره بذلك أنه لو تعدى الاجنبي بتغسل الاجنبية أو بالعكس اجزا الفسل وان  
اتم الغسال (قوله وأمكن غسبه) أي أوصب ما عليه بعمه (قوله وجب) مشى عليه مر (قوله انه ييم  
وان كان على يده خبث) أي فلا تزله الاجنبي بكلايته قال مر وفي شرح البهجة والاوجه خلافة  
وبقرق بان الزلل لا بد لها بخلاف غسل الميت وبان التيميم انما يصح بعد ازالها كما مر في محله وكذا في شرح

انما هو تكرر ههنا مع من  
عبر بانه يسن لكل غسال  
لف خوقة على يده سائر  
غسله ومع ذلك لا تكرار  
أضاً لان هذا بالنظر  
لكرهه الامس وما هنا  
بالنظر لانتقاض الطهر به  
(فان لم يحضر الا جنبي)  
كبير واضح والميت امرأة.  
(أو أجنبية) كذلك الميت  
رجل (عم) الميت في  
الاصح لتعذر الغسل شرعا  
لتنقصه على النظر والمس  
الحرم ويؤخذ منه أنه لو كان  
في ثياب نابغة وبحضرة  
خبر مشلا وأمكن غسبه به  
ليصل الماء لكل يده من  
غير مش ولا نظر وجب  
وهو ظاهر على أن الاذرى  
وغبزه أطالوا في الانتصار  
للمقابل مذهباً وليسلا  
وقضية المتن ككلامهم  
انه ييم وان كان على يده  
خبث ووجه تعذر ازالته  
كما تكرر وتحصل توقف بحته  
التيميم أي الصلاة لا في  
في المسائل الشريفة على  
ازالة النجس ان أمكنت  
كباراً الصغير بأن يبلغ  
حداً يشتهى والخنثى ولو  
كبيراً لم يوجد له محرم  
فيغسله الفريقان أما الاول  
فواضح وأما الثاني

رأه أحد هما عن الآخر وأن أدى إلى رتبة العورة اه أي ومساها **(قوله ان أمكنت كلبس)** أي في باب التيميم في شرح قول المصنف يسأره بمعنى في تنبيهه فراجع مصرى **(قوله اما الصغير)** إلى المتن في أنها في المتن المعنى الأول قوله **(قوله اما الصغير)** أي ذكر أو أتى عرش **(قوله والخنيخ)** وكذا من جهل ذكر أو أتى كان أكل سبع ماله يميز أحد هما عن الآخر مر انتهى سم على المنهج اه عرش **(قوله في غسله)** أي كلام من الصغير مطلقا والخنيخ المشكل إذا لم يوجد له محرم **(قوله الفر يقان)** أي يجوز لكل منهما اغتسله لأنهما يجتمعان على غسله فينبى اقتصاده على الفصل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة دون الوضوء عرش **(قوله اما الأول فواضح)** أي حل النظر والمسا له معنى ونهاية **(قوله فالضرورة)** يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسله أحد الفر يقين امتنع على الآخر تغسله سم **(قوله يغسل)** أي الخنيخ عند فقد الجرم من (فوق ثوب) أي وجوبه عرش **(قوله ويحتاط الغاسل الخ)** ويفرق بينه وبين الاجنبي أي حيث حرم على المرأة تغسله والعكس بأنه هنا يحتمل الاتحاد في جنس الذكرورة والأوثمة بخلافه ثم نهاية ومعنى **(قوله ندبا)** قال الشاشرى \* (تمة) قال الاسنوى حيث قلنا ان الاجنبي يغسل الخنيخ فيجبهه اقتصاده على غسلة واحدة لأن الضرورة تندفع بها سم على المنهج اه عرش عبارة الانعاب قال الماوردي ينبى أن يغسل في ظلمة وأن يكون غسلة أو ثوب والاسنوى ينبى أن لا يثلاث اه **(قوله في الغسل)** أي اذا جتمع من آثاره به من يصل لغسله نهاية يثلاث لأنه لم تنقطع العلاقة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه عرش أقول ولو غسل سم على ج والاقرب الثاني لأنه لم تنقطع العلاقة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه عرش أقول ولو غسل باقربية الأول لم يعد **(قوله وسبأني)** أي في الفرع الآخر لا في أنفسهم رجال العصبات من النسب ثم الولاية نهاية **(قوله أن لا تفقه)** إلى قوله والتعقيب في النهاية والمعنى **(قوله والتعقيب الخ)** كذا في شرح المنهج قال البيهقي عليه قوله والفقهاء أي لا تفقهونه من غير الفقيه أي غير الافتقار لأنه اذا كان غير فقيه أصلا فلا حقه اه وقد ورد عليه أنه حينئذ يكون مكر رافع مقبله ولعل الأولى أن يقال ان الفقيه هنا محمول على المعنى العرفي **(قوله لا الفقه)** راجع لقوله أن لا تفقه الخ **(قوله يوم)** أي في الصلاة **(قوله والحاصل)** إلى المتن في شرح المنهج وكذا في النهاية والمعنى الأقوله فالوأي قوله ومن قدمهم إلى الرجال **(قوله فالوأي)** أي الامام أو نائبه شرح المنهج **(قوله فالوأي الخ)** علم من مع قوله لا في جانب المرأة ثم ذات الولاية تأخير ذات الولاية في جانب المرأة عن جميع الاقارب وتقديم ذي الولاية في الرجل على ذوي الارحام سم قال النهاية وانما جعل الولاية في غسل الذكر وسطا لقوله والولاية فيهم ولهذا رونه بالاتفاق وأخر في غسل الاناث تقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاية لأنهن أسفق منهن وضعف الولاية في الاناث ولهذا لا يرث ولادة الاعتصمها أو متبنا اليه بنسب أو ولاء اه **(قوله فذو الارحام)** هذا موافق لما ذكره في الصلاة من تقديم السلطان على ذوي الارحام وسبأني في هامش ذلك عن القوت أن تقدم ذوي الارحام على السلطان طر بقائمة الروضة وتبعهم الشيوخ وتقاسمه أن يكون هنا كذلك سم **(قوله اذا لم ينظم أمر بيت المال)** أي بان فقد الامام أو بعض شرط الإمامة كان كأن جأوا كرهى أي كفى في منشاوقه بمئين من الاعوام **(قوله فالزوجة)** كلامهم يشمل الزوجة الامتوزة كرهها ابن الاستاذ خاليين أو وجههم لاحق لها بعد هاهن المناصب والولايات وبذلك كلام من كره الا في نهاية أي لنقص الاوثق والرق بخلاف الزوج العبد سم عبارة عرش قوله

فالضرورة مع ضعف الشهوة بالموت يغسل من فوق ثوب ويحتاط الغاسل ندبا في النظر والمسا (وأولى الرجالة) أي بالرجل في الغسل (أولاهم بالصلاة) عليه وسبأني لكن غالبافلا وذن الا فقه باب الغسل أو في من الاقرب والاسن والفقيه ولو أجنبيا أولى من غير فقيه ولو تر ياتكس الصلاة على ما يأتى فيها لان القصد هنا احسان الغسل والافقه والفقيه أولى به وشم الصلاة ونحو الاسن والاقرب أرق فدعاؤه أقرب للاجابة والحاصل انه يقدم رجال عصبة النسب فالولاية فالوأي فذو الارحام ومن قدمهم على الوالى حل على ما ذالم ينظم بيت المال فالرجال الاجانب

الروض فالشارح وهذا بقوله ووجه الخ: **(قوله فالضرورة)** يؤخذ من التعليل بالضرورة أنه لو غسل أحد الفر يقين امتنع على الآخر تغسله **(قوله في المتن وأولى الرجالة)** أولاهم بالصلاة عليه انظر هل الأولى بالمث الرقيق قريبه الحر أو سيده **(قوله فالوأي فالوأي فذو الارحام)** علم من مع قوله لا في جانب المرأة ثم ذات الولاية تأخير ذات الولاية في جانب المرأة عن جميع الاقارب وتقديم ذي الولاية في الرجل على ذوي الارحام **(قوله فالوأي فذو الارحام)** هذا موافق لما سذكره الشارح في الصلاة من تقديم السلطان على ذوي الارحام وسبأني في هامش ذلك عن القوت أن تقدم ذوي الارحام على السلطان طر بقائمة الروضة وتبعهم الشيوخ

فاز وجسفة النساء المحارم (و) أولى النساء (ها) أي المرأة (قرباؤها) المحارم كالأب وغيرهن كنبت الم لانهن أمفق قيل قال الجوهري  
القربا من كلام العوام لان المصدر لا يجمع الا عند اختلاف النوع وهو مفقود هنا اه وبجواب (١١١) أخذنا من علمته بهذه الجمع

مر أو وجهه الملاحق لها أي يقتضي ان تقدم به على غيرها وهذا الاستلزام عدم جواز غسلها فيجوز زلها ذلك  
كالتقدم لكن قد يشك على هذا تقدمه زوجه العبد على رجال القرباة وأي فرق بين الذكر والانثى  
الرفيق ولعل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الأمة اه (قوله  
وأولى النساء) أي قوله وبجواب في المعنى الا قوله قبل والى التنبيه في النباة الا قوله ولو ما تضاف قوله ولا  
ترجع الى المتن (قوله وغيرهن) عطف على المحارم (قوله لان المصدر الخ) أي الذي للنوع كرى  
(قوله ويجاب الخ) هذا على الترتيل والافاء أقامه الجوهري محل تامل لان منبع جمع المصدر مدام باقيا على  
مصدر يتعوا ما بعد نقله الى المعنى آخر كنهنا فعل تامل بصري عبارة ع ش قوله مر بصحة هذا الجمع الخ  
لكن يحتاج لتقدم مضاف أي ذوات قرباها أو يجعل القرباة بمعنى القربى صحا في الجمع الجدل اه قول  
المتن (و يقدم) أي القربا (قوله لان الاناث الخ) أي وان كان منظو والزوج أكثر لان حل نظره  
عارض وحل نظره أصلى سم (قوله وهي من) أي قوله وشرط المتقدم في المعنى الا قوله ولا ترجع الى  
قاله الاسنوي (قوله فالتى في محل العصى بالخ) أي فان استويا تقدم بما يقدم به في الصلابة على الميت فان  
استويا في الجميع ولم يتشاعا فذلك والآخر ع بينهما نباة (قوله كالعمة) ظاهرا ولو بعدت ع ش  
عبارة سم عن الشهاب البرلمى على شرح البهجة قوله فالتى في محل العصى بة أولى ينبغي ان يكون محله  
عند الاستواء في القربى كظنهم الا ترى في غير المحارم ولكن ظاهر صنيعه كغيره ان الحرمة العصبية تقدم  
وان بعدت وليس له وجه إذ كيف تقدم العمة البعدة جدا على الخالة اه (قوله وتقدم القربى فالقربى  
الخ) يحتمل رجوعه أيضا لقوله السابق فان استوى ثنتان محرمية فالتى الخ (قوله فان استويا) كان  
الظاهر الثابت (قوله ذات رضاع) أي إذا كانت أم أو اختا من الرضاع مثلا معنى (قوله وبعض مباح الخ)  
عطف على قوله ذلك (قوله على الأولى) يعنى ترجع بمصر من الرضاع كذا في المعنى وقصة كلام النباة  
أن لما وقعنا نأخاهم التر جمع عبر بمصاهرة فليترجم (قوله ثم ذات الولاء) أي صاحبته أو الامان كانت  
معقاة أم العتيقة فلاحق لوفى النسل ع ش قول المتن (ثم جال القرباة) أي من الابوين أو من أحدهما  
نهاية ومعنى (قوله وشرط المتقدم الخ) أي شرط كونه أولى بالتقديم على غير ما ذكر وعليه فلا يتبع

وقباصه ان يكون هنا كذلك (قوله فاز وجه) وكلامهم يشعل الزوجه الامه مذكور فيها بان الاستاذ احتج بان  
أو وجهه الملاحق لها البعد هاهن المناصب والولايات وبذلك كلام ابن كج الا ترى شرح مر وظاهر  
كلامهم الا ترى في الزوجه ان تقدم على ما يتيقن ان كل رفقاء يمكن الفرق بين الزوجه والزوجة وانها بعد  
عن المناصب والولايات لتقصي الاثمة والرق وليراجع ما لو كان التفسير بمن ذكر أو أثنى رفقاء فان كان له  
حق فيو جبقة والقرباة واجب مر سائلا باطلا انه ينبغي ان لا حاق لرفيق لانه ولاية في الجملة والرفيق غير  
أهل لها (قوله لان الاناث يتنهن الرق) أي وان كان منظوره أكثر لان حل نظره عارض وحل نظره  
أصلى (قوله وتقدم القربى فالقربى) يحتمل رجوعه أيضا لقوله فان استوى ثنتان محرمية فالتى في محل  
العصى بة أولى وقد كتب شهاب الشهاب البرلمى بهامش شرح البهجة على قوله فان استوى ثنتان محرمية  
فالتى في محل العصى بة أولى مانصه ينبغي ان يكون محله عند الاستواء في القربى كظنهم الا ترى في غير المحارم  
ولكن ظاهر صنيعه كغيره ان الحرمة العصبية تقدم وان بعدت وليس له وجه إذ كيف تقدم العمة البعدة  
جدا على الخالة اه (قوله فان استويا الخ) عبارة شرح البهجة في ذلك بالنسبة للأخ لا محرمية لهن فان  
استويا في القربى قدمت التي في محل العصى بة على قياس ما مر كنبت العمتع بنت الخالة فان استويا في  
جميع ذلك أقرع اه فليس مع ما ذكره الشاوع فقال فينا لمحرمية لهن تقدم القربى فالقربى فان  
استويا فالتى في محل العصى بة فان استويا تقدم بما يقدم به في الصلابة فان استويا أقرع (قوله ثم ذات الولاء)

وانه اعلم) أي لاحقه في الفصل الا لعله لا النظر ولا الخلق (و يقدم عليهم) أي رجال القرباة (الزوج في الاصح) لانه ينظر ما لا ينظر ونه  
تقدم الاجنبة عليه وشرط التقدم في السك الحرية الكاملة والعقل

وَأَنْ لَا يَكُونَ كَافِرًا فِي سَلَمٍ وَلَا قَاتِلًا (١١٢) وَلَا غَدَا وَلَا فَاسِقًا وَلَا صِلَاوَاتٍ مَرَّةً عَلَى الْأَوْجِهِ \* (تَنْبِيْهٌ) \* فَضِيَّةٌ كَلَامُهَا بِلَ صَرِّ مَحْجُوبٍ

على الكافر تغسيل المسلم ولا على القاتل ونحو ذلك لكن ينبغي كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن الحلّي أنه يكره للذميمة تغسيل زوجها المسلم عرش **(قوله)** وأن لا يكون كافراً في مسلم) أي وبالعكس عبارة النهاية والاحتياط في الإسلام أزال الكفر اه ثم قال وكذا الكافر البعد إلى بالكافر من المسلم اه وعبارة المغني والروض وأقارب الكافر الكفار أو يله اه أي: تجهيزه من غسله ونحوه أسنى **(قوله)** ولا قاتل اه أي الميت ولو بحق كقائه في نية نهاية أو سقى قال عرش عن شرح البهجة وهذا عداؤه السيكر إلى غير غسله فقال ليس لقائه حتى يغسله ولا الصلاة عليه ولا دفنه وهو قضية كلام غيره ونقله في الكفاية عن الأصحاب بالنسبة للصلاة اه **(قوله)** لا اقرب اه أي إلى طفال في المنسئ والنهاية **(قوله)** ولا قاتل اه أي فليس لرجل تقوى بغيره لا أو عكسه مغني زاد الأسنى وهو على طريقة هؤلاء أي الجوزي وغيره من وجوب الترتيب المذكور أما على استحبابه وهو ما قدمته عن جماعة فيجوز ذلك وهو ما صرح به في المطالب ثم ساق كلام الجوزي مساق الأوجه الضعيفة قبل كلام والده الامام يشعر بأنه اغمور رأيه لا بالمعتد الجواز غايته أن القوض لو كتب خلاف الأولى لتقتضي مع الميت عليه بنقله في غير جنسه اه **(قوله)** في تنبيه الخ تقدم عن الأسنى أنه المعتقد فيجوز لرجل حال التقوى بغسل النساء وبالعكس لأنه خلاف الأولى اه وظاهر صنيع الشارح اعتياده أيضاً خلاف ما في الجوزي حيث قال واختلف الناس هل هذا الترتيب الواقع بين الرجال والنساء واجب أو مندوب ذهب جمع إلى الأول ووافقه ما بين ج والمعتقد الثاني ثم قالو يؤخذ من كلام الحلّي أن الترتيب مندوب في اتحاد الجنس واجب فيها إذا اختلف الجنس فإذا كان الحق لرجل وغسلت امرأة أو بالعكس حرم حنفي اه وفي عرش أخذنا من كلام النهاية بما وافق هذا التفصيل **(قوله)** وأنه المذهب الظاهر عطفه على تنبيه **(قوله)** وأنه غسل الخل الأولى الخ أي فان مات بعده كان كغيره في طاب الطيب كسبا في نية ما يؤمغي **(قوله)** ولا يخلط الخ) عبارة النهاية والمغني أي يحرم تطيبه بطرح الكافور في ما غسله كما تمتع فعله في كفته اه **(قوله)** أي لا يجوز إلى قوله ومصر يحق في النهاية والمغني **(قوله)** أي لا يجوز ذلك) أي يحرم الزم ذلك منه نهاية ومغني قال في شرح البهجة ثم إن أخذ من ذلك شيء أو انتفى بشيء من نحوه مرفق كفته ليدفن معه اه وفي سم عليه والحاصل أن ما انفصل من الميت أو من حي ومات عقب انفصاله من شعرا وغيره ولو بسرا يجب دفنه لكن الأفضل مرفق كفته ودفعه مرفق **(قوله)** غيره اه أي غير الخالق نية ما يؤمغي **(قوله)** على أن الغير اه أي غير الميت نهاية **(قوله)** لا ينوب اه أي الحرم (في بقية) أي بقية النسك عبارة النهاية والمغني لا يقوم به كلو كان عليه طواف أو سقى اه **(قوله)** وذلك اه أي حرمه ما ذكر من التطيب والاحتذاء **(قوله)** لا تسوء الخ) بفتح الفوقه قولهم لغيري داود له بضمها وكسر الميم سقط الخ اه عرش **(قوله)** ومصر يحق اه أي انجب **(قوله)** وجب غسله على الأوجه وكذا الخ) اه عند ذلك مرفق فهما سم **(قوله)** ولا يابس) إلى قوله ومن في النهاية والمغني الأولى خلافا للقبلي **(قوله)** عند غسله) بل ولا ينسله من حين الموت عرش **(قوله)** بكلاوس الحرم الخ) ولا يابس هنا ما قبل من كراهة تجاوسه عند العطار بقصد الراحة للعاجلة إلى ذلك هنا بخلافه هنا نية ما يؤمغي سم التشبيه في مطلق الجواز والأقوال جالس المذكور ومكره اه **(قوله)** ولا بد من على حاقه الخ) أي ولو لم يغفر عزز قوله المثل (وطيب المعتد الخ) أي لا يحرم تطيبه بها نهاية ومغني وينبغي كراهة خروجه من الخلاف عرش **(قوله)** من التفتيح اه أي على الزوج نهاية **(قوله)** ما دون

(وطيب المعتد) المحدث (في الأصح) زالوا المغني الحرم للطيب على ما سن التفتيح وصلها للزواج أو لميلهم إليها ما يوت متعلق  
ومن جاز تكفينها في ثياب الزينة (والجديد أنه لا يكره في غير الحرم أخذ ظفروا شعرا بطهوعا وتواشوا به) لأنه لم يذنبه منى بل يستحب لها فيه



متعلق بزوال المعنى قول المتن (الاطهر كراهته الخ) أى وان اعتاد ازالته حياته محل كراهته ازالة شعره  
 ما لم تدع حاجة اليه والا كان لابد رأسا وطينه بصبح أو نحوه أو كان به قروح مثلا وجد منها بحيث لا يصل  
 الماء الى أصوله الا بالانتموجت كاهم حبه الا ذرى في قوته وهو ظاهر نهاية قال ع ش قوله مر  
 وجبت الخ ينبغي أن يشتمل ذلك ما لوشق جوفه وكثر خروج الجاسنة ولم يكن قطع ذلك الا بخلط المغنق  
 فيجب ويبقى جواز ذلك اذا قرب على عدم الخياط بغير خروج أعماش وان أمكن غسله لأن في خروجها  
 هتكاً لم يتناول الخياطه وتعنه وفي ما لو كان يبدن الميت طبر عن عمن وصول الماء فهل يجب ازالة الشعر  
 حينئذ أم لا فيه نظر والقرب الثاني قياسا على ما اعتداه الشارح مر في باب الوضوء من انه يعفى عن  
 الطبروع في الخى ويكتفى بغسل الشعر وان منع الطبروع وصول الماء الى البشر ولا يجب التيمم عنه خلافا  
 لشيخ الاسلام لكن الشارح خص ذلك ثم بالشعر الذى في ازالته كالمثله كالحجعة أما غيره ككثرة الاطه والعانة  
 فوجب ازالته وان دى يبقى هنا العفو بالنسبة لجميع الشعو لأن في ازالة الشعر من الميت هتكاً لم يتناول في جميع  
 البدن اه (قوله لا نه يحدث) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هناما لما وافق قواعد  
 الشرع ع ش (قوله حرم ختنه) ع ش بتأخيره كذا في النهاية (قوله ختنه الخ) قال في العباب كالانوار وعلق  
 سنه سم أى الميت مطلقا بغير ما أولا (قوله أو تعذر الخ) أى وان وجب ازالة شعر يمتنع الغسل والفرق  
 ظاهر مر سم على جملة ما ذكرنا من حيث لا يمكن تحت فقلت نجاسة ما إذا كان تحت ذلك فلا يمتنع على  
 معبد الشارح مر بل يذنب حاله ان غير تيمم لا يصلح ما قاله ابن عمن انه يصح التيمم مع نجاسة ما إذا  
 تعذر ازالته يمتنع ويصل عليه ويقبى ما لو وجد تراب لا يكفي الميت الخى فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر  
 والاقرب بل التيمم بتقديم الميت لأنه اذا تم الميت يصل عليه صلى صلاة فاقد الطهور بن واذا تيمم الخى  
 لا يصل على الميت لعدم طهوره فاقى فالتيمم الخى به ع ش عبارة شيخنا وما تحت قلقة الاقل فلا بد  
 من فسحها وغسل ما تحتها ان يسر والا فان كان ما تحتها طاهر اعم عنوان كان نجسا فلا يمتنع بل يذنب بلا صلاة  
 كفاقد الطهور بن على ما قاله الرملى لان شرط التيمم ازالة النجاسة وقال ابن حجر يمتنع من وضوءه ونحوه يفتيه  
 لان في ذنبه بلا صلاة عدم احترام الميت كماله ختنه وعلى كل فيحرم قطع فلفته وان ع ش بتأخيره اه  
 \* (فصل في تكفين الميت) \* وجهه وتوايهما (قوله الميت) الى قوله ويقذف في النهاية والناسى (قوله  
 بعد غسله) يذنب بعد طهره ليشتمل التيمم ثم رأيت عبره في النهاية بصري فتعبد الشارح بالغسل جوى  
 على الغالب قال ع ش قوله مر بعد طهره مفهومة أنه لو تكفن قبل طهره ثم صب عليه لغسله لم يمتنع  
 ولكنه يتعبد به ويحتمل أن كونه بعد طهره أولى فلا يرجع وفي سم على المنهج \* (فرع) \* هل يجوز  
 التكفين في ثوب بالبعث بذوب سرع الكفن ما توفى الحال فيه نظر ويحتمل الجواز بشرط ان لا بعد  
 ازراء بالميت انتهى اه (قوله وضعرفر) أى بالمعنى السابق في اللباس وهو ما ينطلق عليه  
 المترفع عرفا ع ش (قوله لا لرجل وخنق) فتمتعت تكفينهما في الزعفر والخر ومع وجود شعرهما  
 لا المعصر ولا يجوز للمسلم تكفين قبره الذى فيما تمتع تكفين المسلم فيه نهاية عبارة المغنق

الجوى مر (قوله ومن ثم حرم ختنه) قال في العباب كالانوار وعلق سنه (قوله أو تعذر غسل ما تحت فلفته)  
 أى وان وجب ازالة شئ يمتنع الغسل والفرق ظاهر مر (قوله وعليه فيهم عا تحتها) أى لو كان تحتها  
 نجس لا يزول الابدان الختان

\* (فصل في تكفين الميت وجله وتوايهما) \* (فرع) \* المتعبد من ما لا يسخر من حاجته انه ان وجد  
 بعد الموت مقتضى طلب دفنه فكن استشهد وهو لا يسلمو غ لم يجب تركه بل يذنب فيلأن دفن الشهيد في  
 أو تابه التي قتل فيها مطلوب شرعا ولم يوجد ذلك كن ليهما الخ جوى وقل ومات فيها وجب تركها  
 رأيت أن شيخنا الشهيد الرملى أفتى بجميع ذلك ولو تعدى ليهما استشهد فيه فلا علة بهذا اللبس للتعدى  
 به فيترع مر (قوله لا لرجل وخنق) ولا يجوز للمسلم تكفين قبره الذى فيما تمتع تكفين المسلم فيه

من النظافة (قلت الاطهر  
 كراهته والله أعلم) لانه  
 مختص وقد صدق النبي عن  
 محدثات الامور التي لم يشهد  
 الشرع باستحسانها وزعم  
 انه تنظيف يعارضه احترام  
 اجزاء الميت ومن ثم حرم ختنه  
 وان ع ش بتأخيره أو تعذر  
 غسل ما تحت فلفته كما قد ضاه  
 اطالتهم وعليه فيهم عا  
 تحتها  
 \* (فصل) \* في تكفين  
 الميت وجله وتوايهما  
 (يكفن) الميت بعد غسله  
 (بما له ليهما حيا) فيجوز  
 حوى وضعرفر للمرأة  
 والصبي والمجنون مع  
 الكراهة لرجل وخنق

وَأَمَّا الْمُعْصِفَرُ فَقَدْ نَهَى الْكَلَامَ فِيهِ فِي فَصْلِ الْبَيَاسِ أَهْ قَالَ عَشْ قَوْلُهُ مَرَّ لَا مُعْصِفَرُ لَهُ مَكْرُوهٌ أَهْ  
 (قَوْلُهُ حَلْ) أَهْ حُلٌّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْحَرِّ وَالْمَرْغَرِ لِلرَّجُلِ وَالْخَنْثَى (قَوْلُهُ فِيهِ) أَهْ أَيْ الْوَجُوبُ (حَيْثُ) أَهْ أَيْ حِينَ  
 فَقَدْ بَيَّضَ مَا ذَكَرَ (قَوْلُهُ وَلَقِيتُ الْمَرْكَةَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا مَا يَجْعَلُهُ أَهْ وَبَحْثُ الْأَذَى أَهْ أَيْضًا حَلُّ الْقَتْلِ  
 الْمَرْكَةِ وَهُوَ الشَّهْدُ كَرَدِي (قَوْلُهُ بِشَرْطِهِ) أَهْ أَيْ بَانَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْعَرَبُ بِمَعْنَى ظَاهِرِهِ لَا يَبْغِي تَحْوِيلَ لَكِنْ  
 صَرَحَ الْنَهْيُ بِشَرْطِهِ أَهْ أَضَاعَ لَوْنَهُ وَلَوَّاسْتَشْدَقَ فِي بَابِ حَرْفِ رِبْسِهِ الْفَرْصَةُ وَدَعْفُ قُلٍّ جَازَ تَكْفِينُهُ فِيهَا  
 مَعَ وَجُودِ غَيْرِهَا كَيْسَ أَيْ أَنَّ السَّنَةَ تَكْفِينُهُ فِي شِبَاهِهَا أَيْ اسْتَشْدَقَ فِيهَا لِاسْمِهَا إِذَا تَلَخَّطَتْ بِدَمْعٍ كَمَا أَقْبَى بِهِ  
 الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى تَبَعًا لِلْأَذَى فِي آخِرِ كَلَامِهِ وَلِهَذَا لَيْسَ الرَّجُلُ حَرَامًا وَكَلَّ أَوْ قَتَلَ مَثَلًا وَاسْتَمَرَ السَّبَبُ  
 لِلْبَيْعِ ذَلِكَ أَيْ مَوْنُهُ مَعَ تَكْفِينِهِ عِلَالًا بِمَعْنَى النَّهْيِ أَقْبَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى أَيْضًا وَاعْتَمَدَ سَمٌ قَالَ  
 عَشْ قَوْلُهُ مَرَّ اضْرُورَةً وَأَوْقَعَنِي بِسَمْعِهِ اسْتَشْدَقَهُ فَلَا يَصِحُّ بِذَلِكَ الْبَسُّ لِلْعَدَى فَتَزَعُ مَرَّ سَمٌ عَلَى  
 حَرْفِ قَوْلِهِ مَرَّ جَازَ تَكْفِينُهُ لِمَقْصِدَةِ الْعَجَبِ بِالْجَوَازِ أَيْ لَا يَكُونُ أَوَّلَى وَقَضِيَّتُهُ أَيْضًا جَوَازُ التَّعَدُّ وَهُوَ ظَاهِرٌ  
 لِأَنَّ سَمْعَهُ الْأَصْلَ لِحَاجَةٍ فَاسْتَدْعَتْ أَهْ عَشْ (قَوْلُهُ لَكِنَّهُ) أَهْ الْأَذَى (عَالَمُهُ) أَهْ يَعْنِي الْحُلَّ الْقَتْلَ  
 الْمَرْكَةَ (قَوْلُهُ وَيَقْدُمُ عَلَى تَحْوِيلِ) أَهْ وَفَالَا لَسْتُ وَخِلَافًا لَهَا بِهَ الْغَنَى وَالشَّوَابِ الرَّمْلِي عِبَارَةٌ سَمٌ  
 الْمَعْنَى تَقْدِيمُ الْحَرِّ مَرَّ أَهْ قَالَ عَشْ وَهَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى نَوْبِ وَاحِدٍ أَمْ تَجِبُ الثَّلَاثَةُ تَقَلُّ سَمٌ عَرَّ مَرَّ أَهْ  
 انْتِجَازًا لِلضَّرُورَةِ وَهِيَ تَنْدَفِعُ بِالْوَاحِدِ فَلْيَقْصِرْ عَلَيْهِ وَلَا قَرْبَ وَجُوبِ الثَّلَاثَةِ لِقَوْلِ الْحَرِّ بِمَعْنَى زِيَادَتِهِ  
 لِأَنَّهُ حَاجَةٌ كَالْجَرِّ بِالْحِكْمَةِ وَدَفْعُ الْقَتْلِ بِالْقَتْلِ وَمَا هُنَا أَيْ أَهْ (قَوْلُهُ وَجِدْ غَيْرَهُ) أَهْ أَيْ نَوْبًا ظَاهِرًا  
 لِخِلَافِهِ إِذَا كَانَ يَجْعَلُ ظَاهِرًا فَيَكْفَى فِي الْمَنْعِ أَيْ بَعْدَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ عَارِيا بِأَذَى لِمَا صَعِبَ التَّجَاسُّ سَمٌ عَلَى  
 الْبَيْعَةِ أَهْ عَشْ (قَوْلُهُ وَحَلَّ بِسَمْعِهِ) أَهْ أَيْ خَارِجُ الصَّلَاةِ الْبَيْعَةِ (قَوْلُهُ وَلَيْسَ فِي هَذَا مَعْنَى مَرَّ  
 الْحِ) وَجِبَابُهَا بِهَ يَصْلِي عَلَيْهِ أَوْ لَا تَمُكِّنُ فِيهِ الْكَلَامَ حَيْثُ لَا يَكُنْ تَطَاهِيرُ الْكَفْنِ وَلَا وَجَدَ تَحْوِيلًا ذَاخِرًا وَطَبْنِ  
 وَالْأَفْعَادُ تَطَاهِيرُهُ وَتَكْفِينُهُ فِيهِ أَوْ بَعْدَ سَمْعِهِ تَحْوِيلًا ذَاخِرًا وَالطَّبْنُ تَمُكِّنُ فِيهِ أَهْ أَيْ الْمَنْعُ أَهْ أَوَّلُ جَمْعٍ ذَلِكَ  
 لِمَعْنَاهُ أَيْ الصَّلَاةُ قَبْلَ التَّكْفِينِ وَالسَّمْعُ سَمٌ (قَوْلُهُ وَمَعَ مَرَّ الْحِ) كَلَامُهُ بِهَ قَوْلُهُ فِي شَرْحِهِمْ فِي الْأَصَحِّ  
 وَحَلَّ تَوْفِيحًا أَيْ الصَّلَاةُ الْحِ وَجِدَتْ فَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ صَحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَعْنَى أَنَّ مَنْعَهُ فِي مَنْعِهِ لِمَجْدُوعِهِ وَلَمْ يَكُنْ  
 تَطَاهِيرُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسُ الْحِ هُوَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَارِيا قَبْلَ تَكْفِينِهِ سَمٌ (قَوْلُهُ انْتِجَازًا) أَهْ أَيْ الشَّرْطُ الْمَذْكُورُ  
 (قَوْلُهُ وَحَيْثُ) أَهْ حِينَ انْتِجَازِهِ أَنْ يَكُنْ الْحِ (قَوْلُهُ وَالْأَوْجُوهُ) أَهْ أَيْ بِالْمَنْعِ فَصْلِي طَلِيمَةً كَقَضِيَّتِهِ  
 هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ وَمَعَ سَمٌ وَعَشْ أَنْشَأَ بِخَلْفِهِ وَفَسَّرَ الْكَرْدِي تَحْوِيلَهُ بِالْحَرِّ بِرَوَاهِ سَبْقِ قَلَمِ  
 (قَوْلُهُ وَتَكْفِينُ) أَيْ قَوْلُهُ وَبِحَرْمِ فِي الْغَنَى وَالْيَاقُوتُ قَوْلُهُ مَعَ أَنَّ الْقِيَاسَ فِي الْبَيْعَةِ الْبَيْعَةِ (قَوْلُهُ وَتَكْفِينُ مَجْدُوعِ الْحِ) أَيْ  
 مَعَ السَّكَرَةِ إِذَا خُذَ مَرَّ عَشْ فِي تَطْيِينِهَا (قَوْلُهُ فِي نَوْبِ رِيئَةٍ) أَيْ كَيْبَاحُ تَطْيِينِهَا سَمٌ (قَوْلُهُ كَمَا  
 مَرَّ) أَيْ قَبْلَ الْفَصْلِ (قَوْلُهُ وَجِدْ غَيْرَهُ) أَهْ أَيْ مِنَ الْأَوْبَابِ وَحَرْفُ عَشْ (قَوْلُهُ فَيَمَّا يَطْهَرُ) هُوَ ظَاهِرٌ  
 وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ تَعْمِيمِهِ تَحْوِيلًا وَطَبْنًا وَجُوبُ التَّعْمِيمِ فِي الْكَفْنِ وَلَوْ مَرَّ وَجَدَ الْأَحْبَابُ قَوْلَ بَعْضِ التَّكْفِينِ فِيهِ  
 بِإِخْلَالِ الْمَيِّتِ فَلَمْ يَلَا سَاقِ تَوْفِيحًا نَظَرٌ وَلَا يَبْعُدُ الْوَجُوبُ قَالَ مَرَّ وَتَقْبَعُهُ تَقْدِيمُ تَحْوِيلِ الْخَلَاءِ الْمَجْعُودِ عَلَى الطَّبْنِ  
 لِأَنَّ التَّطْيِينَ مَعَ وَجُودِهِ أَوْ زَائِمِهِ سَمٌ (قَوْلُهُ بِمَعْنَى الْجَزَاءِ) أَهْ أَيْ وَسَمْعُهُ تَابِتٌ لَا زَيْلَ لَهُ عَشْ (قَوْلُهُ  
 شَرْحُ مَرَّ) (قَوْلُهُ وَيَقْدُمُ عَلَى تَحْوِيلِ) أَهْ تَقْدِيمُ الْحَرِّ مَرَّ (قَوْلُهُ وَلَيْسَ فِي هَذَا مَعْنَى مَرَّ  
 مَا يَأْتِي الْحِ) وَجِبَابُهَا بِهَ يَصْلِي عَلَيْهِ أَوْ لَا تَمُكِّنُ فِيهِ الْكَلَامَ حَيْثُ لَا يَكُنْ تَطَاهِيرُ الْكَفْنِ وَلَا وَجَدَ تَحْوِيلًا ذَاخِرًا  
 أَوْ طَبْنًا وَلَا يَفْعَادُ تَطَاهِيرُهُ وَتَكْفِينُهُ فِيهِ أَوْ بَعْدَ سَمْعِهِ تَحْوِيلًا ذَاخِرًا وَالطَّبْنُ تَمُكِّنُ فِيهِ أَهْ أَيْ الْمَنْعُ أَهْ أَوَّلُ جَمْعٍ ذَلِكَ  
 لِمَعْنَاهُ أَيْ الصَّلَاةُ قَبْلَ التَّكْفِينِ وَالسَّمْعُ سَمٌ (قَوْلُهُ وَمَعَ مَرَّ الْحِ) كَلَامُهُ بِهَ قَوْلُهُ فِي شَرْحِهِمْ فِي الْأَصَحِّ وَحَلَّ  
 تَوْفِيحًا لِمَعْنَاهُ أَيْ الصَّلَاةُ الْحِ وَجِدَتْ فَقَضِيَّتُهُ ذَلِكَ صَحَّةُ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ مَعْنَى أَنَّ مَنْعَهُ فِي مَنْعِهِ لِمَجْدُوعِهِ وَلَمْ يَكُنْ  
 تَطَاهِيرُهُ وَفِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسُ الْحِ هُوَ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ عَارِيا قَبْلَ تَكْفِينِهِ (قَوْلُهُ وَتَكْفِينُ مَجْدُوعِ نَوْبِ رِيئَةٍ) أَهْ كَمَا  
 يَبَاحُ تَطْيِينُهَا (قَوْلُهُ فَيَمَّا يَطْهَرُ) هُوَ ظَاهِرٌ وَقَضِيَّتُهُ وَجُوبُ تَعْمِيمِهِ تَحْوِيلًا وَطَبْنًا وَجُوبُ التَّعْمِيمِ فِي الْكَفْنِ

وَبَحْثُ الْأَذَى حَلُّهُ إِذَا لَمْ  
 يَجْعَلُهُ وَظَاهِرُ أَمْرِهِ  
 بِالْحُلِّ مَا يَشْتَلِ الْوَجُوبُ بِأَذَى  
 لَانْفِخَافِهِ فَيَجْعَلُ الْقَتْلَ  
 الْمَرْكَةَ إِذَا لَسَّ بِشَرْطِهِ  
 وَكَانَ عَلَيْهِ حَالُهُ الْمَوْتُ لَكِنَّهُ  
 خَالِفُهُ فِي مَوَاضِعٍ أُخَرُ وَبَحْثُ  
 هُوَ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ يَحْرَمُ التَّكْفِينُ  
 فِي مَنْعٍ عِلَالًا بِمَعْنَى غَنَى  
 وَجِدْ غَيْرَهُ وَأَنْ حُلَّ بِسَمْعِهِ  
 فِي الْحَبَاثَةِ بِمَعْنَى تَحْوِيلِ  
 حَرْفِ مَجْدُوعِهِمَا وَلَيْسَ نَظَرٌ  
 فِي هَذَا مَعْنَى يَأْتِي فِي الْمَسَائِلِ  
 الْمَشْهُورَةِ أَنَّ شَرْطَ صَحَّةِ الصَّلَاةِ  
 عَلَيْهِ طَهْرُ كَفْتِهِ وَمَعَ مَرَّ  
 أَنْشَأَ مَا يَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ سَمْعَهُ أَنْ  
 أَمَكَّنَ تَطَاهِيرُهُ وَحَيْثُ فَانْ  
 أَمَكَّنَ تَطَاهِيرُهُ هَذَا تَعْيِينٌ وَلَا  
 سَوْجُوبُهُ وَتَكْفِينُهُ مَجْدُوعِي  
 فَوْزِئَةٍ وَأَنْ حَرَّمَ لِسَمْعِهِ  
 لَهُ فِي الْحَبَاثَةِ كَلَامُهُ وَبِحَرْمِ فِي  
 حَلِّهِ وَجِدْ غَيْرَهُ لِأَنَّهُ مَرْبُوبُهُ  
 وَكَذَا الطَّبْنُ وَالْحَشْيُ فَانْ  
 لَمْ يَجْعَلْ نَوْبًا وَجِبَابُهَا  
 حَشْيٌ ثُمَّ طَبْنٌ فَيَمَّا يَطْهَرُ  
 \* (نَسْرَعُ) \* أَهْ أَيْ ابْنُ  
 الصَّلَاةِ بِمَعْنَى سَمْعِهِ الْجَزَاءُ  
 يَحْرَمُ

وكل ما المقصود به الزينة لعل المراد به مما يحرم كالزعرور ولا فستر البيت بما يحرم المقيس عليه مكره  
 لأحرام وقد يقال إن كان المسترعى وضع تحوقفص فينبغي التحريم لأنه حينئذ كستر البيت وإن كان بدونه  
 فينبغي الحل لأنه حينئذ كالتدويم رأيت كلام الجلال البلقيني في حواشي الروضة طاهر في تصو الحال  
 بما ذكرته بصري **(قوله وضائقه الجلال البلقيني في زوال الخ)** أي لآن ستر سرى رها بعد استعمالها متعلقا  
 ببدنها وهو جائز لها فيها بما جاز لها فعله في حياضها فلهذا فعلها لم يعد موثقا حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب  
 ودفعه معاهد مشرعى الورث وكأولاً كملين ولا يقال أنه تضيق مع المال لأنه تضيق  
 لغرض وهو إكرام الميت وتغطية وتضييع المال وإلا فلا لغرض جائز مد سم على أي موع ذلك فهو  
 بأن على مالك الورثة فلا يجوز جهاسيل ونحو مما لهم أخذ ولا يجوز زلمهم فخرج القبر لا يخرج الجنازة من هناك  
 حومة الميت مع رضائهم بدفنهم معاً فلا تعدوا ونحو القبر وأخذوا ما فيه مما لهم التصرف فيه عس وزاد  
 شخنا غضب مثل ما مر عن سم لكنه مع الكراهة اه ونول سم ودفعه معها إلى في شرح ويجوز  
 رابع وضام ما يقتضى خلافاً للورد اه وبقوله لا يقال الخ **(قوله وفي الطفل)** أي الصبي شخنا  
**(قوله واعتد به جمع)** وهو أوجهنا بقول المتن (نوب) أي واحدمغني **(قوله بستر العورة)** أي عورة  
 الصلاة عس **(قوله المختلفة بالذكورة الخ)** أي فيجب المراءاة ما ستر بدنها إلا وجهها وكفها حوز كانت  
 أوامت وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما معا وقبل لكون النظر إليهما موقع في الفتنة غالباً بشرح  
 مد اه سم **(قوله وان بقيت الخ)** عبارة النهاية ولا ينافي ما مر من جواز تنقيب السبل بالإناء ذلك ليس  
 لكونها باقية في ملكه بل لأن ذلك من آثار الملك كما يجوز زلزل وجه تغسيل وجهه مع أنه لم يمسكزال عنها  
 اه **(قوله وان بقيت آثاره الخ)** لك أن تقول الاقتصار في ستره وتم ساعلي ما بين السر والركبة أيضاً فمن  
 آثار الزكافن وجذ من الشار عن التفرقة بين آثاره وفلسد ذكر والآثار فترقة تصح كعت بصري  
 هذا مجرد دعوى والافق النهاية والمغني والاسني وغيرهما مثل ما في الشرح ويمكن التفرقة بأن في اتباع الأمر  
 الأول زاه الميت دون الثاني **(قوله مع زوال عهتها)** أي ولهذا جاز له نكاح أختها وأربع سواها سم  
**(قوله وقال آخرون يجب ستر جميع البدن الخ)** وجمع ابن المقرئ بين الوجهين في دفعه فقال وأقوله نوب  
 يم البدن والواجب ستر العورة فحمل الأول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت وهو جمع حسن  
 مغني **(قوله فوجب السكل)** أي كل البدن **(قوله كباقي)** أي في شرح ولا تنفذ الخ **(قوله وأطال جمع)**  
 الخ) وعبارة النهاية وأقوله نوب واحد ستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنه الرأس المحرم وجهه المحرمه كما  
 صرحه المصنف في مناسكه واختاره ابن المقرئ في شرح كالأذرى تبع الجاهل وانظر أسانين وفاء بحق  
 الميت وما صحه في الروضه والجموع والشرح الصغير من أن أقله ما ستر العورة وتحمل على وجوب ذلك لحق  
 الله تعالى اه وفي المغني نحوه وعبارة شخنا فالواجب نوب واحد ستر جميع البدن الرأس المحرم وجهه  
 المحرمه على المعتمدون كان محجور راعيه بالنفس ولولا قال الفرما يكتف في نوب وبالأورثة في ثلاثة أعجب الغرامه  
 بخلاف ما لو قال الفرما يكتف بسائر العورة ونحو ذلك وجميع البدن فانه يجب بالورثه وتقولوا تقتت الورثة  
 ولم يوجد لأحد فهل يجب التكفين فيه بأحد الميت فيلانه سائر فم نظره ولا يعدل الجواب قال مد ونجبه  
 تقديم خصوص الحناء المحجور على الطين لأن التكفين مع وجوده أزاره **(قوله وضائقه الجلال البلقيني في زوال الخ)**  
 هو الذي اعتد به مد **(قوله وضائقه الجلال البلقيني الخ)** أي لآن ستر سرى رها بعد استعمالها متعلقاً ببدنها  
 وهو جائز لها فيها بما جاز لها فعله لم يعد موثقا حتى يجوز تحليتها بنحو حلى الذهب ودفعه  
 معاهد مشرعى الورث وكأولاً كملين ولا يقال أنه تضيق مع المال لأنه تضيق لغرض وهو إكرام الميت وتغطية  
 وتضييع المال وإلا فلا لغرض جائز مد سم لغرض وهو إكرام الميت وتغطية  
 ما عدوا وجسه والكفين وجوب سترهما في الحياة ليس لكونهما معا وقبل لخوف الفتنة غالباً بشرح  
**(قوله مع زوال عهتها مع الخ)** أي ولهذا جاز له نكاح أختها وأربع سواها **(قوله وهذا ما سئلت الخ)** كذا

وكل ما المقصود به الزينة  
 امرأة كالجهر مستبر بنتها  
 بحر روضائهم الجلال  
 البلقيني خور الحسر رفقها  
 وفي الطفل واعتد به جمع  
 ان القياس هو الأول (وأقوله  
 نوب) بستر العورة المختلفة  
 بالذكورة والأورثة دون  
 الرق والحسرة ببناءه صلي  
 الأصح الذي صرح به الرافعي  
 أن الرق يزول بانواتوان  
 بقيت آثاره من نفسه  
 لا منه وقول الزكشي لو زال  
 ملكه لم يغسلها بذه أنه  
 يغسل وجهه مع زوال  
 عهتها عنه ثم الاكتفاء  
 بسائر العورة هو ما صحه  
 المصنف في جميع كتبه إلا  
 الأيضاح ونقله عن الأكثرين  
 كالحلي ولأنه حق لله تعالى  
 وقال آخرون يجب ستر  
 جميع البدن الرأس المحرم  
 وجهه المحرمه لحق الله تعالى  
 كباقي من الجموع وبصرح  
 به بقول المهذب أن سائر  
 العورة فقط لا يسي كفتها  
 متأخرون

في الاتصال وعلى الاول يخدم قول المجموع عن الماوردي وغيره لوقال الغرما يكفن سائرهما ولو رثب سابغ كفن في السابغ اتفاقا  
الرائد على سائرهما السابغ - (١١٦) مؤكدا لم ينسقط تقديمه على الغرما كذا رثبنا نمون ونعم وان لم يكن واجبا في التكفين

وهذا مستثنى لما تقرر من تأكيد أمره لقوة الخلاف في وجوبه والا فقد جزم الماوردي بأن الغرما منع ما يصر في المستحب وعلى ما تقرر من تأكيده وتقدمه بعمل قول بعض من اعتمد الاول انه واجب لحق الميت أي لا الخروج من عهدة التكفين الواجب على كل من علمه والام يبق خلاف في ان الواجب سائرهما السابغ فصل انه بالسار يسقط حرج التكفين الواجب عن المستوفي حرج من حق الميت على الورثة أو الغرما ومن كونه محقه بعمل تخرج آخر بأنه يسقط باصاته باسقاطه كإباني وقول الشافعي رضي الله عنه ماذا غطي من الميت ورثه فقط سقط الغرض لكنه أحل محقه مخرج فباقرنه انه واجب للميت كما فاده قوله لكنه أحل محقه لا للخروج من عهدة التكفين كما فاده قوله سقط الغرض وفي المجموع عن التولي القطع بالاكفائه بستر الغوردة القطع بأن الزائد لا يسقط باسقاطه لانه واجب لحق الله وفيه تناقض الآن يكون قوله لحق الله ليس من كلام

والغرما على ثلاثين بخلاف يكفن في ثلاثة أو اثنين ماله ولو كان في ورثته محجور عليه أو غائب على العبد فكفن الميت من ماله ولم يكن عليه من مستغرق كفن في ثلاثة أو اثنين ماله (قوله في الاتصال) أي ماله أو آخرون (قوله على الاول) وهو أقل الكفن ما يستر العورة (قوله سائرهما) أي العورة (قوله سابغ) أي جميع البدن (قوله فائثون) أي الغرما والورثة (قوله وهذا مستثنى الخ) كذا في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا يحلله بل لا معنى معه الاستثناء من منع ما يصر في المستحب سم (قوله ولا فقد جزم الخ) أي وان لم نقل باستثناء تقدم الميت هنا على الغرما من المنع الا في بعض ما تقدم عن المجموع عن الماوردي وغيره لانه قد جزم الخ ثم هذا مبني على ما اختاره تبعا للشيخ الاسلام من ان سائر جميع البدن مستحب وتقدم عن سم منعوه قالهنا في الغنى وغيرهما (قوله وعلى ما تقرر الخ) متعلق بقوله الا في جعل قول الخ (قوله من تأكده) أي السابغ (وتقدمه) أي الميت (به) أي بالسابغ (قوله اعتمد الاول) أي أقل الكفن سائر العورة (قوله لانه) أي سائر العورة فقط (قوله ولا) أي وان لم يعمل قول البعض المذكور على ما تقرر من تأكيد الاستقبال بل كان الوجوب فيه على حقيقته (لم يبق خلافا الخ) ولأن من الملازمة بالجميع السابق عن النهاية والغنى (قوله انه واجب الخ) مقول القول (قوله أو الغرما) أولئك الخلو فقط (قوله ومن كونه محقه الخ) عطف على قوله من تأكده الخ والضمير الاول للسابغ والثاني للميت (قوله بأنه يسقط الخ) أي الزائد على السائر (قوله كإباني) أي في شرح ولا تنفذ وصية الخ (قوله وقول الشافعي الخ) مبتدأ خبره قوله مخرج الخ (قوله انه واجب الخ) يعني ان السابغ حق مؤكده (قوله لا للخروج الخ) عطف على قوله للميت (قوله كما فاده) أي قوله لا للخروج الخ (قوله وفيه تناقض) أي اذا قطع الاول بسبب كون الزائد حقه تعالى والقطع الثاني بثبوت ما مع التناقض بان المراد بالقطع الاول أن وجوب السائر حق محض لله تعالى وبالقطع الثاني أن وجوب الزائد لحق الميت مشي بما يحق الله تعالى كإباني (قوله ليس من كلام التولي) أي بل من ملحق المجموع على حسب فهمه منه أي وقول التولي واجب المراد به حق مؤكده للميت (قوله وبما تقرر) أي في توضيح ما صححه المصنف في جميع كتبه الخ من الاكفائه بسائر العورة وجوبه قول جمع أنه يجب سائر جميع البدن الخ لئلا يحد الخلف بينهم ما انفاه بالنظر لحق الله تعالى (قوله من الاتفاق المذكور) أي السابق عن المجموع عن الماوردي وغيره (قوله رديان الحق الخ) أقول الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده والحاصل أن الشيخ لم يقصد بالجل الذي ذكره من الخلاف الذي بين الأصحاب في أن الواجب ما بين البدن أو سائر العورة فقط حتى يرد على ما أورده بل قصد دفع التناقض في عبارة الروض ولا إشكال في اندفاع في شرح الروض وهو يقتضي عدم وجوبه وهو ممنوع فان قيل هو غير واجب من حيث التكفين وان كان واجبا من حيث حق الميت قلنا لو سلم عدم وجوبه من حيث التكفين فوجوبه من حيث حق الميت لا يحلله بل لا معنى معه الاستثناء من منع ما يصر في المستحب (قوله وبما تقرر) علم أن قول شيخنا في شرح الروض أقول بهذا الذي حكاه عن شرح الروض لم يعبر به في شرح الروض بل عبارته على وجه آخر لا يلزمه ما أورده وذلك لانه قال في الروض ما نصه وأقله ثوب يعم البدن والواجب سائر العورة اه فقال في شرح قوله وأقله ثوب يعم البدن ما نصه ولعل مراده هنا انه وجب لحق الميت بالنسبة للغرما أخذ من الاتفاق الا في كلام الماوردي وغيره لا لحق الله تعالى والا فهو تناقض لقوله والواجب سائر العورة اه بحر وقفه وهذا لا يتوجه عليه المراد الذي ذكره لان الشيخ لم يقصد بالجل الذي ذكره من الخلاف الذي بين

التولي فانه لا تناقض فهو ما تقرر وعلم أن قول شيخنا في شرح الروض لعل مراد القائلين بوجوب الزائد انه لحق الميت التناقض بالنسبة للغرما أخذ من الاتفاق المذكور ولحق الله تعالى وهو تناقض رديان الحق انه تناقض وان ذلك اجل لا يصح من الخلاف

في وجوب سائرهما والكل  
اتماهوا بالنظر لحق الله كما  
تقرر في توجيههما وبأن  
عن المجموع التصريح به  
فيان الوصية باسقاط الزائد  
لاتنفذ لانه واجب لحق الله  
تعالى ولا ينافي ذلك الاتفاق  
الذي كونه لان الوجوب فيه  
لحق الإلهي فهو مبني على  
ان الواجب سائرهما لحق  
الله والزائد لحق الإلهي  
ويعلم منه بالاولى تقدمه  
بالزائد عليهم على وجوب  
الزائد لحق الله فصح الاتفاق  
ولا بد من ستر البشر هنا  
كالصلاة (ولا تنفذ) بتشديد  
الفاء والبناء للمفعول  
ويجوز تركه (وصيته  
باسقاطه) أي سائر العورة  
لما تقرر أنه حق لله تعالى  
بخلافها بجزاءه عليه بخلاف  
لما في المجموع عن جمع  
فانه انما يأتي على الضعف  
أن الواجب ستر جمع  
البدن لحق الله تعالى قوله  
لحق الله صريح في البناء  
على هذا الضعف لما تقرر  
عن في التفرع على الاول  
الذي صححه أن الزائدة  
يتقدم به على الورثة كما  
صرح به نقله الاتفاق  
السابق وما مر عن الشافعي  
فان قلت ظاهر كلام بعضهم  
أن وصيته لاتنفذ باسقاطه  
وان قلنا انه حق له باسقاطه  
له مكر وهو الوصية به لاتنفذ  
قلت كون وصيته باسقاطه  
مكر وهو ممنوع كيف وفيه  
من المسامحة بحقه للورثة

التناقض في عبارة الرض بذلك الجمل سم (قوله) انه امر بالنظر لحق الله تعالى (الخ) تقدم عن النهاية  
والغنى رفع الخلاف يجعل الوجه الاول على أنه حق لله تعالى والثاني على أنه حق للميت فاما حاصله أن  
السكن بالنسبة لحق الله تعالى فقط لوب سائر العورة والنسبة لحق الميت مشوب بحق الله تعالى ما يستر  
بقية البدن والنسبة لحق الميت فقط الزوب الثاني والثالث فكل من سائر العورة والثالث يسبقه للبدن  
لا يسقط الوصية لا بغير هذا والثالث الذي هو محض حق الميت من الزوب الثاني والثالث يسبقه بالوصية  
وتمنع الغرامة لا الورثة كلاهما وبعضا واعتمد متعقبا وكلامهما (قوله وبأن) أي نفا (عن المجموع الخ)  
عطف على قوله تقرر الخ (قوله التصريح به) أي بان الخلاف انما هو بالنظر لحق الله تعالى (قوله)  
أن الوصية باسقاط الخ) أي في ذكر المجموع هذا الكلام عن جمع (قوله ولا ينافي ذلك) أي ان الخلاف  
اتماهوا بالنظر لحق الله تعالى (قوله الاتفاق المذكور) أي عن المجموع عن المارودي وغيره (قوله)  
لان الوجوب) أي وجوب الزائد (فيه) أي الاتفاق المذكور (قوله فهو) أي الاتفاق المذكور (قوله)  
ان الواجب سائرهما لحق الله تعالى الخ) اعتمد النهاية والغنى وغيرهما كما (قوله ويعلم منه) أي من  
تقدم الميت بالزائد على القول بأنه لحق الإلهي (قوله عليهم) أي الغرامة (قوله على وجوب الزائد) أي  
على القول بان وجوب الزائد الخ (قوله تشديد الفاء) أي للمتن في النهاية واقتصر الغنى على الاول (قوله)  
بخلافها بما زاد الخ) أي بخلاف الوصية باسقاط الزائد على سائر العورة فتنفذ (قوله خلافا لما في المجموع  
عن جمع الخ) المعتمد في المجموع لان الزائد على سائر العورة حق لله والميت في ذلك اسقاطه بالوصية نظرا  
لشأنه لحق الله تعالى مره سم وتقدم عن النهاية والغنى مثله واعتمد هنا (قوله لما في المجموع  
الخ) أي المارأ نغمان أن الوصية باسقاط الزائد لاتنفذ لانه واجب لحق الله تعالى (قوله قوله) أي قول  
المجموع المتقدم نفا (قوله صريح في البناء الخ) يدفعه مرام نغمان سم وقوله لما تقرر الخ يجب  
عنه بان ذلك الوجوب مركب ذكر أحد جزأيه هاهنا والجزء الآخر هنا (قوله وما مر الخ) عطف على  
قوله نقله الخ (قوله ظاهر كلامهم الخ) اعتمد النهاية والغنى (قوله ممنوع) قد رد أن السائل لم يدع  
يجرد أن هذه الوصية مكر وهبل أنها وصية مكر وه (قوله كيف وفيه من المسامحة بحقه الخ) يجب عنه بأنه  
ليس حقه له وحده بل فحق لله تعالى مره سم (قوله هو) أي سائر العورة فقط (قوله مكر به) أي يجعله  
ذاهيبا (قوله اسقاطه) أي الزائد كمدى قول المتن (والأفضل للرجل ثلاثة) لا ينافي وجوب الثلاثة  
الاجاب في أن الواجب ما يعم البدن أو سائر العورة فقط حتى يقال ان ذلك الجمل لا يصح لان الخلاف في بل  
قصد دفع التناقض في عبارة الرض كما يصرح به قوله لعل مراده قوله والا فهو مناقض لقوله الخ والاشكال  
في ادفاع التناقض عن عبارة الرض بذلك الجمل ولا ينافي ذلك ان الخلاف الواقع بين الاصحاب بالنظر لحق  
الله تعالى لجواز أن يكون صاحب الرض اعتمد وجوب ما يعم كمن جعل وجوبه مشوب بحق الله تعالى  
وقد الميت ويحضر وجوب سائر العورة لحق الله ولا ينعمن بهذا الجمل كونه خلاف مرادنا بل ذلك  
القول لو سلم ذلك لجواز أن واقفه في الحكم ويتغلف في مقتضى وصيته فليتأمل (قوله خلافا لما في المجموع عن  
جمع الخ) المعتمد في المجموع لان الزائد على سائر العورة حق لله والميت في ذلك اسقاطه بالوصية نظرا  
لشأنه مره (قوله الوصية به لاتنفذ) قد رد على أن الوصية بالزادة على الثلث مكر وهه وبمحرمه  
مع أنها فاذة بشرط اجازة الرض ويجب بالفرق بين الوصية لمكر وهه والوصية بالمكر وهه كما في ما نحن فيه  
فليتأمل ويجب ايضا بالفرق بان المكر وههنا قول الامه به قصد او ثم وقع الامه به تبع الغير مكر وه بل  
لمنون وهو الامه بالثلث أو أقل لا يقال قضيته انه أو شيء ثم بالزادة قصد لم تنفذ لما تقول لهذا لا يتصور  
لعدم تغير الزادة ببدل انه أو وصي بقدر الثلث او احد ملام شيء آخر لا خولا ورواها والورثة لا ينافي ما ذكرنا  
في الثلث بالنسبة فليتأمل (قوله قلت كون وصيته باسقاط مكر وهه ممنوع) قد رد أن السائل لم يدع مجرد ان  
هذا الوصية مكر وهه بل أنها وصية مكر وه (قوله كيف وفيه من المسامحة بحقه للورثة الخ) يجب عنه ليس

أو الغرامة لا ينجي به يندفع ما يقال هو مكر به فكيف جزأه اسقاطه على أن فيمن التخلي عن الدنيا ورثتها ما هو لائق بالخال (والأفضل للرجل)

الترك كلاً ما وإن كانت واجبة فلا اقتصار عليها أفضل مما زاد على ذلك ولا قال ويجوز أربع وخمس نهاية  
 وبغنى (قوله أي الذكر) إلى قوله كلاً أطلقوه في النهاية وإن اختلفوا في الإقوله وجه محرم (قوله أي الذكر) أي  
 بالغاً كان أو صبياً أو محرماً لغنى ونهاية قال ع ش أي أو ذمياً كما هو ظاهر إطلاقه اه (قوله وجه محرم)  
 استطراد يدل على بغير إسقاطه (قوله لكنه خلاف المسقط) عبارة الر وض وإن زيد بال جمل على الثلاثة  
 لفائدة صاعداً عما سطر قال في شرحه وليست بآدم حاكم وهكنا خلاف الأولى كجلى المجموع اه  
 (قوله المطلقين التصرف) أنهم امتناع الأربع والخمس إذا كانوا أو بعضهم محجوراً عليهم وبوافقه قوله  
 الآخر في ولهم الزيادة عليها إلا أن كان فيهم محجور عليه والحاصل امتناع الزيادة على الثلاثة حيث كان فيهم  
 محجور عليه والإجازة لهم بالأحرار سم عبارة النهاية تم بحمل ذلك أي جواز الأربع والخمس إذا كان  
 الورثة أهلاً للتبعر وضوا به فإن كان فيهم صغيراً ومجنوناً أو محجوراً عليه بسفه أو غائب فلا اه زاد الغنى  
 أو كان الواو ثبت المال فلا اه (قوله لكن مع الكراهة) عبارة الغنى وإما الزيادة على ذلك أي الأربع  
 والخمس فهي مكر وهذان أشهر كلام المصنف بحرهما وبغنى في المجموع اه (قوله كلاً أطلقوه) اعتد  
 النهاية والغنى (قوله تعري) أي الأكثر سم (قوله فهو الأصح) من كلام الأذرى (قوله لانه اضاعة مال  
 الخ) منع استلزامه للقر بم عاتقهم من سم وغيره في دفن المأمع لهم بأن أنه تضعيع لغرض وهو  
 اكرام الميت وتضييع المال لغرض جائز وبأن من العجيري ما وافقه (قوله أي المرأة) التي قوله نظير  
 ما تقر في النهاية والغنى الإقوله أو من مال المورس من لفتقما ذكر وقوله لنا كذا أمره إلى وإذا قلنا (قوله أي  
 المرأة) قضية طلاقه وامر من النهاية في الرجل ولو صغيرة (قوله وتكره الزيادة الخ) عبارة الر وض وتكره  
 الزيادة في الخمسة قال في شرحه للمرأة وغيره قال في المجموع ولو قيل بغير عها الخ (ع) هي الخمسة  
 للمرأة كالثلاثة للرجل فلا شيء منها سقط وإن كان فيهم محجور عليه سم أقول يصح ما كان في قول  
 شرح الر وض والمنهع أمامعه أي الواو من الزائد على الثلاثة في قول المرأة جائز بالاتفاق كما حكاه الامام  
 وبه علم أن الخمسة ليست متناً كدفع في حق المرأة كذا كالثلاثة في حق الرجل حتى يجبر الواو ثبت عليها كيجبر  
 على الثلاثة به صرح في الر وض اه قال العجيري قوله وليست الخمسة في حق غير الذكر كالثلاثة الخ  
 فتنقص من هذه العبارة ومن عبارة مر أن الخمسة في حق الرجل وغيره على حد سواء فلا يجوز الإرضاء  
 الواو وثلاثة لا يجوز إذا كان فيهم محجور عليهم وان الثلاثة في حق الرجل وغيره على حد سواء فجبر الواو وثلاثة  
 ولا توقف على رشد اه (قوله وتكره الزيادة عها) قال في المجموع ولو قيل بغير عها لم يعد شرح  
 المنهع قال العجيري قوله ولو قيل بغير عها الخ ضعيف والمعتد لا حرم في الزيادة على الخمسة لانه لغرض شرعي  
 وهو اكرام الميت اه (قوله هذا كمال الخ) أي الأفضل والجائز في الرجل وغيره (قوله من تلزمه نفيته)  
 أي من سبب زوج يوفى بيمينه وبغنى (قوله أو من يثبت المال الخ) فخرم الزيادة عليه من يثبت المال كما  
 يعلم من كلام الر وض وكذا لو كفن بموافقاً لثقتي كما أتى به ابن الصلاح ولا يعطى الخوط والقطن فإنه  
 من قبيل الامور المسحوبة التي لا تعطى على الاظهر نهاية وبغنى قال ع ش قوله مر فخرم الزيادة عليه الخ  
 أي ويحرم على من يثبت المال أخذها وإذا اتفق ذلك فقرار الضمان على من يثبت المال لكنه  
 طريق في الضمان ولا يجوز لواحد من عها نبش لتعريضهما بالدفن وقوله مر ولا يعطى الخوط الخ أي من

أي الذكر (ثلاثة) يتم كل  
 منها البدن غير رأس محرم  
 ووجه محرمه اتباع المأفصل به  
 صلى الله عليه وسلم (و يجوز)  
 بلا كراهة لكنه خلاف  
 المسقط (رابع وخمس)  
 روضا الورثة المطلقين  
 التصرف وكذا أكثر لكن  
 مع الكراهة كلاً أطلقوه  
 قال في المجموع ولا يبعد  
 نفي لانه اضاعة مال إلا  
 أنه لم يقل به أحد اه وقال  
 الأذرى جزم ابن بوس  
 بالفسر وهو قضية أو  
 صريح كلام كبيرين فهو  
 الأصح (و) الأفضل (لها)  
 أي المرأة ومثلها الخمسة  
 (خمس) لطالبز يادة الست  
 فيها وتكره الزيادة عليها  
 هذا كالميت لا دفن وكفن  
 من ماله والأوجب الاقتصار  
 على ثوب ساتر لكل البدن  
 إن طبعه مفسر أو  
 كفن من تلزمه نفيته ولم  
 يتبرع بالزائد أو من يثبت  
 المال أو وقفا لا كفن

ومن مال المورس نلفقما ذكر ولو اختلف الورثة في الثلاثة ودونها أو أكثر اتفقوا على (١١٩) فوب واحد أو كان فهم مجموع عليه

فالثلاثة ولهم الزيادة عليها  
الان كان فهم مجموع عليه أو  
الورثة الغراما المستحقون  
في سائر العور فوب البسند  
فسائر البسند لما مر أنه  
حقه يتقدم به عليهم لأنك  
أمره بشقة الخلاف في  
وجوبه وان أسقطه بهذا  
فارق ما بينهم في منع سائر  
المستحقين وإذا قلنا بأجبار  
الغراما والورثة على السابغ  
كقوله فليس مثله بشقة  
الثلاثة بالنسبة للغراما بل  
لأورثة فإذا اتفقوا على فوب  
أجبرهم الحاكم على الثلاثة  
لتسوية ما تروا وأما حقه  
بالنسبة لهم فقدم عليهم  
مالم يسقطها لكونها  
واجبة من حيث التكفين  
وفارق الغراما الورثة هنا  
بان حقه في الثلاث أضعف  
منه في السابغ فلينسح  
الغراما تقدم على الورثة  
ومنع الورثة ثلاثة لمعارض  
لحق قول الجمهور القول  
وجوب الثلاث شاذ مجمل  
القول بوجوبها من حيث  
واجب التكفين وليس  
كلما فيه وانما هو في  
وجوبها من حيث انها حقه  
ولم يسقطه ولا معارضه  
ومن ثم قال السبكي والاذري  
مجموعهم الحاكم على الثلاث  
والاذري أوثاقه وقال  
الاذري الاجار انما يتأني  
على الوجه الشاذ ان الثلاث  
واجبة عليهم ما تروا  
فالثلاثة ولهم الزيادة عليها

بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم اه عش **(قوله)** ومن مال المورس بن الخ أي ولم يتبرعوا بالزائد  
يكلون ظاهر حال المصري منابطا لسايرها اه وقال العمري عن غش والمراد بالمورس من تلك الكتابة  
سنة لم يوهب وان طلب من واحد منهم تعيين عليه ثلاثا أو أكثر اه وياتي ما يتعلق به **(قوله)** أو كان الخ صنف  
على قوله اختلف الورثة الخ **(قوله)** مجموع عليه أي أو غائب نهاية **(قوله)** فالثلاثة أي لم يوهبها نهاية قال  
عش \* **(فرع)** \* هل يجب تكفين الذي في ثلاثة حيث لا مانع من الغراما ولا ودية الاقتصاد على واحد  
كالمسلم في ذلك ظاهر اطرافهم نعم وقد اوافق هر على ذلك سم على المنهج اه **(قوله)** مجموع عليه أي  
أو غائب نهاية **(قوله)** وان أسقطه نهاية لقوله بقوله خلاف الخ **(قوله)** وهذا الخ أي بقوله لنا كذا أمره  
الخ **(قوله)** فليس مثله أي مثل السابغ في الاجبار عليه **(قوله)** بالنسبة للغراما فلو قال الغراما يكفن في فوب  
والورثة في الثلاثة أجيب الغراما نهاية ومعنى **(قوله)** بل للورثة أي بالنسبة للورثة تنصرون على بقية الثلاثة  
فلا سقط الثاني والثالث الا بايضا أو منع الغريم سم **(قوله)** فإذا اتفقوا الخ تفرع على قوله بل للورثة  
**(قوله)** أجبرهم الحاكم الخ حاصل ما عنده الشارح ان الكفن ينقسم على أربعة أقسام حق الله تعالى  
وهو سائر العور وقوله لا يجوز لاحدا إسقاطه مطلقا حق الميت وهو سائر بقية البسند فهذا الحديث إسقاطه  
بالوصية دون غيره حق الغراما وهو الثاني والثالث فله من عند الاستغراق إسقاطه والمنع منه دون الورثة  
حق الورثة وهو الزائد على الثلاث فلو رثنا إسقاطه والمنع منبوع وافق الجلال الرمي والمنع على هذه الاقسام  
الاثنان منها فاصبحت في حقا فحقا لم يستأخذ السقط الميت حقه في حق الله فليس لاحدا إسقاط شيء من  
سابغ جميع البسند عندهما كرهى على بفضل **(قوله)** الغراما الورثة فاعل ففعول **(قوله)** هنا أي حيث  
أجيب الغراما في منع الزائد على السابغ دون الورثة فاجبروا على الثلاثة **(قوله)** مالم يسقطها أي بقية  
الثلاثة **(قوله)** بأن حقه أي الميت **(قوله)** فلم يمنع أي حقه في الثلاثة وكذا الضمير المستتر في قوله الا في  
ومنع الخ **(قوله)** القول بوجوب الخ أي وجه القائل بوجوب الخ **(قوله)** ومن ثم أي لاجل كون قول  
الجمهور عموما على ذلك **(قوله)** ذلك الوجه أي الشاذ **(قوله)** ومن ثم أي لاجل رد قول الاذري المذكور  
بذلك المقرر **(قوله)** ذلك أي قول الاذري المذكور **(قوله)** انما الخ بيان لما **(قوله)** قال أي قوله وبحت في  
الخ \* **(فرع)** \* هل النسبة للمراء كالثلاثة لرجل فلا شيء منها إسقاط وان كان فهم مجموع عليه **(قوله)**  
فليس مثله بقية الثلاثة بالنسبة للغراما الخ اعلم ان كلامهم صريح في وجوب الثلاثة على الميت وأنه لا يسقط  
الثاني والثالث الا بايضا أو منع الغريم وذكر الشارح في شرح قول الارشاد ولا الوارث أي ليس له المنع من  
ثلاث لغائبه ما نصه ظاهر قولهم لغائبه أي أنهم لو أودوا الثلاثة ليست لغائبه بمجاورة وهو محتمل لما يسمي  
مخالفه السبقا كذا في مثل ذلك وان يلزمهم فعل سائر المستحقين ثم رأيت الشارح يعني الجوخري بعث  
ان ذكره ليس بقيد بل خرج القالب لو أراد بعضهم جعل الثلاثة على غير هيئة القائف ومنع  
بعضهم منهم يجب المنع ولو اتفقوا على المنع منها أو أودوا الثلاثة على هيئة لم يعوا اه ما في شرح  
الارشاد وظهر كلامهم ان الثلاث واجبة على الميت لاستحقاقها ما وجوب كونها القائف ففعل نظروا في  
فيه كلام عن الاسعد فان قلت وجوب الثلاثة يناق قول المصنف كغيره والاضل للرجل ثلاث قلت ممنوع  
لجواز اعادة ثيابها أفضل في الجملة ويكتفي بتحقيق الافضل في بعض الصور ويجوز كفن من غير ثلثة فلا فضل  
للمكفن تكفين في الثلاث وهذا لا ينافي وجوبها من التركة بشرطه بخلاف اعادة الاقتصار عليها أفضل كما  
يشعر به قوله ويجوز أربع وخمس وهذا لا ينافي وجوبها لنفسها \* **(فرع)** \* منع الغريم من الثاني  
والثالث ثم بعد البني ارم ثلاثه بنش المتسوق كمنه فهل يجب الثاني والثالث ولا نظر لان منعه منع  
التعلق بالثمة فلا يعود لها به نظر واجتهال \* **(فرع آخر)** \* هل يجب تكفين الذي في ثلاث حيث  
لانع من الغريم ولا وصية له وكان له وارث أولا يكلون ظاهرا اطلاقهم فيه نظر **(قوله)** بل للورثة أي  
بالنسبة للورثة **(قوله)** فلم يمنع الغراما الضمير في منع بوجه لحقة

نقر بذلك الوجه سمون ثم لما استشكل ذلك على السبكي أباه بما ذكره أنها واجبة طبق الميت لانها لجاله كاتر لم للعقل دست فوب

يأتيه قال فالتساؤل هو  
 أي جابها لقال الله تعالى فلا  
 تسقط وأن أوصى بإسقاطها  
 اهـ \* (نزع) \* قال وارث  
 آ كنه من مالي وقال آخر  
 من الزكاة أجيب دفعاً  
 الأول عنه وبحت الأذرى  
 أن الحاكم يعتبر الأصل  
 فيجب المتبرع لاستغراق  
 دن أو خبث الزكاة أو قلها  
 مع كثرة أطفاله وهو وجه  
 مدر كالاتصال أو قل وارث  
 آ كنه من المصلحة وأخون  
 مالي أجيب الأول على ما بعده  
 الزركشي والوجه ما نقله  
 الأفرغى عن السرخسي أنه  
 يجاب الثاني دفعاً للعار عنه  
 ومثله قول واحد من مالي  
 وأخون بيت المال أو قال  
 وارث أدفعني ملكه أو آخر  
 في مسأله أجيب الثاني  
 لأنه لا عار هنا وجه (ومن  
 كفن منهما) أي الذكر  
 وغيره (بثلاثة فمضى  
 لغائب) متساو بقى عومها  
 لجميع البدن ثم في عرضها  
 وطولها أي الأفضل فيها  
 ذلك فلا يشافى ما يأتي أن  
 الأولى أوسع لأن المراد أن  
 اتفق فيها ذلك كما يأتي ليس  
 فيها نص ولا عمالة للرجل  
 ولا زار وخار لم أر متابعا  
 لما نقل به صلى الله عليه وسلم  
 (وان كفن في خسف يد  
 قص وعلمه) لغیر محرم  
 (تحتسبن) أي اللغائف كما  
 فعل ابن عروى الله عنهما  
 قوله

النهاية والغنى (قوله قال) أي السبكي (قوله دفعاً للاول الخ) ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به أجني عليه إلا أن قبل جميع الورثة وليس لهم إبداله إن كان ممن يقصد تكفنه لصالحه أو علمه فيعين مرفقاً السبكيان  
 كنهوه في غير رد ومساكنة ولا كلن لهم أخذوه وتكفنه في غيره نهاية فيما زاد قال عـش قوله مر لا يكفن  
 أي لا يجوز قوله مر إلا أن قبل جميع الورثة أي إن كانوا أهلاً لقوله ردوه لمساكنة أي وجوباً وأنكفن  
 هذا حكم ما يقع كثيراً من أنه إذا مات شخص توفي له ما كنهان متعدد فمن أنه يكفن في واحد منها وما فضل  
 رد ذلك ما لم يتبرع به المال للوارث أو ثلث القرية على أنه قصد الوارث دون الميت فلا زاد الوارث  
 تكفنه في الجميع جاز أن ثلث قرية على رضا الباعين بذلك كنهوا اعتقادهم صلاح الميت والاكفن في واحد  
 باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المال له إلا أن تبرع به الخ ولا يكفي في عدم وجوبه بالرد  
 ما حزن به العادة من أن من دفع شيئاً لغيره لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الباعين بعدم الرد  
 وقوله مر والأولى لا يقصد تكفنه الخ اهـ عـش (قوله وهو وجه صدر كالغافل) محل تأمل إذا غابته  
 تقبداً لطلاق يعني يقبضه ولا يحذوقه وكمن تقبداً من متأنلاً لطلاق كلام المتقدمين واعتداه  
 الشرح وغيره بل وقع كثيراً للشرح أيضاً أنه يقبذ لطلاق من سبقوه وتعدوه بقره حيث كان المعنى  
 والقواعد تقضي به وما هنا كذلك إذ لملاحظة وراءه ذمة أو خلاص كنهته في الشبهة أو شغلها أو حاجة طاقه  
 الأولى بالاعتناء من دفع المتفاح لصل أن تقبذ الأذرى ذكره الله تعالى خشي عن الانتقاد سوى بالاعتناء  
 به مرى وهو الظاهر وإن أشعر أقر أو أنها يتولى المعنى الفرع وسكوهم ما بين بحث الأذرى باعتبار إطلاق  
 الفرع (قوله ومثله قول واحد الخ) أي فيجاب الأول دفعاً للعار عنه عبارة شرح العباب قال الأذرى والظاهر  
 أن الداعي إلى تكفنه من عنده يجاب دون الداعي إليه من بيت المال ما أشار إليه اهـ وهو ظاهر انتهى  
 اهـ سم (قوله أي الذكر) إلى قول المتن وبس في النهاية الأول على مالي الأول وكذا في المعنى الأول على أي  
 الأفضل إلى كيان (قوله وغيره) أي من الأثني والخمسة قول المتن (لغائف) هل يعتبره مفقود حتى لو أراد  
 الورثة ثلاثة فلا على هتة اللغائف لا يجاوز أو لا يعتبر فيجاءون قال في الإسهاد الظاهر الأول نظر إلى تنقيص  
 الميت والاستينابة خلفه السنتي كنهته نهاية واعتداه شتواً وكذا عـش عبارة وأعاد قوله فهي لغايف  
 أنه لا يكفي التمسك أو الملوطة عن احداً وهو موافق لما يأتي من الإسهاد فتنبه اهـ وقوله ما يأتي الخ  
 يعني به ما قدمناه آنفاً (قوله متساوية الخ) وقيل متفاوتة فالأفضل من سرته إلى ركبته وهو المعنى بالأزوار  
 والثاني من عنقه إلى كعبه والثالث يسير جميع بدنه معنًى ونهاية وأسنى قال عـش قوله متساوية الخ  
 أي بمعنى أنه لا تنقص واحد منهما من سائر جميع البدن اهـ وفيه تأمل (قوله في جميع البدن  
 الخ) أي غير رأس الحرم ووجه الحرمه كما سيأتي معنى ونهاية (قوله أي الأفضل فهذا ذلك) أي المساواة  
 المذكورة قول عـش أي أن تستر جميع البدن اهـ لا يناسب التفرع إلا في (قوله أن الأولى الخ)  
 أي البسوطه أولاً من اللغائف الثلاثة (قوله لأن المراد الخ) أول المراد بساؤها وهو الأوجه كما أقاده الشيخ  
 شمولها لجميع البدن وإن تفاوتت نهايتها (قوله ذلك) أي الأوسع قول المتن (وان كفن) أي ذكر نهايتها  
 ومعنى قول المتن (ز يدقيد الخ) لم أر ألا تمتنا وجههم لله تعالى شيئاً أي بيان قبض الميت وظاهر الإطلاق  
 (قوله أجيب دفعاً الخ) ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به أجني عليه إلا أن قبل جميع الورثة بشرح مر (قوله  
 ومثله قول واحد من مالي وأخون بيت المال) عبارة شرح العباب قال الأذرى والظاهر أن الداعي إلى تكفنه  
 من عنده يجاب دون الداعي إليه من بيت المال ما أشار إليه اهـ وهو ظاهر اهـ (قوله المتن لغائف) هل  
 يعتبره مفقود حتى لو أراد الورثة ثلاثة فلا على وجه اللغائف لا يجاوز أو لا يعتبر فيجاءون قال في الإسهاد  
 الظاهر الأول نظر إلى تنقيص الميت والاستينابة خلفه السنتي كنهته نهاية واعتداه شتواً وكذا عـش وقوله نظر إلى تنقيصه  
 امتناع نص المراد من خمسة خلفه السنتي كنهته نهايتها (قوله الخ) أي الأوسع قول المتن (وان كفن) أي ذكر نهايتها  
 لها فيكون الواجب لها أمانتها المذكورة في قوله وان كفن في خمسة أو أمانتها الثلاثة للغائف (قوله في المتن



مع السكوت أنه كقصص الحى فاجمع نعم رأيت فى شرح الكنز الذين بن نعيم الحنفى ما قصصه القمصين  
من المنسكب الى القدم ولا يشار بص لا هنا تفعل فى قصص الحى ليسع اسفله للعشى وبلا جيب ولا كين ولا  
تكاف اطرافه والمراد بالجب الشق النازل على الصدر انتهى وهذا هو الذى عليه العمل الآن قوله لا تكف  
اطرافه هل المراد به عدم كفا الجنين بعضهم الى بعض أو عدم كف الذيل بحسب نامل مصرى وقوله ولم أر  
لا تحت الخ أقول ما تقدم أن نفعان المغنى وغيره والثانى من عتق ما كعبه سكوت العلماء حتى كتبهم على  
الذى عليه العمل كالصريح فى بيان القمصين على وفق ما ذكره عن شرح الكنز وقوله هبل المراد به الخ  
الظاهر أن المراد به شبل ذنبك جعبا فلا يكفى شي منهما كتحليله العمل قول المتن (وان كفت فى خمسة  
فازار الخ) تصرح بأنه لا يجب فيما زاد على الفائف اذا كفت فى خمسة التعميم سم (قوله لغير محرم)  
راجع للقميص أيضا (قوله وفى قول الخ) أى فيما اذا كفت المرأة فى خمسة (قوله الثالث عوض الخ) عبارة  
النهاية والمغنى أى واللغة الثالثة بدل القمص لان الخمسة لها كالثلاثة للرجل والقمص لم يكن فى كفته  
صلى الله عليه وسلم اه قول المتن (ويسن الابيض) وسأيت أن المغسول الأولى من الجدينها يتومغنى (قوله  
والابيض الخ) ولو قيل يوسو به الا تلم بعدا فى التكفين فى غيره من الارزاد لكن اطلاقهم يخالفون بنى  
أن ذلك جائز وان أوصى بغير الابيض لانه مكر وموالموسيه لا تنفذ ثم يظهر اطلاقهم بنب الابيض ولو كان  
الميت ذميا ع (قوله وكفىوا فيها الخ) ويكره أن يكون فى الكفن غير البياض كجعل نحو صفوف  
رأسه أو أسفل قميصه شيئا (قوله الأصل) الى قوله لا تلثا فى النهاية والمغنى قول المتن (أصل التركت فالتلم  
تكن الخ) ولا يشترط وقوع التكفين من مكاف كفى المجموع وقصع من البندنجي وعبره ولو لمات انسان  
ولم يوجد ما يكفن به الا يوسع ما لا غير محتاج اليه لزمه بذله بالقبعة كاطعام المظطر زاد البغوى فى خلافه  
فان لم يكن له مال فعلا لآل ان تكفيه لازم لا لا لا لعل لا بدل بزار السهم غنى ونهاية واسنى أقول قديقال قوا لهم  
ولا بدل الخ لئلا يتحمل تأمل لتصر بهم بأحوال الحبش والطن عند فقالت ب فالتأمل وأيضافه: أى أن يكون  
محل ذلك حيث كان من المورس بن ولا يفتى عن هذا الشرط فرض عدم الاحتياج اليه كفهو ظاهر لانه قد  
يحتاج لثمة مصرى وقوله لتصر بهم بأحوال الحبش الخ فى تقريره نظر ظاهر اذا لم يغيب مفقودنا  
بالتسبة لجميع من علم ما يت وقوله حيث كان من المورس بن أى لو لم توجد الاغنياء مثلا كفى سم عن مر  
(قوله التلم يتعلق بعينها) أى جميعها كفهو المتبادر وينسده قوله كإياى الخ به يندفع المسم هنا  
(قوله ولا أصلها الخ) لا يفتى ما فيه من الركعة عبارة النهاية والمغنى ويستثنى من هذا الأصل من لازوها  
مالو يلزمه فقتهافكها فمخو طمس فى الاصح الا ترى اه وهى سالفعتها (قوله كفى) أى فى  
الفرع (قوله وراى) الى المتن فى النهاية الاما أنه عليه (قوله وراى) أى وجوب اقال سم وظاهر  
أنه يحرم تكفينه ولو كان فى ذمته من مستغرق فى غير الاثني به لانه أرزابه وهو حرام اه (قوله فيه)  
أى فى القهين من البرك (قوله سعة وضعا) فان كانت كتر من جباد الشيا أو متوسطا من متوسطها  
أو متعاقب خشبها شرس المنهج (قوله ولو كان الخ) غاية ع (قوله على ما شمله الخ) عبارة النهاية  
كإقتضاه اطلاقهم اه (قوله عن مثل فعله) الاولى عن فعل مثله كإعبره النهاية (قوله بنسبة الخ)  
وان كفت فى خمسة فازار الخ) تصرح بأنه لا يجب فيما زاد على الفائف اذا كفت فى خمسة التعميم فكلام  
الاسعاد المار فى غير ذلك خصوصاً وقد علل بمخالفة الست وما غير مخالف او افتضا فعمل ينسب رسول الله  
صلى الله عليه وسلم (قوله التلم يتعلق الخ) فى اطلاق هذا التقيد نظر لان الحق اذا لم يستقر فعلا يمنع المتماثل  
(قوله وان كان مقرا الخ) استخذه مر (قوله ولو كان طبع مدون على ماشه اطلاقهم) اعلمه مر وبعبارة  
شرح الروضو ينبى حله على ما إذا لم يكن عليه من مستغرق والا فنبى اعتبار تقديره كما اعتبره فى المجلس  
ويجئ الفرق بتعذر كسب الميت بخلاف الحى كنهه كسما يلق به غالبا اه وظاهره لا يحرم تكفينه  
فى غير الاثني به لانه أرزابه وهو حرام (قوله ويقرق بينه وبين ظاهريه المجلس) انظر لموات المجلس (قوله

والحر به الخ) عبارة النهاية وأما البعض فإن لم تكن بنتونين سيدها بة فالحكم واضح والالح قال ع  
قوله مر فالحكم واضح أى فى أنها عليه ما فعل السيد نصف لثافة لان الواجب عليه بقطع النظر عن  
التبعض لثافة واحدة وفى مال البعض لثافة ونصف فحكم له لثافتان فكيف فسخنا وزادنا الثمن ماله  
وبقى ماله اختلاف هل مونه فى ماله السيد أو لونه وبني أنه يكولم تكن مهابة لتسد المزيج اه (قوله  
تركة) الى قوله نعم فى النهاية والغنى الاقوله كإفادته الى بقية التحيز (قوله واستقر قهادهن) أى متعلق  
بعين التركة نصرى رسم قول المتن (فعل من عليه نفقة الخ) ولوما من لزمت تحيزه بغيره بموته وقيل  
تجهيزه وتركة لثاني الابنجهيز أحدهما فقط فالوجه كآفتى به والوجه الله تعالى أنه يقدم المثلث الثاني  
لثنتين عزمه عن تجهيز غيره شرح مر اه سم قال عرش قوله فالوجه الخ طاهره وان خفف تغير الاول  
وهو ظاهر لانه تبين أن تجهيزه ليس واجباً على الثاني لجزء اه قول المتن (من قريب) أى أصل أو فرع  
صغيراً أو كبيره بانه وبغنى (قوله كمال الحلية) عبارة النهاية والغنى اعتباراً بحال الحلية فى شهر المكتاب  
ولانفسها بوجوب المكتاب اه (قوله ولد كبير فقير) أى فاعلى الكسب بصرى (قوله فان لم يكن) الى  
قوله كالأفهم الغنى الاقوله فى وقف الاكفان وقوله أى هو كجمله وكذا فى النهاية الاقوله بجملة (قوله فى  
وقف الاكفان ثم فى بيت المال) أنظر ما وجه الترتيب بين وقف الاكفان وبيت المال مع أن كلامهما جملة  
مصرف لما ذكر بصرى وقد يوجه بأن تعلق حق المثلث بالوقوف للكنز أقوى رآهم من نقله بجملة بيت  
المال الصالح له ولغيره ثم رأيت فى عرش مائصو يقدم على بيت المال بالوقوف على الاكفان وكذا الموصى  
به لاكفان وهل يقدم والحالة ما ذكر بالوقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به أو بغيره فيه نظر والاقرب  
الثانى لان الوصية تحليل ففى أقوى من الوقف اه (قوله فعلى أغنياء المسلمين) ظاهره مولى مجبور فعلى  
ولهم الاخراج مر اه سم قال عرش المراد بالغنى منهم من تلك كفاية سنة كذا مائص وهو موافق لما  
قال فى وصية فى الكفاية وفى المجموع فعلى الغنى من ثلاث ياد على العمر الغائب وهو العنود وقامه هنا كذا  
وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت فليراجم اه ولوقيل بالترتيب بينهما لم يعد واجب على الأغنياء  
بالغنى الثانى ثم على الأغنياء بالغاى الاول ثم على الاقل سنة فالقول فى غنى الفطر والله أعلم قول المتن (وكذا  
الزوج) أى وكذا جعل الكفن أيضاً الزوج الموصى له بما انفجر البعثن أو ما صاحب كانت نفقتها لازمة فعليه  
تكفين زوجته كانت أو أم متوجة أو باناً حاملاً وجوب نفقتها عليه فى الحياة بخلاف نحو الناشئة  
والصغيرة بان أعسر عن تجهيز الزوجة الموصرة أو عن بعض مشورت أو عزم تجهيزه لمن ماله نهاية وكذا فى الغنى  
الاقوله ولو بما انفجر البعثن أو ما بانى فى الشرع ما وافقه قال عرش قوله مر الموصى بجملة فى الفطر اه  
(قوله أى هو كجمله) أى الذى هو أصل التركة قال كاصل التركة كان أولى (قوله غير المملوكة له الخ) عبارة

أو كانت واستقر قهادهن) هذا يقتضى تقديم الدين على التكفين وهو منوع وله ذاق الى الروض كغيره وهو  
أى كفن الميت مع سائر مؤن تجهيزه مقدم على الدين أى الذى فى نفسه وبصرى بذلك أيضاً قوله السابق ولو  
كان عليه من على ماله له اطلاقهم وما رفقاه فنه من شرح الروض اللهم الا أن يربط الدين متعلق بعين التركة  
(قوله فى المتن وسيد) لومات السيد بموته وقيل تجهيزه وتركة لثاني الابنجهيز أحدهما فقط فالذى آفتى به  
شعنا الشهاب الرملى انه يقدم السيد لثنتين عزمه عن تجهيز غيره شرح مر (قوله فعلى أغنياء المسلمين) طاهره  
ولو مجبور فعلى ولهم الاخراج مر قال فى شرح الروض وفيه أى المجموع عن البندين وغيره لومات  
انسان لم يوجد ثم ما يكتفى به الاوجب مع ماله غير محتاج اليه لم يملكه القيمة كالطعام للمعطر والابغوى  
فى فتاويه فان لم يكن له مال فجاءه الا أن تكفينه لازم للائمة ولا بدله نصرايه اه وعبارة العباي فان لم تكن  
تركة فمعبأنا اه وظاهره انه لا يجب حينئذ تجهيزه على أغنياء المسلمين فليست على هذا المثلث وجوب عليهم فان  
كان محله اذا كثر وجوب الاواب فلم وجوب عليهم اذا كثر ولم يجب الا لم يوجد لا واحداً أو ردت ذلك على  
مر فعمله على ما ذاق لم يوجد الاغنياء مثلاً (قوله فليزعمون تجهيز زوجته وما انفجرها الخ) ولومات زوجته

والخر به ان لم يكن مهابة  
والا فعلى ذى النوبة فان لم  
تكن تركة ولا ما لحق  
بها وهو الزوج كإفادته  
سابقه أو كانت واستقر قهادهن  
دين أو بقى ما لا يكتفى (ذمومة  
التجهيز كلها أو ما بقى منها  
عسى من عليه نفقة من  
قريب وسيد) ولولام ولد  
ومكتاب كمال الحلية ثم  
يجب تجهيز ولد كبير فقير  
ولا رد لانه الا أن عاجز  
والعاجز تجهيز مؤننه فان لم  
يكن له منق وجب فى وقف  
الاكفان ثم فى بيت المال  
فان لم يكن أو ظم متوليه  
يتمتع فعلى أغنياء المسلمين  
(وكذا الزوج) معطوف على  
جملة محله أى التركة أى  
هو كجمله فليزعمون  
تجهيز زوجته وما انفجرها  
المملوكة له وغير المكتوبة  
على الوجه

النهاية هذا إذا كانت جملة كنهها فان كانت كنهها أمانة أو غيرهما فلا يخفى حكمه ومعلوم أن التي أخذها  
 إياها بالانفاق دلها كنهها قال عرش قوله أو أمانة أي فحبب عليه تكسبها لكونها ملكة لا لكونها مملوكة  
 وقوله مر أو غيرهما أي بان كانت متعلقة بالخدم والخدم لا يحكم بها عدم الوجوب اه عرش **(قوله)** ادلس لها  
 (الح) أي فلا يجب عليه تكسبها عرش **(قوله)** بخلاف من حببها (الح) أي فحبب عليه تميزها عرش وبصري  
**(قوله)** وبان (الح) عطف على زوجته **(قوله)** مطلقا أي حاملته أولا **(قوله)** وان أسرت (الح) أي الزوجة  
 حرة كانت أو أمراً **(قوله)** ودعوى عطفه على أصل (الح) رد المعنى وتسعه لنهاية عباوته وبما قررنا في جمل  
 المتن علم أن جملة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشار إليه الشارح راداً لما قبل ان ظاهره يقتضي أن  
 محل وجوب التكفل على الزوج حبساً لتركته الزوجة وهو بخلاف باقي الرضا وأصلها اه **(قوله)** على أهل  
 وحده أي على المهر فقط لا على مجموع البتة أو المهر **(قوله)** بلزمتها كالمعنى أي أذملولها التركيب حيث  
 وجب على الكفن الزوج مثله ولا يخفى في تركه قول سم والزوج مجموع قطعاً عما ظهر الأخصاص المعنى  
 حيث نزل على أصل التركة كفي غير الزوجة والزوج في المروجة أو في تركته ذلك اه أن أراد عاقل المعنى  
 المذلول الصنعى فكذا أو المعنى المقصود فليس الكلام نفسه كإثبات في الشرح **(قوله)** والغاء قوله كذا  
 (الح) هو مجموع أو أضافه بكفي أن من فوائده بيان اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه ما ذكر  
 مفيد ذلك أن كان العطف من قبيل المفردات كإلزامه امتعة كإلزامه نصف قوله في باب الحول والله يشترط  
 تساويهما جنساً وقد رواه كذا أحاطوا وأجلاوه وصحوة كسرى في الأصح انتهى فتأمل ولا تغفل اه وقيل قال  
 أن أراد بقوله من قبيل المفردات ما يشتمل العدة كإلزامه استبدله من كلام المصنف ليس من العدة فلا يتم  
 تقريره أو الفضلات فقط فإلزامه ليس منها **(قوله)** الاستكشاف اهله بان يراد المحل المقيد بالعطف أصل  
 التركة الذي هو فردن مطلق المحل المذكور على سبيل شبه الاستخدام فغنى التركيب حيث نزل أصل التركة  
 الزوج مثله وقال التكردي أي بتأويل جملة بالفردون لتقدير الزوج المماثلة له في أنه جملة أضافه ولا يخفى  
 أنه لا يزال ركة المعنى **(قوله)** قائل ذلك أي العطف المذكور **(قوله)** العطف مفعول أراد **(قوله)**  
 لا الصنعة أي لا بالنسبة التركيب كرسى **(قوله)** أصل (الح) توجيه العطف بالنسبة المعنى المعنى  
 فكأنه قال أصل التركة كفضل التكفل والزوج مثله أي أصل التركة **(قوله)** انه (الح) بيان لما قرر **(قوله)** ثلث  
 يلزمه (الح) الزوم مجموع علمته من دلالة استقراء كلام المصنف وكله فهم أن الخلاف لا يختص بما  
 بعد ذلك إذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كإثبات سم ومرفاهه وأيضاً عن نسب ذلك التوهم إلى  
 الشارح **(قوله)** على من ذكر (الح) والانتقال إلى أصل التركة لأنه هو المعطوف عليه لا من عاينه نفقة المثلث **(قوله)**  
 فساد (الح) (الح) الأضافة للبيان **(قوله)** وجود الزوج ولعل صوابه الموافقة لما قدمه في السؤال فساد الزوج  
 وعلمه يظهر ما ذكره من لزوم إجماع الخلاف (الح) إذا المتبادر حيث رجوع في الأمع للمحل كما هو الغالب في  
 اليهود المثلث دة لا عطف وأما على فرض صحة لفظ الوجود فلا يظهر وجه الزوم فوجه الكردية بما  
 نصبه قوله قلت يلزمنا (الح) أي يلزمه أن لا يخبري الخلاف في الزوج كما لا يخبري في الأصل في فاجر المصنف  
 وضاعها معلوم يوجد لا يخبري أحدهما فالوجه تقديم من يخشى فسادها والافاز وجه شرح مر **(قوله)**  
 يلزمها ركة المعنى هذا مجموع قطعاً عما ظهر الأخصاص المعنى حيث نزل على أصل التركة كفي غير الزوجة  
 والزوج في المروجة أو في تركته ذلك وقوله والغاء قوله كذا هو مجموع أيضاً بكفي أن من فوائده بيان  
 اختصاص الخلاف بالمعطوف دون المعطوف عليه ما ذكره مفيد ذلك أن كان العطف من قبيل المفردات  
 كإلزامه استقراء كلام المصنف كقوله في باب الحول والله يشترط تساويهما جنساً وقد رواه كذا أحاطوا وأجلاوه  
 وصحوة كسرى في الأصح اه فتأمل ولا تغفل وقوله قات يلزمنا (الح) الزوم مجموع علمته من دلالة استقراء  
 كلام المصنف وكأنه فهم أن الخلاف لا يختص بما بعد ذلك إذا كان العطف من عطف الجمل وليس كذلك كما  
 تبين **(فرع)** \* أسلم في أكثر من العدد الشرعي وأسلم أو كن كجائبات ثم تمت وامتنع من الاختيار ينبغي

ادلس لها إلا الأجر بخلاف  
 من حببها بغيره وبان  
 حامل منه ووجه مطافاً  
 وان أسرت وكان لها  
 تركه كما أفهمه عطفه  
 المذكور ودعوى عطفه  
 على أصل وحده يلزمها  
 ركة المعنى والغاء قوله كذا  
 المخبر به عن الزوج لا يستكف  
 كما لا يخفى أو أراد قائل ذلك  
 العطف بالنسبة للمعنى  
 المقصود لا الصنعة إذا أصل  
 هو المخبر به عن الحقيقة  
 بانه المحل فالزوج كذلك فان  
 قلت بل الصنعة صحيحة  
 وكذا حال أي ومجمله الزوج  
 حال كونه كالأصل فيها  
 نقرر أنه إذا فقد يكون على  
 نحو القريب وهذا اعتبار  
 صحيح حامل على العطف  
 المذكور قلت يلزمه فساد  
 إجماع الخلاف في كونه على  
 من ذكره عندنا والزوج

والخلاف في الزوج يكون فاسدا وليس كذلك اه ظاهر الفساد (قوله وليس كذلك) أي ولا خلاف فيه وهذا تأكيديا فإضافة الفساد إلى ما بعده (قوله وعلى كل) أي من احتمالي العطف (قوله انهم المثل الخ) أي ما قيل ان ظاهره يقتضي أن وجوب الكفن على الزوج انما هو حيث لم يكن للزوجة تركته وهو خلاف ما قالوا وضوابطها معنى (قوله بذلك) أي بأنه عطف على قوله ومجمله أصل التركة كالأب بعللا على قوله من قريب وسيد (قوله انه يكفي) أي في تكفين الزوجة عس (قوله يؤيد الاول) أي يثبت الجمع وبالله سم على المنهج عس (قوله وهل يجزئ ذلك) أي هذا الخلاف المذكور (قوله من حيث هو) أي سواه كان الكفن للزوجة وألغى بها (قوله بأن للزوجة) أي من الكفن (قوله وهي فيها) أي للزوجة في الحياة (قوله في ذلك) أي في ترجيح أحد الأمرين من إطلاق الخلاف وتخصيصه بالزوجة (قوله والوجه الاول) أي عدم الفرق وجرى ان الخلاف في مطلق الكفن لازم على الغير (قوله لا يلزمه الا بوجه واحد الخ) وظاهر كلامه أنه اذا كان الزوج مورا ليعب الزوج الثاني والثالث في تركت الزوجة يقتصر على الزوج الواحد الذي هو عليه لان الوصوب بلا لهما أسلناهم لو أبصر الزوج بعض الثوب فقط كل من تركها أو ينفق حيث وجوب الثاني والثالث لان الوصوب في هذه الحالة لا فاقا في الجملة مدر اه سم على عس وكردى على بافضل أتول لوقيل في الصورة الاولى بوجوب الثاني والثالث أيضا تركت الزوجة لم يعد (قوله وانما الخ) عطف على أن من زما الخ والتعبير أن التجهيز (قوله امتناع الخ) وعليه ينبغي انه لو كان الزوجة تسع مثلا والكفن باقيرجيم للزوج لا للزوجة يجزئ (قوله ان كفتها لا يلزم الزوج الخ) أي لقوات التمكن المقابل للنفقة نهاية (قوله مطلقا) أي لزومه نفقتها في الحياة أولا (قوله وحيتشد) أي من مخالفتها لالمات بحال الحياة فيبذل كرمع نقل مقابل الاصح هناك من أكثر الاحباب وانتصار جميع له (قوله بينها) أي الزوجة (قوله فيبذل كرمع) أي من جريان الخلاف في مطلق الكفن (قوله وخرج) أي قوله لان خصوص الخ في النهاية (قوله فلا يلزمه الخ) ولو ماتت زوجه دفعتهم بخودهم ولم يجد الا كفافا لغيره فخرج عس بنهن أو تقدمت العسرة أو من يخشى فسادها أو من مريض بهل تقدم الاقرب أو العسرة أو يقرع احتمالات أو لم يزلها فبها معنى وعسرة النهاية لم يمت زوجه أو دفعتهم بخودهم ولم يجد الا كفتا واحدا لقياس الاقتراع ان لم يكن من يخشى فسادها أو تقدمت على غيرها أو مريض بها فالوجه تقديم الاولى مع أن المنعبر وقال البيهقي لو ماتت أقر به أي الذي يحب نفقته عليه وهم الاصول والفرع ودفعتهم أو غيره فقدم في التكفين وغيره لم يسرع فساد فان أسوأ قدم الأب ثم لأم ثم الأقرب فالأقرب يقدم من الآخرين أسهموا بقرع بين الزوجة وبين بعضهم ولا اختلاف في تقديم الأم على الأب وفي تقديم الأم مطلقا نظرا لأوجه تقديم الفاجر الشقي على الرائي وان كان أصغر منه لم يؤيد كرمه ما ذلتم بكنهه لقيام أمر الكل وشبهه أن يجبي عس خلاف الفطرة أو النفقة انتهى وسأقي بعض ذلك في الفرع أو لو ماتت الزوجة وتوكلت على ما عاين بعد الاختيار أو غيرها فالوجه أخذها بما عاين تقديم من يخشى فسادها أو كان زوجا لها الأصل والمتبوعا انتهت قال عس قوله مدر وأوجه تقديم الفاجر الخ أي من الآخرين فقط دون ما قبله فانه يقدم ولو كان فاجرا شقا ومعلوم أن المراد بالآخرين أولاد النكاح المعسر والآن أذكر كتابيات من مز وامتنع من الاختيار يلزمه تجهيز الجميع إلا بصل لاداء ما عليه بذلك الاختيار وقدم امتنع منه فلو مات قبل الاختيار لم يعد موثقا في نفقته وجوب تجهيز الجميع من تركته اه وقال شيخنا ولو كان له زوجان حرة وأمة وأسئلة وكسبتوما تنامعوا لم يجد الاما تجهيز بهما فدل يقدم كل من الحرة والمسلمة على الأموات كالحية كاشمرفهما أو يقرع بينهما والظاهر الثاني اه (قوله كالحية) أي قوله لامن خصوص الخ في النفي (قوله كالحية) أي كالحية بنفقتها في الحياة (قوله بنحونا من الخ) هل يشمل القرناه أن يلزمه تجهيز الجميع إذا بصل لاداء ما عليه بذلك الاختيار وقدم امتنع منه فلو مات قبل الاختيار بعد

وليس كذلك وعلى كل اندفع زعمهم انهم المثل انشراط فقرها غير أن بيان السبكي أجاب بذلك وتغير ما رصده به على الجسد ويحب جمع أنه يكفي ملبوس فيه قوة وقال بعضهم لا بد من الجلبد كافي الحياة والذي يخسه اجزاء قوى يقارب الجلبد بل اطلاقهم أولوية المفسول على الجلبد يؤيد الاول وهل يجزئ ذلك في الكفن من حيث هو أو يفسر بان مالز وجدة معاوضة فوجب ان يكون كافي الحياة وهي فيها الحياة بحملها الجسد بخلاف كسوة القبر بل لا يجب فيها جديد كملها ظاهر للفرق ذلك بحال والوجه الاول كما صرح به قولهم ان من لزمه تكفين غيره لا يلزمه الا قوب واحد وانما امتناع لا تخليص وانما لا تصير ديننا على المعسر وان العبرة بحال الزوج دونها بخلاف الحياة في الكل بل نقل عن أكثر الاحباب وانتصره جمع أن كفتها لا يلزم الزوج مطلقا وحيد فلا فرق بينها وبين غيرها فيما ذكر وخرج بالزوج انسه فلا يلزمه تجهيز زوجته أبه وان لزمه نفقتها في الحياة (في الاصح) كالحياة ومن ثم يلزمه تجهيز نحونا من

والزنا والمراصة التي لا تحتل الوطء أولافه نظر والاقرب الثاني لان نفقة من ذكر واجبة على الزوج  
 وقوله وصغيرة أي لا تحتل الوطء ع **(قوله نعم ان أعسر الخ)** أي فان أعسر الزوج عن تجهيز الزوجة  
 الموصرة أو عن بعض جهز أو تم تجهيزها من مالها بما يقوم في أي بأن لم يكن له مال ولا ورث منها شأنا أو جود  
 مانع فلم يملكها كغيرها واستغرق بالدين تركتها المعلقة أما اذا كانت في ذمتها تقدم تكفيها على الدين  
 سم على ج بالتمني اه ع **(قوله ان أعسر الخ)** أي عند الموت وان أسير بعده وقيل تكفيها مر  
 اه سم وفي ع من مر خلافه عبارة مشي مر على أنه ينبغي فيقال كان مسرا عند موت الزوجة  
 ثم حصل له مال قبل تكفيها أنه يجب عليه تكفيها للبقاء على حاله ووجه بعد الموت مع القدرة قبل سقوط  
 الواجب سم على المنهج اه وهذا هو الظاهر **(قوله وقال بعضهم الخ)** تقدم عن النهاية اعتماد **(قوله)**  
**(والا الخ)** أي وان لم يرش لمائع قتل واختلاف من كفى المتزوج بكفاية سم **(قوله وهو متجه)** اعتمد  
 مر اه سم **(قوله وبه الخ)** أي يكون التكفين امتناعا **(قوله عن ليس عند الخ)** ويحتمل الضبط بالفترة  
 مر اه سم واعتمده ع كسر **(قوله فان لم يكن لها تركه)** أي أو تعلق بعينها من **(قوله أولم يجب)**  
**(نقطة الخ)** أي لخصو تشوها **(قوله فعل من عليه نفقتها)** أي من قريب وسيد **(قوله قالوا فقال الخ)** اقرب  
 ع ش تقدم الوصية عليه كسر **(قوله ولو غاب)** أي في قوله كبحته في الغنى والى قوله ونظر في النهاية الا قوله كما  
 يحتمل الى وقاس نظائره **(قوله وهو موسر)** أي ويجب عليه نفقتها **(قوله أو غيره)** شامل لمال غير الورثة  
 فقوله النهاية والغنى لغز في وجه الورثة الخ يجرى على الغالب **(قوله براه)** أي يحسن التكفين عما  
 ذكر **(قوله ورجع عليه)** وكذا لو غاب أي أو امتنع القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فكفته شخص من  
 مال نفسه ع ش أي بان الحكم بالاشهاد **(قوله وعلى شقة الثاني الخ)** وهو التكفين بغير ابن الحاكم  
**(قوله في ذمته)** أي الزوج **(قوله انه لو لم يوجد حكم)** أي لم يمسرا استدانه بلا مشقة بلا تأخير مدة بعد  
 التأخير اليها زاه بالمت عادة وكعدم وجود الحاكم أو امتنع من الاذن الا بدوامه وان قلت ع ش **(قوله)**  
 ليرجع به فلو فقد الشهود فهل يرجع أو لا ان فقد الشهود نادر كقوله في هرب الجاني فله نظر والاقرب الثاني  
 ع ش ولعل هذا بالنظر لظاهر النسخ وحكم الحاكم وأما بالنظر للباطن فله الرجوع بطريق الظاهر اذا  
 نواه **(قوله ولو أوست الخ)** ولو أوست بالنوب الثاني والثالث فالقياس بمقتضى الوصية واعتبارها من الثالث  
 لانها تبرز وليست وصية ثلث لعدم وجوب الثاني والثالث على الزوج وانما لم تكن من رأس المال لعدم

موتين ينبغي وجوب تجهيز الجميع من تركته **(قوله نعم ان أعسر الخ)** أي عند الموت وان أسير بعده وقبل  
 تكفيها مر وظاهر كلامهم انه اذا كان الزوج موسرا لا يجب النوب الثاني والثالث في تركته لان وجبة  
 ويقتصر على النوب الواحد الذي هو عليه لان الزوج لم يملكها بل اقاما بتداه وهو لا يجب عليه الا نوب  
 واحد لا يقال بل لا فاهه لان الزوج وحمل عنها بالفترة فلا تمنع ذلك ويؤيد ما قلناه ان وجوب  
 لو جبت الا نوب السلات على الزوج وليس كذلك لم لو أسير الزوج وبعض النوب فقط قبل من تركتها  
 وينبغي حثتد وجوب الثاني والثالث لان الزوج في هذه الحالة لا فاه في الحقة ولو ماتت زواجه دفعة  
 بهم أو غيره ولم يعدا لا كفتوا احدا فالقياس الاقرب ان لم يكن ممن يخشى فسادها أو اقدمت علم أو  
 مر تباه لا وجبة تقدم الاولى مع أمن التغير أخذها مسر وقال البند نجي لومات أقول به في نسخة قدمي  
 التكفين وغيره من يسر فسادها فاستو واقدم الاب ثم الاقرب بالاقرب يوجب تقديم الاثني من اسنها  
 ويقرب بين الزوجين وذكر بعضهم احتمال تقدم الام على الاب وفي تقديم الاس مطلقا نظر ولا وجه  
 لتقديم القليل الشقي على العاقل وان كان أصغر منه ولم يذكر ما اذا لم يكنه القليل بالسر السكل وشبهه أن يعي  
 فيه خلاف الفطرة أو النفقة اه وسألت بعض ذلك في الفرائض شرح مر **(قوله وال)** أي وان لم يرث  
 المانع قتل واختلاف من كفى المتزوج بكفاية **(قوله وهو متجه)** اعتمده مر **(قوله وهو متجه)** اعتمده  
**(الخ)** ويحتمل الضبط بالفترة مر **(قوله ولو أوست بان تكفن من مالها الخ)** ولو أوست بالنوب الثاني

كانت وصية لوارث لانها اسقطت (١٢٦) الواجب عنه وانما لم يكن ايضا مفضله دينه من الثالث كذلك لم يورث على احد منهم

بخصوصه شيئا حتى يحتاج  
لاجزاء الباقي (و يسقط)  
اولادها وان في كل ما بعده  
(أحسن اللغات وأوسعها)  
ان تفاوتت حسنات وسعة  
ويظهر فيها اذا تعارض  
الحسن والسعة تقدم السعة  
فان اتفقت سعة وتفاوتت  
بحسنا قدم أحسنها  
(والثانية) وهي التي تلي  
الاولى حسنات وسعة (فوقها)  
وكذا الثالثة فوق الثانية  
كل يجعل الحلي أحسن نيابة  
الدعي وما يليه (و يذر)  
بالمجتمعة (على كل واحدة)  
منهن بل وما زاد قبل وضع  
الأخرى فوقها (حنوط)  
ينفع أوله لانه يذرع سرعة  
بلاهن ويسحب بخيرهن  
أولا بالعود في شير يحرم ثلثا  
لما صاع من الأرمي ما هو  
أولى من المسك وقال ابن  
الصلاح بل هو أولى لانه  
أطيب الطيب وقد أوصى  
على كرم الله وجهه كليمه  
بسنده حسن أن يحفظ مسك  
كان عنده من فضله حنوط  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
(و يوضع الميت فوقها)  
برفق (مستلقا على ظهره  
(وعليه حنوط) وهو فوق  
من الطيب يختص بالميت  
يشتمل على خصوص مسندل  
وذر وركافور فعمله عليه  
بقوله (وكافور) لا فاد تذب  
وضعه صر فافاضوا لاهتمامهم  
بشأنه لثلا ينقل عنه مع أنه

تعلق الكفن مطلقا بالتركتهم وجود الزوج المورس هو سم (قوله) كانت وصية لوارث) أي فتوقف  
على إجازة الورثة غرض زاد سم عن مرد و ينفى أن يعتبر من الثالث لانه شأن التسرع وهذه تبرع وقياس  
كونها وصية للزوج باعتبار قبوله بعد الموت اه (قوله كذلك) أي وصية لوارث مع أنه بذلك وفرع عليهم  
فهو في معنى الإصاء لهم سم (قوله وفي كل ما بعده) أي أي قول المصنف ولا يلبس قول المتن (وأوسعها)  
أي أو أوسعها نيابة و معنى (قوله ان تفاوتت الخ) عبارة النهائية والمراد أوسعها ان اتفق لمصر من أنه  
يندب أن تكون متساوية أو المراد بتساويها وهو لا وجه كما أفاده الشيخ وهو لاجمع البدن وان تفاوتت  
اه وفي سم بعد ذكر مثلها من الأدنى الاقوله مر كما أفاده الشيخ مناصف بقول الشارح ان تفاوتت الخ  
فما شاعر بالجواب الاول وهو الواثق لما قدم في شرح قول المصنف ومن كفن منها بثلاث نفق لثا ف  
اه (قوله) ونظهر فيها اذا تعارض الخ) لعل محله فيها اذا ضاف الحسن بحيث لو جعل أعلى لم يكن لفته على  
الأخرى ما اذا أمكن لفته على المتسم الذي هو دون في الحسن فبني أن يتعين تقدم الحسن كما يؤخذ من  
تعليمهم جعل الاوسع أعلى لمكان لفته على الضيق بخلاف العكس بل قد يقال يؤخذ من ذلك أن محله ما ذكر  
من تقدم ما اتسم مطلقا حيث لم يكن لفته الضيق عليه ما اذا أمكن لك منهما على الاخر فلو اجمع الاخير  
حسن فليتأمل في صريحو ووافقه قول سم ولعل الأوجه ان يقال ان كانت أي اللغات سابعة طولاً و عرضاً  
قدم الاحسن فيسقط أولاً والا قدم الاوسع فليتأمل اه (قوله فان اتفقت سعة) يعني عنه قوله ان تفاوتت  
حسناتأمل (قوله وهي التي) الى قوله ثلاثا في النهاية والتاخي (قوله كل يجعل الخ) هذا لا يبعد وجه  
تقدم الاوسع ولذا اذا النهاية والتاخي وما كونه أوسع فلا مكان لفته على الضيق بخلاف العكس اه قول  
المتن (و يذرع الخ) أي في غير المحرم شيئا بمعنى (قوله من) أي اللغات نيابة (قوله وما زاد) عطف  
على كل واحد في المتن وأدعى من في الشرح (قوله قبل الخ) متعلق بيزد (قوله تخيرهن) أي وما زاد  
(قوله بالعود) أي الغير المطيب بالسلك شرح بافضل (قوله في يحرم) الاولى تقدم على كل واحدة أو  
تأخيرها يعني ثلاثا لجمع لكل من الفر والتخير (قوله من الأرمي) أي بالتخير وكونه بالعود وكونه  
ثلاثا (قوله وهو أولى) أي العود قول المتن (مستقلاً) وهل يجعل يدا على صدره انتهى على اليسرى  
أو سلات في جنبه لا تعلق في ذلك فكل من ذلك حسن معنى وكذا في النهاية الاقوله لا تنقل في ذلك (قوله هو  
فوق) الى قوله ويعرض في النهاية والتمنى الاقوله بل قال الى المتن (قوله على خصوص مسندل وذر) وهما  
بنوعيه أي الآخر والأيسر من أنواع الطيب يحسبى (قوله يشتمل الخ) قاله الأزهري وقال غيره كل  
طيب خطا للميت نيابة ومعنى (قوله ولا تهم الخ) الاولى أو يدل الواو (قوله كالخياط) أي  
بان تكون مشقة الطوفين وتجعل على الهيئة المتقدمة في المسحاضتها يتومعنى (قوله عليه حنوط)  
والثالث اقل قياس محبة الوصية واعتبارها من الثالث لانها تبرع وليست وصية لوارث لعدم وجوب الثاني  
والثالث على الزوج وانما لم تكن من رضى المال لعدم تعلق الكفن مطلقا بالتركتهم وجود الزوج المورس  
مر (قوله وصية لوارث) ينفى أن يعتبر من الثالث لانه شأن التسرع وهذه تبرع مر أو قوله نظر لان  
الوصية لوارث موقوفه على الإجازة وان خرجت من الثالث قال مر وقياس كونها وصية للزوج باعتبار  
قبوله بعد الموت اه مر (قوله وانما لم يكن ايضا) بقضاه دينه من الثالث كذلك) أي مع أنه بذلك وفرع  
عليهم فهو في معنى الإصاء لهم سم (قوله في المتن وأوسعها) قال في شرح الروض والمراد أوسعها ان اتفق لمصر  
أنه يندب أن تكون متساوية أو المراد بتساويها وهو لا وجه كما أفاده الشيخ وهو لاجمع البدن وان تفاوتت بقريضة  
كونه في معاملة وجهه قاتل بان الاسفل بأخذ ما بين سره وركبته والثاني من عنقه الى كعبه والثالث يسير  
جميع يده اه فنقول الشارح ان تفاوتت فمما شاعر بالجواب الاول وهو الواثق لما قدم في قول المصنف  
ومن كفن منها بثلاث نفق لثا ف (قوله وأوسعها) فلو تعارض الحسن والاوسع فيجتمل تقدم الحسن

يقربوه ويصلبوا يذهب عنه الهوام والرجح الكربة ومن يندب تعمم البدن  
به (وتشدد ألبا بحفرة) كالخياط بعد سى فغان بينهما طيبا حنوط حتى ينصل

حتى يمنع الخراج ويكره  
دسه إلى داخل الحلقه  
قال الأذري ظاهر كلامه غير  
الداري يجر بمساقفه من  
انتهاك حرمته و يجب  
بأنه لعذر فلا انتهاك ويجعل  
على كل متقدم من منافذ  
بدنه الأصلية كمن واذن  
وقم ونحوه والطائفة بنحو  
جره وعلى كل معبد من  
مساحده السبعة السابقة  
والألف (قلن) حليج  
عليه حنوط دفعا للهوام  
وكراما للمساجد (وناف  
عليه اللغاف) بأن يني كل  
منها من طرف شقه الأيسر  
على الأيمن ثم من طرف  
شقه الأيمن على الأيسر كما  
يفعل الحني بالقبلة ويجعل  
الفاضل عند رأسه أكثر  
(ويشد) في غير الحرم بشداد  
ويعرض بعرض ندي  
المرأة وصدها لئلا ينشر  
عندما حركه والجمل (فاذا  
وضع في قبره نزع الشداد)  
لئلا يمتدحه ولا كراهة  
في ما شئ معقود معقه (ولا  
يأبى الحرم) قبل التحلل  
الأول (الذكر يحيط) قال  
الجزائي ولا شدة عليه  
كفاله ولا يستتر رأسه  
ولا وجهه الحرم ولا كفاه  
بفتقار من لما مع امتناع  
أن يقرب طبايا أن يؤخذ  
شي من نحو شعرة يسيل  
الفصل والخني يكشف  
وجهه وأرأسه لما يأتي في  
أحراره \* (فرع) \* ينبغي  
أن لا يعد لنفسه كفنا

أي وكافو رهاية ومغنى (قوله بالحلقه) أي حلقه الدرنه (قوله ويكره دسه) أي الإلحاح بخاف  
خروج شيء بسببه يشرح بافضل (قوله كمن الخ) الكاف استقصائية وبإلغى الكاف بمن (قوله  
وعلى كل مسجد الخ) أي ولو كان صغيرا فبما ظهر أكراما للواقع المعجود من حيث هي عرش ومثل  
الصغير كما استقر به الإلغاف على مسلم لم يجد أصلا وبإلغى النهاية مثل النكل (قوله من مساحده الخ)  
أي الجبهه والكتفين وبإلغى الكفين وأصابع القدمين نهاية (قوله قلن حليج) بالحله المهنه أي سدوف  
عرش وفي الكردي على بافضل عن شرحه الأرشاد أي نزوع الحب اه (قوله للمساجد) أي مواضع  
المعجود من بدنه عرش (قوله ويجعل الفاضل الخ) أي ما لم يكن محرما حليج (قوله عند رأسه الخ) أي  
عند رأسه موحدا وهو يكون الذي عند رأسه أكثر نهاية ومغنى أي فوق رأسه عرش قول المتن (وتشدد)  
أي عليه اللغاف ولا يجوز أن يكتب على الكفن شيء من القرآن والأسماء العظيمة صيانة لها عن الصدود  
ولأن يكون اللحم من الشياخاف من نية كفاي فلو أيا من الصلاح ولعله يجوز نية تحريمه عليه حال  
حياته نهاية وكذا في المغنى الإقوله أو الأسماء العظيمة وقوله ولعله الخ (قوله في غير الحرم الخ) أي كفاي  
بحر راجح رافى لانه شمه بعد الأزار نهاية ومغنى وفيه دلالة على أن استثناء الحرم على سبيل التنبه لا الوجوب  
و يتدفع بذلك التردد الاتي من البصري واهتراض سم بماتمه قد يقال مطلق الشدة لا يمنع على الحرم  
فانه يجوز أن يلف على بدنه ثوبا أو يفر طرفه واهتماما للمتنع نحو العقود والها فلا طلب لشد فيه غير نحو  
العقد والى با اه (قوله بعرض الخ) عبارة شرح البهجة ويشد على صدر المرأة ثوبا بلسان بطر  
تدبها عند داخل فتشتر الكفان قال الأئمة ثوب سادس ليس من الكفان يشد في قهوا على حنط القبر  
اه ومقتضى التعليق المذكور الاستكشاف بنحو صيانة قليلة العرض يمنع الشده من الانتشار لكن الظاهر  
أنه غير ضرر لأن مثل هذا قد يعذر زواها وأن السنون كونه سائر الجميع صدر المرأة أن يبلغ في عدم ظهور  
الندين عرش أقول وقول الشاوخ بعرض بعرض ندي المرأة الخ صريح فيما استظهره (قوله للسلا  
ينشر الخ) يؤخذ من هذا التعليق أن الصغير الذي ليس له ندي ينشر لاسن لهذا ذكر عرش ويؤخذ  
من التعليق أيضا أن الصغير ليس بقصد فالكبير الذي ليس له ندي كذلك قول المتن (فاذا وضع في قبره  
نزع الشداد) وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير اه (قوله فيه) أي في القبر من حيث هو في النهاية ومغنى قول المتن  
(ولا يابس الحرم) أي يحرم ذلك نهاية ومغنى (قوله قبل الضلال) اللفظ لانه لا يكتفى في النهاية والمغنى  
الإقوله الخني إلى الفرع وقوله ومع هذا إلى أو كان قول المتن (يحيط) أي ولا ما في معناه يحرم على الحرم  
لبنه نهاية ومغنى (قوله ولا تشد عليه كفانه) أن كان المراد لا ينسحب فمستعمل ولا يجوز فمستعمل نامل  
إذا كان نحو حيط أو في محل التكة فليست بل يصري وفي سم نحوه ومنسحب النهاية والمغنى ظاهر في الأول  
كما هو قول المتن (ولا يستتر رأسه الخ) أي يحرم ذلك نهاية ومغنى أي فلو ألقوا فلو ألقوا حول الكشف  
نامل بدفن الميت منها عرش أي الحرم والحرمه (قوله قبيل الفصل) متعلق بقوله من (قوله ينبغي الخ)  
عبارة النهاية والمغنى ولا ينسحب أن يعد لنفسه كفنا قال عرش ظاهره أنه لا يكره سم على البهجة اه  
وقال شيخنا ويكره اتخاذ الكفن الآمن حل آدم أو صالح بخلاف القبر فإنه يسن كفانه (قوله كفنا  
الخ) أي ولا يكره أن يعد لنفسه قبرا بدنه فيه قال العبادي ولا يصبر أحق بمساحده حيا متغنى وأسن قال عرش  
فيسمأ أولا ولعل الوجه أن يقال إن كانت سابقة فلو لا وهو ضاغم الأحسن فيسمأ أولا والأقدم الأوسع  
فليست (قوله وعلى كل معبد من مساحده) هل يشمل الطفل الذي لا يعز نظر المامن شأن النوع (قوله في  
غير الحرم) قد يقال مطلق الشدة لا يمنع على الحرم فانه يجوز أن يلف على بدنه ثوبا أو يفر طرفه واهتماما  
المتنع نحو العقود والها فلا طلب الشدة في غير نحو العقد والها (قوله ولا تشد عليه كفانه) ظاهر  
هذا الاستناع الشدة لمطافحي ما كان يجوز في الجاهة كشدا زاره ويمكن الفرغ ولا يخالو عن بعد (قوله فرغ  
ينبغي أن لا يعد لنفسه كفنا) قال في شرح الروض قال أذكر في ولو أعله قبرا بدنه فيه فينبغي أن لا يكره

أى فإنه إن سبق إلى الدفن فيه ولا أجرة عليه لأجل حفره **مر** اه وظاهر أنه في القبر المعد في غير ملكه والأقليل لغيره أن سبق في الدفن فيه بل قضية ما يأتي في تعيين الكفن المعد أنه لا يجوز زواجر تدفنه في غيره بلا عذر فراجع **(قوله** إلا أن سلم الخ) أى حسن أعداده وقدره فعله عن بعض الصحابة معفى وأسنى **(قوله** ومع هذا الاحتياج الخ) محل تأمل بصرى عبادة سم قد منع عدم الاحتياج بأنه أذاعت الشهادة وتفاوتت المحجبتين لا اكتشافه بكونه من آثاره وكذا إذا علم انتفاؤها اه **(قوله** تعين) وقفاً للنهاية **(قوله)** وترجع الزكشى الخ اعنيه الأسنى والمغنى **(قوله** والفرق ظاهر) أى أدليس فيها مخالفة أمر المورث بخلافها هنا نهاية قال عرش قوله مر أدليس فيها الخ يؤخذ منه أن محل وجوب التكفين فيما أعده لنفسه أن يقول بعد أعدامه كمنوفى في هذا أو نحو ذلك أما ما أعده بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كان استحسنه لأنه سئوياً أو ادخروه ولبت القرينة على أنه قصد أن يكون كفناله فلا يجب التكفين فيه نعم الأولى ذلك كفى تشابه الشهيد ثم رأيت في سم على البهجة بعد مثل ما ذكرنا من أنه قد وجب طهار العبادرة بان أخرجه بقدر هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فسد فلما لم ينتهى اه وماله سم هو الأقرب **(قوله** ولو سرق) إلى قوله والمصطفى المغنى والنهاية والأسنى الأقواله ويظهر في أن لم تقسم **(قوله** وظاهر الخ) خبر مقدم لقوله إن الصورة الخ **(قوله** إن الصورة هنا الخ) عبارة عرش وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر والأقوال كن مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النيش كن جفن ابتداءه بل التكفين ويرتبه على ذلك أنه لو فتح فسحقه فوجده بعض أمواته لا كفن لخوا بل لا وجوب سرق واستمع سد هادون سسره وكفى وضع الثوب عليه ولا يوجب فيه إلا أن تنها كاله وقد عايننا كفن لفي الكفن بلا زواجر وهو يجب بخلاف ما إذا توقف على إزارة كن تقطع أو تحشى تقطعه بلغة **مر** ويجب إعادة الكفن كما لم يلى وظاهر الميت والوجوب على من تلزمه نفقته في الحياة كاتجب النفقة بالمال أو كان كفاهاً لما قرره **مر** في دوسه نقلت هلا جبه على عموم المسلمين فامتنع ويلزم أن يقد قولهم إذا سرق الكفن بعد الكفن فم يلزمه تكفين من الزكبية إذا لم يكن في الورثة من يلزمه نفقته كسبها سم على المنهج ولعل المراد من قوله فامتنع أنه امتنع من وجوبه على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته في الحياة أو لا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم على عموم المسلمين أيضاً بما يأتي في الشارح **مر** ويخل في قوله **مر** ويجب إعادة الكفن كما لم الخ أن ما يقع كسباً من ظهور رضاء الموقن من القبور ولا نهدها أو نحوها يجب فيه سسره وقد فعل من يجب عليه نفقته إن كان وعرضه على بيت المال ثم على أغنياء المسلمين اه **(قوله** فإن لم تقسم الخ) جواب قوله ولو سرق الخ **(قوله** جدد وجوبا) أى سواء أ كان كفن أو لا من ماله أو من مال من عليه نفقته أو من بيت المال لأن العلة في المرة الأولى المحجبة وهي موجوده أسنى ومغنى قال سم هل يجب ثلاثاً لو لم يجب لأمات كفى الابتداء اه أقول الظاهر أخذ من قولهم أن وجوب الثاني والثالث للعمال وما تقدم عن الأسنى والمغنى آتفاً لأمهات الحاجة وعن عرش عن **مر** في مسألة الفسقة من التعيير بالستران الواجب هنا السابغ فقط **(قوله** وكذا أن قسمت الخ) خلافاً لأنها تعابره ولو قسمت لم يلزمهم أى الوو وثمة كن يسن ومجمله كما يحسنه الأذرى إذا كان قد كفن أولاً في الثلاثة التي هي حقه إذا لم تكفن في سائر متوقف على رضاء الورثة كما أمالو كفن منها لو أحد فبني أن يلزمهم تكفين من تركه بثان وثالث أن كان الكفن من غير ماله ولم يكن له مال فكمن مات ولما له اه وبالحسن سم ما وافقه من زيادة **(قوله** وقال الماوردى ندبا) آخره الأسنى وقال المغنى وهو أوجه اه وقال سم هو الصحيح ومجمله أن كان كفن أولاً وثلاثة والا كان كفن

الان سلم عن الشبهة أوهى فيه أخف ومع هذا الاحتياج أن يقال أو كان من أمروين يترك به لأنه لا يكتفى بكونه من آثاره إلا أن خفت شبهته فيدخل في الأول ثم أذاعه تعين كالأقوال أقض ديني من هذه العين وترجع الزكشى بجواز إبداله كتاب الشهيد فيه فطر والفرق ظاهر ولو سرق كفته ولو بعد دفنه ويظهر أن بلاه مع قفاله الميت كسرقته فيما يأتي وظاهر أخذنا بما يأتي من عدم النيش للكفن لحصول المقصود منه بسسره في التراب فلا تنهك حرمته إن الصورة هناك السارق أخذ الكفن ولم يطمس التراب عليه أو طمه فنبش لغرض آخر فرؤى بلا كفن فإن لم تقسم التركة جدد وجوباً وكذا أن قسمت عند التلوى وقال الماوردى ندبا

لأنه لا اعتبار بخلاف الكفن قال العبادى ولا يصبر أحق به مادام حيا وواقفه ابن ورس اه **(قوله** ومع هذا الاحتياج أن يقال أو كان الخ) قد منع بأنه أذاعت الشهادة وتفاوتت المحجبتين لا اكتشافه بكونه من آثاره وكذا إذا علم انتفاؤها **(قوله** ثم أذاعه تعين) كذا **مر** **(قوله** جدد وجوبا) هل يجب ثلاثاً أو أبواب حيث لا مانع كفى الابتداء **(قوله** وقال الماوردى ندبا) هو الصحيح ومجمله أن كان كفن أولاً وثلاثة والا كان



ثوب واحد وجب أن يكفن بثان وثالث لأنهما لم يستويا فلهما أو بأثنى وجبه الثالث لأنه حقه  
 كذلك وينبغي أن الماردي على ما قاله الماردي أنه يجب تكفينه بموقف لا كفان في بيت المال في أغنياء  
 المسلمين لأنه يسقط التكفين رأسه على هذا يضح قوله وكذلك كان المكفن المنفق على الحي على هذا فإذا وجب  
 على الأغنياء دخل فيهم المورث يجب كانوا أغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماردي من السد بلاه باعتبار  
 خصوصهم ثم أوردت جسم ذلك في مر فوافق اه (قوله والمثله الاول) خلافاً للنهاية والمغني والاشي  
 وبسم كاسر (قوله وكذلك كان المكفن الخ) أي يجدد وجوباً كما أفصح به في شرح الروض عن التتوقيس  
 الماردي خلافه سم وتقدم عن عمن عن مر ما وافق المنقول عن التتمة (قوله الا ان كان  
 من أجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع أجنبي بتكفينه قبل المورث قبل وان امتنعوا أو بعدهم لم يكن  
 فيملا عليهم فيمن المنة ثم ذكر خلافاً فيما إذا قبلوا هل لهم إبداله منه قول الشيخ أجز بدانه ان كان الميت  
 ممن يقصد تكفينه لأصله أو لعنه معين صرفه إليه فان كفناه في غير مردود إلى مالكه والا كان لهم أخذه  
 وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح سم وتقدم عن النهاية والامداد ما وافقه (قوله لانه يستدعى ربة  
 الخ) أي فريد ذلك قولنا (وجل الجنائز الخ) ويجزم حمل الميت بمشقة مبرية كعمله في غرارة  
 أو قفة أو بمشقة يحمي سقوطه منها قال في المجموع ويحمل على سرير أو لوح أو حبل أو شيء يحمل عليه أجز  
 فان خيف تغيره وانما قبل أن يجهل عليه فلا بأس ان يحمل على الابدى والرقاب حتى يوصل إلى  
 القبر سمي (قوله لفعل العصابة) إلى قوله وتيسر الخ في النهاية والمغني (قوله ورددنا الخ) أي وحمل النبي  
 صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ بن نضعة فنهايتهم في قال عمن قوله مر وحمل النبي الخ لئلا يرد من هذا  
 أنه صلى الله عليه وسلم بشرجه ويجوز أنه أمر بحمله كذلك قسب الياءه وناقى الشرح ما صرح بالاول  
 وقال الجبيري قرر شخصاً الحنفى الثالث قال لم ينسب مباشرة لجهلنا بتحديث اه (قوله هذا) أي كمن الجبل بين  
 العمودين أفضل (قوله والا فالأفضل الجمع الخ) أي خروجه من الخلاف في أهما أفضل اسنى وابواب (قوله تارة  
 كذا الخ) أي تارة يثبت الجبل بين العمودين وتارة يثبت التبرع بها نهاية قول المتن (وهو ان يضع الخشتين  
 الخ) فلو رغن الجبل اعانه اثنان بالعمودين وأخذ اثنان بالموخرتين في سالت الجوز عدهم فغا لونه فقد  
 الجوز ثلاثة ومجموعه خمسة فان عجزوا سبعة أو أكثر بحسب الحاجة تها يرفعون زاد الاسنى وشرح  
 بأفضل وأما ما قبله كبر من الاقتصاع على اثنين أو واحد فذكره الا في الطافل الذي حرق العادة بحمله  
 على الابدى اه قول المتن (على عاتقه) والعاقب ما بين المنكب والعنق وهو مذ كرويل منون ثم ان يرفعون  
 قال عمن قوله وهو مذ كره على خلاف قاعدة أن ما تدر في الانسان مؤث اه (قوله لا واحد الخ)  
 أي وانما تأخر اثنان ولم يعكس لان الواحد لو سوطهما كان وجهه الميت فلا ينظر إلى ما بين قدميه ولو وضع  
 الميت على رأسه الخ نهاية (قوله وادى الخ) أي غالبوا لا تفقد يكون شامل المؤخرات من حامل المقدم سم

تكفن بثوب واحد وجب ان يكفن بثان وثالث ثم حاشه ولم يستويا فلهما أو بأثنى وجبه الثالث لان  
 حقه كذلك وينبغي ان الماردي على ما قاله الماردي أنه يجب تكفينه بموقف لا كفان في بيت المال في  
 أغنياء المسلمين لأنه يسقط التكفين رأسه على هذا يضح قوله وكذلك كان المكفن المنفق الخ لو أريد  
 سقوطه أساساً شك وجوب التعدي على المنفق وبيت المال على هذا فإذا وجب على الأغنياء دخل فيهم  
 المورث حيث كانوا أغنياء ولا ينافي ذلك ما ذكره الماردي من السد بلاه باعتبار خصوصهم ثم أوردت  
 جميع ذلك حتى مر فوافق (قوله وكذلك كان المكفن المنفق) أي يجدد وجوباً كما أفصح به في شرح  
 الروض عن التتوقيس الماردي خلافه سم وتقدم عن عمن عن مر ما وافق المنقول عن التتمة (قوله الا ان كان  
 من أجنبي) قال في شرح الروض ولو تبرع أجنبي بتكفينه قبل المورث قبل وان امتنعوا أو بعدهم لم يكن  
 فيملا عليهم فيمن المنة ثم ذكر خلافاً فيما إذا قبلوا هل لهم إبداله منه قول الشيخ أجز بدانه ان كان الميت  
 ممن يقصد تكفينه لأصله أو لعنه معين صرفه إليه فان كفناه في غير مردود إلى مالكه والا كان لهم أخذه  
 وتكفينه في غيره اه وهو الصحيح (قوله وادى

والمثله الاول وكذلك كان  
 المكفن المنفق أو بيت المال  
 ولو كل الميت سبع مثلاً  
 فهو لورثة الا ان كان من  
 أجنبي لم ينوبه رفقه بأداءه  
 الواجب عنهم لانه حينئذ  
 عار بقتل ربة (وحمل الجنائز  
 بين العمودين أفضل من  
 التبرع في الأصح) لفعل  
 العصابة رضى الله عنهم له  
 وورد عنه من الله عليه وسلم  
 هذا ان أراد الاقتصار على  
 كفيه والا فالأفضل الجمع  
 بينهما بأن يحمل تارة كذا  
 الجبل بينهما (أن يضع  
 الخشتين المقدمتين) وهما  
 العمودان (على عاتقه  
 ورأسه بينهما) أو يحمل  
 تأخرتين وجلان أحدهما  
 من الجانب الأيمن والاخر  
 من الجانب الأيسر لا واحد  
 لأنه لو سوطهما لم ينظر  
 الطريق وإن حمل على رأسه  
 خرج عن الجبل بين العمودين  
 وأدى

الى تنكيس رأس الميت (والتربيع ١٣٠) أن يتقدم رجلان ويتأخر آخران (ولاداعة في جاهل بل هو مكرم وبر من ثم عمله صلى

الله عليه وسلم ثم الصلاة فمن بعدهم ذكر الشافعي رضي الله عنه وشيخ الجنائز سنة مؤكدة ويكره التسليم على من يشئ منه فتنة والاحرم كالجوف من نظاره وضابطه أن لا يبعد عنها بعدا يقطع عرفا نسبتها اليها (والمنشئ) أفضل من الركوب للاتباع يسلكه بغير عدو كضعف هول يحذر المنصب هنا عذر قياسا على ما يأتي في رد المبيع وغيره أو يفرق كل محتمل والفرق أوجه فان قلت يحكم عليه ما مران فقد بعض لباسه الا لا يذوق الجملة قلت يفرق بأن أهل العرف العام يعدون المشي هنا حق من ذوى المناصب قواضا وامتثال السنن فلا تغزبه مروههم بل يزيد ولا كذلك في حضورهم عند الناس بغير لباسهم اللائق بهم وكون المشيع (أمامها) أفضل للاتباع ولا ثم شفعاء سواء الرابك والمشي ونقل الاتفاق على أن الرابك يكتسب خلفها مردود بل قال الاسنوي ضابط لكن انتصره للأدري صحة خبره وبأن في تقدمه ابداء المشقة وكونه (مقر بها) أفضل للاتباع وسند الثلاثة صحيح وضابطه أن يكون بحيث لو التفت رآها أرى في كماله (ويسرع بها) ندبها لغيره بان يكون فسوق للمشي المعتاد

(قوله الى تنكيس رأس الميت) يؤخذ منه أن السنن في وضع رأس الميت في حال السير أن يكون الى جهة الطريق سواء القبلية وغيرها بصري قولنا (ان يتقدم رجلان) أي يضع أحدهما العمود الايمن على عاتقه الايسر والآخر تنكس فيحمل الآخران كذلك فيكون الجاهلون أو بعبارة أخرى هذا الكيفية بالتربيع فان عجز الاربعة جعلها ستة أو ثمانية أو أكثر انشا عاتق صاحب الحاجة وما زاد على الاربع يجعل من جوانب السرير أو زاد اعمدة معقصة تحت الحجرة كحامل بعبد الله بن عمر فانه كان جسيما أو أوما الصغيفان جله واحتملوا فلا زادوا فيعمون أرا إذا انزل الجبل بالهشمتين العمودين بدأ يحمل العمودين من مقدمهما على كتفيه ثم بالاسر من مؤخره ثم يتقدم للثلاثى خلفها فبدأ أخذ الايمن المؤخر أو بهشة التريبع بدأ بالعمود الاسر من مقدمهما على عاتقه الايمن ثم بالاسر من مؤخرها كذلك ثم يتقدم للثلاثى خلفها فبدأ بالأيمن من مقدمهما على عاتقه الايسر ثم من مؤخرها كذلك أو بالهشمتين أو بما أتى به في التانيه ويحمل المتقدم على كتفيه مقدمه أو مؤخره معنى (قوله ولا داعة الخ) أي لا وقاطع مروهة اسنوي ومعنى (قوله ولا تشيع الخ) أي لا يركب الجاهل أو يركبهم الى أن يدفن ويكره القيام لمن مرته ولم يرد الذهاب معها والامر به منسوخ شرح بافضل (قوله ويكره التسليم الخ) ولعل جلال بكره تشييع جنازة كافر قريب قال الأذري وهل يلحق به الجنازة العادية منظر انتهى وأما زيارة قبره في الجموع والصواب وزاوية قطع لا كثرون ولا يتولد أي محل الجنازة لا لرجال وان كان الميت امرأة أضعف النساء غالبا وقد ينكس شتم من شئ ولو كان فبكره لمن جله ذلك فان لم يوجد غيره بن تعين عليهن اسنوي وقال في شرح المنهج وفي معناه الخفافى فيما يظهر اه (قوله وضابطه أن لا يبعد الخ) يظهر أنه يتفاوت بتفاوت الجنائز فالجنازة التي يشيعها عشرة مثلاً إذا بعثت نحو خمسين ذراعاً مثلاً قد يقطع العرف نسبتها اليها والى يشيعها عشرة آلاف مثلاً لا يقطع العرف نسبتها اليها ولو بعثت نحو مائتي ذراعاً مثلاً لفتا بل بصري أقول بل نحو خمسة ذراعاً عبارة لا كركوبى على بافضل حاصل ما في الأيعاب أنه ان بعثت من تعاف وكثرة تشيع وحصل فضيلة التشييع والأفلا اه قول المتن (والمنشئ الخ) أي التشييع لها ما يت (قوله أفضل) الى الفصل في المنى والنهاية لا الفرق وهل يجوز المنصب الى المنى وقوله لكن انتصر الى وكونه وقوله أي رؤية كاملة (قوله بل يكره الخ) أي في ذهابها معها ولا كراهة في الركوب في العود عنها يتوهم معنى (قوله كضعف) أي بعد المقرة كقوله المارودى وظاهره أنه لا كراهة في شئ وان أطلق المشي بالمشقة وقد وجهه بأن من شأن البعد أن فيه نوع مشقة أما لو فرض انقطاعها قطعاً لوجه الكراهة تعاب (قوله وغيره) أي كالمشقة (قوله يحكم عليه) أي بشكل على الفرق (قوله هنا) أي مع الجنائز (قوله كون المشي أمامها الخ) أي لو كان بحيث لا يمشي خلفها كان قريباً منها فيما يظهر ويحق ما لو تعارض عليه الركوب أمامها مع الترتيب والمشى أمامها مع البعد هل يتقدم الاول والثاني في نفسه منظر والا قرب الثاني لورود الثاني عن الركوب وقال الشيخ عمر بن قار عن هذه المسألة ما فافهم ما راى انتهى ولا يرد من رعاة الامام وان بعد عرش (قوله أفضل) أي ولو مشى خلفه حاصله فضيلة أصل المتابعين كماله ولو تقدمه الى المقبر لم يكره ثم هو بالخيار ان شاء قام حتى يضع الجنائز وان شاء فقد نهية ومعنى وقوله لم يكره أي كراهة فضل الاتباع عصاب (قوله لا يتابع الخ) أو ما أخرجه مشوا خلف الجنائز فضعف نهية ومعنى (قوله وكونه يقر بها أفضل) أي من بعدهم بان لا يركبوا أكثر المشي من عاتقها يتوهم معنى (قوله أي رؤية كاملة) قد يقال ما ضابط الرؤية الكاملة بصري (قوله خصب) أي زدي في الاسراع ويكره القيام الى تنكيس رأس الميت) قد لا يؤدى كلكو كان المتقدم طويلاً والمتأخر أقصر منه بحيث لو حمل على رأسه صار الميت على تسعة واحدة (قوله في الماز والتربيع) قال في شرح الروض وأما بعبه كثير من الاقتصاد على اثنين أو واحد فبكره ومخالف السنن لكن الظاهر أن محله في غير الطفل الذي حوت العادة عمله على الأيدي اه (قوله في المتن والمشى أمامها) لو شيعها تسعة أو كرهه ذلك فهل يطلب أن يكن أمامها في نظر ولا يبعد ان يطلب ذلك للعروض فكيف ينظر محرم أو اختلاط بالرجال مرد

جدون الخشب (ان لم ينفذ تغيره) بالاسراع والا تأنى به ولو نفع التغير ان لم ينجب خيب

﴿فصل في الصلاة عليه﴾ \* قبل هي من خصائص هذه الأمة وفيما بينته في شرح العبادين من جملة الحديث الذي رواه جماعة عن طرق بغداد حسنة وصححه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم قال كل آدم جلا أشعر طولا كثة فظلة تحق (١٣١) فلما حضر الموت نزلت الملائكة

بجنته وكفنهم من الجنة  
فلما مات عليه السلام غسلوه  
بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا  
في الثالثة كافورا وكفوه  
في وتر من الشيا وحفروا  
له لحدا ومسوا عليه وقالوا  
لواله هذه سنة ولد آدم من  
بعد وفروا به أنهم قالوا  
يا بني آدم هذه سنتكم من  
بعده فكذلك ما فافعلوا  
وهذا يتبين أن الغسل  
والتكفين والصلاة والدفن  
والسدر والحفوط والكافور  
والتراب والحد من الشرائع  
القدسية وأنه لا خصوصية  
لشريعنا بشئ من ذلك فان  
صمم ما يدل على الخصوصية  
تعين جملة على أنه بالنسبة  
لنحو التكبير والكيفية  
وقتل أحد ابني آدم أنه  
ورسل القسرات له ليريه  
كيفية الدفن كان في حياة  
آدم قبل لما تاب للرحم وزعم  
انهما من بني إسرائيل شاذ  
لا يقول عليه ﴿تنبيه﴾ \*  
هل شرعت صلاة الجنائز  
بمكة أو لم تشرع بالمدنية  
لم أر في ذلك نصرا وما ظاهر  
حديث الله صلى الله عليه  
وسلم صلى على قبر البراء بن  
عزير ولم تقسم المدينة  
وكان مات قبيل قدمه لها  
بشهر كما قاله ابن اسحق وغيره  
ومأى الأصابع عن الواقدي  
وأقره أن الصلاة على الجنائز  
لم تكن شرعت يوم مرسونه

الجنائز إذا ضربت ولم يرد الذهب معها كما مر به في الرضوة وحري بما بين القري خلافا لما جرى عليه المتأولون  
من الاستعجاب قال في المجموع قال البندنيجي يستحب لمن مرتبه جنازة أن يدعو لها ويثني عليها إذا كانت  
أهلا لذلك وان يقول سبحان الله الذي لا يحوت وأسبحان الملك القدوس وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من رأى جنازة فقال الله كبر صدق لله ورسوله هذا ما وعد الله ورسوله اللهم زدنا عافانا وساميا كتب  
له عشرين حسنة مغفنى إذا النهاية واجب الشافعي والجمهور عن الأحاديث بأن الأمر بالقيام فيها منسوخ  
قال عرش قوله مر ز يدعى الإسراع أي وجوبه بأدقوله من الاستعجاب أي استحباب القيام لها كبيرا كان الميت  
أو صغيرا ومع ذلك إن الكلام في الميت المسلم لأن المقصود منه التعظيم للميت قال في شرح الرضوة والذي قاله  
المتأول هو المختار وقد بحث الأحاديث بالأمر بالقيام ولم يثبت في القهر ولا الحديث على رضى الله عنه وليس  
صريحها في النسخ وقوله منسوخ أي فيكون القيام مكرها وقوله مر إذا كانت أهلا لذلك أي فإذا كانت غير  
أهل فهل يذكرها بجأه أهل أولا لا يذكر شيئا نظر إلى أن المستر ما يوجب إباحة أن يثني عليها أو لا أقرب  
الثاني وقوله مر وإن يقول سبحان إلى الخ ظاهره ولو جنازة كقوله عرش  
﴿فصل في الصلاة على الميت﴾ (قوله قبل الخ) اعتمدته المغني والنهاية وأقره من عبارة الأول وهي من خصائص  
هذه الأمة كما قاله الفكاكي في المسالك في شرح الرسالة اه زاد الثاني ولا ينافي ما ورد من تغسل الملائكة آدم  
عليه الصلاة والسلام والصلاة عليه وقوله ما بين آدم هذه سنتكم من موتاكم يجوز حمل الأول على الخصوصية  
بالنظر لهذه الكيفية وقال في أصل الفعل اه أي وهو يحصل بالداء عرش (قوله وفيه الخ) أي في ذلك من  
القول (قوله ون جملته) أي ما في شرح العباد (قوله فافعلوا) أهل الفاعل الله (قوله لنحو التكبير والكيفية)  
أي المشبهة على الفاعلة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهما من شريعتنا بعيري (قوله قتل أحدنا الخ)  
جواب عن عارضة هذه الفصلة للحديث المتقدم (قوله هل شرعت صلاة الجنائز بمكة) استظهره في الإيجاب  
(قوله وظاهر حديث أنه صلى الله عليه وسلم الخ ومأى الأصابع الخ) في الاستدلال على كل منهما نظر أما الأول فلا  
مانع من صلواتهم عليه بالمدنية صدمته وأما الثاني فلا مانع من وجوبها بمكة لعدم ما قبله من وجوبه صلى الله  
عليه وسلم فان بينهما مدية كما هو مقرر بصري وقد يجاب بأن ما ذكر من الاحتمال لا ينافي لما ادعاه شارح  
من الظهور وروى قال عرش بعد سر كلام الشارح وانما قال وظاهر حديث أنه الخ لا يقال أنهم شرعت بمكة  
بعد موت خديجة وقبل الهجرة اه (قوله وما في الأصابع الخ) عطف على قوله حديث الخ (قوله أنهم لم تشرع  
بمكة الخ) أقره عرش واعتمدته شعبنا والعبيدي (قوله أي الميت) أي قول المتن وقيل في النهاية والمغني (قوله  
الحكوم بإسلامه) يخرج به أطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة وسبب ذلك سم قول المتن (أركان)  
أي سبعة نهاية ومعنى (قوله لحديث السابق) أي في الرضوة وهو انما الأعمال بالنيات كردى (قوله كوفت  
نية غيره) كذا في المغني والنهاية تبعا لشارح المحقق وقد يقال الأولى يقال كوفت صغيرها من نيات  
الصلوات إلى الأولى من تقدم ومضافين ومن تشبثت الضمير بخلاف الثاني فإن فيه تقدس بمضاف فقط  
ويسلم من التشبث المذكور بالركنية فليتل مع الحق بالانصاف بصري (قوله فيص الخ) قال في شرح  
العباد واستدعيه من التشبيه أنه يشترط هنا جميع ما بشرط ثم الاستدعي في ذلك نسبة الفعل والفرصة معنى  
في حق الصبي على الخلق السابق فيسه وفي حق المروءات وان وقعت لها نفلا وانما فيها تكبير الاحرام وأنه  
يسن هنا ما سن ثم في الأضافة هذا لوجه المعرفان ومع كوننا في انفسنا منها محجب عنها القيام للقدار ولا  
يجوز الخطر وجب هنا على الأوجه انتهى ولا يخفى أن قياس عدم وجوبية الفرصة في صلاة الصبي لنفس  
﴿فصل في الصلاة عليه﴾ (قوله قبل هي من خصائص هذه الأمة الخ) ذكر الفكاكي في المسالك في شرح  
الرسالة أن الأصابع بالاث من خصائص هذه الأمة تشرح مر (قوله أي الميت الحكوم بإسلامه) يخرج

خديجة وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الأصح أنهم لم تشرع بمكة بل بالمدنية (صلاته) أي الميت الحكوم بإسلامه غير الشهيد (أركان  
أحدها النية) لحديث السابق (و وقتها) هنا (ك وقتية) غيرها فيجب عقابها التكبير العزم كما أول صفة الصلاة

عدم الوجوب بها على وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال اذ لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي الانساغ فينبغي اشتراط نية الفرضية تحثذ سم عبارة عرش والزاج من الخلاف السابق في حق الصبي عند الشارح من عدم الوجوب عليه وقد يفرق بينهما وبين المكروه بأن صلاة الصبي هنا سقط الفرض عن المكلفين مع وجودهم فتوجبتهما الفرض فيجوز ان تنزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية بخلاف المكروه فينبغي انها لا تسقط الخارج عن غيره ولا هي فرض فيحقه فتوجبتهما الفرضية فيها فاقم بشرط فيها نية الفرضية اهـ (قوله وتجب نية الفرض) أي ولو في صلاة امرأة مع رجال ثم ابتداء سم نظرا لان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي يكفي غيرهما وفيما اذا تعينت صلته بالاجزاء نظر اهـ قال عرش قال سم على البهجة فيما لو كان مع النساء صبي يجب على النساء امره ما لم يضر به علمها ويجب عليهن امره بنية الفرضية وان لم يشترط نية الفرضية في المكروه بان الجنس مرد انتهى وهو ظاهر في أنه اذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم أنه لا بد من نية الفرضية لا سقوط الصلاة عنهم فلا يرجع اهـ (قوله فينبغي ان تكون نية الفرض الخ) ينبغي كنه نية فرض الكفاية وان عرض تعينها لانه عارض مرد اهـ سم وعش (قوله ويريد بأنه يكفي الخ) قد يقال ان اراد بحسب الواقع فلا يفيد ودائم يجب تعين العبد بأنه فطر أو أصح بل لم يجب تعين في معنيتها مطلقا أو بحسب الملاحظة للذوي ثبت ادعاء الخصم فلا تأمل ثم ايت الحشى استشكل بذلك ثم يمكن منع ما استدلى به الخصم من عدم التبرع مستندا الى أنه أي التبرع حاصل بالتعين وهذا القدر كلف في التبرع كما هو ظاهر بلا شك بصري وفيه نظر ووجه عرش كلام الشارح بما نصه والمراد ان الفرض المضاف للمعتة هنا فرض الكفاية والمضاف لأدنى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان الفرض موضوعا له عنيين موضعين والألفاظ متى أطلقت ولو وحفظت جلت على معناها الوضوي وهو الكفاية في الجنابة والعيني في غيرها وهذا يجب عشا أو دمه سم هنا اهـ (قوله واسما الخ) أي قياس من الاضافة تدب كونه مستقبلا للقبلة كزدي (قوله كونه) عبارة النهاية قوله اهـ (قوله وقد يقال الخ) يجب استحباب نية الاستقبال كقبلة الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية أطفال الكفار وان كانوا من أهل الجنة وسياق ذلك (قوله وتجب نية الفرض) قال في العباب النية كالمكروه يقال في شرحه ما سبقه من التشبيه انه يشترط هنا جميع ما يشترط في الامانة حتى في ذلك نية الفعل والفرضية حتى في حق الصبي على الخلاف السابق فيسوغ في حق الانثى وان تعت لها نفلا كما يأتي في قياسا على ما ذكر وفي الصلاة للعادة بل قد يتجه الوجوب على الانثى وان لم نقل به في المعادة لا مكان الفرق واقترانها بتكبير الاحرام وانه اسن هنا ما سن ثم وكذلك قال في الكفاية وفي الاضافة هنا الى الله تعالى الوجهان المعروفان اهـ ثم قال في العباب وصلاة المرأة الصبي مع الرجل أو بعده تقع نفلا فلا في شرحه ما سبقه من الفرض من الصبي ثم ذلك قياسا على ما وصلي الظهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلا منها ما يجب فيها نية الفرضية والقيام للفرق كسر أول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الاوجه كما هو يفرق بينه وبين عدم لزوم الجهاد لها ببعض والصلوات بها الصلوات بها أكثر اهـ ولا يخفى ان قياس عدم وجوب نية الفرضية في صلاة الصبي الخمس عدم الوجوب بها على وعلى المرأة وقد يفرق وقد يقال اذ لم يكن مع المرأة ذكر ولا مع الصبي الانساغ فينبغي اشتراط نية الفرضية تحثذ (قوله ويريد بأنه يكفي الخ) لا يبعد صحة فرض الكفاية وان تعينت له منظر الاصل والاعتين ما ضرر وجوب نية الفرضية على المرأة اذا كانت مع الرجال نظر لان هذه الصلاة فرض في نفسها على المكلف بخلاف الصبي يكفي غيرهما وفيما اذا تعينت صلته بالاجزاء نظر اهـ (فرع) يجب استحباب نية الاستقبال كقبلة الصلوات ونية عدد التكبيرات كنية عدد التكفات في بقية الصلوات نعم وعين وانحطأ كان اعتقد انها خمس فهل تبطل كقبلة الصلوات أو يفرق فيه نظر وما قد يتناسب الفرق ان الزيادة هنا لا تبطل وتعدو بذلك قوله الآخر وان فوي بتكبيره كنية بل من فوي بتكبيره الركنية فهو يعتد بها خمس مثلا فليست تأمل (قوله اختلافه في الفرضية) قد يقال هذا

(و) يجب نية الفرض لا يشترط كونه كفاية فينبغي (تكني نية الفرض) وان لم يتعرض لفرض الكفاية كما لا يشترط في الجنس المتعرض لفرض العيني (وقيل تشترط نية فرض كفاية) لئيمرض فرض العيني ويريد بأنه يكفي عمرا بينهما اختلافه هي الفرضية فيها ما وسن الاضافة الى الله تعالى وقياسه تدب كونه مستقبلا

ولا يتصور ههنا أداء وضوء ولا تسعد كذا قيل وقد يقال ما لم يمنع من ندب تسعد الكسبريات (١٣٣) لما يأتي أنها بمثابة الركعات (ولا

يجب تعسين الميت) ولا مع فقه بل يكفي أدنى تميز كعلي هذا أو من صلى عليه الامام واستثناء جمع الغائب فلا بد من تعيينه بالقلب أي باسمه ونسبه والا كمن استثنوا هم فاسدا ورده تصرع البغوي الذي حرم به الأوار وغيره بأنه يكفي فيه أن يقول علي من صلى عليه الامام وأن يعرفه ويؤيد بل يصريح به قول جمع واعتمد في المجموع وتبعه سائر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم في أقطار الأرض ممن تصح الصلاة عليه جاز بل ندب قال في المجموع لأن معرفة أعيان الموتى وعددهم ليست شرطا ومن ثم صرح الزركشي بقوله وإن لم يعرف عددهم ولا أشخاصهم ولا أسماءهم فالجماع لا يفرق بينه وبين الحاضر وأفاد قولنا تميز أنه يكفي في الجمع قصدهم وإن لم يعرف عددهم كإبائي لا يعضهم وإن صلى ثانيا على البعض الباقي لوجود الإجماع المطلق في كل من البعضين فإن عين الميت (وأخطأ) كما إذا نوى الصلاة على زيد بن أرقم (بطلت) صلاته أي لم تتعد كإباصه ما لم يشر إليه فطر ما روي في الامام (وإن حضر موتي فواهم) أي الصلاة عليهم أجمالا ولا

بدار الركعات بقية الصلوات نعم لو عين وأخطأ كان اعتقاد أنها نفس فهل تبطل بقية الصلوات أو يفرق فيه نظر ومما يندبنا الفرق أن الزيادة هنا تبطل وقد يدور بذلك قوله الآتي وإن نوى بتكبير الركبة اه بل من نوى بتكبير الركبة فهو معتقد أنهم أحسن مثلا فلتأمل سم (قوله ولا يتصور ههنا أداء الخ) أي فلو نوى الأداء أو القضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو أطلق أو نوى المعنى اللغوي فلا تبطل عرش انظر ما لفرق بين الإطلاق والمعنى اللغوي وينبغي أن لا تبطل أيضا لو أداها الصلاة على الميت ابتداء أو بالقضاء الصلاة عليه نائبا لو كان الامم كذلك فلا يراد جمع (قوله ولا معرفته) أي قوله واستثناء جمع في النهاية وما عسى (قوله استثناء جمع الغائب الخ) جرى عليه النهاية والمعنى فقيد الميت في المن بالخاضر ثم فلا أم لو صلى على نائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجل الحصري وعزى إلى البسيط وزاد الا أن لو صلى على الغائب نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفي بالخاضر اه قال عرش قوله مدر بقلبه أي لإباصه ونسبه وقوله فلا بد من تعيينه أي بقلبه كما تقدم في الشرح اه (قوله والا) أي بأن أرفاد أو إمامه ونسبه و (قوله كان استثنوا هم فاسدا) أي لعدم الفرق حيث نذرهم ما صابرة الكردي على باطل ولا يفرق بين الغائب والحاضر في ذلك أي في عدم وجوب التعيين كما عتمد في التحقق غيرها وقد في شرح المنع بالخاضر فاقضى أنه لا بد في الغائب من تعيينه وجرى عليه المعنى والنهاية وذكر الشارح في الامداد ما يفيد أن الخلف لفظي والحاصل أنه إذا نوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفي عن التعيين عندهما أي الشارح وغيره وجبت صلى على بعض جرم لإباصه بالانعين عندهما أيضا ولو صلى على من مات اليوم في أقطار الأرض ممن تصح الصلاة عليهم جاز بل ندب قال الامم أنه لا يخلف بينهما اه (قوله برده الخ) خبر واستثناء جمع الخ (قوله يكفي نفسه) أي في الميت الغائب (قوله ممن تصح الصلاة عليهم) قال في الإيعاب لا بد من هذا القول أو ما معناه المستزم لاشتراط تقدم غسله وكونه غير شهيد وكونه غائبا لقبة المجردة للصلاة عليه وحدثنا في ذكر هذا الإجمالا وناه فواضلا فلا بد من التعرض لهذه الشروط الثلاثة انتهى اه كردي على باطل (قوله لو حقه أنه لا فرق بين الخ) أي في كفي في كل منهما أدنى تميز (قوله يكفي في الجمع) أي قول المتن الثاني في النهاية والمعنى الإقوله كإباصه (قوله لا يعضهم الخ) أي لا يكفي في الجمع قصد بعضهم على الإجماع قال عرش ومنما لو عين البعض الجزئية كالثلث والرباع اه أي فلا يكفي (قوله كإبائي) أي اتفاقه إجمالا (قوله الميت) أي الحاضر أو الغائب نهاية ومعنى (قوله على زيد بن أرقم الخ) أي أو على الكبير أو الذكرك من أولاده فإن الصغير أو الأنثى نهاية ومعنى (قوله ما لم يشر إليه) فإن أشار إليه صحت تغليب الإشارة نهاية ومعنى أي بقلبه عرش (قوله في الامام) أي في تعيينه (قوله أجمالا) أي وإن لم يعرف عددهم نهاية ومعنى (قوله ذكر عددهم) أي بالقلب (قوله كإباصه) أي فوجب على المأمومة أو الاندساء والجماعة بالامام كإباصه في صفة لا تحه ولا بد من اختلاف بينهما كإباصي نهاية ومعنى قال عرش وقياس ما مر أنه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالم تابعة في تكبيرة على ما مر بأن يقصد إيقاع تكبيرة بعد تكبيرة الامام لاجل بعدة فلتأمل كثيرا اه (قوله لم يصح) أي لأن فهم من لم يزل عليه وهو غير معين بما يتوهم في قال سم يغيثه عمله ما لم يلاحظ الأشخاص وإذا بان قصد الصلاة على جميع هذه الأشخاص الحاضرين وهو يعتددهم عشرة فبأنوا أحد عشر فالتحمة العشرة والأجزاء اه وقرره عرش عبارة البصري من الواضح أنه ينبغي تعينه بما لا يشر لما إذا أشار فبني الصحة تغليبا للإشارة اه (قوله أو على حي وميت الخ) أي على ميتين ثم نوى قطعهما عن أحدهما بطلت نهاية قال عرش قوله بطلت أي فيهما يني قولال

يحبذ كمر عددهم وإن عرفه وحكم نة التقدير هنا كما لو صلى على عشرة فبأنوا أحد عشر لم تصح أو كمره صح أو على حي وميت صحت انز جهول والأول لا يلزم من أخذ من قوله فواهم أنه لو حضر جنزة أثناء الصلاة لم تكف ينها حيث نذر

نوبت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فهم امرأه هل تصح صلاته علمها أم لا فيه نفقروا الا قرب الشافى  
لا نه لم ينو الصلاة عليها ويحتمل الصحة كن نوى الصلاة على حيوة شبهة لا لحال اه وتعل هذا الاحتمال هو  
القرب تغلبا للاشارة (قوله في عدم صلاحه) قد يفيد صحة الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال اذا  
تعهد بها مع العلم بعدم كتابتها كان متلاعبا لوجه البطلان بنيتها سم وأقره الشوبري قوله (أوسدس) الى  
قول المتن ولو خفس في النهاية وانغنى (قوله ولم يعتقد البطلان) أي والا كان متلاعبا اه سم عبارة النهائية  
والغنى نعم لو ادعى الاربع عدم اعتقاد البطلان بطلت كذا كره الاخرى اه قال ع ش ولعل وجه  
البطلان أن ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية اه (قوله وان نوى تنكيره الركنية) غايته هو  
أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفقه أو لا ولو قيل بالضرر في الاول لم يكن بعدا وفي سم على حج لو زاد  
على الاربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كمال اعتقاد جميع أفعال الصلاة فوضا وقد يفرض

في عدم سلامه عقب عليها  
صلاة أخرى (الثاني أن يبع  
تصكيرات) تنكيره  
الاحكام اجاعا (فان خمس)  
أوسدس متلاعبا ولم يعتقد  
البطلان (لم تبطل) صلاته  
(في الاصح) وان نوى  
تنكيره الركنية بخلاف حج  
متأخرين وذلك لتسوية  
في جميع مسلم ولانه ذكر  
وزادته ولوركا لا تضر  
كنكر ر الفاتحة بقصد  
الركنية ما سهوا لا يضر  
خروا و امرأه لا مدخل  
للعجود السهو فيها (ولو  
خمس امامه) عدا (لم يتابعه)  
ندبا (في الاصح) لان ما فعله  
غير مشروع عند من يعتد  
به لما قرر من الاجماع

و يؤيد الاول قول الشارح وان نوى تنكيره الركنية بل ان أراد بنو اعتقاده كانت هي المسئلة انتهى اه  
ع ش (قوله أوسدس مثلا) ظاهره عدم البطلان ولو كثر الزائد جدا وتكراره اذاع عليها الخلاف في  
البطلان بها لو حجت زادا فلا رة له الدعاء لم يسلم لبقا تمسك في الرابعة والاطلاق فيها الدعاء محتمل لو لم يكن قرأ  
الفاتحة في الاول أم حركته حينئذ فيما يظهر ثم آيت سم على حج صرح بما استظهرناه \* (فرع)  
لو زاد الامام وكان المأموم مسبوقا في الأذكار الواجبة في التكبيرات الزائدة كان أدرك الامام بعد الخامسة  
فقرأ ثم أتم كبر الامام السادسة كبرها معوصلى على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثم أتم كبر السابعة كبرها  
معه ثم دعا للميت ثم أتم كبر الثامنة كبرها مع مسلم معمله بحسبه ذلك وتصح صلاته سواء علم أنها زائدة  
أو جهل ذلك أو يتقيد الجواز والحسبان هنا بالجهل كقوله في الصلاة فيه نظر وما زال للاول فلغير رسم  
على المنهج أقول وقد يتوقف التسوية بأن الزيادة على الأربع أذكر بحضرة الامام لم يسبوق في الحقيقة  
انما آيت تنكيره كبرها بعد الرابعة الامام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب بالقياس أنه كذا كذلك (فرع)  
موافق في الجزاء شرع في قراءة الفاتحة فهل قطعها وتأخيرها لما بعد الاولى يتابع في اجزائه الفاتحة بعد غير  
الاولى أو لا قال حر لا يجوز بل تعين عليه بالشرع فحين عليه الاتيان بها فان تخلف نحو بطا فقرأها  
تخلو وقراءتها لم يشرع الامام في التكبيرة الثالثة انتهى فان كان عن نقل فسلم والا فقه نظر ظاهر فلغير رسم  
وليراجع سم على المنهج والقرب المثل الى النظر ع ش (قوله وذلك) أي عدم البطلان (لبنوة) أي  
الزائد على الأربع (قوله ولانه) أي التنكير (قوله اما سهوا الخ) أي أو جهلا بنائية (قوله عدا) لم يذكره  
النهاية وانغنى واهل تعين محل الخلاف نظيره ما تقدم أنفا قول المتن (لم يتابعه) أي المأموم بنائية قال ع ش  
قال سم على المسئلة هذا شامل للمسبوق اه أي فلا يتابعه فلو اتى بتابع فنبى أن لا يحسبه عن  
بقية ما فعله لان حساب ما فعله معه بعد سلام الامام وما زاد الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه  
اه (قوله ندبا) أي لانس له متابعته في الزائدة بومغنى أي لم تذكره وخو حسان بخلاف من أبطل بها  
ع ش (قوله لا مدخل لعهود السهو الخ) \* (فرع) \* قرأ آية متعددة في صلاة الجنائز وسجد الوجه  
بطلان الصلاة ان كان عدا عالما حر انتهى سم على المنهج اه ع ش (قوله به فارق الخ) عبارة  
شرح العدا بفارق هذا ما عرفت تنكير العدا بن ذلك فيمخلاف محترم باقى الا ان بخلاف الزيادة على

ميتين ثم نوى فعلها عن أحدهما بطلت شرح حر (قوله في عدم سلامه عقب عليها صلاة أخرى) قد يفيد صحة  
الصلاة وعدم تأثرها بتلك النية لكن قد يقال اذا تعهد بها مع العلم بعدم كتابتها كان متلاعبا لوجه  
البطلان بنيتها (قوله في المتن فان خفس الخ) لو زاد على الاربع معتقدا وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كمال  
اعتقاد جميع أفعال الصلاة فوضا وقد يفرض بان تلك الأفعال مطلوبة بقى الصلاة فلا يضر اعتقادها فوضا  
بخلاف الزائد على الأربع هنا فانه غير مطلوب بزيادة الاول قول الشارح وان نوى تنكيره الركنية  
بل ان أراد بنو اعتقاده كانت هي المسئلة (قوله ولم يعتقد البطلان) أي والا كان متلاعبا (قوله به فارق

الأربع ومن ثم لو كبرز ياد على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به انتهى اه سم (قوله ما مرق في تكبير العبد)  
عبارته هناك نعم ان كبر امامه مستأ أو ثلاثا مثلاً تابعه يد وان لم يعتقد الامام ويرى بين يمينه ما ياتي  
فيما لو كبر امام الجنازة تحسب بان التكبير ان ثم ار كان ومن ثم جرى في زيادته اختلاف في الابطال بخلافه هنا  
والذي يتبعه أنه لا يتابعه الا في ما يعتقد أحدهما والا فلا وجعلنا به حجتاً انتهى اه سم قول  
المن (بل يسلم) أي بينما انما قولوا لا بطلت صلاته لأنه سلام في أثناء القسوة فيبطل كالسلام قبل تمام  
الصلاة مر به سم على الوجه اه عش قول المن (الثالث السلام) أي بعد تكبيراً ثانياً وقدمه  
ذكر امع تاخو رتبة اقامته لا يصح في تقديمه ما يقل عليه الكلام تقرى با على الانهال نهاية (قوله حال  
كونه) أي على مذهب من يجوز زحجى والخال من الحسب و (قوله أو وهو الخ) أي على مذهب الجمهور من  
عدم جواز (قوله في المار الخ) عبارة المغنى والنهاية في كيفية تعدده ويؤخذ من ذلك عدم سن زيادة  
وبركانه وهو كذلك خلافاً لقال سن ذلك وأنه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاه  
وجهه وان قال في الجموع انه الأشهر اه قال عش قوله وتعدده أي فان اقتصر على واحدة أتى بها من جهة  
بمنه قوله مر عدم سن زيادة الخ أي ولو على القبر أو على غائب اه عش (قوله على ما مر به) أي في ركن  
السلام كردى قول المن (الرابع قراءة الفاتحة) يهر عه لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير  
الامام ما بعدها فينبى أن يشتغل بالدعاء لأنه المقصود في صلاة الجنازة ولو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله  
عليه وسلم قبل تكبير الامام ما بعدها ينفى اشغاله بالدعاء وكذا تكبر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
لاحقاً بسببه لقول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وقا لم را ه سم على المسئلة وقوله أن يشتغل  
بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له ورحم به وكبر زه أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجوز عا  
يقال بعدها نقل بالرس عن الاعياب لحج أن المأموم اذا فرغ من الفاتحة ل الامام سن له قراءة السورة  
اه وفيه وثقة والاقر بما قاله اه سم عش (قوله فبدلها) الى قوله وتعينها في النهاية والافتنى الاول اه  
طريقاً لثبوت (قوله فبدلها الخ) أي من القراءة المذكورة قال سم على اع انظر هل يجري نظير ذلك في  
الدعاء المسموع حتى اذا لم يحسنه وحيداً فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد ببطل الدعاء قراءة أو ذكر من غير  
ترتيب بينهما أو معه فبغيره ونظر واتجه لغيره بان انتهى اه عش (قوله وروى البخاري الخ) ولعموم خبر  
لا صلاح لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب نهاية ومعنى (قوله قرأ بها) أي بالف تحفي صلاة الجنازة وقال الخ وفي  
رواه وقرأ بأمر القرآن لغيره مما قالوا انما جهرت ليعلموا انها سنة نهايتومعنى (قوله أي طر بقه الخ) عبارة  
عش أي طر بقه سنة وهي واجبة اه (قوله وعلى تعينها فيها) أي الذي اختاره الرافي قول المن (قلت  
تجزئ الفاتحة الخ) في حاشية شيخنا الزو والشرا ملى حفظه الله تعالى ما نصه يؤخذ من هذا جواب سادس وقع  
السؤال الضعيف هو ان شافعية القندي عالى وتابعه في التكبيرات وقرأ الشافعي بالفاتحة في صلاته بعد الاولى  
فما سلم تكبيراً مالمساك بأنه لم يقرأ الفاتحة واسئل الجواب بحسب صلاة الشافعي اذ غايه أمر امامه أنه ترك  
الفاتحة وتركها قبل الرابعة لا يقتضى البطلان لجواز أن يأتي بم بعد الرابعة كمن لمسلم بدونها بطلت  
صلاته بالتسليم عند الشافعي فسلم لنفسه بعد بطلان صلاته امامه وهو لا يضر اه وهي فائدة جليلة يحتاج اليها

الخ) عبارة شرح العبد وفارق هذا ما مرق في تكبير العبد بان ذلك في مختلف مستخدم بان في الآن بخلاف  
الزيادة على الأربع ومن ثم لو كبرز ياد على السبع لم يتابعه لأنه لا قائل به اه (قوله وبه فارق ما مرق  
تكبير العبد) عبارته نعم ان كبر امامه مستأ أو ثلاثا مثلاً تابعه يد وان لم يعتقد الامام ويرى بين يمينه  
وبين ما ياتي فيما لو كبر امام الجنازة تحسب بان التكبيرات ثم ار كان ومن ثم جرى في زيادته اختلاف في الابطال  
بخلافه هنا وهذا والذي يتبعه أنه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقد أحدهما والا فلا وجعلنا به حجتاً انتهى اه  
(قوله في المن تكبيرها) يؤخذ من عدم احتسابه ياد وبركانه وهو كذلك شرح مر (قوله ونديا) بدخل  
فيها لا تغتات حتى يرى خده (قوله فبدلها فالوقوف بقدره) انظر هل يجري نظير ذلك في الدعاء المسموع حتى

وبه فارق ما مرق في تكبير  
العبد (بل يسلم أو ينظره  
ليسلم معه) وهو الافضل  
لنا كد المتابعة (الثالث  
السلام) حال كونه أو وهو  
(ك) سلام (غيرها) فيها  
مر فيه وجوباً وند بالاً  
وبركانه فسنة هنا فقط على  
ما مرق فيه (الرابع قراءة  
الفاتحة) فبدلها فالوقوف  
بقتوبها ما مرق في مجعها  
وروى البخاري أن ابن  
عباس قرأ بها هنا وقال  
لتمسوا انها سنة أي  
طر بقه مألوفة ومثلها  
(بعد التكبير) الاولى  
وقبل الثانية لما صم أن أبا  
امامة رضى الله عنه قال  
السنة في الصلاة على الجنازة  
أن يقرأ في التكبير الاولى  
بأمر القرآن وعلى تعينها فيها  
لأنها وكبر لم يتلها بشئ  
مما يأتي به كأأنهم قوله  
فما بعد المتر ولغوا

قلت تجزئ الفاتحة بعد عشر (١٣٦) الأولى) وتول الروضة وأصلها بعدها أو بعد الثانية خرج المثل فلا يخالف ما هنا خلافاً لمن

في الصلاة خلف المخالف وظاهر أن الحكم جارح فيجب لو كان الإمام يرى حرمته القراءة في صلاة الجنازة كالخبر الذي فرق نظر إلى ما وجبه الشيخ بأمره تعالى أو لا ينظر إلى عدم اعتقاد الإمام فرضية الفاتحة والإمام تصح الصلاة خلفه مطلقاً لأنه لا يعتد وجوب السجدة أو ما يندفع به أنه حديث كان الإمام لا يرى قراءة الفاتحة كأنه فريضة صلاة بل اقراة فثبت غير صحة عند الشافعي فقد يجحد بعبته بأن ذلك لا يضر حيث كان ناشئاً عن عقد تركيبي (قوله تجزئ الفاتحة الخ) فيه أمران الأول أنه شامل لما إذا أتى بها بعد الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة: وهو ظاهر الثاني أنه لا فرق في آخرتها بعد غير الأولى بين المسبوق والموافق فالمسبوق الذي لم يدرك إلا ما سبق بعضها أو شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الأولى لكن إذا أخرها للمسبوق بغيره أن يجب بكاملها لأنها في غير محلها لا تكون إلا كلمة بخلاف ما لو أراد فعلها في محلها فحكم الإمام الثانية قبل أن يأتي قدراً أكثره لا يلزم زيادة عليه سم قول المتن (بعد غير الأولى) أي من الثانية والثالثة والرابعة وهذا ما خرج به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وأن صحح المصنف في تبينه تبعاً لظاهر كلام الفرائز الأولى وشمل ذلك المنذر والامام والمأموم يترتب عليه لزوم دخوله إلى عن ذكر الجميع بين تركين في تكبيرة واحدة قوله الترتيب أي بين الفاتحتين واجب التكبير والنقل إليها لا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة أو باتفاق آخرى لعدم وروده نهاية زاد المعنى وكالفاتحة فيما ذكر عند الحزم عنها بدلها اهـ (قوله) أمّا غير الفاتحة إلى قوله ولم يكن في النهاية والمعنى (قوله وجوبه المصنف في تبينه الخ) والغرض على ما في التبيين وقفاً للنص والجمهور واسى وشرح المنهج (قوله لا يجوز له منه) أي عمل الغير من الغير (قوله وقد يفرق الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأن القرآن من أعظم الوسائل وإنما ثبت أن يقرأ أو يدع وعلم من السورة تخفيف لا يقتضي طلب الإسراع بالجنازة سم قوله كما يأتي) أي قبيل قول المصنف السادس (قوله وانضمها الخ) قال شيخنا الشهاب العريسي انظر هل يجب عند الترتيب بينها وبين واجب التكبير المتوالت هي الباء لا انتهى أقول الظاهر أنه لا يجب على المنهج أي أنه لا يأتي بها قبل الصلاة التي صلى الله عليه وسلم مثلاً أو بعدها بغيرها لأنه يأتي بعضها قبل وبعضها بعدها فبما يظهر لشرائط المولاة فيها عش وتقدم من الثاني والنهاية للنصر على ما استظهره سم من عدم وجوب الترتيب قول المتن (الخامس الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأقلها اللهم صل على محمد وجميع آل محمد في التشهود فيها ظاهر ولا يجوز فيهما ما يجوز في الخلق من الماشي والخوضه وصرح بذلك في العباب فقال وأدناه كل في التشديد عـش (قوله لأنه) إلى قوله وظاهر تعين الخ في النهاية والمعنى الأقواله وظاهره إلى ويندب (قوله لأنه) أي الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة نهاية قول المتن (بعيداً لثانية) أي لفضل السلف والخلف نهاية ومعنى (قوله عقبها) أي قبل الثالثة معني (قوله فزعم بناهذه) أي تعينها بعد الثانية نهاية (قوله وظاهر أن الخ) اعتمدنا قولهم ثم أي في صلاة التشهد (قوله وهنا) أي في صلاة الجنازة (قوله خروجه من الكراهة) قد يقال الكراهة ما تكون حينئذ ورد الاتصاف على الصلاة سم عبارة عـش

أدلم بحسنه وجوبه قاله بوقف بقدره وعلى هذا فالمراد ببدله قراءة أو كمن غير ترتيب بينهما وأوجه فيه نظر والمحقق الجواب أن (قوله في المتن) قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الأولى) فيه أمران الأول أنه شاملاً لما إذا أتى بها بعد الرابعة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني أنه لا فرق في آخرتها بعد غير الأولى بين المسبوق والموافق فالمسبوق الذي لم يدرك إلا ما سبق بعضها أو شرع فيه أو لا تأخيرها لما بعد الأولى وقبل أن لا يجب الاقتران أكثره لأنه الذي هو عليه أصالة ولعل هذا أو جعله إذا أخرها بغيره أن يجب بكاملها لأنها في غير محلها لا تكون إلا كلمة بخلاف ما لو أراد فعلها في محلها فحكم الإمام الثانية قبل أن يأتي قدراً أكثره لا يلزم زيادة عليه كل وكه امام بقية الصلوات لا يلزم المسبوق الاقتران أكثره (قوله وقد يفرق بان التقدير الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأن القراءة من أعظم الوسائل وإنما ثبت أن يقرأ أو يدع وعلم من السورة تخفيف لا يقتضي طلب الإسراع بالجنازة (قوله خروجه من الكراهة) قد يقال الكراهة ما تكون حينئذ ورد الاتصاف على الصلاة سم عبارة عـش

أنه يندب ضم السلام للصلاة كما أقدمت عليهم ثم انما يلحق به لتقديمه في التشهد وهما لا يقدم فلا ينس خروجه من الكراهة وفي



وقيل في قوله لا أحد لكم إلا هو فثبت لأدنى ترك البادرة المتأكد بخلاف هذا ويندب (١٣٧) الدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقب

الصلاة والحمد قبلها ولو عكس ترتيب هذه الثلاثة فانه الاكل (السادس للدعاء الميت) بخصوصه بأقل ما ينطق عليه الاسم لانه المقصود من الصلاة وما قبله مقدمة له وصح خبر اذا صليت على الميت فأخصوا له الدعاء وظاهر تعين الدعاء بالمعروف لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وان الطفل في ذلك كغيره لانه وان قطع له بالجنسية ترديم تبت فيها بالدعاء كما يناسب صلوات الله وسلامه عليهم ثم رأيت الأذري قال يستثنى غير المكف فلا شبه عند الدعاء له وهو عيب منه ثم رأيت الغزي يثله عنه وتعبه بأنه باطل وهو كقائل وليس قوله أحسنه فسر طائي أن قوله مضاعف الدعاء له لانه دعاء بالآل وهو لا يكتفي لانه اذا لم يكف الدعاء له بالمعصوم الذي مدله كنية تنكرهم بها على كل فرد وقد مضت فاولى هذا (بعد الثالثة) أي عقيبها فلا يجزئ بعدي غير هذا جزاء قال في المجموع وليس تخصيصه بهذا دليل واضح اه ومع ذلك تابع اصحاب على تعيينها دون الاولى للفاضة قال غيره وكذا ليس لتعين الصلاة في الثانية ذلك (السابع القيام) على المسذهان (قدرو) لانها فرض كل نفس فأتى هنا

وفي سم على شرح الصحة طاهره أنه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام ووجه ذلك أنه لو اردوا الحكمة في ذلك بناؤه على التخفيف بل يقتضي ذلك أن الاختصاص على الصلاة أفضل اه ونقله شيخنا العلامة الشوبري على النهج من الشارح مر ووافق ما تقدم عن المناوي من أن يحصل كراهة تركه اذا صلا عن السلام في غير الوارد اه (قوله ويقارن السوراة) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لو ثبت سور ومن قصر الفصل على المغرب لم يرد الى ترك البادرة سم (قوله ويندب الدعاء للمؤمنين الخ) أي بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد الخ) أي بأى صيغة من صيغها المشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغي الاتيان بها ع (قوله ولوعكس الخ) عبارة النهائية ولا يجب ترتيب بين الصلاة والدعاء والحمد لكنه أولى كما في زيادة روضة اه قال ع (قوله مر بين الصلاتين أي الصلاة على النبي والصلاة على الآل اه) (قوله بخصوصه) أي أوفى عوم غيره بقصد فلا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات من غير قصد شخصاً (قوله بأقل ما ينطق عليه الاسم) أي كاللهم ارحمه أو اللهم اغفر له بما يغني (قوله وما قبله الخ) شامل للفاضة لكن يتألف من معنى الفرق (قوله وظاهر الخ) قوله ثم رأيت الخ أقره ع واعلمه شخصاً (قوله لا بنحو اللهم الخ) عبارة شذوذ فلا يكفي بدني اذ ان آل أبي عمرو نحو اللهم اغفر له وبقوله اللهم اغفر له ونحوه ولو في صغر آدمي لماعت من أن الغفر فلا تقتضي سبق الذنب اه (قوله وان الطفل الخ) أي ممن بلغ نحو نادم الموت نهية (قوله في ذلك) أي في وجوب الدعاء له (قوله يستثنى) أي من وجوب الدعاء للميت يغني (قوله وليس قوله اجعله فرطاً لمغنيا الخ) يأتي عن النهاية والمعنى وشيخنا خلافه (قوله وهو لا يكتفي) تقدم عن شيخنا تنقيده (قوله فأولى هذا) قد تمخخ الاول به بل المساواة لان المعصوم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فلتأمل ولا يخفى أن قول المصنف لا يخفى يقول في الطفل مع هذا الثاني الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً في الاكتفاء بذلك فتأمل سم (قوله أي عقيبها) الى قوله قال غيره في النهاية والمعنى (قوله قال في المجموع وليس تخصيصه بالخ) يمكن أن يقال بل دليل واضح وهو ما صرح به خبر أبي امامة عن السفي صلاة الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بآيات القرآن مخافتة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخص الدعاء الميت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أوابكل جلة ذكرها أن يكون بعد تكبيره على الترتيب الذي ذكره لأن تلك الجمل تولى قبل التكبيرات أو بعدها وبعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلي الخ معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الخ معناه بعد الثالثة فتأمل سم قول المتن (السابع القيام) يشمل ذلك الصبي والمرأة اذا صابم الرجال وهو الأرجح لظاهرنا في نهاية قال ع وشعر على المرأة القطع ومنع من الصبي كمال الاعباب اه قول المتن (ان قدر) أي فان عجز صلى على حسب حاله نهية (قوله لانهما) الى قوله الاجل غائب في النهاية وكذا في المعنى الا قوله والخاصة الى المتن وقوله أي الامام الى المتن (قوله

تكون حديث مر ووافق السوراة الخ) قد يناقش في هذا الفرق بأنه لو ثبت سور ومن قصر الفصل على المغرب لم يرد الى ترك البادرة (قوله فأولى هذا) قد تمخخ الاول به بل المساواة لان المعصوم لم يتعين لتناوله لاحتمال التخصيص بخلاف هذا فلتأمل ولا يخفى أن قول المصنف لا يخفى يقول في الطفل مع هذا الثاني الخ ان لم يكن صريحاً كان ظاهراً في الاكتفاء بذلك فتأمل لكن قضية ذلك الاكتفاء في التكبير بنحو اللهم شفعي في أهله أو أهل صمر واجعله فرطاً لم وهو بعيد الان يفرق بأنه سور على الطفل لانه مغفوله فتأمل (قوله قال في المجموع وليس تخصيصه بهذا دليل واضح) يمكن أن يقال بل تخصيصه بهذا دليل واضح وهو ما صرح به خبر أبي امامة عن السفي صلاة الجنائز أن يكبر ثم يقرأ بآيات القرآن مخافتة ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخص الدعاء الميت ويسلم وذلك لان الظاهر منه أنه أوابكل جلة ذكرها أن يكون بعد تكبيره على الترتيب الذي ذكره لأن تلك الجمل تولى قبل التكبيرات أو بعدها وبعد واحدة مثلاً فقط فقوله فيه ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بعد الثانية فيكون قوله ثم يخص الخ الدعاء الميت

القيام هو المقدم لصورته في علمه (١٣٨) محو لصورته بالكلية (ويسن رفع يديه في كل من التكبيرات) الأربع حذو منه بحكمة

ويضعها تحت صدره  
وبأني هتاف كبقية الرفع  
والوضعم ماسر ويحور بها  
بالتكبيرات والسلام أي  
الأمام أو المبلغ لأعبرهما  
تغير ماسر الصلاة كما هو  
ظاهر (واسرار القراءة)  
ولولا لما صرح عن أي إمامة  
أنه من السنة وعلم منه نديب  
اسرار التوقد والدعاء وقيل  
يجهس لسللا بالفتحة  
(والأصع نديب التوقد) لأنه  
سنة للقراءة كالتأمين (دون  
الافتتاح) والسورة الأعلى  
غائب أو فسر على ماسر ذلك  
لطولها في الجملة (ويقول)  
ندباحث لم يحش تغير الميت  
والأرجح الاقتصاد على  
الأركان (في الثالث للتهلثم  
هذا عبدك وابن عبدك  
إلى آخره) وهو كإمامه  
خرج من روح الدنيا وسعته  
أي يفتح أولهم باسم ربهم  
وانساعدها بحبوه وبأجابه  
فيها أي ما يحبه ومن يحبه  
وهو جدلة خالصة لبيان  
انقطاعه وذله ويجوز جوه  
بل هو المشهور رآي فلاسفة  
الفرير وما هو لقبه أي من  
حزبه على أن خبرا غير وان  
شرا فسر كان شهد أن لاله  
الآن وأنت محمد عبدك  
ورسولك وأنت أسلم به  
احتاج إليه لغير من عبدة  
الحزم قبله اللهم أنه تزلزل  
وأنت خير من أوليه أي هو  
ضعفك وأنت لا تترك على  
الاطسلاق وضيف الكرام

معناه بعد الثالثة قلتم أمل (قوله محو لصورته بالكلية) فيه شيء (قوله في التن في التكبيرات) فإن قلت هل يستقل من لفظة المراء في كل تكبيرة قلت نعم لأن لفظة التكبيرات جمع على بالوهو من مصغ الغنوم والحكمي العام على كل فردا فردا لجمع العلم جلا جوع على الأصح (قوله الأعلى غائب أو فسر) باعتد

لاضام وأصبح فقيرا إلى رحمتك وانت غني عن عذابه وقد حسنت ما أعجبني إليك شفعاه اللهم أن كان بحسنتك في أحسنه وان كان مسيئا فاعف عنه وتجاوز عنه فله في رحمتك رضاك ووقتة القبر



الساعة كفى النهاية والمتنّى كان أولى (قوله وظاهر أنه أولى) عبارة لاسي وهذا أصح دعاءا لجنازة كفى الروضة  
عن الحفظ اهـ (قوله وأعف عنه) أي عاصدومنه عش (قوله بالماء والثلج والبرد) هذا الثلاثة بالتشكيب  
في أنها ية والمتنّى (قوله وزوجا خير من زوجة) فضيحه أن يقال ذلك وإن كان الميت أنثى سمى على الجمعة  
اه عش (قوله وظاهر أن المراد بالابدال الخ) قد يقال ما يأتي في الحذف التورية والوجه أنما هو في الجنة  
والغرض أن الابدال له بما ينزل الوضو عنه عقاب الموت في عالم البر زوجه بالتمتع بخو الحور ومصاحبة الملك  
كلودر ثوب وذلك للاختلاف في كثير من الأخبار فلا مانع أن يراد بالابدال في الفوات فقط ويجعل على ما تقرر  
أوفها وفي الصفات يشمل ما في الجنة أيضا فلتأمل فيه يعلم اندفاع تنظيره الاتي في كلام شيخ الإسلام  
بصرى (قوله لقوله تعالى أح) وقوله وتلج بالتحسر على ترتيب ألف (قوله رأيت شيئا قال الخ) هذا الذي  
حكاه عندهم أنه في شرح الجمعة بل لم يتعرض لبيان ذلك فمعه مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه ما نصه  
وصدق قوله وأبدله زوجا خير من زوجة فمن لازم وجهه وفي المرأه إذا قلنا بأنها معز وجهها في الآخرة بان  
براد في الأول ما بين الفعل والتقدير وفي الثاني ما بين ابدال الذات وابدال الهئية اه وفي قوله في الاول  
وقوله في الثاني للتعليل ومراعاة أنه أراد في هذا الدعاء بالابدال الا مع من الفعل والتقدير لاجل أن يتناول  
الاول فان ابدال فيه تقدير مري ومن ابدال الذات وابدال الصفة لاجل أن يتناول الثاني فان ابدال فيه ابدال  
صفة لذات والخاص أن المراد الا مع من ابدال بالفعل كما فيمن لازم وجهه والتقدير كما فيمن لازم وجهه ومن  
ابدال الذات كما فيمن طلق وزوجته وماتت في عصمة غيره وابدال الصفة كما فيمن ماتت في عصمة غيره وجهه وعلى  
تقدير أن هذا اللفظ الذي يحكمه من الشيخ وقع في بعض كتبهم فراهمة متباينة بقوله فيه يراد بابدال الهيا الخ  
معناه برده القدر المشترك بين ابدال الذات وابدال الصفة والقدر المشترك متحقق فيها فقد ظهر اندفاع النظر  
الاتي قسمه وراعى في النهاية مثل ما حكاه من شرح الروض (قوله ان لازم وجهه الخ) أي بالنسبة (قوله يصدق  
الخ) خبر وقوله الخ (قوله ان لو كانت الخ) كذا أنه هنا بفتح الهمزة فوسكون النون مقسرة للضمير المجرور  
في قوله بتقديره الخ (قوله يراد بابدال الهيا) أي بابدال لازم وجهه مطلقا لا لزوجه كذا في قوله ما بين ابدال  
(قوله ثم رأيت شيئا قال الخ) هذا الذي حكاه عندهم أنه في شرح الجمعة بل لم يتعرض لبيان ذلك فيه  
مطلقا ولا في شرح الروض بل الذي فيه ما نصه وصدق قوله وأبدله زوجا خير من زوجة فمن لازم وجهه  
اه وفي المرأه إذا قلنا بأنها معز وجهها في الآخرة بان براد في الاول ما بين الفعل والتقدير وفي الثاني ما بين  
ابدال الذات وابدال الهئية اه ولا يخفى أنه لم يرد بقوله بان براد في الاول الخ أن المراد بالنسبة لا لاول  
بخصوصه الا مع من الفعل والتقدير حتى يكون ابدال بالنسبة ان لازم وجهه تارة يكون فعليا وتارة  
يكون تقدير مري أو تارة جسم حيث أن هذا التحصيل لا يتصور فيه بل لا يتصور أن يكون التقدير مري أو لا بقوله  
وفي الثاني الخ أن المراد بالنسبة لا في خصوصه الا مع من ابدال الذات وابدال الصفة حتى يكون ابدال  
بالنسبة للسر أو المذكور تارة يكون ابدال الذات وتارة يكون ابدال الصفة وتارة جسم حيث أن لا يتصور  
كونه ابدال ذات بل انما يتصور كونه ابدال صفة بل لفظا في التعليل والمراد أنه أراد في هذا الدعاء بالابدال  
الا مع من الفعل والتقدير لاجل الاول أي لاجل أن يتناول الاول فان ابدال فيه تقدير مري فلو لم يراد بابدال  
الا مع من فعله ومن ابدال الذات وابدال الصفة لاجل الثاني أي لاجل أن يتناول الثاني فان ابدال فيه ابدال  
صفة لذات فلو لم يراد الا مع من فعله والخاص أن المراد الا مع من ابدال بالفعل كما فيمن لازم وجهه ومن  
فمن لازم وجهه ومن ابدال الذات كما فيمن طلق وزوجته وماتت في عصمة غيره وابدال الصفة كما فيمن  
ماتت في عصمة غيره وجهه وعلى تقدير أن هذا اللفظ الذي يحكمه من الشيخ وقع في بعض كتبهم فراهمة متباينة  
فقوله فيه بان مراد بابدال الخ معناه بان مراده القدر المشترك بين ابدال الذات وابدال الصفة والقدر المشترك  
متحقق فيها فقد ظهر اندفاع هذا النظر وأنه لا منشاء للاعدم التأمل فتأمل (قوله يراد بابدال الهيا) أي بابدال  
الزوجه مطلقا لا لزوجه المذكور وقوله ما بين ابدال الذات أي كما قلنا أنها ليست لزوجه في الدنيا كما

وظاهر أنه أولى وهو اللهم  
اغفر له وارحمه وأعف عنه  
وعافه وأكرم زوجه ودوس  
مدخله وأغسله بالماء والثلج  
والبرد ونقه من الخطايا كما  
ينقى الثوب الأبيض من  
الدنس وأبدله دارا خيرا من  
داره وأهلا خيرا من أهله  
وزوجا خيرا من زوجة  
وأدخله الجنة وأغفر له  
عذاب القبر وفتنه ومن  
عذاب النار وظاهر أن المراد  
بالابدال في الادل والزوجه  
ابدال الاوصاف لا الذات  
لقوله تعالى ألحقنا بهم  
ذراريهم وتلج بالطريق  
وغیره ان نساه الجنة من  
نساء الجنة افضل من الحور  
العین ثم رأيت شيئا قال  
وقوله وزوجا خيرا من  
زوجته لازم وجهه  
يصدق بتقديره اه ان  
لو كانت له وصدا في  
الزوجه اذا قيل انما زوجها  
في الدنيا يراد بابدالها زوجها  
خير من زوجها ما بين ابدال

الذوات وابدال الصفات هـ و اراد ابدال الذات مع فرض أنها زوجه في الدنيا بقية نظر وكذا (١٤١) قوله اذا قبل كيف وقد صرح خبره

وهو ان المرأه ألا تحزن زوجها  
ورنه أم الرداء لمساوية  
لما خطبها بعد موت أبي  
الرداء ويؤخذ منه أنه حين  
مات وهي في عصمته ولم  
تزوج بعده فان لم تكن  
في عصمة أحدهم عند موته  
احتمل القول بأنها تخبر  
وأنها الثانية ولولم أحدهم  
وهي في عصمته ثم تزوجت  
وطاقت ثم ماتت فهل هي  
للأول أو الثانية ظاهر  
الجديد أنها الثانية وقضية  
السؤال أنها للأول وأن  
الحديث يحول على ما ذا  
مات الآخر وهي في عصمته  
وفي حديث رواه جهم لكنه  
ضعيف المرأة ميتا ما يكون  
لهما زوجان في الدنيا بقوت  
ويعوان ويخسلان الجنة  
لا يمساهي قال الحسنهما  
خلقاً كان عندها في الدنيا  
(ويقدم عليه) ندبا اللهم  
اغفر لنا ومننا وشاهدنا  
وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا  
وذكرا وأناثنا اللهم من  
أحببتنا من أفاضل  
الاسلام ومن قوتيت منا ترفه  
على الاغان اللهم لا تعزنا  
أرحمنا لا تزلنا بعده لان هذا  
اللفظ صرحه صلى الله عليه  
وسلم (ويقول في الطفل)  
الذي له أو ان مسلمان (مع  
هذا الثاني) في الترتيب  
الذكرى (اللهم اجعله  
فرطاً لأبيه) أي سابقاً  
مهماً لصاحبه في الآخرة  
ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم

أي كما اذ قلنا انها ليست زوجه في الدنيا كإدخاله عليه قوله اذا قبل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة  
و قوله وابدال الصفات أي كما اذ قلنا انها زوجه في الدنيا كإدخاله عليه قوله اذا قبل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة  
قول الشيخ أن رادبايد الهالز وجهه المذكور فلتأمل سم وبأنى من النهاية ما يصح بوجوده في المسئلة  
المسئلة (قوله) بأيد الهالز وجهه المذكور فلتأمل سم وبأنى من النهاية ما يصح بوجوده في المسئلة  
وقوله وكذا قوله أي يجوز أن يكون مراد الشيخ الاسلام اذا قل قائل أو اعترض معترض بأن زوجه كما صرح به  
الخبر فكيف يطالب ابداله بالنسبة اليها فخطب بانه وابدال ابدال الحديث ما لم يلح لأن مراده تضعيف هذا  
القول وهذا الاحتمال واضح جلي لا يخبر عليه فالحل عليه أو من اعترضه ثم رأيت في نسخة من شرح  
الروض عبارته انما هو امر زوجه في الآخرة بصري ويأتى من النهاية ما يقتضيه في هذه النسخة (قوله)  
كيف وقد صرح خبره (الخ) ان ثبت خلاف لم يدخل الشيخ محققاً في أمه سم ويصرح بغير خلاف في  
المسئلة قول النهاية ما تم صدف قوله وأبد زوجه من زوجه في الآخرة ولا وجهه وفي المرأه اذا قلنا بانها مع  
زوجه في الآخرة وهو الامر بان رادبايد الهالز وجهه المذكور فلتأمل سم وبأنى من النهاية ما يصح بوجوده في المسئلة  
الهشمة أي الصفة عش (قوله) ويؤخذ منه أنه الخ محل تأمل لأن لفظ الحديث مصادف لهذا بالصورة  
التي ذكرها عقب ذلك ترد فيها أي فتكون الثانية بمعنى الحديث وكون الزوجة مصادف لهذا بالصورة  
لا يخص بصري وقد يفرق بين الصورتين بان الصورة الأولى مرجع الحديث والثانية ظاهره كاللغة لفظ  
الزواج أطول في بقاء العصمة من الموت (قوله) ظاهر الحديث (الخ) أي في الصورة الثانية فتكون في الثانية  
بالأولى (قوله) أنها الثانية) أقول وهو كذلك بصري (قوله) وقضية المذكور أنها الأولى لم يظهر ترجيحها فلتأمل  
بصري وقد يقال وجهه دوام العصمة في حياة الأول دون الثاني (قوله) وأن الحديث (الخ) عطف على قوله أنها  
الخ (قوله) لا حسنهما خلط (الخ) ظاهره وان ماتت في عصمة الآخر سم قول المتن (عليه) أي على الدعاء المار  
بنهاية (قوله) ندبا إلى قوله وفي ذكره في النهاية وتولغ في الآخرة واغفر له وقوله ومن ثم إلى الظاهر (قوله)  
لان الخ متعلق بقول المتن ويسد الخ عبارة النهاية والغنى وقد علم هذا من لفظه في مسلم وتضمنه الدعاء  
الملتب بصلوات ذلك فان بعضه مروي بالثاني وبعضه بالظاهر (قوله) (ويقول الخ) أي استحبابها في  
ومعنى وأسن قول المتن (اللهم اجعله الخ) ويأتى في معامرين التذكير وصدده غيرهما ويكنى في الطفل هذا  
الدعاء ولا يعارضه قولهم لا بد من الدعاء للميت بخصوصه ولو هذا بالنسبة بخصوصه ثم قد عارضه كنى  
فلو كن في بؤفه أهل يدعو بهذا الدعاء لأن الأصل عدم البؤفه أو يدعوه بالمغفر وتحوها والاحسن الجمع  
بينهما حيثما لم يأت ومعنى واعفهم سم وشيخنا قال عش قوله مر ويكنى في الطفل الخ خلطاً لأن ج وقوله  
مر لثبوت هذا الخ أي على أن قوله لمصلحة قرط الخ حيث كان معناه سابقاً لها بالمصالح في الآخرة دعاه  
بخصوصه لانه لا يكون كذلك الا اذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه ذلك وقوله مر والاحسن الجمع الخ  
أي فلول بأن هذا الاحسن فينبغي ان يتنزل الدعاء بالمغفر لا احتمالاً بلوغه عش (قوله) سواه أمان الخ  
قوله الا سنوى وقال الزركشي محله في الاور من الحين المسلمين فان لم يكونا كذلك أي بما يقتضيه الحال وهذا  
أولى نهاية ومعنى وأسن أي ما قاله الزركشي عش (قوله) أمان في حياته الخ يمكن ترجيحها به وان مات  
بعدهما لا عاقلة في النشأة لا تحترق نعمت نحوها والواحد حساب من ورد الحوض وابعده فخلها فلا  
بعث في تقدمه علم ما فيها وان تقدم ما عليه بالنسبة للشأن البرزخية بصري (قوله) والظاهر في رادبايد الخ) فيه  
دل عليه قوله اذا قبل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة وقوله وابدال الصفات أي كما اذ قلنا انها زوجه في الدنيا كإدخاله عليه قوله اذا قبل الخ فانه يشعر بخلاف في المسئلة  
الذوات وابدال الصفات هـ و اراد ابدال الذات مع فرض أنها زوجه في الدنيا بقية نظر وكذا (١٤١) قوله اذا قبل كيف وقد صرح خبره

أما فطرهم على الحوض وسواه أمان في حياتهم أم بعد ما هم فيهما خلطاً فالشارح والظاهر في ولنا زنا أن يقول لا يورث من أسلم تبعاً لاجد

أصوله أن يقول لاصلاه المسلم وعزم الدعاء بالخير وكذا في اسلامه ولوم من والديه بخلاف من ظن اسلامه ولو يقرينه كالنا هذا هو لا ينجح من اضطراب في ذلك (١٤٢) (وسلوا ونحو) بالجمعة شبه بقلعه لها بشي نفيس يكون أمامها ممتدح إلى وقت حاجتها

نظر: يعلم ما تقدم قاله السيد البصري ولكن الفرق بين المقامين بالدعاء لآخرى لكافر على استحالة  
 دون ما تقدم ظاهر **(قوله وكن من شلخ)** عبارة أنها يقول ما غنى قال الأذرى فلو جعل إسلامهما  
 فكما سلين بناء على الغالب والدار انتهى والأسوط تعليل على أنهما مالا سمي في ناحية كثرة الكفار في أول  
 علم اسلام أحدهما وقرا لا آخر وشلخ فيم خلف الحكم بمسما اه قال ع ش أي من أنه يدعو للعسلم  
 منهما وعلق بقوله الدعاء على الاسلام فمن شلخ فيم ما قرره في جوابه على علم اسلام الميت وأما في قول شلخ في اسلامه  
 العا لعل الصغار حدثت في أن السبي لهم مسلم فيحكم باسلامهم تبعاله أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاله فقال  
 ابن ج الأقربان لا يصلي عليه اه وقد يقال بل الأقرب أنه يصلي عليهم بعاق النية كإلحاق مسلم  
 وكافر، وبؤيد قول الشراح مر الآية في شمس ولو اختلط مسلمون بكفار أو ولو تعارضت بينان اسلامه  
 وكفره غسل وصلى عليه وهو في الصلاة عليه ان كان مسلما اه واعمد شخنا ما قاله ابن ج **(قوله مذنوا)**  
 خبر ان يكون عبارة شخنا والذخر بالمحمة الثاني النفس المدخوفة فيه الصغير لكونه مدخوا أمامه ما لو قت  
 حاجتهما فيشفع لهما كما صرح في الحديث اه **(قوله اسم المصدوا)** الظاهر لكان مصدر اغاية الامر  
 أنهم تصرفوا فيه بنحو رضائهم عن أواد كوعده ووعدهم بقدر شدي عبارة الجعري والظاهر أنه مصدر  
 كعدة لأنه عوض من المذوف التاء اه **(قوله الذي هو الخ)** عبارة أنها بمعنى الوعد أو اسم فاعل أي  
 واعطا أو أراد به مجابعد غاية وهو الظفر باطلاب من الخير وثوبه اه وعبارة الغنى بمعنى اسم مفعول  
 أي موعظة أو اسم فاعل أي أعظا اه قول المتن **(وتقبل الخ)** هذا الثاني في الأول بن الكثير بن جعري  
**(قوله أي ثواب الصبر الخ)** هذا التقدير مبني على أن نفس الصبيلا شاب عليها وسأني عمر وبي كلام  
 الشارح في محبت التعزية بصري **(قوله هذا الخ)** أي قوله وأقرغ لصبر جعري **(قوله لا يثنى إلا في)**  
 تقدم عن النهاية أن الراديه غانم من الثواب **(قوله زاد)** أي قوله وأتينا الخ في النهاية والغنى **(قوله إذا الفتنة)**  
 يعني في الخ لكن لا يظهر حيث نكتة التقيد بالعبدة بصري فيم **(قوله وذلك)** أي الدعاء أو الذين نهية  
**(قوله مديا)** أي قوله وضاط الخ في النهاية والغنى الأقرب وفي رواية لا تثنى بعده **(قوله ضم أنه وفعه)**  
 أي من أحرمه ومومه والثانية أقصع شخنا قول المتن **(أجوه)** أي أجو الصلاة عليه أو أجو الصبيبة فان المسلمين  
 في الصبيبة كالشئ الواحد معنى ونهية **(قوله واغفر لنا له)** أي ولو صغيرا لان المغفرة لا تستدعي سبق ذنب  
 ع ش زاد شخنا لا بأس بزيادة قول المسلمين اه **(قوله فيس ذلك)** نعم لو خشى تغير الميت أو انقضاء واثق  
 بالنس فالحقاس كافاه الأذرى الاقتصاد على الراكك نهية ومعنى واسئ رسم وشخنا أي بل يصعد ذلك  
 الاقتصاد ان غلب على ظنه تغيره بالزيادة ع ش وتقدم في الشرع منه **(قوله ان يلحقه الخ)** أي ان تكون  
 مقدار الثانية **(قوله أو طوا يلها الخ)** عبارة أنها في تحسد ان يكون كابين التكبيرات كما أقامه الحديث  
 الواردة اه وأقر رسم قال ع ش قوله كابين التكبيرات أي التلا في التلا في مقدمه مظهر مر حصول  
 السنن ولو ينكر بالعبدة السابقة اه وقال الرشدي الظاهر أن المراد ان لا يلاوه الى حد لا يغلبا بين  
 تكبيرتين من أي التكبيرات وبيعد ان يكون المراد به ما بين التكبيرات فليراجع اه وعبارة شخنا  
 وبن نظر لها بقدر الثلاثة قبلها وتقبل عن بعضهم ما يقر أنها قوله تعالى الذين يعملون العرش ومن  
 حوله أي قوله العظيم حق قال الشيخ البابي لم وردت هذه في بعض الاحاديث اه قول المتن **(فلم يكبر حتى)**

مر ولودعاه لخصوصه شرح مر ولودعاه لخصوصه كفي ولولم يكن بالوغه فقول بدوله بهذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ أو بدوله بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطا شرح مر **(قوله)** الا فتنة بكني بها من ينظر حذقه معنى بعده **(فرع)** يلوخشي تغير الدت أو التغير لوقي بالسنة فالقياس الاقتصار على الزكاة قاله الأذرع شرح الروض **(قوله)** فيل رضاها التعلق بالمال وحده ان يكون كغيره للتكبير كما

فحينئذ قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لانها أنحف الاركان اه وهو تحريك غير مرضي بل ظاهر كلامهم  
الحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها (ولو تخلف المقنندي بلا عذر فلم يذكره حتى

كبرامه أخرى) أي شرع فيها (بطلت خلافة) لان المتابعة هنا لا تظهر الا بالتكبيرات (١٤٣) فكان الخلف بتكبيره فاحشا كقول

بركة وتخرج حتى كبر ولو كبر الامم مع تكبير الامم الاخرى اتجه الصلة ولو شرع مع شر وعه فيها ولكن تأخر فراغ الامم هل يقول بالصلوة أم بالبطان هو محتمل نظر انتهى عبارة أقول الا قرب الاول لانه صدق عليه أنه لم يخلف حتى كبرامه أخرى عش قول المتن (أخرى) ويظهر أن الاخرى لا تتحقق اذا كنتم مع في الاولى الا بالتكبير الثالثة فان الامم بطانته أن تأخر عن تكبير الامم فاذا قرأ الفاتحة مع كبر الامم الثانية لا يقال سقطت حتى عش (قوله أي شرع) الى قوله لكن قال المني النهاية والمعنى والاسنى (قوله يخرج) يعني كبر ما للخلف بالارباع (عش) أي فلا تبطل فباقيها بعد السلام وهو كذلك لانه لا يجب فيها ذكركم فليست كل كمة خلافا لما صرح به البارز في التميز من البطان معني ونهاية واسنى وشحنوا يأتي في الشرح اعاد ما قاله البارز في صم رده وقال السد البصري ينبغي أن يفصل في الخلف بالارباع الى السلام الامم فيقال بالبطان ان أتى فيها الامم بد كرتخس الخلف كقصة التكبيرات وقول الشخصين كغيرهما حتى كبر الخ تصو ير فلا ينافسون والى الامم ينهوا بين السلام فلا بطلان لعدم شس المتألفة اه وهذا وان كان وجهيهما حيث المذكرك لكنه كاد ان يقول في مسئلة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله لا يخرج) التعليل (الخ) وهو قوله لان المتابعة هذا (الخ) ودعوى المهمات (الخ) أي مؤيد لما أفهمه المتن من عدم البطان بالخلف الرابعة (قوله كيف والاولى لا يجب (الخ) يعرف بأنما يحل الواجب بالاصالة وهذا يندفع قوله ولم ينو (الخ) سم (قوله على ماسر) أي من تصح المصنف (قوله وهي كرتمة مطلقا لهم البطان (الخ) يتأمل هذا الكلام فان الاولى هي تكبيره الاحرام ولا معنى للخلف بها الا عدم الاحرام أو عدم الاقتداء او كلاهما لا بطلان به كاهو ظاهر فليتأمل صورة الخلف بها سم ردا للبصري واقصا أو اصل الرخصة على الخلف بالثانية أو الثالثة لعدم تعرضه للاولى مشعر بتغيرها الى الحكم بالتكبيرتين وليس وجه ما أشرت اليه من عدم تصوره وقد استدعى في المهمات من عدم التعرض للارباع بخلافها لما ذكر أي البطان ولا يضاف قول المتأخر لو تخلف اقتضى (الخ) يخرج الخلف بالاولى لانه قبل الاتيان بها فغير مقتدو بعدهم بخلفهم فاقساما لم اه (قوله أما اذا خلف) الى قوله فيراعى في انهاءه والمعنى (قوله فلا بطلان) عبارة النهاية فلم تبطل خلفه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كاقضاه كلامهم اه وكذا في المعنى الا أنه صرح بعلى ما يدل كما قال عس قال سم على ابن جعفر كلام طويل لم احاصله أنه لا ينقضي الخلف بتكبيرتين الا بعد شروع الامم في الرابعة اه (قوله هل) أي الخلف به بذرو (قوله ضابط) أي كشروع الامم في الثالثة (قوله مطلقا) أي ولو شرع الامم في الرابعة (قوله بعد التكبير) أي بعد الخلف بتكبير واحدة فقط بعذر (قوله فاقرنا) أي التكبير ههنا والركعة في الصلاة فكان الاولى تازيت الفعل (قوله مطلقا) أي سواء خلف بتكبير واحدة أو أكثر (قوله لشارح (الخ) واقفه النهاية والمعنى كاسر (قوله والى عدم البطان مطلقا (الخ) ويمكن حل الشك ان على نسيان الركعة وحيد فلا اعتراض عس عبارة البصري قوله والوجه (الخ) مسلم في نسيان الصلاة أو الاقتداء دون غيره كنسيان الفراعضاي وشو برى اه وعبارة شحنوا فان كان به ذكركم قرأه ونسيان أو عدم سماع تكبير او جهل لم تبطل صلاته بخلفه بتكبيرتين بل بتكبيرتين على ما قضاه كلامهم وهذا محمول على ما اذا نسي الركعة ومنه يعلم هو وأما اذا نسي الصلاة فالعقد أنها لا تبطل ولو بالخلف لجميع

كبر الامم (الخ) ولو كبر الامم مع تكبير الامم الاخرى اتجه الصلة ولو شرع مع شر وعه فيها ولكن تأخر فراغ الامم هل يقول بالصلوة أم بالبطان هو محتمل نظر انتهى عبارة أقول الا قرب الاول لانه صدق عليه أنه لم يخلف حتى كبرامه أخرى عش قول المتن (أخرى) ويظهر أن الاخرى لا تتحقق اذا كنتم مع في الاولى الا بالتكبير الثالثة فان الامم بطانته أن تأخر عن تكبير الامم فاذا قرأ الفاتحة مع كبر الامم الثانية لا يقال سقطت حتى عش (قوله أي شرع) الى قوله لكن قال المني النهاية والمعنى والاسنى (قوله يخرج) يعني كبر ما للخلف بالارباع (عش) أي فلا تبطل فباقيها بعد السلام وهو كذلك لانه لا يجب فيها ذكركم فليست كل كمة خلافا لما صرح به البارز في التميز من البطان معني ونهاية واسنى وشحنوا يأتي في الشرح اعاد ما قاله البارز في صم رده وقال السد البصري ينبغي أن يفصل في الخلف بالارباع الى السلام الامم فيقال بالبطان ان أتى فيها الامم بد كرتخس الخلف كقصة التكبيرات وقول الشخصين كغيرهما حتى كبر الخ تصو ير فلا ينافسون والى الامم ينهوا بين السلام فلا بطلان لعدم شس المتألفة اه وهذا وان كان وجهيهما حيث المذكرك لكنه كاد ان يقول في مسئلة فيها قولان فلا يجوز العمل به (قوله لا يخرج) التعليل (الخ) وهو قوله لان المتابعة هذا (الخ) ودعوى المهمات (الخ) أي مؤيد لما أفهمه المتن من عدم البطان بالخلف الرابعة (قوله كيف والاولى لا يجب (الخ) يعرف بأنما يحل الواجب بالاصالة وهذا يندفع قوله ولم ينو (الخ) سم (قوله على ماسر) أي من تصح المصنف (قوله وهي كرتمة مطلقا لهم البطان (الخ) يتأمل هذا الكلام فان الاولى هي تكبيره الاحرام ولا معنى للخلف بها الا عدم الاحرام أو عدم الاقتداء او كلاهما لا بطلان به كاهو ظاهر فليتأمل صورة الخلف بها سم ردا للبصري واقصا أو اصل الرخصة على الخلف بالثانية أو الثالثة لعدم تعرضه للاولى مشعر بتغيرها الى الحكم بالتكبيرتين وليس وجه ما أشرت اليه من عدم تصوره وقد استدعى في المهمات من عدم التعرض للارباع بخلافها لما ذكر أي البطان ولا يضاف قول المتأخر لو تخلف اقتضى (الخ) يخرج الخلف بالاولى لانه قبل الاتيان بها فغير مقتدو بعدهم بخلفهم فاقساما لم اه (قوله أما اذا خلف) الى قوله فيراعى في انهاءه والمعنى (قوله فلا بطلان) عبارة النهاية فلم تبطل خلفه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كاقضاه كلامهم اه وكذا في المعنى الا أنه صرح بعلى ما يدل كما قال عس قال سم على ابن جعفر كلام طويل لم احاصله أنه لا ينقضي الخلف بتكبيرتين الا بعد شروع الامم في الرابعة اه (قوله هل) أي الخلف به بذرو (قوله ضابط) أي كشروع الامم في الثالثة (قوله مطلقا) أي ولو شرع الامم في الرابعة (قوله بعد التكبير) أي بعد الخلف بتكبير واحدة فقط بعذر (قوله فاقرنا) أي التكبير ههنا والركعة في الصلاة فكان الاولى تازيت الفعل (قوله مطلقا) أي سواء خلف بتكبير واحدة أو أكثر (قوله لشارح (الخ) واقفه النهاية والمعنى كاسر (قوله والى عدم البطان مطلقا (الخ) ويمكن حل الشك ان على نسيان الركعة وحيد فلا اعتراض عس عبارة البصري قوله والوجه (الخ) مسلم في نسيان الصلاة أو الاقتداء دون غيره كنسيان الفراعضاي وشو برى اه وعبارة شحنوا فان كان به ذكركم قرأه ونسيان أو عدم سماع تكبير او جهل لم تبطل صلاته بخلفه بتكبيرتين بل بتكبيرتين على ما قضاه كلامهم وهذا محمول على ما اذا نسي الركعة ومنه يعلم هو وأما اذا نسي الصلاة فالعقد أنها لا تبطل ولو بالخلف لجميع

ثم تبطل صلاته فهنا الذي ولو تقدم عدا بتكبيرتين لم تبطل على ما قاله شارح وجري عليه من خيائنا ايضا

تتكيرات اه أي ومثل نسيان الصلاة نسيان القدوة والجلوس (قوله وبشكل عليه) أي على عدم  
الاطلاق والتقدم المذكور (قوله فالتقدم بها أولى) اعني هذه النهاية والمغنى والزيادة وشيئا وقال البصري  
أقول اذا قبل بأن التقدم كالتأخر فهل يصور بظاهر ما ذكره في التأخر فلا تبطل صلاته الا اذا شرع في  
تكيره ولم بأن امامه بالتي قبلها أو تبطل بمجرد فعله لتكيره لم يفعلها الامام وان شرع الامام في التلطف بها  
عقب فراغه منها بصل تامل والذي يظهر أنه ان كان مرادهم الاول اتجه ما قالوه وجودها مع التأخير مع  
التقدم الا في الثاني اتجه ما قاله ذلك الشارح وحوى عليه شيخ الاسلام لان مجرد التقدم بالتلطف بتكيره  
المخالفة ليس بمسجد الا يقر بمن المخالفة بالتأخر المقررة فضلا عن كونها أخش منها فاستأمل ولو جمع  
بين الكلامين بتزليل كل على حاله لم يكن بعيدا ثم يظهر أن محصل مضرة التقدم اذا قلناه به حيث أتى به وبما  
بعدها بقصد الركنية ما اذا أتى بذلك بقصد ذلك كمرتبغلا به لم يضر لانه زيادة ذكر في تكيره لا تقسيم  
تكيره ويرد بالنظر في سال الاطلاق اه وحزم عرش بالاطلاق فيها عبرة قوله مر ولو تقدم على  
امامه بتكيره إلى آخره وقصد بها تكيره الركن أو أطلق فان قصد به الذي ذكر المحرر لم يضر كل واحد من الركن  
القول في الصلاة اه قول المتن (ويكبر المسبوق الخ) والمراد به من تأخر اسما عن انضمام الامام في الاولى  
أعني تكيره فيها بعد هوان أولك من القيام قدر الفاتحة وأكثرا الاصطلاح وهو من لم يدرك زمنا  
يسع الفاتحة بتدليل قوله ويرق الفاتحة الخ يراد به سم قول المتن (ويقرق الفاتحة) أي اذا أدرك  
زمناسعا قبل أن يكبر الامام أخرى ان شاء وان شاء آخرها لتكيره أخرى سم زاد شيخنا لانها لا تتعين  
بعد الاولى وقال الشيخ عوض تتعين بعد الاولى في حق المسبوق ودون الموافق اه ويؤيد ما قاله سم  
من عدم الفرق بين المسبوق والموافق بل يصرح بذلك قول الشارح الا فيقوى في النهاية والمغنى ما وافقه سم  
قوله ويرق الفاتحة الخ (قوله في تكيره غيرها) أي كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والبيعة عليه  
ومغنى و سم قول المتن (ولو كبر الامام أخرى الخ) ولو كبر الامام الثانية عقب اسرار المسبوق بحيث لم يدرك  
قبل تكيره الا نام الثانية من ميسغ شيئا من الفاتحة سقطت عنه وان قصد عند اسرار ما أخبر به لا مرة بهذا  
القصد اذ لم يدركها في محلها الاصل ولو تمكن بعد اسرارها من قراء بعضها فاقطع فهل يؤخر قصد تأخيرها سواء

الثالثة فذا قضية كماله رحمه الله اه ولما قلنا ان يقول لاجته البطلان بمجرد الخلف في شروع الامام في  
الثالثة وانما تبطل بخلفه وشبهه على نظم صلاته لان التكيرتين هنا غير متباعدتين فلهذا لا كثر من ثلاثة أو كان في باقي  
الصوات ولا بطلان هناك بمجرد الخلف في تلبس الامام بالاكثر بل بالخلف والمشى على النظم بعد التلبس  
بالاكثر فليست أمرا معلوما ان غاية شرح المنهج المذكور في أهم من النسيان لكن يتعين في النسيان ما قاله  
الشارح لما بينه مما هو في غاية الوضوح والصحة هذا وقد يقال في قياس أن الخلف بتكيره انما يتحقق اذا شرع  
لامام فيها بعدها كما تقدم قوله حتى كبر الامام أخرى ان الخلف بتكيره انما يتحقق اذا شرع الامام فيها  
بعدها فالخلف بالتأخر الثالث يتوقف على شروع الامام في الثالثة الخ فظهر بل قياس ما قلناه ويرق أخرى شرع الامام  
في الرابعة الان ربنا الثالثة بالنسبة للثانية وهي الرابعة (قوله فالتقدم بها أولى) اعني مر (قوله ويكبر  
المسبوق ويرق الفاتحة وان كان الامام في غيرها) أو اذا بالمسبوق من لم يدرك الامام من أول صلاته فبشمل من  
أدرك بعد اسرارها قدر الفاتحة قبل أن يكبر الامام أخرى الا اصطلاح وهو من لم يدرك زمنا يسع الفاتحة  
بدليل قوله ويرق الفاتحة الخ أو اذا اصطلاح كان قوله ويرق الفاتحة متنافيا له فهو مع قوله بعده ولو كبر  
الامام أخرى الخ قوله وان كبرها وهو في الفاتحة الخ من القرآن الواضحة على أنه أو اذا بالمسبوق من لم يدرك  
الامام من أول صلاته وبقوله ويرق الفاتحة يجب عليه قراءتها اذا أدرك زمنا يسعها قبل أن يكبر الامام  
أخرى وهذا التقدم لا ينافي قوله نعم قوله ويرق الفاتحة الخ (قوله ويرق الفاتحة) أي ان شاء وان شاء آخرها  
لتكيره أخرى (قوله في المتن وان كان الامام في غيرها) أي بان أدرك الامام بعد الثانية متباعدة (قوله في المتن

وبشكل عليه ما مر أن  
التقدم أخش فاذا ضر  
التأخر بتكيره فالتقدم  
بها أولى ويمكن أن يجاب  
بأن التأخر هنا أخش ادغابة  
التقدم أنه كزيادة تكيره  
وتقدم أن الزيادة لا تضر  
هنا وان تولوا التكيرات  
كأن كانت بخلاف التأخر  
فان فيه غشا ظاهرا  
(ويكبر المسبوق ويرق  
الفاتحة وان كان الامام في  
تكيره غيرها) أي الاولى  
لان ما ذكره أول صلاته  
فيراى ترتيب نفسه



قرأ ما يمكن فيه أولاً ثم نظراً فلي تأمل فيه فإنه لا يعد السقوط حينئذ قرأ ما يمكن وإذا أخرها بعده أن يجب بكمالها لأنها في غير محلها لا تكون الاكتمال له سم بتصرف قول المتن (قبل شروع في الفاتحة) أي بأن كبر عقب اجزائاً المأموم سم قول المتن (وسقطت القراءة) قصداً لطلاقة ولو أحرم قصداً تأخير الفاتحة إلى ما بعد الأولى كما تقدم عن سم خلافاً لما نقل عن الجوهري من تأخير القصد إلى كور (قوله نظير ماص (الخ) أي من القول وركع الإمام عقب تكبيره السجود فإنه ركع معه وتجعلها عنه نهاية ومعنى (قوله وقد يقال الخ) سياتي من النهاية وإنما هي ما وافقه (قوله هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الأصلي و(قوله لا على الضعف) أي أنها لا تجزئ بعد غير الأولى و(قوله فعله الخ) أي على تقدير هذه الإرادة سم قول المتن (تركها الخ) أي فلا اشتغل بأكال الفاتحة فمختلف بغير عذر فإن كبر أمانة أخرى قبل متابعتها بطلت صلاته \* (فرع) \* يجوز الاستخلاف في صلاة الجنائز بشرطه مر سم على المنهج أقول ولعل شرطه عدم طول المكث عرش قول المتن (وتابعه في الأصح) ويعمل منه بما قبله كقول ركع الإمام والسجود في أثناء الفاتحة ولا يشك في هذا أي سقوط الفاتحة بعضها ولا كماله بما قبله بما أن الفاتحة لا تتعين في الأولى لأن الاكمل قرأته نهاية إما في محلها عند الإمام ولو سلم الإمام عقب تكبيره السجود لم تسقط عنه القراءة معني ونهاية (قوله أن لم يكن) أي قوله وان حوالت في النهاية ما يعني (قوله أن لم يكن) أي اشتغل بتعوذ أي ولا افتتاح نهاية (قوله والأقرأ بقدره الخ) ويحرمه أنه إذا اشتغل بالتعوذ فبغير غن الفاتحة حتى كبر الإمام الثانية أو الثالثة لم يترك الخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متقافاً بعذر أن غلب على نفسه أنه بذلك الفاتحة بعد التعوذ ولا يغير معذور فإن لم يهاجئ كبر الإمام الثانية بطلت صلاته نهاية يقال عرش قوله ويكون مختلفاً بعذر وينبغي أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافق القراءة في الأولى وجمع بينهما وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الإمام قبل فراغه منها فتخلف الإمام الواجب عليه اه وبعبارة سم قوله والأقرأ بقدره لا يعد على هذا أن يقال فإن قرأ بقدره قبل أن يكبر الإمام أخرى كبر هو ولحقه ما إذا أراد الإمام تكبيره الأخرى قبل أن يقرأ بقدره فارق وعلى هذا فهل يغني عن الفارقة قصد تأخيرها إلى تكبيرة أخرى لعدم تعيين الأولى للقراءة اه أقول قصد تأخيرها من قول النهاية لم يترك الخلف لعدم الإقناع والله أعلم قول المتن (وإذا سلم الإمام الخ) يترددان في الأولى وسلم الإمام والمسجود في أثناء الفاتحة أو قبل الشروع فيها فهل تسقط عنه بقية الباقي الأولى وكما هي الثاني أو لا يحمل تأمل ثم رأيت كلام المنحني والنهاية مصرحاً بالثاني بمرى وقد منتهى انفاً (قوله لأن الجنائز رفع حينئذ) أي فليس الوقت وقت تطويل نهاية

ولو كبر الإمام أخرى قبل شروع في الفاتحة الخ) لو أحرم قصداً تأخير الفاتحة إلى ما بعد الأولى فكبر الإمام أخرى قبل مضى زمن يمكن فيه قراءة شيء من الفاتحة فهل تسقط عنه الفاتحة لأنه مسجود حتى سقط اعتبار بقصد تأخيرها بعد عدم تمكن من شيء منها أو لأن قصد تأخيرها صريح فها عن هذا المحل فيه نظر وكذا يقال لو تمكن بعد إحرامه من قراءة بعضها فها سقط فهل يؤثر قصد تأخيرها سواء قرأ ما يمكن منه أو لا وكيف الحال فيه نظراً فلن تأمل فيه فإنه لا يعد السقوط في الأولى ولا اعتبار بقصد المذكور بذكر في الثانية حيث قرأ ما يمكن (قوله في المتن قبل شروع في الفاتحة) أي بأن كبر عقب اجزائاً المأموم (قوله هي منصرفة اليها) أي لأنها محلها الأصلي (قوله لا يتأخر في الأعلى الضعيف) أي أنها لا تجزئ بعد غير الأولى (قوله فعله الخ) أي على تقدير هذه الإرادة (قوله والأقرأ بقدره) هل تعين تخلفه والقراءة بقدره لأنه لما شرع في القراءة ففي محلها الأصلي تعين لها أو يجوز التأخير إلى تكبيرة أخرى لعدم تعيين القراءة بعد الأولى وحينئذ يقرأ جميع ما زاد ما يجوز فزبر واجتمع على تكبيره فيه في نظر وعان بعض الطلبة من تقريره في الدرس في بعض الأعوام الثاني (قوله والأقرأ بقدره) لا يعد على هذا أن يقال فإن قرأ بقدره قبل أن يكبر الإمام أخرى كبر هو ولحقه ما إذا أراد الإمام تكبيره الأخرى قبل أن يقرأ بقدره فارق على ما تقدم في إذا أراد الإمام الهوى السجود قبل أن يتم المسجود قدر ما اشتغل به من احتياج أو تعذراً بما في قوله هذا فهل يغني عن الفارقة قصد تأخيرها إلى تكبيرة

(ولو كبر الإمام أخرى قبل شروع في الفاتحة كبر معه وسقطت القراءة) نظير ما مر في المسجود في بقية الصلوات وهذا إنما دأب على تعين الفاتحة عقب الأولى كذا قبل وقد يقال بل يأتي على ما صحه المصنف أيضاً لأنها وإن لم تعين لواجبها منصرفة اليها لأن يصرها عنها بتأخيرها إلى غيرها فغير السقوط نظراً لذلك الأصل ثم قوله ويقرب الفاتحة إلى أوابه الوجه لا يتأخر الأصلي الضعف فله ترك التنبه عليه أعلم به ماص (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الأصح) أن لم يكن اشتغل بتعوذ والأقرأ بقدره نظير ماص (وإذا سلم الإمام نادى السجود باقى التكبيرات بأذ كلها) وجوباً والواجب وباقى المنسوبة (وفي قول لا تشترط الأذ كل) أي بما استسقلان الجنائز ورفع حينئذ وجوبه

أنه يسكن أيقاظها حتى يتم  
الاعتدال وأنه لا يضر رفعها  
والشئ بها قبل أحرام الصلوة  
وبعد دون حصوله من  
القبلة ما لم يزدها على ما على  
ثلثمائة ذراعاً أو يحل بينهما  
مائل مضى في غير المسجد  
(وتشترط شروط الصلاة)  
والقدرة على كل ما ملها  
بما يتأتى بحجته ولو ظهر  
أنه يكره ويسكن كل ما ملها  
بما يتأتى بحجته هنا  
أيضاً بحث بعضهم أنه  
يسكن هنا النظر للجنابة  
وبعضهم النظر لجل السجود  
لو فرض أخذنا من بحث  
البلقيسي ذلك في الإعي  
والصلوة في ظلمته وذهاب  
الأوجه وذلك لأن الصلاة  
وتقدم ظهر البيت كإياتي  
وقول ابن جرير كالشئ  
تصعب لا يطهار قد بداهة خارج  
للإجماع وابن جرير وإن  
صد من الشافعية لا بعد  
تفرده وجهه لمكانه  
ورقم للاستوى أنه فهم  
من كلام الرافعي وجوب  
استقبال القبلة تزيلاً له  
منزلة الإمام كارتواء منزلة  
في منع التقدم عليه ورد  
بأنه يحل فاسد إذ لم يمت  
غيره بل فكيف يتوهم  
وجوب استقبال القبلة  
وكلام الرافعي لا ينهيه  
وانما المراد منه أن كون  
الحاضر في غير جهة

(قوله بسن أيقاظها الخ) والمخاطب بذلك هو الولي فبأمره بتأخير الجل فأن لم يتفق من الولي أمر ولا نهي  
اجتنب التأخير من المباشر للعمل وإن أرادوا الجل استحب لأحد أمرهم بعدم الجل اه ولو قبل  
المخاطب بذلك المباشر ثم الولي ثم الآخر بعد (قوله حتى يتم الاعتدال) عبارة شرح الروض  
ويستحب أن لا ترفع الجنابة حتى يتم المسبوق فأنه رفعت لم يضر وإن حولت عن القبلة بخلاف ابتداء  
عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنابة حاضرة ثلاثة يحتمل في الدوام لا يحتمل في الابتداء قاله في المجموع  
وقضيته أن الموافق كالسبوق في ذلك ولو أحرم على جنابة حتى يهاضلي عليها جاز بشرط أن لا يكون بينهما  
أكثر من ثلثمائة ذراعاً كسائى وأن يكون محاذيها كالأمر مع الإمام اه زاد النهاية على القول بذلك  
الموافق صلاة الجماعة اه وزاد الخ على ذلك أيضاً وإن بعدت بعد ذلك اه قال عرش قوله مر بشرط  
أن يكون الموضع هذا مخصص ذلك وقت الأحرام ومفهومه أنه إذا زادت المسافة في ذلك بعد الأحرام لم يضر  
وقد بشر كلامه بخلافه وقوله مر أكثر من ثلثمائة الخ أي يقتضيه علمه فلو شك في المسافة هل تزيد على  
ذلك أو لا لم يضر لأن الأصل عدم التقدم وقوله مر وأن يكون محاذيها أي إن التحول عن القبلة زقوله  
على القول بذلك الخ أي القول المرجوح اه عرش (قوله وإن حولت عن القبلة) يظهر أنه نعم لم يضر  
وبعد فقط لا لقوله قبل الخ أيضاً (قوله ما لم يزدها الخ) ظاهره أنه قيد في الثاني فقط أو في جملة كل فيه  
بخلافه لا تفرق في الخ من أن البعد في الدوام لا يضر بزيادة مجزئة المذهب فليخرج ويجوز بصرى أقول  
تقدم أن كان عرش على كلام النهاية على ماوافق كلام الخ والحاصل أنه لو أحرم على جنابة وهي  
قارعة بضر بعد ذلك رفعها وتحولها عن القبلة وإن زاد بينهما على ثلثمائة ذراعاً وقوع مائل بينهما يكفي  
الجبري عن الحاي وبقيده أيضاً كلام الخ والنهاية وشيخنا وأما لو أحرم عليها وهي سائرة فيستلزم كل من  
عدم التحول عن القبلة وعدم الزيادة على الثلاثمائة وعدم الحائل عند التزم فقط على ما مر من الخ وعش  
ورافقهما خضفاً لجميع ذلك إلى عدم الزيادة فاشترطه وقفاً لا يردى وفي الدوام أيضاً قاله ما جرى عليه  
سم من اشتراط عدم التحول عن القبلة في الدوام أيضاً ضعيف اه وظاهر كلام الشارح اشتراط كل من عدم  
الزيادة وعدم الحائل في الدوام أيضاً قول المتن (ويشترط شروط الخ) أي بشرط أن لا صلاة للجنابة وشروط  
غيرها من الصلاة كستر وطهارة واستقبالها بنحوه فسمى (قوله والقدرة) أي أن أراد الاقتداء سم  
ولعل المناسب أي لو فرض الاقتداء بالمت (قوله لو فرض) أي السجود (قوله ذلك) أي النظر لجل  
السجود ولو فرض النظر (قوله وهذا الوجه) أي من النظر لجل السجود (قوله ذلك) أي اشتراط  
ما ذكر (قوله وتقدم الخ) عطف على شروط الصلاة (قوله كإياتي) أي في المسائل المنشورة (قوله  
بلا طهارة) أي لم يمت (قوله وانما المراد منه) أي من كلام الرافعي (قوله أن كون الحاضر) أي الذي  
أخرى لعدم تعيين الأولى للقراءة (قوله وأنه لا يضر رفعها) أي ما قبل أحرام الصلوة وبعد دون حولت عن  
القبلة الخ) عبارة شرح الروض ويستحب أن لا ترفع الجنابة حتى يتم المسبوق فأنه رفعت لم يضر وإن  
حولت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد السجود لا يحتمل فيه ذلك والجنابة حاضرة ثلاثة يحتمل في الدوام لا يحتمل  
في الابتداء قال في المجموع وقضيته أن الموافق كالسبوق في ذلك ولو أحرم على جنابة حتى يهاضلي عليها جاز  
بشرط أن لا يكون بينهما أكثر من ثلثمائة ذراعاً كسائى وأن يكون محاذيها كالأمر مع الإمام ولا يضر  
المشئ بالخ اه ومثله في شرح العباب فإتباعه لم يقل الشارح قبل أحرام الصلوة مع قوله وإن حولت عن  
القبلة وبالجهة فإتباعه من أحرم بالصلاة قبل رفعها لم يضر رفعها بعد ذلك وإن بعدت وتحولت عن القبلة  
ومن أحرم بعد رفعها اشتراط عدم البعد والتحول فأن بعدت وتحولت قبل سلامه بطلت صلاته \* (فرع) \*  
لو رفعت قبل فراغ السجود وقد بعدت عنه فهل يصح اقتداء غيره به مع بعده أو لا وجعلت محبة الاقتداء بل  
عدم اقتداء نفس الصلاة أخذاً بما تقدم خلافاً لما فهمه طلبه فأنهم فهموا اشتغال البعد في حقه تبعاً  
لاغتنامه في حق امامه (قوله والقدرة) أي أن أراد الاقتداء

الحاضر و **(قوله أمام المصلّي)** أي قد اتمو **(قوله ابتداء)** أي في ابتداء عقد الصلاة بخلاف الدوام فإنه محتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء و **(قوله مانع)** أي من انعقاد الصلاة كزدي **(قوله بالرفع)** أي قوله لا تكون الخ في النهاية والتمني الاقوله ولا ينافيه في المتن **(قوله لانهم الخ)** هذه له لعدم الوجوب فقط دون السن عبارة النهاية لا تشترط فيها كلكم وبقيل تستحب غير مسلم ما من رجل يموت فيقوم على جنازته أو يكون جالساً لا يشركون بالله شيئاً الا أنهم هم الله فيه وانما صلت الصلابة التي صلى الله عليه وسلم فرادى كما رواه البيهقي قال الشافعي لعلم امره و يتناصبهم في ان لا يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لانه لم يكن قد تهنى امام يوم القوم فلوقدم واحد في الصلاة صار مقدماً في كل شيء وتعين للخلافة ومعنى ما وافق ادى قال في الدقائق أي جاعات بعد جاعات وقد حصر المصنفون على الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون الفا ومن الملائكة ستون الفا لان مع كل واحد ملائكتين و ما وقع في الاحياء من أنه صلى الله عليه وسلم مات من عشرين الفا من الصلابة لم يحفظ القرآن منهم الاستتخاف في اثنين منهم قال البرهيري لعنه اراهم من المدينه والا فدروى أبو زرعة المروزي أنه مات من مائة ألف ودار بعه عشرين ألفاً كلهم له محبة وروى عنه وسع منه اه قال عرش قوله مر ما من رجل الرجل مثال وقوله مر فيقوم على جنازته أي بان صلا عليه وقوله مر لا يشركون بالله ظاهر وان لم يكونوا عدوا وفضل الله واسع اه عرش وقال الرشدي قوله أي جاعات بعد جاعات لعل معناها أنهم كانوا يجتمعون جماعة بعد جماعة لكن يصلي كل واحد وحده من غير امام حتى يلام بقوله فتأمل وقوله لان مع كل واحد ملائكتين ظاهر هذا أن الخلافة يشركون في العمل فليراجع وقوله كلهم له محبة الخ أي ائمان وثقة بالصبي بعد الاختراع أو روي به في تعليمهم أنهم أضعاف هذا العدد لما هو معلوم بالضرورة ومن امتناع كون الذين اجتمعوا به صلى الله عليه وسلم في هذه المدة المستطيلة خصوصاً مع أسفاره وانتقاله فامر أي هذا قالوا أحدهم يتفق له أن يجتمع بنحو هذا العدد أو أكثر منه في العالم الواحد خرج بقوله مات من مائة ألف الذين ما قرأ حياته صلى الله عليه وسلم من جميع وروى فهم كثيراً يضافندو اه **(قوله ولا ينافيه)** أي قوله لعنه عدم الاتفاق الخ عبارة عرش قديقال يشكك علماء تفرقات الولي أو ولي بامتناعه وكان الولي موجوداً كعنه العباس رضي الله تعالى عنه وقد يجب ان ذلك بان عادة السلف حوت بتقديم الامام على الولي غيراً على هذه العادة بالنسبة صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التأخير الى تعين الامام وحينئذ نظر اه **(قوله لانه لو تقدم الخ)** قديقال ان كان المعروف في زمنه صلى الله عليه وسلم أن صلا الخنازرة مفعولة الى الولي فلا ايهام الا لاحق لاولي فيها أو لولي الوالي كان الجدي معترضا ولا يشدد على الخصوصية بصري وسه وان تمنع توقف ثبوت الجدي على كون النور يرضى الى الولي مشهوراً في زمنه صلى الله عليه وسلم وكمن حكم ثابت منه صلى الله عليه وسلم لم يشهر في زمنه بل بعده كما هو ظاهر ولو لم فغير دحر بان عادة الاولاي على ذلك الزن بتقديم الامام الاعظم في صلا الخنازرة كلف في التزم كما هو ظاهر أيضاً **(قوله لتوهم انه الخلقه)** أي فر عما تروى على ذلك فتنة عرش **(قوله به)** أي بالامام الاعظم **(قوله اذ ذلك)** أي في زمنه صلى الله عليه وسلم **(قوله ولو صلباً)** أي غير ثمانية ومعنى **(قوله لانه الخ)** تعليل العن **(قوله ولحصول المقصود)** وهو اللغة المقت **(قوله ويجري)** الى قوله ومر الخ فيه ووقفه وتوسكت عنها لنهايتي لكن ما قره عرش ثم قال بوي بالو كان لا يحسن الا لما عطف فقط سهل ما رواها ولا في نظر والا قرب بل المعين الاول لقيامها مقام الاصله أي في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله ومر)** وأخر التهم حكم صلا فاقد الطهور من الخ عبارة هناك فقال أي الا فرعى في باب الخنازرة من لا يسقط تيممه الفرض و فاقد الطهور من ان تعين على احدهما صلى قبل الفرض ثم أعادها اذا وجد الطاهر الكامل وهذا التفصيل له وجه ظاهر فاجمع به بين ما قال مانع ومن قال بالجواز اه **(قوله لها)** متعلق بالصلاة قول المتن **(وقيل يجب الخ)** أي لسقوط فرضها نهاية **(قوله لانه)** الى قوله على ما

**(قوله لا اختصاص الامامة اذ ذلك)** ان أو يدعى امامية لجنائزته فهذا الخصيص ينافي الحق شرعاً والى اذ مقتضى ذلك علم الصلابة وعلمهم بذلك أو امامتها لجنائزته أو شكل تعليل التوهم بذلك **(قوله ولو مع وجود**

أمام المصلّي ابتداء مالمع (لا الجاعة) بالرفع لم يجب لصلابة تسن لانهم صلاوا عليه صلى الله عليه وسلم فرادى وان كان لعنه عدم الاتفاق على امام خليفة بعد ولا ينافيه الجدي لا الخ لانه لو تقدم الولي لتوهم انه الخ لفسد اختصاص الامامة اذ ذلك (ويستقر فرضها بواحد) ولو صلباً مع وجود رجل لانه لا يشترط فيها الجاعة فكذلك العدد كغيرها لو كانت صلا الصبي نفلاً لا يثبت لانه قد يجزئ عن غير الفرض كمال بلغ بسدها في الوقت ولحصول المقصود بصلاته مع وجه القول فيها أكثر ويجزئ عن الواحد أيضاً وان لم يحفظه الفاتحة وغيرها ووقف قبلها ولو مع وجود من يحفظها فيها يظهر ان المقصود وجود صلا محبة من جنس الخاطئين وقتلوا حدث ومرأوا في التيمم حكم صلا فاقد الطهور من ومن لا يفتنيه تيممه من القضاء فرأجه (وقيل يجب اثباتك وقيل ثلاثة) لانه صلى الله عليه وسلم قال صلا على من قال لاله الله

وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة  
(وقيل أربعة) كيجب  
أي صلى هذا القول أن  
يجمعهما أربعة لان ادونه  
أرءاء باليت ولا يصح الجماعة  
على كل وجه (ولا تسقط  
بالنساء) ومثلن الخنثى  
(وهناك) أي بعمل الصلاة  
وما ينسب إليه كالأرج  
النور القريب منه أخذنا  
مما يأتي عن الواق (رجال)  
أورجل ولا يضاطن بها  
ميتة بل أوصى محمد بن علي  
بأن يحسن جمع قبل عليه  
يلزمهم أمره بقوله لما لم  
وضر به عليه وهو بعيد  
بل لا وجه له وإنما الذي يقه  
أن تحصل البعث إذا أراد  
الصلاة والأفرجه الفرض  
عليه (في الأصح) لأن فيه  
استحانة به ولأن الحال  
أكمل فدعاهم أقرب  
للإجابة أما إذا لم يكن غيرهم  
فتلزمهم وتسقط بفعلهم  
وتسن لهم الجماعة كيجب  
المصنف لكن فروع فيه بأن  
الجمهور على خلافه وإنما  
لزمهم ولم تسقط بفعلهم  
مع وجود الصبي المريد  
لفعلها على ذلك الصنفان  
دعاهم أقرب للإجابة منهم  
وقد غلط بالإنسان بشئ  
وتوقف حكمه منه على شئ  
آخر ولك أن تقول أقرب  
دعائه تأتي حتى في اجتماعه  
مع الرجال ولم ينظر وإليها  
حيث ذكره من جسمهم  
لأنهم لا أوله هناك على

يحتج في النهاية بما في القول أخذنا إلى المتن (قوله وأقل الجمع الخ) أي الذي دلت عليه الواو في صالوا الخ ع  
(قوله وأقل الجمع اثنان أو ثلاثة) وهو دليل القولين على التوزيع رشدي (قوله كيجب الخ) عبارة المعنى  
بنائه على معتقده في حل الجنزة أنه لا يجوز التقصان عن أر بعتان الخ فالصلاة أولى اه (قوله ولا تجب الجماعة  
الخ) أي فصلان فردي أن شأوا في المجموع عن الاحتجاب لوصلي على الجنزة عدد الذي المشروط وقعت  
صلاة الجميع فرض كفاي فغني ونهاية وبقي في الشرح مثله (قوله أي بعمل الصلاة الخ) عبارة النهاية والمعنى  
والأوجه أن المراد بحضوره أي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة  
القصر اه (قوله عما يأتي) أي في شرح ويصلي على الغائب الخ (قوله رجال الخ) نعم أن كان الرجل أو  
الجال بمن يلزمه القضاء فهو كالعدم فيه يظهر فيتوجه الفرض على النساء ويسقط بفعلهم مر اه  
سم (قوله أورجل) قد وجهنا المتن بأن المراد الجنس و (قوله أوصي) قد شبهه المتن لأن الرجال قد تطلق  
بمعنى الذكر كإحدى حديث فلا يرى رجل ذكر سم وفي المعنى ولو عبر بقوله وهناك ذكر غير شمل ماذ كر  
وكان اختصر اه (قوله قبل وعلم الخ) اعتمدته المعنى والنهاية وقفا للشهاب لزمي (قوله يلزمهم أمره  
بفعلها الخ) فان أمره على الامتناع وأسن من فعله فلا بد أن يحجز صلاته عن غيره سم وقد يفهم قول  
الشارح واه الذي يفهم الخ ويصرح بذلك قول المعنى والاولى أن يقال إن امتنع آخر صلاته عن الألف اه  
(قوله لان) أي قوله والثالث في النهاية والمعنى (قوله غيرهم) عبارة النهاية والمعنى ذكر أي لا تختص فيها  
يظهر اه وبقي في الشرح ما يفهمه (قوله فتلزمهم الخ) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل يعلم  
تلزمه الإعادة انتهى ولو حضر بعد إحرامهم وقبل فراغهم فهل تلزمه الصلاة لأن الفرض لم يسقط بعد أو لا  
فيه نظر والاول قريب سم وشو يرى وقد يصرح بما ذكره من شرح الروض قول الشارح وتسقط الخ  
ولعل ع ش لم يطع على ذلك النقل فقال ما نصه والقياس أنه يجب على الخنثى أو غيره من الرجال إذا حضر  
بعد الدين أن يصلي على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء اه (قوله وتسقط بفعلهم) وإذا أصحلت المرأة  
سقط الفرض عن النساء نهية ومغنى أي فلا يمنع ع ش (قوله وتسكن لهم الجماعة الخ) وهو المعتمد كافي  
غيرهم من الصلوات وقيل لا تسحب لهم وقيل تسكن لهم في جماعة المزمع (قوله وأما ما تميز الخ) فيه  
أن الخطاب لم يتعلق بالنساء على البحث المذكور (قوله على شئ آخر) أي كعدم إرادة الصبي هنا (قوله على  
الخ) اعتمد مر (قوله أي بعمل الصلاة الخ) فان قيل قياس: وم الخطاب أنها لا تسقط بالنساء في محله  
مع وجود حال ولو لم يعمل آخر وان بعدوا وظنوا أنه ليس في محله الانساعة بالامر انهم أن قروا  
وجب الحضور للصلاة والاصوا بما كانهم كالانساعة لا تسقط عنه الصلاة فجعله إذا لم يظن أن فيهم غيرهم من  
الرجال بالفرض ونعم الأخذ بما يأتي باختلاف المقامين وذكره حاقنا بنا في ذلك كلامهم كقولهم  
انه لو صلت المرأة لنفسه قدر الرجل ثم حضر لم تلزمه الصلاة لأن العمل على ما إذا لم يعلم هذا الرجل انه ليس بعمل  
الميت الانساعة قبل صلاة النساء والائمة الصلاة (قوله أي بعمل الصلاة الخ) والأوجه أن المراد بحضوره  
أي الرجل وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر شرح مر (قوله  
رجال أورجل) ثم ان كان الرجل جالس أو راكعا لم يلزمه القضاء فهو كعدمه فيما يظهر فيتوجه الفرض  
على النساء يسقط بفعلهم مر (قوله أورجل) قد وجهنا المتن بأن المراد الجنس (قوله أوصي) قد  
شبهه المتن لأن الرجال قد تطلقون بمعنى الذكر كإحدى حديث فلا يرى رجل ذكر (قوله قبل وعلم الخ) يلزمهم  
أمره اه فان أمره على الامتناع وأسن من فعله فهل يصلي بخرمة الميت يحجز من صلاته ولا يجوز ولا بد  
من الصلاة عليه بعد الدين إذا طاع الصبي أو حضر بالتحصان إنما كانت لحرمة الميت فيه نظر والاول غير  
يعد (قوله أما إذا لم يكن غيرهم فتلزمهم الخ) قال في شرح الروض ولو حضر الرجل يعلم تلزمه الإعادة اه  
ولو حضر بعد إحرامهم وقبل فراغهم فهل تلزمه الصلاة لأن الفرض لم يسقط بعد ولا في نظر والاول قريب  
(قوله كيجب المصنف) عبارة الروض وصالته فردي أفضل قال في شرحه وتعبيره بذلك أولى من قول



ينقل وان كانت لان الله تعالى خلق له ادراكا فلا يتم على مذهب الخصم لان المبتدع عند عتق صحة الصلاة وانما ادركوا فاضا وجبان تبطل صلاة العصابة اه قال عرش فرع لو بعد المبت عن المصلي بان كان على مسافة القصر كما ذكر مثلا لكن كل المصلي يشاهده بالخاضع عنده كرامة فهل تصح صلاته من بعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد ولا تصح ذلك لانه حاضر اوفي حكم الحاضر يشاهده فيه نظر والجمعة عند الاول وان اجاب مر فورا بالثاني سم على البهجة وقد نوبت بما استوجبه سم بصلاته صلى الله عليه وسلم وصلاة العصابة معه على الغائب وان رفعه لحتى رآه في محله على التولية لان ذلك لا يصبره حاضرا عرش أي وأيضا تفسير الشارح للغائب بصلاته بان يكون محله بعد الخالص في صوم الاستوجبه سم والله أعلم (قوله ان المبت غسل) أي أو عم (قوله ان غسل) أي طهر نهاية (قوله ولا تسقط الخ) عبارة النهاية والاسنى والمغنى وقد أجمع كل من أجاز الصلاة على الغائب بان ذلك يسقط فرض الكفاية الا ما احتج عن ابن القطان وظاهر ان محله السقوط ما بحث عنه من الحاضرون اه (قوله وظاهره) أي ظاهر اطلالهم (قوله بناء ذلك) أي السقوط وعدمه (قوله فيه نظر الخ) تقدم عن النهاية والاسنى والمغنى اعتماده (قوله امان بالبلد الخ) المنحة ان المعتبر الماشقة وعدمها بحيث شق الحضور ولو في البلد لكرها ونحوه صحت وجب لا ولو خارج السور لم تصح مر اه سم على حج وقديفده قوله مر ولو تعذر الخ لم يمسسه أيضا يستفاد ان المعرفة بالمشقة بالنسبة لمراد الصلاة كما يفهم من التثنية للعرض بالمرض عرش (قوله وعذر الخ) خلافا للنهاية والمغنى بصلاته ما ولو تعذر على من في البلد الحضور يجبس أو مرض لم يعد الجواز كيجبسه الاذرى وجرم به ابن أبي العم في المحبوس اه زاد الاول لانهم قد علوا المنع بتيسر الذهاب عليه وفي معناه اذا قتل انسان بالبلد وأخفى بغيره انتهى فتأمل قوله وفي معناه الخ هل المراد يعني الغائب أي فتصح بخلاف اوفي الحاضر المعذور فتكون على الخلاف والاقرب الشافعي لكن ينبغي انه اذا علم انه دفن بلا صلاة ان يجزى الصلاة عليه قطعا وان قلنا لا تصح صلاة المحبوس بالبلد لوضوح الفرق بينهما بان القول بعدم الصحة يؤدي الى تعطيل فرض الكفاية بصري (قوله كيان) أي في المسائل المتشورة (قوله ان يجتمعها مكان واحد الخ) أي عند الحرم فقط كما تقدم (قوله نظير ما مر الخ) ولو صلى على من مات في يومه أو لسته وطهر في اقطار الارض جاز وان لم يصبر بمحل بسن لان الصلاة على الغائب جازة وتعين فيها شرط نهاية ومغنى قال عرش قوله مر ولو صلى على من مات الخ هل يدخل من في البلد تعذروا فبقا من عدم الخ لانه لا تصح الصلاة عليه الا مع حضوره سم على البهجة ومحله أيضا أخذنا من امره سم ما لم تنشق الصلاة عليهم في قبورهم والاشهاد لهم وقوله مر وان لم يصبر الخ وأشهد من ذلك ان ينوي الصلاة على من تصح صلاته عليه من اموات المسلمين فيسقط من مات من بلوغه ثم ينبغي ان يقول في الدعاء لهم هذا اللهم من كان منهم محسنا فز في احسانه ومن كان منهم مسيئا فاجزوا عن سيئته لان الظاهر في الجميع انهم ليسوا كلهم محسنين ولا مسيئين اه عرش قول المتن (ويجب تقديم الخ) أي واخيرها عن الغسل والتيمم عند وجود مسوغه نهاية ومغنى (قوله أي الصلاة) الى قول المتن الاصح في النهاية والمغنى (قوله كل من عليه الخ) أي من الفائتين والراضين بدفنه قبلها ويصل عليه وهو في قبره لا ينش ذلك كما يؤخذ من قوله وتصح بعده نهاية ومغنى (قوله ولا تسقط بالصلوات الخ) وهل يسقط قبلها على القبر الا ان الظاهر نعم بصري والظاهر ان الساقط على مسئلة الشارح في نظائره سقوط دوام الاثم لا اصله (قوله وفيه نظر لان عيب الخ) اعتده المغنى والنهاية عبارة الشافعي بعد كلام وعلم من ذلك اذا مات بعد دفنه وان امتنع على قبره كيان فيلزم اجمع (قوله انما الوجه) اعتده مر (قوله ولا تسقط هذه الفرض الخ) عبارة شرح الروض قال ابن القطان لكنها لا تسقط الفرض قال الركني ووجه ان فيه ازراءه وانما بالبيت الصحن الاقرب بالسقوط لحصول الفرض وظاهر ان محله اذا علم الحاضرون اه (قوله امان بالبلد الخ) المنحة ان المعتبر الماشقة وعدمها بحيث شق الحضور ولو في البلد لكرها ونحوه صحت وجب لا ولو خارج السور لم تصح مر والوجه في القري المتأخر بتحديد انها كالكعبة القرية الواحدة

ان المبت غسل كاشبهه اطلالهم نعم الوجه انه ان يعاقب النية فينوي الصلاة عليه ان غسل ولا تسقط هذه الفرض عن أهل محله كذا اطلاقه وظاهره انه لا يسرف بين ان بعض زمن يقصر ونه يترا الصلاة وأن لا يمكن بناء ذلك على ان الحائض بذلك أهله أولا أو اهل كل ومن أن الأرج الثاني وحيث عدم السقوط مع عدم قصره ومع استواء كل من علم بوقوعه الخطاب بغيره فيه نظر ظاهر امان بالبلد فلا يصح عليه ان كبرت وعذر بغو مرض أو حبس كاشبهه اطلالهم وعند الحضور بشرط كيان أي ان يجعها مكان وأن لا يقدم عليه أو على قبره وأن لا يزيد ما بينهما على ثلثمائة ذراع نظير ما مر في المأموم مع امامه (ويجب تقديمه) أي الصلاة (على الدفن) لانه المنقول فان دفن قبلها ثم كل من علم به ولم يصبر وتسقط بالصلوات على القبر (وتصح الصلاة بعده) أي الدفن لا لا يتابع قبل بشرط بقاء شيء من الميت اه وفيه نظر لان عيب الذنوب لا يغني كاهو مقرر على محله

جواز الصلاة على القبر أبدأ بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقدم بثلاثة أيام أي خلافاً لما حقيقه ولا يجمعه بقائه قبل بلائه ولا يتحققه اه قال عرش قوله مر وعلم من ذلك الخ ظاهر اطاعتهم أنه لا فرق بين القبر المتبوشة وغيره اهل أن في غير المتبوشة يتحقق ابتغاءه عادة وبخاصة كقوله بالصديق وبصريح بالتعميم قول الشارح مر ولا يتقدم بثلاثة أيام الخ وقوله مر السابق ولو وصل على من مات في يومه وسبته الخ اه وقول النهاية بالشرط الثاني الخ يعني به كون المصلي من أهل فرضها وقت الدفن قول المتن (والاصح تخصيص الصلوة أي بصفة الصلاة على القبر معني زادها بتو الغائب اه قال سم عبارة المنهج وشرحه وانما تصح الصلاة على القبر والغائب عن البلد من كان من أهل فرضها وقت موته اه وتخص منه أن صلاة الصلي المعين محبة مستقطعة للفرض ولو مع وجود الرجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مسئول فليحذر فرقة واضحة اه وقد يفرق بضييق الوقت في الحاضر ونه ما وبان في التأخير فيه الى حضور البالغ ازاؤه ثم بان ظاهر ادوهم ما (قوله حديث) أي حين الموت (قوله مسامحاً طاهراً) أي بخلاف الكفر والخائض يؤمنه نهاية (قوله من طراً) تكليفه الخ) أي بان يبلغ أو أفاق بعداً وثأى أو من طراً اسلامه وأظهر عن نحو الخ من بعد (قوله فيه) أي فيما اقتضاه كلامهما (قوله ومن ثم حرم بعضهم الخ) اعتمد مر اه سم عبارة الثاني بقوله المعنى واعتبار الموت يقتضي أنه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الفسح لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لأنه لو يكن غير ملتزم الصلاة امتناعاً وكذا لو كان غير ملتزم قبل الجسح فانهم لما عمن بل لو زال المانع بعد الغسل أو بعد الصلاة عليه وأدرك زمانه في الصلاة كان كذلك وحده فينبغي الضبط بين كان من أهل فرضها وقت الدفن اه ونقل شرح الرض والمنهج عن الاسنوي مثل ذلك وأقره وقوله بل لو زال المانع الخ قال البيهقي: أي بان يبلغ أو أفاق أو أسلم أو طهرت من الحيض والنفاس سم اه (قوله وذلك) راجع لما في المتن (قوله وهذه الصلاة لا يتلوع بها) قال في المجموع معناه أنه لا يجوز الإبتداء بصورتها من غير جنازة بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب سم قال لكن ما قالوه يتلوع صلاة التسامع الرجال فانها ألين نافذة وهي محض قول الزركشي معناه أنها لا تفعل مرة بعد أخرى أي من صلاتها لا يبعد عنها أي لا يطلب من ذلك ولكن بانى أنه لو أعادها وقعت له نافذة وكان هذا مستثنى من قولهم ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لم تنفذ أو لم يصلى عليها من لم يصل أو لا فانها تقع له فرضاً معني فيها ما وقاره سم قال عرش قوله مر لو أعادها على أي ولو مراراً أو منفرداً كان عليه سم على البهجة اه (قوله صلاة النساء الخ) أي والصلي المعين يجزى (قوله وقد رذ عليه) أي على التعليل المذكور (قوله وذلك) أي غير المكاف والمسلم والطاهر عند الموت (قوله ولا ينافي

(والاصح تخصيص الصلوة بمن كان من أهل) أداه (فرضها وقت الموت) بان يكون حياً مستحقاً مسجلاً طاهراً لأنه يؤدى فرضاً وطبعه بخلاف من طراً تكليفه بعد الموت بل قبل الغسل كما اقتضاه كلامهما وان فرضا فيومين غير ملتزم بان تكليفه بان تكليفه عند الغسل بل قبل الدفن كهو عند الموت وذلك لأن غير المكلف يتلوع وهذه الصلاة لا يتلوع بها وقد ورد عليه صلاة التسامع وجود الرجال فانهم محض تطوع إلا أن يجب بانهم من أهل الفرض بتقدير انفرادهم وذلك لم يكن كذلك فكانت صلاته محض تطوع مبتدأ ولا ينافي

لهذا الزومه لمن أسلم أو كاف قبل الذن (١٥٢) وليس ثم غيره لأن هذه حالة ضرورة فلا يقاس بها غيره (والإصل على قبر رسول الله صلى الله

عليه وسلم) وغيره من الأنبياء صلى الله عليهم وسلم (بحال) أي على كل قول الخبر الصحيح لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبياءهم مساحد أي بصلاتهم إليها أكدوا قاله وجهت في المطابقة بين الدليل والمضى نظر ظاهر الآن يقال إذا حوت البنية فعله كذلك وفيه ما يفهم من أن الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم فيه تجوز أن كان من أهل فرض الصلاة عليه حين موته الصلاة على قبره كما صرح به تعالى عليهم المنع أنهم يكن من أهلها حين موته وقول بعضهم في محاسن صدر بعد دفنه صلى الله عليه وسلم لا تجوز صلاته على قبره وإن كان من أهلها حين موته برده عليهم المذكورة لا نظر لتعليقه خشية الاقتتان على أنه لا خشية فيه واستدل به بأحاديث فيها أنه صلى الله عليه وسلم لا يبق في قبره ليس في محله لأن تلك الأحاديث كلها غير ثابتة بل الثابت في الأحاديث الكثيرة المعصية أن أنبياء أجيال في قبورهم يصلون ويحاجتهم لا تمنع ذلك قياساً على ما قبل للذن لانها وإن كانت حياء حقيقة بالنسبة للروح والبدن إلا أنها ليست حقيقة من كل وجه (فسرع) مر تعريفاً (الجديد أن الولي)

(هذا) يحتمل أن المبدأ اليماني المن من اعتبار حالة الموت ويحتمل أنه الجواب المذكور أنفادهما (قوله) لأن هذه حالة ضرورة قد يقال وتلك كذلك سم وفيه توقف ظاهر الأشأت كثرة وجود المكفنين بالنسبة لصلاة الغائب والمذنبون دون الحاضر الغير المذنبون قول المتن (والإصل الخ) أي لا يجوز نهية (قوله وغيره) أي قوله أي بصلاتهم في النهاية لقوله أي على كل قول بل قوله الآن يقال في المغنى الأم ذكر (قوله أي على الخبر الصحيح الخ) ولأنهم نكس من أهل الفرض وقت موته نهية (قوله كما قاله) أي في الاستدلال (قوله اتخذوا قبوراً أنبياءهم الخ) قال السوطي هو في اليهود واضح وفي النصارى مشكل لأنهم لم يقبض روحهم إلا أن يقال إن لهم أنبياء غير رسل كالخواريين وصرح في قول أو أجمع بأزاء المجموع المودود النصارى والمراد الأنبياء وكبار أتباعهم فاكثري ذكر الأنبياء يؤيد روايتهم في قبورهم صلواتهم وأمراد بالاتخاذ أنهم من التبذاع والاتباع فاللهو داندعوا والنصارى اتبعوا انتهى اه عس ولا يخفى أن أولى الأجوبة وسطها وأدناها آخرها (قوله الآن يقال إذا حوت البنية الخ) لأن تقول بل الصلاة عليه صلاة عليه نعم قد يقال الأخذ لا يشمل الفعل مرة مثلاً سم وفيه توقف إذا مراد بالصلاة الباطنة فله وتعلمه كعظيم العبود الحقيق بخلاف الصلاة عليه كظاهر (قوله وفيه الخ) أي في الجواب (قوله وظاهر أن الكلام في غير عيسى الخ) والأوجه كإقتضاء كلامهم المنع فيه كغيره بناء على أن الصلاة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزكشي في خاتمة الصواب أن المنع للنهي عن الصلاة في قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود الذين شرح مر اه سم وقضية طلاق شيخ الإسلام والمغني عدم استنائه سددنا عيسى أيضاً صلاته وسلامه على نبينا وعليه (قوله وفيه يجوز الخ) الاقتصار فيجوز الخ (قوله كما صرح به الخ) تقدم أنه لا عبرة بهذا التعليق في الجملة المنع النهي (قوله أنه لم يكن الخ) أي بأنه (قوله وقوله بعضهم الخ) اعتمدته النهاية كما (قوله تردعائهم المذكورة) تقدم ما فيه (قوله لتعليقه) أي البعض (قوله لا تمنع ذلك) أي جواز الصلاة على قبورهم (قوله لانها) أي حاجتهم في قبورهم قول المتن (فرع) وجه تفرع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع أن الصلاة تستدعي النظر في المصلحة ومقتضاها التي يقدم بها عند المزاوجة فلما تكلم فيها سبق على الصلاة ناسب أن يتفرع على ذلك الكلام على المصلحة ومقتضاها سم (قوله أي القريب الخ) هذا التفسير يقتضي تقديم ذوى الأرحام على الأمام وينافيه ما يأتي من تقديم الأمام عليه الآن يقال إن هذا تفسير للولي في الجملة وإن تقدم على بعض أفراد الأمام يتأمل ومع ذلك لا يشمل ذلك التفسير المعقوع وعصيته عس وقد يقال إن ما ذكر تفسير يمانى المتن فقط وبيان مراده (قوله يحتمل الخ) اقتصر عليه النهاية والمغني فقالوا أي أحق اه وظاهر هذا التفسير الوجوب كإثباته عليه سم والكرد على بافضل وقضية تعبير الرض والمتمم ومن بافضل بأولى الذنب كإثباته عليه الشورى وماله إليه الشارح هنا وقال عس قوله مر أي أحق أي أولى فلو تقدم غيره كروا بن ج اه واعنده

أخطأ الصريح طمطه في فهم كلام المصنف وانما ارد ما قاله وقال المجموع روى في شرح مر (قوله لأن هذه حالة ضرورة) قد يقال وتلك كذلك (قوله الآن يقال إذا حوت البنية فعله كذلك) لأن تقول بل الصلاة عليه وسلامه فله نعم قد يقال الأخذ لا يشمل اتفاق العلم مرة مثلاً (قوله وظاهر أن الكلام في غير عيسى صلى الله عليه وسلم فيه تجوز أن كان من أهل فرض الصلاة عليه الخ) والأوجه كإقتضاء كلامهم المنع فيه كغيره بناء على أن الصلاة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخلية في عموم الأمر بالصلاة على الميت وعلى قبورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزكشي في خاتمة الصواب إن الصلاة المنع النهي عن الصلاة في قوله في الحديث لعن الله اليهود الذين شرح مر (قوله فرغ) وجه تفرع ما هنا على ما تقدم حتى عبر بالفرع أن الصلاة تستدعي النظر في المصلحة ومقتضاها التي يقدم بها عند المزاوجة فلما تكلم فيها سبق على الصلاة ناسب أن يتفرع على ذلك



الذكر ولو غير وارث (أولى) يحتمل أنه هنا بمعنى أحق فيكون الترتيب واجباً وهو ظاهر (١٥٢) ما مر في الغسل بمياهه ويحتمل أنه على

ظاهره فيكون الترتيب  
الذنب وهو ظاهر ما يأتي في  
الدفن وعليه يفرق بينهما  
وبين الغسل بأنه مظنة  
الإطلاع على المأجبة الميت  
فكل ما كان المطلاع أقرب  
كان ذلك أحب لالميت لأنه  
مظنة للستر أكثر فقلت  
الإمامة ولاية يتفاضل بها ولا  
كذلك الغسل فقلت لكن لما  
قوى الخلاف ذكر القائلين  
بأنه لاحق له فيها ضعف  
ولا يتجه في الوضوء  
صبر بأنه لا بأس بالنظر  
ولم يغلب ظاهره أنه لا فرق  
بين كونه ابن آدم أو غيره  
غيبته وأن لا يكون ناهراً  
في الثاني (بما لم يأت) أي  
الصلوة على الميت (من الوالي)  
حيث لا تحسب مظنة لأنها من  
حقوق الميت فكانت وليه  
أولى بها والتقدم به قال  
الأئمة الثلاثة الأولى الوالي  
فأتمام المسجد فالولي كبقية  
الصلوات وقد علمت وضوح  
الفرق وأضاف أستاذنا  
القريب أقرب بالإجابة  
لحضرته وشقيقته فكان  
لنقد هذا وجهاً مستوعق  
بخلاته ثم يؤخذ منه الأولى  
أن القريب بالمراد أولى من  
السيد وهو ظاهر ما لا ينفي  
فيقدم الذكر على المأجبة  
أجيباً فإن لم يوجد إلا النساء  
قدمت به ضرورة كورتها  
كما يحسب ظاهر تقدم الحنفية  
عليها في أمات من ولو غاب  
الآخر أي ولا تأثم على

الشورى دمال سم إلى الحرمه كإياتي (قوله الله ذكر) سذكر محترز (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق  
والافتقار تستعمل بمعنى أولى سم (قوله ما فيه) أي من أن المذهب يندب الترتيب فيه (قوله فيكون الترتيب  
للذنب) لا يبعد على هذا أنه لو تقدم غير الأولى مع رغبته في الإمامة وعدم رضاه بتقدم غيره لم يندب فيه تقويت  
فضله على الغير يستحقها بغير رضا ولا ينافي ما في الشرائع من أنه لو تقدم غير من خرجته الشرع عن إطلاع  
لامكان حمله على غير من ذكره هذا ولكن ظاهر الذنب يجوز تقدم الغير ولو أجابنا لأن الجميع مخاطبون بهذا  
الغرض حتى لا يجزي مر اه سم أقول ويمكن جـ له أضعافاً على سقوط الغرض لأجل عدم الأثر (قوله  
وعليه) أي الاحتال الثاني (قوله بينهما) أي الصلاة والدفن (قوله على المأجبة الميت) أي لا يجب الإطلاع  
عليه سم (قوله الإمامة ولاية الخ) أي مقتضاها وجوب الترتيب فيه بالأولى (قوله ما تولى الخ) أي لا يطلع  
أي كإياتي آتفاً (قوله بأنه لاحق له) أي الأولى (قوله وظاهره) أي ذلك التعبير وكذا صريح قوله فيكون الخ  
(قوله في الثاني) أي في الذنب (قوله أي الصلاة) أي قوله ويرف في النهاية والغنى الإقوله وظاهره ولو  
غاب (قوله على الميت) أي ولو أمر أنه (قوله حيث لا تحسب مظنة) أي من الوالي والإمامة الوالي المطلق الغنى  
ونهاية (قوله كبقية الصلوات) راجع لقوله الأتولى الوالي الخ سم (قوله وقد علمت الخ) أي من قوله  
لأنهم من حقوق الميت الخ (قوله وأيضاً الخ) اقتصر النهاية والغنى على هذا فلا فرق الجديد من المقصود  
من الصلاة على الجنائز فالعلة الميت ودعاء القريب الخ (قوله بخلافه ثم) أي في بقية الصلوات (قوله يؤخذ  
منه) أي من الفرق الثاني (قوله أن القريب الخ) أضعافاً النهاية والغنى والاسنى قال سم يؤيد زوال  
الرق بالموت وقياس كونه هنا أولى أنه أولى من السيد بالغسل أيضاً اه وخالفه السيد في الصبر فقال  
بعد كلام طويل والحاصل أن الذي يحق تقدم السيد اه (قوله فإن لم يوجد إلا النساء الخ) عبارة عامة  
والاسنى والمراد تضييقاً وتقدم ترتيب السيد كونه انتهى زاد سم والنهية تأمر بأمر بعضهم ذلك بأن الأوجه أنه  
لاحق للنساء في الإمامة إذا لا تشرع لهن الجماعة فغلبه أماً وألفق تقدم من المصنف استحبابهن والهن وأما  
ثانيه فيكون في هذا الحكم جوازاً للهن فإذا أرذنهن أقدم نساء القرابة ترتيباً كدور لو غلبت الشفقة كافي  
الرجال اه (قوله على ما يأتي) أي في شرحه على النص (قوله ويرف بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا  
الفرق بعدم ما فيه وفما يشتمل على عدم التقدم للغير المسلم وقد يفرق بأن ولاية النكاح أقوى من ولاية  
الصلاة هنا للقطع بأن الترتيب في تلك الأحوال وجوب وأنه لو تصرف العبد وزوج فتر ويحجب به جميع خلافه  
هنا لا ترد في أن الترتيب في تلك الأحوال والذنب على القول بأنه لو وجوب لو تقدم البعد أو أجني  
فتصمم لانه والافتداء به وإن كان متعدياً كغيره وأصح ونقل عن المجموع أيضاً فاضعف الولية هنا قلنا

الكلام على المصلى وما يتعلق به (قوله بمعنى أحق) أي بمعنى مستحق والافتقار تستعمل بمعنى أولى (قوله  
ويحتمل أنه على ظاهره) في احتمال أولى هنا مع حمله على الولي لغير معنى أحق نظر ظاهره إذا لم يكن الانحصار عنه  
بخو أفضل خصوصاً مع إلتحاق ما لم يأت فيه (قوله فيكون الترتيب للذنب) لا يبعد على هذا أنه لو تقدم غير  
الأولى مع رغبته في الإمامة وعدم رضاه بتقدم غيره لم يندب فيه تقويت فضله على الغير يستحقها بغير رضاه  
ولا ينافي ما في الشرع من أن المأجبة لا تشرع لهن الجماعة فغلبه أماً وألفق تقدم من المصنف استحبابهن والهن وأما  
ثانيه فيكون في هذا الحكم جوازاً للهن فإذا أرذنهن أقدم نساء القرابة ترتيباً كدور لو غلبت الشفقة كافي  
الرجال اه (قوله على ما يأتي) أي في شرحه على النص (قوله ويرف بينه وبين نظيره الخ) بالتأمل في هذا  
الفرق بعدم ما فيه وفما يشتمل على عدم التقدم للغير المسلم وقد يفرق بأن ولاية النكاح أقوى من ولاية  
الصلاة هنا للقطع بأن الترتيب في تلك الأحوال وجوب وأنه لو تصرف العبد وزوج فتر ويحجب به جميع خلافه  
هنا لا ترد في أن الترتيب في تلك الأحوال والذنب على القول بأنه لو وجوب لو تقدم البعد أو أجني  
فتصمم لانه والافتداء به وإن كان متعدياً كغيره وأصح ونقل عن المجموع أيضاً فاضعف الولية هنا قلنا

بان القاضي فيه كولي آخر ولا كذلك البعد. وهذا لاحق للوالى مع وجود أحد من الأقارب فإنه نقلت للأبعد وبقدم من الأقارب الأقرب  
فالأقرب بنظر الزيد الشافعي إذا من كان (١٥٤) أحقق كان دعاؤه أقرب للأبية (فيقدم الأب ثم الجد) الأب (وإن علم أن ابنه ثم ابنه وإن سفل

(ثم الأخ والأخلاق تقدم الأخ  
للأول من على الأخ للأب)  
كلازب والام وإن لم يكن لها  
دخل هنا صلحة للترجيح  
لان المسار على الاقرب  
المو حبة لاقرربة الدعاء  
لا يقال حاصله مع كون  
الاقرب مأمو مال الامام  
ر بما يجعله عما يفرغ  
وسعه فيه من الدعاء اقرب  
بجماهم اغير ومهماته ومن  
تدو ذلك وتأمله علم أن  
الاقربية تزاد من انكسار  
القلب المتقضى لزيادة  
الخسوع المتقضى للكال  
وهو في الامام اكتمنه في  
المأمو ويجري ذلك في نحو  
ابني عم أحدهما الأخ لام  
(ثم) بعدهما (ابن الاخ  
لابون ثم لاب العصبية)  
من النسب قالوا فاسلطان  
ان انظم بيت المال (على  
ترتيب الارث) في غير ابني  
عم أحدهما أخ لام كما يأتي  
(ثم) بعصبية الولاء  
فالسلاطون بقية (ذو  
الارحام) الاقرب فالأقرب  
أيضا تقدم أول الام فالخال  
فالم لام ثم الأخ لام تقدم  
على الخال ولو يتأخر عن ابني  
الامو بوجه بأنه وان كان  
دارا لكانه بدى بالام فقط  
تقدم عليه من هو اقوى في  
الادلاء به او هو أول الام وقدم  
في المناظر على الأخ لام. بنى  
النسب وله وجه لان الادلاء

بالانتقال للأبعد بمجرد الغيبة من غير اناية بخلاف النكاح فتأمله سالك الجادة الانصاف بصري (قوله بان  
القاضي الخ) فذكر في في الفرق أن دعاء القرب أقرب إلى الابية ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي سم  
(قوله ولا كذلك البعد) فيه نظر وكذا قوله وهذا لاحق للوالى الخ قوله نظر سم (قوله ولا يقدم الخ)  
دخول في المتن قول المتن (فيقدم الاب) أي أو أباؤه كقوله ان المقرى وكثير الاب أيضا تأسسه (ثم الجد) أو  
الاب (وان علا) أي لان الأصول أكثر شفق من الفروع وعنها ومعنى قول المتن (ثم الاخ) الخ ونسب ذلك  
قريب الاربابان مع علم الغرض هنا الدعاء لم يثبت تقدم الاشقق لان دعاؤه أقرب إلى الابية معنى (قوله وان  
سفل) بنسب الفاه نهاية ومعنى قول المتن (ثم الاخ) لان الفروع أشقق من الحواشي نهاية ومعنى (قوله  
والام الخ) رد دليل مقابل الاظهر (قوله دخل هنا) أي في امالة الى حال نهاية ومعنى (قوله لان الاداء الخ)  
عبارة أنها نهاية والغنى اذله داخل في الجلة لأنها تصلى مأمو مؤمنة فزاد امامة النساء عند فقد غيرها فمن تقدم  
بها اه (قوله لاقرربة الدعاء) أي القبول بصري (قوله لا يقال له الخ) أي الاقرب بسطة المو حبة الخ (قوله  
لان الامام الخ) حلة للثني لا للمعنى (قوله ويجري) الى قوله وانما تقدم في النهاية والغنى الاقوله ووجه الى  
وقدم وقوله كاهو الاولى الى لا مدخل وقوله ولا رد الى فان استمر باسنا وقوله ودخل الى فالوجه (قوله  
ويجري ذلك) أي الخلاف الذي في المتن (قوله في تعو ابني عم الخ) أي كإبني معق ويجري (قوله أحدهما  
أخ لعم) أي فيقدم الذي هو أخ لعم على غيره وان كان في الارث سواء عرش (قوله ثم بعدهما) أي الاخ  
لابون وبالأخ ولا أول أفراد الصير راجع الى الاخ كان أحضر قول المتن (ابن الاخ لابون) أي بان سفل  
عرش (قوله من النسب الخ) من تعليلية أي العصبية من أجل النسب في أجل الولاء في أجل الامامة  
العقلية فقله فالوالى الخ بالجر عطف على النسب كذا في الصيرى يؤيد بقوله الشارح الآتي ثم بعصبية  
الولاء الخ عبارة النهاية والغنى ثم العصبية النسبية أي يشيهم على ترتيب الارث فيقدم عم ثم لاب ثم ابن  
عم كذلك ثم عم الجد ثم ابن عم كذلك وهكذا ثم بعصبية النسب يقدم المعق ثم عصبية النسب ثم عتقه  
ثم عصبية النسبية ثم السلطان أو تأسسه عند انتظام بيت المال اه وفيه هذا الصنيع ان قول الشارح قالوا  
بالرغ عطف على العصبية (قوله في غير ابني عم الخ) يغنى عن مقدمه انفا (قوله أحدهما أخ لام) أي فانه يقدم  
هنا الاخ سم (قوله كما يأتي) أي انفا (قوله بقية) وهو انتظام بيت المال لقول المتن (ثم ذو الارحام)  
والقياس هنا عدم تقديم القاتل كإبني الغسل نهاية ومعنى أي ولو خطأ أو فلاحق في ادعاء على عدم ارثه  
وتقدم أنه لاحق له فيوقية هنا أنه لاحق له في الاماء بعرش (قوله بوجه) أي ناخو الاخ لام من أبي الام  
(قوله له وجه) عبارة أنها يتوهم للمتداه (قوله وان أوصى بخلاف الخ) أي فلا تنفذ وصيته بما ساقطها نهاية  
ومعنى أي لا يجب تنفيذها لكنه أولى كإبني عرش (قوله ولا ينابى) أي التعليل (قوله ماسر) أي في شرح  
أرشد تقدم نسبه القربا بترتيب الذكور (قوله بان القاضي فيه كولي آخر الخ) فذكر في في الفرق ان دعاء  
القرب أقرب إلى الابية ومصلحة النكاح لا تخفى على القاضي (قوله ولا كذلك البعد) فيه نظر (قوله  
وهنا لا للوالى) فيه نظر ونقل الذري أيضا عن الثقات ان في المرأة أهمل هو أو ابى بالصلوة على أمتها  
كالصلاة عليها أم لان الدار في الصلاة على الشفقة والخاصة الاول أي حيث لا تأمل بالاماة أخذ ما تقدم  
شرح مر (قوله وان لم يكن له ادخل) هل يأتي مع ما تقدم ان النساء تقدم بفرض الذكور (قوله في غير ابني  
عم أحدهما أخ لام) أي فانه يقدم هنا الاخ (قوله فالسلطان بقية) ماذا كرم من تقديم السلطان على ذوى  
الارحام خرم به في الررض من زباده قال في شرحه وصرح الصيرى والمتولى اه وخرم بذلك في شرح  
المنهج لكن ذكر الذري في القوت ان تقدم ذوى الارحام على السلطان لم يبقا لم اوزنه وتبعهم الشخان  
وان طريقة العرافين يكسود كرمهم الصيرى والمتولى واختارها أعني الذري (قوله وقد تم في المناظر

بالبنوة أقوى منه بالاخوة ويسبق ذلك كلوان أوصى بخلافه لاحق للوالى كالأزولانية ماسر أنهم من حقوق البيت  
لان الولى يخلفه فيها قولا عليه في تلك اقطابها

من الوالي (قوله وما ورد مما يخالفه) أي من أن أبابكر وصي ابن بصلي عليه هر فلي وأن عمر وصي ابن بصلي عليه صيب فلي وأن عائشة وصي ابن بصلي عليها الوهر رة فلي وأن ابن مسعود وصي ابن بصلي عليه ليل الاز بير فضلي نهاية فاسني ومغني (قوله كاهو الاولى) أي تغذوصية بالامامة عليه (قوله ولا مدخل الخ) عبارة أنها بقوله المغني وأشير سكوت المصنف عن الزوج أنه لا مدخل له في الصلاة على المراد هو كذلك لا بخلاف الغسل والتكفين والدفن ويحل ذلك إذا وجد مع الزوج ذرية الاجاب والافاز وج مقدم على الاجاب اه (قوله حيث وجد من مر) أي وأى والافاز وج يقدم على الاجاب سم (قوله بخلاف نحو الغسل الخ) أي كالشقين (قوله أي اثنتان) أي وليان ولو كان أحدا استويين زوجا قدم وان كان آخر أسن منه كما اقتضاه نص البولي وقوله لم يمدخل للزوج مع الاقارب له عند عدم مشاركتهم في القرابة نهاية ومعنى واقره سم (قوله لم يمدخل) أي نقا (قوله فان استوي الخ) عبارة النهاية والمغني فان استوي في الصفات كاهو تنازع أقرع على الجميع ولو لم يمس غير من خرجت قرعته صرح اه أي بولائه كما استقر به حج عش (قوله أقرع) أي وجوب ان كان عندنا حكم قطعا للنازع ونديا فيايبين له لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب عش (قوله ودخل في اهل الخ) عبارة النهاية وقضية كلامهم تقديم الفقه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لأن لها في مشاركتين في الفقه فكان دعا الاسن أقرب بخلاته هفتان الاسن ليس دعاؤا أقرب لانه لم يشارك الفقيه في شيء (قوله الامع الاستواء) أي الذي الكلام فيه سم (قوله ولا لاحق الا بغير ان غاب الخ) المقوم من هذه العبارة أن له الا بغير ان غاب واحد من نائبيه مطلقا يقدم والافلا كبير فائدة في أن له الا بغير ان غاب في القوت قال شيخنا الشهاب الرمي أنه المعتبر لكن قد تهم عبارة الشارح المذكورة أيضا بتقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن على مفضولها كالأقرب وليس مراد ان في شرح الروض أي والنهاية والمغني وفي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الاقرب والغائب على البعيد الحاضر انتهى وقد يجاب عن الشارح بعمل الا حقي في كلامه على الاقرب والمستويين فيه على المستويين في جرد الدرجة أع من استواءهما ما يضاف نحو السن والفقهاء أو لم يقل عش قوله مر على نائب فاضله أي وان كان حاضرا وقوله مر ونائب الاقرب الغائب وكذا الحاضر كماله مر اه (قوله نحو الغاسق والمبتدع) أي فلا ح في لهما في الامامة منها وبمعنى أي ممد وجود عدل أمالومع النسق الجميع قدم الاقرب كاهو ظاهر ثم ظاهر اطرافه في المبتدع لأقرق فيه بين أن يفسق ببدعته أم لا وهو ما انفك في الشهادات من التفرقة بينهما الآن يقال أراد بالمبتدع الذي

الخ) وهو المعتبر شرح مر (قوله أي حيث وجد من مر الخ) والافاز وج يقدم على الاجاب شرح مر (قوله ولو لا الخ لادم) انظر أي حاجة الى هذا مع قوله السابق ثم الاخ لادم الخ (قوله بخلاف نحو الغسل والدفن) أي والتكفين مر (قوله في المنزلة لوجه ما في درجته الخ) فلو كان أحدا استويين درجته تزيها أي كابني عم أحدهما زوج تقدم وان كان الآخر أسن منه كما اقتضاه نص البولي وقوله لم يمدخل للزوج مع الاقارب بخله عند عدم مشاركتهم في القرابة شرح مر (قوله فان استوي في الكل أقرع) ولو لم يمس غير من خرجت قرعته مع مر (قوله الامع الاستواء) أي الذي الكلام فيه (قوله فلا وجه تقديم الفقيه الخ) في شرح الروض أنه قضية كلامهم وأنه ظاهر (قوله ولا لاحق الا بغير ان غاب الخ) المقوم من هذه العبارة أنه الا بغير ان غاب أو حضر وان نائبه مطلقا يقدم على من بعد والافلا كبير فائدة في أنه الا بغير ان غاب في القوت فإنه مخرج بان الحق لنائب الاقرب بغائب كان أو حاضرا والذي في الاسنوى تقديم نائب الغائب دون نائب الحاضر وكتب شيخنا الشهاب الرمي به أمش شرح الروض ان المعتبر في القوت وان ما ذكره الاسنوى للاعتداد عليه اه لكن قد تهم عبارة الشارح المذكورة أيضا بتقديم نائب فاضل الدرجة كالاسن على مفضولها كالأقرب وليس مراد ان في شرح الروض وقفه أي المجموع يقدم مفضول الدرجة على نائب فاضلها في الاقرب ونائب الاقرب بالغائب على البعيد الحاضر اه نعم هذه العبارة تفهم موافقة الاسنوى فيها تقدم

وما ورد مما يخالفه محمول على أن الولي أجاز الوصية كما هو الاولى جوازها نظر للبت ولا مدخل للزوج هناك حيث وجد من مر كما يحث بخلاف نحو الغسل والدفن (طواجةها) أي اثنتان (في درجته) كابني أو أوتون أو ابني عم وليس أحدهما أحلام وكل أهل للامامة (فالاسن في الاسلام) العدل (أوفى) من الانقب وعقوه (على النص) بخلاف ماسر في بقية الصلوات لان الغرض هنا الدعاء ودعاء الاسن أقرب للاجابة أما إذا كان أحدهما أحلام فقدم وان كان الآخر أسن ولابد على المنزلة لمسلم استويا حينئذ ماسر أن قرابة الام لاحق بالامامة بفقده وشبهه بماسر فان استوي باقي الكل أقرع ودخل في اهل من لا يعرف غير مصحح الصلاة فقدم الامع الاستواء في الدرجة فالوجه تقديم الفقيه على نحو الاسن غير الفقيه ولللاحق الا بغير ان غاب استويين لا بد في الا بغير ان غاب استويين بقولنا وكل أهل للامامة غير اهل من الغاسق والمبتدع الذي يقبه أنه لا يقدم نائبه



فهل يرى في الموقف الرجل  
لانه أشرف أو هي لانها  
أحق بالستر والأفضل  
لقر به لانه أشرف  
حقيقة كل محتمل وله دل  
الشأن أقرب أما المأموم  
فيفض حيث تيسر والأفضل  
أفراد كل جنازة بصلاته  
خشية فتغير بالتأخير  
(ويجوز على الجنازة صلاة)  
واحدة بصلاتهم أخذوا  
أم اختلفوا كما جمع عن جمع  
من الصحابة في أم كانوا بنت  
على ولدها وقد قدم عليها  
المبجسة الإمام رضى الله  
عنه أن هذا هو السنة وصلى  
بمن على تسع جنازات رجال  
ونساء وقد علم الرجال أن  
الغرض منها الدعاء والجمع  
فيه ممكن وإذا جازوا وحضروا  
معا وظهر أن العسرة في  
المعية وضد ما يجعل الصلاة  
لغيره واتحد النسوع  
والفضل أقرع بين الأولياء  
أن تنازعوا فمن يقرب  
للإمام والألة نعم من قدمه  
ولا تنازع ما قبل الحق لم يمت  
فيكف سقط وضاعفه  
لأن الفرض تساوهم في  
الحضور وفليس لأحدهم  
حق معن أسقطه الوثي فان  
اختلف النوع قدم إليه  
الرجل فالنسي فالحق  
فالمرأة أو الفضل قدم الأفضل  
بما نطق به قر به إلى الرحة  
كل نوع والصلح لا يجوز  
حره لا ينقطع الزنى بالموت  
نعم بحث الأذرى ومن تبعه  
تقدم الاب على الابن كافي  
الحد

(قوله فهل يرى في الموقف الرجل الخ) في احتمال الرابع في غير من يتاوت واحد وهو مراعاتها بان تجعل  
غيره أتم وأزهر رأس الرجل ويحاذيهما والتجمل ترجع هذا الاحتمال ما يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح  
به فيما يأتي في الحاشية عن شرح الروض سم أقول وظهر أن الرجل المذكور يبتأ في ثاوت واحد  
أضباناً يزداد طوله وعرضه في الشرح مفر وض فيه الذليل رأى أساه في جانب واحد (قوله بقر به  
الخ) أي بان يغلب على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى لو رجعوا فتقواه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمد  
مر اه سم (قوله أما المأموم) إلى قوله ثم يصر في المغنى الأقوله وظهر إلى فان اختلف وقوله نعم إلى أما  
أذا (قوله والأفضل) إلى قوله فأب لم يوافق إليها يتلأما ذكر (قوله أما المأموم الخ) لو كان المأموم واحداً  
فالوجه أن المطلوب وقوفه من عين الإمام ولو تعدد المأموم وقاموا فاختلف الإمام في تيسره الوقوف بأزاء  
ما ذكر والوقوف يجعل آخره بين الإمام لم يعد وقوفه بأزاء ما ذكر كالإمام لأن فيه زيادة في المعنى المقصود  
بالوقوف بأزاء ما ذكر كالستر في الثاني سم (قوله والأفضل) أي كما يفهمه تعبيرة فيما يأتي بالجواز (أفراد  
كل جنازة قال) أي لانه أكثر علماً وأزجى ولا تأخير ذلك يسيرها يتومغنى (قوله الألاع خشية الخ) أي  
فالأفضل الجمع بل قد يكون واجباً به أي بان يغلب على ظنه ذلك عش (قوله نحو تغير) أي كالانقار  
نهما يقول المتز (ويجوز على الجنازة الخ) أي سواء كانوا ذكراً وأماً أنا أنا ذكراً أو أماً أنا يتومغنى (قوله  
برضا أوليائهم) سبذ كرميخه ز (قوله اتقدوا الخ) أي الجنازة نوعاً (قوله من جمع الخ) أي نحو ثمانينهاية  
(قوله ولدها) وهو زيد بن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهمها يتومغنى (قوله وقد قدم عليها الخ) أي  
وجعل الإمام وهو سعيد بن العاصي الغلام مما يليه وجعله على القبلة نهاية (قوله أن هذا الخ) أي قولهم  
في مقام التنازع لانه هذا هو السنة عش (قوله منها) أي صلاة الجنازة (قوله والجمع فيه ممكن) وهل  
يتعد الثواب لهم وله بعددهم أولاً فيه نظر والأقرب الأول ومثله يقال في التشيع لهم ثم رأيت أنه مر قبل  
قول المصنف بذكر تخصيص القبر لما يصر بذلك عش (قوله أقرع الخ) أي إذا فتن كل واحد من  
صلاته بنفسه على ميتة عش وقضى وجوب الإقراء عند خشية فتحو التغيير بالتأخير (قوله ولا) أي أن لم  
يتنازعوا (قوله بضرائهم) وهو الأولى (قوله وقدم إليه) أي إلى الإمام في جهة القبلة عش (قوله تساوهم  
في الحضور) أي والنوع والفضل (قوله لرجل الخ) قال في شرح الرض ويحاذى برأس الرجل بغير المرأة  
انتهى اه سم وفي عش عن ابن عبد الحقل مثله (قوله فالمرأة) أي بالغة ثم الصبيته قياساً على الذكر  
حغنى (قوله أو الفضل الخ) أي فان كانوا رجالاً أو نساً جعلوا بين يديه ولحد اختلف واحد إلى جهة القبلة  
لصداق الجميع وقدم إليه أفضلهم نهاية ومعنى قال عش قوله مر واحداً خلف واحداً الخ أي والشرط  
أن لا يزيد ما بينهما على ثلث ما تنازع اه (قوله تقديم الأب على الابن) هلال قال والدم على البنت سم (قوله  
على قوله فان اختلف النوع على فالمرأة (قوله فهل يرى في الموقف الرجل الخ) قد يقال في احتمال الرابع في  
غير من يتاوت واحد وهو مراعاتها بان تجعل عين المأموم وأزهر رأس الرجل ويحاذيهما والتجمل ترجع  
هذا الاحتمال ما يصد عنه نقل ثم رأيت التصريح به فيما يأتي في الحاشية عن شرح الرض فينبغي أن يجعل  
تجدد الشرح على ما ذكره براد أن يحاذى برأس الرجل بغير المرأة أو لم يكن ذلك كان يكون نافي ثاوت واحد  
اه (قوله ولعل الثاني أقرب) اعتمد مر (قوله أما المأموم فيفض حيث تيسر) لو كان المأموم واحداً  
وتعارض وقوفه على عين الإمام وبأزاء رأس الرجل أو بغيره فالمرأة أو الفضل المطلوب وقوفه من عين ولو  
تعدد المأموم وقاموا فاختلف الإمام في تيسره الوقوف بأزاء ما ذكر والوقوف يجعل آخره بين الإمام لم  
يعد وقوفه بأزاء ما ذكر كالإمام لأن زيادة المعنى المقصود بالوقوف بأزاء ما ذكر كالستر في الثاني سم (قوله التي  
ويجوز على الجنازة صلاة) علم من تعبيرة بالجواز أن الفضل أفراد كل بصلاته شرح مر (قوله فالمرأة) قال في  
شرح الرض ويحاذى برأس الرجل بغير المرأة اه (قوله نعم بحث الأذرى ومن تبعه تقديم الأب على الابن)  
هلال قال والدم على البنت

فيقدم الخ) أي إلى الإمام نهاية (قوله السابق) ينبغي أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الإمام سم (قوله  
مطابقاً) أي وأن كان المتأخر أو على أنها يقوم معنى قال عشلو كان المتأخراً كالسبح على الصلاة  
والسلام هل يؤخّر الأسبق في غيرهما رأيت ج ترد في فني فلو به وبال إلى أنه لا يؤخّر اه (قوله نعمت  
امرأه لكل) أي أخرت عن الرجل والصبي والخنيخنها يقوم معنى (قوله صفة واحد الخ) هو كلام  
الاصحاب وعلى جهة الامين أشرف وقضية هذه العلة أن يكون الأفضل في الرجل الذي ذكر جمعه على من المصلي  
فيقت عند رأسه ويكون غالبه على من في جهة الغرب وهو خلاف عمل الناس نعم المراد كذلك الخنيخ السنة  
أن يقتصر عند غيرهما فيقضي أن يكون جهزاً أسهافاً به عنه وهو لما وافق عمل الناس وحديثه ينفع من  
ذلك أن معنى جعل الخنيخ صفات المؤمنين أن يكون رجلاً الثاني عند رأس الأول وهكذا فليأمل سم على  
المنهج اه عشل وفي هلمش المعنى لصاحبه والأولى كقَالَ السهو دي في حواشي الروضة جعل رأس  
الذكر من يسار الإمام ليكون معظمه على عين الإمام اه (قوله عن بينه الخ) ويقدم إلى بين الإمام أسبغهم  
أن ترتبوا وادفاهم أن لم يرتبوا ويجري (قوله رأس كل منهم الخ) جلة السبغ فكان الأولى ورأس الخ بالواو  
على الغني (قوله عند رجل الآخر) أي فتكون رجل الثاني عند رأس الأول وهكذا في تقدم عن غش  
ماله (قوله وعند اجتماع جناز) أي معاً ومترين (قوله واحد الخ) أي بامامة واحد وإن لم يكن منهم  
(قوله والا) أي وإن لم يعينوه وتنازعوا في التعيين (قوله قدم في السابقة) أي أن اجتماعاً مترين (قوله ثم  
يقرع) أي بين الأولياء إذا حضرت الجنازة معاً به أي بدانها لكل واحد من صلته بنفسه على ميتته  
عش (قوله ولو صلى) بيناه المفعول (قوله بمصر) أي بما ينظر به قر به إلى رجاء الخ (قوله والا) أي بان  
اعتدوا في الفضل أو اختلفوا فيه وتنازعوا في التقديم ويؤيد الاحتمال الثاني ما يأتي آتفاً سم (قوله  
أترع) هلا قدم السابق قبل الأقرع سم (قوله وفارق مامر) أي في التقريب إلى الإمام بالفضل وان  
لم يرضوا ولا يعتبر الأقرع وهذا إنما يقدم به إذا رضى والأقرع سم (قوله بان ذلك) أي لا قرب إلى الإمام  
(قوله من هذا) أي التقدم بالصلاة عليه (قوله من على شل في اسلامه) يدخل فممسلة السبي المذكورة  
وكذلك مجهول الحال بدارنا والوجه أنه كالسلم أخذ ما يأتي في شرح ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالسلم في  
ذلك مجهول الحال الخ سم عبارة الكردى قوله من شل في اسلامه أي بعد الكفر به كيدل عليه قوله الا  
وبقي أصل بقا على كفر فلا ينافي ما يأتي وكالسلم في ذلك مجهول الحال بدارنا اه (قوله كشهادة عدل  
الخ) أي والمالك كوردى (قوله وان لم يثبت) أي الاسلام بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحو وفي العباب  
فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفر وغسل في وصلي عليه يدى له يكفر أي مع قوله ان كان مسلماً  
وشهدوا واحداً واحداً فلا خلافاً لمتولى انتهى اه سم (قوله وبجمله) أي وجوب الصلاة على من شهود

(قوله فيقدم السابق مطابقاً) ينبغي أن المراد السابق إلى الوضع بين يدي الإمام (قوله ثم يقرع) قال  
في شرح الرض وذلك أن تقول لم يقدموا بالصفات قبل الأقرع فكما في نظيره انتهى وفرق فيه بان  
التقديم هنا ولاية فله وتزويجه الأقرع بخلاف في نظيره المذكور رأى القرب إلى الإمام فانه مجرد في  
التسرب إلى الإمام فأورق في الصفات الفاضلة وفرق بغير ذلك أي في تراجعه وقد يشك على الفرق  
المذكورانه يقدم بعض الأولياء على بعض بالصفات مع الله ولا ينفالان بحاج بان ما هانفب ولا يتعل ميت  
الغير (قوله والا أترع) هلا قدم السابق قبل الأقرع (قوله وفارق مامر) أي في التقريب إلى الإمام أي  
حيث يقدم هناك بالفضل وان لم يرضوا ولا يعتبر الأقرع وهذا إنما يقدم به إذا رضى والأقرع (قوله على من  
شل في اسلامه) يدخل فممسلة السبي المذكور وقيل مجهول الحال بدارنا ولو جدهه كالسلم أخذ ما  
يأتي في شرح ولو وجد عضو مسلم من قوله وكالسلم في ذلك مجهول الحال بدارنا الخ (قوله وان لم يثبت) أي  
الاسلام أي بشهادة العدل بالنسبة للارث ونحو وفي العباب فرع لو تعارضت بينتان باسلام ميت وكفره  
غسل وصلي عليه يدى له يكفر أي مع قوله ان كان مسلماً أو شهدوا واحداً واحداً فلا خلافاً لمتولى انتهى

أما إذا تعادوا فيقدم الأسبق  
مطابقاً أن اتحاد النوع والا  
نعت امرأه للكل وخني  
لرجل وصلى لباغ ولو  
حضر ضائياً معاً ومترين  
صفوا صفاً واحداً عن بينه  
رأس كل منهم عند رجل  
الأسبق لا يقدم إلى على  
ذكر وعند اجتماع جناز  
أن رضى الأولياء بواحد  
وعينه تعين والأقدم على  
السابقة وان كانت أي ثم  
يقرع فان لم يرضوا واحد  
صلى كل على ميتة ولو صلى  
صلى كل وحده والإمام  
واحد قدم من يخاف فساد  
ثم الأفضل بمصران رضا  
والأقرع وفارق مامر بان  
ذلك انظم هذا (وتعزم)  
الصلاة (على) من شل في  
اسلامه من بين لسلامه  
ولو بقريته كشهادة عدل  
به وان لم يثبت بحمله ان لم  
يشهد عدل آخر عوته  
على الكفر والاتصافا

ويق اصل بقائه على كفره وهذا يجمع بين من اطلق عند شهادة واحد باسلامه الصلاة عليه ومن اطلق عدمها ويتردد النظر في الارتاء الصغار المعلوم بينهم مع الشك في اسلام سائهم ولاقرينة ومرعن الاذرى انه بسن اصرهم بخلاف الصلاة فهل قياسه جواز الصلاة عليهم سم او يفرق بأن ذال نفسه مصلحة لهم بالغهم بعد البلوغ ولا كذلك هنا كحتمل (109) والثاني احرى وعلى (الكافر) بسائر

أنواعه لمصلحة الصلاة  
بالنقرة قال تعالى ولا تصل  
علي أحد منهم ملت أبدا  
الا يتوهم أطفال الكفار  
فحرم الصلاة عليهم وان  
كافوا من أهل الجنة سواء  
أوصوا الاسلام أم لا لانهم  
مع ذلك يعاملون في أحكام  
الدين بمن الارث وغيره  
معاملة الكفار والصلا من  
أحكام الدين اخلافان وهم  
فهم يظهر حل الدعاء لهم  
بالنقرة لانه من أحكام  
الاخرة بخلاف صرورة  
الصلاة (ولا يجب علينا  
غسله) لانه للكفر أموليس  
هوسون أهلنا هم يجوز  
لغيرهم أنه صلى الله عليه  
وسلم أمرهم بغسل والله  
وتكفينه لكنه ضعيف  
(والأصح وجوب تكفين  
الذي) والحق به المعاهد  
والمستأمن (ودفته) من  
ماله ثم منقصة فمن بيت  
المال فمن ميسار المسلمين  
وفاء بذمته كإيجاب طعامه  
وكسوته اذا هجر وقبض في  
المجموع الوجين بما اذا لم  
يكن له مال وخصمه ما بنا  
فقال في وجوبهما على  
المسلمين اذا لم يكن له مال  
وجهان ثم صحح الوجوب  
وعله بملا ذكر الدال على

عدل باسلامه (قوله ويق اصل بقائه الخ) يؤخذ منه أن مجله في الكفر الاصل املوا أخبر بخصص بارقنا مسلم  
وأخبر بقائه على الاسلام الخ الوت فخصلي علمدان الاصل بقاؤه على الاسلام بصري وتقدم من الكردى  
ما رواه (قوله وهذا) أي بقوله ومجمله الخ (قوله وم) أي في أوائل الصلاة كردى (قوله والثاني اقرب)  
أي فلتجوز الصلاة عليهم وتقدم عن شيخنا اعتمادا وعن ع ش أن الاترأب أنه يصلى عليه ويعاقب النية  
كلوا ضلط مسلم بكفر اه ولعل هذا هو الاحوط (قوله بسائر أنواعه) إلى قوله ومنهم في النهاية المعنى (قوله  
لمصلحة الدعاء الخ) أي لقوله تعالى ان الله لا يغير أن يشرك به نهاية ومعنى (قوله قال الله تعالى الخ) هذا  
دليل بان فكان الاولى العطف كما في النهاية المعنى (قوله فحرم الصلاة الخ) اعتمد ع ش وشيخنا وغيرهما  
(قوله مع ذلك) أي كونهم من أهل الجنة (قوله ويظهر الخ) اقتره ع ش (قوله بالنقرة) قد ناقش فيه  
بأنه لا تكون الا عن معصية او تخافة وهو لا يعاقب ولا يعاقب بالاجاع فلو قال برفع اليد حاشا لمسلم من ذلك  
والامر سهل اذا ما ذكرنا منقشة في الاطلاق الحكم بصري وتقدم عن ع ش وشيخنا الجواب بان المنقرة  
لا تقتضي سبق الذنب (قوله بخلاف صرورة الصلاة) التفرقة بين الدعاء لهم والصلاة عليهم يحمل تأمل فان  
صورة كل منهما صلا ومن فاعله في الدنيا والعرض منه طلب أمر لهم في الدار الاخرة بصري وقد يفرق  
بجواز أصل الدعاء لاطلاق الكافر بخلاف الصلاة (قوله علينا) إلى قوله وقد في النهاية وكذا في المعنى الا قوله  
لكنه ضعف وقوله والمستأمن (قوله علينا) أي ولا هي الكفار نها يتوهم ع ش (قوله انهم يجوز) أي وان كان  
هو بياوسا في الجواز اقرب وبغيره والمسلم وغيره نها يتوهم ع ش (قوله انهم يجوز) أي وان كان  
المرئى المتبادر أنه مباح ويحتمل الكراهة بخلاف الاوى وظاهره أن المراد بالفصل الفصل المتقدم ومنه  
الوضوء الشرعى اه عبارة سم قوله يجوز أي يولعى الصلوة الكاملة في غسل السلم ومصاحبة السدر  
ونحوه كظاهر اذا لم يمنع ان قصد بذلك اكرامو تعظمه فينبسقى الحرمة بل قد يكون كفر اذا قصد  
تعظيمه من حيث كفره اه قول المتن (وجوب تكفين الذي) خروج به الحري فلا يجب تكفينه ولا دفته  
بل يجوز اغماء الكلاب عليه اذا لم يمت له الاوى دفته لثلاثا ناذى الناس وانحسبه والمرد كالحري في معنى  
ونهاية (قوله من ماله) انظر مع قوله وقد في المجموع الخ سم وقد يجب بان قوله الا في قوله واستثناء  
كون ماذ كرم به من محل الخلاف (قوله ثم منقصة) أي ماله (قوله وقد في المجموع الخ) هكذا  
صو والوجهين صاحب الجواهر وبغيره بما اذا لم يكن له مال وجعل المتأخرون عليه كلام الروضتوا صلها بصري  
و (قوله وبغيره) منه النهاية والمعنى (قوله عاذا لم يكن له مال) أي ولا من تلزمه نفقته معني ونهايتو باقي  
الشيء ما يقيد به (قوله وخصمه الخ) كلام الروضتوا صلها بصري في هذا التخصص بصري (قوله بنا)  
أي بالمسلمين (قوله اذا لم يكن له مال) أي ولا منق في كسر من النهاية والمعنى (قوله عاذا ذكر) وهو الوفاء بذمته  
(قوله على أنه الخ) أي ما تقدم من التكفين والدفن و (قوله وجوبها) أي موثبة التكفين والدفن (قوله  
المخاطبة الخ) وفي شرح البسطة ما حاصله ان وجوب الفعل لا يختص بنا اذا لم تكن تقتض بخير تركه ان  
كانت فقولا الشرح المخاطبة ان أراد بالمال فواضح أو الفعل فتشكك مع قوله نظير ما مر في السلم سم  
(قوله انهم يجوز) أي يولعى الكاملة في غسل السلم ومصاحبة السدر ونحوه كظاهر اذا لم يمنع نعم ان قصد  
بذلك اكرامو تعظمه فينبسقى الحرمة بل قد يكون كفر اذا قصد تعظيمه من حيث كفره (قوله من ماله)  
انظر مع قوله بعد وقد في المجموع الخ (قوله ونجا اذا كان له مال أو منفق المخاطبة الروضة والمنفق الخ)

أنه لا يجب على المسلمين من الحبسة التي لاجلها المذاذك وهي الوفاء بذمته فلا ينافي كماله واضح وجوبهما عليهم من حيث أنهم مكفون  
بالفروع وفيها اذا كان له مال أو منفق المخاطبة الروضة أو المنفق ثم من علم بوجبه نظير ما مر في السلم ولا ينافي ما صححه من الوجوب قوله في موضع  
آخر قد ذكرنا أن لا مسلم غسله ودفته لان مراده مطلق الجواز الصادق بالوجوب بالنسبة للدين لانه الذي قدمه فيه ولا لاوله في موضع آخر  
وبجوز غسله وتكفينه ودفته لانه مسوق فيما أجمع عليه بدليل تفصيل ذلك بقوله وأما وجوب التبع فيه فمختلف وقد فصل سبق وانحط في باب

أول وسباق كلام الشارح كالصريح في الأول لأن قوله ثم علم بوجوبه لم يرد إلا في الثاني **(قوله أما الحربي)** إلى قوله وهو في النهاية والمغني قول المتن (عضو مسلم) ولو كان الحربي من ذوي الفلباس وجوب تكفينه ودفنه غيره اه عش **(قوله في باقي العدة أنه لا يصلي الخ)** اعتمد النهاية والمغني ثم قال الأول وهل الظفر كالشعرة أو يفرق بحمل نظره وكلامهم إلى الفرق أميل اه قال عش قوله مر وكلامهم إلى الفرق الخ معتد اه عبارة سم ولعل الأوجه الفرق نعم بعض الظفر اليسير بقية أنه كالشعرة اه **(قوله لا يصلي على الشعرة الواحدة)** ومثل الصلاة غيرها فلا يجب غسلها كبقائه في أصل اليرضة عن صاحب العدة وأقره مغني وأقره عش عبارة الحلبي وعلى قياس ذلك الغسل والتكفين والدفن فلا يجب واحد منها اه **(قوله)** وأخذ به أي بالتوقف **(قوله ترجأه لا فرق)** أي بين الشعرة الواحدة وفي غيرها فليصل على نفسه مطلقاً بصري وسم **(قوله ويؤيده الخ)** رده النهاية بأنه لما كان بقية البدن تابعاً لمصلي عليه اشترط أن يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع تحالف الشعرة فأما الميت كذلك فلا يناسبها الاستتباع اه **(قوله وإن كان)** فيه استخدام إذا المراد بالعلم بما عدا ما وجد **(قوله وإن كان تابعاً لما وجد)** بهذا يتدفع التأييد وترجع عدم الفرق لأن ما لا يقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك سم وتقدم عن النهاية مثله قول المتن (علم بوجوبه) أي بغير شهادة مغني وسم اه **(قوله وإن هذا)** إلى قوله وبظهر في النهاية والمغني **(قوله وأحر كونه حركة)** مذبوح (ب) عبارة والمغني والنهاية يشرح المنهج نعم أبين من حيث فلتان الحال في حكم الكل واحد يجب غسله ودفنه بخلاف ما إذا مات بعد عدة سواء أتملت جوارحه أم لا اه قال عش قوله نعم أبين الخ إلى ذلك المالو حلق رأسه ثم مان عقبا الحلق فإنة ظاهراً جامع ومفهوم كلاماً بين مختلف ذلك وقضية أيضاً أنه لا فرق بين كون وصوله إلى حركة المذبوح حرم ضرر أو بحجته لا وقد فرقوا بينهما في مواضع فليحرق وقد يقال لا قرب تصور ذلك الجالو أن يحجته **(ب) فائدة** **(وقع السؤال)** على ما لو طعن في السلم ثم مات مرده أو بدل الكافر ثم مات مسلماً فهل يعود فيهما وتعدب في الأولى وتتم في الثانية أم لا فبظهر والظاهر فهما الأولان المقطوع عن الإسلام سابت الأعمال الصادرة منها بارتدادها صحتها المقطوعة في الكفر سقطت أو أخذت بما صدر منها بإسلام صاحبها اه **(قوله ولم يعلم أنه غسل الخ)** أي طهره ولا فلا تقب الصلاة عليه نية يومه مغني **(قوله وبظهر أن المراد الخ)** ظاهر القضية أن الميت المستدل بها خلافة قوله لا **(قوله والظاهر الخ)** تحمل تأمل بصري **(قوله وبين الإسلام)** أي حسم وجوب الصلاة على من نزل إسلامه **(قوله أحكامها الخ)** أي ومنها عدم جواز الصلاة عليه **(قوله لا يبين أي للموت)** **(قوله ينجس ما بعده)** أي ومنه وجوب الصلاة عليه قول المتن (صلى عليه) والظاهر أن هذه الصلاة لأحكام الصلاة على الحاضر لا يجوز التقدم على العضو ولا البدل وتلخيصه مع مكانة وأداء الصلاة على الباقي الغائب أو الحاضر فهل له ذلك أو تمتنع الأبعد نفسه له مع مكانة فلا بد من نية الصلاة على الجثة فيه فليقر مال مر إلى الثاني فليراجع سم **(قوله بالمايق عليه)** أي هي الإسلام بأن يقول أصلي عليه أن كان مسلماً كرى **(قوله ووجوباً)** إلى قوله وبحق في النهاية يتوكد في المغني الأقوله والظاهر إلى وجوب وقوله فإن كان يداؤه إلى وجب **(قوله وقعت الجلي)** أي مقاتله على مع معاو يتوضى الله تعالى عنهم لمن جهتها بخلافه

عبارة شرح المبهمة في المسألة وهل الخاطب بهذه الفرص أي الغسل والتكفين والحل والصلاة والدفن آثار بالميت ثم عذبحهم وأغيبهم الأجانب والكل مخاطبون من غير ترتيب فيموجبها حكمها الحلبي وهو غير بعيد المشهور عوم الخاطب لكل من علم بوجوبه وسبق في الفرص الكلام على محصل مؤثر الضمير اه ومصلحه أن وجوب الفعل لا يختص بالمتوكل يختص بخبر تركه أن كانت أقول الشارح الخاطب به أن أراد بالمال فواضع أو أفعال فتشكل مع قوله فليراجع في المسألة **(قوله ترجأه لا فرق)** أي في الصلاة بين الشعرة وغيرها **(قوله وإن كان تابعاً لما وجد)** فيه مساححة لا تخفى **(قوله وإن كان تابعاً لما وجد)** بهذا يتدفع التأييد وترجع عدم الفرق لأن ما لا يقع له لا يصلح للاستتباع والشعرة كذلك وهل الظفر الواحد كالشعرة فيه ونظر وأهل الأوجه الفرق نعم بعض الظفر اليسير بقية أنه كالشعرة **(قوله في المغني صلى عليه)**

لما ذكرته عنه ألا فتأمل ذلك ولا تغتر بخلافه أما الحربي فيجبوا وغمراء السكاب على جفتهم وكذا المرتد والزندقي (ولو وجد عضو مسلم) أو نحو كشره أو ظفروه وهم من نقل عن المجموع بخلافه وقضية كلامهما التوقف في باقي العدة أنه لا يصلي على الشعرة الواحدة وأخذ به غيرهما فرجأه لا يفرق ويؤيده ما يأتي أن الصلاة في الحقيقة انما هي على الكل وإن كان تابعاً لما وجد (علم بوجوبه) وإن هذا الوجود منه انفصل منه بعد الموت أو وسركته حركة مذبوح ولم يعلم أنه غسل قبل الصلاة على الجثة وبظهر أن المراد بعلم حقيقة العلم فلا يكفي الفلز ويقر بينه وبين الإسلام بأن الأصل الحياة فلا تنقل أحكامها عنه الابيقين وأيضاً فإوت هو الموجب لجميع ما بعده فرجأه الاحتياط بخلاف نحو الإسلام فإنه من جثة التسويع لأحكام الموت وأيضاً فالإسلام يكتفي فيه بالاعتناق عليه في أصل النية بخلاف الموت (صلى عليه) وجوباً لا يكفيه الاعتناق في الله عنهم لما أتى عليهم بمكة طائر تسريده عبد الرحمن عتب بن أسيد أبامروقة الجلي وعرفوا بها

(قوله مع معاوية الخ) لعل

الصواب مع عائشة فإن وقعنا لحمل لم تكن مع معاوية بل كانت مع عائشة وطهناوا يبرضون لله عنهم اه مصحح وسبب



وسميت وقعة الجبل لان عائشة مرضى الله تعالى عنها كانت على جمل مع معاوية فظفر بهم اجيش على فقروا  
 الجبل وعلى جملتي وقع الجبل فاخذوا عائشة وذهبوا اليها على فيكي وبكت واعتذرت كل منهما الا حروم كنت  
 مدة عند في البصرة ثم جهزها واوراسها الى المدينة مرضى الله تعالى عنهم اجمعين بحيري (قوله انهم كانوا عرفوا  
 الخ) أي قبل انفصالها سم (قوله وسفر مغفرة) يفهم أنه لا يجب ثلاث اغتاضف عس عبارة سم هل  
 يجب ثلاث خرق سابقة اذا أمكن ذلك من تركه أم لا ويرق بين الجزء والجلة كل هو قضية اطلاق هذه العبارة  
 اه (قوله ومواراة الخ) والاقرب أنه يعتبر فيها ما يتعرف في الجلة من حفرة تمنع راحة الجلة ونش السبع عليها  
 وأنه يجب توجيهه للقبلة بان يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجلة ووجهت للقبلة سم وأقره  
 عس في الثاني ثم قال ويغى أنه يجب الدفن فيما عنى الرائح في الميت الذي جف دون الشعر اه (قوله فانه  
 بسن ذلك) لظاهره أن الاشارة الى جميع ما ذكر من الفصل والسر والمواراة لكن اقتصر المصنف والنهاية على  
 الاخير من عبارته ما اما انفصل من حي أو شككت في موته كدسارق وظفر وشعر وعاقته ومقدومه فسد ونحوه  
 فسن دفنه كراما للصاحب وبسن اكل البذر ونحوه مغفرة أيضا اه قال عس قوله مر كدسارق  
 وينبغي اذا دفن أن يجعل باطنها لجهة القبلة وقوله مر وشعر ومنه ما زال يحلق الرأس وينبغي أن الخطاب  
 به ابتداء من انفصل منه فان ظن ان الخالق بفعله سقط عنه الطلب اه عس (قوله وبسن مواراة الخ)  
 أي ولا يجوز الصلاة عليه سم (قوله ولوما يقطع اللعنان) فرع هل المسمي حرم من الام أو من المولد حتى  
 اذا مات أحدهما عقب انفصال كان لهما حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها واذا وجدت وحدها وجب  
 تجهيزها والصلاة عليها بكيفية الاجزاء أو لا لا يتقدم من اجزاء واحدتها مخصوصا بالولد فيه نظر فلنأتم  
 سم على المنهج اقول لظاهره أنه لا يجب فهاشي عس عبارة الجعيري اما المسمي المسماة بالطلاق التي تقطع  
 من الولد فهو في حرمته واما المسمي في حقها الولد فينسب حرام من الام ولا من الولد فلو بي ورواى اه (قوله  
 وكالمسلم في ذلك) أي في تجهيز الشكل والجزء عبارة النهاية ولو وجد ميت مجهول أو بعض ميلاد ناضل عليه اذ  
 الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه اذا وجد في موات لا ينسب الى دار الاسلام ولا الى دار الكفر  
 وهو الذي لا يذب عنه أحد هو كذلك اه وعبارة الغنى ولو جهل كون العضو من مسلم على علمه أو ضامن  
 كان في دار الاسلام كل هو جده فيها ميت جعل اسلامه اه (قوله لكن الغالب فيها الاسلام) أي ولا فرق  
 في ذلك بين ان توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لا فمرمة الدار عس (قوله فكالمقطوعة مايات) أي  
 من أنه ان كان فيه اسلام فسلم والا فكافر عس (قوله وتجب نية الصلاة) وان علم أنه صلى على جلة الميت  
 لا على العضو وحده اذا لم يأت بالغائب تابع للحاضر نهاية وقال الغنى نعم من صلى على هذا الميت دون هذا العضو  
 قوى الصلاة على العضو وحده بخبره ابن شعبة اه وباتين مر مثله (قوله على الجلة) أي فيقول  
 فربت أسلمى على جلة من انفصل منه هذا الجزء بحيري (قوله ان علم انه غسل الخ) أي والاوجب نهاية

والظاهر ان هذه الصلاة لهما حكم الصلاة على الحاضر حتى لا يجوز التقدم على العضو ولا البعد عنه ولو ترك  
 تغيبه مع مكانه وأراد الصلاة على الباقي الغائب فهل له ذلك أو يتنجس الا بعد تغيبه مع مكانه فلا بد من  
 ومن نية الصلاة على الجلة فيه نظر بحيري فيقالوا بين بعض اجزاء الحاضر من وراة تغيب ما يصلح المباني  
 وتخصيصه بالصلاة عليه وما لم يركب الثاني فلا يرجع (قوله والظاهر انهم كانوا عرفوا مواراة) أي قبل  
 انفصالها (قوله وسفر مغفرة) هل يجب ثلاث خرق سابقة اذا أمكن ذلك من تركه أم لا والجلة أم لا ويرق  
 بين الجزء والجلة كل هو قضية اطلاق هذه العبارة (قوله ومواراة) هل يعتبر فيها ما يتعرف في الجلة من حفرة تمنع  
 راحة الجلة ونش السبع عليها أم يكفي ما يضمن المعين التعرض له غالبية نظر ولعل الاقرب الثاني وهل  
 يجب توجيهه للقبلة بان يجعل على العضو الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجلة ووجهت للقبلة فيه نظر ولا  
 يبعد لو جوب (قوله وتسن مواراة كل ما انفصل من حي) أي ولا يجوز الصلاة عليه (قوله وتجب نية الصلاة  
 على الجلة) أي ومع ذلك هي صلاة على حاضر نظر الجزء الحاضر واستباحه الباقي الغائب فلها أحكام الصلاة

والظاهر انهم كانوا عرفوا  
 موته بنحو استفاضة وجب  
 غسل ذلك قبل الصلاة  
 علمه وسفر مغفرة مواراة  
 وان كان غير العور فلما  
 مر أن ما زاد عليها يجب  
 ستره لحق الميت بخلافه  
 يصل عليه كيد من جهل  
 موته فانه بسن ذلك فيها  
 وتسن مواراة كل ما انفصل  
 من حي ولو ما يقطع للشتان  
 وكالمسلم في ذلك مجهول  
 الحاله بدان لان الغالب  
 فيها الاسلام فان كان بداهم  
 فكالمقطوع فيما داني فيه  
 وتجب نية الصلاة على الجلة  
 فلو ظفر بصاحب الجزء لم  
 تجب عاده عليها ان علم انه  
 غسل قبل الصلاة

الجلية بما اذا علم انه قد غفلت  
والاوى العضو وحده موقية  
فقط بل الذي يجهله بنوى  
الجلية وان لم يعلم ذلك مغلطا  
نيتة بكونه قد غفل فغير  
ما رعى في الغائب وفي الكافي  
لو نقل الرأى عن بلد الحنة  
صل على كل ولا تكفى الصلاة  
على أحد هما و يظهر بناؤه  
على الضعيف انه يجب نية  
الجزء فقط (والسقط)  
بثبوت أوله من السقوط  
(ان) غلت حياته كان  
(استدل) من أهل رفع صوته  
(أو يكى) بعد انقضاء كذا  
قد به بعضهم وليس في محله  
لان هذا مستثنى من انه اذا  
انقص بعضه لا يعطى حكم  
الانفصال كما ذكره آخر وقتبه  
حينئذ فيقتل حازه وفي  
الروض وغيره ان يخرج رأسه  
وصاح لحزه أو خرق ثلث لانا  
تبعنا بالصباح حياته وما  
عدها من حكمه فيحكم  
المتصل (ككبير) الغير  
الصحيح على كلام فسادا  
اسهل الصي ورث وصلى  
عليه (والا) تعلم حياته  
(فان ظهر) رت أمارا فالحية  
كلنت لاج اختيارى (صل)  
عليه) وجوز (بأن) الاظهر  
لاحتلال الحية بظهور هذه  
القرينة عليها ونفس  
ويكفى ويدين قطعاً وان  
لم تظهر) امارا فالحية (ولم  
يبلغ أو بعد شهر) عند نفي  
الروح فيه (بصل عليه)  
أعلم بجزء الصلاة عليه لانه  
بما دون ثم نفس (وكذا ان بلغها) أو أكثر منها كما سرحوا في قولهم فان بلغ أو بعد أشهر

ومضى (قوله) وبحث الزكشي (الح) اعتمد مر وينبئ أن تعبد ذلك أيضاً بما اذا لم يكن صلى على أبيه  
والأبائ بنيت فقط مره اسم وكذا البصرى أيضاً ما عهده قول الزكشي والأوهودى بما اذا شاك ونجس  
حينئذ ما أفاض الشارح وما اذا علم عدم غسله أو يتعمد ثم ما أفاض الزكشي فعل ما في صنيع الشارح  
رحم الله تعالى اه أقول نقل المصنف عن الزكشي الثاني فقط عبارته وقال الزكشي محل نية الصلاة على الجلبة  
اذا علم أنهم قد غفلت فان لم تنفس نوى الصلاة على العضو فقط انتهى فان شاك في ذلك نوى الصلاة على ما كان  
كانت قد غفلت ولا يضر التعلق في ذلك اه (قوله) و يظهر بناؤه (الح) ووجه النهاية والغنى على ما اذا صلى على  
أحدهما قبل طهر الآخر (قوله) ولا تكفى الصلاة (الح) (فرغ) وان حضر بعد الصلاة على الميت فغلبها  
جاءه فغفر رادى والأولى التأخير إلى الدفن كما نص عليه بنوى الغرض لو قوضها منه فرضا ثم ياتى بغيره  
قول المتن (والسقط) (الح) وهو كغيره فماتة الأفعى الولد النازل قبل تمام أشهره به يعلم أن الولد النازل بعد تمام  
أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من مسلا وغيره وان نزل مسلا ولم يعلم له سبق حيا إذا هو  
خارج من كلام المصنف كغيره كما في ذلك الورد الحية الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم  
وتكفنه والصلاة عليه ودفنه نهاية وفي الغنى نحوه وفي سم عن افتاء الصوفي ما وافقه قالنا ما يأتى في  
الشرح وفاء الشيخ الاسلام قال عرش قوله مر يجب فيه ما يجب في الكبير أى وان لم يظهر فغلبها  
ولا نيزه حيث علم أنه آدمى اه (قوله) لان هذا) أى من استدل أو حتى قبل تمام انفصاله (قوله) مستثنى (الح)  
قضى هذا أنه لو مات بعد أسبلا ثم قطع بعضه وتزل دون باقيه يجرى في النازل لما تقدم في قول المصنف ولو  
وجد عضو مسلم (الح) كمال إليه سم (قوله) وما عدا هذين) أى ما عدا القصاص ونحو الصلاة قال سم يدخل  
فيما عداهما ما لو طلقها بعد انفصال بعضه ثم انفصل باقيه فتعفى به العدة اه (قوله) ولا تعلم حياته  
أى بان لم يستدل ولم يسل نهاية ومضى قول المتن (كلنت لاج) أى أو تغفل نهاية ومضى أى ولو دون أربعة  
أشهرات فرض عرش (قوله) اختيارى) بماذا تشير من المضطرابى بصرى (قوله) لا احتمال الحياة) الى  
قوله ومن فى النهاية والغنى (قوله) عليها) أى الحياة أى الماتة عليها قول المتن (ولم يبلغ أربعة  
أشهر) أى ما يتوعد من يوم أى لم يظهر خلقة نهاية ومضى (قوله) ومن ثم يغسل) أى لم يحس غسله سم  
قول المتن (وكذا ان بلغها) أى أو أربعة أشهر أى ما يتوعد من يوم ما تحس نفي الروح عادة أى ظهر خلقة  
فأبيرة فمما ذكر بظهور خلقة الأذى وعدم ظهوره كما تقرر فانه يبرى بلوغ أربعة أشهر وعدم بلوغه يجرى  
على الغالب من ظهور خلقة الأذى عند هاهنا بعضهم من إمكان نفي الروح وعدمه وبعضهم بالخطوط  
وعدمه وكما وان تقاربت فالعبرة بما ذكره من غيرى وعبارة النهاية واعلم أن السقط أحوالها أنه ان لم  
يظهر فخلق أذى لا يصب فيه شئ ثم يسر سره فترددت وإن ظهر فمخلقة لم تظهر فسادا الحياة وجب  
فيما سوى الصلاة أمانه مختلعة كما سرحوا في ظاهر فماتة الحياة فسادا الكبير اه (قوله) كما سرحوا في قولهم  
على الحاضر مر (قوله) وبحث الزكشي تعبد (الح) اعتمد مر وينبئ أن تعبد ذلك أيضاً بما اذا لم يكن  
صلى على أبيه والأبائ بنيت فقط مر (قوله) بعد انفصاله كذا أقيد به بعضهم (الح) في شرح العباب ولو  
انفصل بعضه واستدل ثم انفصل الباقي فقال جمع لا يثبت حكم الحياة وقال آخرون يحققون بيبته  
وله لا الاقر بما لو لم ينفس ل الباقي فلا يصلى عليه لان الجنين مق لم ينفسل كله يكون كالم لم ينفسل  
منه شئ الا بعض المواضع وقول الأذى الوجه الجزء بالصلاة اه فماتت بل الوجه ما قلناه اه ولا  
يحتج بقضية الأول انه لا يثبت له حكم الحياة الا اذا كان لا يستدل أى شى لا يستدل بعدم الانفصال وان لم  
علمت حياته حال اجتنابه قبل انفصال شئ منه ثم مات وانفصل ميتا انه لا يثبت له حكم الحياة فى هذه الحالة  
وفيه اقرار ولم لا الوجه لتبوت فغير (قوله) لان هذا مستثنى) على هذا لو مات بعد أسبلا ثم قطع بعضه  
وتزل دون باقيه لم يجرى في النازل لما تقدم في قوله ولو وجد عضو مسلم (الح) (قوله) وما عدا هذين) يدخل  
فيما عداهما ما لو طلقها به... ما انفصل بعضه ثم انفصل باقيه فتعفى به العدة (قوله) ومن ثم يغسل  
(الح)

فصاعدا لم يظهر اماراة الحاة فمحزمت الصلاة عليه (في الاظهر) فهو المظهر بلوغ اوان النفع لا يستلزم وجوده بل وجوده لا يستلزم الحاة  
أي الكاملة وكذا القول لا يستلزم هادبل ماقبل الاربعة ومن ثم قال بعضهم قد يحصل الفتر (١٦٣) لتستمتع بتخلف نفع الروح فيه لآخر

أراد الله تعالى اه وان  
أن تقول لما النفع فيه  
هو لا يكتفي بوجوده قبل  
خروجه واذ قال جميع بان  
استناله الصريح في نفع  
الروح فيقبل تمام انصافه  
لا يستدبه فكيف به وهو  
يكفي الجوف ومن ثم عين  
أن الخلاف في وجوده قبل  
تمام انصافه لا يخاف  
وجوده في الجوف من  
العلم بانه فاخته بعضهم  
في مولود تسعة لم يظهر فيه  
شئ من امارات الحاة بانه  
يصل عليه انما يأتي على  
الضعف المقابل وزعم أن  
النازل بعد تمام أشهر  
لا يسمى سقطا لا يحد لانه  
بشليه بتعين على انه  
لا يسمى له لغة اذ كلامهم  
هنا مصرح كاحلت بانه  
لا فرق في التفصيل الذي  
قالوه بين ذي التسعة وشي  
ثم رأيت عبارة آية اللغة  
وهي السقط الذي سقط  
من بطن أم قبل تمام وهي  
بمجهولان يريد ان قبل تمام  
خلق بان يكون قبل  
النمو وأقبل نفع الروح  
فيه أو قبل تمام  
وحينئذ يحتمل أن المراد  
بمدته أقل مدة الحمل أو غالبا  
أو أكثرها حينئذ فلا دلالة  
في صوابهم هذه بوجه  
رأيت حيفا أي بما ذكرته

(الخ) وبأن السوطي ما خلفه (قوله فصاعدا) والاشبه تصححها بالمدحوا زسة فأنها جازها  
تدخل في حكم الولود لا سقط انتهى اه سم وتقدم عن النهاية والمغني ما واقع (قوله فهو المظهر) أي  
المقدم في شرح ككبيرة وقد يقال ان مفهومه ينافي الاظهر السابق آنفا (قوله بلوغ اوان النفع الخ) رد  
لذلك مقابل الاظهر (قوله لا يوجد) أي النفع (قوله التسعة) اللام بمعنى الى (قوله هو الخ) الاسبق وهو الخ  
بالواو (قوله قبل خروجه) أي من الجوف (قوله واذ قال جمع الخ) أي كما تقدم في شرح أو بكي (قوله قبل  
تمام الخ) متعلق باستناله (قوله لا يستدبه) خبران (قوله فكيف به) أي بوجود النفع في السقط (قوله  
ومن ثم) أي لاجل أن الاعتداد بنفع الروح فهو كلف الجوف في غاية البعد (قوله ان الخلاف) أي  
السابق في شرح أو بكي (قوله لا يوجد) أي الحياة (قوله منه) أي في الجوف فنحن في (قوله فاخته  
بعضهم) هو شعنا الشهاب الرمي سم أي واقعته النهاية والمغني ومن بعدهما (قوله التسعة) بل لستة كما  
مر عن النهاية ويؤيده (قوله المقابل) أي مقابل الاظهر (قوله وزعم أن النازل الخ) وهذا أقوى الرمي فقال  
السقط هو النازل قبل تمام أشهر أي أقل مدة الحمل أم النازل بعد تمامها وهي ستة أشهر ولخطتان فلا  
يسمى سقطا فجب مما يجب في الكبير من وجوب الغسل والتكفين والدفن والصلاة وما من نزل منا  
والتفصيل انما هو في السقط كروي (قوله لا يحد لانه) يشلي به بتعين الخ هذا غير صحيح نها (قوله مصرح  
الخ) تقدم ما فيه (قوله في التفصيل الخ) أي يظهر واما في الحاة وعدمه (قوله يحتمل لان يريدوا الخ) وظاهر أن  
التميز هو الاحتساب الاخير فينبغي جعله عليه في سم عن اقتناء السوطي مانصه قال ابن النعماني الكفاية  
نقلان الشيخ أي حامد السقوط من وقيل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولستما فتر جميعه الاول يدل على أن  
الولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط أحكام السقط اه (قوله وحديث) أي من أخذ  
الاحتساب الاخير (قوله يحتمل ان المراد بمدته أقل مدة الحمل) وظاهر أن هذا هو المتعارف بين ارباده (قوله  
بما ذكرته) أي من انه لا فرق في التفصيل الذي قالوا الخ (قوله ويسفل) الى قوله لزم الخ في المغني الا قوله أو  
فأصل الى المتن وكذا في النهاية الا قوله حتى ينص القرآن (قوله والاس ستره يخترق دونه) أي دون غيره  
سم (قوله بها) أي بالاربعة (قوله بما تقرر الخ) ماعني هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا  
أي فيما قرره سم ولكن ان تقول ان مناه بيان مورد الحاة لاف بين الاظهر والثاني ومقابلة (قوله ويخير)  
أي بعدمه (قوله ماله الاعتبار) وهو ظهور خلق الذي بعدمه (قوله نظر الغالبين) ظهور الخلق  
عندها الخ) أي فعندها يجب ما عدا الصلاة أي بناء على الغالبين ظهور خلق الذي عند هذا فان لم يظهر

أي لم يجب فسله (قوله فاخته بعضهم) هو شعنا الشهاب الرمي (قوله فاخته بعضهم في مولود الخ) في  
اقتناء السوطي سقط لم يستعمل ولم يخرج وقد بان سبعة أشهر فصاعدا هل تصح الصلاة عليه أم لا لاجاب  
بقوله قد يفهم من عبارة الرافي في شرح حديث قال وان بلغ أو أربعة أشهر فصاعدا ولم يخترق ولا استعمل  
في الصلاة عليه قولان أظهر هما الاصل عليه ولو بلغ سبعة أشهر متلاحات قال فصدوا كذا من تعمله  
بانه لا رت ولا رت ومن تعمله سبعة أنه قد يفتل نفع الروح لآخر أراد الله تعالى والاشبه بخصه  
قوله فصاعدا بما ذكره جازها تدخل في حكم الولود لا سقط وقد قال ابن النعماني الكفاية  
نقلان الشيخ أي حامد السقوط من وقيل تمام مدة الحمل وقيل هو من ولستما فتر جميعه القول الاول يدل على  
أن المولود بعد ستة أشهر مولود لا سقط فلا يدخل تحت ضابط أحكام السقط اه (قوله والاس ستره يخترق  
دونه) أي دون غيره (قوله بما تقرر الخ) ماعني هذا مع أن المتن انما تعرض للصلاة ولا صلاة مطلقا  
(قوله نظر الغالبين) ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها) أي فعندها يجب ما عدا الصلاة أي بناء على الغالب

وفسلف ويكفر ويدفن فطعان ظهر خلقه آدمي والاس ستره يخترق دونه وفارت الصلاة تغيرها بانها أشبه ما لم يكن الذي بفصل  
ويكفر ويدين ولا يعمل عليه وأهملت نسو بمثلين بين الاربعة ومتوادمها الله لا عبرة بما يلي بما تقرر من ظهور خلق الاكبر وغيره من بين ما به  
الاعتبار نظر الغالبين ظهور الخلق عندها وعدمه قبلها) (لا يغسل الشهيد)

فعل بمعنى مفعول لانهم مشهوده (١٦٤) بالجنة أو يبعثوه شاهد بشهادة وهو دمه وأفعِل لان وجهه تشهد الجنة قبل غيره ولا يصلي عليه) أي يحرم ذلك وان لم يؤد الغسل لازالة دمه لانه حتى ينص القرآن وايضا لا ترشهادتهم وتعظيمهم لهم باستغاثهم عن دعاء الغدير وتطهيره لتوهمه النقص فيهم وبه فارقوا غسله صلى الله عليه وسلم والصلوة عليه لان كل أحد يقطع بأنه غير خارج بذلك وانما القصد به التشريع وزيادة الزاني فقط فلم يخف لانهما استغاثوه ولا صلى الله عليه وسلم لم يغسل قتلى أحد ولم يغسل عليهم كما شهد بن به الاحاديث التي كادت ان تتواتر وخبراته صلى الله عليه وسلم صلى عليهم عشرة عشرة ضعيفا جدا نعم مع أنهم خرج بعد ثمان سنين فعلى عليهم صلته على الميت ولا دليل فيه لان المخالف لا يرى الصلاة على القبر بعد ثلاثة ايام فنعين أن المراد أنه دعاهم كما دعى للميت (وهو من) أي مسلم ولو قناني غير مكاف (ما من في قتال الكفار) أو كافر واحد (سببه) أي القتل كان اصابه سلاح مسلم قتله خطأ أو عاد عليه سهمه أو قودى بوهده أو رقت فرسه أو قتله مسلم استغاثوا به أو انكشف عنه الحرب ويؤكل أمات بسببها أو غيره لان الظاهر مؤنه بسببها وخرج بقوله قتال قتلهم لاسيما

حينئذ وجب مساعد الصلاة سم (قوله فغسل بمعنى مفعول الخ) لغسله بالنسبة للمعنى المفعول المنقول عنه والغرض بمجاء كريان المناسبة في النقل والاقتضاه الشريفين من قتال الكفار الخ وليس المشتق ملحوظا فيها سوى (قوله لانه الخ) عبارة النبا يتوالمعنى سبى لان ذلك الله ورسوله شهد به الجنة ولا يبعث وله شاهد بقتله اذ يبعث ووجهه يتغير مداولان كما لا يخفى عليه فيقبضون روحه (قوله أي يحرم ذلك) أي كل من الله قبل والصلوة (قوله لانه حتى ينص القرآن) قد يقال حياتهم لا تمتنع ذلك فليعلم ما تقدم في حياة الانبياء (قوله وايضا لا ترشهادهم الخ) عبارة غيره والحكمة في ذلك ابقاء الخرافة قال الجعيري وفيه ان هذا لا يشعل الشهيد الذي لم يظهر من عدم وأجيب بان الحكمة لا يلزم اطرادها اه (قوله انوهم النقص الخ) يعني لو ايسر صلهم والصلوة عليهم لتوهم انه لا غسل نقص فيهم بخلاف الانبياء فان احد الانبياء توهم نقصا فيهم بحال كروى (قوله وبه فارقوا الخ) أي بالتعليل الاخير ويحفظ الفرق تقيد التعظيم بقوله لتوهم الخ (قوله ذلك) أي ما ذكر من دعاء الغير وتطهيره (قوله وان الفصيدة التشرية) فيه تأمل (قوله ولانه الخ) عطف على قوله لانه حتى الخ (قوله ضعيف الخ) بل خالفه الشافعي بنى ابن رواه استغنى على نفسه معنى (قوله نعم) أي قول المتن ويكتفى في النهاية الاقوله وخرج الى بخلاف الخ وكذا في المعنى الاقوله تنبيه الى المتن (قوله نعم مع الخ) عبارة الاسنى والمعنى والنهاية واما خبره أي صلى الله عليه وسلم خرج الخ فالمراد كافي المجموع انه دعاهم كدعائه للميت لقوله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم والاجاب على ذلك في هذا الان عندنا لا يصلي على الشهيد وعند المخالف وهو اوضح فلا يصلي على القبر بعد ثلاثة ايام اه (قوله ولا دليل فيه) أي النقص والافور واراد علينا ولا يصح في دفعه قوله لان المخالف الخ لا يتم تبرير قوله فنعين الخ الا بالنسبة لانهم فليأتمل بصرى قول المتن (وهو الخ) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلوة عليه ما به كل من مات الخ نهايتي ومغنى (قوله ولو قناني الخ) وقع السؤال في الموضع عا لكون مع الخ وأول صغير وما من سبب القتال هل يكون شهيدا أولا فاجبت عنه بان الظاهر الثاني لانه لم يصدق عليه انه مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قولهم في قتال الكفار انه بعده ولو بخدمة للفرقة أو نحوها عيش اقول قضيا طلاق قولهم ولو صغيرا او مجنونا الاول وقضية تعليل المحض ان المعير الذي يصد القتال شهيد (قوله غير مكاف) أي صغير او مجنونا واسنى ومغنى قول المتن (في قتال الكفار) أي سواء كانوا خرين بين ام مرتدين ام اهل ذم فقتلوا قطع الطريق علينا ونحو ذلك معنى ونهاية قال عيش قوله قصدوا الخ احترزه بمال وقتلوا - دمه منهم مسما عليه اه (قوله بسببه أي القتال) ومنه ما يتخذ الكفار خديعة يتوصلون بها الى قتل المسلمين فيخذلون سر ديات تحت الارض علونه بالبارود فاذا مر بهم المسلمون اطلقوا النار فيه فخرجت من محلهم لاهلكت المسلمين (قائدة) قال ابن الاثير ان كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج ففيه نظر والظاهر انه شهيد ما لكان فاراحيت لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد في احكام الاسنة لكنه شهيد في احكام الدنيا انتهى اه سم على الهمزة (فرع) قال في تقرر بدال السباب لو دخل حربي بسلام فاقاتل مسلما فقتله فهو شهيد فاعلموا في مسلم الى صدف اصاب مسلما في حال القتال فليس بشهيد قاله القاضى حسين سم على المنهج اه عيش اقول قولهم الاسنى انما كان اصابه سلاح مسلم الخ كالمصرح به انه شهيد (قوله خطأ) ظاهره انه لا فرق في ذلك بين ان يقتل كافر اقصيه او لا ولا ما منه عيش وهذا مصرح بخلاف ما تقدم من القاضى حسين (قوله أو انكشف الحرب عنه الخ) أي وان لم يكن علمه اثر دمه بما يتوهم (قوله او غيره) أي غير القتال (قوله فليس بشهيد) أي الشهادة المخصوصة سم (قوله الاصح) خلافا للنبا يتوالمعنى (قوله واحد منهم) أي مثلا (قوله وان قطع دونه) كذا في أسلمه رحمة الله تعالى والاولى من ظهور خلق الا دعى عند هاتان لم يظهر حينئذ وجب مساعد الصلاة وعبارة المنهج والاسنى وان لم اعمل حياته ولم تظهر اماراته او جبته به بلا صلاة ان ظهر خلقه والاسنى ستره بقرعة ودفنه اه (قوله فليس بشهيد على الاصح) أي الشهادة المخصوصة

فليس بشهيد على الاصح خلافا لما ذكره او ابعناهم لاستصاهاهم فعدوا واحد منهم وقتلوا واحدا مناهم شهيد كما على الاوجه (فان مات بعد انقضائه) أي القتال لو بقي في محبته مستقر فوان قطع دونه من حربي به (أو) ماتا احدين اهل العدل في قتال

البغاة من مسلم (فغير شهيد في الاظهر) فيعسل ويصلى عليه اما الاول فلانه يقتول بسبب (١٦٥) آخر واما الثاني فلانه قتل مسلم ومن

ثم لو قتله كافر استأذنه  
كان شهيدا امام حركته  
حركة مذبح عند انقضائه  
قتال الكفار شهيد حربا  
ومن هو متوقع الجائحة  
فغير شهيد حربا (وكذا)  
لا يكون شهيدا اذا مات  
(في القتال) مع الكفار  
(الاسباب على المذهب) بان  
مات فجأة أو بمرض أو قتله  
مسلم عدا (ولو استشهد  
جنب فلا صفة له لا يضل)  
عن الجنابة فيعمر غسله  
لان الشهادة تسقط غسل  
الموت فكذلك غسل الخلة  
ولان الملائكة تنسل  
حفظه رضى الله عنه  
لا يشهد يوم أحد جنبا  
لغير وجهه عقب سماع  
الدعوة وهو مع أهله اليها كما  
مع دلو وجب غسله  
يسقط بفعل الملائكة كس  
(د) الأصح أنه (تزال)  
وجوبا (لجاسة غير المسلم)  
التي هو من أثر الشهادة  
وان أدت إلى البها لزالته كما  
أفاده أصله لانه لا فائدة  
لا بقائه اذا ثبت ارتجابه  
(تنبيه) وهل للجاسة  
الحاصلة من أثر الشهادة  
حكم كسمة أو يفرق بان  
المشهود به بالفضل الدم فقط  
ولان نجاسته أنصفى  
كلهم شبه تناف في ذلك  
لكنه الى الثاني أميل  
(ويكفن) ندبا (في ثيابه)  
التي مات فيها (المطافحة  
بالم) وغيره امكن المطافحة

كفى الحلي والغنى والنهاية قولنا ان لا يهاجم احرا ان الخلاف بين لم يقطع بموته وليس كذلك كما يصرح به  
بصرى قول المتن (فغير شهيد الخ) أي سواء أطال الزمان أم قصر نهاية ومعنى (قوله) ومن ثم لو قتله كافر  
استأذنه الخ) شامل الذي استأذنه بان ظن جواز اعانتهم مر بقى ما لو استعان أهل العدل بكفار قتلا  
واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فعن نظر سم على حج والاقرب أنه شهيد وبقى ما لو تولى  
كون المقتول معقول لمسلم أو كافر الاقرب أنه ليس بشهيد عش أقول والقلب في الاول لعدم الشهادة  
أميل أدنى ثلث الكفار فيسبح لاهل العدل فلا يصدق على المقتول المذكور أنه مات في قتال الكفار (قوله)  
أو قتله مسلم الخ) أي لم يستعين به الكفار أخذوا بمسلم قول المتن (جنب) أي وأخوه كائن من نفسه  
نهاية ومعنى (قوله) وهو مع أهله الخ) الجلة جال من ضمير سماعة الفاعل في المعنى (قوله) البها) أي الدعوة والجار  
متعلق بالخروج (قوله) كس) أي في العسل قول المتن (وتزال نجاسة الخ) أي الشهيد وان حصلت بسبب  
الشهادة كسول خرج بسبب القتل وظاهر أن المراد نجاسة الغير المعفوعة نهاية ما أمال المعفوعة فحرم  
ازالتان أدت إلى إزالة الدم عش (قوله) غير الدم الذي الخ) أي امامدم الشهادة الخلية عن النجاسة فحرم  
ازالتان لخلق النجاسة عن غسل الشهيد دولته أو عبادته وانما لم يحرم إزالة الخلف من المصائم مع أنه أثر عبادته  
لانه المعفوع على نفسه بخلافه حتى لو فرض أن غير أزاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مر أن الإشارة إلى ذلك  
في باب الوضوء نهايتها ومعنى عبارة سم قول المتن (غير الدم) أي بخلاف الدم فانه يمنع ازالته بالفصل  
بخلافها بخروجها والفرق أن الفسل يزيله بالكلية عند ازالته بخروجها يزيل العين دون الأثر مر  
اه (قوله) أو يفرق الخ) معتمد عش (قوله) كس) أي كلامهم (الى الثاني) أميل) عبارة النهاية والثاني  
أقرب اه أي الفرق (قوله) ندبا) كقوله ويظهر في المعنى الاقوله ان لا تقتبه والى قول المتن فان لم يكن في النهاية  
الاماذ كر (قوله) ندبا) أي ان لم يختلف في ذلك والافوجو با كما يأتي في قوله والاوجه الخ (قوله) التي مات فيها)  
أي واعتد بسببها غابا بها يتومغى أي وان لم تكن بها عابا بقا لا تراشه فتعوليه فعمل سن التكفين في  
الايض حينئذ يعارضه ما يقتضى خلافه عش (قوله) فالتقيد بذلك) عبارة المعنى والنهاية بتقيد التقيد في  
كلام المصنف كاصح بالمختصين الاكل وعلم بالتقيد ندبا أنه لا يجب تكفينها كسائر الموتى اه  
(قوله) والاوجه الخ) عبارة المعنى وشرح الروض والنهاية يتولوا أزالوا وتزعمها وتكفينها غير هاجز سواء  
كان عليها أثر شهادة أم لا ولو لم يكن بعض الرضة والنزع وامتنع بعضهم أعجب الممتنع في أحد احتمالين نظير  
نزع جسه اه (قوله) لا يجب أحد الرضة) أي بخلاف جميع الرضة بدليل قوله ندبا سم (قوله) ان لا تقت  
به) أي بخلاف ما إذا تلقى به يجوز نزعها وتكفينها في الاثاق مر اه سم (قوله) نظير ما مر في الثلاث) أي كمال  
قال بعضهم تكفينه في ثوب واستمع الباقر نهاية (قوله) رعا يتلصقه الخ) قال في شرح العباب فان قلت أصل  
التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد ندبا قلت الذي استقدم تقديمهم لطالب الثلاثة فهو رعا يتحق  
للبتواتره عند التنزع فيجعل به الاكل وهو عند المزارع انتهى اه سم (قوله) وينزع ندبا الخ) أي  
(قوله) ومن ثم لو قتله كافر استأذنه) شامل الذي استأذنه بان ظن جواز اعانتهم مر بقى ما لو استعان  
أهل العدل بكفار قتلا واحد من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فعن نظر (قوله) في المتن تزال نجاسة  
غير الدم) أي بخلاف الدم فانه يمنع ازالته بالفصل بخلافها بخروجها يزيل العين دون الأثر مر  
عينا وأما رزائله فهو يزيل العين دون الأثر مر (قوله) والاوجه الخ) لا يجب أحد الرضة) أي بخلاف  
جميع الرضة بدليل قوله ندبا (قوله) ان لا تقتبه) أي بخلاف ما إذا تلقى به يجوز نزعها وتكفينها في  
الاثاق مر (قوله) نظير ما مر في الثلاث) قد سلك التظهير بامران الذي محرو وجوب التكفين  
في ثلاثة أبواب وانما تفق الوتفعلى المنع من الثاني والثالث بخلاف تكفين الشهيد في ثيابه المذكورة  
فانه مذنب ولا واجب قال في شرح العباب فان قلت أصل التكفين واجب بخلاف تكفين الشهيد بديهة قلت  
الذي استقدم من تقديمهم لطالب الثلاثة فهو رعا يتحق الميت وانه عند التنزع يفعل به الاكل وهو هنا  
أولى بالتقيد بذلك وذلك لاتباع والاوجه لا يجب أحد الرضة وتزعمها ان لا تقتبه رعا يتلصقه نظير ما مر في الثلاث وينزع ندبا

ولو فرض أنه بعد از راه الاثبات العلوي والامريه عش (قوله نحو دور عالج) عبارة غير اهله الحرب  
 كدور كذا على كل اعتبار ليسه غالبا تكلف وجهه مشهور الخ (قوله انه من اجله) أي محل ندب فرع ما ذكر قول  
 المتن (سابقا) أي سائر الجميع بدنه (قوله تم) أي وجوبها بما في معنى (قوله الواجب الخ) أي فيجب ثلاثة  
 أو ارباذا كفن من ماله ولا دين عليه زبدي (قوله هنا) أي الفصل في الغنى الا قوله وأما في به ان مقتول  
 وكذا في النهاية لا قوله بل واختيار (قوله هذا الخ) عبارة ما في والاسنى والنهاية الشهادة كما قاله في المجموع  
 ثلاثة الاول شهيد في حكم الدنيا يعني أنه لا يغسل ولا يمسح على ما في حكم الآخرة يعني أنه لو باعنا ما هو  
 من قتل في قتال الكفار بسببه وقد قاتل لتكون كلمة الله هي العليا والثاني شهيد في حكم الدنيا فقط وهو من  
 قتل في قتال الكفار بسببه وقد دخل من الغنيمة أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو نحوه والثالث شهيد في حكم  
 الآخرة فقط كما يقتول ظلمامن غير قتال والمبطون اذا مات بالبطن والمطعون اذا مات بالطاعون والغريق  
 اذا مات بالغرق والغريب اذا مات بالقرية وطالب علم اذا مات على طبعون من عسقا أو بالطلق أو بدار  
 الحرب أو نحو ذلك واما في بعضهم من الغريب العاصي بغيره بغيره كالأبق والناشر من الغريق العاصي  
 بركوبه البحر كان الغالب في قسمه عدم السلامة أو استواء البحر من زوركه شرب خمر من الميت  
 بالطلق الخامل وزنا والظاهر أن ما ذكر لا ينعى الشهادة اه وبأن في الشرح ما وافقه (قوله وهو من  
 قاتل لتكون كلمة الله الخ) بقي من قاتل راه الشهادة أو مجرد الذواب سم وظهر أنه من القسم الاول  
 وأن المراد من قولهم لتكون كلمة الله الخ أن لا يكون قتاله لامر ديني والله أعلم (قوله وبطعون) أي  
 كالمستقي وغيره بخلاف من قسده بالاول نها به قال الرشدي توله خلافا لمن قسده بالاول يعني قتال المبطون  
 من مان مرض البطن المعروف أي الاسهال اه (قوله وسحق الخ) قال في شرح النحر والحدود وكتب  
 عليه العلامة الشوري قال شيخنا ابن عبدالحق في تتبع الباب أو جدوا حله بعضهم على ماذاقتل على  
 غير الكيفية المأذون فيها والاوجه حله على ماذا سلم يقسم لستيا ما لم يمتد ثابا انتهى أي قول الاقرب  
 أنه شهيد مطلقا سواء أُرِدَ على الحد المشروع أم لا سلم نفسه أم لا بدل ما لو شرب بالخمر مات أو مات بسبب  
 الولاد من حل الزنا ونحوهما عش (قوله وممن من طاعون) أي وان لم يطعن وظاهره وان لم يكن  
 من نوع الطاعون بان مكان الطعن في الاطفال أو الارقاء وهو من غيرهم عش عبارة شيخنا وفي زمن  
 الطاعون ولو بغيره لكن كان صاروا محتسبا أو به بعده اه (قوله وقد نفي خذ منته) أي من اطلاق ان  
 الميت في زمن الطاعون شهيدون تقيد به عدم النحول لكن يظهر لي وجه الاخذ (قوله  
 لكن الاوجه ما أطلقه الخ) أي فيجزم كل من الفرار والنحول ثم الطاعون ذلك الاقليم الا (قوله تعميل  
 الاول) أي حرمته الفرار و (قوله والثاني) أي حرمته النحول (قوله انه نوع الخ) أي الطاعون (قوله انما  
 تقتضي الكراهة) أي كراهة النحول (قوله ومقتول الخ) كقوله الا في حرمته الخ تعميل على غير  
 (قوله ظلم) أي ولو هيئة كان استحق شخص خروجه فقده نفي شخص او تقدم استعراق عش  
 أن المقتول حيا شهيد مطلقا (قوله بشرط العفة) أي حتى عن النظر بحيث لو انحسر مجموع به لم يتجاوز  
 الشروع (قوله والتم) أي حتى عن معشوقه شيخنا (قوله ولا يبعد الخ) اعاد ما في معنى والنهاية وشيخنا  
 (قوله في عاشق غيره) أي كغيره نهاية ومعنى (قوله بل واختيار الخ) وفاة العفة وخلافا لظاهر النهاية  
 قال عش قال سم على المنهج والمعتمد عند شيخنا الرزلي وغيره عدم الفرق بين المردوف غيرهم حيث كان  
 الفرض العفة والكتمان بل قال الطبرلاوي هو وان كان السبب المؤدى الى العشق الامر بالاختيار  
 حيث صار اضطرار او عفو وتم وأنه أعلم اه ومعنى العفتان أن لا يكون في نفسه الخلق به حصل بينهما  
 فاحتمل بل عزم على أنه وان خلى به لا يقع منه ذلك والكتمان أن لا يذكر ماله لاحد ولو محبوه به (قوله  
 لان الجبهة تنكف) عبارة النهاية والاوجه في ذلك أن يقال ان كان الموت مصيبة كان تسبب في القاء الحبل  
 عدم النزاع اه (قوله وهو من قاتل لتكون كلمة الله العليا) بقي من قاتل راه الشهادة أو مجرد الذواب

نحو دور وفرو وثو بجلد  
 وخسف وظهر أن محله  
 حيث كان ملكه ورضي به  
 وأثره الرشيد والواجب  
 فترعه فان لم يكن ثوبه سابقا  
 ثم الواجب وجوبه وغيره  
 نداه هذا حكم شهيد الدنيا  
 فقط وهو من قاتل لنحو  
 حية أو لاسخ وهو من  
 قاتل لتكون كلمة الله هي  
 العليا ما شهد الآخرة فقط  
 كغريق وبطعون وسحق  
 وألقى به من مات بصاعقة  
 وميت زمن طاعون وقد  
 يؤخذ من أن حرمته الفرار  
 من بلد الطاعون والنحول  
 اليه كونه ان لم يمت ذلك الاقليم  
 لكن الاوجه ما أطلقه كما  
 يشهد تعميل الاول بعدم  
 القيام بالباقي ونحوهم  
 والثاني بأنه بما أصابه  
 فيسند ما نحوه فان قلت  
 غاية انه نوع من العدوى  
 وهي انما تقتضي الكراهة  
 فقط قلت ممنوع بل هذا  
 يصدق عليه عرفا أنه من  
 الاثابة بالسبب الى التهلكة  
 ومقتول ظلمامن عسقا  
 انما يحصل نكاحها بشرط  
 العفة والتم والكتم كل الخ  
 ولا يبعد في عاشق غيره  
 اضطرار انه شهيد ايضا بل  
 واختيار ايضا اذا عفوكم  
 كمن يترك معصية لان  
 الجبهة تنكف



بأن تزداد في طوله وعرضه  
 (ويعنى) بالمهلة وقيل  
 الجملة للغير الصحيح في قتي  
 أحد أحضر وأوا وسعوا  
 وأعقروا وان يكون التعميق  
 (قائمة) لرجل معتدل  
 (ويسطة) بأن يقوم فيه  
 ويسط يده مر فتعوض  
 الرافعي أن ذلك ثلاثة أذرع  
 ونصف والمصنف أنه أربعة  
 ونصف ولا تعارض إذا الأول  
 في ذراع العمل السابق بيانه  
 أول الطهارة والثاني في  
 ذراع البسد (والحد) يقع  
 أوله وفيه وهو أن يحفر  
 أسفل جانب القبر والأولى  
 أكونه القبلى فقدم ما  
 الميت (أفضل من الشق)  
 يقع أوله (ان صلبت  
 الأرض) فغير مسلم أن سعد  
 ابن أبي وقاص أمر أن  
 يجعل له لحد وأن ينصب  
 عليه المني كفضل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم وفي  
 خبر ضعيف للحدن والأشقي  
 لغيرنا أما في نحوه فالشقي  
 أفضل خشية الإنهيار وهو  
 حفرة كالنهر بيني جانبها  
 ووضع بينهما الميت ثم  
 تسقف وأحفر أولى ورفع  
 قليلا بحيث لا يسهو ويسن  
 أن توسع كل منهما ويأخذ  
 ذلك عند رأسه ورجليه  
 للغير الصحيح (دوسم)  
 دنيا (رأسه) أي الميت في  
 النعش (عند رجل القبر)  
 أي مؤخر الذي سيكون  
 عند سفله رجل الميت  
 (وبل من قبل رأسه)

أن يكون ذلك مقدار ما يسع من ضله القبر ومن يدفعه فلا يزيد من ذلك لأن فيه تصغيرا على الناس عش  
 (قوله) بأن تزداد إلى قوله وبسن في النهاية الآخرة والأولى كونه وقوله وفي خبرنا أما في نحوه وكذا في الغنى  
 لأنه حرى على التعارض بين كلام المصنف وكلام الرافعي وأما الأول قول المتن (ويعنى) أي بأن تزداد  
 في ترويه معنى (قوله) أحضر (وا) بكسر الهمزة من باب ضرب عش قوله وأوسعوا وأعقروا هما من باب  
 الأفعال فمهمز ثم ما مفتوحة (قوله) وأن يكون التعميق إشارة إلى أن قول المصنف قائمة الخشب  
 ليكون المزدوفة (قوله) ويسط يده أي غير قابض لأصابعها عش (قوله) ولا تعارض (جوى عليه مر  
 اه سم (قوله) إذا الأول في ذراع العمل الخ أي الذي اعتد بالترع به وهو السمي عند قدمه بذراع  
 وهو أنه ذراع وزبع بذراع السيد فيكون التفاوت بينهما عني ذراع لأن الثلاثة توضع فبأذرع العمل  
 بار بعون وصف الأثمان بذراع السيد فقله فلا تعارض أي تقرى بيما يصير قول المتن (والحد أفضل من  
 الشق) ولا يكتفي بوضع الميت في القبر كما هو المذهب ولا تآ في الفساق فأناس آخون بترك الدفن في  
 اللحد أو الشق شيئا (قوله) القلبي) أي وإن حفر في الجهة المقابلة للقبلة كره عش قول المتن (ان صلبت)  
 بضم اللام من الصلابة هي البسوة والشدة (قوله) الحد لنا) يستعمل ان المراد للمسلمين ويحتمل لأهل  
 المدينة للصلابة أرضهم ويطبق بهم في معناه بصرى (قوله) وهو حفرة الخ) عبارة عن النهاية وهو أن يحفر قعر  
 القبر كنهروا بيني جانبها بلين أو غيره مما لم يسمه النار اه قال عش قوله مر مما لم يسمه الخ أي الأولى  
 ذلك اه (قوله) بيني جانبها) هل يسن ذلك البناء بحيث يكره تركه وإن كانت الأرض في غاية الصلابة  
 أو أنها حرة فإذا كان في الأرض نوع ربحو بغير خلاف ما إذا كانت في غاية صلابة لا يخشى من الإنهيار أصلا فلا  
 يندب البناء كما يفيد قول المنصفي أو بيني الخ باو ثم أيت قال شيئا على الغرض ما نصه قوله وبين جانبها الخ  
 ظاهره أنه يجمع بين الحفر والبناء وليس مستعجلا على الانتصار على أحدهما فيقول الواو بمعنى أو ثم جعل  
 أو ما منع من تجاوز الجمع فصور الشق ثلاث صور فتارة يقتصر على الحفر وتارة يقتصر على البناء وتارة يجمع  
 بينهما اه (قوله) ووضع بينهما الميت) ولو كان يارض اللحد أو الشق تجاهد فعمل يجوز وضع الميت  
 عليها مطلقا أو يفصل بين أن تكون من صدين أو في كفي المقبرة أو في حفرة فبجوز وضع عليها أو من غير  
 كبر أو غاط فلا يجوز كل محتمل قال الشوري والوجه هو الأول ثم قال ونظر محقق الصلاة عليه في هذه  
 الحالة اه والذي يظهر لي اختيار الثاني شيئا (قوله) ثم يسقف: أي بلبن أو خشب أو حجر معنى (قوله)  
 ورفع قليلا) هل ذلك وجوب بالترزوي به سم على حج والظاهر أنه كذلك لأنه المذكور عش  
 (قوله) وبسن الخ) عبارة عن الغنى والنهاية عبارة المجموع كالجهو ورو يستعبدان بوسم من قبل رجليه ورأسه  
 أي فقط وكذا وأما بود أو غيره والمعنى يساعده ليمونه مما يلي ظهره من الانقلاب اه قال عش وبا  
 ذكره مر عن المجموع محمول على الشق والحد ليل في قول المصنف ويندبان بوسم الخ فوضعه يجمع بينهما  
 أو يقال ما في المجموع ضعيف اه وقال البصري عبارة الأسنى بوسم من يذنه أي بوسم اللحد بالعموم  
 انظر السابق وبتا كذلك عند رأسه ورجليه للأمر به في خبر صحيح في أي داود اه ففهم منه تخصيص  
 تا كذا توسع كل الرأس والرجلين بالحد وعبارة التحفة مصرية تعميم التا كذا ذكر اه (قوله) عند  
 رأسه ورجليه) أي فقط شرح مر اه سم (قوله) دنيا) أي قوله وفارق في النهاية والغنى الآخرة دنيا  
 وقوله للمام إلى المتن وقوله وقد يشك في الجوبه الحرام وقوله وهو محتمل إلى فقها يقول المتن (وبل من قبل رأسه) أي  
 يادني نامل (قوله) ولا تعارض الخ) جرى عليه مر (قوله) ورفع قليلا الخ) هل ذلك وجوب بالترزوي به  
 (قوله) وبسن الخ) هل هذا غير ما تقدم في المتن وعن المجموع والجهو رغم هذه العبارة فقد  
 من التوسيع في غير ما يلي رأسه ورجليه أيضا بخلاف ما تقدم من المجموع وغيره واقتصر في شرح الرض  
 على الموضع الثاني (قوله) عند رأسه ورجليه) أي فقط شرح مر



من السنة وهو في حكم المرفوع (وبدخله) ولوأثنى نديا (القبول حال لانه صلى الله عليه وسلم أمراً باطله أن ينزل في قبره بيته أم كانوا تزيعة وان وقع في المجمع وغيره لانه صلى الله عليه وسلم عند موتها كان يدر ولاتهم أقوى ثم يتولين جلاها من الغسل إلى العشر وتسليمها لمن بالقبر وحل شداها فيه (وأولاهم) بالدفن (الاحق بالصلاة) عليه وقدمه لكن من حيث الدرجة والقرب دون الصغف اذا اختلفت مقدم على الاسن الاقرب عكس الصلاة كحصر في الغسل ولا خلاف أن الواو لاحق هنا قال ابن الرقة ونازعه الاذرى بان القاس أنه أحق فله التقديم أو التقديم (قلت لأن تكون امرأته روجة فأولاهم الزوج) وان لم يكن له حق في الصلاة (والله أعلم) لانه بنظر مالا ينظرون وقد يشكل عليه تقدمه صلى الله عليه وسلم بأب الحطو وجني مقبول على عثمان مع أنه الزوج الافضل والعذر الذي أشير اليه اني على رأي وهو انه كان وعلى سرقة تلك الليلة دون أي طلة ظاهر كلام أئمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن سهل ذلك أنهم اوافع حال ويحتل أن عثمان لفرط الحزن والاسف لم يثمن من نفسه

يخرج الميت من النعش من جهته رأسه ليلمن في القبر (قوله بوق) أي سلا بوق لا ينعف (قوله لما صعد) عبارة النهاية لانه السنتي ادخاله أما الوضع كذلك فلما صعد عن بعض الصغف أنه من السنة وأما السسل فلما صعد الله فعل به صلى الله عليه وسلم اه وفي الغنى وشرح المنهج نحو هو عليه بذلك ما في صنيع الشارح من اجمل أن ذلك التسلي أوله والوضع (قوله نديا) خلافا للمعنى غيرته وظاهر ما في المختصر وكلام الشامل والنهاية أن هذا واجب على الرجال عند وجودهم وعكسهم واستظفوه الاذرى وهو ظاهر اه قول المتن (الرجال) أي اذا وجدوا بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك فالسبا يتوقفه غنى قال عس وينبغي أن المراد بالرجال ما يشمل الصبيان حيث كان فهم قوتاً له فوفعه الاناث كان مكر وهما خروجا من خلاف من حرمه تبعه الخطيب اه (قوله أمراً باطله) أي مع الله كان لها محرم من النساء كفاطمة وغيره ارضى الله تعالى عنهما في تومغنى (قوله وان وقع الخ) أي انما رقيةتها تومغنى (قوله عند موتها) أي ودفعها من أمة ربة (قوله ولانهم الخ) عطف على قوله لانه الخ (قوله اقوى) أي من النساء ويخشى من مباشر من هنك حرمه الميت وانكشافهن غنى (قوله انهم يتولين الخ) أي نديا مغنى ونهاية (قوله جلاها من الغسل الخ) وكذا من الموضع الذي هو بعد الموت إلى الغسل ان لم يكن فيه مشقة قطع من عس وشغنا (قوله وتسليمها بالقبور) فموقوف (قوله بالدفن) أي الادخال في القبر (قوله دون الصغف) أي المعترية في الصلاة فلم يقدمه ههنا بل يكسها قال يقال ان تقدم الاذرى على الاسن تقديم بالصغف فينا في قوله دون الصغف سم وعس (قوله اذا اختلف الخ) أي والبعيد القبية أولى من الاقرب غير القبية هنا والمراد بالافقه الاعلى ذلك الباب نهايتومغنى (قوله ولا خلاف الخ) عبارة النهاية وتواغنى والواو هنا لا يقدم على القريب حتماً اه قول المتن (فأولاهم الزوج) والوجه كما قال الاذرى أن السيد في الامه التي تحل له كالزوج وأما غيرها فهل يكون معها كالأجنبي أو الاقرب نعم الآن يكون بينهما محرمية توما العبد وهو أحق بدفعها من الاجانب حتم مغنى وأسنى وكذا في النهاية في المسئلة الثانية فقال فيها الوجه لان لم يكن بينهما محرمية لانه في النظم فتوجه كحرم وهو أولى من عبد المرأه اذا كانت كنية أقوى من المملوكه اه واعتدله الحلي وأقوه عس (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة) أي مع وجود الاقرب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل أن الزوج أحق من رجال الاقرب سم عبارة البصري هذا لانه ما تقدم نقله وأقوه من أنه مقدم على الاجانب حرم به صاحب المغنى والنهاية يوجب ذلك الغاية ان يقال وان كان مؤخر عن الاقرب اه (قوله وقد يشكك عليه) أي على قول المصنف فأولاهم الزوج (قوله أنهم لا يعتبرونه) أي لو طغما ناعا (قوله لكن سهل ذلك) أي يزيل الاشكال (قوله أنهم الخ) أي الواقعة في الخبر كرى

(قوله اذا اختلفت مقدم على الاسن الاقرب) لا يقال تقديم الاذرى على الاسن تقديم بالصغف فينا في قوله دون الصغف لانما قول له دون الصغف المراد به الصغف المعترية في الصلاة لم يقدم ههنا بل يكسها وعبارة شرح البهجة يقدمه هنا فله أي بالدفن على الاقرب وبوالاسن والبعيد كالم القبية على الاقرب بأى والاسن اخذا بما قبله بالاولى لانه اذا قدم الاذرى على الاسن مع المشاركة في أصل الفقه فليعلم مع عدم المشاركة في أصله بالاولى كانه غير فقهه وعكس والعكس وبخذه من ذلك تقديم القبية على الاسن غير القبية وهو ما لو لم مره اه لكن الذي تقدمه غنى كلام الشارح ان تقدم القبية على الاسن غير القبية بحله عند الاستمرار في الرجوع هنا لا يتقدم بذلك كما تقدمه عبارة شرح البهجة المذكورة الآن لأن تحمل على ذلك ثم قد يقال لاجابة لقوله والبعيد القبية الخ مع ما قبله فتأمل اه (فرع) تقدم ان قضية كلامها بل صريحان الترتيب السابق في الغسل واجبروا ما هذا الترتيب المذكور في الدفن ففي شرح الروض من جملة كلام انه مقتضى كلام الجمهور اه والفرق لا غنى فليست (قوله وان لم يكن له حق في الصلاة) أي مع وجود الاقرب ونحوهم على ما تقدم ثم وتقدم في الغسل أن الزوج أحق من رجال الاقارب

بأحكام العفن فأذن أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أبا طهطين فغير مذهبه وخصه ليكون له مشارف تلك الليلة ثم يؤخذ من الخبثات الأجانب المستورن في الصلوات يقدم منهم من بعد عودهم بالجاء لأنه أبعد من ذكر يحصل له لو لم يمس المرقع بعده المحارم الأقرب فالأقرب كالصلاة وظاهر كلامه تقديم الزوج على الحرم الإقبال فيقبوه وهو محتمل لكن محله في الثانية إن عصرف ما قدم به فقها ففسح فعبه وبغضى أجنبى أضعف شهوتهم وتجاوزهم فباعتبوا كذلك فعبه غير محرم كان عنهم ومعنى وعصبه بترتيبهم في الصلاة فذكر رحم كذلك فصالح أجنبى فان أسوى اثنتان قربا وفضله أفرع وفارق ما ذكر في فتهامس

أن الأمة لا تغسل بسببها لانقطاع الملك بأن المسقط مختلفا إذا لم حال ثم يتأخرون عن النساء وهنا يتقدمون ولو أجنبى عامين وقها أولى من الأجانب كان المزلان لتأخلفا أنه يغسلها وهو ابن الم لا يغسلها فقطا وهذا الترتيب مستحب كلهم مع الفرقيته وبين الغسل (و يكونون) أي الدافنون (وترا) أي واحد اثلاثة وهكذا

(قوله بأحكام العفن) بكسر الهمزة أي اتفاه (قوله لم يشارف) أي لم يجامع (قوله يقدم منهم من بعد عودهم) ولأدراهم قلو في الجمعة أنه يسكن أن يجامع ليشتها يكون أبعد من الليل إلى ما رواه من النساء لا يقول الغرض ثم كسر الشهوة وهو حاصل بالجاء تلك الليلة والغرض هناك يكون أبعد من ذكر النساء وبعد العهد من أقوى عدم التذكر ع (قوله بعده) أي بعد الزوج سم وكردى عبارة النباهة والغنى وبإيالة الفقه ثم الأقرب الخ (قوله المحارم الأقرب فالأقرب كالصلاة) أي يقدم الإثم أو هو أن علام الإثم ابنه ثم ابنه وان نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم أولادهم ثم الأخ منها ثم الأخ للم منها ثم عبيدها أي المستو شبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة أسوى سم عن شرح البهجة مثله (قوله أن يعرف ما تقدمه) يعني أحكام العفن وهل المراد الأحكام الواجبة فقط أو هي والمدونة بنبي الثاني نظر المصلحة الميت بصري أقول قول الشارح بل الفقيه كالصريح أو صريح في الأول (قوله فقها) والاشبه بكلامه الشيخ بتقديم محارم الرضاع ومحارم المصاهرة على عبيدها نهاية قال عر وقياس ما تقدم في الغسل من أن الظاهر تقدم محارم الرضاع على محارم المصاهرة أنه هنا كذلك ثم أشتى سم على المنهج اه (قوله غصبي الخ) قال الأذرى وقد قال ابن العنبر والهم من الفعلواضع شهوة ومن شباب الخصيان فيقدم ما عليهم نهاية (قوله ومعنى) لم يرتفع ما قبله سم أقول ليرتبه بقوله بترتيبهم في الصلاة (قوله فذكر رحم كذلك) أي غير محرم كبن خال وبني عمه ونهاية (قوله فصالح أجنبى) أي ثم الأفضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهم في الغسل والخد في كالنساء نهايتهم في قال عر وبني تقدم الخنثاء على النساء لا احتمال ذكرهم اه (قوله فان أسوى اثنتان الخ) أي وتجاوزها عنها ومعنى (قوله أفرع) أي ندبا عر (قوله لانقطاع الملك) أي هو بهيته بوجوده هنا أسنى (قوله إذا لم حال الخ) في تقريره تأمل (قوله ثم) أي في غسل المرأة (قوله وهذا الخ) أي في دفن المرأة سم (قوله كان الم) أي كأيان فقها أولى من ابن الم (قوله أنه الخ) أي فقها (قوله ونحو ابن الم) ادخل في نحو الأجانب (قوله وهذا الترتيب مستحب الخ) اعلم أنه النهاية والزيادة قال سم وفي شرح الروض أنه قضية كلامهم اه (قوله أي الدافنون) أي المدفونون الميت في القبر نهاية ومعنى (قوله ندبا الخ) أي ما الواجب في الدخلة فهو ما يتحصل به الكفاية نهاية (قوله فثلاثة) بنبي ندبها موافقتا فعل به إلى الله عليه وسلم وان حصل المقصود بواحد ثم أيت عبارة الروض وشرحه فترشد إلى ما ذكرته

(قوله يقدم منهم من بعد عودهم بالجاء لأنه أبعد) قد يعارض بان القرب العهد أسكن نفسا من ذلك أخذنا مما قاله في خبر من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة (قوله بعده) أي بعد الزوج المحارم الأقرب فالأقرب عبارة شرح البهجة فمحرم من العصبه ثم ذرى الأرحام فيقدم الإثم أو هو أن علام الإثم ابنه ثم ابنه وان نزل ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ للأب ثم الأخ الشقيق ثم الأخ للأب ثم أولادهم ثم الأخ منها ثم الأخ للم منها ثم عبيدها أي المستو شبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة أسوى سم وفي شرح الروض شبه أن يقدم على عبيدها محارم الرضاع ومحارم المصاهرة اه قال في شرح الروض قال الأذرى والمتبادر من كلامهم أنه لاحق للسبي في العفن ولو أجنبى فإنه في الأمة إلى فعله كالزواج وأما غيرهما فهل يكون معها كالأجنبى أولا فله نظر والأقرب نعم الآن يكون بينهما محرمية وأما العبد فهو أحق بدفنه من الأجانب حتما اه شرح الروض وقضية تقديده بقوله من الأجانب أن الأقارب أحق منه وهو قياس ما تقدمه الشارح في الصلاة وقلنا بما مشه أن قياسه الغسل (قوله ومعنى) لم يرتفع ما قبله (قوله كذلك) أي غير محرم كبن خال وبني عمه (قوله إذا لم حال الخ) يتأخرون أي في غسل المرأة (قوله وهذا يتقدمون) أي في دفن المرأة (قوله وهذا الترتيب مستحب) في شرح الروض أنه قضية كلامهم (قوله كسر) أي في أول الفرع السابق

بحسب الحاجة لما صعد أن دافعه صلى الله عليه وسلم على العباس والفضل رضى الله عنهم ورواية أنهم كانوا خمسة وثلاثة عشر من مولا صلى الله عليه وسلم وقسم بن العباس رضى الله عنهم بمقتل أنه قد نبهنا من ساعدتهم في نقل أو ماله شيء (١٧١) استنجوا إليه على أن بعض الحفاظ

ويحيى يستحب أن يكرت عددهم وعدد الغاملين ثلاثة أكثر بحسب الحاجة انتهت اه بصرى (قوله) بحسب الحاجة) أى فلما انتهت الحاجة بأثنين مثلاً بدت ثالث مراعاة لثورتى عش (قوله في نقل الخ) بال تزوي (قوله) والشق عبارة عنها بالمغنى وأقرب اه وهو لعمومها (قوله) ويكره الخ) أى لا يندش معنى (قوله لنقل الخلف الخ) جعله النهاية والمغنى على الوضع على اليمين وعلى وجبه القبلة بقولهما تنزيلاً بمنزلة المصلى وللأوتهم أنه غير مسلم اه (قوله ومر الخ) وقع السؤال في الورع على موت ملتصقان ماذا يفعل ثم جاء عن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما الوجه كل منهما القبلة ولا بعد الموت لاهم ردة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الواسات الصبيحة ما رواه عش وفيه توقف ولو قيل بالاقتران لم يعد (قوله مستدبر) أى وأخبرناه (قوله) أو مستلقياً أى أو متكئاً على وجهه شفتنا (قوله المضطجع) له المستلق سم أى كعبره الشيخ غيره (قوله) وإن كان جلاها الخ) أى وإن جعل أخصاه للقبلة ورفع رأسه قليلاً كما يفعل بالمختصر غيره اه وسأى ذلك في كلام الشارح مر أيضاً عش (قوله) على الأوجه) اعتمدت غيره في النهاية لمصر عش وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه أو مقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلى المضطجع الخ يقتضى خلافه اه وقوله يقتضى خلافه نظر ظاهر (قوله) ونش الخ) أى وجوبه بالمراد بالتغير للثنتين كما قاله الماورى وهو المعنى خلافه قال الماردي الارتفاع شفتنا (قوله) أى التغير) أى الارتفاع أو الشق قول المتن (وتحوها) أى كطين ثيابية (قوله) لمحولته) أى كسحر ثيابية ومعنى (قوله) أياه) أى إلى نحو البنية سم (قوله) دخلها الخ) أى الذابى أى فيشبهه اللفظ لمحولته (قوله) ويحتمل عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمغنى (قوله) تحت في الروح) أى بلغ أو بعد أشهر عش قال شفتنا فان لم تنفخ في نار وجع بحسب الاستدبارى أنه لا يلجأ استقباله حيث ندم استقباله أولى اه (قوله) أو كافر خالغ) أى أم السلفه فتراعى إلى لافى بطنها عش (قوله) دفنت الخ) قال في الروضة لا بد من مسددي مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يخفى أنه ساء انتهى ولولم وجد موضع صالح للدفن الذى غير مقبرة المسلمين ولو لم يكن نقله لصالح ذلك هل يجوز دفن مسددي في مقبرة المسلمين ولو لم يكن دفنه الا نطو واخدم مسلم هل يجوز الضرورة نظر ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا دليل على تركه من غير دفن فليصر سم على التمسح وبقال منه في المسلم الذى لم يمسد دفنه الامم الغنمين عش (قوله) وجعل ظهرها الخ) أى وجوبها ثيابية ومعنى (قوله) لبسوه) أى الجنين للقبلة ثيابية قول المتن (ويسد دفن الجسد) وكذا غيره (قوله) بلين) أى طوبى لم يحرق ثيابية ومعنى قال عش قوله ويسد أى وجوبه باقوله بلين أى ندبا (فرع) لو وضع الميت في القبر غير خلد ولا شق وأهل التراب على جنبه فلو حصرهم ذلك ثم رأيت مر أفتى بحرمه ذلك (فرع) لو لم يوجد إلا نعالين لعائنه هل يجوز أخذه كفى الاضطراب لا يبره الجواز إذا توقف الواجب عليه سم على المنهج اه (قوله) فجو كسر لين) عبارة عن كسر لين وطين أو نحوهما اه قال الجعبرى قوله وطين نه مبه على أن اللين وحده لا يكتفى ولا ينب الاذان عند سد خلفه عنهم وماوى اه (قوله) ابتاع) أى قوله وظاهره في المغنى والى قول المتن سم بهالى النهاية الاقوله بان كان الى موقع (قوله) غيره) أى (قوله) ويكره على يساره) كذا مر (قوله) في المتن للقبلة) هذا المسلم فلا يصح الاستقبال بالكافر بل يجوز الاستقبال به والاستدبار شرح مر (قوله) ومر في المصلى المضطجع) له المستلق وإن كان شجر جلاء البهالى الأوجه ظاهراً وان استقبل بأن رفع رأسه أو مقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلى المضطجع الخ يقتضى خلافه (قوله) أياه) أى إلى نحو البنية (قوله) تنفخ فيه الروح) أى كنفه بالاسنوى قال وان كان قد دفنت أمه كنفسه أهله لان دفن مسددي لا يصح فاستقباله أولى واعتمد ذلك كله في شرح الروض وبسطهما اعترض

ويحيى استحب أن يكرت عددهم وعدد الغاملين ثلاثة أكثر بحسب الحاجة انتهت اه بصرى (قوله) بحسب الحاجة) أى فلما انتهت الحاجة بأثنين مثلاً بدت ثالث مراعاة لثورتى عش (قوله في نقل الخ) بال تزوي (قوله) والشق عبارة عنها بالمغنى وأقرب اه وهو لعمومها (قوله) ويكره الخ) أى لا يندش معنى (قوله لنقل الخلف الخ) جعله النهاية والمغنى على الوضع على اليمين وعلى وجبه القبلة بقولهما تنزيلاً بمنزلة المصلى وللأوتهم أنه غير مسلم اه (قوله ومر الخ) وقع السؤال في الورع على موت ملتصقان ماذا يفعل ثم جاء عن الجواب عنه بأن الظاهر فصلهما الوجه كل منهما القبلة ولا بعد الموت لاهم ردة إلى بقائهما ملتصقين ونقل عن بعض الواسات الصبيحة ما رواه عش وفيه توقف ولو قيل بالاقتران لم يعد (قوله مستدبر) أى وأخبرناه (قوله) أو مستلقياً أى أو متكئاً على وجهه شفتنا (قوله المضطجع) له المستلق سم أى كعبره الشيخ غيره (قوله) وإن كان جلاها الخ) أى وإن جعل أخصاه للقبلة ورفع رأسه قليلاً كما يفعل بالمختصر غيره اه وسأى ذلك في كلام الشارح مر أيضاً عش (قوله) على الأوجه) اعتمدت غيره في النهاية لمصر عش وقال سم ظاهره وإن استقبل بأن رفع رأسه أو مقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلى المضطجع الخ يقتضى خلافه اه وقوله يقتضى خلافه نظر ظاهر (قوله) ونش الخ) أى وجوبه بالمراد بالتغير للثنتين كما قاله الماورى وهو المعنى خلافه قال الماردي الارتفاع شفتنا (قوله) أى التغير) أى الارتفاع أو الشق قول المتن (وتحوها) أى كطين ثيابية (قوله) لمحولته) أى كسحر ثيابية ومعنى (قوله) أياه) أى إلى نحو البنية سم (قوله) دخلها الخ) أى الذابى أى فيشبهه اللفظ لمحولته (قوله) ويحتمل عدمه الخ) وهو قضية كلام النهاية والمغنى (قوله) تحت في الروح) أى بلغ أو بعد أشهر عش قال شفتنا فان لم تنفخ في نار وجع بحسب الاستدبارى أنه لا يلجأ استقباله حيث ندم استقباله أولى اه (قوله) أو كافر خالغ) أى أم السلفه فتراعى إلى لافى بطنها عش (قوله) دفنت الخ) قال في الروضة لا بد من مسددي مقبرة الكفار ولا كافر في مقبرة المسلمين قال في الخادم لا يخفى أنه ساء انتهى ولولم وجد موضع صالح للدفن الذى غير مقبرة المسلمين ولو لم يكن نقله لصالح ذلك هل يجوز دفن مسددي في مقبرة المسلمين ولو لم يكن دفنه الا نطو واخدم مسلم هل يجوز الضرورة نظر ويحتمل الجواز للضرورة لأنه لا دليل على تركه من غير دفن فليصر سم على التمسح وبقال منه في المسلم الذى لم يمسد دفنه الامم الغنمين عش (قوله) وجعل ظهرها الخ) أى وجوبها ثيابية ومعنى (قوله) لبسوه) أى الجنين للقبلة ثيابية قول المتن (ويسد دفن الجسد) وكذا غيره (قوله) بلين) أى طوبى لم يحرق ثيابية ومعنى قال عش قوله ويسد أى وجوبه باقوله بلين أى ندبا (فرع) لو وضع الميت في القبر غير خلد ولا شق وأهل التراب على جنبه فلو حصرهم ذلك ثم رأيت مر أفتى بحرمه ذلك (فرع) لو لم يوجد إلا نعالين لعائنه هل يجوز أخذه كفى الاضطراب لا يبره الجواز إذا توقف الواجب عليه سم على المنهج اه (قوله) فجو كسر لين) عبارة عن كسر لين وطين أو نحوهما اه قال الجعبرى قوله وطين نه مبه على أن اللين وحده لا يكتفى ولا ينب الاذان عند سد خلفه عنهم وماوى اه (قوله) ابتاع) أى قوله وظاهره في المغنى والى قول المتن سم بهالى النهاية الاقوله بان كان الى موقع (قوله) غيره) أى (قوله) ويكره على يساره) كذا مر (قوله) في المتن للقبلة) هذا المسلم فلا يصح الاستقبال بالكافر بل يجوز الاستقبال به والاستدبار شرح مر (قوله) ومر في المصلى المضطجع) له المستلق وإن كان شجر جلاء البهالى الأوجه ظاهراً وان استقبل بأن رفع رأسه أو مقدم بدنه لكن قوله ومر في المصلى المضطجع الخ يقتضى خلافه (قوله) أياه) أى إلى نحو البنية (قوله) تنفخ فيه الروح) أى كنفه بالاسنوى قال وان كان قد دفنت أمه كنفسه أهله لان دفن مسددي لا يصح فاستقباله أولى واعتمد ذلك كله في شرح الروض وبسطهما اعترض

ومن لم يصل عليه كلاماً كافراً بطلاناً من تحت في الدار وحسب مسلم دفنت من مقار أو مقارهم وجعل ظهرها للقبلة لتو حلتا وجهه الظاهر (ويسد دفن) بفتح فسكون (العدلين) بأن يبين به ثم يسد ما بينهما من الفرج فجو كسر لين ابتاعاً لما قبل به صلى الله عليه وسلم ولأنه أبلغ في صباه البنية من التمسح ومنع التراب من الهوام والكلاب في ذلك مشير مؤثر

لانه الماقر وكافرو وظلمه ومنع المن أن أصل هذا المذنبوب كسابقه ولا حقه فغير أهالة التراب عليه من غير سلونه من غير واحد  
 لكن بحث غير واحد وجوب السجدة (١٧٢) عليه الأجاء الفعلي من زمته صلى الله عليه وسلم إلى الآن فخير من تلك الأهالة لما فيها من الأزاره

وهناك الحرمه واذا حرموا  
 ما دون ذلك ككبكه على وجهه  
 وجله على هيئة من غير هذا  
 أولى اه ويجري بالذكر  
 في تسقيف الشق وفي  
 الجواهر لو انهم القبر  
 تخيرا لولي بين تركه واصلاحه  
 ونقله منه الى غيره اه  
 ووجهه أنه يقتضي في الملام  
 ما لا يقتضي في غيره ولو سلم  
 بانهم اعمامهم ترابه عقب  
 دفنهم واضح أن الكلام  
 حيث لم يخص عليه سبع  
 أو يظهر منه جرج الوجب  
 اصلاحه قطعاً (ويجوز  
 دنا) الى القبر بان كان على  
 شفيره كأي عليه وقع  
 في الكفاية أنه بسن لكل  
 من حفره وقد يجمع بعمل  
 الاولى على التأكد (ثلاث  
 حبات تراب) بيده جميعا  
 من قبل راس الميت للإتباع  
 وسند حديثه وتولي في الاولى  
 منها خلقناكم وفي الثانية  
 وفيها نعبدكم وفي الثالثة  
 ومنها نخرجكم تارة أخرى  
 (تنبه) بين بالجمع بين  
 يمشو وحبات المناسب  
 ليحيى لا ينعو أنه سمع حنا  
 يمشو حنوا وحنا وحشي  
 يعني حنوا وحشيات والثاني  
 أقصع (ثم) بعد حش  
 الحاضر من ذلك ويظهر  
 نيب الغورية كأيتهم  
 التعليل الذي في خلاف

كالطين خايمه ومعنى (قوله لانه الماقر والنج) ونقل المصنف في شرحه سلم أن البنات التي وضعت في قبره صلى  
 الله عليه وسلم تسعها يتومع أي فيندب كون البنات تسعا مضافاً إلى قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد  
 (الخ) هو الصواب ويجعل المتن على ما ذالم يرتب على ترك السد وصول التراب للميت على وجه بعد ازاء سم  
 أقول هذا الجمل من الجمل على الحال العادي قوله مر فهذا أولى الخ ظاهره وان لم يصل التراب الى جسد الميت  
 للعلة المذكورة وقول بان يحمل ذلك حيث كان يصل التراب الى جسده وما ذالم يصله فلا يجرم ذلك  
 لم يكن بعد اتمام آيت عبارة شغنا الزيادة وأما أصل السد فواجب أن أدى عمله الى أهالة التراب عليه والا  
 فمذنب اه وعلى هذا يحمل قول الشارح مر في غير هذا الكتاب ان السد مذنب عش وتقدم  
 ما في ذلك الجمل (قوله ما ذكر) أي في المتن والشرح (قوله عقده) أي فلانها قبل تسوية القبر وسده  
 وجبا اصلاحه طبقاً ويرمى اه ويجري قوله وجبا اصلاحه (الخ) أي ونقله أخيراً عما مر به من  
 قول المتن (ويشوا) أي بعد السد الحد عش (قوله وقع في الكفاية) أي بسن لكل من حفره أي  
 الدفن وهو شامل للبعد أيضاً واستظهره العراف وهو المعنى أنه يمكن الجميع بنفسه ما جعل الاول على  
 التاكيد بانها يتوكد في المعنى الا قوله على أنه يمكن الخ قال عش قوله مر وهو شامل للبعد الخ أي والنساء  
 أعضاء معلوم أن محلهم حيث لم يؤخذ بهما من القبر الى الاختلاط بالرجال اه (قوله يسد به جميعا) أي وان  
 كانت المقبرة مشغولة وطوبه عش قول المتن (ثلاث حبات تراب) أي من تراب القبر بانها يتومع  
 قال عش ولعل أصل السنة يجعل قبر ترابه أيضاً سم على المنهج وبقي ما لو فقد التراب فهل يميز اليه  
 بيده أم لا فسد نظر والا قربا الثاني وينبغي الاكتفاء بذلك مرة واحدة وان تسد بالدفون (فائدة) \*  
 وجد خط شيخنا الامام تقي الدين العلي عن خط والده قال وحدث ما مثله حدثني الفقهاء أبو عبد الله محمد  
 الحافظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر قال الدفن يسد أي حال لو أنه وقرا أنا  
 أن ترابه في ليلة القدر سبع مرات وسد به مالم تنفي كفته وأقبره لم يعذب ذلك الميت في القبر انتهى علقه  
 وينبغي أن يولي به كون التراب في القبر اذا كانت المقبرة مشغولة في الكفن ليجامسه اه (قوله وتولي في  
 الاولى الخ) زاد الحبيب الطبري فيها اللهم لقنه عند المسئلة عت وفي الثانية اللهم افخ أبواب السموات وحشوا  
 الثالثة اللهم باف الارض عن جديمه نهاية قال عش قوله عت أي ما يحضره على محبة أعماله واطلاقه يشمل  
 ما لو لم يكن الميت بمن سئل كاطفال واطلاقه يشمل أيضاً ما قدم الا تعلى الدعاء وأخبرها وينبغي تقديم  
 الاية على الدعاء أخذ من قوله زاد الحبيب الخ اه (قوله والثاني أقصع) وفي كلام المختار والحلي ما يشير  
 بان الأقصع الاول عش (قوله ثم بعد حش الحاضر من الخ) مقتضاه انتقال حش جميعهم وقسه بعد  
 كثرتهم جدا فتوهمه بالمادة فليأمل بصري (قوله كذلك) أي ثلاث حبات تراب قال النباهي وتوالمعنى  
 وانما كان لالهة بعد الحش لانه أبعد من وقوع البنات وعن تأذي الحاضر من بالقبار اه (قوله أي  
 يرد) أي يصب التراب على الميت باية (قوله ثلاث الخ) عبارة النباهي وتوالمعنى بفتح الميم جمع مصداق بكسرها  
 وهي أنه تسمع الارض بها ولا تكون الامن حديثاً بخلاف الجفرة قاله الجوهري والميزان في ذلك ما هو خوة  
 من السهو أي الكسوف وظاهر أن المراد هنا في ما في معناها وحكمة ذلك أسرع اكتميل الدفن اه  
 (قوله ادعى الخ) لا يظهر هذا التعليل (قوله بخلاف الجفرة) أي قالها تكون من الجفرة بدون غيره عش  
 (قوله على ترابه) أي القبر معنى (قوله أي ان كفاه الخ) أي وان لم يرتفع بترابه شربوا لوجه كمال شغنا  
 به عليه (قوله لكن بحث غير واحد وجوب السد الخ) هو الصواب ويجعل المتن على ما ذالم يرتب على ترك  
 السد وصول التراب للميت على وجه بعد ازاء (قوله وقع في الكفاية) أي بسن لكل من حفره هو  
 المعتد شرح مر (قوله في المتن ثلاث حبات) انظر وتعدوا الخ فهل تطلب الإشارة اليه بيده فيه نظر

ما تقتضيه ثم (بال) أي يردم والاولى كونه (بالساحي) من ثلاثة أعرج لتكميل الدفن ادعى جمع  
 مصداقاً بالكسر ولا تكون الامن حديثاً بخلاف الجفرة ولا زاد على ترابه أي ان كفاه لا يعلم شخصه

(ورفع الشبران لم يمش نيشه من نحو كافر أو مبتدع أو سارق (شبرا فقلنا) تقرينا (١٧٣) ليعرف فيرا ويجوز وضع أن في قوله صلى

الله عليه وسلم رفع نحو شبرا  
فان اجتمع في رفعه شبران  
آخر زيد عليه كما بحث  
(والصحيح أن تسطيعه أوله  
من تشبيهه) لما صرح  
القاسم بن محمد أن عتبه  
عائشة رضي الله عنهم كشفت  
له من قبره صلى الله عليه وسلم  
ونرى صاحبها فآذاه مسطعة  
مسطوحة بطء العرصة  
الجر أو راية الجارية أنه  
مبين لها البيهقي على أن  
تسبحها في المسطحة حداره  
وأصح ومن الوليد قبل عمر  
ابن عبد العزيز رضي الله  
عنهما كون التسطيع صار  
شعار الرافض لا يورثان  
السنة لا تترك لفعل أهل  
البدعة (ولا يدين اثنتان  
في قبر) أي عند أو شق واحد  
من غير ما يرنه بينهما أي  
يستند أن لا يصح بينهما  
فيه فكره أن اتحدوا أو  
اختلفوا أو احتملا لتكثير  
إذا كان بينهما محرمية أو  
زوجية أو سيدي والأحر  
فالنفي في كلامه للكرامة  
تارة والحرمة أخرى وما في  
المجموع عن حرمته بين  
الأم والاهل في غير محرم  
أيضا دخل بيت على آخر  
وان اتحد قبل بل جبهه أي  
الاجب الذنب فانه لا يلبس  
مر على انه لا يلبس فلذا لم  
يستندوا مرجع فيه لاهل  
الحيرة بالارض ولو وجد  
عظمه قبل كل الحفر طمه  
وجوبا لما يحض اليه أو  
يعدها ودفن الاستوفان ضاق بان لم يكن دفنه الاعلى فظاهر قوله من تعاه حرمه البدن مناجاة حاجته

ان زاد له في الغنى ويا في الشرح مثل قول المتر (و رفع الخ) أي ندبناهم يتوهم في (قوله ان لم يمش) الى  
قوله من غير ما يرنه النهاية والغنى قوله و راية الجارية الى وكون التسطيع الخ (قوله ان لم يمش) نيشه  
الخ) أي وان يمشي من ذلك لا يرفع نهايتها فغنى قال ع ش هل ذلك واجب أو مستودب و يبنى ان يكون  
ذلك واجبا اذا لم يمشي الخ ففهم به ذلك اه (قوله من نحو كافر الخ) أي كعدونها يتوهم في قوله ان  
(شبرا الخ) أي فلما رآه عليه كان كرها ع ش (قوله يدعنه) أي ولومن المقبرة المنبوذة ع ش (قوله  
كما بحث) عبارة النهاية كما بحثه الشيخ وهو ظاهر بل قد يحتاج الى زيادة كان مسفة الرج فبذل انعام حفره أو  
قل ثوب الارض لكثرة عبارة اه قول المتر (ان تسطيعه) أي جعله مسطوحا مستويا له سطح (أو لمن  
تسبحه) أي تسبحه سبحا كالجالون على هتسهم ليعرفنا (قوله وكون التسطيع الخ) ردله هل المقابل  
(قوله ان السبحة تترك الخ) اذ لو روي ذلك لادى الى ترك سنن كثيرة معنى قول المتر (فلا يدين اثنتان الخ)  
و يدين أي يثقب بهما واحد بعض بدت آخر (فرع) هو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض في الحداد  
نسبة كوضع الاموات بعضها على بعض فهل يسوغ النش حيث دلوا بوضعا على وجهه ما تزان وسع المكان  
والا فتلاجل آخر وجه الجواز بل هو جواب وفاقا لم رسم على المنهج اه ع ش (قوله أي يسند  
الخ) وفاقا للشيخ الاسلام وخلافا للنهاية والغنى من تعبهما عبارة الاول ولا يدين اثنتان في قبر ابتداء بل يفكر  
مت بقوله حال الاختيار لا يتبع ذكره في المجموع وقال الله تعبهما فلو قد فنهما ابتداء فمن غير ضرورة  
كما في قوله الواقدي رحمه الله تعالى وان اتحد النور كثر جلين أو امرأتين أو اختلف وكان بينهما محرمية ولو  
أما من ولها هو كان صغيرا أو بينهما زوجة أو مملوكة كجهرى عليه المصنف تعالى للمرخصي اه (قوله  
فكره الخ) والمعنى لا يجوز حيث لا يرد في مطلقا ابتداء واما وان كان هذا المنهج محرمية واتحد الجنس لان  
العلة في منع الجمع التأذي لا النبوة فتشبهوا بعيسى (قوله أو سيدي) قد في شرح الارشاد الصغير موت  
الرفق أو بخلاف عكسه لا تتقاه للوراث سم (قوله وما في المجموع الخ) أي بما فيه تشبه الشهاب الرمي  
و (قوله بين الأم ولها) أي بين الرمي والجلين والامرأتين سم (قوله و يحرم أيضا الخ) اعتدله النهاية والغنى  
ثم فلا يعلم من تعبهما ذلك حيث حرمه مقدم حرمته نيش قوله لحدان مثلا في شخص في العهد الثاني لم  
يظنوه واتحدوا لانه لا يدين فيه وهو ظاهر وان لم يعرضوا له فيما أعلم اه وأقره سم قال ع ش قال  
سم على المنهج وكبحر نيش القبر لدفن يحرم فتح الفتنة الذي فيها كان هناك هتك الاطعمة كان لم يتسره مكان  
كان تظاهر واتحد كان كان قبر به عهد بالدفن وكذا ان لم يكن هناك هتك الاطعمة كان لم يتسره مكان  
من انتهى قد ذكر كما لا يعنى قوله ان ما ذكر جري في حق الكفار أيضا حتى يحرم علينا دفن ذميين  
في الحد واحد لا ضرورة (فرع) لو شق في ظهور رال اتحدوا عيها هل يحرم أم لا فيظهره الاقرب  
أن يقال ان قبر من الدفن حرم والا فلا اه (قوله أيضا دخل الميت على آخر الخ) وفي الرادي ويحل تحريمه  
عند عدم الضرورة ما عتدها فصور على الابتداع في انتهى اه ع ش (قوله قبل بل جبهه) أي هم  
جواز النش بعد بل جبهه يستثنى قبره مشهور أو وفي مشهور فيمنع تشبهه ملامر اه سم (قوله  
على أنه الخ) أي يجب التلب (قوله ويرجع فيه) أي في البلى (قوله عهد) أي تحي العظم من

(قوله أو سيدي) قد في شرح الارشاد الصغير موت الرق أو لا بخلافه فكسسه لا تتقاه للوراث (قوله وما في  
المجموع منسفا) أي بما فيه تشبه الشهاب الرمي (قوله من حرمته بين الأم ولها) وبين الرمي  
والامرأتين (قوله و يحرم أيضا الخ) أيضا دخل الميت على آخر (قوله ويرجع فيه) أي هم  
لحدان مثلا في شخص في العهد الثاني لم يظنوه واتحدوا لانه لا يدين فيه وهو ظاهر وان لم يعرضوا له  
فيما أعلم ملامر اه سم (قوله قبل بل جبهه) أي هم جواز النش بعد بل جبهه ويستثنى قبره مشهور  
أو وفي مشهور فيمنع تشبهه ملامر (قوله بان كثير اللوق) يبنى الاكتفاء بالعسر وان لم يكثر اللوق وان  
يعدها ودفن الاستوفان ضاق بان لم يكن دفنه الاعلى فظاهر قوله من تعاه حرمه البدن مناجاة حاجته

القسير بان يجعله في جانب أوفى موضع آخر كردى وحيا وزىادى (قوله وليس بعد الخ) ظاهره  
 الحرمة وان وضع بينهما مثل كلفور على العظام ومن ثم وضع عليها الميت فاجتمع عرش أقول قد وافق  
 ذلك الظاهر قول شيخنا بحرم جمع عظام الموتى في غيرهم وكذا موضع الميت فوقها اهـ (قوله بأن كثر)  
 الى قوله ويعلم ما سافر إليها يقول المعنى أنها معاير الكاف بدل الباء في بأن كثر (قوله بأن كثر الموتى) ينشئ  
 الاكتفاء بالعرس وان لم يكن الموتى وأن يكون من العسر ما كان لو أكثر ذكر ميت غير تباعدت قبورهم  
 بحيث تشق بارئهم بأن لم يتيسر مواضع متقاربة سم وذمه نظر والظاهر ما في عرش مما صفت في سهل  
 افراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يتخص الحكم بما اعتد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو غير هولو  
 كان بعيدا وجب حيث كان بعد مقبرة البلد يسهل زيارته وغايته تعدد التراب أى ما تبع منه وليس من  
 الضرورة ما حوت به العادة في مصر نأمن الاحتياج لخواصهم تصرف المعتكلم على التراب في مقابلته التمكن من  
 الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على أنه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن في غير ذلك الموضع اهـ (قوله ولم يوجد  
 الا كفن الخ) أى ويجعل بينهما محلا يبدأ أخذهما بأن في عرش (قوله فا كثر الخ) أى بحسب الضرورة  
 نهاية ومعنى (قوله ويجعل الخ) من كلام الشارح (قوله سا كثر الخ) أى ونحوه كذا خبر يعبري (قوله وهذا  
 الخبر مندوب الخ) أى ان لم يكن مس والواجب وماوى اهـ بحسبى (قوله وان اختلف الجنس الخ) عبارة  
 أنها يتوالمعنى ولو اختلف الجنس اهـ فعلا القابا اتحادا الجنس وذلك لا اختلاف الملاحظة فانه قد يلحق أن  
 محل الحاجة عند الاختلاف وما عند الاتحاد فينبى ان لا يندب فاشارة الى نفسه وقد يلحق آخر أن محل النسيب  
 عند الاتحاد ما عند الاختلاف فينبى الوجوب فاشارة الى الرد ثم رأيت في الروضة ما يشعر بخلاف في  
 طلب الحاح عند اتحاد الجنس وفي الفرار احتمال بالوجوب عند اختلاف الجنس فكل من الفريقين أشار  
 الى رد أحدا لخلافه بصري أقول ويكمن الجمع بحمل النسيب على ما إذا لم يكن مس والوجوب على خلافه  
 كما مر من العراوى ولقول الشوبرى عن شرح المشكاة ولا يترتب من ذلك أى الجمع في كفن واحد تناس  
 هو ربما لا يمكن أن يتجهز بينهما بآخر ونحوه (قوله بما يقدم به في الإمامة) أى السابق في قول المصنف  
 الجديد أن الأولى بأمامتها فيقدم الأب الخ كما صرح بذلك قول النهاية والمعنى وهو أى الأفضل لاحق  
 بالإمامة اهـ وقال سم كان المراد ما يقدم به الى الإمام المذكو في شرح قول المصنف السابق وتجو زعلى  
 الجنائز صلاة فليعر وفان ظاهر العبارة خلاف ذلك اهـ (قوله والا) أى بأن اختلف النوع سم (قوله  
 نختي الخ) وهل التقديم في الخنتين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو يتغير مطلقا فيه نظر سم والاقرب الاول  
 كما يأتى عن عرش ما يؤيده (قوله ثم يقدم أصل الخ) أى وان علا حتى يقدم الجد ولولم قبل الام وكذا  
 الحديث قوله الاسنوى فيقدم ابعلى ابنه وان سفل وكان أفضل منه لمرة لا واه على بنت كذلك نها يتومعنى  
 (قوله فيقدم ابن على أمه) وهل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل  
 عدم الذكورة فسمه نظر سم على حج والاقرب الثاني لان الامامة تتحقق واحتمال الذكورة وتشكوك  
 فيه عرش (قوله مما مر) أى في شرح وتجو زعلى الجنائز صلاة (قوله الاما استثنى) تبس فيه شرح  
 الروض وظهره أنه اذا سبق وضع المرأة مثلا في الحد نصبت للذكر ولا يلحق بها اشكال ويتبعه خلافه مر  
 يكون من العسر ما لو كان لو أفرد كل ميت غير تباعدت قبورهم بحيث تشق بارئهم بأن لم يتيسر مواضع  
 متقاربة (قوله ويجعل بينهما كثر الخ) كيف يتألف في سورة التكن الواحد (قوله بما يقدم به في الإمامة)  
 كان المراد ما يقدم به الى الإمام المذكو في شرح قول المصنف السابق وتجو زعلى الجنائز صلاة و يؤيده قول  
 الزاقي فيقدم الرجل ثم الصبي ثم الخنثى ثم المرأة فليعر وفان ظاهر العبارة خلاف ذلك اهـ (قوله والا) أى بان  
 اختلف النوع (قوله نختي فامرأة) وهل التقديم في الخنتين بما يقدم به عند اتحاد النوع أو يتغير مطلقا فيه  
 نظر (قوله فيقدم ابن على أمه) هل يقدم الخنثى على أمه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان  
 الاصل عدم الذكورة فيه نظر (قوله وانهم لو تروبو لم يخ الاسبق الخ) ذكر في شرح الروض ان هذا هو

وليس بعيدا لان الايذاء  
 هنا أشد (الاضرورة)  
 بان كثر الموتى وعسر افراد  
 كل ميت بقبر أو لم يوجد الا  
 كفن واحد فلا كراهة ولا  
 حرمة حيثئذ في دفن اثنين  
 فا كثر مطلقا بقبر واحد  
 لانه صلى الله عليه وسلم كان  
 يصنع بين الرجلين من قتلى  
 أحد في ثوب ويقدم  
 آخر وهما للقبلة ويجعل  
 بينهما سا كثر وبه  
 الخبر مندوب وان اختلف  
 الجنس على الوجه كقديم  
 الأفضل المذكو وفي قوله  
 (فيقدم) في دفنهما الى  
 القبلة (أفضلهما) بما يقدم  
 به في الإمامة عند اتحاد  
 النوع والأقرب من جمل  
 ولو مفضولا فمضى نختي  
 فامرأة ثم يقدم أصل على  
 فرع من جنسه ولو أفضل  
 للحرمة الآوة والأمومة  
 بخلافه من غير جنسه  
 فيقدم ابن على أمه لقضية  
 الذكورة وتوابع مما مر أنه  
 لو استنوى اثنان أقرع  
 وانهم لو تروبو لم يخ الاسبق  
 المفضل الاما استثنى (ولا  
 يجلس على القبر)

اه سم غبارة عش قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر أن ما مر في الصلاة على الميت من  
 أنهم إذا استأوا وإلى الفضلة يقرعونهم بأنهم إذا ارتبوا إلى الشيء السابق وإن كان مفضلاً إلى الاستئذان يأتي  
 هنا وإن ما ذكره من استئذان الأب والأم يأتي هناك أيضاً انتهى وقد سئل مر عن هذا الكلام وأنه يدل على  
 أنه إذا سبق وضع أحدهما في الجسد لا ينجي الاستئذان فيجي ويؤخر في أن المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير  
 من وضع أولي الجسد لغيره وإن كان أبى وذلك الغير بأدلة سبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وأما  
 المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق وقد مر غيره بالوضع على شفير القبر ثم أخذ ووضع في الجسد  
 أولاً لا في الاستئذان فليست أمه وانظر لو دفن دفن في جدار القبر أخفهما كقرا وعصما  
 سم علي المنهج أقول القياس نعم اه (قوله الذي لمسلم الخ) عبارة المعنى المحترم أما غير المحترم كقبر حربي  
 ومردود زنديق فلا يكره ذلك وإذا مضت مدة يشق أنه لم يبق من الميت في القبر شيء أي سوى عجب الذهب فلا  
 بأس بالانتفاع به ولا يكره المشي بين المقابر بالنعل على المشهور اه وإذا انتهت أو الظاهر أنه لا حرج في القبر الذي  
 في نفسه لكن ينبغي احتثانه لأجل كفا الأذى عن أحبابهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث فيه ما مرهم  
 اه قال عش قوله مر فلا يكره ذلك أي الجالس والوطء وينبغي عدم حرمته ولو لم يوطئ على قبره  
 لعدم حرمته ولا عبرة بتأذي الأجداد وقوله مر ولا يكره المشي بين المقابر بالنعل أي ما لم يكن متعسباً بحاجة  
 رطبة فيخرج من مشي به على القبر أما غير الرطبة فلا قوله لكن ينبغي احتثانه أي ويجوز ما في البول والغائط وما  
 في نعل الجالس اه عش (قوله ولو مهدوا كحماوب) وزان يحسن وتارك صلاة عشر طه (قوله ولا يستند  
 إليه) أي ظهره (ولا يشكاه) أي يخبئه فنهمل متعارفان خفي (قوله وظهر) إلى التثنية أقر الشوري  
 وعش (قوله ويجوز تحصيل الحاق ما قبر بمنه الخ) التعليق بالاستحرام يقتضي ترجيح هذا الاحتمال ولو  
 لم يطلق عليه المحاذاة مصرى (قوله احتراماً) إلى قوله وبحسن الخ في المعنى الأقوله ويجعل إلى ما تعز بها  
 وقوله منه ف وكذا في النهاية الأما ذكر وما أتبع عليه (قوله الأضرورة) المراد بالضرورة وما يشل  
 الحاجة (قوله بأن المراد) أي بالجلوس في الخبر (قوله القبر عليه الخ) أي وهو حرام بالاجماع نهاية  
 ومعنى (قوله لقضاء الحاجة) أي البول والغائط نهاية قول المتن (كقبره منه حياً) نعم لو كان عادته  
 معه البعد وقد أوصى بالقبر بمنه قبره منه لانه حقه كل أذن له في الحياة قاله الزركشي أماناً كان من جابه في  
 حال حياته لكونه جباراً كالولاية الغلظة فلا صيرته بذلك نهاية ومعنى (قوله احتراماً) يؤخذ منه كراهة  
 ما عليه عامة زوار الأولياء من حقهم التوايت وتعلقهم بها وتعود ذلك السنة في حقهم التأديب في بارئهم  
 وعدم رفع الصوت عند مدحهم والبعد عنهم فدر ما جوبه العادة في بارئهم في الحياة تعطف جالهم وكراماً  
 عش (قوله وتقبيله) أي تقبيل القبر واستلامه وتقبيل العتاب عند الخوض لزيارة الأولياء نهاية  
 ومعنى (قوله بدع الخ) نعم أن قصد بتقبيل أضرحتهم التبرك بذكره كما أتبعه بالوالد رحمه الله فقد صرحوا  
 بأنه إذا عجز عن استلام حجر بسن أن يشرب بمصاوان يقبلها أو أي أجزاء البيت قبل بحسن نهاية به قال عش  
 قوله مر بتقبيل أضرحتهم ومثلها غيرها كالاستئذان وقوله فقد صرحوا الخ أي في قياس علمنا ذكر وقوله بأنه  
 إذا عجز الخ يؤخذ من هذا أن حملات الأولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسبى أحد البدوى إذا حصل  
 فيها حرام يمنع من الوصول إلى القبر أو يؤدي إلى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل

الظاهر وزاد أن الظاهر أن ما ذكره من استئذان الأب والأم يأتي هناك قال وقد يفرق بأن المدة هنا مؤبدة  
 بخلافها ثم وبأن القصد من الصلاة للاستئذان أفضل وأولجه اه وأعلم أن قول الشارح بتعال شح الروض الا  
 ما استئذنى لظاهره أنه إذا سبق وضع الرأس في القبر لا في الجسد بحيث لا يكره ولا يتناولون اشكالاً يعني خلافاً مر  
 (قوله الذي لمسلم الخ) أي أما غير المحترم كقبر مردوح في فلا كراهة فيه والظاهر أنه لا حرج في القبر الذي في نفسه  
 لكن ينبغي احتثانه لأجل كفا الأذى عن أحبابهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة المكث في مقارهم ويجعل ما مر  
 عند عدم معنى مدة يشق فيها لم يبق من الميت شيء في القبر فإن مضت فلا بأس بالانتفاع به شرح مر (قوله)

الذي اسلم ولومهدوا فيما

نظرو ولا يستند اليه ولا

يشكاه وظاهر أن المراد

به محاذي الميت لا ما اعتبد

الخوض عليه فإنه قد يكون

غير محاذ له لا سيما في الجسد

ويجوز الحاق ما قبر به عنه

جداً به لأنه يطلق عليه عرفاً

أنه محاذ له (ولا يؤطر)

احترامه إلا الأضرورة كان

لم يصل لقبره وكذا ما مر في

زيارته ولو عجز عن قبضه

يظهر أو لا يتمكن من الحفر

إليه والنهي في هذه كلها

لأنه استوفى ككثير من

الحرمه واختير عليه وسلم

المصحب بالوعد عليه لكن

أولوه بأن المراد القعود عليه

لقضاء الحاجة (وقرب) ندبا

(زائره) من قبره (كقبره

منه) إذا زاره (حياً)

احترامه والتزام القبر أو

ما عليه من نحو تابوت ولي

قبره صلى الله عليه وسلم ونحو

يده وتقبيله بدعته وكراهة

قبعة (والنزع) أي بالميت

والحق به

الحلال. قالها أيضا (سنة)  
 لكل من بأسف عليه  
 كقري يسوز وجوهر  
 وسدني وسد مولو  
 صغيرا ثم الشابت اعز بها  
 لا نحو محرم أي بكر ذلك  
 كاندائها بالسلا وسجل  
 الحفرة وكلامهم القارب  
 لان في التعزية من الوصلة  
 ونخسة الفتنة بالنس في  
 مجرد السلام اما عز يتله  
 فلا شاك في حرماتها  
 كسلامها عليه وذلك نظير  
 ضعف من عز يصابه  
 مثل أجروني بربلا ما به  
 انه يكس حال الكرامة يوم  
 القياس بحث بعضهم انه  
 لا ينس لاهل الميت تعزية  
 بعضهم لبعض وفيه نظر  
 ظاهر لخالفه للمعنى  
 وظاهر كلامهم والافضل  
 كونها (قبل دونه) ان رأى  
 منهم شدة شجوع لم يبرهم  
 والا فبعده لا شت فالدم  
 يصبونه (و) تمتد (بعده)  
 ثلاثة أيام تقر بالساكن  
 الحزن بعدها غالب ومن ثم  
 كرهت حينئذ لانها تتجدد  
 وابتداءها من الدفن تكفي  
 المصروع واعتبره جمع بان  
 المنقول انه من الموت هذان  
 حضري المعزي والمعزي  
 والافن القدوم او بلوغ  
 الخبر وكذا ثبت نحو مرض  
 او حيوس ويكره الجلاوس  
 لها وهي الامر بالصبر والحل  
 عليه بوعد الاجر والتخير  
 من الوزر بالجزع والدعاء  
 للميت المسلم بالمشقة  
 للمصيب بحسب المصيبة

يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة وبقرا ما تيسر ويشير بده ان نحوها الى الولي الذي قصد زيارته أي تم قبل  
 ذلك اه عش واعتد شخنا ذلك أي ما تقدم عن النهاية وعش وقال البصري بعد ذكر كلامها بما تقدم  
 وذكر السبوطي في التوسيع على الجامع الصغير انه استبسط بعض العلماء العارفين من تقبيل الحجر الاسود  
 تقبيل قبور اهل الصالحين انتهى اه أقول في الاستنباط المذكور مع صحة النهي عما يشعر بتعليم القبور توقف ظاهر  
 ولو سلم فبني ان يقدي به ان لا يفعل نحو تقبيل قبور الاولاء في حضور اهلها الذين لا يبرون بين التعليم  
 والترك والله أعلم (قوله لمصيبة نحو المال) أي ولو هرة شخنا ويعبري قول الامن (سنة) أي في الجاهل موكدة  
 وخرج بقولنا في الجاهل تعزية الذي فاتها جارة فلا مندو بمعنى وثنا به (قوله لكل من بأسف عليه اه) (سنة)  
 وتندب البداية بأعضفهم عن حمل الصيغ معني وشخنا (قوله ولو صغيرا) أي له نوع تعزية ببعض الهوامش  
 الصعقة تسن الصلغة هنا أيضا انتهى وهو قري بأن فيها جمل اهل الميت وكسر السورة الحزن بل هذا  
 أولى من المصالح في العبد ونحوه يحصل سنة التعزية بمجرة واحدة ولو كرر اهل بل يكون مكررها ما به من  
 تحديد الحزن أم لا فيعتبر وقد يقاله قضى الاقتصاد في الكراهة على ما بعد ذلك ثلاثة أيام عدم كراهة  
 التكرار في الثلاثة سيما اذا وجد عند أهل الميت عزاء عليه ع وش وهو ظاهر وان قال شخنا بكراهة  
 التكرار فيها (قوله لا نحو محرم) عبارة الغنى والنهاية لا نحو محرم وهو كذا من ألق بهم في جواز النظر  
 كجانب شخنا اه أي كعبها ع ش (قوله أي يكره ذلك) وكذا يكره رد الايجاب عليها اذا عزت شخنا (قوله)  
 وبجمل الحرمه الخ) ذكر في شرح العباب أن الاسنوي اخذ الحرم من كلام أي الفروع سم عبارة البصري  
 بأن فيه أي في الاحتمال المذكور في مسندوه تعظيها فان التعزية يقال اشتغال العباد ع من الطرفين  
 خالية عن دواي الفتنة والحصر في كلامهم يجوز أن يكون للندب والمشرعة الذي يقضه السبيل للجموع  
 اه وقوله فان التعزية يتألف في عموم وجوده باطنا أيضا تأمل (قوله اما تعزيتاه) أي للاجنبي (فلا شاك في)  
 حرمتها لهما) وكذلك ردها على الاجنبي المعزي بنحو تقبيل الله من حرام سم وعش وشخنا (قوله كسلامها  
 الخ) فضيلة القياس على السلام انتهى كلامهم جمع من النسوة تحمل الولادة أن مثله خلوة عدم الحرمه وهو  
 ظاهر سيما اذا قطع باطله الرية ع ش (قوله وفيه نظر ظاهر الخ) اعتد ع ش وكذا شخنا باعتبار  
 ويسن لاهل الميت تعزية بعضهم بعضا كالجانبه الرمي فسن الذنن ان يعزى آله لان كلامهم مصاب  
 ويسن كما سطره ابن حجر أي والنهاية لما لا تعز به نحو حالك الله خبرا وتقبل الله من ومنه قولهم الآن  
 ما دعي على كسوة اه (قوله وظاهر كلامهم) بالخبر فاعطى المعنى (قوله والافضل) الى قول  
 المتن ويعزى المسلم في النهاية والمعنى الا انه من الدفن الى حين الموت (قوله تقر بها) أي فلا يضر باده بعض  
 يوم شخنا أي لا تكره (قوله حينئذ) أي بعد الثلاثة أيام فان وقع الموت في أثناء يوم تم من الرابع ع ش  
 (قوله بان المنقول انه من الموت) وهو المعنى انه يمتنع ويمنع (قوله هذان حضري المعزي الخ) أي وان  
 بعدت المسافة بينهما على الباد وبني ان مثل البلد ما يوراه ع ش (قوله وكذا ثبت نحو مرض الخ)  
 أي بما سمع من اعداء الجماعة وتحصل بالمكاتبة من الغائب ويحق به الحاضر المذكور معرض ونحوه في  
 خبر المذكور ووقفه نهاية (قوله ويكره الجلاوس لها) عبارة انها يمتنع ونحوه ويكره لاهل الميت الاجتماع وكان  
 لأنهم الناس للتعزية اه قال ع ش وينبغي ان يحمل ذلك حيث لم يترتب على عدم الجلاوس ضرر كتبهم  
 المعزي الى كراهة لهم حيث لم يجلس لتلقفهم والافتنى الكراهة بل قد يكون الجلاوس واجبا للميت على  
 ظنهم لمجلس ذلك اه وفيه وقفة (قوله ويحي) أي التعزية بما صلاحها نهاية (قوله الامر بالصبر الخ)  
 ظاهر وان التعزية بما تحقق بمجموع ما في الظاهر انه غير مراد فليراجع رشدي (قوله بالصبر) هو  
 حبس النفس على كره به عمله أو لا يذيق قوه وهو محسوس ومطلوب ع ش قوله بوعد الاجز ان كان  
 وبجمل الحرمه) ذكر في شرح العباب ان الاسنوي اخذ الحرم من كلام أي الفروع (قوله اما تعزيتاه)  
 بنحو تقبيل الله منك وهو نظير ردها سلامه (قوله وابتداءها من الدفن كافي الجموع) واعتزته جمع بان



(و) حديثنا يعزى المسلم بالمسلم أي يقال في تعزيره (اعظم الله اجره) أي جعله عظيما زيادة الثواب والكرامات فاندفع ما عساه يجمع من شكره لانه دعاه بتكثير المصابين ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصري في تكثير المصابين كاتقرر قال تعالى ومن يتق الله يرفع عنه سيئاته ويعظم له اجره انا هذا انوار والطريق في غنمه الله عليه وسلم لما عزي معاذ بان له (تقبة) وقيل لعز بن عبد السلام ان المصاب نفسه لا ثواب فيها الا انها ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان لم يصبر كثر الذنب (١٧٧) اخلاصا ترقى اليك القران يكون كسبا بل قد يكون غير كسب كالبراءة

فالجوع لا يمنع التكفير بل هو مصيبة أخرى ورد بنقل الاسوي كالرواية عن الام باب طلاق السكران ما يصرح بان نفس المصيبة يشاب عليها لتصيرها بان كلال الجنون والمرض الغلوب على عقله ما جور مثاب مكفر عنه بالمرض حكم بالاجرم انتفاء العقل المستلزم لانقضاء الصبر وزيده خلافا لمن زعم ان ظاهر النصوص مع ان عبد السلام خبر المصعبين ما يصب المسلم من نصب ولا يصب ولا هم ولا حزن ولا اذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاها مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد او سافر كتب له مثل ما كان يعمل مباحا مقبلا فنه انه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذي صدر منه قبل بسبب المرض فخلاص الله تعالى وحيد يشهد اجموع الحديثين ان في المصيبة المرض وغيره جزاء من أي أجدهما لنفسها والا نحو الصبر بها وحديث اندفع ما عساه لا ثواب الا مسح

مسلم ارشد (قوله وحديث) أي حين اذنت التعزير واوجب ان اذراها قول المتن (وعزى الخ) بقض الزاى نهاية قول المتن (اعظم الله اجره الخ) ويوجب ان يدا قبله بما ورد من تعزير ما لحضر اهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم عونه ان في التعزير من كل مصيبة ونحوها من كل حال ودور كامن كل ما ثبت بالله فتقوا واما ما رجوا فان المصاب من حرم الثواب غنى زاد الثواب وورد انه صلى الله عليه وسلم عزي معاذ بان له بقوله اعظم الله لك الاجر والهمم الصبر وورقنا اياك الشكر ومن احسنه كافي المجموع ان الله ما اخذوه ما اعطى وكل من عونه ما جعل مسمى اه (قوله اي جعله) الى قوله على ان هذا في النهاية (قوله) ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر الخ وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التي وقعت ولا بد وهذا لا يقتضي طلبها وهو مستغاد من كلام الشارع سم (قوله ان هذا) اي الدعاء المذكور (هذا) اي في التعزير (قوله لتصير) اي الامم وكذا الضمير المستتر في الحكم (قوله وبؤده) محل تأمل يصري وباني عنه وعن سم ما يشين به وجه التأمل (قوله خبر المصعبين الخ) فاعل يؤيد (قوله من نصب) اي تعجب (ولا وصب) اي مرض (قوله لفعله الخ) اي لثوابه هذا اذا كان قوله ثواب مماثل تركيا ووصفا او اما اذا كان تركيا اضافيا فلا حذف ولا تقدير (قوله وحديث افاذ الخ) مما يتجسم منه يصري (قوله وحديث افاذ مجموع الخ) يتأمل فيه فان الحديث الاول اذا جرد التكفير لا الثواب والثاني اذا ثوابا كان يعمل قبل ثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف في التكفير سم زاد البصري ذلك ان تقول ان كلام ابن عبد السلام والعقاب قد يطلق على نعمته ونعمته متصل الى العبد من ربه في مقابلته كسب يناسبه وهذا الخ هو الذي يكرروا انه في الاطلاق ان الشرع وقد يطلق اياه النعمه والنعمه الواضحة الى العبد من مولاه ومنه ولهم في الكتب الكلازمة ان له زوجا اناة العاصي وتعذيب الطبع فيجوز ان يكون الواقع في كلام العزم من الاول في النص من الثاني فلا تعارض لتفسيره او رد في تعميل العزاشعار بانه لا يفسد على الثواب بل في الثواب المنوط بالكسب في النص اناة الثواب بالمرض الذي ليس من الكسب في شيء فتأمله سال كاجادة الانصاف مغضبان فثبت التكليف والعصاف اه اقول قوله لا ثواب الخ ظاهر المنع وما زاده السدعير اليه يرى ثابتي عن كماله لم يكنه مشوب بالتكليف (قوله انه الخ) اي النص (قوله ومثل ذلك لا يتصور وفي الجنون) قد عني ذلك بانه يتصور في ابدائه للمرض وفي الجنون قبل تمامه والاعذار سم ولما ان تعجب بعروض بعض افراد الجنون دفعة لا تدري بان النص كالمصرح في حصول الاحوال لمرض بعدد وال العقل مطلقا (قوله لنفس المصيبة للصبر الخ) اي ثواب لنفس المصيبة وثواب آخر للصبر عليها (قوله ومنه) اي من القبر (قوله وان من ان في الخ) عطف على قوله ان من اصاب الخ (قوله فان كان لعذر يكون الخ) يقتضي حصول ثواب الصبر أيضا وهو محل تأمل اللهم الا اذا كان شأنه الصبر على المصاب وهو عذر عليه فمحتمل اخذ من الحديث الذي المتقول انه من الموت هذا هو المعنى شرح مر وأول في شرح الروض عبارة المجموع (قوله ووجه اندفاعه ان اعظام الاجر غير منحصري في تكثير المصابين) وقد يقال المراد اعظام اجر هذه المصيبة التي وقعت ولا بد وهذا لا يقتضي طلبها وهو مستغاد من كلام الشارع (قوله وحديث افاذ مجموع الخ) يتأمل فيه ان في المصيبة المرض وغيره جزاء من يتأمل فيه فان الحديث الاول اذا جرد التكفير لا الثواب والثاني اذا ثوابا كان يعمل قبل ثوابا على نفس المرض وابن عبد السلام لا يخالف في التكفير (قوله ومثل ذلك لا يتصور وفي الجنون) قد عني ذلك

(٢٣ - (روافى وابن قاسم) - ثالث) الكسب وحيث النص على مرض صبر عند ابتداء مرضه ثم استمر صبره الى زواله واداه سوى بين المرض والجنون في الثواب ومثل ذلك لا يتصور في الجنون فالجمل المذكور غلط منشؤه الغفلة عما ذكره في الجنون ثم رأيت بعضهم قال عقب هذا القول وفيه نظر وكلامه ما ذكره والحاصل ان من اصاب بمرض حصل له ثوابان غير التكفير لنفس المصيبة والصبر عليها ومنه كما يقتضيه ما كان يعمل من غير ذلك مما ورد في السنن وينتهي في كافي في العبادات وان ان في صبره فان كان اعذر يكون ذمير كذلك

أو نحو خرج لم يحصل له من ذلك الثوابين شيء فان قلت القبر في المذهب لا يخبر بخلافه أن من تخلف عن الجماعة لم يتركض لا يحصل له ثواب ما قلت يتعين حاله على الله (١٧٨) لا يحصل له ثواب الفعل بأكمله ضرورة الخوف بين الفاعل حقيقة تغير فيه فعله على حد قراءة الاخلاص

تعدل ثلث القسرات وما في معناه ولا شاهد لابن عبد السلام في قول ليس للانسان الامام في لانه عام مخصوص بالاجماع على ان الميت يصل الدعاء الغير وصدقته فثبت علمهما وبغيره كالخدي للذكور (وأحسن عزاءك) بالمدى جعل سلوكه وصبرك حسنا (وغفر ليك) وقدم المعزى لانه الخاطب وقيل يقدم الميت لانه أوجع (و) يعزى المسلم (بالكافر) أي يقال له (أعظم الله أجرك) وضم اليه اما (وصبرك) واما وجع مصيبة ك أو نحو واما وأخاف عليك فبن خلف أو وخلف عليك في ثواب أي كان خليف عليك ولا يدعو للميت بنحو مغفرة طرسته (و) يعزى (الكافر) ان احترم لا كبري فيحترم تعزيتة على ما قاله الاسنوي والذى يقسم الكراهة ثم ان كان ذمها وقسم رحمت حتى لذى وقد تنس تعزيتة ان رضى اسلامه (بالمسلم) غفر الله لميتك وأحسن عزاءك (وتابع تعزيتة كافر محترم لك) بل قال الاسنوي يتبعه بها لمن تنس عبادته فيقال له أخاف وأخاف الله عليك ولا تنقص عدلك أي لتكثر الجزية بهم سم المسلمين في الدنيا والقيامة

بصرى وقوله وهو عازم عليه لا يظهر تصور (قوله) أو لنخرج (سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام سم (قوله) يحصل الخ) فيه وثيقة فان قياس الصلاة في الغصوب بان يحصل له ثواب المصيبة ومصلحة الجزع (قوله) فان قلت الخ) أي معترضا على قول الشارح ومنه كانه (قوله) قلت يتعين جهة الخ) في التعيين كالمحمول نظر ظاهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث أنه يحصل كمال الثواب سم (قوله) وما في معناه) أي ونظائر من الاحاديث (قوله) ولا شاهد لابن عبد السلام الخ) فيه الشاهد الواضح ما لم يثبت تخصص بان نفس المرض ونحوه من المصائب يترتب عليها ثواب غير التكفير وقد علمت أن كلام ابن الحديثين السابقين لا دلالة فيه على ذلك بصرى وقوله وقد علمت الخ) مرافيه (قوله) عام مخصوص) أي منه دعاء الغير وصدقته ونحو المرض والكرى يعنى مخصوص بغير من أصابته المصيبة بسبب الاجماع اه) فيه نظر ظاهر كانه يظهر بمعامرة ثنائين البصرى (قوله) على أن الخ) متعلق بالاجماع (قوله) ثواب علمهما) فيه نظري في الاول سم ويحجب عنه بان المراد بالاثابة على الدعاء حصول شريعة بسبب (قوله) ثواب المعزى) بقض الزاى قول الميت (بالكافر) أهمل الذى منها يتوفاى (قوله) وارضى اليه اما وصبرك الخ) كذا في شرحى الرض ونحوه المنهج لكن قضية قول النهاية والمغنى أعظم الله أجرك وصبرك واختلف ذلك أو جبر مصيبتك أو نحو ذلك الخ) أن وصبرك لا يمتنع في حصول الندب وانما التردد بين ما بعده (قوله) بن خلف الخ) أي في ما اذا كان الميت عالما أو نحوه ممن يخلف بعده أسنى عبارة النهاية والمغنى قال أهل الفتاوى احتل حدوث مثل الميت أو غير من الاول يقال أخلف الله عليك بالمعزى لان معناه دعاء عليك مثل ما ذهبك والاخلف عليك أي كان الله خليفة عليك من فقداه اه (قوله) ولا بدو) الى قول المتن ويجوز البكاه في النهاية والمغنى الا قوله بل قال الاسنوي الى فقال وقوله فليس الى بل قال شارح (قوله) ان احترم) يشهد المؤمن والمسلم فابراجم (قوله) ويعزى (الكافر الخ) أي جواز ازاله بوج اسلامه ولا يندب بانهاية ومعنى (قوله) لا كبرى) أي ومردنهاية ومعنى (قوله) وتس تعزيتا الخ) أي الكافر ولو غير محترم نهاية ومعنى قول المتن (غفر الله لميتك الخ) وقدم دعاءه عن الميت لانه المسلم فكان أولى بتقديمه على الكافر ولا يقال أعظم الله أجرك لانه لا أجر له نهاية ومعنى قال عرش وقع السؤال في الدرس سابقا بغير كثير من الناس في التعزيتة من قولهم لاشئ لك أحد في كبره ودولهم هو قاطع السوء عنكم كل ذلك جائز أو حرام لان فيه الدعاء لهم بالقيام وهو محال والجواب عنه بان الظاهر فيه الجواز لانهم انما يردون بذلك الدعاء لاهل الميت بعدم ثوابي الهوم وترا دجها بغير غير الميت الاول بعده فريامنه اه (قوله) وتابع تعزيتة كافر محترم الخ) أي الم بوج اسلامه والا فندبا كحرم الاشارة ان منها يتوفاى (قوله) بل قال الاسنوي يتبعها الخ) ينبغي ان يحرم نظير هذا الكلام في ثمة في العلم من جيران أهل الكافر فيقال تباع اذا كان الكافر محترما بل يتبعه ان تنس عبادته على بحث الاسنوي فايراجع سم (قوله) ولا تنقص عدلك) بنصبه ورفعها يتوفاى مع تخفيف العقاب ويشد بهامع النصب عرش (قوله) فليس فيه دعاء الخ) فيسئ مع قوله أي لتكثر الجزية بآل جنازة له سم (قوله) بل قال شارح) وهو ان النقيب يتوفاى معنى (قوله) بخلاف تصور بخار الخ) ظاهره أنه ليس

ذات بانه يتصور في ابتداء الشرع في الجنون قبل تمام وال التميز (قوله) أو لنخرج لم يحصل له من ذلك الثوابين شيء) سكت عن التكفير فظاهر حصوله مع الجزع كما تقدم عن ابن عبد السلام (قوله) قلت يتعين جهة الخ) في التعيين كالمحمول نظر ظاهر اذ لا مانع من ظاهر الاحاديث أنه يحصل كمال الثواب (قوله) ثواب علمهما) فيه نظري في الاول (قوله) قال الاسنوي يتبعها الخ) ينبغي ان يحرم نظير هذا الكلام في ثمة في العلم من جيران أهل الكافر فيقال تباع اذا كان الكافر محترما بل يتبعه ان تنس عبادته على بحث الاسنوي فليراجع (قوله) فليس فيه دعاء بدم كفر) فيسئ مع قوله أي لتكثر الجزية بآل جنازة له (قوله) كونه يوصف الكفر

لهم بهم في الآخرة فليس فيه دعاء بدم كفر بل قال شارح لا يحتاج لهذا التأويل أصلا أي لانه لا يلزم من كثرة العدد تعزيتة كونه يوصف الكفر

ولما هرب منه الناس تعزيتهم بمرئيه أوحى بخلاف نحو محارب وزان محسن وشارك صلاته (١٧٩) قتل حدا (ويجوز البكاء) هو بالقصر

السمع وبالسند رفع الصوت  
(عليه) أي ألبست (قبل  
الوف) إجماعا (وبعد) لما  
صرح أنه صلى الله عليه وسلم  
دعيت عينه وهو جالس  
على قبر بنته وزاقر أمه  
فيكوا بكين حوله نعم هو  
اختيار خلافا للابن بل  
مكره وكفى الأكل كمن  
الشافي والاصحاب للغة  
الصحيح فاذا وجبت فلا تبكين  
بأكسة فالواو الواجب  
يا رسول الله قال الموت  
وحكمته الله أسف على  
مافات وقضية كلام الرضة  
بند قبل الموت وبه صرح  
القاضي قال أظهار الكراهة  
فراق وعدم الرغبة في ماله  
وقضية اختصاصه بالوارث  
قال شارح والاولى أن  
لا يكون بحضرة المختصر  
(ويجوز السند بتعدد)  
الباعز أئدة أذحققة الندي  
تعداد (شماله) نحو  
والكفاه وأجسلا ماني  
الخبر الحسن أن من يقال  
فيه ذلك وتكره ملكان  
يلهزانه ويقرانه أهكذا  
كنت والله العف في الصد  
بالسند موقوفة وأشرط في  
المجموع للخرم اقتران  
التعداد بالبكاء وغيره اقترانه  
بخصو وكذا والادخل  
المادح والمؤرخ ومع ذلك  
الحرم الذنب لا البكاء لان

تعزيتهم بخوار باخ لكن في الجبري عن البرماوى ما نصه وتكره لغيره ناله صلاة ويستدع اه  
فليراجع (قوله) وظاهره أنه لا يسأل (الح) \* (قائده) \* سئل أبو بكر عن موت الأهل فقال الموت لأب الصم  
الظاهر وموت الولد صدق في القواد وموت الأخ قص الجناح وموت الزوجة حزن ساعة وإن قال الحسن  
البصري عن الأديان لا يعزى الرجل فيزوجه وهذا من تفرد به ولما عزي صلى الله عليه وسلم في بنته  
رقه قال الجدة دفن البنات من المكراثر واه العسكري في الأمل ما عزي في كتب بعضهم في هامشه ما نصه  
قوله حزن ساعة أي حزن أولادها وما هو إلا فهو حزن كثير لا سيما إذا تزوج فانه لا يجناه عيش فكلما  
محول على عدم الأولاد اه (قوله) هو بالقصر أي قوله وقضية الح في النهاية والغنى (قوله) هو بالقصر  
(الح) أي والكلام فيه واد البكاء بالماء فهو مكره وعند الرب قاله شيخنا ولعله في غير النهاية وما فيه فقهه  
تفصيل يأتي (قوله) إجماعا لكن الأولى تركه بحضرة المختصر نهاية ومعنى وبأقوى الشرع مثله  
(قوله) صلى قبر بنته وهي أم كثرهم عيش قول المتن (وبعد) أي ولو بعد الدفن معنى (قوله) نعم هو (الح)  
أي البكاء بعد الموت نهاية (قوله) اختيارا أي أما القهري فلا يدخل تحت التكليف عيش عبارة  
البصري لأجل أنه أي قد لا يختار إلا أن موردا لحكام أفعاه فعل المكلف الاختيار أي قد كرهه قد لا يباح  
اه (قوله) خلافا للابن وهو المختار معنى قال شيخنا إذا كان البكاء بعد الموت وأما قبله فباح اه (قوله) كما  
في الذا كالح) قال السبكي وينبغي أن يقال إذا كان البكاء رقة على الميت وما عزي في عين من عقاب الله تعالى  
وأهل يوم القيامة فلا يكره ولا يكون خلافا للابن وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فبكره أو يجرم  
انتهى والثاني أظهر قال الرويانو يستثنى ما إذا غلب البكاء فانه لا يدخل تحت النهي لانه مما لا يملكه البشر  
وهذا ظاهر قال بعضهم وإن كان لمحبورة كالبا على الطفل فلا بأس به والصبر أجل وإن كان لا ينافي من علمه  
وصلاحه وبركته وشجاعته فيظهر استحبابه أو ينافيه من بروه وقيل بمصالحه فله يظهر كراهته لتضمنه عدم  
الشفقة بالله تعالى قال الزركشي هذا كله في البكاء بصوت أما مجرد دفع العين فلا يمنع منها انتهى اه معنى وشجنا  
وكذا في النهاية تالواؤه والثاني أظهر قال عرش قوله هو قال بعضهم الح معناه اه (قوله) وقضية كلام  
الروضا (الح) خلافا لما يقولون لا ينبغي والمغنى حيث قالوا والواو اللفظ لا لا قال في الرضة كالمصالح البكاء قبل الموت  
أولى منه بعده وليس معناه كمال الزركشي انه مطلوب وإن صرح به القاضي وإن الصباغ على أنه أقوى الجواز  
لانه بعده بكثر أمغاض مافات اه (قوله) وقضية اختصاصه (الح) هذه القضية مسلمة أن كانت العلة  
مركبة والافضية الأولى العموم يصرى (قوله) قال شارح (الح) أعنده النهاية والمغنى بآخر قول المتن (شماله)  
جمع شمال كتهلال وهو ما تصفه به الميت من الطباع الحسنة غنى (قوله) نحووا كفناه إلى قوله وأشرط في  
المغنى وإلى قوله وسأني في النهاية لا قوله إلى الخبر إلى وأشرط وقوله رذره إلى ومع ذلك (قوله) إلى الخبر  
(الح) سأني انه يجوز على من أودى به أو كان كافرا غنى (قوله) وأشرط في المجموع (الح) المعنى كلام المجموع  
فالبكاء عند الجرم وجد الشامل من ذمركه لا يجرم حتى اه يعبرى (قوله) والابن أي وإن لم يشرط  
الاقتراح بما ذكر (قوله) دخل أي في الذنب الحرام (المادح والمؤرخ) أي مع أن تعددها شمائل الأمور  
ليس بجرم والمؤرخ من يذكر التواريج كزدي (قوله) الحرم الذنب أن أراد في ذاته بقطع النظر عن الاقتراح

نعم هو اختيار خلافا للابن (الح) وبجس السبكي انه ان كان البكاء رقة على الميت وما عزي في عين من عقاب الله  
وأهل يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلافا. إلى وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فبكره أو يجرم قال  
الزركشي هذا كله في البكاء بصوت أما مجرد دفع العين فلا يمنع منها انتهى إلى ما إذا غلب البكاء فلا يدخل  
تحت النهي لانه مما لا يملكه البشر وهذا ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال أن كان لمحبورة كالبا على  
الطفل فلا بأس به والصبر أجل وإن كان لا ينافي من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته فظهر استحبابه أو ينافيه  
فانه من بروه وقيل بمصالحه فله يظهر كراهته لتضمنه عدم الشفقة بالله تعالى شرح هو (قوله) بل مكره أي  
بعد الموت (قوله) ومع ذلك الحرم الذنب البكاء قد يشكل الاشتراط حينئذ

البكاء عند ذنب أو نية أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب بخدبان البكاء عار مطلقا

وهذه الامور بحرمة مطلقا  
وسبأني في الشهادات  
في اجتماع آله بحرمه وآله  
مباحة ما يوجب ذلك (و) يحرم  
(النوح) ولومن غير بكاه  
وهو رفع الصوت بالنديب  
لما صبح في الناحية من  
التغافل الشديدة ومن  
ثم كان كبيرة كالذي بعده  
(د) يحرم (الجزع) بضرب  
صدره ونحوه كشق ثوب  
وتشريحه أو قطع شعره وتغيير  
لباس أو زى أو ترك لبس  
معدا كقوله ابن دقيق العيد  
وغيره ولا تغير بوجه المتعفة  
الذين يغسلونه قال الامام  
ويحرم الافراط في رفع  
الصوت بالبكاء ونقله في  
الانصهار عن الابهاب  
\* (فرع) \* لا يعذب  
بشي من ذلك ولو رد من  
تعذيبه بحمول عند الجمهور  
على من أوصى به وقبل يعذب  
مالم ينفذ لان سكونه يشعر  
بوضاهة قسدا كدخس الاهد  
هن ذلك خروجا من هذا  
اختلاف فان في احاديث  
محسنة ما شهد له بل  
للاطلاق (قلت ههنا مسائل  
مشورة) أي ببدن بعضها  
من الفصل الاول وبعضها  
من الفصل الثاني وهكذا  
(بيضاوي) بغض الالديا  
(بغضه من الميت) عتب  
موتنه ان امكن مسارقة  
لنفسه من حبسها بدنيا  
عن مقامه الكبريم كاصح  
منه صلى الله عليه وسلم وان  
قال جمع محله

بالبكاء في ما تقدم عن الجمهور وان أراد بشرط الاقتران فلا يظهر التعارض الا في نفع للظاهر ما  
آفغان الحاي من ان كلامهم لما في ذاته ثم ايسرهم والرشدي اشار الى الاشكال المذكور وقال الاول  
قوله ومع ذلك المحرم بالنديب قد يشكك الاشتراط حيث شد وقال الثاني قوله واشترط في الجمهور الخ  
هذا يلتزم مع قوله الثاني في ذلك المحرم الخ انه هو صريح في ان النديب في حد ذاته محرم سواء اقترن بالبكاء  
لا فاقائل اه (قوله وهذه الامور بحرمه) في نفسه نظرا بالنسبة للنديب كالحكم (قوله بان البكاء الخ) معني  
برد (قوله مطلقا) أي مع البكاء وبدونه وفيما تقدمه عن سم والرشدي (قوله ويحرم النوح الخ) ويكره  
رقي الميت ذكر ما تروى فضائله للنهي عن المرائي والاولى الاستغفاره ويظهر من ذلك على ما يظهر  
فيه ترمي اوعلى فعله مع الاجتماع اوعلى الاكثر منه اوعلى ما يجرد الخ من دون ما عد ذلك فزال كثير من  
الاصحاب يفرجه من العلماء يقولونه قال طائفة بنسب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ماذا علي من سم تربة آحد \* ان لا يشتم مدني الزمان واليا  
صبت على مصائب لو انهم \* صبت على الايام عند لياليها  
نهاية ومعني واتي ما وافقه في الشرح (قوله ولومن غير بكاه) الى قوله وقيل في النها يتوالت في الاقوله من ثم الى  
المان (قوله وهو رفع الصوت بالنديب) فالنوح مركب من شيئين رفع الصوت والنديب فان فقد أحدهما فلا  
حومة في ايقاع الاكثر من بعض الناس يقول كان عالما ان كان ركبا لا حومة قبل سن لغيره ذكر وانما حسن  
موتاه ومن ذلك المربة التي تفعل في العالم شيئا (قوله ومن ثم كان كبيرة الخ) اعتمد شيئا وما ل غش  
الى خلافه فقال كل من النديب والنوح - صغيرة لا كبيرة - كقوله الشيفن في باب الشهادات انتهى خطيبه في  
ابن حجر ان النوح والجزع كبيرة اه (قوله كشق ثوب الخ) أي وتسوي وجهه والقائه الرافعي الرأس نهاية  
ومعني قال عش ومثله الطين بالاولى وسواهما ما يجعل على الرأس والذين وغيرهما اه (قوله ونشريح الخ)  
أي وضرب يده على أخرى على وجه يدل على اظهار الجزع عش (قوله وتغيير لباس) يعني عنه ما بعده ولما  
أسقطه النها بموتها (قوله لو ترك الخ) عبارة غيره وترك الخ بالواو (قوله عندا) أي للمصاحب عش (قوله)  
كقوله ابن دقيق العيد الخ) قال الامام والاضابط أن كل فعل يتضمن اظهار جزع في انفا لا يقبض والاستسلام  
لله تعالى فهو يحرم نهاية ومعني (قوله يحرم الافراط الخ) خروج غير الافراط سم (قوله بحمول عند الجمهور  
الخ) والاصح كقوله الشيخ أبو حامد بحمول على الكافر وغيره من اصحاب الذنوب ومعني ونهاية (قوله أي به ددة  
الخ) أي متفرقة متعلقة بالباب واللفظ ورد كل مسألة منها الى ما يناسبه مما تقدم وانما جمعها في موضع واحد  
لانه لو فرقها لاحتاج الى أن يقول في أول كل منها قلت في آخرها والله أعلم فيؤدي الى التطويل المنافي لغرضه  
من الاختصار نهاية ومعني وأسمه فان قلت فعلا فعل كذلك في بقية الاواب قلت لقلة الزادات فيها بالنسبة  
لهذه اه (قوله نديا) الى قوله قال الزركشي في النهاية والمان الاقوله وان قال في فان يكن وقوله بل مخرج  
به كثير منهم وما نبت عليه (قوله عتب مونه) أي قبل الاستغفار بغسله وغيره من امور نهاية ومعني (قوله)  
انك لنفسه) أي حرمه نهاية (قوله وان قال جمع الخ) أي لان ما قاله ليس قطعا فلا حتماط المبادر مطلقا  
سم عبارة عش أقاد من هذه الغاية أنه لا فرق في حبس روحه من من لم يخاف وفاه وغيره ومن معني  
بالاخذ ان تغشيه اه (قوله من حبسها بدنيا الخ) ومن ذلك ما أخذ بالعقد الفاسد كالحامطة حيث لم يوف  
العاقدة بل المقبوض كان اشترى شرعا فاسد وقبض المبيع وتلف يده ولم يوف به اماما قبض بالعامة  
الفاسدة وقبل كل من العاقدين موقوف العقد به في الدنيا يصح كل أن رومنا فنه ان كان باق وبه ان  
كان نالفا ولا مطالبة لاحد منها في الاخرة لحصول القبض بالتراضي نعم على كل منهما انما الاقدام على  
(قوله ويحرم الافراط) خرج غير الافراط (قوله أي ببدن) أي باعتبار محالها لا بتقوا ان لم يذكر كلا  
منها في محله لانه يؤدي الى الاول لاحتياج حديثنا الى أن يقول أول كل واحدة فاشترى آخرها والله  
أعلم فان قلت فعلا فعل ذلك في بقية الاواب قلت لقلة الزادات فيها بالنسبة لهذه (قوله وان قال جمع

فمن لم يخلف وفاءه وعن عصى بالاستدانة فان لم يكن بالثر كنه جنس الدين أي أو كان ولم يسهل القضاء عنه فوراً فيما يظهر سألناه بالولي شرعاً  
أن يحلوا به عليه وحديثنا أخرجه بغير دراهم بعيره في ذمة الولي وإن لم يحلوا به كما يصح به كلام الشافعي والاحتياط بل صرح به كثير منهم  
وذلك للعاجلة والمصلحة وإن كان ذلك ليس على قاعدة الحول ولا الضمان قاله في المجموع قال (١٨١) الزركشي وغيره أخذنا من الحديث

العقد الفاسد ع (قوله بحمله) أي الحبس بالدين كودي (قوله فان لم يكن الخ) محذوف قوله ان  
أمكن عبادة النهاية والمعنى فان لم يتيسر سألنا وليه شرعاً أن يحلوا به ويحله عليه من عصبه  
الشافعي الخ (قوله فتبرأ ذمته الخ) هل الولي حنيفة ذلك التوفيق غير حصته من التركة ولأن المال الزم  
بطريق التبرع فليس له الرجوع على التركة ولا التوفيق غير حصته منها في نظر سم وبالنظر البصري  
استظهار الثاني ويؤيد قول الشارح الآتي فيلزم وفاءه من ماله وإن تلفت التركة يؤيد بالاول البحث  
الآتي وجواب النزاع فيه (قوله بل صرح به الخ) لاحسن لهذا الاضراب (قوله وذلك) أي البراءة  
بذلك نهاية ومعنى (قوله قاله) أي قوله وحديثنا تفسير ذمته الخ (قوله قال الزركشي الخ) أنه عرض  
(قوله أن لا اجنب الخ) مقول الزركشي وغيره بصرى (قوله أسقط حقلنا الخ) كذا في أصله رجاءه تعالى  
بصفة الاسرى الأسقاط والمضامى في الامراء وكان الانسحاب بانهم على منوال الواحد ويمكن أن يقرأ أنه  
على صورة الامر المؤكد بان الولي قد انساب أسقط بصرى أو لورسم النسخة المحسنة على أصل الشارح  
مراد ظاهره في أنه بصفة الامر من غير ما كند (قوله استدعا مال الخ) أي التزامة (قوله وقولهم) أي الجمع  
(قوله بمجرد ذلك) أي التراضي (قوله وبحث بعضهم الخ) يظهر أن على ما ذكر تسليمه فيما إذا انحصرت  
التركة في الماترم والاقتبة على نصيبه دون نصيب من عدها من الورثة ولا يتعلق بها الملكية حيث كان  
أجنباً وقتلناه كالولي فبما ذكر بصرى أو لورسم قضية تعليل البحث بأن في ذلك مصلحة الخ الاطلاق وعدم  
الاختصاص بصورته الانحصار المذكورة (قوله يساعده) أي العتق وكذا ضربه ولا يشافيه (قوله هل ان  
ذلك ليس قهراً الخ) أي اولانه مشروط بحصول الوفاء لا احتياط بقضاء التعلق بالتركة سم عبارة البصري  
أو يقال برأ واهتمو فوفاً تبن الاداء تحققت البراءة بمجرد التحمل وإن تبين عدم الاداء تحققت القاء  
وتعلق بالتركة اه (قوله استجلبنا) أي التولية وفي المجموع في النهاية (قوله وبحث الأذرى الخ)  
حزم به النهاية في الغنى (قوله وجوب المبادرة) أي بعضا من الميت (قوله عند التمكن) أي تمكن  
القضاء من التركة (قوله وطلب السحق) أي مع طلب محض (قوله ونحو ذلك) أي كان عصى شأخبره  
مطل أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما نهايتو سم (قوله وكذا في وصية نحو الفقراء الخ) أي  
ففي المبادرة بتنفيذها عبارة النهاية في الغنى وذلك مندوب بل واجب عند طلب الوصي له المعين وكذا عند  
المكتنة في الوصية للفقراء ونحوهم من ذوي الحاجات أو كان قد أوصى بتجليلها اه قال الرشد في قوله أو كان

محله الخ) أي أن لا قاله وليس قطعاً لا احتياط بالمبادرة مطلقاً (قوله فتبرأ ذمته بغير دراهم) هل الولي  
حنيفة التوفيق غير حصته من التركة أو لأن المال لم يطرئ التبرع فليس له الرجوع على التركة ولا  
التوفيق غير حصته منها في نظر سم وبالنظر البصري (قوله أخذنا من الحديث الصحيح الخ) قد ناقش في الاختلاف الذي في  
الحديث ظاهره في الضمان وهو لا يشترط فيه أن يكون على الضامن دين فكيف أخذناه من الاجنبى كالولي  
في الحول التي يشترط فيها أن يكون على المحال عليه دين وظاهر الحديث مراعاة الميت بالضم لكن المتبادر  
من الفقه عدم البراءة بمجرد الضمان ويدل عليه ان الظاهر انه لو كان الضامن قبل الوفاء ولا تركه لا يسقط  
الدين عن الميت وانما فائدة الضمان وجود مرجع في الحال لا دين فليراجع ثم آتت قول الشارح الآتي  
وبحث بعضهم الخ (قوله لان ذلك ليس قطعاً) أي اولانه مشروط بحصول الوفاء لا احتياط بقضاء التعلق  
بالتركة (قوله ونفيه ذو صيته) وذلك مندوب بل واجب عند طلب الوصي له المعين وكذا عند المكتنة  
الوصية للفقراء ونحوهم من ذوي الحاجات أو كان قد أوصى بتجليلها سرح مر (قوله ونحو ذلك) أي

ولوزع في وجوب ان احتمال أن لا يؤدى الولي بساعده ولا يشافيه ما مر من البراءة بمجرد التحمل لان ذلك ليس قطعاً بل لظناً فاقتضت مصلحة  
الميت والاحتياط له بقضاءه في التركة حتى يؤدى ذلك الدين (و) تنفيذ (وصيته) استجلبنا البر والعدالة وبحث الأذرى وجوب المبادرة عند  
التمكن وطلب السحق ونحو ذلك وكذا في وصية نحو الفقراء أو إذا أوصى بتجليلها (وبكرة غنى الموت لغير زوجه) أي بدنه

أولاه لانهي المصحح عنه (للفتنة دين) (١٨٢) أي خوفها فلا يكره بل يسن كما أفقته المصنف اتباع الكثير وبحثه الاذرى ندب شذبه بالشهادة

[illegible]

الاجماع على عدم وجوبه وانما يرض بان لنا وجهه الوجوده اذا كان به حرج يخاف منه التلف

وفي

وفار وجوب نحو اساغته من به فخر وور بها فعل الفصل تنقن بفعه (ويكره اكرهه) أي المرض (عليه) أي التداوى وتناول الدولة  
لانه يشوش عليه قال شارح وكذا على تناول طعامه للنهي الصحيح لا تكرر هو امر ضاكم (١٨٣) على العلم والشراب فان اتاه فطعمه بهم

ويسبقهم واعتقد ذلك  
على تحسين الترمذي له  
وليس كما قال فقد ضعفه  
البيهقي وغيره كافي المجموع  
(ويجوز لاهل الميت  
وتحريمهم) كما صدقاه (تقبل  
وجهه) لما صح له صلى الله  
عليه وسلم قبل وجه عثمان بن  
مفاعون رضي الله عنه بعد  
موته ومن ثم قال في البحار انه  
ستوقيد السبكي بنحو آله  
والارحبه حله على صالح  
فدين لكل أحد تقبله  
تسريكه وعلى ما في المان  
فالتفصيل لغريم ذكر  
خلاف الأولى جلا الجواز فيه  
على مستوى الطرفين كما هو  
ظاهر (ولابأس بالاعلام  
بونه) بل يندب لكل المجموع  
بالسداء ونحوه (للاصلا)  
عليه (وغيرها) كالعادة  
والترحم لانه صلى الله عليه  
وسلم في النجاشي يوم موته  
(خلاف في الجاهلية) وهو  
النساء يذكر مفاعون فكريه  
لنهي الصحيح عنه ويكره  
توشه بذكر محاسنه في نظم  
أؤثر للنهي عنها ومحلها  
حجت لم يوجد معها الذنب  
السابق والاحوت وحجت  
جملت على تجديد حزن أو  
اشعرت بتبرم أو رفعت في  
مجامع قصبت لها والابان  
كانت بحق في نحو عالم ونبات  
عن ذلك كله فهي بالطاعات  
أشبهه (ولا ينظر الغاسل)

وفي الاورع البغوي في باب ضمان الولاية انه اذا علم الشقة في الداء وانجبت اه ولعل بحله الشفاء مما  
يخاف منه الف ونحوه لا نحو بقاء العرم سم (قوله فاروق) أي عدم وجوب التداوى (قوله فخر)  
الأولى ولو جبر بصرى (قوله لتقن بفعه) هذا صريح في أنه لو قطع بإفادته التداوى وجب وهو قريب  
عش وتقدم عن الاورامه قوله المن (ويكره اكرهه) أي الاحساخ عليه وان علم بفعله معرفة  
طبيب وليس المرابه الاكره الشرعي الذي هو التهديد بقوله تعالى طامأ إلى آخره ووطه عش (قوله  
قال شارح) عبارة انها يقولون في ذلك اكرهه على الطعام كافي المجموع لاني ذلك من التشويش  
عليه وما حديث لا تكرر هو امر ضا كالم فقد ضعفه البيهقي وغيره وادعى الترمذي أنه حسن اه وفي سم  
عن شرح العباب ما وافقه ويعلم بذلك أن قول شارح الا قدس كافي الخ مناقشة في الاستدلال بالحدث  
المذكور لاني المحكم ويندفع بذلك ما هنا السيد البصري من أن اقتصار الشارح على انتقال عن شارح  
قد بنا في النهايتي والغنى من نقل هذا الحكم من المجموع (قوله وادعى) في ذلك الخ أي يعتقد في التصحيح  
على الحسين بصرى (قوله فقد ضعفه) أي يقدم على من قال انه حسن لان سم من ضعفه يادع بالجر  
لاراي عش (قوله كاصدقائه) الى قوله والاوجه في النهايتي الغنى قول المن (تقبل وجهه) أي أوبده  
أو غيرها من بقية الدين وانما يقتصر على الوجه لانه الوارد عش (قوله لما سمع انه الخ) أي ولما في البخاري  
أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه قبل وجهر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته نهاية ومعنى (قوله والاوجه  
حله على صالح الخ) خلافا لما يقولون في عبارته ما يذني ذبه لادله ونحوهم كقوله السبكي وجواز لغريم  
وفى والد الروضه ولا بأس بتقبل الميت الصالح فقيده الصالح وما غيره فدينني أن يكره اه واقره سم قال  
عش قوله مر وذني ذبه لادله الخ أي ولو كان غير صالح وقوله مر وجواز لغريمه أي حدث لانما  
منه فلا يجوز ذلك من امراته أجنبته فجل ولا عكسه وقوله مر ولا بأس بتقبل الميت أي في أي يحمل كان كما  
يفيد اطلعه على ما هو معلوم أن الكلام جلت لاهو وتوانه لتكره أو ألقوا الشقة عليه وقوله مر وأما غيره  
فدينني الخ هو ظاهر ان كان لغريمه وفا بالاهم أي اما إذا كان لم يوصف بصلاح حجت بتكره ولا يشاد  
فدينني أن يكون مباحا عش (قوله لغريم من ذكر) أي لغريم أهل الميت ونحوهم (قوله بل يندب)  
المن ولا ينظر في النهايتي والغنى (قوله بل يندب الخ) أي لوليه عش وظاهر أنه ليس بقيد (قوله أو نحوه)  
أي كالرسال من يخبر أهل البلد فردا (قوله أصلا عليه الخ) أي لكثرة المصلين عا منها يتعارف الغنى  
فان قصد الاعلام بونه لم يكره أو قصده الاخبار لكثرة المصلين عليه فهو مقسب اه (قوله كالعادة الخ)  
أي والمحال انها يتوقف على (قوله في النجاشي) أي أوصل خبره لاجلها عش قول المن (في الجاهلية)  
يسكون العين وتسرحهم تشديد الياء مصدر ما هنا يتوقف على (قوله ثوبته بذكر محاسنه) الباعث أذنه  
حقيقته بذكر محاسنه كافي الذنب كرى (قوله الذنب السابق) أي للمكره ونبالكا عش (قوله على تجديد  
حزن) أي لغريمه عاه (قوله أو فعلت في مجامع) أي أو كانت يعرض حق أخذ ما ماتي بصرى (قوله والابان  
كانت بحق الخ) وينبغي أن تكرر أيضا اذا كانت بحق ونخلت عماد ذكر ولكنها كانت في ظالم أو فاسق أو  
مبتدع بصرى أي كافي بعبده قول الشارح في نحو عام (قوله ولا عس) الى قوله وتضعه في النهايتي والغنى  
الاقوله لا انظر الى ونظر العين (قوله فكريه ذلك) أي كل من النظر والمسلم اعتمده النهايتي والغنى (قوله وادعى  
رأي ما سمي الخ) أي بما رأى أو سوادا ونحوه فقطعه عدا اقبسي به ظنا انها يتوقف على (قوله وروى بالاول)  
أي الكراهة قول المن (الابتدرا الحاجة) قد توقف في نصو والحاجة للمس بالاحال بصرى قول المن  
الامر بالمداواة النفس شرح مر (قوله وكذا على تناول طعام) حزم في العباب تكرر اه هذا ونحوه في شرحه  
عن الروضه وغيرها (قوله وقيد السبكي الخ) اعتمده مر وفي رواية الروضه وأائل التساكن ولا بأس بتقبل

ولا عس من غير خرة تشبا (من بدنه) ففكره ذلك كافي الروضه وغيرها لانه قد يكون ما يكره اطلاق أحد على مر أو على ما سمي بظنه به وصح  
في المجموع انه خلاف الأولى وروى في الأولى خلاف في حرمته (الابتدرا الحاجة) كعقوبة المغسولين من غيره فلا كراهة لخلاف الأولى اه نزه





في عو مشاهير بفسق أو بدعة لا تغتر به و يظهر الشرف فيه لغيره عن غير مقتضيه بل بحث جوب الكفر في الاول وهو متعذر ان ترتب عليه ضرر (ولو تنازع اخوان) وغيرهما من كل اثنين استويا قرا بأخوه ولا مخرج (١٨٥) (أوزجنتان) ولا مخرج (أيضا) (أقرع)

بينهما في التفسير والصلوة  
والدين قطعاً النزاع وقضته  
وجوب الإقراع أصل نحو  
قاضي وفيم السه ذلك وهو  
مجه (والكافر أحق  
بقربه الكافر) في تجهيزه  
لأنه وليه (ويكره) على  
الذهب نقلاً وصية كافر  
آخر اللباس (الكفن  
المعصر للرجل وغيره  
ويكره المزعفر للمرأة  
ويحرم المزعفر كلوكذا  
أكثره من يحرم عليه الحرير  
فما عليه واعتدائ  
الرفع وغيره قول القاضي  
أي الطب لاكثره الحرمة  
وهي بكثره فرفع عن غلط  
من ثياب القطن ويحرم أن لم  
يكن بقصد للزينة أخذها  
من قول شرح مسلم واعتمده  
الأدري بكره المصبوغ  
ونحوه من ثياب الزينة اه  
وظاهر أو صريحه أنه  
لا فرق بين المصبوغ قبل  
النسج وبعده وهو ظاهر  
وقول لقاضي يحرم الثاني  
ضعف وان صوته الزر كشي  
وقد قال القاضي وغيره  
يحرم على الحي لبس الثاني  
أن صبغ للزينة وهو  
ضعف أيضاً كلبته بما  
فيه في شرح العباب (ويكره  
حديث لادن علمه مستغرق  
ولأن رتبته غائب أو محجور  
والاحوت) (المغالاتية)  
بارتفاع عنه عما يليق به  
لهن في الصحيحين رواه أبو  
داود أما تحسينه بياديه

رب فقال مالك هذا قد فسد وها مائتين تخصص بها فاجاد وهذا ذلك فخلصت يدها في ثم قبل لا يثق وما إلى  
الدينه معني وبصري (قوله) في نحو مشاهير بفسق الخ لعل الأولى في مشاهير بنحو ففسق الخ أي كالمظلم (قوله)  
و يظهر الشرف في الخ) وينبغي كقوله الأدري أن يحدد ذلك عن الستة بدعته عند المظلمين على حاله  
الما قبلين الما عليهم يتجرون انتهى أي نهاية أقول وعلى قياسه يأتي ذلك في الفاسق المستر بالنسبة للمظلمين  
على حاله المائلين إليه وفي كتم خبره أو في الفاسق المذكور بالنسبة لذكره بصرى (قوله) بحث الخ اعتمده  
الغنى والنهي في المبتدع دون الفاسق عبارة الأولى والوجه كقوله الأدري أن يقال إذا رأى من مبتدع إمارة  
خير كنهال أو بعد ما يحبه لئلا يعمل الناس على الأثر له بدعته ورس كتمان لمن التظاهر بالفسق والنظم  
للا بدعته بذكرها مثله اه (قوله) في الأول أي فيما إذا رأى خبراً في نحو مشاهير بفسق أو بدعة (قوله)  
وقضته أي التعليل (قوله) وجوب الإقراع أي في نحو قاضي الخ ولا ينافيه كون الترتيب مستحباً لانه  
ببب قطع النزاع وقعا عنه توقف على القه عفو جبت لذلك أما بالنسبة إليه ما فلا يظهر الوجه بحيث  
فرض اعتقابه الترتيب لانه حديثي ولكل منهما مخالفة الترتيب عدم التساوي فكيف سمعه بصري  
وعش قول المتن (والكافر أحق الخ) من قربه المسلم نهاية يتوفاي (قوله) لأنه وليه (قوله) تعالى والذين  
كفروا بعضهم أولياء بعض فإن لم يكن فولاداً لم يكن لهم ولاية (قوله) نقلاً وصية أي الحكمين على ما نقل  
عن الشافعي من نصه على حل المعصر لانه وصية فاعلم على الحرمة كمدى (قوله) كافر آخر اللباس  
عبارة هنالك وكذا المعصر على نصحت به الأحاديث واختاره البيهقي وغيره ولم ينالوا نص الشافعي على حله  
تقدماً للعمل بوصيته اه أي بده إذا صاع الحديث فهو مذهبي (قوله) للرجل) إلى قوله كلفني الهنا يتوفاي  
(قوله) وكذا أكثر الخ) أي حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مرعراً في التعرف على ما قدمه مر وينبغي  
مشل ذلك في كراهة المعصر (فرع) \* وقع السؤال في الفرس عن حكم ما يقع كثيراً في مصر وأقراها  
من جعل الخداه في يد المذخور جلياً أو أجنبياً عنه إن الذي ينبغي أن يحرم ذلك في الرجال طرحة عليهم م في  
الحياتو يكره في النساء والصبان عش عبارة الأدري قوله وكذا أكثره ينبغي أن يكون المعصر كذلك  
أن تلقا غيرهما اه (قوله) لمن يحرم عليهم الخ) يخرج به نحو الصبي لجواز الحرمة في الحياة سم (قوله)  
ويحله) أي عدم الكراهة (قوله) وظاهر الخ) أي قول شرح مسلم (وقوله) أنه لا فرق الخ) أي في الكراهة  
(قوله) يحرم الثاني أي المصبوغ بعد النسيج (قوله) وهو وضع الخ) أي قول القاضي وغيره ويحرم الخ  
(قوله) بارتماع عنه) أي قوله واعتراض في النهاية لا قوله وقيل إلى المتن وإلى قوله والظاهر في الغنى إلا ما ذكر  
(قوله) عما يليق به) أي وان اعتاد الجناد في حياته وما يرى اه يجزى (قوله) وسبوغه) أي كونه سابغاً  
كمدى عبارة عش أي كونه سابغاً اه (قوله) فمحسن الخ) أي يتخذ أيضاً ظفراً سابغاً نهاية (قوله)  
فانهم يزاورون الخ) فان قيل ظاهر الحديث استمر الأزالا فكان حال تزاورهم وهو لا نهاية له وقد ينافي ذلك  
ما مر مر في الحديث قوله أنه يسلب سلباً لم يعاقل يمكن أن يحجب بانه يسلب باعتبار الحالة التي نشاهدنا  
كغير الميت وأنهم إذا تزاوروا ويكون على صورته التي دفنوا أو أمورا لا تخلا بقباس علموا في كلام  
بعضهم ما يضره عش (قوله) وقيل المراد بتجسينها الخ) بغير اعتبار الأمرين سم (قوله) ومن ثم كفن  
قبه الخ) قد يجب بانه لم ييسر لبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جباين الدليلين سم (قوله)  
وعلمه أنورقوا أنه ما فيه كالنظر (قوله) كافر آخر اللباس) أي أنه يحرم وصية (قوله) أن يحرم على الحرير  
يخرج نحو الصبي لجواز الحرمة في الحياة (قوله) وقيل المراد بتجسينها كونها من حل) بغير اعتبار الأمرين  
(قوله) ومن ثم كفن فيصلي الله عليه وسلم) قد يجب بانه لم ييسر لبس الصالح بنحو السبوغ والكثافة جبا

(٢٤) - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) ونظافته وسبوغه وكثافته فستحظره مسلم إذا كفن أحدكم أمه فليحسن كفنهم وروى ابن  
عدي شبر حسنوا أكتفان موتاكم فانهم يزاورون في قبورهم وقيل المراد بتجسينها كونها من لبس (أول من الجديد) لأنه  
للميت والحي أحق بالجديد كقوله المديق كرم الله وجهه واعتراض بان المذهب نقلاً ولا أولي يتأخذ بيديهم ثم كفن فيصلي الله عليه وسلم

والظاهر أنه باتفاقهم وظاهر كلامهم إخراجها ليس وإن لم يبق فيه قوة أصلاً ومراقبه (والصبي كالبالغ في تكفيه بأثواب) والصبية كالغسنة في ذلك أيضاً وقد مر بأثواب إلى أنه مثله عدد الأصطفاء للحر وللصبي دون البالغ (والحنوط) أي ذره السابق (مستحب) فلا يتعد بشد ولا يفعل الإبرضا الغسرة لكن في الجموع عن الأم أنه من رأس التركة ثم المال من عليموه ثم ما ليس لغريم ولا وارث منه وخروج به في الأثوار وظاهر ذلك أنه من عرق على الذبح وجبه تقدم تسليمه بأنه يتساع به بالغسلة من ماله المحقة فيه للصبي ولا ينافيه قول الأم بعد ذلك بسطر من دولم يكن حنوط (١٨٦) ولا كانوا في شيء من ذلك رجوت أن يجزى لأن هذا في الإجزاء المنافي للوجوب الأولي وأنه مع

أنه باتفاقهم) أي باجماع الصائبة رضي الله تعالى عنه. (قوله وصر) أي في التكفين (قوله والصبية) أي قول المتن مستحب في النهاية للمغني (قوله والصبية) أي والخشني بمعنى (قوله لكن في الجموع) أي قوله ولا ينافيه أقره عرش (قوله وظاهر ذلك) الخ. أي ما في الجموع عن الأم (قوله ولا ينافيه) أي ما صرح به المجمع (قوله من ذلك) أي من الاكتفاء والغتسال (قوله لأن هذا) أي ما في الأم. آخرها والمجموع بعدم المناقاة و (قوله والأول) أي القول الأول في الأم (قوله عند جمع) أي ويخرج عند جمع آخره بأنه (قوله وأقضى ابن الصلاح الخ) اعتمدته النهاية والمغني كما صرح في الغسل (قوله إلا أن المراد بذلك الخ) لعل المراد بالاطراد من التركة كان لتحقيقه دائماً وأغالبها لكن المتبادر أن المراد بالاطراد أول من التركة سم (قوله لأنه حينئذ كشرطه الخ) قد يقال قضية كون الأطراد مع العلم كشرطه أن يعطى أيضاً الثوب الثاني والثالث شرط الأطراد وأعلم الآن يعرف بسهولة أمر القطن والحنوط وفيه نظر سم وتقدم في التكفين عن الإيجاب ما نصه قال ابن الاستاذ أن قد الوقوف أي بالاكتفاء بالواجب والأكل اتبع وإن أطاق واقتضت العادة شيئاً لم يلزم عليه اه (قوله كياتي) أي في الوقف (قوله فيكون) أي قوله كذا قاله في النهاية للمغني (قوله كياتي الغسل) أي حال حياته في تركه الكسوة وجوبه بدون الطيب قول المتن (الاربعاء) أي بدنه بأنها (قوله لضعف التساع ما الخ) أي عن الحل قال من يوجد غيره من تعين عليهن بها يتوهم (قوله فيكره لون) أي وإن أدى إلى أزرارهم سم (قوله أجزاً) أي كفي في سقوط الطلب بشرط جواز أنه لا يكون الحل على هيئة ضرر فيتمه حله على ما يليق به عرش (قوله وكمل كبير الخ) ينبغي وكذا صغيره على نحو كتف سم وينبغي أن يراد بالكبير هنا الكبير بالجنه فخير من عشرين سنين حكمه حكم البالغ فلا يرجع (قوله وبجبه الخ) معند عرش (قوله مطلقاً) أي دعيت لأجل ذلك الأم عرش (قوله كذلك) أي على الأيدي والرقاب قول المتن (ويندب المرأة) وما لها الخشني بها يتوهم (قوله يعني) أي قوله وروى البيهقي في المغني الأقوال قال في الجموع قبل (قوله يعني) الخ عبارة للمغني والنهاية وهو سر رفوقه قضية أوقية أو مكية لا أسرته اه (قوله وروى البيهقي الخ) رجماً نهائياً بعبارة أول من غطى نكته في الإسلام كقوله ابن عبد البر فاطمة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هذا من يندب حبش وكان شرته بالخشنة لما هاجر وأوصته فقال عزم خباء الطعنة اه والظلمة سم للمراة في اليهودج حش (قوله أول الخ) مبتدأ وما مصدرية و (قوله في جناز الخ) خبر والخلة خبران و (قوله بأمره) متعلق بالتخذد (قوله باطل خبره) وزعم الخ (قوله انتهى) أي ما في الجموع (قوله يفرض حيث ذاك) أي ماله واه البيهقي (قوله الخ) صفتين فعل الخ

نديه لا ينشقر لونا وارث ولا غريم ولا يحزى خلاف الحنوط في الكافور وعند جمع ولا في العنبر والمسك عند الكل وأقضى ابن الصلاح بأن ناظر بيت المال وقف الاكتفاء لا يعلى قطن ولا حنوطاً أي إلا أن ناظر ذلك في زمن الوقف وعلم به لأنه حينئذ كشرطه كياتي (وقيل واجب) فيكون من رأس المال ثم على من عليه مؤنته ويقيد بما يليق به عرفاً للاجماع القلي عليه ورويان هذا لا يستلزم الوجوب ولا يلزم من وجوب الكسوة وجوب الطيب كياتي الغسل ولا يحمل الجنازة إلا الرجال وإن كانت خشني أو (أقضى) لضعف النساء عنه فيكره لهن كخنائين ويجعل على سر رأوسهن أو يحجل رأين شيء يحمل عليه أجزأه في المجموع ويجزم حملها على هيئة مربية كحملها في حقوة أو غفر أو توكميل كبيره على نحو بدأ وكف (وهي متخاف منها سقوطها) لأنه تعسر إيصالها تمام يحش تغيره قبل ثم يندفك فلا بأس بعمله على الأيدي والرقاب كذا قاله في النهاية للمغني (قوله لا بأس بعمله) أي لا بأس في الغسل بعمله على الأيدي مطلقاً (ويندب للمرأة أن تأسرها) أي أن تأسرها (قوله وكانت) أي وكانت بقدره بالخشنة لما هاجر قال في الجموع قبل هي أول من جلت كذلك وروى البيهقي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يتخذ لها ذلك فعولاً فان هذا فهو قبل زيب سنين كثيرة وزعم أن ذلك أول ما اتخذ في جنازة زيب بنته صلى الله عليه وسلم بأمره باطل اه لمخلصا فرض صحة ذلك قد يقال هو لا ينافي ما قبل أن أول من فعل به ذلك زيب لأن المراد أول من فعل به ذلك الذي رأته بالخشنة

(قوله) فلا بأس بعمله على الأيدي والرقاب كذا قاله في النهاية للمغني (قوله لا بأس بعمله) أي لا بأس في الغسل بعمله على الأيدي مطلقاً (ويندب للمرأة أن تأسرها) أي أن تأسرها (قوله وكانت) أي وكانت بقدره بالخشنة لما هاجر قال في الجموع قبل هي أول من جلت كذلك وروى البيهقي أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يتخذ لها ذلك فعولاً فان هذا فهو قبل زيب سنين كثيرة وزعم أن ذلك أول ما اتخذ في جنازة زيب بنته صلى الله عليه وسلم بأمره باطل اه لمخلصا فرض صحة ذلك قد يقال هو لا ينافي ما قبل أن أول من فعل به ذلك زيب لأن المراد أول من فعل به ذلك الذي رأته بالخشنة

علت ذلك من زينب  
فاختسته وأمرت به (ولا  
يكراه الكوفي إلى جوع  
منها) أي الجنزة لضعف قوله  
الله عليه وسلم وراه سلم  
مختلفة في الذهاب لغير عز  
كلمة (ولا بأس باتباع)  
بالتشديد (المسلم جنزة  
قريبه الكافر) فلا كراهة  
فيه خلافاً لرواية الخبر أي  
داود وغيره يستحسن  
وقوع في المجموع باسناد  
ضعف أنه صلى الله عليه وسلم  
أمر علياً كرم الله وجهه أن  
يؤذي أبا طالب قال الأسنوي  
ولاديل فلا نه كان يلزمه  
تجوية كونه في حياته ورده  
بأنه كان له أولاد غيره وبقرته  
فلا يلزمه فويل ذلك بنفسه  
فكان الدليل في قوله له  
بنفسه ويجوز له زيارته  
أي أو الكفر بزوج ومالك  
قال شارح وحار وأعرض  
بأن الواجبه تسبده براه  
اسلام أي الحقوقر يمه أو  
خشية فتتوقف أفعال المتن حرة  
اتباع المسلم جنزة كافر غير  
نفس قريب وبه صرح  
السائي (وبكر اللفظ) وهو  
رفع الصوت ولو بالذكور  
والقراعة (في) المشي مع  
(الجنزة) لأن الصحابة رضي  
الله عنهم كرهوا محيئ  
رواه البيهقي وكره الحسن  
وغيره واستغفروا للاخيم ومن  
ثم قال ابن عمر لقائهم لاغفر  
الله لك بل يسكت متكرراً  
في الموت وما يتعلق به وفاته  
الدين إذا ذكر المسألة مرة

(قوله وفاطمة) مستأجرة الظاهر أنها لم تحضر قول المتن (ولا يكراه الكوفي إلخ) أي لآباس به معنى (قوله  
أي الجنزة) أي قوله ويؤذي النهاية لا قوله خلافاً لرواية وقوله ووقع في المجموع باسناد ضعف وقوله  
قال شارح وقوله وأعرض إلخ وأفهم وكذا في المتن الأقوله ورد إلى ويجوز (قوله لغير عز) أي كضعف  
وبعد مكان نهاية معنى قول المتن (باب ما عاين) أي مشه عرش قول المتن (جنزة فقريبه الكافر) ولا بعد  
كأنه لا يذري إلخ إلخ وجوز المسلول بالقرين بل هو به أيضاً المولى والجوار كفي العادة فبما يظهر نهاية  
ومعنى (قوله أنه صلى الله عليه وسلم أمر إلخ) يدل من خبر أبي داود عبارة أنها نهاية إلى إلخ وراه داود وغيره  
عن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال إسماعيل أبو طالب أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له أنت علي الضال  
قد مات قال انطلق فواره اه (قوله ولا دليل له) أي في الخبر على معاني القرينة بما يقوم معنى (قوله أنه) أي  
علياً كرم الله وجهه نهاية (قوله ورد) أي نزاع الأسنوي (قوله وبقرته) أي فرض لزوم تجوية أي طالب  
على كرم الله وجهه بخصوصه (قوله فلا يلزمه إلخ) أي إذا كان من تكلم من اختلاف غيره علم من أهل ملته  
نهاية (قوله ويجوز له إلخ) أي مع الكراهة بما يقوم معنى (قوله زيارته) أي قريقرريبه الكافر نهاية (قوله  
وكأنه يبرز و إلخ) فهو موهبة يحرم عليه ذلك إذا كان غير محق قريب وهو الموافق لما يأتي عن السائي  
ولو قيل بكراهته هنا كان العتد كراهة اتباع جنزة لم يكن بعد هذا وسائياً للشارح من انذار بقرور  
الكفر ما احتل خلافاً لما ورد في خبر مجاوهو بعموم شامل للقرين بغيره وقض ما تعجب بالاباحة عدم  
الكراهة لأن إرادهم بإعدام الحرمة وبدل ذلك مقابله بسلام الماردى عرش (قوله وأعرض) أي على  
ذلك الشارح (قوله بأن الواجبه تسبده إلخ) خلافاً للمعنى ولها يتوقد يقال بعد التقيد بما ذكرناه  
للتخصيص بالجواز فلنأتم بصري (قوله أي الحقوقرريبه) أي قريسي الجوار واللام متعلق بإسلام (قوله وأفهم  
المتن حرة إلخ) سائياً في خلافة في هامش وزيارته القبول والرجال سم وتقدم عن عرش أن العتد الكراهة  
(قوله وبه) أي بالتحريم قول المتن (اللفظ) يضع العين وسكونها نهاية (قوله ولو بالذكور إلخ) فرضوا كراهة  
رفع الصوت بمافي حال السير وسكونه وإن ذلك في الحضور وعند غيبه وتكشفت وضعه في النفس وبعد  
الوصول إلى المقبرة لا يذنه ولا يبعد أن الحكم كذلك فلا يرجع سم على ج عرش (قوله كرهوه  
حينئذ) عبارة النهاية والفتى كرهوا رفع الصوت عند الجنزة والقتال والذكر والمختار والصواب كفي المجموع  
ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير مع الجنزة اه قال عرش ولو قيل يندب ما يفعل إلا أن  
أمام الجنزة من الجنائز وغيرهم لم يبعد لأن في تركه إزاء بالسكوت وتعرضا للتكلم فيموت ورثته فلا يرجع اه  
وفيها وقعة ظاهرة (قوله استغفر والاحيم) أي قول المنادي مع الجنزة استغفر والخ نهاية (قوله  
لاغفر الله لك) كان مراد رضي الله تعالى عنه لا يستغفر له أي لا يستغفر به إلا أن اللسان جواراً لكونه  
بدعة ثم أبدى الدعاء بقوله غفر الله لك امرئاً بالبدعة فكان الظاهر الاتيان بالواو ولعل الحكمة في تركها  
نحو وجهه مخرج الزجر ثم الظاهر أنه حدث غلب على الظن أن اشتغالهم بالجهر بالذكور يمنع من معصية  
كغيره فيقول الكراهة بصري أقول تأويله الحديث بما ذكر حسن جدي في الغاية وحله سم على  
ظاهره فقال يستغفر من قول ابن عمر المذكور وجواز التأديب الزجر الدعا على من وقع منه ما لا يليق  
ليكن في جواز ذلك لغير نحو العالم نظر اه (قوله بل يسكت) أي لا يرفع صوته عبارة النهاية قوله في بل  
غنى عنها في الإسلام قال ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هذا زينب بنت جحش  
وكانت رأتها بالحبيشة لما حزن وأوصته بشرح مر (قوله ويجوز له زيارته) أي مع الكراهة شرح  
مر (قوله براه اسلام) أي لغير الميت كما هو معلوم (قوله وأفهم المتن حرة إلخ) سائياً خلافة في هامش زيارته  
القبول والرجال (قوله ولو بالذكور والقراعة) فرضوا كرهوا رفع الصوت بمافي حال السير وسكونه وإن ذلك  
في الحضور وعند غيبه وتكشفت وضعه في النفس وبعد الوصول إلى المقبرة لا يذنه ولا يبعد أن الحكم كذلك  
فلا يرجع (قوله وبه) أي قال ابن عمر إلخ) يستغفر من قول ابن عمر المذكور وجواز التأديب الزجر بالبدعة

(وتابعها) باسكان التاء  
(بنار) بمجمة أو غيرها  
اجعالة تعاقول فيج من ثم  
قبل بحرمته وكذلك عند الغير  
ثم الوعود عند هذا المحتاج  
بالسلا لئلا يسهل به كجواهر  
ويؤيد ما من التعمير  
عند الغسل (ولو اختلط) من  
يصل عليه عن لاصلي عليه  
كلنا شتيه (مسلمون) أو  
مسلم (بكتار) أو شهيد أو  
سقط لم تظهر فيه أمارات حياة  
بغيره وتعد بغير بعضهم من  
بعض (وجب غسل الجميع)  
وتكفيهم ودفعهم من بيت  
المال فالأغنية حيث  
لا تركه ولا أخرج من تركه  
كل تجهيز واحد بالقرعة  
فما يظهر فيه فقر كما أشار  
إليه بعضهم فتفاوت مؤن  
تجهيزهم بالضرورة  
(والصلاة) عليهم فلا يفتق  
الاتيان بالواجب الا ذلك  
وقول الاسوي هذا ترد  
بين واجب وحرام فلا يقدم  
الحرام على القاعدة ورد  
بأنه لا يكون حراما لعم العلم  
يعتبر وأما مع الجهل فلا على  
أن ذلك لا مرد في الصلاة  
أصلانه يخصها بالمسلم  
وغير نحو الشهيد فينته  
ولا في غسل الكافر لاحت  
ثم رأيت شعنا أشار ذلك  
(فان شاء صلى على الجميع)  
صلاة واحدة (بقصد المسلم)  
وغير نحو الشهيد (وهو)  
الافضل والمنصوص وليس  
هنا صلاة على كافر حقيقة  
والتي سارمة

يستغل بالتمسك في الموت الخ وهي احسن (قوله لاجهز الاثني بدعة الخ) وما يسهل جهله القراء من  
القراءة بالنطق واتخاذ الكلام عن موضوعه فلام يجب انكاره نهاية وتعني قال ع ش قوله فلام الخ  
اي وليس ذلك خاصا بكونه تسديدا بل هو حرام مطلقا ومن ما حرم به العادة الا تمن قراءة الرؤساء  
ونحوهم اه قول المتن (وتابعها بنار) ظاهره ولو كافر او لامنا منه ان العلم بوجوده فيه ع ش (قوله  
ثم الوعود) دها الخ) عبارة النهاية تم لو احتج الى البدن لاسلاف الناس الخاطئة فانها ظاهره انه لا يكره من  
الشرح والشبهات نحوهما ولا سيما حالة الدين لاجل احسان الدين واحكامه اه قول المتن (ولو اختلط الخ)  
يردد النطر في اشتباه المحرم بغيره و يظهر أنه من حيث نحو الطبيب وراعي المحرم لان فعل ذلك يؤدي الى  
ارتكاب محرم بالنسبة للمحرم بخلاف تركه فان غايته ترك سنة بالنسبة لغيره وأما من حيث التكفين فلو قلنا  
ان الواجب سائر العور وان الاقتصار عليه لا يؤتمر بالامر واضع ولا يفعل بالنظر بصري عبارة ع ش وكتب  
العلامة الشو برى مائه انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي رأس الجميع احتياط الستر أو لا احتياطا  
للا حرام وقد يفتي الشافعي لان التغطية محرم من غير اختلاف ستر ما ادعى العورة اه والقرب الاول لان  
التغطية حق لميت فلا يترك للفرق الا سخر ولا نطر للقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلامهم ما يصرح  
بوجوب تغطية الجميع بغير الخط اه وقوله ثم رأيت في كلامهم الخ فيه نظر بل يسيل كلامهم كما  
يأتي في الاول (قوله من يصل عليه) الى قوله وقول الاسوي في النهاية والفتي الا قوله من بيت المال الى المتن  
(قوله لم تظهر فيه أمارات حياة) عبارة النهاية والفتي أو سقط يصل عليه بسقط لاصلي عليه اه (قوله ولا  
أخرج من تركه كل تجهيز واحد الخ) وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحدا من اذن من بيت  
المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال الميتة بل يوجد منها ما زاد من بيت المال كالموت شخص  
لاماله وبقي ماله كان المشبه من اذ وجب ما يكفي يكون الحال فلا تنهالها بالجهيزان من بيت المال اللهم  
الآن يقال بجهيزانها ونفقر ذلك الضرورة لانه وسيلة التجهيز لتسلم ع ش أي كجواهر طلاق المتن  
وقضية تعليل الشارح الآتي (قوله بالقرعة الخ) يظهر أن الاقتراع ليس للاخراج بل لتخصيص المخرج  
وان كان كلامه الى الاول أميل بصري وقد ندمت بذلك ما تقدم اتفاق ع ش (قوله ويقتصر الخ) هل  
المرد منه ان يخرج من تركه كل ما يليق به ومعنى الاختصار احتمال أن القرعة تؤدي الى أن يجهز الواحد  
منهم بما أخرج من تركه الغير بحسب نفس الامر أو المراد انه يخرج من تركه كل تجهيز بلا تفاوت بينهم  
ومعنى الاختصار أو انما يشذلم نعتب بما هو الاول من كون تجهيز كل لا تقابل بمحل نامل فان كان المراد الثاني  
فيظهر أن اعتباراتهم لانه أحوط بصري أقول كلام الشارح كالصريح في الاول كما مر منه (قوله لا بذلك)  
أي بجهز الكل والصلاة عليه (قوله وقول الاسوي الخ) أي بمعارضه العلم بالذكورة (قوله هذا) أي  
تجهيز الكل والصلاة عليه (قوله ترد) بصيغة الماضي (قوله بين واجب) أي انظر الاحتمال الفريق  
الاول وحرام أي انظر الاحتمال الفريق الثاني (قوله على القاعدة) أي قاعدة اذا جتمع المانع والمقتضى  
يشد المانع ويحتمل قاعدة ان دعوا المقامه مقدم على طلب المالح (قوله رد الخ) خبر وقول الاسوي  
الخ (قوله بأنه لا يكون حراما الخ) قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع  
وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخط على الجميع لعدم توقف التكفين عليه بل اللغايف أولى مع حرمته على  
المحرم فليتأمل اه وتقدم استقرب ع ش القضية المذكورة وأما قولهم سم ولا يبعد الخ هذا في نفس  
الكفن يقطع النطر عن ستر الرأس وعدمه كجواهر خلافا لما مر عن ع ش (قوله هل أن ذلك الخ)  
اقتصر على هذا الجواب النهائية والفتي ولعله الجواب الاول يمكن ان يعارض به فتأمل لا يكون واجبا  
الامع العلم بعينه الخ (قوله لذلك) أي الجواب العاشر (قوله صلاة واحدة) الى قول المتن ويستترط  
على من وقع منه ما يليق لكن في جواز ذلك لغير نحو العالم انظر (قوله ردانه لا يكون حراما لعم العلم بعينه)  
قضية هذا الرد انه لو اختلط محرم بغيره جاز بل وجب ستر رأس الجميع وفيه نظر ولا يبعد امتناع الخط على

ويقول هنافي الأولى اللهم اغفر للمسلم منهم (أولى واحد فواحد نوايا الصلاة عليه ان كان (١٨٩) مسلماً) أو غيرهم وشهدوا بغفرني ترد

النسبة لأمر ورده واعترض  
بأنه لا ضرورة لاسكان  
الكيفية الأولى وبحال  
بأنها قد تنطبق بتأخير من  
غسل إلى فراغ غسل الباقي  
بل قد يعين أن أدى  
التأخير إلى تغير وكذا اتعبر  
الأولى لو تم غسل الجميع وكان  
الافراد يؤدى إلى تغير التأخر  
(ويقول في الكيفية الأولى

اللهم اغفر للمسلمين منهم  
كأمر في الثانية اللهم اغفر  
له ان كان مسلماً) ولا يقول  
في اختلاط نحو الشهيد  
بغيره اللهم اغفر له ان كان غير  
شاهد بل يطلق ويدفون  
في الأولى بين مقارنو وقابر  
الكفار (ويشترط اتخافاً  
لحصة الصلاة تقدم غسله)  
أو يتم بمسئله لا المنقول  
وتفرق الصلاة عليه منزلة  
صلاته ومن اشترط طهارة  
كفنه أضاف فراغ الصلاة  
عليه (وتكره قبل تكفينه)  
واستشكل الفرق مع ان كلا  
من المعنيين موجوديه  
وقد يجاب بأنه أشبه بدليل  
النسب للفعل وله ان من  
بلى على طهر بعد وعارياً  
لا يعد ثم رأيت شيخنا أهاب

بذلك (فأول ما يهدم ونحوه)  
كوقوعه في عين أو حجر  
(وقد نعدوا خراجاً منه)  
(وعسله ويتم لم يصل عليه)  
لقوان الشرط واعترضه  
الأذري وغيره وأطالوا بما  
منه بل أمته ان الشرط

في النهاية الأقوله ويقول هنافي المتن وقوله فمن إلى المتن وقوله ثم رأيت إلى المتن وكذا في الغنى الأقوله ورد  
الح (قوله ويقول هنافي الأولى) أى في الصورة الأولى من الصور المتقدمه صوراً اختلاط المسلمين  
بغيره بخلاف بقية الصور واختلاط الشهيد بغيره بصري أى فطاق الدعاء فيها أخذاء باقى (قوله أو  
غير نحو الشهيد) أى يقول في الثانية ان كان غير شهيد وفى الثالث ان كان هو الذى صلى عليه معنى وثبابة  
(قوله للضرورة) أى ان نسي صلاته من الخس بناية (قوله بل قد يتعين) أى افراد كل صلاة (قوله ان  
أدى التأخير إلى تغير) أى لشدة وقوع كثرة الموتى به (قوله في الكيفية الأولى الح) قد يقال فيه مع  
ما مر تكرار بصري (قوله ولا يقول الح) عبارة النهاية لا يحتاج إلى ذلك في الثانية نوايا الثلاثة تنقضاء المحذور  
وهو دعاؤه بالغفر للكافر ولو تعارضت بستان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه وفى الصلاة عليه ان كان  
مسلم وفى المجموع عن المتن لو مات من غير شهادة بل بغيره بستان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه وفى الصلاة عليه ان كان  
المسلم منه ولحام من ربه الكافر باختلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه ولو ابرهافيه وجهاً أصحهما  
القبول اه قال ع ش وعليه فيجزم بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله غير شهيد) أى أو سقط لا يسل  
عليه (قوله ويدفون في الأولى الح) أى سواء كان الميت الكافر بالف أو صلبان الدين من أحكام الدنيا  
وأطلة الميراثين فيها كفار ع ش قول المتن (وتكره قبل تكفينه) أى فلا تحرم ولو بدون ستر العورة  
والأولى بالمادة الصلاة عليه في هذه الحالة اذا خضع من تأخيرها إلى تمام التكفين خروج نجس منه كدم أو  
نحوه ع ش (قوله واستشكل الفرق الح) أى بن الغسل والتكفين بأن جعل أحدهما شرطاً للصلاة  
دون الآخر مع أن كلام المعنيين المذكورين في الغسل من كونه مقولاً وتفرق الصلاة عليه منزلة صلاته  
موجود في التكفين أيضاً كرى (قوله بأنه أخف) أى ترك السراخض من ترك الطهارة معنى عبارة النهاية  
بأن باب التكفين أوسع من الغسل اه (قوله وقد تعدوا خراجاً منه وغسله الح) يؤخذ منه أنه لا يصلى على فاقد  
لظهور من الميت سم ومرعى ع ش ما وافقه بل قول الشارح كالتأخير وداخل صريح في ذلك (قوله  
وتجبه) الواو بمعنى أو يكتسبه النهاية والمعنى قول المتن لم يصل عليه) هذا هو الاختلاف المجمع من المتأخرين  
حيث زعموا أن الشرط انما يتبعها لأنها يعقل ما غنى لم يصل عليه كإتقائه الشعثان من المتن وأقراء وقال  
المجموع لا خلاف في حال بعض المتأخرين ولا وجه لترك الصلاة عليه لان المسو لا يسقط بالمعسور الى أن قال  
وبسط الأذري الكلام في المسئلة والجاب الى ما قاله بعض المتأخرين أسهل لكن تلقيناه من مشايخنا  
ما في المتن اه وينبغي تقليد ذلك المجمع لأسباب الفرقى على اختيار الرافعى فيه نظر زان ازوال الميت وجبوا  
لخطر أهله (قوله بجمانه) أو بأدله بجمانه قوله بل أمته أى اقواها عطف على قوله لا يجوز ان الضمير  
باعتبار لفظ ما (قوله ولا كذلك اه) أى فان الشارع لم يحدد لصلاته وقتاً وجوب تقدم الصلاة على الدين  
لا يستدعي الحان ذلك بالوقت المحدود ع ش (قوله لصلاة الصلاة) الى قوله ولما تفرق في النهاية والغنى الأقوله  
هو لقب أسهيل (قوله) لا لا يقدم الح ويشترط أيضاً ان يجتمعهما كان واحد كماله الأذري وأن لا يزيد  
ما بينهما من غير المسجدة على ثلثاً تنوع تقريرياتهم بل للميت منزلة الامام مفعلى زاد النهاية تقريراً من كراهة

المجمع اعدم توقف التكفين عليه بل الغائب أو لمع حرمته على الحرم فلتأمل (قوله ويقول هنافي الأولى)  
أى وأما الثانية فتسوغ الدعاء للمجمع لان الشهيد وان امتنع الصلاة عليه لا تمتنع الدعاء به نحو المغفرة  
وسأفى في كلام الشارح (قوله) تقدم غسله أو تجبه انظار فاقد الظهور من (قوله وقد يجاب الح) قد يقال  
هذا الجواب انما يصح فر قاله على اختلاف الحكم (قوله وقد تعدوا خراجاً منه وغسله) ويتم لم يصل عليه  
يؤخذ منه أنه لا يصلى على فاقد الظهور من الميت (قوله وردان ذلك الح) قد ينازع في هذا لا وجوب  
الصلاة عليه قبل الدين وان لم تكن من القضاء كصلاة التيمم في الحضر فقد راعوا حرمته هنا كما راعوا حرمته  
(قوله) المتن لا يتقدم على الخزانة الخاصة الح وفى روض ويشترط أن لا يكون بينه أى الامام وبينها

انما يعتبر عند القدرة لصلاة فاقد الظهور من بل وجوبها وردان ذلك انما هو حرمه الوقت الذى حسد الشارع ولا كذلك هنا  
(ويشترط لصلاة الصلاة) (أن لا يتقدم على الخزانة الخاصة

ولا على (الغير على المذهب فهما) اتباع الاولين وكلاما اما الغاية فلا يؤثر فيها كونها وراء المصل كالمس (وتجوز الصلاة عليه) بل نسن (في المسجد) ظهر مسلم انه صلى الله عليه وسلم صلى على ابني بضعاء اى هو انفس امهم ما ومعناه قتلان ابيض نفاء العرض من الدنس والعب سهل واخيه في المسجد ورعهم انهم كانوا خلو جلا يلتفت اليه لانه خلاف الظاهر المتبادر ولا يتقرر في الاصول ان الظرف بعد قاتله ومفعوله في الفعل الحسى كالصلاة هنا يكون لهما متخالفه بعد غير الحسى يكون للفعل فقط ومن ثم قال اعجابنا بان قاتل زيدا في المسجد فانت طالق لا بد من وجودهما فيه بخلاف في ان قاتله فيه بشرط وجود القاذف فقط فيه ما حصل ما ذكره الزركشي في بحر وقاله انه نفيس بعد قوله مفهوم ظرف المكان بحجة (١٩٠) عند الشافعي وقوله مقتضى كلام الجماعة انه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف

اه واث ان تقول ما قاله اه في القاعدة له وجه وجه لان الظرف المكاني من الحساب فاذا جعل ظرفا لفعل حسى متعدد كون الفاعل والمفعول فيلان الفعل المذكور لا يتحقق الا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فانه اجنسي عن الظرف الحسى فاكفى بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط واما ما قاله من الاحصاء فهو لا ينشئ على صرح الشيخين وغيرهما انه في القتل يشترط وجود المقتول فبذلك القاتل وفي القذف بعكسه ووجهه بان ذكر المصحف قرينة على ان القصد به الزجر عن انتهاك حرمة وانتهاكهما يحصل بوجود المقتول فيه لاستتزام وقوع معصية القتل فهو بوجود القاذف لان القذف يحصل مع غيبة المقتوف فان قلت لما ذكره وجه قلت يمكن ان يوجه بان القتل لا يستتزم

مس او انه وقد مر بعض ذلك اه ويؤخذ منه ايضا انه ما موقوف لفضله الصلاة كالمس في صلاة الجماعة على الخلاف فهما كما اشار اليه في شرح الروض بصري (قوله ولادى القنبر) اى الحاضر سم اى دلى الحبل الذى من كون الميتة ان علم ذلك والا فلا يتقدم على من من القبر لان الميت كلاما فان تقدم فيهما باطل صلاته وانظر بماذا يعتبر التقدم به هنا وينبى ان يقال ان العبد هنا بالتقدم بالقب على رأس الميت فليراجع ع (قوله هو لقب امهم الخ) فيسوقه تناف بين جعله لقبا وقوله ومعناه الخ افراد ومعناه بحسب أصل الوضع لا في عمل كونه لقبا لانه يستدل لدلالة الاله الا على الشخص وكان ماخذ كلام الشارح المحقق لكنه ثم عرف بما اقتضى ايراد ما ذكره عليه واما عبارة الشارح المحقق فلا يخبر علمنا انها واسمه اى اخى سهل سهل والبيضاء وصف امهم واسمه هادى ودون تكلمه الاصناف اذا قالت العرب فلا ابيض وفلان يبيضاء فالمنى بقى العرض من الدنس والعروب انتهى بصري (قوله في المسجد) اى في معصية صلى الله عليه وسلم وصلى ايضا في مسجد بني معاوية على ابي اليربع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس ابن هذيل قاله صاحب النوون فمما كتبه من ابن سيد الناس في الووفد ع (قوله لما تقرر الخ) عطف على قوله له الخ (قوله بعد قاتله ومفعوله) اى فاعل ومفعول عامله (قوله في الفعل الحسى) اى بعده (قوله ومن ثم قال اعجابنا الخ) ان كان ايراد الجسدي المذكور بحجة صرحنا خاصة بهذه التفرع ولا فاعيل تام لان القذف محسوس بحاسة السمع بصري (قوله بعد قوله الخ) متعلق بذكر (قوله بكل تقدير) اى لازما ومتعديا (قوله بعكسه) اى بشرط وجود القاذف لا القذوف (قوله لما ذكره) اى عن الاحتجاب من اشراط وجودهما في المثال الاول والفاعل فقط في الثاني (قوله لكن المجهول) اى الذى يبحث (قوله في هذه) اى صورة لا بدال بالبدال (قوله فتأمل ذلك كله فانه الخ) لا يتحقق على المثال ما في هذا الذى اطلب به وقال انه مهم فعلم بان بالتأمل مع رعاية التواعد سم (قوله ونشبر) الى المتن في النهاية والمغنى الاقوله وقد صلى النعم (قوله ضعيف) صرح بضعفه احمد وابن المنذر والبيهقي معنى (قوله والراية المشهورة الخ) ولوح الاول وجب جله على هذا جماعه بين الرايات وقد سلمته في القرآن في قوله تعالى وان اسامعنا فلهنها بية (قوله منه) اى من ادخاله (حرم) اى ادخاله نهاية (قوله حيث كالواسته) الخ نفهوه منه ان مادون الستة لا يطالب منه ذلك وفي سم

أى الجنان في غير المسجد فوق ثلثة ذراع تقر بها اه قال في شرحه وان جمعهما مكان واحد تنزل بالهجرة منزلة الامام وسائر الاحكام السابقة في الامام والمأموم في سائر الصلوات نافي عنها اه (قوله في المتن ولا القبر) اى الحاضر (قوله لا بد من وجودهما فيه) يتأمل وحسب حديثه في هذا المثال دون الاى (قوله فتأمل ذلك فانه مهم) لا يتحقق على المثال ما في هذا الذى اطلب به وقال انه مهم فعلم بان بالتأمل مع رعاية القاعدة (قوله حيث كالواسته) قال في العباد فان كالواسته فقط وقفوا وحدهم في الامام في صفه ولا يرتفعون اه فان كانوا

عابا لوجود اى ترجى حال صدورهم من الفاعل وحال وصوله للمفعول لزم منزلة الحسى في انه لا بد من وجودهما فيه بخلاف على القذف فانه لا يستتزم ذلك لما تقرر من صدق مع غيبة المقتوف فاشترط كون الفاعل في فقط وخرج بما تقرر ان ذكر المصحف قرينة على اتوجه ما لو ابدله بالراية كان قتلته او قذفته في الدار والابنة ومقتضى القاعدة بناء على ان القتل منزل منزلة الحسى انه لا يشترط في وجودهما فهاوى القذف وجود القاذف فقط لكن المجهول في هذه الآية لا بد من وجودهما فهما في الصورتين ووجه ما هذه القاعدة لما لم تطرود وجب تنوعها على القاعدة المطردة وهي ان القتل لا يتأخر رجوع لجسم ما قبله فتأمل ذلك كله فانه مهم ونشبر من على حيزان في المسجد فلا يشترط في ضعف والراية المشهورة فلا يشترط على من قد صلى في رايه ان يكره في الله منهم فيه واهوى ع بالصلاة عليه فيه فغذاها العبا يتوكل من هذين في معنى الاجماع ثم ان خيف تايوس المسجد من حرم (ويسن) حيث كالواسته كثر (جعل صفوفهم ثلاثة فأكثر) الخبر الصحيح من صلى

عليه ثلاثة صفوف فقد

أوجب أي غفر له كل

رواية والمقصود من النص

عن الثلاثة لالزامة عليها

ومن ثم قال كثر في مسلم

ما من مسلم يصل على أمة

من المسلمين يبلغون مائة

كلهم بشه عونه لا اغفره

فيه وفيه أيضا مثل ذلك في

الذي يعين ويبحث الزكشي

وقال بعضهم ان الصفوف

الثلاثة في مرتبة واحدة في

الفضيلة وهو ظاهر الا في

حق من جاء وقدمه اطف

السلالة فالفضل له كلهم

ظاهر ان يعسر الاول

لانا انما سونا بين الثلاثة

لثلاث كرها بتقديم كلهم

للول وهذا منصف هنا ولول

بمضر الاسنة بالامام وقف

واحد معه واثنان صفا

واثنان صفا واذا صلى عليه

خضر من يصل صلى

لانه صلى الله عليه وسلم صلى

على قبور جماعة ومعلوم

انهم اتوا دفنوا بعد الصلاة

عليهم ومن هذا الخدج

انه يسر تأخيرها على الى

بعد الدفن وتقع فرضا

فنبو به ويشاد ثوبه وان

سقط الحرج بالارلين لبقاه

الخطاب به ندبا وقد يكون

ابتداء الشيء سنة واذا وقع

وقع واجبا كسنة فرقة تأخرها

عن وقع بأجلهم الاحياء

الا في (ومن صلى) ندبه

انه (لا يعيد على الصبي)

وان صلى منفردا لان صلاة

على ج بعد كلامه انصافان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعون لانه اقرب الى  
العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة الصفوف ولا يتم بصرون ثلاثة صفوف بالامام أو صفا واحد العدم  
ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فنظر الاول غير بعيد بل هو وجيه اه وتضمنه انهم لو كانوا ثلاثة  
وقرأ خلف الامام ولو قيل يقف واحد مع الامم واثنان صفا لم يبدل لقر به من الصفوف الثلاثة التي طلبها  
الشارع وأما لو كانوا اربعين فيقفون فكل اثنين صفا خلف الامم لانهم صفا واحد ما طلبه الشارع من  
الثلاثة للصفوف أيضا ع وشو له ولو قيل الجلس الثاني في الشرح ما يؤيده وتوله وأما لو كانوا اربعة الخ  
لا يخفى انه عن مقدمه من سم (قوله والمقصود أي من الطير (قوله لا زال باء الخ) بالجر عطف على النص  
(قوله قال) أي المصنف (قوله وببحث الزكشي الخ) عبارة التها يقول هذا أي للغير السابق كانت الثلاثة بمنزلة  
الصف الواحد في الفضلة كما قاله الزكشي نعم بعضهم يعمد ان الاول بعد الثلاثة أكد حصول الغرض  
بها فقال الرشدي قوله مر ان الاول بعد الثلاثة أكد أي بما بعده اه عبارة البرمى قوله مر بعد الثلاثة  
اعله بعد استكمالها اه وعبارة الغني وهذا فضيلة الصف الاول وفضيلة غيره سواء يختلف بقية الصلوات للنص  
على كثرة الصفوف هنا اه ومقتضاها بل ربما هي أن الثلاثة أكثر بمنزلة الصف الواحد في الفضلة خلافا  
للشارح والنهاية (قوله وهو ظاهر الا في حق من جاء الخ) أقره ع (قوله أن يعسر الاول) أي بعد الثلاثة  
كما تقدم من النسب يتوهم ان المراد الاول من الثلاثة (قوله ولولم يحضر الخ) تفصيل لقوله المتقدم حيث  
كانوا ستة الخ (قوله وقف واحد معه) الخ مقتضيه أن أول الصف اثنان والآخران اثنان والامام صفا  
عش (قوله واثنان صفا) بفرع ع بدأ ككثير الجراستحباب الصلاة على من مات في الاوقات الماضية كبروم  
ترفعه واليدوعاشوا ولولم يجتمعوا لثلاثا وحضور دفن مناهية ومعنى قال ع وشو له وجه التأكد كأنه موته  
في تلك الاوقات علامته على زيادة الرحمة بنفسه الصلاة عليه تبرك به حيث اختاره الموت في تلك الاوقات  
وظاهر وان عرف بغير اصلاح اه قول ابن (خضر من يصل الخ) أي قبل الدفن أو بعده معني ونهاية  
(قوله ندبا) أي قوله يجوز في النهاية الا قوله ندبا وما أشبهه عليه كذا في المغني الا قوله ومن هذا الى وتقع (قوله)  
انه يسر تأخيرها الخ) أي ان يحضر بعد الصلاة مسامحة على دفنه ع وشو (قوله وتقع فرضا) أي تقع  
صلاته من يصل فرضا كالاولي ثانيا ومعنى (قوله سقط الخ) عبارة النهاية بغاغي لا يقال سقط الفرض بالاولي  
فامتنع وقوع الثانية ففرضنا ناقول الساقط بالاولي حرج الفرض لاهو وأوضع ذلك السبكر رحمة الله تعالى  
فقال فرض الكفاية اذا لم يتم به المقصود بل يتجدد صلته بذكر الفاتلين كعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة  
الجماعة اذمة صودها الشجاعة لا سقط به بل البعض وان سقط الحرج وليس كل فرض يأثم بتركه مطلقا  
اه (قوله بالارلين) الاول بالاولي (قوله ندبا) ينبغي اسقاطه كعلم بحاضر من النهاية واغنى (قوله وقد يكون  
الخ) جواب ناني اولها من ان الساقط بالاولي الفرض فلا يلزم ان تقع الثانية تغلا فلا قد يكون الخ (قوله)  
كسج فرقة الخ) عبارة الاعباب والنهاية والغني كسج التلوع واحد دخول الواجب الخبر اه (قوله الا في)  
أي في السبكر كردي قول المنز (ومن صلى) أي على ميت جماعة أو منفردا لا يعدها أي لا تسخبه اعادتها  
لا في جماعة ولا انفرادها ومعنى قال ع وشو له مر لا تسخبه اعادتها أي فتكون مباحة اه أي

الجنابة

لا يتغير، ثم امر في التيميم  
 نكح ما إذا وجد الماء بعدها  
 مع حكم صلاة نحو ما قد  
 الطهور من إذا أعاد وقعت  
 له فغسل في رجليه الخروج  
 منها (ولا تؤخر) أي لا يتدب  
 التأخير (لزيادة مصلي)  
 أي كثرتم وان نازع فيه  
 السبكي واختار وتبعه  
 الأذري والزرخش وغيرهما  
 أنه إذا لم يحض نفسه ينيق  
 انتظار مائة أو أربعين  
 وحى حضورهم قربا  
 للحدث أو لجماعة آخرين  
 لم يبقوا وذلك للامر السابق  
 بالإسراع بها ثم تؤخر  
 لحضور الولي إن لم يحض  
 تغير وعبر في الروضة بلا بأس  
 بذلك وقضية أن التأخير له  
 ليس بواجب وينبغي بناؤه  
 على ما مر أول فرع الجدي  
 (وقال نفسه بغيره في الغسل  
 والصلاة) وغيرهما فغير  
 الصلاة واجبة على كل مسلم  
 وبمسلمة أو كان أوفرا  
 وإن عمل الكافر وهو  
 مرسل اعتقد بقول أكثر  
 أهل العلم وغير مسلم أنه  
 على الله عليه وسلم لم يصل  
 على الذي قتل نفسه آجبا  
 عنه من حبان بالمتنوخ  
 والجمهور بأنه لا يجوز  
 مثل فسله (ولو في الامام  
 صلاحه أو المأموم صلاة  
 حاضرة أو عكس حال) كجاء  
 على الظهر خلف من صلى  
 العصر وبه

خلافا للحققة (قوله لا يتغير) أي بمعنى أنه لا يعدلها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا فيه (قوله ومر في  
 التيميم الخ) عبارة ما قلنا نعم فاذا الطهور من إذا صلى ثم وجد ماء يظهر به فإنه يعدل كما أتت به القفال اه زاد  
 النهاية وقباسه أن كل من لم تمت إعادة المكتوبة بخلاف يصلح هنا وبعد أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين  
 صلاته عليها أولا بما احتال والاقر نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه وفي  
 سم قوله مر فإنه يعدل الخ ينبغي أن محل طلب إعادة ما لم يقع الفرض بعد ذلك من يلزمه القضاء اه وفي  
 الأعيان ويحله أيضا إذا كان محل يغاب فيه فقد انما أحد أمرين في التيميم اه وقال عرش قوله مر  
 بل لا ينبغي الخ عبارة في باب التيميم والوجه مجواز الصلاة أي التيميم عليه مسطحا وإن كان ثم يحصل الفرض  
 به اه ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه اه (قوله وإذا عاد الخ) أي ولو كان منفردا وفعلا  
 مرارا عرش عبارة سم قال مر ظاهر كلامهم جواز إعادة ما ولو منفردا أو أكثر من مرة ووجهه أن  
 المقصود الدعاء انتهى اه (قوله ووقع له نفسا) أي كأي المجموع وهذه خارجة عن القياس إذا الصلاة  
 لا تعتقد حيث لم تكن مطلوبة بل قبل أن هذه الثانية تقع فرضا كملالة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بان  
 المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وقدا لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الفرض يقينا  
 نهايته ومعنى (قوله فيجوز له الخروج الخ) هذا هو الظاهر لأنه لا ينقل لا يقال تقاس على المعادة لأن المعادة  
 ما لم يبق أعادها أو أيضا لا يختلف فيها هل الفرض الأول والثاني أو أم أنها لا إعادة فغير مطلوبة بالمرأة فافترقا  
 ولا فرق في ذلك بين أن صلى منفردا أو في جماعة يقطعوها عرش عبارة سم هل المعادة من الحسن كذلك  
 وبما تقدم في محله فعلى أنها ليست كذلك يفرق بأنهم فروض الأعيان اه (قوله أي لا يتدب) أي قوله  
 بل يظهر في النهاية الأولى له وقضية على المتن وقوله لا تقتل إلى ويحرم وكذا في الغسني إلا أنه مال إلى الاختاره  
 السبكي ومن تبعه (قوله ينبغي انتظار مائة أو أربعين الخ) أي انتظار كلهم إذا كان الحاضر من دونهم  
 لأن هذا المدة ما لو لم يبق في مسلم عن ابن عباس أنه كان يؤخر إلا أربعين قبل وحكمته أنه لم يحجم أربعين  
 إلا كان لله فهم ولو وحكم المائة كالأربعين كما يؤخذ من الحديث المتقدم معنى قال عرش ورحب المعادة لأن  
 بأنهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يجد أن يقال من انتظار ما ينف من المصلحة ما ثبت في غاب على  
 القتل أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشي عليه اه (قوله للحدث) أي المتقدم في شرح  
 وبسن جعله وفهم الخ (قوله لا الأمر السابق) أي ولو لم تكن من الصلاة على القبر بعد حضورهم قربا ومعنى  
 وقال عرش ويؤخذ من هذا التعادل أنه لو علم عدم صلاحهم على القبر أخروا إعادة الصلاة حيث آمن من نفسه  
 على هذا يجعل ما تقدم بالهاشم عن سم على المنع من مر اه (قوله وألجام الخ) عطف على قول المتن  
 لزيادة مصليين سم (قوله لم يبقوا) أي الصلاة الأولى إذا صلى عليهم من سقطه الفرض معنى (قوله لحضور الولي)  
 أي من قرب نهايته ومعنى (قوله وعبر في الروضة الخ) وتعالى هنا يعني (قوله لا بأس بذلك) أي أنتظار  
 الولي إذا جرى حضوره من قرب نهايته ومعنى (قوله على ما مر الخ) أي من الخلاف في وجوب الترتيب في  
 الصلاة على الميت (قوله على كل مسلم الخ) متعلق بالصلاة لا بواجبة (قوله اعتد الخ) أي فصم الاحتياج  
 به (قوله لم يصل الخ) أي وصلت عليه الصحابة معنى قول المتن (أو عكس) أي كل منهما نهايته (قوله وبه) أي  
 مر ظاهر كلامهم جواز إعادة ما ولو منفردا أو أكثر من مرة ووجهه أن المقصود الدعاء اه (قوله مع حكم  
 فاقد الطهور من) في شرح مر نعم فاقد الطهور من إذا صلى ثم وجد ماء يظهر به بعد قوله القفال في متنه به  
 وقباسه أن كل من لم تمت إعادة المكتوبة بخلاف يصلح هنا وبعد أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته  
 عليه أولا بما احتال والاقر نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره اه وينبغي  
 أن محل طلب إعادة ما لم يقع الفرض بعد ذلك من يلزمه القضاء (قوله فيجوز له الخروج الخ) أي من المعادة  
 من الحسن كذلك في ما تقدم في محله فعلى أنها ليست كذلك يفرق بأنهم فروض الأعيان (قوله وألجام الخ)  
 آخرين) عطف على قول المتن لزيادة المصلين (قوله والجمهور بأنه لا يجوز) إن كان غير عليه الصلاة



علم بالاولى جواز اختلافهما

في حاضر من أو غائبين  
(واحد من بالمقبرة أفضل)  
الكثرة الدعاء بشكر  
الزائر والمأثرين ودفنه  
صلى الله عليه وسلم بحجرة  
عائشة لأن من خواص  
الانباء أنهم يدفنون حيث  
موتوا وافتاء الفقهاء بكرة  
الدفن بالبيت ضعيف ويحث  
الأدري على دفن غير المقبرة نحو  
شبهة أرضها وأوصافها أو  
نداء أو نحو متدعة أو فسقة  
فما ظاهرها إما أن يندفون  
الشهيد بحمله أو يلو يعرب  
مكة ويحويها بما يبال لان  
قنلى أحسد نقلا للمدينة  
فأمر صلى الله عليه وسلم  
بردهم إذا جهم فردوا إليها  
بجدة الترمذي يحرم نقله  
المقبرة أن أدى لنقلها  
يظهر أنه لو خشى انفجاره  
من جده من يحملونه  
وجب دفنه إن أمكن ولو  
ملكه (ويكره الميت بها)  
لغيره كذا هو ظاهرها  
فمن الوضوء لم يقل  
بندبه حيث يتقن انتقاء  
الوضوء وحله ذلك على دأب  
تذكر الموت والى المستنم  
للأعراض عما سوى الله  
الآتي أنها تذكرا لآخر  
(و يندب سائر القبر بوب)  
مثلا عند ادخال الميت فيه  
(وان كان) الميت (رجلا)  
لثلاث ينكشف ومن ثم كان  
لنفسى وامرأة أكسك  
احتياطا (وأن يقول)  
الذى يشهده

عما في المتن (قوله علم بالاولى الخ) فالخلاص أن أربع مسائل أولها قال المصنف ولو تولى المأموم الصلاة على غير من  
فواه الامام لشمل الاربع معنى ونماية قول المتن (والدفن بالمقبرة الخ) ويسن الدفن في أفضل مقبرة بالباد  
كالقبرة المشهورة بالصالحين ولو قال بعض الورثة دفن في ماسك أو في أرض التركة لم يلقون في القبرة واجب  
طالما كان دفنه بعض الورثة في أرض نفسه لم ينقل أو في أرض التركة فلما قيل لا المسترى نقله والاوى تركه وله  
الخيار ان جهل والمدفن له ان يلى الميت أو ينقل ممنون تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشئ قال ابن  
الاستاذ ان كان الميت رجلا واجب تقديم في الصلاة والفصل فان استوا أو قرع وان كان امرأة أو أجب  
القرب بوب الزوج وهذا كقول الأذرى بحمله عند استواء القبرتين والاختيار ينظر إلى ما هو أصح  
للميت بحسب الداعي إليه كقول أحداهما أقرب أو أصح أو بجواره أو الاختيار الآخر بالضم - ومن ذلك  
بل لو اتفقوا على خلاف الأصل منعهم الحاكم من ذلك لأجل الميت ولو كان المقبرة مقصورة أو اشتراها  
ظالم بعمال حيث شمسبله أو كان أهلها بعدة أو فسق أو كانت تربتها فاسدة لمصلحة أو نحوها أو كان  
نقل الميت إليها يؤدي إلى انفجاره فالأفضل اجتنابا بل يجب في بعض ذلك كحمله ظاهر ولو لم يتخصص  
في سببها أو أمكن من ههنا لدفنه لكونهم قرب البر ولا مانع لهم من التأخير ليدفنوه فيه ولا جليل لو حين  
لثلاث يتنقح أو ألقى ليدفن البصر من له دفنه ولو نقل بشئ ليزل إلى القبر أو نحوها أو إذا التقوه بين لو حسين أو  
في البحر وجب عليهم قبل ذلك غسله وتكفينه والصلاة عليه بخلاف ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار  
ولا عكسها وإذا اختلفوا دفنوا في مقبرة مستقلة كالمقبرة أو أهل الحرب إذا اندرس ما أن تجعل مقبرة  
للمسلمين ومسجد الان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم كان كذلك ولو حفر شخص قبره في مقبرة لا يكون أحق  
بمن ميت آخر يحضر لأنه لا يدعى بأى أرض يموت لكن الأولى ان لا تراحم عليه أى إذا مات وحضر ميت  
آخر لم يندفن فيه - أحدهم في ونماية (قوله وافتاء الفقهاء الخ) عبارة المغنى والاسنى والنهية وتوفى ذوى القتال  
أن الدفن بالبيت مكره وقال الأذرى الآن ندعي الساجدة أو مصلحة على أن المشهور أنه خلاف الأولى  
لا مكره اه قال سم ويجب بان المكره وعند المتقدمين بصدق بخلاف الأولى لان الفرق بينهما ما  
أحد المتأخرين كما تقرر في محله اه (قوله ونحوه في الخ) أى شبهة نصب وادخل بالتوكون منها خبرنا  
(قوله ونحوه متدعة الخ) رأى كظلمة ولعل العبرة بغالب أهل المقبرة كما يفيد قول النهاية والمغنى أو كان  
أهلها أهل بدعة الخ (قوله وندب الخ) صاف على ندب غير المقبرة (قوله لان قنلى أحد الخ) قد يقال فبعض هذا  
الدليل وجوب دفنه بحمله لاندبه سم أى الان ثبت ما بصره عن الوجوب (قوله ويحرم نقله) أى نقل  
الميت طلقا ونماية ومعنى (قوله ولو ملكه) لعل المناسب ملك غيره قول المتن (ويكره الميت بها) أى المقبرة  
وفي كلامه اشعار بعدم الكراهة في القبر المرفد قال الاسنوى وفيه احتمال وقد يفرق بين أن يكون بمصر  
أو في بيت مسكون انتهى والتفرقة أو جعله كثير من التبرع مسكونة كالبيت فلا وجه عدم الكراهة  
نماية ومعنى (قوله لاسنوى من الوضوء) يؤخذ من أن محل الكراهة حيث كان متفرقا فان كانوا جماعة كما  
يقع كثيرا في زماننا في الميت له الجمعة لقرعة قرآن أو زيارته لم يكره منها بغيره معنى (قوله عند ادخال الميت الخ)  
مفهومه أنه لا يندب بذلك عند وضوءه في السجدة وينبغي أن يكون مسلما ع (قوله لثلاث ينكشف) أى ولأنه  
صلى الله عليه وسلم ستر قبر سعد بن عاذم معنى ونماية (قوله كان لنفسى وامرأة أكد) أى من أجل ولا امرأة  
والسلام أيضا لم يصل عليه أشكل جواب الجمهور بأنه يقتضى جواز تركها أيضا أو الفهم من المذهب  
خلافه الآن يقال الزوج بمثل ذلك لخاصة به عليه السلام وان كان غيره عليه السلام صلى الله عليه وسلم لم يحض جواب  
(قوله وافتاء الفقهاء بكرة) اه الدفن بالبيت ضعيف قال في شرح الروض على أن المشهور أنه خلاف الأولى  
لا مكره اه ويجب بان المكره وعند المتقدمين بصدق بخلاف الأولى لان الفرق بينهما ما أحدته  
التأخرين كما تقرر في محله (قوله لان قنلى أحد الخ) قد يقال فبعض هذا الدليل وجوب دفنه بحمله لاندبه (قوله)  
فردوا إليها صححه الترمذي) يؤخذ من هذا أنه نقل عن محله طلبه إليه

(بسم الله) أي ادخلك (وعلى ملة (١٩٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي ادخلك للاتباع بسند صحيح وفي رواية سنة بدل ملة في أخرى

زيادة وبالله (ولا يغفر  
تخشيئتي ولا) موضع تحت  
رأسه بخدة بكسر الميم أي  
يكبره ذلك لما من أضاعة  
المال أي لكونه موزع غرض  
قد قصد فلا تنافي بين العلة  
والمعلل لأن محل حوت أضاعة  
المال حيث لا غرض أصلاً  
قبل تغييره فغيره كالأثر  
الخلقة غير مغروشة فإن  
أن خرجت من القبر لم يبق  
لها عامل يرفعها وهو  
عيب وكان قاله غفل عن  
قول الشاعر  
وزجرت الحواجب والعونا  
صطف العيون لفظاً على  
ما قبله المتعذر اضمار العاقل  
المناسب وهو يمكن فكسداً  
هنا كإفادته (ويكره دونه  
في ناول) اجساماً لانه بدعة  
(الا) لعذر ككون الدفن  
(في أرض ندية) بتخفيف  
التعنة (أورسوه) بكسر  
أوله وفتح سه أو جاسبا  
تخفروا أرضها وإن أحكمت  
أوبهرى بحيث لا يضبطه  
الاتناوت أو كان امرأة  
لا يحرم لها أن يكبر للمصلحة  
بل لا يبعد وجوبه في مسألة  
السباع أن تغلب وجودها  
ومسألة الثوري وتنقذ  
وصيته من الثلث عائد  
فإن لم يوص فبن رأس المال  
ان وضوا ولا تغلبها كره  
(و يجوز الدفن اسلاً) بلا  
كرهه بخلافه الحسن وحده  
مع أنه استدلل بخبري مسلم  
لا بدله وذلك لما صرح

أكدم من الخشنيهما ومغنى قول المتر يقول (بسم الله الخ) و هو حسن أن يزعم الدعا بما يناسب الحال  
مغنى دونه أي كالهم أخف ألواب السماء لرحموا كرم نزهة وسع مدخله وسع في قبره عش (قوله  
الذي يدخله) أي وأن تعدد عش (قوله أي أدفنت) يمكن تعليق الظرف فيه سم (قوله وفي رواية سنة  
الخ) قد يقال وعليها فبنيته الجسم بينهما أن يقول وعلى ملة رسول الله وعلى سنة رسول الله وهو كل أو على ملة  
رسول الله وسنمو (قوله أي أخرى) يزاد قوله لم يبين الشارح محلها والذي عليه العمل ذكره هالار باسم  
الله فليحصر جميع ما ذكر مصرى عبارة العباب وشرح بهسم الله والله وعلى ملة أو سنة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اه وفيها إشارة إلى كيفية الجمع بأن يقول وعلى ملة وسنة رسول الله وتصريح يجعل بالله قول المتن  
(ولا يغفر تحت شي) قال البغوي لأياس بأن يسقط تحت جنبه شيء لا جعل في قبره صلى الله عليه وسلم قطيفة  
جرا وأجاب الأصم ببيان ذلك لم يكن صادراً عن رجل الصابئة ولا رضاهم وإنما فعله شتران كراهة أن يلبسها  
أحد به صلى الله عليه وسلم وفي الاستيعاب أن تلك القطيفة أخرجهت بل أن يجعل التراب مغشى ونهاية يقال  
عش قوله مر وفي الاستيعاب الخ تعبد اه (قوله ولا موضع) إلى قوله انتهى في المغنى الإقوله قبل وإلى  
المتن في النهاية (قوله بكسر الميم) وجمعها تخاد بغضها حيث بذلك لأنها آلة لوضع الجسد عليها بما فيه ومغنى  
(قوله أي يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهة وإن كان من التركة وفي الوارث قاصر ولعله غير مراد  
سم (قوله لما فسب من أضاعة المال) أي بل موضع بدلهما أي وليتو يقضى بخدة اله أو التراب كما مر  
الإشارة إليه مغنى ونهاية (قوله فإن أخرجت من القبر) أي وهو الصواب مغنى (قوله وكان قاله غفل عن  
قول الشاعر الخ) أي وعن نص النخاعة على جواز مثله في التمتون وقد ذكر صاحب الاشارة به وهي أي الواو  
انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله وعن تعليلهم ذلك بقوله تعالى والذين تبرؤا للدار والاعيان أي  
والأغتر الاعيان سم (قوله عطف العون الخ) بأمر يدل من قول الشاعر ويحتمل نصبه بترفع الخافض  
أي بعطف الخ (قوله المعذر) صفة (قوله اضمار الخ) مفعول له للعطف أو سال من فاعله المذوف قول  
المتن (في ناول) أي ونحوه من كل ما يحول بينه وبين الأرض عش (قوله لانه بدعة) إلى قوله فإن لم  
يوص في النهاية وبغنى الاتوله بل لا يبعد إلى وتنقذ (قوله بتخفيف التعنة) أي وسكون اللام مغنى (قوله  
بكسر أوله الخ) وهو أفصح من فقه وحكي فيه الضم أيضاً بما (قوله وأخرى الخ) أي المتبهم بيق أو  
لدرغ نية ومغنى ذلك معطوف على كون الدفن الخ (قوله أو كان امرأة الخ) أي كما قاله المتولي لتلاصقها  
الاجانب عند الدفن وغيره مغنى ونهاية قال سم وعقب شرح الروض ما قاله المتولي به وقوله فسيه نظر اه  
(قوله بل لا يبعد وجوبه الخ) أفره عش (قوله وتنقذ الخ) عبارة النهاية والمغنى ولا تنقذ وصيته الا  
في هذه الحالة اه أي حاله وجوده المصلحة كالصو والمذكورة في المتن والشرح (قوله ان رضوا) يتأمل  
مع اطلاعهم الا تحق الفرائض في مؤن التحضير وتسمى بالخطوط مع أنه من السندوبات مصرى أقول  
تقدم في شرح والخطوط مستعصما باندوفيه بالتأمل واجعه (قوله عا كره) أي فيما إذا كان لغيره من قول  
المتن (ويجوز الدفن الخ) أي المسلم أماموق أهل الامة فسيان أن شاء الله تعالى في الخربة أن الالام  
بمنعهم من الظهور جنازتهم نهاية ومغنى (قوله بلا كراهة) كذا في النهاية والمغنى (قوله لما صرح الخ)

(قوله أي أدفنت) يمكن تعليق الظرف فيه (قوله أي يكره ذلك) ظاهره الاقتصار على الكراهة وإن كان من  
التركة وفي الوارث قاصر ولعله غير مراد (قوله وكان قاله غفل عن قول الشاعر الخ) لا يجمل إلى الاستناد في  
الرد لقول الشاعر فإنه بمجرد لا يفسد كلاً لا يتحقق فإن النخاعة تصار إلى جواز مثل ذلك في التمتون وقد ذكره  
صاحب الاشارة بقوله وهي أي الواو انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله ومن أماله ذلك قوله تعالى  
والذين تبرؤوا للدار والاعيان أي والأغتر الاعيان (قوله أو كانت امرأة) قال في شرح الروض أنها لبسها  
الاجانب (قوله أو كانت امرأة لا يحرم لها) لقوله في شرح الروض عن حكاية الأندلسي له على المتولي وغيره وقوله  
بقوله قلت نظر اه

(ووقت كراهة الصلاة) اجتماعا وكراهة الصلاة ذات السبب الآتي (إذا لم يعبره) لأن سببه هو الموت متقدما أو مقارنا أو ما أتخرأه في الوقت المكر ومن حيث الزمن فلا يجوز كما يأتي خبر مسلم عن عتبة بن عمار رضي الله عنه ثلاث ساعات ثم نازر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيهن وأن تبرهن فيهن موتا أو ذكر وقت الاستواء والظلال والغروب قال في المجموع عقبه عن جعفر أنهم أجابوا عنه بأن الاجتماع على ترك العمل بظاهره في الدين وعن آخرين أنهم أجابوا بأن النبي إنما هو عن تحريم هذه الأوقات (١٩٥) الذين فهذا هو المكر وهو مراد الحديث قال وهذا أحسن

من الأول بخلافه من حيث الفعل وهو ما بعد صلاة الصبح إلى الطلوع والعصر إلى الغروب فلا يحرم فيه وإن تحريمه في كراهة الأسوي وغيره واستدلوا به بالخبر وكلام الأصحاب لكن فزع فيه بأن المعتدلة لا فرق وعليه فليس من القري التأخير بقصد زيادة المصلين بغير ظاهر خلاف لما يقتضيه كلام بعضهم لعدم إيجابهم البطان في القري بأن فيه مراعاة الشرح وهذا الأمر غامض في وجوه أن يرد بكمس (تنبية) «ظاهر كلامهم بل مربيحه أنه لا فرق فيها ذكره وهما بنين حرم مكة وغيره ويشكل عليه ما من من الفرق بينهما في الصلاة وهما يؤيد اتحاد المصلين المعتد

عبارة النهاية والتي لأنه صلى الله عليه وسلم قد قبلوا أو بكر وغيره عثمان كذلك بل فعله صلى الله عليه وسلم أيضا أو قول المتن (ووقت كراهة الصلاة الخ) أي بلا كراهة فيها يتوهم في (قوله كراهة الصلاة الخ) أي قد ساءلها (قوله الآتي) أي أنافي التنبية (قوله مقدم) أي باعتبار الابتداء (أو مقارن) أي باعتبار الاستمرار (قوله من حيث الزمن) أي متى تترد في قوله بخلافه من حيث الفعل (قوله فلا يجوز) أي موح ذلك بصح أو لا فصول المقصود ما أنا في لافله في وقت أدائه فهو تغير الصلاة المؤداة إذا تحريم في وقت كراهة كالعصر إذا تحريم بها وقت الأصفر أو ما فيها مع كراهة التأخير تعتقد سم عبارة النهاية بأن تحريمه كراهة كراهة المجموع اه وإذا غلبت مقتضاه كلام المرء وفصوله أفضى المتن عدم الجواز وجرى عليه شيخنا في شرح منبهه ويمكن حله على عدم الجواز الأسوي الطرفين وعلى كراهة حل خبر مسلم عن عبيد الله (قوله كراهة) يعني بالآتي (قوله المجموع) (قوله وأن تغرب) يضم إليه وكسر هاء نهاية (قوله لا يجوز الخ) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الأصفر سم (قوله أجابوا عنه) أي عن خبر مسلم الظاهر في التحريم (قوله وهو مراد الحديث) اعتدله النهاية والتي (قوله وهو الخ) أي وقت الكراهة من حيث الفعل (قوله فلا يحرم الخ) أي ولا يكرهه في نهاية (قوله بالخبر) أي المأثرة ومفعومه (قوله لكن فزع الخ) عبارة في لافله وخلافه من حيث الفعل (قوله لا يحرم الخ) أي بطان كلها وهو الظاهر اه (قوله فلا فرق) أي بين الأوقات الزمانية والفعلية فذكر في كلامهم القري (قوله وعابه) أي النزاع المذكور (قوله لا يعلم الخ) متعلق بقوله فليس الخ (قوله البطان) أي إبطال الصلاة في وقت الكراهة في غير حرم مكة (قوله وهذا) أي التأخير إلى وقت الكراهة بقصد زيادة المصلين (قوله كس) في قول المصنف ولا تؤثر زيادة المصلين (قوله فيبدأ كروا الخ) أي من الكراهة أو الحرمه مع القري (هنا) أي في الدين (قوله عابه) أي عدم الفرق هنا (قوله ماسر) أي في الصلاة (قوله اتحاد المصلين) أي الدين والصلاة (قوله المعتد الخ) قائل يؤيد (قوله أنه الخ) بيان للمعتد المذكور (قوله كس) أي كعدم الفرق في الصلاة (قوله وان الأصحاب الخ) عطف على قوله المعتد الخ ويصح التأييد قوله قال جمع الخ (قوله فقسامه) أي التحريم في الصلاة (قوله كس) أي كاستثناء في الصلاة (قوله وافتراقهم الخ) عطف على اتحاد المصلين يعني بما يؤيد افتراق المصلين أمران أحدهما ما شربيل التنبية عن الأسوي والثاني ما قالوه الخ ولكنهما مردودان لما ظهر من قوله ولما الخ ثبت أنهما معقدان قنوى الأشكال ثم أجاب عنه بقوله ويرق الخ كردي (قوله بخلافه) أي التحريم في الصلاة في الزمانية والفعلية (قوله بخلافه) أي بخلاف النعم في الصلاة فيم القري وعدمه (قوله لو أن تقول الخ) أي إذا التأييد الافتراق بما ذكر (قوله من ثم اتنى النبي الخ) في هذا التفرع تأمل (قوله وهذا) أي بندم افتراق المصلين فيما ذكر (قوله واختلافهم في حرم مكة) أي حيث يكره الدين مع (قوله فلا يجوز) أي موح ذلك بصح أو لا فصول المقصود ما أنا في لافله في وقت أدائه فهو تغير الصلاة المؤداة إذا تحريم بها وقت كراهة كالعصر إذا تحريم بها وقت الأصفر أو ما فيها مع كراهة التأخير تعتقد (قوله والغروب) لعل المراد قرب الغروب وهو الأصفر (قوله بان المعتد الخ) اعتدله مر

هنا وإن تحريم كس ثم وافتراقهما من غير من قصر التحريم عند القري في الأوقات الزمانية بخلافه ثم وما قالوه أنه الخ عند عدم القري لا كراهة بخلافه ثم أولئك أن تقول أنه من حيز ذي السبب المتقدم والمقارن كما تقر وهو كذلك لا حرمه ثم أكرهه فيم الاعتد القري فكذلك هذا إن ثم اتنى النبي عند عدم القري تغير السبب بقسميه ههنا ثم وهذا أيضا يوجب المعتد المذكور رأيه لا فرق بين الوقت الفعل والزمان لأن الدار على القري وهو عوام في الوقتين ثم فكذلك ههنا لا يفرق بين اتحادهما في ذلك كله واختلافهما في حرم مكة بأن الصلاة لما قرين فيه عليهما في غيرهما بالمشافعة

الاستبالة التي لا توجد أصلا في غيره (١٩٦) ناسب أن توسع في بيانها وان نحرها فبما لم يؤمر بتأخيرها إلى خارجة حيازة تلك المضاعفة إلى

لا توجد في غيرها وأيضاً  
فالغرض المنع اربعة الشروع  
لا يتصور في الصلاة فيه مع  
قول الشارع صلى الله عليه  
وسلم لا تتعوا أحد اطاف  
ومصلي أية ساعة شاء ولا  
كذلك النفل في الامرين  
فانه ليس من شأن الميت  
أن يخرج بمن احرم فلا  
يتحسب فوات شيء وأيضاً  
فغرضي للدفن في هذا الوقت  
مع حصول المصروف منه  
بتأخيرها إلى خروج الوقت  
المكروه وفيه مراعاة ظاهرة  
فتنازل ذلك فانه مهم  
والحاصل ان من شأن المصلي  
كونه ناول في الحرم وتارة  
خارجة فوسع له اقتنام  
الحرم ولم يتصور منه مراعاة  
والدفن ليس من شأنه ذلك  
فتصورت المراعاة نفسه  
(وبغيرهما) أي الليل ووقت  
الكراهة وهو ما يقي من  
النهار (أفضل) للدفن  
منهما أي فاضل عليهما لانه  
مندوب بخلافهما نعم ان  
خشى من التأخير إلى الوقت  
المنذوب تغيره أو زيادة  
على الاسراع المطلوب بنسب  
تركه فيما يظهر (ويكره  
تخصيص القبر) أي تبييضه  
بالجص وهو الجبس وقيل  
الجير والمراد هناهما أو  
أحدهما لا تطيبينه  
(والبناء) عليه في حريمه  
وخارجة نعم خشى بنسب  
أو خسر سبع أو هدم سبل

التعريض بخلاف الصلاة (قوله لا تبي) أي في الاعتكاف كردى (قوله فيه) اعلمه معلق بغير دها  
والضريح لم يرممكة (قوله وان نحرها) أي أوقات الكراهة (فيه) أي في حرم مكة (قوله ولم يؤمر الخ)  
تطعن على قوله ناسب الخ (قوله الخ) أي خارج حرم مكة والثابت باعتبار المضاف اليه وكذا  
ضريح غيرها (قوله في الامرين) أي قوت المضاعفة بالتأخير وعدم تصور المراعاة بالتعريض (وقوله فانه  
الخ) عليه لا تتعوا أحد الا ولو (قوله وبأض الخ) عليه لا تتعوا أحد الا الثاني (قوله والحاصل الخ) أي حاصل  
الامرين القتيضين لاختلافهما في حرم مكة (قوله ان من شأن المصلي كونه الخ) أي وقد أدت له الشارع  
في ان يصلي في أي ساعة شاء بغير نسبة وله ولم يتصور الخ (قوله والدفن ليس من شأنه الخ) أي ولم يأذن  
الشارع بفسده في أي ساعة أو بدبل نهى عن تحري أوقات الكراهة (قوله فتصورت الخ) أي فكره  
الدفن عند التعريض في حرم مكة ولم تذكر الصلاة عند التعريض فيه سم (قوله أفضل للدفن منها) \* فرع  
يحصل من الامر بالصلاة على المشايخ وقه بالحضور معه أي من منزله مثلما طوطي يحصل منه هلو بالحضور  
معهم إلى تمام الدفن لا لاهواراً فقط قيراطين لغير المصحين من شهداء الجنائز حتى يصلي عليها فله قيراط من  
شهادة حتى تدفن وفي رواية البخاري حتى يفرغ من دفنها قيراطين قبل دفنها القيراطان قال مشعل الجليلين  
العظيمين وسلم أصغرهما مثل أحد وهل ذلك بشرط الصلاة أو بدونه فيكون ثلاثة قيراطين بدونه احتمال  
لكن في صحيح البخاري في كتاب الامعان التصريح بالاول وبشهد الثاني دار والاهل به في صرفوعان شيع  
جنازة حتى يقضى دفنها كتبه ثلاثة قيراطين وبما تقر على أنه لو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى دفن  
لم يحصل له القيراط الثاني كما شرح به في المجموع وغيره ولكن له أجر في الجلاء ولو تعددت الجنائز وتحدثت  
الصلاة لمها دفعة واحدة هل تعدد القيراط بتعددها ولا نظر لاتحاد الصلاة قال الأذري الظاهر التعدد  
وبه أجاب فافى جماد البارزى وهو ظاهر يعنى وكذا في النهاية الاقوله قبل ان يمتدح وقال ع ش قوله مدر  
لوصلى عليه ثم حضر وحده الخ أي مشى وحده إلى محل الدفن ومنه ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين اه  
أي ولم يصل على الجنائزة (قوله أي فاضل) أي قوله نعم في النهاية الاقوله أو زاد في المتن وقوله بل يجب ان  
تظهر ما مر وكذا في المتن الاقوله وسيعلم الخ إلى المتن (قوله بخلافها) أي فانه بخلاف السنة (قوله بالجص)  
بغض الجص وكسره ما ملوى (قوله وقيل الجير) وهو النوردة البيضاء نايبة (قوله لا تطيبينه) أي لا يكره تطيبينه  
لانه ليس لاز بتطيبه (قوله والبناء عليه الخ) أي ويكره البناء على القبر في حرم القبر وهو ما قرى من مصاد  
وخارج الحرم هذا في غير المسألة وما ساقى ما كسبه من اليه الشارح وأما فيها فبأنى كردى (قوله لم يكره  
البناء الخ) هل الحكم كذلك ولو لم يمسح له لم يحل ثم رأيت الشارح صرح به فيما ساقى إلى بصرى عبارة  
ع ش باني ولو في المسئلة وينبغي أيضاً ان من ذلك ما يجعل في بناء الحجارة على القبر خوفاً من أن ينش  
قبل بناء الميت لدفن غيره اه وقوله وينبغي أيضاً الخ ساقى عن سم مثله (قوله والتخصيص) اعلم  
المراد به البناء بالجص لا بالعتى المتقدم أي التبييض والا فلا تدخل في دفع نحو النش (قوله بل قد  
يجبان الخ) أقوه ع ش (قوله نظير ما مر) أي في شرح أقل القرح حفرة تقع الرابحة الخ (قوله وسيعلم من  
هدم ما في المسئلة الخ) أي فانهم أن ذلك يخصص لمها سم (قوله فلا تراض عليه الخ) أي أن الغنى  
لا تراض عليه سم (تبيينه) \* ظاهر كلامه أن البناء في المقبرة المسئلة لم يكره ولو كان يهدم فانه أخطأ  
في البناء وفصل في الهدم بين المسئلة وغيرها والى مصر في المجموع وغيره بغيرم الهدم فها هو المعتمد  
فلمصرح به هنا كان أولى فان قيل يؤخذ من قوله هدم المقبرة ما يمنع فقد قال في وضعية آخر  
(قوله والدفن ليس من شأنه ذلك) قد عكس ذلك لانه لما كان من شأن المصلي ما ذكر كان فيه مراعاة (قوله  
فتصورت المراعاة فيه) أي فكره الدفن عند التعريض في حرم مكة ولم تذكر الصلاة عند التعريض فيه (قوله  
وسيعلم من هدم ما بالمسئلة حرم البناء فيها) أي فانهم أن ذلك يخصص لمها سم

عن الثلاثة سواء كانت اسماء وشيخه في لو خندقد رأسه أو في غيره ثم بحث الأذري حومة كناية (١٩٧) القرآن لشريته للامتهان بالدوس

والتيحس بسد يد الوقي  
عند تكرار الذنوب ووقوع  
المطر وندب كناية اسم بغير  
التعريف به على طول  
السنين لاسيما القبور والانياء  
والصالحين لانه طريق  
للاسلام المستقب ولما  
روى الحاكم النيسابى قال  
ليس العمل عليه فان  
أفتا المسلمين من الشرع الى  
الغرب مكتوب على قبورهم  
فهو عمل أخذه الخلف من  
السافر ويرد بفتح هذه الكناية  
وبفتحها فالبناء على  
قبورهم أكثر من الكناية  
عليها في المقام المرسلة كما هو  
مشاهد لاسيما بالخرمن  
ومصر ونحوها وقد علموا  
بالنهي عنه فكناهي فان  
قلت هذا اجماع فقلى وهو  
حجة كاسر حوايه قلت مجموع  
بل هو أكثرى فقط اذ لم  
يخفوا ذلك حتى عن العلماء  
الذين يرون منعه وبغرض  
كونه اجماعا فعليا فحصل  
حجته كاهو ظاهر انما هو عند  
صلاح الزمنة بحيث ينفذ  
في الامم بالمر وفد النهي  
عن المنكر وقد تعطل ذلك  
من منذ أزمنة (فرع) \*  
يسن وضع حربة خنجره  
على القبر لاتباع وسنده  
صخره ولانه تخفف عنه بركته  
تسببها اذ هو اكمل من  
تسبب الياسة لما في تلك من  
نوع حيا فوقيس بهما العتيد  
من طرح الرمحان ونحوه

شروط الصلاة فان شرس الشجرة في المسجد مكروه ثم قال فان غرست قطعت وجع بعضهم بين كلاي المصنف  
يجعل الكراهة على ما ذابني على الغرض خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حرم القبور والخرم على ما ذابني على  
القبور فبئسنا كس فيهم والعهد الحرم متعلقا به وقوله وجع بعضهم الخ في النهاية مثله (قوله عن الثلاثة)  
وهو التخصيص والبناء والكناية (قوله سواء كناية اسم بالخ) نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يحفظه عن  
ذلك بكناية اسم صاحبها بذكر اسمها فلا يبعد استثناء ذلك على المذهب فليست تأمل اعجاب اه سم  
وتقدم واتي مثله عن غش (قوله وغيره) شامل للقرآن (قوله بحث الأذري حومة كناية القرآن لانه يرضه  
للامتهان بالدوس الخ) هذا المخذوم غير عتق فاما على ما طلق الاصحاب أى الشامل لكناية القرآن ويكره أن  
يجعل على القبر مظلة لان عرض الله تعالى عن أى قبته فحماها وقال دعوه فظله الله وفي الخارى لمامان  
الحسن بن الحسن بن روى الله تعالى عنهم ضربت ابراهيم القبة على قبره سنة ثم رفعت نفسه مواصيا بقول  
الاهل وجدوا ما فقدوا فاجابه اخو بل يسوقا فانه لم يوافقنى وكذا في النهاية الاقوله لان عا الخ في البصري  
بعد ذكره عن المعنى كراهة المظلة ما نصه وقد يقال ينبغي أن يكون محصل ذلك اذ لم يكن غرض صغير في  
الانقضاء والا فلا كراهة كان يكون لقوله من يجهنمون نحو القرآن على الميت من الحر والبرد اه (قوله)  
وندى كناية اسم بالخ عطف على حومة كناية القرآن واعنه هذه النهاية بلا جزم الى الأذري ونقل شخنان شرح  
الهيبة اعتمادا على العز الى الزكوى وأقره (قوله بغيره التعريف بالخ) أى ليزان نهاية (قوله النهي)  
أى عن الكناية (قوله فهو) أى كتب الاسم على القبور (قوله ويرد) أى قول الحاكم فان أفتا المسلمين الخ  
(قوله أكثر من الكناية الخ) فيه نظر ظاهر (قوله فكناهي) أى فلا يكون اتفاقهم على الكناية بحجة لندبها  
(قوله هو اجماع) أى على كناية الاسم بغير التعريف به (قوله حتى عن العلماء الذين يرون منعه) لعل المناسب  
املا يرون الخ بزيادة لا واسقاط لفظة حتى (قوله لاسين) الى قوله عرف في المعنى الاقوله وسنده الى وقيس  
وقوله أعرض عنه وقوله ولما قيدوا الى الميت وقوله لغير حاجته الى وتوحيو بطوقه وهى من البناء الى الميت  
والى قوله واعترض في النهاية الاما ذكر (قوله لاسين وضع حربة الخ) وينبغي انه لو ثبت علمه حيث ش كفى به  
عن وضع الحجر بد قيا ساعلى زول المطر الا لا يتوحيو بخلافه وبغرض بان زيادة الماء بعد زول المطر الكافي  
لامعنى لها لحصول المقصود من تعبد التراب بخلاف وضع الحجر بد زيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة  
رحمة لعل بتسبيح الحجر بد ع (قوله ولانه يخفف الخ) من عطف الحكمة على الدليل (قوله ونحوه)  
أى من الاشياء الرطبة و (قوله ويجرم أخذ ذلك) أى على غير ما كنهنا به ومعنى قال عش قوله مر  
من الاشياء الرطبة يشعل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة وقوله مر على غير ما كنهنا به  
أما كنهنا فان كان الموضوع مما يمرض عنه عادة حرم عليه أخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثير الاجراض  
عن مثله عادلة يحرم سم على المنهجر ويظهر أن مثل الحجر يدا العتيد من وضع الشمع في لمباي الاعماد ونحوها  
على القبور فيحرم أخذه لعدم اعراض ما كنهنا به عن عدم رضاه باخذه من موضعه ع (قوله يحمل الحربة)  
اذ لم تطرد عادة أهل البلاد بوضع نحو الشمع على قصد التصديق عن صاحب القبر لئلا يأخذه واعتراض واضعه  
عنه بالسكينة فلا يحرم أخذه فاير اجمع (قوله لفوات حق الميت الخ) قد ينافيه قوله السابق اذ هو اكل  
(قوله وندى كناية اسم بغيره بالخ) عبارة شرح العباب وندى أى وبحث الأذري والذى ذكره ندى كناية اسم  
الميت بقدر الحاجة للاعلام لاسيما قبور الصالحين فانها لا تعرف عند تقادم السنين الا بذلك وأيا ما أخذنا  
من كلام الحاكم بان النهي عن الكناية بنفسه أو بحمول على الزائد على ما يعرف به المتأيد المذهب بخلاف  
ذلك كله اه نعم لو خشى نبشه والدفن عليه وكان يحفظه عن ذلك بكناية اسم صاحبها بذكر اسمها فلا  
يبعد استثناء ذلك على المذهب اه فليست تأمل

ويجزم أخذ ذلك كالحجج لمناخه من تقوى يتحق الميت وظهر أنه لا حومة في أخذها يأس أعرض عنه لفوات حق الميت يسوقا لافيد واندب  
الوضع بالحضرة وأعرض عن اليأس بالسكينة انظر التقيد صلى الله عليه وسلم الخفف بالانحصر بحال ليس

ساحة مسمار كما هو ظاهر أو  
 فجو تعو بط أو توبة عليه  
 خلافان زعم المراء الثاني  
 وهل من البناء ما اعتد من  
 جعل أربعة أبحار مربعة  
 محطبة بالقرع لصق رأس  
 كل منها رأس الآخر بحص  
 محكم أولانه لا يسمى بنه  
 عرفا والذي بنه الأول لان  
 العلة السابقة من التأييد  
 هو جودة هنا (في مقبرة  
 مسيلة) وهي ما عتاد أهل  
 البلد الذين فيها عرف أهلها  
 ومبيلها أم لا ومبيلها بالأول  
 موقوف بل هذه أولى حكمة  
 البناء فيها قطعها فالله الأسوي  
 واعترض بأن الموقوفة هي  
 المسيلة وكسوة ورد بان  
 تعرفها يدخل مسوانا  
 اعتادوا الذين فيه فهذا  
 يسمى مسيلا لموافق  
 ما ذكره (هدم) وجوبا  
 لحرمته كلفي المجموع على  
 قيس من التصديق مسان  
 البناء يتأيد بعد انقطاع  
 الميت فحرم الناس تلك  
 البقعة وقد أتى جمع يهدم  
 كل ما يقر اقتصر من الأبنية  
 حتى تبيد ما منها الشافي  
 رضى الله عنه السبي بناها  
 يقض المسألة وينبغي أن  
 لكل أحد هدم ذلك المالم  
 نخش منه مفسدة فتعين  
 الرفع للإمام أخذ من كاذم  
 ما من الرقعة في الصلح ولا  
 يجوز زرع شيء من المسيلة  
 وان يتعين بل من هبالانه  
 لا يجوز الانتفاع بها بنسب  
 الذين فيقلع وقول المتولي يجوز زرع البلي محمول على الملوكة (ويندب أن يرش القبر بها) مالم ينزل مطر يكفي للاتباع (قوله

المنصف فاعل قول المتن (ولو بني الخ) لا يبعد أن مثل البناء الموجه على مدار خشب كقصور وقصور العلة  
 أيضا فليأمل سم على حج وهي التصديق عش (قوله مسمار) أي في شرح وبناء (قوله أو نحو  
 نحو بط الخ) أي كبيت أو مسجد أو غير ذلك المعنى ونابة (قوله من جعل أربعة أبحار مربعة) أي مسبة  
 بالتركية عش (قوله والذي بنه الأول) لا يبعد أن يستثنى ما لم يوجه للأحجار المذكورة لحفظه من  
 النش والدفن عليه قبل بلائه سم وعش (قوله لان العلة السابقة) أي في محل نعم سنأتي الإشارة إليها سم  
 قول المتن (في مقبرة مسيلة) ومن المسيل كقال البصري وغيره رقعة مقصرة فان ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ  
 مصر أن عمر بن العاص اعطاء المقوس فيها لاخر ولا ذكر كانه وجد في الكتاب الأول أي التوراة أنها  
 قربة أهل الجنة فكانت تعرف من الخطاب في ذلك فكتب إليه في لا أعرف أي اعتقد رتبة الجنة لا لاجساد  
 المؤمنين فاحلوا لها ما هم وقد أتى جماعة من العلماء بعدم ما بين فيها معنى زاد النهاية ونظر حله على ما إذا  
 عرف حاله في الوضع فان جعل ترك جلاله وضعه حتى كافي السكتات التي تقرأ أهل القمة عليها في بلدنا  
 وجهلنا على كافي البناء الموقوف على ساقطة الآثار والشوارع اه ويندفع ذلك قول الشارح الآتي  
 فيما من الشافي رضى الله تعالى عنه (قوله بالأولى) الأولى لظهور الاضراب الآتي قاسا قطعه (قوله ورد  
 بان تعرفها يدخل موات الخ) هل يجوز احياها موضع من هذا الموات دار أو غير هذا ملك الحي ذلك ويفرق  
 بين ذلك وحرمته البناء القبر به ليس التملك يؤدي إلى التحجير وألا يكون اعتياد الدفن فيه معانها من  
 الاحياء فيه نظر وقد بينا الأول اطلاقهم صحة اعياد الموات سم ويؤيده أيضا قول الاسني والنهاية قال  
 الأذري ويقرب لحاق الموات بالسيلة لان فيه تضييقا على المسامين بما لم يصفه ولا فرض شرعى فسه  
 بخلاف الاحياء اه وباتى آتفان في الاعباب ما قد يصح من ذلك مع ما فيه ولكن قول الشارح الآتي  
 ولا يجوز زرع شيء الخ مريع في الثاني وهو الظاهر والله أعلم (قوله يدخل موات الخ) قديقال وكذا  
 يدخل موقوفة الدفن اعتادوا الذين فيه فلا يصح ما ذكره الأسوي المقضي للحيانية بنهنا (قوله وجوبا)  
 إلى قوله مع أن البناء في النهاية والمنعنى (قوله وقد أتى جمع الخ) الوجه خلاف هذا الافتاء لم يتحقق  
 التعدي في بناء بعينه والأفان بنه لم يتحقق امره الا وهو محل للوضع حتى فليأمل سم وتقصد من  
 النهاية ما وافقه (قوله حتى قبلة ما منها الشافي رضى الله تعالى عنه الخ) هذا الافتاء مردود لان قبلة ما منها كانت  
 قبل الوقف دار ابن عبد الحكم عش (قوله محمول على الملوكة) هل الموات كالمال كفي ذلك سم أو  
 قد يصح ذلك قول الشارح في الاعباب ما يصح وجوز ذلك الأرض أي التي تقع بسلا من بها  
 وبنائها وسائر جوه الانتفاع والتصرف باتفاق الأصحاب ذكر ذلك كافي المجموع وينبغي فرضه في  
 مقبرة ملوكة أو موات مسيلة لحرمته في البناء فيها مطلقا اه لكن صنيع الشارح هنا من قوله المتقدم  
 ورد بان تعرفها يدخل موات الخ كالمصرح بغير تخلفه ويمكن أن يجمع بينهما بان يحمل ما في الاعباب على  
 ما إذا ترك أهل البلد الذين في ذلك الموات حلا مع زمهم على تركه استقبالا لأضواها على خلافه فلا راجع  
 قول المتن (ويندب أن يرش القبر) أي بعد الدفن وبذلك الاطفال وهو ظاهر عش (قوله مالم  
 ينزل مطر الخ) أقره عش (قوله لا لاتباع) أي لانه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر ولده ابراهيم معنى ونابة

(قوله في المتن ولو بني الخ) لا يبعد أن مثل البناء الموجه على مدار خشب كقصور وقصور العلة أيضا فليأمل  
 (قوله والذي بنه الأول) لا يبعد أن يستثنى عليه ما لو كن جعل الأحجار المذكورة لحفظه من النش والدفن  
 عليه (قوله لان العلة السابقة) أي في محل نعم سنأتي الإشارة إليه (قوله ورد بان تعرفها يدخل موات الخ) هل  
 يجوز احياها موضع من هذا الموات دار أو غير هذا ملك الحي ذلك ويفرق بين ذلك وحرمته البناء القبر به ليس  
 لأن ذلك يؤدي إلى التحجير وألا يكون اعتياد الدفن فيه معانها من الاحياء فيه نظر وقد بينا الأول اطلاقهم  
 صحة احياها الموات (قوله وقد أتى جمع الخ) الوجه خلاف هذا الافتاء لم يتحقق التعدي في بناء بعينه ولا لاف  
 من بنه لم يتحقق امره الا وهو محل للوضع حتى فليأمل (قوله محمول على الملوكة) هل الملوكة كالمال كفي

والإمام به وحفظنا التراب وتجاوزنا قبره يد المصعب ومن ثم نب كونه الماء طهورا وأبو داود يكره (١٩٩) بالخشب أو بحجر فانه لا يذرى ويكره عليه يتخلفون ورشه عامود

قال الامسوى ولو قيل  
بالقبر لم يبعد ويربأ  
فيه غرض طيبه وحسن  
ويحه ومن ثم اختار السبي  
اذا قصد يسره حضور  
اللائكة لكونها تحب الرج  
الطيب لم يكره (د) ان  
وضع عليه حصي صغير  
(د) ان (وضع خنجره)  
ولو اثنى (خنجره وخشبه)  
لا تباع رواء في الاول  
الشافي في قبر ابراهيم  
والثاني أبو داود بسند جيد  
في قبر عثمان بن مظعون  
وقد اثير به بصره وقضيه  
تدب عظم الحجر وماله نحوه  
وجهه ظاهر فان التقد  
بذلك معرفة قبر الميت على  
الدوام ولا يثبت كذلك الا  
العظيم قبل وتوضع أخرى  
عند رجليه وفيه نظرا لانه  
خلاف الاتباع (و) يندب  
(جمع الاقارب) وتعوهم  
كازوجهه والمماسك  
والعقلاء بل والاصداق فيها  
ظهور في موضع الاتباع ولانه  
أسهل على الزائر وارواح  
لارواحهم ويربسون  
كثيرتهم السابق في القبر  
فهي انظر (د) تندب  
(زيارة القبور) التي  
للمسلمين (لارجال) اجاعا  
وكانت مخطورة القرب  
عهدهم بجاهلية فرعا  
جلتهم على ما لا ينبغي ثم  
لما استقرت الامور وسبغت

ظاهرة منه انه غير الاتباع وقضية اقصار غيره على الاتباع خلافه (قوله وحفظنا) الى  
قول المتن وزيارة القبور في النهاية والتي الاقوال وفيه نظر الى المتن وما ينبغي عليه (قوله بنبر يد المصعب)  
بفتح الميم والجمع وضع المصعب والجمع مضاعف مضاعف اه عش (قوله ومن ثم) أي من اجل التفاؤل  
(قوله وهو راخ) أي ولو لمالح عش عبارة الرشيدى أي لاستعملا اه (قوله ويكره بالخشب) اعلمه  
الامام بن النقي (قوله ان يحرم) اعلمه الامام (قوله فانه الخ) أي قوله تدب اذ هنا قال عش وسكت  
عن المستعمل ومفهوم قوله طهورا انه خلاف الاولى (قوله ويكره عليه يتخلفون ورشه الخ) أي لانه  
امانة مال نهاية ومعنى قال عش وينبغي أن مثل ذلك الرش على غير القبر مما قصد به اكرام صاحب القبر  
كالرش على أضرحة بعض الاولياء اكرام الله لهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر اه (قوله ورد) أي ما فانه  
الاسنوى (قوله يندب) أي ما حال ودنياه ومعنى أي ومنه الخلق (قوله لم يكره) بل لو قيل بسنه  
حيث لم يبعد شيئا فنقول المتن (وضع عليه حصي) وهل يجوز بناء ذلك أي تثبيته بنحو حصي في مسيلة  
محل نابل ولعل الاقرب لجواز الفرق بينهما من البرهنة التي مر ذكرها واضع فان تثبيته ما ذكر لا يصير  
فيه ولا منغ من الوصول الى القبر وجهه خلافها بصري قول المتن (خنجره وخشبه) أي وتكون ذلك نهاية ومعنى  
قوله واه في الاول الشافي فقال انه صلى الله عليه وسلم وضعه على قبر ابيه ابراهيم وروى انه راى على قبره  
فرحفا صر به فاصدق وقال انه لا تضرب ولا تنفع وان العباد اذ فعل شيئا أحب الله من ان يشقه معنى (قوله  
وفي الخ) أي ما رواه أبو داود (قوله قبل الخ) أفرد النهاية والمغنى والاسنى عبارة عن ذكر المالودي  
احصائه عند رجليه أيضا اه (قوله وفيه نظر الخ) وقد يجلب ان هذا وان لم يرد لكنه في معنى ما ورد  
بحكمه أن في كل قبر ما عرفه القبر عش (قوله كالزوجه الخ) بيان له الاقارب (قوله والماله الخ) الخ  
أي والمهام من الرضا والمصاهرة فنهاية (قوله ويربسون الخ) أي يسد من دباب الالباب القبلية ثم الاسن  
فالاسن على الترتيب المذكور وفيها اذ فنوا في قبر واحد نهاية ومعنى (قوله وتندب زيارة القبور الخ) قال  
في شرح العباب ولا يسن السفر لزيارة قبر غيره أو عالم أو صالح خروجه من خلاف من منعه كالجوني فانه قال  
ان ذلك لا يجوز وانتهى اه سم عبارة المغنى قال لا يذرى ولا شبه أن موضع التدب اذ لم يكن في ذلك سفر  
لزيارة فقط بل في كلام الشيخ أي في مجده لا يجوز السفر لذلك واستثنى قبر ينصلي الله عليه وسلم ولعل مراده  
انه لا يجوز جواز استسوى الطرفين أي فيكره اه وقال عش ونا كذلك في حق الاقارب خصوصا  
الابوين ولو كانوا ابدا خروجه البلد الذي هو فيه اه (قوله التي للمسلمين) لم يسن وأن الزائر زور فاعلم  
أو فاعاد أو يحتمل ان يقال يفعل ما يليق لو كان الميت حيا وقد استدلل للقيام بمطلقة أولا كما بالقيام في زيارة  
النبي صلى الله عليه وسلم سم (قوله اجاعا) أي قوله وقول بعضهم في المغنى (قوله فرحفا جلتم) أي الزيارة  
بسبب جهلهم لقواعد الاسلام (قوله كنتنهم) يتكبرون بزيارة القبور وفروها الخ) ولا تدخل النساء  
في خبر الرجال على المختار وكان صلى الله عليه وسلم يخرج الى البقعة فيقول السلام عليكم اذ قوم مؤمنين  
وانا بكم شاهدا الله لاحقن اللهم انظر لاهل قبعة القرع مني (قوله هم من كان الخ) عبارة المغنى وذكر  
القاضي أبو الطيب في تعليقه مما حاصله أنه من كان يتصدق له بزارته في حياته من قبره أو صاحب فسين له  
زيارته في ألون كلتي حال الحياة وما يغبرهم فسين له بزارته اذ قد صدق ما ذكر الموت والترحمة عليه أو نحو  
ذلك (قوله أو يحرم) اعلمه مر (قوله ورد) اعلمه مر (قوله في المتن وتندب زيارة القبور الخ) قال  
في شرح العباب ولا يسن السفر لزيارة قبر غيره أو عالم أو صالح خروجه من خلاف من منعه كالجوني  
فانه قال ان ذلك لا يجوز اه ولم يسن أن الزائر زور فاعلم أو فاعاد أو يحتمل أن يقال يفعل ما يليق لو كان  
الميت حيا وقد استدلل للقيام بمطلقة أولا كما بالقيام في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي شرح العباب في  
تقسيم الزائر قوما لا ادخق نحو صديق أو والد نظير أبي نعيم من زار قبر والده أو أحدهما يوم الجمعة كان

وأمر ما بقوله صلى الله عليه وسلم كنتنهم يتكبرون بزيارة القبور وفروها فانها ذكر الاخر من كان تسن له بزارته حيا نحو صداقة  
واضح وغيره بقصد بزارته تذكروا الموت والترحمة عليه وقول بعضهم تكبروا بالذهاب بعد الدفن للقراءة على القبر ليس بسنة متبعة أذ ليس

ذلك قال الاسنوي وهو حسن اه قال في الاعباب وانما تنس الزيادة للاعتبار والترحم والدعاء ثم ضمن  
قول الزركشي ان تدب ال يارة مقيد بقصد الاعتبار أو الترحم والاستغفار أو التسلاوة والدعاء ونحوه ويكون  
المبت مسلماً أي ولو اجتنب ال يارة فله كفها فبين يرفه كذا فلا تنس زيادة الكافر بل تباح كذا في المجموع عواذا  
كانت للاعتبار فلا فرق ثم قال في تقسيم ال يارة انها ما لم يجر تدنك الموت والاسخرة فتسكن في رة القبور ومن  
غيره معرفة أصحابها وما لم يخو الدعاء فتنس لكل مسلم والمات لم يترك فتنس لاهل القبور لان لهم في برازهم  
تصريفات وركان لا يحصى عددها وما لا داعي لصدق والاشهر أي نعم من زار قبر والده أو أحدهما يوم  
الجمعة كان كحجته لفظ واية البهي غفر له وكتب له راحة وأما رحمة وتأنس المساور أي أنس ما يكون المات  
في قبره إذا رأى من كان يحبه في الدنيا وضع ما من أحد يتر بقبره المومن فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه  
السلام وتأت كذا في يارن مات قبره في غيبته ما حصرنا **(قوله كاتس الخ)** أي وياتي في المات **(قوله قراءة الخ)** نائب فاعل يسن **(قوله ويسن الوضوء الخ)** كذا في الغنى وعش **(قوله بل قل نعم الخ)** عبارة النهاية  
والغنى أما يارة قبر والكة ارفيا حة خلافا لما ورد في غيرهما اه قال عش قوله هر خلافا لما ورد في  
العبارة النواي أنما قبر والكفار فلا يندب يارتهما ويجوز على الاصح ان كانت ال يارة بقصد الاعتبار  
وذكر الموت فحي مندود بمطالو يستوي فيها جميع القبور وكافة السبي وغيره قال لكن لا يشرع فيها  
قصد قبره يه **(فرع)** اعتاد الناس زيادة القبور صبغة الجمعة ويمكن أن يوجه بالارواح تحضر القبور  
من عصر الخيلس إلى شمس السبت فحضور يوم الجمعة لانه تحضر الارواح فيه اه ولعل المراد حضور رخاص والا  
فلا رواح ارتباط بالقبور ومطالو يارته صلى الله عليه وسلم لشهادة أحد يوم السبت لعله بعدد من المدينة  
وضيق يوم الجمعة من الاعمال المطالو ية بمن التبيك وغيره سم على المنهج اه عش **(قوله وتعين ترجمه)**  
في غير تحقوف يه **(الخ)** كان الشارح لم يستحضر ما قدمه مستند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه  
الكافر مما نصه ويجوز له زيادة قبره أيضا وكالقر يزوج ومالك قال شارح وجار واعترض بان الواجه  
تقديمه براه اسلام أو خشيعة فتنة وأفهم المتن حمة اتباع المسلم جنازة كافر غير تحقوف يه وبه صرح الشاشي  
انتهى قال في العباب للمسلمين يارة قبر كافر قال في شرحه أي يباح له ذلك كقطع به الاكثر ومن صوبه  
في المجموع انتهى وظاهر قطع الاكثر من هذا الذي صوبه في المجموع أنه لا فرق بين القريب والاجنب  
ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة أيضا في اتباع جنازته لقريب وأجني خلاف ما قدمه من الشاشي وظاهر  
أن الكلام حديث لا اكرام ولا تعظيم في ال يارة والاتباع والاحرام وقض لا يباح عدم الكراهة لكن تقدم  
عن شرح هر كراهة يارة قبر القريب سم وماتله عن شرح العباب جراً نفا عن النهاية والمغنى مثله  
وقوله وقضية لا يباحة عدم الكراهة الخ قال عش الآن يحمل أن المراد به أي بالاباحة عدم الحرمة  
وبدل لذلك مقابلته أي في النهاية بكلام المساور أي القائل بالتحريم اه **(قوله أخصاف)** الى قوله  
والحق في النهاية والمغنى الاقوله والعباء **(قوله النساء)** من المتن لكنه كذا في أصل الشارح من غير أن يميز  
بما يؤيد ناه من المتن اه بصري **(قوله مطلقاً)** أي ولو عوز انذهب في نحو الهودج **(قوله نعم يسن لهن)**

كأنص عليه قراءة ما تيسر  
على القبر والدعاء فالبدعة  
انما هي في تلك الاجتماعات  
الحادثة دون نفس القراءة  
والدعاء على ان من تلك  
الاجتماعات ما هو من  
البدع الحسنة كالأعني  
ويسن الوضوء لها ما قبور  
الكفار فلا تنس زيادة ما بل  
قبل تحرم وتعين ترجمه  
في غير تحقوف يه باساعلى  
ما مر في اتباع جنازته  
**(وتكره)** للفتنة والنساء  
مطالو شبة الفتنة ورفع  
أصواتهن بالبكاء نعم تنس  
لهن زيارته صلى الله عليه  
وسلم

كحجته لفظ واية البهي غفر له وكتب له راحة **(قوله وتعين ترجمه في غير نحو الخ)** كان الشارح لم  
يستحضر ما قدمه مستند قول المصنف ولا بأس باتباع المسلم جنازة قريبه الكافر من قوله ما نصه ويجوز له زيادة  
قبره أيضا وكالقر يزوج ومالك قال شارح وجار واعترض بان الواجه تقديمه براه اسلام أو خشيعة فتنة  
وأفهم المتن حمة اتباع المسلم جنازة كافر غير تحقوف يه وبه صرح الشاشي اه قال في العباب ولل مسلم  
زيارة قبر كافر قال في شرحه أي يباح له ذلك كقطع به الاكثر ومن صوبه في المجموع اه وظاهر قطع  
الاكثر من هذا الذي صوبه في المجموع أنه لا فرق بين القريب والاجنب ويؤخذ من ذلك عدم الحرمة أيضا في  
اتباع جنازة قريبه وأجني خلاف ما قدمه من الشاشي وظاهر أن الكلام حديث لا اكرام ولا تعظيم في  
الزيارة والاتباع والاحرام وقضية لا يباحة عدم الكراهة لكن تقدم عن شرح هر كراهة يارة قبر



(الخ) أى سلى كل من الأقوال الثلاثة بل هى أعظم القربان لكسور والائتناء به وبغنى قال عرش  
 وعلوم أن عمل ذلك حديث لها الزوج أو السيد أو الولي اهـ وأوانع الخلو فقط أخذنا ما سطره العبد  
 والجماعة (قوله قال بعضهم الخ) عبارة المعنى وألقى الدمع وري قور بقة الأئمة والصلح والشهادة وهذا  
 ظاهر وإن قال الأذرى لم أره المقتديين قال ابن شهاب بن ميمون أن يثون بارة قبر أو بها وخونها  
 وسائر أقوالها كذلك فأنهم أولى بالصلة من الصالحين انتهى والأولى عدم الحاقهم بهم لما تقدم من تعليل  
 الكراهة اهـ وعبارة النهاية بى أن تكون قبور سائر الأئمة والأولياء كذلك كقوله ابن الرقصة  
 والقولى وهو المعتدون قال الأذرى لم أر المقتدين والأوجه عدم الحاق أوليها بخونها وبقة أقوالها  
 بذلك أخذنا من العلامة وابن بحث ابن قاضى شبهة الحاق اهـ وبأنهم ملحقون بقتل بحث الحاق الأقارب عن ابن  
 شهاب بخلاف القول الشارح قال الأذرى أن مع الخ (قوله والعلماء) أى العاملين (والأولياء) أى من اشتبه  
 بذلك بين الناس عرش (قوله فاقار بها أولى الخ) هذا مجموع سم أى كى فى الشرح ولما تقدم من  
 كراهة الكراهة (قوله وظهر أنه لا يرتبه) أى ظاهر منسب الأذرى أنه لا روى بقول بعضهم وكذا الخ  
 (قوله والحق فى ذلك) أى فى سنن تاريخ السائر الأئمة والعلماء والأولياء (قوله كذاهم بالمعجزة) أى  
 داخل الملائكة واندوسر شخصهم من نحو هودج (قوله فيشرط هنا) أى فى سنن بارتين لقبور نحو العلماء  
 (قوله وإن ذهب فى نحو هودج الخ) الظاهر أن محل اشتراط ما ذكر حديث كل من أحد من الأجانب والأفلا  
 وجه لاشتراط به صرى وقوله حديث كل من الخ أى عند الماشهد وطريقه بقاءنى عن سم أنفاً (قوله فستن  
 لها الخ) أى ولا جانب عند القبور فيما يبنى الألف فى المسمى بين وجودهم عندها وفى طريق بقها سم  
 (قوله يفرق الخ) أعني النهاية والمعنى كسرى (قوله بين نحو العلماء والأقارب) أى حيث يستزى بارتين  
 لقبور نحو العلماء على التفصيل المبادون قبور أقاربهم فلا تنس لهن بارتين لمطلقاً بل تركه كجامع مريح  
 صنيهم (قوله بخلاف الأقارب) أى الميكرو فاولياء أو أولياء عرش أى أولياءه وأولياءه (قوله  
 ويجعل عليه الحديث) أى على ما يرتب على خروجون فتنه عبارة النهاية وحل أى الخبر المذكور على ما إذا  
 كانت بارتين للتعديديا كما هو النوح على ما رتب به عادت من أولان فيه نحو ما سطر اهـ (قوله إذا لم تخش  
 الخ) عبارة المعنى وقيل بتابع جزمه فى الحساء ومصححه الرواى إذا أن الاثنان عللا بالاصل والخبر فيما إذا  
 ترتب عليها بقاءه ونحو ذلك اهـ (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأه الخ) يمكن أن يتجانب بانها  
 وأعمال فعلية بحتمه لولو جوه ككونها رحت لضرورة تنهاتى بالمعبرة لا مجرد الزارة سم قول المتن  
 (ويسلم الزائر) عبارة العبابى يقول وهو قائم أو قاعده قابل وجه المثل السلام عليكم الخ فى شرحه عقب  
 وهو قائم أو قاعده على المجموع عن الحافظ أى موسى الاصمهاى قال كائن الزائر فى الحياتر مجازاً لقائماً  
 قاعداً أو ماراً وروى القيام من حديث جماعة انتهى وعلم أنهم مروحوا فى باب الحديث وغيره من قراءة  
 القرآن جالساً أفضل وصرح به المصنف فى التبيان أيضاً وقضيت من أن أراد القراءة عند القبر من له الجلاس

القرىب اهـ (قوله قال بعضهم) حوى عليه مر (قوله فاقار بها أولى بالصلة الخ) هذا مجموع مر  
 (قوله وإن ذهب فى نحو هودج الخ) أى ولا جانب عند القبور فيما يبنى الألف فى المسمى بين وجودهم  
 عندها وفى طريق بقها كسرى على ذلك أن وجودهم عندها لا يرد على وجودهم فى المعنى بين وجودهم  
 مريحاً فى حضورهم بالمستجمع وجودهم فيه والفرق بين وجودهم عندها ووجودهم فى المعنى بالمستجمع لا يرضع  
 (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم رأى امرأه بمجرة ولم ينكر عليها) يمكن أن يتجانب بانها واقعة حال فعلية محتملة  
 لوجه ككونها رحت لضرورة تتعلق بالمعبرة لا مجرد الزارة (قوله فى المتن ويسلم الزائر) عبارة العباب  
 ويقول وهو قائم أو قاعده قابل وجه المثل والسلام عليكم الخ وفى شرحه عقب وهو قائم أو قاعده كفى المجموع  
 عن الحافظ أى موسى الاصمهاى قال كائن الزائر فى الحياتر مجازاً قائماً أو قاعداً أو ماراً وروى القيام من  
 حديث جماعة اهـ وعلم أنهم مروحوا فى باب الحديث وغيره من قراءة القرآن جالساً أفضل وصرح به

قال بعضهم وكذا سائر الأئمة  
 والعلماء والأولياء قال  
 الأذرى أن صح فأقار بها  
 أولى بالصلة من الصالحين  
 اهـ وظهر أنه لا يرتبه  
 لكن ارتضاه غير واحد بل  
 جزموا به والحق فى ذلك أن  
 يفضل بين أن يذهب أشهد  
 كذاهم بالمعجزة بشرط  
 هنا ما مر من كونهم معجزاً  
 ليست عزته تطيب ولا حلى  
 ولا يؤبر بنة كفى الجماعة  
 بل أولى وإن ذهب فى نحو  
 هودج مما سطر شخصها  
 عن الجانب فيسن لها  
 ولشأنها كذا لا خشية فتنه هنا  
 ويفرق بين نحو العلماء  
 والأقارب بأن القصد اظهار  
 تعظيم نحو العلماء بأجاء  
 مشاهدتهم وإضافه زوارهم  
 يعود عليهم منهم حدد  
 آخرى لا ينكره الا  
 المرحومون بخلاف الأقارب  
 فاندفع قول الأذرى أن مع  
 الى أخوه (وفيل تحريم)  
 الغير الصحيح لعن الله زوارات  
 القبور ومحل ضعفه حيث  
 لم يرتب على خروجهن فتنه  
 والا فلا شك فى التحريم  
 ويجعل عليه الحديث (وقيل  
 تسام) إذا لم تخش محذورا  
 لأنه صلى الله عليه وسلم رأى  
 امرأه بمجرة ولم ينكر عليها  
 (ويسلم الزائر)

ثم خصوصا لخبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكل الحاقون وفي رواية ضعيفة اللهم لا تعزنا احرهم ولا تقنطنا بعدهم والاستثناء للترك والدفن مثل البقعة او الامون على الاسلام وقيل يقول عليكم السلام لخبر انه تحية الموتي قاله ابن سلم عليه وورده هذا الخبر ومعنى ذلك انه تحية موتى القلوب لكرامته او ان العرب كانوا يعتادونه في السلام على الموتي (وقيل انهم ماتوا في القبر) له غيب القسرة بعد توجه القبلة لانه فيها ارجى الاجابة ويكون الميت كما امر فرج له الرحمة والبركة بل تصل القراءة هنا وفي اذاعي له عقبها ولو بعيدا كما يأتي في الوصية (وتحريم نقس الميت) قيل للدفن واني حكما بعدد الى بلد آخر وان اومى به لان فيه هتك لمصرته وسم الله عليه وسلم لهم يدفن قتلى احمدي مضاجعهم الى اراذل وانقلهم ولا ينال فيه محلا لاحتلال انهم يتلقونهم بعد فاصهم بردهم الباقية قوله بلد آخره لا يحرم نفسه لقرية ونحوها وانما ظاهر انه خير مراد وان كلما ينسب للبلد الموت يحرم النقل اليه ثم رأيت نصير واحد خروا بحرمته نقله الى المحل ابعدهم مبتدعة بمحل مونه (وقيل بكرة) اذ لم يرد دليل لخبره

سم اى مستقبلا وجه الميت كتابا (قوله نديا) الى قوله وقيل في النهاية الاقوله عموما الى الخبر الخروا الى قول المتن ويحرم في الغنى الا ما ذكر وقوله انه تحية موتى القلوب لكرامته (قوله على اهل المقبرة الخ) اى من المسلمين مستقبلا وجههم راد النهاية لما يقربوا القفار فالتقوا اس دم جواز السلام عليهم كفى حال الحياة بل اولى اه قال عس وينبغي ان يقرب منهم فاحتملوا كل حال لجمعهم وقيل بعدم اشتراط ذلك لم يكن بعيدا لان امور الاختلاف لا يقاس عليها وقد يشهد له الملاحقهم من السلام على اهل المقبرة مع ان صوت المسلم لا يصل الى جملتهم لو كانوا احياء اه (قوله دار الخ) اى اهل دار ووصبه على الاختصاص او النداء ويجوز جزمه على البدل معنى اى من الضمير (قوله لا حقون) زاد النهاية يقولون فى أسأل الله اولكم العافية اه (قوله والاستثناء الخ) اى قوله ان شاء الله نهاية (قوله التبرك الخ) اى وان اعني اذ كقول الله الى خافون ان كنتم مؤمنين معنى ونهاية قوله وللموت على الاسلام وروا عن ان هذا التوجه خاص بنا ولا يتأني فعله الله عليه وسلم فليتنبه بصري (قوله وقيل الخ) عبارة الغنى والشهور انه يقول السلام عليكم وقال الغناصى حسين والموتى لا يقل السلام عليكم لانهم ليسوا اهل الغلط بل يقل عليكم السلام فقد ورد ان شخصا قال عليك السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتي وابل الاول بان هذا الخبر عن عاذة العرب لا يعلم لهم اه وفي الاعباب به نحو هادى عوى انهم ليسوا اهل الغلط بمنوعة للغير السابق ما من احد يحرق بقر اخيه الخ على ان في كل من الصغين خطا لجعل كنونهم اهل الغلط في احداهما دون الاخرى تحكم اه (قوله ورده) كلام القيل (قوله هذا الخبر) اى خبر مسلم المار انما (قوله ومعنى ذلك) اى خبرنا تحية الموتي (قوله ماتوا في القبر) اى من القرآن واولاده اول البقرة وخرهاوس ايعاب قول المتن (ويعبره) قال المصنف يستحب الاكثر من الزيارات بكثر الوقوف عند قبور اهل الخير والفضل اثنى ومعنى (قوله بعد توجه القبلة) عبارة الغنى وعند الدعاء يستقبل القبلة وان قال الخراسانيون باستقبال استقبال وجه الميت اه (قوله ويكون انيت الخ) عبارة الغنى ويقرأ عند من القرآن ماتوا في القبر وانما يتبركون في القبر فان الزواب لما ضرب والميت كما ضرب رجليه في الرحمة في ثواب القراءة للميت كلام ياتي ان شاء الله تعالى في الوصايا اه (قوله بل تصل القراءة الخ) اى وان لم يجد ثواب ذلك اياه اب (قوله كخاضر) اى كخاضر في محل القراءة (قوله هنا) اى فيما اذا قرأ بمحضرة الميت (قوله ولو بعدا) غايه المعطوف فقط اى ولو كان الميت بعد ما دخل القراءة قول المتن (ويحرم نقل الميت) اى من بلد مونه نهاية ومعنى قال عس يؤخذ منه ان دفن اهل انبا بموتاهم في القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة مستقرة لاهل انبا فالتقليل اليها ليس نقلا عن مقبره بل مونه وهو انبا مرم على المنهج اى ولا فرق في ذلك بين من اعتاد الدفن فيها او في انبا فيما ينظر وماله يقال فيما اذا كان في البلد الواحد مقاربت عدة كباب النصر والقرافة ولاز بكيفية بالنسبة لاهل مصر فله الدفن في انبا شاء لانهم مقبر بله ذلك وان كان ساكنا يقرب احداهما لحد الفعلة المذكرة اه (قوله بل الدفن الى قوله) وينقل في الغنى الاقوله ومع امره الى الوضعية الخ وقوله وكذا البقرة والى قول المتن ونشفي في النهاية لا ما ذكر وقوله وفيه ما نظر (قوله وابل الخ) اى في مسئلة ينشفي معنى (قوله ماسر) اى في شرح والدفن بالقبرة افضل كمدى (قوله ومع امره الخ) قد يشك على هذا الاحتياط لا ما تقدم من الاستدلال به على تدب دفن الشهيد بجعله سم (قوله لاحتمال انهم يتلقونهم بعدا) اى ولعلمهم فهم وان الامر بالاباحة والا فلا يليق بهم مخالفتهم اوان بعضهم من لم يبلغه الامر نقل بعض القتل فامرهم بردهم سم اى وان الامر لا يرد بعد نقل بعضهم بعض القتل (قوله وقضيه قوله الخ) عبارة النهاية والغنى وتعبيره المصنف في النبيان ايضا وقضيه ان من اراد القراءة عند القبر سم له الجالس (قوله وصح امره) صلى الله عليه وسلم الخ قد يشك على الاستدلال به لانه استدلال بامرته صلى الله عليه وسلم بردهم الى مضاجعهم بعد نقلهم الى البلد على تدب دفن الشهيد بجعله لا يتقدم في شرح والدفن بالقبرة افضل (قوله لاحتمال انهم يتلقونهم بعدا) اى ولعلمهم فهم وان الامر بالاباحة والا فلا يليق بهم مخالفتهم اوان بعضهم من لم يبلغهم الامر نقل

(الأن يكون بقر بمكة) أي حرمها وكذا البقية (أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) (٢٠٣) الشافعي رضي الله عنه وإن وزع

في ثبوته عنه أو قره بها  
صلحه على ما يحته الحب  
الطبري قال جمع وعليه  
فيصكون ألبين من دمه  
مسح آثاره في باده أي لأن  
التفاحه بالصالحين أو أي منه  
بأفاره فلا يحرم ولا يكره بل  
يندب الفضلها ويحل حيث  
لم يحض تفسيره وبعده  
وتكفيه الصلاة عليه ولا  
حرم لأن القرض تعلق  
بأهل محل موته فلا سقطه  
حل النشل وينقل أيضا  
لضرورة كان تذر الخاء  
قبره يسلاذكروا بدعة  
وتشع من بنه وبذاته  
وقضية ذلك أنه لو كان نحو  
السيل بيم مقبرة البلد  
ويقتصد هاهنا لم النقل  
إلى ما ليس كذلك ويحث  
بعضهم جواز لأحد الثلاثة  
بعده فكذا أو حي به وواقه  
غيره فقال بل هو قبل التغير  
واجب وفيها آثار على كل  
فلا حجة فيما رواه ابن حبان  
أن يوسف صلى الله على نبينا  
وعليه وسلم نقل بعد سنين  
كثيرة من مصر إلى جوار  
جده الخليل صلى الله عليه  
وسلم وإن صح ما رواه أن  
الناقله موسى صلى الله على  
نبيه وعليه وسلم لأنه ليس  
من شرعنا ولا يرد حكايته  
صلى الله عليه وسلم لا لتجمله  
من شرعه ونبشه بعده فنه  
وقيل بل يجمع أحزابا على  
الظاهر عند أهل الخبرة

بالبلد مثل ما فعله اه كذا لا وخذت فنعلم كقوله الاسنوي من مباح البلد أربع مسائل ولا تملك في جوارقه  
البلد من المصلتين والتعار بين لاسما والعدا جارية بالدفن خارج البلد ولعل العبرة في كل بلد مسافة  
مقبرتها اه قال عش قوله مر أو بيم مسائل هي نقله من بلد بل أو لعمره أو من حضره لعمره أو بلد  
وقوله مر مسافة مقبرتها يعني فلما زاد النقل إلى بلد آخر احتجرت في التجرى من الزيادة على تلك المسافة اه قول  
المتن (الأن يكون بقر بمكة) أي ما عرفت في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله قال الزكري ويبنى  
استثناء الشهيد وقدم ما يدل عليه ولو أوصى بنقله من محل موته إلى محل من الأماكن الثلاثة نفذت وصيته  
حيث قرب وأن التغير كقوله الأذري نهاية ومعنى قال عش قوله مر لا يتغير فيها إلى أي غالبوا  
زاد على يوم ومن التغير انتقاه أو نحو قوله مر ويبنى استثناء إلى أي من النشل فيحرم وقوله  
مر من الأماكن الثلاثة أي ما عساه فاحصره تنفيذها وقوله مر نفذت وصيتها أي ولو دفن بغيرها  
نقل وجوبه على ما يابى أو المحتمل من عدم النقل مطلقا اه عش (قوله أي حرمها) والظاهر  
أن النقل من حرم مكة إليها مندوب إلى غير اهلى بقية وان النقل من محل من الأماكن الثلاثة كذلك حيث  
كان في المقول اليمين فيه ليست في المقول سنة ويجوز أهله مصالح مثلا والافحرم فيها لعنهم الأعلام  
له حيث وعليه أن يحرم النقل من مكة إلى خارجها من بقية الحرم بالاولى ثم جيع ما ذكر في تناقضي  
الدين وقرب بيت المقدس والتفصيل يعلم بالمقابلة على ما تقدم هذا ما ظهر في جيع ما ذكر ولم أوفى  
منه نقلًا لشمس الجهر وبصرى وقوله والافحرم إلى قوله بيم النقل من مكة إلى خارجها عش ما يندب  
تقييد بما إذا لم يكن المقول اليمين مقبرة لأهل مكة أو حرمها أو مثلها مسافة أو لا يجوز (قوله ٧ بحرمه  
نقله إلى محل أبعد من مقبرة الخ) أي فلا يحرم نقله إلى بلاد آخر إلا إذا كان أبعد مسافة من مقبرة بلده  
فأما بل رشدي وتقدم عن عش ماله (قوله وكذا لبقية) أي ما يأتي في المتن وهو المدينة أو بيت المقدس  
وفي الشراح وهو قرينة عليها لعله يعني الزايد ما جيع حرمها كرى (قول المتن نص عليه الخ) أي لفاتها  
وحيث فلا استثناء على ذلك الكراهة يؤلفه من عدم المأمة أو ألبها ما هو أولى كقوله الاسنوي ع-لا  
بقاؤا الاستثناء عقب الجبل نهاية يعني (قوله وإن وزع في ثبوته الخ) أي لمن حفظ تحية على من لم  
يحفظ نهاية (قوله أو قره بها الخ) أي أو بقر بقر صالح كلاما الشافعي ونحوه نحننا (قوله على ما يحته  
الحب الخ) اعتهد النهاية والمخني (قوله فلا يحرم الخ) راجع للمعن (قوله ويحل الخ) أي محل جواز النقل إلى  
الأماكن الثلاثة وما أحق بها (قوله فكون أولى الخ) وهو الظاهر معنى ونهاية (قوله وبعده الخ) عطف  
على قوله حيث الخ (قوله وينقل الخ) أي يجوز ذلك عش (قوله وفضية ذلك) أي جواز النقل لضرورة  
الذكورة (قوله بيم مقبرة البلد الخ) أي ولو في بعض فصول السنة كان الماء يفسد هاهنا من النيل دون  
غيره فيجوز نقله في جميع السنة ويبنى أن محل جواز النقل ما لم يتغير والافن بمكانه ويحتاج في استحكام حرمه  
بالبناء ونحوه كجمله في صندوق عش (قوله إلى ما ليس كذلك) أي ولو في بلاد آخر سلم منه الميت من  
انفساد عش (قوله ويحث بعضهم الخ) منصف عش (قوله وقبل بلده) إلى قوله ودفعه في مسجد في  
المغنى القول وتغير إلى نعم وإلى قول المتن أو دفن في النهاية إلا ما ذكر وقوله وإن غرم إلى ما إن التغير وقوله  
أي إلا إلى المتن (قوله وقبل بلده الخ) عبارة المختار بل التوب بالأكسرى بالقصر فإن فحتمت به المصدروا  
انتهى وهي تيمم دأن ما هتاجت وفيه الكسر مع القصر والضعف المد عش (قوله الظاهرة) ١- تراهن  
عقب التنب فانه علم صغير جدا ليس (قوله ولحوم مكة) أي ما يوص به على ما سألنا سم أي من البحث  
الضعيف (قوله كان دفن بالانسل الخ) أي وهو ممن يجب غسله نهاية ومعنى (قوله أو تيمم) الاولى الواو

بعض القتلى فأحرمهم ودهم (قوله في المتن الآن لأن يكون بقر بمكة) مضابط القرب قال في شرح الرار وض  
والعبر في القرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله اه (قوله ولحوم مكة) أي ما يوص به على ما س  
تلك الارض (للقول) ولولحوم مكة (وغيره) كذ كفن وصلاة عليه (حوا) لأن فيه هتك لحرمته (الافن ورة) فحب (بأن) أي كان (دفن) بلا  
غسل أو تيمم بشرطه ولم يتغير بين أو تقطع ٧ حقا من يقدم على قول المتن الآن يكون الخ اه من بعض الهوامش

كأخبر به النهاية المغني (قوله أو تيمم الخ) وفهم أنه إذا تيمم قبل الدفن لا يجوز بشه وان كان تيممه في الأصل  
لغرض التماس أول فقد المانع يجعل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر عس (قوله وان غرم الخ) فسه ياتي في  
نظيره الآتي (قوله ما لم يساع المالك) هذا صادق بصوري الطلب لسكوت عنه وعن المسامحة وكذا  
الامر في بيان ما يدرى وقيد النهاية بالاعباب والمغني وجوب النيش هذا بطول مالكهما قال الاولان فان  
لم يطلب المالك ذلك حرم النيش يلزم به الاستاذ قال الزكشي ما لم يكن يحجور عليه أو من يحتاطه  
وهو ظاهر ويكرهه طلب النيش ويسن في حقه التركاؤه وأقره سم قال عس قوله مر فان لم يطلب  
المالك الخ شمل ما لو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمسامحة فيعبرم انجازه ومقتضى كلام ابن حج وجوب  
نيشه عند سكوت المالك وقد عتق بان في الخراج الميت ازرأه والمسامحة بما يشبهه فلا قرب عدم جواز نيشه  
ما لم يصرح المالك بالطلب اه (قوله فلا) أي فلا يجوز النيش مغني ونهاية (قوله لانه يؤخذ من مالك الخ)  
أي ويعطى فتمه أي الثوب من تركه اليان كانت الا في منتهى كان والا في بيت المال فباشر المصلين  
ان لم يكن هو منهم عس وياتي ما ذكر في حصة الارض أيضا (قوله في مسجد) ينبغي ونحوه كالندوس والرباط  
ويأتي أيضا استثناءه ما لم يمسجد او صين جاباته منة لدفن نفسه فيه مثلاً واستثناءه عند قوله جعلته مسجداً  
مثلاً فليراجع (قوله ويخرج مطلقاً) أي ضيق على المصلين أولاً سم وقال عس أي تغييراً لا اه  
(قوله ولو من التركة) أي ولو من بيت المال ليعاب (قوله وان قل) أي تكلم مغني ونهاية (قوله وان تغير)  
أي الميت لان تركه فيه اضعافاً عما لم يغني ونهاية (قوله ما لم يساع) أي سواء طلب مالكة أم لا نهاية قال عس  
المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضي اللغو من علم نيش وهو ظاهر اه (قوله وقيد المذهب)  
الخ اعتمد المغني عبارته وقيدته في المذهب بطلب مالكة وهو الذي يظهر اعتماده قياساً على الكفن وأما قوله  
في المجموع ولم وافقوه عليه فقد ردوا حقيقة صاحب التصار والاستقصاء اه عبارة شيخنا وقدس في  
المذهب بطلب مالكة وهو المعتقد اه (قوله بأنهم لم وافقوه) قال الاذري لم يبين المصنف أن الكلام هنا  
في وجوب النيش أو جوازه ويحتمل أن يجعل كلام المطلق على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند  
الطلب فلا يكون مخالفاً لاطلاقهم انتهى اه مغني ونهاية (قوله على المعتقد) خلافاً لما يؤوله المغني والاعباب  
عبارتهم واللفظ لا لا ولو بلغ مال غيره وطلب مالكم ولم يضمن به احضن ورثتهما وغيرهم كمالته في الروضة  
عن صاحب العدة وهو المعتقد نيش وشق جوفه ودفع مال كاهه اه قال عس قوله ولم يضمن به الخ أي اموال  
ضمنه احد من الورثة أو غيرهم أو دفع لصاحب المال به حرم نيشه وشق جوفه لقام به مقامه وصونا  
للمتعت انتباه حرمته اه (قوله اما اذا اتلع) أي قوله وأخذ في المغني الاقوله أي الى المتن وقوله وان  
كان في نصبه قوله أو نحو شلل أو أو نحو قوله أي في غير المسئلة الى ما فيه (قوله فلا ينيش الخ) أي  
لا تسهله كما أنه في حال حياته مغني ونهاية قال عس ويؤخذ من هذا التعليل أنه لا ينيش وان كان عليه دين  
لا يهلكه قبل تعلق الغرام به اه (قوله وان كان) الى وأخذ في أنها لا اقوله أي في غير المسئلة الى ما فيه  
(قوله وان كان جلاء البها) ظاهره وان رفع رأسه وهو كذلك حيث كان الغريم محجوراً على ما جرت به العادة

على الوجة لانه واجب  
مختلفة شيء فاستدرك (أوفي)  
أرض أو قوب مقصودين  
وان تغير وان غرم الورثة  
مثله أو فتمت ما لم يساع  
المالك نعم ان لم يكن ثم غير  
ذلك الثوب أو الارض فلا  
لانه يؤخذ من مالكه قهراً  
وليس الحسر بركا غصب  
لبنه احق الله تعالى على  
المسامحة ودفعه في مسجد  
كسوف في الغصب فينش  
ويخرج مطلقاً على الوجة  
(أو وقع فيه) أي القبر  
(مال) ولو من التركة وان  
قل وتغير الميت ما لم يساع  
مال كاهه أيضاً وقيد المذهب  
بطلب موده في شرحه بأنهم لم  
وافقوه عليه وفارق تقييدهم  
نيشه وشق جوفه لاخراج  
ماله تبعه اغنيه بالطلب  
في نيشه وبان غرم الورثة  
مثله أو فتمت من التركة أو  
من مالهم على المعتقد بان  
الهنن ولا يذاه والعار في هذا  
أشد وأخش وأضاف كبر  
من ذوى المروآت يستشع  
في سماعه كفرن غير  
أما اذا ابتلع مال نفسه فلا  
ينش فيه ولا خراجه أي لا  
بعدلته كجواهر ظاهر (أو)  
دفن لغير القبلة وان كان  
وجلاء البها على الوجة  
خلافاً للمعتزلي كما فيجب  
لموجه البها والم تنغير  
استدراكاً للأجواب

وقدم عن الشيخ غير قوابح التصريح بالخرم وان رفع رأسه أي ومقدم به حيث كان القبر متدام  
 قبل التصريح عـش وفيه وثقة وقال سم بعد ذكر ما وافقه وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير  
 القبلة وقول الشارح فيجب لوجه البا هـ وهذا هو الظاهر دون ما مر عن عـش ثم (قوله على ما مر في الخ)  
 لعل صوابه على خلاف ما مر في الخ (قوله وقد حصل الخ) أي مع ما في نسخة من هـ كما بينا في قوله أو دفنت  
 الخ) أي أو أدى شخص على ميت بعد دفنه أنه أمر أنه وإن هذا الولد لم يولد منها وطلبوا منه ما وادعت  
 امرأة أنه زوجها وإن هذا الولد هاهنا وطلبت أرغامته وأقام كل بينة فانه ينشئ فأن وجدته حتى قدمت بينة  
 الرجل أو دفن في نو بمرهون وطلب المرتن إخراجها قال الأذري والقاسم غرم القيمة فإن تعذر نيش  
 وإخراج ما لم تنقص قيمته بالي أو دفن كافر في الحرم فينش ويخرج على ما يأتي في الجز به أو كفته أحد الورثة  
 من التركة وأسر غرم حصته ببقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لإخراج ذلك لم يلزمهم إجابته وليس لهم  
 نيش لو كان الكفن مرتفع القيمة وان زافي العدد فلهم النيش وإخراج الزائد والظاهر كقائل الأذري  
 أن المرافعة لا تدعي إلا ثلاثة عشر مر اه سم وقوله قدمت بينة للرجل خالفه المعنى فقال تعارض  
 البينان على الأصح ووقف الميراث وقال العبادي الطبقات أنه يقسم بينهما اه قال عـش قوله مر  
 قدمت بينة للرجل لأن بينته تشهد على خروج الولد من فرجها أو أمته شهدا فلها حصول الولد منه  
 مستندة بغير الدلالة وجوب قوله مر لم يلزمهم إجابته أي ويحوز فينش لإخراجها عـش (قوله ترحى حياته) أي  
 بأن يكون له ستة أشهر فأكتر ترحى ونهاية معنى (قوله أخر دفنها الخ) أي ولو تغيرت الدلائل في الجمل حين عـش  
 وبصرى (قوله غلط فاحش) أي ومع ذلك لا ضمان فيه مطلقا بل ستة أشهر أو لعدم تبين حياته عـش  
 (قوله أو لعق الطلاق أو النذر أو العتق الخ) أي كان قال إن ولدت ذكر أفانت طالق طاعة أو أني فطلقتين  
 أو قال إن زفني الله وإذا ذكر أفله على كذا أو بشر عود فقال إن كان ذكر أفبعدي حواشي فامتي حوفاً  
 المولود في جميع ذلك ودفن ولم يعلها بها بومعنى (قوله بصفتيه) أي كالكورة والألوانة سم (قوله  
 فينش الخ) ظاهره وجوب (قوله أو بعده) كذا في أصله رجائه تعالى وكان الظاهر أو بعده ما بصرى (قوله  
 وليشهد الخ) لا يظهر عطفه على قوله للعلم الخ لعدم تفرعه على ما قبله ولأجل قول المصنف للضرر ولا ليس  
 مغايرها بل هو من أفرادها كهمزة متضمنة خبره إلا أن يختار الأول ويقطع النظر عن التفرع  
 (قوله أو ليشهد على صورته الخ) على ما قاله الفزاري والأصح خلافه شرح مر اه سم عبارة المعنى ذكره  
 الفزاري في الشهادات وسبب ما فيه اه (قوله إذا عظمت الواقعة) عبارة غير اشتدت الحاجة اه (قوله  
 عند تنازع الورثة فيه) أي في الدفون ذكر لي علم كل منهم قدر حصته وتظهر ثمة ذلك في المناخات نهاية

وقدم به وفيه نظر بل لا يصدق في هذه الحالة قوله لغير القبلة وقول الشارح فيجوز التوجه إليها (قوله على  
 الميت أو دفن لغير القبلة) أي أو أدى شخص على ميت بعد دفنه أنه أمر أنه وإن هذا الولد لم يولد منها وطلبوا منه ما وادعت  
 منها وادعت امرأة أنه زوجها وإن هذا الولد هاهنا وطلبت أرغامته وأقام كل بينة فانه ينشئ فأن وجدته حتى قدمت بينة  
 قدمت بينة للرجل أو دفن في نو بمرهون وطلب المرتن إخراجها قال الأذري والقاسم غرم القيمة فإن تعذر نيش  
 نيش وإخراج ما لم تنقص قيمته بالي أو دفن كافر في الحرم فينش ويخرج على ما يأتي في الجز به أو كفته أحد  
 الورثة من التركة وأسر غرم حصته ببقية الورثة فلو طلب إخراج الميت لإخراج ذلك لم يلزمهم إجابته وليس لهم  
 نيش لو كان الكفن مرتفع القيمة وان زافي العدد فلهم النيش وإخراج الزائد والظاهر كقائل الأذري أن المراد  
 الزائد على الثلاث شرح مر (قوله لا للتكفين) أي فلا ينش ويخرج بالنش ما لو وار بالسراب فينبغي  
 وجوب إخراجها للتكفين إلا أنها تكاف وقد يقال نفس إخراجها انتهاكاً ومنتج بأنه لهذا الغرض ليس انتهاكاً  
 (قوله ترحى حياته) قال في شرح الرضا بأن يكون له ستة أشهر فأكتر اه (قوله بصفتيه) أي  
 كالكورة والألوانة أو ليشهد على صورته الخ قاله الفزاري والأصح خلافه شرح مر (قوله إذا عظمت  
 الواقعة) عبارة شرح الرضا واشتدت الحاجة (قوله أو ليلحقه القائف بأحد متنازعين فيه) فيه البغوى

(لا للتكفين في الأصح) لان

غرضه السقوط عند

حصول التراب أو دفنت

وبطنها جبين ترحى

حياته ويجب شجر دفنها

لاخراجها قبل دفنها وبعده

فان لم ترحى حياته أخر دفنها

حتى يموت ويقال أنه يضع

على بطنها شيء لموت غلط

فاحش فليصذر أو علق

الطلاق أو النذر أو العتق

بصفة فيه فينش العلم بها

أو بعده أو ليشهد على

صورته من لم يعرف اسمه

واسمها إذا عظمت الواقعة

أو ليلحقه القائف بأحد

متنازعين فيه أو ليعرف

ذكورته أو أنفوسه عند

تنازع الورثة فيه أو ينحو

شئ عضو عند تنازعهم

مع بيان فيه

(قوله أو يلحقها) لا يظهر وجهه عندنا على ما قبله (قوله أو أدناه) هذا قد يعني بما قبله انتهى قال عرش قوله  
 أو أدناه أي ولو قبلها عندنا فنحن حصلها طاقوا يا ولدي لم قبل دفنه حصول ذلك وجبا بجنبته حيث أمكن  
 ولو لم يكن بعيد اهـ (قوله فنبش الخ) متفرع على قوله أو يلحقها الخ (قوله في السك) أي في كرم قوله  
 أو يشهد الخ وما بعده بل من قوله أو يعلق وما بعده قوله بما لم يغبر الخ فإن تغبر كذلك لا ينبش وإن كان له  
 مال وتنازع فيه وحش لم ينبش وقف الأمر إلى الصلح عرش (قوله وأنه يكفي الخ) عطف على التقييد  
 (قوله أو لما كان في الخ) عطف على العادة الخ (قوله ولو لم يغبر في البيت الخ) أي صداهل الخبره مغنى عن نهاية  
 (قوله قال بعضهم الخ) عبارة التمام بما يغنى ويحصل ذلك كما قاله المؤلف إن جزء في مشكل الوسط ما لم يكن  
 المدفون بهما أي أو من أشهر نولا يتموالا متبع بنسبه عند الاتباع وأيداهن شبهة يجوز الوصية بعمارة قبور  
 الأولياء والصالحين ما قصه من أحياء الزارة والتمرك إذ قضيت جواز عبارة قبورهم مع الجزم هنا بما عمن  
 حرمه تنسبوا بالغير وعارته في المسئلة اهـ (قوله فلا يجوز الخ) أي النباش قضية ذلك أنه يجوز البناء عليه  
 ولو في مسئلة لأنه انحصر البناء على ما يضيح في الغير ويجوز المكان بعد انحقاق الميت وهذا الخما يأتى فيما  
 يجوز والصرف فيه ولا يتنازع به بعد انحقاق الميت وما عمن فلا يجوز في مسئلة ذلك مر فقول الشارع أي في  
 غير المسئلة فيه مقرر نعم ينبغي أن يتقيد جواز البناء بأن يكون فيما يتخلف النباش فيه سم (قوله بعمارة قبور  
 الصلحاء) أي والجماء والاراد بعمارة ذلك بناء على الميت فقط لأنه القباب ونحوها عرش وتقدم عن  
 سم مثله (قوله ويؤيد الخ) قد يقال إذا قيد بغير المسئلة فأى تأييده فليست على أن يجوز بغير عارته  
 لغرض أحياء الزارة يأتى جواز بنائه والدفن عليه وأيضاً على السلف برده فتقدم على الحسن عدد من  
 أهل البيت ودفن في البقيع من الصلحاء كثير من نيس من غير نكير بصرى وما ذكره نانيا فقد يقال إن  
 الدفن على الصالحين يزيل ذوام احترام قبره لا تنسبه بذلك للغير وما ذكره نانيا فيقال إن من الواقع الفعلية  
 المحتملة لوجود ما إذا ذكر ما لا يظهر وإنما نظره سم كما مر وأسقط ذلك القيد لأنها يتواءم على كنهها  
 وكذا لا يعاب عبارته فالذى يقتضيه أنه يجوز فيها أي قبور الصالحين في المسئلة لتسوية التراب ونحوها بما  
 يتم اندراسها وديم احترامها اهـ وقوله ونحوها شمل البناء في جرم القبر كما عمن سم وعرش (قوله  
 وأخذ من حجر الخ) ومن سبق إلى مكانه سبل فهو أولى بالحفر منه فإن حفره فوجد نظام ميت وجب  
 ردت ربه عليه وإن وجدها بعد تمام الحفر جعلها في جانب وحاز ذمة معروض اهـ سم قال عرش  
 وينبغي أن يعلم أن ما حرم به العادة إلا أن من حفر الغساق في المسئلة وبنام قبل الوترام لأن الغير وإن  
 عزله الدفن فيه لكنه يتخلف منه احترام البناء وإن كان يحرم ما ونحوها من الفتنة ومع ذلك لو تعدى أحد ودفن  
 فيما يجوز بنائه ولا يغبر ما عمن في الأول في البناء على فعله هدر اهـ (قوله لا ترا الصلح الخ) أي لأنه صلى  
 الله عليه وسلم كان إذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر واسألوا له التثبيت فإنه الآن  
 يسئل نهايت زاد الغنى وراه الزار وقال الحاكم أنه يصح الاستسناد اهـ قال عرش قوله واسألوا له التثبيت  
 أي كان يقولوا اللهم تشبه على الحق اللهم لقنه حجة فلو أتوا بغير ذلك كذا كر على القبر لم يكونوا آتئين بالسنة  
 وإن حصل لهم نواب على ذكره وبقى اتساقهم به بعد سؤل التثبيت هل هو مطلوب أولاً فنه نظر والقراب  
 الثاني ومثل الذكر بالأولى إلا أن كانوا آتئين بغير المطلوب منهم عرش وقوله فلو أتوا بغير ذلك  
 كذا كر الخ ينبغي استثناء الاستغفار لعمت الأمر من الأمر به الخ (قوله وأمر به الخ) عبارة المغنى وروى مسلم  
 عن عمرو بن العاص أنه قال إذا دفنتي فاقبوا بعد ذلك قبري ساعة فقد ماتت حتى يبرق و يفرق لها

أو يلحقه سيل أو أدناه  
 فنبش جواز النشل  
 ويظهر في السك التقييد بما  
 لم يتغير تغيراً يمنع الغرض  
 الحاصل على بنسبه وأنه  
 يكفي في التغير بالنظر نظراً  
 للعادة الصادرة بعمله أولاً  
 كان فيه من تحقير روح  
 تسرع إلى التغير ولو لم يتحقق  
 الميت وصار تراباً جاز بنسبه  
 ولدفن فيه بل يحرم عبارته  
 وتسوية ترابه في مسئلة  
 لتحصيره على الناس قال  
 بعضهم إلا في صحابي ومشهور  
 الولاية فلا يجوز وإن لم يتحقق  
 ويؤيد مصرحهما بجواز  
 الوصية بعمارة قبور الصلحاء  
 أي في غير المسئلة على  
 ما يأتى في الوصية بما فيه  
 من أحياء الزارة والتمرك  
 وأخذ من حجر بهمهم  
 البش إلا ما ذكر أنه لو نبش  
 قبر ميت بمسئلة ودفن عليه  
 آخر قبل بلائه ثم طعم لم يجز  
 النباش لأخراج الشاني لأن  
 فيه حيثئذ هناك حرمة  
 الميتين معاً وإن أن يقف  
 ساعة جماعة بعد دفنه عند  
 قبره يسألون له التثبيت  
 ويستغفرون له لا ترا  
 الصلح بذلك وأمر به عمرو  
 ابن العاص

بما إذا لم يتغير صورته وهو ظاهر شرح مر (قوله قال بعضهم إلا في صحابي ومشهور الولاية فلا يجوز  
 النباش وإنما عني الخ) فثبت بذلك أنه يجوز البناء على ولو في مسئلة لأنه انحصر ما لا يضيح على الغير  
 ويجوز المكان بعد انحقاق الميت وما عمن فلا يجوز في مسئلة ذلك مر فقول الشارع أي في غير المسئلة فيه ظاهر  
 نعم ينبغي أن يتقيد جواز البناء بأن يكون فيما يتخلف النباش فيه (قوله لا في حكمة كالحكمة لليتين معاً)

فقد مات نعر جزور وغرق لجهاد قال حتى استأنس بك وما علم ماذا أراح به رسول ربي ويستحب تلقين بالغ عاقل أو مجنون سيق له تكليف ولو شهدا كإقتضاء أهل طاعتهم بعد علم الدفن فغير فيه وضعه اعتضد بشواهد على أنه من (٢٠٧) الفضائل فأنفذ قول ابن عبد السلام

أنه بدشة وترجع ابن الصلاح أنه قبل أهالة التراب مردود عما في خبر الصحيحين فإذا انصرفوا أتاه ملكان فتأخيره بعد تمامه أقرب إلى سؤالهما (و) ابن (خيران أهله) ولو كانوا يغيب بلده إذا العزير ببلدهم ولا قال به إلا بعد ولو ببلد آخر تهيئة طعام لشعبهم يومهم وإتيانهم القبر الصحيح أصح والأول جعفر طعاما فقد جاءهم مأنس عليهم (ويجوز علمهم في الأكل) نداء لانهم قد رت كونه سبياء وأولف طر جع ولا بأس بالقسم إن علم أنهم يبرونه (ويحرم تهيئة للنساء) وأولنا الحق واحدة وأريد بها هنا ما يشغل النادبة وتحوها (والله أعلم) لانه أمانة على معصية وما اعتد من جهل أهل الميت طعاما لدعوا الناس عليه بدعة مكر وهسة كما باتهم لذلك المصاح عن جر ركا تعد الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام بعد دقته من النباحة ووجهه عليه من النباحة ما فيه من شدة الاهتمام بأمر الحزن ومن ثم كره اجتماع أهل الميت ليصدقوا بالعزاء قال الأئمة بل ينسب أن يصرفوا في حوا تجهم فن صادقهم عزاهم وأخذ جمع من هذا

حتى استأنس بك الخ (قوله نذر ما يخبر الخ) متعلق بغيره أراح به الرسول والوقوف (قوله ويستحب) إلى قوله ولو شهدا في النهاية والغنى (قوله تلقين بالغ عاقل) ويقعد الملقن عند رأس القبر مائة في عبارة بعض الأئمة فيعتقد رجل قتله وجهه يقول يا عبد الله بن أمية الخ وعبارة النهاية ويقعد الملقن عند رأس القبر وينقذ يتولاه أهل الدفن والصلح من أقاربه والأقرب غيرهم اه (قوله بالغ عاقل الخ) فلا ينس تلقين طفل ولو مر اهقا ومجنون لم يتقدمه تكليف لعدم اقتنائهم ما هنا في معنى (قوله ولو شهدا) خلافا لما هنا في شتى عبارة الأول واستثنى بعضهم شهدا الحركة كما لا بد لي عليه فبه أفتى والله جلته تعالى والأصح أن الإنشاء عليهم الصلاة والسلام لا يستلزم لأن من النبي يسأل عن النبي فكيف يسأل هو عن نفسه اه قال عر ش قوله مر واستثنى بعضهم شهدا الحركة الخ أي لانه لا يسأل وأذا اقتصر عليه أن يخبر من الشهداء يسأل رجا قال رادي السؤل في القلة برغام لكن مكف ولو شهدا الأشهاد المر كثر القول بعدم سؤال الشهداء أو نحوهم من مر ورد الخبر بأنهم لا يسألون على عدم التفتن في القبر خلافا للعلل السبوط وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين القبور وغيره فيشمل القبر والخرق وإن حقق وزر في الرجوع ومن أكنه السباع وقوله مر لا يسألون أي فلا يلقون اه عر (قوله بعد غم الدفن) في قوله يا عبد الله ابن أمية الله أذكر ما خرجت عليه من الدنيا شاهد أن لاله الله هو أن الجحد رسول الله وأن الخندق وأن النار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها إن الله يبعث من في القبور وأنك رؤيت بأنهم يا بالسلام يدناو بمحمد صلى الله ع موسى يدناو بالقرآن اماماوا بالكعبة قبله بالؤمنين نحو انما عني زاد النهاية وانكر بعضهم قوله يا ابن أمية الله أن الشهور ودعاء الناس بأنهم يوم القيامة كاتبه عليه الخ في معنى صحيح وظاهر أن محله في غير الغنى ولذا زنا على أن المصنف خبر فقال يا فلان بن فلان أو يا عبد الله بن أمية الله اه (قوله في خبره) أي في القلقين عباد الغنى لحديث ودقته قال في الرضوخا الحديث وإن كان ضعه فالكعبة اعتد رشا اه - من الأحاديث العيصوم نزل الناس على العمل به من العصر الأول في زمن من يتدبره وقد قال تعالى وذكر كان لا ذكرى تنفع المؤمنين وأوج ما يكون العبداني الله في هذا الحاله اه (قوله مردود) خبره ورجع الخ قول المنز (خيران أهله) أي ولو أجانسوا له زهم وإن لم يكونوا سبياء كان في الأنوار نهاية (قوله ولو كانوا) إلى قوله ووجهه الخ في النهاية (قوله ولو كانوا الخ) أي أهل الميت معنى قول المنز (شعبهم) أي أهله الأقارب بمعنى قول المنز (ومهم وليهم) قال الاستوى والتعبير باليوم واليلة واضع إذا مات في أوائل اليوم فلا فرق في آخره فقياسه أن يضم إلى ذلك الليلة الثانية أيضا لاسباب ذلك تأخر الدفن عن تلك الليلة غنى ونهاية (قوله ما يشغلهم) بفتح أوله وضمه شاذ انهم ب (قوله يبرونه) بفتح الباء مضارع ومو بالكسر عر (قوله ونحوها) أي كالل في (قوله من جعل أهل الميت طعاما الخ) أي في الدفن وبعده نهاية ومنه المشهور بالوشقوا لجامع العلامة أيضا عر (قوله بدعتم كروه) عبارة شغنا بدعتم مسغبة بل عر لم الوشحة العر وفقوا لجامع الكفار وضم الجمع والسبع إن كان في الوشحة مجبور عليه إلا إذا أوصى الميت بذلك ونحو حديث المنز اه (قوله وصنعهم) في أصله رحمه الله تعالى عنهم بالياء بصري أقول وكذلك في الأنبي والغنى والنهية وصنعهم بلاء (قوله ووجهه الخ) مبتدأ وخبر قوله ما يشغلهم (قوله من هذا) أي من كراهة اجتماع أهل الميت الخ أخدم من قوله الاتي لانه متضمن الخو يتجمل من كراهة ما اعتد الخ (قوله متضمن للعلوس الخ) أي المنكر وه (قوله وبه) أي بالبطلان (مرح في الأوزار) اعتدته في الأوب فقال في شرح قول العباب وصنعت لجمع الناس عليه مكر ومناصه يؤخذ من كراهته عدم نفوذ الوصية وبه مرص في الأوزار في باجها وتبعه الغزوي وغيره اه (قوله إن فعل لأهل الميت) أي فعله نحو قال في الرض ومن سبق إلى مكان منكم فلينزل هو أولى بالمحترمة فان حفر فوجده ظلم ميت وجبر وترابه

ومن بطلان الوصية بما المنكر وبطلانها باطعام الغزيرين لكر اهته لانه متضمن للعلوس للتعز بقوله يادوه صرح في الأنوار نعم أن فعل لأهل الميت مع العلم بأنهم يطعمون من حضرهم لم يكره

وفي نظر ودعوى ذلك التضمن مجموعة ومن ثم خالف ذلك بعضهم فأقر بصحة الوصية بأطعام المعز وإنه يتقدم الثلث بالغ فنتقله عن الأثة وعليه فالتقدير اليوم والليلة (٢٠٨) في كلامهم عليه لا الفضل فيسن فعله لهم أطعموا من حضرهم من المعز من أم لا ماداموا مجتمعين ومشغولين بالخدمة باليوم والليلة

بامر الخزن ثم جعل الخلاف كغير واضح في غير ما عتبد إلا أن أهل الميت يعمل لهم مثل ما عملوا لغيرهم فإن هذا حشيش يجري فيه الخلاف إلا أن في النقوط في عليه شيء ليس بفعله وجوباً أو نهيًا أو حشيشاً لا تنافي هنا كراهته ولا يحل فعل ما لا تنافي أو المعز من على الأول من التركة إلا أن لا يمكن عليه من وليس في الورثة يجوز ولا غائب ولا أئتموا وضئوا ولا دفع على القبر قال بعضهم من منيع الجبايلة اه والظاهر كراهته لأنه بدعة فلا تصح الوصية بأصنافه (فائدة) ورد أن من مات يوم الجمعة أوليتها آمن من عذاب القبر وقتنته وأخذ منه أنه لا يسأل وإنما يتبع ذلك أن صرح عنه صلى الله عليه وسلم أو عن صحابي أخذه لا يقال من قبل الرأي ومن قال متبعاً لاسئل من مات يومه من أول ليلة الجمعة لم يولد له العصاة

**\*(كتاب الزكاة)\***

هي لغة التطهير والإصلاح والنماء والمندح وشرعاً اسم لما يخرج عن مال أو بدنت على الوجه الآتي سمي بذلك لوجود تلك المعاني كلها فيه والأصل في وجوبها

جبران أهل الميت لهم (قوله وفيه نظر) أي في ما خوذ الجميع نظر كردى ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم أن فعل الخ (قوله فافتي الخ) تفسير للجملة (قوله وعليه) أي الافتاء المذكور وهذا ظاهر صديقه لكن لا يظهر حينئذ وجه تقريره ما بعده على الافتاء المذكور ويحتمل أن مرجع الضمير قوله نعم أن فعل الخ وهو الأقرب بمعنى (قوله فالتقيد بالخ) أي المارقي المتن كردى (قوله فيسن الخ) أي فإذا كان ثبوت الطعام منقطعاً سواء في اليوم الأول وغيره وسواء أطعموا المعز من أم لا فيسن فعله من الجبران والأقارب البعيدة لاهل الميت أطعموا الخ كردى (قوله ثم جعل الخلاف) في كراهية قطع الطعام للمعاضرين (قوله) يعمل لهم مثل ما عملوا الخ أي يعمل غير أهل الميت لهم من الطعام مثل ما عمل أهل الميت في مصيبتهم على قصد أن ذلك الغير يعمل لهم مثله في مصيبتهم فيكون كالدين عليه كردى (قوله والخلاف الآتي) أي في فصل الأقرض (في النقوط) من أنه هبة أو قرض والنقوط هو ما يجمع من المتاع وغيره في الأفراس لصاحب الفرح كردى (قوله فمن عليه الخ) أي من نحو جبران أهل الميت (قوله لهم أي لاهل الميت (قوله على الأول) وهو ما خوذ الجميع فاه الكردى ويظهر أن المراد بالأول الاعتداد السابق من جعل أهل الميت طعاماً الخ فهو احتراز عما عتبد إلا أن أهل الميت يعمل لهم الخ أو أمالي ما قاله الكردى فهو احتراز عما عتبه وفيه نظر ودعوى ذلك التضمن مجموعة من ثم الخ (قوله والآثار الخ) أي الفاعلون لا طعموا لالتحاشي أو المعز (قوله وأخذ منه أنه لا سئل الخ) صريح في أن الفتنة غير السؤال سم عبارة الأعياب في شرح وقته فتناظر في الدعاء على الميت في الصلاة عليه الظاهر أن المراد بالفتنة هنا غير حقيقة تها استقامتها في من على الإسلام بل نحو التحطيف في الجواب أو عدم المبادرة إليه أو جوبه الملكين على صوة غير حسنتنا منظر اه (قوله وإنما يتبع ذلك) أي المأخوذ المذكور (قوله لعموم الأدلة الخ) (ثالثة) صرح أن موت الفقهاء أشد تأثراً أي غضب وروى أنه استأذن من موت الفقهاء روى المنصف عن أبي السكن المجعري أن أباهم داود وطلعتان عليهم الصلاة والسلام ما توفاة وقال له موت الصالحين وحل الجهور الأول على من له ثقلان يحتاج إلى الصاع والتوبة أما المستغفرون المستعدون فانه تخففون رفقهم وعن ابن مسعود ما رواه أن موت الفقهاء أوحاه للمؤمن وأخذ غضب الفقهاء في وفي العباب ما رواه

**\*(كتاب الزكاة)\***

(قوله هي لغة) أي قوله والظاهر في المعنى الأقوله والإصلاح (قوله هي لغة التطهير) قال تعالى قد أفلح من زكاها أي طهرها أي طهرها من الأدران معنى (قوله والبناء) بالمداي الزيادة يقال زكا زكاً إذا غلب (قوله والمندح) قال تعالى فلا تزكوا أنفسكم أي لا تمدحوها وتطلق أيضاً على البركة يقال زكا زكاً إذا نورك فهو على كثرة الخير يقال فلان زكا أي كثير الخير شخناً ومعنى (قوله لوجود تلك المعاني كلها الخ) أي لأنه يظهر الخارج عن من تدنس بحق المستحقين والخروج عن الأثر ويصلح ويؤهل المال بركة الخرج ودماعاً لا تحذله ودمج بخرجه عند التسحق بشهده بهجة أجماله فالتناسب بين المعنى الشرعي والمغري موجود على كل من المعاني اللغوية شخناً (قوله نحو وآثار الزكاة) أي وقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة معنى (قوله بمجمله) أي لا تدل على القدر الخارج ولا الخارج من أموالهم بل على ما بينهما السمنة (قوله ويشكل عليها) أي آية الزكاة يعني على ترجيح اسم المجمله (قوله مشتق) أي كلمة

عليه وان وجدها بدمعاً من الدين جعلها في جانب وجاد فنه معاه (قوله وأخذ منه أنه لا يسئل) هذا صريح في أن الفتنة غير السؤال والله أعلم

**\*(كتاب الزكاة)\***

(قوله مشتق) فيه نظر لا يخفى وكذا ما ذكر من الشراء ويمكن أن يفرق بان معنى الشراء الشرعي هو

الكتاب نحو نوا الزكاة لا يظهر أن المجمله لا مطلقاً ويشكل عليها أي لا يسئل فان أظهر فيها من أقوال أربعة اشتقاقية أهمها عمة خصوصية أو تأكل من الاثنين لفظاً لا كل مفرد مشتق



واقترأ بالفتح جمع عوم تلك واجبال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لاصل الحل مطلقاً أو بشرط أن  
 فيمنعته متعصفاً فاحومه الشرع خارج عن الاصل والم يحرم موافقه فعملنا به ومع (٢٠٩) هذين بتعذر القول بالا جبال لانه الذي لم

استغناقه فيشمل المشتق منه كلها ويندفع به ذات قول السيد البصري قوله مشتق فيه نظر اه (قوله)   
 واقترأنا الانساب الانصارتون بحذف الواو والاف (قوله) (دقيق) أي غير ظاهر (قوله) وقد يفرق   
 بان حل البيع (الح) لا يقتضي سقوط هـ. هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجال وعدمه ليس في الحل   
 والوجوب لظاهر معناه ما بل في نفس البيع ونفس الزكاة و<sup>ع</sup>كن أن يفرق بان معنى البيع   
 الشرعي هو أو ما يصدق عليه كان معاً معلوماً فكانت دلالة لفظ البيع متضخمة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن   
 معلوماً لا هو ولا ما يصدق عليه ولا متعلقها وأجانباً فكانت دلالة لفظ الزكاة غير متضخمة فليست أملاً سم   
 (قوله) لاصل الحل) أي قبل ورود الشرع (قوله) مطلقاً) أي بلا شرط وجوده فمعنى البيع (قوله) ومع   
 هذين أي الموافقة لاصل الحل مطلقاً أو الموافقة لاصل الحل بشرط المنفعة (قوله) دلالة الآية عليه   
 (قوله) وأما العباب (الح) فدل قوله بان حل البيع (الح) فكان الانسب وجوب الزكاة (قوله) مع (اجاله)   
 الأولى حذفه (قوله) لذلك فيها) يعني أو فاقته حل البيع لاصل وخروج العباب الزكاة عن الاصل (قوله)   
 بأحاديت البيوعات) الانسب هنا بيان البيوعات وقوله فأكثرونها من أحاديثها (قوله) لا بيان البيوعات   
 (الح) عطف على قوله بأحاديت (الح) كدري (قوله) والسنة) إلى الباب في النهاية والمعنى (قوله) والسنة (الح) عطف   
 على السكاب أي تكريفي الإسلام على منسبها بقوله (قوله) هو معلوم (الح) عبارة الثاني وهي أحد أو كان   
 الإسلام فكيف جاحداً هو أن يما هو يقاتل المعتصم من أديانها أو يؤخذ منه مقرر كجمل الصدوق رضي الله   
 تعالى عنه والكلام في الزكاة المجمع عليها المختلف فيها كزكاة الخضرة والي كالزكاة الشار والزرع في   
 الارض الخراجية والي كافي غير مال المكاف فلا يكفر جاحداً الاختلاف العا لبارض الله تعالى عنهم   
 في وجوبها اه وفي أنها في العباب نحوها (قوله) في أنكر أصلها) أي أنكر وجوب الزكاة من حيث هي   
 من غير تعلق بشئ من الاموال عـش (كفر) أي من جهلها عرف فان جدها بعد ذلك كفر نهي (قوله)   
 وكذا بعض جزئيات الضرورة) أي دون التلف في نفسه كوجوبه في مال الصبي ومال الخضرة نهاية زاد   
 العباب وقطر اه قال شيخنا أو ليس زكاة الفطر منه لان خلافه من البان فيها ضيف جدها فلا عيب به كإبيل   
 وليس كل خلاف فيه معتبراً \* الاختلاف هنا من النظر   
 اه (قوله) بعدد قنات الفطر) والشهور عند المحدثين نحو زكاة الاموال فرضت في شوال من السنة المذكورة   
 وزكاة الفطر قبل العيد يومين بعد فرض رمضان المعلى اه بصيري (قوله) النقدين) أي الذهب والفضة   
 ولو غير مضروب فيشمل التبر (والانعام) أي الإبل والبقر والغنم الانسية معنى   
 \* (باب زكاة الحيوان) \*   
 (قوله) ولانه (الح) الأولى اسقاط الواو (قوله) أبداً شيخنا (الح) أي وفاة لا في شصاع (قوله) ثم ذكر (الح) أي وفاة   
 لشارحها بن قاسم الغزوي (قوله) بأنها أهم) (الح) الخ لا تخلف لانها تشمل كل دابة اه (قوله) وليس يصح   
 (الح) جعل تأمل وليس فيما استدعاه ثابت للمدعي لجواز أن يكون كل من المذكورين قاصر على الأشهر   
 أدعى ما صاحبه وقد قال الامام الشافعي لا يحيط بالغة الثاني ولو كان عدم الذكر يدل على عدم الزم بطلان   
 ما يصدق عليه كان معلوماً لهم فكانت دلالة لفظ البيع متضخمة بخلاف معنى الزكاة شرعاً لم يكن معلوماً لهم   
 لا هو ولا يصدق عليه ولا متعلقها وأجانباً فكانت دلالة لفظ البيع غير متضخمة فليست أملاً (قوله) وقد يفرق بان حل   
 البيع (الح) لا يقتضي سقوط هذا الكلام لوضوح أن التردد في الاجال وعدمه ليس في الحل والوجوب لظاهر   
 معناه ما بل في نفس البيع ونفس الزكاة فاشتبهوا بالاولى الإيصار (قوله) في أنكر أصلها كفر وكذا (الح)   
 عبارة العباب هي أحد أو كان الإسلام حيث يجب أجاباً فكيف جاحداً لا حيث اختلف فيه كالغير مكاف

(٢٧) - (شراي وبن قاسم) - ثالث) والاتعام والقون والنز والعبث اثمانية أصناف من الناس يأتي بانهم   
 في قسم الصدقات \* (باب زكاة الحيوان) \* أي بعضهم بدأ به بالابل منها قداء مكاب الصدوق رضي الله عنه ولانه أكثر أموال العرب   
 \* (تبيين) \* أبداً شيخنا الحيوان بالماشية ثم ذكر ما يصح بأنها أهم من النعم وليس يصح حكاها إلا الذي في القاموس

انها الابل والغنم وفي النهاية انهم الابل والبقر والغنم فهي اخص من النعم أو مساوية ومنه قول المتن الا ان اتخذ نوع الماشية وقوله ولو جوب بذكر كذا الماشية شرطان (٢١٠) الى آخره (انما يجب) منه (في النعم) وجعه انعام وجعه انعام يذكر ويؤتى سميت بذلك

لكن انعام الله فيها (وهي الابل والبقر) (الاهلية والغنم) وتقيد بها بالاهلية ايضا غير محتاج الى ان الظاهر انما يسمى شياء البر لا غنمه كما قضاه كلامهم في الوصية ويقرض فيها اسماء فهو لم يشترأ أصلا فلا يحتاج للاحتراز عنه (لا الخيل والرقى) وغيرهما لغير تجارة نظير الشفيع ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة (والمثلون من ماتجب فيه وملا يجب فيه كل تولد بين بقر أهلي وبقر وحشي وبين غنم وظليم) بالمد جمع طين ويأتي بيانه آخر الخ لانه لا يسمى بقروا ولا غنما وانما لزم الحرم حراره تغلظا عليه املة ولد ما يجب فيهما كابل وبقر أهلي فوجب فيهما كل وقتغير بأخيهما على الاوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لا لاسن كاربين متوالفين ضأن ومزق تعتبر بالاكثر كما يثبت في شرح الارشاد (ولا شئ في الابل حتى تبلغ خمساً) نظيرهما ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة (ففيها شاة وفي عشر شاتان) (وفي خمس عشرة ثلاث) من الشياه (وفي عشر من أربع) من الشياه (وفي خمس وعشرين بنت مخاض)

كل من التالين بصري عبارة عرش أقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بانها أعمرها اه (قوله انها) أي الماشية (قوله ومنه) أي من الخلافها مساوية قول المتن (في النعم) هو اسم جمع لا واحد له فان قيل لو حذف المصنف لفظ النعم كان أحصى وأسلم أحسب انه أقيد بذكرها ثمة في الثلاث مع ما معنى ونهاية (قوله انما يجب) كذا في أصله رحمة الله تعالى بعد أن كان انعام بدون ياء فصرح عليه فصرح بصري وكذا في النهاية والمغني انعام بلا ياء (قوله يذكر ويؤتى) أي يوجع الصبر عليه وهذا خلاف لقول الجوهري وأسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغبر لا في زيمها التانيث انتهى ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم عرش (قوله سميت الخ) حقه أن يؤخرون قول المتن وهي الابل الخ (قوله لكن انعام الله الخ) أي انما تتخذ النساء غالب الكثرة منافعها ثم يغني قول المتن (وهي الابل والبقر والغنم الخ) الابل بكسر الباء وتسكين الخفيف اسم جمع لا واحد له من لفظه ويجمع على آل كعمل وأحوال والبقر اسم جنس جمعي واحد يقرؤه باقوة لذكرو والانثى فالتاء للوحد والضم اسم جنس افرادي يصدق على القليل والكثير وعلى الذكر والانثى وقيل اسم جمع لا واحد له من لفظه شعثا (قوله وتقيد بالخ) أي تقيد الغنم بالاهلية لا خارج الظاهر غير محتاج الخ كرمي (قوله أيضا) أي كالبقر (قوله فهو الخ) أي اطلاق الغنم على الظاهرات قول المتن (لا الخيل) هو مؤنث اسم جمع لا واحد له من لفظه يطلق على الذكور والاناث سميت بذلك لاختلافها في مشاها وأوجها أو حقيقة في الاناث من الخيل وحدها أوع الكور والرقى في اسم جنس افرادي يطلق على الذكر وغيره وعلى الواحد والمتعدد شعثا ومعنى وكذا في النهاية الاقوله وأوجبها الى والرقى (قوله لغير تجارة) الى قوله لكن بالنسبة في النهاية الاقوله وبأى الى لانه كذا في المغني الاقوله وانما لزم الى اماتوله (قوله جمع طين) وهو الغزال النهاية ومعنى (قوله لانه) أي المتولد (قوله وانما لزم الخ) عبارة النهاية بولا نافية لاجل الجاهل المحرم مثله للاحتياط لان الخ كقمواسة فتناسا التخصيف والخ لغيره فمات المتعدي فتناسا التثنية قال سم قوله وانما لزم الخ يتأمل اه والعسل وجهه أنه لا يؤهم المناقاة هنا حتى يحتاج الى دفعه ذلك لانهم غلبوا في كل من البابين جانب الوحش (قوله بالنسبة لاهدم) أي كالبقر في هذا المثال (قوله كاربين الخ) أي كاربين السن في أربيع الخ (قوله فعتبر بالاكثر) أي ساكردي (قوله كاربينته في شرح الارشاد) صلاته ثم فعتبر بالاكثر كيات في الأخصية فلا يخرج هذا الامالة ستان انتهت اه بصري وعش زاد سم وقد يقال قياس اعتبار الاختف عددا اعتبارا سننا ثم ظاهر الكلام أنه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة أحداهما أولا اه (قوله لغيرهما) أي الصبيح قول المتن (ففيها شاة) أي لو ذكر او انا وجبت الشاة وان كان وجوبها على خلاف الأصل للفرق بالفرق بين لان إيجاب البعير يضرب بالمال ولو إيجاب خن من بعير وهو الخن مضربه وبالنسبة له بالتبعض معنى ونهاية (قوله فلا يدخل الخ) أي اطلاق قوله وخمس وعشرين بنت مخاض فانه مقيد بقيدى الذكور والكوا بقر ينما في (قوله ويجزئ) الى قوله لكن يفيد في النهاية والمغني (قوله لاجل انما يجب الخ) راجع لقوله ويجزئ عنها يتالون أيضا قول المتن (وستوسو بعين يتالون) أي تعبدوا بالاحساب والافتقار الحساب أن تخفى في اثنين وسبعين لان بنت البهون وجبت في ست وثلاثين كما تقدم وكذا قوله واحد وتسعين خفتان وقوله ومائة واحد وعشرين في ثلاث بنات لبون أي تعبدوا الا

ور كذا تجارة وفطرة اه (قوله النعم) أي هي ثلاثة (قوله وانما لزم) يتأمل (قوله في شرح الارشاد) عبارة ثم يجب ان لا يركز كذا بعضها اه وهو ظاهر بالنسبة للعدد واما بالنسبة لاسن كيات أربيع بعين مستولية بين ضأن ومزق فعتبر بالاكثر كيات في نظيره في الأخصية فلا يخرج هذا الامالة ستان اه وقد يقال وسباني في الذكور ذكر وفي الصغار صغيرة فلا يرد عليه وكذا الباقي (و) في (ست وثلاثين بنت لبون) في (ست) بالحساب وار بعين خمسة) ويجزئ عنها بنات لبون (و) في (أحدى وستين جذعة) ويجزئ عنها حقتان أو بنات لبون لاجل انهما عاماران (و) في (ست) وسبعين بنات لبون واحد وتسعين حقتان (و) في (مائة واحد وعشرين في ثلاث بنات لبون) فان نقصت الواحدة أو بعضهن لم يحسب سوى المتبقين

(ثم) ان زادت على ذلك تغير  
 الواجب زيادة تسع ثم زيادة  
 عشر عشر فينتج (في كل  
 أو بعين بنت لبون و) في  
 (كل خمسين حقة) لمير  
 البخاري عن كتاب أبي بكر  
 لانس رضي الله عنهما لما  
 وجهوا إلى البحر على الزكاة  
 بذلك لكن فيه ما يشكل  
 على قواعدنا وقد ذكرت  
 الجواب عن في شرح المشكاة  
 وعلم مما تقرر وأن في المائة  
 وثلاثين بنت لبون وحقة  
 وفي مائة وأربعين حقتين  
 وبنت لبون في مائة وخمسين  
 ثلاث حقات وللواحدة  
 الزائدة على العشرين قسط  
 من الواجب فلو تلفت واحدة  
 بعد الحول وقبل التمكن  
 سقطت من مائة واحدة  
 وعشرين جزءاً من ثلاث  
 بنات لبون وما بين النصب  
 مما ذكر عفو لا يتعلق به  
 الواجب ولا ينقص بنقصه  
 فلو كان معه تسع ابل فالشاة  
 في خمس منها فقط نالت عفو  
 أربع لم يسقط منها شيء  
 \* (فرع) \* ملك ست ابل  
 ثلاثة أحول والدمر كهازمه  
 ثلاث شياه لأنه إذا أخرج  
 في كل سنة شاة كان الباقي  
 نصيباً قاله الشيخ أبو حامد  
 قال العمراني وإنما يصح  
 أن كانت قيمة كل من الست  
 تساوي قيمة شاة في الحول  
 الثاني وقيمة شاة تبين في الحول  
 الثالث

بالحساب والاول جبت الحقتان في اثنتين وتسعين لما تقدم من وجوب الحق في ست وأربعين وجبت ثلاث  
 بنات لبون في مائة وثمانية فهدا كما بالنص ولا يدخل الحساب فيه شيئاً (قوله ثم ان زادت على ذلك  
 تغير الواجب الخ) والحاصل أن بنات لبون الثلاث تجب في مائة وأحدى وعشرين وتسع إلى المائة  
 وثلاثين فينتج الواجب فيجب حينئذ في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفي المائة وثلاثين  
 حقة بنتا لبون وفي مائة وأربعين بنتا لبون وحقتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقات وهكذا شرح بافضل  
 وبإتقان في شرح منته (قوله ما يوجب الخ) ظرف لكتاب أبي بكر الخ (قوله إلى البحر) هي بلغنا للتثنية  
 اسم لاقليم مخصوص من اليمن وقاعدته هيمر \* (قائدة) \* ذكر الشيخ تاج الدين بن عطية اللغوي التنوير  
 أن الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لا ملك لهم مع الله تعالى ولأن الزكاة إنما هي طهر فاعادها أن يكون  
 ممن وجبت عليهم ولا ينابعه من الناس لعينهم اهـ سيوطي في الخصائص الصغرى لكن قال  
 المناوي في شرحها ما نصه وهذا بناء ما بن عطية الله على مذهب امامه أن الانبياء لا يكون ومذهب الشافعي  
 بخلافه اهـ ونقل بالنسب عن فتاوى الشهاب الرمي القول بسقوط الزكاة عليهم عـ (قوله لكن فيه)  
 أي في ذلك الكتاب (قوله مما تقرر) هو قوله ثم ان زادت على ذلك تغير الواجب الخ (قوله والواحدة الخ)  
 كلامه مستأنف (قوله الزائدة على العشرين) أي في مائة وأحدى وعشرين (قوله ان كانت الخ) أي لانها  
 اذا سوت في الثاني فقيمة شاة وهي الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب الاول نصيباً وفي  
 الثالث قيمة شاة تبين أي هو ما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب الاول والثاني نصيباً

قياس اعتبار الاختلاف عدد الاعتبار وسنأخذ ظاهر الكلام أنه لا فرق في هذا الحكم بين كونه بصورة أحدهما  
 أو لا ونذكر في بياننا ما اعتبره المصور لا أحدهما كان القياس المأخوذ في سائر أحكامه اهـ (قوله ان كانت  
 الخ) أي لانها اذا سوت في الثاني فقيمة شاة أي وهي الواجبة في الاول كان الباقي في الحول الثاني بعد واجب  
 الاول نصيباً وفي الثالث قيمة شاة تبين أي هو ما واجب الاول والثاني كان الباقي في الحول الثالث بعد واجب  
 الاول والثاني نصيباً هذا معنى كلام العمراني فيما ينظره أمهله ثم رأيت الفتى شيخ المصنف قال معترضاً على  
 القموي الصواب حذف لفظة كل من كلام العمراني في تمامه اهـ ومع ذلك فحين نظرنا في انصافنا تبعه المصنف  
 فقال في تغير بده اعتبار كونه بقيمة شاة تبين في الثالث لا قيمة في شخصه ذلك الشاة تبين نظرنا انصافاً قول الفتى  
 الصواب الخ أي لأنه اذا سوت واحدة فقط ما ذكر كان الباقي في كل من الحول الثاني والثالث بعد واجب  
 الاول والثاني نصيباً فأنما له وإنما الذي يصح في هذا المثل أن يقال إنه يشترط في الشاة في الجنس أن تساوي نحو  
 قيمة خمس بنت مخاض ومرأى أيضاً نقلاً عن المستحقين شر كاه في الجنس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوقص  
 عفو فلا يتعلق به الزكاة وهذا الأخير يبين أن ما قاله الشيخ أبو حامد من أن الضعيف أن الواجب يتأخر  
 بالوقص أيضاً ما عاين المعصوم والشاة في الحول الثاني متعلقة بالجنس فقط فيلزم وقصها وكذا في الثالث فلا  
 فرق بين الجنس والست وما تفرقها في العشرين فخرج المصنف بما قاله الشيخ عفا عنه عما ذكره وإنما الصواب أن  
 حكم ذلك حكم الجنس فيما قدمه فيه فاعلى التزل واعتماد كلام الشيخ بوجهاً ذكره بان المستحقين  
 شاركوا في الحول الثاني بقيمة شاة والغالب فنصهم من قيمتها واحدة من الست وفي الثالث شاركوا بقيمة شاة تبين  
 والغالب فيهما ذلك أيضاً فقص قول الشيخ تعليلاً لما ذكره وماذا أخرج في كل سنة شاة كان الباقي نصيباً تأمل  
 ذلك فانه مما يشبهه ومن غلط فيه المصنف غيره اهـ وأقول لا يخفى أن الشارح استند في حكمه على  
 المذكورين بالغلبة والغلط في أن الوقص لا يتعلق به الزكاة والبعبير السادس في المثال الوقص فلا يتعلق به  
 الزكاة فهو كالمقدم فلا يجب للعام الثاني والثالث في نقص النصب وهو الجنس ملك المستحقين بتمام العام  
 الاول مقدار شاة منها ولعائل أن يقول اذا نقص النصب بعد تمام العام الاول ملك للمستحقين ما ذكر كل من  
 البعبير السادس ولا تكون التكملة وقصلاً من الوقص من ادعى النصب والتكملة حينئذ غير زائدة فنعتقد  
 الحول الثاني لصحق النصب بالتكملة بالنسبة إليه أيضاً وهكذا وبهذا يظهر أن ادعاء من الغلبة والغلط

وهذا معنى كلام العمراني فيما يظهر سم (قوله واعترض بان الصواب اسقاط كل) أي وايد الالف بالظن  
واحدة يقال ان كانت قيمة واحدة من الست الخ كذا يظهر أنه المراد وانما كان الصواب ذلك لانه اذا ساق  
واحدة فقط ما ذكر رأى قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين في الحول الثالث كان الباقي في كل من الثاني  
والثالث بعد قدر واجب الاول والثاني نصا بافتأمله سم (قوله) كايئنته في شرح العباب) صبرته هناك بعد  
كلام نصه وانما الذي يقع في هذا المحل أن يقال بشرط في الشاة في الجنس أن تساوي نحو قيمة خمس بنت  
مخاض ومرت أن المستحقين شركاء في الجنس بقدر قيمة الشاة الواجبة فيها وان الوص عفو فلا يتعلق به الزكاة  
وهذا الأخير يبين أن ما قاله الشيخ أو ما مدعى على الضعيف أن الواجب يتعلق بالوص أيضا ما عاين  
الصحيح فالشاة في الثاني متعلق بالجنس فقط فليسزم نقصها وكذا في الثالث فلا فرق بين الجنس والاستوما  
فوقها في العشر فخرم المصنف بما قاله الشيخ فقله عما ذكره وانما الصواب أنه يلزمه شاة فقط للاول انتهى  
وأقول لا يخفى أن الشارع استند في حكمه على المذكورين بالغفلة والغلط إلى أن الوص لا يتعلق به الزكاة  
والبحر السادس في المثال وقصر فلا يتعلق به الزكاة فهو كالعدم فلا يجب للعام الثاني والثالث شي نقص  
النصاب وهو الجنس تلك المستحقين بتمام العام الاول مقدرا شاة منها ولذا إن يقول اذا نقص النصاب  
بعد تمام العام الاول تلك المستحقين ما ذكر كل من البحر السادس ولا تكون التكملة وتصالان  
الوص ما زاد على النصاب والتكملة حيث لا غير التدقيق قد اختلف في الحول الثاني لتحقق النصاب بالتكملة بالنسبة  
اليه أيضا وهكذا وهذا يظهر أن ما ادعاه من الغفلة والغلط لا منشأه الا الغفلة والغلط ثم يرد عليه سم شي  
آخر غير ما ذكره وهو أنه اذا كان قيمة كل من الست في العام الثاني قد قدر قيمة شاة فقط فذلك المستحقون  
بتمام العام الاول والحيدة وبتمام الثاني أخرى فينقص النصاب فلا يجب ثلاث شاة كما قالوا بل ثلثان  
الآن يجب بانه اذا صارت كل مع ابتداء الحول الثالث تساوي قيمة شاتين فهي قدر واجب العام  
الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة أخرى فليست أم سم بحذف (قوله) وكذا  
الخ أي من أقوال الشيخ أي ما مدعى العمراني ومن اعترضه (قوله) كالملة في القول المن وقيل متقى النهاية  
والغنى الاقوله وحيث لا في هذا (قوله) كالملة عبارة المحل والشر بين والزم أي وغيرها وطعن في الثانية  
وكذا في البقية والظاهر أنه لا تخالفون مرادهم بانه يتحقق كذا السنة مثلا بصرى (قوله) لان امها الخ  
أي سميت لان الخ نهاية (قوله) قصير ما مضى الخ) فيه يعبر عن الشي على نفسه عبارة النهاية والمغنى قصير

لامنشأه الا الغفلة والغلط فعوضا عنه من الهجوم على تغلط الاثمن غير تثبت ومراجعة للافاضل السنين  
العديدة نعم يرد عليهم سم آخر غير ما ذكره وهو أنه اذا كانت قيمة كل من الست في العام الثاني قدر قيمة شاة  
وفي الثالث قدر قيمة شاتين وفرنض أن قيمة كل في العام الاول قدر قيمة شاة فذلك المستحقون بتمام العام الاول  
قدر قيمة شاة فذلك المستحقون بتمام العام الاول واحد وبتمام الثاني أخرى فينقص النصاب فلا يجب  
ثلاث شاة كما قالوا بل ثلثان وبالأولى البعض اذا فرضنا أن قيمة كل في العام الاول دون قدر قيمة شاة  
شامل الحلق فليست أم سم الآن يجب بانه اذا صارت مع كل ابتداء الحول الثالث تساوي قيمة شاتين فهي قدر  
واجب العام الاول والثاني والباقي بعده نصاب فيجب فيه للعام الثالث شاة أخرى فليست أم سم (قوله) واعترض  
بان الصواب اسقاط كل) أي وايد الالف بالظن واحدة من الست تساوي الخ كذا  
يظهر أنه المراد (قوله) كايئنته في شرح العباب الخ) قال في العباب ولولم يترك أو يعن غنما وتجان من الابل  
حول ولم تتواله ثم كاهامن غيرها أو من غيرها من شاة فقط للحول الاول له أي لان المستحقين يركه  
فهو يرك في المثال الاول بشاة وفي الثاني بقدر قيمة شاة والخطا متعصم مؤثرة اذ لا زكاة عليه لعدم تعيينه قال  
في العباب رأى لم يترك ستا أي من الابل ثلاثة أحوال لزمه ثلاث شاة ان كان اذا خرج لكل ستة في النصاب  
قال الشيخ في شرحه هذا ما في الجواهر عن الشيخ أجمعا ودعاه بانه اذا خرج في كل سنة شاة كان الباقي  
نصا قال العمراني وهذا صحيح ان كان قيمة كل واحدة من الست تساوي قيمة شاة في الحول الثاني وقيمة شاتين

واعترض بان الصواب  
اسقاط كل والتعير  
بشاة في الثالث أيضا وكذا  
مبني على ضعيف أن  
الوص يتعلق به الزكاة  
خلافا لمن غلط في كايئنته  
في شرح العباب فيل قسم  
الصدقات بما يعلم منه أن  
الواجب شاة في الحول الاول  
فقط فالظن أنه مهم  
(وبنت المخاض لها سنة)  
كالملة لان أمها أن لها أن  
تعمل نائبا قصير ما مضى أي

حاشا

(والبلون سنان) كملتان لأن أمها آن لها أن تلد ثانياً بصير لها لن (والحققة ثلاث) كاملة لانها استحققت أن تتركب ويحتمل عليها ويعطى لها الفحل ويقال لذلك حق لأنه استحق أن يطرّف (والجذعة أربع) كلمة (٢١٣) لانها تخرج عديم أسنانها أي تسعة طها

ونظرها كلامهم انه لا عيرة  
هنا بالاجذاع قبل تمام  
الاربع وحديثاً بشكل عا  
بأن في جذعة الضأن وقد  
يفرق بأن القصدم بلوغها  
وهو يحصل بأحد أمرين  
الاجذاع و بلوغ السنة  
وهنا غاية كلها وهو لا يتم  
الانجام الاربع كاهسو  
الغالب وهذا آخر أسنان  
الزكاة وهو نهاية الحسن  
ذوا أسنان وقولاً واعتبر في  
الجميع الاثوة لما فيهما  
رفق الله والنسل (والشاة)  
الواجبة فيما دون خمس  
وعشر من من الابل جذعة  
ضأن لها سنة) كاملة وان لم  
تجدع أو أجدعت وان لم  
تبلغ سنة (وقيل سنة أشهر  
أو ثلثية مع زلها سنان)  
كملتان (وقيل سنة) وقد وردت  
الشاة بالجدعة والثنية  
حسب المعطى على التقيد كما  
في الانحصة (والاصح أنه  
مخبر بينهما) أي الجذعة  
والثنية (ولا يتعين غالب  
غنم البلد) أي بلد المال بل  
يجزى أي غنم فيه مصدق  
الاسم ولا يجوز العدول عنه  
هنا وفيما يأتي في كاه الغنم  
الاثنية أو ثمره قيمة  
وحديثاً قديم غنم  
المذكور ويتعين الضأن  
فيما لو كانت غنم البلد كلها  
ضأنة وهي أعلى قيمة من  
المعز ويشترط كما جمعه في

من الخاض أي الحوامل اه (قوله وبصير لها الخ) الاولى بادل الواو بالغاء كقوله انها يتوالم في قول المتن  
(والبلون) معطوف على الخاض (قوله والحققة) معطوف على يتوالم سم قول المتن (وبت الخاض الخ)  
قال العاصم في شرح الجامع الصغير وهو أي الابل حوار يضم الحاء بالراء ثم يحدف منه أم فصيل ثم في  
السنة الثانية من بغاض وبنت شخص وفي الثالثة من بلون وبنت لون وفي الرابعة حق وحققة وفي  
الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة ثني وثني وفي السابعة باع وباعة وفي الثامنة سدس وبضع  
السين والبال وسدسية وفي التاسعة مازل وفي العاشرة يتخلف بضم الميم واسكان الحاء اه سمه اه زاد شرح  
الروض ثم لا يصح هذا لأن أي بازل ويختلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر فاذا كبر ما لا يز  
الغنم سنين بعد العاشرة فهو ودود وبضع العين واسكان الواو فاذا هم فاذا كثر جمعهم بضع القاف وكسر  
الحاء المهمله واللائي ناب وشارف انتهى اه عش (قوله أن يطرّف) أي وأن يحتمل عليه أيضاً عش  
(قوله وأجدعت الخ) معطوف على قول المتن لها سنة قول المتن (وقيل سنة) وحينئذ ما دون هذه  
السنة الاجماع نهاية وبغنى (قوله جلا للمطلق على المقد) أي يحتمل أن في كل شطط لوبشرعا  
يجزى (قوله أي بلد المال) أي قوله لا الواجب في النهاية وبغنى الاقوله هنا في الاثنية وقوله وحديثاً في  
و يتعين (قوله أي بلد المال) شامل لغنمه سم أي المسالك (قوله لمصدق الاسم الخ) عبارة عن النهاية  
وبغنى خبر في كل خمس شاة والشاة تطاق على الضأن والمعز اه (قوله ولا يجوز العدول عنه) أي من غنم  
بلد المال إلى غنم بلد آخر نهاية وبغنى (قوله هنا) أي في الغنم المخرج من الابل (قوله وفيما يأتي في كاه الغنم  
الخ) كذا في المنهج والاصح (قوله وحديثاً جتمع الخ) أي كان يكون المثل أحد النوعين والآخر دونيه سم  
(قوله ويتعين الخ) معطوف تفسير (قوله ويتعين الضأن الخ) أي من الابل ولا يجوز اخراج المعز عنه سم  
ونهاية قال عش وقياسه أنه لو كان غنم البلد كلها من المعز وأن التثنية على قيمته من جذعة الضأن  
تعتب ثمنه المعز واقتصار الشارح مر على الضأن نظر الغالبين أن قيمة الضأن أكثر من قيمة المعز  
اه (قوله كما جمعه في المجموع) وهو أنه ينبغي ما قال عش فقيمة ما ذكر أن الشاة المخرج جتمع الابل  
المراض تكون كالمخرج من الابل السائمة مسكناً ان يله مثلاً لو اختلفت همة ومرضاً خرج همة قيمتها  
دون قيمة المخرج جتمع النعاج والخص وقياسه أن يقال يخرج همة همة من المراض دون قيمة الهمة  
المخرج جتمع السلمة والمجرد كون الشاة في الغنم واجب لا يثبت فيها الاستلزام مساواة قيمة المخرج جتمع  
المرضة لقيمة المخرج جتمع السلمة اه وما ذكره يأتي فيما لو كان الابل مسفراً (قوله همة الشاة الخ) أي  
بغلاف بعير الزكاة المخرج من دون خمس وعشر من فعزى ولو مرضان كانت له أو أكثرها مرضاً  
على المعتد شورى اه يجزى (قوله بخلافه فيما يأتي الخ) أي فان الواجب غنم في المال نهاية (قوله فان لم

في الحل الثالث وفيما قاله العمر أن نظر ظاهر (قوله في المتن والبلون) معطوف على الخاض وقوله والحققة  
معطوف على بنت (قوله جلا للمطلق على المقد) كقوله في الاصل بالقياس فليخرج القاس  
هنا (قوله ولا يجوز العدول عنه) أي من غنم البلد همة وفيما يأتي في كاه الغنم الخ مثله في الروض وشرحه  
وقد يهضم شاة في كاه الغنم لا يجزى ما دون غنم البلد وان كان مثل غنمه ولا يفتى في اشكاله القطع بأخراه  
المخرج من غنمه وان كان دون غنم البلد فكيف لا يجزى اخراجه مثله اذا كان دون غنم البلد مع انه لا يتعين  
الاخراج من عين غنمه ولو جاء المراد أنه لا يجزى ما دون غنم البلد اذا كان أي غنم البلد دون غنمه أو مثله  
أما اذا كان أعلى وأخرج من دون غنمه هو كفته هو فلا وجه الاخراج بل هذا من غنمه لأنه لا يجب الاخراج من  
عينه بل يجوز به ثلها ولو بالشرايه بل قد يقال غنم البلد في قوله لا يجوز والعدول عنه شامل لغيره فليست  
(قوله وحديثاً جتمع الخ) أي كان يكون المثل أحد النوعين والآخر دونيه اه (قوله ويتعين الضأن)

المجموع خلافاً لما يقتضي تصحيحه كلام الروضة وأصلها همة الشاة وكالها وان كانت الابل مريضة أو مبيدة لان الواجب همة في الغنم فلهذا  
فيه مفة المخرج عنه بخلافه فيما يأتي بعد الفصل

يحد) الى قوله كن قد خال في المعنى (قوله فان لم يجد معهما الخ) يحتمل أن الاعتبار هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البذل وسواها لسه محادون مسافة القصر سم اه بصري (قوله فرق معهما الخ) قد اشكل الحال بان فيه الصيغة المجرئة غير منبذة لتفاوتها بجدا الآن يقال الواجب قدوة قيمة أي صحته يجوز تلوها أو قلها سم (قوله ولا بالتمن) أي لا في المكروه بالتمن (قوله ولو عن اثبات) الى قوله بنه في الهامة بنو المعنى الا قوله اذا تأوه الى التز وقوله ثم يدلها الى الآن (قوله اصدق اسم الشاة) أي في الخبر (وقوله الواحد) أي لا التائين شرح بانقل (قوله وبه فاروق) أي باتهام من غير الجنس هـ (قوله أي يجب فيها) هذا التفسير يخرج النثاة أي من الابل وكلامه غير كاف صرح بدخلها وهو متجسلا ثم اذا أجزأت الجنس والعشرين وما فوقها فما دونها بالاولى وحذف الاول في نفسه يربح بما يجزئ فيها بصري (قوله وهو بنت خاض الخ) هل بشرط الصفة والكمال فيها وان كانت ابه مراضا لان اجزاء ذلك يخرج عن كون الواجب في القيمة اذا الواجب ليس في المال اذا الواجب اصالة هو الشاة وهي في النفس وما ذكر بدل عنها او يعتبر صفة قال هنا ايضا في نظر المتجسب الاول الآن بان يوجد نقل بخلافه سم اقول يؤيد الثاني قول الشارع الا في ولا اجزائه عنها الخ وتقدم نفا عن الشو رى اعتماده وكلام المعنى والنهاية كالمخرج في عيار ثم ما وادف اضافته الى الزكاة اعتبار كونه أنى بنت خاض فافوقها كإلى المجموع وكونه يجزئ ثامن خمس وعشرين فان لم يجزئها لم تقبل بدل الشاة اه وكذا في شرح المنهج الاول وهو الخ قال ع ش قوله وكونه يجزئ الخ يشمل ذلك ما لم يكن عندده خمسة مثالا كلها ما عدا ما خرج بنت خاض معيقه جنس المخرج عنه فيجزئ وعليه فرق بين ما لو أخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون معيقه وان كانت ابه مراضا او بزم ما لو أخرج بنت خاض معيقه محادون خمس وعشرين مراضة بان المراد فيجزئ من خمس وعشرين من مراضة فيجزئ محادون بالاولى والشاة محادون الجنس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجه الشارع ووجدان تكون معيقة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لظاهر ما تقدم نفا عن المعنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ في الروض ما وافق شرح في شرح الارشاد للشارع وتجزئ بنت الخاض أو بدلها عند فقدها من ان يكون أو نحوها كإباني وفي كلام المجموع عما ينال في اختلافها من المعنى الاسوي وتبعه شرح المنهج وكذا استخذا الامام أبو الحسن الكري فقال ولا يجزئ ان يكون وان أجزأ في غير هذا المثل (وقوله عند فقدها) أفاد أنه لا يجزئ مع وجودها انتبه وعبارة الكري على بافضل قوله كابن لكون عند فقدها تنقله في شرح الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحي المصنف موصى به في الاسوي وخرى عليه الى بادي في حواش المنهج وسم

أي عن الابل (قوله فان لم يجد معهما الخ) يحتمل أن الاعتبار هنا وفيما بعده عدم الوجدان في البلد وما حواله سم محادون مسافة القصر (قوله فوق معهما اهرام) قد اشكل الحال بان قيمة الصيغة المجرئة لا يمكن الوقوف عليها لعدم انطباقها بنوا وتفاوتها بجدا الآن يقال الواجب قدوة قيمة أي صحته يجوز تلوها أو قلها سم (قوله ولا بالتمن) أي لا في المكروه بالتمن (قوله ولو عن اثبات) الى قوله بنه في الهامة بنو المعنى الا قوله اذا تأوه الى التز وقوله ثم يدلها الى الآن (قوله اصدق اسم الشاة) أي في الخبر (وقوله الواحد) أي لا التائين شرح بانقل (قوله وبه فاروق) أي باتهام من غير الجنس هـ (قوله أي يجب فيها) هذا التفسير يخرج النثاة أي من الابل وكلامه غير كاف صرح بدخلها وهو متجسلا ثم اذا أجزأت الجنس والعشرين وما فوقها فما دونها بالاولى وحذف الاول في نفسه يربح بما يجزئ فيها بصري (قوله وهو بنت خاض الخ) هل بشرط الصفة والكمال فيها وان كانت ابه مراضا لان اجزاء ذلك يخرج عن كون الواجب في القيمة اذا الواجب ليس في المال اذا الواجب اصالة هو الشاة وهي في النفس وما ذكر بدل عنها أو يعتبر صفة قال هنا ايضا في نظر المتجسب الاول الآن بان يوجد نقل بخلافه سم اقول يؤيد الثاني قول الشارع الا في ولا اجزائه عنها الخ وتقدم نفا عن الشو رى اعتماده وكلام المعنى والنهاية كالمخرج في عيار ثم ما وادف اضافته الى الزكاة اعتبار كونه أنى بنت خاض فافوقها كإلى المجموع وكونه يجزئ ثامن خمس وعشرين فان لم يجزئها لم تقبل بدل الشاة اه وكذا في شرح المنهج الاول وهو الخ قال ع ش قوله وكونه يجزئ الخ يشمل ذلك ما لم يكن عندده خمسة مثالا كلها ما عدا ما خرج بنت خاض معيقه جنس المخرج عنه فيجزئ وعليه فرق بين ما لو أخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون معيقه وان كانت ابه مراضا او بزم ما لو أخرج بنت خاض معيقه محادون خمس وعشرين مراضة بان المراد فيجزئ من خمس وعشرين من مراضة فيجزئ محادون بالاولى والشاة محادون الجنس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجه الشارع ووجدان تكون معيقة اه (قوله ثم بدلها الخ) خلافا لظاهر ما تقدم نفا عن المعنى والنهاية وشرح المنهج عبارة سم قوله ثم بدلها الخ في الروض ما وافق شرح في شرح الارشاد للشارع وتجزئ بنت الخاض أو بدلها عند فقدها من ان يكون أو نحوها كإباني وفي كلام المجموع عما ينال في اختلافها من المعنى الاسوي وتبعه شرح المنهج وكذا استخذا الامام أبو الحسن الكري فقال ولا يجزئ ان يكون وان أجزأ في غير هذا المثل (وقوله عند فقدها) أفاد أنه لا يجزئ مع وجودها انتبه وعبارة الكري على بافضل قوله كابن لكون عند فقدها تنقله في شرح الارشاد عن المجموع وهو ظاهر شيخ الاسلام في شرحي المصنف موصى به في الاسوي وخرى عليه الى بادي في حواش المنهج وسم

فان لم يجد معهما فرق قيمتها  
دراهم كن فقد بنت الخاض  
مثلا في لم يجدها ولا ابن لبون  
ولا بالتمن فيقرق تيمها  
الضرورة (و) الاصم (أنه)  
يجزئ الذكر ولو عن اثبات  
وهو جذع ضأن أو ثني معز  
كلاصحة لصدق اسم الشاة  
عليه اذا تأوه للوحدة كما  
يأتي في الوصية ولا يهاجم  
غير الجنس وبه فاروق منع  
اخراج الذكر عن التائين  
الغنم والفرق بأنه هناديل  
وتم اصل لا يثنى على الاصم  
أنه أصل أيضا الآن مراد  
البدلية من حيث القياس  
اذهي لاتنفي الاصله من  
حيث الاجزاء من غير نظر  
لقبته الابل (وكذا بصري  
الزكاة) أي ما يجب فيها وهو  
بنت خاض فافوقها ثم  
بدلها كابن لبون عند فقدها

الاصح انه يجوز (عن دون  
 خمس وعشرين) وان نقص  
 عن قيمة الشاة بناء على الاصح  
 انه الاصل أي القياس وان  
 كانت الشاة هي الاصل أي  
 المنصوص عليه فالواجب  
 أحدهما لا ينعى وهذا  
 يصحح بين الخلاف في ذلك  
 ولا جزمه عنها فعمادونهم  
 أولى فلو أخرجه عن خمس  
 مثلاً وقع كله فرضاً تعذر  
 تجزئه بخلاف نحو مع كل  
 الرأس في الوضوء فان قلت  
 بل يمكن تجزئه بنسبة قيمة  
 الشاة إلى قيمته بدليل ما روي  
 الزكسي في إخراج بنت  
 اللون عن بنت الحاض انه  
 لا يقع فرضاً الا بما يقابل  
 خمسة وعشرين جزءاً من ستة  
 وثلاثين بدليل إخراج الجمرات  
 في مقابلة الباقي قلت ممنوع  
 لان الواجب ثم الشاة اصابة  
 وهي من غير الجنس فتعذر  
 تجزئه لان القيمة تقسمين  
 وهما من الجنس فغير زيادة  
 محسوسة معر وفقاً لأجزاء  
 من غير نظر لقيمة ما يمكن فيه  
 التجزئ يخرج به عن ركعة  
 ابن الحاض وما دون بنت  
 الحاض (فان عدم) من  
 عنده خمس وعشرون  
 (بنت الحاض) بان تعذر  
 إخراجها وقت إرادة الأجزاء  
 ولو نحو رهن أو جمل  
 مطلقاً أو بجلا لا يقدر عليه  
 أو غصب عجز عن تخليصه  
 أي بان كان فيه كلفها  
 وقع عرفاً فيها يظهر

في شرح أبي شعاع ونقل الشوري عن الشيخ غير أجزاء ابن اللون ولومع وجود بنت الحاض وظاهر  
 الخطب والجمال الرمي بعدم أجزاء ابن اللون مطلقاً اهـ (قوله الاصح انه يجوز) أي عوضاً عن الشاة  
 اقتدت أو أعدت نهايتموسني قال عرش ظاهر التعبير بالأجزاء أن الشاة أفضل منمو ينبغي أن يقال  
 بأفضلية لاهن من الجنس وانما أجزاء غير وقابلها بالمال ويحل أخفيلته على الشاة ان كانت قيمته أكثر من قيمة  
 الشاة فان تساوى بين كل وجه فهل يقدم البعير لاهن من الجنس أو الشاة لانه منصوص عليها أو يغير بينهما  
 كل يحمل والاقترب الثالث اهـ (قوله ولا أجزاء) أي قوله فان قلت في النهاية يقول المصنف (قوله ولا أجزاء) (الح)  
 عطف على قوله بناء على الاصح (الح) (قوله فلا يخرج به) (الح) عبارة النهاية وهو هل يقع فيما أخرجه عمادونهم  
 كله فرضاً أو بعضه تكسبه عن خمسة فيموجبها نيجر بان فيما لو ذبح المتعبد به أو بقرة بدل الشاة هل تقع  
 كلها فرضاً أو بعضها أو من منع جسم رأسه في وضوءه أو أطال ركوعه أو عوده فوق الواجب ونحو ذلك  
 وأقوى والله رحمة الله تعالى في بعير الزكسي أو غيره فرضاً في موضع جمع الرأس ونحوه بوقوع  
 قدر الواجب فرضاً والباقي نفلاً والاضابط لذلك أن ما لا يمكن تجزئه يقع الكل فرضاً أو ما لا يمكن يقع البعض  
 فرضاً والباقي نفلاً كما هو اهـ وفي المصنف بعد ذكره ما هو وظاهر اهـ قال عرش قوله مر وما يمكن  
 يقع البعض (الح) أي سواء أمكن تجزئته بنفسه أو كمع جسم الرأس أو ببسله كالأجزاء بنات لبون  
 عن بنت خاض بل اجبران كما يأتي اهـ (قوله انه) بيان لما رجحه الزكسي وأضمر للثبات (قوله)  
 الا ما يقابل خمسة وعشرين (الح) الاخصر الواضع الا قدر خمسة (الح) (قوله في مقابلة الباقي) وهو أحد  
 عشر جزءاً (قوله لان الواجب ثم) أي في إخراج بعير الزكسي عن دون خمس وعشرين (قوله لان القيمة  
 تقسمين (الح) وادفأ الشاة قد تساوى البعيرة مرة أو مرتين بدليله فيها فلا يتصور نسبة أصلاً (قوله رهن)  
 أي في إخراج بنت اللون عن بنت خاض قول المتن (فان عدم) أي في ما له بدليل ولا يكف شرهما (الح) ثم  
 عبارة المصنف بان لم تكن في إياه يعني في ملكه وكذا في وضوءه وشرحه وهو أخذ ابن لبون ولو تخشى  
 ومشتري عن بنت خاض لم تكن في إياه يعني في ملكه وكذا في وضوءه وشرحه وهو أخذ ابن لبون ولو تخشى  
 يكف شرهما بشرائه أو غيره اهـ (قوله بان تعذر) أي قوله بخلاف الكفار في النهاية أو قوله أي بان  
 كان في المتن (قوله وقت إرادة الإخراج) وفانقاً لانه يتوخا لافاً للمصنف كما هو (قوله أو غصب) أي أي أنه يجوز  
 شخصاً الامام أو الحسن البكري في شرحه فقال ولا يجوز ابن لبون وان أجزاء في غير هذا المجل اهـ فقد تبعنا  
 ما قاله الاسنوي فليست أمثل (قوله عند فقدها) أي فادافه لا يجوز في مع وجودها (قوله فلا يخرج به عن خمس مثلاً  
 وقع كله فرضاً تعذر تجزئه بخلاف مع كل الرأس في الوضوء) في شرح العبابي قول العبابي باب الوضوء  
 وأدأعمر أسؤلو قد فقهنا يقع عليه الاثم فرض والباقي تطوع في سياق النقل عن المجموع بعد ان ذكر خلافاً  
 في ذلك مانصه ومن نظائر ذلك ما لو طلق قبل الفرض أو أزال ركوعاً أو سجوداً باده في قدر الواجب فقبل  
 الواجب الجسـم وقيل القدر الذي لو اقتصر عليه أجزاء أو ما لو أخرج بعيراً عن خمس من الابل فقبل الواجب  
 الجنس وقيل الواجب الجسـم وما لو نزل أن يدي شاة أو يضيها فاقس بانه فقبل الواجب السبع وقيل  
 الواجب الجسـم والأضمر الأول أن قال اهـ وما رجح من ان الباقي تطوع سوى عليه أيضاً في التحقير هنا  
 وفي الوضوء في بابي العماد والخصبة وفي المجموع في السند والكنز حتى في الزكسي ان الزكسي في غير ما فرض وفي  
 بقية الصور نقل وقال ان الاحكام تقفون على تحصيل ركعة كلام الزكسي وضوءاً صلها بما يفهمون بنقله الاتفاق  
 عليه يعلم أنه العمد اهـ وبحواب السؤل الذي أورددهنا يظهر الفرق بين مسئلة الزكسي وما لو نزلناه يدي  
 شاة أو يضيها لان شاة نحو الذر والخصبة مقابلة شرعاً عجز من البدنة (قوله لان القيمة تقسمين) قد يقال  
 هذا لا يمنع إمكان التجزئ مع اعتبار الشرع التقويم وان كان تخميناً فيما لا يخص من المسائل وفيه ما يأتي في  
 الفصل الآتي (قوله لان القيمة (الح) وأضافاً لانه قد تساوى البعير قيمة أو مرتين بدليله فيها فلا يتصور نسبة  
 أصلاً (قوله في المتن فان عدم) أي في ما له بدليل ولا يكف شرهما (الح)

(فان لبون) أوثني ولد لبون يخرج منه نواول كان أقل فيتمنها ولا يكفشر لها واول قدر عليها بخلاف الكفارة لبقاء الزكاة على الخفيف ولا يجوز الخشني من أولاد الخاض قطع العلم بتحقيق الأنوة كذا قيل وفيه نظر لجر بان خلاف نسوي باخره ان الخاض فلا قطع وله اخراج بنت لبون مع وجود ابن (٢١٦) لبون لكن ان لم يطلب جبراً أو لو فقد السكك فان شاء اشترى بنت خضاض أو ابن لبون

أما إذا لم يدر بنت الخاض بان وجدها ولو قبل الاخراج فتمت من اخراجها ولو لم يعرفه بخلاف ما لو وجدها وارثه بين تمام الحول والاداء فلا يعين على المعتد والفرق ظاهر وبمثل الاسنوي أنها لو تلفت بعد التمكن من اخراجها امتنع ابن لبون لتعسيره فان قلت ينافيه ما يحشمه أيضاً أن العدة في التعذر وقت الاداء اعبر عنه بمسما تقرر براءة الانواج قلت يهين أن مراده وقت التمكن هنا وقت ارادته الانواج مع التمكن فمع ذلك أخرجت تلفت فان قلت يلزم عليه أنه يلزم البقاء على تلك الارادة بان لا يعمل لما يتأخر اخراجه عنها قلت ليس ذلك ببعيد لان هذا التعيين حينئذ فيه احتياط تام للمستحقين فعده عنه بقيد المذكور تقصير أي تقصير ومراهة اذ لم يحصدها ولا ابن لبون فرق بينهما ويجعل ان لم يكن بماله سن مجسراً أو ما كان الصعود إليه مع الجبران والا وجب على ما يحشمه خارج وأبده غيره بان ابن لبون بدل وقد أئزوه فخصه فكذا هنا اه وفي كل من البحث والتأيد نظر ظاهر

عن الامسالك فيها يظهر وعليه فثبت ان يقصر المحرم بغير ما قصره الشارع في الغصب بصري (قوله فان لبون أوثني الخ) أي لانه جاء في رواية أي داود فان لم يكن فها بنت خضاض فان لبون ذكر وقوله ذكر اراده التأكد ليدفع فهم اللفظ والخشني أولى ولو اراد ان يخرج الخشني مع وجود الانثى لم يجزه لاحتمال ذكره معنى ومنها (قوله وان كان) أي ولما لبون ذكر أوثني (قوله منها) أي من بنت الخاض (قوله وان قدر عليها) الاولى التذكير عبارة الغني على شراء بنت خضاض اه (قوله وفيه نظر) أي في قوله قطعاً (قوله فلا قطع) أي فان الخشني ولما الخاض أولى من ابن الخاض (قوله وابن لبون) أي أو حقاً وأثنى ولد لبون أوحى شرح المنهج (قوله بان وجدها) أي في ملكه أثنى (قوله ولو وجدها وارثاً الخ) أي بان مات المورث بعد تمام الحول وقيل الاداء فقله بن الخ متعلق بقوله وارثه (قوله فلا تعين على المعتد الخ) المعتد التعيين كالمرث لان العدة وقت الاداء شرح مر اه سم عبارة مع التتوان وعدم بنت الخاض حال الانواج على الاصح حتى ولو ملكها أو وارثه من التركة لزمه اخراجها اه فقيد تعينها على الوارث لكونه من التركة خلافاً لما حكاه سم عن ابن الاطلاق (قوله امتنع ابن لبون) الاوجه عدم امتناعه اعتباراً بحاله الاداء شرح مر اه سم عبارة ولو تلفت بنت الخاض بعد التمكن من اخراجها فلا وجه عدم امتناعه ابن لبون اعتباراً بحاله الاداء كما استظهره السبكي خلافاً للاسنوي اه قال عرش أي وان كان تلفها فغلبه على ما اقتضاه اطلاقه وذكر ابن عرج عن بحث الاسنوي ما يخالفه وإطال في تأييدهم الى جرد أشار الشارع مر بقوله خلافاً للاسنوي اه (قوله ينافيه) أي البحث المذكور (قوله فيما تقرر) أي في حل المتن فقله براءة الانواج أي وقتها على حذفت المضاف (قوله هنا) أي في البحث الثاني (قوله فمع ذلك) أي مع التمكن وقت الارادة (قوله يلزم عليه) أي على ذلك المراد كرهى (قوله أنه يلزمه) أي الثالث (قوله بان لا يعمل الخ) بعنى عن تأخر الارادة لارادة اخراج نحو ابن لبون عوضاً عن بنت الخاض الموجودة حتى تلفت (قوله لما يتأخر اخراجها عنها) ضمير اخراجها يرجع الى ما عوضها الى بنت خضاض (قوله ذلك) اشارة الى قوله أنه يلزمه البقاء الخ كرهى (قوله لان هذا التعيين) أي تعين اخراج بنت الخاض حينئذ أي حين تلفها بعد التمكن بالغي المذكور ويحمل المراد بقوله هذا التعيين البقاء على تلك الارادة وبقوله حينئذ حين كون المراد ما ذكر (قوله فيه) أي في هذا التعيين وكذا ضمير عنه (قوله بقيد المذكور) هو قوله مع التمكن هذا ما ظهر في حل هذا المقام ثم رأيت في الكردى ما نصه قوله حينئذ يرجع الى قوله ان مراده الخ والضمير في فمضى عنه يرجع الى هـ هذا التعيين وقوله بقيد المذكور اشارة الى قوله لما يتأخر الخ وقوله تقصير أي تقصير أي تقصير فيصير تماماً (قوله ومرا) أي قبل قول المصنف وأنه يجزئ الخ كرهى (قوله ومعه) أي ماسر (قوله من يجزئ الخ) شامل للثلاثة التي لها خمس سنين وطعن في السادسة ولو يستمن اسنان الزكاة (قوله والاوجب الخ) أي الموعود اليه (قوله على ما يحشمه شارح الخ) وكذا بحثه الشيخ غيره ثم نقله عن العراقي السكت عرش (قوله تحصيله) أي اخراج ابن لبون (قوله هنا الخ) بيان للمعتول والضمير ان عدم بنت خضاض وبده (قوله يجزئ الخ) كان الاولى أن يؤخروا كرهى فقبل المتن الخ (قوله في سائر اسنان الزكاة الخ) عبارة شتى وان لم يدر في ما له ولو جلد في ماله أن يصعد رجوعه ولو شئتوا باخذ جبراً بالشرط أن تكون اباه سليماً أو ينزل رجلاً يبعث الجبران اه (قوله فكذا يتحصل أصل آخر) (قوله فلا تعين على المعتد) المعتد أي تعين كانوا ولان العدة وقت الاداء شرح مر (قوله فكذا يتحصل أصل آخر) قد يقال الاصل الآخر يدل هناك لايستلزم اجزائه فالجاء مع البداية هنا في الجملة (قوله في المتن

أما البحث فلا يخالف للمعتول في الكفارة ويجزئ عليه الاسنوي وان ركش وغيرهما أنه يخرج بين اخراج القيمة والصعود قد بشرطه كحررته في شرح العباب ويجزئ ذلك في أثر أسنان الزكاة فاذا فقد الواجب غير الدافع بين اخراج قيمته والصعود والنزول بشرطه وأما التأيد فليوضح الفرق بين البذل والاصل فكيف يقاس أحدهما بالآخر حتى يقال إذا أئز بمقتضى البذل فكذا يتحصل أصل آخر



(والعصة كعدومة) فخرج ابن البيون مع وجودها (ولا يكف) بنت خنساء (كرهة) أي دفعها وإليه مهازيل بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم  
كل إناي لأمر الجميع بالذكر كرائم أموالهم (لكن نفع) الكثرة إذا كانت عنده (ابن البيون) (٢١٧) وحقا (في الاصم) لوجود بنت خنساء

قد يقال الأصل لا يتحمل هذا لبس إزاء ما لا مع البديهة هنا في الجملة سم قول المتن (والعصبة  
الخ) أي والنحو، به العز عن تحملها والمرهون يتوكل جيل أو محال وغيره عن تحملها معنًى وتقسيم  
في الشرح وعن النهاية مثله (قوله فخرج) إلى قوله مثلاً في النهاية والمغني الأقوله حيث إلى أن قول المتن  
(ولا يكف كرهية) إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل إذ علم بمراعاة  
مصلحة المالكة والمصلحة في دفع غيرها وظاهر العار أنه لو كان جسم الجنس والعشرين كرائم الواحدة  
فخرج سلة جازاً خارجاً وقاس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الواحدة فخرج سلة جازاً خارجاً  
مع كرهية فليخرج ذلك سم أقول بأن في الأصل في دفعها بصرح بما قاله أولاً وأما ما قاله ثانياً في العسيري  
عن الأصمعي أنه لو كان بعض إله كراماً وبعضها مهازيل يخرج كرهية بالقسمة التي فيها إذا كان  
بعضها محالاً وبعضها مراضاً اه (قوله وإليه الخ) أي بقبتها أسنى (قوله مهازيل) أي هذا ليس عبا  
سم (قوله بخلاف ما إذا كن كلهن كرائم) أي فإن مازال كرهية معنًى ونهاية (قوله كراماً) أي في  
الفصل الثاني في شرح وخبير (قوله إله كرائم وأموالهم) وكرائم الأموال فأنشأه التي دعاها بها  
نفس مالكة لها عزت بما سيجتمع من جيل الصفات فانقطع عنهم فقد أحسن أسنى (قوله لم يردود  
النص) أي في إخراجها من البيون عن بنت الخنساء (قوله لا وجب هذا الاختصاص) أي الاختصاص  
الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيها مع ما به يؤمنه (قوله في إله) أي أو يقره ولا يكون ذلك إلا فيما  
حقت به بحري (قوله لما يأتي) أي في قول المصنف وإن وجد مازال (قوله وقضية) أي قضية تعاليل  
عدم الجواز بالتشقيص و (قوله أجزاء ثلاث مع حقين) أي بزيادة نصف بنت بيون على الواجب تبعاً  
و (قوله وأز مع حقة) أي بأن يزيد على الواجب ربع بنت بيون (قوله إذا كن الخ) متعلق بالأجزاء  
وأظهر المستتر راجع لإخراج كل من ثلاث بنات بيون مع حقين وأز ربع بنت بيون مع حقة (قوله هو  
الأنف) هل أو السواي في القبطية سم أي كما يزيد مسئلة المترجم قول الشاعر حيث لا أنفط (قوله  
وهو كذلك) أي كالأرض والشرح موان لم يذ كر الشرط المذكور سم وقوله كالأرض والشرط الخ أي  
والنهاية والمغني وقوله وإن يذ كر الشرط الخ أي هنا صريحاً بالأقوى ونحذف سابق كلاماً باعتبار الشرط  
الذ كر هو هنا أيضاً (قوله لكن بشكل عليه) أي على أجزائها ذكر قول المتن (فإن وجد مازال الخ) عبارة  
المغني والنهاية وأعلم أن لهذه المسئلة خمسة أحوال الألفان أن يوجد عنده كل الواجب بكل الحسنيين أو  
بأحدهما دون الآخر أو وجد بعضه بكل منهما أو بأحدهما أولاً أو وجد شيء منهما سواء كان يعلم من كلامه  
وقد يبرع ببيان ذلك فقال فإن وجد الخ اه (قوله كاملاً) إلى التبيين في النهاية وكذا في المغني الأقوله أو  
بصفة الكرم (قوله كاملاً) أي تاماً بجزئها نهاية ومعنى قول المتن (أخذ) أي وإن وجد شيء من الآخر  
النقص كالمعوم شرح النسيج وأسنى وخشنا (قوله أن لم يحصل الآخر الأنفط) أي والأربع الأنفط  
ويبقى أو السواي في القبطية ولا ينعين مازال سم ووافقه قول المغني والنهاية وقوله أخذ في مقتضى  
أنه لو حصل المقود ودفعه لا يخذ وعبره إلى وضعه والمحرر لا يكف تحصيل الآخر وإن كان أنفط وهي

ولا يكف كرهية إشارة إلى جواز دفعها وظاهر أن محله في غير نحو الولي والوكيل إذ علم بمراعاة مصلحة  
المالكة والمصلحة في دفع غيرها وظاهر العار أنه لو كان جسم الجنس والعشرين كرائم الواحدة فخرج سلة جازاً  
خارجاً وقاس ذلك أنه لو كان عنده ست وسبعون كرائم الواحدة فخرج سلة جازاً خارجاً مع كرهية فليخرج ذلك  
سم (قوله وإليه الخ) أي هذا ليس عبا (قوله إذا كن مع وجود فرضين) أي وهو الأنفط هل أو  
السواي في القبطية (قوله وهو كذلك) أي كالأرض والشرح موان لم يذ كر الشرط المذكور (قوله  
٢٨ - (شرواني وابن قاسم - ثالث) كفارة العين وقد يفرق بان الخبير ثم بالنص مع أن كل خصلته  
مقتولة لأنها ولا كذلك هنا ويؤيد تعيين الأنفط هنا لأم (فإن وجد مازال الخ) كاملاً (أخذ) أن لم يحصل الآخر الأنفط ولا يلزم  
تحصيله وإن سهل على المعتمد



اذلشخص لان كل ما تبين اصل برأسها ولا يشكل عليها ما تبين تعين الاغبط لجل هذا على ماذا استمر في الاغبطة أو كان في اجتماع الحقاق  
وبنات اللبون الاغبطية وباتى أنهم انقصم في زيادة القيمة (وقيل يجب الاغبط للفقراء) أي الاصناف وغلب الفقراء منهم لكنهم بدوهم ثم  
لان استواءهما في القدرة عليهما كوهو وجودهما في وجوده فليس له (٢١٩) فيما ذكر أن بعد أن يزول الجبرين

كل يجعل ينات اللبون أصلا  
ويعود نفس جذاع ويأخذ  
عشر جبرانات وألحقاق  
أصلا يزول لادو بع بنات  
نخاض ويدفع ثمان جبرانات  
لكثرة الجبران مع امكان  
تقليله وبن ثم لورضى في  
الاول بخمس جبرانات جاز  
وان وجدتهما بماله غير  
مسقة الاجزاء فكلهما كما  
مر أو بصفته حال الاخراج  
ولا نظير لحال الوجوب كالحلم  
محاضر فيها ذوا وجديت  
الخاص قبل الاخراج ثم  
لا يبعد أن يأتي هنا نظير  
بحسب الانسواء السابق من  
أنه لو قصر حتى تلف الاغبط  
لم يجز فيه غيره (فالصحيح تعين  
الاغبط) أي لا يقع منهما  
أن كل من غير الكرام اذ  
هي كالعبدومة كالجحش  
السبكي وكلام المجموع  
ظاهر فبما كان أصلهم  
زيادة قيمة أو احتياجهم  
لنحو ذوا وجوب أو جليل اذ  
لا مشقة في تحصيله وانما تغير  
فسميا يأتي في الجبران وفي  
الصعود والنزول والاغبط  
أولى أن تصرف لنفسه لان  
الجبران ثمن في النعمة فتغير  
دافعه كالكفارة وأحد  
الفرضين هنا متعلق بالعين  
فروعت مصلحة مستفيدة

(قوله اذ لا تنصيص الخ) أي يختلف ما مر في المائتين بمعنى (قوله ما يأتي من تعين الاغبط) أي وهو لا يكون  
الا حدهما شرح الروض اه سم (قوله لجل هذا) أي ما هنا (قوله على ماذا استمر) أي كل واحد  
من الفرضين والمجتمع منهما (قوله ما يأتي) أي في شرح فالصحيح الخ (قوله لان استواءهما في القدرة الخ)  
عبارة المعنى والنهاية لان استواءهما في القدم كاستواءهما في الوجود وعند وجودهما يجب اخراج الاغبط  
كسلبات اه (قوله بوضوح الفرق) وهو ان في تكليف الاغبط مع عدمه مشقة على المالك ولا مشقة في  
دفعه حيث كان موجودا ع (قوله فيما ذكر) أي من الاحوال الخمسة (قوله مع امكان نقله) اه  
أي بما سبقه قوله فله في تلك الاحوال الخمسة الخ سم (قوله في الاول) وهو الصعود لخمس جذاع (قوله تعين  
الاغبط) أي وان كان المالك للمجموع عليه ع (قوله أي الانغم) أي المان في النهاية الا قوله بان كان في الواجبات  
تغير (قوله ان كل من غير الكرام) فان قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن ان  
يجري بها ما ذكر اول الفصل الا في بقوله فان قلت: ينافي الاغبط هنا الخ سم (قوله بان كان الخ) فهو  
لا زلف ولا لاغبط والمال الواحد (قوله الا لا مشقة الخ) لتعليل الممتنع (قوله وانما تغير الخ) رد له لـ جـ لـ مقابل  
الصحيح (قوله ما يأتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين درهما سم (قوله في الصعود الخ) عطف على  
في الجبران (قوله والنزول) أي بينهما سم عبارة النهاية وتعود فقد اوجب بين صعوده ونزوله اه (قوله أولى)  
أي لا واجب سم عبارة بقصر أي ثم لا تبين اه (قوله ان تصرف لنفسه) خرج الوكيل والولي  
سم (قوله لان الجبران الخ) متعلق بقوله وانما تغير في الجبران (قوله واحد الفرضين الخ) بالنص عطف على  
الجبران (قوله ولا يمكن الخ) متعلق بقوله وانما تغير في الصعود والنزول (قوله أي الاغبط) أي في قول الملتزم  
وقيل في النهاية الا قوله ما لم يعتقد في الملتزم وقوله لان القصد في وجوبه وكذا في المعنى الا قوله لان المأخوذ  
وقوله لا ينصف حقيقة قول الملتزم (ان دلس أو قصر الساعي) ويصدق كل من المالك والساعي في عدم التدليس  
والانقصير في تخمين المالك للتفاوت وظاهره وان دلتا القدر ينقل بسبب المالك أو تقصير الساعي ع (قوله ولو في الاجتهاد)  
أي ان أحدهما عالما بالمال أو من غير اجتهاد ونظر في أن الاغبط ما ذم في نهاية  
عبارة شرح المنهج بان لم يجهد وان ظن انه الاغبط اه أي من غير اجتهاد (قوله فترد عليه الخ) أي فليزم  
المالك اخراج الاغبط ورد الساعي ما أخذ من كان باقيا بده ان كان الفاقم بايتومني قال ع (قوله هل ذلك  
البدل من ماله لتقصيره بعده) لغري أو من مال الزكاة فله نظر والاقرب الاول للعلل اذ كره اه قول الملتزم  
والاصح الخ) والثاني لا يجب بل لان المخرج مسوب من الزكاة فلا يجب ع (قوله اذا ادى اجتهاد  
الساعي إلى أخذ القيمة بان كان حذافا فانه لا يجب معها شيء آخر ع (قوله ما لم يعتقد الخ) هـ لا قدم  
الواجب من بعض الآخر لكن قد تبين وجه انه حيث صلح للبدل في البعض فليصلح في الكل والاحتياج  
لفرق واضح (قوله ولا يشكل عليها ما يأتي من تعين الاغبط) قال في شرح الروض وهو لا يكون الا أحدهما  
(قوله مع امكان نقله) أي بما سبقه قوله في تلك الاحوال الخمسة الخ (قوله ان كل من غير الكرام) فان  
قلت كيف يتصور كونه الاغبط وهو من غير الكرام قلت يمكن أن يجري هنا ما ذكره اول الفصل الا في  
بقوله فان قلت ينافي الاغبط هنا الخ سم (قوله وانما تغير فيما يأتي في الجبران) أي بين الشاتين والعشرين درهما  
(قوله والنزول) أي بينهما سم (قوله والاغبط فلهما أولى) أي لا واجب (قوله ان تصرف لنفسه) خرج  
الوكيل والولي (قوله ما لم يعتقد الساعي الخ) هـ لا قدم هذا عطف قوله ولا يجز فيه غيره فقلناه (قوله

ولا مكان تحصل الفرض هنا جبهه والاستثناء عن النزول والصعود بخلافه (ان دلس) المالك بان أعني  
الاغبط (أو قصر الساعي) ولو في الاجتهاد فيهما أغبط فترد عليه وجدا واقتيمته (والا بدلس) ذلك ولا قصر هذا (ففي غير) عن الزكاة  
لان عدمه في (والاصح) بناء على الاجزاء ما لم يعتقد الساعي حل أحد غير الاغبط في شوق الامام له ذلك لاجزاء غير الاغبط حيث ذوا وجوب  
قدو التفاوت بينهما وبين الاغبط

إذا كانت الاغلبية بأدلة القيمة لاهل (٢٢٠) يدفع الفرض بكاه فاذا كانت قيمة أحد الفرضين أو نعمتا أو الأثر بأدلة نعمتا وخمسين وأربع

الأول راجع عليه فخمسين  
(ويجوز أن يجرى) دنانير أو  
(درهم) من نقد البدوان  
أمكنه شراء كامل لأن القصد  
الجبر لا غير وهو حاصل بها  
وهذا أظهر من وجوه  
أخرى على هذا لأن ما كاه  
مدخوله كما يظهر بتمامها  
ويجوز أن يخرج بقدره جزءاً  
من الاغلبية لا من المأخوذ  
فلو كانت قيمة الحقائق  
أو نعمتا أو بنتا البدون  
أو نعمتا وخمسين وأحد  
الحقائق فالجبر بخمسة أسابيع  
بنت البدون لا يصف حقتان  
التفاوت خمسون وقيمة كل  
بنت بدون تسعون (وقيل  
يتعين تحصيل شخص به من  
الاغلبية ومن لم يثبت  
نخاض فعندها) وابن بدون  
في ماله وأمكنه تحصيلهما  
(وعنده بنت بدون دفعها)  
إن شاء (وأخذ شاتين)  
بصفة الأجزاء لأن رضى  
ولو ذكر واحد لكان الحق  
له (أو عشر من درهمها)  
اسلامية نفقة أى نفقة  
خالصة وهى المراد بالدرهم  
حيث أطلق نعم لم يجدها  
وغلبت المشوشة على بناء  
على الأصح من جواز التعامل  
بما يخرج ما يكون فيمن  
النفقة قدر الواجب أما إذا  
وجد ابن بدون فلا يجوز  
بنت لبون إلا إذا لم يطلب  
جسماً أو كاه (أو لزمه  
بنت لبون فعندها دفع

هذا عقوبته ولا يجوز غيره: أماله سم (قوله إذا كانت الاغلبية الخ) خرج بذلك ما إذا كانت بغير ذلك مما  
تقدم سم (قوله بأدلة القيمة) أى والأدلة بجميعها شى كما قاله الرافعي نهاية ومعنى (قوله لانه الخ) تعليل  
للاضع (قوله أحد الفرضين) أى كالحقائرو (قوله والاخر) أى كبنات البدون نهاية (قوله دنانير أو  
درهم الخ) قضية أن غيرهما لا يجوز وإن اعتد بهما لم ينعزل أهل البلدة ونعزل غيرهما ودان التعديل بهما  
لغالب فيجوز غيرهما حيث كان هو نقد البلد ويقضه ما طلاق قول الحلبي ومراهم بالدرهم ونقد البلد  
كما مر به جماعة منهم وكتب عليه الشيخ غيره مانعه أى لخصوص الدرهم وهى الفضة ع ش أقول  
وكذا يقضه بقول الشارح إلا أن لقان القصد الخ (قوله من الاغلبية) أى لانه الأصل نهاية (قوله فالجبر بخمسة  
أسابيع لبون) وظاهر أن محله ما قبل التفاوت التقويم بين العديم والكسر والأفني أن زاد في الكسر  
حيث تحقق التفاوت بينهما لضعف الرغبة في الكسر وبشبهه قوله أنفان يخرج بقدره جزءاً لئلا يمل حق  
التأمل بصري (قوله بخمسة أسابيع الخ) عبارة النهاية والمغني بخمسين وبخمسة أسابيع الخ (قوله  
لأن التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون الخ) أى ونسبة الخمسين للتسعين تحسب اتساع لأن اتساع التسعين  
عشرة بجبري (قوله وابن بدون) الى قول المتن وفي العود في النهاية الأولى وأمكنه تحصيلهما وكذلك المغني  
الأولى ثم الى أمالاً (قوله وابن بدون) بالنصب عطف على الهاء (قوله في ماله) متعلق بعدم (قوله وأمكنه  
الخ) بنظر وجه هذا التقييد فإنه إذا لم يمكنه تحصيلهما دفع بنت لبون عندهما وأخذ الجبران وإن جاز له أيضاً  
إخراج القيمة كما تقدم قبل والمعية كعدمه كما أن من أمكنه تحصيلهما كان له دفع بنت لبون عندهما وأخذ  
الجبران وله تحصيلهما فهو يختار بينهما وله هذا قيد قوله دفعها بقوله إن شاء سم ولعل المدفع ذلك النظر قال  
النهاية وإن أمكنه الخو يحتمل سقوط ان الوصلية من قول النافع (قوله بصفة الأجزاء) أى بصفة الشاة والخارجة  
فيما دون خمس وعشرين من الأبل في جميع ماضي وفاقوا خلافاً لأن السامعي لو دفع المذكور رضى به المالك  
جاز قطعاً نهاية (قوله لأن الحق له) أى فله إسقاطه شرح المنهج قول المتن (أو عشر من درهمها) والمحكم في  
ذلك أن كان كاه أو عند الداه غالباً وليس هنالك حاكم ولا مقوم فبسط ذلك بقيمة شربة كصاع المصراة  
والغفر وتوهمها يادى (قوله اسلامية نفقة) والدرهم النفقة يساوى نصف فضة وجديد كما قاله بعضهم  
أو يساوى نصف فضة وثلاثاً كما قاله الحلبي لتناسب الدرهم المذكور بقيمة الشاتين لأن الكلام في شاة العرب  
وهى تساوى نحو أحد عشر نصف فضة قبل أقل وليس المراد به الدرهم المشهور حتى اه يعبرى وقد يخالفه  
قول الشارح كغيره وهى المراد الخ (قوله وغلبت) عبارة الاسنى والنهاية أو غلبت (قوله وهى) أى الفضة  
الخالصة معنى (قوله قدر الواجب) أى وأقل إذا رضى المالك كاه وظاهر أن الحق له بى أنه يلزم من  
اعطائهما ما يكون نفقته قدر الواجب التطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم إلا أن يحسب أولاً يكون له  
قيمة سم (قوله كاه) أى في شرح فان عدم بنت الخاض فان لبون قول المتن (فعندها) أى في ماله  
نهاية ومعنى (قوله وكذا كل من لزمه من فقد الخ) ولو سعد من بنت الخاض مثل مال بنت البدون قال  
الزركشى هل تقع كاه كاه أو بعضها الظاهر الثاني فان زيادة من فيها قد أخذ الجبران في مقابلتها  
فيكون قدر كاه كاهها خمسة وعشرين جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً ويكون أحد عشر في مقابلها الجبران

إذا كانت الاغلبية بأدلة القيمة) والأدلة بجميعها شاة الرافعي شرح مر وخرج ما إذا كانت بغير ذلك مما تقدم  
(قوله وأمكنه تحصيلهما) ينظر وجه هذا التقييد فإنه إذا لم يمكنه تحصيلهما دفع بنت لبون عنده وأخذ  
الجبران وإن جاز له أيضاً إخراج القيمة كما تقدم قبل والمعية كعدمه كما أن من أمكنه تحصيلهما كان له دفع بنت  
لبون عنده وأخذ الجبران وله تحصيلهما فهو يختار بينهما وله هذا قيد قوله دفعها بقوله إن شاء ومعنى (قوله  
الخارج ما يكون نفقته قدر الواجب) أى وأقل إذا رضى المالك كاه وظاهر أن الحق له بى أنه يلزم من  
اعطائهما ما يكون نفقته قدر الواجب التطوع بالغش وهو حق المستحق اللهم إلا أن يحسب أولاً يكون له قيمة

بنت شاتين مع شاتين بصفة الشاة التي في الأبل في جميع ما مر فيها (أو عشر من درهمها) دفع (حقنوا أخذت بين  
أو عشر من درهمها) كراهه البخاري عن كلب أبي بكر رضى الله عنه وكذا كل من لزمه من فقد

نهاية

وإنزل منزلة له الصعود لا على منه ولو غرس من كثرة أخذ الجيران والنزل لا سفل منمان كان من كثرة دفع الجيران ونحوه بعد مهلهما إذا وجدها  
ففتح النزل وكذا الصعودان طلب جيرانا نحو العيب والكره هنا كعدم نظير ما سطر وانما تمت بفتح النقص الكره عتاقا لبون كسر  
لأن الكره لا يدخل في فرض الأبل فكان الانتقال إليه أعظم من الصعود والنزل (والجواب (٢٢١) في الشاتين والبراهم) وأحدهما

هو معنى الجيران الواحد  
(لداقها) مالك كان أو

ساعيا لكن يلزم رعاية  
مصلحة الفقراء أخذوا دفعها

كإلزامه وكذا  
مصلحة المالك (د) الجواب

(في الصعود والنزل للمالك  
في الأصح) لأنه ما شرعا

في الأصح لأنه ما شرعا  
تخفيفا على مصلحتي لا يكاف

الشراء فأنسب تخفيفه ولو  
مع الجميع بينما كما أنزله

بالبون فنزل عن أحدهما  
لبت النقص مع إعطائه

جيران ومصدق الأخرى  
لحقه مع أخذه لكن إن

وافق الساعي والأجيب  
هذا ما عساه أنزله

والذي يقيم المصالح  
الواجب واحد فاما أن يصعد

وأما أن ينزل وأما الجمع  
نفاخر عن القياس من غير

حاجة إليه ويحل الخلافان  
دفع غير الاضطرار

الساعي قبول الاضطرار  
(الآن تكون أبله معية)

بمرض أو غيره فلا يجوز له  
الصعود يجب مع طلب

الجيران إلا أن رأى الساعي  
مصلحة لأن الجيران متفاوت

بين الساعين وهو فسوق  
التفاوت بين المعيين فسد

تزيد في الجيران المأخوذ  
على العيب المدفوع ومن

نافية (قوله وما نزل إلخ) - طلق على الهاء (قوله ونحوه بعد مهلهما) أي في موضعين (قوله وإذا وجدها)  
أي ولو معاودة كما تقدم ع ش (قوله فيفتح النزل) أي مطلقا بمعنى (قوله كعدم إلخ) أي وجود  
الكره لا يمنع الصعود والنزل ومنع وجوده بتخصيص كره عطاء العبد ولو إلى ابن لبون منها يتوفاه وسم  
(قوله نظير ما سطر) أي في شرح تعين الأضطرار (قوله كسر) أي في المتن قبل ولو اتفق فرضان (قوله لا يدخل  
له في فرض الأبل) أي لم يجب منه إذا كان مأخوذا عند فقدت النقص فهو يدل على أنه لا فرض ع ش  
(قوله فكان الانتقال إليه) أي مع وجوده بتخصيص في حاله قول المتن (لداقها) أي في دفعه ما شاءه منها وإن  
كان فيمتدون فية لا يخرج من كان النافع للمالك كان النافع الساعي رأى الأصلح كما ذكره الشارع بقوله  
لكن يلزمه إلخ وبقوله تناقض على الوكيل والولى مصلحة للوكيل والمولى عليه دفعها ومصلحة الفقراء على  
الساعي أخذها قبول راضيا بهما ورأى مصلحة الفقراء في نظره والذي يظهر أن الساعي إن كان هو النافع رأى  
مصلحة الفقراء لأنه نائب عنهم ويجب على الوكيل قبول ما دفعه له الساعي وإن كان النافع هو الوكيل أو  
الوكيل وجب عليه مراعاة موكله أو موكله كما يفيد ذلك قولهم والخيرة للدافع ع ش ويصرح به في قول  
المغني والنهاية فإن قيل كيف يلزم مراعاة الأصلح والخيرة للمالك أجيب بأنه يطلب من ذلك أن عليه ذلك  
ولا أخذ منه ما دفعه ذلك أه أي وجوبه فيصير على أخذه ع ش (قوله لكن يلزمه) أي الساعي رعاية  
مصلحة إلخ وبسبب للمالك إذا كان دافعا اختياره لا يقع لهم نهاية يتوفاه (قوله أخذها) أي لا يغيب الجيران  
للزنايات ما قبله ويمكن إرواده بانفوض المالك الخيرة بين أخذ الشاتين وأخذ العشر من إليه فلا تنافي أو  
الرد إذا أخذ عليه وإن لم يلزم المالك ما اقتضى ويرى وتقدم الجواب الأخرى عن المغني والنهاية (قوله هذا  
ما يحتمل أن زكشي) أي وأقره الأسنى (قوله مطلقا) أي وافقه الساعي أولا (قوله ويحل الخلاف) أي في قول المتن  
ولا يخفى شاة في المغني وكذا في النهاية الأقوال إلا أن رآه الساعي مصلحة (قوله ويحل الخلاف) أي الذي في المتن  
(قوله إلا أن رآه الساعي إلخ) أي فيجوز كما أشار إليه الامام قال الأسنى وهو محققه سمى ومغنى سم  
وخالف النهاية فقال ولو رأى الساعي مصلحة في ذلك فلا وجب أن يرضى أيضا أخذها عموم كلامهم خلافا للأسنى  
أه (قوله لأن الجيران إلخ) تعليل للمتن (قوله ومن ثم) أي لأجل ذلك التعليل قول المتن (وله صعود جرتين  
إلخ) أي كالأولى وجب عليه بنت لبون فصعد إلى الخيرة عند فقدت البون والحقيقة مغني ونهاية (قوله في جهة  
الخيرة) أي التي يريدان إحداها وجهها ما بينهما وبين الواجب الشرعي يصير (قوله فلا يصعد من بنت  
شخصا للجهة إلخ) أي وإن كان فيه منفعة للفقراء فتعذر بل الشرع لجهة القرى منزلة الواجب ع ش (قوله  
الزائد) عبارة غيره الزائد بدون لام الجر (قوله مطلقا) أي تعذر لجهة القرى أولا (قوله صعود وتزول  
إلخ) أي وحكم للصعود والنزل بثلاث درجات كدر جرتين على ما سبق كان يعطى عن جنة فقد هاهو الحقة  
وبنت لبون بنت شخص ويدفع ثلاث جيران أو أعطى بدل بنت شخص جذعة فقد ما بينهما وأخذ  
ثلاث جيران أو أعطى بنتا (قوله كما ذكر) أي في الصعود والنزل للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة  
(قوله كعدم نظير ما سطر) أي وجود الكره عطاء الصعود والنزل (قوله أو ساعيا لكن يلزمه رعاية  
مصلحة الفقراء إلخ) ولو تناقض رعاية الساعي مصلحة الفقراء أخذوا رعاية الوكيل أو الأولى مصلحة للمالك دفعها  
(قوله إن دفع غير الاضطرار) يفيد وجوبه في الاضطرار (قوله إلا أن رآه الساعي مصلحة) نقله الأسنى عن إشارة  
الامام إليه وقال أنه منجبه (قوله كما ذكر) أي في الصعود والنزل للدرجتين فيجوز بشرط تعذر الدرجة

ثم لو دل السليم مع طلب الجيران لاز له النزل العيب مع دفع جيران لتبرعه بزيادة (وله صعود درجتين وأخذ جيرانين وتزول جرتين مع)  
دفع (جيرانين) كما إذا أعطى بدل الحقة بتخصيص (بشرط تعذر درجة) قرى في جهة نفاخر جزأ في الأصح فلا يصعد من النقص  
للحقه قولنا بل من النقص الحقة لها عند تعذر بنت لبون لا مكان الاستثناء عن الجيران الزائد ثم لو صدق جرتين ورضى بجيران واحد باطلا  
مصلحة الصعود وتزول لزم أن تدعى دو جرتين كما عطاءه بتخصيص عن جذعة وعكسه، كما ذكر ونحوه بقولنا في جهة الخيرة جرتين ثم بنت لبون

فقد هالوا حقيقة هذه الصعود المذهبة وأخذ يجربون وإن كان عندهم بنت خراسان لها وإن كانت أقرب إلي البيت النبوي ليست في حجة الخلافة (ولا يجوز رأد - جذبان مع ثنية) وهي مالهانوس سبطين كلمة (بل جذبة) فقد هال (على أحسن الوجوه) لها البيت من أسنان الزكاز (قلت الأصم عند الجهور والجوار والله أعلم) لها (٢٢٢) أسن مهاسنة فكانت كحزمة من لحق ولا يلزم من انقضاء أسنان الزكاز أنها أصالة انقضاء

يتأهبوا لاعتدال الجوارح  
 باخراج ما فوهها ان الشارح  
 اصبر الى ان في الجملة كذا  
 الاضحية اما اذا لم يطلب جهرا  
 فيجوز جزوا ولا تجزئ شاة  
 وعشرة دراهم عن جهران  
 واحد لان الحديث يقتضي  
 التخخير بين الاثنين  
 والعشر فلم تجزئ حمله  
 ثالثة كالايجوز في كفارة  
 تخير فاطعام خمسة وكسوة  
 خمسة ثم ان كان الاخذ  
 المالك ورضي بالتفريق  
 ما زال الحق له (وتحصر في  
 شان وعشر وسيلانين)  
 لان كلا مستقل فأجبر  
 الاخر على القبول (ولا  
 شيء في البقر حتى تبلغ  
 ثلاثين منها تسع) وهو  
 (ابن سنة) كانه لانه تسع  
 أمه في المرح وتجزئ  
 تسعة بالاولى (ثم كل  
 ثلاثين تسع وفي كل  
 أربعين تسعة) واستغنى  
 بهما عما وجد في بعض  
 النسخ وفي أربعين تسعة  
 وهي ما (لها سنن)  
 كملتان لتكامل أسنانها  
 ويجزئ ثيعان بالاولى  
 ويبحث أن في كل أربعين  
 ثيعان ثيعا الفاهر أنه وهم  
 لان المخرج عنه حيث كان  
 فمن يجب ضمان كاه لا يعتبر  
 وان اقتسمه المخرج وساق

في رده است. كمال الخواص الصغیر ما یصرح بذلك وذلك الخیر الصغیر بذلك وعلم من المتن أن القرض بعد الاربعین لا یغیر الا  
 فی رده عشرين ثم یغیر فی زیاده كل عشرين مائة وعشرين ثم ثلاث مئة اذ اوار بربعه اربعة وعشرون وراى فيها تقصیل ما صر فی المائتين الا انه لا جبران  
 هنا كالغیر لعدم رده (ولا) فی (فی) الغیر حتى تبلغ اربع فمئة اربعه عشتان او ثلثه مئة وراى مائة واحدی وعشرين ثم ثمانون (فی) مائتين



(جاء في الاصح) لاتحاد الجنس ولهذا اكمل نصاب أحدهما بالآخر (بشرط رعاية القيمة) بان تساوى قيمة المخرج من غير النوع تعدد أو اتحد قيمة الواجب من النوع الذي هو الاصل كان تسوى قيمة ثلثة العز وجذعة الضأن وتبيع العرب وتبيع الجواميس ودعوى أن الجواميس دائماً تنقص عن قيم العرب متنوعة ولو تساوت قيمتها الارضية والمهريّة آخر أن احدهما عن الاخرى قطعاً على ما قبل وكان الفرق أن التمايز بين الضأن والمهر والعرب (٢٢٤) والجواميس أظهر بغيري فهما الخلاف تنزّل لهذا التمايز منزلة اختلاف الجنس بخلاف الارضية والمهر فكانت

الصورة وليس من اختلاف النوع إلا في قوله وان اختلف الجنان ما هنا مفر وض فبدأ ذلك ان السك من الضأن وأخذت من المهر أو عكسه عش (قوله لاتحاد الجنس الخ) فيجوز أخذ جذعة ضأن عن أربعين من المهر أو ثلثه من أربعين من الضأن باعتبار القيمة النهائية (قوله تعدد الخ) أي المخرج (قوله قيمة الواجب الخ) مقول تساوى (قوله ودعوى ان الجواميس الخ) عبارة النهائية تقول الشارح ومعلوم أن قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس لم يصحوا بذلك سبق على عرف زمانه ولا فقدت بديهة الجواميس عليها بل هو الفالسق زماننا اه (قوله وكان الفرق) أي بين الارضية والمهر يتو بن نحو المهر والضأن حيث اختلف في الثاني دون الاول كردى (قوله ما وجه تفرع فلوالج) يجوز كون الفاه في ولو مجرد العطف فلا يتوجه عليه سؤال سم قال عش ولو عبر بالو وكان أظهر اه (قوله قلت الخ) حاصله أن التفرع باعتبار ما أوداه المصنف من الغرض عليه ورجل التفرع فريفة الارادة سم وفيه أن عدم محتمل المعنى لا يصلح ان يكون فريفة (قوله كما تقرر) أي حيث قدر قوله وهذا هو الاصل عطف قول المصنف أخذ الفرض منه (قوله كاربعية) الى قوله نم في النهاية يؤكد في المعنى الاقوله كما فاده الى فلو كانت (قوله تغليب الغالب) أي اعتبار الغالب المعنى (قوله وهي أنى المهر) تقدم أنى المهر ما عارة فاعلم المهر والمهر مترادفان عش (قوله والخبرة للمالك) دفع ما قد يتوهم من أخذ سم عبارة المعنى لوصير المصنف باعلى دون أخذ لكان أولى لان الخبرة للمالك اه (قوله كما فاده المتن) أي بقوله يخرج ماشاء وقوله أي أخذ ما اختاره المالك أي بدليل ماشاء (قوله فكذا في الابل الخ) فلو كانت له من ابل خمس وعشرون خمس عشرة أربعية وعش مهربة أخذت من على الظاهر بنت مخاض أربعية أو مهربة بقيمة ثلاث أخماس أربعية وخمسة مهربة نهاية (قوله نم) الى قوله أي مع اعتبار الخ الى الاسنى مشه (قوله أي مع اعتبار القيمة هنا الخ) أي لاختلاف النوع غاية الامر أنه انضم المباحة لاختلاف الصفة فهما وذلك ان لم يؤخذ اعتبار القيمة فانها سم قول المتن (ولا تؤخذ من بضائه) عبارة النهائية والمعنى ثم شرع في أسباب النقص في الزكاهة وخمس عشرة المرض والعيب والذكر فوالصغر والرداة فتقال ولا تؤخذ الخ (قوله عمارد) الى قوله كذا عسر وفي النهاية الاقوله فاولا الى يؤخذ (قوله عمارد به البسع) وهو كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً يوجب عسر صحيح اذا غلب في جنس البسع عدمه كردى على بافضل (قوله أي المراض الخ) أي بان تختص ماشية بمنه نهاية ومعنى (قوله ولو كان البعض) أي من المراض والأعبيات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم يخرج من أجود النوع فيبصر انفاً الا ان

في الاخراج من أجودها فضلاً عن زيادته لا تاخض انهما مسايت وهو ظاهر (قوله ما وجه تفرع سم فاولى ما قبله المتقضى الخ) يجوز كون الفاه في ولو مجرد العطف فلا يتوجه عليه سؤال (قوله قلت الخ) حاصله ان التفرع باعتبار ما أوداه المصنف من الغرض عليه ورجل التفرع فريفة الارادة (قوله والخبرة للمالك) دفع ما قد يتوهم من أخذ سم (قوله كما فاده المتن) أي بقوله يخرج ماشاء (قوله أخذ ما اختاره المالك) أي بدليل ماشاء (قوله أي مع اعتبار القيمة هنا الخ) أي لاختلاف النوع غاية الامر أنه انضم اليه اختلاف الصفة فهما وذلك ان لم يؤخذ اعتبار القيمة فانها سم قول المتن (ولا تؤخذ من بضائه) عبارة النهائية والمعنى ثم شرع في أسباب النقص في الزكاهة وخمس عشرة المرض والعيب والذكر فوالصغر والرداة فتقال ولا تؤخذ الخ (قوله عمارد) الى قوله كذا عسر وفي النهاية الاقوله فاولا الى يؤخذ (قوله عمارد به البسع) وهو كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً يوجب عسر صحيح اذا غلب في جنس البسع عدمه كردى على بافضل (قوله أي المراض الخ) أي بان تختص ماشية بمنه نهاية ومعنى (قوله ولو كان البعض) أي من المراض والأعبيات سم (قوله أخرج الوسط الخ) فلم يخرج من أجود النوع فيبصر انفاً الا ان

دينار من لزمه في المال الاول عراً ونجعة فتمتد بانوار سم وقس على ذلك ولو وجد اختلاف الصفة في كل نوع أخرج يفرق من أي نوع شاعلك من أجوده أي مع اعتبار القيمة كما هو ظاهر (ولا تؤخذ من بضائه لمعية) بما رويده المبيع طلع عام على خاص للهي عن ذلك واه البخارى (الامن مثلاً) أي المراض والأعبيات لان المسقة بشر كاه ولو كان البعض أردأ من بعض أخرج الوسط في العيب ولا يلزمه الخيار جعابين الحقين فلو كان خصوصاً عشرين غير امع فيه بانها تختص من الاجود أخرى ومنها عينت هذه لانها الوسط



يفرق بان أخذ الاجود ثم باعتبار القيمة لاختلاف النوع فلا يحاف بخلافهنا فالأخرج الاعلى أحف وقدر  
يقال هلا أخرج هذا الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد يفرق باختلاف النوع فيما رآنا فبالاخذ هنا سم  
(قوله بخلافهنا) يجوز لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا من الميعب حيفا سم وقد يجب أخذنا  
بما ساقه الماشرح في الفرق بين اختلاف الصفو اختلاف النوع بان اختلاف الميعب أخذنا فالأخرج الاعلى  
منه أحف (قوله وتؤخذ من لبون ثمن عني ابن لبون الخ) لم يبين وجهه هنا فلو أنه لا يصح لبون  
الذكورة والافئدة فان كان أثني فهو أرق من ثمن الماشرح وان كان ذكر أخر من ثمن الماشرح لانه في  
البيع فان رغبة الماشري تختلف بالذكورة والافئدة ع (قوله ولو انقسمت ماشيته الخ) أي وانقسمت  
فوعانه سابه ومعنى (قوله انصفها سليم الخ) وان لم يكن فيها الاصححة فعليه صححة بنسبة عتو ثلاثين خزان  
اربعين خزان فيتم مريضة أو مبيع بميز من اربعين خزان فيتم صححة وذلك دينار وربع عشر دينار  
وعلى هذا فنقسم ثمانية ومعنى (قوله وتؤخذ سائمة بقيمة نصف سائمة الخ) ولو لم توجد في ماله صححة تفي قيمتها  
بالواجب مقسطا كان كانت قيمته على مقدار ربع درهم والاصححة ما توفى ماله بصححة واحدة من اربعين فقيمة  
الاصححة المخرقة احدى اربعون درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به ابن حجر فيمال انقسمت ماشيته  
اصغار وكبار ولم توجد في ماله كبيرة القسط ع (قوله أخذ صححة بالقسط مع مريضة الخ) هذا التعبير  
يحل نامل فليراجع ويجهر والذو رأته يخطأ بعض الافاضل نقل عن شرح المذهب بصححة ومريضة  
بالقسط وهو الذي يظهر وقول الماشرح فوجهه الا لا يفي ما فيه على التبع والحاصل أن من نامل كلالهم  
في هذا المثل أدنى نامل وفهم مرادهم من التقسيط بقطع ما يروا بالعبارة فما تقدم من شرح المذهب ويعلم  
ما وقع فيه الماشرح رحمه الله في هذا المثل ثم رأيت في شرح العباب للزوين عراف ما نصه وان كان الكمال  
دون الفرض كائني شاة فيها كماله فقط آخراته كماله ونافضة أي بالتقسيم على المجموع بحيث تكون  
نسبة قيمة المخرج الى قيمة النصاب كنسبة ما شؤوا الى النصار رعاية للعاجلين انتهى اه بهر وفي سم  
ما وافقه (قوله كذا عبروا به) أي قدسوا المصحح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف  
مراتب الصلح لأمع اختلاف مراتب العيب) فتدفع هذه التفرقة سم (قوله أو صحتان الخ) عطف على  
قوله بنت لبون صححة (قوله بان تكون نسبة قيمتهما الخ) أي بان تكون كل واحدة منهما اربع

النوع فلا يحاف بخلافهنا فالأخرج الاعلى أحف وقديقال هلا أخرج هذا الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد  
يفرق باختلاف النوع فيما رآنا فبالاخذ هنا سم (قوله بخلافهنا) يجوز لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا من الميعب حيفا سم  
ما أشير اليه سم (قوله كذا عبروا به) أي قدسوا المصحح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف  
مراتب الصلح لأمع اختلاف مراتب العيب) فتدفع هذه التفرقة سم (قوله أو صحتان الخ) عطف على  
قوله بنت لبون صححة (قوله بان تكون نسبة قيمتهما الخ) أي بان تكون كل واحدة منهما اربع  
النوع فلا يحاف بخلافهنا فالأخرج الاعلى أحف وقديقال هلا أخرج هذا الاعلى باعتبار القيمة أيضا وقد  
يفرق باختلاف النوع فيما رآنا فبالاخذ هنا سم (قوله بخلافهنا) يجوز لم كان أخذ الاجود من السليم ليس حيفا من الميعب حيفا سم  
ما أشير اليه سم (قوله كذا عبروا به) أي قدسوا المصحح بقولهم بالقسط دون المريضة سم (قوله مع اختلاف  
مراتب الصلح لأمع اختلاف مراتب العيب) فتدفع هذه التفرقة سم (قوله أو صحتان الخ) عطف على  
قوله بنت لبون صححة (قوله بان تكون نسبة قيمتهما الخ) أي بان تكون كل واحدة منهما اربع

ذكر

اذ اوجب كان لبس أو  
 حق في خمس وعشرين ابلا  
 عند فقد ثياب الخاضر كجذع  
 أو ثني فمادونها وتكتسب  
 في ثلاثين بقشرة (وكذا)  
 يؤخذ الذ كرمها (لو  
 تمتعت) ماشيته غير الغنم  
 (ذكورا) وواجبها في  
 الاصل اثني (في الاصح) كما  
 تؤخذ مبيع من مثلها ثم  
 يجب في ابن لبون أخذ في  
 ست وثلاثين أن يكون  
 أكثر قيمة منه في خمس  
 وعشرين لثلاثين  
 النص ويعرف ذلك  
 بالتقويم والنسبة فلو كانت  
 قيمة المأخوذ في خمس  
 وعشرين خسين كانت قيمة  
 المأخوذ في ست وثلاثين  
 اثنين وسبعين بنسبة زيادة  
 الجلة الثانية على الجلة الأولى  
 وهي خمس وخمسة عشر  
 أما الغنم كذلك على وجه  
 الاصح امرأة الذ كرمها  
 قطعاً وتخرج بتمتع  
 مالو انقصت الى ذكر  
 واثاث فلا يؤخذ منها الا  
 الاثاث كالتمتع اثنان  
 لكن الاثني المأخوذ في  
 المختلطة تصكون دون  
 المأخوذ في المتمتع  
 لوجوب رعاية نظير التقسيط  
 السابق فها فان تعدد  
 واجبا وليس عنده الاثني  
 واحدة خارجا ذكر مرمها  
 واراد هذ على المتلفظ  
 الى أنها لم تتمتع وأجزاء  
 انرايح ذكر غير صحيح

وسبعين خزان من قيمته بضعة وعجز أن من ست وتسعين خزان من قيمته بضعة فلزاد قيمة  
 المبيع من الملو جودتين على ذلك فينبغي أن لا يجب اخراجها بل لا تحصل مبيعين يكون قيمتهما مائة  
 للنسبة المذكورة ثم أي فان لم يجد هما فرق قيمتهما كجائز (قوله لائق النص) الى قوله فان لم يجد في المعنى  
 الاقوله وواجبها في الاصل اثني وكذا في النهاية الاقوله على وجه ان قطعاً وقوله في غير الغنم (قوله أو حق)  
 أي أو ما فوقه مائة (قوله وكجذع) أي من الضأن (أو ثني) أي من الماعز سم (قوله لا يكتسب الخ) أي  
 ويتبعن بدلا من السنة اه كرمي على افضل (قوله في ثلاثين بقرة) ظاهره لو كانت اثنان ع أس قول بل  
 هو متبعن والالتزام قول المانصف وكذا لو تمتعت الخ (قوله غير الغنم) أي وستات الغنم اثنا سم  
 قول المان (وكذا لو تمتعت الخ) لو تمتعت ماشيته خنا في جئت الاسوي عدم جواز الاحتكامها لاحتكام  
 ذكوره وانوثتها وعكس بل يجب اثني بقية واحد منها وحزم بذلك في العباب سم وأقره الشوبري وعش  
 (قوله في الاصل) لعله أراد به على ما اقتضاه اطلاق الحديث (قوله منه في خمس وعشرين) أي من المأخوذ في  
 خمس الخ (قوله فلو كانت قيمة المأخوذ الخ) ماهو المأخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اسهلها  
 وكذا يقال في الصغار الآتية كذا أفاده المحشي سم والا قرب أن المأخوذ في خمس وعشرين أقل ما يصدق  
 عليه اسم ابن اللبون حيث لا يأم من فهو عيب فيقوم ثم زاد عليه بالنسبة بصرى (قوله على الجلة الثانية)  
 متعلق بالزيادة متعلق بالنسبة مذكوف الى أي الجلة الأولى يعبرى (قوله فكذلك) أي كالابل والقرى  
 الخلف المتقدم (قوله والاصح اجزاء الذ كرم الخ) أي حيث تمتعت ذكورا وابل الغنم بين القسم  
 وغيره ان تفاوت القيمة بين ذكرها وانثائها سم بخلاف غيرها مما اختلفت بالظفر لقوات البر والنسل  
 فلم ينظر واليه ليس يحصل الاثني بقيمة الذكر عش (قوله لوجوب رعاية نظير التقسيط الخ) الوجه  
 في بيان التقسيط هذان يقال لو كان في الجنس والعشرين هنا تسعة عشر اثني وعشرة ذكور ووجب اثني  
 مائة تساوي ثلاثة اضعاف قيمة اثني مائة وخمسة عشر قيمة ذكور كجيزى سم (قوله فان تعدد واجبا) أي كجائز  
 شاة (قوله خارجا ذكر مرمها) ينبغي مع مراعاة التقسيط السابق سم (قوله واراد هذه) الاشارة

في الرضوان كان فيها أي نعمه صحيح قدر الواجب فافوقه وجب صحيح لائق بماله مثاله أو بعون شاة نفسها  
 مرضا أو مبيع وقية الصفعة أي كل صفعة دينار وان الاخرى أي وكل مرضاة أو مبيعة دينار لزمه صفعة  
 دينار ونصف دينار فان لم يكن فيها الا صفعة فقلبه صفة تسعة وثلاثين خزان أو بعين من قيمة مرضاة  
 ويجز من أربعين من قيمة صفة ذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا القياس اه وقوله السابق  
 لائق بماله قال في شرحه بان يكون نسبة قيمته الى قيمه الجملع كسبته الى الجملع جعابن الحقين اه وقول  
 الشارح مع رعاية القيمة أي بالنسبة المذكورة بان تكون كل واحدة منهما ما بعوت سبعين خزان سبعة  
 وسبعين خزان قيمته بضعة وعجز أن من ست وتسعين من قيمته بضعة فلزاد قيمة المبيع من الملو جودتين على  
 ذلك فينبغي أن لا يجب اخراجها بل لا تحصل مبيعين تكون قيمتهما مائة فافقه بالنسبة المذكورة (قوله  
 وكجذع) أي من الضأن (قوله وثنى) أي من الماعز (قوله في ثلاثين بقرة) ظاهره لو كانت اثنان ع أس قول بل  
 خنا في جئت الاسوي عدم جواز الاحتكامها لاحتكامها ذكوره وانوثتها وعكس بل يجب اثني بقية واحد منها  
 منها وحزم بذلك في العباب (قوله غير الغنم) أي وستات الغنم اثنا سم (قوله فلو كانت قيمة المأخوذ في خمس  
 وعشرين خمسين) ماهو المأخوذ في خمس وعشرين حتى تعرف قيمته هل هو اسهلها وكذا يقال في الصغار  
 الآتية (قوله لوجوب رعاية نظير التقسيط السابق فيها) الوجه في بيان التقسيط هذان يقال لو كان في  
 الجنس والعشرين هنا تسعة عشر اثني وعشرة ذكور ووجب اثني مائة تساوي ثلاثة اضعاف قيمة اثني وخمسة  
 مائة كجيزى (قوله فان تعدد واجبا) أي كجائز شاة (قوله خارجا ذكر مرمها) ينبغي مع مراعاة نظير  
 التقسيط السابق

لان هذه حالة ضرورية تغاير ما في السليم والمعيب (وفي الصغار) اذا ماتت الامهات صباهوا بنى خولها على حولها كما بأي أولئك أو بعين من صغار المعز ومضى عليها - ولما قدغ استشكل ذلك بان شرط الزكاة لحوالو بعده ببالغ حد (٢٣٧) الاجزاء (صغيرة في الجديد) لقول الصديق

رضي الله عنه والله لمعنى

والجدة لقوله فان تعددوا وجبا الخ عش (قوله لان هذه الخ) لعل الاول ان يقال لما تعينت الانثى لجهة الزكاة صغار ما شئت به بعد ما ذكرنا من بعض ما خرج منها بقية الواجب ذكرنا او انما على به الشارح فقد كتب عليها ما نقله المحشى سم أنه مضاعفه اه اى ان ما أقاده لا يمنع وروى على العارض ان كان مرادنا نصف التقييد بنسبة الصغر والضرور لان المراد يدفع الارباد بصرى (قوله حالة ضرورية) قد يجاب بان في مفهومه تحضت تفصيلا سم (قوله اذا ماتت الامهات الخ) أى وقد تم حولها نهاية (قوله الم يتجدد) أى لم يبلغ معنى وعش (قوله وكثر) الاول وما كثر (قوله في غير الغنم) أى ولما الغنم فقد اختلف واجب انصباها بالعدد (قوله فصل فوق المأخوذ الخ) ينبغي أن يقال هذا يعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله والكلام الخ) عبارة للمغنى والنهاية وعلى اجزاء الصغار اذا كان من الجنس فان كان من غيرهم بحسبة أبهر صغار اخرج عنها شاة لم يحز الامايحز في الكراه (قوله ولو انشبت ماشيته لصغار وكبار الخ) عبارة شرح العباب ولولا أن يعين نصفها صغار لزمه كبيرة نصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يجد لا تقف القيمة ولولا ما تم من الكراه فتمت قبل تمام الحول احدى وعشرين فينبى أن الواجب كبيران بان تساويا ما تتخوف من كبيرتين واحدى وعشرين من صغيرتين سم (قوله وجبت كبير الخ) وان كانت في سن فوق سن فرضه لم يكاف الاخراج منها بل لا تحصل السن الواجب وله الصعود والازول الى الابل كما تقدم منها نهاية وسمى (قوله به) أى بالقيسط عش (قوله كاهن) أى في شرح ولا يعين عالمه بنى المذكور دى (قوله فيما سبق) أى فيما وجب فيه التقسما مما اختلفت ماشيته نوعا أو اسلما وعيدا أو انا أو ذكورا أو انثى وهو لم يحزم ما في بالقيسط فيخرج القيمة (قوله ولا تؤخذ) الى قوله والذي يظهر في النهاية والمغنى الا قوله وان اختلفت الى حيث قول المتن (روى) بضم الراء وتشديد الباء الواحدة والقصر نهاية (قوله والذي يظهر الخ) أخره عش (قوله ان العبرة بكونها الخ) قد يقال لا يعدل الى العرف الا عند فقد ضابط شرعى ولغوى والثاني موجوده فليتم لم وقد يقال لما اختلف قول أهل القول لم يظهر ترجيح أحد القولين تعين المصير الى العرف بصرى (قوله بفتح) الى المتن للمغنى الى قوله وفيه نظير في النهاية الا قوله كذا قيل الى فيظهر (قوله بفتح ضم) أى مع التخييف نهاية وتوفى قول المتن (وحاصل) أى ولو يغير ما كوله سم وظاهره وان كان غير الماكول لم يحسب كالوزى خنزير على بقرة فحملت منه وبوجه بان في أخذها الاختصاص بجاني جوفها عش (قوله الى طرفها الفعل الخ) وهو المعتمد وحسبها ان لم تدل قرينة على انها لم تحمل منه عش (قوله لفعلية جل البهائم الخ) وبقى ما قد دفع حائل اثنين حملها هل يشبهه الخبار أم لا فيه نظرا والاقرب الاول فيسرها عش (قوله وانما تجزئ) أى الحامل (قوله وهو غير متجه) قد يقال ما وجبه عدم اتجاهه بصرى عبارة سم فيه نظرا اه اى لان المدار في العموم والخصوص على المفهوم وهو موجوده هنا لعل الاستعمال والارادة سيما الخالى عن القرينة (قوله والمراد الخ) دالة وبيان

(قوله لان هذه) فيه ما فيه (قوله لان هذه حالة ضرورية) قد يجاب بان في مفهومه تحضت تفصيلا (قوله فوق المأخوذ الخ) ينبغي أن يقال هذا يعرف ذلك بالتقويم والنسبة على قياس ما تقدم سم (قوله ولو انشبت ماشيته لصغار وكبار وجب كبيرة بالقيسط الخ) عبارة شرح العباب ولولا أن يعين نصفها صغار لزمه كبيرة نصف قيمة كبيرة ونصف قيمة صغيرة فان لم يجد لا تقف القيمة اه ولولا ما تم من الكراه فتمت قبل تمام الحول احدى وعشرين فينبى أن الواجب كبيران بان تساويا ما تتخوف من كبيرتين واحدى وعشرين من صغيرتين (قوله وهو غير متجه) فيه نظر

الكفاية عن الاصحاب الى طرفها الفعل لفعلية جل البهائم من مرة واحدة بخلاف الاكسما وانما لم تجزئ في الاكسمة لان مقصودها الجمع ولها روى موهنا لمطلق الانتفاع وهو بالحامل أكثر زيادة منها غالبا والحاصل انما يكون عينا في الامتياز (وخيل) عام بعينها على كذا قيل وهو غير متجه بل هو متجاوز والمراد خيار بوصف آخر

فليس ما ذكر وجدنا في قضاياه ضد طه ان يزيد في بعضه اوصاف آخر غير ما ذكر على قبة كل من الباقين وانه لا عبرة هناك بأدلة لا محل نحو طحان وانه اذا وجد وصف من اوصاف النار (٢٢٨) التي ذكر وهما لا يعتبر معنى زيادة فيمتولعا لعمها باعتبارها بالقطعة وذلك غير الباطل والكرام

أموالهم نبتان كانت ماشيته  
كلها حمار أتخذ الواجب  
مها كإمرأه الحوامل لأن  
الحامل حي وإن كان (الإرضاء  
المالك) في الجسد لأنه حسن  
بالزيادة (ولو اشتد) أهل  
كان: أي إنسان من أهلها  
يكفده قوله زكوا واطلاق  
أهل على الاثنين صحيح لأنه  
اسم جنس وبهما مثال (في)  
جنس واحد وإن اختلف  
النوع من (ماشية) نصاب  
أول وأقل ولأحدهما نصاب  
بغضور أو أشواه (زكوا  
كرجل) كملكتا الجوار  
الآن قبل أول وقد يفهم  
من قوله زكوا أنه ليس  
لأحدهما النفران بالأجور  
بل لأن الاثنين وليس مراداً  
بذلك والنفران بالنبذة  
عنه على القول المتقدم  
فيرجع بيد ما يخرج  
عنه لأن الشارع في ذلك  
ولأن الخلطة تجعل المالكين  
مالاً واحداً فلا تسلم على  
الدفن المسمى للموجب  
للمرجوع وبهذا خالف  
نفاً وهو قال الزكشي أن  
يحل الرجوع حيث لم يأنف  
الاختراع آدمي المشترك  
وفيه نظر بل ظاهر كلامهم  
والخبر أنه لا فرق ثم رأيت  
ابن الاستاذ جرح ذلك ثم قد  
يقدمها الاسترارة تنفيهاً  
كأنهم بينهما مساواة  
وتتساوى كل بعن كذلك

المقابلة (قوله غير ما ذكر) أي من الرب ولا كوله والحامل عرش (قوله وأنه لا عبرة بالخ) عطف على قوله ضبطه (قوله وذلك) إلى المتن الغنسي (قوله نحو والبالخ) أي ولقول عز رضى الله عنه على تؤخذ لا كوله ولا بالرب ولا للنحس أي الحامل ولا لخال الغنم بما يتوهم غنسي (قوله كاسر) أي في شرح ولا يكفر كريمة كردى (قوله لان الحامل حيوانان) أي في أخذها أخذ سيواين بحيوانين نهاية قول المتن (الارضى المال) و ينبغي أن يحلفه إلى الرب إذا استغنى واليد عنها والا فلا حرمه من التفرق حينئذ عرش قول المتن (ولو اشترك أهل الزكاة الخ) أي بان كل بينهما مال مملوك لهما بعدد أو غير ذلك وراه عرش (قوله في جنس) إلى قوله وقد يفهمه من الغنى (قوله في جنس واحد الخ) خرج به الاشتراك في غنم ويقر ونحوهما نهاية (قوله أو أقل واحد هما نصاب) أي وإن لم يتم الا حصص من المشترك دليل قوله الآتي واحد هما ثلاثون نفردها سم (قوله واحد هما الخ) قد دقلوه أو أقل (قوله بصورت) متعلق بشارتك بصرى (قوله وبهذا) أي بالتعليل الثاني (قوله فارت) أي زكاة الخلطة (قوله نظارها) أي من كل حق يحتاج إليه أدي عن غيره بغيره فإنه لا يسقط خلاف زكاة الخلطة لا يجعل المالكين كمال واحد كردى (قوله وينقل الزكشى الخ) اعده النهاية يقال ونظره كلامهم كالجواب أنه الفرق في الرجوع بغير اذنين أو يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره لكن ينقل الزكشى عن القاضي أي محمد بن روى أنه إذا خرج من المشترك والظاهر أن كلامهم كالجواب عما على ما نقله الزكشى اه (قوله أن أدي من المشترك) أي خلاف ما إذا أخذ الساعى مال أحدهما فيرجع وان لم يأذن الاستحقاق يسيئ ثم ذلك في خلطة الجوار الآتية أظهره من في خلطة الشيوع إلى الكلام الآتي فيها ولذا ذكر هذا الكلام في شرح الرضى في سياق الكلام على خلطة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في خلطة الشيوع فإنه نهى عما يدل أنه إذا كان بينهما نصاب على السواء والتفاوت فإذا أخرج قدر الواجب فقد أخذ من كل قدر واجبه من ملكه لا من مالك صاحبه حتى ينصو الرجوع فيه ثم ينصو رقبه بنحو ما إذا كان بينهما أو بعون شاة لأحدهما في عشر من منها نصفها وفي العشر من الأخرى ثلاثون بأعها وقمة الشاة أو بعنواهم فإن أخذ من العشر من المر يعترض صاحب الكثرة على الآخر بنصف درهم كافي شرح الرضى عن ابن الرفعة سم (قوله أنه لا فرق) أي في الرجوع بغير اذنين أو يخرج من المال المشترك وأن يخرج من غيره كردى (قوله جذك) أي عدم الفرق (قوله فقد يفهمه) إلى قوله ونصوا في النهاية والغنى القوله وكان اشتر كالي وقد لا يفيد (قوله الاشتراك) أي المشار إليه بقول المصنف ولو اشترك الخنزير والارلين نوى الخلطة الساسى خلطة شتر كثر بعرضها فخلطة الاعيان وخلطة الشيوع نها بنوع غنسي (قوله كتمان) أي شاة (قوله لأحدهما ثلثها) أي ولا تخرن ثلثها نهاية (قوله ويأتي ذلك) أي إذا كمن الأقسام (في خلطة الجوار) وهي الثاني نوى الخلطة الذي أشار إليه

(قوله) أو أقتل واحدهما تصاب) أي وإن لم يتم الاصحصن المشترك بدليل قوله الآتي ولأحدهما لا لأن  
نفرد بها (قوله) ونقل الزركشي الخ) والظاهر أن كلامهم وانجز بمجول عليه أي على مناعة الزركشي شرح  
مر (قوله) أن أدنى من المشترك) أي بخلاف ما إذا أخذ الساعى من مال أحدهما فخرج وإن لم ياذن الآخر  
سابق (قوله) أن أدنى من المشترك) أي اشتراك في خطلة الجوار فعلق المراد بالمشترك فيها التجاوز وهذا في خطلة  
الجوار الآتية أظهر منه في خطلة الشروع على الكلام لأن فيها لما ذكره ذلك الكلام في شرح الروض في  
ساق الكلام على خطلة الجوار قبل أن يتكلم على الرجوع في خطلة الشروع فإنه في سبب دلالته إذا كان  
بينهما تصاب مصلحي سواء أو التفاوت فإذا أحج قدر الواجب فقد أحضرن قدر كثير واجب من ملكه لا  
من ملك صاحبه حتى يتصور الرجوع ثم يتصور فيه بقولنا في شرح الروض حيث قال أو تفاوت قدر المالكين

المصنف

وتفتسل على أحدهما وتخفيها على الآخر كسب من لآلها وكان أشرف كافي عشرين من مناصف ولا حدهما  
الذين انقروا فيها من أربعة أشخاص شاة والآخر خمس شاة ولا يتعدى ما كائين سواء

المصنف بقوله الاتي وكذا الخطاط الخ وبسمى ايضا خلطة أو صافها به يومئذ **(قوله)** وباتي ذلك في  
 خلطة الجوار كان الاولى ان يذكره قبل المتن الاتي **(قوله)** كان انفراد الخ ههنا من خلطة الشروع  
 الذي فيه الكلام **(قوله)** الاتي وخطاط الخ من خلطة الجوار الاتي ولذا ذكره النهاية في الكلام  
 عليه **(قوله)** وخطاطا تمس الخ أي وكان ملك كل منهما عشر من النعم فخطاطا تسعة عشر بثلثها  
 وترك شاتين منفردتين نهاية ومعنى **(قوله)** دام الخ ليس بقيد قول المتن (وكذا الخطاط الجوار الخ)  
 وينبغي للقرآن ان يفعل في مال المولى عليه ما قسم المصلحة من الخلطة وصدقها في اساعلي ما سباني  
 في الاسماء بقي ما واختلفت عقيدة المولى والمولى عليه فهل راي عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه  
 فيه نظر والآخر بالاول وكذا اختلفت عقيدته وعقيدة غيره المولى عليه فكل منهما يعمل  
 بعقيدته فلو خلط شافعي عشر من شاة بثلثها الصبي حتى وجب على الشافعي نصف شاة عملا بعقيدته  
 دون الحنفي عش **(قوله)** ونسب الخاري الخ ما لم يطوف عليه عبارة النهاية لجواز ذلك الاجماع  
 ونسب الخ وهي ظاهرة ثم رأت في هامش نسخة قد عثا منه كان في أصل الشارح رحمه الله تعالى اجابا  
 ونسب الخ ثم ضرب على اجابا اه أي فسما القسم ولم يلحق الواد **(قوله)** لا يجمع بين مفترق ولا يفرق الخ  
 فهي المالك عن كل من التعريف والجمع خشية جوبها أو كثرة ما وبنى السامع ههنا خشية سقوطها  
 أو قلها والخبر ظاهر في الجوار ومثلها الشروع وأولى نهاية **(قوله)** وخرج باهل الزكاة الخ عبارة المغني  
 والنهاية بقوله أهل الزكاة يقد في الخططين فلو كان أحد المالين موقوفا الخ اه **(قوله)** فيعتبر الاتي أي  
 نصيب من أهل الزكاة **(قوله)** زكاة اه أي من الكثرة المنفردة نهاية ومعنى **(قوله)** فلو مال الخ عبارة النهاية  
 والتمني وحمل ما تقدم حيث لم تقدم للخططين ماله انفرادا فان انعقد الحول على الانفراد لم طرأ الخلطة فان  
 اتفق حوله ههنا ملك كل الخ وان اختلف حوله ههنا بان ملك هذا ذرة من حوله وهذا ذرة من حوله فخطاطا  
 شمر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاه حوله شاة وإذا ظهر الانفراد على الخلطة فيبلغ ماله نصابا كاملا من  
 الافلا اه وقوله ما على كل واحد عند انقضاه حوله شاة قال الكردي على ما يفضل أي في الحول الاول وأما  
 فيما بعده فشاة نصها على الاول في الحرم والاخرى على الثاني في صغر ولولمنا واحد ربيع في الحرم ثم آخر  
 عشرين بصغر وخطاطا احتشد في الحول الاول على الاول شافعي الحرم وعلى الثاني ثلث شافعي صغر وعلى كل  
 حول بعده عليهما شاة على ذي العشر من ثلثها حوله وعلى الآخر ثلثها حوله اه **(قوله)** لم تثبت الخ أي  
 الخلطة نهاية **(قوله)** الحرم الاول التنكير **(قوله)** وبقي الخ عطف على دوام الخلطة **(قوله)** عليه  
 أي على اشتراط بقاء الخلطة وقت الوجوب **(قوله)** ما اشتراطها قبله الخ أي قبل وقت الوجوب **(قوله)**  
 لانه الخ متعلق بنصوا والضمير لوقت الوجوب كردي **(قوله)** ولائم ما أي اشتراط الخلطة قبل وقت الوجوب  
 واشترطها بعده **(قوله)** اذ لو رتب الخ على الله الثانية **(قوله)** اذ لو رتب جمع تخلل الخ عبارة العياض  
 وما أي يثبت على ثبوت الخلطة ماله ولو تداخلت ماله أو قسمها بعد الوجب كذا كاة الخلطة المبتركة  
 حيثند اه قال الشارح في شرحه قوله زكاة الخلطة أي خلطة الشروع وقوله حيثند أي وقت الوجوب وقد  
 صرح صاحب الجاوي الصغير وفر وعنه ما لا يعتبره حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كبد والصالح  
 في التمر ومراهم خلطة الشروع أما خلطة الجوار فلابد منها في أول الزرع الى وقت الخارج بدليل اشتراطهم  
 الاتفاق في الماء الذي تسقى منه الارض والحراث وفتح النخل والجداد والجرب ونحو ذلك اه وسباني  
 كان كان بينهما ربيعون شاة لاحدهما في عشر من مائة نصفها وفي العشر من الاخرى ثلاثة أو بأها وقبة  
 الشاة أو بعشرة درهمان أخذت من العشر من المير يعتبر مع صاحبه الاكثر على الآخر نصف درهم قاله  
 ابن الرقعة اه **(قوله)** اذ لو رتب جمع تخلل الخ عبارة العياض أي يثبت على ثبوت الخلطة ولو رتب  
 تخلل ماله أو قسمها بعد الوجوب كذا كاة الخلطة المبتركة حيثند اه وقوله زكاة الخلطة قال الشارح في  
 شرحه أي خلطة الشروع وقوله حيثند قال في شرحه أي وقت الوجوب ثم قال وقد صرح صاحب الجاوي

وباتي ذلك في خلطة الجوار  
 اما اذا لم يكن لاحدهما نصيب  
 فلا زكاة وان بلفظه مجموع  
 المالكين كان انفراد كل منهما  
 بنسبة عشر واشتر كان  
 ثنتين أو خلطانا ثنتين أو ثلثين  
 وميرا شاتين دما (وكذا  
 لو خلط) أي أهلا زكاة  
 (بجوار) بان كان ملك كل  
 معناني نفسه فرب كان  
 كر عمل اجابا ونسب  
 الخاري عن كتاب الصديق  
 رضي الله عنه لا يجمع بين  
 مفترق ولا يفرق بين مجموع  
 خشية الصدقة وخرج باهل  
 الزكاة ماله كان أحد المالين  
 موقوفا أو ثلثي أو مكاتب  
 أوليت الماله يعتبر الاتي  
 ان بلغ نصابا كذا والافلا  
 (بشرط) دوام الخلطة سنة  
 في الحول فيسوي ذلك كل  
 أربعين شاة أو للمحرم  
 وخطاطا أول صغر لم تثبت  
 في الحول الاول فاذا حله  
 الحرم أخرج كل شاة وثبتت  
 في الحول الثاني وما بعده  
 وبقيتها في غير الحول في وقت  
 الوجوب كبد وصالح التمر  
 واشتداد الحب ونصوا  
 عليه مع اشتراطها قبله  
 وبعده أيضا بدليل اتحاد  
 نحو المير والجرب من لانه  
 الأصل ولائم ماله من ماله  
 الخ ورتب جمع تخلل

فاتسمى بعد الزهر لزمهم كذا الخلطة لاشترائهم حاله الوجوب والحاصل انما اعتبره حول تعتبر الخلطة فيه عند الوجوب كالزهر في الثمر كذا في الخاوي وقروعه ومرادهم خلطة الشروع اما خلطة الجواردة فلا بد منها من أول الزرع الى وقت الخارج بدليل اشتراطهم الاتحاد في نحو الماء والجوين (ان لا يتغير) ماشية (٢٣٠) احدهما عن ماشية الاخر (في الشرح) أي يحمل الشرب ولو في الدلو والاشية التي تشرب

فيها ولا يمتد اجتماعه فيقول  
التي وما تسمى اليه في الشرب  
غيرها بان لا تتغير احدهما  
بجمل لا ترد فيه الاخرى لا بان  
يتحد في جمل واحد ما ذكر  
دائما وكذا في جميع ما يأتي  
فعلم ان ما يعتبر الاتحاد فيه  
لا يشترط اتحاده بالذات بل  
أن لا يتحد أحدهما بالآخر  
وهو ان تعدد الا الفعل عند  
اختلاف النوع كما يأتي  
(والمسرح) الشامل للمرض  
وطريقه أي فيما يتجمع  
فيه لتساك المرض وفيها  
تتغير في الطريق لا في الاله  
مسرح في الكل (والمراح)  
بضم الميم أي ماؤها السلا  
(وموضع الحلب) يتغير  
الام مصدر وحسن سكنها  
وقد يطلق على اللبن وهو  
أعني يحمل الحلب الحلب  
بضم الميم اما بسنها فهو  
الانه الذي يخلط فصولا  
بشروط اتحاده كالحالب  
(وكذا الراعي والغسل)  
لكن ان اتحد النوع والام  
بغير اختلافه للضرورة  
يستند (في الاصح) وان  
استمر أو لم يملك أحدهما  
(لا يمتد الخلطة في الاصح)  
لان المتعدي لتأثير الخلطة  
هو خفة الزئبق باقدا ما ذكر  
وهو موجود وان لم تنو  
ويشكل عليه السوم فان

كلامه هنا يصرح بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار لا أن ذكر الانقسام ينافي ذلك وفيه منظر  
لان هذه الشرط انما هي لخلطة الجوار سم (قوله فاتسمى الخ) هذا لا يناسب أن الشرط لخلطة  
الجوار سم أي التي فيها الكلام (قوله وان لا يتغير الخ) ويشترط في خلطة الجوار في التدرج ان لا يتغير  
أحدهما بصندوق يضع فيه كبسه ولا يحوس بحرسه ونحوهما قال سم في شرح أي شجاع لو كان عنده  
وذا لم يتبلغ كل واحد منهما انصبا بافعالها في صندوق واحد جميع الحلول الظاهر بثبوت حكم الخلطة لا تطابق  
ضابطها على سبوبة الخلطة لا تشترط وأما التجارة فيشترط في الجوار فيها ان لا يتغير في المكان والحارس  
والجمال وكان الحفظ من نواتجها هو ان كان مال كل برأوة أي ركن كافي بالعباب والاسني والمبران  
والوزان والكيل والمكيل والفراغ والفراغ والنقاد والمناهي والمطالب بالامتن كرفي على بأفضل وما  
نقله عن سم فيه يوقف وان أقرو عش أيضا لان ما نذكره باب الواضع في الجمل المذكور وفاته وان لم  
تشترب نيتا الخلطة لكن تشترب نفس الخلطة ونظاره أنه لا عبرة بها الا اذا كان فعل أو دان المال أو الأولى  
فليراجع (قوله ما يشترط أحدهما) الى قول المتن والاطهر في النهاية الا قوله ولا الدلو والى ولا فيما وقوله  
ويشكل الى ويضر وكذا في المعنى الا قوله ومن ثم الى ويصدق (قوله احدهما) أي احدي الماشيتين  
(قوله بان يتحد) أي المالن (قوله كياتي) أي أن توافي الشرح (قوله مصدر) أي وهو المراد هنا نهاية  
ومعنى (قوله يعلق) أي يضبطه (قوله فلا يشترط اتحاده كالحالب) أي ولا يشترط اتحاد الجز ولا  
خطا للجز في الاصح نهاية ومعنى قال عش وكذا لا يشترط اتحاد الجز اذ جاء على الحالب ولا الخلطة  
الصوف قياسا على خلطة العين وقباس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجزء اه عبارة  
الكردي وكذا لا يشترط اتحاد الجز وآلة الجزء اه قول المتن (وكذا الراعي والغسل الخ) ويجوز تعدد  
الرعاة فلهذا بشرط عدم انفرد كل راعي والمراد بالاتحاد ان يكون الفعل او الفعول مرسله فيها تنوع وعلى كل  
من الماشيتين يحسب لا يتخصص ماشية كل بفعل عن ماشية الاخر وان كانت ملكا لاحدهما وبمعزاه  
أولهما الا اذا اختلف النوع كضأن ومعزاه لا يضر لاختلافه حرما للضر وروه بشرط اتحاد مكان الاتزاه  
كالجلب نهاية ومعنى وا كثر ذلك هو جود في الشرح (قوله اختلافه) أي الفعل (قوله وان استعبر  
الخ) أي الفعل (قوله وهو موجود الخ) أي التقضي (قوله ويشكل على ما الخ) أي على عدم اشتراط نية  
الخلطة ويحتمل ان مرجع الضمير التعليل المذكور (قوله بان الخلطة ليست موجبة باطلانها الخ) أي  
ليست موجبة لقر كذا في جميع صورها بل الموجب انصبا مع الحلول ونحوه من الشرط بخلاف السوم  
الخ قاله العبري مما صله ان السومة مدخل تام في الايجاب لئلا يلزم من انتفاء عدمه الوجب بخلاف  
الخلطة فانه يلزم من وجودها الوجب لا يفتي ما قبله في هذا الفرق فلهذا فيهم الا ان يكون  
باطلا لهما متعلقا ليست واد باطلاق موافقة الاصل بشر بنسبها (قوله مطلقا) أي ولو بلا قصد معنى  
ونهاية (قوله او سيرا بتمد الخ) عبارة النهاية عن المعنى فان كان يسيرا ولم يعلم به لم يضر فان علم به رافقه  
الصغير وقروعه بان لا يعتبره حول تعتبر الخلطة فيه عند الالوجوب كبدا والصلاح في الثمر ومرادهم  
خلطة الشروع اما خلطة الجواردة فلا بد منها من أول الزرع الى وقت الخارج بدليل اشتراطهم الاتحاد في الماء  
الذي تسقى منه الارض والحراث وملك الخلل والجدا والجر ونحو ذلك اه وساق كلامه هنا يصرح  
بان المراد بالخلطة في هذا المثال خلطة الجوار لا أن ذكر الانقسام ينافي ذلك وفيه منظر لان هذه الشرط وانما  
هي خلطة الجوار (قوله فاتسمى بعد الزهر) هذا لا يناسب ان الشرط خلطة الجوار اه

هذا التعليل موجود فيه وان لم ينو ومع ذلك قالوا لا يمتد فصداه لأن يفرق بان الخلطة ليست موجبة باطلانها بخلاف  
السوم فانه موجب على خلاف الاصل فوجب قصده ومن ثم لم يشترط قصدا لاعتلاف لانه لما لم يوجب كان موافقا للاصل ويضر الافتراق في  
واحد مما ذكر أو يأتي زمانا موقلا كيتلا نية ما لم يطلوا يسيرا بتمد أحدهما أو يتفرق به والتفرق

أوفدا ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الآخرى وغيره من **اه** **(قوله ويجزئ أخذ الساعي الخ)** عبارة  
 المغنى والنهاية والاسنى ويجزئ والساعي الأخذ من مال أحد الخلعين وإن لم يضطر إليه أى بان كان مال كل  
 منهما كمالا وجذبه الواجب كله الأخذ من مالهما فإن أخذ شاة من لسان أحدهما رجوع على صاحبه بما  
 يخصه من قيمته لا ينهانا غير مثلية فلو شاة من لسان أحد الساعين من أحدهما شاة من رجوع على صاحبه  
 بنصف قيمته لا بشاة ولا بنصف شاة فإن أخذ من كل شاة فلا تراجع وإن اختلفت قيمتهما فلم يؤخذ من كل  
 منهما إلا واجبه لا يفرق ذلك من لسان واحد ولا يعزى وخسوس وأخذ الساعي الشاة من غير رجوع ثلثي قيمتها  
 أو من يد رجوع بالثالث وإن أخذ من كل منهما شاة رجوع بدثلث قيمته وعر وبثلثي قيمته شاة وإذا  
 تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لأنه غارم ولو كان لأحدهما ثلاثون من البقر ولا تسر  
 أو بعون منها فوالجها متبع ومسته على صاحب الثلاثين ثلاثة أسباعهما وعلى صاحب الأربعين أربعة  
 أسباعهما فإن أخذهما الساعين من صاحب الأربعين رجوع على الآخر ثلاثة أسباع قيمتهما وإن أخذها  
 من الآخر رجوع باربع أسباع قيمتها وإن أخذ التسبع من صاحب الأربعين والمستمن الآخر رجوع  
 صاحب المستن أربعة أسباعها وصاحب التسبع ثلاثة أسباعها وإن أخذ المستمن صاحب الأربعين  
 والتسبع من الآخر فالنصوص أنه لا رجوع لو أحدهما على الآخر لأن كلا منهما لم يؤخذ منه إلا ما عليه  
**اه** **(قوله فيرجع على شركه الخ)** أى كاتقدم أى وإن لم ياذن كالمظهر سم ونهاية **(قوله وأصدق)**  
 فيها أى الشر يلقى القيمة سم قول المتن **(وعرض التجارة)** يشمل الرفيق سم **(قوله باشتراك)** أى قوله  
 وقيل في المغنى والنهاية **(قوله باشتراك الخ)** متعلق بخلفه أى كوجودها في الماشية **(قوله)**  
**في خلفة الجوار** أى فى الزراعة نهاية ومعنى **(قوله حافظ الخ)** كذا فى الحلى والذى فى المغنى  
 وشرح المنهج حافظ الزرع والشجر **اه** قول المتن **(والدكان)** أى وبشرط أن لا يفرق في خافطة الجوار  
 التجارة الدكان وهو بضم الدال المهملة الحافطة ومعنى ونهاية **(قوله على غير الاجرة)** ولا خبره قول القيل  
 على أحشال الأعنام قول المتن **(ومكان الحفظ)** أى كذا نقول كان مال كل بناحيتها نهاية ومعنى **(قوله)**  
**كأنه** أى فى النهاية والمغنى الأقوال واستشكل الوجود قال **(قوله تشرب)** أى الأرض وكان الأولى  
 التثنية عبارة النهاية والمغنى وما سبق به لهما **اه** **(قوله حراث)** أى وحصادها ومعنى **(قوله وميزان)**  
**أى وذراع وذراع** كرى على ما يفضل **(قوله ونقاد)** أى صراف **(ومناد)** أى دلال **(قوله لأن المالكين إنما)**  
**بصيران الخ)** يؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من أن جماعة ودعوا عند شغل دراهم ومعنى على  
 ذلك نسبة هل يحب عاهلهم الزكاة أم لا وهو وجوب الزكاة سواء كان مال كل واحد منهم يبلغه أو لا بل لا يظفر  
 فلا يرجع ثم أتى فى سم على الغاية مائته **(فرع)** \* عنده وذائق لا تبلغ كل واحد منها ما يخلط  
 فى صندوق واحد جمع الخول فهو لى ثبت حكم الخلطة فيه والظاهر الثبوت لانتهاج ضابطها نسبة الخلطة  
 لا بشرط انتهى **اه** عش زاد البحرى فوجب عليهم زكاة ما ووزعت على البراهمة **اه** وظاهر ذلك وإن لم  
**(قوله فيرجع على شركه)** أى كاتقدم أى وإن لم ياذن كالمظهر قال فى الرض فرع قد ثبت التراجع  
 فى خلطة الاشتراك مثل أن يكون بينهما من سم من الأبل فيعطى الشاة أحدهما أى فيرجع على الآخر  
 بنصف قيمتها فإن كان بينهما عشر فأخذ من كل شاة تراجعاً أيضاً ذاتساو باتقاسا **اه** قال فى شرحه وما ذكر  
 من التراجع للمبني عليه التقاض اختيارى على ما مر من الأمام وغيره أما على الأصح فلا تراجع كاصرح به فى  
 المجموع **اه** وقال فى الرض قبل ذلك وإن كان يذرى بعون من البقر ولعمرو ثلاثون فأخذ التسبع  
 والسنة من عمر ورجع باربع أسباع قيمتها ومن يد رجوع ثلاثة أسباع فإن أخذ من كل فرقة فلا تراجع  
 قال فى شرحه كالمظهر بخلافه لرافعى تبعا للأمام وغيره فى قوله **رجوع** زيد بثلاثة أسباع قيمة المستنوعر و  
 باربع أسباع قيمة التسبع **اه** **(قوله وأصدق فيها)** أى القيمة **(قوله فى المتن)** وعرض التجارة يشمل الرفيق  
**(قوله وقيل الأول حافظ الكرم والثاني الخ)** الأول هو الناطور بالمهمل والثانى هو بالمهملة **(قوله)**

ويجزئ أيضا أخذ الساعي  
 الواجب من مال أحدهما  
 فيرجع على شركه بمقتضى  
 من القيمة لأن الخلطة تبين  
 المالكين كمال الواحد من  
 ثم أحراز نسبة أحدهما من  
 الآخر ويصدق فيها لأنه  
 غارم **(ولا يظفر بتأثير خلطة  
 الثمر والزرع والنقد وعرض  
 التجارة)** باشتراك أو تجاوزة  
 لعموم خبر ولا يفرق بين  
 مجتمع نسبة الصدقة  
 ولو جسد نسبة المونة  
 بالخلطة هذا أيضا **(بشرط  
 أن لا يفرق فى خلطة الجوار  
 الناطور)** هو بالمهمل  
 حافظ الخلف والشجر وحكى  
 الناطور **(وقيل الأول حافظ  
 الكرم والثاني حافظ  
 مطلقا)** والجواب أنه كان  
 والجار من ذكر بعد  
 الناطور ومن ذكر الأعم  
 بعد الأنصص على غير الأخير  
**(ومكان الحفظ ونحوها)**  
 كله تشرب به وحراث  
 ومتعهد وجد ادخل  
 وميزان ومكالم ووزان  
 وكال رجال قاله فى المجموع  
 ولقاط وملتح ونقاد ومناد  
 ومطالب بالثمان لان  
 المالكين إنما بصيران كمال  
 الواحد بذلك واستشكل  
 البلقين الجرين وهو يعبر  
 مفتوحة موضع تخفيف  
 الآثار وتخلص الحب وقيل  
 محل تخفيف الزبيب

فذلك البدر للحنطة والمبر بدله بان الحاطة انما تكون قبل الوجوب والجبر من بعده فلا معنى لاعتبار الاشتراك فهو محال بان الاخراج لما  
توقف على الخفيف كان العرف بعد (٣٣٢) توقف الارشاق بالحاطة عليه فافصح وجهه على ان قوله انما آخى شره صريح كالم

بما ذكرنا نفا وصورة متخلطة  
الحوارة في ذلك ان يكون  
لكل صف تغزل اوزوع  
في سائط واحد وكيس دراهم  
في صندوق واحد او اربعة  
تجارة في كل واحد وصدر  
ما به لمنه انه ليس المراد بما  
يجب اتحاده كونه واحدا  
والثاني ان لا يظهر تحيز  
أحد المالبين وان تعدد  
(ولو جوب بزيادة الماشية)  
التي هي الذم كما عرف مما  
قدمه ومر على ما فيه أنه  
الوضع الغروي الإضافي  
اعتراض عليه والأضافتها  
عني في نحو بل سكر البيل  
أي الزكاة فيها كإبصاره  
ويصح كونها بمعنى اللام  
(شرطان) ثم ما مر وما في  
من النصاب ويحل الملك  
واسلام المالك وحريته  
أحدهما (مضى الحول)  
كله في (في ملكه) خبر  
لاز كذا في مال حتى يحول  
عليه الحول وهو ضعيف بل  
صح عند أبي داود على أنه  
اعتضد بآثار بعضه عن  
كثير من الأصحاب بل  
أجمع المتأخرين والفقهاء  
عليه وإن خالف فيه بعض  
العضاة برضي الله عنهم في  
حصوله لانه حال أي ذهب  
وأغشيره (لكن مانع)  
بالبناء المفعول لا غير (من)  
نصاب) قبل تمام حوله ولو  
للحنطة (من كبحوله) أي  
النصاب لما عني أن يكر

بأذن أصحاب الودائع في ذلك الجعل ولم يعلمه وقبه توقف اذا خلطت وان لم يشترط فيها لكن الظاهر أنه لا بد من  
فعالها وحصولها بفعل المالك الأولي أو بآذنه فليراجع (قوله غلة) أي مثل الجبر من الاستسكال (قوله  
البدر) أي يفتح الواحد في الال المعجمة (الحنطة) أي موضع تصفية الحنطة (والمراد) أي بكسر الميم  
واسكان الراء (قوله بان الحاطة) متعلق باستسكال (قوله بان الاخراج) أي الكز (قوله عليه) متعلق  
بتوقف الخ والاولي أن يقول بعد الارشاق بالحاطة متوقف عليه (قوله وجهه) أي الجبر من واتحاده  
من شرط الحاطة (قوله علم مما راج) كانه في قوله اذلو ورت جمع غلاما ثم ارجح حيث قد بحث اذ  
البلقي أن يرد الحاطة المثبتة لحكم الاختلاط فلا يرد عليه ما راج لان حكم الاختلاط ثابت فيه حاله الوجوب  
قبل التسوية بمقتضى الشروع والجواز انما ثبت بعده فالتأمل مهم وأشار الكردى الى الجواب عنه بما  
نصوه وى أي مرما فناقوه الى وقت الاخراج قيل قول المصنف أن لا يغير اه (قوله في ذلك) أي ما تقدم في  
المان (قوله أن يكون لكل الخ) أي من الخاطين خلطة جوار عبارة لأنها بكل من ماخلل اوزوع مجاور  
لتخليل الآخر اوزوعه ولكل واحد كيس فيه نقد صندوق الخ اه (قوله في سائط) خرج ما اذا كان كل  
في سائط سم أي في سائر فلاحطه (قوله وكيس الخ) الواو بمعنى او (قوله وكيس دراهم الخ) ظاهره  
وان كان أحد الكيسين ودبقة عند الآخر سم وظاهر اطلاقه وجوب بالي كذا في الودعة أيضا وان لم  
بأذن صاحبه لآخر وضعهم دراهمه في صندوق واحد وقبه ما راج نفا (قوله ودر الخ) أي في شرح أن  
لا يميز في المشرع (قوله التي) أي قوله ضعيف في النهاية الا قوله ومرا فلا اعتراض (قوله ما قدمه) أي  
قدم المصنف في أول الفصل (قوله ودر) أي في أول الباب كردى (قوله أنه الوضع الخ) فاعل مر والضمير  
لما ساءلنا المشية للتم (قوله يصح كون الخ) أي بالإضافة للعلاصة (قوله غير ما راج) أي قوله ضعيف في  
المعنى (قوله وبأنى) الاول وما ياتي (قوله من النصاب) بيان لما مر (قوله كذا النصاب الخ) بيان لما ياتي  
(قوله أحدهما) أي المشرطين (قوله سي) أي قوله ورد في النهاية والغنى (قوله المشرع الخ) عبارة النهاية  
والغنى لقول أمير المؤمنين ع من الخطاب رضى الله تعالى عنه لاسعاهم عند عليهم بالسخلة اه (قوله لما راج  
عن أبي بكر) أي في شرح وفي الصغار صغيرة في الجريد (قوله وان مان) أي الاصل سم (قوله فاذا كان  
الخ) عبارة النهاية والمعنى فلا كان عند مائة وعشرين من الغنم فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو  
بطلت الامهات مائة لزم مائة مان ولومات الامهات بقي منها دون النصاب أو ماتت كلها بقي النصاب  
في الصورة الثانية أو ما يكمل به النصاب في الاول في كبحول الاصل اه (قوله وجب شأنان) أي كبريتان  
عش أي بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كالم (قوله أو عشر من لم يقد كذا في الروضة الخ) عبارة النهاية  
وذكر في الر وضو المجموع أن فائدة الضم انما تظهر اذا تلفت بالنتائج نصابا أو خربان مائة مائة فثبت  
احدى وعشرين من فحب شأنان فلو نجت عشرة فقط لم يقد انتهى قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة  
وان لم تبلغ به نصابا آخر وذلك عند التلف بان ملك أو بعين ستة أشهر فولدت عشر من ثم ماتت من الامهات  
عشرون قبل انقضاء الحول وكذا لو مات في الصورة الأولى مثل ما عني ان قبل انقضاء الحول فانما وجب شاة  
لحول الامهات بسبب ضم سخلة فظهر فائدة ملافا الضم وان لم تبلغ به النصاب اه وكذا في المعنى الا قوله

ووافقهم وعلى رضى الله عنهم ولم يعرف لهم مخالف ولان المعنى في اشتراط الحول حصول النصاب والنتائج مما عظم وكذا  
تبع الاصل في حوله وان مات فاذا كان عند مائة وعشرين من قبل الحول وجب شأنان أو عشر من لم يقد كذا في الر وضو المجموع



لأنهم تبلغ بالتناجب ما يجب فيه من زائد على ما تجب عليه واعترض بأنه قد يفيد في إدامه أن يرعى قولنا عشر من ثم من الامهات عشر من ورويان كلامهما في خصوص ذلك المثال فلا رده عليهما هذا قبل ود الأول على المتن أن العشر من يصدق عليها أنها نجت من نصاب ومع ذلك لا ترك بجعله ويرد بأنه علم من كلامه أن الامهات لم تبلغ النصاب الثاني لا يجب فيها شيء (٢٣٣) زائد على الأول بعين التناجب أو في إراد مثل ذلك عليه تساهل أو

أو بعون شاة فولدت أو بعين وامت قبل الحلول فجب شاة وأستشكل الاسنوى هذا بأنه يقتضي أن السوم لا يجب في جميع النصاب وأوجب بفرض ذلك فيما إذا كان التناجب قبل آخر الحلول بخروج من بماء أو الملقح فيها وفيه نظر لما فاته لكانهم ورويان المصلحة المخذة بالبن لا تعد معلوفة عرفا ولا شرعا أي لان اللبن كالكال لأنه ثانی بمعروان اللبن الذي تشر به المصلحة لا يعمد ونعرقه قاله يستعمل إذا حبل كالله وأوجب بغير ذلك أيضا بما فيه ففسر وأحسن من ذلك كما أن يجب بأن التناجب لما أعطى حكم أمهاته في الحلول فأولى في السوم ففعل اشتراطهما في غير هذا التابع الذي لا تتصور إدامته ثم رأيت شعضا أشار لذلك ورويان ما يخالف ذلك مع رده وخرج بنتع مالم نحو شره كما في بقوله من نصاب مانع من دونه كعشر من نجت عشر من قولهم من حسين تمام حدث بعد الحلول أو مع آخره فلا يضم الحلول الأول بل

وكذا لومات الخ قال عش قوله عشر قصوه عشر ون كعبر به ج اه (قوله واعترض الخ) أقره النهاية والمعنى كما شرعا (قوله ورد الخ) تقدم من التناجب أن تمام هذا الرد (قوله في خصوص ذلك المثال) أي ولادة المائة عشر من وقوله هذا أي ولادة أربعين عشر من و (قوله رد الأول) أي ولادة المائة عشر من وقوله على المتن) أي على طرده (قوله بأنه) أي الشان و (قوله من كلامه) أي المقتضى ما بين النصابين وقص (قوله أو أو بعون) إلى المتن في النهاية والمعنى الإقوله بفرض إلى بأن المصلحة وقوله بماء منظر وقوله ثم رأيت إلى موضع قوله وقوله وبه إلى وشترط (قوله أو أو بعون الخ) معطوف على قوله مائة الخ (قوله وامت) أي الأروبعون الامهات كلها (قوله فجب شاة) أي صغيرة عش (قوله واستشكل الاسنوى هذا) أي قولهم لكن مانع من نصاب الخ وكذا لا يتفرع في قوله بفرض ذلك (قوله لنا في لكانهم) أي الشان لما إذا كان التناجب في نصف الحلول (قوله أي لان اللبن كالسوم الخ) على أنه لا يشترط في الكال أن يكون ملبا على على ما ياتي بيانه نهاية ومعنى (قوله لانه يستخالف الخ) أي يأتي من عند الله تعالى ويستخالف إذا حبل فهو شبه ماله فلم يسقط أن كانها تتر (قوله بغير ذلك) لجمع النهاية والمعنى أن ومنه (قوله ففعل اشتراطهما) أي الحلول والسوم (قوله أو أو يأن الخ) أي قبل الاستخفاف فان علقت الخ (قوله كما يأتي) أي في المتن أنفا (قوله وبقوله بجعله أحدث الخ) لا يخفى ما في موطننا جعله النهاية والمعنى بخبر ما قدره كاشرا من من قبل قبل تمام حوله ولو لم يطفة فقلان انفصل التناجب بعد الحلول أو قبله ولم يتم انفصاله بعده لكن في بعضه في الحلول ولم يتم انفصاله لا بعد تمام الحلول لم يكن حول النصاب حوله لا قضاء حول أصله اه قال عش أنهم كلامه حر أنه لو تم انفصاله مع تمام الحلول كان حول أصل حوله لكن كلام ابن ج يفيد خلافه اه (قوله أو مع آخر) قال في شرح الروض أن ذلك قضية كلامه كالملة وأنه ظاهر سم ومرار نقاع النهاية والمعنى ما يفهم خلاف تلك القضية (قوله وشترط اتحاد سبب الملك الخ) قال النهاية والمعنى عقب المتن بشرط كونه مملوكا كالمالك النصاب بالنسبة الذي ملكه النصاب ثم فلا يخرج بقولنا أن يكون مملوكا الخ مالم أوصى الموصي به بالحل به قد لا انفصال للملك الامهات ثم مات ثم حصل التناجب لم يترك حول الأصل كما يفعله في الكفاية عن التولي وأقره اه قال الرشدي قوله بالسبب الذي ملكه النصاب يعني أنه انجبر اليه ملكه من ملك الأصل لأنه ملكه بسبب مستقل كالسبب الذي ملكه النصاب اه (قوله فلا ووصى به) أي بالتناجب (انخص لضم حلول الوارث) يؤخذ من هذا التفرع اعتبر شرط آخر لم يصح به الشارح رحمه الله تعالى وهو اتحاد المالك وكان وجه تعرضه قوههم أن ما ذكره من عن و ليس كذلك فقد يغد السبب ويختلف الملك كما إذا أوصى به الشخص وشتا جهلا أو شتره رأيت عبارة المعنى والنهاية بشرط أن يكون مملوكا كالمالك النصاب بالسبب الذي ملكه النصاب انتهت اه بصري (قوله وكذا لو أوصى الموصي به بالحل به الخ) كان أوصى زيد بالمالك لا بعين الغنم بماءها العمر و ثم مات زيد وقيل عمر والوصية بالحل ثم أوصى به قبل انفصال الوارث زيد بالمالك لا الامهات بالارث ثم مات عمر وقبل وارث زيد الوصية فلا ترك التناجب حول الأصل فلا ملك التناجب بسبب غير الذي ملكه النصاب عش (قوله وانفصال كل التناجب الخ) مكرر مع ما قدره عقين نصاب قول المتن (ولا يضم المملوك الخ) أي إلى ما عداه و (قوله أو غيره) أي كرت وصيتوه نهاية ومعنى (قوله لانه) إلى قوله تم في النهاية

(قوله فجب شاة) هل المراد شاة كبيرة (قوله أو مع آخره) قال في شرح الروض أن ذلك قضية كلامه كالملة وأنه ظاهر (قوله في الحلول الخ) ونظائر أنه وقع أنوث قبل آخر الحلول أو مع آخره فلا تركه الثاني و بشرط اتحاد سبب الملك الامهات والتناجب فلا ووصى

(٣٠) - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) للخص لم يضم حلول الوارث وكذا لو أوصى الموصي به بالحل به قبل انفصاله للملك الامهات ثم مات ثم نجت لم يترك حول الأصل وانفصل كل التناجب قبل تمام الحلول فلا فرق كذا لو اتحاد الجنس فلا حلت البقر مابل أن تتصور فلا ضم ولا يضم المملوك بشرط أو غيره في الحلول

لانه لم يتم له حول والتناج انما خرج (٢٣٤) عنه للنص عليه مخرج في الحول النصاب فيضمن فيه لباؤه به احتمال الواسطة اذا اشترى غرة

المهر من ثلاثين بقرة وعشرة  
آخرى اولها جب فعليقي  
الثلاثين يبيع عند محرم  
والعشر فروج مستعند  
رجب ثم عليه بعد ذلك في  
باقي الاحوال ثلاثة ارباع  
مسنة عند محرم وربعها  
عند رجب وهكذا لو من ثم  
لو طرأت الخاطفة فصل  
الانفراد لزيم للسنة الاولى  
وكذا الانفراد ولما بعدها  
زكاة الخلطة (فلو ادعى)  
المالك (التناج بعد الحول)  
أو نحو البيع اثناء أو غير  
ذلك من مسة طلت الزكاة  
والفقه الساعى واحتمل  
قول كل (صدق) المالك  
لان الاصل عدم الوجوب  
مع ان الاصل في كل حادث  
تقديره بأقرب زمن (فان  
انهم) من الساعى مثلاً  
(حلف) بما فان أي ترك  
ولا يحلف ساعاً ولا مستحق  
(ولو مات) المالك في الحول  
انقطع فيسنة انقضاء الوارث  
من وقت الموت نعم السائغة  
لا يستأنف حوله لمسه بل  
من وقت صدقه لاسامتها  
بعده له بالموت ومثل ذلك  
مالو كان مالو رثه معرض  
تجارة فلا ينفع حوله حتى  
ينصرف فيه بنينة التجار أو ما  
اخذت بالقبضى بالاكفائه  
هنا وفي السائغة بقصد  
الموت فهو بخلاف لسلام  
الاصحاب فاحذره وان  
واقفه لا ذرى في بعضه (أو  
والملكه في الحول ففاد  
أو بادل بئله) بمادة صحبة

والغنى الاقوله ومن ثم إلى المثل وقوله مع أن الاصل إلى المثل وما أنب عليه (قوله لانه لم يتم له حول الخ)  
أي وقد دل الدليل على اشتراط الحول فيها يتوقف (قوله والتناج انما خرج عنه) أي من اشتراط  
الحول (النص عليه) أي بقي ما عدا على الاصل نهاية ومعنى (قوله فاذا اشترى غرة محرم ثلاثين الخ)  
أي أو ورثها أو نحو ذلك نهاية ومعنى (قوله ومن ثم لو طرأت الخ) لا يظهر وجهه فترى به على ما قبله  
فكان الاولى أن يقول كلو طرأت الخ قول المثل (بعد الحول) أي أو مع آخره فكتفه ما فاختلافه لانه نهاية  
والغنى (قوله أو نحو البيع الخ) عبارة لغنى والنهاية وأنه استفاد بنحو شره وادعى الساعى خلافه اه  
(قوله أو نحو البيع اثناء الخ) أي ثم الرذ عليه بنحو عيب عبارة النهاية والغنى ولو باع النصاب قبل تمام  
حوله ثم رذ عليه بعيباً وأقاله استأنف من حين الرذ فان حال الحول قبل العلم باليب استأنف الرذ في الحال لتعلق  
الزكاة بالمال فهو عيب عباد عند المشتري وتأخير الرذ لا يخرجها لايستعمله الرذ قبل التمكن من ادائها فان  
سارع لاجراها لم يعلم باليب الا بعد اخرجها فانظر فان أخرجهما من المال أو غيره بان باع منه بقدرها  
واشترى بغيره واجبه من رذ لغيره في الصفة قوله الأرض وان أخرجهما من غير رذ لا يشترطه حقيقة بل جواز  
الادام من مال آخر ولو باع النصاب بشرط اختيار فان كان الملك البائع بان كان الخالية أو موقوفاً بان كان  
اختيار لهما ثم فسخ العقد ينقطع الحول له عدم تجدد الملك وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف  
البائع الحول وان أجاز فان زكاة عليه حوله من العقد اه (قوله واحتمل قول كل الخ) أي بخلاف مالو  
قطعت فرائد الاحوال يكذب أحدهما كان ثم الحول في رمضان والتناج بنحو أرباعه أشهر وادعى المالك  
حين طلب الساعى في نصف ذوال الزكاة ثم بعد الحول فلا يبقى بكلامه كما يأتي عن البصري (قوله مع أن  
الاصل في كل حادث الخ) هذا لا يلازم دعواه البيع اثناء الحول بل يقتضى خلافه بصري وقد يجلب بان هذا  
راجع لمافي المثل فقط (قوله دنيا) أي احتياطاً لمحق المسحقين (فان أي) أي نكل (ترك ولا يحلف ساعاً) أي  
لانه وكيل (ولا مستحق) أي لعدم تعينهم فيها يتوقف قال بئنا وكذا أمان الزكاة كما مسنة اه وبأن  
عن عش ما وافقه (قوله ولو مات المالك) أي النصاب فيها به (قوله انقطع الخ) ومثل المثل تدور كانه وحوله  
موقوفات فان عاد إلى الاسلام تبين بقاها ملكه وحوله ووجوب زكاة عليه تمام حوله والا فلا فيها يتوقف  
(في الحول الخ) وظاهره ان وقع الموت قبل آخر الحول أو مع آخره فلا زكاة لذلك الحول أو عقبه وجب  
اخرجهما من الشركة سم (قوله منه) أي من وقت الموت (بل من وقت قصده هو لاسامتها بعده بالموت)  
هذا صريح في انه لو كان الراي هو الوارث وقد أسامها غير ما جوت مو رثه فلا تضره هذه الاسامة كما عتده  
عش (قوله ومثل ذلك الخ) في الارض مثله (قوله حتى يصرف الخ) أي الوارث بعده بموت مو رثه كما  
يقينه التشبيه (قوله هنا) أي في عرض التجارة (قوله في بعضه) أي في السائغة كما يأتي (قوله أزال  
ملكه الخ) أي عن النصاب أو بعضه يبيع او غيره منها يتوقف أي كهيبة شرح بافضل قول المثل (فعاد)  
أي شره أو غيره منها يتوقف أي كرد عيب أو قاله وهبة كردى على بافضل قول المثل (أو بادل بئله) أي  
كابل بابل معنى (قوله بمادله) الى قوله وكذا في الغنى وكذا في النهاية الاقوله وفي الو جيزاً في مثل (قوله  
مبادله صحبة) أي اما المبادلة الفاسدة أي كالمعاطاة فلا تنقطع الحول وان اتصلت بالقبض لانه لا زال بل الملك  
فلو عوض غيره بان اخطمته تسعة عشر ديناراً بئلهما من عشرين ديناراً أو كى الدينار حوله والتسعة عشر  
لحولها نهاية ومعنى قال عش قوله فلو عوض الخ صريح ما ذكر ان الحول انما ينقطع فيما خرج عن  
ملكه دون ما بقي وظاهر قوله السابق عن النصاب أو بعضه الخ استئناف الحول بالنسبة للسلك وان كان  
الاستبدال في بعضه وأنه لا فرق بين المشايه وغيره الا أن يقال المراد استئناف فيما جادل فيه وأجابه عنه سم  
على جناق لاق من بعضهم بان محل انقطاعه بها بالعارض ما إذا لم يقارنها يحصل به تمام النصاب من نوع  
لذلك الحول أو عقبه وجب اخرجها من الشركة

المتم له عش **(قوله في غير نحو قرض الخ)** عبارة النهاية في غير التجارة اه زاد المغي غير الصرف قال  
 الرشدي قوله في غير التجارة أي بالنسبة لغیر الصرف كما يأتي ولا يعترض به لان المفهوم اذا كان فيه تفصيل  
 لا يعترض به اه قال عش أي ما هي فلا يضرب المبادلة فيها أثناء الحلول على ما يأتي اه فلعن الشارح  
 أدخل النحوض عرض التجارة **(قوله ويكره)** أي كراهة تنزيه نهاية ومعنى وشيع الاسلام عبارة الكردى  
 على بافضل وهو المذهب أي الكراهة اه **(قوله ذلك)** أي ازالة ملك النصاب أو بعضها أثناء  
 الحلول معاوضة أو غيرها **(قوله أن قصده الغرار)** أي فقط بخلاف ما إذا أطلق او كان لحاجة فقط أو لها  
 والغرار فلا يكره نهاية ومعنى وشيعنا **(قوله وفي الوجيز يحرم الخ)** أي اذا قصده ذلك الغرار من الزكاة  
 معنى **(قوله وان هذان من الفقه الخ)** عبارة المغي وان أبا يوسف كان يفعله والعلم علمان صار ونافع وهذا  
 من العلم الضار اه **(قوله وهو كذلك)** أي فانهم يستأنفون الحلول كلما بدلوا ولذلك قال ابن سريج  
 بشر والصارفة بأنه لا زكاة عليهم ثم يأتي معنى وشيعنا قال عش قوله مر فانهم يستأنفون الخ أي بشرط  
 صحة المبادلة من الحلول والتقاوض والمالة عند اتحاد الجنس والحلول والتقاوض فقط عند اختلافه  
 والواجب والقول مطلقا عش **(قوله فينقطع الحلول أيضا)** هل يحل حيث كان الواجب كذا العين  
 أم حيث كان الواجب كذا التجارة فلا كما تسبق حول التجارة سم وجزم بذلك الشيخ باعثن في شرح  
 بافضل ويغفهم أيضا ما مر من النهاية والمغنى تقيد بالمبادلة بغير التجارة **(قوله والشرط الثاني)** إلى قوله  
 أي ما لم يكن في المغنى الا قوله واعتدلى والاسنوى وإلى قوله وفيما فسق النهاية لا ما ذكر **(قوله بفعل)**  
 لما لا الخ) أي مع علمه بملكها عش وخضنا وتقدم في الشرح أنه ما يفعله بصيغة شرح بافضل  
 لباعثن ولا بد أن يكون السوم من المالك المالك العالم بملكها أي من ثابته ولو كما اه **(قوله أو وليه)**  
 قال الأذرى والظاهر أن اسماة تولى المحجو وكسامة رشيد لكن لو كان الخط المحجور وفي تركها فهذا موضع  
 تأمل انتهى ولا يحتاج إلى تأمل بل ينبغي القطع بعدم صحة الاسماة في هذه الحالة فغنى زاد النهاية وهل تعتبر  
 اسماة الصبي والمجنون ما شيعته أولا أم لا ذلك فيه نظر ويعدنر يحيا على أن عدهما دأما لا هذا اذا كان  
 لهما تميز ويحتمل أن يقال ان اعانفت من مال من غيري لا يضمن أن السوم لا ينقطع كلو جاءت بباري ولا  
 علف والمتا ولدين سامعهم معلقة فحكم الاذن كان كانت سامعة ضم البهاى الحلول والا فلا اه قال عش قوله  
 مر ويعدنر يحيا الخ أي فيكون الزاع أنه لا اعتبار باسمه تمام **(قوله لا يضمن)** أي بان لم يكن له أمان  
 و **(قوله ان السو لا ينقطع)** معناه اه عبارة سم بعدد كرمقالة الأذرى المارة قوله فهذا موضع  
 تأمل لا بعد بناء على أنه يجب على الولي مراعاة المصلحة أنه لا يقد باسمه تمام اقتضت المصلحة خلافها كان  
 كان العلف سيرا جدا بالنسبة لما يجب ان احصى في الزكاة وما يمر فعلى الاسماة من نحو أجور واعمال مختلف  
 ما لو اقتضت المصلحة الاسماة كان كانت مؤنة الاسماة مع قدر الزكاة مقيرة بالنسبة إلى مؤنة العلف فيعدها  
 وكذا الواسوى الامران فيما يظهر فلي تأمل و ينبغي أن يجري جميع ذلك في الحاكم لقيمة المالك مثلا اه  
 قال الكردى على بافضل وأقول ينبغي أن يكون الوكيل كذلك اه يعنى الوكيل المطابق للمالك في ما يتعلق  
 بمباشته أو ما وكيله في خصوص اسماة ما شيعته بان أمره ما فيعدها مطلقا كالموظف **(قوله ما يأتي الخ)**

**(قوله فينقطع الحلول أيضا)** هل يحل حيث كان الواجب كذا العين أم حيث كان الواجب كذا التجارة فلا  
 كما ذاق في حول التجارة **(فرع ج)** قال في الرض فاعواض أي بان أجزم من غيره تسعة عشر دينار وتسعة  
 عشر من عشر بن رضى الدينار حلوه وتلك حلولها اه أقول لا يخفى اشكاله اذا معاوضة ينقطع الحلول ثم أيت  
 جعلا استشكوا ذلك وبعضهم أجاب بان محل انقطاعها اذا لم يقارنهما يحصل به تمام النصاب من فرع المتم  
 له **(قوله لثوبت)** ان كان ثوبت البديل يقارن ملك المقرض والا فهو مشكل **(قوله أو وليه)** قال الناشري  
 مانصه تنبيه قال الأذرى والظاهر أن اسماة تولى المحجو وكسامة الرشيد ما شيعته ولو كان الخط المحجور  
 في تركها فهذا موضع تأمل وهل يعتبر اسماة الصبي والمجنون ما شيعته أولا أم لا ثم لها فيه نظر ويعدنر يحيا

في غير نحو قرض النقد  
 (استأنف) لانه ملك بعدي  
 فاحتاج لحلول ثان وأتى  
 بالقوله ومثل ليغفهم  
 الاستئناف عند طول الزمن  
 واختلاف النوع بالارى  
 ويكره له ذلك أن قصده  
 الغرار من الزكاة وفى  
 الوجيز يحرم زادى الاحياء  
 ولا تنزاه التمس بالمناوات  
 هذان الفقه الضار وقال  
 ابن الصلاح يأثم بقصده  
 لا بفعله ومثل المتن يبيع  
 بعض النقد الذى للتجارة  
 ببعض كما يفعله الصيارفة  
 وهو كذلك وكذا لو كان عنده  
 نصاب سامعة للتجارة فبإدائها  
 بمثلها ينقطع الحلول أيضا  
 ولو أقرض نصاب نقدى  
 الحلول لم ينقطع ضملا  
 المالك بل بالكلية للثبوت  
 به في ذمة المقرض  
 والمدن فيسأل كذا كما يأتي  
 (و) الشرط الثاني (كوتها  
 سامعة) بفعل المالك  
 أو وكيله أو وليه أو الحاكم  
 لغيرته مثلا ما يأتي أنه  
 لاز كافى سامعة بنفسها

علة التقييد بقوله بفعل المالك الخ (قوله والساعة الراعية في كلامه) كان الأولى أن يؤخره وذكره  
 قبيل قوله أما المالك الخ (قوله في كلامه) والكل بالهمز الحشيش مطلقاً وأو ياسار الهشم  
 هو الباس والعشب والخل بالعصر هو الطيبون طاهر سكونهم عن الشرب كما قاله ابن قاسم أن استبقاء الماء  
 وسقيها الماء بالضر في وجوب الزكاة ووجهه أن الغالب أنه لا كلفة في المياه ولو فرض فيه كلفة ففيه يسيرة  
 بخلاف العلف فلوك فيه كلفة شديدة منع وجوب الزكاة بالعلف المالك الذي قيمته غير يسيرة (قوله)  
 وذلك أي اشتراط كونها ساعة (قوله أما المالك) شامل لما لا يستنبطه لا كميون وما استنبطوه وبعضهم  
 نقل عن شيخنا الرولى تصو به غير ما استنبطوه ورده مر بأنه تسليم صحة ليس للتقييد بالنبق سم على  
 ج ه عس عبارة النهاية ولو أسيحت في كلامه كان نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوف عليه  
 فليس هي ساعة أو معلوفة وجهان أحدهما كما في به القفال وحزمه ابن المقرئ أولهما لأن قيمة الكلا  
 تافهة غالباً ولا كلفة فيها ورخ السبكي إنما ساعته أن يكن للكل قيمة أو كانت قيمة يسيرة لا بعد  
 مثلها كلفة في مقابلة عما لها أو لا معلوفة ولو جره وأطعمه الماء في المرى أو بالبلد معلوفة أه زائد الغنى  
 والكل المصوب كالماول فإذا ذكر فيه أه قال عس قوله مر كان نبت في أرض مملوكة أي أو  
 اشتراه ولو بجهة كثيرة ومنه ذلك ما استنبطه الناس كان استأجر أو راضاً واعتد بنزها حاقبت  
 فهو من الكلا المالك في الراعية الخلف المذكور وقوله أحدهما كما في به القفال الخ أي إنما  
 ساعة فتجب فيها الزكاة كقوله معلوفة أي أن كل ما كان من الحجز وقدر الانعاش بدونه بلا ضرر بين  
 أه عس (قوله على ما وجهه السبكي) اعتده مر أه سم أي غير نهاية تؤكد اعتده شرح التلميح وشيخنا كذا  
 الشارح في الحاصل الأخرى وإن تراءى عنه (قوله أنه يؤخره مطلقاً) أي وإن قلت اعتده في شرحه بأصل وفي  
 الكردى عليه وكذلك في الأسنى ونروح الارشاد والعباب الشارح ونظائر المغنى والنهاية اعتد أنه لو  
 رعتها اشتراه أو المباح في محله فساعة وإن جره معلوفة أه (قوله والاسنوى وغيره) انقضاء القفال الخ وكذا  
 اعتده النهاية يقول المغنى بشرط عدم الجزاء يظهر هذا الاعتد لو كانت قيمة كثيرة كما تقدم عن عس  
 وضعه بالحرفي فقال لا إذا كانت قيمة كثيرة لا يقال لها ساعة ج (قوله قال القفال الخ) اعتده النهاية  
 (قوله وإن قدم الخ) أي إن جمع الورق المتناثر وقدمه للماشية (قوله أي مالم يكن الخ) أي ما قدمه لها (قوله)  
 لأنه لا يملك أي ولهذا لا يصح أخذه للبيع نهاية (قوله قال ابن العماد) أقرها نهاية والضمير راجع لقوله أي  
 على أن عددها معد ولا إذا كان لهما تخيير ويجعل أن يقال لو اعتلقت من مال حر بي لا يضمن أن السوم  
 لا ينقطع كالموجع بلا عاف ولا يرى لأن ذلك لا يؤخر والمنول دين ساعة ومعلوفة حكم الأم فإن كانت هي  
 الساعة ضم إليها الخول والأفلا وتقدم أول الباب في التوليد بذكر كويين ود وبالزكاة فيه لكن بشكل  
 بأي أصله ينفق وينبغي على قياس هذه المسألة أن يطبق بالأم أه مالى الناشئ وقوله فهذا موضع تأمل  
 لا يبعد منه على أنه يجب على الولي مراعاة المصلحة لأنه لا يعتد بأسامة إذا اقتضت المصلحة خلافها كان كان العلف  
 يسير اجدا بالنسبة لما يجب أخواجه في الزكاة وما صير فعلى الاسامة من نحو أو حوزها كان كان الواجب  
 بنت خاص أساوى عشر من دينارا وأخوة راعيا في العام خمس دينارين وكان العلف بخود دينارين بخلاف  
 ما لو اقتضت المصلحة الاسامة كان كانت مؤنة الاسامة مع قدر الزكاة حذرة بالنسبة إلى مؤنة العلف فعد بها  
 وكذا أساوى الأمران فيما يظهر فلتأمل وينبغي أن يجري جميع ذلك في الحكم لمصلحة المال مثلاً (قوله)  
 والساعة الراعية في كلامه) لم يتعرض باعتبار سقيها من ماء مباح أو عدم اعتبارها (قوله فافهم أه لازكاة  
 الخ) فديقال التقييد بالسوم في الأحاديث خرج بخرج الغالب فلا مفهومه كما تفرغ في الأصول إلا أن تنع  
 أن السوم مالم ينبت الزوقفة فلتأمل (قوله أما المالك) أي كان نبت في أرض مملوكة أه أو موقوف عليه  
 شرح مر (قوله أما المالك) شامل لما لا يستنبطه لا كميون وما استنبطوه وبعضهم نقل عن شيخنا الرولى  
 تصو به غير ما استنبطوه ورده مر بأنه تسليم صحة ليس للتقييد بالنبق (قوله على ما وجهه السبكي)

والساعة الراعية في كلامه  
 وذلك التقييد بالسوم في  
 الأحاديث في الأصل والغنى  
 وأحق بهما البقرة فافهم  
 أنه لازكاة في معلوفتان  
 ومنها المالم تتوفر لم تفعل  
 المواساة أما المالك فإن  
 قلت قيمته بحيث لم يعد مثله  
 كلفة في مقابلة عما لها ففي  
 ساعة والافيه معلوفة على  
 ما رجح السبكي واعتده  
 الجلال الباقي أنه يؤخر  
 مطلقاً والاسنوى وغيره افتاء  
 القفال بأنها لو رعت ما اشتراه  
 في محله فساعة والأفعلوفة  
 قال القفال ولو رعاها  
 ورقاتنا فساعة وإن قدمه  
 لها فمعلوفة أي مالم يكن من  
 حشيش الحرم فلا ينقطع  
 به السوم لأنه لا يملك وأما  
 يثبت لا حذرة فاعتراض  
 فإذا عافها به فقد عافها  
 بغير مال فم ينقطع السوم  
 قاله ابن العماد وقيمة ما فيه  
 لأن المدار على الكفاية  
 وعدمه الأعلى مال العلف

والحاصل أن الذي يتجسم ذلك انما هو العلف او مؤنة تقسيم المباح لها ان عده أهل العرف بأنها في مقابلتها ونحوها فهي باقية على سورها والا فلا فان قلت بشكل على هذا ما يأتي في العلف من النظر الى الضرر والدين وفي الشرب بالماء المثلث ترى من معوجوب بكمال العشر مطلقا قلت يفرق بأن ما هنا فيه النظر للمعروف وذلك فيما نظر لمنه فخط كل بما يناسبه على (٢٣٧) أن المذلول فيها واحد في الحقيقة

كل جعل مما يأتي فان شراه  
الماء لا يسقط الوجوب  
من أصله بل ينظر فيه لما فيه  
وغيره بخلاف العلف هنا  
ويظهر ارتباط ذلك أيضا  
فيما لو استأجر من رعاها  
بأجرة فيفرق بين كثرة الأجرة  
وقلتها ولا أثر لشرب النتائج  
لأن أصله لانه نأى عن  
الكل المباح مع كونه باعها  
ولهذا لا يفرد بحول وقول  
الأنسوي عن المتولي لا يضم  
لأه به حتى يسلم بقتولها  
استعرض بأنه يلزم منه أنه  
لا تركي مادام صغيرا لانه  
لا يحتزى بالسوم عن لبن  
أم هو باطل ويخرج باسامة  
من ذكر سامة وزهره لو تم  
حولها ولم يعلم فلازكاة  
فها خلافا لما عساه الأذري  
وملأ أسامها نأى وأستمر  
شراء فاسدا (فان علفت  
معظم الحول) لبلاؤها نأى  
(فلازكاة) فيها الكسرة  
مؤنتها حيث (والا) تلف  
معظمه كان كانت تسام نأى  
وتلف لبلاؤها (فلاص) أنها  
(ان علفت فلو لم تعيش  
بدونه بلا ضرر) بين  
لغلة الزمن كبر أو يؤمن  
فقد قالوا انها تسير عن  
العلف اليومين لا الاثلاثة  
واما الاستغناء بالري فلا  
يتغير حكمها بالعلف حيث

لم يكن الخ (قوله والحاصل الخ) اعتمد شيخ الاسلام في المنهج والخطب في شرح التنبه ويختصر أي شجاع  
والجبال الرمي في شرح الهجعة كردى على باطل وكذا اعتمد الحنفى وشيخنا الصيرفى (قوله بشكل على  
هذا) أي الحاصل المذكور (قوله ما يأتي الخ) أي أعني المتن (قوله مطلقا) أي وان كانت حصة الماء نافية  
(قوله) قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال علم كان النظر هنا للمعروف وهذا لزمه ما يأتي نظيره في قول  
الشارح فان شراه الماء الخ (قوله ويظهر الخ) ينبغي ان يتأمل فيه ويحصر فان في أصل الرخصة إطلاق وجوب  
الزكاة في الماشية المسد جاز على بصري وقد يجب بان شأن المتأخر من تعيد إطلاق المتقدم بما يظهر  
لهم (قوله اثبات ذلك الخ) أي الحاصل المذكور وهل يأتى ذلك أيضا ما سوت به عادة الجوار من أخذ  
شي من رعاة أو أوشى في مقابلته من الكلال المباح ما فيمن الكفاية أو يقال هي في الحقيقة قترصة على كلا  
مباح وانظر لهذا المأخوذ فحصل تأمل بصري وخزم عش بالثاني (قوله يفرق بين كثرة الأجرة الخ)  
أي ان عدت كافة فغلوقة والافسائة كردى (قوله ولذا) أي ولكون النتائج باعها للامهات (قوله  
ونخرج) الى المتن في النهاية والغي (قوله ونخرج) باسم من ذكر الخ) وقع السؤال في الدرس ٤ قالوا أسامها  
الوارث على ظن يقامورته ثم تبين وفاته وأنها ملك الوارث جميع المذلة يجب عليه ان كلة كونه أسامها  
بالفعل مع كونها في ملكه فظنه للاسامة من غيره لا يمنع من وقوعها أم لا أقول فيه ونظر الاقر بالثاني وقد  
بدله كلام سم على المنهج عش وتقدم في الشرح وعن شيخنا ناصر بن الثاني (قوله خلافا  
لما عساه الأذري) تقدم رد هذا سم (قوله ولو لم أسامها الخ) عطف على قوله سامة الخ (قوله شره فاسدا)  
أي كلعاطاة عش (قوله لبلاؤها نأى) أي ولو مفرق لغنى ونهاية ما يأتي في الشرح ما لو انقسه (قوله وما  
لاستغنائها بالري الخ) ولو كان يسر حناتها او يلقى لها شأمن العلف لبلاؤها يؤثر في (قوله فلا يتغير  
الخ) جواب ان علفت الخ وكان حق هذا المزاج ان يزيدوا العلف قبل وجبت الا في المتن (قوله  
كأقتضاء إطلاقهم الخ) أي بل قولهم السابق كان كانت تسام نأى او تلف ليلام تفصلهم فيه كغيره بقولهم  
فلاص ان علفت الخ مصرح به اه (قوله ويحمل ما ذكر) الى قوله ويفرق في النهاية والغي الاقوله  
مطلقا وقوله او لأصاب وقوله ومع الى وزن الخ (قوله ويحمل ما ذكر) أي قول المصنف لا يصح ان علفت  
الخ (قوله ولا انقطع به) فسد النهاية والغمر والاسنى بان: ونحوه لا قال في الاعباب فان لم يقول لم يؤثر  
قطعا اه كردى على بافضل عبارة الاول ولا يؤثر في ردنية العلف ولا العلف يسير كغيره الا ان قصد به قطع  
السوم وكان مما ينول اه قال عش وقاسمه أنه لو استعملها اقدا اسيرا وقصد به قطع الحول معقت  
الزكاة اه وفيه وقع لانه قد ينقطع قولهم لأنها معدة الخ (قوله مطلقا) أي وان قل أو كان قدر التعيش بدونه  
بلا ضرر بين شرح بافضل لبا عشتن قول المتن (ولو سامت بنفسها الخ) ومن ذلك ما حوت به العادة من رى  
الدواب في نحو الجزائر فهي سامة وأما ما يأخذها المتكلم عليها من نحو اللقمة من الدواهي فهو ظلم بجرم لا يمنع  
اعتمده مر (قوله) قلت يفرق بان ما هنا الخ) يقال علم كان النظر هنا للمعروف وهذا لزمه (قوله  
خلافا لما عساه الأذري) تقدم رد هذا (قوله فان علفت معظم الحول الخ) لو ثبت السوم ثم ادعى انقطاعه  
لوجوه عطف مؤثر فهل يصدى بلائينة أولا بمن يئنة لان العلف بما يظهر ويمكن إقامة البينة فهو كالأدى  
هلال الغروص بسبب ظاهره لم يعرف فاه يحتاج لبينة فوقعه ثم يصدق في التلف به كسأى في ذلك فظهر ولو  
وجد العلف بعد ثبوت السوم ثم شل هل وجد عطف مؤثر أولا فهل يلزم ما كلة لانه ثبت السوم والاصل بقاؤه  
وعلم انقطاعه فيه انظر لغيره اجمع (قوله) كما اقتضاء اخلاقهم) أي بل قولهم السابق كان كانت تسام نأى

كغيره بالري (وجب) زكاتها للحققة مؤنتها (والا) تعش أصلا ومع ضرر بين بدونه (فلا) زكاتها لظهور المؤنة سواء كان ذلك القدر الذي  
علفته متواليا أو غير متوال كما اقتضاء اخلاقهم وهو ظاهر لما تقرران الدار على قلة المؤنة زكاتها ويحمل ما ذكره حيث لم يقصد بالعلف قطع  
السوم ولا انقطاعه مطلقا (ولو سامت) الماشية بنفسها (فلازكاة) بنا على الاصح انه يستترط قصد السوم

(أو كانت الساعة) بنفسه القدر الميز فلاز كأنة الحصول المأونة وقصد العلف غير شرط عوالم الأصل وهو عدم الوجوب (أو كانت عوالم) للمالك ولو في حرم أو بأجرة أو لغائب (في حوت ونضع) وهو محل الماء المعلن للشرب (وتحويه) كحمل (فلاز كافي الأصل) لأنها معدة لاستعمال مبع فأشبهت ثياب السندن وضع ليس في القبر العوالم شي وفي رواية ليس على العوالم شي وزمن كونه ما عوالم يقاس وزن علفها فصار ويرق بين عدم وجوب (٢٣٨) الزكافة المستعملة في حرم وجوبها في حرم بانها متصلة في التقديم من ثم لم يتجش

من الاسامع معلوم أنه لا يجب الزكافة إذا كانت كذلك جميع السنة وفي ذلك كانت تسمى في كل ما باع جميع السنة لكن حوت عاقلها كنها بعافها الذاب جعلت إلى بيوت أهلها قدر الزيادة البناء أو دفع ضرر يسير يطبقها هل ذلك يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارع ولو كان يسرحها نهارا ويلي لها شي لم يؤثر ما ساعة عش (قوله) وأعتاقت الساعة بنفسيها أي أو علفها الغائب أو المشتري شراء فاسدنا لم يتوهم في قول المتن (أو كانت عوالم الخ) أي وإن أسيت \* (تنبه) \* وقع السؤال إلى اللبس بحصول من العوالم نتاج هل يجب في مالز كامة لا والجواب عنهما أن الظاهر أن يقال يجب فيه الزكافة إذا تم نصابه وحوله من حين الانفصال وماه من حول الأمهات قبل انفصاله لانه تدينه لعدم وجوب الزكافة فيها عش وقوله إذا تم نصابه وحوله الخ أي وسومه بشرط (قوله) ولو في حرم أي أن تكون معدة لغارة أو قطع طريق كقائه الملوذي يعاب اه كرده على بافضل (قوله) أو لغائب لعل وجهه لا يباين بدفع قوم وجوبه كانه إذا استعملها غاصم الاله لا مؤنة لاله على مالكها كالساعة فليحسز كانه (قوله) وهو محل الماء المعلن للشرب كذا في أصله رحمه الله تعالى والذي في المحلى والمغني والنهاية وهو محل الماء للشرب فليحسز بصري قال عش قوله مر وهو محل الماء للشرب لعل المراد به إخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه ما ياتي في كلام المحلى من أن النضع السقي من ماء يتر أو غير يسير أو بقره قوسى ناضحا اه (قوله) وزمن كونه الخ عبارته في شرح بافضل بشرط تأثير استعمالها أن يسير ثلاثة أيام أو أكثر والام يؤثر اه أي متوالية أم لا كما يفيد القياس على زمن الفعل (قوله) ويرق بين عدم وجوب الخ صبره والنهاية والمغني والأصنى وفرق بين الاستعملة في حرم وبين الخلى المستعمل فيه بيان الأصل فعلها وفي الذهب والفضة الحرم لا مخصص فإذا استعملت الماشية في الحرم رجعت إلى أصلها ولا ينظر إلى الفعل الخسيس وإذا استعمل الخلى في ذلك فقد استعمل في أصله اه (قوله) بانها الخ أي الزكافة (قوله) والمهرم الخ أي الاستعمال المهرم (قوله) لا لمر إلى قوله ثم رأيت في النهاية والمغني (قوله) ولانه أهل أي على كل من المالك والساعي نهاية المغني ولو كان له ماشيتان عندهما من أمر بهما معاهدا أحدهما لأن يصير عليه ذلك اه (قوله) جينئذ أي حين اعته الماشية وراد الماء (قوله) لغوا استغنائها الخ عبارة المغني بأن استغنت عنه في زمن البيع بالكل اه (قوله) بالكل عبارة النهاية بالبيع اه (قوله) وأفتيم عطف تفسير (قوله) لو منعوني الخ كذا في أصله وجهه الله تعالى بدون والله والذي في الفقه والنهاية وغيرهما والله لو منعوني الخ فليحسز بصري ولك أن تقول اقتصر الشارع على ما توفى على الجمل (قوله) والقاضي الخ عطف على التولى كرده (قوله) واعذه في الكفاية الخ وكذا في النهاية والمغني فقال ولو كانت الماشية وحشة بعسر أخذها وما سكا فاعلى رب المال تسام السن الواجب للساعي ولو توفى ذلك على عقال لزمه أيضا وهو محل قول أبي بكر رضي الله تعالى عنه وأقول منعوني عقالان العقل هنا من تمام التسام اه قال عش قوله ولو توفى ذلك على عقال لمع الخ أي ويصرف فيه الساعي بما يتعلق بهما لا زكافة يربأ المالك بتسليمها للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا أن تلتفت في

لقصد ولا فعل فلم يستطعها فيه الأقوى والمهرم لا قوة فيه بخلافها في الحيوان ومن ثم احتاجت إلى إمامة وقصد فتأثر بأدنى مؤثر ومنه الاستعمال المهرم وإذا وردت ساعة أخذت كانه عنده نداء لا صبر به وله جدول لانه أهل ولا يكفون حينئذ ردها للبذل ولا الساعي أن يبيع المراءى (والا) ترد للماء لغوا استغنائهم بالسكالي (فعلند بسوت أهلها) وأفتيمهم فيكون الرادها لانه أضيغ ونظهر فيمالا ترد ماء ولا مستقر لأهلها لولم انصاعهم معها تكيف الساعي القصبة لهم لأن كلفه أهون من كلفة تكليفهم ردها ليحل آخر ثم رأيت المتولى قال اللازم للمال التمكن من أخذ الزكافة دون جعلها إلى الامام اه تشككه بأن قول الزكافة يقتضى وجوب الجمل البحتى لو كان بيعا جوما لزمه العقل وعليه حل قول أبي بكر رضي الله عنه لو منعوني عقلا أعطوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لقا تلهم عليه اه والقاضي قال يلزمه التسليم بالعقال

ثم يستردوا عطفه في الكفاية فقال مؤنة أصلها إلى الساعي أو المستحق على المؤدى فيلزمه العقل إلى الجرح وعليه حل أيحسا بانماذ كره أي بكر رضي الله عنه اه ووافقه قول المجموع عن صاحب البيان وأقره مؤنة لخصا الماشية إلى الساعي على المالك لانها التمكن من الامانة فلو أن تقول أن قلنا وجوب الدفع إلى الامام أو نائبه وجبت المؤنة على المالك أو بعده فان أرسل سائيا وجب فكيف من القبض ولو نحو عقلا الجرح ثم يؤخذ منه بعد القبض لأجلها إلى محله أن يعدل في ذلك يستقلا تطابق

وبهذا التفصيل يجمع بين كلام التفة وغيره وتعاليل المجموع بشير لما ذكرته فتأملوه وفيه عن الاحتجاب يلزمه بعث الساعة لاخذها أي من لا يعلم منهم انهم يؤثرونها بانفسهم (وبصدق المالك) وأنحو وكيله (في عدد هاتان كلمة) والساعي (٢٣٩) عدها (والا) بك تفتة أو قال لا أعرف

عدها (فتعد) أي وجوبها  
كله وظاهره والاولى كون  
العد (عند مضيق) تجربه  
واحدة فواحد فهو بذلك  
واحد من الآخر لا خذوا المخرج  
قضب بشير به البهاوي يضعه  
على ظهره لانه أسهل  
وأبعد عن الغلط فأن ادعى  
أحدهما الخطأ يتجانبان  
الواجب به أعيد العد  
وبين لا تحذف كلمة الدعاء  
اعطيا رغبوا وتطبعوا لقلبه  
وقيل يجب وبكره غير بني  
أولئك افراد الصلاة على غير  
نبي أولئك وقيل بحسب  
والسلام كالصلاة فبكره  
افراد غائبه أي الا في  
المكاثبات أخذ ما يأتي  
في السير لانهم منزلة منزلة  
المخاطبة ثم رأيت المجموع  
صرح بذلك هنا فقال وما  
يقع منه في غيبة في المراسلات  
منزلة منزلة ما يقع منه طابا  
وبين لمعنى خصوصية فتأرو  
كفارة أو نذور يناتقبل منها  
انك أنت السميع العليم  
وبين الترضى والترحم  
على كل خير ولو غير محببي  
خلافا بان خص الترضى  
بالصحابة

\*(باب ذكر الصلاة)\*

أي النائب وهو اما شيعر  
وهو على الاشهر ناله ساق  
واما بحسب وهو املا ساقه  
كازرع والاصل فيه الكلاب  
والسنو الاجماع (تخص

بده لا يتصور اه قوله أي يتصرف الحق عدمه وبأن في الشرح خلافه فله لم يطالع عليه (قوله) وهذا  
التفصيل أي قوله ان قلنا الخ (قوله) يجمع بين كلام التفة) أي يحمله على الشق الأول وينمو (قوله) وغيره  
أي كالتفاضي يحمله على الثاني منه (قوله) وتعليل المجموع أي قوله لانها التمكن الخ (قوله) لما ذكرته  
أي قوله أو بعده فان أرسل الخ (قوله) وفيه أي في المجموع قوله يلزمه أي الامام (قوله) وأنحو وكيله إلى  
الباب في النهاية الاقوله وقيل يجب وقوله وبكره يحرم والى قوله وبكره يحرم في النفس الاقوله أي وجوبها  
وقوله أو ملك (قوله) وأنحو وكيله أي كونه نهاية وتومعني (قوله) من الآخر لا خذوا المخرج شامل لثواب  
الساعي وولى المالك الثوابه (قوله) يضعه الخ (قوله) أو كعبه به شيخ الاسلام والمفتي (قوله) أعيد العد  
أي وجوبها ع (قوله) لا خذوا (كلمة) أي من الساعي أو المسحق (قوله) الدعاء لمعطيا الخ أي فيقول  
أجرك الله فبما أعطيت وجعل لك طهورا وبارك لك فيما أبتيت ولا تعين دعائها في تومعني (قوله) وبكره  
لغير بني أولئك أي أمامهما فلا كراهة لمقتضى انهما قلما لهما الاتعالم بها على غيرهما خبر أنه صلى الله  
عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى (قوله) على غير بني أولئك أي اذ ذلك خاص بالانبياء والملائكة  
ما يقع ذلك تبع العلم كالألهم من اختلف في نبوته كقضاء ومصر لا كراهة في اقرار الصلاة والسلام  
عليهما لا رقتاهما من حاله من يقال رضى الله عنه منها به (قوله) وقيل يحرم) وقيل يسحب وتيسل خلاف  
الاولى معني (قوله) اعطى خصوصية قلنا أي كقائه فحرم وتصنيفا وافتتاحها به في الالغى واتيان ورد اه  
قال ع ش وكذا ينبغي للطلاب بعد حضوره أن يقول ذلك لان تعبه في التخصيص عبادة اه (قوله) على كل  
خير عبارة النهاية على غير الانبياء من الاخبار اه قال البصري هل المراد بان خير طاهر وهو من غير يعلم  
أو صلاح أو نحوه أو كل مسلم لان المسلم القاسم الماهل أوجب الى طلب الرضا له من الله سبحانه وتعالى من غيره  
ينبغي ان يرجع ويحرم اه أقول كلامهم كالصريح في الاول ويؤيده أن الترضى دعاء مشوب بالتعظيم  
فلا يناسب في حق العاصق

\*(باب ذكر الصلاة)\*

(قوله أي النائب) لما ذكره النائب يستعمل معدوا واسما بمعنى النائب فسموه بما هو المراد هنا (قوله) وهو  
أي النائب (قوله) مثلا أي أو نذور أو قول المان (والشيعر) بفتح الشين يقال بكسر هاء نية والمفتي قول  
المان (والأور) وتسبب الصلاة التي صلى الله عليه وسلم عند اكلاه خلق من قومه بلا واسطة وكل  
مانبت في الارض فعداه ودواه الا الأور فان فمه ودواه في شجنا وبجيري (قوله) بفتح فضم فتشديد في  
أشهر اللغات أي السبع والثانية كذلك لأن الهمة مضغومة أيضا والثالثة بضمهما وتضخيم الزاي على  
وزن كتب والرابعة بضم الهمة وسكون الراء كوزن فقل وانما السبعة ذف الهمة وتشديد الزاي  
والسادسة ترز بنون بين الراء والزاي والسابعة بفتح الهمة مع تخفيف الزاي على وزن عشد ع ش قال  
شجنا والشاع على الالف السابعة الخامسة اه قوله المان (والعديس) بفتح العين والباء المهملة وما اشتر من أنه  
أكل على سباط سبنا ابراهيم يصح وكل ماروى فيه فهو باطل وكذلك ماروى في الأور والباذنجان  
والهريرة كقائل الاجوروى

أخبار رزم باذنجان \* عديس هريستدو بطلان

استعملت الماشية في الحرم جعنا إلى أصلها ولا ننظر إلى الفعل الخسيس وان استعمل الحلي في ذلك فقد  
استعمله في أصله شرح

\*(باب ذكر الصلاة)\*

بالقوت وهو ما يقوم به البدن غالب لان الاتيان ضروري له إذا وجب الشارع منه شيئا أو باب الضرورات بخلاف ما يؤكل تنعما أو  
تأدما فلا كفاية (وهو من الثمار الرطبة والعنب) اجماعا (ومن الحب الخنطلة والشعير والارز) بفتح فضم فتشديد في أشهر اللغات (والعديس

وآية المختار اختياراً ولونادرا (٢٤٠) كالحص واليسلا والباقوا الغرة والعن وهو نوع منها والو با وهو الدر والجلبان والماس

وهو نوع منه وظاهر ان  
البسة قال في القاموس وهي  
حب كالجوارش كذلك  
لانها بكة ونوحها مقناة  
اختياراً بل قد تكرر كثيراً على  
بعض ما ذكره القاموس الصحيح  
فيما سقطت السماء والسيل  
والبعل العشر وفيما سبق  
بالنض نصف العشر وانما  
يكون ذلك في الثمر والخنفة  
والجنوب فيهما القشور والطين  
والرمان والقصب أي  
بالجمعة وهو الرتبة يقع  
فسيكون ففصو عفا عنه  
رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وفيس مجافه غير مجامع  
الاقبات يصلحها الاشارة  
فيما تحب فيه وعدمها  
فيما لا تحب فيه سواء أزرع  
ذلك قصداً أم نبث اتفاقاً كما  
في الجمر حاكياً  
الاتفاق وبه يعلم ضعف قول  
شخصاً من شخر وهو شرحه  
تبعاً لاصلة وأن زرع مالكة  
أوثابها فلاز كاهما أزرع  
بنفسه أزرعه غيره بغير  
أذنه كمنظرة في سوم التبع اه  
وفي الرضة وأصلها ما أصله  
ان ما تناثر من حب بمالوك  
يجوز ربحاً وما يزرع كوجرى  
عليه شرح التبيين وغيرهم  
فقالوا ما نبث من زرع بمالوك  
بنفسه كوعليه يقرين  
هذا والمأشاة بأن لها نوع  
اختياراً فاتحج بآصار فتنه  
وهو قصد اسامتها بخلافهنا  
وأيضا في القوت بنفسه  
نادر فالحق بالغالب ولا  
مما يرض عنه فثبت وقصد  
تلكه بمالكة فثبت

شخناو بجري (قوله كالحص) بكسر الحاء مع تشديد الميم مفتوحة أو مكسورة وما اشتهر على الالسنه من  
ضم الحاء وتشديد الميم المضمر مقفلس لغة شخنا (قوله واليسلا) هو حب كروي أكبر من الدرج (قوله  
والباقاء) بالتشديد مع القصر أو بالتخفيف مع المد وهو القول شخناو بجري (قوله والغرة) ضم الغال  
الجمعة بخلاف ما اشتهر على الالسنه من جعله بالالف المهملة ونفع الراء شخنا (قوله والو با) بالمد والقصر  
و (قوله وهو الدر) بثلاث الدال وسكون الجيم كروي على بافضل (قوله والجلبان) بضم الجيم  
عش وفي القاموس كعثمان ويجوز شد الباء اه (قوله والماس) وهو المعروف بالكشري كروي  
على بافضل (قوله ان العسة) كغرفه ويجوز فتح الدال قاموس (قوله كذلك) خبران (قوله لا بمكة  
ونواحيها) لعله في زمنه ولا فلا وجود لها بمكة لان (قوله الغبر) الى قوله وقبس في الغنى والقوله وبه  
يعلم في النهاية (قوله الغبر الصبح الخ) عليه لجس ما في المتن والشرح (قوله والبعل) بالجر عطفاً على ما من  
قوله في الماخ عش قال الشوري وفي المصباح البعل ما يشرب به وهو ففسبستغنى عن السقي اه (قوله  
وانما يكون ذلك الخ) مدرج من الراوي تفسير المراد من الحديث عش (قوله وهو الرتبة) أي الشيش  
الاخصر شرح بافضل لبعاش (قوله أم نبث اتفاقاً) أي كان سقط الحب من يد مالك عند جعل الغلة أو وقت  
العصاير على سبيل قنثار الحب ونبت نباته (قوله ان ما تناثر من حب بمالوك الخ) أي ونبت سم (قوله  
وعليه) أي على المعنى في النابت من عدم اشتراط قصد الزرع فيه (قوله فاحتمج الخ) لم ذلك سم (قوله  
خلافه) أي الاسم (هنا) أي في الحب وكان الاولى الاخصر بخلاف هذا (قوله في سوم المأشاة) الاولى حذف  
في (قوله ويظهر ان يلحق بالمالوك الخ) أي فحب فيه مال كذا اذا لم يصب (قوله الى أرضه) أي أرض مالوك  
له ولو منقعة بخلاف ما لو حله الى أرض مباحة فثبت فيها فلاز كاهما (قوله وقصد تلكه الخ) ينبغي فيها  
تلكه به والنبت ان ينظر الى حاله حينئذ فان كان مما يرض عنه جاز تلكه ولا فلا فلاز اه بان على ملك صاحبه  
الى الآن وقد لا يسع به الا ان بعد النبت والاعراض عما ذكرنا بل الى مالوك وانما يسع اخذوه وتلكه كان  
مما يرض عنه لتفاهته فليست له ولغيره يبقى النظر فيما لو لم تلك فثبت مقتضى كلامه لا يكون ملكه ولا  
ز كاهما وهو ظاهر وعليه فالظاهر أنه ملك لصاحب البذر انظر رقة على فواضع انه الما طلب بالز كاهول  
يأتي في مالك الأرض نظير ما ذكره في العار به أو يقال أنه ان يعلقه مطلقاً لانه لم يصد عنه اذن بالكنة وان لم يعلم  
فظاهر أن له حكم الامر الا الشائعة فصرف في الصالح وعليه فهل يخرج منه مال كاه حيث يقطع أو يغالب على  
الآن ان مال كاه من أهلها أو لا يلحق بالمال الاول الا قد فليست له جميعه اذ كرو لغيره فاني لم أرفق شيء  
منه فلاحتمج آيت الفاضل المحشي سم قال قوله وقصد الخ قضيته توقف ملكه على قصد تلكه وسأقي في شرح  
قول المصنف في العار به ولو لوج السبل بذرا الى أرضه فثبت فهو لصاحب البذر بتقديره بعدم اعراض مال كاه  
ثم قوله أما ما أعرض مال كاه عنه فهو من يرض اعراضه لا كسفيه فهو لذي الأرض ان قلنا زال ملك مال كاه  
عنه بمجرد الاعراض انتهى اه بصري (قوله وكذا يقال فيما حله سبل الخ) أي ان قصد تلكه قبل النبت  
أو بعده وجبت فمال كاه ولا فلاز هو محل تامل اذ مقتضى ما ذكره يجوز ذلكه ويخص به والقياس أن  
يكون لما ذكره حكمه في عطف تامل لغيره ثم آيت الفاضل المحشي قال قوله فثبت الخ ظاهره أن من قصد تلكه  
ملك جميعه فليست بوجه ذلك وهو لا جعل غنمه أو قسبال لا ينبغي الا ان يكون غنمه ان وجد استيلاء عليه أو جعلنا

(قوله وفي الرضة وأصلها) ما تناثر من حب مالوك (قوله عبارة الرض وما نبت من انتشار الزرع) قبل ضم الى  
أصله قطعاً لانه لم ينفرد بقصد قبل كذا زرعين المختلفين اه (قوله أو طبر) أي ونبت (قوله فاحتمج بآصار  
عنه) لم ذلك (قوله وقصد تلكه الخ) قضيته توقف ملكه على قصد تلكه وسأقي في شرح قول المصنف في  
العار به ولو لوج السبل بذرا الى أرضه فثبت فهو لصاحب البذر بتقديره بعدم اعراض مال كاه ثم قوله أما ما  
أعرض مال كاه عنه وهو من يرض اعراضه لا كسفيه فهو لذي الأرض ان قلنا زال ملك مال كاه عنه بمجرد

القصد

القصد  
مما يرض عنه فثبت وقصد تلكه بمالوك فثبت



خبت بدارنا به يخص اطلاقهم انه لاز كاذبه كمثل مباح وعمار موقوفة على غير معين (٢٤١) كمتجدد أوقفه اذ مالكا لها معين

بغلاف المعين كالود زيد  
مشللا كروفي المجموع  
وأفتى بعضهم في موقوف  
على امام المسجد أو المدرس  
بانه يلزم من كانه كاهن وفيه  
فطر ظاهر بل وجه خلافه  
لان المقصود بذلك المنة دون  
شخص معين كايدي عليه  
كلهم في الوقف وبعضهم  
بان الموقوف المصروف  
لا يقرباء الواقف فمما ياتي  
كلوقف على معين وفيه نظر  
بل الوجه خلافه ايضا لان  
الواقف لم يقصد لهم وانما  
الصرف اليهم حكم الشرع  
ومن ثم لا زكاة فيما جعل  
نذرا أو أخصه أو صدقة قبل  
وجسو بهما ولو نذر معلقا  
بصفة مصلته قبله كان شفي  
مر بهي فمصلحة أن أصدق  
بمرفق فشنق قبل بدو  
صلاحه فان بدال الشفاء  
فان قلنا ان النذر المعلق  
يمنع التصرف قبل وجود  
المعلق عليه لم يجب والا  
وجب وسأني نحر ردك  
في النذر \* (تنبيه) وفي  
المجموع ان غلة الارض  
الموقوفة على معين تركي  
قطعا او ينفي حله على ما تبين  
فهي من بذم مباح عليه  
الموقوف عليه بخلاف  
المالوك الغير فانه لمالكه  
فعلية زكاته سواء أفتى  
أرض موقوفة أو لم تكن  
وقد قالوا ان زرع نحو  
المقصود تركي مال البذر  
وان الثمر المباح وما حله

القصد استيلاء وهو بعد خصوصا ان ثبت في غير أرض انتهى وهو ما تقدمت الإشارة اليه الا ان اختياره أنه  
غني بمثل ناسا اذ الظاهر أنه في بصري وقال عني أقول ينبغي أن يقال ان كان هذا مما يعرض عنه ملكه  
من ثبت هو في أرضه لا قصد فان ثبت في موات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه وان كان مما يعرض  
عنه لترك موقوفه من دخولهم فلاذ فهو في عوان قصد وفيه عواقتل فهو غنيمة بل منعه اه وهذا هو  
الظاهر انه لا يفتى في الشئ الثاني وهو كونه مباحا يعرض عنه كل من الترك والقصد المذكورين ككل  
موضوع المسئلة فالظاهر ما قاله سم من الله غنيمة بشرطها (قوله فثبت بدارنا) أي ثبت بارض واحدة  
وقصد ملكه بعد التبت أو قبله وجبت فيما لا زكاة ولا افلاذ (قوله وبه يخص الخ) أي هذا التصرف يخص  
اطلاقهم الخ يعني أن اطلاقهم محمول على ما اذا لم يقصد ملكه كرى أقول لا يبعد أن يجعل اطلاقهم المذكور  
على ما اذا ثبت في أرض مباحة في دارنا عوارا النهاية والغني يستثنى من اطلاق المصنف المالحو حل السبل جدا  
يجب فيه الزكاة من دار الحرب فثبت بارضنا فانه لا زكاة في كاذبه كالنخل المباح بالبحر اه قال عني قوله  
فثبت بارضنا أي في محل ليس له لو كاذبه كانوات اه زاد شيخنا هذه المسائل خلوصا في الحق فماله قال تعبير  
بالاستثناء فهو ماصوي أو بالنظر لظاهر كلام المصنف حيث لم يصرح بما اشترط المالك مع أنه لم يثبت عليه  
ان كاذبه في غلة مباح اه (قوله وعمار موقوفة الخ) ظاهر صدقه أنه معطوف على نخل مباح وفيه  
ملاخي جرة النهاية والغني وكذا أي يستثنى من اطلاق المصنف عمار البستان وغلة القرينتا وقربن على  
المسجد والربط والظواهر وانما كين لا يجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس له مال معين اه قال عني  
قوله وغلة القرية الخ أي وبالخال أن الغلة حصلت من حب مباح أو بذرة الناطرين غلة الوقف أم لا استأجر  
شخص الأرض وبذرها جبا عليه كالفارز لصاحب البذر وعليه كانه اه (قوله بل الوجه خلافه) معتمد  
عني (قوله وبعضهم الخ) أي وأفتى بعضهم الخ عني (قوله فيما ياتي) أي فيه الوقف على غير آثاره وقفا  
منقطع الخ خفا قطع الموقوف عليهم وانتقل الحق اليه أقرب رحم الواقف عني (قوله كالوقف على معين)  
أقول هو ومثله فليست بصري أي تبين مالنا هذا الآن (قوله لان الواقف الخ) قد يقال ان جعل الواقف  
الوقف منقطع الاخرى فوذا يقول فلا قرب رجي وانما أن الدواعي تعين المالك ولون الشرع (قوله  
ون ثم الخ) لا يظهر تفرقه على ما قبله عبارة الروض مع شرحه قوله ملك نصابا فاذن التصديق أو شئ منه  
أو جعله صدقة أو أخصه قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه لعدم ملك النصاب اه (قوله قبل وجوبها) أي  
الزكاة (قوله فان بدا) أي صلاح الثمر المذكور (قوله قبله) أي الوجوب (قوله وسأني نحر ردك الخ) قال  
هنا في موضع ويتقدم معلقا في نحو اذا مرضت فهو نذره قبل مرضي بيوم وله التصرف هناك حصول  
المعلق عليه كياتي آخوالباب انتهى اه سم (قوله وينبغي حله على ما تبين فيها الخ) اهلا حله على ما تبين فيها  
من بذره المملوك له كذا قاله الفاضل الحشي وكاه اشارت الى التوقف في تصديده المباح بصري (قوله ان زرع نحو  
المقصود الخ) أي كالثمرات شره افسادا (قوله وان الثمر الخ) يظهر أنه موقوف على أن غلة الارض الخ (قوله  
المباح) أي كالنخل المباح في الصحراء (قوله وما حله السبل من دار الحرب) أي ثبت بارض مباحة عني  
وشئنا (قوله ونحو) الى قوله وهو الاثنان في النهاية الا الحلبنة وكذا في الغني الا التمس والمسم (قوله  
الاعراض اه (قوله فثبت بدارنا) ظاهره ان من قصد ملكه ملك جميعه فليست زكاة ذلك وهلا جعل غنيمة  
أو ناسا بل لا ينبغي الا ان يكون غنيمة ان وحدا استيلاء عليه أو جعلنا القصد استيلاء وهو بعد خصوصا ان  
ثبت في غير أرضه (قوله فثبت بدارنا) أي فثبت فيما اقصده ملكه قبل التبت أو بعده (قوله وبه يخص  
اطلاقهم الخ) عبارة مر في شرحه ويستثنى من اطلاق المصنف مالو حل السبل جبا يجب فيما لا زكاة من دار  
الحرب فثبت بارضنا فانه لا زكاة فيه كالنخل المباح بالبحر اه انتهت (قوله وسأني نحر ردك في النذر) قال  
هنا في موضع ويتقدم معلقا في نحو اذا مرضت فهو نذره قبل مرضي بيوم وله التصرف هناك حصول  
المعلق عليه كياتي آخوالباب اه (قوله وينبغي حله الخ) اهلا حله على ما تبين فيها من بذره المملوك له (قوله

(٣١) - (شرواني وابن قاسم) - (ثالث) السبل من دار الحرب لا يترك لانه لا مال له معين ونحوه بالمقتات غيره مما

يؤكل تداوبا أوتأدما أوتنعما (٢٤٢) كالقرطم والتزمن وجب الفعل والممنوع وباعتبار ما يقتضاضطرار الحب الحفظ والحلبة والغاسول وهو الإنسان

قال قريطم الخ) أي والذين بالسفر جمل والمخرج والوارد والجزء والافخا والغش مغشى  
والترمس) ايض التام وقد تغش بالمعروف يدف بمصر وتغسله الابدادى (قوله وحب الفول) ايض الفاء  
واسكان الحيم اه كرى على بافضل (قوله والمشمس) بكسر السين وسكون الميم (قوله كتب الحنظل)  
يفسر مراتب الى ان تزل ومرارته ميقنت به حال الضرورة (قوله والغاسول الخ) قالى الفصاح  
الاشتان حب يتبرؤ كلى الجديده اه كرى على بافضل (قوله ولا تقننت كذلك) أي اختيارا سيم  
(قوله وعلى زارع) الى قوله والخير فى النفسى (قوله وعلى زارع الخ) عبارة النهاية والاسنى ولا فرق  
جواب العشر اوصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وبغيرهما العموم الاخبار ويندرج باجماع عشر  
وخارج ارض مسلم ضعيف وتكون الارض خرابا بماذا دفعها الامام عنه ثم تقوم ضمان الغائبين وقفا  
علينا ونرب عليها خرابا ارفقها صلحا على أن تكون لنا وسكنها الكفار يخرج معلوم فهو أحوه لاسقط  
بالاسلام فان سكنها به ولم يشترط هي لنا كما جرى بسقط باسلامهم اه (قوله واخر) الواو بمعنى أن  
التي ائتم الخلو (قوله لا اجتماعهما) أي العشر والخراج نهاية (قوله ولو ائتموها) ها أي الخراج والاحرة  
(قوله فانخرج على المالك) أي لاعلى المستأجر سم (قوله ملك) أي المجرى (قوله ولو اخذ) الى قوله  
أولعلمنا اليها يقول النفسى الاقوله أروا ثبته على الخراج (قوله ولو أخذ الامام الخ) ولو دفع المكس مثلية  
الذاة أحوه على المحدثين كان الاخذ له مسلما فقيرا أو نجوما من المسقيين شيئا (قوله على أنه يدل عن  
العشر الخ) ينبغي أن الخراج المأخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب أحوه عندنا بشرط  
أن دفع باختياره أومن غير خمسة نظري في اعتبار النية وعدمه لاخذ سم ويأتى عن عر عدم  
اشتراط نيت المالك حينئذ (قوله والاصح خراجه) أي بسقط به الفرض فان نقص عن الواجب عنه نهاية  
وعنى ورض قال عر أي يقوم نيت الامام مقام نيت المالك كالمستع وليس منه ما يأخذ المأخوذ من  
بالبلدين ذلة أو درهم لاهم ليسوا اثنتين عن الامام في قبض الزكاة لا يصدقون بالمأخوذ ذلك كقولهم يجعلوه  
في عمالة تعهم في البلاد ونحوه اه بخلاف ما يأخذ المأخوذ لعشار بالبلدين الامام عقدا ومنه من يقول  
أوغر هاف بسقط به الفرض اذا كان بغيره يجمع فانهم ثابتون عن الامام (قوله أوله) أي يخرج وقصد  
العلم بدون أن ينضم اليه مقدار يدل العشر كما يغيبه القابلة وقوله ودخل وقوله ويؤد الخ وقول النفسى  
والارض مع شرحه والخراج المأخوذ ظاهرا لا يقوم مقام العشر وان أخذته السلطان على أن يكون بدل  
العشر فهو كخذه القيمة بالايجاد فيسقط به الفرض اه (قوله رديان الفرض الخ) قضيته أنه لو أطلق  
الاخذ من الامام أو نائبه لم يصدق في الاخذ العصب ولا كونه بدلا عن كذا يخرج خلافا لما يفيد قوله  
ومذاهبهم على غير ما رويت أن سم ورجح القضية كإثبات (قوله أنه فاصد الظلم) أي ففعا  
(قوله حله عند عدم الصارف الخ) قد يفتى أنه لو دفع عن كذا ينبت العشر فيعقد الفقهاء ثم ساعدت عن  
دين ويأخذ من هذه الجهة لم يخرج وفيه نظر وله بالنسبة لها غير مراد سم (قوله ويؤد) أي  
تقييد قولهم المذكوور بعدم الصارف من الاخذ (قوله على الاجر اه) أي أجزأه الخراج المأخوذ ظاهرا  
ولا تقتات كذلك أي اختيارا (قوله وعلى زارع أرض فهاخرج الخ) عبارة الارض وتجب وان كانت  
الارض مستأجرة أو ذات خراج قالى شرحه فتحبال كأمع الاجرة والخراج ثم قال وما أخيرا لاجتماع عشر  
وتخرج في أرض مسلم ضعيف قاله في المجموع اه (قوله فانخرج على المالك) أي لاعلى المستأجر (قوله  
على أنه يدل عن العشر) ينبغي أن الخراج المأخوذ كذلك ان كان من جنس العشر الواجب أحوه عندنا بشرط  
نيت المالك أن دفع باختياره أومن غير خمسة نظري في اعتبار النية وعدمه لاخذ (قوله على أنه يدل  
عن العشر) فهو كخذه القيمة بالايجاد أو بالتقليد فانظر هل يشترط في هذه الحالة نيت المالك ولا يكفي نيت الامام  
لان المالك غير متع عن مكان يقال دفع المالك باختياره فلا بد من نية والاعتبار اعتقاد الاخذ وقد  
يقال لاعتدأ بنية المالك واختياره الا ان رأى جواز ذلك ولو نيتا بد من راء (قوله عند عدم الصارف) قد

بأن ركة وعدمه على فاسد الظلم الذي لم يعول على نيته الفاعل وهذا يعلم أن المكس لا يخرج عن الزكاة إلا أن أخذ الامام أو نائبه على أنه يدل عليها  
 باجتهاد أو تقليد جميع لامطاعا خلافاً من وهم فيه كما بسط الكلام عليه في كتابي الزاوي عن اقرار الكافر وغيره وسيأتي في ذلك مزيد  
 (تنبيه) \* أختار الزكشي من كلامهم أن أرض مصر ليست خراجية ثم نقل عن بعض الحنابلة أنه أسكر اقتناعه في عدم وجوب زكاتها  
 لكونها خراجية بأن شرط الخراج ما من عليه الخراج على كمالها كما تأمروا به ليست كذلك فخص الزكاة أي حتى على قواعد الحنفية وأوجب  
 بأنه بنى ذلك على ما أجمع عليه الحنفية أنهم افتتحت عنوة وإن عر وضع على رؤس أهلها (٢٤٢) الجزية وأرضها الخراج وقد أجمع  
 المسلمون على أن الخراج بعد

عن الزكاة (قوله بالزكاة) متعلق برضى (قوله وعدمه الخ) عطف على الأجزاء (قوله وهذا يعلم الخ) أي قوله ولو أخذ الامام الخ (قوله وسيأتي الخ) أي في آخر فصل أداء الزكاة (قوله بهذا مزيد) يأتي فيه كلام آخر سم أي مما حاصله أنه ينبغي أن يكون حالة إطلاق أخذ الامام المكس بأن لا يصدق شيئاً من الغصب ويدل الزكاة كآخذ باسم الزكاة باجتهاد أو تقليد جميع فيجزئ من الزكاة إذاؤها المال الحزين لاخذ لعدم الصارف حيثما كان من الأجزاء قصد الامام نحو الغصب وينبغي أن يعتد بهذا القصد بالتبض فلو تقدم لم يضر اه وفيه مصفى حق التجار إذا الظاهر عدم مقدار نقض ظاهر الكسر بقصد نحو الغصب والظلم وأيضاً أن أسئل وضع الكسر على بعض كتب الحنفية بقصد جعله كمال الخراج والظاهر أن هذا يعلم سلطان الوقت ويقصده وهو كاف سقوط الزكاة إذاؤها المال وإن لم يعلم ولم يقصده ظاهر الكسر فإنه نائب عن السلطان (قوله أن أرض مصر الخ) مفعول أخذ (قوله ثم نقل الخ) أي تأيد لعدم كون أرض مصر خراجية (قوله بعدم وجوب زكاتها) يعني زكاة النابت في أرض مصر (قوله بأن الخ) متعلق بانكسر (قوله أي حتى على قواعد الحنفية) أي عدم الزكاة في الأرض الخراجية (قوله وأوجب الخ) أي عن طرف الحنفية (قوله وياتي الخ) وهذا أجمع عليه الحنفية الخ (قوله ومصر) إلى قوله وبذلك الخ في المعنى وإلى قوله وحيث في النهاية (قوله ومصر) أختار ما بين النواحي التي الخ) يعلم منه أن وجوب الخراج لا ينافي ملكها في بعض عيوب المبيع ما يصرح بذلك أيضاً (قوله وحيث قالوا الخ) أقره ع (قوله من ذلك) أي من تلك النواحي (قوله في محل أخذه) أي الخراج (قوله فاندفع الأخذ الخ) أي أخذ الزكشي (قوله قدم بخلاف لشافعي الخ) أي أضمره المخالف طعاً لمألباً كما كرهى (قوله لا يعتد الخ) تنازع فيه قدم واج (قوله على خلاف عقيدة الشافعي) يعني أن الشافعي يعتد بتعلق الزكاة دون المخالف كرهى (قوله كما اعتبروه الخ) أي قياساً عليه (قوله بأن سبب هذا) أي اعتبار اعتقاد المقتدى دون الامام (قوله وإطلاعة الإقدام) قد يقال مقتضى هذا الإطلاعة العكس أي اعتبار اعتقاد الامام لا المأموم (قوله ولا رابطة الخ) أي في ما لا يؤثر موقال الكردى أي استعمال الماء اه (قوله وهذا الخ) أي عدم الإطلاقة الكردى أي الفرق المذكور اه (قوله وإيضاً الخ) عطف على قوله كما اعتبروه والمز (قوله وياتي الخ) عطف على قوله مر الخ (قوله على فعله) أي يحمل عنده (قوله اتفاقاً) متعلق بقوله نفي الخ (قوله أولاً) عطف على قوله أخذ الخ إلى أوليس للشافعي أخذ ذلك (قوله ويجاب عن الأول) أي عن القياس على اعتبار عقيدة المخالف في استعمال الماء (قوله أنزى الخ) صفة اعتبار الخ (قوله احتياطاً) متعلق به أي الاعتبار (قوله لا يقاس الخ) يعبران (قوله وعن الثاني والثالث) أي ويجاب عن القياس بمسار القياس بما ياتي (قوله بأن أو نائباً عن الزمان الخ) قضية هذا الجواب عدم جواز الأخذ بأضافي عكس

توزيعه أي على أرض بيت المال لا يسقط بالاسلام و يأتي قبيل الامان ما يرد خرمهم بفتح عنوة ومصرح أختار ما بين النواحي التي يؤخذ الخراج من أراضيها لا يعلم أصله يحكم بجواز أخذه لأن الظاهر أنه يحقق ذلك أهلها لهالكم -م- التصرف فيها بالبيع وغيره لأن الظاهر في ذلك الملك وحيث قالوا به ان أرض مصر من ذلك لأنه لما كثر اختلاف في فتحها أهو عوة أو مصلح في جمعها أو بعضها كما يأتي بسطه قبل الامان صارت مشكوكا في حل أخذه منها وقد تقررت ما هي كذلك تحصل على الحل فاندفع الأخذ المذكور (تنبيه آخر) هـ قدم بخلاف لشافعي أو بانه مشكوكا لا يعتد بتعلق الزكاة به في خلاف عقيدة الشافعي فهل له أخذه اعتباراً باعتقاد المخالف كما اعتبروه في الحكم باستعمال الماء ومنه إلى الخالي عن التنية وقرروا بينهما وبين ما روي اعتباراً باعتقاد المقتدى بأن سبب هذا الإطلاقة

ولارابطة حتى يعتد لاجله باعتقاد الشافعي وهذا يعنى جوهره نادراً أنضامه بحرمه لشافعي لعب الشطر فجمع حتى لأن فاعله ما يعطى معصية بالنسبة لاعتقاد الحنفية إلا يتم لعب الحرم عنده الأجساد الشافعية وبأن أن الشافعي لا ينكر على مخالف فعل ما يعطى عنده وبحرم عند الشافعي لا تأخر من اجتهاد أو تقليد يصح تقليده على فعل اتفاقاً ولا اعتبار بعقيدة تنقسم ويجاب عن الأول بأن اعتبار الاستعمال المؤدى للترك احتياطاً لم أنه لا يخفى اعتقاد الحنفية به جلياً يقاس به الفعل المؤدى للوقوع غير وطريقه إمامنا الخو كل ما علقته الزكاة قبل إخراجها وعن الثاني والثالث بأن أو نائباً عن الزمان الخ المخالف لكن بالزمان لا على غيره مما علقته بالزمن

وهذا هو الذي بعده ترجحه خلافاً لما في الأول وعبارته السبكي في تناوبه هريرة في هذا كونه وحاصلها أن من تصرف فأسد اختلقت  
للذهب فيه فأراد فضاء من به ان (٢٤٤) يفسده ففيمتخلف والاصح أن من يصحح ان كان قوله مما ينقص لم يحمله وكذا ان لم ينقص

وقلنا المصيب واحد أي  
وهو الاصح ما لم يتصل به  
حكم لانه فيما بان الامر  
فبسط كظاهرة ينقض ظاهراً  
وباطناً كما يأتي بسبب طق  
القضاء ونظر فيه بجلا  
بلاجه وفي القديم تحبفي  
الزيتون والزعفران  
والورس) بفن فسكون  
بنشاء صر بالين يصعبه  
ولودون نصاب لقله حاصلها  
غالباً (والقرطم) بكسر  
أوله والناسه وضحه محلي  
العصر (والعسل) من  
التحلل كذا قد شارح  
وأطلقه غيره ولعل الأول  
لكون القديم لا وجوبي  
عسل غيره وذلك لأننا فيما  
عدا الزعفران عن العصابة  
لكنها بصيغة (وصابه  
خسة أوسق) من وسيق  
جمع أو حل لغير الشخين  
ليس فيمدون خسة أوسق  
صدقة (وهي ألف وسبعمائة  
وطل بغدادية) لأن الوسق  
ستون صاعاً أجماعاً لعله  
الوسق ثلثمائة صاع  
والصاع أربعة أمداد  
والمدوطل وثلثون قدر  
بالبغدادية لانه الوطل  
الشري (و بالدمشقي  
ثلثمائة وستون رطل  
وثلثان) لأن رطل دمشق  
ستائة درهم ورطل بغداد  
عند الرافعي مائة وثلاثون  
درهما (قلت الاصح) انها

مسئلة الشارح بان قدم مخالف لشافعي أو باعه مشايخا يعتقد الخالف تعلق الزكاة على اختلاف عقيدة  
الشافعي وفيما لو أعطى حنفي لشافعي مالك نصاب لا في لغال بغيره ما يقطع أو فطن فلنا ما سألناه زكاة أو  
نحوها فلا يرجح (قوله وهذا) أي الثاني من عدم الجواز (هو الذي يخبره) أقره ع ش وسم (قوله  
ان من تصرف فأسد الخ) الأول أن من تصرف تصرفاً اختار المذهب في فساد أي كاستبدال الوقف  
والمعاينة (قوله به) أي بما وقع نحو من في ذلك التصرف (قوله ان يفسده) أي يعتقد فساد كدرى أي هل  
يجوز له اخذ (قوله فقه الخ) أي في جواز اخذ موحد (قوله ان من يصححه) أي يعتقد صحة ذلك  
التصرف (قوله ان كان قوله مما ينقص) أي لكونه مخالفاً للنصاب مثلاً (قوله لم يحمله) أي ان يفسده  
(قوله وكذا ان لم ينقص) أي لكونه مخالفاً للقياس الخفي مثلاً (قوله ما لم يتصل به) أي بصحة ذلك التصرف  
وهو راجع لما بعده وكذا فقط (قوله لانه) أي حكم القاضي (فيما بان الامر) كظاهرة أي يتخلله  
فيما بان الامر فيه خلاف ظاهره كالحكم بشهادة كاذبين ظاهرهما العدالة فينقض ظاهره الا بظنا فلا يشيد  
الحل بباطن المال ولا ينقض (قوله بفن) أي قول المتن ووصابه في النهاية والغنى الا قوله ولودون إلى المتن وما  
أنبه عليه (قوله ولودون نصاب الخ) يعني لا يشترط في الزعفران والورس النصاب كدرى وبصرى (قوله  
فما عد الزعفران) أي وقيس الزعفران على الورس كذا في المحلى والذي في النهاية والغنى في ما عد الورس  
وألقى الورس بالزعفران فلا يرجح قول المتن (وصابه الخ) أي القوت الذي يجب فيه الزكاة \* (تنبه) \*  
مذهب أبي حنيفة وجوب الزكاة في كل ما سحر من الارض الا الحطب والقصب والحشيش ولا يعتبر عنده  
النصاب ومذهب أحمد يجب فيما يكال أو يوزن ويدخون القوت ولا بد من النصاب ومذهب مالك كالشافعي  
قاله في القلائد بأشئ قول المتن (خسة أوسق) أي أقله ذلك هو زاد فقصابه فلا وقص فيها الا وسيق جمع  
وسق وهو الباقع على الاقص مصدر بمعنى الجمع معي بذلك لجمع الصبيان شخنا ونهاية ومفنى قال ع ش  
والمراد هنا الوسق بمعنى المجموع اه (قوله خبر) أي قوله قال بعضهم في الهيا يقول المعنى الا قوله قال  
الروافعي الى وانما وما أنبه عليه (قوله فقه الاوسق الخ) أي اذا ضربت خسة أوسق في الستين صاعاً  
كانت الجلة ثلثمائة صاع شخنا (قوله والصاع أربعة أمداد الخ) أي اذا ضربت أو بعدا مداد في الثلثمائة  
صاع صارت الجلة ألفاً ومائتي مدو (قوله والمدو رطل وثالث) أي فخصر الجلة ألفاً وستائة رطل بالبنو عداى  
شخنا (قوله وقد ردت) أي خسة أوسق (قوله لانه الرطل الشري) أي الذي وقع التقدير به في زمن  
الصبايق واستقر عليه الامر ع ش (قوله ورطل بغداد عند الرافعي مائة وثلاثون درهما) أي فضرر في  
ألف وسبعمائة تبلغ مائتي ألف وسبعمائة آلاف وقسم ذلك على ستين يخرج بالقسم مائة كثرنا به بقول  
المتن (لأن الاصح) أن رطل بغداد الخ بيانه أن تصرف ما سقط من كل درهم وهو درهم وثلاثة أسباع درهم  
في ألف وسبعمائة تبلغ ألفي درهم ومائتي درهم وخمسة وعشرون درهما وخمسة أسباع درهم يسقط ذلك من  
مبلغ الضرب الأول فيكون الزائد على الأربعين بالقسم مائة مائة المصنف فيها زاد الغنى لأن الباقي بعد  
الأسقاط مائة مائة الف وخمسة آلاف وسبعمائة وأربع عشرة درهما وسبعمائة درهم فائتاً ألف وخمسة آلاف  
ومائة درهم في مقابلة ثلثمائة واثنتين وأربعين رطلاً والباقي وهو خمسمائة وأربع عشرة درهما وسبعمائة  
درهم في مقابلة ستة أسباع رطل الاربعة وخمسة وعشرون وسبعمائة اه (قوله فقه) أي فلا زكاة في  
أقل منها الا في مسئلة الخلطة السابقة شرحنا بفضل (قوله على الاصح) وهو المعلوم وتوقع في شرح مسلم  
والجمهور عوروس المسائل أنه تقر ببوله لا يضر نقص رطل أو رطلين قال الحاملي وغيره بل وخمسة  
وأفهم في المجموع كدرى على أفضل (قوله والاعتبار بالكيل) أي على الصعيص معنى إذا انها بما كان

بحسب عيوب النسيج ما يصرح بذلك أيضاً

بالرطل المشقي (ثلثمائة) رطل (واثنان واربعون) رطلاً (وسنة أسباع) من رطل (لأن الاصح) أن رطل بغداد مائة وثلاثون  
درهم واربعون رطل (بعده أسباع درهم وقيل بالاسباع وقيل بثلثون واثنتين وأربعين) وقصد بالاسباع على الاصح والاعتبار بالكيل

في زمه مصلى الله عليه وسلم اه (قوله استظهارا) أى اذا وافق الكيل نهاية معنى زاد شرح بافضل  
فان اختلفا فبلغ بالارطال ما ذكر ولم يبلغ بالكيل خمسة أوسق لم تحجبوا كأنه وفى عكسك تحجب اه عبارة  
الجبري قوله استظهارا أى طلب الظهور واستدعاء الواجب وهذا أقر بيمين قولهم احتياطا قال مدر فلو  
حصل نقص في الوزن لايضر بعد الكيل اه فلا مرد أن نصاب الشعير ينقص عن نصاب نحو البر والفول في  
الوزن لانه انخفض عرش انتهت (قوله والمعتبر فيه) أى في الوزن من كل نوع (الوسط) أى طانه شتمل على  
التخفيف والرز من معنى ونهاية قال الكردي مثلا نوع الحنطة بعضها في غاية الثقله وبعضها في غاية الخفة وبعضه  
متوسط والمعتبر في الوزن هو المتوسط وكذلك أنواع الشعير وغيره اه (قوله ستة أرباب الاسدس أرباب الخ)

اعتده الشارح في كتبه وفى الاسنى هو أو جها وبه سم فى شرح أبى شعاع وقال القمولى ستة أرباب  
وربع أرباب واعتده الخطيب فى المعنى ومرد فى النهاية وهو بالارديب المسمى ستة أرباب جميعا كرى  
على بافضل (قوله كجوره السبكي الخ) وضبطها القمولى بالكيل المصرى ستة أرباب وربع أرباب  
وهذا بحسب زمانه وأمالا لا تفر وهو بالربعة أرباب وربعه الأرباب بالكيل المصرى بالربعة أرباب  
عبارة الجبري وقال بعض المحققين هذا بحسب السابق والألف نصاب الآن بالكيل المصرى بالربعة أرباب  
وسدس بسبب كبر ما يكال به الآن حتى صارت الاربعة أرباب وسدس بقدر الستة أرباب والربع  
من الارباب المقدرة نصابا سابقا اه (قوله بناء على ان الصاع قد كان الخ) أى وكل خمسة عشر مائة  
انداج وكل خمسة عشر صاعا أى يقو نصفه وربع ثلاثون صاعا ثلاثون مائة ونصف ثلاثون صاعا خمسة  
وثلاثون ويقتضى خمسة أرباب ونصف وثلاث نصاب على قوله خمسة مائة وستون قد صاغوا القمولى كيله  
بالارباب المصرى ستة أرباب وربع أرباب وهو المعتد يجعل القدرين صاعا كز كذا الفطر وكفارة العيين  
وعليه فالنصاب ستمائة ثمانية ومغنى قول المتن (ويعتبر أوز زينا) قال فى الروض فان أخذنا الزكاة  
أى فيها يعسر طياردها ولو تلفت فتمتدأ ولو جففها لم تنقص لم يجزأ انتهى وقوله لم يجزأ هو المحدث لا يس  
بصفة فالجوب عند القبض بخلاف ما ساقى فى المعدن لانه بصفة الجوب لكنه مختلط بغيره ومثله ما لو  
قبض الحلب بعد جفافه فى قشره ثم زده فان كان قدر الواجب أجزأ أو لا رد التفاوت أو أخذوه وذلك لانه عند  
القبض بصفة فالجوب لكنه مختلط بغيره ونحوه سم (قوله لخمس ميسلم ليس فى حب ولا تمر الخ) أى  
فاعتبر الاسق من التمر معنى قول المتن (والأفرطباوعنيا) قضيت امتناع خراج البسر وعدم اجزائه ثم ان لم  
يتألف منه وطب فالوجه جوب خراج البسر وأجزأه مرن انتهى سم على ج وقوله نعم ان نباتات  
منزوط أى غير ردىء كالجوز مما بأتى اه عس (قوله فوسق وطباوعنيا) أى بتقدير الجضاف

(قوله والمعتبر فيه من كل نوع الوسطا) قد يقال أوسطا لأنواع مختلفة وتغلا وخفة فلزم اختلاف مقدار النصاب  
باختلافها (قوله وهو بالارباب المصرى ستة أرباب الاسدس الخ) وقال القمولى ستة أرباب وربع أرباب وربع  
القدرين صاعا كز كذا الفطر وكفارة العيين واعتده شغنا الشباب الرملى (قوله ويعتبر أوز أوز زينا الخ) قال  
فى الروض فان أخذنا الساقى إلى كثر طياردها اه وهل يحمل ردها بين وبين ولا كان تبرعا كالجاذبى بابز كاة  
النقد فيما إذا أخذ الردى عن الجيد أو المكسور عن الصميم أو يفرق فيه ونظر والقلب إلى الاول أو ميل  
فأرجح قال فى الروض فان أخذ الساقى إلى كثر طياردها ولو تلفت فتمتدأ ولو جففها لم تنقص لم يجزأ اه  
وقوله فتمتدأ أى بناء على انه يقوم كإيه فى شرحه وقوله لم يجزأ هو المحدث لا يس بصفة الجوب عند القبض  
كلو قبض المستحق مخلة فكملت بيده لا تخفى بخلاف ما ساقى فى المعدن انه اذا قبض الساقى مختلطاً ثم زده  
فان كان قدر الواجب أجزأ أو لا رد التفاوت أو أخذوه وذلك لانه بصفة الجوب لكنه مختلط بغيره ومثله ما لو  
قبض الحلب بعد جفافه فى قشره ثم زده فان كان قدر الواجب أجزأ أو لا رد التفاوت أو أخذوه وذلك لانه عند  
القبض بصفة الجوب لكنه مختلط بغيره ونحوه (قوله فى المتن والأفرطباوعنيا) قضيت امتناع خراج  
البسر وعدم اجزائه ثم ان لم يتألف منه وطب فالوجه جوب خراج البسر وأجزأه مرن

قال الر و بأتى عن الاصحاب  
بمحال أهل المدينة أى للغير  
الآخر أو زكاة النقد  
والمقتدر بالوزن استظهارا  
والمعتبر فيه من كل نوع  
الوسط وهو بالارباب المصرى  
ستة أرباب الاسدس أرباب  
كجوره السبكي بناء على  
ان الصاع قد كان بالمصرى  
الاسبى مد (ويعتبر)  
الربط والغلب أى بالوجه  
خمس أوسق حاله كونه  
قرا أوز بيا ان تقرأ  
قرب) لخمس ميسلم ليس  
فى حب ولا تمر صدقنى  
بلغ خمسة أوسق (والا)  
يتمر ولا يتررب (ة) بوسق  
(وطباوعنيا)

فولكن عذوبة وسق شيلا يخفف قدرنا بعد ان هذا ان كانت بحيث لو تخففت كانت خساسة وسق وجبت  
 زكمتها او قلتم قد خففنا وعش أي وشاة لا قرب عدها لوجوب لانه الاصل تخففنا عشا عشا  
 الارز لشعر **(قوله)** ويخرج منه أي ويقصه بذات الادم وتخرج في كنهه في الحد شرح المخرج  
 ونهيه وهذا امر في نه لو جعله ديبه عخرج زكمتها البس ثم يخرج **(قوله)** ويضم شعر المتخفف أي  
 بقدر ما خففه فلو لم يبق شي من الخي يترك **(قوله)** ويحصر ديبه كذا يخفف أي في ضمير رضى  
 ويقصه بذات الادم ويؤخذ الواسع رضى شرح المخرج **(قوله)** وله قطع من لا يخفف الخ ويجب استئذان  
 العامل في قطعته في تروضة من شعر استئذنه ثم يوزع وعلى الساق ان يذلل له خذله ما يحجمه  
 في ان شرح الصغير من الاستحباب ثم يتوهم في وقى بعضه في انشرح قل عش قوله مر ويجب ان ي  
 على المالك ثم خذوا واضع فيها ذكمتها على الاصل والواجب استئذان الامام وانه ولو فوق مسافة العبدوى  
 اه ولو لم يكن في هذا الا ان يام ولا يؤذنه فكل يجب استئذان أهل حله وقده خذنا من قطعته فلهما لجمع  
**(قوله)** أي يذبح الخ **(قوله)** أي يحفر ديبه ويحفر من جفنه **(قوله)** ويذبح من رضى له الخ أي  
 وان كان يخفف سم **(قوله)** يخففه **(قوله)** يذبحه قطع بعضه لم يجز ان يذبحه من رضى له الخ أي  
 أو يحفره **(قوله)** أي على الاصل ينظر **(قوله)** قبل وانه مذهب قطع بعضه وكذا ينظر راجع اليه **(قوله)**  
 وان كان يذبح فيه ان يذبح لم يصل حد الخ يخففه ويذبحه في ذكمتها قبل وانه ولا فلو كان وصل  
 الى ذكمتها كان القيس اعتبار تخفيفه في يذبحه فلهما سم أي يذبح في الشرح **(قوله)** يذبحه  
 جف **(قوله)** أي يذبحه جف قال سم لا يذبحه جف ويبحث الزاوي الا في الفروع آخره استئذان  
**(قوله)** وعلى كل منهما أي في الزاوي والقيمة **(قوله)** لا يتعلق به **(قوله)** أي بل يذبحه والقيمة **(قوله)** فيطل  
 السبع في السك **(قوله)** فيتنظر سم **(قوله)** لعدم العلم الخ يكفي العبد عند التوزيع سم **(قوله)** والساق  
 قبض الخ أي قبض من لا يخفف ويخففه بخلاف ما يخفف كيراني في الثانية مكره وسم **(قوله)** على  
 الخ أي قبض من رضى أي سمنا **(قوله)** ثم يقبضه بالخص **(قوله)** بان يخرجه ويعت الواجب  
 نخلة ونخلان أي **(قوله)** بعده فمخالج هذا لكتمه في جهة القبض في هذه الحالة والآخره من  
 لا يكون تقدم من الروض من عدم اجزاء قبضه نساى رضى وان تنز في يدوله بقص لا يخالف هذا لانه  
 مفروض في شعر ذكمتها وهل الساق خذمتها شعره فلعو وجهه قال في شرح تروضا والاشبه في الشرح  
 ان صغيره الخ وفي المجموع وهو الصحيح سم **(قوله)** مشاء أي تسليم جميع المقطوع الساق سم **(قوله)**  
 ثم يقبضه أي قبل أو وزن **(قوله)** يذبحه على الاصل الخ راجع لكل من الشرح وكذا قوله له بعد  
 قبضه أي ولو قبل القصة يضار جرح لكل منهما قال سم عبارة تروضة في الشق الاول ثم الساق

**(قوله)** وكذا مضر أي وان كان يخفف **(قوله)** وان كان رضى للضرورة فسه اشعاره بالاصول حد  
 على تخفيفه ويذبحه في ذكمتها قبل وانه ولا فلو كان وصل الى ذكمتها كان القيس اعتبار تخفيفه فلهما  
 لا يجزى يذبحه فلهما **(قوله)** يذبحه الخ **(قوله)** يذبحه الخ **(قوله)** يذبحه الخ **(قوله)** يذبحه الخ  
**(قوله)** لان الزكامة تتعلق به **(قوله)** أي بل يذبحه الخ **(قوله)** يذبحه الخ **(قوله)** يذبحه الخ  
 لعدم العلم يكفي العلم **(قوله)** يذبحه الخ **(قوله)** يذبحه الخ **(قوله)** يذبحه الخ  
 وما مضى له وتخفف عليه عرايت عبارة الروض مصرحة بتعلق هذا بما ذكر وتربته عليه ويذبحه  
 وبعد قبضه مشاء الخ ثم شرح قبضه بالخص والاشبه في الحاشية الاخرى عن الروض من عدم  
 اجزاء قبضه الساق رضى لانه شعر ذكمتها **(قوله)** يذبحه مشاء سم **(قوله)** هذا السكنا نص في جهة  
 القبض في هذه الحالة والآخره عن الزكامة يقول بان قبضه رضى لا يجزى وان تنز في يدوله لا يخالف هذا لانه  
 مفروض في غيره **(قوله)** يذبحه الخ وهل له خذمتها شعره فلعو وجهه قال في شرح تروضا  
 والاشبه في الشرح الصغير الخ وفي المجموع وهو الصحيح اه **(قوله)** يذبحه يذبحه الخ عبارة تروضة

وغير منه لان هذا عمل  
 حوله ويضم شعر المتخفف  
 المتخفف في كنهه  
 لا يحاد الجنس وما يخفف  
 رضى كذا يخفف وكذا ما  
 يطول من جفنه كنهه  
 كنهه رافق وله قطع ولا  
 يخفف أي وما خلق به كنهه  
 ظاهر وان لم يضر لانه لا يقع  
 في ذكمتها ما مضى له  
 لغو عطف قلبه بعضهم أو  
 خفف عليه قبل قوله  
 ويخرج منه وان كان رضى  
 لضرورة ومن لم يقطع  
 من شعر ضروره في رضى  
 جف وانما يذبحه على رضى  
 آخر الباب وعلى كل منهما  
 له التصرف في المقطوع عن  
 الزكامة يتعلق به منه كذا  
 قبل وفيه نظر بان يعلم  
 يأتي قبل الصيام في رضى  
 واجبة في خساسة بغيره ان  
 المستحبين ثم كذا بقدر  
 قيمتها فيصل الساق في السك  
 لعدم اهله بما عدا قدر  
 الزكامة والساق قبضه على  
 ان يذبحه ثم يقبضه بالخص  
 وبعد قبضه مشاء سم  
 بناء على الاصح ان قيمة  
 المالان افرزوه بعد قبضه  
 بهما لمصلحة المستحقين  
 ولولمما لا يتفرق بينهما

ان لم يكن تحفيظهم وتبريد القطع والازنه على الاوجه ليسلم تراويح بعضهم ان المالك (٢٤٧) الاستقلال بالقسمين يؤيد به اطلاق قول التبعة عن بيع تجوز

القسمتين الى المالك والفقراء  
كيسلا أو زاولا بالان  
المالك ان يدفع لهم اكن  
من نصيبهم فيستظهر بحيث  
يعلم ان معهم زائد ويزن  
على هذه الطريقة فيقولون  
القسم على النخل بان اسلم  
اليهم نخسلا من ان ثمرتها  
اكثر من العشره ويجب  
على المعتد استئذان العامل  
لانهم شركاؤه فاتحيت لاذن  
ناهم فان قطع بغير اذنه  
وقد سئل مراجه عزو  
وسباني ان القاضي يستفيد  
بولاية القضاء ولاية الزكاة  
ماله ولها غيره فليخبر  
قام مقام العامل في بيع  
ما ذكره (تبيين) ما ائمه  
ما ذكر من صحة قبض السلي  
للربط ليس اطلاقه مرادا  
بل ما يحفظ لا يصح قبضه  
فليزمره ان يفي وبله ان  
تلف فان اخوه فسد حتى  
جفوساوي قدس الزكاة  
أجزاء فان زاد ودان زاد  
قبض أخذ ما بقى هذا ما نقله  
عن العراقيين ثم الى قول  
ابن كج لا يجوز في بيع  
لفساد القبض من أصله  
له وهذا هو القياس وان  
اختار في المجموع الاول  
وقد يوجه بان الزكاة  
خرجت من قياس المعاملات  
سوى فيها باجراما وجد  
شرط اخراجه ولو بعد  
قبض السلي له فاسدا

أن يبيع نصيب الساكن للمالك أو غيره وان يقطعوه بقرقه بينهم بفعل ما فيه الا حاشا انته اه وياتي في  
الشرح قبيل قول المثل وقيل ينقطع الخ مثله اه وعبارة الروضع مع شرحه بعد الشقن ثم بعد ان شاعن  
المالك وغيره قال في الاصل أو يبيع هو المالك ويقتسمان الثلث اه (قوله ان لم يكن تحفيظهم) الخ  
فيما مر أصله لخواطش أو شيف عليه (قوله والازنه) ظاهره لزوم الساعي فليراجع سم أي ينهه على  
ما هو الظاهر من رجوع قوله ان لم يكن الخ قوله وله بعد قبضه الخ ويمكن رجوعه لقوله والساعي الخ فيفسد  
لزوم المالك كما يفيد قوله ليس له (قوله ويبحث بعضهم الخ) انظر هذا مع ما في قبيل قول المثل وقيل  
ينقطع بنفس الخ حرص سم عبارة الكردى وانما يختلف هذا البحث اه ولعل ههنا على ما ياتي  
فيما نفا أن قول الشارح وجب الخ مقابل لهذا البحث وياتي ما فيه (قوله ويجب) الى قوله وسباني تقدم  
عن النهاية والمغني مثله (قوله ويجب الخ) أي فيما اذا احتج بالقطع في البيع وما الخ به عس وسم  
قال الكردى هذا مقابل لبحث البعض اه أقول بل هو راجع الى قوله وله قطع ما لا يحفظ الخ كقولهم صريح  
صنيع النهاية والمغني (قوله استئذان العامل) أي في القطع سم (قوله لانهم) أي المستحقين سم (قوله)  
فان قطع بغير اذنه وقد سئل الخ) مفهوما أنه لا يعز راداعسر بمراجه ولعله اذا احتج بالقطع ثم ذاع  
قوله والمالك الاستقلال بالقسم فيفسد جواز الاستقلال به دون القطع سم (قوله عزو) أي ولا ضمان  
عس عبارة الروضع مع شرحه عسى وعز وان علم بالقرع أي عزوه الامام ان رأى ذلك فله في المذهب قال  
ولا يفر ما نقض لانه لو استأذنه وجب عليه ان يأذنه في القطع وان تقصته الثمرة اه أي اذا الكلام فيما  
اذا احتج بالقطع لخواطش (ما فهمه ساذ كر) أي قوله والساعي الخ (قوله بل ما يحفظ الخ) أي لا رد زاولا  
مع طول الزمن اذ هما على البيع كاتدم ومثلهما ماضر أصله أو شيف عليه سم (قوله فليزمره ان يبيع)  
لعله فيما اذا بين والا كان تريبا كخالي في بابر كذا لنقد اذا أخذ الردي عن الجسد أو المكسور عن الصبي سم  
(قوله ثم لا الى قول ابن كج الخ) اعلمه مر وشرح الروضع اه سم وكذا العتد النهاية والمغني كجائي (قوله)  
وهذا) أي قول ابن كج و(قوله وان اختار في المجموع الاول) أي ما نقله عن العراقيين من الاجزاء  
و(قوله ويوجه) أي الاول وهو الاجزاء كدوى وياتي في شرحه ويجب بسد وصلاخ الخ الخ ثم ما اجزاء  
(قوله وظهر الخ) اعلمه النهاية (قوله وما يند) أي والخبر عشرة أو سق و(قوله أو معطوف الخ)  
أي في تقدير هذه الصور والاولا قد تدور ويغيره ما ادخر في شرحه مقشور او يناسب ما عطف هو قلبه كدوى  
أشاره الى دفعه انراض سم بمثابه قوله أو معطوف على فاعل يغيره في خرار مع قوله فخره أو سق اه  
(قوله وله فخره الجراء) أي الاحقة بالغلب يعني نصابه عشرة أو سق وان كان في فخره الجراء فقط كدوى

في الشق الاول ثم الساعي ان يبيع نصيب الساكن للمالك أو غيره وان يقطعوه بقرقه بينهم بفعل ما فيه الا حاشا  
لهم اه وسكت عن ذلك في الشق الثاني والظاهر انه كالاول كقولهم ظاهر عبارة الشارح وظاهر عبارة  
الروضة المذكورة انه لا يزوم الخ من الساعي أو المالك تحفيظه وان امكن خلاف قول الشارح والازنه  
على الاوجه لكن قول الروضة بفعل ما فيه الا حاشا عليه خرايا ما لحظ فقديون خذ من وجوب التحفيظ  
اذا كان أحظ (قوله والازنه) ظاهره لزوم الساعي فليراجع (قوله ويبحث بعضهم ان المالك الاستقلال  
بالقسمه) انظر هذا مع ما في قبيل قول المثل وقيل ينقطع بنفس الخ حرص (قوله استئذان العامل) أي في  
القطع (قوله لانهم) أي المستحقين (قوله فان قطع بغير اذنه وقد سئل الخ) مفهوما أنه لا يعز  
اذا عسر بمراجه ولعله اذا احتج بالقطع ثم ذاع قوله والمالك الاستقلال بالقسمه فيفسد جواز الاستقلال  
بما دون القطع (قوله بل ما يحفظ الخ) أي لا رد زاولا مع طول الزمن اذ هما على البيع كاتدم ومثلهما ماضر  
أصله أو شيف عليه (قوله ثم لا الى قول ابن كج الخ) اعلمه مر (قوله أو معطوف على فاعل يعتبر) فيه  
خرار مع قوله فخره أو سق (قوله وله فخره الجراء) أي السفلى وهذه المبالغة تقتضي ان نصابه عشرة

(و) يعتبر (الحب) أي بلوغه نصابا حال كونه (مضى من) نحو (تنبه) وقشر لا يؤكل ولا يذرع وظهر اغتافه قليل فيلا يؤثر في الكيل  
(وما مبتدأ أو معطوف على فاعل يعتبر (اختر في فخره) الذي لا يؤكل معه (كلار) وفي فخره الجراء

عبارة سم أراد بهذا أن الجراء أيضا لا يدخل في الحساب ولا يخفى أشكاله وقد يحجب بأن الواو والهمزة فيكون  
 قيد أو يجمع هذان مذهب اه عبارة النهاية والمغني ولا تفرق القشرة والجراء إلا لصقتهما بالآراء كافي المجموع عن  
 الأصحاب اه قال عرش قوله مر ولا تفرق القشرة الخ أي خلا فالج اه **(قوله)** يفتح أوليه ولا يدخل في  
 قشره غيرهما كذا في النهاية والمغني **(قوله)** ولا يدخل في قشره الخ أي الذي لا يؤكل معه والوارد عليه  
 ما سيذكره سم **(قوله)** فكاف التشديد الخ عبارة النهاية والكاف استعاضة أي أي أنهم بادلت على  
 أنهم يفتح سواهما وهي الواو فتفي كلام القضاة عنهم فتاة عرش **(قوله)** اعتبار القشرة التي أدخلوا فيه  
 أصله الخ فعمل أنه لا يجب تصغير قشره وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الأرسق من دون  
 العشر اعتبرناه دونها بما يزداد المغني أوله يحصل من العشر خمسة وأوسق فلاز كذا في ما إذا ذلك جرى على  
 الغالب اه قال عرش قوله مر فعمل الخ فتاوى الشهاب الرمي ما نصه مسئلة عن عليز كاه أرسعير  
 وضرب ذلك الواجب حتى صار أيضا يحصل منه أصله مثلام آخر جعن الآراء الشعر هل يجوز أو لا  
 فأجاب بأنه لا يجوز ما أخرجه عن واجبه انتهى أقول هذا قد ينافيه قول الشارح مر فعمل أنه لا يجب تصغيره  
 الخ فالتأمل من الإجماع موجه بان ما قبله هو الأصل في حقه وليس فيه تصرف على القراء في حقهم وإنما سقط  
 عنه تصغيره تخفيفا عنهم وليس فيه تغويت على القراء بل فيه مرفق لهم بفعل المؤنة عنهم وبقي ما لم  
 يضر به وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة أوسق أو لا هل يجب عليه كاه كاه لا في نظر ولا قريب  
 عدم الوجوب لانه الأصل ولا يكفأ إزالة القشر لغير خالصه هل يبلغ نصبا أو لا ولا يشكل ذلك بما لو اختلفا  
 اناء من ذهب وقصصوه جعل الاكثر حيث كاف اصطفاه بالسلك أو غيره بما ذكرتم لانه هناك تحقق الوجوب  
 وجعل قدر الواجب بخلافه فانه شاك في أصل الوجوب اه **(قوله)** بالنصف متعلق بقوله اعتبر الخ  
**(قوله)** غالبا أي قد يكون خالصها من ذلك دون خمسة أوسق فلاز كاهها أو خالصها من خمسة أوسق فهو  
 نصاب أي يجب فيه الزكاة شرح المتبوع وتقدم المغني والنهاية مثله **(قوله)** فغيره اعتمد مر اه سم  
 وكذا اعتمد الشارح في شرح بافضل قال الكردى عليه وكذلك في شرح الإرشاد وشيخ الإسلام في الاسنى  
 وشرح المتبوع وانحطبت في المغني ومر في النهاية وتظاهر القصة اعتماد اعتبار العشر مطلقا ومرح  
 باعتبارها في الأعياب اه **(قوله)** واعتمده أيضا ابن الرقعة الخ وكذا اعتمد شيخ الإسلام والنهاية والمغني  
 كاهرا نقا **(قوله)** اعتمده الآذري أي ما نقله الماوردي الخ وكذا اعتمد النهاية والمغني وسم كاهرا نقا  
**(قوله)** وخرج إلى المتن في النهاية والمغني **(قوله)** على ما اعتده وقال لا نهاعلة في مقصوده انتهى وقد  
 يؤخذ منه أنها لا تؤكل معه فترد على قوله السابق ولا يدخل في قشره غيرهما وسبقني عن الدفاع الاعتراض  
 على المصنف بما ذكره سم **(قوله)** يخرج الدخول أي تدخل قشرة الباقلا السفلى في الحساب قال سم  
 لا يخفى أن قضية الدخول هنا الدخول في قشرة الآراء الخ اه أي بطريق الأولى **(قوله)** واعتمده الآذري  
 الخ أي الدخول وهو العتمدنها في معنى قول المتن (ولا يكمل الخ) أي في النصاب نهاية **(قوله)** اجاعا إلى  
 أوسق سواء كان في قشره السفلى وهي الجراء أي فقط أو كان في العليا المستانز لمكونة في السفلى أيضا ولا  
 يخفى أشكاله إذ كيف يكون الخالص من القشرة خمسة على تصدير تركونه في القشرة الواحدة وكونه في  
 القشرتين وقد يحجب بأن الله أوفى ولو كان الخ والواو الحال فيكون قد اذرع مع هذا ما فيه **(قوله)** ولو في قشره  
 الجراء أراد بهذا أن الجراء أيضا لا تدخل في الحساب **(قوله)** ولا يدخل في قشره أي الذي لا يؤكل معه والوارد  
 عليه ما سيذكره **(قوله)** فغيره اعتمده مر **(قوله)** وكذا ضعف أيضا نقل الماوردي عن أكثر أصحابنا عدم  
 تأثير قشرة الآراء الخ اه **(قوله)** ولا تفرق القشرة الخ والجراء إلا لصقتهما بالآراء كافي المجموع عن الأصحاب شرح مر  
**(قوله)** ولا تدخل قشرة الباقلا السفلى في الحساب قال الشيخان لأنها غلة غير مقصودة اه وقد يؤخذ منه  
 أنها لا تؤكل معه فترد على قوله السابق ولا يدخل في قشره غيرهما وسبقني عن الدفاع الاعتراض على المصنف  
 بما ذكره **(قوله)** يخرج الدخول أي في قشرة الآراء الجراء

(والعسل) يفتح أوليه  
 ولا يدخل في قشره ضميرهما  
 فكاف التشديد  
 لا فائدة عدم اختصار الأفراد  
 الذهبية لا الخراجية فلا  
 اعتراض عليه (ف) نصابه  
 (عشره أوسق) تحديدا  
 اعتبار القشرة الذي أدخلوا  
 فيه أصله وأبقى بالنصف  
 لأن خالصه يحجب منه خمسة  
 أوسق غالبا وقول أبي حامد  
 قد يحجب من الآراء الثلث  
 فغيره ضعفه في المجموع  
 وأن كان ظاهر كلام الرافعي  
 اعتاده واهتمه أيضا بن  
 الزبنة وغيره وكذا ضعف  
 أيضا نقل الماوردي عن  
 أكثر أصحابنا عدم تأثير  
 قشرة الآراء الجراء حتى إذا  
 بلغها خمسة أوسق وجبت  
 زكاته واعتمده الآذري  
 وخرج لا يؤكل كل معه الفرة  
 فدخل قشره في الحساب  
 لأنه لا يؤكل معه وتضمنه  
 نادرة كتنشيد الخطة  
 ولا تدخل قشرة الباقلا  
 السفلى في الحساب فخاله  
 عشرة على ما اعتاده لكن  
 استغربه في المجموع ثم  
 رجع الدخول واعتمده  
 الآذري وغيره (ولا يكمل  
 جنس يجمع) اجاعا في  
 ألف وال زبب وقياما



في نحو البر والشعر (ويضم النوع الى النوع) كتمر معقلى ورنى ورمصرى وشامى لاتحاد الاسم ومر أن السن نوع من النور وهو صرح في أنه يضم اليه السكة مشكلا لاختلافها ماصور ولولا ناطعها وطعمها مع الاختلاف في هذه الاربعة تنعقد النوعية تقاغا أخذ من الخلف الآتى في السلت فيجعل كلامهم على نوع من النور يساوى السن في أكثر تلك الأوصاف (٢٤٩) ومرايضان الماش نوع من الجبان

فضم اليه (ويخرج من كل بقسطه) لانه لا مشقة فيه بخلاف الواشى التنوعة كشم (فان عسر) التقسط لكثرة الأنواع (أخرج الوسط) لأعلاها ولأدناها رعاية للجانبين فان تكلف وأخرج من كل بقسطه فهو أفضل (ويضم العلى) وهو قوت نحو أهل صنعا في كل كلم حبتك وأكث (الى الحفظ لانه نوع منها) عبر به هنا مع قوله قبله النوع الى النوع ليبين ما للعبارةين والمقصود منها واحد (والسلت) يضم فسكون (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره لانه كتب من تركب الشبهين الآتين طبعا انفرده فصار أصلا مستقلا برأسه وقيل شبيه فضم له لانه بارد مشله (وقيل حنطه) لانه مثله بالبر والاملاسة (تنبه) يقع كثيرا ان الرى يختلط بالشعر والذى يظهران الشعران قسلا بحيث لو لم يزل يورثى النص لم يعتبر فلا يجوز إخراج شعر ولا يدخل في الحساب والام يكمل أحدهما بالآخر فاسل نصابه (أخرج عن ضم من غير المختلط ولا يضم شعر عام وزرعه

قوله ومرق النبا بقوله) قوله في نحو البر والشعر أى كالمدرج مع الجنس معنى (قوله لاتحاد الاسم) أى وان تبادى الجود والرواء واختلف مكانهما تباين نوع معنى (قوله وطبعا) محل تأمل فقد صرح الأطباء بأنهم ما يوردان بإسناد مصرى وقد يجب باختياره ما فى خبره من البرودة واليبوسة (قوله على نوع من النور) الموافق لقوله السابق ومراح على نوع من السن يساوى النور سم قول المتن (ويخرج من كل الخ) أى من النوعين أو الأنواع نهاية ومعنى قال ع ش مفهوم المتن أنه لو أخرج من أحد النوعين عنهما يكفى وان كل ما أخرج منه أنه قبيح فمن الاسترخاء وليس مراد الله لا ضرر ولا على الفقر أو ليس بدلائل الواجب لاتحاد الجنس اه (قوله بخلاف المواشى) أى فان الاسم أنه يخرج نوعا لم يشرط رعاية القبيح والنور يسم كسما ولا يؤخذ البعض من هذا والبعض من الآخر لمصلحة لانه لا يخرج من أحد النوعين عنهما يكفى وان الحاصل من كل نوع منها نوع معنى (قوله لأعلاها) أى ليجب إخراجها فلو أخرج الأعلى فخرجنا اه يتجى (قوله من كل بقسطه) أى أومن الأعلى شرح بافضل قول المتن (ويضم العلى الخ) قد يقال احتياج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته سم (قوله وأكث) عبارة النهاية والجنى وثلاثة (قوله ليبين أن ما لى العبارةين الخ) اذ قد هذا كون المضموم البعض المضموم وذلك ان المضموم والمضموم النوعا جنس واحد سم وقد يقال لا يتصور الاول الا لا يوجد للبعض الا فى النوع (قوله فلا يجوز الخ) يتأمل المراد به سيدعرو ويظهر أن المراد بذلك لانه لا يجب من الواجب بقوله ولا يدخل الخ عطف تفسيره (قوله ولا) أى بان كبريتك لميز أى فى النقص (قوله أخرج عنيه) من غير المختلط عبارة في باب زكاة النصف فاذا باع خالص الغشوش صا أو كان عندك خالص بكمله أخرج قدر الواجب خالصا أو من الغشوش ما بعلم أن فيه قدر الواجب ولو كان يبيعون الأول ان نقصت مؤنة السلت المحتاج اليه عن قيمة الغشوش وبني في ما إذا زادت مؤنة السلت على قيمة الغشوش ولم يرض المستحقون بتعجيلها أنه لا يجوز إخراج الثاين لأضرارهم حيث جثت بخلاف ما إذا لم تزد أو زوروا اه وقال سم قوله وينبى فاما إذا زادت مؤنة السلت الخ قد ينظر فيه بان ظاهر كلامهم إخراج الغشوش عن الغشوش وان زادت مؤنة السلت على قيمة الغشوش ولم يرض المستحقون ولهذا قال فى العباب فى الغشوش كالمعصاة والغشوش خالصه بخلاف الواجب بقينا ولا يجوز الغشوش عن خالص انتهى اه وينبى أن هذا كما يجرى نظيره أيضا وانما استكنوا عندها اكتمال بما باتى اه وقول الشارح من غير المختلط أى من المختلط ما بعلم أن فيه قدر الواجب (قوله فى تكميل النصاب) الى قوله بر بان العادة فى النهاية والمعنى قول المتن (ويضم غم العام بعضه الخ) ولا فرق بين اتفاق واجب المضمومين واختلافه كان فى أحدهما نقيضا لآخر بدونهما شرح بافضل قول المتن (واختلاف ادراكه) وعلية فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصابا بطلان الا صرف فيه ثم إذا أدرك باقيه وكل به النصابى كى الجميع سواء كان الاول باقيا أو اتفاقا باع ثبوت بطلان فى قدر الزكاة ويجب على المشتري رده ان كان باقيا وبله ان كان ناقصا ع وباتى فى الشرح قبل قول المتن ويجب بدو صلاح التمر مثله (قوله أو يحله) أى حار وبردته كخروجها من أظفارها بدو صلاح التمر ما بعلم (قوله فى نوع من النور) قد يقال الموافق لقوله السابق ومر الخ ان يقول على نوع من السن يساوى النور الخ (قوله فى لزوم وضع العلى الخ) قد يقال احتياج لهذا مع ما تقدم لانه يغفل عن نوعيته (قوله ليبين أن ما لى العبارةين الخ) اذ قد هذا كون المضموم البعض المضموم وذلك ان المضموم والمضموم النوعا جنس واحد

(٢٢) - (شرواى وإن قاسم) - ثالث (الى) ثم وزر عام (آخر) فى اكتمال النصاب ولو فرض الخلع غم العام الثانى قبل جذا الاول اجابا (ويضم غم العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه باختلاف نوعه أو لجهل الجربان العادة الالهية أن ادرك الثمار ولو فى الخلفة الواحدة لا يكون فى نون واحد طالع لزم التفكه فلا يصح التساوى فى الادراك تعذر وجوب الزكاة

فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجتماعا على ما حكى وهو أربعة أشهر على ما في الكفاية عن الأصحاب لم يأت بالعادة بأن ما بين الحلاخ النخلة إلى بدو صلاحها انتهى إدراكها (٢٥٠) ذلك لسكون رديان المعتمد اثنا عشر شهرا نظير ما يأتي (وفي أن أطلع الثاني بعد جدد الأول)

بغير الحليم وكسرهما وإتمام  
الذال وإتمامها أي قطعها  
(لم يضم) لخبره بعد أن صرح  
الأول فاشبه ثمر العام الثاني  
ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح  
الأول ضم اليه جز ما قبل  
قضية كلامه أنه لو تصور  
نقل أذكر محمل في العام  
مرتين ضم أحدهما إلى  
الأخر وليس كذلك  
الجلان كثره عاملين أن كان  
كل بعد جدد الآخر أو  
وقت نهايته وبرداده  
وان ضم مقاله من الحكم  
بأن كلامه مروي على غالب  
الاعتاد فلا ريب عليه هذه  
الصورة النادرة وان نقل  
ثبتت كثرته في مشارق  
الخشوب وهذا يعترض من  
عبارة السؤال فيقال إن  
أريد أن العرجون بعد  
جدا ثم يختلف ثم آخر  
فهو الحال عادة لا لا نسجم  
بشبهه أوائه يخرج بحسب  
تلك العراجين عراجين  
أخرى قبل جدد ذلك و  
بعده فهو موجود شاهر  
في بعض النواحي (و زرع  
العام ضممان) وان استغنى  
من أصل وأختلفا زرع  
وجسدا كاللثة زرع  
و ما عاود غاوش يغاوارق  
ما مرأت حتى العنب والنخل  
لا يضمنان بأن هذين برادان  
للدوام فكان كل محل كثره  
عام يختلف الزرع لا راد

(قوله فاعتبر وقوع القطع في العام الواحد اجتماعا على ما حكى) فالعبرة في اتحاد العام بوقوع القطع فيه قال مر  
والاعتدال العبرتي اتحاد العام بوقوع الاطلاعين فيه (قوله لكن رديان المعتمد) اعتمد هذا المعتمد مر  
أيضا (قوله وفارق مرمرات) العنب الخ لعل الفرق بابتدائه قوله وان اختلف الخ لا باعتبار زرع العام  
بل على ذلك نظير ما ذكر (قوله في المتن والاعتماد) اعتبار وقوع حصادهما في سنة والمراد بالحصاد  
حصوله بالثقل لا بالفعول كما فاده الكلام من أي شريف وقال ان جعلهم رشد الله شرح مر وعبرة الروض  
فصل وان تواصل بذور الزرع شهرا أو شهرين متلاحقة أي عادة فلا يزرع واحد وان تفاوتت واختلفت أوقاته

للتأنيد فكان ذلك كزرع واحد تعجل ادراك بعضه (والاعتماد اعتبار وقوع حصادهما في سنة) بأن يكون بن حصادي  
الأول والثاني دون اثني عشر شهرا ردية ولا عبرة بابتداء الزرع لان الحصاد هو المقصود عنه يستقر الجواب

لم يقع الزرعان في سنة يتو غنى **(قوله وازرع الاسنوى في ذلك)** أى في الاظهر المذكور عبارة عن النهاية وان غنى  
وجملة ما فيها عشرة أقوال أعجمها ذكر المصنف وتقله من الأكثرين وهو المحدثون قال الاسنوى انه نقل  
بأبطل يعول القول بتفصيله والحاصل ان لم أر من صححه فضلا عن عز ولى الأكثرين من الخ قال الشيخ في شرح  
منهجه ويحب بان ذلك لا يفتح في نقل الشيخ لان من حفظ جملة من لم يحفظ اه **(قوله ويكى عنه)**  
الخ أى من الحصاد في الزرع عبارة عن النهاية وان غنى والمراد بالحصاد حصوله بالقوة لا بالفعل كما فاده البكال من  
أبى شريف اه **(قوله وعن الجداخال)** أى على ما اختاره من اعتبار القطع دون الاطلاع بخلاف النهاية  
والغنى **(قوله زمن امكانه الخ)** أى حصولها بالقوة لا بالفعل كرى قول المتن **(وواجب ما شرب)**  
الخ ولتحقيق في أشهر امتزاج كلة لغیر السنة الاولى بخلاف غيرها لان الاما تتركز في الاموال لانها متوهضة  
منقطعة عن المياه عرضة للفساد نهايتها وغنى وباقى في الشرح مثله **(قوله من نهر الخ)** أى أو ساقية فحرفت  
من النهر وان احتاجت لتوليد نهاية **(قوله أو النخ)** عطش على الطر ويحتسب على غير **(قوله أو شرب)**  
عز وقمال أى عطش على الضمير المستتر مع الفصل **(قوله به)** الباء هنا كالباء في المتن بمعنى من أو السببية  
كأيشدها قوله **(يصرح جوا الخ)** وقال الكرى الباء هنا لا مدية أى اشربه بالماء عرقه لى ان يكون  
الماء معقول أو شرب به وقفا اه **(قوله ولا ينخ)** **(قوله ويصرح جوا)** أى عطش على المطر **(قوله)**  
ويسمى الى قوله من ما هنا في النهاية والغنى الا قوله أو ساقية **(قوله ينضع نحو)** يعسر الخ أى ينقل  
انما من يحمله الى الزرع بجوان أو غير كالتطالة والسلاطون يعبر في صورة الحياوان ان يكون بغير  
ادارة كان يحمل الماء في رواية على نحو جبل وبقية الى الزرع فيسقى به شجنا ويجسرى **(قوله)**  
سانس بسين مهلة وفون وشنة من تحت نهايتها وغنى أى ساقية في المختار والسانية الناضجة وهى  
الناقطة التى يستقى عليها يعسرى **(قوله ما يدبر الحياوان)** أى أو الأسميون شجنا **(قوله أو ناعورة)** عطش على  
دولاب **(قوله يدبرها الماء)** حيت كل الماء يدبرها بنفسه فلا وجب فيما سقى بها العشر لخطاؤنة  
عش وأوجب بانها كان يحتاج للاصلاح الاله اذا انكسرت كان فيه مؤنة يجسرى **(قوله أو ساقية)**  
يتأمل فيه الآن يقال غاية الامر فساد الاجلوة فلم يخرج الماء من كونه بعض سمن **(قوله أو بدلو)**  
معطوف على قول المصنف ينضع **(قوله أو جوب بسمانه)** أى عوضه راجع لبيع ما تقدم ويحتمل لوجوه  
لما ذكره الشراء الصريح **(قوله من ماء الخ)** بيان لما في قول المتن **(اشتره كرى)** **(قوله نفا الى الخ)** عبارة  
الغنى الاولى قراءة ما مقصورة على أنهم موصولة لاسم المدودة اسما للماء المعروف فاعلم على التقدير الاول ثم  
النخ والبرد بخلاف المدودة وقول الاسنوى وتم على الاول الماء الغنى ممنوع اذ لا يصح شراء ما تمت وقود  
يقال الماء الغنى داخل على التقدير ان اراد ضرورة الشراء المصادقة بالعصب والقاسد خارج على كليهما  
ان اراد حقيقة وهو الصريح في المصنف الاسنوى في التخصيص وقد يقال بل لم يلحقه أن للماء المطلق لا يطلق  
شراء على الغنى بصرى **(قوله أى العشر)** الى قوله فان قلت الغنى وكذا في النهاية بالقوله ومن تحكى به  
الاجماع **(قوله والغنى فيه)** أى فساد كرم من زجوب العشر فما شرب بنحو المطر ونصفه فما شرب بنحو  
النضج **(قوله هذا)** أى في النبات **(قوله ثم)** أى في الماشية **(قوله قلت الخ)** ويمكن الفرق بان الثمر  
ضمير حاصل حصاده في سنة واحدة اه وفيه تصريح بان مواصل زرع واحد وان يقع حصاده في سنة  
واحدة بخلاف ما يطلق المصنف والشراح **(قوله في المتن ينضع)** يشل جل الماء على الناضج الى الارض بدون  
ساقية ودولاب أو غير ذلك **(قوله أو ساقية)** يتأمل فيما الآن يقال غاية الامر فساد الاستحجار ويخرج  
الماء من كونه بعض **(قوله نفا الى المتن موصولة)** أى لا مدودة **(قوله فان قلت لم تزر الخ)** يمكن الفرق بان  
مشروعيه ان كان قد دفع حاجة الفقراء مثلا والحاجة الى الثمر والزرع أشد بدلا ذلك ضرورى لا يمكن  
الاستغناء عنه فشرع بكاتبه مطلقا بخلاف الحياوان والحاصل ان الثمر والزرع من الاقوات التى لا يقوم  
البدن بدونها فوجب تركها مطلقا وانما خفف قدر الواجب بخلاف الحياوان فان الحاجة اليهم مدون

وإذ ع الاسنوى في ذلك  
وأطال بما لا يصدق ويكفى  
عنه وعن الجداخال في  
زمن امكانه ما عالى لوجه  
وبصدق المالكه ان زرع  
عام من يصف يد ان انهم  
(وواجب ما شرب بالطر)  
والماء المنصب اليه من نهر  
أو جبل أو عين أو النخ أو  
البرد (أو شرب عز وقه)  
به ويصرح أى أو شرب  
بعر وقه (لقر به من الماء)  
ويسمى البعل (من نهر  
وزرع العشر) واجب  
(ما سبق) من بدو ونهر  
(ينضع) نحو بعير أو بقرة  
يسمى ذلك كرايا وناضج الانثى  
ناضجة وكل منهما ساقية أو  
دولاب) ضمير أو قد ينضع  
وهو ما يدبر الحياوان أو  
ناعورة يدبرها الماء بنفسه  
أو بدلو (أو جوب بسمانه)  
شراء صعبها أو قاسدا أو قصيب  
أو ساقية أو جوب بسمانه  
أو وهب لعظم المنعم ماء  
أو نخل أو برد نفا الى المتن  
موصولة (نصفه) أى العشر  
للاخبار الصعبة المرصحة  
في ذلك وصون محركى فيه  
الاجماع والغنى فيه كثرة  
المؤنة وخفها كما في الساقية  
والماعونة والنظر الى جواب  
وعنده فان قلت لم تؤخر  
كثرة الماء بساقط الوجوب  
من أصله هنا أو أنه تمثلت  
لان القصد باقتناء الحياوان  
غناؤه

لأنه منظر الواجب فيه بالحاصل منه كالمشقة قبل الباب ومن الحب والتمر عنه فنظر المطلق ثم أو جبراً التفاوت بحسب المؤنة عند هذا نظراً  
إلى أنه مائة وهي تكثر وتقل بحسب (٢٥٢) ذلك فتأمله والبلقيني افتاء طور بل في المسقي بما عيون أو ديمكة حاصلة أن المسقي منها

والزروع من الأقوات التي لا يقوم البدن بدونها فوجب ركاثهما مطلقاً وان اختلف قدر الواجب باختلاف  
الحيوان فإن الحاجة للسدون الحاجة المبالغ فيها تتعلق به الزكاة مطلقاً سم زاد الشورى وبأن من شأن  
العلف كثر المؤنة بخلاف الماعن شأنه خفة المؤنة بل الإباحة اه (قوله فنظر إليها) أي إلى عين (قوله  
الواجب) أي الوجوب (قوله ومن الحب) معطوف على باقتناء الحب والتمر (قوله مطلقاً)  
أي كثر المؤنة أولاً (قوله بحسب المؤنة) أي كثر المؤنة (قوله فنظر إليها) أي  
الواجب كردى (قوله في المسقي) أي من الزرع والتمر (قوله بمشترى فاسداً) كذا في أصله بخطه رحمه  
الله تعالى فهو صفة مولى مطلق أي شره فاسداً بصري (قوله للقرار) أي لعل الماء وحده كردى (قوله  
مثلاً) أي أو يسرون (قوله مطلقاً) أي في السنة الأولى وما بعدها كردى (قوله في كل زريعة) أي فما  
يحتاج إليه كل زرع خصوصاً ومن وقت زرعته إلى وقت أدراكه وهذا التفسير مع ظهوره في الفهم وفي  
الخارج يعني غاي البصري مما صفة قوله في كل زريعة كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى ولعل جملة إذا  
اكتفت الزريعة بسبعة واحدة فلو عبر بسبعة بدل زريعة لكان أنسب اه (قوله بخلاف شرائه) أي  
المبايع وحده (مطلقاً) أي بدون الوقت عدة كسنة (قوله أو مع القرار) في ما لو اشتري القرار وحده شرائه  
صحيحاً فظاهره أن ما سبق فيه العشر مطلقاً فإنه لا مؤنة حيث في مقابلته الماء أصلاً فراجع ثم رأيت ما ياتي  
عن سم أن غاي هو مروج فيما قلت (قوله وفرضت حصته) أي النذر مطلقاً أو مع القرار (قوله وما فصله في  
الصحيح) وهو قوله ما سبق به أولاً الخ كردى (قوله أنه حب الخ) بيان لكلامهم (قوله وفي سنة الشراء  
الخ) تفسير لقوله مطلقاً (قوله قال) أي الباقي (قوله لم يملك الماء) أي لا يكون مملوكاً لا حبل يصير مباحاً  
(قوله في تلك العيون الخ) أي فما سبق به من الزرع والتمر (قوله مطلقاً) أي عن انفصال الذي تضمنه  
الحاصل المذكور (قوله ولأن تقول الخ) أي مناقض القضية قول الباقي كردى (قوله هذا الخ) أي  
القضية المذكورة (قوله أرضين) بفتح الزايم (قوله ظاهر الخ) خبران (قوله لكن قال الأذرى الخ) منع  
للمناقضة المذكورة ثبت المألوف وهو وجوب العشر في أودية مكة كردى (قوله على أن مباحها) أي  
مكة أي مباحه ومن (قوله كباقي) أي في أحياء الموات كردى (قوله وعليه) أي ما قاله الأذرى (قوله لأن ماء  
عنون مباح الخ) قد يقال هو وان كان مباحاً إلا أنه لم يحصل الجمونة ولا ترجيح الإباحة التي لم تدفع المؤنة فاتجة  
أن الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء أي ولو مع القرار فان كان القرار أي رخصه  
فالخمس العشر لأنه حيث كالمسقي بالقنوات فليتأمل سم وفي الكردى على بافضل مانصه ويحت سم في  
حواشي التحفة في حصول المباح بكاهم وجوب نصف العشر لكن نقل عن الجبلى أن ما باخذه السلطان أو  
حافظ النهر لا يعن العشر وهذا إن لم يكن مسترداه من أخذ مظهره أنه مثله فخره اه أو قول تقدم عن عس  
أن ما باخذه للشكك على نحو الجزاء ثم نحو المتر من الغراه سم على رعي الدواب فيها فهو طر غير دلائع من  
الاسامة اه وقضيه أن ما يؤخذ ظلم على الماء لا يعن العشر مطلقاً (قوله وكذا السواقي) أي قوله فتعبره  
في المنع وكذا في النهاية الأقوله الغلبة على الضعيف (قوله وكذا السواقي الخ) القناه أي الآبار المنصب بعضها  
الحاجة للماء لم تتعلق به الزكاة مطلقاً (قوله لأن نفسه) قد يقال خصص الزرع والحب ليس إلا كونه يؤكل  
والحيوان كذلك وقال تعالى في الامتنان بالانعام ومنها ما يكون بنفسه مقصوداً أيضاً (قوله لأن ما صرعها  
مباح) قد يقال هو وان كان مباحاً إلا أنه لم يحصل الجمونة ولا ترجيح الإباحة التي لم تدفع المؤنة فالتعنه  
الواجب نصف العشر لكن هذا ظاهر إذا كان المشتري الماء فان كان القرار فاتجبه العشر لأنه حيث كالمسقي  
بالقنوات فليتأمل (قوله وكذا السواقي الخ) ما نسبها للقنوات

بمشتري فاسداً للقرار أو مع  
الماء أو السقاء وحده أو  
بمضروب مثلاً فيه نصف  
العشر مطلقاً لأنه مضمون  
عليه وكذا إذا توجه البيع  
إلى الماء وحده في كل زريعة  
وان فرضت حصته بخلاف  
شرائه مطلقاً أو مع القرار  
وفرضت حصته فان ما سبق به  
أولاً فيه النصف المؤنة  
بخلاف المسقي به بعد فان  
فيه العشر لأن الثمن انما  
يقابل الأول دون ما بعده  
فلا مؤنة في مقابلته اه وما  
فصله في الصحيح فيه نظر  
ظاهر والذي يجب وجوب  
النصف فيه مطلقاً كما هو  
ظاهر لكلامهم أنه حيث  
ملاك المؤنة لم يلزم مسوى  
النصف في سنة الشراء وما  
بعدها ولا تسلم أن الثمن  
مقابل لأول ما يقطع بل لكل  
ما حصل منه قال وأذا لم يملك  
حاصل النبع لم يملك الماء  
فوجب العشر مطلقاً اه  
وقضيه وجوب العشر في  
تلك العيون مطلقاً لأنها  
تخرج من جبال غير مملوكة  
وأصل منبها الذي يتغير  
منه الماء غير المملوك بل ولا  
معروف ولا أن تقول هذا  
وان كان هو القياس الآن  
قولهم لو وجدنا ثمره مسقي  
أرضين لم حاجة ولم نعرف  
أنه حفر أو أنصرف بنفسه

حكم لهم بملكه ظاهر في ملك ماء تلك العيون ومن ثم أجزم أهل الحجاز قد عموماً وحدها على أن مباحها مملوكة لأهلها السكن قال بعض  
الأذرى كباقي يحمل قولهم ما جعل أصله مملوك الأذرى الدليل أن كان منعه من مملوك لهم بخلاف ما منعه من مملوك أو يخرج من غير عام كدله فإنه  
بأي على إباحته اه وعليه فيجب في أودية مكة العشر لأن مباحه من مباح لأن جميع منافعها موات طعاماً والقنوات) وكذا السواقي المضمونة

من النهر العظيم ( كما طر على الصميم ) في المسقي بها العشرة لانه لا كافيه في مقابله الماء نفسه بل في عمارة الارض أو العين أو النهر واحدا منها أو بينهما لان يجري الماء فيها بطبعه الى الزرع بخلاف المسقي بنحو الناضج فان الكافيه في مقابله الماء نفسه ( و في ماسقيهما ) أي النوعين ( سواء ) أو جهل حاله كما يأتي ( ثلاثة أرباعه ) أي العشرة رعاية للجانين ( فان غلب أحدهما ( رور ) في قول يعقوبه ) ترجح الغلبة

(والأظهر) أنه (بسطا) كما هو القياس فان كان ثلثه بنحو مطر وثله بنحو نضج وجب خمسة أسداس العشر ثلثا العشر للثلاثين وثلث نصف العشر للثلاثين وتعتبر الغلبة على الضعيف والتقسيم على الظاهر ( باعتبار عيش الزرع ) أد ( النهر ) ( وحياته ) أنه المقصود بالسقي فاعتبرت مدته من غير نظري على مجرد الانفع فتعبر به بالنظر المراد به مدته وحده أولا ( وقيل بعدد السقيات ) النافعة يقول الخبارة فإذا كان من بذره الى اذراكه ثمانية أشهر فاحتاج في ستة أشهر زمن الشتاء والربيع السقيتين فسقي بنحو مطر في شهرين زمن الصيف الى ثلاث سقيات فسقتها بنحو نضج فيجب على العتد ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر فان احتاج في أربعة أشهر لسقية بطر وأربعة لسقيتين بنضج وجب ثلاثة أرباع العشر وكذلك جهل المقادير من نفع كل باعتبار البدة أخذنا بالاستواء مثلا يلزم التحكم ولو علم أن أحدهما أكثر وجعل عنه فالواجب ينقص عن

بعض تحت الارض والساقية هي المحنورة من النهر وجهه الارض ( قوله بل في عمارة الارض الخ ) عبارة اني لان مؤنة القنوت انما تخرج لعبارة القر يتوالها نهارا نهارا تحفر لاحياء الارض فاذا غلبت وصل الماء الى الزرع بطبعه بعد عشرين اه ( قوله واحدا ) أي الارض والعين والنهر ادعوا ( قوله أو بينهما ) أي هذه الثلاثة وما ( قوله أي النوعين ) أي كطر ونضج قول المتن ( سواء ) المراد بالاستواء باعتبار عيش الزرع وعنايته أخذنا بما يأتي أن الغلبة باعتبار ذلك سم ( قوله كما يأتي ) أي نقاب قوله وكذلك جهل المقدار الخ ( قوله لا بمجرد الانفع ) أي ولا الى عدد السقيات نهاية ( قوله المراد به مدته الخ ) أي النماء ( قوله النافعة ) الى قوله ( وهذا ) الغشبي الا قوله فان احتاج الى وكذا ( قوله بقول الخبارة ) ينبغي الاستكشاف في ذلك باعتبار واحد أخذنا من الاستكشاف منه به في الخارص الا في فراجه عش ( قوله فإذا كان ) الى قوله بهذا في النهاية الا قوله ولا فرق الى ونضج ( قوله فإذا كان الخ ) أي عيش الزرع ومدته ( قوله فسقتها ) أي الثلاث سقيات فالخير مفعول مطلق عددي ( قوله وكذلك جهل المقدار الخ ) ويظهر أنه يعمل بما كان في نفس الامر عند زوال الجهل بصري أي أخذنا من قول الشارح الا في الى أن يعرف الحال ( قوله أحدا بالأسوأ الخ ) وقيل وجب نصف العشر لان الاصل راء النافعة من الزيادة على محلي ونفي وفي بعض النسخ بالاستواء ( قوله ولو علم أن أحدهما أكثر الخ ) تبسج ضغفه شرح الروض فانه حكى في هذه الصورة ما ذكر الشارح فيها من المأوردى واقرو قد سوي الرافعي في الحكم بين هذه الصور والتي قبلها كما نقله عنه في الخادم وكذا سوي بينهما في الجواهر فتعلق ابن شريح بالجواهر حتى مقال المأوردى عنه فينبغي أن يكون المعتقد فيها التسوية لا ذكره بصري أقول وفي النهاية والغشبي وشرح المنهج مثل ما في الشرح والآلة اذا دللنا في ذكره المأوردى اه والأول قاله المأوردى وهو ظاهر اه بعد اتفاق هذه الشرع وعلى اعتمادنا في شرح الروض لا يجوز لنا اعتماد خلافه تعالى انفراد السيد البصري بترجمه ( قوله فيؤخذ البقن الخ ) قال سم انظر ما قبل الذي يأخذ وما حكم تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منها انتهى والظاهر أن المراد بالبقن ما يغلب على الظن أن الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه أنه الواجب صحيح لان الأصل عدم الوجوب عش وقوله وان تصرف المالك الخ يتألف قول الشارح والنهاية الى أن يعرف الحال وقول المغني ووقف الباقي الى البيان وعقب الخفي كلام عش بما صنفه في الرشدي ما نصه قوله فيؤخذ البقن أي ووقف الباقي كما في شرح الروض ومعنى أخذ البقن أن يعتبر بكل من التقديرين ويؤخذ الأقل منهما هكذا ظهر فليراجع انتهى واولنا انه سقي ستة أشهر بأحدهما وشهرين بالآخر وجهل عن الأكثر فلو خرج ذلك الزرع عشرين أردنا ما فعل في تقدير أن الأكثر هو الذي هما الهبما يكون الواجب ثلاثة أرباع العشر وربع العشر وذلك خمسة أرباع فالتين الخارج خمسة أرباع ووقف أردنا في العلم الحال فان أردنا راء العشرة أخرجهما اه ( قوله ولا فرق الخ ) عبارة المغني وسواء في جسم ما ذكر في السقي هما من أنشأ الزرع على قدر السقي هما أم أنشأ فاصدا السقي بأحدهما عرض السقي بالآخر وقيل في الحال الثاني يستحب حكم ما تصد اه ( قوله وان اختلف الواجب ) أي وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني نهاية ( قوله وهذا ) أي بقوله ويضم المسقي الخ ( قوله يعلم أن من الخ )

( قوله في المتن سواء ) المراد بالاستواء باعتبار عيش الزرع وعنايته أخذنا بما يأتي أن الغلبة باعتبار ذلك

العشر ويزيد على صفه فيؤخذ البقن الى أن يعرف الحال ولا فرق في كل ما ذكر بين أن يقصد السقي بما يعرض خلافه وان لا يضم السقي بنحو مطر الى السقي بنحو نضج في اكتمال النصاب وان اختلف الواجب بهذا الاستلزام لاختلاف الارض غالباً يعلم أن من له اراض في مجاهل متفرقة ولم يتخصص بنصاب الأمن مجموعها من مكانه ويظهر أنه لو حصل له من زرع دون النصاب حل له انصرف في انظر نفعه يحصله مما زرع ما ستره ويختص صلاصع الاول فاذا كان النصاب

الامر كذلك والمسئلة مصرح بها في الروضة قال عز وجل والجار والمجاورين (قوله بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة) أي ويحب على نحو المشتري رده ان كان باقيا وبطلان ان كان بالغنا عش (قوله وصدق) الى المتلقي النهاية والغني (قوله وصدق المالك في كونه مسبقا للح) اطاقه واصدق المالك وان اتهم مع ان قرائن الاحوال قد تقطع بكذبه كزارع فلاة لانه لم يبيعها ولا اخصها فربما يجهل السبق منه بنحو ناضح فلهل كل منهم محمول على غير ما ذكر فقد صرحوا بانه لو قال المالك هلك بحرق وقتر في الحريق وعلمنا انه لا يقع في الحريق من غير ان يبال بكلامه بصري عبارة الشارح في زكاة الماشية مع المستفاد من المالك التاج بعد الحل او غير ذلك من مسقطات الزكاة: ونالها الساعي واحتل قول كل صدق المالك الخ وقوله واحتل قول كل صريح فيما ترحا وكله لم يستحضره (قوله فمما) أي من الثمر ولزوع (قوله ولو في البعير) الى قوله نعم في النهاية والغني الا قوله قال الى ولا بشرط (قوله ولو في البعض) وان قل نجبة عش وبعاش وكردي على افاضل (قوله ضاطه) أي بدو الصلاح ثم نية (قوله في البيع) أي في باب الاموال والشارح معنى قول المتن (واشتداد الحالج) أي وحشا اشتداد الحب فينبغي ان يمنع كل المالك الا كل والتصرف وحب وحب فينبغي استحباب الفرق بينه وبين الفول حديث علم وجوب الزكاة في ذلك الزرع انتهى عبرة اه عش ومثل الزرع فمما ذكر الثمر كالبان في الشرح (قوله قال اصله) أي اصل المنهاج وهو الحرر (قوله ولو اشترى الخ) ولو اشترى تخيلا بغيره بشرط الحار فبدا الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك وهو البائع ان كان الخ لاه أو المشتري ان كان له وان لم يبق الملك له بان أمضى البيع في الاول وفيه في الثانية ثم ان لم يبق الملك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمر فجمع على من انتقلت البعوان كان الخ لاه فمما ذكر الكفة ووقفه ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه وان اشترى النخل بغيره أو غيرها قط كافر أو كاتب فبدا الصلاح في ملكه ثم ردها ببيع أو غيره كاقالة بعدد وبالصلاح لم يجز كاشتهار أي أحدا ما اشترى فلا يمس أهلها بالوجوب وأما البائع فلا يملكه من ثمنه في ملكه من الوجوب واشترى أهله لم يمس في ملكه ثم وجبها ببيع أو ردها على البائع فهو التعلق الزكاة بها فهو كبيع حدث بده فلا يخرج الزكاة من الثمرة ردها على الأرض أو من غيرها فله الزاد أو ردها عليه براءه فمما ذكر لا سقط البائع حقهم ان اشترى الثمر وحدث بشرط القطع فبدا الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فالزم البائع بالبقاء على الفسخ لتضرر بعض الثمراء الشجرة ولو رضى به وأبى المشتري لا القطع لم يكن للمشتري الفسخ لان البائع رضى بما سقط حقهم للبائع الرجوع في الرضا بالبقاء لان رضاه عار واذ افسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمر فجمع البائع على المشتري \* (فرع) \* قال الزكاة لو بدأ الصلاح قبل القبض فهذا عيب حدث بيد البائع قبل القبض فينبغي ان يثبت الخبار للمشتري قال وهذا اذا بدأ بعد الزرع ولا فقه - فمما ذكره استحق ابقاءه في زمن الخبار فصار كالمشروط في زمنه فينبغي ان ينسخ العقدان فلما الشرط في زمن الخبار يلحق بالعقد شرح الروض ومعنى زائد النهاية والاربع عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرط في القس على ما أوجده العاقدان في حرم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف التمس اذ نية تفرق الشرع ما لا يتغير في الشرطي اه (قوله وصدق) أي حذف المنهاج قول اصله المذكور (قوله من حيث تعليقه الخ) أي تعليق المصنف الوجوب بدو الصلاح كركي (قوله وموتة نحو الحداد الخ) أي كالباس والجل وغيرهما يحتاج الى موتة نهاية ومعنى (قوله من نالها من الخ) فلان نالها وأخرجها من مال الزكاة وتعذر استردادها من أخذها من قدر ما فوته ورجع في مقدار لفظة ناله عش (قوله لا يجب الاخراج الا بعد التصفية الخ) أي الا لارزوا العسل فانه يؤخذ واسبغ ماني قشرهما كحلر معنى ونهاية أي ويجوز اخرجنا الصانع القشر عش (قوله فمما تحجب) أي لا رد ثلثا ولا مع طول الزمن ولا مع مضرة أصله او خوف عليه (قوله بل لا يجزئ قبلهما) فلان يخرج في الحال الرطب والعنب مما ينتز (قوله مع وجوب الايجاب الاخراج الا بعد التصفية الخ) ويحل ما تفرق في ذيل الرزوا العسل اماهما يؤخذ

بان بطلان نحو البيع في قدر الزكاة ويلزم الاخراج عنه وان تلف وتعذر رده لانه بان زوم الزكاة فيه وصدق المالك في كونه مسبقا بما اذا وحلف ندبا ان اتهم (وتجب) الزكاة فيها من (بدو صلاح الثمر) ولو في البعض وباقي ضابط في البيع لانه حديثه كاملة وقوله بلغ أو صم (واشتداد الحب) ولو في البعض أيضا لانه حديثه قوت وقوله بطلان أصله فلما اشترى أو ورث تخيلا بغيره قيد الصلاح عنده فالزكاة على ملاه من انتقل الملك عنه لان السبب في اوجده في ملكه وحذفه للغيره من حيث تعليقه الوجوب ببدا كره ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد وموتة نحو الحداد والتعريف والحصاد والتصفية وسائر الزمان من خالص ماله وكثير غرضه من ذلك من الثمر أو الحب ثم يكون الباقي وهو غنما عظيم ومسم وجوبها بما ذكر لا يجب الاخراج الا بعد التصفية والخلاف فيما تحجب بل لا يجزئ قبلهما

ثم يأتي في المحدث تفصيل في شرح قوله فيهما يعين مجيء كله هنا فتنبيهه فالمراد بالوجوب بذلك انعقاد سبيل الوجوب الخارج إذا صار محرراً  
أولاً يبدأ وأرجبها صفى فعمل ان المحدثين اعطاء الملاك الذي تلتزمهم الزكاة الفقرة يستنبط أو وطباعتها الحصاد أو الجراد حرام وان نورابه  
الزكاة لا يجوز زلهم حسابها منها الا ان صفى أو جف وجدوا القباضة كما هو ظاهر ثم رأيت (200) مجلبا صرح بذلك مع زيادة فقال

ما حصله ان فرض ان  
الاستخذ من أهله الزكاة  
فقد أخذ قبل عمله وهو  
غام التصديق أخذ بعدها  
من غير اقباض المالك له  
أو من غير نيته لا يصح  
وهذه أمور لا بد من رعاية  
جميعها وقد وطأ الناس  
على أخذ ذلك مع ما فيه من  
الفساد وكبر من المتعبد  
برؤية أهل ما وجد وبه  
نبذ العلم وراء الظهور اه  
واعترض بمجراؤا المبيح  
ان بالرد له أمراً المرداه  
أنها اذا احتجت لتقط  
السبيل فدل على ان هذه  
عادة مستمرة من زمنه صلى  
الله عليه وسلم وأنه لا فرق  
فيه بين الزكوى وغيره  
فوجه في هذا الامر واداء  
سوى خلاف في مذهبان  
المالك ترك له غلات بلا  
نحوص يأكلها فكيف  
يضاق بمثل هذا الذي اعتمد  
من غير تكبر في العاصر  
والامصار اه وفيه ما فيه  
فاصول ما قاله مجلي ويلزمهم  
الخروج كله ما أعطوا كل  
أكلوه ولا يخرج على ناصر  
عن العراقيين وغيرهم  
لانه يغتفر في الساعي مالا  
يغفر في غيره وفزع فيها  
ذكر من الحرمة ما طلقهم  
نصب اطعام الفقراء يوم

أو يتزب غير ذي لم يحزمه ولو أخذ لم يقع الموقع وان خففه ولم يتقص لفساد القبض كالحزم من ابن المرقى  
واختاره في الروضة وهو المتعمدون نقل العراقيين خلافاً وردة خصال كان باقيا ومثله ان كان بالغاً كما  
في الروضة في باب الغصب بها ومضى وكذا في الاسي الا أنه اختار الرخصة عند التالف قال عس قوله  
مر وهو المتعمدون خلافاً لما أخرج جاني بنه أو ذهباً من المحدث في ربه فصفاه الا تخلفاً في الحاصل  
منه قدر الزكاة والفرق أن الواجب هناك ليس كمنافى من المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحالب المذكور  
والمتعبد فان الواجب بعينه هو جود فحما أخرجه غايته أنه اختلط بالتراب أو لث بن فغم المختلط من معرفة  
مقداره فاداسني وتبين أنه ندر الواجب أجزاؤه والالهام اه وتقدم من سم مثله (قوله) ثم يأتي في  
المحدث تفصيل (الح) ذلك التفصيل من صرح بعدم اشتراط تحديد الاقباض هناك فنفى قوله هنا وجدوا  
اقباضه سم وقد يدفع المناقاة بعمل قوله هنا وحدودا على ما يشمل تحديد النية بقرينة ما يسهل به بكتام  
الحلي المشتمل على ما صرح (قوله) ثم يعين مجيء كله هنا) أي خلافاً للاسي والنهاية والمعنى كما رأينا (قوله)  
بذلك) أي بدو الصلاح والاشتداد (قوله) انعقاد سبيل الوجوب الخارج (الح) عبارة عن غير انعقاد سبب  
وجوب الخارج (الح) (قوله) سبيل) أي بعد بدو اداء الحلف فان لم يشدد أو شلوه فلاز كاذبهم. ولا  
يجوز التصرف فيما باعشن (قوله) أو طما) الاولى كونه يقع الرام وسكون الطاء (قوله) حرام) ثم ان عمل  
زكاة ذلك ما عتد من السبب المصفي أو التمر الجاف فحل وسيأتي جوابا ان التصرف بالتمر بعد انصرص  
والتعين وقوله باعشن (قوله) وجدوا (الح) يقتضي انه لو أنه لا يكتفي بنق المالك حينئذ ولا عند  
الاقباض الاول كالحزم من هذا الثاني قوله وان نورابه الزكاة وقوله السابق ثم يأتي في المحدث المخرج يفي  
لاكتفاه بالنقابة اداء أو بعد نحو التصفية كما يعلم من اجتماع سبباني في المحدث بصري وتقدم جوابا الاشكال  
الاول والاملا. كمال عنفاة لقوله السابق الصريح لا اكتفاه بالنقابة ابتداء فقد يجب عنه بان يحمل  
التفصيل ويغنى عن المتقول فقط لاني ما يشمل ما عتد هناك من الاكتفاه بالنقابة اداء أيضا (قوله) بذلك) أي  
بقوله ان ما عتد من اعطاء الملاك (الح) (قوله) أن الاستخذ) أي للسبيل عند الحصاد (قوله) بعدها) أي  
بعد تصفية الماشق (قوله) وهذه أمور) أي اقباض المالك ونيته بعد التصفية (قوله) واعترض) أي  
ما قاله الحلي (قوله) على أن هذه) أي التقاط السبيل والتأنيث لرعاية تلعب (قوله) وأنه لا فرق فيه) أي في  
جواز التقاط السبيل (قوله) واداء أخرى خلاف (الح) أي كما يأتي (قوله) انتهى) أي كلام المحدث (قوله)  
وفي ما فيه) أي من كونه قول يجب وكونه واقعة قابل للعمل على غير الزكوى (قوله) فالصواب (الح)  
أي الصواب والافلاعة تراص قوي جداً (قوله) يلزمهم (الح) عطف على قوله حرام (قوله) خارج (الح) كما  
ما أعطوه) أي ورجع بمقداره لعلقة فحسب كالحزم عن عس (قوله) كالأكل (قوله) أي النصاب كما هو  
بعضه بنحو الاكل (قوله) على ما مر) أي في التنية الذي قيل قول المصنف والحل به صفى من تنية (قوله)  
لانه يغتفر (الح) قد منع اطلاقة (قوله) أنه لا فرق (الح) اعتمد الاسي والنهاية والمعنى (قوله) لما ذكر (الح)  
له بناء المقول (قوله) يجب (الح) لا يفيق ما فيه من البدو استكتف (قوله) قال) أي الزكوى (قوله)  
أو زادت (الح) يحمل تأمل بصري أي بان مقتضاها من شرط وجوب خروج الزكاة ان لا يذللون على

واجبها في قترهما كما مر شرح مر (قوله) ثم يأتي في المحدث تفصيل (الح) ذلك التفصيل من صرح بعدم  
اشتراط تحديد الاقباض هنا فنفى قوله هنا وجدوا القباضة فلي تأمل (قوله) يلزمه بدله) عبارة فيها امر أو  
قطعه من غير ضرر ورتز معتر جاف أو القيمة على ما يأتي آخر الباب اه

الجدا والاحصادا وجامس خلاف من أوجب سبلو ود انتهى عن الجدا دليل لا من ثم كره فاقههم هذا الاطلاق لا فرق في ما بينه فتنبيه الزكاة  
وغيره ويجب ان الزكوى لما ذكر جواز التقاط السبيل بعد الحصاد قال ويحمل على ما لاز كاذبه وأعلم انه ركن أو زادت أجرة جمع على  
ما يحصل منه كذا يقال هنا قول المحض (قوله) يلزمه بدله) أي ليس من وجوب في نسخ الشرح التي رأيت

وأما قول شيخنا الظاهر العموم وان هذا القول مغتفر فهو وان كان ظاهر المعنى ومن ثم حرمه في موضع آخر لكن لاوفق بكلامهم ما قدمته  
أولاً ومن لزوم إخراج زكاة ما لا يفرق في الحسب مع أنه لا يفرق في الأصناف ولا يفرق فيه وربعين الجبل في مثل هذا على ما لا

زكاة فيه وقد صرحوا بأن  
من تصدق بالمال الزكوي  
بعد حوله تلموه كونه ولم  
يقربوا بين قبليته وكثيره  
فحين جل الزكوي يجمع  
به أطراف كلامهم ولا ينفق  
ذلك ما ذكره في منع خص  
نخل البصرة لأنه ضعيف كما  
يأتي ويأتي رد قول الامام  
والغزالي المنع السكلي من  
التصرف بخلاف الإجماع  
وضعف ترك شيء من الرب  
للمالك والأحداث بالأكورة  
وأمر الشافعي بشراء الغنم  
الرب محمولان على ما لا  
زكاة فيهما ذاك واقع الفعلية  
نسقط بالاحتمال وكلمة بنظر  
الشيخان وغيرهم ما في منع  
بيع هذا في قصره إلى  
الاعتراض عليه بأنه  
خلاف الإجماع الغصبي  
وكأنه الأكثر بن وعينه  
الائمة الثلاثة كذلك لا ينظر  
فيما نحن فيه إلى خلاف  
ما نصح به كلامهم وان  
اعتراض بنود ذلك إذا ذهب  
نقل فاذا زادت الشقة في  
الترامة هنا فلا تفتي على  
المخلص بنقله مذهب  
آخر كذهب أحد فانه يجز  
التصرف قبل ان يخرص  
والتضمين وأن ما كل هو  
وعيله على العاد ولا  
يحسب عليه وكذا ما يديه  
من هذا في أوامه (وبسن  
نوص الشئ) الذي يجب

الحاصل من الترا والحب فليراجع (قوله الظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنايل بعد الحصاد  
ولا يحتمل على ما ذكره الزركشي سم (قوله مقدمتنا) وهو قوله فعل الخ ويحتمل ما نقله من الحبس  
والمال الواحد (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الجرمة سم أي فور فبدأ ذكر من  
لزوم الخ باطلاهم ندباً طعام الفقراء يوم الحصاد (قوله وبداخل الخ) أي النزاع (قوله بن قبليته الخ) أي  
التصدق (قوله ولا ينفق ذلك) أي حبل الزكوي (قوله لأنه الخ) أي ما ذكره الخ (قوله وباتي)  
إلى المتن ذكره عش عن الشارح وأقره (قوله وباتي الخ) عطف على قوله ولا ينفق الخ سم (قوله  
وضعف ترك شيء الخ) عطف على إدخال الخ (قوله وأحداث الباكورة وأمر الشافعي الخ) أي المالان على  
جواز التصرف في الزكوي قبل إخراج زكاة قال الكردى الباكورة السبل الادراك من كل شيء اه (قوله  
في منع بيع هذا) أي الغنم الربط (قوله عليه بأنه) أي المنع (قوله وكذا الخ) عطف على الإجماع (قوله  
وعليه) أي جواز البيع (قوله كذلك) أي كيد قوله وكما الخ (قوله لا ينظر) بيناه المفعول (قوله فيما  
نحن الخ) وهو منع ما عتد من إعطائه الملاك الخ (قوله كلامهم) أي الأكثر بن (قوله وان اعتراض  
بنود ذلك) أي انه خلاف الإجماع المفعول الخ (قوله إذا ذهب الخ) متعلق بقوله لا ينظر الخ وقوله لعدم  
النظر (قوله فاذا زادت الشقة الخ) أي كما هي ظاهرة (قوله في التزام مذهب الشافعي في منع  
التصرف قبل إخراج الزكاة) (قوله فلا تفتي الخ) بفتح العين وسكون الهمزة المتعاقبة أي لا يمنع شرعاً (قوله  
كذهب أحد الخ) وبه قال الامام والغزالي كذا في ما علم أنه يكتفي هنا بتقليد الأئمة فقط كما رول باب النبات  
كردي و. بأن ما ركبنا من إجماعنا هو في أخذ الامام أو نائبه بخصوصه فإما نحن فيمن وكل المالك بنفسه أو  
اطعمه له. وأصحابه وأولاده فلا بد من تقليد المالك أو نائبه أو مضافاً إلى ما قاله الامام والغزالي ما تصرف  
فيه المالك بحسب عليه كما علم مما يتخلف مذهب الامام أحد (قوله فانه يجز التصرف الخ) والمصرح به  
في كتب الحنابلة أن شرطه ان لا يجاوز الربع أو الثالث (قوله وكذا ما يديه الخ) الذي رأيت في كتب الحنابلة  
أنه لا يجوز له أن يهدي شيأ منه فتيه كرهى على بافضل أو قول يحتمل أن يجوز الأهداء في مختلف عند  
الحنابلة وأطلع الشارح على ما لم يطلع عليه المحقق الكردى من ترجيح جواز الأهداء عندهم قول المتن (وبسن  
نوص الترا الخ) قضية صنيع شرع البهجة دخول الخرص والغنم ولا يحلف ولا يئتمل وليراجع سم وتقدم  
عن عش و شيخنا الجزم بذلك (قوله التي يجب) إلى المتن في الغنم والنهاية (قوله وما أطال الماوردى  
الخ) أي تبعه زكواياي قال وهو في النخل أمال كرم فهم فيه كغيرهم بما يؤمن (قوله والحق بهم الخ) بأنه  
المفعول عبارة النهاية والمغنى قال السبكي وعلى هذا ينبغي إذا عرف من شخص أو بأدماع في أهل البصرة  
يجرى عليه حكمهم اه (قوله ونقل فيه الإجماع) فقال بحرخصه بالإجماع بما يؤمن في قول المتن (إذا بدا  
صلاحه الخ) ويجوز خصوص السبل إذا بدا صلاحه في نوع دون آخر في أقبس الوجهين معنى وتما يتو أقره سم

(قوله وأما قول شيخنا الظاهر العموم) أي عموم جواز التقاط السنايل بعد الحصاد ولا يحتمل ما ذكره على  
الزركشي (قوله ومن لزوم إخراج الخ) عطف على قوله من الجرمة (قوله وضعف ترك شيء الخ) عطف على  
رد (قوله في المتن وبسن خوص الترا الخ) في البهجة  
فان ضمن (أي الخلو) \* بالصرح المالك الترا الجاف وقبل ذلك \* فإذ في كله تصرفه  
وبعدان ضمن لم يفرغ يضمنه محققاً اه فقوله الترا الجاف قال في شرحه أي ان كان يحلف وقوله يضمنه  
محققاً قال في شرحه ان كان يحلف فان لم يحلف أو تألفه قبل الخرص أو التضمين أو القول ضمنه طلباً حافاً  
فيغرم القسيه اه ولا يخفى ان هذا الصنيع الذي في شرحه قد يقتضي دخول الخرص والتضمين مالا  
يحلف عليه تأمل وليراجع وقوله فيغرم القسيه وجهه ان يغرم المثل كما يعلم مما يأتي (قوله إذا بدا صلاحه

واعتمده

فقال كذا وان كان من قبل البصرة زكوايا أطال به الماوردى من استثنائه ونقل فيه الإجماع لانهم لا اعتنوه من شيخنا  
فغير جوت أكثر ما عليهم والحق بهم من هو مثله في ذلك وهو بأنه طريقه ضعيفة تفرد بها (إذا بدا صلاحه)



أوصلاح بعضهم (على ماله) للأمر الصريح بذلك ومن ثم قيل بوجوبه وبعبه بعضهم على الأول إذا علم الإمام أو نائبه تصرف المالك بالبيع وغيره قبل الحلف والحرص التخصيص فهو هنا ضروري يوجب من الرطب والغنم غراً أو (زويبان رى ما على كل شجرة ثم إن شاء

وأعتمده عـش (قوله) أو صلاحي (بعضه) أي ولو حجة أخذها ما قالوه فعملوا بداء صلاح حجة في نسيان أنه يجوز بسم الكل بالشرط قطع عـش (قوله) وبعبه (الح) أي وجوباً بالحرص (على الأول) أي على من انحصر (قوله) والحرص (ال) أي قوله وفيه تضعه فإنت في النهاية والغنى الأقوله لكن بحث في الوبي بعد (الح) (قوله) والحرص التخصيص (الح) عبارة الغنى والحرص لغو القول بالظن ومنه قوله تعالى قتل أنصاره وأصلها ما تقرر وحكمته الرق بالمالك والسحق اهـ (قوله) بان رى ما على كل شجرة) أي ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لبقاؤه انتهى بمقتضى (قوله) بشرط (الح) واجبع لقوله وإن شاء (الح) (قوله) لتعذر الحرز فيه) أي لاستتار حبل ولا يؤكل غالباً بطبختها بغير ثمانية ومقتضى قال عـش قوله حرز لأنه لا يؤكل غالباً (الح) هذا دون ما قبله بمثل التعبير بسم على البهيم والحرص إذا كان مع لابتين يبقى ما قبلت احداً ما فلا يجوز خصه اهـ (قوله) فهو ضعيف) فيه تأمل فإن شدة الضرورة تبرع الحرام المحض فضلاً عن المشترك بالاشتراك الغير الخفي مع بنية إخراج كانه فإيجع (قوله) وإن نقل عن الأئمة الثلاثة (الح) تقدم عن أحد ما وافقه بل ما هو أبلغ منه بسم (قوله) بل (له) ما تقرر بزيادة (قوله) وبعد بدو الصلاح) عطف على قوله بالثر (قوله) قبله) الأول ما قبله لأنه فاعل خرج لتعذر العطف قال عـش ومنه أي ما قبل البدو والبع الذي اعتيد به قبل ثلثه اهـ (قوله) لتعذر (خصه) أي لعدم انضباط المقدار لكثرة العاهات قبل بدو نها يقول المتن (ادخل جمعه) أي جمع الثمر والغنم فيها بنية (قوله) أو نصفه) أي لنصف العشر (قوله) نحوهم) أي كأحبائه موضوعاته (قوله) لكن يشهد (الح) عبارة الغنى والثاني أنه ترك للأحالة ثم تخلط وأختلط ما كنه أهله واحتج به بقوله عليه الصلاة والصلاة إذا حوصم فخذوا ودعوا الثلث فإن لم تدعوا الثلث فدعوا الربع ورواه أبو داود وصححه ابن حبان ويختلف ذلك بكثرة عقابه وقامتهم وأجاب الشافعي رضي الله تعالى عنه بحمله على أنه تركه ذلك من الزكاة لأن الحرص لبقرة (الح) أن هذا ينافي في قوله فخذوا ودعوا الإشارة لذلك أي إذا حوصم الكل فخذوا بحسب انحصار ما روى كونه شياً مخصوص بفعل الترك بعد انحصار مقتضى الإيجاب فيكون المترك له قدر ما يسفقه الفقراء لبقرة فهو اهـ (قوله) وما جواد (الح) أي حمل الأخذ على خبر تبع الشافعي (الح) نهاية (قوله) من الزكاة شئ) أي لأن من الأشجار بعضهم غير خص ثمانية (قوله) وفي تضعيف المتن) أي بتعبيره بالمشهور ولا بالظهور (قوله) مدرك هذا المقابل) الأول قد لا يبعد ما سقط لفظ مدرك (قوله) وهو) أي هذا المقابل وهو الاستثناء (قوله) واختاره (الح) أي مطلق الاستثناء الذي تضمنه المقابل عبارة الكردى الضمير يرجع إلى المقابل بالمعنى العام وهو لا يدخل جميعه في انحصار سواه خصوص ولم يدخل الجميع أو لم يخص اهـ أي فلا ينافي قوله الآتي وفي (الح) (قوله) ومرا جواب (الح) وهو أنه يحول على ما لاز كنهه قول المتن) وأنه يكفي (الح) ولا يجوز والما بهم يشبه الأبعد وتمتع بقرعته ولا يكفي مجرد قوله عـش (قوله) واحد) أي قوله ولا يكفي في الغنى وفي قوله وبضمكهما في النهاية (قوله) لأنه يتجهد (الح) ولا على الله عوسم كل بيعت عبده بن وواحد أو أقل ما تطيب الثمر بمقتضى شرح المنهج (قوله) ولو اختلف خالصان (الح) بقي ما لو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما في البهائم أن يقدم الأكثر عدداً عـش (قوله) ولو فقد خالص (الح) عبارة النهاية والغنى فإن لم يبعث أحدهما خالصاً أو لم يكن حاكم تحاكم إلى عدلين عالين بالحرص بخرصان (الح) اهـ قال عـش قضيته أنه لا يكفي خصه هو ولو اختلفا للفقراء وكان عارفاً بالحرص وهو ظاهر لانهاه اهـ

أوصلاح (بعضه) نعم إذا بداء صلاح فودع دون آخر في جواز حرص الكل وجهان في الحر والأوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الأقيس كما قاله ابن قاضي شبهة الجواز شرح حر (قوله) لتعذر الحرز وفيه) في تعذره في الشعر نظر (قوله) وإن نقل عن الأئمة الثلاثة مقابل أنه يوافق تقدم عن أحد ما يوافق قبل ما هو أبلغ منه

(٣٣ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) قبل بحث الخارص ومرا جواب عن هذا الاستثناء (وأنه يكفي خارص) واحد لأنه يجتهدون بعمل يقول نفسه فهو كالحاكم ولو اختلف خارصان فوقف احتج بعرف الأمر منهما أو من غيرهما ولو فقد خارص من جهة الشافعي

يحكم المالك جسد ابن يخرصان علمو يضمنانه كياناً بولاكني واحد احتياطاً لحق الفقراء ولان التحكم هنا على خلاف الاصل وفقاً للمالك  
 فجمع بعضهم نسواه واحد بذلك (٢٥٨) وبحكمهم ما ع التضمنين الا في المصلحة للتصرف وداننا لرفع الاستاذ قول الغزالي كلامه

**(قوله حكم المالك عدلين)** كذا في الروض وغيره سم **(قوله كياناً)** أي تضميناً صريحاً بقوله المالك  
**(قوله على خلاف الاصل)** أي لان الاصل في ان يكون من التضمنين وهما من المالك فقط **(قوله)**  
**بريد ذلك** أي بالتعليل الثاني **(قوله وبحكمهم ما ع)** متعلق بقوله الثاني **(قوله بغض التصرف الخ)**  
**أي بالرحمة** **(قوله وحمل ما قاله آخرون الخ)** يتأمل هذا الجمع مع قوله ما ع جاعداً اقتداراً كآدم أنه بعد  
 الخرص والتضمنين يباح التصرف في الجميع كسائر الخرصين **(قوله بشرطه الخ)** أي الخرص  
 واحداً كان أو اثنين معنى **(قوله العلم بالخرص)** أي لانه اجتهدوا بالجاهل بالشئ ليس من أهل الاجتهاد  
 نهياً بقوم معنى **(قوله بالاستفاضة)** يظهر أن مثله اعلم من بيعته من امام أو نائبه بانه عالم بالخرص بصري قول  
 المتن العدلة أي في الر والى يتعلل ومعنى وهذا أقدم مما لم يشرحه الشارح وان كان المال واحد بصري  
**(قوله ما ع)** (ما ع) هـ لا تامل ما دخل فيها سم قول المتن (وكذا الخ) يتأمل وعلم من العدلة الاسلام والبولوغ  
 والعقل ولا بد أن يكون ناطقاً وبصرياً بالخرص لانه لا يتوان في وصف ما ذكر من بيع قبل الخبر  
 نهاية **(قوله وصار الخ)** أي في شرح ويجب الاضطرار لقول المتن (وبصري الخ) معطوف على الحق  
 الخ لا على يقطع الخ وان كان هو المتبادر لعدم الرباط الا ان يجعل التروا في بيعه ما بين يتأويله ما بالنسبة  
 بصري ويجوز ان يجعل الترخيص البصري والنفارح لانه مقدم على **(قوله ان لم يتلفا)** أي قوله وان ياتي  
 النهاية يتوالت في الاول أي كل منهما وقوله وأخذ بكذا أو ما نسب إليه **(قوله ان لم يتلفا)** أي قبل التمكن نهاية  
 والخبر والاولى افراداً ضمير بارحاه الى الثمر الشامل للربط والعيب كآي النهاية والمغنى **(قوله بغير تقصير)**  
 منها **(الخ)** فان تلف بغير يد كان وضعه في غيره ومثله ضمن وانما لم يضمن في حالة عدم تقصير مع تقديم  
 التضمنين لانه امران كآي الساهله لانها علة ثبتت من غير اختيار المالك فقاما على شرط وبما كان  
 الاداء نهايتها **(قوله أي كل منهما)** هـ لا فسر الهاء بالثمر فلا اشكال حيث قيل افراد ضمير جافه وثلاثة ضمير  
 لغير جهم لان مرجع الاول حيث ضمير فرد هو الثمر والثاني ثمن وهو الثمر والى وبسبب لاجلها في التأويل  
 الذي ارتكبه المغنى على اتحاد المرجع في الموضعين في الاشكال الفرج لبيان الحكمة الواضحة فلتمأمل  
 سم **(قوله من الساعي)** هـ عبارة النهاية والمغنى من الخرص أو من يقوم مقامه اه أي ومنه شره كه عـ  
 ثم قال المغنى والمغنى هو الساعي أو الامام اه وعبارة شرح وفاضل وشرح الر وض واذا خرص وأراد نقل  
 الحق الى ذمة المالك فلا بد أن يكون مأذوناً له من الامام والساعي في التضمن اه **(قوله او الخرص)** أي الخرص  
 فيقول الاثنان وبالحال فما قدمه في شرح رانه ياتي خاص من اشتراط تعدد المحكم **(قوله لنحو المالك)** أي  
 من وله أو وكله أو شره **(قوله كضمتك اياه بكذا)** أي نصيب المستحقين من الربط والعيب بكذا عـ أو  
 زبانياً يتوالت معنى **(قوله وأخذ بكذا)** أي أو أقرضت ذلك نصيب المستحقين من الربط والعيب بكذا عـ أو  
 أو زبانياً بصري قول المتن (وقول المالك) أي فوراً ورشد ذلك قول الشارح أي شخ الاسلام فيقبل حيث  
 عبر بالغاصبي ويرد بقيد انما يقول انها يتوالت معنى فان لم يضمنه أو ضمنه فقبل المالك في حق الفقراء  
 بحاله اه ثم أتت قول العباب مع شرحه وقبل ذلك المالك الا بال أو وكله والا يكن أهلاً لولي له ويجب  
 في القبول أن يكون فوراً اه **(قوله بل الكل)** أي ولو بغير اذن شره كآي **(قوله كما يجوز ان)**  
 يضمن ز كآي خاصة المسلم شره كآي اليهودي قضيت صحته ذلك وان لم ياذن له المسلم في القبول عـ **(قوله)**  
**(قوله حكم المالك عدلين الخ)** كذا في الروض وغيره **(قوله وحمل ما قاله آخرون الخ)** يتأمل هذا الجمع مع  
 قوله ما ع جاعداً اقتداراً كآي **(قوله ما ع)** أي بعد الخرص والتضمنين يباح التصرف في الجميع كسائر الخرصين **(قوله)**  
**مرح بعض ما ع)** هـ لا تامل ما دخل فيها **(قوله في المتن بعد جافه)** هـ لا فسر الهاء بالثمر فلا شك

ينبغي التصرف في الربط  
 قبل الخفاف في ما ع اقتدر  
 الزكاة بالاجاع والانتساع  
 الناس من الربط وحمل  
 ما قاله آخرون على ما ع  
 الخرص والتضمنين (وشرطه)  
 العلم بالخرص وظهور  
 الاستفاضة فسميت  
 لاشهادانه بالاستفاضة  
 والعدلة وتأتي شروطها  
 في حيث أطلقت أو يدها  
 عدلة الشهادة لكن لاجل  
 حكاية الخلاف صرح  
 ببعض ما ع جافا  
 (وكذا الحرية والدكورة  
 في الاصح) لانه لا يتوالت  
 من لم تكمل فيه شرط  
 عدلة الشهادة أهلاً لها  
 (فاذا خوص) وضمن  
 (قالوا ان حق الفقراء  
 أي المستحقين ومرحمة  
 قفله) سم (في عام من عين  
 الثمر) بالثلاثة (وبصري  
 في المالك الثمر) بالثلاثة  
 (والربط) ان لم يتلفا بغير  
 تقصير منه فان تلفا بغير  
 تقصير منه قبل التمكن من  
 الاداء فلا ضمان عليه  
 (لغير جهم بعد جافه)  
 أي بل منهما لان الخرص  
 مع التضمنين يبيع به التصرف  
 في الجميع وذلك بدلي على  
 انقطاع حقهم منه (وشرطه)  
 في الانتفاع والصيرورة  
 المذكورين (التصريح)

من الساعي أو الخرص المحكم بالخرص (بضمينه) أي حق الفقراء لنحو المالك كضمتك اياه بكذا وأخذ بكذا  
 (وقبول المالك) أو وليه أو وكيله التضمنين على المذهب لان الانتفاع من العين الى القيمة يستدعي رضاهما وان في ريدما يعلم من جواز تضمين  
 الساعي أحدهم تكفي قدر حقه بل الكل كما يجوز له أن يضمن ز كآي خاصة المسلم شره كآي اليهودي

كما يأتي ويبحث أخذ من هذا ومن أن يجوز له أن يخرجها من غيره أنه لو ضمن حصته أو أخرجها من قسمها لم يلزم له التصرف في مالها وإن لم يخرج شيء من حصته بناء على أن القسم نافذ في كل شيء و قد اقتضى بعد الجفاف للضرر ودألا بكل بغيره مع صحة القسم وتبعه أن كذا المال أه وفيه نظر إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمه التي هي بيع بعد تعلق حق الزكاة فلجعل ذلك على ما إذا انقطع حقهم من عبثه بتضمين صحيح ثم رأيت بعضهم أطلق بطلان القسم وإن أخرج أحدهما قبلها أو بعده حصته ببيع في المال كله فيبتطل في حصته الشريك لعدم أدنيه ولم يحسب للجمهور إلزامه أن تنافسوا حيث لا يجوز له التصرف في شيء (٢٥٩) من المال ببقاء تعلق الزكاة حصته

ونفسه مالو باع شريكه عدلين بغير إذن شريكه يبطل في نصف كل لافي كل أحدهما أه وهذا كله مبنى على ضعف لما مر أن المتقول المعتبر أن الخلطة أي شريعتا أو جوارا في الحيوان والمشر وغيرهما كما مر حوايه تجعل المالكين كالمالك الواحد فيجوز لأحد الشرى بكن الأخر من ماله ولو بغير إذن شريكه كمتناه باذن الشارع ويرجع على الشريك بحصته ما لم ينو التبرع وحيث ذهبي أخرج أحد شرى بكن أو خطين بائنه التصرف في قدر حقه كما لو ضمن قدر الزكاة تضمنتا معا ولا يحل بيع ما طلب قسمته ما عطف أو غيره قبل القطع بأن يفرد الزكاة بالحرص في ثقله أو أكثران قلنا القسمه بيع والأحجب وكذا بعد القطع وقيل الجفاف وعلى المنع يقبض الساعي الواجب من القطوع مشاعا يقبض الكل وبه يسير المالك وعاصمته المستحقون قبض فائهم ثم

كبابي) أي في آخر الباب (قوله أخذ من هذا) أي من جواز تضمين الساعي أحد شرى بكن قدر حقه (قوله) من غيره أي غير ما تعلق به الزكاة (قوله لو ضمن الخ) لعله بناء الغافل من الثلاثي يعني لو قبل تضمين الساعي حصته (قوله أو أخرجه) أي مما عنده من الحب المصق أو الثمر الجاف (قوله) وإن لم يخرج شريكه الخ أي لم يضمن (قوله قال غيره) أي غير الباحث المتقدم عطف على قوله أفرز (قوله) إذ لا يكف بغيره يعني بما يتعلق بحصته شريكه (قوله وفيه نظر) أي في أماله الغير (قوله) إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك الخ) انظر ما تقدم قبله والحاصل من تنبيه سم أي من قول الشارح ويبحث بعضهم أن للعالم الاستقلال بالقسمه الخ وقد يجب بأن ما تقدم في قسمه المالك ينعوين المستحقين وما هنا في قسمه الشرى بكن بينهما (قوله فلجعل ذلك) أي أماله الغير (قوله على ما إذا انقطع الخ) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو أخرجه وما هو ذلك ينقطع حقهم من العين الآن يقال كلامه بالنسبة لشرى بكنه فإنه لم يوجد حصته ضمن ولا أخرج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وأن أخرج الخ) عطف على بطلان القسمه (قوله) لبقائه تعلق الزكاة أي بعضها (قوله وهذا الخ) أي أماله البعض (قوله ما لم ينو التبرع) يشمل الاستلان (قوله ولا يجب) أي قوله ذكره المجموع في شرح الروض (قوله قسمه ما عطف) أي مما يضرب أماله ونحوه كما هو ضمن كلام الروض وفيد. وأضاف قول الشارح الآتي وفارق الخ (قوله) بأن يفرد الخ) انفسر القسمه بذللنا البسته حقيقة بغيره للمراد بعين شيء للزكاة ليصرف المالك في الباقي وقتما كرهى (قوله) أن قلنا القسمه ببيع) أي امتناع بيع الربط بالربط اعلم (قوله) أي بان قلنا أنها أفرز وهو ما صحه في المجموع واعلم وتقدم في التمرح أنه الأصح (قوله وعلى المنع) أي المروجع (قوله) من المفقوع الخ) إنما قد به لأن غير المفقوع الذي يجب لا يصور فيه القبض كما مر وإنما الذي لا يجب فهو كقطع كما مر أيضا كرهى أقول تقدم أن المراد يجب في كلام الشارح نحو ما مضى أهله وتقدم عن الروض والروض أنه مثل المفقوع فلا ساعي قبضه ما شاء يقبض الكل ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وان يقطع ويرق بينهم بفعل ما فيه الاحتياط (قوله) ويلزمه فعل الاحتياط أي من البيع أو التفرق أو التقيف (قوله) بقاء الثمرة أي التي لا تحرق أو تضر أو تفسد أهله روض (قوله) فإن أتلفه الخ) أي الثمرة التي تضر بالأصل أو تحصر دثار روض (قوله وقت التلف) أي أو التلافي أسنى (قوله قال) أي في المجموع (قوله وفارق هذا) أي لم يفته أو لوجب طباها (ما مر) أي في شرح والافراط واعبنا

حيث ذفر افرادهم في حقاؤه وتنبيهه بغير جهمالان مرجع الأول حيث قد مر وهو الثمر والناثي منى وفوارثه والربيب ولا حاشا إلى التأويل الذي ارتكبه البني على اتحاد الجميع في الموضعين فيرد الاشكال المخرج لبيان الحكمة الواضحة فليتأمل (قوله) إذ كلامهم كالصريح في امتناع استقلال المالك بالقسمه الخ) انظر ما تقدم قبله والحاصل من تنبيه سم أي من قول الشارح ويبحث بعضهم أن للعالم الاستقلال بالقسمه الخ وقد يجب بأن ما تقدم في قسمه المالك ينعوين المستحقين وما هنا في قسمه الشرى بكن بينهما (قوله فلجعل ذلك) أي أماله الغير (قوله على ما إذا انقطع الخ) قد يقال قد فرض أنه ضمن حصته أو أخرجه وما هو ذلك ينقطع حقهم من العين الآن يقال كلامه بالنسبة لشرى بكنه فإنه لم يوجد حصته ضمن ولا أخرج فالحق متعلق بالعين بالنسبة له سم (قوله وأن أخرج الخ) عطف على بطلان القسمه (قوله) لبقائه تعلق الزكاة أي بعضها (قوله وهذا الخ) أي أماله البعض (قوله ما لم ينو التبرع) يشمل الاستلان (قوله ولا يجب) أي قوله ذكره المجموع في شرح الروض (قوله قسمه ما عطف) أي مما يضرب أماله ونحوه كما هو ضمن كلام الروض وفيد. وأضاف قول الشارح الآتي وفارق الخ (قوله) بأن يفرد الخ) انفسر القسمه بذللنا البسته حقيقة بغيره للمراد بعين شيء للزكاة ليصرف المالك في الباقي وقتما كرهى (قوله) أن قلنا القسمه ببيع) أي امتناع بيع الربط بالربط اعلم (قوله) أي بان قلنا أنها أفرز وهو ما صحه في المجموع واعلم وتقدم في التمرح أنه الأصح (قوله وعلى المنع) أي المروجع (قوله) من المفقوع الخ) إنما قد به لأن غير المفقوع الذي يجب لا يصور فيه القبض كما مر وإنما الذي لا يجب فهو كقطع كما مر أيضا كرهى أقول تقدم أن المراد يجب في كلام الشارح نحو ما مضى أهله وتقدم عن الروض والروض أنه مثل المفقوع فلا ساعي قبضه ما شاء يقبض الكل ثم للساعي أن يبيع نصيب المساكين للمالك أو غيره وان يقطع ويرق بينهم بفعل ما فيه الاحتياط (قوله) ويلزمه فعل الاحتياط أي من البيع أو التفرق أو التقيف (قوله) بقاء الثمرة أي التي لا تحرق أو تضر أو تفسد أهله روض (قوله) فإن أتلفه الخ) أي الثمرة التي تضر بالأصل أو تحصر دثار روض (قوله وقت التلف) أي أو التلافي أسنى (قوله قال) أي في المجموع (قوله وفارق هذا) أي لم يفته أو لوجب طباها (ما مر) أي في شرح والافراط واعبنا



وهذا يعلم ضعف اقتضائه: بر واحد بان للمالك قبل التضمين الاكل اذا نوى انه يخرج الجلف لان حق المستحقين شائع في كل ثمرة فكيف يجوز  
 ان يشبهه بغيره بله (ولو ادعى المالك هلاك الخمر) أو بعضه بسبب في كسرة) جعلها من الهلاك لان الغالب ان المسروق يخفى  
 ولا يظهر فلا اعتراض عليه بخلاف نزع (أو ظاهر) كثر بق (عرف) دون عومه (ومعه ٢٦١) ولكن انهم في هلاك الثمرة (صدق)

يتمسكه في دعواه ما ذكر  
 واليمين هنا وفي سائر ما يأتي  
 مستحقة (فان لم يعرف  
 الظاهر) بان عرف عدمه  
 أو لم يعرف شي (طوب  
 بينة) فوقعه (على الصحيح)  
 لسهولة اقناعها (ثم يصدق  
 يمينه في الهلاك) أي  
 بذلك السبب لاحتمال  
 سلامة ماله بخصوصه ولو  
 اقتصر على دعوى الهلاك  
 من غير تعرض لسبب قبل  
 قوله ويحلف ذبا ان انهم  
 (ولو ادعى حيف الخارص)  
 عليه باخياره بزيادة عدا  
 قلبه أو كثره لم يسمع دعواه  
 الابينة - كدعوى الجور  
 على الحاكم (أو غلط بما  
 يبعد) فوقعه عدا من عالم  
 بالخارص كل ربع (لم يقبل)  
 لعدم بطلان دعواه ثم يحلف  
 عنه القدر الممكن الدعوى الذي  
 اقتصر عليه سبب قبل (أو  
 بمقتضى) بفتح الميم وبين  
 قدره كواحد فمائة  
 وكسدر أو عشر على ما قاله  
 البندنجي واستبعد في  
 السدس وقدمته الرافعي  
 بنصف العشر (قبل)  
 وحلف ذبا ان انهم (في  
 الاصح) لان صدقه يمكن  
 هذا كله ان تلقى الخمر  
 ولا أعيد كيه \* (فرخ) \*  
 علم عامر أنه اذا تلف الخمر

وتقدم عن النهاية والمغني ما يشهد جواز التصرف فيما عدا قدر الزكاة شائعا (قوله) وبهذا يعلم ضعف (الح)  
 وفا قالها بالمغني وشرح الروض والمنهج (قوله) أو بعضه الى القرع في المغني الا قوله بان عرف ال  
 المتز وقوله واستبعد الى المتز وكذا في النهاية لا قوله أو كسدر الى المتز (قوله) كثر بق أي أو رد أو تب  
 نها يعومني (قوله) ولكن انهم (الح) أي وان لم يتم صدق بلاعين نها يعومني (قوله) في دعواه ما ذكر  
 أي في دعوى الناف بذلك السبب نها يعومني (قوله) بان عرف عدمه فيه توقف ظاهر ثم رأيت في شرح  
 العباب وشرح الروض مانعه وان لم يعرف وقوعه ولم يكن قال تلف بغير يق وقع في الخمر وعلمنا خلافه  
 لم يلتفت الى قوله ولا الى بينة اتفاقا اه وفي النهاية والمغني وشرح المنهج ما وافقه قول المتز (أو غلط (الح)  
 ولو لم يدع غلطه غير أنه قال لم أجد الا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحتمال تلفه قاله الماوردي وغيره  
 أسن ونهاية ومعنى (قوله) لعدم بطلان دعواه عدا وانها يعومني لم يقبل الابينة لعدم بطلان دعواه  
 الغلط اه (قوله) وبين قدره أي والام يسمع دعواه سم ونهاية ومعنى (قوله) كوا (الح) عبارة  
 النهاية وكان مقدرا يقع عاذه بين الكيلين كوا في مائة فوق قبل في الاصح وسط عدا عدا عدا كان  
 أكثر مما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا كخمسة أو سق في مائة قبل قوله وسط عدا ذلك القدر اه  
 وكذا في المغني والاسن الا أنهم ما زادوا عاذه كخمسة أو سق في مائة قال البندنجي وكشعر الخمر قد سدها اه  
 (قوله) هذا كيه أي قوله أو بمقتضى وبين قدره الى هنا منهج ونهاية يعومني (قوله) ولا أعيد كيه أي  
 وعمل بها في دعوى شرح المنهج قال الجيري قوله أعيد كيه أي وجوب بالتعير بالاعادة لتزيل الخمر  
 منزلة الكيل ويمكن أنه كل أول بعد الجداء ثم ادعى بعده الغلط اه (قوله) علم عامر لعلم قول  
 المصنف فاذا خرس فلا يظهر ان حق الفقر ادعى قوله ولو ادعى الخمر وما ذكره الشارع في شرحه (قوله) أو قبل  
 ذلك أي قبل الخرس أو التضمين أو القبول ليعاب واسن (قوله) لا لحرف ضمر (الح) أي بان كان لحرف  
 ذلك ونحوه فقد تقدم ان لازم جيند فية الواجب طب (قوله) لم يسمع اه أي عشر الرب أو نصفه قال  
 سم لزوم المثل هو الواجب مر اه وتقدم عن الغني والنهاية ما يفيد ترجحه وعن عس أنه العمد  
 (قوله) وترجع الروضة (الح) اعتمد الا ليعاب والادنى (قوله) هنا اه احتمال هنا فانه يرجع باب الغصب  
 لزوم المثل كاسر (قوله) القيمة أي قيمة عشر الرب ان يني بلا مائة ليعاب واسن (قوله) كل أو عاذه ذلك

فيما عدا نصيب المستحقين اه وكذا ظاهر عبارة الروض وأما له وغيرهما ولا يخفى ان الاشكال وقد يدفع  
 ما به لا يؤمن أن تلف ما عدا قدر الزكاة لم يلزمه فيما اذا تلف بغير تقصير للاحتمال الواجب من ذلك الباقي  
 كليل عليه قوله لا في آخر الصفحة وبعضه كالباقى في الاول دفعه انه انصرف في حق غير ماله انصرف  
 فمن كل أو بعض فمحق للمستحقين ثم ان استثنى في البيع قدر الزكاة على ما يأتي آخر الباب فتجزم عدم  
 الخمر (قوله) لان الغالب ان المسروق (الح) فديجاب أي بان للراد بالهلاك فواته عن يده (قوله) في المتز  
 أو بمقتضى قال الاسنوي أي وكان مقدرا يقع بين الكيلين في الهلاك كالوسق في المائة قال الحاتمي  
 المحتمل في كلام المصنف بما يقع بين الكيلين احقر الزا عا فوقي ذلك مما هو محتمل أيضا كالمسوق في المائة فان  
 الرافعي قد خرمه به يقبل ويحلف عند التهمة وحكى الوجهين فيما يقع بين الكيلين خاصة فلذا في شرحه  
 كذا في مائة اه وجه تخصيصه بخلاف ما يقع بين الكيلين عدم تحقق النقص واحتمال انه من تفاوت  
 الكيل (قوله) وبين قدره أي والام يسمع دعواه (قوله) لم يسمع اه لزوم المثل هو الواجب مر (قوله)  
 وترجع الروضة (الح) عبر في الروض بقوله لم يسمع عشر الرب فقال في شرحه أي قيمته

الذي يحلف بعد ان خرس والتضمين والقبول لم يلزم كانه عا قبل ذلك لحرف ضمر راضه لم يسمع له لانه متى على تناقض فيه وترجع الروضة  
 هنا القيمة منصوص الشافعي والاكثر من وجهه هنا وان كان خلافه ان الشافعي راعى مصلحة المستحقين لحشية فساد الربط قبل وصوله اليهم  
 كالأمر أعيد ذلك حيث الزموه فيما اذا تلف نصاب الماشية عن الحيوان الواجب

وان كان متقوماً رابحة للجنس ما أمكن (٢٦٢) بخلافه ما أُلغى أجنبي لا تلزمه الا القيمة فغير قوانين المال وغيره وأيد ذلك جمع قولهم

جواباً عن بحث الرافعي وجواب  
التر الجاف لأنه واجبه وقد  
قوله لا نقول واجبه الجاف  
الا اذا جفف أو ضمنه  
بانحرص وسلطناه عليه ولا  
فسر في لزوم القيمة بين  
ما ينهر وغيره ولو تلف كله  
بعد ذلك قبل إمكان الاداء  
بلاقتصير لم يلزمه شيء أو  
بعضه كى الباقي قال الدار  
ولو أُلغى المال بعدهما  
أجنبي لزم المال الكائن  
ضمن الجاني والأقل أو قبل  
التضمين فلا شيء عليه  
ويطلب الغاصب عليه  
أن يضمن القيمة ولو قلنا  
الواجب يدفعها للمالك  
للمستحقين ولا يلزمه شراء  
واجب الزكاة بها كغيره  
ظاهر كلام الروضة وأصلها  
وغيرهما واذلزمه التمر  
فقاله المالك ادعى شيئا  
عليه لم يرض لمافي من  
اتحاد القايض والقبض الا  
اذا قلنا فمن قال لم يرض  
في كذا عا لم يرض له يصح  
وغيره لأن الاتحاد وقع ضمنا  
لا قصدوا باقتراح شرط  
البيع وآخر الوكالة ما في  
ذلك وفي المجموع عن الامام  
عن صاحب التمر بيب لاخذ  
الشر بكن في وطب خرصه  
على صاحبه والزامة حصته  
تمرافلزمه بتصرف في  
الجسم وانقر عدم رضاقية  
الشركة وهم المستحقون  
لما يأتي ان شرهم غير

أى فاجبوا التمثيل في اتلاف النقصوم (قوله وان كان متقوماً) والاولى العمل (قوله رابحة للجنس الخ)  
الانساب لما. له ما في الاسنى والا يعاب لان الماشية أتفع للمستحقين من القية بالبر والنسل والنشر اه  
(قوله بخلافه ما أُلغى أجنبي) ان كان المراد بخلافه ما أُلغى أجنبي فان نصيب الماشية كما يتبادر وقوله لا يلزمه  
الا القيمة في غاية الظهور سم أقول وخيم الكردى بذلك وعليه فقوله الشارح فغير قوانين أى في الماشية  
لكن في الحرم نظراً لاحتمال رجوعه الى التمر مطلقاً سواء كان اتلافه قبل التضمين أو بعده (قوله وأيد  
ذلك) أى أيد ترجيح الروضة هنا القيمة كردى (قوله عن بحث الرافعي الخ) أى فيما اذا أُلغى التمر  
الذى يجب قبل انحرص والتضمين والقبول سم (قوله ولا فرق الخ) من كلام الرافعي وعمله لقوله بوجوب  
التمر الجافو (قوله لا نقول الخ) مقول الجمع كردى (قوله ولا فرق الخ) يظهر أنه من الشرح وليس  
من مقول الجمع (قوله في لزوم القيمة) أى فيتمشتر الزام على ترجيح الروضة (قوله ولو تلف الخ) الى قوله  
قال الخ في النهاية والمعنى (قوله ولو تلف الخ) أى باقتسامه أو غيرها كسر فقتل جفاً أو بعده يعاب  
(قوله بعد ذلك) أى انحرص والتضمين والقبول وكذا قبل ذلك المعلوم الاول (قوله ذكر الباقي) أى حصته  
وان كان دون نصيب يعاب ونهاية (قوله ولو أُلغى المال بعدهما) أى بعد انحرص والتضمين كغيره في  
العيب وشرحه عن الدارى سم (قوله ان ضمن الجاني) قال في شرح العباب بان كان متمرماً ولو معسر الا حياً  
فيما يظهر انتهى اه سم (قوله ولا خلاف الخ) أى كونه ثابتاً فتا يعاب (قوله فلا شيء عليه الخ) أى لان الزكاة  
متعلقة بالعين يعاب (قوله الغاصب) أى المثلث بعد التضمين أو قبله (قوله وعليه) أى على ما قاله الدار  
(قوله ان غرم القيمة الخ) قياس حريان الاجنبي على قياس الضمان في مسئلة الحيوان ضمنه هنا بماثل  
سم أقول فمقتول الشارح الماراً فبخلافه ما أُلغى أجنبي الخ ان الضمان هنا بالقيمة (قوله واذلزمه  
التمر الخ) يحتمل أن هذا فيما اذا أُلغى الاجنبي بعد انحرص والتضمين وقوله المتقدم ان غرم فيما اذا أُلغى  
قبله ما يحتمل ان هذا معنى على بحث الرافعي وما تقدم على ما رجحه الروضة وما لبسه الشارح في اتلاف  
المالك ولعل هذا هو الاقرب (قوله ما في ذلك الخ) أى من السؤال والاجاب (قوله وفي المجموع الخ) عبارة في  
الاعباب وفي المجموع قال الامام اذا كان بين رجلين وطب شره على الفعل فخرص أحدهما على الآخر  
وازاد ذمته تمراً جافاً قال صاحب التمر بيب تصرف الخمر ووص عليه في الجميع ولزمه لصاحبه التمر كيتصرف  
في نصيب المسكين بانحرص قال الامام وما ذكره بعده في حق الشركة وما يجرى في حق المسكين لا يقاس  
به تصرف الشركة في أملاكهم المحقة انتهى كلام المجموع عوضاً عن عدلان ما قاله صاحب التمر بيب  
اه (قوله فيلزمه) أى يلزم التمر على الخمر ووص عليه (قوله وبتصرف) أى انحرص ووص عليه في الجميع لعله فيما  
اذا وجد خمر وضمين آخر من الساعى والامام بعد خمر والزائم الشرية كما يشهد به ما رآنا نفعاً عن الاعباب  
والا فاطلاقه مشكل فلهذا جمع (قوله واغتر الخ) من عند الشارح وليس من كلام صاحب التمر بيب (قوله  
عدم رضاقية الشركة) أى على خصوص أحد الشر بكن على صاحبه والزامة حصته تمراً (قوله بخلاف  
القصة) أى بان يصح الارام المذكور ان قلنا ان القصة تفرز وأن لا يصح ان قلنا انها سم (قوله ويؤيد  
ما قاله) أى صاحب التمر بيب (قوله فله الخ) أى لما في الأصل والعمل في العكس (قوله والساعى ان ضمن

جهوداً

بحقيقة لبناءها كغالب الفرق ولا يأتى هنا خلاف القصة لان مجرد تضمين ذلك لا يستلزمها ويؤيد ما قاله قولهم اه  
الساقط وخالف المالك على التمر العامل أو عكسه فله خرصه عليه وتضمينها به يتم قال جمع معة ومومن والساعى ان ضمن

يهوديا (الخ) أى ولا تظن لكون الذى ليس من أهل الزكاة لان التضمن يكلمهم مما مرموز له القرض باعاب  
(قوله لانهم) أى اليهود (قوله وابن) واحتمن الغاغبين) بيان للواقع اذ مجرد كونه ساعيا كلف في حصة  
التضمن (قوله فخصمته لهم الخ) أى تضمن ابنه واحة اليهود ظاهر في أن اليهود ملكوا ذلك الرب ببدله  
الثابت في ذمتهم وهو الثمر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) هذا قوله انهم شركاؤهم في الثمر و (قوله  
قال السبكي الخ) رد لما قد تروهم ور ودعى قوله فخصمته الخ فكان المناسب ابطاله لانه يعملوا والمزيد  
اسم فاعل يؤد باسمه مفعول (قوله وزعم انه يتغير) أى هنا والافق ما غتفر وا في معاملة الكفار ما لم  
يفتقر وفي غيرهما في مواضع سم

### \*(باب زكاة النقد)\*

(قوله وهو ضد العرض الخ) كأن المراد أن النقد المد المراد في هذا الباب ضد ما ذكر والا فالدين قد يكون ذهباً  
وفضة وأطلق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله أو عرضاً أو نقداً سم (قوله لمن زعم الخ) وهو  
الاسنوي معنى (قوله اختصاصه بالضررب) أى من الذهب والفضة بمعنى (قوله الوازن) أى صاحب الوزن  
كردى (قوله وهو صريح الخ) قد غنم الصراحة بجواز أن له معنى آخر سم عبارة النهاية أصل النقد لغة  
الاعطاء ثم أطلق على المنقود من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول والنقد إطلاقاً أحدهم جعل ما يقابل  
العرض والدين فيحمل المضروب وغيره وهو المراد هنا الثاني على المضروب خاصة والناسخ الاطلاق أيضاً  
كالنقد اه قال الرشدي قوله مر لغة لاعطاء ظاهره ولو تغير المنقود فليراجع وقوله ثم أطلق على  
المنقود لعل المراد ما يعطى من خصوص الذهب والفضة لا مطلق ما يعطى بدليل قوله ولقد أطلقوا ذلك اذهو  
كالصريح في أنه ليس له غير هذين الاطلاقين اه وقال ع ش قوله مر والنقد إطلاقاً أى في عرف الفقهاء  
وقوله مر والناسخ الاطلاق الخ أى من الذهب والفضة اه (قوله وحيثئذ) أى حين كان النقد  
معيان عرف عام ولغوي خاص كرى (قوله مثل الكل) ينبغى حتى الدين من النقد ولا يستغنى عنه بذكره  
في باب من تلزمه الزكاة لا في الآية لا في حيث هناك قدرناه سم (قوله والاصل) أى قوله قال بعض الخ في المعنى  
الاقوله ولا بعد الى التزاد في قول المن ولا شئ في النهاية الا قوله وقيل الى قال وقوله أو بالربابى (قوله الكتاب)  
أى قوله تعالى والذين يكتزون الذهب والفضة والكتر ما لم تؤدركانه والنقد من أشرف ذم الله تعالى على  
عباده اذ هم ما قوم الدنيا ونظام أحوال الناس لان حاجات الناس كثيرة وكما تنقصى بم مختلف غيرهم من  
الاموال فمن كثره ما فقد أبطل الحكمة التي خلقها لها كن حبس قاضى البلد ومنعته أن يقضى حوائج الناس  
نهاية ونهى (قوله تحديدا) أى يشيئا يظهر قوله فلونقص الخ (فرع) \* ائطلع نصا بامضى عليه حول قول

(قوله وزعم انه يتغير) أى هنا والافق ما غتفر وا في معاملة الكفار ما لم يفقر وفي غيرهما في مواضع

### \*(باب زكاة النقد)\*

(قوله وهو ضد العرض) كأن المراد ان النقد المد المراد في هذا الباب ضد ما ذكر والا فالدين قد يكون ذهباً وفضة  
وأطلق عليه المصنف النقد في باب من تلزمه الزكاة في قوله أو عرضاً أو نقداً فلا يكون ضد النقد الغسر بالذهب  
والفضة من حيث هو فلي تأمل (فرع) \* ائطلع نصا بامضى عليه حول فهل تلزم زكاة فيه نظر ولا بعد  
انه كالعائب فوجب فيه الزكاة ولا يلزم اذ اذها حتى يخرج فلو يتيسر اخراجه بنحو دواء فهل يلزمه لاداء الزكاة  
والانفاق منه على بيوتهم وأداءه من حال طوبى له فيه نظر وفيه في ما يتيسر اخراجه بلا ضرر وأن يلزمه أداء  
الزكاة في الحال ولو قبل اخراجه كلفه ديناً على كل مؤسر مقر وأن يلزمه اخراجه كنفقة الاحوان والدين فلو  
مان قبل اخراجه فهل يجزم ان يقال ان كان يتيسر له اخراجه بلا ضرر ذلك استحققت الزكاة عليه ففترج من  
تركته ولا شئ خوفه وان كان لم يتيسر له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركته بل ان خرج ولو بالتعدي  
يسق خوفه وجبت تركته والا فلا (قوله وهو صريح في أن وضعه للغوى الخ) قد غنم الصراحة بجواز أن له  
معنى آخر في اللغة (قوله مثل الكل) ينبغى حتى الدين من النقد ولا يستغنى بذكره في باب من تلزمه الزكاة

يهوديا شر يكسملز كانه  
لان ابنه واحترقضى الله  
عنه ضمن يهود خمر زكاة  
الغاغبين لانهم شركاؤهم في  
الضررب ابنه واحترق  
الغاغبين فخصمته لهم ظاهر  
في أنهم ملكوا ذلك ببدله  
من الثمر المستغرق في ذمتهم  
لانهم صلى الله عليه وسلم  
ساقاهم بشرط ما يخرج حرمهم  
لا تلزمهم زكاة قال السبكي  
وزعم انه يتغير في معاملة  
الكفار ما لم يفقر وفي غيرها  
لا يرتفع ذل

### \*(باب زكاة النقد)\*

أى الذهب والفضة وهو  
ضد العرض والدين فيحمل  
غير المضروب أيضاً خلافاً  
لن زعم اختصاصه بالمضروب  
كذلك اه غير واحد والذى في  
القاموس النقد الوازن من  
الفرام وهو صريح في أن  
وضعه للغوى المضروب  
من الفضة لا غير وحيثئذ  
فلا وجه للاختلاف  
الذي كونه أن أو بالنقد  
في هذا الباب مثل الكل  
اتفاقاً والوضع الغوى فهو  
ما ذكر والا صل فيما الكتاب  
والسنة والاجماع (نصاب  
الفضة ثمانادهم و) نصب  
(الذهب عشر ومنقلا)  
اجماعاً لتحديد فالنقص في  
ميزان ونفى آخر

تزن من كاهة فغيره فلا يسعد أنه كالفانث فحبب فيه الز كاهة ولا يلزم أداؤها حتى يخرج فلو تبسر اخراجها بخير  
 دوا ففهل يلزم له اداء الز كاهة والاتفاق منه على ثوبه وأدعى من حال طوباعه فيه ففطر وبخه ففما لو تبسر اخراجها  
 بلا ضرر أن يلزمه اداء الز كاهة الخ لالحال ولو قبل اخراجها بكل دونه الخ لالحال على مسرعة وان يلزمه اخراجها  
 لنفقة المومن والذين فلو مات قبل اخراجها فقد بخه أن يقال كان تبسر له اخراجها بلا ضرر ففترك استحق  
 الز كاهة عليه ففخر من تركه ولو لم يسبق جوفعوان كان لم تبسر له اخراجها كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل  
 ان خرج ولو بالبعدى بشق جوفه وجبت تركه ولو بالانلا سري ع قال شيخنا الشوبرى ابتلاعه قريبا من  
 وقوعه في البحر وقد صرحوا بانه تألف فلا يكن هنا كذلك اه اقول لا يفرق بين ما في البحر أو ما في منه عادة  
 فاشبهه بالتلف الذي اتبعه بسهل خروجه باستعماله النوازل بغير خروجه لانه لا يحمله المعدة فاشبهه بالغائب  
 كقوله ستم اه عش (قوله فلاز كاهة) أي وان زاج رواج التام نهاية (قوله للشك) أي في النصب يعني (قوله  
 ولا بعد في ذلك) أي في نقصه في ميزان وغما في آخر سم (قوله ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما) سياتي أنه حدث  
 فيه أيضا تغيير (قوله لم يتغير) ببناء المفعول من الثلاثي (قوله اختلف وزنه الخ) وكان غالب المعاملة في زمنه  
 صلى الله عليه وسلم والهدر الاول بعده بالهرم البخل الاسود وهو ثمانية دوايق والطبري وهو اربعة دوايق  
 قال الجمهور عن الخطابي وكان أهل المدينة يتعاملون بالهرم عا عند قدمه صلى الله عليه وسلم فأرشدتهم  
 الى الوزن وجعل العيار وزن أهل مكة وهو ستة دوايق يا بعدد عش عن شرح الهجوع والطبري بنسبة  
 الى طبرية قصبة الاردين بالشام وتسمى بنصيبين والبغلية بنسبة الى البغل لانه كان عليه ما سوره اه (قوله  
 ثم استقر الخ) أي ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أو بعد ذلك وأجمع عليه المسلمون قال الاذري كالسبي  
 ويجب اعتقاد أنه كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه  
 الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك نهاية وايضا (قوله والداني الخ) قال في الصباح الباقي هـ ربه هو  
 درس درهم وهو عند اليونان حبتان خروب وان الدرهم عندهم اثنتان شرحة خروب والداني الاسلوي  
 حبتان خروب وثلاثة شرحة خروب فان الدرهم الاسلوي ستشرحة خروب وتقع الزون وتكسر وجع  
 السكسور ودوايق وجع الفتوح ودوايق زيادة فاه قاله الازهرى عش (قوله وخساحية) أي حبة شعير  
 ككبريه العباب سم وبصرى (قوله ففعل منه موزن الخ) أي لان ثلاثة اسباعه احدى عشر وثمان  
 وثلاثة أخماس فاذا ضمت هذه الخمسين وخمسين كان المجموع ثنتين وسبعين حبة وهو المقيال (قوله ومتى  
 نقص من المقيال الخ) أي لان ثلاثة اعشار احدى عشر وثمان وثلاثة أخماس فاذا نقصت هذه من الثنتين  
 وسبعين حبة كان الباقي خمسين حبة وخمسين شغنا (قوله بقرار بط الوقت) وهي الاربعه والعشرون  
 رشدي والقراط ثلاث حبات من الشعير يجري (قوله قال شيخنا الخ) وقد رخص الذهب بالبنديق  
 سعة عشر من الاربعه مثله الفسند في والمحبوب ثلاثون بعون وقيراط وسبع قيراط كذا قرره  
 مشايخنا وأقاد بعضهم بعد عشر ومثل ذلك هذا بالمقيال الاصطلاحي وهو غير معمول عليه وأما المقيال الشرعي  
 المعلوم عليه فنصاب البنديق الكامل به عشرون لانه مرفوع جدم مثقالا كدلا ولا غش فيه ومثله الجبر الكامل  
 الكه في عش مقدار شعيرة فالنصاب به عشرون وثلاث وقد رخص النصاب الفضة بالبال أي طاقنة ثمانية وعشرون  
 ر بالان نصف بالسمع يادة نصف درهم بناء على أن البال بغير همان من النحاس وخمس مئة وعشرون ر بالان  
 بناء على أن البال فيه درهم من النحاس كذا قرره مشايخنا وأقاد بعضهم بعد عشر رة أن هذا بالدرهم  
 الاصطلاحي وأما الدرهم الشرعي وهو المعلوم عليه فنصاب البال أي طاقنة ثمانية وعشرون ر بالان  
 حر الالانو جد أحد عشر درهما وثلاثة اسباع درهم والثاني أحد عشر درهما وثلاثي سدس درهم ونخالص  
 كل منها عشر درهم وقد رخص بعضهم في الانصاف المعروفة بسبعة عشر وستة عشر وثلاثي نصفان كل

فلاز كاهة للشك ولا بعد في ذلك مع التعدي باختلاف خفة الموازين باختلاف حذق صانعيها (وزن مكة) للغير الصحيح المكالم المكالم المدينة والوزن من مكة والمقيال ولم يتغير جاهلية ولا اسلاما ثنتين وسبعون حبة شعير متوسطة لم تقدر وقطع من طرفيها مدق وطال والدرهم اختلف وزنه جاهلية واسلاما استقر على انه ستة دوايق والفاق ثمان حبا وخمسا حبة فالدرهم خمسون حبة وخمسا حبة والمقيال درهم وثلاثة اسباع درهم ففعل انه موزن على الدرهم ثلاثة اسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المقيال ثلاثة اعشاره كان درهما ففكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهما وسبعان قال بعض المتأخرين بن درهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا واربعة أخماس قيراط بقرار بط الوقت وقيل اربعة عشر قيراطا والمقيال اربعة وعشرون قيراطا على الاول وعشرون على الثاني قال شيخنا فنصاب الذهب بالاسرى خمسة وعشرون وسبعان وتسع اه

الا أي لانه لم يبين هناك قدر نصابه (قوله ولا بعد في ذلك) أي في نقصه في ميزان وغما في آخر وقوله مع التعدي يتأمل (قوله وخساحية) أي حبة شعير ككبريه في العباب



عشرة أضاف ثلاثة درهم فكل مائة ثلاثون درهمًا فالجمله ما تندرهم ولعل ذلك بحسب ما كان في الزمن  
السابق من الاضاف الكبيرة للخلف من الفس وأما في زماننا فقد صغر وتدخله الفس شجنا في الكردى  
قال السيد محمد أسعد المذني في رسالته في النصاب الدرهم الشرعى ينقص عن المذني بقدر منه فيقتصر عن  
المائتين وهو خمسة وعشرون وربع مائة وخمسة وسبعون والواجب فيه أو بعدد درهمين درهم ثم قال وأما  
الربيعية أولها الهند فالنصاب منها اثنان وخمسون وربع مائة والرواية وهي التي يقال لها في مصر انصاف  
الفضة تحت لا يمكن ضبطها بالعدل فالحق في الاختلاف في وزن وجنات فيقر برها إلى وزن لا غير وذلك  
مائة وخمسة وسبعون درهمًا فالدنيا بقي سكة فضة فيها النحاس ضرب في اسلامبول يقال لها لاطة ضم  
الزاي ثم غيرت بالقرش الجديد فاللغة القديمة تقابل ثلاثة وربع مائة ولكن لكثرة النحاس واختلاف الوزن  
لا يضبط عددها وذلك القرش وهو وان كان أقل منها نحاسا فهو كثير بالنسبة إلى الزاي ولهما بالاضبطان  
بالعدد لتفاوت وزنهما وانما يرجع إلى الوزن في أولهما \* (تمة) \* والنصاب من الفضة الدرهم  
العمانيان مائة وسبعون بقديم السنين في الأولى والثانية في الثالثة غير من درهم إلى آخره قال في الرسالة  
المذكورة اه (قوله القبايبى) وهو أقل وزنا من الدينار العسروفي الاث عشر واقصر النهاية  
على القبايبى قال القلو في ليلته الذي كان في زمن شيخ الاسلام اه قول المصنف (وزكتمه ربع عشر)  
وهو خمسة درهم في نصاب الفضة ونصف مثقال في نصاب الذهب فان وجد عنده نصف مثقال سلمه للمحققين  
أومن وكاهم منهم أو من غيرهم وإن لم يوجد مثقال كامل نصفه عن الزكاة ونصفه أمانة عندهم ثم  
يتفاضل معهم بأن يبعوه لأحدهم ويتفاضلوا بآمنه أو بشره وأمنه نصفه أو بشره نصفه لكن مع الكراهة  
لأنه بكرة فلا ضمان له صدقة فمن تصدق عليه سواء كان شر كذا أو صدقة تطوع شجنا وبها يتوعدى قال  
عش قوله مدر من تصدق عليه مفهومه ما له لو اشتراه من أنقل السمن المتصدق عليه بكرة اه وفيه  
وفقة قالير الجع (قوله غير من) إلى المذني في المذني (قوله غير من) عبارة المذني في الماروى  
الشحن أنه صلى الله عليه وسلم قال ليس فيمادون خسر أو من الورق صدقة قورى البخارى وفي الرقة  
ربع العشر وما روى أبو داود والبيهقي بإسناد صحيح ليس على المذني حتى تكون عشرون دينارًا فإذا كانت  
وكان عليها الحول فيها نصف دينار اه (قوله ويجب دينارًا) عبارة المصنف اه فإذا كان عنده ثلثها فثلاثون  
في المائتين خمسة عشر درهم في المائة درهمان ونصف فالجمله سبعة عشر درهم ونصف شجنا (قوله اذلا وقص  
هنا) أى كالمشراة (قوله وانما تكر الواجب هنا) أى كالمشاة (قوله بخلافه) أى الواجب  
(قوله لا يجب فيه) أى فيما ذكر من الثمر والحب (قوله أى الخلو) أى قوله وبني في النهاية المذني  
القول وبصدق في فلو كان (قوله من ذهب الخ) عبارة المذني أى الخلو بما هو أدون منه اه (قوله  
غير الشجني الخ) والخبر أبى داود وغيره بإسناد صحيح أو حسن كما قاله في المجموع ليس في أقل من عشرين  
دينارًا حتى يوفي عشرين نصف دينار شرح المنهج ومعنى (قوله أو أن) بالتونين على وزن جوار وبائيات  
التخية شددوا وخففوا جمع أرفقة بضم الهمز وتشديد التثنية في لغة تعذيب ألف وقع الواو وهي أربعون  
درهما بالاتفاق كردى على باضل (قوله من الورق) بكسر الزاء وقصهما فتح الواو فيها أو بجوز أسكان  
الزاعم تثنية الواو فيه خسر لغاها وبالقراءة أيضا أى والهاه عرض عن الواو شجنا (قوله ومن الغشوش  
الخ) عطف على قوله قدر الواجب الخ قال عش ومثل الغشوش الفضة المقصومة فيشرط أن يكون  
وزن المخرج منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخالصه أى الكاملة اه وقوله الفضة المقصومة الخ أى  
والدينار المقصود (قوله ما لم) أى شجنا عاب (قوله أن فيه قدر الواجب) أى ويكون متطوعا  
بالفس شرح باضل ونها يتوعدى (قوله وبصدق المالك الخ) عبارة شرح الروض ومعنى ادعى المالك أن  
(قوله وبصدق المالك في قدر الفس) عبارة شرح الروض ومعنى ادعى المالك أن قدره الخالص في الغشوش  
كذا وكذا صدق وحلف انهم ولو قال أجهل قدر الفس وأدى اجتهادى إلى أنه كذا وكذا لم يكن للسامى

قدر الخالص في الغشوش كذا أو كذا صدق وحلف ان اتهم ولو قال أجهل قدر الغش وادى اجتهادى  
الى آيه كذا وكذا لم يكن السائق قوله منه الا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك انتبت اه سم أى والاخفى  
بين أن يسبكه ويؤدى خالصا وان يعتاط ويؤدى ما تبين أن فيه الواجب خالصا كرى على باطل (قوله ان  
نقصت الخ) أى بخلافه ما سوات وأزادت فخرج من الغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا لا اذا قد مضى  
في السبيل اذ يغرم مؤنة السبيل والمستغديه مثلها أو أقل سم (قوله المحتاج اليه) عبارة الاسنى والغشى  
أى ان كان تم سبيل لان الانواع الخالص لا يلزم أن يكون بسبيل اه (قوله المحتاج اليه) أى بان لا يوجد  
خالص من غير الغشوش والاعتين لان في الانواع من الغشوش فوات الغش وفي السبيل غير امتنونه وفي  
انواع الخالص السلامة بهما سم (قوله عن قيمة الغش) متعلق بنقصت ويفهم منه أن الاعتين المذكور  
فيما اذا كان الغش قيمته والا فلا فيراجع ثم ايتى ما يتبع من الغنى وانها يقول لا يعاب عند قول الشارح  
ويكره للامام الله الحمد (قوله وينبى فيما اذا زادت مؤنة السبيل الخ) قد ينظر فيمن وجوب أحدهما  
أن هذا في الانواع من الغشوش وما يتبع من القمولى وغيره في الانواع عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى  
هذا التفصيل يحمل قول جمع الخ بل قد يلزم في الانواع عن الخالص المنع مطلقا أى كما يتأتى في الشرح عن  
المجموع والثاني أن ظاهر كلامهم إخراج انواع الغشوش عن الغشوش وان زادت مؤنة السبيل على قيمة  
الغش ولم يرض المستحقون ولهذا قال في الايعاب في الغشوش كاه بخالص أو بغشوش خالصه بقدر الواجب  
يقضاهم قال ولا يجوز مغشوش عن خالص انتهى وناره . ما الشرح فيه اقاله ثانيا بما يتبع في الوقوف عليه  
هذا وقد يتبعه أنه لا يلزم المستحق قبول الغشوش عن الخالص مطلقا فخرج سم أقول بل باتى في الشرح  
عن المجموع أن الغشوش لا يجوز عن الخالص (قوله بخلاف ما ذالم تزد) شامل للمساواة وفوقه  
اذا فائدة لهم مع تعب السبيل سم (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) أى وان كانت هذه غير مسألة  
المتن اذا لم يمتا خالص وهناك مغشوش سم (قوله لو اخرج خمسة عشر الخ) هنا وفي ما يتبع قريبا كذا  
في صلحه الله تعالى فخرج رفان الذى في أصل الروضة وغيره من المبوطات خمسة عشر في الخ مصرى

قوله منه الا بشاهدين من أهل الخبرة بذلك اه (قوله ان نقصت) أى بخلافه ما سوات وأزادت  
فخرج من الغشوش ما فيه قدر الواجب خالصا لا فائدة حيث في السبيل اذ يغرم مؤنة السبيل والمستغاد  
به مثلها أو أقل وقد يستدل التعيين في المثال اذا خسر على المولى والمولى رضى بفعل العيب (قوله مؤنة  
السبيل) قال في شرح الروض أى ان كان تم سبيل لان الانواع الخالص لا يلزم أن يكون بسبيل (قوله  
المحتاج اليه) أى بان لا يوجد خالص من غير الغشوش والاعتين لان في الانواع من الغشوش فوات الغش  
وفي السبيل غير امتنونه وفي انواع الخالص السلامة بهما (قوله وينبى فيما اذا زادت مؤنة السبيل الخ)  
قد ينظر في من وجوب أحدهما أن هذا في الانواع عن الغشوش كاه بصرح به سابقا وما يتبع من  
القمولى وغيره في الانواع عن الخالص فكيف يتأتى قوله وعلى هذا التفصيل يحمل قول جمع كالقمولى  
ومن تبعه الخ مع ان كلام هؤلاء انما هو في الانواع عن الخالص ولا يلزم من حرمان هذا التفصيل في  
الانواع عن الغشوش الواسم حربه في الانواع عن الخالص بل قد يلزم في الانواع عن الخالص المنع  
مطلقا وان قلنا هذا التفصيل في الانواع عن الغشوش لان المخرج في الاول ليس بالخارج عنه بخلافه  
الثاني والثاني أن ظاهر كلامهم إخراج انواع الغشوش عن الغشوش وان زادت مؤنة السبيل على قيمة الغش  
ولم يرض المستحقون ولهذا قال في العباب في الغشوش كاه بخالص أو بغشوش خالصه بقدر الواجب  
يقضاهم اه ثم قال ولا يجوز مغشوش عن خالص اه وقوله أولا أو بمغشوش الخ قال في شرحه وحيد سديد يكون  
متعلقا بالخالص كذا كره الشفان وغيرهما الخ اه وقوله ثانيا لا يجوز الخ لما عرفت في شرحه في ذلك بما  
ينبى في الوقوف على هذا وقد يتبعه أنه لا يلزم المستحق قبول الغشوش عن الخالص مطلقا فخرج (قوله ما ذالم  
تزد) شامل للمساواة وفوقه اذا فائدة لهم مع تعب السبيل (قوله وعلى هذا التفصيل يحمل الخ) أى وان

ان نقصت مؤنة السبيل  
المحتاج اليه من قيمة الغش  
وينبى فيما اذا زادت مؤنة  
السبيل على قيمة الغش ولم  
يرض المستحقون بفعلها  
أنه لا يجوز إخراج الثاني  
لاضرارهم حيث بخلاف  
ما ذالم تزد أو رضى على  
هذا التفصيل يحمل قول  
جمع كالقمولى ومن تبعه  
لو اخرج خمسة عشر  
مغشوشة عن مائتين

(قوله خاصة) الاولى التنبيه (قوله عن قسطة) أى من المال كأن كان ما فيها من الخالص درهمين ونصفا  
فخرج من مائة ثم خرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية (قوله ويخرج الباقي من الخالص)  
ينبغي أن يؤمن معشوش يبلغ خالصه قدر الباقي فليست أم لم (قوله وقول آخر) لا يجوز لما فيه من تكليف  
المستحقين (الح) قال في شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تحرير صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الإجزاء  
والتسليم أنه في تكليفهم بما ذكر بل ما أن نحن نجعله معشوشا متعلقا بالفتن نظير ما مر أو نكتفه تعيين غشيه ليأخذ  
و يؤيد الأول قوله لو علم في الخلع على درهمين فاعطته معشوشة وقوم وما كها ولا نظرك في الرضا على الغش  
لحقارته في جانب القضة ويكون تابعا اه أقول إن كان الكلام في الإخراج من الخالص فالوجه أنه لا يلزم  
المستحق القبول مطلقا سم (قوله لما فيه من تكليف المستحقين (الح) قضية الصنيع أنه لا يلتزم في  
التكليف في الإخراج عن المعشوش سم (قوله بل سوى (الح) عطف على قوله وينبغي (الح) (قوله في الإخراج)  
أى المال (قوله بينه) أى المعشوش (قوله وبين الردي) أى نحو مشوشة إذا أخرجه من الجبد لنحو نعمة  
سم (قوله وإن له (الح) عطف تفسير على قوله الإخراج (الح) (قوله إذا استهلك) كان مراده لقلته سم  
وهذا مبني على أن الاستثناء راجع إلى القول الشارح لم يجزئه (الح) وأما إذا رجع إلى قوله وأنه الاسترداد  
كأهوصر بما ياتي عن النهاية وغيره فالمراد بالاستهلاك هلاك المخرج المعشوش أو الردي وتلفه (قوله  
فيخرج التفاوت) وبأنه من الإيعاب وغيره بيان معرفة التفاوت (قوله ثم قال) أى في المجموع (قوله انتهى)  
أى كلام المجموع (قوله إن بين عند الدفع (الح) أى والافلاستردن بانه ومعنى قال الرشدى قوله والافلا (الح)  
وهل يكون مسقطا لزم كأول راجع اه والظاهر هو الأول فان عدم القدرة على الاسترداد كالتلف في  
يد المستحق فيخرج التفاوت (قوله أنه من ذلك المال) أى الخالص الجبد (قوله وعلى عدم الإجزاء) أى عدم  
إجزاء المعشوش عن المعشوش الذى هو قول آخر ومن وجهه الشارح على ما إذا زادت مؤنة لسبل (الح)  
ويجوز أن راجع أيضا إلى عدم إجزاء المعشوش عن الخالص الذى ذكره عن المجموع أو آخره وهو الأقرب  
(قوله فيده) أى الساعى أو المستحق (قوله والتراب (الح) أى يعنى وما فى تراب المعدن والمعشوش ولو قال  
والواجب في التراب والمعشوش بصفته (الح) كان أولى (قوله ويكره) إلى المن في النهاية والمعنى الأوله وما لا يروج  
إلى ولا يكره (قوله ويكره للامام (الح) أى لم يعجز عن غشنا فليس منافا علم بعبارة أى قدر الغش  
صحت الأعمال بها معينة وفي النهاية فاقوا أن كان مجهولا فبقه ر بعد أوجه أحدها الصفة مطاوعة ولو كان الغش  
قليل بحيث لا يخذل من الوزن فوجوده كعدمه معنى زاد النهاية ويجعل العقد على ما كان غلبت أى في محل  
العقد اه زاد الإيعاب قال المهرى ولا يجوز بيع بعضها بعض ولا خالص إلا أن علم قدر الغش ولم يكن له  
قيمة ولا أثر في الوزن وبيع البراهم الخالصه أو المعشوشة بذهب مخلوط ببعضها قيمة لا يجوز أيضا لأنه

كانت هذه غير مسئلة المتزاد المال هنا خالص وهنا مكشوش (قوله عن قسطة) أى من المال كأن كان  
ما فيها من الخالص درهمين ونصفا فخرج من مائة ثم خرج درهمين ونصفا من الخالص عن المائة الباقية  
وقوله ويخرج الباقي من الخالص ينبغي أن يؤمن معشوش يبلغ خالصه قدر الباقي فليست أم لم (قوله وقول آخر)  
لا يجوز لما فيه من تكليف المستحقين مؤنة خلاصه (قوله في شرح العباب بعد نقله نحو ذلك من تحرير  
صاحب العباب بل الظاهر ما مر من الإجزاء) والتسليم أنه في تكليفهم بما ذكر بل ما أن نحن نجعله معشوشا متعلقا  
بالفتن نظير ما مر أو نكتفه تعيين غشيه ليأخذ و يؤيد الأول قوله لو علم في الخلع على درهمين فاعطته معشوشة  
وقوم وما كها ولا نظرك في الرضا على الغش لحقارته في جانب القضة ويكون تابعا اه أقول إن كان الكلام  
في الإخراج من الخالص فالوجه أنه لا يلزم المستحق القبول مطلقا سم (قوله لما فيه من تكليف المستحقين) قضية  
الصنيع أنه لا يلتزم في التكليف في الإخراج عن المعشوش (قوله بينه وبين الردي) أى نحو مشوشة إذا  
أخرجه من الجبد لنحو نعمة (قوله إذا استهلك) كان مراده لقلته فيخرج التفاوت صبار شرح الروض  
وأذا قلناه استرداده فان كان باقيا أخذوا الإخراج التفاوت ثم ذكر عن ابن سريج كيفية معرفة التفاوت

خالصة فيظهر القطع  
بإجزاء ما فيها من الخالص  
عن قسطة ويخرج الباقي  
من الخالص وقول آخر  
لا يجوز لما فيه من تكليف  
المستحقين مؤنة خلاصه بل  
سوى في المجموع في إخراجها  
عن الخالص بينه وبين  
الردي وأنه الاسترداد  
لم يجزئه عن الزكاة إذا  
استهلك فخرج التفاوت  
ثم قال ولو أخرج عن مائتين  
خالصتين خمسة عشر معشوشة  
فقد سبق أنه لا يجوز لموانه  
استردادها اه ويجعل  
الاسترداد أن بين عند الدفع  
أنه من ذلك المال وعلى عدم  
الإجزاء لو خالص المعشوش  
في يد الساعى أو المستحق  
أخر كما في تراب المعدن  
بخلاف مثله كمر في يده  
لأنه لم تكن بصفة الإجزاء  
يوم الأخذ والارتباب  
والمعشوش هنا بصفته ولكنه  
مختلط بغيره ويكره للامام  
ضرب المعشوش

حينئذ من قاعدة مدحوة كايه لم يحايي فيها اه (قوله ولغيره ضرب الخالص الخ) عبارة العباب مع شرحه  
ويكره لغير الامام الضرب بالدرهم أو دينار ويني أن يلحق بهما الغلوس لانه لا تبيعه اذنه ولو ضرب  
ذلك خالصا لانه من شان الامام ولان فمقتضا ما عليه والامام تعز به وقال القاضي وتعز به ولم يغشوش أشد  
وفي المتوسط الوجه التعزيم مطلقا ولا شك في الامام عنه اه عبارة شيخنا ويحرم على غير الامام ضرب  
المغشوش ويكره له ضرب الخالص وهذا تعلم أن قول الشيخ الخطيب أي والنهاية ويكره لغير الامام ضرب  
الدرهم والدينار ولو خالصا ضعف بالتسبيل انطوى تحت الغاية وهو المغشوش اه (قوله وبالارواح الخ)  
ولو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها الزبد من غش ضربه حرم فيما يظهر لما في من الدليل بايها  
أنه مثل مضربه نهاية قال غش ومنثل المغشوشة كوردة الجيدة أو المغشوشة كجمل غش الامام لكن صنعتها  
مخالفة لصنع درهم الامام ومن يعلم بمخالفتها لا يرغب فيها كرهته في درهم الامام فحرم لما في صنعتها من  
التدليس اه (قوله موافق لنقد البلد) أي اذا كان نقدا للبلد مغشوشا ولا يفكره امسا كعمل بسكه ويصفه  
نهاية ومعنى (قوله يدرهم الخ) خبر قوله وبالارواح الخ وقضية تعديده بالاثان ضرب ماذ كحرام وهو  
ظاهر (قوله ولا يكمل أحد النقدين الخ) أي لا اختلاف الجنس نهاية ومعنى (قوله يكمل كل نوع الخ)  
أي فيكمل جدي نوعا يدرهم وفي نوع آخر وعكسه كأي الماشية والمغشوشات والمراجل الجيدة اه وعلة الصبر  
على الضرب ونحوهما وبالرداءة الخشونة والتفت عند الضرب نحوهما قال القموني وبس الخالص  
والنفس من نوع الجردة والرداءة عاباب وفي النهاية والمغني ما وافقه (قوله ان سهل) أي بأن قلت الانواع  
و (قوله والارواح) أي فان كثرت وشق اعتبار الجميع أخذ من الوسط كأي المغشوشات معنى ونهاية قال غش  
قوله مر أخذ من الوسط الخ أي أو يخرج من أحد هاهنا اصطلاحا كأي تقدم في اختلاف النوعين من الماشية  
اه (قوله من الوسط) والأعلى أولى كأي نظير ذلك في المغشوشات شرح العباب (قوله لا عكسهما) أي  
لا يجوز في ردي ومكسورين جدي ومعجم نهاية ومعنى (قوله فيستردهما الخ) أي أنه لا يسترداده ان بين  
عند الدفع أنه من ذلك المال والألف لا يسترده كأي لعل الزكاة تفاديه قبل الحلول وإذا جازله الاسترداده ان بقي  
أخذوه والأخرج بالتفاوت وكيفية معرفته ان يقوم المخرج بحسن آخر كان يكون مع ما تادروهم جسيمة  
فأخرج عنهما خمسة مقيمة والخمسة تساوي الذهب نصف دينار والخمسة تساوي به خنسي دينار فيبقى  
عليه درهم جدي نهاية وأعياب وأسي قال غش قوله مر فان بقي أخذه الخ قضية ما ذكر أنه لا يكتفي بدفع  
التفاوت مع بقائه ويحتمل أنه غير مراد وأن المراد جازله أخذوه جاز دفع التفاوت وهو قريب وقوله مر ان  
يقوم المخرج بحسن آخر أي ولا يجوز تقويمه بحسنه لان التقدي لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من  
الربا وقوله مر فيبقى عليه درهم جدي أي وذلك لان نصف الدينار إذا قسم على الخمسة الجدي شخص كل نصف  
خمس منه ودهمان والخمسة تساوي خنسي دينار وقيمتهما أربعة راهم من الجسيمة فيبقى من نصف الدينار  
نصف خمس يقابل بدرهم من الجسيمة اه غش وقوله لان التقدي لا يجوز بيعه لما فيه أنه لا يبيع هنا أصلا  
كما هو ظاهر وقوله كل نصف خمس منه درهمان سواء ما اسقاط لقطعة نصف أو أوفر لقطعة درهمان قوله ان  
بين أي عند الدفع أنه من المال الجسيمة الصحيح وقاس ما يأتي في التحميل أن المداد على علم الأخذ لاثنين

ولغيره ضرب الخالص الا  
بأنه وبالارواح الانبليس  
كأكثر أنواع الكيمياء  
الموجودة لان يدرهم الخ  
بدوامه كأي الاحياء وشده  
فيه ولا يكره امسا لمغشوش  
موافق لنقد البلد ولا يكمل  
أحد النقدين بالآخر  
ويكمل كل نوع من جنس  
بالآخر منه ثم يؤخذ من كل  
السهل والآخر الوسط  
ويجزي جيسد ومعجم عن  
ردي ومكسور بل هو  
أفضل لا عكسهما فيستردهما

(قوله ولغيره ضرب الخالص الا بانه) أي يكره قال في العباب ولا دام تعز به ولم يغشوش أي وتعز به  
للمغشوش أشد اه وقوله ولا دام تعز به ونقله في شرحه من جماعة قال وحري عليه الشفان في الغصب  
ثم قال وفي المتوسط الوجه التعزيم مطلقا ولا شك في الامام عنه اه أقول وعلى الكراهة يعلم ان  
التعزيم قد يكون على غير الحرام (قوله لا عكسهما) أي لا يجوز في كأي به في الروض في نسخة قال في شرحه  
وهي أدق في الاصل اه (قوله فيستردهما) قال في شرح الروض وإذا قلنا باسترداده أي الردي المخرج  
عن الجدي فان كان باقيا أخذوه والأخرج بالتفاوت اه وقضية ما ذكره حال التلقيم وجوب التفاوت لانه  
حال بقائه ويمكن الفرق وقد يقال قياس الجزاء مع التلقيم مع التفاوت جزاء حال البقاء مع التفاوت

الدافع عرش **(قوله أي التقدير)** إلى قول المترو ز كفي المنفى الا قوله وانما لم يجعلوا إلى وليس وكذلك النهاية الا قوله ومؤنة السبل على المال **(قوله وجهل عينه)** أي عين الاكثر وهو السبئية قول المتن **(زكي الاكثر)** \* **(فروع)** \* أولئك نصابا بصغريه وياقبعصوب أو دين موجب زكي الذي يبدى في السبل لان الامكان أي امكان الاداء شرط للضمان لا الوجوب أي وجوب الاداء ولان المتصور لا يسقط بالمعصية وياقبع وأسن ونهاية ومعنى قال عرش أي وأما القصب والدين فان سهل استخلاصه لكونه حلالا على ملي باذل وجب زكاته فوراً أيضاً ولا اعتد وجوبه على يده ولو بعد مدة طويلة كياناً اه **(قوله ذهباً فضة)** أي مقدراً كون الاكثر ذهباً وكونه فضة عبارة عن شراحي المنهج والروض والنهاية زكي كلامه بما يشرحه الاكثر اه **(قوله فير كمال)** تفرع على ما في المتن **(قوله ويحصل)** أي التحمين بالنار. **(قوله)** عند تساوي اجزائه أي بان يكون ما في كل جزء منهما قدر ما في غيره من ذلك سم وعش **(قوله أو بالنار)** عطف على النار **(قوله بان يضع الخ)** أي بان يضع ما في فضة مثلاً يضع فيه الف الخ معني **(قوله ثم انما)** فضة الخ أي ثم يخرج الف الف ذهباً ثم يضع فيه الف الف الخ معني **(قوله وهو أزيد من الف الخ)** أي لان الفضة أكثر جحماً من الذهب نهاية ومعني وأسن **(قوله ثم يضع الخ)** ولأنه لا يكتفي بوضع الخاطو اولا ووسطا أيضاً سم ونهاية ومعني **(قوله وبالنار هذا في غلط الخ)** وكذا بان في معنوشة خصوصاً بما لم يعلم هل خاصهما ثمانين وخمسمائة أو بالعكس شيئاً **(قوله جهل وزنه بالسكبة)** ان كان المراد بذلك انه لم يعلم أن ما فيه من الذهب والفضة متساويان ومتفاوتان مع العلم بان الجبله الف فواضع وان كان المراد الجبله بالجبله أيضاً فهو مشكل سم **(قوله كان يكون ارتفاع الفضة صاعاً الخ)** أي الفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجمه من وزن صاعاً شدي. **(قوله فهو نقصان)** باعتبار الوزن أو باعتبار الحجم لغير من شرح البهجة وما بهما سم نقصانته سم وبان أنهما يتبين به أن المراد الثاني **(قوله فثلاثة فضة الخ)** أي أو بالعكس في العكس أسن ونهاية ومعني **(قوله وبان يضع الخ)** أي بان يضع في الماه قدر الخاطو منهما ما علمه ثم في أحدهما الاكثر ذهباً والاقل فضة في الثانية بالعكس ويعلم كل منهما علامته ثم يضع الخاطو في طبق بما وصل اليه قال الاسوي ونقل في الكفاية عن الامام وغيره طر بقا آخر بان في أضعاب الجبل بقدر اكل منهما هو وان يضع المختلط وهو الف في مائة أو يعلم كل من يخرج به ثم فيه من الذهب شيئاً بعد شي حتى يرتفع لتلك العلامة ثم يخرج به ثم يضع في من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر وزن كل منهما فان كان الذهب ألفاً وثمانين والفضة ثمانمائة علمنا أن نصف المختلط ذهباً ونصف فضة بهذه النسبة اه والمراد أنهم ما نقصان في الحجم لا في الوزن فيكون زنة الذهب شيئاً فوق زنة الفضة أو يسماثلان المختلط من الذهب والفضة انما يكون ألفاً بالنسبة لا زكراً أو ذلك لا وريائه بها تلك اذا جعلت كلا

فلتأمل **(قوله ان بين)** قال في شرح الروض انه عن ذلك المال **(قوله ويحصل عند تساوي اجزائه)** المراد كما هو ظاهر بتساوي اجزائه أن يكون ما في جزء كل منهما مساوياً في القدر إلى في الجزء الآخر **(قوله)** جهل وزنه بالسكبة ان كان المراد جهل وزنه بالسكبة أنه لم يعلم أن ما فيه من الذهب والفضة متساويان أو متفاوتان مع العلم بان الجبله الف فواضع وان كان المراد الجبله بالجبله أيضاً فهو مشكل الا بقية حيث تكون الموضوع عن خالص كل ألفاً لم تعلم مناسبة ذلك لقدر الا لا يعلمه أيضاً الجزم بان علامة الخاطو بين العلامتين أدق يكون في من الغضماو جيز باده علامته على العلامتين أو نقصهما عنهما **(قوله فهو نقصان)** لم يبين أنه نقصان باعتبار الوزن أو باعتبار الحجم لغير من شرح البهجة وما بهما سم نقصانته **(قوله وبان نقص عن علامة الذهب)** بشعرين الخ في هذا التعبير نظر لان المقوم من النقص عن علامة الذهب انه لم يعلم الباد ذلك متعذراً لان بعضه فضة فزمن أن يجاوز زهالان الفضة أكبر جحماً من الذهب فاختلط منهما من الذهب أكبر جحماً من خالص الذهب قطعاً لذلك قال لان علامته بين علامتي الخالص وصار شرح الروض وغيره وان كان كنهه وبين علامة الذهب شعيرتان الخ لا اعتبار عليهما **(قوله فثلاثة فضة ثلثة ذهب)**

ان بين **(ولو اختلط اناهما)** أي التقدير بان ادبا وبصغريهما وجهل أكثرهما كان كان وزنه ألفاً وأحد حسانية والآخر بعامة وجهل عينه **(زكي الاكثر ذهباً)** فضة **(احتياطاً ان كان لغير محصور ولا عين القيسر الا في غير سبئية ذهباً)** وسبئية فضة وجب زكته بقينا ولا يكتفي بزكته كله ذهباً لا يجوز في الفضة فكسبه **(أو ميز)** بينهما بالنار ويحصل عند تساوي اجزائه سبيل أدق جزء أو بالمه بان يضع فيه الف ذهباً ويعلم ارتفاعه ثم الفاضة من الاول ثم يضع المختلط فالي أجمعا كان ارتفاعه أقرب فهو الاكثر وبان في هذا في مختلط جهل وزنه بالسكبة لان علامته بين علامتي الخالص فان استوت أسبته لهما كان يكون ارتفاع الفضة أصعباً والذهب ثلثي أصبح والمختلط خمسة اعداد أصعب فهو نقصان وان زاد على علامة الذهب بشعيرتين ونقص عن علامة الفضة بشعيرة فثلاثة فضة وثلث ذهب وبان يضع فيه سبئية فضة وأربع مائة ذهباً يعلم ارتفاعهما

منها جزأ بعما تزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كل المجموع الفانهاية وعباب قال  
عش قوله مر فيكون زنتا الذهب ستاخال ايضاح ذلك أنه قد علم بالنسبة المذكورة أن حجم الواحد من  
الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فحجم جملة الفضة تكسجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فإذا كان  
الأناء الفان واجب أن يكون قسم من الذهب مقدرا والفضة ومقدار نصفها ولا يصور ذلك مع كون الجملة  
أفنا الا إذا كان فيه ستمائة ذهب أو أر بعما تفضة سم على البسجة وقوله مر وبناه بالخال وهذه الطرق  
كلها اذا وجد الأناء ما اذا فقد فيقوى اعتبار ظنه وبعضه التخمين في مسئلة الذي والودي اه دميري  
وسبأ في كلام الشارح مر بما يخالفه أي من أنه اذا علم اصابتها لثوبه وجعل بحله وجب غسل الجميع  
عش عبارة الرشدي قوله مر فان كان الذهب ألفا ومائتين والفضة ثمانمائة علنا الخ يعلم منه أن  
الفضة الموازنة للذهب يكون حجمها مقدار حجم مرة ونصف وسبأ في النص صرح به لكن في كلام ابن  
الهائم أن جوهر الذهب كجوهر الفضة وثلاثة أسباعها من ثم كان المثلثا درهمها وثلاثة أسباع درهم  
والدرهم سبعة أعشار المثلثا اه **(قوله ويطلق بمواصل اليه)** أي اذا لم يصل لواحد من الصلاطين  
فان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينجز بعضهم بعض فالاعتبار بمواصلته أقرب إلى علامته فيكون  
أكثره والاكثروا محاقرب لعلامته سم **(قوله وانما لم يجعل الماء عيارا في الرابا)** أي كان يكتبوا في  
المائنة بان بغوص الموضوع فيه أحد العوضين في الماء قدر ما بغوص الموضوع فيه لا خوفه ويكون هذا  
فانما مقام الوزن سم **(قوله لانه أتق)** أي لان المدارم على حقيقة المائنة والوزن بالماء لا يفيدها  
غاية ما يفيدها الظن وهنأ على ظن الاكثر بدليل والوزن بالماء على الكيفية المأذورة يفيده اعاب **(قوله)**  
في السلم عبارته في الاعباب قضاء الدين كالمصر في المكبلات اه **(قوله وليس له الخ)** أي ولا يعد  
المالك في معرفته الاكثر غلبة الفان ولو لم يخرجا بنفسه وصدق فيه ان أخبر عن علمها بغوص في شرح  
الروض **(قوله فلم يقبل ظنه فيه)** محل ذلك حيث كان المختلط باقيا بان فقد على غلبة الظن على ما مر عن  
الدميري عش **(قوله ولو فقد الخ)** عبارة النهاية وما غنى واذا تعدا الامتحان وعصر النبيز بان يفقد الخ  
السبل الخ اه **(قوله ولو فقد الخ)** أي او لم يجد سببا كالأب أكثر من أحواش مثل كاهو ظاهر  
أخذ من نظائر ما اعاب **(قوله أو احتاج فيلزم من طول)** أي عرفا ومجمل أنه ما زاد على ثلاثة أمام اعاب  
**(قوله كذا نقلة الخ)** أي قوله ولو فقد الخ نهاية **(قوله ولو توقف الخ)** أي الرافعي **(قوله ولا يبعد أن يجعل)**  
السبل الخ معناه عش قول المتن (من حلى) يضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديدا اليه واحد محلى  
بفتح الحاء وسكون اللام مغنى وفيما يقول المتن (غيره) أي كالأواني ولا تؤزل ياد قيمة بالصعلة لان بحرمة  
فلو كان له انما وزنه ما تبادرهم وثمته ثلاثمائة وجبوا كمائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لان نوع آخر  
دونه ولا من جنس آخر ولو أعلى او كسره ويخرج خمسة او يخرج ربع عشرة مشاعها يتوفا في الشرح

ثم يعكس ثم يضع المشبه  
ويطلق بمواصل اليه وانما  
لم يجعل الماء عيارا في الرابا  
لانه أصح ولذا جعلوا عيارا  
في السلم وليس له الاعتماد  
على غلبة ظنه من غير تعيين  
لتعلق حق القير به فلم يقبل  
ظنه فيه ومثمة السبل على  
المالك ولو فقد الخ السبل  
أو احتاج فيه زمن طويل  
أجبر على تركه الا لاكثر  
من كلمتها ولا يدرى  
التأخير الى التمكن لان  
الزكاة فوربه كذا نقلة  
الرافعي عن الامام وتوقف  
فيه فقال ولا يبعد أن يجعل  
السبل أو ما في معناه من  
شروط الامكان (وزكي  
المترجم من النقد من حلى  
وغیره)

قال في شرح الروض أو بالعكس في العكس اه **(قوله ثم يعكس)** قديقال لاسحاجا في العكس بل لو اقتص  
على وضع ستمائة فضة أو بعما تذهبها وعلم ثم وضع المشبه بان وصل الى علامة ذلك علم ان الاكثر الفضة  
والعلم ان الاكثر الذهب ويجاب بان الاجزاء تنضم مع الصوغ وينجز بعضهم بعض بخلاف الدراهم  
بدون الصوغ فقدر يدعها فاذا لم يعكس ولم يصل المختلط لعلامة متواضع لا يلزم أن يصحكون الاكثر من  
الاجزاء بل وزان لوصول واحدة من العلامتين وحيد فلا اعتبار بمواصلته أقرب إلى علامته فيكون أكثره  
هو الاكثر محاقرب لعلامته وأيضا فقد يكون ما أخذ للموضوع أو لامن الماس السبل لعدم وصوله لعلامة  
الاخر فلا بد من النظر لما هو أقرب اليه فغير عدم وصوله لعلامة الاول لا يقتضي أي يصل لعلامة  
الاخر وان أكثره من جنس أكثر لا توفى تامل **(قوله وانما لم يجعل الماء عيارا في الرابا)** أي كان يكتبوا  
في المائنة بان بغوص الموضوع فيه أحد العوضين في الماء قدر ما بغوص الموضوع فيه لا خوفه ويكون هذا  
فانما مقام الوزن **(قوله فقال ولا يبعد الخ)** قال في شرح العباب واجب بان السبل يمكن تقديره على وقت

ماوافقهمزيادة (قوله بالجر) الى قوله ولا تفرق في النهاية الاقوله بل هو الى ولومات وكذا في المنعنى الاقوله  
والاحاديث الى ولومات (قوله بالجر) أى عطف على حبل لا بالرفع عطف على الحرم لانه لا يناسب تعقيد  
الحرم حيثئذ بالحق تفصلة الا فى قوله فمن الحرم الخ ولان الغير حيثئذ شئل أيضا غير المكر وغير المكر  
وليس مراد اسم (قوله وكذا المكر والخ) أى يجب فيه الزكاة أيضا نهاية (قوله كضبة قضية الخ)  
قوة الكلام تدل على كراهة استعماله لانه فيه ضمة مكرهه سم على المبحوتهى تعيد الفكر اكرهه فى  
الجس على فى محل الضبة فقط عش قول المتن لا المباح) يبنى أن وادبه الجائر الذى لم يتجره فشميل  
الواجب والمندوب ان تصور ذلك فلتأمل سم (قوله لانه عدا الخ) وصح عن ابن عرأه كان يحلى ببناءه  
وجوار به بالذهب ولا يخرج من كانه وصح نحوه عن عائشة وغيره ارضى الله تعالى عنهم اسنى وانعاب (قوله  
لاستعمال مباح) ولو اشترى اناه لفتحه حله ما مباح فبس واضطر الى استعماله فى طهره ولم يمكنه غيره فبق  
حولا كذلك فشميل تلزم من كانه الاق بكأل الاذرى لانه معدلاستعمال مباح نهاية قال عش قوله  
واضطر الى استعماله أى الى ألاستعماله للشرب منع ارض أخبر من الثقة انه لا يراه الا هو وأمسكه لاجله  
أرادتخذ ابتداء ذلك فقوله فى طهره أى مثلا اه (قوله على انها الخ) أى تلك الاحاديث (وقوله فيها)  
أى فى تلك الافراد (قوله لمز كانه) كذا مر اه سم وكذا فى الروض والعياب وأقرهما شارحهما  
وفى النهاية المنعنى وشرح المنهج وغيرها (قوله لما يأتى) أى فى المتن أنفا (قوله على ما فى البحر) عبارة  
فى اليعاب كجزءه فى الجواهر ونقده الاستوى وغيره عن الر ويأتى ولو لم اضمحل وجهه فاقامة لنية  
مورثه تمام نيته وعلى الاول فارق ما لو اتخذ به لالتصديش بان فى تلك اتخذادون هذه والاتخذ مقرب  
للاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه لا يجدى اه (قوله هو الصوغ) عبارة غيره هو الاتخذ اه قال  
سم قوله هو الصوغ يتأمل اه عبارة البصرى قوله هو الصوغ الخ لا يتخلو عن غرض ان الانخذ لا ينحصر  
فيه بل يصدق بالشراء والتهاب بل ذكر الجلال البلقى فى حواشى الروضة فى مسئلة الاتخذ ما نصه وفى  
الاستاذ كل الدارى فرض المسئلة فى البراء والشر االخ جعل مسئلة الميراث من صور الاتخذ فتمت فعدم  
وجوب الزكاة فى ما وان لم يعلم وصفي حول فعل ما فى البحر مفرغ على مقابل الاصغر فى مسئلة الاتخذ اه  
وقد قدمنا أن ما فى البحر اتفق المتأخر على اعتماد فقوله فعل الخ اغفال ذلك الاتفاق فى قوة خرق  
الامجاع (قوله ولا صارف هنا الخ) كان وجه ذلك أنه لا يتأتى اقتضاء الصوغ لاستعمال مع عدم العلم  
سم وقوله اقتضاء الصوغ ولعله حقه اقتضاء الارث (قوله ولو حلت الخ) عبارة المنعنى والنهاية ولو حلى  
المسجد أو الكعبة أو قناد بلها بذهب أو فضة حرم لانه ليس معنى المصنف ولا ذلك لم ينقل عن السلف  
فهو يدعو على بطلان صلاة الاما ستنى بخلاف كسوة الكعبة بالجر رفير كى ذلك الان جعل وقفا على  
المسجد فلا مكر كعدم المال كالمعنى وظاهر كلام شيخنا أن محل صحته وقفا داخل استعماله بان احتيج اليه  
والا توقف الحرم باطل وبذلك علم أن وقفه ليس على النسخ كانه باطل كقوله فى ترويق المسجد  
ونقشه لانه اضاة اعمال وقفية بما ذكر أنه مع صحته وقفا لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه به صرح  
الاذرى نقلا عن العرفان عن أبى اسحق اه وفى اليعاب ما وافقه قال عش قوله مدر ولا يجوز  
الوجوب بل بحسب زمن من شروها الامكان كان وضوءه الفاهية لما أمكن تقدمه على الوقت لم يجعل زمن  
فعله شرط فى الزوم بل اعتبر فيه معنى من يسع فعل تلك الصلاة فقط اه (قوله بالجر) أى عطف على  
حتى لا يرفع عطف على الحرم لانه لا يناسب تعقيد الحرم حيثئذ بالحق تفصلة الا فى قوله فمن الحرم الخ ولان  
الغير حيثئذ شئل أيضا غير المكر وغير المكر (قوله وكذا المكر والخ) أى يجب فيه الزكاة أيضا نهاية (قوله كضبة قضية الخ)  
الذى لم يتجره فشميل تلزم من كانه الاق بكأل الاذرى لانه معدلاستعمال مباح نهاية قال عش قوله  
واجب الخ) فى شرح العياب وفارق ما لو اتخذ به لالتصديش بان فى تلك اتخذادون هذه والاتخذ مقرب  
للاستعمال بخلاف عدمه ونوزع فيه لا يجدى اه (قوله هو الصوغ الخ) يتأمل (قوله ولا صارف هنا أصلا)

بالجر اجزاء وكذا المكر  
كضبة قضية كبيرة لحاجة  
وصغير ذلقة (لا المباح فى  
الاطهر) لانه معدلاستعمال  
مباح فأشبهه أمتعة الدار  
والاحاديث المقتضية وجوب  
الزكاة وحرمه الاستعمال  
حتى على النساء جملها البيهقى  
وغیره على ان السائل كان  
محرما أو الاسلام على  
النساء على أنها أفراد  
خاصة فيشميل ان ذلك  
لا سرف فيجبال هو الظاهر  
من سابق بعض الاحاديث  
ولوماته ورثه عن حلى  
مباح فضى عليه حول أو  
أكثر ولم يعلم به لمز كانه  
على ما فى البحر لانه لم ينو  
امساكه لاستعمال مباح  
ورد بان الموافق لما يأتى فى  
اتخاذ سور بالعدم  
وجوبهاو يجب بقاء ما  
ان صار فاقوا هو الصوغ  
المقتضى للاستعمال غالبا  
ولا صارف هنا أصلا وانظر  
لنية مورثه لانها انتفاعت  
بأنه ولو حلت الكعبة

استعماله أي حدث حصل منه شيء بالعرض على النار والانهو كغيره المحلى اه (قوله مثلاً) أي أو مسجد أو مشهد عباب (قوله حرم) أي في كروض وعباب (قوله كتعليق محلي) أي مثل تعليق قنديل (قوله بان القصد منه) أي من الوقف عليها (قوله عينه الخ) أي عين المحلى (لا وصفه) الذي هو الاستعمال (قوله فصعوقه) أي وقف المحلى كأنه يتجوز (قوله نظر الداء) أي القصد العين كروى وقوله هو الاستعمال ولعل الأولى هو التعليق (قوله فان وقف) أي نحو قنديل النقد والمحلة أو أسنى ويا عباب (قوله احتاج إليها الخ) يحتمل أن المراد الحاجة إليها في نحو تخصيص مباح بها نحو جسدعو بإهلا في صرفه لأن شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليست سم على عوج وهو ظاهر في تحلية المسجد بنفسه دون وقف القنديل عليه عس عبارة الكروى قوله احتاج إليها أي احتاج المسجد إلى عين المحلى بنحو إيجابه له لتخصيص مصلحه وقوله على تحليته أي بالمحلى كقنديل ونحوه اه وقوله بنحو إيجابه الخ فيه وقفة فان هذه الإجابة فاسدة غير جائزة فكان المناسب بنحو التبرع فهذا (قوله أي بالمحلى الخ) أي أو بالنقد نفسه (قوله فباطل) أي فهو باطل على مالك واقفه فيجب عليه كونه إن علم فان لم يعلم كان من الأموال الضائعة التي أمرها بيت المال عس (قوله لا يتصور حله) قد يمنع بان التعليق يشمل التضييق بنحو إيجابه كراهة كلفي تضييق بنحو جسدعو بابه بضم صغيرة لحاجة سم وفيه أن كلام الشارح كما هو صريح منعه في التعليق بمرجحة (قوله كيدل) أي قوله وذكر في المغنى وإلى المتن في النهاية (قوله كيدل الخ) واما اتخاذ المرقن تصاور الذهب والفضة طرام تجب فيه الزكاة نهاية ويا عباب قال عس أي حدث كان على صورة حيوان يعيش تلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلاً فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغي أن يكون مكروهاً فيجب كونه كالمركب في الضيقة الكبيرة لحاجة اه (قوله الجلباء عن الخ) أي فهو مباح للضرورة ويجب كونه بعيداً والهالان ما أبيع للضرورة بقدره شأنا وقيل يجوز أوسعاً كما لا احتمال طرو الاحتياج إليه يعلم بعدلانه يقتضي في الدوام لا يلتفت في الابتداء فراجع (قوله توقف عليه) أي ولم يثم غير مقامه بانه قال عس أي أما إذا اقام غير مقامه لم يجز وإن كان الذهب أصله اه (قوله وذكره) أي الأنا مع بيان حرمته أول الكتاب سم (قوله بكسر السين) أي قول المتن فلاز كآفة النهاية والمغنى (قوله وكراهة في فعل الرجال) أي كآفة الحرب والمحلة سم (قوله بالأسوأ) أي الاحوط مغنى قول المتن (فلاواخذ الرجل سواراً) أي مثلاً ولو اتخذ لاستعماله بحرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وإن عكس في الوجوب احتمالان أو جهه ما عدمه نظر القصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد حرم ابتداء حلوله من وقته ولو اتخذ له ما وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر اه سم وبأن في الشرح ما واقع (قوله بلا كراهة) أحترز به عن المكروه كالضيقة الكبيرة والحاجة والصغيرة قلينة سم (قوله) كل وجه ذلك أنه لا يتأتى اقتضاء الصوغ الاستعمال مع عدم الغنم (قوله ويجاب الخ) في شرح العباب وجوبه أنه يجوز على ما داخل استعماله بان أحسن البهائم زعم محته على الخلف فقد وهم إذ هو حيث لا توقف على تزويق المسجد ونقسه لانه أضعافاً كراهة مع جهة وقفة لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة إليه بوجه صرح الأثرى ناقلاً عن العمراني عن أبي إسحق اه (قوله احتاج إليها) يحتمل أن المراد الحاجة إليها في نحو تخصيص مباح بها نحو جسدعو بابه لا في صرفه لأن شرط الموقوف الانتفاع به مع بقاء عينه فليست سم (قوله فباطل) أي مع بيان حرمته أول الكتاب (قوله لا يتصور حله) قد يمنع بان التعليق يشمل التضييق بنحو إيجابه كراهة كلفي تضييق بنحو جسدعو بابه بضم صغيرة لحاجة (قوله وكراهة في فعل الرجال) أي كآفة الحرب والمحلة (قوله فلاواخذ الرجل سواراً الخ) ولو اتخذ لاستعماله بحرم فاستعمله في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة كقولنا عكس في الوجوب احتمالان أو جهه ما عدمه نظر القصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد حرم ابتداء حلوله من وقته ولو اتخذ له ما وجبت قطعاً وفيه احتمال شرح مر (قوله) بلا كراهة (أحترز عن المكروه كالضيقة الكبيرة والحاجة والصغيرة قلينة

مثلاً بصفة حرم كتعليق محلي فيها يتحصل منه شيء فان وقف عليها فلاز كآفة نفسه قطعاً لعدم المال للمعين مع حرمه استعماله ونأزع الأثرى في صحة وقفه مع حرمه استعماله ويجاب بأن القصد منه عينه لا وصفه فصعوقه نظر الداء وبه يعلم أن المراد وقف عينه على نحو مسجد احتاج إليها لا للزينة به أداوقه على تحليته به فباطل لانه لا يتصور حله (ومن) بالنقد الذهب أو الفضة (الحرم) الأناهم كيدل ولولا سائر الأجزاء عين وقف عليه وذكر هنا الضرورة للتفسير وبيان أن كآفة فلا تتكرر (والسوار) بكسر السين أكثر من ضمها (والخيل) يقع الخاف مساحلي النساء (ليس الرجل) بان قصد ذلك باتخاذها فمباح حرمات بالقصد فالسوار أولى وذلك لأن كآفة مخونة لا تلتصق بشهوة الرجل بخلاف اختيارها لساير أسرار أو صبي والخيل في رجل في فعل النساء وكراهة في فعل الرجال أخذها بالأسوأ (فلاواخذ الرجل سواراً) (قوله) (سواراً) (أو) (قصد) (ليس) (أو غيره) (أو) قصد الجارية إن لم يستعمله (بلا كراهة) (فلاز كآفة) فيه (في الأصح)



لانه في الاولى بالصيغة يعطى  
 تهرؤ للخارج الحق له  
 بالناسك اذ التصديها  
 الاستعمال بالبيع اضعافها  
 اليه غالبا فلا ترد السبائك  
 وفي الثانية يشبه ما مر  
 المواشي العوامل وقضية  
 كلامهم انه لا فرق بين أن  
 ينسوي بذلك الفخار وان  
 لا يجتهد فيشكل عليه  
 ما ياتي فحين استأخر ارضا  
 ليؤجرها بقصد الفخار الا  
 أن يفرق عما يأتي أن الفخارة  
 في النفس ضعيفة نادرة فلم  
 يؤثر قصد هاهم وجوده  
 الحلي الجائر المنافي لها  
 وخرج بقوله بلا قصد اذا  
 قصد اتخاذ كذا فترك  
 وان لم يحرم اتخاذ في غير  
 الآناء ولو قصد مباحا غيره  
 لم يحرم أو عكسه تغير الحكم  
 ولو قصد اعارته أسننه  
 استعماله لم يجب حرما (وكذا  
 لو انكسر الحلي) المباح  
 فعلمه (وقصد اصلاحه)  
 فلاز كانه في الاصح وان  
 دام أحوال الانواء موصورة  
 الحلي مع قصد اصلاحه هذا  
 أن توقف استعماله على  
 الاصلاح بفعله ولم يتج  
 لصي غجد فان لم يتوقف  
 عليه فلا أثر للكسر قطعاً  
 وان احتاج لصوغ جديد  
 ومضى حول بعد عمله  
 ينكسر في قطعاً او بعد  
 الحول من حين الكسر  
 وخرج بقصد اصلاحه

في الاولى هي قوله بلا قصد (قوله وفي الثانية) هي قوله أو قصد الخ عش (قوله اذ القصد بها) أي  
 بالصيغة (قوله بذلك) أي الجملة (قوله المنافي لها) أي الفخارة (قوله وخرج) أي الممتنع في النهاية  
 والمنعني (قوله بقوله بلا قصد) أي إلى آخره (قوله ما اذا قصد اتخاذ كذا) أي بان اتخذ مدنيه ولا  
 يستعمله لافي محرم ولا في غير كذا وخره ليس بعد الاحتياج الى منه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل  
 والمرأة عش (قوله ولو قصد الخ) عبارة تالوض مع شرحه وكذا قصد المالك بالخلي المباح الاستعمال  
 الواجب لانه ان قصد به استعماله ما أو مكررها ابتداء الحول من حين قصد وكذا غيره الى المسقط لها  
 بان قصد به استعماله ما أو مكررها ثم غير قصد الى المباح انقطع الحول اه (قوله لمن استعمله) أي  
 بلا كراهة (قوله المباح) الى قوله كذا أصل الرخصة في النهاية والمنع والاعباب وشرى المنع والروض  
 الاقوله ومضى حول بعد عمله (قوله فعلمه الخ) عبارة النهاية والاسنى وشرح العباب وقصد اصلاحه عند  
 علمه بانكساره ثم قال ويشمل كلامه ما لم يعلم بانكساره ولا بعد حول أو أكثر فقصد اصلاحه فانه لاز كانه  
 فيه أيضاً كافي الوسيطان القصد بين أنه كان مرصداً له فلو علم انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام  
 وجب تركه فانه قد بعد اصلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل اه سم وقوله أي الاسنى  
 فالظاهر الخ يؤيده أنه من قول الروض بعد وكذا قصد الموحج ابتداء الحول وكذا غيره الى المسقط انقطع  
 انتهى اه (قوله فلاز كانه الخ) أي وان كان علمه بذلك بعد أحوال كانه قد شخ الاسلام في شرحي  
 السبعة والروض والزم في نهايتها والشارح في الاعباب وغيرهم اه كروى على بافضل أي خلافاً  
 يفيد منه صريح الشارح (قوله ومضى حول بعد عمله) مفهوم عدم الوجوب فيه مضى قبل علمه لكن لم  
 يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان احتاج للاصلاح بسلك وصوغ عاذر كوما  
 وحوله من انكساره اه وقضيه أنه لا فرق بين العلم وغيره سم أقول ويصرح بذلك المفهوم قول  
 باعثن في شرح بافضل ما مضى أي فان لم يعلم بانكساره فلاز كانه قطعاً اه أي سواء احتاج اصلاحه  
 بسلك وصوغ أم لا ياتي عن الكروى على بافضل مثله (قوله كقطعاً) أي وان قصد صوغه كما صرح  
 به في شرح الروض سم (قوله ما اذا قصد الخ) وقوله وكذا ان لم يقصد الخ) مفروضان فيما اذا توقف

(قوله اذ القصد بها) أي الصيغة الاستعمال أي الاستعمال صادق بالمباح كاستعمال النساء ولو اشترى اناه  
 ليخذه حل مباحا فليس واضطر الى استعماله في طهره ولم يكنه غيره وبقي حولاً كذلك فهل تلزم من كانه  
 الاقرب كقائه الاذرى لانه مع ذلك استعمال مباح شرح حر (قوله في المتن: قصد اصلاحه) قال في شرح  
 الروض عند علمه بانكساره ثم قال ويشمل كلامه ما لم يعلم بانكساره ولا بعد حول أو أكثر  
 فقصد اصلاحه لاز كانه أيضاً ان القصد بين أنه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم انكساره ولم  
 يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجب تركه فان قصد به اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب في المستقبل اه  
 ويؤيد ما يعين قوة فالظاهر كلام الروض بعد كايته (قوله ومضى حول بعد عمله) مفهوم عدم  
 الوجوب فيه مضى قبل علمه لكن لم يذكر هذا القيد في شرح الروض ولا في العباب وعبارته وان  
 احتاج للاصلاح بسلك وصوغ عاذر كوما وحوله من انكساره اه وقضيه أنه لا فرق بين العلم وغيره  
 وعبارته الروض وشرحه ولو انكسر الحلي المباح فانه لاز كانه قطعاً اه وان دارق عليه أحوال ان قصد عند  
 علمه بانكساره اصلاحه الخ قال الشارح ونيل كلامه متقرر يري أنه لو لم يعلم بانكساره ولا بعد عام  
 أو أكثر فقصد اصلاحه لاز كانه أيضاً ان القصد بين أنه كان مرصداً له وبه صرح في الوسيط فلو علم  
 انكساره ولم يقصد اصلاحه حتى مضى عام وجب تركه فان قصد به اصلاحه فالظاهر انه لا وجوب  
 في المستقبل اه وقوله فالظاهر الخ يؤيده قول الروض بعد وكذا قصد الموحج أي كان قصد الحلي  
 استعماله ما أو مكررها ابتداء الحول وكذا غيره الى المسقط أي كغير قصد الاستعمال المحرم أو المكرر وه  
 الى المباح انقطع أي الحول اه (قوله لمن قطعاً) أي وان قصد صوغه كما صرح به في شرح الروض (قوله في المتن)

استعمال النكسر كالأصلح والافلاز كالمرفى الشرح آنفا (قوله ما اذا قصد كثر الخ) أى ولومع قصد الأصلح نهياً يشرح بأفضل (قوله نحو تبر) أى كالمراهق أى ونهاية (قوله وكذا ان لم يقصد شيئاً) أى وقد علم بانكساره والافلاز كالمطلوع اه كرى على أفضل (قوله ويعتبر الخ) عبارة المعنى وشيخنا تيسر سبحت وأجبتنا الزكاة فى الخلى واشتلت قيسه ورتبه فالعبرة بغيره ولا وزنه بخلاف الحرم لعينه كالأولى فالعبرة بوزنه لا قيمته فلو كان له حلى ووزنه ما تبادرهم وقبته ثلثمائة تغير بين أن يخرج ربع عشرة مشاعاً ثم يبيع أسابغاً بغير جنسه يفرق عنه على المسحقين أو يخرج خمسة صوغاً أى كتاباً قيمتها سبعون نصف نقد أو لا يجوز كسره ليعلى منه خمسة مكره لأن فيه ضرراً على المسحقين أو كان له أئنة كذلك تغير بين أن يخرج خمسة من غيره أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعاً اه وراى فى الاسنى فى الاول ويظهر أنه يجوز أن يخرج سبعون نصف نقد اه واعتده عس والكردى وفى العباب على ما مر من الخفى وقال الشارح فى شرحه وأفهم كلامه أنه اذا أخرج خمسة دراهم جيدة تساوى بلوذه سبكه وألینا سبعة دراهم ونصف لم يوز وليس كذلك كفى المجموع لأنه بقدر الواجب عليه وبقيته وقال ابن الرقعة غيره لا يجوز أن يخرج سبعة دراهم ونصف لا وه بابنا على أن الفجر لمكمل أو قدر النرض اه (قوله فيما صنعت مكرمة) أى كالأناء والخلى الذى لا يحل لأحد كرى (قوله وفيما صنعت مباحة) أى كالتنوز وكسور لم ينوا صلاحه عابرة الكرى أى صكالى الذى يحل لبعض الناس اه (\* نية \*) قال فى المجموع عن الاحتجاب كل حلى حرم على الفريقتين كالأناء النقيض كسره ولا ضمان فيه بخلاف ما حل لأحدهما يحرم كسره ويمن صفة اتفاقية لا مكان الانتفاع به أعياب وأسنى ومعنى قول المتن (و يحرم على الرجل الخ) هذا التفصيل كالمفر وض فى الرجل والخنى كاترى فغهمه جواز نحو الأصبع والبند والأتنين للمراة وبطل عليه أنهم اه والامتناع ذلك شعبه للزينة والزينة غير متمنفة حتى للمراة بل هى مطلوبة بقية حقها وهذا هو الظاهر الآن وجد نقل صحيح صريح بخلافه لكن خالف مر فى ذلك سم ومال عس أيضاً إلى الجواز كما بينا لكن نقول الجبرى عن جمع خلافه عبارته وقضته أى الاقتصا على الرجل والخنى أن المرأ لا يجرم عليها اتخاذ أصبع من ذهب أو فضة وينسب الترميز يادى وحشى وقليو يبرماوى اه ووافقهم الشيخ بأعسن فقال ويجزى على رجل وائتى أصبع من ذهب وفضة اه (قوله والخنى) الى قول المتن ويحل فى النهاية الأقوله فأطلق الى ويحس قوله والتطريف بالحر ووكذا فى الخفى الأقوله ويؤخذ الى ويحس قوله والخنى) أى ولو لم تضع بالانوتة وقد مضى حول أو أكثر فنبقى وجوب الزكاة لأنه فى مدة الحدوث ممنوع عن الاستعمال فاشبهه الا وائى اذا اتخذت على وجه مكرم عس (قوله الا ان صدق الخ) عبارة العباب يحرم على الرجل استعمال الذهب ما لم يصد اه وبما يشرح مر ومر أن الذهب اذا مال لونه ذهب حسنه يلتقى بالذهب اذا صدق على ما قاله البندنجي كما نقل فى الخادم فلاز كاذبه فى الأظهر وفيه نظر انتهى اه سم قال عس قوله مر وفيه نظر معناه وجه أنه ذهب اذا ما هو مختلف ماصدى فإن صداه يتبع صفة الذهب عنه اه (قوله بحيث لا يمين) أى فلا حرمه لكن ينبغى كراهته فخص الزكاة فى أن استعماله على وجه لا يوجد الا فى النساء محرم لما فى من التشبه بهن والافلا عس (قوله أو عشى) ربما يفهم تعبيرهم بالتشبه أنه لو غطى نحو طين أو خرقة حل وعابه فهو كالحر ولكنهم لم يشبهوا ذلك بأعسن أقول غنى

ما اذا قصد كثر أو جعله نحو تبرير كى قطعاً وكذا ان لم يقصد شيئاً كفى أصل الروضه والشرح الصغير لانه الآن تغير معد للاستعمال ويصح فى الكبير فى موضع عدم وجوبها ومقر به الاسنى ويعتبر فيما صنعت مكرمة وزنه دون قيمته الزائدة بسبب الصنعة لانها مستقيمة لازالة فلاد - تراء لها وفيما صنعت مباحة كالهما لتعلق الزكاة بعينه الفبر المحترمة فوجب اعتبارها بهيتها الموجودة حيث شذ (ز يحرم على الرجل) والخنى (على الذهب) ولو فى آله الحرب الضمرا الصحيح الان صدق بحيث لا يمين كما نقله فى المجموع عن جمع وأقرهم ووجه مر والاحكام عنه حيث أنظر ما مر فى أنه نقد صدق أو نقتضى

ما ذكره من الأدهام فيهم التفسير بكونه بنحو نفاس عبارة شرح ما فضل اما اناء الذهب والفضة اذا غشي  
بنحاس أو نحو بحيث ستره فانه يحل اه قول المتن (الالاف والاخلة والسن) أي فيجوز له اتخاذ ذلك  
من الذهب ولاز كانه سوان أمكن نزعه موده كاتقضاء كلام المار ودي نهاية ومعنى وان يعال قال عش  
ويؤخذ من نفي الزك عدم كراهة اتخاذ لانه لو كان مكر وهالو جبت فيه كانه قدم في الضيق ينبغي أن مثل  
الاف السني اذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز اه (قوله غلبا) أي اذا كان غلبا السناهية  
ومعنى قول المتن (والاخلة) أي ولو لكل أصبع والانايل أطراف الاصابع وفي كل أصبع غير الإبهام  
ثلاث أنامل ثم يابو ومعنى وان يعال وأسن وهذا مرع في دخول أنملة الإبهام في حاشية شيخنا على الغزي عما  
نصه ولو قطعت أنملة من اتخاذها من الذهب ولو لكل أصبع ماعدا الإبهام اه لعله من تحريف الناسخ  
أوصق قلم شام انتقال نظره عن الجسلة الأولى إلى الجسلة الثانية المشتهة على الاستئذان في كلامهم المذكور  
فايراجع (قوله) انفسها أو أشهر حاله قال العمري انفسها فتح همز ثم او ميمها ولو حمل الجوهري غيرها اه  
عبارة المختار الاخلة بفتح الهمزة واهم انفسا وقد ضم اوله واما ضم الميم فلا تعرف أحدا ذكره غير الطرزي  
في المغرب انتهى اه عش (قوله وان تعدد) أي بل وان كان يد الجسلة الاسنان عش (قوله وذلك)  
أي جواز اتخاذ الاخلة والسن من الذهب (قوله أجوز) أي أولى نهاية ومعنى قول المتن (الاصبع) أي ولو  
للمرأة حر اه سم على التمسج أقول ولو قبل يجوز لانه لا تشويهه عن يدها بقصد الاصبع وحصول  
الزينة لم يعد عش وقد علم عن سم ما لو افقد من المتأخر من ما يخالفه (قوله واتخذ منه) أي من التعليل  
(قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل أو من كلام الأفرى (قوله حلت) أي الاخلة من ذهب مثل افوقها  
\*) (فرع) لو اتخذ الرقيق نحو أنملة أو أنف فهل يدخل في بيعه وعلى المذلول هل يصح بيع ذلك الرقيق  
حيث ذهب بالالر باو يقع ان يقال ان التمسج ذلك بحيث صار يتخلى من نزعه عند ربه صار كالجزء منه  
فيستحل في بيعه ويصح بيعه حيث ذهب لانه متعاض التبعة غير مقصود بالنسبة لغيره في رقيق بخلاف  
البار المصنوعة بالذهب حيث امتنع بيعها بالذهب لقاعدة مدعوية لان الذهب المصنوعة تتأق ويقصد فصله  
عنها بخلاف ما هنا \*) (فرع) أخرجه كما اتصل بالرقيق ذكر في الطهارة أنه ان صار بحيث يتخلى من نزعه  
يحدو ربه كفي غسله ولو لم يصح اتصال الماله إلى ما تحت من البدن ولا التمسج بالتمسج حكم الجسلة هكذا  
ينبغي سم (قوله فيها) أي في الاخلة الزائدة (قوله وجعل حاله) اعتمدته النهاية والمغني (قوله الحاق أنملة سفلى  
الح) أي بان فقدت أصبعه فاد اتخذ أنملة بدل الاصبع فلا يجوز لانها لا تتحرك فلا يجوز  
اتخاذ الاصبع لذلك ومثل الاخلة السفلى الاخلة الوسطى لو جود علة منع الاثنتين فيها عش قول المتن (ويحرم  
سن الخاتم) أي اتخذوا استعماله على الرجل معنى ونهاية قال عش ويحرم عليه أيضا الس الدمي والسوار  
والطوق بخلاف الفرائي اه دسيري والدمع يضم اللال واللام عش (قوله وفارق الخ) عبارة النهاية  
وسواء في ذلك قليله وكثيره يفارق ضم الأداة الصغيرة على رأى الرافعي بان الخاتم الخ زاد المغني نعم ان صدق  
بحيث لا يتبين جاز استعماله فله في المجموع وأوجب عن قولنا لقاضي بان الذهب لا يصد أن منه فوجا  
يصد أو هو ما يتطهره اه (قوله أي حال الرجل) أي قوله ويجوز في المغني وإلى قوله وبه يعلى في النهاية  
(قوله أي الرجل) ومثله الخنثى بل أولى نهاية ومعنى قال سم هل يحل للرجل الخاتم في رجله فيه نظر  
اه وقد يقال قضية قولهم الأصل في القضية التحريم الاصح الاذن فيه عدم حله والله أعلم قول المتن (من  
نظر شرح حر (قوله لا انف الخ) عبارة العبد لا كتبديل بيان أنف وأنملة ولو من كل الاصابع وأستان  
أول شدة هان تقلقت ولا تزكوان أمكن نزعه اه وقوله ولا تزك قال في شرحه أي كل من هذه  
للمذكور ان يحل استعمالها فهي كالخلى المباح اه وقوله وان أمكن نزعه قال في شرحه كذا كره العمري  
والمارودي وأقرهما القموني وغيره وهو ظاهر لما عاله اه (قوله حلت) أي الاخلة من ذهب مثلا  
فوقها (قوله وفارق ما في الضبة) أي على رأى الرافعي شرح حر (قوله في المتن الخاتم) هل يحل له الخاتم

(الالاف) لمن زال أنفه وان  
أمكن من فضة لانه لا يصد  
غالب ولا يغند المنتحل  
صم أنه صلى الله عليه وسلم  
أمر به من جعله فضة فأن  
عليه (والاخلة) بثلاث أوله  
والثانية فهي نسع أنفسها  
وأشهرها فتح ثم ضم  
(والسن) وان تعدد فولي  
شدها به عند تركها وذلك  
قياسا على الانف وكل ما حله  
بالذهب فهو بالفضة أجوز  
(الاصبع) أو البديل  
وأكثر من أنملة من أصبع  
فلا يجوز من ذهب وكذا  
فضة لانها لا تعمل فتتعض  
لأنه يتخلف الاخلة وأخذ  
منه الأذرى ان ما تحتها  
كان أشل امتنع ويؤخذ  
منه ان الزائدة ان عملت  
حلت والا فلا فاسلان  
الزركشي المنع فيها ليس  
بصحيح وبحث الغزي الحاق  
أنملة سفلى بالاصبع لانها  
لا تتحرك (ويحرم من  
الخاتم) من ذهب وهو  
ما دسملته فسه (على  
الصم) لعدم أدلة القريم  
وفارق ما في الضبة  
والطريق باخر برأت  
الخاتم الزم الشخص سن  
الامه واستعماله آدم  
(ويحله) أي الرجل  
(من)

القضية الخاتم) اجاب ابل بسن وولفي اليسار لكنه في البين أفضل لانه الاكثر في الاحاد يشكو به صاوشعار الروافض لا أثر له وبحوزة خص منه  
أومن غيره وودونه وبه يعلم حل (٢٧٦) الحلقة اذا غلبت أمتها خاتم بلا فصوص ويرد النظر في قطعة فضة تدق عليها ثم تتخذ الختم بها هل يحل

القضية الخاتم) أي ويحل له الختم به أيضا ونقل بالدوس عن الكرماني على البخاري ما وافقه وعن شيخنا  
الزبائي أنه رجوع واعتد الجواز فتتخذ الختم ع (قوله بل بسن الخ) أي بسن لبسه في ختمه وفي  
ختمه يساره لا يتابع لكن لبسه في البين أفضل غايه (قوله لانه لا كراهة الخ) ولانه يزول البين أشرف  
نهاية (قوله وكونه الخ) أي البس في البين معنى (قوله لا أثر له) أي لأن السن لا تترك في جوفه بقص أهل  
البدعة قلنا فيها العيب (قوله ويجوز بقص الخ) عبارة النهائية يجوز لبسه فيما أي الختم من غير عيب  
وبدونه ويجوز وتشمه وان كان فتمد كراهته تعالى ولا كراهة فيه اه قال ع أي في التمسك لكن  
يحرم استعماله اذا أدى ذلك إلى ملاقة النخس كان لبسه في اليسار واستحج بها بحيث يصل ماء الاستخاء  
إليه اه عبارة شرح العباب لا يكره نقشه باسم نفسه أو كلفه كماله وبأسم الله تعالى أو باسم رسوله صلى  
الله عليه وسلم لا يكره التمسك بخوصص وحيد ويحس اه (قوله ويجوز قلنا لا وجه للحل هنا) فيه  
نظر وبقي ما حرمة لانه الاصل في استعماله الفضة سم وشيخنا عبارة ع وشيخنا الزبائي  
وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا يجوز وبحسب بعضهم الجواز  
انتهت اه (قوله ويسن جعله الخ) كذا في النهاية والمعنى (قوله لا يكره الخ) كذا في الايعاب والمعنى  
(قوله لبسه) أي خاتم الفضة (قوله الحرأه) أي الخلية والزر وبتايعاب (قوله ومظهره جواز الانتخاذ  
لا لبس) ولم يخل فيه منشر والذي ينبغي اعتنا به فسماء أفاده شيء من أنه جائز بل يود أن يسرف في  
عبارة النهاية ويجوز تعدده انتخاذا لبسها في غطاءة فمات لا يعارض أو انتخاذا غير الختم غير ما عارض في الخاتم  
لانها بتكاملها في الخلى الذي لا يتجوز فيه الزكاة أما اذا انتخذ خواتيم لبس اثنين منها أو أكثر فدهم فجب  
فيها الزكاة ولو جرم في الخلى المكروه اه قال ع وشيخنا قوله مر ويجوز تعدده الختم في ظاهره ولو تكررت وخرج  
عن عادة أمثاله كعشر من خاتم لا يكره مر فجب فيها الزكاة في خلاصتها اذا ختمها باليسار والاحاديث  
واحد من مر وقوله مر لوجوبها الختم فثبت أن التصدق في الوقت الواحد حديث حرم به عادة مثله مكروه  
لاحوام ع ش أتول هذا الذي ذكره آخرون في التصدق بعادة أمثاله هو الظاهر دون ما ذكره أولامن التعميم  
ولذا قال سم وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللاس من لا يبق فيه تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم اه وقال  
شيخنا ويحل للرجل الخاتم من الفضة بحسب عادته أمثاله قدر أو عدد أو مجالا أو خواتيم لبس الواحد بعد  
الواحد فان لبسها مع الحرام لم يكن فيه ما سافر ولو يتعم في غير الختم صر مع الكراهة اه (قوله لكن  
صوب الأسنوي الخ) تقدم عن النهاية والمعنى وغيرهما اعتماده لكن بشرط أن لا يكون فيه ما سافر (قوله  
والذي يقبه اعتماده الخ) قال مر ما حاصله انه يجوز لبسها وانتخاذا متعديا أو متعديا لكن تعدده لبسها مكروه  
كسنة في غير الختم سم (قوله الظاهر في حرمه التعدد) أي لبس سم (قوله مطلقا) أي في بدأ وبدن  
(قوله والوجه الخ) أي وفاء المعنى والايهاب وهر (قوله الاول) أي الكراهة (قوله وزعم اه) أي الختم  
في وجهه فنظر (قوله ويجوز قلنا لا وجه للحل هنا) فيه نظر وبقي ما حرمة لانه الاصل في استعماله الفضة  
ويلمز من استعماله حبل الفضة بخلاف التمسك وهو به يحد (قوله وأل في الخاتم الختم في صدق الخ) فالعند  
ضبطه أي الخاتم المعروف في جمع فيز يتنم كقضاء كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فماتخ في عهده  
كان أسرا كما قالوه في الخطأ للامراء وعلى ما تقرر فلا وجه اعتبار عرف أمثال اللابس ويجوز تعدده  
انتخاذا أو لبسا في الضابط فبه أيضا أنه لا يحد أسرا فشرح مر وجواز تعدد اللبس منوط بالبقاء باللاس  
فمن لا يلبس به تعدد اللبس كلبس اثنين يحرم وقد يجمع جواز ما نص عن مثقال وان كان أكثر من عرف  
اللابس لظاهر قوله في الحديث ولا يلبسه مثقالا أو اعترع عرف اللابس مطلقا من امتناع ما زاد على الجبة ان  
زاد على عرفه وهو في غاية البعد (قوله والذي يقبه اعتماده كلام الروضة الظاهر في حرمه التعدد) أي لبسها

لانه لا يسمى اثناء فلا يحرم  
انتخاذها أو تحصرم لانها  
تسمى اثناء من غير الختم ومر  
آخر الاواني ان ما كان على  
هيئة الانعام سواء كان  
يسنعمل في البلد أم لا  
ومالم يكن كذلك فان كان  
لاستعمال يتعلق بالبدن  
سواء في الاطلاق أو في الجاه  
الحل هنا يسن جعله  
مما يلبس كفسه لا يتابع ولا  
يكره لبسه للامراء والوفى  
الخاتم للجنس في صدق قوله  
في الروضة وأصلها لو انتخذ  
الرجل خواتيم كثيرة لبس  
الواحد منها بعد الواحد  
جواز ومظهره جواز الانتخاذ  
لا لبس واعتمده المحب  
الطبري لكن صوب  
الاسنوي جواز انتخاذ اثنين  
وأكثر لبسها كلها معا  
ونقله عن الفاري وغيره  
ومنع الصيدلاني ان يفتد  
في كل يذو رجا وقبضت محل  
زوج يد وفرد ياتو وبه  
صرح الخوارزمي والذي  
يقبه اعتماده كلام الروضة  
الظاهر في حرمه التعدد  
مطلقا لان الاصل في القضية  
التمسك على الرجل الامام  
الاخذ فيه لم يصح في الاكثر  
من الواحد ثم رأيت المحب  
على ذلك وهو ظاهر على  
على ان التعدد صاوشعارا  
للمحكمة والنساء فلم يصح  
عن هذه الجملة حتى عند

الفاري وغيره ونحو وجهان في جواز في غير الختم وقبضه كلامهم الجواز ثم رأيت القموني صرح بالكراهة وسبقها فيها في  
في سنن مسلم والاسنوي صوب التمريم والوجه الاول وزعم اه من خصوصيات النساء ممنوع

في غير الخنصر (قوله والكلام الخ) أي في تعدد الخاتم اقتضاه وبساق وقت واحد وحمله (قوله يحمل ذلك) أي تعدد الخاتم وكونه في غير الخنصر (قوله لكرهتها) قاله ابن العماد هل كرهها ليس الاثنان مشروطة بلسهما في يد واحدة أو هي نائمة في لسانهما في دين فيه نظر سم أقول قضى ما قد منعنا من النهاية وقول الشارح السابق والذي يتبعه الخ عدم اشتراط اليد الواحدة (قوله قال غيره الخ) تقدم عن النهاية والغنى وغيرهما اعتماد (قوله والا حرم ما حصل به الاسراف) هل ما حصل به الاسراف ما عدا الاول اذ رتب واحد هما ذالم رتب سم أقول الاسراف فديكون بما فوق الثلاثة فتشك فيكون المحرم في المرتب حيث عدا الثلاثة الاول في المعنى ما عدا أي ثلاثا بخلافها (قوله فانا طوه بالعرف) أي عرف تلك البلدة وعادة أمثاله فيها فخرج عن ذلك كاسرافا كما قاله في خطا المراء هذا هو المعنى ونهاية (قوله فالعبرة) أي في زنته نهاية (قوله فيما يظهر) اعتمده النهاية في المعنى كما مر (قوله ويحمل) أي للرجل معنى (قوله أي تخليعة) قضية ما أن الكلام في الفعل وانما جزا الاستعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بان يراد حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا سم قول المتن (كالسيف) يحتمل أن غلافه كهو سم عبارة الكردى وغلافه كهو وفي باعش ما خلاصته أن استدلالهم لجواز تخليعة آلات الحرب بما ثبت أن حقيقة سيفه صلى الله عليه وسلم ونعله كانا من فضة مخرج في جواز تخليعة الغمد والكلام حيث لا سرف تكفيهم الغمد بالتخليعة والا حرم وفي غير الخارج عن حد نحو السبب أما الخرج عنه فمرام جزا لكن أجزأه أو حذفت بشرط كون بعضه في حد نحو السبب فليقلد من ابتلي به اه قول المتن (والمنطقة) لم يشترط الشارح كونها معداة في الهمى بشرط أن تكون معداة فلو اتخذ منطقة فتقلد لم تكن لسانها من فضة وجبت الزكاة قطع الاله غير معد لاستعمال مباح عرش عبارة الايعاب ويحمل حل التخليعة ان لم يسرف فلو حل منطقة حتى تغلق وشق عليه بلسهما كذا قيل ويظهر أن المدار على السرف عرفا وان لم تثقل الآلة المحلاة لا شق حلها اه (قوله

مطلقا) حاصل أنه يجوز لبسها اقتضاه أو متعددا لكن تعدده مكره وكسفه في غير الخنصر فوجب الزكاة فهما مر منه ويجوز تعدد اقتضاه وبساقا بطرفه أيضا أن لا يعد سرافا قال ابن العماد انما عبر الشيخان بعمام لابسهما يسكان في الحل التي لا يجب فيه الزكاة لوجوبها في الحل المكر وشرح مر وفي كلام ابن العماد هذا إشارة إلى وجوب الزكاة في لباس المتهدو يبقى ما لو اتخذ التعدد لبس الواحد بهر الواحد هل يكره لانه قد يصير إلى المكر وه الذي هو لبس التعدد كما فهمه كلام ابن العماد هذا فوجب الزكاة حيثما أيضا أولا لا يلزم أن يعطى الشيء حكم ما يصير اليه ألا ترى لجواز اقتضاه الحر وان كان قد يصير اليه المحرم فيه نظر ومال مر لعدم الكراهة (قوله لكرهتها) قاله ابن العماد هل كراهة لبس الاثنان مشروطة بلسهما في يد واحدة أو هي نائمة في لسانهما في دين فيه نظر (قوله والا حرم ما حصل به الاسراف) هل ما حصل به الاسراف ما عدا الاول اذ رتب في الاخذ واحد هما ذالم رتب (قوله فالعبرة) يعرف أمثال اللابس) كذا مر \* (فرع) \* لو اتخذ للزريق نحو أئمة أو أنف من ذهب فهل يدخل في بيعه وعلى الدخول هل يصح بيع ذلك الزريق حينئذ يذهب أولا لا راي فيه ان يقال ان التعمد ذلك بحث صار يخشى من نزع محذور بهم صار كالجزء منه فدخل في بيعه و يصح بيعه حيثما بالذهب لانه متعوض للبيعة غير بالنسبة للقيمة الزرقين بخلاف البذر المصغرة بالذهب حيثما تمتع بها بالذهب لقاعدة مدعوان الذهب المصغرة يتأنيق بقصد فصله عنها بخلاف ما هنا \* (فرع آخر) \* حكم ما قبل بالزريق مما ذكر في الطهارة انه ان صار بحث تخشى من نزع محذور بهم كفي غسله ولم يجب اتصال الماء الى ما تحت من البدن ولا التيمم لاحتكاكه والا فكيف حكم الجيرة هكذا ينبغي \* (فرع آخر) \* اذا أوجبنا الزكاة فيما اذا اقتضوا لم ليس المتعد منها لكرهتها هل قول المدعي هو ان الجميع أو فيما عدا واحد بان يقتار واحد العدم الوجوب وان اقتضاهما والا فالاول فيه نظر (قوله أي تخليعة) قضية ما أن الكلام في الفعل وانما جزا استعمال لكن كان يمكن جعل المتن شاملا له بان يراد حلية آلة الحرب فعلا واستعمالا (قوله المتن كالسيف)

والكلام في الرجل فقد صرح الرافعي في الوديعة بحل ذلك للمرأة اذا جوزنا انفسنا كثر دفعه وجبت فيها الزكاة لكرهتها كما قاله ابن العماد قال غيره ويحل جواز التعمد على القول به حيث لا يعد سرافا والا حرم ما حصل به الاسراف وصوب الاذرى ما قضاه كلام ابن الرافعي من وجوب نفسه من مثقالا لئلا يستند حسن وان ضعه المصنف وغيره ولم يبالوا بتعصم ابن حبان له وضاعف غيره فانا طوه بالعرف ونقله بعضهم عن الخوارزمي وغيره وعليه العبرة بعرف أمثال اللابس فيما يظهر (د) يحمل من النفس حلية أي تخليعة آلات الحرب للمجاهد والمرصد للمجاهد كالزينة كالسيف والرمح والمنطقة

بكسر الميم وهي ما تشبه الوسط وأطراف السهم والبرع والخودثة والرس والخف وسكن الحرب دون سكن المهنة والمقلعة لأن في ذلك إرهابا  
للكفار ولا تجوز بذهب زيادة الاسراف (٢٧٨) والخيلاء ونحوه أن سيفه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كان عليه ذهب وفضة يحمل أنموه توبة

يسير بغير فعله صلى الله عليه وسلم قبل ملكه له وقائع الاحوال الفعلية تسقط بمنزله على أن تحسن الترمذي له معارض بنضعف ابن القطان والتجامة فعل عين التوبة بحال متفرق فمقع الاحكام حتى تفسير كالجزم منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب شيء من عينها فارت التوبة السابق أول الكتاباته حرام لكن قضية كلام بعضهم يجوز التوبة هنا حصل معنى ولا على خلاف ما في الآية وقد يفرق بان هنا حاجة للزينة باعتبار ما من شأنه خلافه ثم لا مالا بلسه كالسرج والعمام وكل ما على الدابة كبرتها في الاصم) كلاتية اما غير نحو ما وجد فلا يصل له تحلية ما ذكر كإزاره جمع تبعه لرواها في لكن قضية كلام الأكثر من أنه لا فرق ووجه ما هنا انتهى آله الحرب وان كنت عند من لا يحارب ولا نغاطة الكفار ولون بدوا تحاشه مطلقا به يفرق بين هذا ووجه مقتضى كسب لمصلحة من لم يصطد به وليس للمرأة ولا الحنفى (حلية آله الحرب) مطلقا لانه تحسبها بالرجال وهو حرم

بكسر الميم) إلى قوله والتحلية في النباهة المغنى الاقوله يحمل إلى وتحسين الترمذي (قوله والخودثة) لعل المراد بالبيضة (قوله ودون سكن المهنة) أي أما سكن المهنة والمقلعة فغير على الرجل وغيره تحلها كما يحرم عليها تحلية الدوات والمراآة نهاية ومعنى قال عرش ومن سكن المهنة القسطة اه (قوله وانقلعة) أي وسكن المقلعة وهو المقلعة وسكن الميم وعاء الاقدام عرش اه يعبري (قوله لان في ذلك إرهابا الخ) وقد ثبت أن قبعة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ثم ابتزها داخني وأن نعله كان من فضة والقبعة بضع القاف وكسر الباء الواحدة هي التي تكون على رأس قائم السيف ونعل السيف كما يكون في أسفل قدم من حديد أو فضة وأخوهما اه عبارة عرش قبعة السيف هي ما على مقبض من فضة وحديد مختار اه (قوله ولا تجوز بذهب الخ) ولو نعت بدع بذهب أو طليت بفضة حرم على الرجل الا ان فاجاه حرب ولم يجز غيره يقوم مقوله فيجوز ان لا ضرورة ليعاب (قوله بغير نعله) أي أمره (قوله بنضعف ابن القطان) أي لانه لا خبر وهو الموافق لجزم الاصحاب بغير تحلية ذلك بالذهب سني ونهية بغيره معنى قال عرش فله من جزم الاصحاب الخ يعتمد اه (قوله التوبة السابق الخ) أي في الآيات (قوله لكن قضية كلام بعضهم الخ) عبارة في شرح العباب وظاهر صريح الترتيب أنه لو جزمها بفضة لم يحصل منها شيء أم لا وإنما فيه تعليلهم حجة التوبة بان فيها ضاع عمل لأن ذلك في قوله به لا حاشية: ابوما هنا في ماجة أي من شأنه ذلك اه (قوله وقد يفرق الخ) الفرق مقبض أو ما يتقبل من أن فيه صناعة مالا ليس في محله لان عملها حيث لا غرض مقصود فيها والغرض في ما نحن فيه واضح بصرى (قوله كبرتها) أي وأول كلب والقدالة والثغرة وأطراف السور ونهاية المغنى ولا يجوز تحلية الجام البغل والجار وسرجهما وجها واحدا لانهم مالا بعدد الحرب اه (قوله لكن قضية كلام الأكثر من) إلى قوله فلعلى المغنى الاقوله وبه يفرق إلى الملتز وإلى قوله كذا في في النهاية الا لأذكر (قوله أنه لا فرق) أي في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذهو بسبل من ان يجاهدونها بومة معنى (قوله ولان اغاطة الخ) لعل الاولى وبأن الخ باليه (قوله وبه يفرق الخ) أي بالترجيح الثاني (قوله مطلقا) أي لا يذهب ولا فضة وان حاز لمن المحاربة لم تمنع من نهية (قوله وجوز قتالها الخ) عبارة في النهاية والمغنى لا يقال اذا حاز لمن المحاربة بالنها غير محلا دفع القبلة أو زاد الخ لهن أو سم من الرجال لا نقول انما جعل لهن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية اه (قوله نعم ان كان) أي سلاح الرجل (قوله وقاس ما مرقى الآية الخ) قد يفرق بما فيها هاتان التشبه الحرام ولولا هذا لما جاز ما يحصل منه أيضا لان التحليل لها أوسع سم (قوله ان مالا يتحصل الخ) الجلة خبر وقاس الخ وما وقع على الخلى من آلة الحرب (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضية أن يجزى ذلك في قوله السابق لا مالا بلسه الخ بدل قوله عقبه كلاتية سم (قوله يجوز استعماله) أي للمرأة (مطلقا) أي ولو بلا ضرورة ويحمل أن المراد الاطلاق ما يشمل المرفوع عدم الضرورة ولا حاجة حيث نال في نقد للمرأة (قوله ما ذكر) أي في الملتز (قوله تحل الخ) اعتمد مر اه سم وكذا اعتمدته النهاية وثمرة المنهج والاياب (قوله وان ألقى) أي من ذكر من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة (قوله يحتمل ان يشعل كفهو) (قوله السابق أول الكتاب) تقدم ما مشما بشي مراجعته (قوله لكن قضية كلام الأكثر من) اعتمدته الرولى (قوله وقاس ما مرقى الآية الخ) قد يفرق بما فيها هاتان التشبيه الخرام ولولا هذا لما جاز ما يتحصل منه أيضا لان التحليل لها أوسع الآن يقال ان مالا يتحصل كاهدم فلا بعد استعمالها انتهى وفيه آفة (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضية أن يجزى ذلك في قوله السابق لا مالا بلسه الخ بدل قوله عقبه كلاتية (قوله يحل الخ) كذلك اعتمد مر اه (قوله وان ألقى بها) أي بالمرأة

بكسر الميم) إلى قوله والتحلية في النباهة المغنى الاقوله يحمل إلى وتحسين الترمذي (قوله والخودثة) لعل المراد بالبيضة (قوله ودون سكن المهنة) أي أما سكن المهنة والمقلعة فغير على الرجل وغيره تحلها كما يحرم عليها تحلية الدوات والمراآة نهاية ومعنى قال عرش ومن سكن المهنة القسطة اه (قوله وانقلعة) أي وسكن المقلعة وهو المقلعة وسكن الميم وعاء الاقدام عرش اه يعبري (قوله لان في ذلك إرهابا الخ) وقد ثبت أن قبعة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ثم ابتزها داخني وأن نعله كان من فضة والقبعة بضع القاف وكسر الباء الواحدة هي التي تكون على رأس قائم السيف ونعل السيف كما يكون في أسفل قدم من حديد أو فضة وأخوهما اه عبارة عرش قبعة السيف هي ما على مقبض من فضة وحديد مختار اه (قوله ولا تجوز بذهب الخ) ولو نعت بدع بذهب أو طليت بفضة حرم على الرجل الا ان فاجاه حرب ولم يجز غيره يقوم مقوله فيجوز ان لا ضرورة ليعاب (قوله بغير نعله) أي أمره (قوله بنضعف ابن القطان) أي لانه لا خبر وهو الموافق لجزم الاصحاب بغير تحلية ذلك بالذهب سني ونهية بغيره معنى قال عرش فله من جزم الاصحاب الخ يعتمد اه (قوله التوبة السابق الخ) أي في الآيات (قوله لكن قضية كلام بعضهم الخ) عبارة في شرح العباب وظاهر صريح الترتيب أنه لو جزمها بفضة لم يحصل منها شيء أم لا وإنما فيه تعليلهم حجة التوبة بان فيها ضاع عمل لأن ذلك في قوله به لا حاشية: ابوما هنا في ماجة أي من شأنه ذلك اه (قوله وقد يفرق الخ) الفرق مقبض أو ما يتقبل من أن فيه صناعة مالا ليس في محله لان عملها حيث لا غرض مقصود فيها والغرض في ما نحن فيه واضح بصرى (قوله كبرتها) أي وأول كلب والقدالة والثغرة وأطراف السور ونهاية المغنى ولا يجوز تحلية الجام البغل والجار وسرجهما وجها واحدا لانهم مالا بعدد الحرب اه (قوله لكن قضية كلام الأكثر من) إلى قوله فلعلى المغنى الاقوله وبه يفرق إلى الملتز وإلى قوله كذا في في النهاية الا لأذكر (قوله أنه لا فرق) أي في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذهو بسبل من ان يجاهدونها بومة معنى (قوله ولان اغاطة الخ) لعل الاولى وبأن الخ باليه (قوله وبه يفرق الخ) أي بالترجيح الثاني (قوله مطلقا) أي لا يذهب ولا فضة وان حاز لمن المحاربة لم تمنع من نهية (قوله وجوز قتالها الخ) عبارة في النهاية والمغنى لا يقال اذا حاز لمن المحاربة بالنها غير محلا دفع القبلة أو زاد الخ لهن أو سم من الرجال لا نقول انما جعل لهن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة إلى الحلية اه (قوله نعم ان كان) أي سلاح الرجل (قوله وقاس ما مرقى الآية الخ) قد يفرق بما فيها هاتان التشبه الحرام ولولا هذا لما جاز ما يحصل منه أيضا لان التحليل لها أوسع سم (قوله ان مالا يتحصل الخ) الجلة خبر وقاس الخ وما وقع على الخلى من آلة الحرب (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضية أن يجزى ذلك في قوله السابق لا مالا بلسه الخ بدل قوله عقبه كلاتية سم (قوله يجوز استعماله) أي للمرأة (مطلقا) أي ولو بلا ضرورة ويحمل أن المراد الاطلاق ما يشمل المرفوع عدم الضرورة ولا حاجة حيث نال في نقد للمرأة (قوله ما ذكر) أي في الملتز (قوله تحل الخ) اعتمد مر اه سم وكذا اعتمدته النهاية وثمرة المنهج والاياب (قوله وان ألقى) أي من ذكر من الصبي والمجنون (بها) أي المرأة (قوله يحتمل ان يشعل كفهو) (قوله السابق أول الكتاب) تقدم ما مشما بشي مراجعته (قوله لكن قضية كلام الأكثر من) اعتمدته الرولى (قوله وقاس ما مرقى الآية الخ) قد يفرق بما فيها هاتان التشبيه الخرام ولولا هذا لما جاز ما يتحصل منه أيضا لان التحليل لها أوسع الآن يقال ان مالا يتحصل كاهدم فلا بعد استعمالها انتهى وفيه آفة (قوله ان مالا يتحصل الخ) قضية أن يجزى ذلك في قوله السابق لا مالا بلسه الخ بدل قوله عقبه كلاتية (قوله يحل الخ) كذلك اعتمد مر اه (قوله وان ألقى بها) أي بالمرأة

كذلك وجوز قتالها سلاح الرجل لما فيه من المصلحة نعم ان كان يحل لم يجز لها استعماله الا عند الضرورة وان تعين القتال ووجه علمها لم تحذره فعمله لا يحل استعمال الخلى الا ان حاشته تحلية كذا قيل وقاس ما مرقى الآية انما الموهنة ان مالا يتحصل من تحلته شيء على أن لا يجوز استعماله مطلقا يؤخذ من تعليل ما ذكره بالتشبه بالرجال ان الصبي أو المجنون يحل له تحلية آلة الحرب وان ألقى بها الخلى

ووجه بان فيه شبهة من النوصين اذلا شهادته فاشبه النساء وهو من جنس الرجال فكان (٢٧٩) القياس جواز حلى القرينة (ولها)

والصبي والمجنون (ليس)

أنواع حلى الذهب والفضة)

كطوق وخاتم وسوار وخنخال

ونعل ودرهم ودرناير معراة

أى لها عسرى تجعل في

القلادة قطعاً أو متعوبة

على الأصح في المجموع

للدخولها في اسم الحلى وبه

والاسنوي وغيره ماني

الروضة وغيره ماني الثعري

بل زعم الاسنوي انه غلط

لكن غلطاً فيهم ما يؤيد

غلطه قوله بتخصيص كل ما

ليقاه نقد ينالها لم يخرج

بالثقب منها اه والوجه

انه لا زكناً فيها لم يقرر رأينا

من جهة الحلى الا ان قيل

بكرهتها وهو القياس لقوة

اختلاف في تحريمها لكن

صرح الاسنوي بنقله عن

الز وباني وأقره بعدهما

وحديث فهو قائل بوجوب

زكاتها عدم حرمتها ولا

كرهتها وهو كلام لا يعقل

كما قاله الزكشي وقول

الاذري النعل أولى بالمتع

من خنخال وزنه ما تشاقل

مردود ووجه بان الكلام

في نعل لا يعد مثله سرفاق

جنس منه وبه فارق الخنخال

وكناج كاصح حبه في المجموع

ويبقى ان ما وقع في حله لها

خلاف قوي بكره ليلسها

لانهم نزلوا الخلاف في

الوجوب أو التحريم منزلة

النهي كافي غسل الجمعتوما

صكره هنا تحريم كانه

ووجه (الح) أى ذلك المأخوذ (قوله بان فيه) أى كل من الصبي والمجنون (قوله فكان القياس جواز حلى  
القرينة) أى أن لا حرمه على وليها على الباسم على الرجل والمرأة (قوله للصبي) أى قوله أو متعوبة بنى  
النهاية للمعنى (قوله والصبي والمجنون) فائدة أن لها ذلك أنه لا حرمه على وليها على الباسم ما لم يذكر  
(قوله ودرناير معراة) أى فلا زكناً فيها متعوبة وبعبارة (قوله أى لها عسرى الخ) عبارة العسرى والمرعاة  
هى التى يجعل لها عيون بنظم فيها سواها كانت العيون منها أو من غيرها ولو لم يحرمها الخى وقده بعضهم  
بكون العيون منها أو من نحو نحاس وهو المعتمد اه وما عسرى أيضاً على التقيد المذكور كجانبى (قوله  
تجعل في القلادة) القلادة كناية عن درناير أو درهم كثيرة تنظم في خيط وتوضع في رقبة المرأة يجيرى (قوله  
قطعاً) أى اتفاقاً (قوله أو متعوبة الخ) وفافاً للشرح الى الروض والمنهج وخلافاً للنهاية بنحو المعنى (قوله لدخولها  
الخ) هذا التعليل في غاية الظهور ولم يذكر راعلة التحريم الذى في الروضة وغيره حتى تتأمل فيها  
(قوله وبه) أى بما في المجموع (قوله على ماني الروضة الخ) اعتمدت النهاية والمعنى عبارة عما لو تقلدت درهم  
أو درناير متعوبة بان جعلتها في قلادته لم يكرهها على غير معاها والمعنى كالى الروضة وماني المجموع في باب  
الباسم من حملها لم يحل على المرأة لأنها صفت ذلك من جهة التقيد لجهة أخرى بخلاف غيرها اه قال  
عسرى قوله مرد يحمل على المرأة وهى التى يجعل لها عيون ومن ذهب أو فضة ويعلق بها في خط كالسبعة  
واطلاق العزوة يشمل ما لو كانت من حر أو متعوبة فيه نظر اه وبعبارة فضفاضة كما ماني من التقيد على  
النساء والصغار والقلادة والبراق فحجبها الزكناً على المعتمد لم يجعل لها عيون من غير جنسها بحيث تطل  
بها المعاملة والافلاحة كما صفا المر وف اه وقوله من غير جنسها الخ فيه وقفه على خلاف صريح ما مر من  
عسرى والجعيرى ولا إطلاق ما مر من النهاية والمعنى (قوله من الثعري) أى المتعوبة باعتداه مرد اه سم  
(قوله الخ) أى ماني الروضة الخ (قوله وما يؤيد الخ) محل ناسل (قوله غلطه قوله الخ) معقول فغلا  
وشهرهما للاسنوي (قوله لبقاه نقد ينالها) أى ما للعامة لم يكره ما عداها وأطلق اسم درهم أو  
الدرناير عليها فاراً (قوله والوجه الخ) هل يجزى هذا فيما ليس من ذلك الصبي والمجنون سم وباقى عسرى  
ما يفيد الجربان وكذا يفيد ما مر في شرح لبس الرجل من قول الشارح بخلاف اتخاذها لبس المرأة أو  
صبي (قوله الا ان قيل بكرهتها الخ) سباني اعتداه في قوله وينبى الخ (قوله بعدهما) أى عدم الكراهة  
(قوله فهو) أى الاسنوي (قوله وهو كلام لا يعقل الخ) قد منع بان حاصل كلام الاسنوي أن الحلى قسمان  
ما يقيد بتعديته بغيره ما وديناراً والمعاملة به فغيره كانه مطلقاً والميقيد بذلك فيباح له زكاته وغيره  
تجب ماله زكاة (قوله مردود) خبر وقول الاذري الخ (قوله ووجه الخ) أى الرد (قوله وكناج الخ) أى  
وان لم ينعونه بمعنى عبارة النهاية ومنه الناج فصل ليس بمسقطاً وان لم تكن ممن اعتاده ككلها الصواب في  
بابا لبس عن المجموع وهو المعتمد اه قال عسرى قوله مرد فيحل لها ومثلها للصبي والمجنون فذكر  
المرأة للتبثيل اه (قوله منزلة النسي) أى من الترك في الأولين الفعل في الثاني كردى (قوله لبسها)  
أى الناج أسنى (قوله ثم لا يبعد في ناحتها الخ) والمتناول الصواب الجواز مطلقاً من غير تردد لمعوم الخبر  
والدخول في اسم الحلى ايعاب واسنى (قوله الا ان يقال الخ) هذا واضح اذا كان معتاداً للرجال لبس ناج من  
التقيد من أموال كل معتادهم لبسه من غيرهما فتدعى في لبسها تشبه بالرجال وان جعلته من غيرهم بصرى  
وهذا الجرح دعوى في الدليل والاعتداه من النهاية والمعنى اعتداه الحلى مطلقاً (قوله لها) وفي نسخة من  
النهاية قولن ذكر من عسرى (قوله ليس مانسج بها) أفهم أن غير اللبس من الاقتراض والتدوير ذلك

(قوله والصبي والمجنون) فائدة أن لها ذلك أنه لا حرمه على وليها على الباسم (قوله معراة) أى فلا زكناً فيها  
شرح مرد (قوله ودرناير الاسنوي وغيره ماني الروضة من الثعري) أى المتعوبة وبعبارة مرد ماني الروضة  
(قوله والوجه الخ) هل يجزى هذا فيما ليس من ذلك الصبي والمجنون (قوله كاصح حبه في المجموع) اعتمد

واعتماد علماء الفرس لبسه لا يحرمه علم من علم لا يبعد في ناحتها اعتداده حال فيها لبس غير معملين الا ان يقال انه يحرم على الرجال فلا نفير  
اعتداهم ولا لعدم كلفه شأن سائر المحرمات وهذا أقرب ب(وكذا) لها (ليس مانسج بها) أى اللبس الغضبة (في الأصح)

تحريم المبالغة في السرف  
 على كل ما يبع مجامير التحلل  
 وزنه أي مجموع فردية  
 لاجداهما فقط خلافاً  
 وهم فيه (ما تادي بنار) أي  
 متقابلين عبر جملة أراد  
 كل فردة منه على حالها  
 لكنه لو فهم ان هذا شرط  
 وليس كذلك بل المدار على  
 المائتين وان تفاوت وزن  
 الفردتين ولا يكتفى بنقص  
 نحو المتقابلين عن المائتين  
 كما يفهمه التمسك الآتي  
 وحيث وجد السرف الآتي  
 وحيث كاذبه لا قدر  
 السرف فقط ولم يرض  
 الاخرى التقيد بالثلاثين  
 بل اعتبر العادة فقد تزد  
 وقد تنقص ويختلف غير ان  
 السرف في مخالفة الفضة  
 أن يبلغ أني مثقال وهو  
 بعد بل ينبغي الاكتفا فيه  
 بما ينشئ مثقال كذهب كما  
 وصرح به التعليل الآتي  
 أما نحو فهمه ان المدار على  
 الوزن دون النفاة وذلك  
 لانتهاء الزينة عنه الموزنة  
 لمن التعليل بل ينظر الطبع  
 منه كذا قالوه به يعلم منط  
 السرف واعتبر في الرضة  
 كالشرح من مطلق السرف  
 ولم يقيد بالمبالغة كالتم  
 ويجمع بان المراد بالسرف  
 ظهوره قياساً على قصد  
 المبالغة فيه المذكور في  
 السنن ثم ان يتعمق في المجموع  
 صرح بما ذكرته من ان  
 المراد بالسرف الظاهر لا  
 مطلق

لا يجوز قال السدي حاشيتال وضته لم يعرضوا لافتراش المتزوج بها كما تعاد المطرزة بذلك قال الحلال  
 البلقي وينبغي أن يبين حل ذلك على القولين في افتراش الحر وقلت وقد لحظ من يد السرف في الافتراش  
 هنا كسقي لبس النعل بخلاف الحر وانتهى شويروى وقوله لبس النعل المعتمد في الجواز فيكون المعتمد  
 في الفرش الجواز أيضاً ع (قوله لعموم الأدلة) أي لان ذلك من جنس الحل مغنى ونهاية قول المتن  
 (والاصح تحريم المبالغة) والثاني لا تحرم كلاً يحرم اتخاذ أساور وخلخال لبس الواحد منها بعد الواحد  
 وبأنى لبس ذلك معاً مرفى الخواتيم للرجل نهياً بومغنى عبارة الشارح في شرح قول العباب ويحسب  
 لبس عدد لائق اه والتقيد باللاق مأخوذ من قولهم مالم يسرفن حيث جهن بين خلخال جزأ مالم بعد  
 الجمع بينهما السراف عاها (قوله في كل) الى المنز في المغنى والى قوله خلافاً في النهاية (قوله وان تفاوت وزن  
 الفردتين) ظاهره وان اتفقت السرف اضع احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائتة وتسعين وفيه  
 تأمل وما للمانع حيث تنحل الآلى وان حرم الاخرى سم وقد يقال ان مجموع فردية منزلة مثاقيل ملبوس  
 واحد (قوله لا يكتفى بنقص نحو المتقابلين) أي بل لابد أن يكون بحيث يعجز نية ولا تنفر منه النفس (قوله  
 التعليل الآتي) وهو قوله وذلك لانتهاء الخ (قوله وحيث وجد السرف الخ) وقاها في النهاية والمغنى والآتى  
 والاياباب (قوله الآتى) أي قوله أما الزكاة فتجب بالسرف (قوله وحيث كاذبه عاها) أي وان لم  
 يحرم لبس لسان السرف فان لم يحرم كرهوا على المنكر وتجب فيه الزكاة وظاهر أن الطفل في ذلك كله كالنساء  
 أسى واياباب (قوله وذلك الخ) راجع الى المنز والتعليل (قوله لانتهاء الخ) يؤخذ من هذا اباحة  
 ما يتخذ النساء في زمان من عصائب الذهب والرا كسوان كرهذه بلان النفس لا تنفر منها بل هى في نهاية  
 الزينة نهية ومغنى رادهم بخلاف نحو الخصال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث ذكر اه قال عرش قوله مر  
 من عصائب الذهب الخ المراد بها هى التى تفعل بالصوغ وتعمل على العصائب اماما يقع لبسه الارباب من  
 الفضائل الثرى بنأ الذهب المخططة على القماش غرام كاللوازم المفقوتة لمجموعة فى القلادة كالحجر وقياس  
 ذلك انما هو مناجرت به العادة من ثقب دراهم وتعليقها على رأس الاولاد الصغار وهو قضية قوله مر  
 الا في كراهة الطفل في ذلك اه وهذا كله على مسلك النهاية للمغنى من حرمته اتخاذ لادق من الدراهم  
 أو النانير المفقوتة بغير المرأة وأما على ما عهده الشارح وشيخ الاسلام من جواز الظاهر من حديث المدرك  
 فلا حرمه في شيء مذكر وينبغي تقليده لاهل بلاد اعداده (قوله واعتبر في الرضة الخ) هو الوجه مر سم  
 وعش (قوله ويجمع بان المراد الخ) وقاها للمغنى وخلافاً لانهية عبارة الاول وخروج بنقيد السرف  
 تبعاً للمعبر بالبالغة اذا سرفت ولم يتألف فانه لا يحرم لكنه ذكره فحبه الزكاة كايؤخذ من كلام ابن  
 العماد وفارق ما ساقى آله الحر بحيث لم يعرفه عدم المبالغة بان الاصل في الذهب والفضة حلها  
 للمرأ يتخللها غيرها فاعتبر لها فليس السرف اه وزاد الثاني وما تقر من اعتقار السرف من غير  
 مبالغته هو ما اقتضا كلام ابن العماد وحوى عليه بعض المتأخرين والوجه الاكتفاء فيها بمجرد السرف  
 والمبالغة فيسرى على الغالب اه قال عرش قوله ولم يتألف الخ ضعف قوله بمجرد السرف والمراد  
 بالسرف حق المرأة ان تجعله على مقدار لا يعد مثلاً زينة كما شرع فيه قوله مر السابق بل تنفر منه النفس  
 مر (قوله في المنز والاصح تحريم المبالغة الخ) والثاني لا تحرم كلاً يحرم اتخاذ أساور وخلخال لبس  
 الواحد منها بعد الواحد وبأنى لبس ذلك معاً مرفى الخواتيم للرجل شرح مر (قوله وان تفاوت وزن  
 الفردتين) ظاهره وان اتفقت السرف اضع احدهما كان كانت عشرة مثاقيل والاخرى مائتة وتسعين  
 وفيه تأمل وما للمانع حيث تنحل الآلى وان حرم الاخرى (قوله وذلك لانتهاء الخ) يؤخذ من هذا  
 التعليل اباحة ما يتخذ النساء في زمان من عصائب الذهب والرا كسوان كرهذه بلان النفس لا تنفر منها  
 بل هى في نهاية الزينة نهية ومغنى رادهم بخلاف نحو الخصال اذا كبر لان النفس تنفر منه حيث ذكر اه  
 واعتبر في الرضة الخ هو الوجه ٥



الخ وعلمه فلا فرق فيه بين الفقراء والغنيه اه **(قوله ثم هذا كماله الخ)** وكلمة انا الطفل في ذلك لكن لا يقيد  
 بغيره الا الحرب فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل وانقضت فحرم عليها البس حتى الذهب والفضة على ما مر  
 وكذا ما شجر به الان فقامت الحرب فيما يظهر ولم يجدناه من غير ما يفتوح المنهج قال الجعفي المراد  
 بالطفل غير البالغ وشبه المجنون وقوله لكن لا يقيد بغيره الا الحرب أي كابدت المرأة به بحوزة استعمال  
 حايضها ولو في الا الحرب اه **(قوله ومراخ)** أي في شرح ولها البس انواع حتى الذهب الخ **(قوله)**  
 وبهذا أي التعليل **(قوله)** فاغفر لها الخ وفاقا للمعنى وخلافا للنهاية كما مر قول المتن **(وجواز تحليته)**  
**(المحصف الخ)** وينبغي كقوله الزركشي الحاق اللوح المعدل بكتابة القرآن بالمحصف في ذلك نهاية ومعنى وأسن  
 واعاب قال سم أقول ينبغي أيضا الحاق التفسير بحرم مسه بالمحصف بل على قول الشارح يعني ما فيه  
 قرآن الخ لا فرق اه قال عس قوله مر المعدل بكتابة القرآن أي ولو في بعض الاحيان كاللوح المعدل  
 لكتابة بعض السور وفيما سيوفه مرافقة اه **(قوله)** يعني ما فيه قرآن ولو للترك الخ شرح بذلك المتلو كتب  
 ذلك على قصص مثلا وليس به يجوز فيما يظهر لانه لم يقصد من ذلك تعظيم القرآن وانما يقصد به التزك عس  
 وفيه نظر وتعليله ظهر المنع **(قوله)** وغلافه الخ الى ان ينفى في النهاية والغنى الا قوله تحلية ما ذكر وقوله كتحليتها  
 الى اما بقية الخ **(قوله)** وغلافه الخ أي بيت لمد عس **(قوله)** وغلافه الخ أي لا كرسبه ولا علاقته شرح  
 العباب قول المتن **(وكذا المرأة يذهب)** شامل لما اذا كانت التحلية بالتبوه وما اذا كانت بالصالح ورق  
 الذهب بوقته مر ولوحات مصحفا بالذهب ثم باعته للرجل أو أجزته أو عارته اياه فهل يحل له استعماله  
 بخلاف المرأة فليس يحل نظر والمنع قريب وهذا واضح اذا كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والافلا يمكن  
 غير الخ لانه لا ينبغي حدث على اتاها لموه الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل له استعماله  
 للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد سم **(قوله)** تحلية ما ذكر شامل لغلاف المحصف ولما قال باعشن يحل  
 للمرأة تحلية ما فيه قرآن ولو لولوا ولو للترك وغلافه يذهب اه لكن قضية كلام الغنى أنه لا يجوز باعشن  
 عيارته ويحل تحلية غلاف المحصف لفصل عنه بالفضة للرجل والمرأة وأما بالذهب قال المجموع فمرام بل  
 خلافه من عليه الشافعي والاجمعي أي وانما يجوز للمرأة ذلك لانه ليس تحلية مصحف اه فليراجع قول  
 المتن **(المرأة يذهب)** والطفل في ذلك كله كالأرأة نهاية وعباب قال الشارح في شرحه أي في جواز تحليته  
 بالذهب وغيره مما يصلح لها كتحلته في البس وقد مر من المجنون مثله اه **(قوله)** كتحليتها به أي قياسا  
 على تزويج المرأة بالذهب **(قوله)** مطلقا أي سواء في ذلك كتب الاحاديث وغيرهاتها يومغنى أي وسواء  
 كانت للرجل أو للمرأة الغضة والذهب **(قوله)** تنبيه يؤخذ من تعبيرهم الخ بذكر ما أسلفناه يعلم ما في  
 هذا التنبيه فلا تغفل ثم رأيت الفاضل الحنفي قال قوله حرمه التوبة هنا الخ الوجه عدم الحرمة واضاعة المال  
 لغرض جأزة مر اه بصري **(قوله)** مطلقا أي حصل منه شيء ولا كدرى أي وسواء كان للرجل  
 أو المرأة **(قوله)** بكل أي من التوبة والتحلية **(قوله)** يؤيد بالاطلاق أي اطلاق التزويج الشامل  
**(قوله)** في المتن وجواز تحلية المحصف وينبغي كقوله الزركشي الحاق اللوح المعدل بكتابة القرآن بالمحصف في ذلك  
 ذلك شرح مر أقول ينبغي أيضا الحاق التفسير بحرم مسه بالمحصف بل على قول الشارح يعني ما فيه  
 قرآن الخ لا فرق **(قوله)** في المتن وكذا المرأة يذهب شامل لما اذا كانت التحلية بالتبوه وما اذا كانت  
 بالصالح ورق الذهب بوقته مر والطفل في ذلك كله كالأرأة شرح مر ولوحات مصحفا بالذهب ثم باعته  
 للرجل أو أجزته أو عارته اياه فهل يحل له استعماله بخلاف المرأة فليس يحل نظر والمنع قريب وهذا واضح اذا  
 كان يحصل منه شيء بالعرض على النار والافلا يمكن غير الخ لانه لا ينبغي حدث على اتاها لموه الذي لا يحصل  
 منه شيء بالعرض على النار مع أنه يحل له استعماله للرجل كما تقدم في باب الاجتهاد **(قوله)** حرمه ما تلو به هنا  
 الوجه عدم الحرمة واضاعة المال لغرض جأزة مر

السرف ثم هذا كله انما هو  
 والنسبة على لبسه وحرمته  
 أما لا كالتعيب بان في سرف  
 لانه ان لم يحرم كرهه  
 وجوبه في المكروه وكذا  
 يحرم اسرافه أي الرجل  
 في الا الحرب لما فيه من  
 زبانا خيلاء وهذا يظهر  
 وجه عدم تنقيده بالمعنى  
 هنا الاصل حل التشدد  
 وعدم الخيلاء فيما بالنسبة  
 للمرأة دون الرجل فاختصر  
 لها قبل السرف بخلافه  
 وجواز تحلية المحصف  
 يعني ما فيه قرآن ولو للترك  
 فيما يظهر وغلافه فان  
 انفصل عنه بفضة للرجل  
 والنساء اكرامه وكذا  
 يجوز تحلية ما ذكر (المرأة  
 يذهب كتحليتها مع  
 اكرامه اما بقية الكتب  
 فلا يجوز تحليتها مطلقا  
 \* تنبيه \* يؤخذ من  
 تعبيرهم بالتحلية ما في  
 الفرق بينها وبين التوبة  
 حرمه التوبة هنا يذهب أو  
 فضة مطلقا لما فيه من  
 اضاعة المال فان قلت العلة  
 الاكرام وهو حاصل بكل  
 قلت لكونه في التحلية  
 تحلية محظورة بخلافه في  
 التوبة لما فيه من اضاعة  
 المال وان حصل منه شيء  
 فان ذلك يؤيد الاطلاق

قول الغزالي من كتب القرآن الذهب فقد احسن ولاز كانه على ثلث شرف يانه يغتفر في اكرام حروف القرآن ما لا يغتفر في نحو ورقه وحلده على انه لا يتأتى اكرامها الا بذلك (٢٨٢) فكان مضطرا اليه في خلافه في غيرهما يمكن الاكرام فيه بالخلة فليحتمل في غيره اكرامها

ولا كذا التقدير الحول كذا في التوبة عبارة الكردي أي اطلاق الجواز سواء التخلط وتلوه به اه (قوله قول الغزالي الخ) اعتقده العباب والاسني وانها بيا والمغنى (قوله من كتب القرآن الخ) طاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل أو للمرأة وهو كذلك نها بتمعني واعباب (قوله فقد احسن) أي وان لم يحصل بالكتابة بشي بالعرض على النار سم (قوله اكرامها) أي حروف القرآن (قوله الا بذلك) أي بالتلوه به قال الكردي أي كتب القرآن اه (قوله فكان) أي التلوه وكذا ضمير اليه (قوله فيه) أي في اكرام حروف القرآن أولى كتبها (قوله بخلافه) أي الاكرام (قوله في غيرها) أي غير حروف القرآن (قوله نعم) أي قوله كافر في النهاية والمغنى (قوله ستة أشهر) أي مثلهما بيا بتمعني (قوله كاسم) أي في شرحه ولو زال الملك فعاد كردي (قوله فاذا كان) أي الاخر (قوله موسر) أي وبأدلا (قوله كاللؤلؤ) أي الباب في النهاية والمغنى (قوله وليا قيت) أي وان لم يوجد الغير وزج والمجان مفعلي زاد النهاية وتلوه الملك والغنى ونحوهما اه (قوله غاثة) أي لا يجوز تثقيب الا كان للقرط وان أبع القرط لانه تعذيب بلا فائدة وجب القصاص على التثقيب وجسد بشر وطه كقوله في الاوراء ويجوز ستر الكعبة بالخرير لرفع السلف والخلفه تعظيما لها بخلاف ستر غيرها وأجبت بعض المتأخرين من التعليل جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم به ينبغي اعتقاده قال ابن عبد السلام ولا بأس بتزيين المسجد بالتقديلات أي من غير التقدين والشروع التي لا تؤثر لانه نوع احترام مفعلي

(قوله بابر كذا العبد والكرز والتجارة) قول المتن (زكاة المعدن) الاصل فيها قبيل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات أي زكوا من خبار ما كسبتم أي من المال لعمري أخرجنا لكم من الأرض أي من الحبوب والثمار ونحسب لكم من أي حصته صلى الله عليه وسلم أنفع من المعدن القليلة له دقوه في بضع القاف الباء الموحدة تاجم من قرية بين مكة والمدينة يقال لها القرع يضم الفاء واسكان الراء مفعلي ونهاية (قوله هو) أي التلوه في المغنى والنهاية (قوله وهو) أي الاطلاق الثاني ومن الاطلاق الاول قول المنصفين استخرج ذهباً أو فضة من معدن (قوله ومنه جنات عدن) أي أقالمة مفعلي (قوله وهو) أي قوله كذا في النهاية والمغنى (قوله وهو من أهل الزكاة) يخرج به المكاتب فانه عاك ما يخذ من المعدن ولاز كانه عليه في مأا ما يخذ العبد فله من ثلثه من كانه مفعلي ونهاية (قوله من أهل الزكاة) أي ولوصيا عرش (قوله وقضيته) أي قضيه اقتصر امره على ما ذكر (قوله والذي يظهر) أي قوله وان ترددوا في شأنيته شيخنا بلا عزم والى قوله وان يذيق العبيد عن الزيادة (قوله ونحو المسجد) أي ومالك المسجد ونحوه يصرف في مصالحهم ما شئنا (قوله لانه من عين الوقف)

(قوله قول الغزالي من كتب القرآن بالذهب) أي وان لم يحصل بالكتابة بشي بالعرض على النار وطاهره عدم الفرق في ذلك بين كتابته للرجل أو للمرأة وهو كذلك وان نازعه في الاذرى شرح الرزلي (قوله بابر كذا المعدن والكرز والتجارة)

(قوله ملكه الموقوف عليه الخ) لقائل أن يقول انه يزله ثم له ثمرة الشجرة (قوله لانه من عين الوقف) طاهره شمول الوقفه وجهته بالنسبة اليه ايضا قل نظر ماذا يفعل به وهل يحكم الأرض حتى يمنع التصرف فيه ولو لم يزل الوقف (قوله لانه من عين الوقف) قضيته شمول الوقفه وجهته بالنسبة اليه ولا يعبدان يفعل به ما يفعل بالثمرة غير المأزورة اذا دخلت في الوقف ويقع أن يقال ان أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه كجعله حليا مباحا يتصرف به بجامع ليس أواعارة أو اجارة وجوب الافعل به ما يفعل بالثروة بحتمل ان يحكم الأرض فلا يفعل به الا ما يفعل بالأرض (قوله وان ترددوا فكذلك) المشهور منه ان المعنى انه لا زكاة فيه لانه من عين

جهة عامة أي من أرض نحو مسجد أو باط لا تجز كانه ولا على الموقوف عليه ونحو المسجد الذي يظهر في ذلك أنه ان أمكن حدوثه في الأرض وقال أهل الحنفية ان حدث بعد الوقف أو المسجد يتملكه الموقوف عليه كزبح الوقف ونحو المسجد ولم يركب المغيز كانه أو قبلها فلاز كانه يلا من عين الوقف وان ترددوا فكذلك ويث بما تقر من انه قد يحدث قولهم انما يجب الزكاة للمدة

المواشي نعم وملك فقد انصاها ستة أشهر ثم أقضه لاخر لم ينقطع الحول كاسم فاذا كان موسرا أو عاد البز كانه عند تمام السنة الأشهر الثانية كقوله الشيخ أبو حامد وجعله أصلا مقبلا عليه وذكره الرازي أنه تعليل واعينه البلقيني وغيره ولو حلى حيا أو بقدره ولو منتهى كانه (ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والبراقيت لعدم ورودها في ذلك ولا انها معدنة للاستعمال كالماشية العاملة

(قوله بابر كذا المعدن) هو يفتح فسكون فكسر مكان الجواهر المخلوقة فيه ويطلق عليها كقوله وحديد ونحاس وهو المراد في الترجمة من معدن كضرب أقام ومنه جنات عدن (والكرز) هو ما دفن بالأرض من كزغر زأو خفي ومنه وتسمي لهم كزرا أي صواخضا (والتجارة) وهي تقابل المال بالتصرف فيه لطلب النماء (من استخرج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة من معدن) من أرض مباحة أو مملوكة كذا اقتصر وأعله وقضيته انه لو كان من أرض موقوفة عليه وعلى

يتأمل مع ما ساقى في الر كاز من جعله من زوائد بصري عبادة سم قوله لانه من عين الوقف قضية شمول  
الوقفه وبحته بالنسبة الى من ينظر ماذا يفعل به وهل له حكم الارض حتى يمنع التصرف فيه ولو لجهة الوقف  
ولا يبعد أن يفعل به ما يفعل بالثمرة الغير الزائدة اذا خلصت في الوقف ويجوز أن يقال أن ممكن الانتفاع به مع  
بقاء عينه كجعله حيا مباحا يتنفع به ببيع ليس أو اعادة أو اجاره وجب والافعل به ما يفعل بالثمرة ولو تحتل  
له حكم الارض فلا يقبل به الا ما يفعل بالارض اهـ وجرى شغنا على هذا الاحتمال فقال وان كان موجودا  
حال الوقف فيقوم من اجزاء المستحق لا يجوز التصرف فيه اهـ (قوله وزم ملكه المعين الخ) أي بان وقف  
على معين لان الوقف على جهة عامه نحو مسجد كردى (قوله وان ترددوا في ذلك) المتهوم منه أن المعنى  
انه لا ترددوا في ذلك اما عدم وجوب الزكاة فواضع لان الاصل براءة المتمع احتمال تقدمه على  
الوقفة لا زكاة أو ما جاهد من عين الوقف كما يقتضيه صنعه فعمل تأمل لان الاصل في كل حادث ان يقدر  
بأثر زمن ولهذا اذا شك في كون الزكاة حايها أو اسلاميا كان له حكم الاسلاحي لا يقال ولو لحظ ما ذكر  
فنبقى ان تعجز الزكاة أصلا لا نقول عارضه بالنسبة اليها الاصل المتقدم واما بالنسبة لثبوت الملك فله عارضه  
شئ فمعين العمل به لا يقال بلزومه تبع من الاحكام في أمروا حذلا نقول لا مانع منه عندنا بخلاف المدارك  
بل هو معين حدثه نقار شئ فلنأمل ثم رأيت الفاضل المحشي قال وقد يتوقف في الحكم بوقفة الخ اهـ  
(قوله لانه لم يتحقق كونه ملكا الخ) قضية أنه لو تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده  
فله يأخذ حتى مضت أحوال الزكاة تلك الاحوال جميعا لم أنه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر ولا يخفى  
سم عبادة البصري مقتضى ما هنا أنه لو تحقق وجوده من حين ملكه في اسائر الاحوال لم يقتضى ما هنا  
أن الوجوب في المعدن بمصو النبل فيده أنه لا يركب لعدم التعاقب بالوجود فليحذر اهـ وقد يقال  
ان يتحقق وجوده على الوجه المتقدم في كلام سم في قوة حصول النبل في يد بل من أقره ادق قول المتن (لزمه)  
ربع العشر) أي سواء كان مدنيا أو لا ينافيه على الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولو استقر حكمه سلم من دار  
الحرب كان غنمية تخضع لها ينشأ قال عر قوله هر بنه على ان الدين الخ أي وهو الزكاة اهـ (قوله)  
لغير الخ) ولا يجب عليه زكاة في المدة الماضية اذا وجد في ملكه لانه لم يتحقق كونه ملكا من حين ملك  
الارض لاحتمال كون الموجود بمطلق شيئا فاشأ والاصل عدم وجوب الزكاة كقضية ونهاية وتقدم في  
الشرح مثله ونحن سم والبصري ما يتعلق به (قوله غيرهما) أي كبا قوت وزوجد ونحاس وحديد  
نهماية ومعنى (قوله أي طعن الخ) أي حذر نهماية ومعنى قول المتن (ويشترط النصاب) أي ولو  
بضم ما في ماني ملكه من غير المعدن من جنسه أو عرض تجارة يقوم به ورض وان في الشرح مثله (قوله أو)  
جمع عبادة الروس ونهاية والمعنى ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكاة لغلطة اهـ زائد العباب  
وبوجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اهـ قال الشارح في شرحه أي فليحذر من الخطأ من اعتبار  
الاتحاد في تلك الامور السابقة بها حتى يصير الى ان كل واحد قد ينزع عنه ما هم كالم يستوطنوا  
هنا لحواله غناه محض فلا يحتاج الى الارفاق كذلك لا يحتاج الى الارفاق أيضا باشرائط اتحاد ما ذكر  
وهذا أقرب للمعنى وللكلام اهـ (قوله بغير المعدن) الباع دخل على المقصود عليه فهو بمعنى  
على (قوله معنى يخصه) أي تكامل النما هنا (قوله ووقف وجوبه) على قوله أي ان يوقف

الوقف وقد يتوقف في الحكم بوقفة سم احتمال حدوثه (قوله لانه لم يتحقق كونه ملكا الخ) قضية انه لو  
تحقق ذلك كان حفر في ملكه الى ان وصل اليه وشاهده فله يأخذ حتى مضت أحوال الزكاة تلك الاحوال  
جميعا لم أنه كان موجودا حينئذ وهو ظاهر ولا يخفى (قوله أي طعن الخ) أي حذر نهماية ومعنى قول المتن (ويشترط النصاب) أي ولو  
بضم ما في ماني ملكه من غير المعدن من جنسه أو عرض تجارة يقوم به ورض وان في الشرح مثله (قوله أو)  
جمع عبادة الروس ونهاية والمعنى ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكاة لغلطة اهـ زائد العباب  
وبوجه اعتبار اتحاد ما يتوقف عليه الحصول اهـ قال الشارح في شرحه أي فليحذر من الخطأ من اعتبار  
الاتحاد في تلك الامور السابقة بها حتى يصير الى ان كل واحد قد ينزع عنه ما هم كالم يستوطنوا  
هنا لحواله غناه محض فلا يحتاج الى الارفاق كذلك لا يحتاج الى الارفاق أيضا باشرائط اتحاد ما ذكر  
وهذا أقرب للمعنى وللكلام اهـ (قوله بغير المعدن) الباع دخل على المقصود عليه فهو بمعنى  
على (قوله معنى يخصه) أي تكامل النما هنا (قوله ووقف وجوبه) على قوله أي ان يوقف

النهاية والغنى (قوله) وقت وجوبه حصول النبل (الخ) يتجه فيه مالكا الارض باحياء وعلم ان فيه معدنا كان شاهده لانكشافه بنحو سيل وانه يبلغ نصابا ان تجب الزكاة من حين المال وان يجزى اخرج الخالص عنه قبل استخراجه قلنا مل سم أى وقولهم وقت وجوبه حصول النبل بدمجى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبإلوه بالنصب (قوله) وقت الاخراج أى وقت وجوب اخراج زكاته - لذته بما يقو معنى (قوله) بعد التخليص والتقية أى عقب التخلية والتقية من التراب ونحوه كأن وقت الواجب فى الزرع اشتداد الحب وقت الاخراج التيقن ويجزى على التقية المحبوب معنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التيقن وان زاد من ثمنه على ما يحصل منها وتقدم فى شرح وجوبه بدو صلاح الثمر واشتداد الحب ما بعد خلافه فلا يرجع (قوله) وجب فسط ما بقى أى وان نقص عن النصب كلف بعض المال قبل التيقن معنى وثم يقول روض وعباب (قوله) كما مر نظيره (الخ) أى كونه الحصاد والدياس معنى واسنى وعباب (قوله) أى فى تيقن المحبوب كركى (قوله) فلا يجزى اخرجه قبلها) ظاهرا وان علم ان ما فى من الخالص بقدر الواجب ورضه بالمستحق ويجزى الاجزاء حيث كسر نظيره فى اخراج الغشوش بل لا يفرق بينهما سم (قوله) ويضمنا (الخ) عبارة النهاية والغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعى قبلها حتى قيل مرده ان كان باقيا بده ان كان الفاو يصدق فيه فقدره ان اختلفا قبل التلقا بعده اذا لاصل رابعة التهمة فان تلف فيده قبل التيقن لا غرمه ان كان تراب فضة قوم بذهب أو تراب ذهب قوم فضة فان اختلفا فيتم تصديق الساعى بينهما لانه غرام قال فى المجموع فان ميز ما ساعى فان كان قدر الواجب اجزاء والارادة تفاوت أو أخذوا لاشئ الساعى بعمله تبرع اه قال ع ش قوله جر ضمن أى من ماله لتقصيره فى الجلة بقضه اه (قوله) اجزاء أى بقوله السابق فلا يجزى اخرجه (الخ) أى دالم كذلك لا مطلقا سم (قوله) حذد أى بعد التميز (قوله) أى (قوله) أى المال المخرج كركى (قوله) وانما فسد القصب) يحتمل أن المراد الفساد ظاهرا وأنه بالتمييز بين الاعتدال به والافلا (الخ) مع الفساد مطلقا شكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحفا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) أى فيما اذا تلفت يده قبل التميز والمراد بالتراب فى الموضوع المعدن المخرج نهاية ومعنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما فى (الخ) بقدر هذا الفرق ما تقدم من أن شرط الاسترداد فى اخراج الردى عن الجيد فى النقود أنه بين أنه من زكاة ذلك المال وقاسوه على مسئلة التحويل والحاصل أن الواجهة التقييد كلى مسئلة اخراج الردى عن الجيد والغشوش عن الخالص ثم رأيت العاضل المحشى أشار الى ذلك بمن يعطى فعلان عراجته بصرى (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير ما (الخ) خبر قوله وتبين (الخ) (قوله) فاشترط فى الرجوع به شرطه) قد يقال لا يجزى فى ذاته أقرب

وقت وجوبه حصول النبل بدمجى على الغالب من عدم تيقن وجوده في ملكه وبإلوه بالنصب (قوله) وقت الاخراج أى وقت وجوب اخراج زكاته - لذته بما يقو معنى (قوله) بعد التخليص والتقية أى عقب التخلية والتقية من التراب ونحوه كأن وقت الواجب فى الزرع اشتداد الحب وقت الاخراج التيقن ويجزى على التقية المحبوب معنى وشرح الروض وشرح العباب وظاهر ذلك وجوب التيقن وان زاد من ثمنه على ما يحصل منها وتقدم فى شرح وجوبه بدو صلاح الثمر واشتداد الحب ما بعد خلافه فلا يرجع (قوله) وجب فسط ما بقى أى وان نقص عن النصب كلف بعض المال قبل التيقن معنى وثم يقول روض وعباب (قوله) كما مر نظيره (الخ) أى كونه الحصاد والدياس معنى واسنى وعباب (قوله) أى فى تيقن المحبوب كركى (قوله) فلا يجزى اخرجه قبلها) ظاهرا وان علم ان ما فى من الخالص بقدر الواجب ورضه بالمستحق ويجزى الاجزاء حيث كسر نظيره فى اخراج الغشوش بل لا يفرق بينهما سم (قوله) ويضمنا (الخ) عبارة النهاية والغنى وشرح العباب وشرح الروض فان قبضه الساعى قبلها حتى قيل مرده ان كان باقيا بده ان كان الفاو يصدق فيه فقدره ان اختلفا قبل التلقا بعده اذا لاصل رابعة التهمة فان تلف فيده قبل التيقن لا غرمه ان كان تراب فضة قوم بذهب أو تراب ذهب قوم فضة فان اختلفا فيتم تصديق الساعى بينهما لانه غرام قال فى المجموع فان ميز ما ساعى فان كان قدر الواجب اجزاء والارادة تفاوت أو أخذوا لاشئ الساعى بعمله تبرع اه قال ع ش قوله جر ضمن أى من ماله لتقصيره فى الجلة بقضه اه (قوله) اجزاء أى بقوله السابق فلا يجزى اخرجه (الخ) أى دالم كذلك لا مطلقا سم (قوله) حذد أى بعد التميز (قوله) أى (قوله) أى المال المخرج كركى (قوله) وانما فسد القصب) يحتمل أن المراد الفساد ظاهرا وأنه بالتمييز بين الاعتدال به والافلا (الخ) مع الفساد مطلقا شكل وما وقع فاسدا لا ينقلب صحفا سم (قوله) ويقوم تراب فضة (الخ) أى فيما اذا تلفت يده قبل التميز والمراد بالتراب فى الموضوع المعدن المخرج نهاية ومعنى (قوله) وعليه يفرق بينه وبين ما فى (الخ) بقدر هذا الفرق ما تقدم من أن شرط الاسترداد فى اخراج الردى عن الجيد فى النقود أنه بين أنه من زكاة ذلك المال وقاسوه على مسئلة التحويل والحاصل أن الواجهة التقييد كلى مسئلة اخراج الردى عن الجيد والغشوش عن الخالص ثم رأيت العاضل المحشى أشار الى ذلك بمن يعطى فعلان عراجته بصرى (قوله) لسبب (الخ) متعلق بعدم الاجزاء (قوله) غير ما (الخ) خبر قوله وتبين (الخ) (قوله) فاشترط فى الرجوع به شرطه) قد يقال لا يجزى فى ذاته أقرب الى التبع عما يجزى فى ذاته فليخص



انه لا يضم الاول الى الثاني في اكمال النصاب بخلاف ما ملكه بغير ذلك فانه يضم اليه نظائرياً (و يضم الثاني الى الاول كما يضمه الى ما ملكه) من جنسه أو عرض تجارة تقوم بحسنه ولو (بغير المعدن) كارت وان غاب بشرط علمه ببقائه (في اكمال النصاب فان كل به النصاب) زكى الثاني فلو استخرج بالاول خمسين ثم استخرج تمام النصاب يضم الخمسين لما بعدها فلازكاة فيها يضم المائة والخمسين لما قبلها فبها كمال لعدم الحول ثم اذا اخرج حق المعدن من غيرها ومضى حول من حين اكمال المائتين لمزمز كالمحاول كان الاول نصاباً من الثاني اليه قطعاً (وفي الزكاة) أي الموكو اذا استخرج به أهل الزكاة (الجنس) كل من اخرج المتفق عليه ولم يعد المؤقتية وبه فارق وربع العشر المعدن والغايب بكثر المؤنة وقائمها هو في العشرات (صريف) كالمعدن (صريف) الزكاة على المشهور لانه حق واجب في الاستفادة الارض كالحطب والبر وبه ان يخدم قسامة بالقي (وشرطه النصاب والتنفذ) الذهب أو الفضه ولو غير ضررب (على الذهب) كالمعدن فيأتي هنالما في ثم في التكميل بجائده (لا لحول) اجاعاً

العمل وتدبطل وقد يصر ولا يتسامح باكثر منه كإكمال الحب الطبري انه لو حبه وهو مقتضى التعديل نهاية (قوله في اكمال النصاب) أي حتى يركب الاول سم (قوله بخلاف ما ملكه) أي بان كان في ملكه عند حصول الاول تمام النصاب سم عبارة الروض مع شرحه فرع وان استخرج دون النصاب من معدن أو زكوة وفي ملة من نصاب من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به في المستخرج في الحال نصاباً الى ما في ملكه لان كان ملكه غائباً فلا يلزم من كانه حتى يعلم سلامته فيحقق الزكوة وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً الا انهما جميعاً نصاب كان ملكاً مائة درهم فزال من المعدن مائة غير كمال المعدن في الحال اه وفي العيب مع شرحه ما وانق (قوله فانه الخ) أي الاول و (قوله اليه) أي ما ملكه (قوله نظائرياً) أي انفا في قول المصنف كايضه الخ قول المتن (و يضم الثاني الى الاول) أي ان كان باقياً نهاية ومضى وعيب قال ع ش أي فان تلف قبل استخراج باقي النصاب فلازكاة ولا يشكل هذا بما من قوله ولا يشترط بقاء الاول الخ لان ما خرجت تتابع العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر اه وفي البصري ما وانق (قوله ولو بغير المعدن) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب سم (قوله كارت) أي بهجة وغيرهما نهاية (قوله بشرط علمه ببقائه) أي بقائمه الغائب وقت الحصول لجواب روض (قوله ثم استخرج تمام النصاب) أي ما توخى من العمل الثاني وقد قطع بغير عذر اعياب (قوله فان كل) أي قوله ولو كان الاول في النهاية تعالى المتن في المغنى (قوله ثم اذا اخرج الخ) عبارة الروض وشرحه وينقذا لحول على الساتين من حين تمامه ما اذا اخرج الخ (قوله ومضى حول الخ) عبارة الروض وشرحه وينقدا لحول علمه ما من حين النبل ان كان نقدواً ثم خرج زكاة المعدن من غيرها اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النبل في نحو هذا المثال وان اخرج من غيرهما النقص النصاب الى حين الانحراج على المستحق قدر الواجب منه فينبغي أن يأتي هنا ما قيل في نظائر ذلك ان تصور ثم رأيت الشارح في شرح العيب بعد أن قال واخرج زكاة النسل من غيرها قال ما منه ومروا في نظائره بسطاً فافرقه اوله اشاراً قلنا ذكرنا من الاشكال وما يمكن في جوابه مما قيل في نظائره فليست سم (قوله أي الموكو) أي قوله نظائرياً في النهاية الاقوله وكان سبب الى المتن وكذا في المغنى الاقوله والبدله (قوله اذا استخرجه أهل الزكاة) يخرج به المكاتب فلازكاة فيها وجد مع أنه علكه وما وجده العد فليس به بلزمة زكاة وما وجده البعض فلذي النتر بقات شيئاً والا فلهما كذا في على أفضل قول المتن (صريف الزكاة) المصروف بكسر الهمزة والصرف هو الرأفة وهو ما اذناه ونقصه مصدر مضي قول المتن (وشرطه النصاب) أي واتحاد الملك المستخرج منه كاتدم ع ش (قوله أو الغضة) الاولى الواو (قوله فيأتي هنالما في ثم في التكميل الخ) سكت عدا انقطع الانحراج بعذر أو بغيره ثم اخرج هل يضم كل من الاول والثاني الى الآخر مطلقاً وعلى تفصيل المعدن فغير اجاع سم أقول كلام العيب كالصريح في أن الزكاة تعدد لم يضم تقار بالاتباع اذ كذا في الزكاة في الكفاية عن النص اه (قوله في المتن فلا يضم الاول الى الثاني) أي حتى يركب الاول (قوله بخلاف ما ملكه) أي بان كان في ملكه عند حصول الاول تمام النصاب (قوله ولو بغير المعدن) دخل ما لو ملكه من معدن آخر ولو دون نصاب (قوله ومضى حول من حين اكمال المائتين) عبارة الروض وشرحه وينقدا لحول علمه ما من حين النبل ان كان نقداً في شرح الروض وكذا لو كان الملك دون نصاب أيضاً الا انهما جميعاً نصاب غير كمال المعدن في الحال وينقدا لحول علمه ما من حين النبل ان كان نقداً اه واخرج زكاة المعدن من غيرها في المثال المذكور أي وهو ما لو ملك مائة درهم وثلاثين معدن مائة اه وقد يستشكل انعقاد الحول من حين النبل في نحو هذا المثال وان اخرج من غيرهما النقص النصاب الى حين الانحراج على المستحق قدر الواجب منه فينبغي أن يأتي هنالما في نظائر ذلك ان تصور ثم رأيت الشارح في شرح العيب بعد أن قال واخرج زكاة النبل من غيرهما في المثال المذكور أي وهو ما تقدم من شرح الروض قال ما منه ومروا في نظائره بسطاً فافرقه اه ولعله اشاراً لما ذكرنا من الاشكال وما يمكن في جوابه مما قيل في نظائره فليست سم (قوله فيأتي هنالما في ثم في التكميل الخ) سكت عدا انقطع الانحراج

على تفصيل المعدن وفي الإيعاب عن المجموع اتفق أصحابنا على أن حكم الركن والمعدن في تنعيم النصاب  
وجميع هذه التفرعات سواء فاقا وخلفا اه وعبارة الكردي على ما يفضل وما خرج من ركن نارة يضم  
بعضه إلى بعض وذلك أن المعدن الركن وتتابع العمل ولا يضر قطعه بعذر كإصلاح آلة وهرب الجير وسفر  
لغيره فانه وإن طال الزمن ونارة لا يضم بعضه البعض ولكن يضم الثاني إلى الأول وذلك إذا انقطع العمل  
بغيره وان قصر الزمن نعم يتسامح باعتداله الاستسراحتين من ذلك العمل أو تعدد الركن بمعنى ضم  
بعضه إلى بعض وجوز بركانهما جميع ومعنى ضم الثاني إلى الأول دون عكسه وجوب الركن في الثاني فقط فلو  
وجد مائة مثقال ثم وجد مائة أخرى من ذلك المعدن ولم يكن ثم ما يقطع التتابع بينهما ما كانا حاشيتا وإن لم  
تكن المائة الأولى باقية عنده كان ألفا الأولى ولو وجد المائة الأخرى في ركنان أو كان ثم ما يقطع  
التتابع بين الأخرين في المائة الثانية فلا بد من الأولى ولو نال من الركن دون نصابه الذي عليه  
من غير الركن نصابا فكثر وجسمهما متقدمان نال الركن مع تمام حوله ماله الذي ملكه من غير الركن  
زكاهما لا أو نال الركن في اثنتي عشرة ماله في الركن لا ماله حوله وإن كان ماله الذي عليه دون نصاب  
وماله من الركن يكمل النصاب في الركن كما لا وانقضاء الحول من تمام النصاب بحصول النسل وهذا  
التفصيل جميعه يجري في المعدن اه **(قوله)** اجابا عبارة النهاية والمغني بالخلاف اه **(قوله)** وكان سبب  
الخ لا يفتي ما فيه سببها المغني فلا يشترط أي قول بلا خلاف وان جرى في المعدن خلاف للمشقة اه  
قول المتن **(وهو الموجد الجاهل)** أي في موانع مطلقا سواء كان لا سلاما بدرا الحرب وإن كانوا يذون  
عنه وسواء أحياءه أو اجسامه أقطعه أم لا نهاية يشرع في الرض وبقي الشرح ما وافقه **(قوله)** يدين الخ  
عبارة النهاية ولا بد أن يكون الموجد مدفونا لا يوجد ظاهر أو علم أن السبل أو السبع أو نحو ذلك أظهره  
فركن أو أنه كان ظاهرا لقطع غنائه فكلوا ترد في كونه ضربا لجاهلية أو الإسلام اه **(قوله)** وهم من  
قبل الإسلام شامل للمؤمنين حينئذ وإن قبل عيسى وغيره اه سم عبارة الرشدي يشمل ما إذا دفعه  
أحد من قوم موسى أو عيسى مثلاً قبل نسخ دينهم وفي كلام الأذري ما يفيد أنه ليس بركن وأنه لو نتهى أي  
أن علوا والأفوه ما ضاع كظواهره فليراجع اه **(قوله)** لا يكتفي بعلامته من ضرب الخ أي كان يوجد علمه اسم  
قال السبكي الخ وهو متعين نهاية ومعنى **(قوله)** لا يكتفي بعلامته من ضرب الخ أي كان يوجد علمه اسم  
ملك قبل بيعته صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد علمه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد بيعته صلى الله عليه  
وسلم فلا يكون ركنا بل فينا عس **(قوله)** ولو وجد الخ عبارة النهاية والاسمي ويعسر في كونه ركنا أن  
لا يعلم أن ملكه بنفسه الدعوة وعادوا في كفاي المجموع عن جمع وأقره وقضته أن دين من أدول  
الإسلام ولم تبلغه الدعوة فركن اه قال ع ش قوله هو لم تبلغه الدعوة أي أو بلغه ولم يعاد اه  
**(قوله)** وعاد فوفيه لعل محله ما لم تعقله فمستوله وارث والأفوا زمان لم يكن هو موجودا وما لم يكن موجودا  
ويؤخذ فقهر اعليه أو بخوسرقتا الأفوه غنية سم **(قوله)** أو اسم ملك إسلامي لو أرب بالاسلام أي في كلام  
المن الموجود في زمن الإسلام مثل ملك الكفار والظاهر أن الحكم صحيح فتأمل سم عبارة النهاية والمغني  
وهي اسم ملك من ملوك الإسلام ظاهرة في عدم التناول وتقدم عن عس ما يفيد أن ما وجد علمه اسم ملك  
كافر علم وجوده بعد بيعته صلى الله عليه وسلم قول المتن **(علم الملك)** شامل نحو الذي لا ينافي ما سأل في التبيين لأن الثاني  
بعد أو غيره ثم أخرج بعض كل من الأول والثاني إلى الآخر مطلقا أو على تفصيل المعدن فليراجع **(قوله)**  
وكن سبب الخ لا يفتي ما فيه **(قوله)** وهم من قبل الإسلام شامل للمؤمنين حينئذ لمن قبل عيسى وغيره اه  
**(قوله)** باطلهم من عامر الإسلام وعاد الخ قال في شرح الرضوي يؤخذ منه أن دين من أدولك الإسلام ولم  
تبلغه الدعوة فركن اه **(قوله)** وعاد فوفيه لعل محله ما لم تعقله فمستوله وارث والأفوا زمان لم يكن هو  
موجودا وما لم يكن موجودا ويؤخذ فقهر اعليه أو بخوسرقتا الأفوه غنية **(قوله)** أو اسم ملك إسلامي لو أرب بد  
بالاسلام أي في كلام المتن الموجود في زمن الإسلام مثل ملك الكفار والظاهر أن الحكم صحيح فتأمل **(قوله)**

وكان سبب عدم جريان  
خلاف المعدن هنا الحصول  
هنا دفعه فلم يناسبه الحول  
وذلك بالتفريق وهو قد  
يناسب الحول (وهو) أي  
الركن (الوجود) يدفع  
لأعلى وجه الأرض أو على  
وجهها وعلم نحو سبيل  
أظهره فان شئت أو كان  
ظاهرا لقطع الغنائه (الجاهل)  
أي دفع الجاهلية عنهم من  
قبل الإسلام أي بعثته صلى  
الله عليه وسلم وعبارة أصله  
على ضربا لجاهلية والروضة  
دفع الجاهلية وبحث بأن  
الحكم منوط بدينهم إذا نازم  
من كونه بضربهم كونه  
دفع في دينهم لا احتمالان  
مسلم أو جدهم فنه كذا قاله  
وأجيب بأن الأصل والظاهر  
عدم أخذه ثم دفعه ولو قطر  
لذلك لم يوجد ركن أصلا  
قال السبكي والحق أنه  
لا يشترط العلم بكونه من  
دينهم لتعذر بل يكتفي  
بعلامته تدل عليه من ضرب  
أخر ولو وجد في جاهلي  
ملك من عامر الإسلام وعاد  
فوفيه (فان وجد إسلامي)  
اسم ملك إسلامي (علم الملك)  
يعنه (فله) فليبرده إليه  
(والا) يعلم ما لملكه

الجاهلي المجهول الموجود بغير الملك والعرشي وظاهر أن حكمه كبقية أمواله وفي الروض وأن وجد في ذلك أي  
 لحري في دار الحرب بغير حكم النبي أن أخذ بغيره كما في شرحه لأن دخل بامانهم أي فريد على ملكه وجوباً  
 وأن أخذ أي قهر أو غلبة اه وفي العلب وما وجد بعمالوك بدار الحرب غلبة مطلقاً قال في شرحه أي سواء  
 أخذ قهر أو غلبة بغير قهر كسرقة واختلاس وأما قول الامام في القسم الثاني أنه في أي الذي اعتمده الروض  
 فاستشكاهما الشيطان بأن من دخل دارهم بلا أمان وأخذ ما لهم بلا قهر أمان بأخذ خفية فكأن سارقاً أو  
 جهاراً فكأن يختلساً وهما له صفة ملك الاختلاس والعرض الاستيلاء ما ذكره من اختصاص الاختصاص إلا أخذ بهما بأن  
 أصبح الذي عليه الأكثر وإن غلبت غلبته اه ويجب بحمل كلامهما على أن المراد اختصاص الاختصاص  
 بما عدا النخس سم **(قوله كذلك)** أي يعينه **(قوله هذا الخ)** أي قول المصنف والفلطعة **(قوله بغير موات)**  
 أي كسجد وشارع **(قوله بدارنا الخ)** أي بخلاف ما لو وجد بعمالوك في دار الحرب ولم يدخلها بامانهم فهو  
 غنمة أو بامانهم فغيره على ملكه كدعي على باطل وتقدم عن سم مثله زيادة **(قوله يشده)** وهو  
 عدم علم مالكه ووجوده بغير موات **(قوله تغلبنا الخ)** أي ولان الأصل في كل حادث أن يتقدر بأقرب  
 زمن بصري قول المتن **(إذا وجد الخ)** أي وكان من أهل الزكاة وهل يشمل الأهل العبي والمجنون لأن الظاهر  
 ملكهم ما ما احتقر جاءه والزاك تحب في مالهما سم وتقدم عن ع في المحدث الجزم بالشيء **(قوله ولو بدارهم)**  
**(الخ)** وسواء أجداد الواحد أم أطفاله أم لا معنى **(قوله جاهلية)** راجع لما قبل القبول أيضاً **(قوله أوفى موقوف)**  
**(عليه الخ)** قال سم على المنهج فرع في أصل الروض وأن وجدته بموقوف فهو كز كذا في التهذيب  
 انتهى أي قوله كما اعتمده هر فلو فاه من بيده الوقف فيبقى أي تعرض على الواقف فأن ادعاه فهو له  
 والأقل من ملك من ادعاه وهكذا إلى الهي وانظر لو كان الوقف بسد ناطر غير المستحق هل يكون الموقوف  
 للناطر أو للمستحق لأن الحق له والناطر إنما يتصرف له الأقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسيحده لم يوجد  
 فيه للمسيحده لا يعدن وعليه فيبقى فاه ناطر لا يصح فيه فخر وكل ذلك عن **(قوله والبدله)** ظاهره وأن  
 كان البدله لغيره قبل وهو وقفه قضية كلام سم وع **(قوله نظير ما يأتي عن المجموع الآتي)** ليس رائد  
 على هذا إلا أنه لا بد من **(قوله جاهلية)** أي من قوله أنه محمول على الظاهر فقط **(الخ)** **(قوله فان كان)**  
 أي ما وجد فيه كز **(قوله صرف لجهة الوقف)** بأمل هذا مع ما تقدم في المحدث المعلوم وجوده حال الوقفة  
 بصري وقدره في بعض ثمة المحدث من الأرض أو وقفه فتشقة دون كز **(قوله ولو جسد ذلك)** أي قوله أوفى  
 موقوف عليه الخ **(قوله في أرض)** إلى المتن في النهاية **(قوله غنمة)** أي فلاننا تين **(قوله في أي فلا هل)**  
 التي عنها يقول المتن **(أو شارع)** أي أو طريق نافذ خفية **(قوله لان بدله)** أي لان الظاهر أنه

في المتن علم ملكه شامل لغو الذي ولا بنا فمما ساقى في التنبه لأن ذلك والجاهلي المجهول الموجود بغير  
 الملك والعرشي فظاهر أن حكمه كبقية أمواله وفي الروض وأن وجد في ذلك أي فريد على ملكه وجوباً  
 حكم النبي أي أن أخذ بغيره قهر كسرقه لا دخل بامانهم أي فريد أي بغير ملكه وجوباً وإن أخذ  
 أي قهر أو غلبة اه وفي العلب وما وجد بعمالوك بدار الحرب غلبة مطلقاً قال في شرحه أي سواء أخذ  
 قهر أو غلبة بغير قهر كسرقة واختلاس وأما قول الامام في القسم الثاني أنه في أي الذي اعتمده الروض  
 فاستشكاهما الشيطان بأن من دخل دارهم بلا أمان وأخذ ما لهم بلا قهر أمان بأخذ خفية فكأن سارقاً أو  
 جهاراً فكأن يختلساً وهما له صفة ملك الاختلاس والعرض الاستيلاء ما ذكره من اختصاص الاختصاص إلا أخذ بهما بأن  
 أصبح الذي عليه الأكثر وإن غلبت غلبته اه ويجب بحمل كلامهما على أن المراد اختصاص الاختصاص  
 بما عدا النخس **(قوله في المتن وإنما ملكه الواحد وتزمره كذا الخ)** أي أن كان أهلاً لا كد وهل يشمل  
 الأهل العبي والمجنون لأن الظاهر ملكهم ما ما احتقر جاءه والزاك تحب في مالهما **(فرع)** المكتسب  
 ما ياتخذ من المحدث أي وال كز ولاز كة عليه وما ياتخذ العبد فليده أي قلزمه كانه روض **(قوله نظير)**  
 ما يأتي عن المجموع **(الآتي ليس رائد على هذا إلا بالقد لا ياتي)**

كذلك **(فلطعة)** فيعطي  
 أحكامها من تعريف وغيره  
 هذا أن وجد بغير موات أما  
 إذا وجد بعمالوك بدارنا فهو  
 لملكه فخصه ظاهراً حتى  
 يؤيس منه فإن ليس منه  
 فهو لبنت المال وإن كان  
 عليه ضرب الإسلام لانه  
 مال ضائع **(وكذا)** يكون  
 لقطة بغيره **(إن لم يعلم من)**  
 أي الضاربين هو كسبر  
 وحلي وما ضرب مثله جاهلية  
 وإسلاماً تغلبا على حكم الإسلام  
**(وأما غلبته)** أي الجاهلي  
**(الواحد)** له ولو تزم المالك  
 فيه **(إذا وجد في موات)**  
 ولو بدارهم وإن ذواته  
 ومثله شراب أو قلا أو قوبر  
 جاهلية **(أما كآه)** أوفى  
 موقوف عليه والبدله نظير  
 ما يأتي عن المجموع عما فيه  
 فان كان موقوفاً على نحو  
 مسجد أو جهة عامة صرف  
 لجهة الوقف على الأوجه  
 ووجه ذلك بأنه لم ينعته  
 للأرض نزل منزلاً وأثمه  
 لعدم المعارض لده عليه  
**(فان وجد في أرض غنمة)**  
 فغنمة أوفى ففي أي  
**(مسجد أو شارع)** ولم يعلم  
 ملكه **(فلطعة على المذهب)**  
 لأن بد المسلمين عليه موقوف  
 جهل ملكه



اسلم أوذى ولا يحل تلك الماهما غير بدل قهر انهاء **(قوله وبحث الأذرى الخ)** والوجه حمل كلام الأذرى على ما لو لم يعض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج إل كلف مجلس التسبيل وكلام الغزى على ما إذا مضى ما ذكرناه قبل المضى يعلم أنه كان موجودا قبل التسبيل فيكون ملكا لمسلم ولم يخرج من ملكه بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال أن يكون دفن بعد التسبيل وأنه كان كالأول كالعضهم بطريق شري وبهذا التفسير أو يعينه ما سبق في تنازع نحو البايع والمشتري من قوله هذا ان أحصل ضد قول على بعد الخ سم وبصرى وزاد الأول وهذا كلف محلول سبل وأما لو بنى مسجد فى موات فانه يصير مسجدا من غير تقدر دخوله في ملكه أو الوجه فينا وجد فيه مائة ان وجد قبل مضى زمن يمكن دفنه فيه بعد صبر ورته مسجد فهو على باحثة في ملكه واجده اذ لم يسبق ملك أحد عليه وان وجد بعد مضى زمن يمكن دفنه فهو لقطان اليد صارت للمسلمين كما تقدم اه **(قوله طريقا)** أى أو مسجد انهاء **(قوله يكون له)** قد يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاه أو افل من ملكه منه الى آخر ما بنى ثم رأيت الشارح ذكره فى الصفحة الآتية سم **(قوله طريقا)** أى أو مسجد انهاء **(قوله ما إذا جعل حاله)** أى حال المسجد كردى **(قوله وتجب عنه الغزى الخ)** اعتد الانهاء بقالة الغزى وتقدم عن سم والبصرى الجمع بين ما بحثه الأذرى ومأقاله الغزى **(قوله ورد)** أى ما قاله الغزى **(قوله يلزم بقاؤه الخ)** أى فيكون للمسلم ان سبق ملكه الأرض على التسبيل أو الفلوا جده **(قوله ولا يقال الخ)** أى فيما لو بنى مسجدا في موات **(قوله لأنه الخ)** متعلق بالنفي وهـ **(قوله وبأنه الخ)** عطف على بأن المسجدا وخبر يلزمه يرجع الى الأذرى كردى **(قوله ورد)** أى قول الغزى أنه يلزمه الخ **(قوله بأن هذه الخ)** أى مسئلة من وجده في ملكه وكذا الضمير في قوله لأن فيها الخ **(قوله انهاء)** أى المسجدية أو الشارعية وكذا ضمير قوله ما قبله **(قوله وقوله)** أى غزى **(قوله رده قول الأذرى الخ)** أقول بل قول المتن الآتى أو في ملك شخص الخ مع التامل فتأمل سم عبارة البصرى بل المسئلة مصرح بها فى أصل الرضة وتعبيرها وأما إذا كان الموضع الذى وجد فيه الكنز لواحدا فكل كان قد أحصاه فبار جسد كاز وان كان انتقل اليمن غير علم يحل له أخذه بل عليه عرضه على من ملكه منه وهكذا حتى ينتهى الى المحي انتهت اه **(قوله وبأنه هذا)** أى قول الأذرى أن من للمكان الخ **(قوله فالبديلة)** أى الواقف ثم لورثته (ظاهرا) هذا ظاهر ان لم يعض بعد الوقف ما يمكن فيه الكنز أما إذا مضى ذلك فاليد للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياص ما ياتى في مسئلة

**(قوله وبحث الأذرى ان من سبل ملكه طر يقا يكون له)** قد يقال القياس أن يقال يكون له ان ادعاه والا فلن ملك منه الى آخر ما بنى فوقياص بحث الأذرى المذكور ونهلو وقف ملكه مسجدا كان له أى ان ادعاه والا فلن ملك منه الى آخر ما بنى ثم رأيت الشارح ذكره على ما بنى وقد يقال ما بحثه فى المسائل الثلاثة ظاهرا باطنا وكذا ظاهرا ما لم يعض بعد التسبيل والبنائة تحتسمل الكثرة اذ لا بد بحثه لمسلم مع احتمال ولو جه حمل كلام الأذرى على ما لو لم يعض بعد التسبيل زمن يمكن فيه الدفن كالأخرج إل كلف مجلس التسبيل وكلام الغزى بعد على ما المضى ما ذكرناه قبل المضى يعلم أنه كان موجودا قبل التسبيل فيكون ملكا لمسلم ولم يخرج من ملكه بالتسبيل وبعد المضى صارت اليد للمسلمين مع احتمال أن يكون دفن بعد التسبيل وأنه كان كالأول كالعضهم بطريق شري وبهذا التفسير أو يعينه ما سبق في تنازع نحو البايع والمشتري من قوله هذا ان أحصل ضد قول على بعد الخ سم وبصرى وزاد الأول وهذا كلف محلول سبل وأما لو بنى مسجد فى موات فانه يصير مسجدا من غير تقدر دخوله في ملكه أو الوجه فينا وجد فيه مائة ان وجد قبل مضى زمن يمكن دفنه فيه بعد صبر ورته مسجد فهو على باحثة في ملكه واجده اذ لم يسبق ملك أحد عليه وان وجد بعد مضى زمن يمكن دفنه فهو لقطان اليد صارت للمسلمين كما تقدم اه **(قوله وتجب عنه الغزى الخ)** اعتد الانهاء بقالة الغزى وتقدم عن سم والبصرى الجمع بين ما بحثه الأذرى ومأقاله الغزى **(قوله ورد)** أى ما قاله الغزى **(قوله يلزم بقاؤه الخ)** أى فيكون للمسلم ان سبق ملكه الأرض على التسبيل أو الفلوا جده **(قوله ولا يقال الخ)** أى فيما لو بنى مسجدا في موات **(قوله لأنه الخ)** متعلق بالنفي وهـ **(قوله وبأنه الخ)** عطف على بأن المسجدا وخبر يلزمه يرجع الى الأذرى كردى **(قوله ورد)** أى قول الغزى أنه يلزمه الخ **(قوله بأن هذه الخ)** أى مسئلة من وجده في ملكه وكذا الضمير في قوله لأن فيها الخ **(قوله انهاء)** أى المسجدية أو الشارعية وكذا ضمير قوله ما قبله **(قوله وقوله)** أى غزى **(قوله رده قول الأذرى الخ)** أقول بل قول المتن الآتى أو في ملك شخص الخ مع التامل فتأمل سم عبارة البصرى بل المسئلة مصرح بها فى أصل الرضة وتعبيرها وأما إذا كان الموضع الذى وجد فيه الكنز لواحدا فكل كان قد أحصاه فبار جسد كاز وان كان انتقل اليمن غير علم يحل له أخذه بل عليه عرضه على من ملكه منه وهكذا حتى ينتهى الى المحي انتهت اه **(قوله وبأنه هذا)** أى قول الأذرى أن من للمكان الخ **(قوله فالبديلة)** أى الواقف ثم لورثته (ظاهرا) هذا ظاهر ان لم يعض بعد الوقف ما يمكن فيه الكنز أما إذا مضى ذلك فاليد للمسلمين وقد نسخت يد الواقف على قياص ما ياتى في مسئلة

واليسله على ما في المجموع  
عن البغوي مشير الى  
التبري منه بما أبدى فيه في  
شرح العباب مع بيان أن  
غيره سبقي الحيوانه يحول  
على الظاهر فقط أو  
والباطن ان كان وارث  
الواقف يستقر فائركه  
(فه ان ادعاء) أولم ينفعه عنه  
على ما سبقه الى الاسنوي  
لكنه مردود بلا عين كاستعانة  
المرد وقال الاسنوي لا بد  
منه ان ادعاء الواجد هو  
ظاهر (والا) يدعه (وهو  
من ملكه منه) ثم قبله  
(وهكذا) يجرى بآثاره  
(حق ينهني) الامر (الى  
المحيي للارض أو من أقطع  
السلطان اياها بان ملكه  
وقتها وان لم يعمرها والقول  
بتوقف ملكه على احياها  
غلط أو من أصاب من غنية  
عامرة أو عجز فاستكونه  
أولارته وان لم يدعه بل  
وان نفاه كإصره به كلام  
الداري لانه ما ملكه بالأحياء  
أو نحوها تبعاً للارض ولم  
يزل ملكه عنه بغيره لانه  
مدفون منقول فيخرج  
خسه الذي لم يموه ملكه  
وز كان به للسنيين الماضية  
كضال وجدده فان قال بعض  
الورثة ليس لو رثت سلك  
بنصيبه ما ذكر فان أس  
من ملكه تصدق به الامم  
أو من هو في يده ولا ينافي  
هذا ما في نظيره انه  
ليبت المال لان مالييت  
المال للامام ومن خصل  
تحت يده صرفه لم يحق  
فيه كالفقره (ولو تنازعه)

التنازع وليس ظهير مسئلة المشتري المذكورة لان بد ثابتة في الحال بخلافه بد الواقف المذكور وحديث  
فالتباس أن ما وجد به لقطه فليأتمل اسم (قوله والبدله) خرج به ما لو كانت لظاهرة فانظر لو ادعاء الناظر  
حديثه يجب أنه ان لم يحتمل سبق وضع بد الموقوف عليه ودفعه ياباه والا فلا لان بد ثابتة عن الموقوف عليه  
اسم (قوله على الظاهر فقط) أي وأما في الباطن فلا يحصل له اعياب (قوله ان كان) أي الواحد (قوله أو لم  
ينفع) الى قول المتن ولو تنازعه في النهاية بتأله بان ملكه الى فيكون وقوله بل وان نفاه الى لانه ملكه وكذا  
في المتن الاقوله وقال الاسنوي الى المتن (قوله وان لم ينفعه عنه الخ) عبارة الغني والنهاية كذا قاله وقال ابن  
الرفعة والسيكري الشرط أنه لا ينفعه قال الاسنوي وهو الصواب كسائر ما بيده والمعتد بما قاله ويقار سائر  
ما بيده بالظاهر معاملة غالباً بخلافه فاعتبر دعواه الاحتمال أن خبره دفنه اه (قوله والايديعه)  
أي بان سكت عنه وانفاها بها يتوقف قول المتن (فلمن ملك منه) ويقوم ورثته بمقامه بعد موته فان نفاه  
بعضهم فقط حقه وسلك بالباقي ما ذكر مغنى ونهاية قال عرش قوله فلمن ملك منه الخ قياس ما قدمه  
فيمن وجد في ملكه أنه لا يكتفي هنا برده عدم التي بل لا يمين دعواه ما تقرر أنه ان ملكه من أو ورثته  
ظاهر ان علوا به ودعوه أو لم يعلموا وأعلمهم بذلك واعلمهم واجب لكن الطرقت العادفة زماناً بان من  
نسبه شيء من ذلك تسلط عليه الظلمة بالاذي وانهم ما بان هـ ذابعض ما وجدته فيكون ذلك عدواً  
في عدم الاعلام ويكون في يده كالوديعة فيجب حفظه ومراعاة أبدأ أو يجوز له صرفه مصرف بيت المال لكن  
وجسد مالا أس من ملا كم وخاف من دفعه لأمين بيت المال ان أمين بيت المال لا يصر فيه مصرفه نظر ولا  
بعد الثاني للعدو المذكور وينبغي له ان أمكن دفعه لأمين بيت المال على خبره ان كان مستحقاً بيت المال  
اه (قوله بل وان نفاه الخ) كذا في الايعاب لكن اقتصر العباب والرؤض وشرحه شرح المنهج والنهاية  
والغني على ما قبله واجتهد اسم فقال قوله وان نفاه الخ فنه نظر والوجه بخلافه اذ ليس وجوده عند الاحياء قطعياً  
وحديث فاذا نفاه هو أو ورثته فقط فان أس من ملكه فليبت المال اه وعبارة عرش قوله لم وان لم يدعه  
قال اسم أي لم ينفعه فالشرط فيمن قبل المحي أي يدعه وفي المحي أن لا ينفعه من انتهي الى الزايد  
ما نسفه قوله فيكون له وان لم يدعه أي وان نفاه كإصره به الداري انتهي الى الاقرب بما في الزايد اه قال  
الاصري اعتمد ما قاله الزايد الحلي والحلي اه والتمس الى ما قاله اسم بل والله اعلم (قوله ورثته) كذا في ملسنين  
الماضية أي ربع العشر كالمظهر رشدي (قوله فان قال بعض الورثة ليس لورثتي ذلك بنصيبه ما ذكر)  
هذا مغرور في شرح الروض في ورثته من قبل المحي ثم قال في المحي فان مات المحي قام ورثته بمقامه وان لم ينفه  
بعضهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان أس من ملكه تصدق به الامام أو من هو في يده انتهي الى وهو يفهم  
أن من نفاهم انتهي عنه وقضية تنازعه بنى المحي اسم وأقول مثل صنيع شرح الروض صنيع المغني في  
الموضعين واقتصر التماسه على ذكره في ورثته من قبل المحي (قوله سلك بنصيبه الخ) أي وسلك بنصيبه قال انه  
أورثته لانه كردي (قوله أو من هو في يده) ظاهر والتخير بينهما لو قيل أن كذا الامام مات أو يصر فعهول من  
يستحقه يمكن بهيداً ويمكن أن أوفي كلامه لتوزيع قال بعضهم ويجوز لو اجد انه غير منه نفسه ومن تلمزه

مؤتة حيث كان من يستحق في بيت المال يجبر على أي كاهر قد اس نظرته **(قوله أي الركا)** إلى قوله ولو ادعاه  
 اثنين في النهاية لا قوله سكت وكذا في المغي الا قوله وفي نسخة إلى المتن **(قوله أي الركا)** لو جود ليس المراد  
 بالر كاهر هذان في الجاهلية الباقي على دفعهم والام تصو ومنزعة المشتري ونحوه ولا قوله إلايمان لم يكن  
 دفعه قبل نحو الاعار ولا قوله لأن قال دفعته إلى بل المراد في الجاهلية في الأصل لا باعتبار الحال وهذا ظاهر  
 وان شئ على بعض الضعفة سم **(قوله هك)** بالتون **(قوله ابشارها)** أي الواو **(قوله وفي نسخة أو الخ)**  
 أي في قوله ومعبر ع **(قوله الاشارة الخ)** محل نامل **(قوله أو قال البائع الخ)** أي أو قال ذوالبدن ذلك  
 وقال المالك ملكته الخ فاعب وأسى فقول الشارح البائع أي ونحوه قول المتن (صدق ذوالبدن) يؤخذ منه  
 ان المصدق البائع أي ونحوه اذا تزا عا قبل القبض سم **(قوله هذا)** أي تصديق ذى البد **(قوله ان)**  
 احتمل صدقه. أي ان آمن دفع مثله في مثل زمن يده أسمى ونهاية **(قوله لم صدق)** أي لا يقبل قوله قال  
 في المجموع ولو اتفقنا أنه لم يدفعه صاحب البدن فهو مالك بلا خلاف أسمى وأبواب **(قوله وكان الخ)** عطف  
 على قوله احتل الخ كردى **(قوله قبل عود العين)** أي إلى البائع أو المكروى أو العبد **(قوله والا فسكر)**  
 الخ أي فبائع مغي **(قوله وامكن)** أي ان مضى زمن من حين الرميكن دفعته فيه اعاب ويظهر أن قول  
 الشارح و أمكن راجع لقوله سكت أيضا **(قوله لانه الخ)** أي المالك نهاية مغي **(قوله وقد نخت)** أي يد  
 المشتري أو المستأجر أو المستعير أسمى **(قوله ولو ادعاه)** إلى الفصل في المغي **(قوله وقد وجد بك غيرهما)**  
 أي ولم يدفعه عاب **(قوله لا يمكن ذى الخ)** هذا التعبير على نحو ما عرفت في الروض وشرحوه يظهر في الركا  
 الجاهلي ويعرف في العباب بقوله وينع ندبا الامام وغيره الذي من المعدن والر كاهر الاسلاني فان أخذ قبل ذلك  
 منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اه ويحتمل أنه أراد بالاسلاني ما يدار الاسلام كغيره في شرح الروض  
 ومفهوم قولهم قبل ذلك أن ما أخذ بعد المنع لا يملكه والاسلام كالمعنى ما عرفت في الأصل والحاشية في غير ما وجد  
 بملكه وادعاه سم قال الشارح في شرح قول العباب وينع ندبا مناصه كما مر به في الباري واقضته عبارة  
 المشيخين آخر لكن قضية سمها المنع على منعه من الاحياء بدارنا لو جوب وكلام المجموع عظه ربه وعلى  
 الاول يفرق بما مر من نأد به من الر اجلاء اه وقول سم ويحتمل أنه أراد الخ أي كجمله الشارح في  
 شرحه عليه ويقره أيضا كلام العباب ان ما في روع الامام وغيره من المسلمين انما هو المنع عما يدار الاسلام  
 لا مطلقا **(قوله نعم ما أخذ قبل الزعاج ملكه الخ)** قال في شرح الروض ويقرق ما أحياه بتأد ضرره  
 اه فان قلت في ذلك ان ما وجد بك ذى يدار الاسلام لا يحكم به وان ادعاه لامتناع أخذه وادعاه بتأد يدار  
 الاسلام قلت هذا ممنوع لظاهر ان ما وجد بك ذى يدار الاسلام من معدن أو ركا حكيم به ان ادعاه في  
 مقامه وان لم ينسبه به منهم أعطى نصيبه منه وحفظ الباقي فان أس من ماله تصدق به الامام أو من هوى  
 يده اه وهو يفهم ان من نفعهم ان في عنوق قضيت انما هو بنى الحى **(قوله أي الركا)** لو جود ليس  
 المراد بالر كاهر هذان في الجاهلية الباقي على دفعهم والام تصو ومنزعة المشتري ونحوه ولا قوله إلايمان لم يكن  
 يمكن دفعه قبل نحو الاعار ولا قوله لأن قال دفعته إلى بل المراد في الجاهلية في الأصل لا باعتبار الحال وهذا  
 ظاهر وان شئ على بعض الضعفة **(قوله في المتن صدق ذوالبدن)** يؤخذ منه ان المصدق البائع اذا تزا عا قبل  
 القبض **(قوله تنبيه لا يمكن ذى الخ)** هذا التعبير على نحو ما عرفت في الروض وشرحوه يظهر في الركا  
 الجاهلي وهو ظاهر ويعرف في العباب بقوله وينع ندبا الامام وغيره الذي من المعدن والر كاهر الاسلاني فان أخذ  
 قبل ذلك منه شيئا ملكه ولا شيء عليه اه ويحتمل أنه أراد بالاسلاني ما يدار الاسلام كغيره في شرح  
 الروض ومفهوم قولهم قبل ذلك أن ما أخذ بعد المنع لا يملكه والاسلام كالمعنى ما عرفت في الأصل والحاشية في  
 غير ما وجد بملكه وادعاه **(قوله تنبيه لا يمكن ذى من أخذ معدن وركل من دارنا)** قال في شرح الروض كما  
 ينع من الاحياء ما هو قوله نعم ما أخذ قبل الزعاج ملكه كخطب ما قال في شرح الروض ويقرق ما أحياه بتأد  
 ضرره اه فان قلت قضية ذلك ان ما وجد بك ذى يدار الاسلام لا يحكم به وان ادعاه لامتناع أخذه

أي الركا لو جود عاك  
 (بائع) ومشتري أو مكر ومكر  
 ومعبر (وفي نسخة أو قالوا  
 بعناها وكان سببا بشارها  
 الاشارة إلى مغايرة هذا المستعير  
 لبدل المستأجر (ومستعير)  
 بأن ادعى كل منهما ماله  
 وانه الذي دفعه أو قال البائع  
 ملكته بالاحياء (صدق ذو  
 البسد وهو مشتري ومكر  
 ومستعير لان يده نسخة  
 البدل السابقة (بينة) كبقية  
 الامتعة هذا ان احتمل  
 صدقه ولو على بعد الابان لم  
 يمكن دفعه في مسد يده لم  
 يصدق وكان تنازعهما قبل  
 عود العين والا فسكر أو فغير  
 ان سكت وقال دفعته بعد  
 العود إلى أو مكن لان قال  
 دفعته قبل نحو الاعارة لانه  
 سلم له حصول البدن في يده  
 فنسخت البدل السابقة ولو  
 ادعاه اثنان وقد وجد بك  
 غيرهما فلن يصدق له مالك  
 \* (تنبيه) \* لا يمكن ذى  
 من أخذ معدن وركل من  
 دارنا لانه فحسب فبائع  
 ما أخذ قبل الزعاج ملكه

الركز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة البديعي الملك أمافي المحدث فلا احتمال أنه ملكه تبعا  
للكسح به نحو الشراء وأما في الركز فلا احتمال أنه من نحو موت قبل الأزعاج ثم كثر في ملكه وعلى هذا تقول  
الشارح السابق أما إذا وجد جعله بدار فاحتفظ الخ شامل لما وجد جعله الذي وكذا قول المصنف ولو  
نازعه باع ومشترا شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فان وجد اسلاحي علم مالكه شامل للذي لأنه يتصور  
ملكه كقوله رفته أن يعلم أنه مال الوجود فلي تأمل اه

\*(فصل في ركاة التجارة)\* (قوله في ركاة التجارة) أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبيد التجارة عـش  
والتجارة تقلب المال بالمعاوضة لغرض الربح مسمى ومغني وباعب وهذا هو المراد عما تقدم في الشرح أنها  
تقلب المال بالتصرف فيه لطالب النماء اه اذلاراد بالتصرف فيه البيع ونحوه من المعاضات كإتيه  
عليه عـش فشرائه من الزاوية لم يزعه ويأع ما ينتج ويحصل منه ليس من التجارة وإن عـش على بعض  
الضعفة فقال وجوب الركاة قسمه بوزنه فيما إذا اشتري نحو رزق سم أو كحل أو قطن ليزرع ويبيع  
ما يحصل منه كطوبى عادة الزراعتين كركاة التجارة فيما ينبت منه أفضى عليه محول من حين الشراء وبلغ  
الحاصل منه نصا باره وظاهر النفس ادوات في فم يادة بسط ان شاء الله تعالى (قوله قال) أي قوله وفائدة الخ  
في النهاية الاقوله أي ولم يكن إلى المتز وقوله وهو دون إلى وهو نصاب وكذا في المعنى الاقوله أي أكثرهم  
(قوله أي أكثرهم) أي فلا راد أن أباحنقة لا يقول وجوبها عـش (قوله وصح خبره وفي البراءة)  
والربا بما هو مودة مفتوحة وأي محممة مشددة يطلق على النصاب المدة للبيع عند البراءة من على السلاح  
قاله الجوهري نهاية ومغني (قوله ركاة العين لا تجب هذين) أي في النصاب والسلاح لا يجاع عـش  
(قوله حله) أي الخبر (قوله وبذلك) أي خبر أي داود (قوله في الخبر السابق) أي في أوائل ركاة الحيوان  
قول المتن (الحول) و يظهر انقطاعه بول متاع بشرته بقصد ما يبنى حول ما يشتري بعده عليه شوبى  
اه يجبرى ويأتي بما يتعلق بذلك (قوله ثم النصاب هنا الخ) حل معني والافاظ هنا أن قول المصنف معتبرا  
الخ حال من النصاب قول المتن (وفي قول يجمع به) وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انقطع الحول  
فان كل بعد ذلك استأنف الحول من حيثئذ نهاية (قوله فعل الأول) وهو اعتبار آخر الحول نهاية  
(قوله وكذا على الثاني الخ) أي والثالث أضانها فهو معنى روم (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك  
جعل آل العهد نهاية ومعنى زاد سم وفيه أنه لاقرينة اه (قوله بان يبيع به) شامل للبيع بعين وفي الزمة  
سم (قوله مثلا) أي أو بوجراء حبيه (قوله أي ولم يكن بملكه الخ) أقول هو متجه بل هو ماخوذ مما يأتي  
بالأولى للنصوص هنا بالفعل بخلافه فيما يأتي فانه يقوم لا غير فاذا ضم مع التزويج فلا يضم مع النصوص  
بالأولى ثم رأيت الفاضل المحشي قال لعل هذا هو الأول وجوان كتب شيخنا الشهاب البرلسي جهاس شرح

واحيا به مدار الاسلام فانه عـش على الظاهر ان ما وجد ملكه في دار الاسلام من معدن أو ركز حكمه به  
ان ادعاء في الركز وذلك لاحتمال أنه ملكه بطريق صحيح مع دلالة البديعي الملك أمافي المحدث فلا احتمال أنه  
ملكه تبعا لملكه بنحو الشراء وأما في الركز فلا احتمال أنه أحد من نحو موت قبل الأزعاج ثم كثر في  
ملكه وعلى هذا أقول الشارح السابق أما إذا وجد جعله بدار فاحتفظ الخ شامل لما وجد جعله الذي  
وكذا قول المصنف ولو نازعه باع ومشترا شامل للمشتري الذي وكذا قوله السابق فان وجد اسلاحي علم مالكه  
شامل للذي لأنه يتصور ملكه كقوله رفته أن يعلم أنه مال الوجود فلي تأمل (قوله كتبها) قال في الروض  
ولا يلزمه شيء أي بناء على ان تصرف المهر من مصرف الركاة

\*(فصل في ركاة التجارة)\* (قوله ركاة التجارة) أي في ركاة التجارة (قوله وكذا على الثاني بالأولى) لك أن تقول ان رأيد الأولى حتى بالنظر للغلاف  
الذي في قوله فالأصح فهو ممكن وان رأيد الأولى به في جسر لا انقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث  
كذلك الان اختلاف داخل في التفرع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك  
جعل آل العهد وفيه أنه لاقرينة (قوله بان يبيع به مثلا) شامل للبيع بعينه وفي الزمة (قوله أي ولم يكن في

كتبها

\*(فصل في ركاة التجارة)\* (قوله في ركاة التجارة) أي في ركاة التجارة (قوله وكذا على الثاني بالأولى) لك أن تقول ان رأيد الأولى حتى بالنظر للغلاف  
الذي في قوله فالأصح فهو ممكن وان رأيد الأولى به في جسر لا انقطاع مع قطع النظر عن الخلاف فالثالث  
كذلك الان اختلاف داخل في التفرع فلا وجه لقطع النظر عنه (قوله الذي يقوم به الخ) أي كما يفيد ذلك  
جعل آل العهد وفيه أنه لاقرينة (قوله بان يبيع به مثلا) شامل للبيع بعينه وفي الزمة (قوله أي ولم يكن في

المتمنع خلافة أخذوا باطلا فقام انتهى اه بصري أقول بل المسئلة مصرح بها في العباب عبارة مع شرح جوان  
 بأعما في عرضها أثناء الحول بدون نصيبه أي من نقد هاولا تلك تخامها تقطع حولها أو بدون نصيب من  
 عرض أو من نقد آخر أي غير نقد التقوم بني حوله على حول مال التجارة اه (قوله تقدم من جنسه الخ)  
 لعل تقيد به لانه لو كان الذي عليه كعرض تجارة كان باع بعض عرضها أو بقي منه شيئا لم ينقطع الحول  
 وقد جزم بذلك شيخنا الشهاب البرلمسي بمش شرح المتمنع سم (قوله أخذ ما باقى) أي في شرح فلا يصح  
 انه يتخذ حول الخ بقوله وتعلل الخلاف الخ (قوله الآن يفرق) تقدم عن سم والبصري اعتماد عدم الفرق  
 (قوله لتحقق نقص النصاب الخ) برده على ما لو نض بنقد غير ما اشتراه به وهو ناقص من ذلك النقد رشدى  
 (قوله لانه مطلقون) يؤخذ منه أنه لو علم في أثناء الحول أن مال التجارة لا يساوى نصابا يستأنف الحول من  
 حينئذ حرو شيئا اه يعبرى ويرد ما مر عن العباب والرشدى وقول النهاية والمغنى والثاني لا ينقطع كما  
 لو بادل به ساعلة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع اه وقول الرض ولو باع بدون النصاب من نقد  
 التقوم في أثناء الحول لا ينقطع أو من عرض أو نقد آخر أي حوله على حول مال التجارة كذا باع به نصاب  
 اه (قوله عرض آخر) أي ولو دون نصاب يكمل من العباب والرض والنهاية والمغنى (قوله كان باع به  
 بدرام) أي ولو دون نصاب كما تقدم عن العباب والرض عبارة شرح بافضل كان باع في أثناء الحول عرضا  
 اشتراه بنصاب ذهب أو دونه بغيره أو خسر من درهم ما مضى اه (قوله والحال يقتضى التقوم بدنانير) أي  
 اما كونه اشتراه بها أو كونها غالبة بنقد البلد ع (قوله فلا ينقطع الحول الخ) جواب ما (قوله  
 وفائدة الخ) مبتدأ أخبر أنه لو ملك الخ (قوله في الثالثة الخ) أي في الدلت قد يقوم به وهو دون نصاب ولم  
 يشتر به شيئا (قوله الصريح الخ) صفة كلامهم (قوله ركاه) أي مال التجارة لا المجموع فالنقد لا آخر  
 منه يوم اليق النصاب دون الحول سم (قوله الذى) الى قوله لان التجارة الخ في النهاية والمغنى قول المتن

ملكه تقدم من جنسه يكمله الخ) فسه أمران الأول لعل هذا هو الأرجح هو ان كتب شيخنا الشهاب  
 البرلمسي بمش شرح المتمنع خلافة أخذوا باطلا فقام كمنه كمنه عنو الثاني ان تقيد به بالنقد في قوله تقدم  
 من جنسه لانه لو كان الذي عليه كعرض تجارة كان باع بعض عرضها أو بقي منه شيئا لم ينقطع الحول وقد جزم  
 بذلك شيخنا الذي ذكره فما كتبه بمش شرح المتمنع وصو رقما كتبه تنبى ما لو نض المال ناقصا كان في ملكه  
 من النقد بما يكمل به نصابا فلا أثر له في استمرار حول التجارة كذا يؤخذ ذلك من اطلاقهم نعم لو بقي من عرض  
 التجارة شيء لم ينض ولو قل فلا إشكال في بقاء حول التجارة في الذى نض ناقصا ولو باع جميعه بنقد ناقص عن  
 النصاب يقوم به ولكن في ذمة المشتري ثم احتراض عنه ما لا يقوم به ولو في المجلس فالظاهر الانقطاع بخلاف  
 عكسه اه صو رقما كتبه قوله فلا إشكال في بقاء حول التجارة في الذى نض ناقصا يحتمل ان يحله ان لم يكن  
 حوله ما بقاء حول الذى لم ينض والا فلا عبرة بحول الذى لم ينض وضم هذا اليه فيه أخذ من كلام ذكره في  
 المجموع في نظير ذلك حيث قال ما مضى فالواشترى العرض بالمائة أي المائة درهم التي معه فلما مضت ستة  
 أشهر استفاد خمسين درهم من جهة أخرى فقامت حول العرض كانت قيمتها مائة وخمسين فلاز كالان الخمسين  
 لم يتم حولها لانها وان ضمت الى مال التجارة فقامت مائة درهم وفي النصاب لا في الحول لان المستمن العرض ولا  
 من ربحه فقامت حول الخمسين ز المائة ولو كان معتمدا تقدم درهم فاشترى بها عرضا التجارة في أول الحرم ثم  
 استفاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضا ثم استفاد مائة ثالثة في أول شهر وبيع فاشترى بها عرضا آخر فقامت  
 حول المائة الثانية تقوم عرضها فاذا بلغت قيمته مع الأولى نصابا كانهما وان نقصا عنه فلاز كافي الحال  
 فاذا تم حول المائة الثالثة فان كان الجميع نصابا كانا ولا اه وفي القوم ما مضى اشارة تقضى أموال  
 التجارة بعضها الى بعض في النصاب وان اختلف حولها اه وينبغي حمله على ما تقرر عن المجموع فلا يضم  
 ما سبق حوله الى ما تقرر حوله في النصاب في الحول الأول فليأمل (قوله أخذ ما باقى) أي في قوله  
 الا في قير يحوط الى خلاف الخ (قوله يكمله ركاه) أي هو لا المجموع فالنقد لا آخر منه يوم اليه

نقدم من جنسه يكمله  
 أخذ ما باقى الآن يفرق  
 واشترى به ساعلة فلا يصح  
 أنه ينقطع الحول وينتدى  
 حولها من (وقت شرائها)  
 لتحقيق نقص النصاب حسا  
 بالتخصيص بخلافه لانه  
 مطلقون اما لو لم يرد الى النقد  
 كان بادل به عرضا فاشترى  
 أو زد لنقد لا يقوم به كان  
 باع بدرام والحال يقتضى  
 التقوم بدنانير أو بالنقد  
 يقوم به وهو دون نصاب  
 ولم يشتر به شيئا وهو نصاب  
 فلا ينقطع الحول بل هو  
 باقى على حكمه لان ذلك كاه  
 من جهة التجارة وفائدة عدم  
 انقطاعه في الثالثة التي  
 ذكرها شارح وفيها ما فيها  
 ان تأمل كلامهم الصريح  
 في أن قول المتن واشترى به  
 ساعلة لا يقتضى لانه لو  
 ملك قبل آخر الحول نقدا  
 آخر يكمله ركاه ثم رأيت  
 أن القول بالمتمنع خلاف  
 ما ذكره وهو انه ينقطع  
 الحول اذا لم تكن تخامه  
 لتحقيق نقص عن النصاب  
 بالتخصيص (ولو تم الحول)  
 الذي لعل التجارة وثمة  
 العرض دون النصاب  
 فالاصح انه ينتدى الحول

(ويطلب الاول) قضيته أنه لو اشترى بعض مال القنية عرض التجارة أول المحرم ثم باع ماله عرضاً آخر أول صفر أنه لا زكاة في واحد منهما إذا لم يبلغ قيمة كل واحد منهما بالانه بول محرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه أولاً لنقصه عن النصاب ويندأه حول من ذلك الوقت بول صفر من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه ثانياً كذلك وهكذا لا يجزئ واحد منهما زكاة إلا إذا بلغ نصاباً وليس مراد بل ترك الجميع آخر حول الثاني عرض وبقي عن الاعباء وغيره ما وافقه (قوله إذا لم يكن الخ) أي من أول الحول لمغنى (قوله وزنه زكاة الكل الخ) أي المائتين لتام النصاب اعاب (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمال الخ) أي عرضاً بلغت قيمته آخر الحول مائة وتحسين فلو بلغت مائتين فبغير كلها لحولها وانحسرت حولها سم (قوله) ومالك تحسين بعد أي بعد ستة أشهر مثلاً اعاب (قوله فان التحسين الخ) ولو كان مع مائة درهم فاشترى بها عرض تجارة أول المحرم ثم استغاد مائة أول صفر فاشترى بها عرضاً ثم استغاد مائة أو شهر يسع فاشترى بها عرضاً فادام حول المائة الأولى وقيمة عرضها نصاب زكاهوا فلا فادام حول الثانية وبلغت مع الأولى نصاباً زكاهوا فلا فادام حول الثالث والجميع نصاب زكاهوا فلا فادام حول الرابع انتهى كلام المجموع على هذا اعاب وكذلك في سم عن الشهابية في بامش المنهج (قوله فان التحسين انما تضم) أي أي مال التجارة في النصاب دون الحول أي لا يثبت من نفس العرض ولا من بيعه اعاب (قوله فادام حول التحسين زكاة المائتين) هذا الصريح في أنه لا يفرّد كل بحول وأمرح منه في ذلك قول الرض وشريحه أي والاعباء ما تصفه ناقص عن النصاب يتقوى آخر الحول وقد وهبه من جنس نقده ما يتب به نصاباً زكاة الجميع حول الوهوب من يوم وهبه لأن يوم الشراء لا ينقطع حول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله لا ينقطع الخ وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج أيضاً غير من قوله والظاهر أن مال التجارة ترك عند تمام حوله سم على سج اه عرض (قوله ولو للتجارة) أولها فمن الزكاة ثمانية (قوله لأن التجارة في النقدين) الظاهر أن المراد بالنقدين ما هو أهم من المضروب فذكره على تأخير بغير في النهب والغضة الغير المضروبين وإن لم يسم صير في باقي العرف بصري (قوله إداوة) محمل تأمل بصري ويدفع التوقف قول الشارح بالنسبة لغيرهما (قوله الزكاة الواجبة الخ) أي بالنصر والاجتماع ثمانية (قوله فقلت) أي زكاة العين على زكاة التجارة في النقدين (قوله أو زكاهما) أي زكاة النقدين فكان الظاهر التفريع ويحتمل أن الضمير لكاهما العين والواو للتفسير (قوله وكذا) أي التنبيه في النهاية والمغنى الأقوله واللام يؤثر على الواو وقوله عند جمع (قوله حتى تعرف فيها الخ) ظاهره أنه لا ينفذ الحول إلا فيما صرف فيه بالفعل ولو تصرف في بعض العروض المورثة وحصل كساد في الباقي لا ينفذ حول الا فيما صرف فيه بالفعل وهو ظاهر وشيخي (قوله ان عينه) أي البعض قال مر في شرحه وأقر بالوجهين تأخير بعض غير معين كقوله خيضا الشهاب الرمي ويرجع في ذلك البعض اليما انتهى اه سم (قوله واللام يؤثر الخ) وفي النصاب دون الحول اصبح قوله زكاة لاوافق قوله لا في فادام حول التحسين وما بهامش من العروض وشريحه فلي تأمل (قوله بخلاف ما لو اشترى بالمال) أي عرضاً بلغت قيمته آخر الحول مائة وتحسين فلو بلغت مائتين فبغير كلها لحولها وانحسرت حولها (قوله فادام حول التحسين زكاة المائتين) كالصريح في أنه لا يفرّد كل بحول وأمرح منه في ذلك قول الرض وشريحه ما تصفه ناقص عن النصاب يتقوى آخر الحول وقد وهبه من جنس نقده ما يتب به نصاباً زكاة الجميع حول الوهوب من يوم وهبه لأن يوم الشراء لا ينقطع حول تجارته بالنقص اه فتأمل قوله لا ينقطع الخ وبه ينقطع ما في هامش شرح المنهج أيضاً من قوله والظاهر أن مال التجارة ترك عند تمام حوله اه وسأيت في الحاشية وشريحه فلي تأمل على الأصل والراجح خلافه وإن كان ترك حوله لكن الفرق بين الرمي وغيره لا يخفى فلي تأمل (قوله ان عينه) أي البعض قال مر في شرحه فادام حول القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه وجهان حكاهما الماوردي وأقرهما كقوله خيضا الشهاب الرمي والتأخير ويرجع في ذلك البعض اليه اه

ويطلب الاول) فالتجب زكاة حتى يتم حول نان وهو نصاب ويحصل اختلاف إذا لم يكن له من جنس ما يقوم به ما يكمل نصاباً ولا كان ملكاً مائة درهم فاشترى بنفسها عرض تجارة وبقي نصفها عرض تجارة وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وتحسين فيها مائة وزنه زكاة الكل آخره قطعاً بخلاف ما لو اشترى بالمائة وملك تحسين بعد فان التحسين انما تضم في النصاب دون الحول فادام حول التحسين زكاة المائتين (تنبه) لا زكاة على صير في بادل ولو للتجارة في أثناء الحول يحاقب به من النقدين غير من جنسه أو غيره لأن التجارة في النقدين ضعيفة نادرة بالنسبة لغيرها والزكاة الواجبة زكاة عين فلي تأمل في هامش انقطاع الحول بخلاف العروض وكذا لا زكاة على وارث مات مسورة من عروض تجارة حتى يصرف فيها بنيتها لئلا يثبت استأنف حوله (وبه يعرض التجارة) كله أو بعضه ان عينه واللام يؤثر على الواو

(للقنية بنيتها) أى القنية  
 فبسط الحول بمجردينها  
 بمختلف عرض القنية  
 لايصير التجارة بنية التجارة  
 لان القنية الخسيس لا تتنازع  
 والنيسة محصله والتجارة  
 الثقليل بقصد الارباح  
 والنيسة لا تحصله على أن  
 الاتناءه والاصل فكيفي  
 أدنى صارف البية كان  
 المسافر يصير مقبلاً بالنية  
 عند جمع والمتم لا يصير  
 مسافر اجماً لقائه (تنبية)  
 لولوى القنية لاستعمال  
 الحرم كليس الحر وفهل  
 تؤثر هذه النية قال المتولى  
 فيه وجهان أصلاً هما أن من  
 عزم على معصية وأمر  
 هل يأثم أولاً والظاهر  
 أن مراده بأمره سمعان  
 التعميم هو الذى اختلف  
 فيه أهل رجب الأثم أولاً  
 والذى عليه المحقق أنه  
 بوجبه ومع ذلك الذى  
 يجهز وجهه لا أثر لنيته  
 هنا وان أثرت ثم يفسق  
 بأن سبب الزكاة وهو التجارة  
 قد وقع فلا بد من رافعه  
 والناسخ المحرمة لا تصلح لذلك  
 وانما أثم به المعنى آخر  
 لا يوجد هنا وهو التغلظ  
 والرجوع من الزكاة إلى  
 المعصية عن أن قضية التغلظ  
 عليه بنية الحرم عدم  
 الانقطاع عنها فافتأله  
 (وأنما يصر العرض للتجارة  
 اذا اقترنت بنيتها

لا لاسنى وخلافاً للمعنى والنهاية وعبارتهما قال الماوردي ولو لوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعين في  
 تأثيره وجهان آخر هما كإلّا تخفى أنه يؤمر بوجع في التعيين الموان قال بعض الأخوين آخرهما  
 المنع اه قول المن (لقنية) بكسر القاف وخهها معنى القنية أن ينوى حسبه لا تتنازع بمجرى قول المن  
 (بنيتها) أى بخلاف مجرد الاستعمال بلانية قنية فانه لا يؤمر بمعى وروض وعيل وسر ح باضل (قوله)  
 فبسط الحول بمجردينها) أى ولو أكثر حداثاً تقتضى العادة بأن مثله لا يحبس لا تتنازع به ويصدق  
 في ذواته القنية ولدت الفرق بنية على خلاف ما ادعاه عس (قوله الثقليل) أى بالبيع ونحوه عس  
 (قوله يصير مقبلاً بالنية) أى بنية الأقامة وهو سائر لكن المعنى خلافه كاتقدم بصرى عبارة المعنى يصير  
 مقبلاً بمجردينها ذاتوى وهو ما كشلا يصير مسافر الا بالفعل اه (قوله لاستعمال الحرم) الاولى التوصيف  
 (قوله الذى يظهر ترجمه أنه لا أثر له) خلافاً للاسنى والمعنى والنهاية وعبارتهما وقضية طلاق المصنف أنه  
 لا فرق بين أن يقصد بنية استعمالاً آخر أو مجرد ما كليس الديباغ وقطع الطريق بالسيف وهو كذلك كلوه  
 أحدهم حين في النية يظهر ترجمه اه قول المن (اذا اقترنت بنيتها) أى بنية التجارة فيه هذا العرض بكسب  
 ذلك العرض وتخليكه معاوضة وتقدم أيضاً أن التجارة بقلب المال بالتصرف فيه ونحو البيع لطالب النماء  
 فبين بذلك أن الزرع المشتري بنية أن يزرع ثم يجرى استئجاره يحصل منه كبر والبيع لا يكون عرض تجارة  
 لاهو ولا يثبت منه اما الاول فلأن شراءه لم يقرن بنية التجارة فيه نفسه بل بما يبتعنه وأما الثانى فلأنه لم يخل  
 بمعاوضة بل بزرعة القنية ولا يقاس البذر الذى كور على نحو صيغ اشترى لبصغ به للناس بعوض لأن  
 التجارة هناك بعين الصيغ المشترى لاجباً بنشأته بخلاف البذر الذى كور فانه يعكس ذلك ولا على نحو محسم  
 اشترى لبصغ ويغير بدنه لأن ذلك الدهن موجود فيه بالفعل حسابه من حرمه منسحقه لا يثبت منه فالتجارة  
 هناك بعين المشترى أيضاً ولا على نحو صيغ اشترى ليتخذ خلواً ويغير به لأن العصور لا يخرج بصيرورته  
 خلاص حقيقة على أخرى بل هو باقى على حقيقة الأصلية وانما المتغير صفة فقط فالتجارة هناك أيضاً بعين  
 المشترى لاجباً بنشأته بخلاف البذر الذى كور فانه يعكس ذلك وما ينوهم من أن تغليظهم عدم ضرورة  
 ملح اشترى ليجهز به للناس بعوض مال تجارة باستهلاك ذلك الملح وعدم وقوعه مسلياً لهم بقصد أن البذر  
 الذى كور يصير مال تجارة لانه لم يستعمل بالزرعة بل انبثأ آخره في نباته كسرى بأن آخره الديباغ فى الجلد  
 فقد تقدم ما رده من الفرق بينهما ولو سلم فتعللهم المذكور ومن الاستدلال بانتفاء الشرط على انتفاء  
 مشروطه ومعلوم أن وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ثم ما ذكره كما فيه اذا كانت الأرض التى  
 زرع فيها البذر المذكور عرض تجارة لا انفسياً عن العباب وغيره ما يفيد أن الزايت فى أرض القنية  
 لا يكون مال تجارة مطلقاً ولو كان كل من البذر والأرض التى زرع هو فيها عرض تجارة كان اشترى كل  
 منهما بائع التجارة أو بنية التجارة في عينه كان النيات منه التجارة يجب فيه مال أكثر من ثلثيها عن  
 العباب وغيره لكن لعلم أخراج البقم من تحت الأرض كالسنة الرابعة من الزرع لا لأعوام المصلحة إلا لاسا  
 على بلوغه نصاباً يراه شاهد لاكتشافه وسيل ولا يصحى الظن والتخمين أخذاً مما تقدم من سم  
 والبصرى زكاة المدن وأما اذا كان أحدهما القنية فلا يكون النبات حينئذ مال تجارة لقول العباب مع  
 شريعه والى روض واليه مجتمع ثم وجهوا اللفظ لا لوان كان المملوك بمعاوضة التجارة فغلامه أو غير  
 مثله فاقترت وأرواضه رعة أو غير مزرع وعقز وعبابه بذر التجارة وبلغ الحاصل نصاباً وجبت كذا العين  
 لقوم ما فى الزرع وأحب العشر أضعفهم بعد وجوب ذلك فيهما مال تجارة فلا تسقط عنهما كذا  
 اه فتقدم يكون كل من البذر والأرض للتجارة يفيد أنه متى كان أحدهما القنية لا يكون الحاصل مال  
 (قوله والظاهر أن مراده بأمره سم) قد قبل لأحاطة ذلك بل ولا بدقة الأصرار بل العزم بمجته المراد  
 لهم محل الخلاف وموجب الأثم عند المحقق قال السكال المتدنى فى سائبة جمع الجوامع وشيخه شيخ الإسلام  
 والخامسة أن من مراتب ما يجرى النفس العزم أى الحزم بقصد الفعل وهو مؤخره عند المحققين اه

تجارة وانما اطلعت في المقام لكثرة الادوية قول المتن (يكسبه) وكذا في مجلس العقد كما استقر به في الامداد  
ولا بد من افسرانهم باكل تلك الى ان يفرغ رأس مال التجارة باعثن وفي الجسري عن الحلبي والاطفيحي  
ما وافقوه بانى ما يتعلق به قول المتن (بمعاوضة كسراه) يمكن تقرر وكلام المصنف بطريقين أحدهما ان  
قوله بمعاوضة عام او بدنه خاص بشرئته ما بانى فانه حشحتي الخلاف في نحو المهر المعلوم من الخارج ان فيه  
معاوضة الاثم لا غير محضة علم ان مراده بالمعاوضة المحضة تانها ان يجعل قوله كسراه تنميلا للتصور  
لا تنميلا للمعنى بمعاوضة مثل المعاوضة في الشراء ومن المعلوم ان المعاوضة محضة صري (قوله محضة) أى  
وستأتى غير المحضة سم قول المتن (كسراه) أى ومنه ما لو تعوض عن دين قرضه نأوا بالتجارة مر اه سم  
عبارة النهاية ومن ذلك ما ملكه بهبة ذات ثواب أو صالح عليه ولو عن دم أو قرض اه قال ع ش قوله أو  
قرض مثله في الزايد وقضيته أنه لو استرد بدله ونوى به التجارة لا يكون مال التجارة ولو قبل منه مال التجارة في  
هذه الحالة لم يكن بعد الا انه قبضه عوضا على ذمة الفاعل فاطبق عليه الضابط اه وقوله ولو قبل منه مال التجارة  
الخ وسأتى عنه عن سم على المنهج الحزمي ذلك (قوله وكما جارة) عطف على كسراه وكذا ما بانى من قوله  
وكافراض وكسراه تعود باع كرى (قوله وكما جارة لنفسه أو ماله الخ) عبارة المعنى وانهاية ومن المعلوم  
بمعاوضة ما آجره نفسه أو ماله أو ما استأجره أو منفعة ما استأجره بان كل يستأجر المنافع ويؤجرها بقصد  
التجارة اه وكذا في العباب وشرحه الا أنه ابدل المنافع بالمستغلات وفي الروض وشرحه الا قولهم بان كان  
الخ قال سم وقوله أو ما استأجره عطف على نفسه أى من المعلوم بمعاوضة ما آجره ما استأجره وقوله أو  
منفعة ما استأجره عطف على قوله ما من قوله ما آجره نفسه أى من المعلوم بمعاوضة ما آجره ما استأجره وكذا  
يظهر في معنى هذه العبارة الذي قد ينسب فليست اه وقال ع ش قوله أو منفعة ما استأجره بنأمل  
الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعاقبة عن تعاقبها وقد يقال الفرق ظاهر لان المراد  
من قوله أو ما استأجره العوض الذي أخذ عن منفعة ما استأجره بان آجر ما استأجره براهم فهو مال تجارة  
ومن قوله أو منفعة الخ نفس المنفعة كل استأجر ما يمكن بقصد التجارة فبما تعاقبها مال تجارة اه فالمراد من  
قولهم أو منفعة الخ هذا كره الشارع بقوله ومنه أن يستأجر المنافع الخ ما بانى فانه (قوله ومنه) أى من  
التكليف بمعاوضة (قوله المنافع) أى المستغلات ومثل ذلك جعل الجملة ايعاب (قوله تازمه) كذا التجارة  
الخ) فيه وقفة لظهور أنه لا فرق بين ماضى عليه حوله ولم يؤجره وبين ماؤجره وثقلت الاجرة قبل تمام  
الحول أو عقبه قبل التمكن من اخراج كلتها وسأتى أن الشافى لا يراه فإين الاول مثله في عدم الزكاة  
بل أولى ثم رأيت الكردى على بافضل سره كالم الشارح هذا قال ما صوفية أن المنفعة قد تلقت بمضى  
الزمان من غير مقابل فالذى يزكسه اه وبالجمله أن ما قاله الشارح هنا وان سكت عليه سم وأقره  
الزهدى بشكل لا يسوغ القول به الآن لوجود نقل صحيح صريح فيه فليراجع (قوله على مال التجارة) أى  
وهو منفعة الارض سم (قوله نقدا عينا) أى ولم يستأجره ككافة وظاهره وان ع ش في هامش العمل  
به الخ ما يقيد (قوله بانى فيه ماؤجره) كان مراده بما مر نحو قوله لو ردالى النقد الخ فاذا آجرها بنقد من  
جنس ما يقوم به دون انصاف انقطع الحول وعما بانى أن الدين الحال أو الواجب بانى وجوبه الخ اخرج قبل قبضه  
التفصيل الا فى سم عبارة "كردى قوله ما مر ارجع الى عينا ويا بانى فى صورة كون النقد عينا

يكسبه بمعاوضة محضة هو  
ما تفسد به سداد عوضه  
(كسراه) بعرض أو قدر  
أو دين حال أو مؤجل وكما جارة  
لنفسه أو ماله ومنه أن  
يستأجر المنافع ويؤجرها  
بقصد التجارة فبما تعاقبها  
استأجر أو صالح ليؤجرها  
بقصد التجارة فبما تعاقبها  
لم يؤجرها فلهذا كان  
التجارة فيقرضها بأجرة لئلا  
حول ولا يخرج زكاة تلك  
الاجرة وان لم تحصل له لانه  
حال الحول على مال التجارة  
عنده والمال ينقسم الى  
دين ومنفعة وان آجرها فان  
كانت الاجرة نقدا عينا أو  
دينا حال أو مؤجلا تاتى فيه  
ما مر وبانى



أوعرضاً فان استهلكه أو نوى قبضه فلاز كلفه وإن نوى التجارة فيه استمرت كذا التجارة (٢٩٧) وهكذا في كل عام وكذا قراض كذا

كلامهم لكن قال جمع  
مقتضون لا يصير التجارة  
وان اقرضته بالنسيئة  
مقصوده أى الأصل الا فرق  
لا لا تجوز كشره نحو داغ  
أو صبح ليعمل به للناس  
بالعوض وان لم يملك عنده  
حولاً لا لامتعة نفسه ولا  
نحو صابون وملح اشتراه  
لأفضل أو يبيع به للناس  
فلا يصير مال تجارة فلاز كلفه  
فيما يبق عنده - حولاً لانه  
استهلك فليبيع بمسألة لهم  
أى من شأنه ذلك وبعد  
هذا الاقتران لا يحتاج لنبينا  
في ما ماعاملات ويظهر أن  
يعترفوا الاقتران هنا باللفظ  
أو الفعل الملك ما يأتى  
كتابة الطلاق (وكذا)  
المعاوضة غير المخصصة  
التي لا تنفذ بفساد المقابل  
ومنها المال المصالح عليه  
من دم والمهر وعوض  
الخلع) كل زوج أمته أو  
خالم زوجته - يعرض نوى  
به التجارة لصدق المعاوضة  
بذلك كلفه (في الأصح) ولهذا  
ثبت الشفعة في ملكه  
(لا) فيما ملك (بالهبة)  
المضعة بأن لم يشر فيها لواب  
مع بلوع والنفوس بيع  
(والاحتطاب) والاصطاد  
والأرب وان نوى الوارب أو  
غيره ممن ذكر حال ملكه  
التجارة بملكه لان التملك  
بما لا يند تجارة واقتناه  
البلقيسى بأنه نورث مال

بأى فيه ما مر من أحكام النقد العين وفي صورة كون النقد بنا بآى فيه ما يأتى في أحكام الدين النقد وهما  
ظاهران اه (قوله أو عرضاً فان استهلكه) وكذا الحكم اذا كانت عيناً نقداً واستهلكه كذا ظاهر  
ويأتى من عش فيهما من ليعمل الخ ما يند (قوله وان نوى التجارة فيه) وكذا الاطلاق أخذ من  
قوله الاتي بعده هذا الاقتران الخ سم (قوله وكذا قراض) الى قوله واقتناه بالبلقيسى في النهاية وما يغنى  
الاوله ويظهر الى المتن (قوله لان مقصوده) أى ما لو قبض المقرض بدل المقرض بنسيئة التجارة كان  
أقرض حيواناً ثم قبض مثله التوروى كذلك فأنقبه أنه لم تجوز سم على المنهج اه عش (قوله وكشره  
نحو داغ الخ) أى كشره جمع ليدخل به الجلود عباب (قوله ليعمل به للناس الخ) أى فأنزله كانه يعمد مضى  
حوله نهاية أى حيث كان الحاصل في يده من غلة المصبع أو ما اشتراه به من المصبع أو كان الاول باقياً  
فيه كذا أو بعضاً فخير كانه عش (قوله وان لم يملك عنده الخ) قد يقال اذا ملك عند دخوله أو اضاع  
انما تقوم تلك العين فى آخر الحلول أو ما اذا خرجت فى أثناء الحلول فدفعه أو بالتدريج فهل يقوم فى آخر الحلول  
بفرض بقائه اليه أو عند التصرف فيها أو ينظر لما أخذ وز على العين والصنع فجمع بمقابل العين  
ويخرج منه محل تردد ولعل الثالث أقرب ثم يعمل قولهم وان لم يملك الخ على ما ذل من قبض رأس المال  
والا فاعلم أن الحل يقطع بصرى أى بشرطه قال عش قضية كلامهم أنه لا فرق فى المصبع بين كونه  
نحو ما ذكره وقضية ما يأتى من التعليل لصاوب اختصاصه بالثاني والظاهر أنه غير مراد أخذاً بالطلاق  
وعليه فيمكن أن يفرق بين صاوبين بأنه يحصل من المصبع لو تخالف لاصل الثوب يبق بقاءه فتزل  
منزلة العين بخلاف الصاوب فان المقصود منه مجرد إزالة رشح الثوب والآخر الحاصل منه كله الصفة التى كانت  
موجودة قبل الغسل فلم يمس الحاة بالعين اه (قوله لا لامتعة الخ) عطف على الناس (قوله ولا نحو  
صاوب الخ) لا يظهر عطفه على ما قبله وكان ينبغي أن يقول ولا شراء نحو صاوبين وملح يغسل الخ (قوله  
ما يأتى فى كتابة الطلاق) والمعتمد منه الاكتفاء بمجرد لكن المعتبرم اقتران النسيئة بمجرد ما يأتى به الزوج  
حتى لو اشاعها بكتابة لم ينع مع لفظه ولغو وان نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الاكتفاء هنا  
بما وان اقرنت بالقبول وبعبارة شيخنا لا يادى وينبغ اعتبارها فى مجلس العقد انتهت اه عش عبارة  
الكردى على بأفضل قال فى الامداد هل العبارة باقترانها بمجرد لفظ القبول بالنسيئة للمبيع أو من الإيجاب  
بالنسيئة لأن أو بأول العقد كاحتمل بقياس ما يأتى فى الكناية فى الطلاق ترجع الاول والثانى على الخلاف  
الاتي ثم ومع ذلك لا يبعد أن يكون الأخير هو الأقرب انتهى ونقل الهاتين فى حواشى القصة عن الشيخ  
عبارة اعتبارها فى مجلس العقد وان خلا عنها العقد اه (قوله كل زوج أمته الخ) أى أو تزوجت الحرة  
بذلك أسنى وابعاد قال عش أمالوزوج غير السيد مولىته فان كان مجرداً فانه بمنزلة مال العقد وان كان  
ذير مجرداً فانه بمنزلة ما قد نعتد لها أو كونه فى النية اه (قوله وأخام الخ) أى أو بعد أسنى وابعاد  
(قوله فيما ملكه) أى صلح أو كساح أو خلع (قوله ولا اصعباً الخ) أى والاحتشاش نهاية وبغنى  
(قوله بأنه نورث الخ) ببناء الفاعل من التوروى (قوله أو الرد) الى قول المتن ويضم فى النهاية ما يغنى

ان الدين الحال أو المثلج بآى وجوب الخواج قبل قبضه التفصيل الاتي (قوله أو نوى قبضه) قوله  
وان نوى التجارة فيه) بقى الاطلاق فيجوز ما مر من التجارة أخذ من قوله الاتي بعده هذا الاقتران  
الخ (قوله لكن قال جمع) مؤن لا يصير الخ) اعتد به (قوله لان مقصوده أى الأصل الخ) قد  
يقضى هذا التعليل انه لو قبض بدل المقرض بشئاً تجارة كان أقرض حيواناً ثم قبض مثله التوروى كذلك  
كان مال تجارة فليراجع (قوله وبعده هذا الاقتران الخ) قد يؤخذ منه الاكتفاء في مسألة الأرض السابقة  
بقصد التجارة عند استجارها بخلاف ما قد يقضى بقوله وان نوى التجارة فيه استمرت الخ فليراجع (قوله)

(٣٨ - (شروانى وابن قاسم) - ثالث) تجارة فلا يحتاج لنبينا لواب اختياره جاز على اختياره الضعيف أيضاً  
الوارث لا يشترط فيه السقوط اكتفاء بقصد مورثه (والاسترداد) أو الرد (بعب) كل باع عرض فبسته جلد به عيافه واستردعه

أو فرض عليه بعقب قصد به التجارة (٢٩٨) أو اشترى بغرض قنينة شيا ولو عرض تجارة أو عرض قنينة فزعله كذلك فلا يصير مال

تجارة فلا ينفقه ماله وضومته  
الرذيل بقوله أو تعالفاً (وإذا  
ملكه) أي مال التجارة  
(يقدر) أي بعين ذهب أو  
قنينة ولو غريمه مضروب (نصاب)  
أودونه وملكه بانه كان  
اشتراه بعين عشرين ديناراً  
أو مائتي درهم أو بعين عشرة  
وملكه عشرة أخرى (قوله  
من حين ملك) ذلك (النقد)  
فيبقى حول التجارة على  
نحوه لا اشترأ كهما في قدر  
الواحد وندسه كباي  
حول الدين على حول الدين  
وبالعكس من النقد بخلاف  
مالواشتره بنقد في القنينة ثم  
تقدم اعنده فيه فانه لا يبين  
عليه لان صرفه الى هذه  
الجهة لم يبين بخلافه فيما  
اذا اشترى بعينه فحينئذ ينداء  
نحوه من الشراء كباي قوله  
(أو) ملكه بعين نقد (دونه)  
أي النصاب وليس في ملكه  
واقبه (أو بعرض قنينة) أي  
كلى مباح (أو) سهولة (من  
الشراء) لان ماله كونه لم  
يكن له حول حتى يبي عليه  
(وقيل ان ملكه نصاب ساعة  
بني على حوله) ان له مال  
وكانه يار في الحول كالنقد  
والصحيح المنع لاختلاف  
الزكائين فدلوا متعلقا  
(ووضم الربح) الحاصل  
أنشاء الحول أو مع آخره في  
نفس العرض كالسكن أو  
غيره كارتفاع السوق (الى  
الأصل في الحول ان لم ينش)  
يكسر النسوان بما يقوم به

الإقوله كباي الى بخلاف مالح (قوله أو اشترى الخ) قد عني ه عاقبه (قوله فلا يصير مال تجارة الخ)  
أي فلا يعود مال كان للتجارة مال تجارة بخلاف الرذيل ونحوه من اشترى عرض التجارة بعرض لها فانه يبقى  
حكمها كباي ما عرض التجارة واشترى بجمعه عرضا وكلوا يتابع التاجر من تقابلوا بعبا وأسنى ومعنى ونهاية  
(قوله بخلافه) أي كلفس نهاية ومعنى (قوله أي بعين ذهب الخ) ولوا اشتراه بعين أحد هاتين عرض عنه  
عرضا متلا فلو جمعه عدم اختلاف الحكم سم (قوله ولو غريمه مضروب) أي اذا كانت تحب فمالا كان بخلاف  
نحو الحالى كباي رشيدى (قوله كان اشتراه بعين الخ) أي سواء قال اشترى بجمعه هذا الزهرام أو بعين هذه لان  
المعقود عليه في الصورتين بعين وهذا بخلاف ما قالوا كنه اشترى بهذا الدين وان كانه بخير بين الشراء به وبين  
الشراء في ذمته بخلاف ما إذا قال اشترى بعينه فلا يصير له الشراء في القنينة أو اشترى فيها لم يقع من الموكل  
عش (قوله بعين عشرين ديناراً) أي أو بعشرين في القنينة وقد هافي المجلس كذا كره الشهاب بآى وكان  
ما أقضيه من جنس ما اشترى به بخلاف ما لو أقضيه من القنينة ذهباً أو عكسه فانه ينقطع الحول كذا كره  
الشهاب عمدة البرلى رشيدى وباقى من سم مثله قول المن (قوله من حين ملك النقد) أي من غير الحالى  
المباح كباي أن الحالى المباح من عرض القنينة عش (قوله كباي حول الدين على حول الدين) أي كان  
ملك عشرين ديناراً متلا وأقضىها في أثناء الحول سم (قوله وبالعكس) أي كان استوفى في أثناء الحول  
نصاباً أو فتره (قوله بخلاف ما اشتراه بنقد في القنينة الخ) يستثنى ما لو نقده في المجلس فانه كباي واشتراه بعين  
النقد كجزء به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي وغيره قال شيخنا الشهاب البرلى وهو ظاهر  
فلا يلو اشترى بضعة في ذمته ثم عنيها في المجلس ذهباً لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عني القنينة انتهى  
اه سم (قوله ثم تقدم اعنده) أي اعطى حالا النصاب الذى عنده في هذا الزمن و (قوله لا يبين عليه) اشارة الى  
أه ينقطع حول ما عنده و (قوله بخلافه فيما اذا اشترى بعينه) أي فان صرف مال تلك الجهة مستعين وهو صورة  
المزود (قوله فيته من الخ) متعلق بقوله بخلافه مالواشتره بنقد الخ كرى قوله أي اعطى حالا الخ في اطلاقه  
نظر يعلم ما عرس سم والرشيدى عبارة النهاية والمغنى أمالواشتره بنقد في القنينة ثم تقدمه فانه ينقطع حول  
النقد ويندأ حول التجارة ومن وقت الشراء اذ صرفه الى هذه الجهة لم يبين اه قال عش قوله لم ثم تقدمه  
أي بعد مفارقة المجلس سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان نافاه التعليل بقوله مر اذ صرفه الخ اه  
(قوله أي كلى مباح) أي وكنا نصاب ساعة سم قول المن (أودونه الخ) ولوشل اشترى نصاباً وأودونه  
قوله من الشراء والاحتياط البناء بعبا (قوله الحاصل) الى قول المن في الاطراف المغنى الا فر له أو مع آخره  
و (قوله النصاب) الى قوله فعلى النهاية الاما ذكر (قوله أو مع آخره) كذا في الاسنى والابعبا (قوله في  
نفس العرض الخ) لا يخفى ما عني من التسامح من المضموم زيادة القنينة الان يجعل في السبكية فلا تسامح بهرى  
عبارة النهاية والمغنى سواء حصل الربح بزيادة في نفس العرض كسكن الحيوان أو بارتفاع الاسواق اه  
أي بعين ذهب أو فضة أو اشتراه بعين أحد هاتين عرض عنه عرضا متلا فهل يختلف الحكم فيه نظر والوجه  
عدم الاختلاف (قوله كباي حول الدين على حول الدين وبالعكس) نظره في البلقين بان الزكوى  
في غير التجارة لا بد ان يبقى بعينه كل الحول وهذا ليس كذلك وأوجب بانا كباي الشراء بنقد على حول  
حصول بدل بخلاف فلا ينبغي مع حصول بدل موافق أولى قال ولا يخبرج هذا على مبادلة النقد لعدم  
القصد الهياي القرض وانما القصد به الارفاق اه (قوله كباي حول الدين على حول الدين) أي كان  
ملك عشرين ديناراً متلا وأقضىها في أثناء الحول (قوله بخلاف ما اشتراه بنقد في القنينة ثم تقدم اعنده فيه)  
يستثنى ما لو نقده في المجلس فانه كباي واشتراه بعين النقد كجزء به الشارح في شرح الارشاد وصرح به السبكي  
وغيره قال شيخنا الشهاب البرلى فيما كتبه بهامش شرح المنهج وهو ظاهر قال فغلبه لو اشترى بضعة  
ذمته متلا ثم عنيها في المجلس ذهباً لم يكن الحكم كذلك لانه عوض عني القنينة اه (قوله أي كلى مباح)

(قوله)

قوله عاقبه كذا باصل الشيخ رحمه الله ولعل الاولى عنه ما قبله اه من هاشم

فباسم على النتائج مع الامهات ولعمر المحافظة على حول كذا زاد مع اضطراب الاسواق في كل لحظة فثما عوا الخفافاض واشترى في الحرم  
عرضا جاتين فساوى قبل آخر الحول ثلثمائة اوقص فيها ولى مما لا يقوم به زكى (٢٩٩) الجيع عند تمام الحول لان الربح كان غير

مميز (لان النض) أى صلو  
ناضضا أو فوضته من جنس  
رأس المال النصاب وأمسكه  
الى آخر الحول أو اشترى به  
عرضا قبل تمامه فلا يضم  
الى الاصل بل من الربح الاصل  
بحوله ويفرد الربح بحول  
(في الاطهر) ومثله أصله  
بان بشرى عرضا بمائتى  
درهم ويبيعه بعد ستة أشهر  
بثلاثمائة ومكسكه الى تمام  
الحول أو بشرى به عرضا  
بساوى للثلاثة آخر الحول  
فبخرج آخر كفاة اثنين  
فاذا مضت ستة أشهر أعوى  
أخرج عن المائة لان  
الربح مميز فاعتبر بنفسه  
ولكونه غير جزء من الاصل  
فأوفى النتائج مع الامهات  
ولهذا رد الغالب النتائج  
لألربح فعليه ان يوفى بغير  
جنس المال فكيسع عرض  
بعرض فضم الربح الاصل  
وكذا لو كان رأس المال  
دون نصاب ثم نض بנصاب  
وأمسكه لتمام الحول الشراء  
وانه لو نض بما يقوم به بعد  
حول فهو الربح أى مومه  
زكى بحول أصله للحول  
الاول واستوفاه حول من  
نفسوده (والاصح ان يوفى  
العرض من الحيوان غير  
السائمة تكسبل وحواله  
ومعافوه (وتجره) ومنهنا  
صوف وعصن وشجر وورقه  
ونحوها (مال بخان) لانها

(قوله قبل آخر الحول) عبارة افغنى قبل آخر الحول ولو بقطعة اه (قوله أو نض) أى فى الحول ولو قبل  
آخر لحظة ثمانية (قوله وهى مما لا يقوم به) فبمع قوله بها فوع حرارة عبارة قالها بنو الفخفى أو نض فيه عما  
لا يقوم به اه (قوله كلن) أى مستتر كرى قول المتن (لان النض) أى الكل فغنى (قوله ذهباً أو فوضته) الخ  
عبارة النهاية والفخفى أى صاود ناض بنقد يقوم به يسع أو تلافى أخفى اه (قوله من جنس الخ) بذيال قول قال  
بما يقوم به لكان أولى لان جنس رأس المال قد يكون عرضا الآن يقال ان مراده بجنس رأس المال ما يقوم  
به بصرى وقد وعلمه ان المراد لا يدفع المراد قول المتن (فى الاطهر) فلو اشترى عرضا للتجارة بعشرين ديناراً  
ثم باعه لسة أشهر بار بعين ديناراً واشترى به عرضا آخر وبيع آخر الحول بالتقويم أو بالتمضيض مائة  
زكى خسين لان رأس المال عشر ونوصيه من الربح ثلاثون فتركى الثلاثون الربح مع أصلها العشرين  
لانه حصل فى آخر الحول من غير ان يوفى به قبله ثم ان كان قد باع العرض قبل حول العشرين من الربح كان باعه  
آخر الحول الاول زكاه أى العشرين من الربح لحولها أى الستة أشهر من مضى الاول وزكى بمها وهو  
ثلاثون حوله أى لسة ستة أشهر أخرى وان لم يكن قد باع العرض قبل حول العشرين من الربح زكى بمها وهو  
الثلاثون معها لانه لم ينض قبل فراغ حوله أى وررض وعباب (قوله أو بشرى بها الخ) عطف على  
عسكه الخ (قوله فعليه ان يوفى الخ) محتمر قوله من جنس رأس المال (قوله وكذا لو كان رأس المال دون  
نصاب الخ) ظاهر أنه فى بغير فعل وان الى بغيره ناض للاصل فيكون محتمر زكيد به بالنصاب قوله السابق  
أى صاود ذهباً أو فوضته من جنس رأس المال النصاب الخ لكن انظر هذا مع ما فى الروض وشرحه كغيرهما مما  
نصه واذا اشترى عرضا بعشرين من الدراهم وباعه فى أثناء الحول بعشرين من مثايله بشرى به عرضا زكى كلاً  
من العشرين حوله بحكم المحافظة فانه دل على انه لا ضم هنا فلا يرجع سم وقوله كغيرهما أى كالعباب  
وشرحه للشارح وما ذكره أيضاً قضية امقاط النهاية قبل النصاب السابق وعبارة الخى والفخفى ولو كان رأس  
المال دون نصاب كان اشترى عرضا بثمانية درهم وباعه بعد ستة أشهر بمائتى درهم وأمسكه الى تمام حول  
الشراء زكاهما من ضمنه الى الربح الاصل واعتبر بالنصاب آخر الحول فقط والا زكى مائة الربح بعد ستة  
أشهر اه قال الشهاب بغيره فى حاشية الاول قوله ان ضمنه الى ربح أى الناض وذلك على مقابل الاطهر اه (قوله  
وانه لو نض) الى المتن فى الاسنى والعباب وشرحه بمثله (قوله وان يوفى الخ) معطوف على قوله انه لو نض الخ  
كردى (قوله زكى بحول أصله للحول الاول الخ) أى سواء أظهره وبمقابل الاخراج والتمكين من الاداء أم لا  
ايحاب (قوله واستوفاه الخ) أى للربح (قوله من الحيوان) الى قوله وان زادت فى الفخفى (قوله غير السائمة)  
كان وجه هذا التقيد ان قوله الا أى ولو كان العرض سائمة يدل على ان كلامه السابق فى غير السائمة مع انه  
مكن التعميم هنا لانه لم يتعرض فيما يأتى لولاء السائمة فليست لى سم (قوله ومنه) أى التمر (قوله وصوف)  
أى وبر وشعر غنى (قوله ونحوها) أى كالنبت ايحاب والبن والسن وغيره (قوله وعلى الخ) يدق كونه

حزان من الاموال والشجر (وان حوله حول الاصل) تبعاله كنتاج السائمة (واجبها) أى الصارفة أى المال (اربع عشر الفقه) اتفاقا فربح  
العشر كالتقيد لان عرضها تقويمه وعلى الخيدى كونه من القيمة لانها متاع هذه الى كاه

(الح) وعن القديم أنه يخرج بربع عشر ما في بدء سم عبارة المغني والقديم يجب الانحراج من عين العرض  
 لأنه الذي علمه والقيمة تقدر وفي قوله يتخير بينهما التعارض الدليلين اه (قوله فلا يجوز) الى قوله  
 وان زادت في النهاية (قوله متمم) أي في أول الفصل (قوله وان زادت ولو قبل التمكن (الح) وقفا  
 للعياب والروض وخلافا للنهاية والمغني عبارة الاول مع شرحه للشارح فرع قال في المجموع ما حاصله لوقوم  
 العرض آخر الحول لما ثبت وباعه ثلثا من ثلثه أو عين ثبت الى زيادة الى الأصل في الحول الثاني دون الاول  
 سواء أكل البسج قبل الخواج اكله أم بعده لأن الزيادة تحدث بعد الوجوب فلم يلزم من كنهانها قوم آخر  
 الحول، ثلثا ثم باع بائناقص نظران قبل النقص بائنا ثمان به لم يلزمه الاثر كنهانها ببيع وان كثر كان باع  
 ما قوم باربعين بمجموع ثلثين زكي الاربعين وكان باع ما قوم بثلثا مائة ثمانين حال كونه مغبونا أو محابيا  
 زكي ثمانمائة لأن هذا النقص ينفر بطله هكذا فصله أصحابنا انتهى وما في المجموع ثم قال وإذا اشترى بمائتي  
 درهم أو بمائتي مائة قعير حنطة وقعتها آخر الحول لمائتين لزمه خستدرهم فلما أراد في كاهة فعدت قيمتها الى  
 مائة نظرا فان كان ذلك قبل مكتنة الاداء في الباقي فقط بدرهمين ونصف الا لا تقصير منه أو بعده أي مكتنة  
 الاداء في الكل بمخستدرهم لان النقص من ضمانه ولو زادت القيمة بعد التأخير ولو قبل التمكن أو بعد  
 الاتفاق لم يلزمه شيء للقول السابق فإذا زادت في المثال المذكور مائتين ولو قبل الامكان أو قبل الحنطة بعد  
 الوجوب بلغت قيمتها بعده أو بعما ثلثه مخستدرهم لان المائتين هنا القيمة وقت التمكن أو الاتفاق اه  
 وفي الروض شرحهما واقفه وعبارة الاخيرين ولو باع العرض بدون قيمته في القيمة أو باكثره نفا في كاهة  
 الزائدهما وجهان وجهان الوجه الأول هو الجواب اه قال ع ش قوله هر ولو باع العرض أي بعد حوله الحول  
 وقوله زكي القيمة أي لا ما باع به فقط لأنه فوت الزيادة في اختياره فضمنها أو يصدق في قدر ما فوته اه ع ش  
 قوله وانه لا ينعقد بقبول المال (الح) بل الذي يظهر أن على المال بحيث لا ما في تحكيم عدلين  
 عا رين فيسأ على الخرص البار بجماع أن كل ما منها تخمين لا يتحقق فيه ولو ما عدا المشافرة بحسوس بمحقق  
 قائمه الحق التام لم يصر عبارة ع ش قال ابن الاستاذ في بيتي التنازل ببادي أن تقوم ماله به ردين وتنتع  
 واحد كثر اه السيد ولا يجوز تصرف قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا بد من ما يجرى به ويحتمل أنه لا يجوز زان  
 يكون هو أحد العدلين وان قلنا يجوز في جزاء السيد ويرق بان الفقهاء أشار وأتم الى ما ينضبط الثانية  
 فيعدلتها فيها ولا كذلك هنا اذ القيم لا ينضبط لها انتهى ثم اختلف في تقويم العدلين النظر الى ما عرغب أي  
 في الأخذ به سم على الوجه أي في مثل ذلك العرض حالا فإذا فرض أنها ألف وكان التنازل باعاه على ما حوت  
 به عادته مفرقا في أوقات كثيرة بلغ ألفين مثلا اعتبر ما عرغب به في نفسه في الخلل لا ما يمس به التنازل على الوجه  
 السابق لان الزيادة المفرضة ثمانا حصلت من تصرفه بالتفرق لان من حيث كون ألفين قيمته اه وما تقدم  
 عن ابن الاستاذ اعتمد الشارح في الاعباب (قوله نظير ما صر في عدم المشافرة) وقد يفرق بأن متعلق العدمتين  
 وبعيد الخطأ به بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالتمتة أهو أي ومن ثم  
 لم يكن غرضه التبرير بل ولم يوجبنا من جهة الامام حكم عدلين بخبر صانه كسر ع ش (قوله ولو غير  
 نقد) الى قوله أو بنقد لا يقوم في النهاية والمغني الاقولة أو مغشوشا وقوله أي عين الى المتن وقوله بنقد الى  
 المتن وقوله أو كان الاقرب الى المتن وقوله مال التجارة الى المتن (قوله وان كان غير مصر وبالح) حاصله مع  
 قوله أي عين المضروب أنه اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما أشار اليه بقوله  
 الآتي غير المضروب فبما سم عبارة الكردى على ناقض فان كان مضروبا ولو مغشوشا قوم بعين  
 المضروب والنخالص وان كان غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه اه (قوله أي عين المضروب  
 النخالص) يعني أن ملك بالمضروب والنخالص فهو راجع الى قوله ولو غير نقد البلد في الذمة (قوله والنخالص)  
 (الح) وعن القديم أنه يخرج عشر ما في بدء (قوله وان كان غير مضروب) حاصله مع قوله أي عين  
 المضروب أنه اذا ملك بنقد غير مضروب قوم بالمضروب من جنسه وهذا ما أشار اليه بقوله الآتي غير

فلا يجوز ان يخرج من عين  
 العرض وعلم بما مر انها انما  
 تعبر بالخواجسول فان  
 آخر الانحراج بعد التمكن  
 ونقص القيمة حتى ما نقص  
 لتقصيره بخلافه قبله وان  
 زادت ولو قبل التمكن أو  
 بعد الاتفاق فلا يتخير  
 ونظير الاكتفاء بتقويم  
 المالك الثقة العارف  
 والسأى تصديقه نظير ما مر  
 في عدم المشافرة (فان ملك)  
 العرض (بنقد) ولو غير  
 نقد البلد في الذمة وان كان  
 غير مضروب أو مغشوشا  
 (قوله أي عين المضروب  
 النخالص) ولا بمضروب  
 أو ما عين من جنسه

(ان ملکہ نصاب وان

أعطاه السلطان وحيداً فبلغ به نصيباً زكاه والأقاروان بلغه بقصد آخران الحول مئى على حوله فهو أقرب اليمن نقد البلد (وكذا) إذا ملكه بقصد (حونه) أى النصاب (فى الاصح) لانه أصله ولولم يكن جنسه ما يكمله قوم بذلك الجنس ولا جرى فيه هذا الخلاف لانه اشترى ببعض ماله نقد عليه الحول إذ اشتد ومن حين ملك النقد (أو) ملكه بنقد وجهل أنسى أو (بعض) لقبة أو نحو نكاح أو خلع (3) بقسم (بغالب نقد البلد) اذ هو الأصل فى التقويم فان بلغ به نصيباً زكاه والا لكانت بلغه غيره فان لم يكن بها نقد لم يعلمه بالقوس مثلاً اعتبر بقصد أقرب البلاد اليها فان غلب (فى البلد) نقدان على التساوى أو كان قمر بقى صورته المذكورة بلدين اختلفت نقدهما فيها ظهر (أو) بلغ مال التجارة (بأحدهما) فقط نصيباً (زم) مال التجارة كماله ما كان غير نقد وما قبال غير النقد مالاً يتقدر على ما بانى (ب) بلوغه نصيباً بقصد غالب يقنوا به فارق ما رجعنا قومت النصاب بأحد مئتين أو بنتد لا يقوم به على أن الميزان أضبط من التقويم فأمر التناوب فيها لاقسه (فان يله) (بهما) أى بكل

أى وإن كان ملك بالضرب وبأنه خالص فهو راجع إلى قوله وإن كان غير الخ كرى أى ولو حلف قوله وإن كان الخ ثم قال أى بعين ذلك النقذ كان مضرباً وبأنه خالص لا يفيض وبأنه كان أنصهر مع السلامة من الركابة قول المتن **(قوله)** وإن كان ملك بنصاب وإن ملكه بنصابين من النقذ كان أنصهر أى جئته درهم وعشرين ديناراً قوم أحدهما بالآخر غير معرفة التقسيط يوم الملك كان قنقياً لما تبين عشرين ديناراً قوم آخر الحول بهما نصفين أو عشرين الدينارين قوم آخر الحول ثلثه بالزهم وثلثه بالدينارين وكذا يقوم أحدهما بالآخر لو كان أحدهما أكره لهما دون النصاب غير كيان أن بلغنى الأحوال كلها نصابين فى آخر الحول فإن لم يبلغا نصابين فلا تركبان وإن بلغهما المجموع أو قوم الكل بأحدهما وان لم يجمع أحدهما نصاباً تركى وحده شرح الرضى زاد شرح العباب فعلم أنه لا بد من تقوى عين يقوم أحدهما بالآخر يوم الملك غير معرفة التقسيط ثم آخر الحول لمعرفة وجوب الزكاة اهـ **(قوله)** وإن أطلقه الخ حقه ان يقدم على قول المصنف قوم كما فى النهاية والمعنى **(قوله)** وإن بلغه مقدار أى كان أشتى عرضاً نادر وأبعاضاً ثباتى درهم وقومتهما آخر الحول دون عشرين مثقالاً ومثل ذلك عكس فلا زكاة ما بعاهه وإن كان نقداً بالدينارين لم تبلغ أى قومتبه نصاباً ويندأ لها حول من آخر الحول الأول وهكذا وإن مضى سنون كرى على بافضل **(قوله)** لأن الحول الخ لأنه لم يأتى المتن عبارة غير أنه لم يعمل ما يندى فكان أولى من غيره اهـ وهى أولى **(قوله)** أو لم يكن نقد وجهه الخ ولو لم يكن ذهب وضعت حوله مقداراً أكثر منهما كان له أنه ملك بعشرين مثقالاً من أحدهما وثلاثين من الآخر ولم يدرك إلا كثره والله بالفقهاء فلا يعد أن يجب الاحتياط بأن يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الأكثر للذهب إحدى المرتين والفضة الأخرى ثم يقوم العرض بمقامتين كذلك تركى الأكثر من كل منهما ما فى المثالين ولو قسما للذهب بالذهب بعد فرض أن الأكثر للذهب فساوت العشر ومن مثقال من الفضة عشرين من الذهب ثم قسما للذهب بالفضة بعد فرض أن الأكثر للفضة فساوت العشر ومن مثقال من الذهب أربعين من الفضة يقوم العرض بمقامتين بهذه السبوت تركى باعتبار الأكثر فيهما يقوم ثلاثة بأعاض بالذهب وثلاثة بأسباعه بالفضة تركى عن ثلاثة بأعاض القيمة ذهباً وثلاثة بأسباعه فضة وتفاضل ذلك لأن أحد الحسنين لا يجزئ عن الآخر فملكهما جمل قدر كل منهما فاحتمل اعتنا وغالب نقداً إن كان كالأه فالحول ثالث فى جنس الثمن ويحتمل وجوب الاحتياط بأن قوم جميع العرض بأعاض ما يساوى أقل متول بكل منهما فراجع سم عبارة عرض قال سم على الهبة فلو جهلت النسبة فلا يعد أن يحكم باستوائهما وأعلم أن أحدهما أكثر وجهه فلا يعد أن تدعى بأعاض ثمتان بفرض الأكثر من كل منهما وهى التى تأتى إلى التذكران وحى اهـ أقول لا يعد أنه ذلك بل قياس ما تقدم عن المسمى أنه يكفى غلبه ما قلن أنته **(قوله)** جمل أو نسي كذا فى شرح الرضى والعباب **(قوله)** أو بفرض نكاح الخ عطف على عرض **(قوله)** أو نكاح أى أو عطف عن دفع ومناهية قول المتن (في غالب نقداً البلد) أى بالدخول الحول كالأه المأوردى وهو الأصح نهاية قال عرض والعمرة بالباد الذى فيه المال وقت حولان الحول الذى فيه المال ذلك الوقت وصار سم على الهبة أى ببلد الأخراج كالأه المأوردى وخزمه فى العباب أى ببلد الأخراج أى ببلد المال له وهو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة اهـ **(قوله)** أقرب بالبلد إلا إذا أى ببلد الأخراج أعباب **(قوله)** وبه الخ أى بالتعليل و**(قوله)** فارق ما مر الخ أى من مسدود وجوب الزكاة و**(قوله)** بأحد مرتين أى دون الآخر **(قوله)** فيها عبارة المختار الميزان مع روف اهـ ومقتضاه أنه مذكور عرض وقد عني بأن تذكير المختار خير ليزان لكونه محمداً كرى ويؤتى قول المتن (بالنفع للقرابة) ضعيف عرض وكردى على بافضل **(قوله)** نادر ما مر أى فى شرح الضرب بمقام اهـ **(قوله)** أو لم يكن نقد وجهه أو نسي الخ لو لم يكن ذهب وضعت حوله مقداراً أكثر منهما كان له أنه ملك بعشرين مثقالاً من أحدهما وثلاثين من الآخر ولم يدرك إلا كثره الذهب أو الفضة فلا يعد أن يجب الاحتياط بأن يقوم أحدهما بالآخر مرتين مع فرض أن الأكثر للذهب

منهما (قوم بالانفع للفقراء) يعني المستحقين نظراً لما هم مع ذكر حكمه يثار الفقراء بالذكر كاجتماع الحقائق وبنات البون.

وقيل بحسب المالك فيقوم  
 بأجمه ما شاء كعطي الجبران  
 وصحة في أصل الرضا  
 واقضاه كلام المجموع  
 وغيره واعتمده الاسنوي  
 وغيره ونوينا ما في  
 القطرة في آثوات لا غالب  
 فيها انه بخير ولا تبين  
 الانصاف عليه ففارق اجتماع  
 ما ذكر بان تعلق الزكاة  
 بالعين أشد من تعلقها بالقيمة  
 فسو ح هنا كثر (وان  
 ملك بنقد وعرض) كاتبي  
 درهم وعرض فنية (قوم  
 ما قابل النقد به) قوم  
 (الباقى بالغالب) من نقد  
 البدوان كان دون نصاب  
 أو من أحد الغالين اذا باعه  
 به نقدا لم يكن لان كلاهما  
 لو انفرد كان حكمه ذلك  
 ويجري ذلك في اختلاف  
 الصيغة أيضا كان اشترى  
 بنصاب ذاتي بعضها صحيح  
 وبعضها مكسر وتقارنا  
 فيقوم ما يخص كلابه لكن  
 ان بلغ مجموعهما نصابا  
 وكى لاتحاد جنسهما  
 ونرى من التقوم بالمكسر  
 هنادون غير المضروب فما  
 مر بان كسر لا ينافي  
 التقوم به بخلاف غيره  
 (وبعد فطرة عبد التجارة  
 مع زكاتها) لا اختلاف  
 السبب وهو المال والبدن  
 فتر بتدخلا كالقيمة والجزاء  
 في الصيد (ولو كان العرض  
 بائنه)

وقيل بحسب المالك فيقوم  
 بأجمه ما شاء كعطي الجبران  
 وصحة في أصل الرضا  
 واقضاه كلام المجموع  
 وغيره واعتمده الاسنوي  
 وغيره ونوينا ما في  
 القطرة في آثوات لا غالب  
 فيها انه بخير ولا تبين  
 الانصاف عليه ففارق اجتماع  
 ما ذكر بان تعلق الزكاة  
 بالعين أشد من تعلقها بالقيمة  
 فسو ح هنا كثر (وان  
 ملك بنقد وعرض) كاتبي  
 درهم وعرض فنية (قوم  
 ما قابل النقد به) قوم  
 (الباقى بالغالب) من نقد  
 البدوان كان دون نصاب  
 أو من أحد الغالين اذا باعه  
 به نقدا لم يكن لان كلاهما  
 لو انفرد كان حكمه ذلك  
 ويجري ذلك في اختلاف  
 الصيغة أيضا كان اشترى  
 بنصاب ذاتي بعضها صحيح  
 وبعضها مكسر وتقارنا  
 فيقوم ما يخص كلابه لكن  
 ان بلغ مجموعهما نصابا  
 وكى لاتحاد جنسهما  
 ونرى من التقوم بالمكسر  
 هنادون غير المضروب فما  
 مر بان كسر لا ينافي  
 التقوم به بخلاف غيره  
 (وبعد فطرة عبد التجارة  
 مع زكاتها) لا اختلاف  
 السبب وهو المال والبدن  
 فتر بتدخلا كالقيمة والجزاء  
 في الصيد (ولو كان العرض  
 بائنه)

لكان أعم واستغنى عن تقديم هذا معنى (قوله أو تمرا أو حبا) أي كان اشترى التجارة بخلافه أو فاعتر أو  
أرضاً من روعة أو فزعها بنذر التجارة سم وعبد (قوله أو اشترى ذئاباً) لتأمل بصري عبارة الألعاب وباني  
ما تقر في الثمر والحب كما يحسنه بعض المحققين فمالوا كان المملوك للتجارة نقداً كان اشترى لها ذاتاً بنصفه  
مثلاً بخلاف ماله اشترى لها أو فزعها بنذر التجارة كما يشهله الصيارفة أن الحول ينقطع بذلك ومن ثم لا زكاة على  
الصيارفة اهـ (قوله مثلاً) لعله راجع للشراء والدناير أنصأ أي فسد السراسر المعروضات ومنزل  
الدناير والدرهم ومثل الحطبة بقيت العروض (قوله كسح وثلاثين الخ) أي أو كسح عشرين الدناير قيمتها  
مائتان وكعشرين منها قيمتها دون المائتين في مسئلة ابن النقيب أي غالب بقدر البلد الدرهم (قوله أو كل  
نصابهما) أي كل أربعين شاة قيمتهما مائتا درهم معنى (قوله واتفق الخ) الأولى حذف الواء أو قول المتن (فزكاة  
العين) قال في شرح المنهجي أي واخترى والنهاية فعل أنه لا يتجمع الزكاة لأن ولا خلاف فيه على المجموع فلو  
كان مع ما فيه كافتين ماله زكاة في حسنه كان اشترى شجرة التجارة فبدا قبل حوله صلاح ثم وجب جمع تقديم  
زكاة العين عن الثمر زكاة الشجر عند عام حوله اهـ وخرج بقوله كغيره فبدا قبل حوله الخ والتمس حول  
التجارة قبل بدو الصلاح فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وجبت إذا بدأ الصلاح بعد الإخراج ولو يوم  
وجبت حينئذ كاهو ظاهر زكاة العين في الثمر فلي تأمل سم قال عـش وعله فقد يقال وجوب الزكاة في  
التمر على هذا الوجه يلزم اجتماع الزكاة في عين واحد لأنه زكاة الثمر عند تمام الحول للبحول لها في التقويم  
وزكاة عينها بعد بدو الصلاح فتكرار فيعين كأنهما للهم الآن يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة ما لن اهـ  
(قوله وإذا أخرج زكاة العين في الثمر والحب الخ) أي فيما إذا بدأ صلاح الثمر واشتد ادب قبل حول التجارة  
وهو ظاهر أن تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر والأرض فهل يسقط زكاة الثمر لعدم تمام  
نصابهما أو يضم الشجر إلى الثمر والأرض إلى الحب ويقوم الجميع ويخرج زكاة وتسقط زكاة العين فيه  
نظر والاقرب أخذ من إطلاقهم وجوب زكاة العين إذا تم نصاب الأول لعدم تمام النصاب عـش أقول  
ويصح بالأول قول الشارح أن بلغت أصاباً الخ وما ذكر في حاشيته من عبارة العباب وشرحه (قوله لم تسقط  
الخ) قال في الروض وشرحه بنقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذي يخرج زكاة فيه بعد الحد الأدنى  
وقد لا ادراك وتجوز زكاة التجارة فيما بدأ في الأحوال الآتية اهـ والظاهر أن ابتداء الحول الثاني  
على الشجر من وقت التمكن من الإخراج عقب تمام الحول الأول وذلك قد يتأخر عن وقت إخراج زكاة الثمر  
فيختلف حولهما سم (قوله في قيمته روضة) أي التجارة (قوله إذا انضم الخ) تحليل مفهوم قوله أن  
بلغت الخ وهو لم يلبه. صرى عبارة العباب وشرحه ولا يسقط بالخرج العشر زكاة التجارة للبعوض والتين  
والأرض لكن إذا نقصت قيمته الثلاث عن النصاب لم يكمل بقيمة الثمرة والحب لأنه أدى كل منهما  
ولا اختلاف حكمهما كما قرر اهـ (قوله إذا انضم القيمة الثمر الخ) هل هذا بالنظر لحول الثمر والحب

أو تمرا أو حبا قال ابن النقيب  
أو اشترى ذاتاً للتجارة  
بصفة مثلاً (فان كل)  
تثبت الميم (نصاب إحدى  
الزكاة فقط) كسح  
وثلاثين من الغنم قيمتها  
مائتان وكأربعين منها  
قيمتها دون المائتين  
(وحيث) كذا كمال نصابه  
لوجود مائة من غيره عارض  
(أو) كل (نصابهما) واتفق  
وقبيل وجوب أو اختلف  
(فزكاة العين) هي الواجبة  
(في الجدد) لقولها لا لاجاع  
عليها بخلاف زكاة التجارة  
وإذا أخرج زكاة العين في  
التمر والحب لم تسقط زكاة  
التجارة في قيمته وضمان  
نحو الجذع والأرض وتين  
الحبان بلغت نصاباً فلا يضم  
لقيمة الثمر والحب (فعلى  
هذا) وهو تقدم زكاة العين  
(لوسبق حول التجارة بأن)  
أي كان (اشترى بها) بعد  
سنة أشهر من حولها  
(نصاب سائمة) ولم يقصد به  
القيمة أو اشترى في معاوضة  
للتجارة ثم أسامها به  
سنة أشهر ولا يتصور سبق  
حول العين في السائمة

ما يخص الصبي والصبي والمخص بالمكسر بالمكسر اهـ (قوله أو تمرا أو حبا) أي كان اشترى التجارة  
تخلف ثمرة أو فاعتر أو أرضاً من روعة أو فزعها بنذر التجارة (قوله في المتن فزكاة العين) قال في شرح  
المنهجي فعلم أنه لا يتجمع الزكاة لأن ولا خلاف فيه على المجموع فلو كان مع ما فيه عين ماله زكاة في حسنه كان  
اشترى شجرة التجارة فبدا قبل حوله صلاح ثم وجب جمع تقديم زكاة الثمر عن الثمر زكاة الشجر عند تمام  
حوله اهـ قال في الروض وشرحه بنقد الحول للتجارة على الثمر من الوقت الذي يخرج زكاة فيه بعد  
الحد الأدنى وقت الادراك وتجوز زكاة التجارة فيما بدأ في الأحوال الآتية اهـ والظاهر أن ابتداء  
الحول الثاني على الشجر من وقت التمكن من الإخراج عقب تمام الحول الأول وذلك قد يتأخر عن وقت  
إخراج زكاة الثمر فيختلف حولهما وخرج بقول شرح المنهجي كغيره فبدا قبل حوله الخ والتمس حول التجارة  
قبل بدو الصلاح فيخرج كاهو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وجبت إذا بدأ الصلاح بعد الإخراج ولو يوم وجبت  
حينئذ كاهو ظاهر زكاة العين في الثمر فلي تأمل (قوله إذا انضم القيمة الثمر والحب) هل هذا بالنظر لحول





وإن الإضافة بيانية وهو خلاف الظاهر انتهى بحسب اللام فصولا العبارة أضيفت إليه لانه جزء (٣٥) من وجهها الركب الآخر يقال  
ركبة الفطرة بكسر الفاء

وقول ابن الرقبة بعضها

غريب لا يخرج عن

الفطرة أي الحلقة ذاتها

طهرة البدن كما يأتي وطلق

على الخرج أضادوهي مولاة

لاعريسة ولا معسر يتي

هي اصطلاح الفقهاء فتكون

حقيقة شرعية كمال المجموع

عن الحاروي أما ما وقع في

القاموس من انها عربية

فغير صحيح لان ذلك الخرج

بوم العبد لم يعلم الا من الشارع

فأهل اللغة يجهلون فكيف

ينسب اليهم ونظير هذا أعني

حلقه الحقائق الشرعية

بالحقائق اللغوية يتفاوت في

في تفسيره التعزير بانه

ضرر يحوط الى ما يأتي

بأنه التسمية علمه بان انه

وقع له من هذا الخطأ شيء

كثير وكذا غلط ما يجب التنبه

له وفورث كرمضان ناقص

سني الهجره ونقص ابن

المزدر الاجماع على وجوبها

ومخالفة ابن اللبان فيه

غلط صريح كمال الرقبة

قال وكسح ركعة الفطر

لشهر رمضان كسبعة

السهر للصلاة غير نقص

الصوم كما يحبر السهرود

نقص الصلاة يؤيده انظر

الصحيح انها طهرة للصائم من

الغو والرفث والنجس والحسن

الغريب شهر رمضان معلق

بين السماء والارض لا يرفع

الركعة الفطر (يجب

بأول ليلة العيد) أي بأول

هذا الجزع

أضامه فهو لا ينافي كون الوجود بالجزأين و (قوله وان الإضافة بيانية) هو مسلم ان كان هذا القائل  
صريحاً بما يجب بالفطر فان قال بسبب به بالغير لم يلزم ذلك لجواز أن مرجع الغير المذكور لفظاً وركبة  
الفطر كأن مرجع الغير في بدخوله الفطر انتهى اه بصري ولك أن تسلم جوع الغير الى الفطر ونفع  
الثاني بان المراد جعل الفطر جزءاً من الاسم وله نظائر (قوله وان الإضافة إلخ) عطف على قوله ضعيف  
(قوله ويقال) الى قوله ويؤيده في النهاية الاقوله كمال المجموع الى وفورث (قوله ويقال ركعة الفطر)  
وكذا يقال صدقة الفطر معنى (قوله وتطلق) أي الفطرة بالكسر و (قوله أيضاً) أي ما أطلقت على الحلقه  
سم (قوله وهي) أي الفطرة بمعنى الخرج سم وعش وقوله مولد أي نطق بها المولدون و (قوله لا عربية)  
وهي التي تكلمت بها العرب مما وضعها واضع لغتهم و (قوله ولا عربية) والمراد به لفظ غير عربي  
واسم علمته العربية في معناه الأصلي بتغيير ما في الغالب عش عبارة الرشيد في قوله مولد لا عربي إلخ  
بمعنى أن وضعه على هذا الحقيقة من جملة الشرع عدل قوله فتكون حقيقة شرعية والافعال والهمم والفظ  
الذي وله الناس بمعنى اخبرته ولم تعرفه العرب ونظائر ان الفطرة ليست كذلك قال تعالى فطر الله  
النبي فطر الناس علما اه (قوله فتكون حقيقة شرعية) أي في القدر الخارج والانسان يقول  
حقيقة فطرة أو اصطلاحاً لان الحقيقة الشرعية إنما أخذت التسمية به من كلام الشارع غير أن سم على  
المجمل قاله ما منه فان قلت كان الوجه أن يقول فتكون حقيقة شرعية فيلان الشرعية كما كانت موضع الشارع  
فان هذه النسبة لغو وتوهي مع هذا فالأدعية قسم من جملة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى  
لا شعبة في محتمل وان كان المتبادر من النسبة في شرعية ما عتد الاصطلاح الاصولي هي ما كان موضع الشارع  
فإنما انتهى اه عش (قوله فغير صحيح) فذلك يجوز أن يكون مراد صاحب القاموس بالعربية  
شعر المعرب فشملة الحقيقة الشرعية وتسلم ان مراده الحقيقة لغوية فهو مثبت مقدم على النافي ولا مانع  
من كون أهل الجاهلية يتعدون صدقة يوم الفطر من غير تشريع سواء كان ذلك مستمرا الى زمنه صلى الله عليه  
وسلم أو انقطع بعد بعثته وبالجملة فتأويل كلام الاحلام وجهه على محل حسن أو على حسب الامكان وهذا على  
تقدير قصر جميع انما عرفت قاله كان كماله الفاضل المحض من ان عبارته والفطر فصدقة الفطر فلا يس  
تصرح بما في كونها غير متوقفة على كونها بهذا المعنى من الموضوعات الشرعية للاستدعاء به  
بشهرته اه بصري يحذف (قوله وفورث) الى قوله ويؤيده في المعنى الاقوله ونقص الى قال (قوله نافي  
سني الهجره) كان الظاهر التائب قال عش لم يسن في أي يوم من أي شهر وعبارة المواهب اللدنية  
وفورث ركعة الفطر قبل العديدين اه (قوله غلط صريح إلخ) لكن صريح كلام ابن عبد البر ان  
في مخالفة غير ابن اللبان ومجابه ما به شافعي فلا يفرضه الاجماع أو راد بالاجماع عبارة غير واجبه  
ما عليه الاكثر ونؤيده قول ابن كبريا في كبر جاحدها بيانية (قوله غير نقص الصوم إلخ) وجه الشبهة  
وان كانت هذه واجبة وذلك مندوباً عش (قوله ويؤيده) أي قول وكسح (قوله والنجس الحسن  
الغريب شهر رمضان إلخ) والظاهر ان ذلك كتابه يتعين توقف قوله العظيم على اخرجها بالنسبة للقادر  
عليها المخالف بها من نفسه فلا ينافي حصول أصل الترابو يتردد بالنظر في توقف الترابو على اخراج ركعة  
مؤنة وظاهر الحديث التوقف على اخراجها وجوباً على الصغير ونحو ما هو بطريق التسامح على انه  
لا يبعد ان فيه ظاهرها أيضاً تحالفان اه عش زاد البصري عن الشوري روى عن أبيه انه  
يعلق صوم المؤمن بالمعنى المذكور اذا لم تؤدعه الفطرة فلا تقصيره اه (قوله أي بأول ليلة هذا) الى  
قول المترجى بسن في النهاية الاقوله ونازل الى القول بتقرر وقوله بشره النفس الى المتن وكذا في المتن  
الاقوله وكانت حياته مستقره وقوله ولوشلى الى المتن (قوله مع ادراك آخر إلخ) قال الاسوي ونظير  
كان مرجع التعمير بدخوله للفطر (قوله وتطلق) أي الفطر وقوله أيضاً أي كمال طعن على الحلقه  
(قوله وهي) أي بهذا المعنى اه (قوله وأما ما وقع في القاموس) عبارته والفطرة صدقة الفطر (قوله

أورد ذلك فيما إذا قال لعبد أنت حر أول جزء من ليلة العبد أومع آخر جزء من رمضان أو ليلة زوجه انتهى  
أي قاله بلفظ الطلاق وإن كان هناك مهابة في رقيق بين اثنين ليلة ولوم أو نكحة قريب من اثنين كذلك وما  
أشبه ذلك فهي عليهم إلا أن وقت الوجوب حصل في قولهم ما في عبارة شيخنا وقال لعبد أنت حر مع آخر  
جزء من رمضان وجبت على العبد ادراك الجزء من خلاف ما لو قال أنت حر مع أول جزء من ليلة شرع فلا يجب  
على أحد ولو كان هناك مهابة بين اثنين في رقيق الخ اهـ (قوله) لا يفيد قوله فخرج الخ في إقامته ما ذكره  
بلو زان الأناج عن مات بجمرداه أدرك أول ليلة العبد وإن علم الأناج عن ولد بجمرداه لم يدرك أول ليلة  
العبد سم (قوله) وقوله فيما قبله تجبيل الفطر الخ) وجه الدلالة منه أن في التعبير به أشعارا بان رمضان  
في وجوبه إذا خلا فهو سبب أول والأما إذا أوجهاه فلا يتصور سبب وجوبه إذا شذ في أول شوال  
وكتب عليه سم على جملة من قوله وقوله فيما بعد الخ قد يقال هذا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير  
من رمضان بل يقتضي أنه رمضان أفلو كان الجزء الأخير لمكان تقديمها أول رمضان تقدما على السبب  
وهو متنع فلا يتم ثم الوجه كقولهم واضع أن السبب الأول هو رمضان كالأول وبعض أي القدر المشترك  
بين كل واحد بعضه فصح قولهم تجبيل الفطر من أول رمضان وقولهم هتاع أدرك جزء من رمضان وهذا في  
غاية الظهور ولكنه قد يشتمع عدم التأمل انتهى اهـ عش (قوله) لا يضافتها أي ذكره الفطر (قوله)  
فرض رسول الله أي أظهر فرضتها وقدرها أو وجبات فرض الله سبحانه وتعالى الوجوب البدوي (قوله)  
على الناس أي ولو كفروا أذهبوا الخ بغير كسر الراء وهو عام مخصوص بالموسم و (قوله) صاعا الخ  
يعوز أن يكون بدلا وحالا وإنما أقصر على الثمر والشعير لكونهما اللذين كانا موجودين في زمنه إذا ذلك  
يجزئ (قوله) وبأول الليل الخ أي لا يكاد يتحقق أدراك الجزء الثاني إلا إدراك الجزء الأول فلا يقال  
ليس في الخبر ما يقتضي توقف الوجوب على إدراك الجزء الأخير من رمضان قاله الحصري وقال الكردى  
هذا جواب سؤال السعة وكان قائلا يقول كلام المصنف لا يدل على أن الواجب مركب فأجاب بان قوله أول  
الليل يدل على التركيب اهـ وأقول الظاهر المتعين أنه لا يثبت ليل المتز وهو قول الشارح لا يضافتها فكأنه  
قال والفطر المذكو وإنما يتحقق بأول ليلة العبد (قوله) وعلى فيه أي في الخبر (قوله) حتى الفطر الخ  
قد يقال وحتى الصبي والمجنون لأن الذي يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو الوجوب المستقر بخلاف  
المتنقل للغير وفيه نظر ظاهر لأن المانع من انطباب المستقر مانع من انطباب مطلقا سم (قوله) ولما تقر  
عطف على قوله لا يضافتها الخ (قوله) طهرة للصائم أي من القفو والرفث نهاية (قوله) عند تمام صومه أي وإنما  
يتم بأول ليلة العبد (قوله) وأفهم المتن أنه الخ قال الأذرى وهو للذهب نهاية ومعنى (قوله) ثم مات الخ  
بغير الراء (قوله) وجب الأناج الخ) والقياس استرداها آخر جملة المورثان علم القاض أنها ذكره محجلة

كما يفيد قوله فخرج الخ  
آخر وقوله فيما بعده  
تجبيل الفطر من أول  
رمضان (في الظاهر)  
لاضافتها في خبر الشيخين  
إلى الفطر من رمضان وهو  
فرض رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ذكره الفطر من  
رمضان على الناس صاعا  
من ثمر أو صاعا من شعير على  
كل حر أو عبد ذكر أو أنثى  
من المسلمين وبأول الليل  
خرج وقت الصوم ودخل  
وقت الفطر وعلى في معنى  
بأما خلافا لما أولها بين  
لأن الأصح أن الوجوب  
يلاق المؤدى لله ولا حتى  
الغن كما يأتي ولما تقر أنها  
طهرة للصائم فكانت عند  
تمام صومه وأفهم المتن أنه  
لو أدى فطره فبقيده قبل  
الغروب ثم مات الخ

فخرج الخ) في إقامته ما ذكره بلو زان الأناج عن مات بجمرداه أدرك أول ليلة العبد فلا يتم (قوله)  
وقوله فيما بعد الخ قد يقال هذا يدل على أن السبب الأول الجزء الأخير من رمضان بل يقتضي أنه رمضان  
أفلو كان الجزء الأخير لمكان تقديمها أول رمضان تقدما على السبب الأول وهو متنع فلا يتم ثم الوجه كقولهم  
واضع أن السبب الأول هو رمضان كالأول وبعض أي القدر المشترك بين كل واحد بعضه فصح قولهم تجبيل  
الفطر من أول رمضان وقولهم هتاع أدراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشتمع  
عدم التأمل (قوله) حتى الفطر الخ قد يقال وحتى الصبي والمجنون لأن الذي يتوقف على البلوغ والعقل إنما هو  
الوجوب المستقر بخلاف المتنقل للغير وفيه نظر (قوله) ثم مات الخ ومن مات قبل الغروب وعن رقيق  
فقطرة رقيق على الورث ولو استغرق الدين التركة وإن مات بعده فالفطرة عنه وعنهم أي الإرث في التركة  
مقدمة على الدين والمسبراث والوصايا وإن مات بعد وجوب فطرة عبد أو صبي به لغيره قبل وجوبها وجبت في  
تركته أو قبل وجوبها ولو قبل الموصى به الوصية لم يعد وجوبها فالفطرة عليهم وإن دفعها فعلى الورث فلو مات  
الموصى به قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه سواء بقا المالك الميت وفطرته في التركة أو يباع جزء

وكونت السيد موت العبد فيسرد هاسد عش أي بشرطه (قوله أو بأعقبه الخ) انظر اذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول جزء من ليلة العبد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوارث الموت أي تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوارث موت الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه وانما جع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأتى بعدم مشترك مثلا فوقع أحد الجزآن آخر نوبة أحدهما والاخر أول نوبة الآخر ان الظاهر وجوبهما على الأصل للوجوب عليهما الا اذا وقع زمن الوجوب بتام في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حتى إذا مر اه سم وتقدم عن المأخى ما وافقه (قوله أو طلق) قال سم على البهيبة تعلق طلاقا وجبت على غروب شمس آخر يوم من رمضان فظاهراً أنه تسقط فطرته اعتدالاً لم تحرك الجزآن في عصمته وبارزها فطرته نفسها لان الوجوب بلا قبض أو وجوب الخصم عنها مر ولو علق طلاقها بأول جزء من شوال والظاهر أن الحكم كذلك لان الطلاق يقع بمقارنا للجزء الثاني من جزأي الوجوب وهو أول جزء من شوال فلم تكن عند مروجعة عش وتقدم عن الاستوى وشخصاً بما يخالفه وهو الظاهر لانها لم تنزل الجزأ الأول (قوله أو أعتق) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولو لم يفرطه وانما قبض دعواه بعد الحول بسع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها الأصل لعدم وجوبها بخلاف الأولى فانه يرد نقلها إلى غيره مخرج مر اه سم قال عش قوله مر وزمان الخ أي أن زم السيد وقاين ذلك أنه لو ادعى طلاقاً أو وجبت قبل وقت الوجوب لم تسقط فطرته عن موقوفه مر فانه يرد نقلها إلى غيره أي وهو العبد بتقدير يساره بطر وماله قبل الغروب أو بتام ملكه على أيديهما كان مكاتباً واعتقه سيده قبل الغروب لكن ليست من محل البحث لعدم وجوب ركة المكاتب على سيده اه قول المتر (بعد الغروب) أي أو معه بخلاف من مات قبله شيخنا (قوله ممن يؤدى عنه) بيان لمن في عن دنان كبردى أي يؤدى بيته المفعول (قوله أو كانت حياته مستقرة الخ) مفهومه أنه لو لم يكن كذلك بان وصل إلى الحركة مذبح لا يخرج عنه وهو واضح ان كان ذلك غنائه والا فنه نظر لانه مادام حكمه كالصبي حتى يقتل فانه عش (قوله عنده) أي وقت الغروب (قوله واستغناه القريب) أي الذي يؤدى عنه كبرى (قوله وانما سقطت الخ) جواب سؤال المشو فوه ولو قبل التمكن جواره النهاية والمأخى ولو مات المؤدى عنه بعد الوجوب وقبل التمكن لم تسقط فطرته على الأصح في

منه ان لم يكن له تركه سواء مات قبل الوجوب أو ممسه فالفطرة على ورثته ان قبوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم شرح مر وفي الروض وشرحه فصل لو اشترى عبد افقر بيتاً الشمس ليلة الفطر وهما في نصارى المجلس أو الشرط فطرته على من له الملك بان يكون الخياط لأحدهما أو لم يتم له الملك وان قلنا بالوقف للملك بان كان الخياط لهما فاعلى من يؤل إليه الملك فطرته اه وظاهر مجواز تأخيرها عن يوم العيد اذا استقرت خبرها إلى إن يبين من آل إليه الملك فغير الجع (قوله أو بأعقبه الخ) انظر اذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول جزء من ليلة العبد فانه لم يجتمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوارث الموت أي تمام الزهوق ذلك لم يجتمع الجزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوارث موت الموصى ذلك فانه لم يجتمع الجزآن في ملك الموصى ولا في ملك وارثه ولا في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه وانما جع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ما يأتى بعدم مشترك مثلا فوقع أحد الجزآن آخر نوبة أحدهما والاخر أول نوبة الآخر ان الظاهر وجوبهما على الأصل للوجوب عليهما الا اذا وقع زمن الوجوب بتام في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حتى إذا مر (قوله أو أعتق الخ) ولو ادعى بعد وقت الوجوب أنه أعتق القن قبله عتق ولو لم يفرطه وانما قبض دعواه بعد الحول بسع المال الزكوى أو وقفه قبله لانه فيها لا ينقل الزكاة لغيره بل يسقطها الأصل لعدم وجوبها بخلاف

أو بأعقبه وجب الانحراج على الوارث أو المشتري واذا قلنا بالظاهر (فخرج عن مات) أو طلق أو أعتق أو بيع (بعد الغروب) ولو قبل التمكن ممن يؤدى عنه وكانت حياته مستقرة عند وجود السبب في حياته واستغناه القريب كونه وانما سقطت زكاة المال بتلقه قبل التمكن لتعلق بعينه وهذا زكاة متعلقة بالذمة بشرط الغنى ونشئ لو تافاه هنا قبل التمكن سقطت كائى تلك (دون من داه)

أى تم انفصاله وتجسد من  
 زوجة وقن واسلام وغنى  
 بعد الغروب لعدم ادراكه  
 المروج ولوشك في الحدوث  
 قبل الغروب أو بعده فلا  
 وجوب بظاهر ناهض للثبوت  
 (وبسن أن) يخرج يوم  
 العيد لا قبله وأن يكون  
 انخراجه قبل صلاته وهو  
 قبل المروج اليه من حيث  
 أفضل للامرا الصغير وأن  
 لا يخرج من صلاته ) بل يكره  
 ذلك للخلاف القوي في  
 الموضعين وقد صرحوا  
 بأن الخلاف في الوجوب  
 يقتضى كراهة الترك فهو  
 في الحرمة يقتضى كراهة  
 الفعل وبما قرره أن الكلام  
 في مقامين يندب الانحراج قبل  
 الصلاة والاختلاف في  
 وندب عدم التأخير عنها  
 والا فصرحوا بان كلام  
 المتن انما هو في الثاني يدفع  
 الاعتراض عليه بأنه لوهم  
 ندب انخراجهما الصلاة  
 ووجه اندفاعه ما تقرر ان  
 انخراجهما من جملة  
 المنسوبة وان كان الأفضل  
 انخراجهما قبلها فما أوهمه  
 جميع من حيث مطلق  
 الدين يستعمل غير نظر إلى  
 خصوص الافضلية التي  
 فيها الاعتراض وتنبه  
 شيخنا على ان انخراجهما  
 معها غير مندوب وأطلق  
 الخوارزمي كشيخنا بغوى  
 لهما العيد بيوم ووجه  
 بأن التفريق بينهما في  
 فلا يتأخر كليهما عن غيرهم

الجميع بخلاف المال وفرق بان الزكاة تتعلق بالعين والقطر بالثمة اه (قوله أى تم انفصاله) أى ولو  
 خرج بعضه قبل الغروب اه سم عبارة النهاية ويؤخذ من كلامه أنه لو خرج بعض الجنين قبل الغروب  
 وباقيهما بعده لم يجب لانه جنين بالم تم انفصاله اه قال عرش قوله مر وباقيه بعده قال سم على المنهج  
 وينبغي أوجه لانه لم يردك الجزء الاول ولم يعقب تمام انفصاله شي من رمضان بل أول شوال اه (قوله  
 وتجسد) أى حدث نهاية (قوله واسلام وغنى) فيه حزمة اذا التقدر دون من تجسد من اسلام وغنى سم  
 (قوله بعد الغروب) أى أومه شعنا (قوله بعد الغروب) أى في المخرج في الغنى وكذا في المخرج عنه في  
 الاسلام سم (قوله ولوشك في الحدوث الخ) بقى ما لوشك في أن الموت أو الطلاق أو العتق أو البيع قبل  
 الغروب أو بعده فهل يجب لان الأصل البقاء الى ما بعد الغروب أو لان الأصل عدم الوجوب وعدم ادراك  
 وقت الوجوب سم قال عرش بعد تعويم ذكر والا قرب الاول لانه المذكور رة ووجه هذا الأصل على  
 كون الأصل عدم الوجوب بقرته باستصحاب بقاء الحياة والزجبة للذين هما سبب الوجوب اه (قوله  
 ان يخرج) أى قوله للخلاف في الغنى وكذا في النهاية لا قوله لا قبله (قوله يوم العدا) قال القليوبى نعم  
 لوشهدا بعد الغروب برؤية الهلال بالامس فانخراجهما للأفضل قاله شعنا كشفا للرسى ولقول وجوب  
 انخراجهما فيه محدث لم يعد بعد رجوعهما انتهى اه كردى على بأفضل (قوله لا قبله) شامل للثمة وسياق ما فيه سم  
 (قوله وان يكون انخراجهما قبل صلاته) ولو تعارض عليه الانحراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الاول أو  
 الثاني فيه نظر ولا يعد الثاني مالم تستلحقه الفقهاء فقدم الاول فراجع عرش وخزم بذلك ما حسن  
 (قوله للامرا الصغير) أى بالانحراج قبل الخروج الى صلاة العيد نهاية ومعنى (قوله بل يكره ذلك) أى  
 تأخيرها عن الصلاة الى آخر يوم العيد متى ونهاية وشعنا (قوله فهو) أى الخلاف (قوله وبما قرره الخ)  
 متعلق بقوله يذرف الخ كردى (قوله ندب الانحراج الخ) أى الاول ندب الخ (قوله والا) أى بان انخراجهما  
 الصلاة (قوله وندب عدم التأخير الخ) أى والثاني ندب عدم التأخير الخ الشامل للمعية (قوله وان كلام  
 المتن الخ) عطف على قوله ان الكلام الخ (قوله عليه) أى على المتن كردى (قوله بأنه وجه ندب انخراجهما  
 الصلاة) أى وظاهر الحديث برده معنى (قوله ما تقرر) أى ما يفهم مما تقرر كردى (قوله فأن أومه) أى  
 المتن من أن انخراجهما الصلاة مندوب (قوله التي لوهمها) صفة لافضلية (قوله وان تبعه شعنا الخ) أى  
 والغنى (قوله بغرى على أن انخراجهما مع غير مندوب) في الجزم بأنه جرى على ذلك نظرا لأنه قال ان تعبير  
 المنهاج صادق بانخراجهما الصلاة مع أنه غير مراد اه وهذا يجوز أن يكون بناء على جملة كلام المنهاج على  
 المقام الاول اذا ما منع من جملة عليه فكونه غير مراد لانه غير مندوب بل لانه خلاف غرض من اراد بيان حنية  
 انخراجهما قبل الصلاة سم (قوله وألحق الخوارزمي الخ) وكان ابن عمر رضى الله تعالى عنهما يخترجا  
 قبل العيد يوم أو يومين فخرج الودود (قوله ووجه الخ) فديقتى أفضلية الانحراج ليل سم أى  
 الخولى فانه بريد نقلها في غيره شرح مر (قوله أى تم انفصاله) أى ولو خرج بعضه قبل الغروب (قوله  
 واسلام وغنى) فيه حزمة اذا التقدر دون من تجسد من اسلام وغنى (قوله بعد الغروب) أى في المخرج عن  
 الغنى وكذا في المخرج عنه في الاسلام (قوله ولوشك في الحدوث الخ) بقى ما لوشك في أن الموت أو الطلاق أو  
 العتق أو البيع قبل الغروب أو بعده فهل يجب لان الأصل البقاء الى ما بعد الغروب أو لان الأصل عدم  
 الوجوب وعدم ادراك وقت الوجوب فله نظر (قوله لا قبله) شامل للثمة وسياق ما فيه (قوله وان تبعه  
 شعنا بغرى على أن انخراجهما مع غير مندوب) في الجزم بأنه جرى على ذلك نظرا لأنه قال ان تعبير المنهاج صادق  
 بانخراجهما الصلاة مع أنه غير مراد اه وهذا يجوز أن يكون بناء على جملة كلام المنهاج على المقام الاول  
 اذا ما منع من جملة عليه فكونه غير مراد لانه غير مندوب بل لانه خلاف غرض من اراد بيان حنية انخراجهما  
 قبل الصلاة قليلا سم وفى النشرة تنبيه على أن من العبادات ما يستحب تأخير فعله عن أول وقت وجوبه  
 وكذا الفطر دون ذلك اه (قوله ووجه الخ) فديقتى أفضلية الانحراج ليل

قال الاسنوي وناطه ذلك بالصلاة للغالبين فعلها اول النهار فلما اُتيت عنه من احوالها اوله ليشع الوقت للفقر اعم بسن تأخيرها عنها  
لا انتظار قريب او جازم لم يخرج الوقت اه (ويحرم تأخيرها عن يومه) بلا عذر كغيبته (٣٠٩) او مستحق لفوات المعنى المقصود وهو

اغناؤه عن الطلب يوم

السرو ووجب القضاء

فورا لعصبيه والتأخير

ومنه يؤخذ انه لو لم يعص به

لنحو سنان لا يلزمه الغور

وهو ظاهر كمنظاره

\*(تنبيه)\* ظاهر قولهم

هنا كغيبه مال ان غيبته

مطلقا لا يتبع وجوبه وفيه

نظر كافتاء بعضهم ان غيبته

مطلقا لا يحد بانما في الجموع

انز كافة الفطر اذ غرضها

وقت الوجوب لا تثبت في

القيمة اذ ادعاء ان الغيبه من

جمله الخبز هو محصل النزاع

والذي يتبع في ذلك تفصيل

يجمع به اطراف كلامهم

وهو ان الغيبه ان كانت بلون

مرحلين لزمه لا نه حيثئذ

كالخاضر لكن لا يلزمه

الاقتراض بل في التأخير الى

حضور المال وعلى هذا

بجعل قولهم كغيبه مال او

لمرحلين فان قلنا بما رجحه

جمع متأخرون انه منسج

أخذ بالزكاة لا غنى كان

كالقسم الاول او بما عليه

الشك ان كالمعذور

فياخذهم تلزمه لفطرة

لانه وقت وجوبه ما يقرب

معدم ولا نظر لقدرته على

الاقتراض لشقته كالمسحوق

به (ولا فطرة) ابتداء ولا

تحصلا (على كافر) اعلم

اجزاء للفقر ولا نها طهرة

وليس من اهلها نعم يعاقب

عليها في الآخرة (كغيرها) (الاي عبده) (وقته ومستولاه) (وقته) (وفاهم) (ووجهه) (المسلم) كل من ذكر وزوجه المسلمة دونه وقته والغريب

(في الاصح) فتلزمه كالنفقة

من الاخراج نهارا (قوله قال الاسنوي) الى قوله ومنه يؤخذ في النهاية والمغني (قوله وناطه ذلك) الى قوله نعم  
جزم بذلك النهاية والمغني بلا عذر (قوله وناطه ذلك الخ) أي اخرج الفطرة ككردى أي قولهم بسن  
الاجاز قبل الصلاة (قوله نعم بسن الخ) عبارة النهاية وسيأتي في كمال المال التأخير لا انتظار لغور قريب  
وبار افضل فيأتي مسئله هنا لما يؤخرها عن يوم الفطر اه عش وقياس ما يأتي انه لو أخرها لغرض من  
هذه ثم تأف المال استقر في ذمتها ما يأتي ثم ان التأخير مشروط بسلامة العاقبة اه (قوله بلا عذر) وليس  
من العذر انتظار الاحوج عش قالهم هل من العذر عدم تبين المال اذ ابيع بشرط الخيار لها وما تأخر  
قبول الموصى به اه (قوله كغيبه مال الخ) أي لا انتظار لغور قريب كجار وصالح فلا يجوز تأخيرها  
عنه لذلك ضابطه كمال المال فانه يجوز تأخيرها ان لم يشد ضرر الحاضر من شفتها (قوله او مستحق)  
ينبغي ان يكون المراد أنهم في محل يحرم نقل الزكاة الى محلها بهيوى (قوله تأخيرها هنا) أي تأخير  
الفطرة عن الصلاة كردى (قوله ووجب القضاء الخ) قال في الجموع وظاهر كلامهم انز كمال المال المؤخرة  
عن التمكن تكون اداءها لغرض ان الفطر مؤقتة من محدود كالصلاة مغني ونهاية (قوله فورا) قال في  
شرح الروض فيما اذا أخرها بلا عذر انتهى اه سم (قوله وهو ظاهر الخ) نعم ان انحصار المستحقين  
وطالبوه ووجب الغور كالوطالب الموسر بالدين الحال مر اه سم (قوله تنبيه الخ) وفي عش عقب  
حكاية هذا التنبيه يستعمله ما منه وقضية انصار الشارح مر على كون الغيبة عذرا في جواز التأخير ان  
المعتمد عنده مر الوجوب مطلقا وانما اغفر له جواز التأخير لعذره بالغيبة اه وقوله وقضية انصار  
الشارح الخ أي والمنهج والمغني (قوله مطلقا) أي سواء كان مرحلتين أو دونها عش (قوله اذ اعلم الخ) عبارة  
لقوله كافتاء بعضهم الخ وقوله لنظر في ذلك الاقناع (قوله اول مرحلتين الخ) عطف على قوله بلون مرحلتين  
(قوله كان كالقسم الاول) أي تلزمه الفطر مع جواز التأخير الى حضور المال (قوله ابتداء) الى قوله  
وولان في أبي النهاية الاقوله وانما أخر الى يومه وقوله وعلل الى أمال الرد قوله ووجه الى أمال الكاتب  
وكذا في المغني الاقوله ومن ثم اخرج وقوله وظاهره الى أمال الرد قوله المتن (على كافر) فلو اختلف وأخرجها  
حيثئذ فلا فرق انه يعاقب عليها في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان مستمكنا من صحة اخراجها بان ياتي بكافة  
الاسلام ونقل بالمرس عن ابن حج في شرح الاربعين خلافاً وقوله أو سلم ثم أراد اخرجها عما مضى  
له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح مر من عدم جهة قضائه ما فاته من الصلاة في الكفر عدم جهة اذ ائمهنا  
وقد يقال يصح ويقع تطوعا ويرق بان الكافر ليس من أهل الصلاة مطلقا بخلاف الصدقة فانه من أهلها في  
الجهة اذ بعد صدقة التطوع عنه فاذا أدى الى كآفة الاسلام لغايتهم وقوعها فرضا ووتعت تطوعا  
عش أي وهو الاقرب (قوله أصلي) سبكه بمررتزه (قوله والغني) أي السابق في شرح في الاظهر (قوله نعم  
يعاقب عليها الخ) أي بناء على انه مكلف بفروع الشريعة وهذه منها ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من  
المسلمين لجواز ائله ان المسلم هو الذي يمتثل سم (قوله مستولاه) الاولى ولو مستولاه (قوله المسلمة) أي اذ

(قوله نعم بسن تأخيرها عنها لا انتظار قريب او جازم لم يخرج الوقت اه) عبارة الناشرى لو أخر الاداء الى  
قريب الغروب بحيث يتضح الوقت فالقياس انه بائمه بذلك لانه لم يحصل الاغناء عن الطلب في ذلك اليوم الا  
ان يؤخرها لا انتظار قريب او جازم فقياس ان كآفانه لا يأتى بها لم يخرج الوقت اه (قوله بلا عذر كغيبه مال  
الخ) هل من العذر عدم تبين المال اذا سم بشرط اختيار له ما أو تأخير قبول الموصى به (قوله ووجب  
القضاء فورا) قال في شرح الروض فيما اذا أخرها بلا عذر اه (قوله وهو ظاهر) نعم ان انحصار المستحقين  
وطالبوه ووجب الغور كالوطالب الموسر بالدين الحال مر (قوله نعم) يعاقب عليها في الآخرة (كغيرها) أي  
بناء على انه مكلف بفروع الشرع يعقوبها منها وقيد بسند عليه بقوله تعالى ولم نلظم المسكين أي يخرج

عليها في الآخرة (كغيرها) (الاي عبده) (أى قته ومستولاه) (وقته) (وفاهم) (ووجهه) (المسلم) كل من ذكر وزوجه المسلمة دونه وقته والغريب  
(في الاصح) فتلزمه كالنفقة

أملت ثم غربت الشمس وهو مختلف في العدة معني ونهاية عبارة بهم (فرح) أملت الزوجة وتختلف الزوج  
 وجبت الفطرة أن أسلم في العدة مر اه وفي حاشية شيخنا على الفري مثله بلا عز وزاد الشوي والافتيين  
 فرقتها من حين اسلامها فلا زوجة ولا زوج وبظهر أن الفطرة حينئذ عليها اه (قوله لان الاصح الح)  
 والثاني أنهم تجب على المخرج اتمام نهاية ومعني قوله وعلى العمل فهو الحواله أي فوجوبها على المؤدى  
 بطريق الحواله وهو الاعتماد لا بطريق الضمان وان جرى عليه جميع متأخرون متجهين بأنه لو أداها العمل  
 مع غيرها إذن العمل اجزاء وسقط عن العمل نهاية (قوله ومن ثم) أي من أجل أنه بطريق الحواله لا الضمان  
 (قوله لم يلزمه الح) يعني لو كان كالمضمان الزمها الآخر (قوله كيان) يريد به قول المصنف قلت أكردى  
 (قوله وانما آخر الح) رد لدليل القول بأنه بطريق الضمان (قوله نظر الكونها طهرته الح) لا يخفى ما في هذا  
 الاعتذار وقوة الدليل المذكور للمصنف سم (قوله وأما الجواب) أي عن استدلال القائلين بكونه بطريق  
 الضمان بلا جزء المذكور (قوله يكونه فري) أي بأنه اغتر عدم الاذن لكون العمل عنه قد نوى نهاية  
 (قوله لان أجزاءه) أي العمل عنه (قوله تصح من الكافر) أي عن مسلم لم يؤمنه (قوله ونقله في  
 الروضة وأصلها من الامام الح) عبارة المغني وعلى الاول أي أنه كالحواله قال الامام لاصراً أن العمل  
 عنه ينوي والكافر لا تصح منه النية اه زاد النهاية ومعلوم أن النفي عنه نية العبادة دليل قول المجموع انه  
 يكفي إخراجها ونبهناه لأن المكلف بالأخراج انتهى وظاهر وجوبها اه قال عرش قوله مر وظاهر وجوبها  
 مع عدم أي وجوب النية على الكافر وهي التميز لا التقرب اه وفي البصري مثله (قوله عنه) أي الامام (قوله  
 وظاهر وجوبها) أي وجوب النية لتمييزه لا للعبادة كرى وضحاها لرسم والبصري عبارة العباب فيعزى  
 دفعها لانه تقرب وتجب نية التميز انتهت اه (قوله غلب فيها) أي الفطرة (المالية) أي على العبادة  
 (والمواساة) أي اصطلة كرى (قوله أما اردعونه الح) وكذا العبد المدينها بقضاء المغني ولوغرت  
 الشمس ومن تلزم الكافر نفقته من تلزمه فطرته حتى يعود الى الاسلام اه قال عرش بقى ما لو اردنا اصل  
 أو الرعوب وينبغي أن يأتي في مقابل في العبد اه (قوله فهو موقوف الح) أي فطرته اردعونه ولو أسلم على  
 حشرة نسوة قبل غروب الشمس لله العبد أسلم من أضافه فله ولا وجوب فطرة أو بيع منهن نهاية قال  
 عرش وينبغي أن توقف فطرتهن على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التجهيل ويحتمل وجوب إخراج زكاة  
 أربع فوراً لتحقيق الزوجة فبهن مهمة ثم إذا اشتد أو بعاتعن لمن أخرجهن فطرتهن الفطرة وهذا الثاني أقرب اه  
 (قوله ولا فطرته على رقيق) أي استقرار افلا ينافي قوله السابق وعلى على باب الخ لا ما ينافي سم أي في شرح  
 ولا العبد فطرته وجهه (قوله وهو الح) أي المكاتب (قوله فلم تلزمه) أي السيد (فطرته) أي المكاتب قول  
 زكاة الفطر ولا ينافيه قوله في الحديث السابق من المسلمين طوائفه لان المسلم هو الذي يمتثل ويحتمل عدم  
 الوجوب على الكافر مطلقاً فلا يعاقب عليها في الآخرة (قوله ولان الاصح ان الفطر الح) قال في شرح  
 الروض يجب القطع بان محله إذا كان المؤدى عنه مكافراً أو انقضى على المؤدى قطعاً اه وقد عمن بان  
 خطاب غير المكاتب إنما يقتضيه إذا كان مستقراً أما إذا كان مستقلاً عنه في غيره فلا مانع منه وفيه نظر ظاهر لان  
 المانع من الخطاب المستقر مانع من الخطاب مطلقاً (قوله ومن ثم لم أعزز زوج الحرة) لا يخفى أن المراد  
 اعصاه وقت الوجوب رانهم حينئذ لا يخاطب بماله معني تعلقه به تعالى حواله (قوله نظر الكونها  
 طهرته) لا يخفى ما في هذا الاعتذار وقوة الدليل المذكور للمصنف (قوله وأما الجواب الح) أي كافي  
 شرح الروض (قوله وظاهر وجوبها الح) عبارة العباب فيعزى دفعها لانه تقرب وتجب نية التميز اه  
 (قوله فهو موقوفه) أي عادى الى الاسلام وجبت الافلا قال مر وكذا يقال في العبد المذكور كقوله في شرح  
 الروض ان ذلك هو الموافق لكلام الجمهور وذلك لأن الفطرة لا تجب الا على المسلم خلافاً لما صححه الماوردى  
 من الوجوب وان لم يعد الى الاسلام (قوله في المتن ولا فطرته على رقيق) أي استقرار افلا ينافي قوله السابق  
 وعلى على باب الخ ولا ما ينافي

ولان الاصح ان الفطرة  
 تجب ابتداء على المؤدى عنه  
 ثم تفصلها المؤدى وعلى  
 العمل فهو كالحالين  
 ثم لو أعزز زوج الحرة  
 الموصلة لم يلزمها الاخراج كما  
 يأتي وانما جزءاً يخرج  
 العمل عنه بغير اذن  
 العمل نظر الكونها طهرته  
 له فلا ينافي هذا الضمان  
 خلافاً لما زعمه وأما الجواب  
 بكونه نوى نفسه نظر ظاهر  
 لأن أجزاءه تبت هو محل  
 النزاع وحرم في السبب  
 بأنها تصح من الكافر بغير  
 نية نقله في الروضة وأصلها  
 من الامام لعدم محبة نية  
 وعدم صاير أن العمل  
 عنه ينوي لكن في المجموع  
 عنه يكفي إخراجها ونبهناه  
 المكلف بالأخراج اه  
 وظاهر وجوبها أو بعلل بأنه  
 غلب فيها المالية والمواساة  
 فكانت كالقارة أما المراد  
 وعسونه فهي موقوفتان  
 عادى الى الاسلام وجبت والا  
 فلا (ولا فطرته على رقيق)  
 لاعتن نفسه ولا عن غيره  
 لان غير المكاتب لا يمكن  
 وسوم ملكه ضعيف لا يمكن  
 المواساة ولا استقلاله لزم  
 السيد مئة أجسبي فلم  
 تلزمه فطرته

المتن (وفي المكاتب بوجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم تجب عليه سده فمما يظهر لان الفسخ انما  
 يقع بعد عدم حبه ستم زاد عش وانظر ولان زاوله الا لئلا ينعى هل فطرته على أمه أو لانه نظرا لاقرب الاول  
 فلو اسقط المتن ليعان الزوج لحقولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستحقين عيب وفي بعض الهوامش  
 تنقيده بما اذا انفتحت بلاذن من الحاكم والأقرب جمع وهو قريب اه وقوله وفي بعض الهوامش الخ أقول في  
 شرح العباب ما وافقه (قوله عنه) أي عن البعض (قوله هذا الخ) أي التفسير (قوله ان لم يكن مهياة) أي  
 او كانت وقع خرمين رمضان في نوبة أحدهما وخرمين شوال في نوبة الآخر باعثن واتي على ستم مثله  
 (قوله والازمنة الخ) لو وقع النوشان في وقت الوجوب بان كان آخر خرمين رمضان آخره في نوبة أحدهما  
 وأول خرمين شوال في نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما ستم على البهيمة عش زاد سم على جم  
 ثمر أيت في مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه اه (قوله ان المأون النادرة) أي التي منها  
 العطرة سم (قوله والانعسل كل قدر حصته) نقل سم على البهيمة عن الشارح اعتمادا على ما لو مات  
 البعض أو ما انفعا وشك في كفاية المهياة وبعدها هل تجب على السيد فطرة كاملة أو التقسط فقط فيه فطر  
 والاقرب الثاني وهذا كما علم قدر الزوال في نوبة جمل ذلك فالاقرب المناصفة عش (قوله كما تقر)   
 أي يقول عنه نفسه (قوله اما لو كره) الى المتن في النهاية (قوله اما لو كره في بيع الخ) قال في شرح العباب  
 أما زوجته فيلزم من فطرته شملت الفطر الذي يلزم لنفسه اه أي لئلا يسيء الله اذا كان الزوج عبد لازم  
 فطرته وزوجه نفسها ان كانت حرة وسيدته ان كانت مملوكة سم وعبرة عش وهل تجب على البعض  
 فطرة كاملة عز وجته ودمه وريقه أو يقسمه من الحرية قضية كلام المصنف لقسط ذكره الخطيب  
 في شرحه على الاصل والمفتد وجوب فطرة كاملة عز وجته ودمه وريقه كما يقتضي به شفا الزماني انتهى  
 ز يادي اه (قوله فيلزمه كل كاله) أي يلزم البعض كل كاله لكل واحد من المملوك والحر قريب مطلقا  
 أي سواء كانت مهياة أو لم تكن كردى (قوله كما يظهر) أي وان قال الخطيب بالقسط في عونه أيضا  
 باعثن (قوله ولا فطرة على معسر الخ) ينبغي ان يعرف منه من اسحق معلوم وطيفة لكن لم يتيسر له أخذه  
 وقت الوجوب لماطلة الناطر ونحوه ثم حجت بغير قادر وان كان مالك القدر المعلوم من بيع الوصف  
 قبل قبضه من أي بما عليه ومن له دين على معسر تعذر استقاؤه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده  
 ومن غصب أو سر فماله أو ضل عنه يغادر كالمال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال  
 وفي المال المصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الاخر في الحال لتعاقبها بالدين بخلاف الفطرة

(قوله في المتن وفي المكاتب بوجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد اداء سبب الوجوب فهل يثبت وجوبها على  
 السيد أو لان الفسخ انما يقع من الآن فقد كان مستقلا من الوجوب فيه فنظر والظاهر الثاني فليراجع  
 (قوله سيد مجزأ) أي وان لم تلزمه نفقته (قوله هذا الخ) لم يكن مهياة الخ واذا وقع زمن الوجوب في نوبة  
 السيد منتهى الفطر تزمت البعض فطرة تصور يعلو بنافهاته في نوبة السيد حكم الرقيق لانه النسبة  
 لغير ذلك كغير ظاهر ثم رأيت الشارح صرح به تفاه (قوله والازمنة سم) وقع زمن الوجوب في نوبة  
 بى الملو وقع أحد جزأه في نوبة أحدهما والجزء الآخر في نوبة الآخر كان تمت في نوبة أحدهما والآخر  
 من رمضان وكان أول نوبة الآخر عليه ليدل تجب عليهما ولا تجب على واحد منهما فيه فنظر والاقرب  
 الاول كما لم يكن مهياة لان عدم اختصاص احدهما بجمع الجزأين عزلة اشتركا كما فيه ثم رأيت في  
 مختصر الكفاية لابن النقيب ما يؤيده أو يعينه فانه قال ما غلبت الشمس في نوبة أحدهما وطلع  
 الغمر في نوبة الآخر فلتا يجب بالوقتين لزمهما اه ولا يضري في التأيد والتصرح بغيره على مرجوح  
 كالايتنى (قوله ان المأون النادرة) التي منها العطرة (قوله اما لو كره في بيع الخ) قال في شرح العباب  
 أما زوجته فيلزم من فطرته شملت الفطر الذي يلزم لنفسه اه أي لئلا يسيء الله اذا كان الزوج عبد لازم  
 فطرته وزوجه نفسها ان كانت حرة وسيدته ان كانت مملوكة سم (قوله ولا فطرة على معسر

(وفي المكاتب) كاله صحبة  
 (وجه) أنها تلزمه في كسبه  
 عن نفسه وماله ووجه أنها  
 تلزم سيده لان الكل ملكه  
 أما المكاتب كاله فاسدة  
 فيلزم سيده جزأ (ومن  
 بعضه حر يلزمه من العطرة  
 عن نفسه) (قسطه) بقدر  
 ما فيه من الحرية وواقفها  
 عنه على مالك الباقي كالنفقة  
 هذا ان لم تكن مهياة أو لا  
 لزمت من وقع زمن الوجوب  
 في نوبته بناء على الاصح  
 عند الشافعي وان اعترض  
 ان المأون النادرة تدخل في  
 الهياة وكذا شرى كان في  
 قرن ولان في آب ثيابا  
 فيه والافعل كل قدر حصته  
 والكلام في نفس البعض  
 كاتقر اما لوجه وقر به  
 فيلزمه كل كاله مطلقا كما  
 هو ظاهر (ولا) فطرة على  
 (معسر)

لاتعلق الابائة هر سم على ج وقد يتوقف فيما ذكره لان التعليل يتعلق الفطرة بالتمه لادخل به في عدم وجوبها حيث كان له مال فان العلة في وجوب ركاة الفطر وجود مقدار ركاة فاضلا يحتاج اليه وهذا اذا وجد بالقوة يؤيد ما ذكره ابن ج من الوجوب على من له مال غائب ع ش أقول وقد صرح بالوجوب قول الاعيان والمتن في ثمة أفق الفارق بين المقيمين بالبر بطة التي عليها أوقاف عليهم الفطرة وان كان الوقف على غير معين لأم لملكو الفضة قطعاً فهم أغنياء بخلاف مال الوقف على السوف فيتملقا فان الفطرة لا تلزم في العاوم الحاصل للرباط الابائية ان دخل قبل غروب خمس آخر رمضان على عزم المقام فباعتبه بالحضو ونحو شرط لكل واحد وقته كل يوم فلازكاه عليهم وكذا امتنقه المدارس فان حوايتهم مقدرة بالشهر فاذا أهل شوال والوقوفه لزمهم الفطرة وان لم يقضوا الثبوت بمسكنهم على قدر المشاهدة من جملة الفضة اه (قوله وقت الوجوب) الى قول المتن وبشرط في النهاية الا قوله وقول البغوي الى هو وهما وكذا في المتن الا قوله واستقلاً (قوله وقت الوجوب) قد يقتضي انه لو ايسر مع أول جزء من شوال وجبت وهو محتمل نظر الكونه موسراً وقت الوجوب وقد ينشكلك بان الجزء الاخير من رمضان صادفه مسراً فهل يصح العلية مع ذلك ولا يبرى اقول ولا يبرى يقضه كلام ع ش والكردى على بافضل أن العبرة في الاعسار واليسار بالجزء الاخير فقط اى وقت غروب الشمس (قوله مبنى على ضعيف) اى والوافى للصحح الاستقرا على الابن بشرطه كاتقدمت الاشارة اليه في كلام الشارح سم عبارة النهاية ولودخل وقت الوجوب له ايسر عليه فنقضوا أسرار الاب قبل أن يخرج الابن الفطر ثم تلزم الابن البحث قلنا وجوبه على الاب بشرط بقا الحاله وهو الاصل لم تسر على الابن لا لقطع التعلق بالحالة اه (قوله وهو) اى العسر مبتدأ خبره قوله بخلاف الخ سم قول المتن (فن لم يفضل) يضم الصاد وتحتها نهاية ومعنى اى وقت الوجوب بدليل قوله السابق وقت الوجوب وقوله لا نحو يسر الخ سم قول المتن (عن قوته وتوت من في نفعه الخ) وليس من الفاضل ما حوته العادة من حيثها اعتسب من الكعل والتقل ونحوهما فوجود ما ائتمن على يوم العبد وليلت لا يقتضى وجوبه عليه بعد وقت الغروب وغير واجد لركاة الفطر وانما قلنا ذلك لما قبل في كليات النفاذ من أنه يجب على الزوج حيثما يليق بحاله من ذلك لزوجه ع ش عبارة شيخنا ولا يلزمه بيع ما به العبد من كعله وسلك ونقل كوز وجوز زربو غير وغير ذلك اه قول المتن (شي) اى يخرج به فطرته نهاية ومعنى قول المتن (فيعسر) ولو تكلف العسر باقتراض غيره وأخرجهما على وجه الاخراج وتقع ركاة يكلف من لم يجب عليه الخ وحج فانه يصح ويقع عن فرضه في نظر ويحتمل أنه كذلك فابرجع سم على التمسح وقياس الاعتداده أو نديه حيث أخرجهما بعد يسار مع عدم الوجوب عليه أنه كذلك فيما لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج ع ش (قوله لان القوت الخ) اى وانما اعتبر الفضل عما ذكر لان الخ ايعاب (قوله اخرجها) هل تقع حيث وجبة سم ونقل ع ش عن العراب أنها تقع واجبة لكن عبارة لعباد لا تقيد كما يظهر بالارجعة (قوله انه لا يجب الكسب لها) اى ان لم تصرف في فتمتعديه وانما أو جبهه لنفقة القرى ببلانه كالنفس

وقت الوجوب اجماعاً وان أسير بعد وقول البغوي لو أسير الاب وقت الوجوب ثم أسير قبل اخراج الابن لزم الابن على ضعف وهو هنا بخلاف سائر الابواب (فن لم يفضل عن قوته وتوت من في نفعه) من آدمى وجوان واستعمال من فمين لا يعقل تقليداً بل حقيقة واستقلاً لا شاع بل حقيقة عند بعض المحققين فلا اعتراض عليه خلافاً ان زعمه (ليلة العبد يومه شئ فعسر) ومن فضل ع شئ قوم لان القوت لا بد منه ويسن لمن طرأ ساره أثنائه ليلة العبد بل قبل غروب يومه فيما ظهر اخرجها وأفهم المتن أنه لا يجب الكسب لها اى ان لم تصرف في فتمتعديه وانما أو جبهه لنفقة القرى ببلانه كالنفس



وضيعة ولو تمكن بدونه ما وبفارق المسكن والخدام بالحاجة الناجية عنها وبغنى وعباب قال عمن قوله  
 مر وهو كذلك ومنه بالاولى اذا قدر على الحصول بالبدن أو نحوه فانه لا يكلف ذلك لان الامر والخرقة  
 العادة لا تنبي عليها الاحكام وقوله مر وضيعته وكافته الى طيفه قال يستعملها فكيف التزول عنها ان  
 امكن ذلك بعض على العادة في مثلها عمن **(قوله في الابتداه)** سذكر محترزة **(قوله)** عمن (من الخ) وفاقا  
 لشيخ الاسلام وخلافا للنهاية والاعتنى وعمن وشحننا **(قوله)** وبفارق (أي الدين هنا) سبب منع الوجوب اذا لم  
 يكن المخرج فاضلا عنه **(قوله)** ان الدين الخ بيان لما يأتي **(قوله)** بتعلقها الخ متعلق بقوله وبفارق **(قوله)** وعمن  
 دست ثوب الخ الى قوله وان الغنى في الثياب يتوالت في القول لتعديده الى الوجوب **(قوله)** وعمن دست ثوب الخ ومنه  
 قصص وسراويل وعامة ومكعب وما يحتاج اليه من زيادة للبرد والتحمل مما يترك للمقلس شرح بافضل  
 وفي الكرد عليه وراذق الغلس في الابه بدوراة باسها فوق القميص وتكون مستديلا وقيل وسعت  
 العمامة وطلسان وخف وكمال اعتاده وأزوى به فقته يترك له أو يشتري له ويترك له ما يحتاج اليه للبرد وان  
 كان زمن صيف لا يحتاج فيه اليه لانه يصددا احتياجا للمشاء انتهى اه **(قوله)** لا تقي به وبجموعه (أي منبصا  
 ومروعة قد وادوا عزاماتوا) كانا كغيره واضح عباب قال الكردى على بافضل بعد ذكر ذلك عمن اعمرو يفهم  
 منه ومن غيره مما ينفى في الاصل انه لا بد ان يكون المخرج زائدا عما جرت به عادة مثاله من التحمل به يوم العيد  
 وهو ظاهر اه وفي باسمن ما وافقه **(قوله)** وعمن لا تقي به الخ فيمنع ما قبله شبه تكرار ولو قال وعمن لا تقي به  
 وبجموعه من دست ثوب ونحو مسكن الخ لم يمتنه **(قوله)** من نحو مسكن الخ أي ولو مستأجر له مدة طويلة  
 ثم الاجرة ان كان دفعها له أو جوا واستأجر بعينها فلا تقي له فيها فهو معسر وان كانت في ذمته فهو من عليه  
 وهو لا يمنع الوجوب على المتعمد والمفارقة وان كانت مستحقته بقية المدة لا يكلف تلافيا عن ملكه بعرض  
 كالمسكن لا يحتاجها عمن قول المتن (يحتاج اليه) ثم ان امكنه بالاستغناء عن المسكن لا اعتياده السكنى  
 بالاجرة أو لتيسر مسكن مباح بنحو مدرسته فلا بد ان يأتي هنا ظاهرا يسجي في الخ عباب أي من ياتيه بقرنه  
 صرف النقد الذي معه للبح **(قوله)** كافي الكفاؤ الخ وقياس ما يأتي في التخليص وقسم الصدقات انه يترك له  
 هنا بضائع كتب الغنم فصيلها الا ثم وهو غير بعيد ولو كان مع مال يحتاج لصره في الخدام أو  
 المسكن فكالمعدم عباب وباعشن **(قوله)** ولو ثبت الفطرة الخ محترزة في الابتداه سم **(قوله)** لا اعلم له في  
 أرضه الخ قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن نهاية أي يقال هي ان يحتاجه لسكنه أو سكن من تفرقه  
 مؤنته للحبس دوابه أو وزن تبرئته لاهادة عمن **(قوله)** (غيره) أي الغنيس من الثوب ونحو المسكن والخدام  
 كردد على بافضل **(قوله)** وان الله أي غير الاثني معتمد عمن **(قوله)** (غيره) في الكافر أي من  
 انه لا يلزمه فطرة نفسه قول المتن (لزمه فطره من تفرقه نفقته) وتسقط عن الزوج والقرى بالموسرين  
 باخراج زوجة أو قرى به لفطرة عن نفسه بافراض أو غير ولو بغير ذمهما عباب وشرحه وروى وشرحه  
 وتقدم وياتي في الشرح ما يفيد **(قوله)** بقرابة الى قوله ويظهر في النهاية والمعنى **(قوله)** بقرابة قال في

(ويشترط) في الابتداه  
 (كونه) أي الغافل عما  
 ذكر (فاضلا عن) دين ولو  
 مؤجلا على تناقض فيه  
 وبفارق ما يأتي في ركعة  
 المال ان الدين لا يمنعها  
 بتعلقها بعينه فلم يصلح الدين  
 مانعا لها لغيرها بخلاف هذه  
 اذا فطرت طهرة للبدن  
 والدين يقتضى جسده بعد  
 الموت ولا شلكت رعاية  
 المخلص عن الحبس مقدمة  
 على رعاية الطهور وعن دست  
 ثوب لا تقي به وبجموعه وعن  
 لا تقي به وبجموعه من نحو  
 (مسكن) بغنى الكفاف  
 وكسرها (خدام يحتاج  
 اليه) أي كل منهما سكنه  
 أو خدمته ولو لنفسه أو  
 فحاشته أو خدمته وبجموعه  
 لا علم له في أرضه وراثته  
 (في الاصح) كافي الكفاؤ  
 بجامع ان كلا مطهر أمالي  
 ثبتت الفطرة في ذمته فيدفع  
 فيها كل ما يباع في الدين من  
 نحو مسكن وخدام لتعديده  
 بتأخيرهما عما لا يوجب غرق  
 بين هذا وحالة الابتداه  
 ويندفع استشكال الادعي  
 في ذلك يخرج بلائق غيره فاذا  
 استمكنه بدله بلائق واخراج  
 الله وتزويجه وان الغنى  
 (ومن لزومه فطرته) أي كل  
 مسلم لما حرق الكافر لزومه  
 فطرة نفسه ليساره (لزمه  
 فطرته من تفرقه نفقته)

بشراة أو ملك أو زوجة بمقتن (٣١٤) جهل سقط نفقة كنشوز إذا كان له مسلمين ووجد ما يؤدبه عنهم فخير مسلم ليس على المسلم في عبده

الروض وشرحه ولا يجب على الأب فطرة ولله ملك فو يوم العيد وليته فقط أو قدر على كسبه ولو صغيرا  
 لسقوط نفقة عنه بذلك وتسقط أيضا عن الولد لاعتصام انتهى عبارة باعشن فأوقدر على قوت يوم العيد  
 وليته فقط لم يجب في فطرته على أصله ولا فرعه بل ولا يصح أخرا ليعاينها بذاته وهذا كثير الوقوع فالتب  
 له اه (قوله بشراة أو ملك الخ) ويثاب المخرج عنه ولا ينفق فطره والأقرب الثاني فليراجع عش (قوله  
 أزوجيه) ويجب فطره زوجية وكذا بائن حامل ولو أمته فنقتها بخلاف البائن غير الحمل لسقوط نفقة  
 فليزنها فطره نفسها العباب فوعش (قوله فخير مسلم الخ) أي في الرقيق والباقي بالقياس عليه مع وجوب  
 النفقة ما يقوم غنى (قوله لمسلم) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق من المسلمين غنى ونها يقول  
 المن (فطرة العبد) أي الرقيق نهاية (قوله ولو جرح) إلى قوله وجرح الخ في النهاية والغنى (قوله ومروجو بها  
 على البعض) أن أولاد وجوب فطرة نفسه فالذي مر وجوب القسط فقط أو فطرة زوجته فخير فخير سم  
 عبارة الغنى واحدة زبه أي العبد من البعض فوجب عليه المقدار الذي يجب على نفسه وقد سبق بيانه اه  
 وتقديم شرح العباد ما وافقهم سم فوجبه وعبارة أنها وبواحقه زبه عن البعض فوجب عليه فطرة  
 أصله وفرعه وزوجه وصرفه اه قال عش أي كسلة كما تقدم عن الزيادة عن الرمي اه (قوله في  
 القاعدة) أي قول المصنف ومن لم يخالج (قوله ان الوجوب) أي الفطرة نفس العبد (وقوله لا نه) أي نفقة  
 زوجة الأب سم (قوله فهما) أي في العائنين (قوله ويمن يجب) إلى قوله ومن آخر في النهاية يقول وهل  
 الخ في الغنى الا قوله من شرط المن آس (قوله أيضا) أي مثل ما ذكر في المن (قوله مطلقا الخ) أي سواء  
 كان مسلما أو كافرا كروى ويحتمل أن المراد لا على نفسه ولا على غيره (قوله والمسلم) أي سواء كان العبد  
 مسلما له أمو فاعلم غنى وأعباء وأسنى (قوله ومن على مياسير المسلمين الخ) أي الخ الفقير عن الكسب غنى  
 وكردى (قوله من شرط عمله مع عامل الخ) أي شرط العاقبة نفقة عليه بما في عبارة سم قال في الروض في باب  
 المساقاة ونفقتهم أي عبيد المالك المشرط معان ستم العامل على المالك ولو شرط في الثمرة لم يجز وأعلى  
 العامل جاز ولو لم يقدرا يعرف كاف انتهى اه (قوله وهل الخ) قيد بالقنية لثاني التردد  
 في أنها تلزمه فطرة نفسها أولا (فرع) حيث وجبت فطرة الخادمة فيبقى أن يحمله ما لم يكن لها زوج موسر  
 والافطرة تعالى زوجها لأنه الأصل في وجوب فطرتها ما خيف ليس فطرته عليه والافطر زوج الخدومة  
 ويجري ذلك فيما إذا كانت أمهت وجبت نفقتها على زوجها بان سئل ليل زوجها فإن كان حراما موسرا  
 ففطرته عليه أو حراما مسرا فعلى سيدها أن كان موسرا أو افطر زوج الخدومة حيث خدمته بما في نفقتها خدمة  
 لا تمنع التسليم لئلا يهزل وانما تقدم الزوج فالسيد في الفطرة على زوج الخدومة لا نه ما الأصل فيها لا تأمل سم  
 (قوله بغير استعجار الخ) عبارة الغنى وخسب عبارة أي المصنف ملو أخذ من زوجته التي تخدم عاذتها  
 أو أخته أو نفق عليه فإنه يجب عليه فطرتها كنفقتها بخلاف الأجنبية ملو خولت منها كما يجب عليه نفقتها  
 وكذا التي حبسها الخدومة بما يذاته لا نه في معنى المؤخر كخبره في الجمهور وان قال الرافعي في النفقات  
 يجب فطرتها اه وكذا في النهاية لأنه قال وقال الرافعي الخ وهو القياس به جزم المتولي جمع عياني  
 أن يقال عش قوله مر المؤخر فخدمتها أي ولو أخلوة فائدة ونفل هذا لما يكثر وقوعه في مصر وأقراها  
 الزوجة وخلف الزوج وجبت الفطرة أن أسلف العدة مر (قوله ومروجو بها على البعض) أن أراد  
 وجوب فطرة نفسه فالذي مر وجوب القسط فقط أو فطرة زوجته فخير فخير (قوله في القاعدة) أي  
 قوله ومن لم يخالج (قوله ان الاجمع ان الوجوب) أي لفطرة نفسه (قوله صدق حديثه لزم الخ)  
 في صدق ذلك مع قوله السابق ليساره نظر (قوله لا نه) أي نفقة زوجة الأب (قوله مع عامل قراض او  
 مساقاة) قال في الروض في باب المساقاة ونفقتهم أي عبيد المالك المشرط معان ستم العامل على المالك ولو  
 شرط في الثمرة لم يجز وأعلى العامل جاز ولو لم يقدرا يعرف كاف اه (قوله وهل الخ) قيد بالقنية لثاني التردد

ولا فرسه صدقة الا صدقة  
 الفطر (لكن لا يلزم المسلم  
 فطره إلا بعد التزويج  
 والزوجة الكفار) وان  
 لم ينفقهم لمسلم ويظهر  
 في فن سبي ولم يعلم اسلام  
 سايه انه لا فطرة عنه في حال  
 صفه وكذا بعد بلوغه ان لم  
 يسلم عملا بالأصل بخلاف  
 من في دارنا وشككا في  
 اسلامه عملا بان الغالب  
 فمن بدرا بالاسلام (ولا  
 العبد فطره زوجته ولو  
 حرة وان لم ينفقها في نحو  
 كسبه لانه ليس أهلا  
 لفطرة نفسه فغيره أولو مر  
 وجوبها على البعض  
 ووجد دخوله على العبد  
 في القاعدة ان الاجمع ان  
 الوجوب يلاقيه بمصلحة  
 السيد عنه فيصدى حيث  
 انه لم ينفق فطره نفسه لا نه  
 (ولا الابن فطره زوجة أبيه)  
 وسريته ولو مستولاه وان  
 لم ينفقها فغيره لا نه  
 للاب مع الاعتصام فحصلها  
 عنه ولا نفقة لها بساها  
 على الفسخ فيحتاج لاعتقافه  
 ثانيا بخلاف الفطرة فهما  
 (وفي الابن وجب) أنها تلزمه  
 كالنفقة وانصره الإذرى  
 ومن يجب نفقة دون فطرته  
 أنهما مطلقا عديت المال  
 والمجسد وموقوف على  
 جهة أو معين ومن على  
 مياسير المسلمين نفقتهم  
 يجب هذه على واحد ذلك

على آخر من شرط عمله مع عامل قراض أو مساقاة ومن أخرجته بشرط نفقة على المأسر ومن جرحه نفقة ففطرة  
 الأول والثاني على السيد الثالث على نفسه كل نحو ظاهر وهل الخ الغنية الخادمة لزوجته بغير استعجار تلزمها

من استبحار شخص لربعي وابنه من ابني معين فانه لا يطرق له لكونه من غير الجارية صحبة أو فاسدة بخلاف مالو  
استخدمه بالنفقة أو الكسوة فوجب فطرته تكاد الم زوجة يحتمل الفرق بان خادم الزوجة استخداه واجب  
كل زوجة بخلاف من يتعلق بالزوج مثلاً فانه لا يجب استخداه وهو ممكن من ان يخدم نفسه فان  
فرض استخداه بلا استبحار كان كاستبحار بالنفقة فلا فطرة عليه اه واعتمد الاول باعثن والثاني  
شيعنا وقديو يدهما ذكره الشارح كالغنى فيمن حج بالنفقة **(قوله)** بناء على ما حرم به في المجموع الخ  
ولا وجه حمل الاول أي ما حرم به في المجموع من عدم الوجوب على ما اذا كان لهامة مدر من النفقة لا تعداه  
والثاني أي ما قاله الرافعي كأنه لو كان الوجوب على ما اذا لم يكن لهامة مدر بل ما كل كفايتها كالأمانة شرح  
مر اه سم وهذا الجمع حسن بالغ كردى على بافضل وكذا اعتمد باعثن عبارته وامتناعه من زوجة مالتى  
يخدمه مثلاً ما عاده فان أخذته أمته أو أمته أو أجنبية تولى يكن لها شيء معين من نفقة أو كسوة أو أجر ولو بإجارة  
فاسد تزيمه فطرته وان عين لها شيء فلا فطرة عليها عليه وبذلك يقال في خادمه اه **(قوله)** أنه لا يلزمه أي زوج  
المخدومة **(قوله)** فطرة نفسها فاعل يلزمها هو **(قوله)** اعتبارها أي بنفسها يعني لأجل اعتبار نفسها مستقلة  
لا تابعة للزوج **(قوله)** وأولاه عطف على يلزمها كردى **(قوله)** والثاني أقر بالخ قد يقضى ذلك وجوب  
فطرة الخادمة وان لم يجب فطرة المخدومة لكفرها ولأمانه فلا راجع وعبارته في شرح العباب لكن القياس  
ما حرم به التولى وجرى عليه الرافعي في النفقات من وجوب فطرته لأنها في نفقة كاملتها التي نفقها اه أي  
بان تخدومها أمته أو يتفق عليها فوجب فطرته كالبنية في العباب وشرحه قبل ما ذكر سم واعنده شيعنا  
عبارته ومنها المؤخر بالنفقة فلا يجب فطرته على المستأجر وان وجبت نفقته عليه لكن يجب على نفس  
الاجير ان كان حراما سوى اولى سببه ان كان رقيقا تاعم المستأجر بخدمة الزوجة بالنفقة حكمها فوجب فطرته  
مثلاً اه وقال البصري والقبالي الاول أميل أخذ من تعليل المجموع عدم لزوم فطرته الزوج بانها في  
معنى المؤخرة اه **(قوله)** وعكس ذلك المشار لما ذكر في قول المصنف لكن لا يلزم الخ يعني ما ذكر في أنه  
يجب النفقة دون الفطرة وعكسه هو المكاتب وما بهد في أنه يجب الفطرة دون النفقة **(قوله)** ومساائل  
المساقاة الخ عطف على مكاتب **(قوله)** المسذكرة إشارة إلى قوله من شرط المومن في الخ **(قوله)**

قيداً بالبنية لثاني التردد في أنها تلزمها فطرة نفسها أولاً **(فرع)** \* حيث وجبت فطرة الخادمة فبني  
ان يحمله ما لم يكن لها زوج وموسر ولا فطرته على زوجها لانه الاصل في وجوب فطرته ما غيب أسر  
ففطرته عليه والافعل زوج المخدوم وتوان وجبت نفقتها على زوجها لان النفقة يجب على المهرس بخلاف  
الفطرة وفي هذا الحالة لها نفقتان واحدة على زوجها بالزوجة والاخرى على زوجها المخدومة بالادخام ولها  
فطرة واحدة لان الفطرة لا تعدد وانتقال فطرته عن زوجها اذا أعسر الزوج المخدومة لا ينافي ما مر ان  
التفصيل من قبيل الحواشي لان الحواشي لا تمنع الرجوع على المحصل ولا تمنع تعدد الحال عليه على البذل  
والترتيب كحماها ويحرم ذلك فيما اذا كانت زوجة أو متوجة نفقتها على زوجها فان سلبت ليل  
ونهار فان كان حراما سوى فطرته عليه أو حراما سوى اولى سببه ان كان موسر أو الانفصل زوج المخدومة  
حيث خدمته بنفقتها ما خدمه لا تمنع التسليم لئلا ونهارا واء. قدم الزوج فالسيد في الفطرة على زوج  
المخدومة لانها الاصل فيها لئلا تأمل **(قوله)** بناء على ما حرم به في المجموع الخ والاوجه حمل الاول أي ما حرم  
به في المجموع على ما اذا كان لهامة مدر من النفقة لا تعداه والثاني على ما اذا لم يكن لهامة مدر بل ما كل كفايتها  
كالأمانة شرح مر **(قوله)** والثاني أقر بالخ قد يقضى ذلك وجوب فطرة الخادمة وان لم يجب فطرة  
المخدومة لكفرها ولأمانه فلا راجع وعبارته في شرح العباب وكذا الحرة التي حبستها المخدومة بنفقتها باذنه  
ما حرم به في المجموع وتبعه القموني وغيره لانها في معنى المؤخرة لكن القياس ما حرم به بالتولى وجرى  
عليه الرافعي في النفقات من وجوب فطرته لأنها في نفقة كاملتها التي نفقها اه أي بان تخدومها أمته  
ويتفق عليها فوجب فطرته كالبنية في العباب وشرحه قبل ما ذكر **(قوله)** وعكس ذلك مكاتب كآية فاسد الخ

بناء على ما حرم به في المجموع  
وتبعه القموني وغيره انه  
لا يلزمه فطرته بخلاف الرافعي  
كأنه لو فطرته نفسها مع ان  
نفقتها على زوج مخدومتها  
اعتباراً بها وأولاً لأنها تابعة  
للزوجة وهي لا تلزمه فطرة  
نفسها وان كانت غيبه  
والزوج معسر كل محتمل  
والثاني أقر بان كلاً منهم  
في النفقات ان لها حكمها  
الافى مسائل استثنوا هالست  
هذه منها اما المستأجرة  
فعلها فطرة بنفسها كالموسر  
ظاهر لان نفقتها عليها  
والواجب لها انما هو الاخرة  
لا غير فهي كاجير لغير  
الزوج وعكس ذلك مكاتب  
كآية فاسدة ومسائل  
المساقاة والقرض والاجارة  
المذكورة تلزم السيد  
الفطرة لا النفقة

وكذا وجع الخ) عطف على مكاتب اهـ كرى. قوله وعكس ذلك مكاتب الخ) أى يجب فطرته دون نطقه  
كذلك كره سم (قوله وكذا وجع الحبل الخ) وقفاً للنهاية والغنى والروض وشروحاً ليعاب عبارته  
وفطرته الناشئة عنها لأنها كغائبته وجبوسة بدن وغيره لا تكونوا لخصومهم ومعتد عن  
شبهه بخلافه فمحرر بصلان المرض عنده ومن حبل بين الزوج وبينها كفى المجموع عن كلام الأصحاب  
اهـ وصرح صيغته أن من حبل بين الزوج وبينها لا يشل الحبل وجبوسة والساقين في كلامه عليه فلهل  
المراد من حبل الخ ما حصلت به شاهد ورواها راجع قال عـش قوله هو زوج جرحيل بينها الخ طاهره  
وان كانت الحبلولة وقت الوجوب يتأمل وجهه مبتدو من الحبلولة الحبل طاهره ولو كان حبسها  
بحق اهـ وهذا قد يقال ما من الانعيا (قوله لا في المؤدى عنه) وهذا هو الزوج وحده لا غيره  
الامة (قوله فاذا لم يصلح الخ) أى لا عساره أو رقيقه (قوله بعد) أى مبدوق الوجوب (قوله واذا قلنا  
بالاصح) أى السابق أن الوجوب الخ (قوله قبيل هو) أى التحمل (قوله لم يلزمه الاخراج) يعنى لو كان  
كالضمان للزمنه الاخراج (قوله كالمصحة) أى بقوله قلت الاصح الخ كرى (قوله تقول الحق الى  
ذمة الخ) انظر وجه هذا القول مع فرض عساره وقت الوجوب المقضى له سد مخاطبته وأسا سم  
وقد يجب بان القول انما يقتضى انقطاع تعلق الحبل ولا يستلزم مطالبة الطاهره عليه بان يكون موصراً كما اشار  
الى الشارح بقوله فهو الخ (قوله ولو كان الخ) عطف على قوله لو أصر الخ عبارة ان النفس ومن فوائده الخلاف  
مالو كان المؤدى عنه يولد المؤدى ببلد آخر واختلفت قوت البلدين فان كان بالغاً واغله وجب ان يؤدى من بلد  
المؤدى عنه وهو الاصح وان قلنا بالضممان جزأؤن يؤدى من بلد المؤدى لانه بهم ضمانه غير الجنس يختلف  
الحواشي منه ادعاء المستحق يكون للمؤدى خاصة ان قلنا بالحالة وان قلنا بالضممان ادعاء المالك غير ذلك  
اهـ (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التبرع بعد الزوم يدل على الجواز سم (قوله منها) أى من كذا الفطر  
(قوله لكن مر الخ) أى شرح ولا فطره على كافر الخ سم (قوله ولو عليها) أى الحواشي القول المتن (قات  
الاصح المنصوص لا يلزم الحر) ومثله مالو كان الزوج خفيفاً والزوجة شافقة بتألف واحد منهما  
علا بعبقده كل منهما وفي عكس ذلك بتوجه الطلب عليه لا بعبقده وعليها لا بعبقده تعالى واحد منهما  
أخرج عنها كفى وسقط الطلب عن الآخر لكن الشافعي وجب اخراج صاع من غالب قوت البلد والخفي  
لا وجب ذلك فان كان الغالب البر وأخر الزوج الشافعي عنها يقتضى مذهب كفى حتى يفسد هوان  
أخرجت عن نفسها على مقتضى مذهبها في نظر في الذي أخرجه فان كان من الفم والرب وبيب وألشعير أو  
القيمة أو غير ذلك ما عدا البر فلا يكرى في عبقة الشافعي فيلزم ان يخرج عنها بحسب عبقة صاع من  
البر وان أخرجهما الزوج حتى نفسهم البر فلا وجب عنه عند الحنفية نصف صاع بخلاف بقية الاقوال  
فالواجب من مذهبهم صاع لكن نصف الصاع عندهم أو بقاء طالع بالبعدادى والصاع عند الشافعية خمسة  
أرطال وثلاث بالفسادى فاذا أخرجهما الزوج حتى نفسهم صاع من البر لم يلزم الزوج الشافعي اخراج  
رطل وثلاث بالبعدادى عنها حتى يكمل الصاع عنده كرى على بافضل وباعش في شرحه (قوله الغير الناشئة)  
أى اما الناشئة بقلزمها فطرته نفسها نهاية ويعاب وسم (وله ولو عبقة) كذا في النسخ وكان الظاهر ولو عبقة  
كفى النفع وشرح بافضل (قوله لكن يسن) الى قول المتن ولو انقطع في النهاية والغنى الاقوله والمعسر الى وفى  
المجموع وقوله وقوى الى الوغاب (قوله يسن لها) أى الحره المذكرة اخرج فطرته عن نفسها (قوله  
خروج من الخلاف) أى بولطهره هاتية قال عـش هذا كالمصحة كانت موافقة للزوج في مذهب فان كانت

زوجه الحره فطرته) اذا  
كانت موسرة بها (وكذا  
سبب الامت) بناء على الاصح  
السابق ان الى وجوب بلان  
المؤدى عنه ابتداء ثم يعمله  
المؤدى فاذا لم يصلح التحمل  
استمر الوجوب على المؤدى  
عنه واستقر وان أيسر  
المؤدى بعدوا قلنا بالاصح  
فقل هو كالضمان وان تسر  
له الاسنى أو طالع الاصح  
في المجموع انه كالحالة  
ومن لم أصر زوج الحره  
الموسرة لم يلزمه الاخراج كما  
سم صيغته تقول الحق الى  
ذمة التحمل فهو كالضمان  
الحال عليه ولو كان المؤدى  
عنه يولد بالمؤدى بآخر  
وجب من قوت بلد المؤدى  
عنه ولحقه لانه لا تمنع  
الحواشي على غير الجنس وان  
مع ضمانه ولا يلزم المؤدى  
نية الاخراج عن المؤدى عنه  
بناء على الحواشي بل نية اخراج  
ماله منها نية الجسه قال  
شارح ومن فوائده الخلاف  
جواز الاخراج بغير اذن على  
الضمان وبه على الحواشي  
ومراده اخراج التحمل عنه  
لا نه على الضمان فشا طبع  
بالوجوب فليخرج لاذن  
بغضافه على الحواشي لكن  
مرابه لا يحتاج الى ولولها  
(قلت الاصح المنصوص  
لا يلزم الحره) الغير الناشئة  
ولو عبقة لكن يسن لها  
خروج من الخلاف (واته  
أعلم) وتلزم سبب الامت  
والفران الحره مسئلة للزوج

أى يجب فطرته دون نطقه كذا كره (قوله تقول الحق الى ذمة التحمل) انظر وجهه هذا القول لم فرض  
عساره وقت المقضى له سد مخاطبته (أسا) (قوله وان مع ضمانه) راجع (قوله ولا يلزم المؤدى الخ) التعبير  
بعدم الزوم يدل على الجواز (قوله لكن مر) أى شرح ولا فطره على كافر الخ (قوله الغير الناشئة) يفيد

وإنما وجب جميع ذلك فاعلم يا علي الزوج المورس إذا سلمته لبلادها أو لآخرها لا يسقط تحمل السيد بل يقتضي تحمله عنه المهر ليس من أهل الخمل فافترا ما زاد كرفن وجه العبد آخره فهو في المجمع لكن الذي في موضح آخونه (٢١٧) كالروضة أصلها أنها تلوذ به لانه

ليس أهلا للخمل بوجه

بخلاف الحر المهروري

المجموع ليس المؤدى عنه

مطالبة المؤدى بالخارجها

وقوى الأسنوي والأفريقي

مطالبة وحبس ولو غاب

قال في البحر للزوجة افتراض

نفعها للضرر ورده لا فطرته

لانه المطالب بها وكذا بعنه

الحجاج (ولو انقطع خبره)

أي الممنوع من أوصل الزان

فالذهب وجوب ما خرج

فطرته في الحال لانه

ويومه لان الأصل بقاء

حياته (وقيل لا لاجبالا

إذا عاد) كزكاة المال

القائم وسرق الأول بأن

التأخير انما يلزم للتمه

وهو غير معتبر هنا (وقيل

قول لاشي) بحسب مدته

لان الأصل بقاء القيمة ثم

يلزم ما إذا عاد الأجر

مضى كذا قبل تقرير بعالي

الثالث وقبه نظرا لانه يلزم

عليه التعاد مع الثاني لأن

يقال ظاهر كلامهم بل

صريحه انها على الثاني

وبسبب انما جازله التأخير

العدو وقوله لا لاجبالا

موتة فلهي لو أن حجاجا عنه

في ثبته أمرا لو عاد

وأما على الثالث فلا يتطابق

بالوجوب أصلا ما دام

غائبا فلا يجوز في الخارج

حبس إذا عاد غوطه

بالوجوب لأن العالول

مضى وحبس إذا فارق بين

مخالفات هذه بها (قوله وانما وجب الخ) عبارة انها به والمغنى ولا ينتقض ذلك الفرق بمالها سلبا سلبا  
ليلا زهاوا والزوج مرس حيث تحب الفطرة على الزوج قول واحد الا انما اعتد السائر في ساقطة عن السيد بل  
يحبها الزوج عنه اه (قوله تحمله عنه) أي تحمل الزوج عن السيد (قوله افتراضا) أي سيد الافتراض والحر  
(قوله وماذا كرفن وجه العبد) أي من عدم لزوم فطرته عليها (قوله هو ما في المجموع) أي عده انها به والمغنى  
وشخ الاسلام (قوله لانه) أي الزوج العبد (قوله وفي المجموع ليس للمؤدى عنه الخ) أي عده انها به والمغنى  
(قوله مطالبته ولو حبس) أقول ليس الكلام في ذلك ولا يخص بها أي الزوج هذا وقيل بان لها المطالبة  
لرفع صومها إذ ثبت أنه معلق حتى يخرج الزكاه بعد عيش وتقدم عن الشورى والبرماني ترجيح  
عدم التعليق إذ لا تضمن من المؤدى عنه (قوله للضرر ورده الخ) عبارة فيه افتراض نفعها دون فطرته  
للضرر بها انقطاع الفسقة دون الفطرة لان الزوج هو ما يطالب بالخارج اه (قوله لانه المطالب) أي  
وطريقه أن يؤكل من يدعهما عنه بلدها أو يدعهما للقاضي لانه نقل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت  
في ذمته إلى الحضور ويعزى في التأخير عيش وقبه أو يدعهما للقاضي أي إن كانت الزكاة من محل  
ولائه كما يخفى الشرح (قوله وكذا بعض الخ) أي أنه الافتراض على منعهما القابل ببقته دون فطرته  
(قوله أي القن) أي قول المثلث وفي قول في النهاية للمغنى (قوله أي القن الخ) أي الغائب ولم تعلم حياته  
لم تنته غيبته إلا بعد تحقق فيها بوجه نهاية يؤمق (قوله مع أوصل الزان) كلمة تقيد محل الخلاف سم  
(دومه) الواو بمعنى أو كليهما بالمغنى (قوله لا لاجبالا) أي فطرته أي أي خارجها (قوله يجب مدة  
الخ) عبارة للمغنى والنهاية أي لا يجب شي بالكيل لأن الأصل بقاء القيمة وهذا القول لمحملة إذا استمر  
انقطاع خبره فلما بان حياته بعد ذلك وعاد إلى سيد موجب الأجر وان لم يعد إلى يدعهما فعلى خلاف في الضال  
ونحوه اه أي الذي في المثلث وعبارة الرض وسرحو تلزم مالك المدبر وأم الولد المعلق عتقهم والمهرودن  
والجناز والمومي ببقته والمغصوب والضال والأتق وان انقطع خبره ما لم تنته غيبته إلى مدة يحكم فيها بوجه  
في الحال اه (قوله اتحاد) أي الثالث (قوله إلا أن يقال) عبارة الأسنوي أي والنهاية والمغنى في  
تقرير هذا الوجه أي الثاني وقبل انما تصبوا ولكن لا يجب خارجها إلا إذا عاد انتهى اه سم يعني ولا  
يناسب هذا الجواب تقرير الشارح اه (قوله الوجه ما قسمه) (قوله لو عاد) أي انما قال وكذا بان حياته وان  
لم يعد على العتد (قوله فلا يجوز في الخ) وهو غير الجسلاف (قوله واللا يجب اتفاقا) أي وبحسب عدم  
الوجود بما لم يشبه وجوده كما هو ظاهر سم (قوله وبحل الخلاف) أي قوله فان تحقق في النهاية والمغنى  
الآتوه وكان وجهي واستشكل وقوله وعين الثاني بغيره (قوله وكان وجه عدم الاحتياج للحكم الخ) فيه  
تصريح باله لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي معنى المدة سم قال عيش وهو أي عدم الاشتراط فثبت  
كلام الشارح مر وقال الزايد في زمان ج بان معنى المدة كاف وما خلفه شخص الزملي فقال لا بد من  
الحكم بوجه وفي تصور الحاكم نظر الأولين بتقديم دعوى ويمكن تصور رهاج إلى ادعي عليه بعض المسوقين  
بفطرته بعد ما دعاه موته وانكره المسوق فحكم القاضي بوجه دفع المال بين السيد (قوله تحب لفقره  
بلد العبد) أي ومن غالب فوت بلده (قوله وذلك معتذر) أي لانه لا يعرف موضع نهايته (قوله ورد

الزوم والتأخر (قوله وانما وجب جميع ذلك الخ) قال في شرح الرض قول واحد (قوله هو ما في المجموع)  
قال في شرح الرض وهو المعتد (قوله مع أوصل الزان) كلمة تقيد محل الخلاف (قوله إلا أن يقال ظاهر  
كلامهم بل صريحه انها على الثاني الخ) عبارة الأسنوي في تقرير هذا الوجه وقل انما يجب ولكن لا يجب  
اخراجها إلا إذا عاد اه (قوله واللا يجب اتفاقا) أي وبحسب عدم الوجوب ما لم يشبه وجوده كما هو ظاهر  
(قوله وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بوجه الخ) فيه تصريح باله لا يشترط حكم الحاكم بل يكفي معنى المدة

القولين ظاهر وبحل الخلاف ان لم تنته غيبته إلى ما يحكم به بموت المعتد والام يجب اتفاقا وكان وجه عدم الاحتياج للحكم بوجه هنا خلافا  
في بقية الاحكام انه محض حق الله تعالى فهو عزيمة أكثر من غيره واستشكل وجوبها بالانها يجب لفقره بلدا العبد وذلك معتذر وتؤدد

الاستثنائي وغيره يبرز استثنائهما لخواجهما في آخر بلدهم وصورة البيان الأصل، شاذة فيها واعطاهما القاضي لانه نقلها وتقرتها أي عالم بغرض قبضها الغير وعين الغرض الاستثناء أو على الأخير بان شرطه أن يكون العبد في محل ولا يتحمل بغيره يتحقق كونه في ولاية ولا يتحمل عدم خروجه من هذا الكلام في فاض (٢١٨) كذلك وحديثه الذي يتحقق ذلك أنه يدفع البر للقاضي يخبر حتى أي محال ولا يتشاه

وتعين البر لآخرته ههنا على كل تقدير بان ما أنه يجوز عن غيره وبغيره لا يجوز عنه فان تحقق خروجه عن محل ولاية القاضي فالأمام فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضا بان تعدد التغلبون ولم يتعد في كل قطر الأمر التغلب في القاضي يظهر أنه يعين الاستثناء للضرورة حد ثم إذا ما ذهبت طلع خبره فخرج عنه في بلدوه هذا مع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الظهور وغيره بخلافه ان زعم عدم الفرق (والاصح) ان من أسير ببعض صاع يلزمه اخراجه عن واحد فقط لانه مسوره وفارق بعض الرقبة في الكفاية بان لها بذل أي في الجلة والتبعض ههنا معهود (والاصح) انه لو وجد بعض صاع أو الصاعان قدم نفسه لخبر الشخص بادأ بنفسك ثمين تقول ونحوه مسلم ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شيء فلاهك فان فضل شيء فلذي راتك ونظائر قوله قدم نفسه وجوب ذلك وبه صرح الأصحاب وذهب منه جمع متأخرون اهلو وجد ذلك الصاعان لم يقدّم نفسه أيضا لان في تأخير ههنا رواه احتمال

(الاستثنائي الخ) عبارة النهاية والغنى ورد بالهذه الصورة ومشتقة من القاعدة الضرورة أو يخرج من قوت آخر بلده علم وصوله اليها وهي مستثناة على هذا أيضا أي يدفع فطرته القاضي الذي ولا يتحمل لغيرها لانه نقل الزكوى مستثناة أيضا لاحتمال اختلاف أجناس الاقوات ثم ان دفع القاضي المخرج عن الواجب، بل لانه أعلى الاقوات اه (قوله بين استثنائهما) أي من اعتبار قوت بلده المخرج عنه غير فطرته قوت بلده المخرج عن اعتبار فقره بلده المخرج عنه على ما مر من النهاية والغنى (قوله) وان خواجه الخ) عطف على قوله استثنائهما عطف متعارف على ما مر من النهاية والغنى وأخذ من قول السارح الآتي وهذا مع ما قبله الخ وحرى الكردي على أنه من تنمة الاستثناء فان ترددت بين اثنين لا ثلاثة يؤيده قول السارح ومن الغرض الاستثناء الخ (قوله أي عالم بغرض الخ) أي بان فوضه الامام لغيره سم عبارة الكردي قوله ما لم بغرض الخ أي والا فلن فوض اليه اه (قوله بان شرطه الخ) قد عني هذا ان يمكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو لا انتقال في محل ولايته وان فرتها في غيره فلا يرجع مر اه سم أقول ويؤيد ما شرط ما ذكر تقديم القاضي ههنا بان يكون له ولاية في مكانه ومع لوم أنه ليس له ولاية في كل قطر يخرج محل ولايته (قوله في فاض كذلك) أي كان العبد في محل ولايته ولم يتحقق خروجه عن عرش (قوله في أي محال ولايته الخ) قبضه امتناع النقل الى غيره بمحل ولايته فلا يرجع سم أقول ما بقي الشرع والنهاية في قسم الصدقات الصريح بما تناه (قوله فان تحقق) الى المنزلة عرش (قوله بان تعدد الخ) اليه بمعنى الكاف و (قوله لا لأمر الخ) الأخير الاصح في كل قطر أمر (قوله بلده) أي العبد عرش (قوله مع ما قبله) لعله قوله وترددت في النوى الخ (قوله بتعين الاستثناء) أي فيخرج جهات آخر بلدهم وصوله اليها كروى أي أو في بلدة السيد ومن قوت على ما مر عن النهاية والغنى (قوله اخراجه) الى قوله وأخذ في النهاية والغنى الاقوله وفارق الى المنزلة وقوله نظير الى خبر (قوله أي في الجلة) أي فلا يتقاضى بالمرتبعة الأخير منها نهاية قول المنزلة (قدم نفسه) أي وجوب بانهاية وبمعنى وبأقوى الشرع مثله (قوله وأخذ منه جمع الخ) قد ورد على ما أن قبضه دليلهم ان من يلزمه الا فطرة نفسه يلزمه المبادرة باخراجه لو جرد ما ذكر من الغرض في التأخير مع ان كلامهم مخرج بان الوجوب موسع يوم العبد ثم ان علم أوطن التالف ان لم يبادر بالاخراج انهم وجوب المبادرة وتقدم نفسه سم (قوله وهو الواجب الخ) اعتمد مر أيضا سم (قوله وعلى الاول) أي ما جرى عليه الجمع (قوله فالتالي يظهر الاعتد بالخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصاع وخالف الترتيب فان لم يقدّم الاعتداع مع الاثم فيجوز الاستدراك وان لم يشترط ولا على القاضي لفساد انقبض من أصله مر سم على ع وقوله وخالف الترتيب أي ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك عرش وقد يقال قياس ما جرى احوال الرواية

(قوله لم غرض قبضها غيره) أي بان فوضه الامام لغيره (قوله بان شرطه الخ) قد عني هذا ان يمكن منقولاً بأنه يكفي قبضها من السيد الذي هو محل الوجوب ولو لا انتقال في محل ولايته وان فرتها في غيره فلا يرجع مر (قوله في أي محال ولايته) قبضه امتناع النقل الى غيره بمحل ولايته فلا يرجع (قوله وخالف بعضهم الخ) قد ورد على الاول ان قبضه دليله ان من لم يلزمه الا فطرة نفسه يلزمه المبادرة باخراجه لو جرد ما ذكر من الغرض في التأخير مع ان كلامهم مخرج بان الوجوب موسع يوم العبد ثم ان علم أوطن التالف ان لم يبادر بالاخراج انهم وجوب المبادرة وتقدم نفسه (قوله وهو الواجب لم يحد) اعتمد مر أيضا (قوله فالتالي يظهر الاعتد بالخ) أي بخلاف ما لو وجد بعض الصاع وخالف الترتيب فان لم يقدّم الاعتداع مع

تلفه فبقى اخراجهما وخالف بعضهم فاقى بأنه لا يجب وهو الواجب من ذلك ولا تنفذ ذلك الغرض لان الأصل بقاها له والسائل وعلى الاول فالتالي يظهر الاعتد بالخ وان أمّر يفرق بينه وبين ما بقي في الخ لانه اذا قدم المتأخر وقع من المتقدم فظهر انهم متعززا في التأخير على ما لم يتوسعوا به في غير لشدة تشبهه ولم يمالأ أي ان من فوات غير أشهره ان تقدم غير ممن فري بعض حجة أو غير اعتد كلاما

والسبب والرطب عن الحيد والحب والتمر من اشتراط الاحتداد بالبيان مع فساد القبض اشتراطه  
 بالبيان هنا أيضا فليراجع قول المتن (ثم زوجته الخ) لا يبعد أن نادم الزوجة عليها فقدم على سائر من ذكر  
 بعدها لأنها وجبت بسبب الزوجة المقتضى من بعدها فوافق ذلك ثم سمى على الشئ والطاهر أنه لو كان  
 الزوج موسرا فاجتازت الزوجة عن نفسها بغير إذن لا رجوع لها لأنها متبرعة فقلنا لم ولا م على الزوج  
 كالخو المولى الصحيح والميل لأدى بغير إذن المالك علم لم يرجع عليه فقلنا لم على قول المتن (ثم ولده الصغير)  
 أي وإن تعدد كغيره ظاهر ولا يبعد تقديم ولد صغير لولد الكبر بما هو على الأب أيضا ثم اهـ وقد يدعى  
 اندراج في المتن إذا لم يراد أن سفل كما صرح به بعض (قوله لأنه أعز) أي بمن ياب بعدهما يتوفاه أي الأب  
 وما بعده عـ (قوله كذلك) أي وإن علمت ولون من جهة الأم (قوله لسد الخلة) أي الحاجة (قوله ونقصه)  
 أي الفرق المذكور وبين ياب النقطة والقطرة (قوله العنق) أي القوة الأسببية مدف النهاية المتوفاة (قوله)  
 العلو عن الكسب) أي وهو من أن يمتنع فإن لم يكن كذلك فلا صرح عدم وجوب نقضه وسببنا أيضا  
 ذلك في باب النفقة ما عني ونهاية (قوله ثم الأرقاء) هذا نهاية الراتب وقد يقال إن ذكر جميع الراتب  
 لاوافق أن يعرض وجرى بعض الصبيان لأجبهوا بحاجب مان المذكور وجلة الأرقاء وقد لا يجد الأب بعضهم  
 فتأمله قال في شرح الروض أي والنهية لغني وبني أن يبدأ منه أي من الرقيق بأم الولد ثم بالبر ثم بالعلق  
 عتقه بقصته انتهى اهـ سم (قوله ولو استوى جمع الخ) أي كائنين ووزوجتين نهاية معنى قال عـ قوله  
 كائنين هل من لهما الأب والأولاد لا ستواهما في البرية أو يقدم الأب لتقديم الأم في نظر قضية  
 اطلاعهم الأول اهـ (قوله تخير الخ) ينبغي التخيير أيضا فيما استوى اثنين متلافي درجته وجده صاعا وبعض  
 آخرين من يدفع عنه الصاع أو بعض الصاع منهما سم قول المتن (وهي صاع) فرعان أحدهما يجب  
 صرفه في كفاية الفطر إلى الأصناف الذين ذكرهم الله تعالى وسببنا في ذلك في كتاب الصدقات إن شاء الله تعالى  
 وقيل يكفي دفعه إلى ثلاثة من الفقراء أو المساكين لأنها نافذة في الغالب وهذا قال الاصطفاوي وقيل يجوز  
 صرفه لواحد وهو مذهب الأئمة الثلاثة من المنسذين منهم ما لو دفع فطرته إلى اثنين من تفرقة الفطر تدفعه  
 الغير البعض فطرته جاز لدفع الأولى أخذها من وجده مسوغ لأن وجوب كفاية الفطر لا ينافي أخذ الصدقة  
 لأن أخذها لا يقتضي غايه الفقر والسكنة فني وإعجاب ببارة شخصوا واختار بعضهم جواز صرفها لواحد ولا  
 ينافي بتقليده في زمانه هذا قال بعضهم ولو كان الشافعي حليلا فني به انتهى اهـ (قوله وحكمته الخ) لك أن  
 تقول هذه الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الأصناف ولا تأتي في صاع  
 الآخر بوجه الاسترداد وإن لم يشرطه ولا على القاض لفساد القبض من أصله مر (قوله في المتن ثم زوجته  
 الخ) لا يبعد أن نادم الزوجة عليها فقدم على سائر من ذكر بعدها لأنها وجبت بسبب الزوجة المقتضى من بعدها فوافق ذلك ثم سمى على الشئ والطاهر أنه لو كان  
 من بعدها (قوله في المتن ثم ولده الصغير) أي وإن تعدد كغيره ظاهر وقيل يقدم ولد صغير لولد الكبر على  
 ولد الكبر وعلى الأب أيضا وفيه نظر ولا يبعد تقديمهما مر (قوله فدل على اعتبارهم للعاجفي  
 البابين) كيف هذا مع تقديمهم الأب على الأم (قوله ثم الأرقاء) بهذا يظهر أن الكبر ليس نهاية الراتب  
 ويندفع ما قد يقال ذكر جميع الراتب لاوافق أن الفرق وجود بعض الصبيان لأجبهوا لكن قد يشكل  
 حيث نذكر الشارح له وبحاجب مان المذكور وجلة الأرقاء وقد لا يجد الأب بعضهم فتأمله قال في شرح الروض  
 وبني أن يبدأ منه أي من الرقيق بأم الولد ثم بالبر ثم بالعلق عتقه بقصته انتهى اهـ (قوله ولو استوى جمع الخ)  
 در تخيير الخ) ينبغي التخيير أيضا فيما استوى اثنين متلافي درجته وجده صاعا وبعض آخرين من يدفع  
 عنه الصاع أو بعض الصاع منهما (قوله وحكمته الخ) بهذا يظهر أن الكبر ليس نهاية الراتب  
 الحكمة لا تأتي على مذهب الشافعي من وجوب صرف الصاع للثمانية الأصناف ولا تأتي في صاع الألف والحب  
 والبن اللهم الآن يجب عن الأول باب بالنظر لما كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصلوة الأولى من جمع

(ثم) أفضل عنه حتى قدم  
 (زوجته) لأن نقضها لا يبعد  
 لأنها معاوضة لا تنسقط  
 بمضي الزمان (ثم ولده  
 الصغير) لأنه أعز ونقصه  
 منصوبة بجمع عليها (ثم  
 الأب) وإن علوا من جهة  
 الأم لشرفه ثم الأم كذلك  
 لولادتها وقدمت عليه من  
 النفقة لأن السد الخلة وهي  
 أخو ج والفطره للطهين  
 والأب أحق به لشرفه بشرقه  
 ونقصه الأسوي بتقديم  
 الولد الصغير عليهما وهما  
 أشرف منه فدل على  
 اعتبارهم للحاجة في البابين  
 وبحاجب مان النظر لشرف  
 المختار ووجه متناقدا  
 الجنس كالصالح وحيث نذكر  
 فدلوا وما ذكره فتأمله  
 (ثم الكبر) العلو عن  
 الكسب ثم الأرقاء لشرف  
 النحر وعلاقته لأزمتها  
 يبعد أن زال ولو استوى  
 جمع في وجده حتى وإن  
 بعضهم فضائل فني يظهر  
 لأن الأصل في التطهير وهم  
 مستوون فيه بل النافض  
 أخو ج إليه (وهي أي  
 الفطره) تنسقط لرأس  
 (صاع) وحكمته أن نحو  
 الفقير لا يجد من يستعمله  
 يوم العيد وثلاثة أيام بعده  
 غالبا

وهو يجعل نحو ثلاثة أرطال ماء فيصبي منه نحو ثمانية أرطال كل يوم رطلان (وهو) أربعة أمداوا المد رطل وثلاث وحلتها بناء على أن رطل بغداد مائة وثلاثون درهما (ستمائة ٢٣٠) درهم وثلاثة وتسعون درهما وثلاث من درهم (قلت الأصح) أنه (ثمانمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسابيع درهم

لما سبق في كافة النيات) أن رطل بغداد ثمانية وعشرون درهما وأربعة أسابيع درهم (ولله أعلم) ومما أنشأه الأصل الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والا فإدرا على الكيل وهو الكيل المصري قد كان الأسبي مدو قال ابن عبد السلام يعتبر بالعدس فكل ما وقع منه خمسة أرطال وثلاثة فمواضع وخبر المد رطلان ضعف على أنه وارد في صاع الماء فلا حاجة فيه لموضع وقد قال مالك أخرج لنا نافع صاعا وقال هذا صاع أعطانيه ابن عمر وقال هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيعبر به فإذا هو بالعراق خمسة أرطال وثلاث وما نأزعه فيه أبو يوسف بين يدي الرشيد لما جئ استدى بصيعة أهل المدينة وكهمل قال له ورثه عن أبيه من حده وأنه كان يخرج به كفة الفطري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فو زنت فكانت كذلك ونضمة اعتبر بهم بالوزن مع الكيل أنه تحدد به وهو المشهور وروي عيسى بن رؤس المسائل لصكن استشكل في الر وضبطه بالار طال بأنه يختلف قدره

الأخا والحين والبن اللهم إلا أن يجاب عن الأول بأنه بالنظر لما كان شأن النبي صلى الله عليه وسلم والصدور الأول من جمع الزكوات وتقرقها وفيه أن الامام وإن جعلها يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بأنه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليست اسم وقوله لا يلزمه الخ أي ولو سلم الزم فكلام في وجوب الصاع ابتداء في دفعه بعد الجمع وأجاب شافعي عن الإشكال الأول: بأنه الصاع اللهم إلا أن يقال أنه نظر لقول من يجوز دفعها واحد اه (قوله غالب) أي لأنها أيام سرور وراحة عقب الصوم نهاية. فحق (قوله وهذا) أي الصاع الذي هو خمسة أرطال وثلاث نهاية (قوله فالمداد على الكيل الخ) هذا في كمال أمالا بكال أصلا كالقفا والحين فعليه بالوزن فيعتبر فيه الصاع بالوزن لا بالكيل وهو خمسة أرطال وثلاث بالبغدادى شرح بافضل وياتى عن النهاية مثله (قوله فمدان الأسبي الخ) أي على ما قاله السبكي واعتمد السارح وأما على ما قاله القولى فقد كان واعتمده النهاية والمغنى كما تقدم وياتى (قوله وقال ابن عبد السلام الخ) عبارة الكردى على بافضل يعنى أن العبرة بالكيل فيما يكال وإن زاد أو نقص في الوزن وعما سوى وزنه وكه العدى والماش وقد عار المنصور الصاع النبوى بالعدس فوجد خمسة أرطال وثلاث قال ابن عبد السلام وتفاوتوا ليحتفل بمثله فكل صاع وسمن من العدس ذلك اعتبر الاختراج هو لاصلا لا يتفاوت الحبوب وزنا اه (قوله وخبر المدار الخ) دفع لما ودعى قوله السابق والمد رطل وثلاث (قوله في صاع الماء) ما هو اسم أقول أنه يدر من العباد أن صاع الحب إذا كره به الماء يصير كل مد من أمداه الار بعطرين ثلث الماء (قوله وقد قال مالك) أي الامام (قوله وقال) أي ابن عمر (قوله ولما نأزعه) أي مالكو (قوله فيه) أي في كون صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالعراق ما ذكر (قوله لما جئ) أي الرشيد (قوله استدى الخ) جواب لما نأزعه الخ والضمير للرشيد (قوله وكهمل قال له) أي فاحضر أهل المدينة صاعهم وقال كل منهم أنما أحضره ورث الخ (قوله كفة الفطري الخ) نائب فاعل يخرج (قوله فوزنت الخ) أي الصمان التي أحضرها أهل المدينة (قوله كذلك) أي خمسة أرطال وثلاث (قوله وروى الخ) أي المصنف (قوله لكن استشكل في الر وضبطه بالار طال) أي جعلهم الوزن استظهارا (قوله بأنه يختلف الخ) حاصله أن الاستظهار لا يتفق مع اختلاف الحبوب خفة وثقلا وعدم اختلاف ما يحوى به الكيل في القدر عرش (قوله بتلاف الحبوب) أي كلفه والخص نهاية (قوله ثم صوب الخ) اعتمده النهاية والمغنى عبارة الثاني والأصل في ذلك الكيل وانما قدر بالوزن استظهارا والعبرة بالصاع النبوى إن وجد أو ميعاره فان فقدوا أخرج قدرا يتقن أنه لا ينقص عن الصاع قال في الر وضمة قال جماعة الصاع أو بع حشوات بكفى رجل معتد له انتهى الصاع بالكيل المسمى قدحان وينبى أي ندب أن يزيد شيا سيرا لاحتمال اشتباههما على طين أو تبن أو نحو ذلك اه وإذا الأول وإذا كان الاعتبار الكيل فالوزن تقرىب ويجب تقدير هذا بما من شأنه الكيل أمالا يكال أصلا كالقفا والحين إذا كان قطعاً كبيراً فاختاره الوزن لا غير كفى الر ما عبارة شافعي وهو أربع حشوات بكفى رجل معتد له ما هو بالكيل المصري قدحان وينبى أن يزيد شيا سيرا لاحتمال اشتباههما على طين أو تبن أو نحو ذلك لكن هذا بحسب الزمن القديم وأما الآن فمقوم مقام ذلك كبر الكيل اه (قوله أي الصاع) الخ قول المتن ويجب في المتن الأقوه ويعبر بالكيل وقوله والصاع منه على وجهين وقوله يعتبر بالوزن لا لا فرق (قوله أي الواجب فيه العشر الخ) أي لأن النص ورد في بعض العشرات كالبو والشعير والنز والرب بنفوس الزكوات وتقرقها وفيه أن الامام وإن جعلها يلزمه أن يدفع لكل فقير صاعا وعن الثاني بأنه بالنظر لغالب الواجب وهو الحب فليست أملا (قوله على أنه ولو دفع صاع الماء) ما هو (قوله ويجزى ابن) قال في شرح العباب ولومن نحو أنب كما أشار إليه الاخرى والتعليل بقوله كالقفا مما يجب فيه أنه كائين أن يكون جريا على

وزنا باختلاف الحبوب ثم صوب قول له الرى الاعتماد على الكيل بالصاع النبوى دون الوزن قال فان أخرج قدر السابق يتقن أنه لا ينقص عنه وعلى هذا فالتقدير بالوزن تقرىب اه (وجسه) أي الصاع الواجب (التون العشر) أي الواجب فيه العشر أو نصفه ومرباه (وكذا القفا) بفتح فكسر على الإشهر ويجوز أن يكون القفا مع ثلث الهمة



وهو لن يحذف (في الظاهر) لصحة الحديث فمن غير معارض ومجمله ان لم ينزع يد ولم يقصد (٣٢١) المحجور ولا يضر ظهوره نعم

لا يحسب فخرج قلدا يكون  
محض الاقط منه صاعا  
ويعتبر بالكيل ويجزئ  
لبنه زبده والصاع منه  
يعتبر بما يجيء منه صاع  
أقط على ما قاله الخراسانيون  
لانه الوارد وجب بشرط  
الاقط ويعتبر بالوزن وفارق  
الاقط بأن من شأنه ان يكال  
وبعد الكيل فيه مضابطا  
بجلاف الجبن ولا فرق في  
هذه المذكورات بين أهل  
البادية والحاضر فإذا كانت  
لهم قوتا للحم ومصل  
وغيض وسمن وان كانت  
قوتا للبدل لا تنفاه الاقتان  
بها عادة (ويجب من) غالب  
قوت بلده) يعني يحمل  
المؤدى عنه في غالب السنة  
لان نفوس المستحقين انما  
تتسوق لذلك وأولى خبر  
صاعان طعام أي بأوصاف  
من أقط أوصافا من شعير  
أوصافا من تمر أوصافا من  
زبيب لبيان بعض الأنواع  
التي يخرج منها ولا تنظر  
لوقت الوجوب بخلاف الغزالي  
ومن تبعه ويفرق بين هذا  
واعتبار آخر الحصول في  
التجارة بأن القيم مضطربة  
غالباً أكثر من القوت فلم  
يكن ثابته غالباً يضبطها  
فاتعتبر وقت الوجوب  
لتعد اعتبار ما قبله بخلافه  
هنا وقت الشراء في البلد  
بما غالب شأن الدار ثم على  
ما يتبادر لفهم العاقد

السابق عليه بجميع الاقتباس نهاية ومعنى (قوله وهو لن) الى قول المتن ويجب في النهاية الاقوله ويعتبر  
بالكيل وقوله وفارق الى وفارق (قوله ولم يقصد المالح) أي ولم يصيبه وان لم يقصد شرحه بأفضل قال  
الكردي على ما لم اتب ثلاثاً فسد محجور وتعيينه ظهور المالح من غير تعيين فيجزئ في الأخيرة لا يحسب  
للموت الاولين فلا يجزئ فيما اه (قوله جوهر) أي ذاته عش (قوله ويعتبر بالكيل) تقدم عن  
النهاية وشرح بأفضل بخلافه (قوله ويجزئ لبنه زبده) شامل للبن نحو الدعي والارنب والغلبة  
والضبع وقد يخرج على دخول الصورة في العموم وفيه اختلاف الاصع منه النحول سم ونهاية  
قال عش أي فيجزئ لبن كل ما ذكر وهل يجزئ اللبن الخالط بالماء أم لانه نظر والاقران يقال ان  
كان اللبن يتألف منه صاع آخر والأفلاو يعلم ان هذا المين يقتناه مخلوطاً ما إذا كانوا يقتاتونه خلصاً فالظاهر  
عدم آخراته مطلقاً كالعجب من الحب اه (قوله على ما قاله الخراسانيون المالح) عبارة النهاية بانه فرع عن  
الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله العمراني في البيان وهو ظاهر اه (قوله لانه الوارد) أي الاقط  
(قوله بشرط الاقط) وهذا لم ينزع الى بدو صاع ادم المحجور وذاته وقد يقال اخذوا من صاع  
شرح أفضل في الاقط لا يشترط هنا أيضاً عدم تعيب المالح (قوله في هذه المذكورات المالح) أي الاقط  
والبن والجبن وقبل تجزئ لاهل البلاد يتدون الحاضر من كفا في المجموع وضعفه مفتي (قوله لانه ومصل  
وغيض المالح) أي ولا تى آخرهما غايراً لاجناس السابقة في المتن والشرح كالحشبال المعروف الذي يقتاتونه  
في بعض بلاد الجاوى بالتخاد الخبز منه (قوله ومن المالح) وكذا الكشك وهو بفتح الكاف يعرف ومعنى  
ونهاية يقال الكردي وهو الهل الشعير اه أي ونحوه (قوله وان كانت قوتا للبدل المالح) أي فلو كانوا لا يقتاتون  
سوى هذه المذكورات وجب اعتبار أقرب البدل اليهم أخذ من قوله لا تى ومن لا قوت لهم يجزئ المالح عش  
(قوله ومصل) وهو ما نحو الاقط اعاب (قوله من غالب) الى قوله خلافاً في النهاية وتوالى قوله ومن تبعه في المعنى  
(قوله يعنى يحمل المؤدى عنه) أي بداراً كان (قوله في غالب السنة) فان غلب في بعضها جسر وفي بعضها  
جنس آخر أو زاد ناهى في ذلك الوقت كفى العجب نهاية قال عش قال الشارح في شرحه على اله باب  
واستوى الغلبة كسنة أشهر من بروتستن شعير أي أول غلب احدهم المالح بغيره اه (قوله لبيان  
بعض الأنواع المالح) يعنى أن أقط الحديث للتوزيع لا للتخيير كقالبه المقابل لا تى كردي (قوله ولا تانظر  
لوقت الوجوب المالح) مقابل قوله السابق في غالب السنة عبارة الابعيد ورأى غالب قوت السنة كما صوبه  
في المجموع لا وقت الوجوب فقط خلافاً للغزالي ومن تبعه كصلى وابن نوس وابن الرقعة وغيرهم اه (قوله  
بين هذا) أي اعتبار غالب السنة هنا (قوله ووقت الشراء المالح) عطف على آخر الحول أي واعتبار وقت  
الشراء في المشرى مطلقاً من غير بيان نوع الثمن كردي في المشرى يعرض القنينة والمالوك بنحو زكاح  
(قوله وهو) أي غالب نقد بلد الشراء وقت الشراء (قوله لذلك) أي أنهم العاقدون (قوله ومن لا قوت)  
الى المتن في النهاية والمعنى (قوله من قوت أقرب يحمل المالح) اى من غالب قوته نهاية ومعنى (قوله وان  
استوى محلان) تى القرب ورجوع في ذلك السه ان لم يكن ثم من يعرفه عش (قوله واختلاف الواجب)  
أي اختلاف الغالب من أوقافه ما نهاية ومعنى (قوله خير) أي والأفضل الاعلى معنى (قوله اعلموا كثرهم)  
أي وجب الاجرا من فان لم يجدوا انصفاً من ذواته من ذاق جهن أو جهنم انه يخرج النصف الواجب  
عليه ولا يجزئ الا سخرها فيقوم مفتي عبارة فيضاً أو جهنم انه يخرج النصف من الواجب الذي هو الأكثر  
ويبقى النصف الباقي في ذمة الى ان يجيده اه قال عش قوله هو وجب الاجرا منه أي من خالص ذلك  
الغالب اه (قوله ويجزئ لبنه زبده) شامل للبن نحو الدعي والارنب وقد يخرج على دخول الصورة  
النادرة في العموم وفيه خلاف في الأصول والاصع منه النحول (قوله ولو كان الغالب مخلوطاً كبر شعير  
اعتبراً كثرهم المالح) وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقتاتون بالخلوط شعيراً ونحوه

لا تخرج وهو انما يتبادر لذلك ومن لا قوت لهم  
(٤١) - (شرواني وابن قاسم) - ثالث  
يجزئ بغير جنس قوت أقرب يحمل لهم فان استوى محلان واختلاف الواجب اخبر ولو كان الغالب مختلطاً كبر شعير اعتبراً كثرهم او لا تخبر

ولا يخرج من المختار إلا أن كان فيه تندر (٢٢٢) الصاع من الواجب (وقيل من غالبه) قوله) كما لا يتفرغ عنه في زمانه المال ورواهما

في تحليل الأول الفارق بينهما (وقيل يصير بين جميع الأقوات) وبه قال أبو حنيفة لظاهر الخبر (ويجزي) على الأولين (الأعلى) الذي لا يلزمه (عن الأدنى) الذي هو غالب قوت عمله وفارق عدم أجزاء الغلب عن الغضبية تعلق الزكاة ثم بالعين فتعنت المواصلة منها والقطرة طهرة البسود فظهر له عذوه وقوامه والأقوات متساوية في هذا الغرض وتعين بعضها انما هو رفق فاذا عدل إلى الأعلى كان أقوى غرض هذا الزكاة ويؤيد منه أنه لو أراد إخراج الأعلى قاب المستحق لا قبول الواجب أعجب المالك ونفسه نظر بل ينبغي إجابة المستحق حينئذ لأن الأعلى انما أجزأ رقبته فاذا إلى الأعلى الواجب له فيبقى إجابته لأولى الفائت غير جسد دينه ولو أعلى وإن أمكن الفرق (والعكس) أي لا يصحزق الأدنى الذي ليس غالب قوت عمله عن الأعلى الذي هو قوت عمله (والاعتبار) في كون شئ منها أعلى أو أدنى (زيادة القيمة في وجه) لأن الزكاة بقيمة أرفق بهم (وتريادة الاقتيات في الأصح) لأنه لا يلقى بالفرض من هذه الزكاة كل عمل مما تقرر (فالعبد) من التبر

الاكثر وليس له أن يخرج قمعاً يخالطها بشعر كما هو ظاهر فلو انفاد آخر منه وجبه دفع ما يقابل الشعر فجمعنا الصالحان كل الأغلب من البر والالتجيز بينهما فإنا يخرج صاعاً من خالص البر أو من خالص الشعر ولا يجوز إخراج بعضهم من أحدهما وبعضهم الآخر متخذاً عن (قوله ولا يخرج) وأرجح ما قبله والإلحاق أيضاً (قوله ما يخرج) أي بقوله لأن نفوس المستحقين إلحاق (قوله بينهما) أي بين زكاة القطر وزكاة المال (قوله على الأولين) إلى قول المتن وإن التفرع إلى النهاية والتأني في الأقوال وبوجه هذا المتن قولنا (ويعجزى الأعلى عن الأدنى) بل هو أفضل لأنه زاد حيزاً فاشبهنا ودفع شتبلون عن شتخصض نهايه دمغنى وشرح لروض وشرح العباب (قوله الأعلى) ربهما إليه هو الصواب لأنه مما عمل عيش (قوله قوت عمله) أي أو قوت نفسه (قوله متساو) بقى هذا الغرض) أي في أصله فلا ينافيه قوله الأعلى فاذا عدل إلى الأعلى إلحاق سم (قوله وتعين) بعضها انما هو رفق (قوله فاذا عدل إلى الأعلى) كذا في أصله هنا الفوق في جميع ما يأتي إليه فليحذر بصري أي وما يأتي هو الصواب كما عمن عيش (قوله وقدر نظر إلحاق) يحمل نامل فإن الشرع حتم حكم إجزاء الأعلى بل بافضل منه من الواجب على الغالب بها أحد الأمرين فكيف لا يجب المالك إلى الأعلى مع تخيير الشرع بل قوله أنه أفضل في حقك وتنظيره بالدين لا يتأخر عن غرابته بفرض اعتماد ما له يجعل المستحق على السائر وعلى المحصورين ثم أيت الغاضل المشي سم قال قوله وإن أمكن الفرق والظاهر الفرق واجب المالك بأن الذين يحضر حق أدنى وتصويره المنة بخلاف ما نحن فيه انتهى اه بصري وما نقله عن الغاضل المشي ليس فيما يابدينا من نهضة عبارة عيش بعد سرد كلام الشاوخ أقول ولعله أي الفرق أن الزكاة ليست دينية حياً كسائر الديون بليل أنه لا يصحزق الإخراج من عين المال بل إذا خرج من غير عينه من جسد مستحقه فإلحاقه بالمعنى المواصلة وهي حلاله تأخر حقه وقدر ما له لو أخرج من غير عينه من جسد مستحقه على المستحق قوله مع أن الحق تعلق بغيره اه (قوله أي لا يصحزق الأدنى إلحاق) وسكتوا عن المساوي والظاهر إجزاء ثم أيت زركشي نقل عن الشارح أنه لا يصحزق أيضاً لأنه إخراج قيمته هو عو اه وفيه نظر ولو كان النظر لذلك لم يصحزق الأعلى إلباب عبارة عيش وفي المساوي خلاف والصحيح إجزاء ولكن في شرحه الإرشاد أنه لا يصحزق في الجنس المساوي وإن غلبت النوع كغلبة الجنس اه قول المتن (وتريادة الاقتيات إلحاق) أي بالنظر إلى الغلبة لا بدالة نفسه معنى ونهاية (قوله بما تقرر) أي أنفاق قوله والقطرة طهرة للدين فنظر إلحاق (قوله والشعر والتبر إلحاق) وينبغي أن يكون الشعر خير من الزر وإن الزر خير من التبر معنى زاد النهاية تغلبه لاقتياتيه وقول الجار مردى في شرح الحاموي والأرزخيم من الشعر معنى على أن الاعتبار بزيادة القيمة يظهر تقديم السلب على الشعر وتقديم التبر الذي على ما بعد الشعر ولم أرفقه نصاً في النظر في مراتب قيمة ما عشت التي سكتوا عنها والمراجع في ذلك لغلبة لاقتيات اه وأقره سم وقال الكردى على ما نقله وفي إلباب نحوها هو وأوجه

تخيران كان المظلم على السوء لو كان أحدهما أكثر وجبه منه عليه إلا أن يرد على السوء نصف من هذا ونصف من هذا الآخر فوجهان أقدمهما به يخرج النصف الواجب ولا يصحزق الآخر من عدم جواز تبعض الصاع من جسد مر وهل الراد إلى النصف الواجب فيما إذا استوى الإطلاق أم أحد المصنفين أو جودين (قوله والتم) أي بأن استويا (تريادة تعنت المواصلة) فديال تغلبه بالان مع كون المقصود دفع حاجة المستحق لا يقتضى التعيين ومنع الأعلى الأرفع فاجبته (قوله فاذا عدل إلى الأعلى) أن يد الأعلى في هذا الغرض تأني قوته متساوية وفي غرض آخر يمكن أولى إلا أن يختار الأول ويربها التساوي في أصل هذا الغرض (قوله في المتن) فالترخير من التبر إلحاق) والأوجه تقديم الشعر على الزر والأرز على التبر لغلبة لاقتياتيه وقول الجار مردى في شرح الحاموي والأرزخيم من الشعر معنى على أن الاعتبار بزيادة القيمة يظهر تقديم السلب على الشعر وتقديم التبر الذي على ما بعد الشعر ولم أرفقه نصاً في النظر في

والأرز) والشعر والزبد سائر ما يجزي (والصاع من الشعر خير من التبر) والزبد لأنه ألطف في الاقتيات (وإن الترخير من الزبد) لذلك والشعر والتبر والزبد خير من الأرز كما بحث وفيه نظر ظاهر لكنه ظاهر كلامهم وأنه لعدم كثرة ألف

بما في الحقيقة وان قال فيها ظاهر كلامهم اه قال ع ش قوله حر وتقديم الفرقة والنحن وتقدم ان  
النحن نوع من الفرقة وهو يقتضي أنهم ماضون بواحدة وقوله حر على ما بعد الشعر أي فيكونان في مرتبة  
الشعر فيقدمان على الارز ويزاد وينبغي تقديم الفرقة على النحن وتقدم الارز على الشعر اه ع ش أي  
وتقديم الشعر على الفرقة كما في عين سم وغيره (وله) أي الارز (قوله يقسمها) كانه أراد يقسمها  
الثاني النحن (وقوله في مرتبة الشعر) الوجه تقديم الشعر على الفرقة والنحن وتقدم الارز على الشعر  
والزيب بخلافه كما اشرار وتقدم الفرقة والنحن على الارز وقضية كون النحن قسمين من الفرقة  
انها لا تقدم عليه كالا تقدم بعض انواع البرم على بعض نعم ان ثبت انها بلغت منه في الاقتباس فينبغي تقديمها  
والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن فتاوت في الاقتباس لكن قضية اطلاقهم خلافه سم عبارة شيخنا  
فالاعلى البرم السلت الشعر ثم الفرقة ثم الارز ثم الجنس ثم الماش ثم العسل ثم الفول ثم التمر ثم الزيب ثم الاقط  
ثم اللبن ثم الجبن غير مزروع الا يدمجوا كل من هذين هو قوته وقدر من بعضه ذلك بقوله  
بالتسلي شيخنا في خبره منكم مالا \* عن فور ترك زكاة الفطر لوجهها  
حروف اولها جاءت مرتبة \* اسماء قوت زكاة الفطر لوجهها

اه زاد باعشن وهذا هو المتمد وان تقدم بعض المتأخر في الحقيقة اه وعبارة الكردى على شرح بافضل  
قال القليوب في حواشي المحلى جله ص ٢١٣ الاتوات اربع عشرة ممرور الهابح وف اوائل البيت الاول  
من هذين البيتين فالبايعن بالله للبر والسمن من سل الساتو الشين من شيخ للشعر والبال من ذى الفرقة ومنها  
النحن والراه للارز والحله للخصص والملم الماش والعن العلس والغاه للقول والنا للتمر والزاي للزيب  
والالف للاقط والامم اللبن والجلبم الجبن اه (قوله وانصر الخ) أي احبنا واغتننا (قوله فخص حصنه الخ)  
وعلمه فليس هو ما يكال كالجبن فيعدها الوزن باعشن (قوله يلزمه) أي قول المتر قلت في النهاية والمغنى  
الاقوله وان تعدد على يلا يجوز وقوله ابن ابي هريرة الخ (قوله وعن عونه) أي وعن تبرع  
عنه باذنه نهاية معنى (قوله يجوز فيه) أي كثر ويستهو عيدها بموعدنى (قوله لانه الخ) أي ولانه  
زاد خبرا وكما يجوز ان يخرج لاحد برمان شاتين ولا شوعشرين درهمها انها بموعدنى (قوله عن واحد  
من جنسين) سذكر محتر زهما (قوله كشر يكين فن) ولو اخرج أحدهما من الاعلى فيبعدان  
يلزم الاتحوا واقتنعان الزام غير الواجب بعدد جواز انا لوجه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض  
الصاع فالوجوع الاول الى الواجب حيث امتنع الثاني من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في  
الوجوب فليست امل سم (قوله امانه نوعي الجنس يجوز) أي حيث كانا من غالبها بموعدنى عبادة  
الواجب هل المراد بالاعلى حسبنا فقط حتى يجوز انا من بعض أفراده وان لم يغلب بخصوص ذلك النوع

مراتب بقية العشرين التي استوعبها والرجوع في ذلك لغلبة الاقتباس شرح حر (قوله يظهر ان الفرقة  
يقسمها) كانه أراد يقسمها الثاني النحن (قوله في مرتبة الشعر) وان بقية الجلبو بالخ) الوجه تقديم الشعر  
على الفرقة والنحن وتقدم الارز على النحن والزيب بخلافه كما اشرار وتقدم الفرقة والنحن على الارز  
وقضية كون النحن قسمين من الفرقة انها لا تقدم عليه كالا تقدم بعض انواع البرم على بعض نعم ان ثبت  
انها بلغت منه في الاقتباس فينبغي تقديمها والقياس التزام ذلك في انواع نحو البراذن فتاوت في الاقتباس لكن  
قضية اطلاقهم خلافه (قوله كشر يكين فن) لو اخرج أحدهما من الاعلى فيبعدان يلزم الاتحوا واقتنعان  
للا يلزم تبعض الصاع لان الزام غير الواجب بعدد جواز انا لوجه نصف صاع من واجبه يلزم منه تبعض  
الصاع للمضى اطلقوا المتنازع فلا يبعداننا لحكم اما الاخراج الاخير من الاعلى واما رجوع الاول الى الاخراج  
الواجب مع هذا الاخر فيجب ان ما أثر من النحن من الاعلى لم يقع الاوقع فليست امل والوجوع الاول الى  
الواجب حيث امتنع الثاني من الاخراج من الاعلى لان الواجب هو الاصل في الوجوب فليست امل (قوله امانه  
نوعي الجنس يجوز) قضيت يجوز ان تبعض من الفرقة والنحن يناله على انه نوعي منها كما اقتضاه كونه قسمين كما

والصدر الاول اه فله ان الاعلى  
البرق الشعر فالنحران يرب  
فالارز ويرتد النظر في  
بقية الجلبو كالفرقة والنحن  
والقول والخص والعلس  
والماش ويظهر ان الفرقة  
يقسمها في مرتبة الشعر وان  
بقية الجلبو الجلبو فالماش  
فالعلس فالقول فالبقية  
بعد الارز وان الاقط فاللبن  
فالجبن بعد الجلبو كلها  
وامتنعوا على انه نصير  
لا يختلف باختلاف البذر  
وقيل يختلف وانصره  
بعضهم ولا يجوز في خبر مزروع  
النوى كانه جمع غلاف  
الكبش فخص من مائة  
صاعا فبسل كبش (وله ان  
يجوز من تقسم من قوت)  
يلزمه الاخراج منه (وعن)  
هو نوعي (قوله امل على  
منه) وبكسالة ليس فيه  
تبعض الصاع (ولا تبعض  
الصاع) عن واحد من  
جنسين وان كان أحدهما  
أعلى من الواجب وان تعدد  
المجوز كشر يكين فن  
لان العبرة ببلده لا بكم  
الرجوع بلا قضية بانداه  
بذلك لظاهر الماش وكما  
لا يجوز في الاقتباس والخبرة  
ان فلف خمسة وتسعون  
امان نوعي جنس فيجوز  
وقوله ابن ابي هريرة

وتوقف الأذري في توصيف  
متباينين وأما عن غير  
واحد كان ملك واحد نصي  
قسين فأخرج نصف صاع  
يجب الإخراج منه نص نصف  
ونصف صاع أعلى من ذلك  
عن النصف الثاني وإن  
اختلف الجنس فيجوز تعدد  
المخرج عنه فلا يحدو ويحدو  
(ولو كان في بلد أموات  
لا غالب فيها نصيب) بينها  
فخرج ما شاء منها (والأفضل  
أشرفها) أي أعلاها  
كالقنطرة الخيرة (ولو كان  
صيدها بلد آخر فالأصغر  
الاعتبار بقوت بلاد العبد)  
لأصغر السابق أنها تفرم  
المؤدى عنه ثم يقسمها  
المؤدى (قلت الواجب)  
الذي لا يجوز غيره إذا وجد  
الحب (الحب السليم) أي  
من حب نافي بصلاحه  
الاضطر والاقبات كما يعلم  
من قواعد الباب وسيعلم  
مما يأتي أن الحب في كل  
باب يعتبر بما ينافي مقصود  
ذلك الباب فلا يفرق في قسمة  
ومع موصوفه مسوس  
وبإولى أي الأمان جفوعاد  
لصلاحه الاضطر والاقبات  
كعلم مما ذكره وقد تغير  
طعمه أولونه أو ربما كان  
كان هو قوت البلد لكن قال  
القاضي يجوز زجيشد وقيد  
أن الرفعة بما إذا كان  
المخرج ياتي منه صاع  
وفيهما نظر لأنه من ذلك  
يسمى معبأ والذي وافق  
كلامهم أنه يلزم إخراج السليم من غالب قوت أقرب بالهال المهم وقد صرحوا

أو ولو على لو كان الأغلب نوعا لم يجز نوع غيره وإن اتحد اجسافا قال السنوي والثاني واضح انتهى ثم قال  
وأفهم كلامهم أنه لو غلب جنس وله أنواع جاز التبعيض منها به صرح الباري وقال ابن أبي هريرة ولا يجوز  
ويؤيده ما مر أن اختلاف النوع كاختلاف الجنس وتزويج ما بين كعب ما لاه توقف فيه الأذري ثم اختار أن  
النوعين أن تقار بأجزأ أو بالأقال وظاهر كلامهم أنه لا عبرة باختلاف النوع مع طلاق وجهه بعضهم بأنهم لم  
مثلا إلا باختلاف الجنس كالشعير والتمر والزبيب اه وقد تقدم عن باعشن عن شرحي الإشادة ما وافق  
ما مر عن النهاية والمغني ثم قال هنا أمان نوعي جنس فيجوز كقولي التفتة وغيره ما هو هو بدأت أنواع الجنس  
يقوم بعضها مقام بعض وإن غلب بعضها أو كان أضع اه وظاهر أن الأحوال هو ما مر عن النهاية والمغني  
بل يمكن الجمع به بين المقتنين (قوله فيجوز) قضيت مجازا تبعضه من الذرة والذرة بناه على أنه نوع منها كما  
انقضاه كونه قسمها من كلاله كلام الشارح سم (قوله لا يجوز) أي إذا غلب أحداهم فقط كحصر من  
الاعباب وما إذا غلب فيجوز باتفاق (قوله فخرج) الأولى بدل الغاء الواو (قوله فخرج الخ) عبارة  
النهاية والمغني نصفي عدين أو بعضين ببلدين مختلفي القوت فانه يجوز تبعض الصاع اه (قوله يجب  
الإخراج منه) حق التعيير مما يجب الخ ولو قال من الواجب كان أنحصر وأسلم (قوله وإن اختلف الخ)  
غايته لو كان حقان يؤخر عن فيجوز (قوله أي أعلاها) أي في الأقبات اعباب وهي قول المتن (ولو كان  
صيدها) أي أوز وجهه أو قري به قول المتن (بقوت بلاد العبد) أي يدفع لبقرة بلاد العبد وإن بعدوه بل يجب  
عليه التزكيل في زمن بحث يصل الخبر إلى الكل فيه قبل مجي وقت الحبوب أم لا فانه نظر والاقرب الثاني  
أنهما قالوا في الحلف قضيت حق موقت كذا لو توقف تسليمه في ذلك الوقت على السبق قبل مجي الوقت  
فانه لا يكف ذلك عش (قوله إذا وجد الحب) حق المقام إذا تعين الحب كقولي النهاية والمغني (قوله فلا يفرق  
في قوله لكن قال في النهاية بالاقواله ربما جاز في قوله وكذا في المغني بالاقواله وقد مر إلى وإن كان (قوله فلا يفرق  
قيمة) أي اتفاقا بينهما بمعنى أي من مذهبا عش (قوله ذهني) أي العيب (قوله مسوس) بكسر الواو أو نسي  
والعاب أي وإن كان يشانه معنى ونهاية (قوله تغير طعمه الخ) ويجزى حب قد مر على القيمة لم يتغير لونه  
أو طعمه أو ربما حمله فيوصاب (قوله وإن كان الخ) أي المسوس أو العيب (قوله لكن قال القاضي الخ)  
عبارة شرح العباب قال القاضي وأما من الرفعة وغيره إلا إذا فقدوا غيره وأما قوله قال الأذري وجب الجزم  
به إذا لم يجدوا الحب أو اجتاحتها أصل خبر وع الناجية قال الأذري كان الرفعة تبعضا اعتبار بلوغ  
المسوس صاعا كذا ذكر في الأقطاط الملع اه وقد ينظر في كلام القاضي وما يشرع عليه بأن الذي انقضاه  
كلامهم أنه لا يجوز ذلك وإن كان غالب قوت البلد ويحدو فيخرج سليم من قوت أقرب بالبلاد اه  
عبارة عش قال سم على التمسح لو لم يكن قوتهم من الحب المسوس من كماله مر قال في العباب ويضه  
اعتبار بلوغ الحب المسوس صاعا اه ووافق عليه مر اه وقضية قول الشارح مر السابق فلو كان في  
بلد لا يتفاوت ما يجزى فيه الخرج من غالب قوت أقرب بالبلاد خلافه اه وقوله وقضية قول الشارح  
الخ يظهر المنع تماثل (قوله يجوز زجيشد) أي حين إذا كان المسوس قوت بلدهم (قوله هم ذلك) أي بلوغ  
ذوق المسوس أو أخرجه منه مقدرة في صاع سليم اعباب (قوله ما يلزم إخراج السليم الخ) فلو فقد السليم  
من الدنيا فهل يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يخرج القيمة عنه نظر والثاني قريب مر سم  
على ج توقف فيه شيئا وقال الأقرب الثالث إذا لم تقدم قيمة الوفق الواجب من أسنان الزكائن أنه  
يخرج القيمة ولا يكف الصعود عنه ولا النزول مع الجبران عش (قوله من غالب قوت أقرب بالهال الخ)  
ظاهر وإن بعدو ينبغي أن يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر اه سم (قوله وقد صرحوا

دل عليه كلام الشارح (قوله والذي وافق كلامهم أنه يلزم إخراج السليم) فلو فقد السليم من الدنيا فهل  
يخرج من الموجود أو ينتظر وجود السليم أو يخرج القيمة عنه نظر والثاني قريب مر (قوله من غالب  
قوت أقرب بالهال المهم) ظاهر وإن بعدو ينبغي أن يخرج وجوب نقله على وجوب نقل المسلم فيه مر (قوله



(لزم الموصر نصف صاع) ولا يلزم الموصر شي (ولو أيسر) أي الشر بكان (واختلف وأجهما) باختلاف قوت تحملهما بناء على الضعف أن العسيرة يلد هما كما أقامه كلام المجموع وغيره ولعله أغفل هنا في الروضة لعلهم بما قدمه أن العسيرة بقوت بلد العبد (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه في الأصح والله أعلم) ولا تبعض لصاع حسنة لأن كلا أخرج جميع ما لزمنه جنس واحد أما على الأصح أن العبرة ببلد المؤدى عنه فخرج كل من قوت يحصل الرقيق وأول بعضهم المتن لموافق المعتمد المذكور بأن الضمير في واجبه يعود للعبد وهو فاسد معني ولغفا كالإعني وأولى منه تأويل الاستوى له بحمله على ما إذا كان وقت الوجوب جعل لقوت نفسه واستوى يحمل سببه الذي فيه قوت الملبس أن العبرة في هذا باقر بحمل قوت إليه فهنا واجب كل منهما هو واجبه فخرج كل حصته من واجب نفسه قال وحيث أمكن تغريل كلام المنقذين على قصور وجه لا يعبد إلى قتلهم وظواهر تعين أخرج كل من قوت بلده وليس كذلك بل كل غير

(وقوله لزم الموصر الخ) أي لانه الواجب عليه هذا إذا لم يكن بينهما ما يأتى فان كان وصدا فزمن الوجوب فية الموصر لزمه الصاع كحزمت الاشواة إليه والمعسر فلا شيء عليه كلبعض المعسر معني ونهاية وتأنيب قول المتن (ولو أيسر الخ) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيد انتهى قال في شرحه فلا يجوز التبعض في فطرهما وتخرج من غالب قوت بلدهما انتهى اهـ سم عبارة العبدان فان كان عبدهما بغير بلدهما أخرج فطره من قوت بلده وكذا المبعض ومن في نفقة والديه اهـ قال الشارح في شرحه كما اعتمد جميع متأخرون كالسيكي والاسنوي والأفرعي واللبقني والزركشي وقال الحمالي انه مذهب الشافعي وخزم به في الشرح الصغير وكذا في المجموع وحيث فلا يجوز التبعض في المسائل الثلاث وما يصح به قول المناج وأصله ولو كان عبده يلد أو قال اصح الخ فإلى الروضة فيها المناج في العبد من جواز التبعض مفرع على الضعف أنها يجب ابتداء على المؤدى اهـ (قوله كما أقامه) أي البناء على الضعف (قوله ولعله) أي المصنف (أغفل) أي ترك التبعية على ذلك البناء (هنا) أي في المناج (قوله للعبد) أي بالبناء المذكور (عاقده) أي هنا في الروضة (قوله أن العبد الخ) بيان لما قدمه (قوله العبد الخ) أي من أن العبرة ببلد المؤدى عنه فيخرج الخ (قوله وهو فاسد معني) أي لانه لا معني حيث قد قول المصنف واختلف وأجهما إذا تناقروا كخلافه فعلى هذا في وجوب الإخراج من واجب العبد (قوله لغفا) يحتمل أنه أراد به عدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو أيسر الخ وفيه نظر إذا لم يعد مع اتحاد سابق الكلام سمو يحتمل أن الفساد اللفظي صرف اللفظ في ظاهر المتبادر لا يقر في تخرج دفعه إذا معني لا يصلح أن يكون قرينة كأن يقرر في جملة (قوله تأويل الاستوى الخ) اقتصر صاحب الغنى والنهاية على حل المتن عليه وقال ان الجمل عليه وأولى من بنائه على الضعف بصرى (قوله فخرج كل حصته الخ) أي وان لزم تبعض الصاع فيكون مستثنى من منع تبعض الصاع سم (قوله وظاهره) أي تأويل الاستوى (قوله وليس كذلك الخ) ظاهره أنه سلم له ما اقتضاه كلامه من أن كلاله أن يخرج من واجب نفسه وان لزم تبعض الصاع وفيه نظروا غلطا فلا فهم أنه لا يبعض الصاع والموافق لذلك أخرج كل من جاز قوت أحد البدين كلوا كان الحر من له النظر العام الكامل وهو القاضي بخلاف غير المين وهذا معني قريب في دعوى له لا دخل له نظر فليست أمثل (قوله في المتن ولو أيسر الخ) قال في الروض والمبعض ومن في نفقة والديه كالعبد مع السيد اهـ قال في شرحه فلا يجوز التبعض في فطرهما وتخرج من غالب قوت بلدهما (قوله وأول بعضهم الخ) على هذا التأويل لا معني لقول المصنف واختلف وأجهما إذا تناقروا كخلافه فعلى هذا (قوله وهو فاسد معني ولغفا) لا يخفى لا يحتمل أنه أراد بالفساد معني انه لا دخل لا اختلاف وأجهما في وجوب الإخراج من واجب العبد فتقيد وجوب الإخراج من واجبه باختلاف واجبهما لا معني له وان مفهوما منه إذا اتحد وأجهما لا يجب الإخراج من واجب العبد وليس كذلك على هذا التقدير وبالفاسد لفظا بعد الجمل على ذلك لعدم ذكر العبد الذي هو مرجع الضمير في هذه الجملة وهي قوله ولو أيسر الخ وفيه نظر إذا لم يعد مع اتحاد سابق الكلام (قوله وأولى منه تأويل الاستوى الخ) وفي شرح الارشاد للشارح والاولى تأويله ابره ما إلى الرضة والمناج بحملها على ما قدمته من أن المؤدى عنه إذا كان غير مكاف اعتبار قوت بلده المؤدى وحيث فلا كلهما ما هنا في رقيق غير مكاف فيجوز "بعض حيث اهـ وقوله اعتبر بلده المؤدى أي لان الوجوب في هذا الحالة إنما يلاقى المؤدى ابتداء كاحصر به قبل هذا الكلام وكذا اصرح به في شرح الروض وادعى في ما قطع ويحتمل ان يناقش في ذلك بأنه لا مانع من مساقاة الوجوب لغير المكاف إذا كان لا يستقر والمزود انما هو مساقاة ما سطر ولا يخفى ما فيه فليست أمثل (قوله فخرج كل حصته من واجب نفسه) أي وان لزم تبعض الصاع هنا فيكون مستثنى من منع تبعض الصاع (قوله قال وحيث أمكن) أي قوله لا يعبد إلى قتلهم (قضية) أي بدون التأويل غلط وليس كذلك فان التفرع على أحد القولين وان كان مرجح لا يكون غلطا (قوله وليس كذلك بل كل غير الخ) ظاهره أنه سلم له ما اقتضاه كلامه من أن كلاله أن يخرج من واجب نفسه وان لزم

بين الاخراج من أي البلدين شاء أو ما الجواب بان الفرض هنا فيما اذا كانا ببلدين ومو رثا قدمان العبرة بقوت بلد العبد اذا كان ببلد واحد ولا يلزم من اعتبار قوته في هذه اعتبارا فيها قبلها والفرق في ان الزكاة تجلدين هنالا ثم تعطفها بجلدين يقتضي جواز نقلها كل مال ملك عشرين من شاة ببلد وعشرين ببلد ويجوز اخراج الشاة بأحد البلدين فكذلك هنا يسقط تعلق فتراء أحد (٣٢٧) البلدان بدمه المالكين بخلاف ما اذا

كانا ببلد واحد فهو بعيد جدا والفرق المذكور مجرد خيال لا يعمل عليه وبقر بين ما هنا ومسئلة الشاه بان كانا هنامنا علة بالعين المتضمنة في الردين فافتراه كل تعلق بها وشركتها فيمكن لماعصر التشخيص وساهت المشاركة جائز تخصيص الواجب بفقره أحد هاتين ليست متعلقة بالمالين المتضمنين الاعلى الضعيف انهما الخطاطبان بالفرض أو لا تعلق هذا يتبعه القياس على مسئلة الشاه وأما على التخصيص ان الرث

في محل لا قوته واستوى اليه البلدان فانه يقتصر ولا يبعد عن كل منهما اهر سم (قوله بين الاخراج الخ) الاولي في الاخراج (قوله بان الفرض) بالغة (قوله اذا كانا) أي البلدان (قوله ان العبر الخ) بيان لما (قوله فهو بعد الخ) جوابا وما الجواب الخ (قوله هنا) أي في مسئلة الشاه (قوله وبقر الخ) عطف على قوله هنا والشارح المسئلة اشترط الموصرين (قوله فعلى هذا) أي الضعيف (قوله كلا يخفى الخ) \* (خاتمة) \* لو اشترى عبدا فغرت الشمس ايسره الفطر وهما في نحو او يجلس أو شرط ففطرته على من له المالك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له المالك فان كان الخيار لهما ففطرته على من يؤله المالك ومن مات قبل الفطر وبقره وريق ففطره فريقتي على ورثته بقطعه ولو استغرق الدين التركة لهما ملكهم وقت الوجب وان مات قبل الغزو وبقر ارقاع الفطر عنه وعنهم في التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وان مات بعد وجوب فطرة عبدا ومضى به غيره وجوب وجوبه او جيت في تركته لبقائه وقت الوجب على ملكه وان مات قبل وجوبه او قبل الموصي له الوصية ولو بعد وجوبه ما فالفطر على الموصي له لانه بالقبول يتبين أنه ملكه من حين موت الموصي وان رد الوصية فعلى الوارث ففطرته لبقائه وقت الوجب على ملكه وان مات الموصي له قبل القبول ولو بعد وجوب الفطر فثبوته قائم مقامه في الرد والقبول فان قيل دفع المالك لميت وفطرة الرقيق في التركة كان الميت تركته لا يبيع منه ففطرته وان مات قبل وجوبه أو مع فالفطر على ورثته من الرقيق ان قبلوا الوصية وقت الوجب كان في ملكهم فغنى ونما يفتش الروض اذ شرع العباب ومثل ذلك يأتي في الهبة فلو جبت بعد الفطر وقبل القبض فغنى على الواهب في المجموع اه

العبد أو لا فهو يعمل واحد ولانه قد دفعه فلا جامع بينه وبين مسئلة الشاه بوجه فالقياس عليها جائز اختيارا من تقرير الضعيف فهو فاسد كلا يخفى على متأمل \* (باب من تلزمه الزكاة) \* أي شروطه (وما يجب) التي كانت (فيها) أي أحواله التي يعلم بها أنه قد نصف بما يؤثر في السقوط وبما لا يؤثر في الكف والنقص حاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بغضلين آخرين من لسانه (شرط) وجوب (زكاة المال) بأنواعه السابق تفصيلها (الاسلام) لقول الصديق

أمر زكاة المال (قوله أي شروطه) و (قوله أي أحواله) لا يخفى ما فيه من التكليف والتعسف والانتساب ان يقدر في الاول الاحوال ولا يحفظ انتسابها على الثاني يقتضي العطف بمصرى (قوله أي أحواله الخ) أي وليس المراد ما يجب فيه بيان الاعيان من ما شئت وقد غيرهما فان ذلك قد علم من الاواب السابقة وما المراد اتصال المال الزكوي بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والحد والضيال أو معاوضة بما قد يسقط كالدن وعدم استقرار المال فيها يتوقف (قوله وحاصل الترجمة) الى قول المتن وتلزم في النهاية لا قوله ويسقط الى خروج وما ينبغي عليه (قوله هنا بنيتها) أي فكان الترجمة شاملة لهما فما ضاع التفسير بغض عيش (قوله بأنواعه الخ) وهي الحيوان والنبات والنفقة والكل والخنزير وغنى ونماية (قوله بأنواعه) الى قوله وعلم في المعنى الا قوله ويسقط الى خروج (قوله أصل) سابق حكم الرشد (قوله وجوبه بطلان الخ) وقياس مقدمه هو في الصلاة أنه لو فاضلا انصاع منه أنه هنالو أخرجهما لانصاع لاقبل الاسلام ولا بعده ويسترد هاتين أخذها وقد يقال اذا أخرجهما بعد الاسلام بل يحتمل أو قبله يقع أو طوعا أو بغيره وبين الصلاة عما تقدمناه فزكاة الفطر عيش (قوله ما مضى) أي عقاب ما مضى أو ذات ما مضى لانها تتعلق بدمته وان قلنا انه لا يطالب بها في الدنيا بمصرى ويحتمل أن المراد طلب ما مضى والمراد يسقط ما طلبه عدم مطالبته بتداركه (قوله ما مضى الخ) مرادها ما يجب على الكافر عن نفسه وجوب عقاب لا مطالبة به في بعض الأصناف فانه نظر وبخلافه لا ملاطمة ان لا بعض ذلك الاخراج كل منهما من قوت واحد البلدين كماله كان الحر في محل لا قوته وما استوى اليه بلدان فانه يقتصر ولا يبعد عن كل منهما اهر سم (قوله بين الاخراج الخ) الاولي في الاخراج (قوله بان الفرض) بالغة (قوله اذا كانا) أي البلدان (قوله ان العبر الخ) بيان لما (قوله فهو بعد الخ) جوابا وما الجواب الخ (قوله هنا) أي في مسئلة الشاه (قوله وبقر الخ) عطف على قوله هنا والشارح المسئلة اشترط الموصرين (قوله فعلى هذا) أي الضعيف (قوله كلا يخفى الخ) \* (خاتمة) \* لو اشترى عبدا فغرت الشمس ايسره الفطر وهما في نحو او يجلس أو شرط ففطرته على من له المالك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له المالك فان كان الخيار لهما ففطرته على من يؤله المالك ومن مات قبل الفطر وبقره وريق ففطره فريقتي على ورثته بقطعه ولو استغرق الدين التركة لهما ملكهم وقت الوجب وان مات قبل الغزو وبقر ارقاع الفطر عنه وعنهم في التركة مقدمة على الوصية والميراث والدين وان مات بعد وجوب فطرة عبدا ومضى به غيره وجوب وجوبه او جيت في تركته لبقائه وقت الوجب على ملكه وان مات قبل وجوبه او قبل الموصي له الوصية ولو بعد وجوبه ما فالفطر على الموصي له لانه بالقبول يتبين أنه ملكه من حين موت الموصي وان رد الوصية فعلى الوارث ففطرته لبقائه وقت الوجب على ملكه وان مات الموصي له قبل القبول ولو بعد وجوب الفطر فثبوته قائم مقامه في الرد والقبول فان قيل دفع المالك لميت وفطرة الرقيق في التركة كان الميت تركته لا يبيع منه ففطرته وان مات قبل وجوبه أو مع فالفطر على ورثته من الرقيق ان قبلوا الوصية وقت الوجب كان في ملكهم فغنى ونما يفتش الروض اذ شرع العباب ومثل ذلك يأتي في الهبة فلو جبت بعد الفطر وقبل القبض فغنى على الواهب في المجموع اه

رضي الله عنه في كتابه هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين وأولها الخاوى فلا يجب على كافر أصلي وجوب مطالبة في الدنيا بل وجوب عقاب عليها في الآخرة ففطر ما مضى في الصلوة يسقط عنه بأسلامه ما مضى فغنى ما مضى بالخاوى زكاة الفطر ما مضى أي ما مضى من عيشه

بأنسبة ما بين وزن كذا والفقار التقيد بالان في المفهوم تفصيلا **قوله** (وعلم ما تقرر)  
 أي قوله وجوب مضاعفة في الدنيا عشر **قوله** (ان هذا) أي الاسلام **قوله** (ولا يؤثر ما خ)  
 في كون هذا شرطا لوجوب الخارج وهذا جواب سؤال بان المصروف شرط لاصل الوجوب فلم يكن  
 المصروف عامه كذا في جواب بان هذا العطف لا يؤثر لان مدار العطف الخ كروي **قوله** (انكامله)  
 الوجوب على المصنف **قوله** (لا لاصل الخطب) أي شرط لاصل الخ وهو خبرات الشرط الخ **قوله** (لان  
 مدار العطف الخ) قد يقال بشرطه لا يتصلح لاحاطة الخلة لانه لا يثبت في الخطب الشرط بالاضافة  
 الى وجوب كذا انال وجب انال كان انال بالوجوب اصل الخطب انال اذا لم يثبت شرطه فيه  
 او وجوب الخارج وهم ان الخ يرتبط به وليس شرط لاصل الخطب فلا يثبت يحصل قول الشرط لان  
 مدار الخ لا يثبت انال كذا هم فاشترط الاول بالنسبة لاحد العنيين وانما بالنسبة لاني ما فيه من  
 انكامله وانما العطف مروي في سم فهو مبادي بسط **قوله** (ولا يتر كذا) عبارة انتهية فلا يجب تالي  
 الترتيب ولا يمدى بواو... وتولد معنى الترتيب صفة لعدم ملكه اه زاد المعنى وعلى التقديرين فليست  
 ملكا ضعيفا ومعدلا لا كذا كذا على سبيل لاهوا وان فلا يثبت فليست شيئا سبيل فلا يثبت كذا عليه  
 انما الضعف ملكه كمر ولا على سبيل نه ليس له اه **قوله** (على من في شرط الخ) هل يشك في معاني في  
 البعض سم ولعل مراد ان الشرط من حيث ما فيه من الترتيب سبيل **قوله** (كم) أي في انقطاع **قوله**  
 (الركاة) أي قوله ويظهر في النهاية والمغنى الا قوله كقطرته الى ويجزى وتوله وينبغي انما اذا **قوله**  
 (الركاة) أي كذا كذا الذي دل على ما لحق في رده نهاية ومعنى رده انه انما في الشرط بقوله قبل وجوب  
 المتعلق بالمراد بسيد كمر محترزه **قوله** (وقته) أي السبيل وكذا انما اذا في الاسلام أيضا كذا تقدم  
 سم **قوله** (ولحق م) أي بالمراد وقته **قوله** (بعضه وزوجه) أي المسلمان وكذا المراد انما اذا  
 الى الاسلام أيضا **قوله** (عدم النية) أي انية التقرب **قوله** (على ممر في الغفرة) لم يتعرض في الغفرة  
 انية النية انما ذكر في الاصل في الخارج عن محو قريه ما سلم من التمسك به يصح غير يستوعب المجموع  
 عن لامة نه كذا في تنويعه اني ذلك اصل قول العجب في غير ذلك لا تقرب وتجب انية النية  
 اه سم أقول كذا شرح ههنا المرتد عطف الاصل وفي نسخة شار به ان ما ذكره في الاصل من  
 حيث انية تجزى في المرتد مثله وذكره في نسخة اخرى كذا المجموع وجوب النية ومعظمه انية لا يثبت  
 من الكافر لان انية النية فلا يصح انراض **قوله** (والابن زواله الخ) ولا يخفى انه انما يشترط زواله بوجه مراد

وعلم ما تقرر ان هذا شرطا  
 لوجوب الخارج لا لاصل  
 العطف ولا يؤثر في ان  
 الشرط الآخر (و) هو  
 (الحرية) الكاملة لاصل  
 الخطب لان مدار العطف  
 على اشتراكهما في الشرطية  
 لا غير وهما كذلك وان  
 اختلف انفرادهما فلا  
 اعتراض عليه فلا يثبت  
 من فيه وقوان في لعدم  
 ملكه واضعفة (كم) (وتلزم)  
 ان (الركاة) قبل وجوب  
 (ان) انية ملكه لان  
 أركانه وهما ضاعفت  
 والاصح انه موقوف وقت  
 هي أيضا كقطرته نفسه  
 وقته ولحق م بعضه  
 وزوجه فانما أسلم  
 لما مضى من الاحوال في  
 الزدة لتبين قدم ملكه  
 ويجزى انما فيها في رده  
 ويظهر عدم النية على ممر  
 في الغفرة والابان زواله من  
 حين الزدة فلم يعلق به ركاة  
 وجب ان يكون انما في  
 رده فمسل بجمع على  
 أخذها من لاحق له في  
 انية

ز كذا في التقيد بالان في المفهوم تفصيلا **قوله** (انكامله) هل يشك في معاني في البعض **قوله**  
 (كامله) وسبق الى الوجوب على البعض **قوله** (لان مدار العطف الخ) في بحث ظاهر وهو انما انما مدار  
 العطف حتى اشتراكهما في الشرطية لكن لا بد فيه من اشتراكهما في شرطية الشرط انما كذا والامر ان  
 يذكر في سبيل شرطه المذكور وليس مناهل من شرطه وغيره ولا يخفى فيحصل فيفساد وجه التذوق كن  
 الشرط هنا لاصل الخطب لم يصح اشتراكا او فيكون كان هو وجوب الخارج فليان انما هو شرط  
 لاصل الخطب وان كان كما في الاول ليس شرطه انما في شرطه لاصل الخطب وان كان انما  
 اشتراكا بينهما فلا يلزم شرطه انما في شرطه لاصل الخطب وان كان انما في شرطه لاصل الخطب  
 انما خلاف ما يجب به ومنه انما في شرطه لاصل الخطب وان كان انما في شرطه لاصل الخطب  
 شرط لاصل الخطب بشرط لوجوب الخارج ايضا وهذا ليس مراد انما في شرطه لاصل الخطب وان كان  
 اختلاف انما في شرطه لوجوب الخارج ايضا وهذا ليس مراد انما في شرطه لاصل الخطب وان كان  
 تقدم في الحاشية **قوله** (على ممر في الغفرة) لم يتعرض في الغفرة انية النية انما ذكر في الاصل في الخارج  
 عن محو قريه ما سلم من التمسك به يصح غير يستوعب المجموع عن لامة نه كذا في تنويعه اني  
 قول العجب في غير ذلك لا تقرب وتجب انية النية **قوله** (والابان زواله من حين الزدة) ولا يخفى



مطلقا لانه بان أن لا قوله

فلا يأتي قوله فهل يرجع الخ فعمل المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي قلنا سلم أي وقوله  
 يرجع بناءً على القول (قوله مطلقا) أي لم لا أخذ الحال أول بعلمه (قوله والاول الخ) أي الرجوع  
 مطلقا (قوله ويصرف الخ) والاول ان يقال ان الفرق انه حديث مات عيسى الردة تين أن المال خرج من  
 ملكه من وقت الردة فخرج منه تصرف فبقا على ملكه فضمنه أخذ من حين القبض فيجب عليه مردان بقي  
 وبذلك ان تلف للمقبوض بالشراء الفاسد ما بقي المصلحة فالخرج من أهل الملك فصرف في ملكه والظاهر  
 منه حديث لم يذكر التعديل أن صدقة تطوع أو زكاة غير مبيعة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ بقي بالوادي  
 القابض أنما أخذ المال من قبل الردة فهل يقبل قوله في ذلك أو لا بد من ينقبضه نظر والاقرار بالان  
 الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادثة بقدر ما قرب من ع (قوله ثم) أي في الزكاة المصلحة (قوله  
 فانه) أي الاخراج (قوله ولا كذلك هذا) أي المخرج في الوتداده المتصل بالوت (قوله مطلقا) أي سواء  
 أسلم أو قبله معنى وبما به (قوله وظهر أنه الخ) أي فيما اذا وجبت ثم اراد (قوله ويجعل الاجزاء) جزء  
 به النهاية والغنى قول المتن (دون المكاتب) أي كتابة صحيحة اما المكاتب كتابة فاسدة فيجب الزكاة على  
 سده لان ملكه لم يخرج من ملكه ع (قوله لضعف ملكه) التي المن في النهاية الا قوله فيبطل إلى بشرط  
 وقوله تمام الملك إلى كونه وقوله حالي آخر وقوله في مال إلى موقوف وكذا في الغنى الا قوله وصرح إلى  
 بشرط (قوله لضعف ملكه الخ) ولاز كذا على السيد بسبب ماله لانه غير مالك فان زالت الكتابة بهز أو  
 عتق أو غيرها انعقد حوله من حين زواله انتهى ومعنى قال ع (قوله ولاز كذا على السيد الخ) أي لا حلالا  
 استقبلا اه (قوله لانه قد يتوهم الخ) أولانه قد يتوهم أن المراد الخرج يتوهم في حكمه من الاستقلال  
 المصحح للملك سم (قوله فلا يصح تراص الخ) أي بان هذا قد علم من اشتراط الحرية في قولنا ندع الحاجة إلى  
 ذكره (قوله في ندع على مكاتبه) أي من مال الكاتب وكل الكاتب دون المعاملة سم و مر ويضد  
 قول المصنف لا يأتي أو كان غير لازم بخلاف الدبري ع (قوله كسب كره) أي بقوله أو غير لازم  
 كمال كتابة فلاز كذا سم (قوله وكونه لعين الخ) التبادر كونه في حيزه يعلم فانظر م يعلم سم وأيضا  
 أي صاحب إلى قوله حرم سبقت في المتن وما الراد من قوله إلى آخره (قوله فلاز كذا في مال مسجد) قد يقال  
 المسجد من حرالآن يقال المراد الخرج يتحقق والمراد بان المسجد حراله كالمسجد سم (قوله نقدوا غيره)  
 كذا في النسخ بالف ، قد قبل الواو وكان الاول حذفا أو زيادة ألف أخرى (قوله مطلقا) أي على  
 معين أو غيره كروى (قوله كالمسجد) أي في التبع الاول في بلز كذا التبع كروى (قوله ان كان له)  
 جهته الخ) ظاهره وان كانا محصورين عند حولان الحول ولو وجهه بان تعينهم عارض (فرع) استحق  
 نقد قدر نصاب من ثلث وقف معلوم وطبقه بأمرها ومضى حوله من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك  
 من قبيل الدين على جهة الوقف قوله حكم الدين في تلمذه ان كذا قولنا يلزمه الاخراج الا ان قبضه وألا بل هو  
 شرط في اعتبار بيع الوقف بقدر ما شرطه الواقف طال كانت الاعيان وكو بتزمت ماله كذا والا فلا فسه  
 نظر سم على الجهة واعتد مر الاول ع (قوله تقدم في زكاة الفطر من الاعيان والغنى ما يؤيده  
 قوله بخلافه على معين) أي وان لم يخص كل واحد من المعينين نصاب للشركة وصورة أن يقف سنانا  
 ويحصل من قرنه ما يجب فيه الزكاة ع (قوله وتيقن وجوده) أي الملك ويمكن الاستغناء عن هذا  
 الشرط بقوله وتجب في مال الصبي نهاية ومعنى أي لان الجنين لا يسمى صبي ع (قوله وموقوف الجنين)  
 انه انما يشترط زواله بكونه من راد يأتي قوله فهل يرجع فعل المراد هل يرجع من له ولاية قبض التي  
 قلنا سلم (قوله وصرح لانه قد يتوهم الخ) أي أولانه قد يتوهم ان المراد الخرج وما في حكمه من  
 الاقلال المصحح للملك (قوله فلاز كذا على مكاتبه) أي من مال الكاتب (قوله كسب كره) أي بقوله أو غير  
 لازم كمال كتابة فلاز كذا (قوله وكونه لعين الخ) التبادر كونه في حيزه يعلم فانظر م يعلم (قوله فلاز كذا)  
 مال مسجد) قد يقال المسجد من حرالآن يقال المراد الخرج يتحقق والمراد بان المسجد حراله كالمسجد سم (قوله  
 الجنين وان بانت حيانه

عبارة النهاية والغنى مال الحل الموقوف له يارث أو وصية اه قال ع ش ذيق مالوا افضل خشي ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه اذا تضرع عا يقتضى استحقاقه وعلى غيره اذا تبين عدم استحقاقه بالحق كما لو كان الخشي ابن أخ فيقدر رافوته لا ورثه بقدر ذكرته ورث فيه نظرا والظاهر عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة الوقف وبزبد المولى عين القاضى لكل من غرامه المفسد قد اومن ماله ومضى الحول قبل قضيه فانه لا زكاة عليهم بقدر وصوله لهم بعد ولا على المولى وانما لا يخرج ورجع المال اليه وهو لا يعدم تعين المستحق مدة الوقف اه (قوله لانه في مال الوقف الخ) عبارة النهاية والغنى لعدم التفتت بحياه اه قال ع ش أى ما دلم جلا وان حصلت حركة في البطن جاز أن تكون غير جمل كالجراح وقياس ما ذكر فيه لا انفصل ميتا من أنه لا زكاة على الورثة لأنه لا زكاة فيه اذا تبين عدم الحل للتردد بعده ورث منه المال في عين من انتقل له المال ولكن نقل عن الشيخ اني بادي وجوب الزكاة في مال اثنين لأن لا حصل لحصول الملك للورثة بموت أو رث اه وهذه العلة بعينها موجودة فيما لا انفصل ميتا بدليل أن الفوائد الحاصلة في المال يحكم بها للورثة لحصول الملك من الموت وأخذ بعضهم من قول الشارح هو لعدم الثقة الخ انا اذا علمنا حياته ووجوده بغير معصوم يجب فيه الزكاة أقول وليس مراد الان خسر المعصوم لا بدعى انفصاله حيا وانفصاله حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم يوجبها بعد انفصاله اه ع ش (قوله بحث الاسنوي الخ) معتمد ع ش (قوله لم يجب على بقية الورثة الخ) أى في جميع المال الموقوف للخدمة المذكورة لا فيما يختص بالجنين لو كان حيا هو المعتمد ع ش قول المتن (وتجب في مال الصبي الخ) قال الشرح في شرح العباب بعد كلام قرره مانصوبه بدعى من قال تجب في ماله أى المحجور وعليه لا على مومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لأن المعنى وجوبه عليه بثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما ألتفه وبذلك صرح القاضي والر واني فقال الصحيح وجوبه عليه وغاط من قال تجب في ماله أى لا عليه حتى لا ينافي ما تقر انتهى اه سم (قوله والمحجور عليه) أى قوله سواء العا في النهاية والغنى (قوله والولى مخاطب الخ) واذ لم يخرجها للولى وتلف المال قبل كمال المولى فيجتمل سقوطها عنه لأنه تلف قبل التمكن اذ لا يصح اخراجها قبل كماله وهل يضمن الولي فيمنع نظرا وينبئ الضمان ان قصر سم وقوله ان قصر له استراة من نحو ما في قول الشارح ومع ذلك ينبئ تقييده بما ذكره بقوله الخ (قوله لانه) أى من مال الصبي الخ (قوله ان اعتقد الوجوب) أى في مالهم نهاية ومضى (قوله سواء العا الخ) عبارة الغنى والنهاية بعد ذكرهما افتاء الفقهاء لا حتى الشرح ولو كان الولي غير مذهب بل عام بما مر فان أزمه ما حكم بها باخر لجهان فواضح كما قاله الاذوى والافلا واجبه كما قال شخصنا الإحباط بمثل ما مر من الفقهاء والاروجه كما قاله أيضا ان قيم الحاكم بعمل عليه كما حكم بأنه ما حكم آخر بخلافه في مذهبه اه قال ع ش قوله مر بل عام بما مر فاقد يشعر هذا بان العا لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتد به في حج والولى مخاطب باخر لجهان سواء العا وغيره وزعم الخ وقوله مر بمثل ما مر الخ أى أن يجب ركانه الخ

لانه في حال الوقف لم يكن مسؤولا به ومن ثم بحث الاسنوي أنه لو انفصل ميتا لم يجب على بقية الورثة لضعف ملكهم (وتجب في مال الصبي والمجنون والمحجور عليه بسقوط الولي مخاطب باخر لجهان سمه وجوبان اعتقد الوجوب سواء العا وغيره وزعم أن العا لا مذهبه ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر

ومن ثم بحث الاسنوي انه لا انفصل ميتا لم يجب الخ) فزعم بان الظاهر خلافه وقد قد الامام بخبر وج الجنين حيا وهو قياس ما ذكره وفيما اذا ثبت الأصلح والأشد اذ زمن خياله ما من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كون الملك موقفا وقد يفرق بالحكم بانتقال الملك للعمل بظاهر او انفصاله بما لا يتحقق معه انتفاء سبق حياته ولا كذلك وفيما لا يفرق زمن خياله ونحوه شرح مر (قوله في المتن) يجب في مال الصبي والمجنون) في شرح العباب بعد كلام قرره مانصوبه بدعى من قال تجب في ماله أى المحجور وعليه ومن ثم قال ابن الصلاح ليس كما قال هذا القائل لأن المعنى وجوبه عليه بثبوته في ذمته كما يقال عليه ضمان ما ألتفه وبذلك صرح القاضي والر واني فقال الصحيح وجوبه عليه وغاط من قال تجب في ماله أى لا عليه حتى لا ينافي ما تقر وفاقد وجوبه في النعمة وجوب اخراجها بعد تلف المال فيها نظرا اه أقول اذ لم يخرجها للولى وتلف المال قبل كمال المولى فيجتمل سقوطها عنه لأنه تلف قبل التمكن اذ لا يصح اخراجها قبل كماله وهل

وذلك انما صكان قبل

تدوين المذاهب واستقرارها  
ولاصرة باعتقاد المسلول  
ولا باعتقاد غيره غير الذي  
فيما يظهر وذلك نظرا بتغير  
في أموال البني لا تأكلها  
الصدقة وفي رواية الزكاة  
وهو مسلسل اعتضد قول  
خسة من الصلابة وبوروده  
متصل من طرف ضعفة  
والقياس على عشرة وظرة  
بده الموافق عليهم الحسم  
أوضح حجة عليه قال ابن عبد  
السلام ولا يعذر من أي  
يرى وجوبه فهو ومثال  
نه الامام عن اخرجها فان  
خافه اخرجها سرا وهو  
ظاهر في امام أو نائبه يرى  
وجوبها أماد المبرهونه  
فينبغي وجوب امتثالها  
حينئذ لا يمتنع بالنسبة  
لاعتقاده الا اذا قلنا ليس له  
حل الناس على مذهبه  
لتعديه حينئذ وكان هذا  
هو لمخاطبة ابن عبد السلام  
ومع ذلك ينبغي تقييده بما  
اذم بفعل على نفسه أنه  
يغرمه ما أخرجه ولو سرا  
وأقرب القول بان الاحتياط  
لولى الحسن أن يؤخرها  
لكماله فيغرمه بها ولو  
يخرجهما فيغرمه الحاكم  
اه والاحتياط المذكور  
بمعنى الوجوب أو بالنسبة  
لصطلها واخراجها مع اذم  
وينبغي للشافعي أن يحتاط  
بامتثالها شافعي في اخرجها  
حتى لا يرفع الحنفية فيغرمه  
وبأن قبيل الصلح ماله تعلق  
بذلك

وله الرفع للحاكم اه عش **(قوله وذلك)** أي قوله لا مذهب للعامة كدي ولا عبرة بالجموع وقالوا لا يادى  
وخلافه لم يكافي **(قوله ولا عبرة باعتقاد المولى)** قد عني في البالغ السبعة وطائرا الجنون بعد البلوغ سم  
**(قوله وذلك)** أي وجوب بالزكاة ماله إلى الخ **(قوله نظير)** إلى قوله قال في النهاية لا تأكله وهو مرسل  
إلى القياس **(قوله نظير استنوخ)** أي لتسوية الخبر المار لهم ولان المقصود من الزكاة سد الحاجة وتطهير  
الملك والماله ما قبل الأداء للنفقات والغرامات وليست الزكاة بمحض عبادة حتى يختص بالمسكين نهاية ومعنى  
**(قوله وفردا يتلخ)** وروحه الدار قطن خمر من ولي يشبهه مال فليخبر فمولا يترك حتى تأكله الصدقة  
نهاية **(قوله والقياس)** مبتدأ آخره قوله أوضع الخ **(قوله الموافق عليهم الحسم)** أي ولم يصح في إساءة  
الزكاة ولا في تأخر اخرجها إلى البلوغ شيء قال الامام أجله أعراف عن الصحابة مشايعها أنها لا تجب معنسى  
**(قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر الخ)** أي في ترك اخراج سم **(قوله وهو مثال)** أي الوضو في ايراد  
مطابق لولى المحجور عليه **(قوله نه الامام عن اخرجها)** أي من ماله وليه نصيب الامام بذلك **(وقوله)**  
فان خافه أي الامام أو من يجلسها سرا **(وقوله اخرجها سرا)** أي محافظة على الواجب بقدر الامكان  
**(وقوله يرى وجوبها)** أي في مال المحجور عليه **(وقوله أماد المبره)** أي الحنفية في ايجاب **(قوله فينبغي)**  
وجوب امتثالها أي ومع وجوب الامتثال ينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة أو أسانم ان تصور حكم بان  
ادعى المسقط المتخصص وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرط علم بعد سقوطه سم عبارة الانعاب وجب على  
الولى أن يطعمه وفي نظر لما تقرر وأن العبرة باعتقاد المولى فلا نظر لامر الامام بما يخالفه وان حاله ذلك في  
اعتقاده اه **(قوله اذ ليس له حل للناس الخ)** أي هو المفيد **(قوله وكان هذا)** أي ليس الامام حبل  
الناس على مذهبه **(قوله فينبغي تقييده)** أي ما قاله ابن عبد السلام من وجوب اخراج مع النهي عنه سحره أو  
سرا **(قوله إن يؤخرها الخ)** أي ان يحسن كماله حتى يكمل فيغرمه بذلك معنسى **(قوله والاحتياط)**  
المذكور بمعنى الوجوب الخ قد عني ما قد يقال لاعمى للاحتياط مع أن اعتقاده صدم وجوب الزكاة  
وامتناع اخراجها له اذ العبرة بكلمة باعتقاد المولى واعتقاده ان لا وجوب سم **(قوله وينبغي الشافعي الخ)**  
عبارة الانعاب ومن الاحتياط أن يستأذن لولى الشافعي مثلا كما شافعي مثلا في اخرجها أو رفع الامر  
إليه بعد اخرجها حتى يحكم بعدم مطالبة المحجور عليه بها اذ اكل وظاهر هذا الاحتياط الذي ذكره  
الفتاى أن اعتقاد المولى انما يدار عليه خطابه وجوب اخراج عليه تاريخه علمه أخرى واما بالنسبة لتعلقها  
بالمال حتى يلزم المحجور اخرجها اذا اكل فلا يعتبر فيه اعتقاد المولى والا لا وجوب على الحنفية عدم اخراج  
ولم يقولوا الا يلزمه ولم يكن في ذلك الاحتياط الذي ذكره الفتاى فائدة بل يكون مجتعلانه اذا فرض أن لولى  
حنفي وأن العبرة باعتقاد بالنسبة لتعلق بالمال أيضا لم يتعاى بالمال شيء فلا يجوز له اخراج ولا يخرج  
المولى اذ اكل وقد ذكر واما بطل على خلافه هذين اه **(قوله لا يخرجهما الخ)** أي فان اخرجها بما  
علمنا بغيره سم ذلك علمه فينبغي مع عدم اجزاء فسقة وانعزاله تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ولو  
أخرج حديثه يفسد كماله الغير سم قد قلنا من وجوب الزكاة يصح اخراجها فينبغي الاعتقاد ما اخرجها  
السابق سم على المسبعة اه عش وقوله فينبغي الخ تقدم عن الانعاب ما يفيد خلافه **(قوله فيغرمه)**  
قد يقال هذا لا يقتضى الوجوب لانه ان رضى بالغرمة سم أي فينبغي أن يرد وجوب الامتثال عدم  
يعني لولى فيه نظر وينبغي الضمان ان قصر **(قوله ولا عبرة باعتقاد المولى)** قد عني في البالغ السبعة وطائرا  
الجنون بعد البلوغ **(قوله قال ابن عبد السلام ولا يعذر)** أي في اخراج فلا يتركه **(قوله فينبغي وجوب)**  
امتثالها أي ومع وجوب الامتثال ينبغي أن لا يسقط وجوب الزكاة أو أسانم ان تصور حكم بان ادعى المسقط  
المتخصص وحكم حاكم بعدم الوجوب بشرط علم بعد سقوطه **(قوله فيغرمه الحاكم)** قد يقال لا يقتضى الوجوب  
لانه أن رضى بالغرمة **(قوله بمعنى الوجوب الخ)** أي فاندفع ما قد يقال لاعمى للاحتياط مع أن اعتقاده  
عدم وجوب الزكاة وامتناع اخراجها عليه **(قوله بمعنى الوجوب)** أي اذ العبرة بكلمة باعتقاد المولى واعتقاده

لزم الانحراج (قوله ولو أخرها المعتقد الخ) لو كان تأخير المعتقد لوجوب بخلاف أن يفرضه الحنفى فهل يكون عذراً فى التأخير في نفسه سم أقول قول الشارح المتقدم ومع ذلك ينبغي تقديره بما إذا لم يغلب الخ صريح في أن ذلك عذر (قوله ولو حنفياً الخ) فيه نظير بل يفرضه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في انحراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه انحراجه وإن كان يعتقد المولى الوجوب أو شافعيًا لم يلزمه أن يعتقد المولى عدم الوجوب لانه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر الاعتقاد نفسه مر اه سم وصرى عبارة عرش قال الزايدى ولو أخرها معتقد المولى وجوباً ثم ولزم المحجور عليه به ذلك انحراجاً ولو حنفياً إذا العبرة باعتقاد المولى اه وهو مخالف لما في سم على المنهج ربما لم يروى عنه ونظر لولاختلف عقيدة المحجور والمولى بان كان الصبي شافعيًا والمولى حنفياً أو بالعكس وقد يقال العبرة فى لزوم وعدمه بعقيدة الصبي وقد وجوب الانحراج وعدمه بعقيدة المولى لكن حيث لم يصح ما مضى حنفى فلا ينبغي للمولى الشافعى أن يخرج زكاته إذا لم يكتف به اه (قوله فيما يظهر) وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعى مثلاً إذا لم يكتف حق كز كاعتد الشافعى دون أبي حنيفة فقلد أبي حنيفة في تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الأمر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذا غاب عنه بعد كماله أنه كشافى لم يلزم كاعتد الشافعى فقلد أبي حنيفة سم (قوله بغشها) أى غش الزكاة المفترجة من مال المولى عبارة الغشى \* (قائدة) \* أغلب السكك عن سؤال صورته كيف تخرج الزكاة من أموال الائتم من البراهم المشوشة والغش فيها إما ملكهم بان الغش ان كان عيالاً أحرقه الضرب والغش فبما صبه وعمل الناس على الانحراج منها اه (قوله ان سارى) أى الغش (قوله وصر) أى فى أوائل باب زكاة النقود (قوله ما فيه) عبارته هناك فلو كان المحجور زاعباً فى الأول أى انحراج قدر الواجب فالصالح نقصت مؤنة السبل المحتاج اليه عن بقية الغش اه وهو موافق لما نقله عن السبكي لأنه سكت عن أخره الضرب (قوله كفر كل لرس) أى بفرضه العتق لانه ليس من أهله فيكفر بالاعطام أو الكسوة لكن يبقى النظر فى أنه بشرط وجوب التكفير مما ليس بالسر بما يفضل عما يحتاج اليه فى العمر الغالب على ما فى المجموع وهو المعتقد فهل يعتبر ساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفه لوجوب النصف الشافعى على ساره فيه فنظر وظاهر إطلاقه الأول فليراجع عرش (قوله وتجب) الى قول المتن وقيل فى النهاية والغنى الا قوله سائى وقوله ولا حائل الى المتن (قوله وتجب فى المصوب والمسروق) أى اذا لم يقدر على زعمها منتهياً ومعنى وهذا تقدير لخل الخلاف (قوله ومنه) أى من الضال (قوله العين الخ) عبارة لنهاية والغنى من غير أودن ولا بدنة ولم يعلم به القاضي اه قال عرش أى أو لم يكن من سوءه الحكم به كان لم يكن محتملاً أو امتنع من الحكم به اه (قوله بان يكون له به) أى بالمجموع منها بقومى (قوله بينة) أى لا تمتنع من ادعاء الشهادة (قوله أو يعلمه القاضي) أى فى سالة يقضى فيها يعلمها بتمتغى أى بان كان محتملاً أى وسهل الاستقلاص بالينة وتعلم القاضي فان لم يسهل بان توقف احتقاصه بما على مشقة أو غير ما لم يجب الانحراج البعد عنه

ولو أخرها المعتقد لوجوب  
أثم ولزم المولى ولو حنفياً  
فما يظهر انحراجها اذا كمل  
وبما يغشها سارى  
أثر الضرب أى المنحراج  
البيو التخليص كقوله السبكي  
ومما فيه (وكذا) يجب  
على (من ملك بعضه  
الحرصا فى الاصح) لتمام  
ملكه من ثم كفر كل لرس  
(و) يجب (فى المصوب)  
والمسروق (والضال) ومنه  
الواقع فى عصر والدون  
المنسى بحمله (والمجود)  
العين وسائى الدين (فى  
الظاهر) لوجود النصاب  
فى الحول (ولا يجب دفعها)  
أى الزكاة (حتى) يمكن  
من المال بأن يكون له به  
بينه أو يعلمه القاضي

ان لا وجوب (قوله ولزم المولى ولو حنفياً فيما يظهر) فيه نظير بل يفرضه بعد كمال المولى أن المدار على اعتقاده في انحراج ماضى قبل الكمال فإن كان حنفياً لم يلزمه انحراجه وإن كان يعتقد المولى الوجوب أو شافعيًا لم يلزمه أن يعتقد المولى عدم الوجوب لانه بالكمال انقطع ارتباطه باعتقاد المولى ونظر الاعتقاد نفسه مر اه وقد يقال قياس قواعد التقليد أن الشافعى مثلاً إذا لم يكتف حق كز كاعتد الشافعى دون أبي حنيفة فقلد أبي حنيفة فى تلك الصورة سقط عنه ذلك الحق فإن كان الأمر كذلك أشكل قوله ولو حنفياً الخ إذا غاب عنه بعد كماله أنه كشافى لم يلزم كاعتد الشافعى فقلد أبي حنيفة لو كان تأخير المعتقد لوجوب بخلاف أن يفرضه الحنفى فهل يكون عذراً فى التأخير فيه نظير (قوله حتى يمكن أو يعود) فيه أمران الأول انه لو جاد بعضه من وجوب تركه فيه فى الحال وإن كان دون نصاب لتمام النصاب بالباقي فى المملوك وكذا يقال فى الغائب الا فى اذا واصل اليه بعضه الثانى انه لو أخر ج قبل التمكن والعود اليه نهله الرجوع عطفاً ولا مطلقاً أو على

لبده عش (قوله أو يقدر هو على خلاصه أى المقصود ويختمونها يتوهمنى (قوله ولا حائل) أى كخسار  
وغلبة وهذرا راجع لكل من الأفعال الثلاثة (قوله ومن عليه الدين موسرا) عطف على اسم يكون وخسره  
لكنه انظاره لموقع هنا ولعله على توهم أنه قال كغير من الشروع أو الدين بدل وسبب الدين ومع ذلك  
بغنى عنه قوله ولا حائل (قوله أو يعوذا به) فيه أمران الأول أنه لو عاذ بعضه ينتفى وجوب تركه في الحال دون  
كان دون نصاب لتعلم النصاب بالبقاء في الملك له وكذلك يقال في الغائب الاتخاذ وصل إليه بعضه الثاني  
أنه لو أخرج قبل التمكن والعوذ السقوط للرجوع مطلقا أو لا مطلقا وعلى تفصيل التحجيل فيعقل نظر ولعل  
الأقرب الأخير سم (قوله إن كانت الماشية مساتمة) لعل صورته أن ياذن المالك للغائب في أسامتها ولا  
فالذي مر أنه إذا أسلمها للغائب بلاز كان فيها عش زاد البعيرى أو يغصبها قبل آخر الحول زمن سير بحيث  
لو تركت فيه بلا كل يضرها وسوم الضالة بأن يقصد مالكها أسامتها وتستر مساتمة وهي ضالة إلى  
آخر الحول لا يلا يشترط قصد الأسامة في كل مرة كقوله العناني اه (قوله ليس عنده من جنسه ما يعوض  
الخ) مفهومه أنه إذا كان من جنسه ما ذكر تحبىز كالماعدا الحول الأول وهذا شامل للماشية تقضيتهما  
لو كانت غفلا من جنس أو ستقابل مثلا وجب كالماعدا الحول الأول منها سم (قوله إذا مضى حول من حين  
دخوله في ملكه) وهو حين العقد إذا كان الخيار له وحده أو لهما ورم البيع سم وعش أى حين  
انقضاء الخيار إذا كان للبايع وحده نهاية معنى (قوله ومن ثم زمة الانخراج حال الخ) أى كالدين الحال  
على ملى مقترنها يتوهمنى (قوله بان هذا) أى جهة التصرف (قوله بل كونه في ملكه) بل لحظ الأبحاث  
كونه الخ (قوله لزوم الانخراج الخ) أى بان لزوم الانخراج الخ (قوله القدر عطفه) أى على التصرف (قوله  
ويشكل على ذلك) أى على ما في المتن من وجوبه كالمشتري قبل قبضه (قوله للثمن القروض) أى  
للبيع (قوله فلا يلزمه) أى البائع (انخراج كانه) أى الثمن (قوله ما لم يستقر ملكه عليه) أى بالاول  
تفصيل التحجيل فيه نظر ولعل الأقرب الأخير (قوله وليس عنده من جنسه ما يعوض قدر الواجب) مفهومه  
أنه إذا كان عنده من جنسه ما ذكر تحبىز كالماعدا الحول الأول وهذا شامل للماشية تقضيتهما لو كانت  
حين غفلا أو ستقابل مثلا وجب كالماعدا الحول منها لو وافق ما يقع في القرض المذكور قبل قول  
المصنف وبنت خاص لها استوفى الله مبنى على ضعفه فاحصو تأمله لكن يمكن تخصيصه بغير ذلك (قوله  
إذا مضى حول من حين دخوله في ملكه) أى وهو حين العقد فيها إذا كان الخيار له وحده أو لهما ورم البيع  
فقد قال في الرض وشرحه في الشرط الثالث كالماتوا شي الحول (فرع) وان باعاه إلى النصاب بشرط  
الخيار له وحكمه بان المالك في زمن الخيار للبايع أى بان كان الخيار له أو موقوف بان كان لهما وفتح العقد  
فيهما ينقطع الحول لعدم تجدد الملك وإن تم أى الحول في مدة الخ في الاول مطلقا أو في الثانية توسيع  
العقد كاه أى المبيع وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجاز فانه كاعليه وحوله  
من العقد ذكره الأصمل اه فقد أفاض هذا الكلام إن ابتداءه باليمن العقد حتى المشتري إذا كان  
الخيار له وسدولا يكون خيار مائة علم إن شاء أطول وفيها ما ياب ذكره العشران فان اشتري فخلا وعرضا  
بشرط الخيار فبدا الصلاح في مده فإلى كانه من المالك فها هو البايع بان كان الخيار للمشتري كان  
الخيار له وأن لم يبق الملك له بان مضى البيع في الاولى وفسخ في الثانية فهو أى إلى كانه موقوف فان قلنا بالوقت  
للمالك بان كان الخيار لهما فن ثبت له الملك وجب أن كاعليه اه وفيه تصريح بان وقف المالك في زمن  
خياره لا يمنع الاعتداء به على من يثبت له ويؤمن ذلك أنه لا يمنع انعقاد الحول في الحول حتى إذا تم العقد  
كان ابتداء حول المشتري منه أى العقد فتمامه وهذا كله ظاهر وانما نبت علمه لا في أمتهن وهم فيه  
(يقى) أنه سألنى أى في الحاشية في خيار الشرط أنه لو استعجى خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما قبل بغلب  
الاول فيكون المالك موقوفاً والثاني فيكون ذلك الآخر مدونه قال في شرح الروض انظار الاول ثم نقل عن  
الزركشي ان انظار الثاني اه (قوله فلا يلزمه طرأ) كالمعالم يستقر ملكه عليه (و بالاولى) إذا لم يقضه

أو يقدر هو على خلاصه ولا  
حائل ومن عليه الدين موسرا  
به (أو يعود) البسمه فيئذ  
ترى للأحوال الماشية  
أن كانت الماشية مساتمة ولم  
ينقص النصاب بما يجب  
انخراجه فإذا كان نصابا  
قطعا وليس عنده من جنسه  
ما يعوض فسد الواجب  
تحبىز كالماتوا شي الحول  
الاول (و) تحبىز على المشتري  
في (المشتري قبل قبضه) إذا  
مضى حول من حين دخوله  
في ملكه لكن من قبضه  
يدفع الثمن ومن ثم زمة  
الانخراج حالا حيث لا بايع  
من القبض (وقيل فيه  
القولان) في نحو المقصوب  
لعدم جهة التصرف فيه  
ويجيب بان هذا ليس هو  
لملحظ الإيجاب بل كونه  
في ملكه لزوم الانخراج  
شرط القدرة عليه سوى  
موجودة وبشكل على  
ذلك قولهم للثمن القروض  
قبل قبض المشتري المبيع  
حكم الانخراج يلزمه انخراج  
و كانه ما لم يستقر ملكه  
عليه

لأن الثمن قبض البسيع غير مستقر وانما خرج كذا أصل مال البسيع بعد ثمانية وخمسة عشر سنة لا يستقر له ملكه عليه بقضه بدليل أن تعدد السلم فيه لا يوجب انتسخ العقد وقد يفرق بأن المشتري متمسك من الاستقرار كما تقرر لولان حبث وفي الثمن الاستقلال بأخذ المبيع بخلاف (٣٣٤) البائع ليس متمسكاً من ذلك لأن قبض البسيع ليس اليه تعلقه بفعل المشتري فلم

يكافئه فان قلت يمكن أن يضعه بين يديه قلنا قد لا يجده وقد يخشى أخذ غاصب أو سارق له قبل تمكن المشتري من قبضه فنظرنا لما من شأنه وأيضاً فالثمن غير مقصود العين كما يعلم مما يأتي في بحث الاستبدال فاشتراط فيه الاستقرار كالإلزام لتمام مشابهتها بخلاف البسيع فان شبهه مقصود فكيف يتمكن من قبضها ويأتي في إصداق الثمن ما يؤيد ذلك (موجب في) الغائب ولا يحسد فيها في الحالين الغائب إلا (ان قدر عليه) بأن سهل الوصول اليه متى مضى زمن يمكنه الوصول اليه فله أنه يحمل في مسدوده ويجب الخروج منه في بلده فان كان سائر الإيجاب الخروج عن معنى يصلح له أو وكيله كما يعتمد ههنا فتولهما في قسم الصدقات ان كان بسادة صرفاً في فخره أقرب البلاد اليه يجوز على ما إذا كان المالك أو وكيله مسافراً مع وقضية قوله في الحال وجوب اخراجه فوراً وهو ظاهر ان كان المالك يعمل لامتساق به وبالمالك أقرب البلاد اليه أو أخته في الامام في النقل وأما غير ذلك فمطلوبه يلزمه التوكيل فوراً من غير حاجة بل لا يتشكل على أخذ القاضي أو الساعي لها من المال لانه يتمتع في القاضي الخروج كذا الغائبين على ما يأتي وبه رد الفري قول الأذري انه ياخذها (والا) بقدر عليه لتعذر السفر انه لمخو عوفاً وانقطاع خبره أو الشك في سلامته

واذا لم يقضه وحال عليه حصول قبض القمطر وانظر اذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض البسيع وقبضه وجوب الخروج لاستقراره سم أي حيث لا حال من قبض الثمن (قوله لان الثمن الخ) عبارة في اليعاب وما دام المبيع لم يقض فلما البائع على الثمن غير مستقر اه (قوله وانما خرج الخ) أي الماسلم اليه وهو جواب سؤال المنشؤه قوله المان المتبوض الخ (قوله وان لم يقض الخ) بينما المفعول من الإقباض وائب فاعله قوله السلم فيه أو الفاعل منه والضمير المستتر للمسلم اليه أو المفعول من القبض والضمير للمسلم (قوله وقد يفرق) أي بين المبيع قبل قبضه والثمن قبل قبض المبيع (قوله كما تقرر) أي في قوله لتمكن من قبضه الخ (قوله لان قبض المبيع ليس الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس الى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في جانب البائع أيضاً فلنأتل سم (قوله لم يكافئه) أي لم يكاف البائع بأقباض المبيع (قوله يمكنه أن يضعه الخ) أي يمكن البائع أن يضع المبيع بين يدي المشتري (قوله فكيف يتمكن) أي يمكن المشتري (قوله من قبضها) أي عن المبيع (قوله الغائب الخ) يعني عن هذا التكليف قول المصنف لا تحي ولا تترك مضمون (قوله لانه) أي في قوله كما يعتمد رافي انها بقوا في (قوله ويجب الخروج عنه) أي عن المال الغائب (قوله في بلده) أي بلده المال ان استقر فيمنه بماهية ومغنى (قوله فان كان) أي المال الغائب نهاية (قوله سائر) أي الى مالكمه بشدتي (قوله حتى يصل الى المالكمه الخ) واذا وصل فهل يجب الخروج في اقرب البلاد الى محل السر وقت الوجوب ان لم يكن به مستحق او في بلد نفسه فيه نظر والاول هو مقتضى قوله الاتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فتولهما الخ سم عبارة عن أي نعت مدلوله مخرج كانه مستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله مر والوجه أخذ من انتفاء الخ اه (قوله ان كان الخ) أي المال (قوله يجوز الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف سم عبارة البصري عتدل أن يكون محجولاً على ما إذا كان مستقر بها اه (قوله وبه رد الفري قول الأذري الخ) اقتصر مر في شرحه على ما ذكره الأذري سم عبارة البصري عبارة الأذري على ما نقله في النهاية المهم الآن يكون ثم سأل أوما كما يأخذ في الحال انتهت وواضع ان مراد اذا كان من ذكر ياخذها باجتهاد أو تقليد صحيح اذ علمت ذلك تبين للمعاني قول الشارع ولا يتشكل الخ وقوله وبه رد الفري اه وذكر الغني عن الأذري غيرنا في الشرح عبارة فان بعد بالمالك عن المالك ومنعنا نقل الزكاة وهو الراجح فلا بد من وصول المالك أو نائبه نعم ان كان هناك ساع أوما كما يأخذ الزكاة دفعها اليه في الحال لانه نقل الزكاة به على ذلك الأذري اه وقوله دفعها اليه الخ صريح في أن من ذكر في باد المالك لا بد للمالك وكلام النهاية قابل للعمل عليه (قوله ولا يقدر) أي قوله وقضية كلام جميع في النهاية وكذا في المغني الاقوله والذي يظهر في المتن

والمال عليه حصول قبض القبض وانظر اذا حال الحول قبل قبضه وبعد قبض البسيع ويقبضه وجوب الخروج لاستقراره (قوله لان قبض المبيع ليس الخ) قد يقال وقبض الثمن ليس الى المشتري لتعلقه بفعل البائع والاستقلال بالقبض عند توفير العوض يمكن في جانب البائع أيضاً فلنأتل (قوله ويجب الخروج عنه في بلده فان كان الخ) ويجب الخروج في بلد المالك ان استقر شرح مر (قوله حتى يصل الى المالكمه) واذا وصل فهل يجب الخروج في اقرب البلاد الى محل السر وقت الوجوب ان لم يكن به مستحق او في بلد نفسه فيه نظر والاول هو مقتضى قوله الاتي فالذي يظهر من كلامهم الخ بل وقوله فتولهما الخ (قوله يجوز الخ) ما المانع أن يكون المقصود به مجرد بيان محل الصرف (قوله وبه رد الفري قول الأذري انه ياخذها) اقتصر

(قوله) المنقل وأما غير ذلك فمطلوبه يلزمه التوكيل فوراً من غير حاجة بل لا يتشكل على أخذ القاضي أو الساعي لها من المال لانه يتمتع في القاضي الخروج كذا الغائبين على ما يأتي وبه رد الفري قول الأذري انه ياخذها (والا) بقدر عليه لتعذر السفر انه لمخو عوفاً وانقطاع خبره أو الشك في سلامته

(فكمغصوب) فان عادله الاخراج لم يمتنع والا فلا والذي يظهر من كلامهم ان العبرة (٣٣٥) فيه وفي نحو الغائب يستحق بخل

الوجوب لا التمكن (والدين  
ان كان) معشراً أو  
ماشية) لا التجارة كان  
أقرضه أو عين شاة أو أسلم  
اليه فيلزم على غيره حول  
قبل قبضه (أو) كان (غير)  
لازم بخل كآية فلا زكاة  
فيه لان غلبته في المعسر  
الزهر في ملكه لم يوجد في  
الماشية السوم والسوم فيما  
في الزمة بخلاف النقدان  
الصلة فيه النقدي وهي  
حاصلة ولان الجائر بقدر  
من هو عليه على اسقاطه  
حتى شاء وقضى كلامهم في  
مواضع أن لا يلزم  
حكمه حكم اللزوم وخروج  
بخل كآية امالة المكاتب  
سده بالنعوم فيجوز قبله  
لازم (أو عرضاً) للتجارة  
(أو نقداً) فكذا في القديم  
لا يجب فيه لانه غير ملكه  
(وفي الجسد بان كان حالاً)  
ابتداء أو انتهاء (وتعذر  
أخذ له اسرار وغيره) كطل  
أو غيبة أو جهود ولا يثبت  
(فكمغصوب) فلا يجب  
الاجراج الان قبضه ما لم  
تعلق به وهو في الغيبة  
فان حتى يتعلق به حتى  
المستحقين فلا يصح الامراء  
من قدره امانة (وان تبسر)  
بان كان على يترسلى  
بأذن أو واحد وبه يثبت أو  
يعله القاضى (وجبت  
تركه في الحال) وان لم  
يقبضه لانه قادر على قبضه  
فهو كآية وقضى كلام

(قوله) فان عادله) عبارة النهائية والمغنى فيأتي فيه ما علمه القدرة في الواضعين اه (قوله فيه) أى  
المغصوب برشيدى (قوله يستحق بخل الوجوب) أى ان كان به مستحق ومنه كآية الشبهة أو آية التمثيل  
التي هي المال ويعلى فلو تقرر الدفع النعم بعد وصوله الى المالكه فتمت وجوب راسه لتسحق في أقرب بلد  
لموضع المال وقت الوجوب أو دفعه الى قاضى يري جواز النقل وهذا أقرب وألا فاستحقاق بقر بخل اليه  
عش قول المتن (والدين الخ) (تنبه) حيث وجبت زكاة الدين فهل العبرة به حتى يلد البائى أو يلد الدين  
لاهل بخل المال لانه في ذمته فظهر وبه الثاني سمويه نظير عبارة العبري قال سمويه يعتبر بلد الدين أو  
الدين المتجه الثاني ثم رأيت مر اعتمادى باب قسم الصدقات أن العبرة بلد الدين وأنه لا يمتنع في  
باده بل صرفته في أى بلد أراد مع ملا ذلك بان التعلق بالذمة ليس بحسب ساحتى يكون له محل معتبر ما لم  
شورى به اه (قوله) كان أقرضه أو عين شاة الخ) أو خمسة أو سق من تمر أو بر (قوله الزهر) هو يدو الصلاح  
وهو بغض الزاى وسكون الهاء مخففة وضعها مع تشديد الواو عش (قوله) ولان الجائر الخ) عبارة المغنى وأما  
دين السكينة فلا ن للعداء عاقبة متى شاعروا بذلك أنه لو كان السيد على المكاتبين أى من المملعة  
لا زكاة فيه وأنه لو أحال المكاتب تبسده بالجزم على شخص أن الزكاة تجب على السيد هو ذلك لانه يسقط  
بتجيز في الأولى دون الثانية اه (قوله) أن لا يلزم حكمه الخ) معتمدى كثر البيع في مدة الخطر لغير  
البائع عش (قوله) فتجب قبله لازم) أى ولا يسقط عن ذمة الحال عليه بتجيز المكاتب بنفسه ولا يسقطه فان  
كان السيد على مكاتبين من معاهله وبجزم نفسه سقط كآية به شيئاً للشهاب الرملى شرح مر اه سم وقد قدم  
عن المغنى ما وافقه قال عش قوله مر وبجزم نفسه سقط أى ولا زكاة فيقبل تجيز المكاتب بنفسه  
لسقطه بتجيز نفسه فكان حكمه المكاتب اه (قوله) لانه غير ملكه) أى حقيقة فاشهد من المكاتب معنى  
(قوله) ولا يثبت) أى ولا نحو هاتما يأتى من شادو وبيناً أو علم القاضى عش (قوله) فلا يجب الاخراج الخ) ولو  
كأنه مقره في الباطن وجبت الزكاة دون الاخراج فمعاذ الله في الشامل من يقوم معنى (قوله) وبه يثبت أو يعلى  
الخ) أى وسهل الاختصاص ما فاقان يسهل بان توقف استغلاصه على مسقة أو غير ما لم يجب الاخراج  
الأبعد عليه عش (قوله) أو يعلى القاضى) أى وقتنا يقضى بعلمه معنى (قوله) وقضى كلام جمع الخ)  
أعنه مر اه سم (قوله) ان من القدرة الخ) أى فيجب الاخراج حالاً عش (قوله) ما لو تيسر له الظفر  
الخ) هذا ظاهر اذا تيسر الظفر بقدره من جنسه أما لو لم تيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يجب له وجوب في الحال  
اذهو غير ممكن من حق في الحال لانه لا يملك ما يخذله ويتع على الانتفاع به والتصرف فيه بغيره لانه  
قد ربحه من غيره فلا يصل الى حقه الا بعد البيع مر اه سم (قوله) وهو متجه) وقال النهائي بخلاف المغنى قول  
المتن (أو وجلاً) عبارة الرضى وشرحه الأبان كان موقلاً ولو على ملى بأذن أو حالاً على معسر أو غائب أو  
مماطل أو واحد ولا يتوقف على القاضى فعند المقرر على القبض يلزم ما خرجها كالمطل ونحوه اه فيه  
تصريح بأنه لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل بصورة الموقل وبعبارة البهية وشرحها  
والحال لانه يملكه ما لم يملكه قبضه اذا كان الدين مديداً مانع سوى الاجل انتهت اه سم وبأنى عن النهاية

مر في شرحه ما ذكره الاذرى (قوله) والذي يظهر من كلامهم الخ) أعنه مر (تنبه) حيث  
وجبت زكاة الدين فهل العبرة يستحق بلد البائى أو بلد الدين لانه بخل المال لانه في ذمته فظهر وبه الثاني  
(قوله) فتجب قبله لازم) أى ولا يسقط عن ذمة الحال عليه بتجيز المكاتب بنفسه ولا يسقطه فان كان السيد  
على مكاتبين من معاهله وبجزم نفسه سقط كآية به شيئاً للشهاب الرملى شرح مر (قوله) وان لم يقبضه  
كذا مر (قوله) وقضى كلام جمع الخ) أعنه مر (قوله) ما لو تيسر له الظفر بقدره الخ) هذا ظاهر اذا  
تيسر الظفر بقدره من جنسه أما لو لم تيسر الظفر الا بغير جنسه فلا يجب له وجوب في الحال اذهو غير ممكن  
من حق في الحال لانه لا يملك ما يخذله ويتع على الانتفاع به والتصرف فيه بغيره لانه قد ربحه من غيره  
فلا يصل الى حقه الا بعد البيع مر (قوله) المتن (أو وجلاً) عبارة الرضى وشرحه الأبان كان موقلاً ولو

جمع ان من القدرة ما لو تيسر له الظفر بقدره من غير ضرر وهو متجه وقيل ان التباين من كلامه مخرجه (أو وجلاً)

ثانياً على معنى حاضر  
(فالمذهب انه كصوب)  
فلا يجب الدفع الابدقيته  
(وقيل يجب دفعها قبل  
قبضه) كتابا يسهل  
احضاره و رد قبا به بقوله  
يسهل احضاره فانه الفارق  
يشعرون المؤجل وقوله  
قبيل قبضه هو ما ذكره  
وزعم الاسوي ان الصواب  
قبل حله وسابقا تعلق  
الزكاة بعين المال فعلق  
على المستحقين من الدين  
ما يجب لهم ومع ذلك يدعى  
المالك بالكل ويختلف  
عليه لانه ولاية القبض  
ومن ثم لا يجب ان يملكه  
بل انه يستحق قبضه فله  
السبكي وهو اوجح قول  
الاخرى تختص الشركة  
بالاعان وبحت السبكي  
أضاً انه ينبغي لصاحبها  
غلب على نفسه ان المالك  
لا يردى الزكاة مما قبضه  
ولا اذا اقبل ان يترج قدرها  
ويشرفه على المستحقين ولا  
يجوز جعل دينه على معسر  
من زكاته الا ان قبضه منه ثم  
فواها قبل اوعم الاداء اليه  
أو يعطيه من زكاته ثم  
يردها اليه عن دينه من غير  
شرط

والغنى ما واقعته وبقيده أيضاً ما قدمه الشارح من أن الحال انتهت كالحال ابتداء في التفضيل السابق وأما  
ما ذكره في شرح فالذهب أنه الخ فغير دين ما يقيد المترا كنهما بما قدمه في شرح ولا يجب دفعه ما ساق  
يعود (قوله ثانياً) الى المتن في النهاية (قوله ثانياً) ولو كان الدين لا غير أنه نذر أن لا يطالب به الابدسية  
أو أوصى أن لا يطالب به الابدستين من مونه وهو على ملى بأذ لا واجبه أنه كالمو جل أعذر القبض خلافا  
للجلال البلقني شرحه وقوله فالوجه الخ هذا ظاهر ان نذر أن لا يطالب به لا بنفسه ولا بوكيله أمالاً أقصر  
على نذر أن لا يطالب به وتسير التوكيل وكل على مقرملى بأذ فالوجه وجوب ترك كتيبه في الحال امره اه سم قال  
عش قوله مر فالوجه أنه كالمو جل أى فلا يجب الزكاة الابدع فراغ المدة وسهولة الاخذ وأوصوله ليداه (قوله  
فلا يجب الخ) عبارة النهاية فغيبها اه (قوله لا بدقضية) أى أو حاوله وسهولة أخذه كما مر عن الر وض  
والهبة وشرحها عبارة سم قوله الابدقضية قديقال قياس قوله قبله وان لم يقبضه أنه هنا كذلك اه  
قول المتن (قبل قبضه) مراده به قبل حله فان هذا الوجه يحل اذا كان على ملى عولاً مانع سوى الاجل و... ثم  
فتى حل وجب الاجراخ قبض أولان به ومعنى (قوله ودالخ) يشمل سم (قوله بينه) أى الغائب (قوله  
وسبق الخ) عبارة المغني والنهاية فائدة قال السبكي اذا أوجبنا الزكاة للدين وقتاً متعلقاً بالمال تعلق شركة  
انقضت أن تلك باب الاصناف أربع عشر الدين في ذمة الدين وذلك يحرق أن أمور كثيرة واقع فيها كثير من  
الناس كالصوى بالصدق والدون لأن المدي غير مال الجميع فكيف يدعى به أن الة القبض لاجل أداء  
الزكاة فتصالح الى الاحتراز عن ذلك في الدعوى واذا حلف على عدم المسقط ينبغي أن يحلف أن ذلك بان في  
ذمة ابن حين علقه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين خلقه ولا يقول انه باق له انتهى ومن ذلك أيضاً ما علق  
الطلاق على الاراعن مسداً قها وهو نصاب وقد مضى على ذلك أحوال فأمر انصافه فانه يقع الطلاق لانها  
لانك الاراعن جمعه وهى مسئلة حسنة فتعطين لها فاشيا كثيرة في وقوع اه قال عش قوله مر فتحتاج  
الى الاستحراز الخ أى كان يقول في ذمة كذا ولا به قبضه وقوله مر على الاراعن صدقها خرج بذلك ما  
علق ملاقا على ابراهيم بن بعض صدقها حيث أبرأته سموي في ذمة الزوج قدر الزكاة وقوله مر  
وهو نصاب خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من يتسما بكميل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب  
وقوله مر لانها لانك الاراعن أى وطريقها ان تخرج الزكاة من غيره ثم تبرع به عش (قوله ومن ثم  
لا يحلف الخ) أى ولا يدعى أنه سم (قوله وهو أوجه) وقاله في النهاية والمغني (قوله تختص الشركة) أى شركة  
المستحقين (بالاعيان) أى ولا توجد في الدين (قوله أن يترج الخ) فاعل ينبغي (قوله على معسر) أى  
من يستحق الزكاة (قوله ولا يجوز الخ) أى ولا يجوز أن يضاعى للصحيح وقيل يجوز ثم يكلو كن ودعية فتعينا  
(قوله من غير شرط) متعلق بقوله أو يعطيه عبارة فتعينا الا ان قال المدين لصاحب الدين ادفع لى من زكاته  
على ملى بأذ أو لا على معسر أو غائب أو مما طل أو جاحد ولا ينبغي لم يعلم القاضى فتعد القدرة على القبض  
يلزم إيجابها كالضال ونحوه اه فقه تصرح بان لا يتوقف على نفس القبض بل يكفي القدرة وهو شامل  
لصورة المؤجل وعبارة الهبة وشرحها والمجلد ينه المؤجل وان لم يقبضه اذا كان المدين مسلماً ولا مانع سوى  
الاجل اه وصورة الارشاد وحول بقدرة أى مع قدرة على استيفائه قال الشارح في شرحه ما كان على ملى  
حاضر بأذ أو جاحد عليه بينة أو يعلم القاضى أى على غيره وقبضه اه (قوله فلا يجب الدفع الابدقضية)  
قديقال قياس قوله قبله وان لم يقبضه هنا كذلك لأن بفرض هذا غير المقتضى أه (قوله في المتن) وقيل  
يجب دفعها قبل قبضه) مراده قبل حله شرح مر (قوله ودالخ) تأمل ولو كان الدين لا غير أنه نذر  
ان لا يطالب به الابدسية أو أوصى أن لا يطالب به الابدستين من مونه وهو على ملى بأذ فالوجه انه  
كالمو جل أعذر القبض خلافا للجلال البلقني شرح مر قوله فالوجه الخ هذا ظاهر ان نذر أن لا يطالب به  
لا بنفسه ولا بوكيله أمالاً أقصر على نذر أن لا يطالب به وتسير التوكيل وكل على مقرملى بأذ فالوجه وجوب  
تركيته في الحال مر (قوله ومن ثم لا يحلف أنه له ولا يدعى أنه له



(ولا يخفى الذين) الذي في ذمة من بيده نصابا كغيره جلا ولا لله تعالى أولا دي (وجوبها) (٢٣٧) عليه (في أظهر الأقوال) لا إطلاق

النصوص الموجبة له والوجه  
مالك لنصاب نافذا التصرف  
في موقوفه لا على الدين  
بنصاب وجبته كأنه قطعاً  
كلو كان له ما فوضه غيره ما رده  
والثاني يمنع مطلقاً (والثالث  
يمنع في المال الباطن وهو  
الخقد) الضريب وغيره ومنه  
الركاز (والعرض) وركاة  
القطر وحدها لان الكلام  
في ترك المال بالدين وما  
تكموا على ما يشبهها ولو  
بغير القياس وهو أنه  
أن يؤدي بنفسه كركاة  
المال الباطن ذكرها فلا  
وقع للاستوى دون الظاهر  
وهو المواشي والزرورع  
والثمار والمعادن وتروذه  
على قوله التذلل لانه لا يسمى  
نقداً الا بعد التقليل من  
التراب ونحوه لانه ينمو  
بنفسه بخلاف الباطن  
(ففي الأول) أظهر (لو  
يجر عليه دين لمحال الحول  
في الجرف فكمه صوب لان  
الجرف لا يمنع من التصرف  
كل ما سائله وبين ما له  
فان عادله مالاً بأمره أو  
نحوه أخرج لما مضى والا  
فلا هذا لان ما يعين القاضي  
لكل غيرهم عيناً ويكتنه  
من أخذها على ما يقتضيه  
التقسيم طافاً فقل ولم يتفق  
الاخذ حتى حال الحول فلا  
ركاة قطعاً لصعيب مالك  
حينئذ وقده السبكي

وشرط الدفاع أن يقضه مذكور في دينه فلا يجوز له ولا يصح قضاءها بها اهـ وهو ما لم أن طلب الذين الركاة  
ليس بقدر قول المتن (ولا يخفى الذين) أي وان استغرق النصاب نهاية (قوله الذي) الى قوله وان اعتبره  
في النهاية وكذا في الغني الأوله ولما تكلموا في فلا اعتراض وقوله ولا ترد لانه (قوله الله تعالى) أولاً دي  
من جنس المال أولاً والوجه الحاق دين الضمان بالدين بما في الدين نهاية في معنى قال ع ش انما قيد مر  
بالذين لقوله الاوجه حقه حيث لا ترد لزجوعه بما أضافه فالدين الذي ضمنه على غير محكمه حكم مال من من  
الدين قطعاً اهـ (قوله غير ما رده) أي من المال الزكوي نهاية (قوله والثاني يمنع) أي يمنع وجوب  
الحق نهاية (قوله مطلقاً) أي في المال الباطن والمال الظاهر (قوله ومنه) أي من النقد وقال الغني ومن  
الباطن الركاز (قوله ولما تكلموا الخ) أي في بحث أدعاء ركاة كركي وذلك جواب عما قيل في  
ذكرها هنا (قوله على ما يشبهها الخ) أي ركاة الظاهر قال سم كيف يشبهها ما منع قولهم فيه ركاة  
المال الباطن اهـ أقول أشار الشارح الى دفعه بقوله ولو بطريق القياس (قوله وهو الخ) أي ما يشبهها  
وقال الكركي أي التكلم اهـ (قوله ذكرها) أي في تفسير المال الباطن ثم لانها منه ثم لانها كركي  
(قوله فلا اعتراض عليه) أي على المصنف (قوله دون الظاهر الخ) حال من قول المصنف في المال الباطن  
(قوله ولا ترد هذه) أي المعلن (قوله لانه الخ) على ما يفهم قوله دون الظاهر أي يمنع في المال الظاهر لانه  
الخ (قوله بخلاف الباطن) أي فانه انما ينمو بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في قضائه  
نهاية بمعنى (قوله أو نحوه) أي كقضاء الغير به (قوله والا فلا الخ) ولو فرق القاضي ما له من غير ما له فلا  
ركاة عليه قطعاً والملك ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحدان كاتنجر وحجها  
عن ملك الموصي وضعف ذلك الوارث الموصي له لعدم استقرار ملكه نهاية وأسسني أي ملك كل من الوارث  
والوصي له أموال الوارث فلا خيال قبول الموصي له وأما الموصي له فلا خيال لعدم قوله عرض (قوله فلا  
ركاة قطعاً الخ) عبارة شرح الرض أي والغني فلا ركاة عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لصعيب ملكه  
وكونهم أحق به وهو ظاهر فم إذا أخذوه بعد الحول فلور كونه فبنيق أن يلزم مال كاة لتبين استقرار  
ملكه اهـ وسأني في التبيين ما يتعلق بهذا الأخير سم وأشار النهاية الى شرح الرض بعينه والأوجه  
عدم الفرق بين أخذهم بعد الحول وتركهم ذلك أي المال لهم عبور عليه بخلاف البعض المتأخرين  
اهـ (قوله وقده الخ) أي عدم لزوم كاة في المال المقسط المذكور (قوله وهو متجه) اعتمد ذلك مر  
اه سم (قوله مقتضى ذكر) أي قوله هذا الذي يعين القاضي الخ (أنه لا ركاة وان لم يأخذوه) تقدم عن  
(قوله ولما تكلموا على ما يشبهها وهو الخ) كيف يشبهها ما منع قولهم فيه ركاة المال الباطن (قوله  
دون الظاهر وهو الخ) والوجه الحاق دين الضمان بالدين بما في الدين شرح مر (قوله فلا ركاة  
قطعاً) عبارة شرح الرض فلا ركاة عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك لضعف ملكه وكونهم أحق  
به وهو ظاهر فم إذا أخذوه بعد الحول فلور كونه فبنيق أن يلزم مال كاة لتبين استقرار ملكه اهـ  
وسأني في التبيين ما يتعلق بهذا الأخير ثم قال في شرح الرض ثم عدم لزومها عليه قال السبكي انه ظاهر  
ان كان من جنس دينهم والا فكيف يمكنهم من أخذها بلا سم أو نحو ذلك الخ اهـ أي فان لم يكن من  
جنس دينهم وجبت كاة ولا يجب الاخراج الا عند التمكن (قوله وقده السبكي الخ) اعتمد ذلك مر (قوله  
تنبه مقتضى ما ذكره لان كاة وان لم يأخذوه الخ) والوجه في شرح مر عدم الفرق بين أخذهم  
له بعد الحول وتركهم ذلك ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحدان كاتنجر  
نظر وجها عن ملك الموصي وضعف ملكه الوارث والموصي له بعدم استقرار ملكه وانما لزم المشتري  
اذا تم الحول في زمن الخبار واجبر العقد لان وضع البيع على الزم وتمام الصبغة فلو جد فيمن ابتداء  
المالك بخلاف ما هنا شرح الرض (قوله وينافيه ما يأتي في الاجرة انه الخ) أقول وينافيه ما تقدم في الحاشية

(٤٣) - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) - والاصح في ما اذا كان عينه لكل من جنس دينه والا فكيف يمكنهم من غير جنس من  
غير بيع أو نحو بيع وهو متجه وان اعتبره الاذرع (تنبه) مقتضى ما ذكره لان كاة وان لم يأخذوه وينافيه ما يأتي في الاجرة انه يتبين

الاستقرار بثبوت الوجوب  
وقد يفرق بأن الماتع ثم  
عدم الاستقرار المقضي  
للضعف وقديان زواله  
والماتع هنا يتعلق بحقه به  
المقضي للضعف أيضا بعدم  
أخذهم له بعد الحول  
لا تفرق ذلك التعلق من  
أصله وانما الرفع استمراره  
فالضعف موجود إلى آخر  
الحول أخذوا أو تركوا  
فناوله (ولو اجتمع ركعة)  
أو جاز أو كفارة أو تدين (ودين  
أدى في تركه) وضاعت  
عنها (قدمت) الزكاة أو  
نحوها ما ذكرنا سبق  
تعلق غيرها عليها للغير  
الصحيح فدين الله أحق  
بالفضله ولأنها تصرف  
للاذى فيمحق أدعى مع  
حق الله تعالى أم الجزية  
والدين يستويان لأنها وان  
كانت مستغلة تعالى فيها معنى  
الاجرة (وقول الدين) لأن  
حق الأديب في على  
المضايقة فوجا يقدم التود  
على قتل نحو الرد وقديان  
حدود الله سبحانه على اللزوم  
ما أمكن والزكاة فيمحق  
أدعى أيضا كما تقرر (وفي  
قول يستويان) فيوزع  
المال عليها لأن حق الله  
تعالى يصرف للاذى فهو  
المنع به ولو اجتمعت الزكاة  
ونحو كفارة قدمت الزكاة  
أهل تعلق بالدين بان بقي  
المنصب والأمان تلف بعد  
الوجوب والتمكن استوت  
مغيرها

النهاية اعتمادا على المعنى والمعنى اعتمد على خلافه (قوله) أي في الاجرة (قوله) وقديان زواله (عليه منع  
ظاهر لأنه بنسب السنة الأولى مثلاً في مثال الاجرة الأولى فلم يبين أن العشرين التي هي أجرة تلك السنة كانت  
قبل النسيان مستقرة حتى يقال إنه بان زواله بل العشرين المذكور وموصوفة بعد النسيان يكونها قبل النسيان  
كانت غير مستقرة غاية الأمر أن هذا الوصف انقطع بالنسيان لأنه بالنسيان تبين انقضا قبله فهو على وزان  
ما ذكر في مسئلة الخمر من ارتفاع الاستقرار دون الأصل ويمكن أن يفرق بان المال هنا يصدد أخذ الغرماء له  
والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستأجر بل بصدد الاستقرار سم (قوله) أو جاز (قوله) أو كفارة (قوله) أو تدين (قوله) أو  
في النهاية الاقوله والزكاة فيها إلى المتن وكذا في المعنى الاقوله لأنها وان كانت إلى المتن (قوله) أو جاز (قوله) أو  
أو جاز الصديقتها وموتى قول المتن (ودين أدعى) أي ولو زكاة فطر على الدين بها يتوقف وتقدم في الشرح وقفا الشيخ الاسلام خلافاً (قوله) ودان  
سبق تعلق غيرها (الح) أي وان تعلق الدين بالدين قبل الموت كما هو منها يتوقف (قوله) فيها معنى الاجرة  
عبارة عنها بالمعنى فيها معنى الاجرة اهـ (قوله) معنى على المضايقة أي لا احتياجه وافتقارها يتوقف على  
(قوله) ورد بان (الح) ثم مشوش (قوله) على الدرء أي الدفع كردى (قوله) والركعة فيها (الح) انظر الح  
الذي ذكر معها سم وقد يقال الغالب فهو موجود حتى أدى أيضا كخود الممتنع والجنانية (قوله) كا  
تقرر) أي تنافي قوله ولأنها تصرف (الح) (قوله) ونحو الكفارة) أي من حقوق الله تعالى (قوله) بان  
بق النصاب) أي كله أو بعضها بما يتوقف (قوله) فيوزع عليها (الح) أي عند إمكانها بما يقال عـ  
أما إذا لم تكن التوزيع كان كل ما يخص الحج قد سلبت لأبى فله يصرف للممكن منها ما فلو كان عليه  
زكاة وجب له وجود أكبر منى بما يخص الحج صرفه كالمزكاة أو بالاجتماع التي كاتع غير الحج من حقوق  
الله تعالى كالنذر والكفارة وجوابه يد فيوزع الحاصل بينها ولا يبقى النقص في إمكان الجزية  
دائما بخلاف الحج وكما اجتماع التي كاتع الحج اجتماع الحج بقية الحقوق فيوزع الواجبات أمكن على  
الحج وغيره والاصرف لغير الحج ثم ما يخص البصيرة عند التوزيع إذا كانت اجتماعا ولم يفصل بينهما بوجوبية  
هل يشترط به بعضها وان قل ويقتضى ولأن اعتناق البعض لا يقتضي كفارة في نظر والظاهر الثاني وينقل  
إلى الصوم فيخرج عن كل يوم مـ اهـ وقوله والاصرف لغير الحج انظر لوزاد عن الغيرى هل يصرف  
الزائد إلى الورث ولهم التصرف فيه أو يؤخر لاحتمال أن يوجد من رضى به أو كفى الحال (قوله)  
قدمت الزكاة (الح) أي على دين الأذى ولو اجتمعت الزكاة وحقوق الله تعالى وضاق المال عنهما فسقط  
أن أمكن كما فعل به فيمحق اجتماع في الزكاة كما تقدم عـ (قوله) فتقدم) أي الزكاة ولو ملك نصيبا  
فسد التصرف به أو بشئ منه وأوجه صدقة وأصحية قبل وجوب الزكاة فيه فلا زكاة فيه وان كان ذلك

فما إذا كان الحار الممتنعين ثم فسح العقده له يلزم البائع الزكاة بل قد يقال أن الوجوب هنا إلى الحكم  
عكس المفسر ظاهر أمثاله الآن يفرق بان تسلط البائع أقوى من غيره ولكن من ابتاعا للدين ودفع  
الدين عنه بمجرد التخصي لفظاً وأفعلاً لا صرفه بخلاف المفسر واحتراز بقول جعفر دفع الحج عما يقال  
المفسر يمكن من ابتاعه ملكه ودفع الغرماء بنحو الاقتراض وتوفيقه لأن ذلك غاية العسر بل الغالب تغذره  
فلنأمل (قوله) وقديان زواله (الح) عليه منع ظاهر لأنه بنسب السنة الأولى مثلاً في مثال الاجرة الأولى فلم يبين أن  
العشرين التي هي أجرة تلك السنة كانت قبل النسيان مستقرة حتى يقال إنه بان زواله بل العشرين المذكور  
موصوفة بعد النسيان يكونها قبل النسيان كانت غير مستقرة غاية الأمر أن هذا الوصف انقطع بالنسيان لأنه بالنسيان تبين انقضا قبله فهو على وزان  
بالتام تبين انقضا قبله فهو على وزان ما ذكر في مسئلة الخمر من ارتفاع الاستقرار دون الأصل ويمكن أن  
يفرق بان المال هنا يصدد أخذ الغرماء له والاجرة ليست بصدد الرجوع للمستأجر بل بصدد الاستقرار  
(قوله) قدمت الزكاة (الح) أي على الدين وان تعلق بالدين قبل الموت كما هو منها يتوقف (قوله) بان (الح) انظر الح  
فيها حتى أدى أيضا) انظر الحج الذي ذكر معها (قوله) بان بقي النصاب) أي أو بعضها مـ (قوله)

فيوز عليهم او يخرج بغيره اجتماع ذلك على حى ضافه فان لم يحجر عليه فثبت ان كانه زوايا الاقدم حتى الاذي من ايامه يتعلق بهي  
بالعين تقدم مطلقا (والغنية مقبل القيمة) وبعد الحيازة وانقضاء الجرب (ان اختار (٢٣٩) الغائون)

في النية اول زمان لم يلج لم يمنع ذلك ان كانت له لبقاع ملكه منها يتوهمنى قال ع ش وان كان ذلك في النية اى  
أصله في النية ثم من ما يبدع منه اه (قوله مطلقا) اى جري عليه أم لا ع ش ورشدى (قوله) وبعد  
الحيازة وانقضاء الجرب كذا في النهاية والمغنى (قوله) اى اختيار الى قوله نعم في النهاية لا قوله توجد  
الى يكون وكذا في المغنى الا قوله وظاهر كلامهم اى بعدم المال قول المتن (والجيب صنف كوى الخ) اى  
ماشية كانت أو غيرها منها يتوهمنى (قوله) أن توجد شر وطها السابقة قد يقال الشر وطها السابقة  
هى في خلطة الجوار ولا في خلطة الشيوخ كلها فاللائق أن يكون قوله في موضع ثبوت الخلطة لبيان بلوغ  
المجموع نصابا بغير الجنس ثم رأيت قال الاسنوى في شرح ذلك كلاما فيه اشارة قوي فمما قلنا سم ويشير  
الى ما قاله أيضا اقتصار المغنى والنية على المطلوب في تصور الشارع كالمس (قوله) واما يكون الخ عطف على  
توجد (قوله) والواجب هذه الخ اى وان اتى شرط من هذه الشر وطها المتضمنى (قوله) وهو اوصاف  
اى ولو زكو به وتوان بلغ كل نصابا أثنى وايجاب (قوله) لعدم الملك اى على الاعتماد من اشتراط اختيار  
ذلك و (قوله) أو ضعفه اى على الضعف القائل بانها تلك بغير الحيازة فهو موزع على القولين  
يعبرى (قوله) في الاولى اى فى صورة انقضاء الشرط الاول (قوله) بدليل الخ متعلق بقوله أو ضعفه  
فكان الاولى أن يقدم على قوله في الاولى وفى النهاية والمغنى (قوله) وعدم الحول عطف على عدم الملك  
(قوله) وعدم علم كل منهم بما يصبه وكه نصيبه اى فيكون الملك غير معين بالنسبة الى اى صنف فرض وهو  
مسقط للزكاة لاسرائ ان شرطها أن يكون المال له من ايجاب وأثنى وبقره نصابا بالنسبة الى ما يندفع قول  
البصرى قد يقال هذه اللمة متعققة فيما اذا اتحد الصنف وعظم الجلب وكذا المانع أن يظهر كلامهم عدم  
الفرق فلا تشمل اه اظهر الفرق بين جهل العدد وجهل الصنف (قوله) اذ لا زكاة فيه اى فى الجنس  
(قوله) أو بعض الخ عطف على نصاب الخ والضمير قول المتن (لزمه) كانه ولو طما التماز أضاف متنع  
ولم تقدر على خلاصه فكل مقصوب قاله التولى منها يتوهمنى (قوله) واذ اقصدت سومه اى واذ نكت فيه  
أو استتاب من بسومها ع ش (قوله) لانها ملكها الخ فاذا طلقها قبل النحول بها وبعد الحول رجع  
في نصف الجميع ثمانية ان أخذ الساعى الزكاة من غير العين المدة ولم يأخذ شيئا فان طالع الساعى بعد  
الرجوع وأخذها منها وكان قد أخذها منها قبل الرجوع في يفتقر رجع أيضا نصف فمما قلنا وان طلقها  
قبل النحول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولم تكنها نصف شاة عند تمام حوله ان قامت الخلطة والا  
فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب ما يتوهمنى قال ع ش قوله مر رجع اى على الزوجة  
ومثل ذلك يحجرى فيما لو طلع في البيع على جيب بعد وجوب الزكاة فيه فليس له ردقهها الا اذا أخرجها من  
غير البيع فان قبله اشترى وأخذ الساعى الزكاة من رجع بغيره فمما قلنا على المشتري لو جوبه عليه قبل الرد  
ورضا بالتمتع بجزءه مر تفرق الفصقة عليه ولا يلزم من سقوط ما وجب على المشتري عنه وتحمل  
البائع له وقوله مر عند تمام حوله اى الذى يتدأ من الطلاق وقوله مر فلا زكاة على واحد منهما اى  
ما لم يكن عند أحدهما ما يكمل به النصاب اه ع ش وقوله فان قبله المشتري صوابه البائع (قوله) ما تغير  
الساعة اى كالتقد سم (قوله) من كلامه السابق وهو قول المصنف والدين ان كان ما شتاخ كرى

فيوز عليهم او يخرج بغيره اجتماع ذلك على حى ضافه فان لم يحجر عليه فثبت ان كانه زوايا الاقدم حتى الاذي من ايامه يتعلق بهي  
بالعين تقدم مطلقا (والغنية مقبل القيمة) وبعد الحيازة وانقضاء الجرب (ان اختار (٢٣٩) الغائون)

فيوز عليهم او يخرج بغيره اجتماع ذلك على حى ضافه فان لم يحجر عليه فثبت ان كانه زوايا الاقدم حتى الاذي من ايامه يتعلق بهي  
بالعين تقدم مطلقا (والغنية مقبل القيمة) وبعد الحيازة وانقضاء الجرب (ان اختار (٢٣٩) الغائون)

خلطة متعبرة (لزمه) كانه اذا قصدت سومه (أو تحول من الاصدان) وان لم يتجر وطه ولا قبض لانها ملكه بالعدم كما ما باعها بغير الساعة  
فلا فرق فيه بين العين وغيره ثم العشر كالساعة كالمثل من كلامه السابق فاذا أصدتها بغيره أو زرعها بمينا فان وقع الزهو في ملكه الزهوا كانه

وأما السبعة فإلى في القيمة فلاز كما فيها الانتعاش السوم كما في ذكر السبعة أوضاع لبيان اشتراط تعيينها لان في الحوجب عن غير السبعة وكلاصدا في ذلك انقطع الصلح عن دم قال ابن الرقعة عشا وكذا مال السبعة أي بعد فراغ العمل الماسر أنها لا يجب في دين جاز (ولو) كرى (دارا) تلك منعتها (أربع سنين: (٣٤٠) بثمانين دينارا) معينة أو في السنة (وقبضا) لم يستقر ملكه الا على كل من مضى ما يقابلها

من الزين و ذكر القبط  
هنا لنصور الاستقراء  
بعنده بعض مبقائه لكن  
على محاسن أن القدرة على  
أخذ الدين كضيق فيجري  
ذلك هنا وحده (فلا ظهر  
أعلا يلزمه أن يخرج من الا  
نكة ما استقر) دون عالم  
يستقر لضعف ملكه  
تعرضه للسلط بانعدام  
أو نحوه و فارت الصادق  
بأنها الماخلف في مقابلة  
المنافع و هو لا يتعين أن  
يكون في مقابله الاستقراء  
بلوت قبل الوطع و تطهير  
بجو طلاق قبله انما أشأ  
بصرف الزوج المتفذلك  
جسد وليس يفضل لملكها  
من الاصل كإبائه و إذا  
ما استقر و قد ساءلوا  
السبن و أرادوا الخروج من  
ضمير القبط و و بقت  
ملكه على عام المدة (فخرج  
عند عام السنة الأولى نكة  
عشرين و هي تصفدينار  
لأنها التي استقر عليها  
ملكه بالان (و اتعلم السنة  
الثانية كضيق من) و هي  
التي كاهل (السنة) و هي  
تصفدينار (و عشرين)  
و هي التي استقرت الآن  
(لستين) و هي دينار  
(و اتعلم الثالثة نكة

(قوله وأما الساعة الخ) عبارة النهاية والمغنى وخرج بالعين ماقى الساعة فلاز كان لا السوم لا يثبت في الساعة كما  
مرت بخلاف اصداف النعدين تحب فبما الخ كانوا كانت في الائمة اه (قوله كاسر) أى في شرح والذين ان كان  
ما شاع الخ كردى (قوله ذكر الساعة الخ) مقرر على قوله ما غير الساعة الخ (قوله لبيت الخ) ان  
كان عليه انضاح فواضع أو علة فقد يقال لاجلها للعين مع قوله معينا ثم المانع اه أحقر اعرن المعلقون ان  
علم عاشق سم وقد قال المخرج للبيان اجمام موصوف بالعين (قوله لا تنسى الوجوب) عطف على  
بات الخ (قوله ولا كاصداق) الخ التي في النهاية والمغنى (قوله لا تحصى دين جائز) أى ومال الجملة  
قبل فراغ العمل هو دين جائز قول المتن (ولو أكرى دارا أو بيع سني الخ) أى كل سنة بعشرين ديناراً نهاية  
ومغنى (قوله مئة) الى قوله ثم التفرقة في النهاية والمغنى الأقوة لكن علم الى المتن قول المتن (وقبضها) أى  
من المكثرى نهاية يقول المتن (فالاظهر أنه لا يلزم الخ) قال في شرح الروض فرع قال في المجموع ولو لم يثبت  
البارى في أثناء المدة انقضت الاحارة فبما في فقط وثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم الى الزكاة  
كاسر قال المارودي والاصحاب فلو كان أخرج كذا جعب الاجرة قبل الانهدام لم يرجع على آخر جعبه ما عند  
استرجاع قسط ما بين ذلك حتى لم يفي ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اه وأقول لعل فاعل الاسترجاع  
في قوله عند استرجاع الخ المستأجر وعلل المراجع عدم الرجوع المذكور بأنه ليس له ان يدفع للمستأجر حصة  
ما بعد الانهدام من الأجرة ما صدق ذلك الى آخر جعبه من ثلث الحصة سم وما حكاه عن شرح الروض  
ذكره النهاية والمغنى في ذيل القول الثاني الا في المتن وقال عرش قوله م لم يرجع بما أخرجه أى  
شعاه الى هذا القول ثم رأيت سم على عج نقل عبارة شرح الروض ثم قاله وأقول لعل فاعل الاسترجاع في  
قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر وعلل المراجع أنه لو لم يوافق المظاهر قول الشارح م لم يرجع بما أخرجه  
منها الخ اه (قوله انضغف ملكه الخ) أى وحل وطه الجارية بالمغفلة أخرجان الحبل لا يتوقف  
على ارتفاع الضغف من كل وجه نهاية ومغنى (قوله وفارقت) أى الأجرة (قوله وهو لا يتعين الخ)  
عبارة النهاية والمغنى بخلاف اصداف فانهم ملكه بالعقد ملكا بانا دليل أنه لا يستطع جوعها قبل الوط  
وان لم تسلم المنافع لزوج وتشطر الخ اه (قوله نحو طلاق) أى كالفسخ (قوله وقت الخ) في  
عطفه على قوله وأراد الخ حامل (قوله أما إذا تقاوت الخ) عبارة النهاية ومغنى ذلك إذا أدى أن كل من غير  
الأجرة محلا فان أدى الى كاتمن عنهما في كل سنة شاذ ذكرناه ما صادفنا ما أخرج عما قبله وما إذا تساوت  
الأجرة فان اختلف فكل منهما بحسبه لان الأجرة إذا انقضت فزوجة الأجرة المسلمة على أجرة المثل في المدين  
الماضي والمسلمة قبله اه وعبارة المغنى فان قيل أنه بالنسبة الثانية يستمر ملكه على ربع الثمانين الذي هو  
حصة ما في ملكه مستان وانما يخرج عن ذلك السنة الأولى عقب انقضاءه لعدم استقراره أو إذا فكلون  
فذلك المستحق منه نصف دينار قسط حصته وهكذا في السنة الثالثة والثالثة أعجب بأنه أخرج  
الى كاتمن غير الأجرة فان قيل إذا أدى الى كاتمن غيرهما في الحول الثاني في ربع الثمانين بكاه من حين  
أداه الى كاتمن أول السنة لانه ياتي بملكهم الى حين الاداء أعجب بأنه جعل الخارج قبل حلول كل حول  
انضاح فواضع أو علة فقد يقال لاجلها للبيان مع معينا ثم المانع انه أحقر اعرن المعلقون ان مع سابق  
(قوله في المتن وقبضها) قال الاستوى قوله وقبضها لانه ان لم تقبض فان كانت في السنة على الخلاف  
في الذين وان كانت مئة في كاليب قبل القبض ولا بدع القبض من بقائه ما على آخر المدد الا لم يرجع  
لحواله اه وقوله فكل ميسر قبل القبض أى وقد تقدم في قوله والمشتري قبل قبضه الخ وانما يشبهها بالبيع

أربعين) وهي التيز (كاهل) (سنة) وهي دينار (وعشر من ثلاث سنين) وهي التي استقر عليها الملكات وهي دينار  
ونصف (والمعاليع كاهل) (سنة) وهي دينار (وعشر من) وهي التي استقرت الآن (لأربع) وهي دينار  
إيماناً شأوت في دين القدر المستقر في بعضها ونقص في بعضها وأما الذي من عن المنوس فلا تحصى كل عشر من

الألسنة الأولى تقطع ثم التفرقة بين الأخرى من الغبن والغنم مشكلة بقول المجموع عن الشافعي والاصحاب في طر ونخطة الشيوع وداعلى من  
 ونعم أنه الأخرى من الغنم يبين عدم تعليق الزكاة بالعين الأخرى من الفيل لا ينع ثقل الواجب بالعين بل الملك زال ثم جرح وكان هذا هو  
 المحط كون القمولى لما نقل قول البغوي لو كانت أحراراً لربح سنين عشر وثلاثون سنة (٣٤١) لكل حول نصف دينار أخرج

فلَمْ يَنْتِ الْحَوْلُ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ حَقٌّ فِي الْمَالِ اهـ (قوله الاستسالة الاولى) أي وأما في غيرهما فواجب أقل من  
عشرين سم (قوله فلا يجب) أي نصف البئر (قوله الإخراج) مقول القول (قوله بل الملك الخ)  
أي ملك المالكة عن فسور الزكاة (زال) أي بتمام الحول (ثروبع) أي بالإخراج من غير النصاب (قوله  
وكان هذا) أي قول الجمهور (قوله عشرون) كذا بالواو وعلله اسم كان مؤخرًا سم (قوله قول البغوي  
الخ) أي المبني على القول الثاني الاتي (قوله قال) أي القمولى (قوله عليه) أي على قول البغوي  
قوله (لا يجب) أي نصف البئر (قوله الاستسقاء المسحقين) أي أي فتأخروا استدعاء الحول الثاني  
في الإخراج فلا يصح أنه يخرج للسنة الثانية التي تدخل بتمام الأولى ما ذكر سم (قوله ونظر الخ) بتعقيب  
العين و (قوله المخرج) فصلته (قوله فقال هنا) أي في سنة التذرع (قوله لا فرق الخ) أي في كون  
واجب غير السنة الأولى أقل من عشرين (قوله ونهضم الخ) عطف على كلام البغوي الخ (قوله خلاف  
فيه) أي في وجود الفرق بين الإخراجين (قوله واخذ الشراخ) ما ذكر يؤخذ من أصل الرضة بصري  
(قوله منه) أي من كلام البغوي الخ (قوله على ما تقرر) أي قبل قولنا التي فخرج الخ (قوله وكلام الجمهور  
الخ) عطف على كلام البغوي الخ (قوله لا ينعن الخ) خبر قوله والجواب الخ (قوله حصل الاول) أي قول  
البغوي وما وافقه أي قول ابن الرقعة وغيره (قوله على ما إذا الخ) متعلق بالخبر وحى على هذا النهاية والغنى  
الانها سكانا قوله بشرطه كما تقدم (قوله وذلك) أي تعين ما ذكر (قوله المقتضى الخ) أي آخر الحول  
لأنه وقت الوجوب (قوله وأما الثاني فلأنه إذا كان الخ) قد رد عليه من مسئلة التتليان إخراج واجب  
ما استقر من الإخراج خصوصها ولما انقصر النهاية والغنى على الاول (قوله فلا يتعلق) أي الواجب (قوله  
فلا ينعن) أي الجمهور (قوله كان فوق قطعه) بضافة محلى إلى كافوا القوا من كافة القدر الزائد  
على قسط الحول الاول من الإخراج أي كان على فيه كذا أو بعزوه (قوله ينعن) أي يتعيل كذا وكذلك القدر  
الزائد وهو الربع الثاني (قوله لأن الحول لم ينعن الخ) أي لأنهم يستقيم ما خرج عليه وقد يقال  
الاستسقاء كما مر جوابه شرط لزوم الإخراج دون أصل الوجوب والاداء واجب إخراج زائد ربع الثاني مثلا  
لستين (قوله كمسرين الخ) مثال لدون أي كلوا إخراج زائد وعشرين وقسطا الحول الاول خمسة

---

قبل القبض دون التي قبل القبض مع أنها أشبهت لانها من المنافع فالتى شرع الزرع فخرج قال الجمهور  
فإنهم تمت الدار في أثناء الخلية فأنقصت المارة فماتت فقط ويثبت استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم  
بالزكاة كما قال الماوردي أصحابه فلو كان أخرجه زكاة جمع الإخراج قبل الانتهاء لم يرجع بما أخرجه  
منها بعد استقراره فخرج قسط ما بقى لأن ذلك حق (ثم في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره اهـ وأقول لعل  
فأصل الاسترجاع في قوله عند استقراره إخراج المستأجر وعلل بالزمين عدم الرجوع ما ذكره أنه ليس له أن  
يذيق للمستأجر حصة ما عدلته بما من الإخراج فاستدركه الثاني أخرجه من تلك الحصة (قوله  
الاستسالة الاولى) أي وأما في غيرهما فواجب زكاة أقل من عشرين (قوله لو كانت أسرة الاربع سنين  
عشرون) كذا بالواو وعلله اسم كان مؤخرًا اهـ (قوله الاستسقاء المسحقين) أي أي فتأخروا استدعاء  
الحول الثاني إلى الإخراج فلا يصح أنه يخرج للسنة الثانية التي تدخل بتمام الأولى ما ذكر (قوله ينعن  
حاصل الاول وما وافقه على ما إذا أخرجه من غيرهما) أقول في جل الخ على هذا نظر من وصول الاول أن  
تقسيمه بالتام في قوله فخرج عند تمام الاستسالة الاولى الخ ثانياً للتجمل المهم الآن فعل التمام في  
مشارف التمام والثاني أن أن أراد أنه يتعين على كل سنة ما يجب إخراج عند عملها قبل دخولها أي فمما إذا

وعشرون كردى أى بان كانت الاحوة مثال المتن مائة **(قوله فان كان بعدمضى أو بعة أخماس الخ)** يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزع على أجزاء الحول بل كل جزء منها يجب بشم جميع الحول فمضى أو بعة أخماس الحول لاوجب أو بعة أخماس الزكاة ولا شيئاً منها سم **(قوله لان من لا يعلم الخ)** انظر من أين لم عدم العلم الخ اخرج دون القسط قبل مسمى الاربعة الاخماس سم وعبارة الكردى يعنى بمقتضى انفساخ الاحوة قبل تمام الحول فيسقط ما قد انقضى ماضى من الحول ويسقط ماضى دون النصاب يقال فلو كان قسط الحول الاول عشر بن كفى مثال المتن لايجوز التحصيل لذلك لاننا قول المراد بالتحصيل فى مثال المتن اخراج قبل تمام الحول فقوله بشرطه إشارة الى هذا الوافق بتقدير المتن بالتمام اه  
أى فالتمام فيه محمول على مشاركة التمام **(قوله لايجوز تمام الخ)** قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتل زوال الملك كالتماثل فيه وبين من لا يعلم ذلك كالتماثل فيه ولو منع احتمال الزوال والمنع فى الملك المستقر ايضا لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التحصيل مع ما قلنا سائل سم وقوله لثبوت الاحتمال مع الاستقرار محل تامل **(قوله ومن ثم جاز الخ)** تقدم عن النهاية والمغنى جوابه **(قوله لو كانت أى الاجرة قوله)** ومر القرط الخ أى فى شرحه فلا يظهر أنه لا يلزم الخ

**(فصل فى أداء الزكاة) \* (قوله واعترض الخ)** عبارة الغنى كان الاولى ان يترجمه بباب وكذا الفصل الذى بعده أو يعنى الى المتن **(قوله واعترض الخ)** عبارة الغنى كان الاولى ان يترجمه بباب وكذا الفصل الذى بعده فانهم اضيفوا الى المتن فى التبيين والتعريف والفصل ولهذا اعتدوا فى الرخصة لهذا الفصل والذى بعده ثلاثة أبواب باب فى أداء الزكاة وباب فى تحصيلها وباب فى تأخيرها واهم وعلم بذلك عدم ملائمة جواب الشارح للاعتراض

الاولى لم التحصيل بعامين والاصح امتناعه أو بعد دخولها اعتقدي أنه يخرج قبل تمام الثانية مثلاً زكاة عشر بن سنتين مع أنه ملك الفقراء من العشر بن الثانية فالى قال ذهابه بن كيهما السنتين مقداراً وكذا جوبه بن نقص العشريون فى السنة الثانية فكيف يخرج بن كيهما عشر بن سنتين ودعوى أنهم لا يمكن ان لا بعد الاستقرار فلا يمكن شيئا من عشر بن السنة الثانية لا بعد تمامها لا تصح لان الاستقرار شرط للزوم الاخراج دون أسهل الوجوب وان أراد أن يجعل زكاة الثمانين وافق كلامه لانه فرع قوله فخرج جسد تمام السنة الاولى الخ الى ما قبله لبيان الاخراج الواجب لاجل ما استقر وفى الاولى لم تستقر زكاة الثمانين اللهم الا ان يقال المراد بهذا التفرع بيان مقدار ما يجب اخرج فى الحلة وفى بعض الاحوال لبيان كيفية الاخراج بالفعل فليتأمل والثالث ان تصور المسئلة بالتحصيل قد ينافى ما نقله عن الجواهر والخادم عن والده الز وبأن لانه اذا عمل فى العام الاول فهو عند التحصيل لا يعلم ان ملكه نصاب لا احتمال انفساخ الاجارة قبل تمام الحول فيسقط ما قد انقضى ماضى من الحول وهو أهنى قسط ماضى دون النصاب لان قسط تمام الحول نصاب فقط فيسقط بعضهم دون نصاب قطعا ومن لا يعلم ان ملكه نصاب لايجزى التحصيل فليتأمل **(قوله مجعلاً)** لا يقال وغيره مجعلاً غاية الامر أنه انما يجب ابتداء السنة الثانية وما بعد هاهنا من اخراج لان من حين الوجوب لتمامها لا تناقوله هذا لا ينافى مع كون المدة أربع سنين فقط اذ يلزم أن يكون الثاني بعد الاخراج عن الثالث دون سنة فتمامه وقد يقال كونه دون سنة لا يضر فى الحكم اذا غاب بالامر أن يتأخر الحول الرابع من مدة الاجارة وذلك لاننا فى الوجوب **(قوله فان كان بعدمضى أو بعة أخماس الحول الخ)** يتأمل معنى هذا التفصيل فان قدر الزكاة ليس موزع على أجزاء الحول بل كل جزء منها يجب بشم جميع الحول فمضى أو بعة أخماس الحول لاوجب أو بعة أخماس الزكاة ولا شيئاً منها سم وقوله لان من لا يعلم الخ قد يفرق بين من يعلم ان ملكه نصاب وان احتل زوال الملك كالتماثل فيه وبين من لا يعلم ذلك كالتماثل فيه ولو منع احتمال الزوال والمنع فى الملك المستقر لثبوت الاحتمال مع الاستقرار فيلزم امتناع التحصيل مع ما قلنا سائل **(قوله لان من لا يعلم الخ)** انظر من أين لم عدم العلم الخ اخرج دون القسط قبل مسمى الاربعة الاخماس اه **(فصل) \* فى أداء الزكاة**

وعشرون فان كان بعدمضى أو بعة أخماس الحول جاز أو قبله لم يجز لان من لا يعلم ان ماله ملكه نصاب لايجزى فيه فى غير زكاة التجارة التحصيل كن أخرج خمسة دراهم عن دراهم عنده يجعل قدرها فبانت نصاباً فانها لا تجزى لعدم جزمه بالنسبة اه وسأنى قبيل الصوم فيما اذا كانت أجرة السنين الأربع مائة مائتين استقصاه هنا **(و القول الثاني يخرج لتمام السنة الاول زكاة الثمانين لانه ملكها ملكاً تاماً ومن ثم جاز وطؤها لو كانت أمة ولا أثر لاحتمال سقوطها كالصدق ومر الفرق بينهما) \* (فصل) \* فى أداء الزكاة واعترض بأنه غير داخل فى الباب**

الآن يكون هناك اعتراض آخر بعدم الصحة كما يفيد قوله فصيح الخ ولم يقل فحسن الخ **(قوله ومروده)** أي في أول الباب **(قوله فصيح الخ)** فسيقال أي باعث على دعوى ادخاله فليكن ترجمته مستقلة وليس كل فصل داخل في ضمن باب فليست مثل غيرها أيا للفاضل المحشى أشار إليه بصري عبارته ويمكن أن يجاب أيضا بأنه لا مانع من استعمال الكتاب على فصول مستندة حقه دون أبوابه وأن تقدمت علمها أه وقد يقال أن الباعث لذلك الدعوى ما قرر وممن أنه إذا اجتمع الكتاب والبيان والفصل فلا يلزم منه الجنس والشأن بمنزلة النوع والثالث بمنزلة الفصل **(قوله إذا الاداء الخ)** توجيهه للمناسبة **(قوله أي إذاؤها)** دفع به ما يقال إن كلمة اسم عين لانها المال المنحصر عن عين بدن وأموال والأعيان لا يماثل بها حكم المراد بالاداء دفع في كماله الاداء بالعش، المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء عن وجهه عش **(قوله أي إذاؤها)** الخ قول المتن وكذا في المغنى **(قوله فان آخر)** أي الاداء بعد التمكن **(قوله لا تتفاوت ريب الخ)** أي ولم يكن هناك من ينشُر بالجوع والعري والافقرم التأخير مطلقا لدفع ضرره فرض فليجوز تركه لفضله شرح بافضل رواية **(قوله من تفرقه بنفسه)** أي بان كان الامام الحاضر سائر المال باطنوا لم يحضر المستحقون في وقت حضورهم سم **(قوله أو تفرقه الامام)** أي بان كان المال ظاهر امطاعا أو باطنوا الامام عادل وغاب الامام أو لطلبها أو غير حضوره وأحضر الساعي مادام برجوه **(قوله أو لا ترى الخ)** أي لم تأمل في أمر وينبغي أن صور المسئلة أنه ثبت استحقاقه ظاهر أو تردد فيها بالغمس استحقاقه أو لا في الضمان حينئذ انظر لعذره إذا تجاوز الدفع إذا علم باحتمال استحقاق الطالب عش وباقي عن سم ما وافقه **(قوله ولم يشدد ضرر الحاضر ين)** ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر سم زاد عش ويصدق الفقهاء في دعواهم أي شدة الضرر بنحو الجوع عالم تدل فرش على كذبهم أه **(قوله لكنه يضمنه الخ)** شامل للمسئلة الشك ويخته أن يقال إن الزاد دفع مع الشك كاللغ في ادعى فقرا أو مسكنة فإن قوله مقبول فاخرج حتى تلف ضمن وان لم يجوز الدفع مع الشك يضمن عبارة شرح العباب قال الامام ولو تردد في استحقاق فهم فله التأخير اتفاقا أو في المجموع وغيره وكان المراد تردد لا منع الدفع اليهم والاداء التأخير أو اعطاهم غيرهم كلهم ظاهر أه وفي العباب لا مدعى تأجيله المهود أو وجوده بالابينة أه أي لا يعطيه الابينة وينبغي أن التأخير لقائمة البينة إذا لم يوجد غيره غير مضمين سم قول المتن (محضو والمال) أي وان عسر الوصول اليه منه بابه أي

**(قوله ومروده الخ)** يمكن أن يجاب أيضا بحمل ما في قوله وما يجب فيه على ما يشمل الاصناف الزكوية كالمفصولات والمجموعات والديون وتشمل الأزمان والأحوال التجريب فيها أعمن من أصل الوجوب أو وجوب الاداء فيخرج الفصل الاول في الباب لأن بيان وجوب الاداء في اشرطه بيات زمن وجوب الاداء فهو أو يمكن أن يجاب أيضا باحتمال هذين الغضائين في كتاب الزكاة كالأواب التي قبلهما إذ لا مانع من اشتمال الكتاب على فصول مستندة حقه بدون أبوابه وان تقدمت علمها فنامسله **(قوله أو لطلب الأفضل من تفرقه بنفسه)** فان قلت ما معنى التأخير لطلب تفرقه بنفسه ما كان أفضل فان تفرقه بنفسه لا يحتاج لتأخير قلت معناه أن عكن الدفع الى الامام أو أناسه محضو ولكن يكون الأفضل تفرقه بنفسه لكون المال باطنوا والامام جائر لكن لم يحضر المستحقون في وقت حضورهم لا يقال هذا الجواب بمنع لان الكلام على تقدير التمكن المستلزم لحضور الاصناف لا نقول يكفي في التمكن حضور الامام أو أناسه كالساعي قال في شرح الروض ثم إن لم يطلبها الامام فلما لك تأخيرها مادام برجوبى الساعي ونقله في شرح العباب عن الروضة وغيرهما ذكر اعتراض الزركشي كالادعى عليه بما منان تأخيرها ايضا وجوب الاداء فوراً ثم قال فالخلاص أن الاعتماد ما من عن الروضة ولو كان الدفع الى الامام فعلى البراءة بقينا كما يأتي كل ذلك عذرا في التأخير لانه أولى بذلك من بعض عذار ذكرها ومع جواز التأخير يضمن ما تلف بسد كما يما ياتي **(قوله ولم يشدد ضرر الحاضر ين)** ينبغي رجوعه لجميع ما ذكر **(قوله لكنه يضمنه)** شامل لمسئلة الشك ويخته أن يقال إن حال الدفع مع الشك كاللغ في ادعى فقرا أو مسكنة فان قوله

ومروده بأنه مناسبه فصيح  
ادخاله فيه اذا الاداء مترتب  
على الوجوب وكذا يقال في  
الفصل بعده (تجب الزكاة)  
أي إذاؤها (على الغرور)  
بعد الحلول للحاجة المستحقين  
البيان اذا تمكن والا كان  
التكليف بالمحال فان آخر  
أعم وضمن أن تلف كما يأتي  
فمن أن أحوالا يتناول قريب  
أو جاز أو أخرج أو أصح أو  
لطلب الأفضل من تفرقه  
بنفسه أو تفرقة الامام أو  
لتروى عند الشك في  
استحقاق الحاضر ولم يشدد  
ضرر الحاضر ين لم يأت  
لكنه يضمنه أن تلف بصر  
ان الفطرة تجب بما  
وتتوسع الى آخر يوم العبد  
(وذلك أي المتكسب  
(محضو والمال)

نفع نحو النصف المعتبر  
والامتنان على ما لم يمتد ولا نظر  
لقد برهنت على الاجراء من  
عمل آخر لانه مشتق ومع  
عدم الاشتغال بهم ديني  
أودى بى كل وجمل أو  
بعضى مدة بعد الحول يترى  
فيها الوصول لغائب  
(والاصناف) أو نأتمهم  
كالساعي أو بعضهم فهو  
ممكن بالنسبة لمصلحة  
لوانتفعت منها (وله) أى  
للمالك الرشيد أو لغيره  
(أن يؤدى بنفسه زكاة  
المال الباطن وليس للامام  
أن يطلبها إجماعا على ما  
الجمهور نعم يلزمه اذا علم  
أولئك ان المال لا يركب  
أن يقول ما يأتى (وكذا  
الظاهر) ومربى ما يأتى (وكذا  
على الجديد) وانتم لتقدم  
الموجب لادائها بالسببه  
لانه لا يقصد له شفاؤ فان  
فرق بنفسه مع وجوده لم  
يحسب بظاهرها خذ من  
أموالهم صدقة ويحجب  
بان الوجوب بقدر الاختار  
بظاهرها عارض هو وعدم  
الفهم له ونفرتهم عنه  
لعدم استقرار الشريعة  
وقدر ذلك كله هذا ان لم  
يطلب من الظاهر والواجب  
البدعي له اتفاقا ولو اثاروا  
علم انه صرفها في غير  
مصارفها (وله) اذ لم يزل  
الفرقة بنفسه (التوكيد)  
فيها الرشيد وكذا الخو كافر  
ومعنى وسفيها من عينه  
المدفوع له

لاتساع بالمدنى أو ضياع مفتاح أو نحوه عش (قوله) مع نحو التصفية (الح) أى بكفاف النصارى نأية  
ومعنى (قوله) ديني أى كماله معنى (قوله) أو معنى مداه (الح) عطف على يحضرون المال قول المتن (والاصناف)  
ظاهرا وان لم يطلبوا عش (قوله) وناهم (الح) أى ولو فى الاموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير  
قائض ولا يأتى فى حضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف الى الامام بان طابهم من الاموال الظاهرة  
كلية لا يحصل التمكن بذلك نهاية قال عش قوله مر ولو فى الاموال الباطنة أى نعم وجب دفعها  
للإمام فى الاموال الباطنة لا يمنع من كون المال ممكن من دفعها حيث وجب الامام عدم المستحقين  
اه عبارة الرشيدى أى حضور واحد من الامام والساعي مقتضى الوجوب القورى وان قلنا انه ان  
يفرقها بنفسه اه (قوله) كالساعي أى أو الامام معنى ونأية (قوله) حتى لو تلفت (الح) عبارة النهاية  
والغنى حتى لو تلف المال ضمن حصتهم اه أى الحاضرين عش (قوله) أو بعضهم (الح) أى ويكفى  
فى التمكن حضور ثلاثة من كل صنف ووجد عش قول المتن (له أن يؤدى بنفسه) أى لستحقها وان  
طلبها الامام نهاية ومعنى (قوله) أو لى غيره) أى من الصبي والمجنون والسفيه وكان الاول الواو بدل أو  
(قوله) وليس للامام أن يطلبها (الح) أى قهرا كغيره يظهر سم (قوله) على (الح) عبارة النهاية والمعنى كما  
(قوله) نعم يلزمه (الح) ومثل الامام فى ذلك الأسا لكن فى الامر بالدفع لافى الطلب عش (قوله) ما يأتى) أى  
آتفاى شرح والصرف الى الامام (قوله) ومربى ما يأتى (الح) وهو ان المال الباطن التقدير وعرض القارة  
والزكاة وكذا الفطر والمال الظاهر المواتى والزروع والنار والمعادن (قوله) لادائها اليه (قوله) أى اداه  
الزكاة الى الامام أو نأتمه فى المال الظاهر (قوله) لانه لا يقصد) أى المال الظاهر (قوله) بظاهرها (الح) متعلق  
بقوله وانتم عش (قوله) بان الوجوب) أى وجوب الاداء للامام (قوله) بظاهرها) أى ظاهرها خذنا (الح) والجار  
متعلق بالخذ (قوله) عارض (الح) خبر ان (قوله) عدم الفهم) أى العلم المأمون فى اوائل الاسلام له أى  
لاداء الزكاة (قوله) ونفرتهم (الح) عطف على عدم (الح) (قوله) هذا) أى قول المتن وتجب النهاية الاول فانه  
القول وقوله قال الانزى الى ومثلها وكذا فى المعنى الاول ومثله الى المتن (قوله) هذا) أى الخلاف المذكور  
(قوله) والواجب الدفع) ظاهرا وان حضر المستحقون وطلبوها سم وتقدم من النهاية التصريح بذلك  
(قوله) اتفاقا) أى لا للطاعين بقائلهم ان امتنعوا من تسليم ذلك وان قالوا سلمها المستحقين لانتهاهم  
عليه بخلافه كانه المال الباطن اذ لا تفرقه فيها كمنس نأية ومعنى أى فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل  
لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك ببر المال بالدفع له كما قاده قول المصنفه أن يؤدى (الح) عش (قوله)  
ولو جازا) أى لتفادى حكمه وعدم انزاله بالجور نعم ايتى ومعنى (قوله) اذ لم يزل (الح) أى الى المالين نهاية  
ومعنى (قوله) فيها) أى فى تفرقة الزكاة وأدائها (قوله) وكذا الخو كافر (الح) عبارة النهاية والمعنى ومثل  
الاطلاق ما كان لوكيل كافر أو رفيقا أو سفيها أو صبيغا نأتم بشرط فى الكافر والصبي تعيين المدفوع  
اليه اه قال عش قضيته أنه لا يشترط التعيين فى الصبي ولا فى الرقيق والقياس انهما كالصبي المميز  
اه (قوله) ان عين (الح) أى لمن ذكر ويشكل هذا على ما يأتى فى الشرح وفى الحاشية عن شيخنا الشهاب



الرمي أنه لو نوى مع الآخر فاختد هاهنا أو كافر ودفعها للمستحق أو أخذها المستحق آخر إلا أن يجعل هذا على غير المحصور وذلك عليه مر ثم قوله أن يصنع المدفوع له هل ودفع بحضرته سم عبارة عشرين ويشترط للبراءة العلم بوصوله للمستحق اهـ والظاهر ولو باختيار من ذكر (قوله أفضل) أي من التوكيل معنى ونهاية (قوله وله الصرف الخ) أي بنفسه أو وكيله نهايتومعنى (قوله وان قال أخذها الخ) أي هـ الامام سم ونهاية أي وسواصر فها بعد ذلك باستحقاقها واتاقت في يده أو صرفها في مصرف آخر ولو حراما عشرين (قوله ويلزمه الخ) ومثل الامام الأحادي في الأمر بالرفع لا الطلب عشرين (قوله ان يقول له الخ) عند تنسيق ذلك نهايتوذلك بحضور المال وطلب الأصناف أو شدته احتياجهم عشرين (قوله كأنهم الخ) أي الأصحاب (قوله أن يرفعها الخ) أي يكافه الامام أحد الأمرين من الأداء بنفسه أو تسليمها إلى الامام حالا (قوله ومثله) أي الزكاة (في ذلك) أي في لزوم ما ذكره للامام (قوله أو كفارة كذلك) أي فورية وأو بحسن الواو والتمن (أن الصرف إلى الامام الخ) سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن عشرين قول المتن (أفضل) أي من تفرقة بنفسه أو وكيله للمستحقين ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع إلى الامام أولى بكافة الماوردي أي بما يمتنع (قوله بنفسه) أي أو نائبه نهاية (قوله قد يعلى غير مستحق) أي فلا يجزى عشرين (قوله في الزكاة) عبارة النهائية والغيبي والمراد بالعدل العدل في الزكاة وان كل ما سائر في غيرها كافيا لكافة عن الماوردي وظاهره أنه تفسير لكلام الأصحاب في المراد بالعدل والجور هنا اهـ (قوله فالأفضل أن يرفع بنفسه) أي لأنه على يقين من فعل نفسه في شئ من فعل غيره والتسليم لو قبل أفضل منه إلى الجائر لظهور رخصيته نهاية (قوله مطلقا) أي في المال الظاهر والباطن (قوله لكن في المجموع الخ) اعتراض على المصنف ودفعه النهائية عما فيه قال في المجموع العاقبة تسليها إلى الامام ولو جازا أفضل من تفرق المالك أو وكيله وقد علم بما قرره أنه مما نقله عن المجموع صحة عبارة المصنف هنا وأنهم لا يخالف في المجموع لا يتناول قوله إلا أن يكون جازا فيه تفصيل والمفهوم إذا كان كذلك لا رد اهـ قال الرشدي أي فكان المصنف قال الصرف إلى الامام أفضل إلا أن يكون جازا فليس الصرف إليه أفضل على الإطلاق بل فيه تفصيل اهـ عبارة سم قوله لكن في المجموع الخ هذا لا ينافي كلام المصنف لأن في مفهومه تفصيلا اهـ (قوله ندب دفع زكاة الظاهر إليه الخ) ثم إن لم يظهرها فمالك تأخيرها مادام رجوع محيى الساعي فان أيسر من محيى موقوف فها وطلبه وجب تصديقه ويحلف ندبان أنهم موقوف زاد النهاية ولو طلب أكثر من الواجب منع من الواجب وإذا أخذها الامام فهو بالولاية لا بالبابية أي من الفقراء كما شئت الشهاب الرمي من أنه لو نوى عند الآخر أن يفي أخذ المستحق أنه يكفي أخذ المستحق من تحصيله والكافر وان لم ينع له المدفوع إليه (قوله ان عينه الخ) هل ودفع بحضرته (قوله وأفهم قوله الخ) لا يقال يدفع هذا قوله والصرف إلى الامام مع أنه أفضل كما صرح به عقبه لا يفتقر إلى دفعه قوله المذكور بل هو يفهم ذلك أيضا إلا أن ما صرح به عقبه مقررته على عدم إرادتها يفهمه قبل وعلى إرادتها يفهم من هذا فنامس (قوله وان قال الخ) هذا الضمير للامام بدليل الكلام بعده (قوله في المتن والظاهر أن الصرف إلى الامام أفضل) قال السنوسي محل هذا الخلاف في الأموال الباطنة أما الظاهر فدفعها إلى الامام أفضل قطعاً وقيل على الخلاف المذكور ولغز الكناز وفاق الطريقة ما رجوحه اهـ وجنبتك أن توجبها النهج ما ورد عليه مما نقله الشارح عن المجموع من ندب دفع زكاة الظاهرة للجار بحصول قوله والأظهر أن الصرف للامام أفضل على ما شمل زكاة الباطنة والظاهر قولنا في دفع زكاة الظاهرة للجار بحصول قوله والأظهر أن الرجوحه وما لأنه أراد حكاية الخلاف في المجموع لا في الجميع وعلى هذا لا يشك مفهوم قوله إلا أن يكون جازا إلا أنه فيه تفصيلا وهو أفضله الدفع بنفسه ولا بعد أن وكله لنفسه في ذلك ثم رأيت السنوسي قال (فرع ع) لا تراعى في تفرقة بنفسه أو دفعه إلى الامام أفضل من التوكيل ولو اجتمع الامام والساعي فالامام أولى قاله الماوردي اهـ (قوله لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر إليه ولو جازا) هذا لا ينافي

وأفهم قوله أن صرفه بنفسه أفضل (و) له (الصرف إلى الامام) أو الساعي لأنه نائب المستحقين فبما يدفع له وان قال أي الامام أخذها منك وأنت فيها في القسـ في أنه لا ينزل به قاله النفاذ ويلزمه إذا ظن من إنسان عدم إخراجها ان يقول له أدها والأفاد فها في لا يرفعها إلا أن المتكرف قال الاخرى كأنهم أرادوا أن يرفعها إلى هـ هذا وهذا فلا يكتفى منه بوجه التفرقة لأنها فورى ويقتضيان ذلك نذر فورى أو كفارة كذلك (والظاهر أن الصرف إلى الامام أفضل) لأنه أعرف بالمستحقين وأقدر على التفرقة والاستدراج وبفضه مبررى يقيناً بخلاف من يفرق بنفسه لأنه قد يعلى غير مستحق (الا أن يكون جازا) في الزكاة والأفضل أن يفرق بنفسه مطلقا لكن في المجموع ندب دفع زكاة الظاهر إليه ولو جازا هـ (قوله أي الامام) كان نسخة المحشى ليس فيها هذا التفسير وأما النسخ التي بأيدينا فها ذلك عقب قال اهـ من هامش

(وتجب النية) في الزكاة  
 تغير أفعال الأعمال بالنيت  
 (فيئوى هذا فرض زكاة  
 مالى أو فرض مسددة مالى  
 ونحوهما) كهذا زكاة مالى  
 المفروض أو الصدقة  
 المفروضة أو الواجب ولعل  
 هذا في الزكاة لبيان الأفضل  
 اذ لو اقتصر على نية الزكاة  
 كهذا زكاة مالى لكانت  
 لا تكون إلا لفرض كرمضان  
 بخلاف الصدقة والظهر  
 مثلا لما كان المأذون  
 (ولا يكتفى) بهذا الفرض  
 مالى لصدقة بالفقارة  
 والنذر وغيرهما قبل هذا  
 ظاهر أن كان علمت شيئا  
 ذلك غير الزكاة أه وروى  
 بأن القسرات الخرجية  
 لأخصن النسبة فلا عبرة  
 بكون ذلك عليه أولا نظرا  
 لصدق منوه بالمراد وغيره  
 (وكذا الصدقة) فلا يكتفى  
 هذا لصدقة مالى (في الأصح)  
 لصدقة بصدقة (الطوع  
 وبغير المال كالغنىم  
 والتسبيح كفى الحديث (ولا  
 يجب تعيين المال) المخرج  
 ضيق النية فلو كان عنده  
 شخص بل وأربعة - ونشأنه  
 فأخرج شاة أو مال الزكاة ولم  
 يعين أحدا وان رد دفقا  
 هذه أو تلك فلو تلف أحدهما  
 أو بان تلفه جعله من  
 الباقي (ولو عين لم يقع عن  
 غيره) وإن بان العين ثانيا  
 لأنه لم ينو ذلك الغير ومن ثم  
 لو نوى أن يكن ثانيا فحين  
 تفسد بغيره ثانيا لم يقع عن  
 غيره ويأتى ذلك في ما تاتى  
 درهم حاضر فوما تين غائبة

في تعليق القاضى وهو المتمد اه قال عرش قوله مر لم يمنع من الواجب أى بل يعاونه ولا يقال بل عليه  
 الزائد انزل عن ولاية القبض اه (قوله وتجب النية في الزكاة) والاعتبار فيها بالقلب كغيرها منها  
 ومعنى (قوله لخبر) الى قول المتن ولا يكتفى في المعنى والى قوله وبغير المال في النهاية (قوله أو الصدقة  
 المفروضة) أى أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الرضا والجمهور ولا يضر شموله لصدقة الفطر خلافا  
 لى فى الارشاد منها زاد سم بدليل اجزاء الصدقة المفروضة ههنا كقوله وجود ذلك الشمول  
 \* (فرع) \* شك بعد دفع الزكاة هل وجدت ينجز عند الدفع أو قبله فهل هو كفى نحو الصلاة فلا يجوز  
 أو يشرط بجه الأول الآن ننذكر مطلقا \* (فرع آخر) \* ما مالك بعد الوجوب وروى المسحقون  
 المتحصرون أخذوا قدر الزكاة من الزكاة لان الارث وسقطت النية في هذه الحالة مر اه (قوله كهذا  
 زكاة) أى أو كالمال من نية ومعنى (قوله ولعل هذا) أى التقيد بالفرض والوجوب (قوله كفى)  
 وفاك لنهاية والمعنى (قوله مثلا) أى أو غيرهما من الصلوات الخمس قول المتن (ولا يكتفى فرض مالى) ونقل  
 السبكي في شرحه عن الجرم ما يقتضى أنه تكتفى بنية فرض يتعلق به ما به أنهم من الزكاة فليست فان  
 ما نقل من الجرم وجبه معنى فان ما عداها لم يتعلق بالمال أى لم توجهه الشرع في المال من حيث هو ماله  
 كفى الى كذا بل متعلقا بالتمسك فقط وان كان المال دخل في وجبه كاعتين العلق مثلا بالنسبة لقادر عليه  
 بصري ولا يخفى أن وجهه المذكور ولا يظهر بالنسبة لنذر ثلث ماله مثلا قوله أى لم توجهه الخ ليس في النية  
 المذكورة ما يشعر بذلك (قوله وغيرهما) مالم يرد (قوله قبل هذا) أى عدم كفاية ما ذكر (قوله نظرا  
 الخ) على لعدم العبرة بما ذكر (قوله وبغير المال) قال المعنى أى لو فرض الصدقة فقط لا يجوز ثم على المذهب قال  
 في الجمهور عو به قطع الجمهور والفرق بين المستثنين أن الصدقة تطلق على غير المال لقوله صلى الله عليه وسلم  
 وكل تكبير صدقة وكل تحميدة صدقة انتهى وبندره يعلم ما في منيع الشارع ثم أتى الفاضل المحشى  
 قال قوله وبغير المال قد غلب احتمال هذا مع الإشارة بهذا الى المخرج الذى هو مال فأنه هل باقى قوله بغير  
 المالمع التصو يرصد مالى انتهى اه به مرى (قوله المخرج) الى قوله وأخذ في النهاية والمعنى الاقوله أى  
 عند المجلس الذى هو أى (قوله آخر) عبارة الاستوى بل وصيه لما شاء انتهت اه سم أى وظاهر أنها  
 لا تقع بدون تعيين أحدهما (قوله وان رد الخ) غاية (قوله جعلها من الباقي) قضيتها أنها لا تقع عن الباقي  
 بلا جعل قال في شرح العباب وهو الاشبه بظاهر النص كقوله الاذرى وهو ظاهر وان كان قضية كلام  
 الجمهور أنه لا يحتاج الى صرف انتهى اه سم على حج اه عرش (قوله وان بان العين ثانيا) قال في  
 الروض فان بان أى ماله الغائب بالغالم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد الا ان شرط الاسترداد قال في

كلام المصنف لان في مفهومه تفصيلا (قوله أو الصدقة المفروضة الخ) مثله فرض الصدقة اذ لا وجه لفرق  
 بينهما خلافا لان المقرى واختصاصه بشيئ له لصدقة الفطر وردان ذلك لا يضر بدليل اجزاء الصدقة  
 المفروضة ههنا كقوله وجود ذلك الشمول \* (فرع) \* شك بعد دفع الزكاة هل وجدت ينجز عند  
 الدفع أو قبله فهل هو كفى نحو الصلاة فلا يجوز أو يشرط بجه الأول الآن ننذكر مطلقا \* (فرع آخر) \*  
 ما مالك بعد الوجوب وروى المسحقون المتحصرون أخذوا قدر الزكاة من الزكاة لان الارث  
 وسقطت النية في هذه الحالة مر (قوله وبغير المال) كالغنىم الخ قد غلب احتمال هذا مع الإشارة بهذا  
 الى المخرج الذى هو مالى فأنه (قوله أيضا وبغير المال) هل يأتى مع تصو يرصد مالى (قوله آخر)  
 عبارة الاستوى بل وصيه لما شاء اه (قوله جعلها من الباقي) قضيتها أنها لا تقع عن الباقي بلا جعل قال  
 في شرح عب وهو الاشبه بظاهر النص كقوله الاذرى وهو ظاهر لكن قضية أنها لا تقع عن الباقي لا يضر  
 أنه لا يحتاج الى صرف ثم أبدأ بالاول ثم فرق بل طالع (قوله وان بان العين ثانيا) قال في الروض فان بان أى ماله  
 الغائب بالغالم يقع أى المؤدى عن غيره ولم يسترد الا ان شرط الاسترداد قال في شرحه كان قال ههنا كالمالى  
 الغائب فان بان ثانيا لاستردده اه وقضيتها ماله لا يكتفى في الاسترداد بغيره بل المستحق بان العين الغائب يقع

شرحه كان قال هذا وكذا على الغائب فان بان فالاسترداد انتهى وقضيته أنه لا يكفي في الاسترداد مجرد علم المستحق بانه عن الغائب مع بنية تلغه ثم أتت في شرح العباب صرح بذلك ثم قال والفرق بين هذا وبين المجل حيث يكفي فيه قوله هذم كذا مجله وان لم بشرط الاسترداد بخلاف ما هنا وصف التحجيل بقضيته انهم لم يحب بعد القايض موطن نفسه على الضمان والزم كاتين الغائب متحققه ولو جوب بظاهر اقليم بدخل القايض على عهدة الضمان انتهى اهـ سم (قوله أي عن المجلس) عبارة لنهاية عن محله اهـ قال الرشدي قوله مر ونصا ما غائبا عن محله أي وهو سائر إليه أو بيه والبلد الذي به المال أقرب بالبلد إليها أو كان يدفعها للملام والأقاليم لا تصح الزكاة إلا في محله كثر اهـ (قوله أي عن المجلس الخ) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها ان جوزنا النقل قال في شرحه كل يكون ماله يلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب بالبلد إليه أو كان غير مستقر بل سائر لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلاً ومع ما لم يكن مال آخر وهو بيه أو سقيفة البلاد أقرب بالبلد اليه فان موضع تفرق المالين واحدة قال في المجموع انتهى وظهر قوله أو كان غير مستقر إلى أن يخرج الزكاة عنه الأجزاء وان لم يكن بلده أقرب بالبلد اليه بل لا يتصور معرفته أقرب بالبلد اليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك العذر وعدم تيسره معرفة الأقرب اليه مخطئ التأخير وعليه فلو تبين أن له بلد ليس أقرب بالبلد اليه فهل يستمر الأجزاء أو ينبغي خلافه فيه نظر وقضية إطلاق الأول فلا يرجع سم (قوله الآن جوزنا النقل) أي أردفها إلى نحو الأقليم كله بظاهر بصري وتقدم واتي في الشرح أن اذن الامامه في النقل = يدفع إليه (قوله لو أدى عن مال مورث الخ) أي لو قال هذم زكاته ما كان ان كان ورث قد بدلت في زمان موته نهاية وبقي (قوله لم يجزئه الخ) وينبغي مثله في عدم الأجزاء ما لو تردد كان قال هذا زكاته ما كان مورث قد بدلت أو الأقليم مالى الحاضر ووجه عدم الصحة فيه التردد بين ما يجب وما لا يجب عـ شـ (قوله وأخذت بعضهم أن من شئت الخ) محل عمل ذلك اذا شئت في أصل الزكوة أو في الأقليم مع تحقق الوجوب وأولها والوجه الأول خلافه اذا تحقق الوجوب وشئت في الأجزاء فلا يضر الاسترداد لا اعتضاده بالأصل وهو بقاءه ولو جوب بقد صرح الشفان بان التردد لا يعتضد بالأصل لا يضر هنا هذا ما ذكر في كلام البعض بالنسبة لما في الله أما بالنسبة إلى عدم الأجزاء من المجل حيث قلنا بعدم أجزاءه بما في القيمة فعلى ظاهره وتامل اهـ بصري يحدف (قوله ان علم القايض الخ) ظاهره وان لم بشرط الاسترداد و يمكن أن لا يخالفه في شرح العباب في الحاشية المارة سم (قوله وقضيتهم الخ) انما يتم ما فيه بغرض تسليمه لو كان تردداً في بنية وضوء الاحتياط غير مضر وقد تقدم في كلامنا بقضيته

بنونه تلغه ثم أتت في شرح العباب صرح بذلك فقال لكن رد عليه أي قول العباب كعجله انه يكفي فيه قوله هذه زكاة مجله وان لم بشرط الاسترداد بخلافه اذا قال هذم من المال الغائب فيك فالغائبة يقع صدقة ولا يرجع إلا ان شرط الرجوع بتقدير تلف الغائب والفرق ان وصف التحجيل بقضيته انهم لم يحب بعد القايض موطن نفسه على الضمان والزم كاتين الغائب متحققه ولو جوب بظاهر اقليم بدخل القايض على عهدة الضمان اهـ (قوله أي عن المجلس) قال في الروض والمراد الغائب في البلد أو عنها ان جوزنا النقل قال في شرحه كل يكون ماله يلد لا مستحق فيه وبلد المالك أقرب بالبلد إليه أو كان غير مستقر بل سائر لا يعرف مكانه ولا سلامته فتبرع وأخرج الزكاة عنه أو كان مستقرا ببلد مثلاً ومع ما لم يكن مال آخر وهو بيه أو سقيفة البلاد أقرب بالبلد اليه فان موضع تفرق المالين واحدة قال في المجموع اهـ وظهر قوله أو كان غير مستقر إلى أن يخرج الزكاة عنه الأجزاء وان لم يكن بلده أقرب بالبلد اليه بل لا يتصور معرفته أقرب بالبلد اليه أو لا مع فرض أنه لا يعرف مكانه ولعله اغتفر ذلك العذر وعدم تيسره معرفة الأقرب اليه وخطئ التأخير وعليه فلو تبين أن له بلد ليس أقرب بالبلد اليه فهل يستمر الأجزاء أو ينبغي خلافه فيه نظر وقضية إطلاق الأول فلا يرجع (قوله ان علم القايض الخ) ظاهره وان لم بشرط الاسترداد و يمكن أن

أي عن المجلس لا بالبلد الا ان  
جوزنا النقل ولو أدى عن  
مال مورثه بغرض موته  
وارثه وجوبه بالزكاة  
فيسميان كذلك لم يجزئه  
للتردد في النفع ان الأصل  
عدم الوجوب عند الأجزاء  
وأخذت بعضهم ان من  
شئت في زكاة في ذمته فخرج  
عنهما كانت والا فمجل  
عن زكاة بغيره مثلاً لم يجزئه  
عما في ذمته بان له الحال  
أولا ولا عن بغيره لثبوته  
في النسبة وله الاسترداد ان  
علم القايض الحال والأفلا  
كاي علم بما في ذمته وقضيتهم  
في وضوء الاحتياط ان من  
شئت ان في ذمته زكاة  
فأخرجها أجزاءً لم يبين  
الحال ع ما في ذمته للضرورة  
وبه رد قول ذلك البعض  
بان الحال أولاً ولو أخرج  
أكثر مما عليه بغيره  
والنقل

أيه يضرب فليضرب على أنه يمكن الفرق بأنه يقتضي في الوسائل ما لا يقتضي في المقاصد فليست له صيرورة ما يقتضي  
 أنه يضرب أي إذا تبين الحدوث والافلاكلام الشارح هناك صريح في عدم الباصرة أن لم يكن الحال (قوله من غير  
 تعيين الخ) أي بخلاف ما لو لم يكن أن نصفه متلاعن الغرض والباقي تفصل فيصير يقع النصف عن الغرض  
 (قوله والسفيه) إلى قوله وأفتى بعضهم في النهاية والمغني الأقوال والمعنى عليه أن المتن (قوله وله تقو نص  
 النية للسفيه الخ) قد يقال للمميز من أهل النية أيضا فهل يجوز التقو نص إليه الآن يقال أنه ليس من أهل  
 نية الواجب سم عبارة ع ش قوله للسفيه أي بخلاف الصبي ولو لم يجر في سم على المنهج بل ينبت في  
 واقف عليه هر على البدية أنه يكفي نية السفيه أن لم يقوضها إليه الولي اه أقول قد يشق فيه ويقال  
 بعدم الاكتفاء لأن السفيه ليس له الاستقلال باعتدال المال إلا أن يصور بماذا قيل فذكر الزكاة وأعينه وقال  
 له أدفعه للفقراء أعذفوا متفق له أنه قوي الزكاة اه أقول قضية قول الشارح كالتأخير والمغني فان دفع الولي  
 الخ عدم اكتفاءه بكون تقو نص الولي النية اليه مطاوعا (قوله ومن ما دفعه) أي واسترده منهم كأي  
 المجموع وغيره وظاهره أنه يسترده وأن لم يشترط الاسترداد وهو قرير بسم رأيت الأذري صرح بما وافقه  
 وشروط أنه لا يمين بكون كونه مال الولي ولو باقرا الاستحقاق لا الساعي كالأقبل إقرار الوكيل وجز الولي عن  
 الاسترداد لا يمنع الضمان عنهما يعاب (قوله قال لاسوي الخ) ويتبع على ذلك الزكاة وكفى غيره ما يعاب قول  
 المتن (وتكني فيقال الوكيل الخ) أي ولا يكفي نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لأنه انحصار تقتض  
 من الوكيل إذا أخذته في تفرقة الزكاة لأنها وقعت تبعا كإصره ابن ج في شرح الأربعين لكنه صرح  
 في باب الوكيل بخلافه ع ش وفي سم عن شرح الرض مائه قال ان في وغيره وتعين نية الوكيل  
 إذا وقع الغرض بماله بأن قاله هو موكده أقر كحسن مالك لصنفه فله عنه كأي الحجية بقاؤه لا يكفي نية  
 الموكل اه (قوله مقارنة لفعله) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة تفصل العبادة سم (قوله وبه  
 فارق) أي بقوله مقارنة لفعله الخ عبارة النهاية والمعنى والثاني لا يكفي نية الوكيل وحده بل لابد من نية  
 الوكيل المذكورة كالأية في نية الوكيل في الحج وفارق الأول بأن العبادة في الحج ففصل النائب فوجب  
 التمسكه وهي هنا بمال الموكل فكشفت نيته اه (قوله ولذلك) أي أن المال للموكل (قوله عند نزول  
 قدر الزكاة) أي ولا يضرب بتقديمه على التفرقة كالصوم لسر الأثران بأصله كل مستحق (قوله وبعبده  
 إلى التفرقة) أي وإن لم تقارن النية أخذها كأي المجموع نهاية ومعنى (قوله منه الخ) متعلق بالتفرقة  
 (قوله ومن ثم) أي من أجل جواز النية بعد العزل وقبل التفرقة (قوله تصدق بهذا) أي تطوعا ثم بانه  
 ومعنى (قوله إخراجها) أي أن كان القاض مستقنا ما تقدم مع أي العزل أو أعطاه الوكيل فلا يجزئ  
 كذا ما لا زكاة بعد الحول من غير نية ولو نوى الزكاة مع الإقرار فأخذها صبي أو كافر ودفعها المستحق أو أخذها  
 المستحق بنفسه ثم علم المال بذلك أي أعطاه الصبي الخ إزاء ورثت فتمت ماله وجود له من الخاضع  
 بالزكاة مقارن لفعله ملكه المستحق لكن إذا لم يعلم المال بذلك وجب عليه إخراجها حتى يصح ذلك  
 أو التفرقة بالله تعالى نهاية (قوله وأفتى بعضهم الخ) نقل النسخة من غير ما وافق هذا الاقتضاء قال  
 لا يختلف فرق شرح العباب في الحاشية المارة (قوله وله تقو نص النية للسفيه لأنه من أهل) قد يقال للمميز  
 من أهل النية أيضا فهل يجوز التقو نص إليه الآن يقال أنه ليس من أهل نية الواجب ثم أفتى بقوله الآية  
 وصي غير مميز ومعهم الجواز في المميز لكن عبارة شرح الرض كالصريح في عدم الجواز وبعبارة الجمعية  
 بوشرحها صريح في عدم الجواز وبعبارة الباب ولو كل أهلا في الدفع والقبول وبعبارة مجمعها على أو غير  
 أهمل ككاتب وصي غير وصدي أعطاه من لا مطلقا ثم وعبره بنية الموكل اه وهو كالصريح فيما  
 ذكر أيضا (قوله مقارنة لفعله) أي لأن الصرف إلى الوكيل من جملة فعل العبادة (قوله وأفتى بعضهم) بأن  
 التوكيل الخ إلى النسخة من غير ما وافق هذا الاقتضاء حيث قال إذا واه أي شخصاني تفرقة قال كأي  
 في إهداه الهدى فقال الزكاة أو أخذ في هذا الهدى قول محتاج إلى توكيله في النية قال الجار الذي لا يحتاج إلى ذلك

من غير تعيين لم يجزئ  
 أو الغرض فقط صح وقوع  
 الزائد تطوعا (ويزنم  
 الولي النية إذا أخرج  
 زكاة الصبي والمجنون)  
 والسفيه لأنه قائم مقامه  
 تقو نص النية للسفيه لأنه  
 من أهلها فان دفع الولي بلا  
 نية لم تقع الموقع ومن  
 ما دفعه قال لاسوي والمعنى  
 عليه قد قو نص غيره عليه كما  
 هو مذكور في باب الجبر  
 ويثبت بنية عنه الولي  
 أيضا (وتكني نية الموكل  
 عند الصرف إلى الوكيل)  
 عن نية الوكيل عند الصرف  
 إلى المستحق (في الأصح)  
 لوجود التمسك الخاضع  
 بالزكاة مقارنة لفعله إذا مال  
 له وبه فارق نية الحج من  
 النائب لأنه المباشر للعبادة  
 ولذلك لو نوى الموكل عند  
 تفرقة الوكيل جاز قطعا  
 ويجوز نيته أيضا عند عزل  
 قدر الزكاة وبعده إلى التفرقة  
 منه ومن غيرهم ثم لو قال  
 لغيره تصدق بهذا فمضى  
 الزكاة قبل تصدق إخراجها  
 وأفتى بعضهم بأن التوكيل  
 للطائفة في إخراجها يستلزم  
 التوكيل في نيته وفيه نظر

وهذا مقتضى ما في العز زوال وضمن أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرق ففعل آخرًا كجاء قال اقض ديني انتهى وأقول كلام الشيخين والروض هنا يقتضي خلاف ذلك اهـ سمي باختصار عبارة البصري في أصل الوضوء ولو وكل وكبر وقوض النية المبدأ كذا ذكر في النهاية والوسط انتهى وفيه ما يبيح استوجبه الشارح اقلو كان التقوى بعض المطلق في الاداء تقوى بضائفة النية لم يكن التخصيص على ذلك وجعله فرعاً على استقلاله فليست تأمل اهـ **(قوله بل الذي يقتضيه الخ)** وقفاً لنهاية والمقتضى **(قوله ويجوز)** الذي قوله غير محرم في المقتضى والى قوله وبه رد في النهاية الاقوله غير محرم وقوله باذن المالك **(قوله ومضى غير محرم)** مفهومه الجواز في المعز لكن كلام شرح الروض وشرح البهجة صريح بعدم أهلية المعز أيضاً ثم رأيت في العباب وشرحه للشارح التصریح بعدم أهلية الصبي والميز والعبد للنية أيضاً فراجعهم سمي على ج والاقرب ما أفهمه كلام ابن سبيح من الجواز لان المعز من أهل النية فثبت اعتداده فينبغي للاعتداد بنبته لكن عبارة الزبدي بقوله الاذرى عن هو اهل لها بان يكون مسلماً بالغاً عاقل لا صبياً ولو غير آخر كافر كما عتمد شيخنا الرمي ولا ريب انتهى أقول يتأمل هذا مع قوله هو السابق فلا فرق في التوكيل بين كونه من أهل الزكاة ولا وقد يجاب بان ما سبق في حصص التوكيل في الدفع ولا يلزم من التقوى بعض وعليه فينوي المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر عرش أقوله ويصريح بهذا الجواب في شرح الروض بخلاف من ليس باهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيله ما إذا علمها لكن بشرط فيه تعين المدفوع اليه اهـ وقوله والصبي أي المميز ببلدس قوله مع أنه يصح الخ لظهور وأن غير المعز لا يصح توكيله فهذا تصریح بعدم أهلية المعز أيضاً بخلاف مفهوم كلام الشارح كما يستعمله سمي ثم رأيت بعض النوازل المشهورة ما نصه قوله ومضى غير محرم فكذلك في بعض النسخ توكيل عليه سمي واعترض عليه بخلافه بما في شرح العباب وغيره والذي في النسخ العائدة ومضى غير محرم أي لان الصبي غير اهل لتقوى بعض ولو لم يكن كما صرح به غيره انتهى شخصاً أحدهم ورأيت في نسخة الشارح وجهه الله تعالى ومضى غير محرم وضرب على قوله غير انتهى اهـ **(قوله لم يعين لها)** أي فله ان يجمع فيكون يدفع به وشدي **(قوله باذن المالك)** تقدم من النهاية ما صرح بعدم اشتراطه **(قوله وبه رد الخ)** قد يجاب بان أخذ المسحق الاهل نقض معتبر سمي **(قوله لم يعين لها)** وهو الشهاب الرمي واعتمدوا في النهاية كما صرح **(قوله)**

بل زكي وبه يهدي التوكيل ونوى لان قوله ذلك اهد يقتضي التوكيل في النية وهذا الذي قاله مقتضى ما في العز زوال وضمن أنه لو قال رجل لغيره ادعني فطرق ففعل آخرًا كجاء قال اقض ديني اهـ وأقول كلام الشيخين هنا يقتضي خلاف ذلك وعبارة الروض ولودفع الى الامام بلان لم تعز نية الامام كولو كأي لانه لا تعزى ينقسم من الموكل حيث دفعها اليه بلان قوله تقوى بعض النية الى وكيله اهـ وهو ظاهر فان التوكيل في آحاده لا يقتضي التوكيل في النية والامام يتأهل به لا يعزى نية التوكيل ولم يجمع قوله تقوى بعض النية الى وكيله فليست تأمل قال في شرحه قال التوكيل وغيره وتعين نية التوكيل اذا وقع الغرض به بان قاله موكله أذن كائن من مال لا ينصرف ففعله عنه بكل الخ لا يفتل كفي نية الموكل اهـ **(قوله)** لا كافر ومضى غير محرم عبارة شرح الروض بخلاف من ليس باهل لها ومنه الكافر والصبي مع أنه يصح توكيله ما إذا علمها لكن بشرط فيه تعين المدفوع اليه اهـ وقوله وللصبي أي المميز ببلدس قوله مع أنه يصح الخ لظهور وان غير المعز لا يصح توكيله فهذا تصریح بعدم أهلية المعز أيضاً بخلاف مفهوم كلام الشارح ثم رأيت في العباب وشرحه للشارح التصریح بعدم أهلية الصبي والميز والعبد للنية أيضاً فراجعهم **(قوله)** وبه رد غير بعضهم الخ قد يجاب بان أخذ المسحق الاهل نقض معتبر **(قوله باذن المالك)** قد عتمدوا في النهاية كما صرح **(قوله)** أو أشدها المسحق لتعيين علم المالك بذلك لمراد ورثه حيث سئلوا عن النية في الخاطبة بان كانت مقارئة لغيره وعليه المسحق لكن قال في شرح المالك بانك يجب عليه اخراجها أي بذلك شيخنا الشهاب الرمي

بل الذي يقتضيه أنه لا بد من نية المالك أو تقوى بعض التوكيل وبعضهم بان المسحق لو قال الصبي أو الكافر لا يصح توكيله ولا يصح دفعه اليه كلام مبسوط بما في الوكالة ويجوز تقوى بعض النية التوكيل الا لا كافر ومضى غير محرم وقوله وأقر قدورها بنيتها لم يعين لها الا قبض المسحق لها باذن المالك سواء كان المال والبدن وانما ثبتت الشك في نية التخصيص لا لاحق للتقوى اهـ في غير ما هو هنا في المسحقين شائع في المال لانهم شركاء بقدرها فلم ينقطع حكمهم الا قبض معتبر وبه رد غير بعضهم بأنه لا يجوز قدورها بنيتها كفي أخذ المسحق لها

من غير أن يدفعها إليه المال أو معاودة أيضا قلوبهم لوقال آخر اقتضى ديني من فلان وهو الذي كان له كسك حتى ينوي هو بعد قبضه من يافنة في أخذها فهو لهم ثم إن آخره مخرج (٢٥٠) في أنه لا يكفي استبداده بقبضها وجهه بان المال بعد الزينة والعزل أن يطمئن من شاء

وعسر من شاء وجوز  
استبداد المسحق بقطع  
هذه الولاية فامتنع ومن ثم  
لوانحصر المسحقون انحصاراً  
يقتضي ملكهم لها قبل  
القبض كما يأتي في قسم  
الصداقات احتل أن يقال  
أن ملكهم يتعلق بهذا العين  
لها وجبت إذ ينقطع حق  
المالك منه ويجوز لهم  
الاستبداد ببعضه واحتل  
أن يقال هم كغيرهم في أن  
حقهم انما هو متعلق بعين  
المال مشاعاً فيه على ما يأتي  
وذلك لا ينقطع الا بقبض  
صحيح فان قلت لم تنقطع  
ولاية المالك عليكم قلت  
لان ملكهم انما هو في عموم  
المال مشاعاً كما تقر رايي  
خصوص هذا العين لحاز  
للمالك التصرف فيه  
والاخراج من غيره كاهو  
مقتضى القياس في أن أحد  
الشرى يمكن لو عين لشرى به  
قد حققه من المشترك أو  
غيره لم تعين بغيره الا فراراً  
والعسر فتأمل و يأتي  
أول الدعاوى انه لا ظفر في  
الزكاة ولو دل على اخراج  
قطره أو انخذه عنه انزل  
بغير وجع وقه ما على ما جئ  
الزرق وقال انه مقتضى  
القواعد الأصولية  
(والافضل أن ينسرى  
او لكل حسب التفرق

أضاً) خرواج من مقابل الاصم المذكور (ولود في السلطان) وأوابته كاساى (كفت النية عنه) أى عند الدفع اليه السابقة  
 وإن لم ينو السلطان عند الصرف لانه نائب المستحقين فالخلف اليه كالخلف اليهم ولهذا أحرأ وان تألفت عنده بخلاف الوكيل والافضل للامام  
 لأن ينو عند التفرقة أضاً فان لم ينو المالك عند الدفع للسلطان أو نائبه (لم يحل على الصميم وإن نوى السلطان)

من غير اذنه في النية لما تقر انه تأييده والمقابل قوي جدا فتدبر عليه في الام وتقطع به كثير ون لكن الحق انه ضاع من حيث العيني فلا اعتراض عليه (والاصح انه يلزم السلطان النية) عند الاخذ (اذا اخذت كاة الممتنع من (٢٥١) اذ تأييدها عنه بمنعها لا اكتفائها منه المذكور في قوله

السابقة مر اه سم (قوله من غير اذنه الخ) أي فلا اذنه في التخييل كثير منها به ومعنى عبارة سم قوله من غير اذنه الخ مفهومه الاخذ اذ اذنه في النية ونوى اه (قوله والمقابل قوي الخ) فلو صير بالاصح كفي الى روضة كان أولى بمعنى (قوله فلا اعتراض) لو أراد بعدم جهة تعبير المصنف بالجمع فظاهر أو بعلم حسنة فلا (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كاهه الغوى والتولي لا عندا صرف الى المستحقين كجهته ابن الاستاذ جزم به القمولى انتهى وما يحتمل ان الاستاذ جزم به القمولى هو ما اعتمد شيخنا الشهاب الزملي سم (قوله المذكور في قوله الخ) أشار به الى انه كان الاسباب تقدم المسئلة الثانية على الاولى عبارة الغنى ولو قدم المصنف المسئلة الثانية على الاولى كان أولى لان الوجهين في الزوم منبأ على الوجهين في الاكتفاء اه قول المتن (وان يتنه كفى) وتكفي ينه عند الاخذ والتفرقة منها به ومعنى أي أو بينهما اخذنا ما تقدم وما يأتي عن عرش قاله عرش وحل اكتفائه السلطان على المال كشيته فان شئت فسمها بغير لان الاصل عدم النية اه (قوله نعم لوني) أي الممتنع سم (قوله عند الاخذ) الخ وكذا لوني بعد اخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين أو بعد اخذه من حيث معنى بعد نية ما يمكن فيسبب القبض عرش وتقدم عن سم ما وافقه (قوله باعتبار ما كان) أي باعتبار ما يسبق له من الامتناع والاقتدار ينه غير متعين فلو لم ينجم الامام ولا ما يؤخذ منه بل بغير ما يملكه وكذا ظاهر على الاصح معنى زادا لنهاية ويجوز ان يؤخذ ان كان بأمره ان كان نالفا اه قال عرش قوله مر ويجوز ان يؤخذ الخ أي على من المال في يد من امام أو مستحق لكن لا لادم طريق الى اسقاط الوجوب بان ينزى قبل التفرقة اه (قوله المكس) ومثله المصادرة بصرى (قوله فقال الخ) عطف على قوله أقوى الخ عطف مفصل على مجمل (قوله انما ياخذ ذلك منهم الخ) هذا المحصر يظهر المنع (قوله اهل الزكاة) مفعول أوقع (قوله في ذلك) تنازر عليه قوله أوقع وقوله رخصوا واشاروا لنية الزكاة من المكس واعتقادهم ان المستحقين الزكاة كذا (قوله انتهى) أي قول الكمال الوداد (قوله ومر ذلك) أي في باب زكاة النبات (قوله وفصل غيره) أي غير الكمال (قوله وهى) أي المقدم (قوله فقال الخ) عطف على قوله فصل غيره الخ عطف مفصل على مجمل (قوله ان لم يعلم الخ) أي من يعطى الامام المكس و (قوله اي في نية) اي اعطى (قوله فهو الخ) أي قصد الامام الغصب (قوله وعدم اشتراط الخ) هذا يتدفع أيضا بما قال تأييد الاجزاء انه لو دفع المدين الدين له به فاخذ به بقصد أنه هبة أو غير ذلك أجزأه كلفه بقصد

اذا وصل المستحقين بعد النية ككل عزل المال كماله بنية الزكاة فاستقل المستحقون باخذه فان قبضهم من يد السلطان بعد نية مالك لا يقضى عن استقلالهم باخذه بعد نية فليست أم (قوله من غير اذنه الخ) مفهومه الاجزاء اذا اذنه في النية ونوى وجئت فقصم له وكيل الخائى في الدفع الى المستحق فلابد ان المال قبل الدفع للمستحق اذا ظهر جهة كونه نائب المال و نائب المستحق أيضا حتى يصح قبضه ويحتمل خلافه (قوله عند الاخذ) قال في شرح الروض كاهه الغوى والتولي لا عندا صرف الى المستحقين كجهته ابن الاستاذ جزم به القمولى اه وما يحتمل ان الاستاذ جزم به القمولى هو ما اعتمد شيخنا الشهاب الزملي وكتب جهاد شرح الروض انه القياس لانهم زلوا السلطان في الممتنع من زكاة النية وانما نية عند الاخذ فتصيح عند الصرف أيضا (قوله نيابة به) قد يؤخذ منه امتناع نقلها على الامام في هذه الحالة لانه يفرق بالنيابة بالولاية وهو ظاهر ان لم يؤخذ عند الصرف فان نوى عند الاخذ فقه نظر فيجوز (قوله في المتن والاصح ان نية تكفى) وتكفي ينه عند الاخذ والتفرقة كاهه جزم وهو العند شرح مر (قوله قام غيره مقامه) يفيد ان السلطان نائب المال حيث (قوله نعم لوني) أي الممتنع (قوله وعدم اشتراط الخ) هذا يتدفع أيضا بما قال تأييد الاجزاء انه لو دفع المدين الدين له به فاخذ به بقصد أنه هبة أو غير ذلك أجزأه كلفه بقصد البائع كاهه ظاهر (قوله وعدم اشتراط علم ادخه الى جهة كاة

أي والظاهر الثاني فقال ان لم يعلم الامام بنية الزكاة لم يصح عدم الاجزاء لانه غاصب أي في طنه فهو صارف لنفسه عن كونه قبضاً لانه فاستحال وقويصير كقولهم اشتراط علم الدفع اليه يجهل كاة

النافع كالموفاه (سم قوله انما هو اذا كان) أي المدفوع اليه (الاستحقاق) تصريح بالفرض بين الامام  
 والمستحق فثبت كان القابض المستحق وقع المدفوع كانا ذواتا النافع وان أخذها المستحق فاستدغير  
 الزكاة كالغصب هذا هو المتجه هو اه سم وأقره البصري عبارة عن ونقل عن إفقته الشهاب الرمي  
 الاجزاء اذا كان الاستدغير مثلها انما ضاع الزكاة اه وتقدم عن شيخنا أنه لو دفع المكس مثلاً بنية  
 الزكاة أجزأه على المعتمد حيث كان الاستدغير مستلزماً فقيرا أو غنياً من المستحقين على ما لا يفتي به الكمال  
 الراد في شرح الارشاد من أنه لا يجوز ذلك أبداً اه وعبرنا بالشورى ولو نوى لدفع الزكاة والاستدغيرها  
 كصدقة تعاون أو هدية أو غيرها فالعبرة بقصد النافع ولا يضر صرف الاستدغير ان كان من  
 المستحقين فان كان الامام أو نائبه ضررهم فمما سألهم فتعز كقولهم ما يؤخذ من المكوس والزمايا والعشور  
 وغيرها فلا ينفع المالك في ذلك كانه هو هذا هو المتجه اه (قوله انما) أي قول الغير (قوله وانما) اي  
 ما استظهره (الح) قد يؤيد ما استظهره ظاهره ما سبق من قول الشارح وان قال أخذها أو تنفقها في الفسق ومن  
 قوله لكن في المجموع عند دفع زكاة الظاهر البيولوجا أي في الزكاة وجوب بان يحمل ذلك اذا أخذها باسم  
 الزكاة لكنه يجوز فيها بخلاف هذا وفيه تأمل (فرع) شخص نصبه الامام لقبض ماله الزكاة فدفعت  
 له انساناً كائنتها أو نوى بعد الدفع اليه ثم وصلت للامام بغيره الاجزاء لان النصبة المدفوعة اليه أو بعده بمنزلة  
 النية عند الافراز فاذا وصفت بعد ذلك للامام فقد وقعت الموقوف سواء كان الواسطة المدفوعة اليه من يصر قبضه  
 أولاً وهل يشترط على الامام بانها كالتسليم من مفرقها مصرفها أم لا وما لا يملك اليه من ائتمان اطلاقه  
 عدم اشتراط على المدفوع اليه بجهة تال كقصة نظره قد يؤيد الثاني احواله المدفوع الى الامام الجاني وان علم أنه  
 يصر فيها في الفسق وقد يفرق بأنه مع العلم بممكن من مفرقها مصرفها وقد يرد عن تقديرها والتقرير منه  
 بعله بالحال لان المالك ولا كذلك ما نحن فيه فلتأمل سم وباقي افتقار اعتماد السدعير البصري الثاني  
 الذي مال اليه الجاهل الرمي من عدم اشتراط على الامام بكون المدفوع اليه كقوله (انما) أي أخذها بالامام باسم  
 الزكاة) وينبغي أن يكون حاله الاطلاق كذلك فالمانع قصد نحو الغصب وان يقرن القصد للذكور  
 بالقبض فلو تقدم لم يضر فلتأمل ثم انما قضاء كلام القائل ان ذكره من التفرقة بين اعلام الامام وغيره محل  
 تأمل فينبغي أن يناط الحكم بقصد نحو الغصب وعدمه لان الاتصال الى الامام مجزئ وان علم منه أنه يصر فيها  
 في غير مصارفها كما تقدم فافادته اعلامه وانما اشتراط انقلبه القصد للذكور لغرض تصحيح القبض  
 فتمامه حق التامل بصري وتقدم عن الشورى ما وافقوا القرب أنه لا يجعل حال الامام حين الاستدغير  
 قصد نحو الغصب والى كذا أو أطلق كقوله اطلاق الامام اذا اجل عدم الصلح عن صحة القبض مع قولهم ان  
 الاتصال الى الامام مجزئ وان المدفوع له مبرى قال أخذها منك وتنفقها في الفسق وان دفع زكاة الظاهر  
 الى الامام أفضل وان كان جاثراً في الزكاة وجب ما ذكره على ما أخذها باسم الزكاة وقصدتها في غاية البعد كما  
 أشار اليه سم والله أعلم (قوله ان لا تصرف القابض) أي الامام أو نائبه بخلاف المستحق ولا يضر صرفه كما تقدم  
 (قوله ان لم يتقوض) أي ان كان أو أمره من طرف الامام (قوله عن غائب) أي عن ماله (قوله والاول)

انما هو اذا كان المستحق  
 لبسوغ الحق محله وأما  
 الامام فلا بد في الاجزاء من  
 علمه ماله عليه ولا بد  
 والالكان المالك هو الجاني  
 المقصر وان أعلم به المحتل  
 عدم الاجزاء أيضاً واحتل  
 الاجزاء وهو الظاهر اه  
 ملخصاً وانما الذي يتبعها  
 استظهر ان أخذها بالامام  
 باسم ان لا يقصد نحو  
 الغصب لانه يقصد هذا  
 صار للغيره عن أن يكون  
 قبضه كشرط وقوعها  
 زكاة ان لا تصرف القابض  
 قصده لغيره لانه حينئذ  
 يقبضها عن جهة أخرى  
 فيستقبل وقوعها في هذه  
 الحالة زكاة وقوعه للاسنى  
 وغيره ان القاضى أى ان لم  
 تقوض هي لغيره والامام يكن  
 له نقلها فيها اخراجها عن  
 غائبه ورد بانها انما تجب  
 بالتمسك وتمكن الغائب  
 بمشكوك فيه ومن خرج  
 جمع بين اخراجها لمقتل  
 والاول ظاهر ويكون ممكن  
 القاضى كتمكين المالك  
 ويمكن نقل الثاني على من  
 علم عدم تمكنه ولم يرض  
 زمن يتمكن فيه بعد اه

انما هو اذا كان المستحق لبسوغ الحق محله (تصريح بالفرض بين الامام والمستحق فثبت كان القابض  
 المستحق وقع المدفوع كانا ذواتا النافع وان أخذها المستحق فاستدغير الزكاة كالغصب هذا هو المتجه  
 اه (قوله وانما) اي بقصد ما استظهره (الح) قد يؤيد ما استظهره ظاهره ما سبق من قول الشارح وان قال أخذها أو تنفقها في الفسق ومن  
 ندب دفع زكاة الظاهر البيولوجا أي في الزكاة وجوب بان يحمل ذلك اذا أخذها باسم الزكاة لكنه يجوز  
 فيها بخلاف هذا وفيه تأمل (قوله ان أخذها بالامام باسم الزكاة) بهذا يدفع ان ورد على  
 غيره الاجزاء قوله السابق وان قال أخذها أو تنفقها في الفسق لانه في هذا أخذها باسم الزكاة لكن قصد  
 مع ذلك أن يصر فيها في غير مصارفها فمما سألهم فتعز كقولهم ما يؤخذ من المكوس والزمايا والعشور  
 وغيرها فلا ينفع المالك في ذلك كانه هو هذا هو المتجه اه (قوله ان لا تصرف القابض) أي الامام أو نائبه بخلاف المستحق ولا يضر صرفه كما تقدم  
 (قوله ان لم يتقوض) أي ان كان أو أمره من طرف الامام (قوله عن غائب) أي عن ماله (قوله والاول)





يخرج المجلة عن النصاب الذي كل الآن يكفي الرضوخ فيه من قبل تجزئ لان النتائج انما هو الجول كالجود اوله وانما هو روجهه  
وكونه قياس مقبلة خرمه الحاروي (٢٥٤) ومن تبعه يمكن انفسق الاول قول الرضوخ والمجموع لو عمل شانه ان ربع ثم هلك

قوله وقده السبكي الخ سم (قوله قياس ما قبله) هو قوله كان اشترى للتجارة الخ (قوله وانما هو شاة عن  
الاربعة من الخ) أي ثم ولت اربعين ثم هلك الخ نهاية (قوله يخرج المجمل من السبكي) أي لانه عمل  
الركن عن غيره منها يتوهم في (قوله التجبل) التي وقده السبكي في النهاية الالفظة نحو وقوله  
وتوجد في ذلك وقوله مرسله او منقطعة (قوله دون نحو الولي) أي كالجول عبارة النهاية والايان  
ومحل ذلك في غير الولي اما هو فليجوز له التجبل عن مولى سواها لغيره فغيره انما هو عمل من ماله يار فيه  
ينظر اه قال عس ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لانه انما يرجع عليه فيما يصر فيه عنه  
عند الاحتياج اه (قوله) وبعد انعقاده التي قول المتن له تجبل الخ في الغنى الاول بان ذلك على ذلك  
وقوله او منقطعة (قوله) وتوجد فيها أي يتا للتجارة (قوله وان تار غدا الاسنوي الخ) أي بان العراقيين  
وجوه وانما اسانين الابنوي على الاجزاء ونقله ابن الرضوخ في غير النص وانما الرافعي فحصل له في  
ذلك انعكاس في النقل حالة التصنيف قال أي الاسنوي ولم اظهر بالحد صحيح للمخ الابنوي بعد الغيصة  
الشديد انتهى وتبعه على ذلك جماعة أسنى زاد النهاية ويريدان من حفظ حجة على من لم يحفظ اه (قوله  
تسلف) أي تجبل مخفي (قوله صدقة عامين) يجوز ثوبين صدقة وانما اشترى الاول اقرب الجواب بقوله مع  
احتمال الخ كمال البرماوي يجزئ أقول على الاول لا يستند به الاسنوي حتى يحتاج الى الجواب عنه فحين  
الثاني (قوله) واذ على لعالمين الخ) أي كما كرم في (قوله اجزاء ما يقع عن الاول) أي اجزاء من مخصص الاول  
والباقي يسترده يجزئ (قوله وقده السبكي الخ) واقا لا يعاب بالاسنوي والمغني عبارة الاولين لكن قدسه  
الاسنوي والاذري كالتسكي بما اذميز حصة كل عام ولا يفتي في عدم الاجزاء لان الجزئ عن شخصين شاة مثلا  
شاة ممتا لا يذهب غيرهما بقول الجول اخرج من عليه فمستداهم عشر نفوسهم الزكوا المتوقوع وقع  
الكل قطوعا اه وخلافا لنهاية عبارته اسوأ عن الاول مطلقا دون غير سواه في ذلك ان قد ميز حصة  
كل عام اه كما قضاه كلام الاصح خلافا للسبكي والاسنوي ومن تبعهما المعروفين هذا بين ما ذكره  
في البحر من انه لو اخرج الخ ظاهر اه قال عس وهو انه في مسئلة البحر جمع بين فرض ونقل وفي هذه  
نوى المجزئ ولا يخرج على السبكي عبادا أصلا فلم يصلح معارض ما سواه اه وماله له سم فقال وعلى ما هو  
مقتضى اخلاصهم من انه لا فرق فيستر المالك لحددي الشاة وعلى نظيرة فيها اله اولى المستحق فيه نظر  
واختص الاول اه قول المتن (وله تجبل الفطرة) يشهر بان التأخير افضل وهو ظاهر نحو وجاس خلاف  
من منعه عس (قوله من اول شهر رمضان) أي من اول ليلة منه نهاية ومغني (قوله لا تتناقض) أي قوله  
فان قلت في النهاية والمغني (قوله لا تتناقض على جواز) ان كان المراد به الاجماع فواضع اول اتفاق مع  
الحكم كاهو المتبادر أي بصرح بالمغني فقول دليل الزاوي وليس فيه كبير جدوى فليما مثل بصري  
(قوله لا تخفى) هما البقية الخ) أي فيما يجمع الخراج في حرمه نهاية ومغني (قوله الصوم) أي رمضان  
نهاية (قوله والفطر) أي بابل جزء من شوال وتقدم في كلام سم على اول الفطرة على حج ما قبله  
أن السبكي الاول القدو المشرق بين رمضان كاهو بعضه بشرط ادراك الاجزاء الاخير عس (قوله  
يناقض) أي قوله الصوم المراد به جميع شهر رمضان (قوله انما وجب) أي السبكي الاول (قوله كليم)  
أي في الفطرة (قوله لا يراه) أي قبل الصوم (قوله ما ذكر) أي قوله الصوم (قوله قلت) أي بنائية الخ قد

الامانة لم يجزئ المجل عن  
المضال (ويجوز) التجبل  
لما كان دون نفس الولي  
(قوله) غام (الجول) وبعد  
انعقاده بان ذلك النصاب  
في غير التجارة وتوجد فيها  
مقاومة لاول اصر في ذلك  
لما صح له صلى الله عليه وسلم  
رخص العباس فيه قبل  
الحول ولو جوبها بسببين  
الحول والنصاب فان تعدت  
على أحدهما كتقديم  
كفار والمالين على الخن (ولا  
تجبل لاسمين) فأكثر  
(في الاصح) وان زاد فيه  
الاسنوي والمال لان زيادة  
السنة الثانية لم ينعقد  
خولها فكان التجبل قبل  
كمال النصاب ورواية انه  
صلى الله عليه وسلم تسلف من  
العباس صدقة عامين مرسله  
او منقطعة مع اجتماعها  
تسلف منه صدقة عامين  
مرتين او صدقة ما قبل لكل  
واحد حول متفرقا اذا عمل  
لعبتين اجزاء ما يقع عن  
الاول وقده السبكي بما اذا  
مسير واجب كل سنة فلان  
الجزئ شاة من ممتا مشاة  
ولا يهمل (وله تجبل الفطرة  
من اول) شهر (رمضان)  
لا تتناقض على جواز مومن  
فألق بها البقية اذا فارق  
ولو جوبها بسببين الصوم  
والفطر وقد وجد أحدهما  
فان قلت ينافية أن الواجب

يز واجب النصاب الكامل عند الاتراح واجب الذي كل به وقس الجول بالجزء والجزء واحد  
منها ما لا يخفى قوله وقده السبكي الخ (قوله وقده السبكي بما اذميز الخ) وعلى ما هو مقتضى اطلاقهم  
من انه لا فرق فيستر المالك لحددي الشاة وهل نظيرة فيها اله اولى المستحق في فطره والمجلة الاول فان عمل  
الاكثر من عام اجزاء عن الاول وان لم يرضه حصة كل عام والفرق بين هذا وبين الجواز انما هو في غير حصة

أخرج من الصوم كما لا يراه خلافا منهم بما ذكر قلت لا ينافي لان آخر الجزء انما استدل بالوجوب الصحيح وجود  
الكل به وهما لا ينافيان اوله ذلك السبكي والجواب انهم نظروا

يقال

يقال لو لم تأخذ وجه الله تعالى لم نجب فطر من حذب قبل الفري ومن ولما وعد لعلم وجود السبب بالنسبة اليه اذا السبب على ما قرر ومجموع رمضان وأول حرمين الفطر وباتخاذها جزء من في الشكل وليس كذلك فحين أن السببية مختصرة في الجزء الأخير وان المناقضة محققة فلنأمل بصري وتقديم آفان عس عن سم ما يدفع المناقضة بمحصل كلام الشارح عليه (قوله الى الآخر) و (قوله والى الاول) أي من أجزاء رمضان و (قوله لتحقيق الوجود بالـ) أي تحقيق السبب الاول للوجود (قوله أول السبب) أي أول السبب الاول الذي هو رمضان (قوله بالنسبة للتحليل الخ) متعلق بنظر وعلى السبب قبله الكريدي ويظهر أنه متعلق بنظر والى الاول بالنسبة لكونه الخققا وأن المراد بالتحليل المذكور لتحليل الممتنع الذي هو التقديم على جميع أجزاء السبب الاول وقول الكريدي قوله بالتقديم على السبب كله أي التقديم على مجموع السبب وان آفان واحد من أجزاء السبب بلزم ما استدرك لفظه حقيقة فتولفظة كلمة قول المتن (منه) فيه) أي منه التحليل قبل رمضان نهاية ومعنى (قوله لانه تقديم على السبب) أي وكل حركي ما يتعلق بسبب من يجوز تقديمه على أحد هما لا علم ما كان له ثلاثة أسباب لم يجز تقديمه على اثنين منهما كما أنه القاضي أو الطائفة وغيره وأبواب (قوله لأن وجودها) الى قوله قبل في النهاية والمغنى والقوله الى المتن (قوله لأن وجودها الخ) وأيضاً لا يعرف قدره تحققاتها ولا تخفص ما غنى ونهاية (قوله وقبل الظهور الخ) أي وإخراجها قبل الخ قول المتن (و يجوز بعدها) ولو أخرج من عسب لا يترتب أو طبع لا يترتب أخر أقطعا اذا التحليل نهاية ومعنى (قوله ولو قبل الحذف الخ) الاول اسقاط ولو عبارة والمغنى والنهاية أي بعد صلاح الثمر واستعداد الحب قبل الحذف والتعدي اذا غلب على تلخيص حصول النصاب كما أنه في البحر لمعرفة قدره تخفصنا ولأن الوجود بعد أثبات الان الأجزاء لا يجب وهذا التحليل على وجود الأجزاء على أشمل الوجوب فهو أولى بالأجزاء من تحليل كل واحد من الأجزاء (قوله ولو قبل الحذف والتعدي) أي حيث كان الأجزاء من غير الثمر والحب الذي أراد الأجزاء عنهما فلما تقدم أنه أخرج من الربط أو الغلب قبل جفافه لا يجوز وان جف وجف وتحقق أن الخبز في سبب الأجزاء أو يزيد عليه عس وقوله لما تقدم الخ أي في النهاية خلافاً لما في حاشيائه بل قوله هنا أن بان نقص الخ طهر في كون الأجزاء من نفس الثمر والحب عبارة سم قال في الغياب ويجوز تحليل كل كلمة لشرع بعد وجوب الغلب على تلخيص حصول نصاب منه أه قال الشارح في شرحه بعد الرافعي بالمراد في المراد به ما ذكر بل عبر بعضهم بالنظر وأعله الأقرب ويؤيده قوله - ممتنع التحليل قبل بنوا الصلاح واستعداد الأجزاء لم يظهر ما يمكن معرفته مقدار تحققاتها ولا طعن انتهى أه وقوله بل بعضهم الخ) أي كشيخ الاسلام في شرح الروض (قوله فهو تبرع) يتأمل سم عبارة البصري قد يقال لا يتأتى فيه التفصيل الى تحقيق استبراد المحل فلنأمل أه (قوله فلو مات) أي المالك عيب (قوله أوبع) يعني خرج من ملكه نهاية وأبواب (قوله قبل الخ) واقعة النهاية والمغنى فقالوا المراد من عبارة المصنف أن يكون المالك متصرفاً بصفتها لوجوب ان الأهلية ثبتت بالاسلام والحريه ولا يلزم من ضعفه بالأهلية وضعفه لوجوب ان كذا عليه أه (قوله لوجوب المراد) وهو وجوب الزكاة واهم عشر وثوبهم الزكاة والتعلق وقع الشكل فلو عا طاهر حر (قوله الى المتن ويجوز بعدها) والثاني لا يجوز التحليل بالقدرة ولو أخرج من عسب لا يترتب أو طبع لا يترتب أخر أقطعا اذا التحليل شرح مر (قوله ويجوز التحليل) قد يقال لفظه أن الخ لا يترتب بسبب واحد هو البدو والاستعدادان الأجزاء بعدها أخرج هذا لوجوب وليس تجزئاً فلا فهو الأجزاء بعد التحليل كغيره فثبت أن غير آيات الاسنوي قال لأن الوجوب بعد أثبات الان الأجزاء لا يجب والمراد بثبوت الوجوب بتعلق حق الفطر او مشاركتهم للمالك لا الخطأ بل بأخواجه فثبت أن كان الأجزاء في هذه الحالة تحميلاً أه (قوله ويجوز بعدها) قال في الغياب أن غلب على تلخيص حصول نصاب منه قال في شرحه ذكر في البحر وكذا الرافعي في آئنة الإسماعيلية وهو بالمرعة والمراد به ما ذكر بل عبر بعضهم بالنظر وأعله الأقرب ويؤيده وجوبه لشرع الخ (قوله لوجوب) يتأمل

الى الآخر بالنسبة لتحقيق الوجوب والى الاول بالنسبة لكونه أول السبب بالنسبة للتحليل الذي لا يوجد حقيقة الا بالتقديم على السبب كله (والصحيح منه قبله) لانه تقدم على السببين معا (و) الصحيح (أنه لا يجوز إخراج كل الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لأن وجوبها بسبب واحد هو البدو والاستعداد فالمنع التقديم عليه وقبل الظهور ممتنع قطعاً (ويجوز التحليل بعدهما) ولو قبل الحذف والتعدي (ويجوز التحليل بعدهما) ولو قبل الحذف والتعدي لا يمكن معرفة قدرها تخفصنا ثم بان نصل كلمة أو يادقهي تبرع (وشروط أجزاء التحليل) أي وقوعه كذا (بقائه) المالك أهلاً للوجوب عليه وقوله المالك الى آخر الحول فليحذف وتلف المال أو يهرج وليس ذلك بقدره لم يقع التحليل كلاً ولا يصرف التحليل قبل لا يلزم من أهلية لوجوب بالثبوت بالاسلام والحريه بالوجوب المراد بالتعبير بالأهلية ليس بجيد أه وليس في محله لأن الفرض في تحليل جائز

عليه كرهى (قوله وهو يستلزم الخ) قد عني بان غاية ما يلزم من جواز التجهيل اجتماع الشرط عند التجهيل لأن المراد بالاهلية المشروط بقاؤها ما ذكره فليتأمل جدا سم وأيضا يقال عليه بثلث عطف قوة وبقاء المال الخ على كلام المصنف غير جيد (قوله دوام شرطه) أى الوجوب (قوله انهم) الى قوله انتهى في النهاية وانغنى الاقوله قبل (قوله انهم بشرط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعبر ليس فيها بنت مخاض فحصل ابن لبون ثم استنفذت بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما الإجزاء كما اختاره الروايات بخلاف القاضى بناء على أن الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الإخراج لاحتلال الوجوب وهو الأصح كما شرحه ر. ه. سم قال ع. ش. قوله مر فحصل ابن لبون أى وأما لو أراد تجهيل بنت لبون عن بنت المخاض ولم يأخذ حبرانا وجب قبولها وإذا وجدت بنتا للمخاض بعد فليس له استرداد بنت اللبون لأنه بدفعها وقت الموضع وهو متبرع وإن راد دفعها لطلب الجبران فيفسى إن لا يصح لأنه لاحاجة الى التجهيل وتفرج الجبران للمستحقين وتقدر العلة فلو وجدت بنتا للمخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بنت اللبون ورد الجبران للمستحقين أم لا فيه نظر ولا يعدل الوجوب اهـ (قوله ان لا يتغير الواجب) أى صفته نهاية (قوله وبلغت ستا وثلاثين الخ) أى بالقي آخر جرحا ورشدي عبارة سم أى بما كفى الروض أو بغيرها بالاولى ثم يختلفان فيما اذا تأتت فتأمل اهـ أى كفايتا آتفا الحاشية (قوله تغير تلك) أى ان كانت باقية فان تلفت لم يلزم إخراج بنت لبون لانا لما جعل المخرج كالباقي اذا وقع محصورا عن الزكاة والا فلا يلزم هو كلف بعض المال قبل الحول ولا تجديد لبنت المخاض لو وقع محصورا عنها نهاية زاد الاستساق فلو باقت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لم يلزم إخراج بنت لبون كغيرها ظاهر اهـ قال الرشدي قوله لم يلزم إخراج بنت لبون أى لنقص الذي يخرج عنه بثلث المخرج من ستا وثلاثين اهـ (قوله وان صارت بنت لبون الخ) يقه أن محل ما ذكر من عدم الإجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلا يورى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع حيث تدعى الزكاة أخذ من الحاشية السابقة في الفصل الذي قبله على قول المصنف فان لم ينزل بمخرج على الصحيح وان نوى السلطان سم على ج. اهـ ع. ش. (قوله بل يستردا) أى ان كانت باقية رشدي (قوله وأبغى الخ) عطف على إستردا (قوله قبل ولا ترد هذه الخ) حاصله ليس معنى قول المصنف وشرط أجزاء أنه كلما وجد القاع وجد الأجزاء حتى ودع عليه ذلك لأن وجود الشرط وهو البقاء لا يستلزم وجود الشرط وهو الأجزاء بل معناه أنه شرط له فليكن له شرط آخر كرهى قول المتن (وكون القاضى في آخر الحول) أى أو عند دخول شوال كرهى قول المتن (في آخر الحول مستحقا) أى وان خرج الاستحقاق في اثنتي عشرة ع. ش. (قوله وفيه لمر) أى آتفا (قوله

وهو يستلزم أن المراد باهلية الوجوب هنا دوام شرطه ومنها عدم مودة متبصلة بالسبب الى آخر الحول نعم يشترط مع بقاء ذلك أن لا يتغير الواجب والا كان محل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتسوى البنت وبلغت ستا وثلاثين قبل الحول لم تجزئ تلك وإن صارت بنت لبون بل إستردا ويعيدها أو يعطى غيرها قبل ولا ترد هذه على المتن لأنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط اهـ وأحسن منه حمل المتن على ما إذا لم يتغير الواجب لأنه الغالب وهذه تغير فيها لم ترد لذلك (وكون القاضى في آخر الحول) المراد به هنا وفيها وقت الوجوب

(قوله وهو يستلزم الخ) قد عني بان غاية ما يلزم من جواز التجهيل اجتماع الشرط عند التجهيل لأن المراد بالاهلية المشروط بقاؤها ما ذكره فليتأمل جدا (قوله انهم بشرط الخ) ولو كان عنده خمسة وعشرون بعبر ليس فيها بنت مخاض فحصل ابن لبون ثم استفادت بنت مخاض في آخر الحول فوجهان أحدهما الإجزاء كما اختاره الروايات بخلاف القاضى بناء على أن الاعتبار بعدم بنت المخاض حال الإخراج لاحتلال الوجوب وهو الأصح كما شرحه مر (قوله فتوالى البنت وبلغت ستا وثلاثين) أى بما كفى الروض وغيرها بالاولى ثم يختلفان فيما اذا تأتت فتأمل (قوله تجزئ تلك الخ) قال في الروض ان كانت باقية ثم قال في الروض وشرحناه وان تلفت لم يلزم إخراج لبنت لبون لانا لما جعل المخرج كالباقي اذا وقع محصورا عن الزكاة والا فلا يلزم هو كلف بعض المال قبل الحول ولا تجديد لبنت المخاض لو وقع محصورا عنها والتصرع بهذا من بانه اهـ فلو بلغت ستا وثلاثين بغيرها وتلفت لم يلزم إخراج بنت لبون كغيرها ظاهر (تنبيه) يقه أن محل ما ذكره من عدم الإجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلا يورى بعد أن صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي أن تقع حيث تدعى الزكاة أخذ من الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فان لم ينزل بمخرج على الصحيح وان نوى السلطان مر (قوله في المتن وكون القاضى في آخر الحول مستحقا)

الشامل ليعود بالصلاح وأنزلان الحول أغلب من غيره (مستحقاً) فلورال استحقاقه كان (٣٥٧) كان المال أولاً لاخذ آخر الحول ينبر

بلده أو مات وأورثه من قبل  
يعزى المجل نطرو وجعن  
الاهلة عند الوجوب (وقيل  
ان خروج) القايض (عن  
الاستحقاق في أثناء الحول)  
بغير رتو عا في آسوه (لم  
يعز) أي المجل المال كما  
لوم يكن عند الاخذ مستحقاً  
ثم استحق آسوه والاصح  
الاجزاء كسفا بالاهلية  
فبما ذكر وفارقت تلك  
بأنه لا تعدي هناك الاخذ  
تختلف ثم وقضية التز وغيره  
أشراط تحقق أهليته عند  
الوجوب فلو شك في حياته  
واستباحه حيث لم يعزى  
واعتمده جمع متأخرون  
وفرضه بعضهم فماذا علمت  
غيره وقت الوجوب وشك  
في حياته ثم حكم فيه وجهين  
وأن الروايات في ربح الاجزاء  
وبه أفتى الخناطى ثم فرغ  
ذلك على الضعف أنه يجوز  
النقل وفرضه المذكور وغيره  
صحيح لأنه لا ينبغي على منع  
النقل لا يحتاج علم الغيبة  
حال الوجوب الى الشك في  
حياته بل وان علمت ولان  
الذى صرح به صغيره أن  
المأوردى والروايات إنما  
ذكرها الوجهين فماذا  
تحقق من الآخذ وشك  
في تقدمه على الوجوب  
وأن الخناطى انما فرض  
اقتناعه في الشك بالمجرد حيث  
يندفع منه ترجيح الروايات  
على تجوز النقل وإذا لم  
يؤثر الشك في صورته في  
صورة الخناطى أولى وجمع بعضهم

الشامل ليعود بالصلاح) يقتضى جواز التجبيل قبل بدو صلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك أى فكان  
المسألة أن يقول ليعود الجفاف (قوله فلورال الخ) أى قبل آخر الحول نهاية (قوله) كان المال  
أولاً لاخذ آخر الحول بغير بلده) خلافاً للنهاية والمعنى عبارة ما قد يفهم أنه لا بد من العلم بكونه مستحقاً  
في آخر الحول أى ولو بالاشتغال فلا عيب عند آخر الحول أو قبله ولم يعلم حياته أو استباحه أجزاء المجل كما  
في فتاوى الخناطى وهو أكثر بالوجهين في الجبرين ومن ذلك ما وصل المال عند الحول: لم يصبر بلده  
القايض فان المدفوع يعزى عن الزكاة كما عتمده الشهاب الرولى الا فرق بين غيبة القايض عن بلد المال  
وخروج المال عن بلد القايض بخلاف البعض المتأخرون اه أى يحصل قولهم لا بد من اخراج الزكاة لتقرره  
بلد حوال الحول في غير المجل حتى وفى سم بعد ذكر مثل ذلك عن الشهاب الرولى وهل يعزى ذلك فى  
البدن في الفطر حتى لو عمل الفطر ثم كان عند الوجوب فى بلد آخر جزءاً أولاً لا بد من اخراج الزكاة لثباته  
انظر اه قال غش والاقر بالاول للعلة المذكورة في كلام الشارح مر فان قضيتها أنه لا فرق بين  
زكاة المال والبدن اه أقول وباقي عن الاسنى والنهاية ما يصرح بها (قوله أدات) أى ولو عمدا  
نهاية ومعنى (قوله حيث) أى فى آخر الحول (قوله نطرو وجه عن الأهلية الخ) أى القبض السابق  
انما يقع عن هذا الوقت نهاية ومعنى (قوله بخور المدخ) أى كان غاب المستحق عن بلد المال وعاد اليه  
آخر اعياب (قوله أى المجل المال) يظهر أن الاول يقع الجيم والرفع تفسير للغير المستتر والثانى  
بالنصب تفسير لغير المفعول (قوله كلوم يكن) الى قوله وفارقت في النهاية والمعنى (قوله فيما ذكر)  
أى فى طرف الوجوب ولا دأ منه بغيره ومعنى (قوله وفارقت) أى الصورة والمقتضى هو مال الزال الاستحقاق  
في أثناء الحول ثم عا د (قوله تان) أى الصورة لا تقيس عليها هى مال لم يستحق عند الاخذ ثم استحق آخر  
الحول (قوله لا يجوز واعتمده الخ) الاوجه الاجزاء مر اه سم وتقدم عن النهاية والمعنى مثله (قوله وفرضه  
الخ) أى الخلاف المشار اليه بقوله واعتمده جمع متأخرون (قوله في حياته) أى وأحياناً بعد الحول  
(قوله ثم حكم) أى ذلك البعض (فيه) أى فماذا علمت الخ (قوله وان الروايات الخ) أى وشك أن الروايات  
(و) (قوله وبه أفتى الخ) أى ما من المنكر كرى (قوله ثم فرغ) أى البعض المذكور (ذلك) أى ما ذكر من  
الوجهين وترجع الروايات واقفاً على الخناطى ويحتمل أن الاشارة الى الترجيع والاقتناع فقط ورجحوه لادنى  
وحيث ين دفع الخ (قوله وفرضه الخ) أى البعض المتقدم (قوله غير صحيح الخ) محل تأمل من وجوه عديدة  
بصرى (قوله لا يحتاج الخ) قد عني بنا على ما تقدم من الحاشية من اعتماد الشهاب الرولى سم أى ومن واقع  
كانت نهاية والمعنى وجوه المنع ما تقدم من الحاشية وبأنى في قول الشارح وزعم أن حضوره الخ (قوله  
حال الوجوب) متعلق بالغبية و(قوله الى الشك الخ) متعلق بقوله لا يحتاج الخ (قوله ولان علمت)  
أى بل لا يجوز وان علمت حياته (قوله غيره) أى غير البعض السابق (قوله وان الخناطى الخ) كذا فى  
النسخ بالبايع يظهر أنهم معطوف على قوله ان المأوردى الخ على فهمه أنه قال هناك ولان غيره مصرح بان  
المأوردى الخ (قوله فى الشك بالمجرد) أى لا علم بالقيمة وقت الوجوب كرى (قوله وحيث) أى حين  
اعتمد شهاب الرولى انه لا يضر كون المال أو القايض فى آخر الحول بل بدأ آخر اه وهل يعزى  
ذلك فى البدن في الفطر حتى لو عمل الفطر ثم كان عند الوجوب فى بلد آخر جزءاً أولاً لا بد من اخراج  
ثانيناً إذا كان عند الوجوب فى بلد آخر فيه نطرو (قوله الشامل ليعود بالصلاح) يقتضى جواز التجبيل  
قبل بدو صلاح مع أنه قد تقدم امتناع ذلك فتأمله (قوله ليعود بالصلاح) أى اذا حوال هنا (قوله  
كان المال أولاً لاخذ آخر الحول بغير بلده الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرولى الاجزاء فيما لو كان  
المال عند آخر الحول بغير بلده كما كان لاخذ عند الحول بغير بلده اه قال مر ومجده فى الاول اذا  
انتقل المال بغير اختياره أو لمحتاجاً لا يجوز بخلاف الثاني لأنه لا اختيار له فى انتقال البدن اه فليراجع  
(قوله لا يعزى) واعتمده جمع متأخرون الخ الاوجه الاجزاء مر (قوله لا يحتاج الخ) قد عني بنا على

عدم استحقاقه بغيره عن  
باسد المال وقت الوجوب  
وزعم ان حضوره ببلد المال  
وقت القبض بمنزلة لمصلحة  
حضوره وقت الوجوب  
بعد كماله ظاهر ويجعل  
الاجزاء على غيبته عن محل  
الصرف وجهل حاله من  
الفقر والحضور وضدهما  
والحاصل ان المقتضى الموافق  
للمعتول انه لا بد من تحقق  
قيام مانع عند الوجوب  
وانه لا اثر للشئ لان الاصل  
عدم المانع وفيما اذا مات  
المدفوع مثلا يلزم المالك  
المدفع ثانيا للمحققين  
خروج القاض عن الاهداء  
حالة الوجوب (ولا ينظر  
غناه بالذات) المحلة لنحو  
كسرة او ثوبه ولو لم يمسح  
غدها لان القصد بالذات  
اليه اغناؤه اما غناه بغيره  
وحد فيه من وقيد الاذرى  
كالسبكي بما اذا قبضت او  
تلفست لم يؤد تغسر على  
فقره والا لم يسترد منه لئلا  
يعود لحالة يستحقها فانظر  
فيه الغزيرى بانه من في ذمته  
وليس تركه ذمته من  
وان انقضى ولو استغنى تركه  
اخرى محسلة او غير محسلة  
هنا كما اعتسده الاذرى  
ومورثها ان تلف المحلة  
ثم فصل له تركه بسد منها  
بدل المحلة ثم بقي منها  
غفنه او بقي ويكون حاله  
قبضها محتاجا للمعامات بغير  
حاله عند الحصول فنصار

كون فرضه غير صحيح كدري ويجوز ان المراد حين كون الوجهين فيما اذا تحقق الخ واقفا على الحناطى  
في الشئ المبرد (قوله بين هذا) أى ما ذكر من ترجيع الرواى واقفا على الحناطى (قوله بغيره ما لم يتعلق  
بالاستحقاق بسبب تحقق غيبته (قوله وقت الوجوب) ظرف للغيبة (قوله وزعم ان حضوره ما لم) تقدم عن  
الشهاب الرمل ورواه والمغنى عنه اهـ (قوله بعد) خبر وزعم الخ (قوله ويجعل الاجزاء الخ) عطف على  
قوله يجعل عدم الاجزاء كدري (قوله من محل الصرف الخ) أى لم يعمل غيبته بل للمالك (قوله انه لا بد  
من تحقق قيام مانع الخ) شمل الاطلاق لتحقيق الغيبة بما على منع النقل سم أى المحلة على مرضى الشارح  
خلافا للنهاية والمغنى (قوله وفيما اذا مات الخ) لعله عطف على قوله لا بد الخ ويحتمل انه معطوف على قوله  
استسرا تحقيق اهلية الخ عبارة عن النهاية والمغنى وقضية كلام المصنف انه لو مات القاض بمعسر اى اثناء  
الحول لزم المالك دفع الزكاة ثانيا للمحققين وهو كذلك في المجموع اهـ فتمية كلام الجمهور اهـ قال  
عش قوله معسر اى او مسر بالادى اهـ (قوله اذا مات المدفوع الخ) شامل لثوبه موسرا سم (قوله  
موسرا) لعله يحرف عن مسرا بالعين (قوله مثلا) اى او ثوبه موسرا كالى حال الوجوب قول المتن (ولا ينظر  
غناه بالذات) وكذا القول فيما ذكر كذا الفطر ائسى ونهاية قال عش قوله مر فيما ذكر كراى من  
انه يعين كون المذكر وقت الوجوب بصفتها القاض بصفة الاستحقاق وانتهى لنقل المخرج للزكاة الى غير بلد  
المستحق آخر اهـ اهـ ولا ينظر غناه تركه كذا الفطر المحلة لموع غير اهـ (قوله المحلة الخ) فى نظر بل نظير النهاية  
الاقوله وقيد الاذرى الى ولو استغنى وكذا فى المغنى الاقوله كما اعتسده الاذرى (قوله لنحو كسرة الخ) عبارة  
الغنى ونهاية كبر ثوبه اول ثوبها ودورها والقبول فيها او غير ذلك اهـ اى كبر ثوبها (قوله ولو لم يمسح  
غيرها) لا يستحق لفظه بها (قوله وقيد) اى قولهم وما غناه بغيره الخ (قوله نفعه) اى التالف (قوله  
والا) اى بان ادى نفعه على فقره (قوله بانه) اى التالف (قوله وموسرا) اى مسئلة الاستغناء تركه  
اخرى (قوله بسد منها بدل المحلة) اى بسد بعضها بمسد المحلة كدري (قوله ويرج السبكي الخ) والاوجه انه  
لو اخذ معطين بها وكل منهما تغيبه في دفع ايهما شاء فان اخذ هاهنا تركه استردت الاولى على ما اقتضاه  
كلام الفاروق والمعتد كيجرى عليه السبكي ان الثانية اولى بالاسترجاع ولو كانت الثانية بغير محسلة فالاولى هى  
المستردة وبكسره بكسره شرح مر اى وانطبيب ثوبه مر وبكسره اى كانت الثانية بمحسلة ولعل صورته  
انه لما تم حول آخر تركه ثم عمل للقول الذى بعده لانه يتم الاول افتتح الثانى سم عبارة الرشيدى قوله  
مر وبكسره اى بان كانت الثانية هى المحلة وقوله بكسره اى فالتاسعة هى المستردة وهى المحلة ايضا اهـ  
(قوله فيما لو اتفق حول محلتين الخ) اى اذ لو اختلفا فبني ان الجزئى سابق تمام حولهما سواء اخرجها

ما تقدم فى الحاشية عن اعتماد شيخنا الشهاب مر (قوله انه لا بد من تحقق قيام مانع به) شمل اطلاق تحقيق  
الغيبته منه على منع النقل (قوله وفيما اذا مات المدفوع الخ مثلا) شامل لثوبه موسرا (قوله يلزم المالك  
المدفع ثانيا الخ) قال مر فى شرحه قضية كلام المصنف انه لو مات القاض بمعسر اى اثناء الحول لزم  
المالك دفع الزكاة ثانيا للمحققين وهو كذلك فى المجموع اهـ فتمية كلام الجمهور اهـ (قوله فى المتن ولا ينظر  
غناه بالذات) والاوجه انه لو اخذ بمحلتين معاول منهما غيبته في دفع ايهما شاء فان اخذ هاهنا تركه  
استردت الاولى على ما اقتضاه كلام الفاروق والمعتد كيجرى عليه السبكي ان الثانية اولى بالاسترداد او بيدة قول  
البنديجي وغيره ولو كان المدفوع اليه المحلة غنما عند الاخذ فقير عند الوجوب لم يجز قطع الفساد القبض  
ولو كانت الثانية بغير محسلة فالاولى هى المستردة وبكسره بكسره اى كانت الثانية بمحسلة ولعل صورته انه لما تم  
حول آخر تركه ثم عمل للقول الذى بعده لانه يتم الاول افتتح الثانى اذلا مثلا بهر وض المانع بعد  
قبض الزكاة الواجبة شرح مر (قوله ولو استغنى تركه اخرى الخ) فى القول بانه ليس لكونه لثوبه لثوبه  
ان واحد فان لم يخلطها بمنزلة المحل الواحد اشكل الحال والظاهر انها بمنزلة اهـ اقول ان اغنت كل  
ودفعه ما ينبغي استرداد احدهما او مر ثانيا لثانية (قوله ويرج السبكي فيما لو اتفق حول محلتين) اما لو

أولا وأونيا وجهد مع ما يأتي في الحاشية المتعلقة بقوله فالاسترجاع المحجّل يظهر أنه يمكن جعل تعليل الاستثناء  
بغيرها المضمر يقولهم كزكاة أخرى واجبة أو محجّلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى فليجبر  
سم (قوله) فالاسترجاع المحجّل هذا ظاهر أن اختلاف حولها ما سبق حول الواجبة أو ما سبق حول المحجّل بان  
على فرض ما يتم حوله في شعبان ثم أخرج واجبة في رمضان فبني على عدم إساءة الواجبة لأنه دفعها بعد تمام  
حول المحجّل وقوعها الموقوع وأما لو اتفق حولها ما في بني عدم إجزاء الواجبة أيضا لأنه بمجرد تمام الحلول يتم  
أمر المحجّل وتقع موقوعها فإخراج الواجبة بعد ذلك إخراج لغیر مستحق لاستثنائها بالمحجّل مع تمام أمرها فليجبر  
سم (قوله) بعد قبضها أي الزكاة الواجبة نهاية ومعنى قول المتن (وإذا لم يقع المحجّل زكاة) أي لم يرض  
مانع وجبت فأنا كالجبر نعم لو كان شاة من أر بعين تلتفت في يد القابض لم يجب التصديد أي على المالك لأن  
الواجب القيمة ولا يصحكمل من انصاب السائمة معني نهاية إلى الشدي أي والصورة أنه عرض مانع من  
وقوعها زكاة اه قول المتن (استرد) أي المالك نهاية ومعنى قال ع ش ولا شيء عليه القابض في مقابلة  
النفقة لأنه أنفق على نفسه أنه لا يرجع قياسا على الغائب الذي جعل كونه مقصودا على المشتري شراء فسادا  
اه وفي الاعاب ما يخالفه عبارة فيقال الزكوة وإذا خرج هل عليه غرامة النفقة الظاهر ثم وفي كلام  
المجموع ما يؤيده ولا يقال ان القابض متبرع لأنه لم ينفق الا بطن ملكه ممن ثم يظهر أنه لو اتفق بعد علمه  
عود ملكه لا يدفع له لا يرجع لأنه حينئذ متبرع ثم لا يتغيره نظر في إذا كره الزكوة ثم يبيع حله على  
ما ذكره اه قول المتن (ان كان شرط الاسترداد الخ) هل يتصور شرط الاسترداد لا يصحح بالتجديد بان  
يقول هذين كافيان عرض مانع استرددهما فان اعتد بذلك كان قول المحل أي غيره في تفسيره مثبت  
الاسترداد وهو ذكر التجديد شامل للشرط الاسترداد باعتبار الفا السبق من تضمنه ذكر التجديد وقد يقال  
قوله ان عرض مانع لا يتصور الامع التجديد سم أي في بني عنه قوله كما إذا عمل أحواض على نهاية والمعنى  
علا للشرط لأنه دفعه عا سيقمها القابض في المستقبل فإذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما إذا عمل الخ اه  
(قوله) أمّا قبل المانع الخ) انظر ما عدله وكتب عليه البصري ما نصه يقتضي أن قول الحنف ان عرض مانع  
قد قبلوه استرد وقول الشارح وأما الشرط الخ فيقتضي أنه قد قبلوه ان كان الخ وقد يقال هو قد قبله ما والله  
أعلم اه (قوله) مطلقا شرط الاسترداد ولا (قوله) وأما الشرط من غير مانع الخ لا يقال هذا الشرط  
يوجب علم القابض بالتجديد وسيأتي أنه كلف في الاسترداد لا نقول علم القابض أمّا في كفي الاسترداد عند  
عرض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد هذا الشرط ثم عرض مانع فلا يبعد جواز  
الاسترداد لو جود علم القابض بالتجديد إذ قد بشرط الاسترداد ولا يكره أنهما محجّل سم ولأنه يمنع إيجاب

اختلافه فبني ان المهرئ ما سبق تمام حواها سواء أخرجهما أولا أو تانا فتمامه وجهد مع ما ذكرنا في الحاشية  
الأخرى المتعلقة بقوله فالاسترجاع المحجّل يظهر أنه يمكن جعل تعليل الاستثناء بغيرها المضمر يقولهم كزكاة  
أخرى واجبة أو محجّلة أخذها بعد الأولى على ما إذا سبق حول تلك الأخرى فليجبر (قوله) فالاسترجاع  
المحجّل هذا ظاهر إذا اختلف حولها ما سبق حول الواجبة أو ما سبق حول المحجّل بان جعل في فرض ما يتم  
حوله في شعبان ثم أخرج واجبة في رمضان فبني على عدم إجزاء الواجبة لأنه دفعها بعد تمام حلول المحجّل وقوعها  
الموقع وأما لو اتفق حولها ما في بني عدم إجزاء الواجبة أيضا لأنه بمجرد تمام الحلول يتم  
موقعها فإخراج الواجبة بعد ذلك إخراج لغیر مستحق لاستثنائها بالمحجّل مع تمام أمرها فليجبر اه (قوله) في  
المتن ان كان شرط الاسترداد) هل يتصور شرط الاسترداد لا يصحح بالتجديد بان يقول هذين كافيان عرض  
مانع استرددهما فان اعتد بذلك كان قول المحل أي غيره في تفسيره مثبت الاسترداد وهو ذكر التجديد شامل للشرط  
الاسترداد باعتبار الغالب فيمن تضمنه ذكر التجديد وقد يقال قوله ان عرض مانع لا يتصور الامع التجديد  
(قوله) وأما الشرط من غير مانع فلا يسترد لا يقال هذا الشرط يوجب علم القابض بالتجديد وسيأتي أنه  
كافي في الاسترداد فبني في ثبوت الاسترداد لو جوب علم القابض والشرط المذكور ان لم يتقرب في ذلك ما تافاه

فالمسترجع المحجّل لان  
الواجبة لا يضر عرض  
المانع بعد قبضها (وإذا لم  
يقع المحجّل زكاة استردان  
كان شرط الاسترداد ان  
عرض مانع) كما إذا عمل  
أحواض ثم انتهت في المدة  
أم قبل المانع فلا يسترد  
مطلقا كمتبرع بتجديد  
موجب وأما الشرط من غير  
مانع فلا يسترد

بأن تشار شرح في حصة القبض مع هذا الشرط (والاصح أنه لو قال هذين كلفى المجعلة فمقتضى ذلك (استرد) لأنه عين الجهة فاذا اعلت  
وجمع كالاجرة فمقتضى ذلك كون الغالب (٣٦٠) عدم الاسترداد لا يؤثر الاول يصرح بأنه زكاة مجعلة أو مأمعة فكانه أناط هذا التبرع بالتجبل

وصف كونه زكاة فاذا اتفق  
الوصف اتفق التبرع وهذا  
فارق قوله ههنا من مالى  
الغائب فبان بالتأيقع  
صدقة لأنه لم يذكر مشعرا  
باسترداد وعلم القابض  
بالتجبل كلف في الرجوع  
وان لم يذكر كما أفاده قوله  
(و) الاصح (أنه ان لم  
يتعرض للتجبل ولم يعلمه  
القابض لم يسترد) الدافع  
لتعريفه بعدم الاعلام  
عند الاختلاف فرق فيما  
ذكر بين الامام والمالك  
ولا أثر لعلم التجبل بعد  
القبض على أحد احتمالين  
الاول جملة من كان قبل  
تصرفه فيه (تنبيه) هل  
يجرى هذا التفصيل في غير  
الزكاة مما هو ظاهر بان  
كان له سبيل فحصل عن  
أحدهما كان ذم متع  
عقب فراغ عمرته فدفعه  
للمستحقين فبان أنه من  
لا يلزمه دفعه لانه شرط  
أقول دعى التجبل أو علم  
القابض بالتجبل لجمع  
والافلا أو يتخص هذا  
بالزكاة ويقرر بانها  
أسهلها واستأخر فرق بتجربها  
مجهلا بها بتوسيع طرف  
الرجوع له بخلاف نحو العلم  
والكفارة فانه في أصله بدل  
جناية فتساق عليه بعدم  
وجوه في تجبله مطلقا كل  
يحمل وفرضهم ذلك في

الشرط المذكور لعلم القابض بالتجبل (قوله بل نظر شرح الخ) وهو استوى لكن الظاهر الصحة  
مقتضى زاد النهاية ان كان عالما بنسب الشرط اه فاقبض فاستد ع ش وأطلق الشارح في اليعاب  
عدم الصحة قول المتن (والاصح أنه لو قال الخ) أى عند دفعه ذلك وعلى الخلاف في دفع المالك بنفسه فان  
فرقا لتمام استرد فقط اذا ذكر التجبل ولا حاجة إلى شرط الرجوع معني ونهاية قول المتن (استرد) أى  
سواء أعلم حكم التجبل أم لا نعم لو قال هذين كلفى المجعلة فان لم تقع زكاة فمقتضى ذلك أن يسترد كاصح به الرافعي  
نهاية قسوى (قوله وتكون العال بالخ) رد لدليل المقابل (قوله بالتجبل) متعلق بالتبرع و (قوله وصف الخ)  
متعلق بقوله أناط الخ (قوله لأنه لم يذكر مشعرا الخ) قد يقال وصفه بالغائب مشعرا بشرط البقاء (قوله)  
وعلم القابض بالتجبل الخ) أى علمه بمقتضى القبض المجمل أو دنا به بعد كل جملة السبكي هنا يتوهم معنى وبأن  
في الشرح مشه لا يراعى قد: (قوله وان لم يذكر) أى التجبل (قوله كما أفاده) أى كفاية العلم قول المتن (ان لم  
يتعرض للتجبل) أى بان اقتصر على ذكر الزكاة أو سكت ولم يذكر شيئاً به ومعنى (قوله لم يسترد الدافع)  
أى وان ادعى أنه أعطى فاصدله وصدقه لا تحذف أسنى وأبلى أى ويكون تطوعاً به ومعنى (قوله)  
لتعريفه إلى قوله ان كان في النهاية والمعنى (قوله ان كان الخ) نظره في اليعاب كدعى على ما فصل  
(قوله قبل تصرفه) ينبى وقبل تمام الحول أو قبل ما استقر الامر فلا أثر لعلم بعد ذلك واللازم جواز  
الاسترداد مطلقا فمن لازم الاسترداد حصول هذا العلم سم (قوله فبان أنه من لا يلزمه) أى كان عاد  
الى المقتات وأحرماً بالجمع ممنوعاً لا يبيح في هذا العام (قوله ان شرط) أى الاسترداد ان عرض مانع (قوله أو  
يخص هذا) أى التفصيل قول المتن (انهم جواختلف في مثبت الاسترداد الخ) هذا شامل لما لو اختلفا في نقص  
المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال الأذرى فيسوقه فمقتضى ما معنى قال  
الرشدي وظاهره أنه انما يختلف في هذين أى النقص والتلف على نى العلم فلا يرجع اه (قوله وهو ذكر)  
الى قول المتن ومعنى في النهاية والمعنى الاقوله كما اقتضاه الى المتن (قوله وهو ذكر التجبل الخ) قال المحقق  
الحلى وهو ذكر التجبل أو علم القابض به على الاصح وشرط الاسترداد على مقابل الاصح انتهى اه سم  
(قوله كما اقتضاه) أى عدم الخلاف (قوله وكان الشارح أشار لذلك الخ) أقول بل أراد الشارح بقوله  
الذكر وان مثبت الاسترداد منحصراً على مقابل الاصح في شرط الاسترداد وأما على الاصح فلا يخصر فيه  
لأنه من أضافه هذين كلفى المجعلة وعلم القابض فقوله وشرط الاسترداد على مقابل الاصح أى فقط وأما  
لا تأتلف على القابض انما يكفي في الاسترداد عند عرض المانع والكلام هنا على تقدير عدم المانع فلو وجد  
ههنا الشرط ثم عرض مانع فلا يبيح جواز الاسترداد لو وجد علم القابض. لتجبل إذ قد بشرط الاسترداد  
ولا يذكر كرمها مجعلة (قوله بل نظر شارح في حصة القبض الخ) اعتمد مر الحق (قوله في المتن والاصح  
الخ) نعم لو قال هذين كلفى المجعلة فان لم تقع زكاة فمقتضى ذلك أن يسترد كاصح به الرافعي شرح مر (قوله)  
وعلم القابض بالتجبل الخ) أى علمه بمقتضى القبض المجمل أو دنا به بعد كل جملة السبكي شرح مر (قوله)  
الاجرة لأنه ان كان قبل تصرفه) ينبى وقبل تمام الحول أو قبل ما استقر الامر فلا أثر لعلم بعد ذلك  
واللازم جواز الاسترداد مطلقا فمن لازم الاسترداد حصول هذا العلم (قوله في المتن وانهم جواختلفا في مثبت  
الاسترداد) أى ومنه نقص المال عن النصاب أو تلفه قبل الحول وان قال الأذرى فيسوقه فمقتضى ما روية ناشئ شرح  
مر (قوله في مثبت الاسترداد) قال المحقق الحلى وهو ذكر التجبل أو علم القابض به على الاصح وشرط  
الاسترداد على مقابل الاصح اه وقوله وهو ذكر التجبل أى مع شرط الاسترداد والاقوله شامل لصورتي  
استرداد الاسترداد ان عرض مانع وقوله هذين كلفى المجعلة فقط وقوله وشرط الاسترداد أى فقط على مقابل  
الاصح بخلاف الاصح فان الامر لا يخصر على شرط الاسترداد (قوله وكان الشارح أشار لذلك بقوله)

الزكاة لم يتعرضوا لغيرها بل للثاني والاول تجبل فمقتضى (و) الاصح (انهم جواختلفا في مثبت الاسترداد) وهو  
ذكر التجبل أو علم القابض به على ما فيه ممان خلاف أو شرط الاسترداد ولا خلاف فيه كما اقتضاه مني وكان الشارح أشار لذلك بقوله



الاصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر سم قول المتن (صدق القابض بيمينه) ولو أقام يمينين فيجب  
تقديم يمينه الواقع لان معناه بامتثال لكن قال مر محل ذلك ما اذا لم يتناوذا واحدا ولا واحدا فلو  
شهدت احدهما بانه شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والآخرى بانه في ذلك الوقت والحال لم يشرط  
ذلك ولم يتكلم به تعارضان التي هنا تصور فلي تأمل سم قول المتن (يمينه) أي ويحلف القابض على  
البت ووارى على نفي العلم نهاية ومعنى (قوله عدمه) أي الميث (قوله يحلف) أي القابض بالخلاف لانه  
لا يعرف الامن جهته (قوله على نفي علمه) أي على الاصح نهاية ومعنى قال سم والظاهر ان هذا من  
الحلف على البت والالكان علم انه لا يعلم انه علم فلي تأمل اه (قوله بان) أي قوله ثم ختم في المعنى الا  
قوله ولا يجب هنا على المتن وقوله وسقوط بدو في قول المتن ونحوه ان كلف في النهاية والقوله وسقوط يد (قوله  
أوزان الف الخ) وفي معنى تلفه البيع ونحوه نهاية ومعنى وبقي ما لو وجدته وهو ناو الاقر بيمينه أخذت يمينه  
للصلوة أو يصير في فكاه أخذت يمين في البيع عش (قوله بان في المثل) أي كالرواهم (والتعني في  
المتقوم) أي كالغنىم نهاية (قوله مطلقا) أي مثلاً أو مستقوما عش (قوله ملك المجل الخ) أي ملك المستحق  
العين المجلية زكاة ان لم يبق الو جو بملكه القرض اي بان يقول الشارح ملك القرض مفعول مطلق  
يجازي لقوله ملك المجل قول المتن (اعتبار يمين يوم القرض) أي اليوم التلف ولا يفي القسبم نهاية زاد  
الاياب فان ملك القابض في تركه ذلك البذل من المثل أو القيمة فغيره وارثان فقدت التركة كزك المالك  
ثانيا ولو استرده الامام أو بدله لهما فهو ثانيا بلاذن جديديان كان البذل القية اه قول المتن (يوم  
القبض) أي وقته نهاية ومعنى (قوله يومض) كأنه متعلق بمجرور وعلى لازماد سم أقول وكان الأولى  
استقامته لانه يعنى عنه خبر عليها (قوله حصل في ملك القابض الخ) يشعر بان القابض لو كان غير مستحق  
حال القبض أي أو وجد سبب الرجوع قبل التلف أو معاملة فتمت وقت التلف لعدم ملكه كزك يادة فغير  
ما يأتي في الزك يادة المتصلة وتزك النفس في هذه الحالة يجزى أقول في الاياب ما يصح بحجمم ذلك الاقوله  
أوهه فأتى في الشرح (قوله نقص صفة) أي حدث قبل وجود سبب الرجوع سم ونهاية ومعنى  
(قوله وسقوط يد) كأنه لما كانت لا تقرب اعماله لكانت من نقص الصفة سم (قوله كولا الخ) ولو  
حدث جلى بعد التجبيل واستمر متصلا في الاسترداد فلو هو المالك تبعاً وهو المستحق كجلى في البيع في بد  
المستمرى ثم رده يعيب سم وفي العبوي قال فيخاف ان الحل من المتصلة كما عهده شيخنا مر ونوزع فيه

وشرط الاسترداد الخ) أي بل أراد الشارح بقوله المذكور وان مثبت الاسترداد مختص على مقابل الاصح  
في شرط الاسترداد وأما على الاصح فلا يختص فيلأن منه أيضاً قوله هذه كلف المجلية وعلم القابض قوله  
وشرط الاسترداد على مقابل الاصح أي فقط وأما على الاصح فهو شرط الاسترداد وغيره مما ذكر ولعمري انه  
انه غاية الظهور واقع كيعنى طبعه فوقع فمات (قوله صدق القابض) ومحل الخلاف في غيره علم  
القابض بالتجبيل اما في صدق القابض بالخلاف لانه لا يضر لامن جهته وامن حلقه على نفي العلم بالتجبيل  
على الاصح في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الرافعي يعنى شرح مر والظاهر ان هذا من الحلف على البت  
والالكان يحلف انه لا يعلم انه علم فلي تأمل (قوله صدق القابض بيمينه) ولو أقام يمينتين فيجب تقديم يمينه الواقع  
لان معناه بامتثال لكن قال مر محل ذلك ما اذا لم يتناوذا واحدا ولا واحدا فلو شهدت احدهما بانه  
شرط الاسترداد وقت كذا في حال كذا والآخرى بانه في ذلك الوقت والحال لم يشرط ذلك ولم يتكلم به تعارضان  
لان التي هنا تصور فلي تأمل (قوله صدق القابض بيمينه) أي ويحلف القابض على البت ووارى على نفي  
العلم مر (قوله وفيما لو اختلفا في علم القابض يحلف على نفي علمه بالتجبيل) قال في شرح العباب ولو اختلفا  
في ذكر التجبيل فمن الماوردى انه يحلف على البت وهو متجه اه وينبغي ان الاختلاف في شرط  
الاسترداد كذلك (قوله يومض) كأنه متعلق بمجرور وعلى لازماد تأمله (قوله نقص صفة) أي حدث قبل  
وجود سبب الرجوع (قوله وسقوط يد) كأنه لما كانت لا تقرب اعماله لكانت من نقص الصفة (قوله

فأبراجهم قلوبهم واعلمه البرماوى أيضا اه **(قوله وصوف الخ)** أى بلغ أو أن الجزع فافهما يظهر كفى  
 شرح العباب سم **(قوله وان لم يحز)** كذا خرم به أى أفسد شرح الرض ورأيت بخط بعض الفضلاء نقلا  
 عن الجواهر تقبيل الصوف بالحز وقليل تأمل ويجوز بصري أقول وكذا خرم بذلك النهاية والغنى وشرح  
 ما فاضل ويمكن أن المراد بالحز رزق كلام الجواهر ما مثل ما بالوقوف وأقرب ما قد قدم من شرح العباب  
**(قوله وان لم يحز)** جوع انما يرفع القدمين حينه لعله على حذفه مضاف أى من سبب الرجوع عن عبادة العباب  
 مع شرحه حيث بدأ وحسن اذا ستر بدش طه لا يحتاج الى نقض الملك بلطف بدل عليه كرجعت بل بنقض  
 بنفسه كفى المحمود عن الامام وبه يعلم أن ملك المجل ينتقل للدافع مجرود وجوب سبب الرجوع من غير لفظ  
 وهو كذلك اه **(قوله ومن لم يوان الخ)** أى القابض سم أى والدافع عبارة العباب مع شرحه نعم ان  
 حدثت الزيادة المنفصلة أو العيب وقد وجوب الرجوع أو حدث أحد هما قبله أى قبل وجود ذلك  
 ولكن بان عدم الاستعانة أى عدم أهله ما لمالك أو القابض الزكوة وقت القبض رجوعهم جامع المجل اه  
**(قوله كفن)** أى يغنى وكفى العباب **(قوله بها)** أى بالزيادة المنفصلة **(قوله معلقا)** أى سواء كان النقص  
 عنها أو مفتوحا يحتمل أنه راجع لقوله بها أيضا **(قوله لتبين عدم ملكه الخ)** أى فيضم قيمة التألف وقت  
 التألف وقت القبض كحزم عن الجبري **(قوله وكذا في ههنا الخ)** ظاهره وان حدث النقص بلا تقصير  
 كاقصة ما يوه وهو ظاهر لان العين في ضلالتة حتى ساءلها الملك لانه قبضها لغرض نفسه رشدي **(قوله)**  
 لو وجد سبب الرجوع قبلها **(قوله)** ظاهره وانما الرجوع جوع عن ذلك وحدثت بسبب شكل الضمان لان الرجوع  
 انما يرفع القدمين حينه كذا كره الآن يقال هو وانما يرفع من حينه فستند الى السبب فكانه من حين  
 السبب فأبراجهم سم وتقدم عن الاعباب التصريح بذلك **(قوله قبلها الخ)** أى بالزيادة أو الارش **(قوله)**  
 كالسنة أى والتعليم معنى والكبرياء **(قوله وان كان)** أى افرادها فصل معنى **(قوله انحصارا)**  
 راجع لقوله غير مترجم له الخ ع **(قوله اشارات الخ)** بيان للمناسبة كانه قال فلها مناسبة بالتجمل  
 وتلك المناسبة هى الاشارة الخ فهو يدل من المناسبة وأخبر به بعد أن حذف خلافها وقع في حاشية الشيخ ع  
 من كونه له لاشتمل لعدم محتمل كذا يخفى رشدي ويجوز كونه له للمناسبة فكانه قال كذا كرهنا للاشارة  
 الخ **(قوله الخ)** أى المالك **(قوله يظهر لك الخ)** جواب الامر **(قوله ويندفع)** فى تأويل  
 المصدر عطف على قوله حسن الخ ويحتمل أنه بالجزع عطف على يظهر الخ عطف على سبب **(قوله)**  
 ما اعترضه الاسنوى الخ عبارة الاسنوى اعلم أن هذه المسئلة جميع ما بعدها لاتعلق له بالتجمل فكان  
 ينبغى افرادها بفصل كجمل فى المجرر اه فان كان مبنى اعتراضه أن الفصل للتجمل وهذا ليس منه فوابه  
 منع ان الفصل للتجمل اذ لم يترجم به بل هو لجميع ما ذكره فيموان كان مبنيا أنه لانه مناسبة بين هذا والتجمل  
 فكيف جمعهم فى فصل واحد فوابه أن المناسبة بينهما كانه على علم كل منهما يتعلق بادهما كذا الواجبة  
 وكيفية ثبوت حق المستحق الواجب الاداء أى مناسبة بعدهما والله اعلم سم **(قوله تأخير المالك)** الى  
 قوله اقول تأخر فى النهاية والمغنى الا قوله كالصوم والصلوات الخ **(قوله بعلم)** أى فى أوائل الفصل الاول

**وصوف** أى بلغ أو أن الجزع فافهما يظهر كفى شرح العباب **(قوله ومن لم يوان)** أى القابض **(قوله وكذا)**  
 يضنهما لو وجد سبب الرجوع قبلها **(قوله)** ظاهره وانما الرجوع جوع عن ذلك وحدثت بسبب شكل الضمان لان  
 الرجوع انما يرفع القدمين حينه كذا كره الآن يقال هو وانما يرفع من حينه فستند الى السبب فكانه من  
 حين السبب فليبراجع **(قوله)** لو حدث جل بعد التجمل واستمر متصلا الى الاسترداد فهل هو المالك تبعاً أو  
 هو المستحق كالجمل السبع في المشتري ثم رد بعيب **(قوله غير مترجم لها بفصل وان كان فى أصله انحصارا)**  
**(الخ)** أقول لا يخفى بانى تأمل انه لا اشكال على المصنف بالنظر لهذا الفصل مطلقا لانه لم يترجم بالتجمل  
 فيجوز ان يكون جميع ما فيه مقصودا بعدد مقدم ظهوره للمناسبة بين جميع ما فيه **(قوله فتأمل)** يظهر لك حسن  
 صيغته ويندفع ما اعترضه الاسنوى وغيره) عبارة الاسنوى اعلم ان هذه المسئلة جميع ما بعدها لاتعلق

**وصوف وان لم يحز** لخصر لها  
 في ملكه والرجوع انما يرفع  
 العبد من حينه ومن لم  
 يوان غير مستحق كفن رجوع  
 حاشية بها وبارش النقص  
 مطلقا لتبين عدم ملكه  
 ولفساد قبضه وانما عند  
 الجول مستحقا وكذا  
 يههنا سبب الرجوع قبلها  
 أو معها  
 أما التصل كالمسكن فتشبع  
 الأصل ثم يتم الباب بمسائل  
 تتعلق به دون خصوص  
 التجمل غير مترجم لها بفصل  
 وان كان فى أصله انحصارا  
 أو اشكال على وضوح المراد  
 على ان الحق ان لها تعلقا  
 واضحا بالتجمل اذ لا تخبر  
 ضده وذكر الضدين فى  
 سياق واحد مع تقديم ما هو  
 المقصود منهما غير عيب  
 بل حسن لما فيه من رعاية  
 التضاد الذى هو من أظهر  
 أنواع البديع وأمسائل  
 التعلق فلها مناسبة بالتجمل  
 أيضا اشارة الى أنهم قد دان  
 كانوا شره له قطع تعظيمهم  
 بالدفع لهم ولو قبل الرجوع  
 ومن غير المال لا تهاثير  
 شركة حقيقة فتأمل يظهر  
 لك حسن صيغته ويندفع  
 ما اعترضه الاسنوى وغيره  
 (وتأثير) المالك انجوا  
 (الزكاة بعد التمكن) بمسائل

قول المتن (وجوب الضمان الخ) أي وإن لم يأت كأنه يطلب الإحراج كالمعنى ونهاية (قوله لتقصيره الخ) عبارة النهاية لحصول الامكان وإنما أخر لفرض نفسه فيقيد جواز بشرط سلامة العقاب اه (قوله والصلاة) فأنش فيه سم (قوله أخذ الخ) وراجع للتفسير (قوله إذا أوجرت الخ) بدل من قولهم الخ (قوله وقد أدى الخ) أي بعد تمام الحول (قوله أي بالنسبة الخ) عليكم المستحقون أي وأما بالنسبة لكم ملكوه وهو قد رزق كافي حين الأداء (قوله فأول الحول الثاني) في ربع المائة بكلمة الخ كذا في شرح الرض وأقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لأنه الذي ملككم المستحقون لأنهم أعدموا بغيره ربع المائة لأنه لم يخرج من ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس أن يكون ابتداء حوله الثاني من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصص السنة كان حصص كل سنة نصيباً فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصص السنة مآذ كراهة مضموم إلى بقية الحصص لأن جميعها مآذ له وهذا الذي ذكرناه هو المناسب للتعليل بقوله لأنه باق على ملكهم إلى حين الأداء لأنهم لا يعلون جميع الزكاة بل قد رزق كافي فقط ولقول الشارح في المأخوذ من مسئلة البارأي بالنسبة الخ عليكم المستحقون فتأمل وقد نزل عبارته من بيان المراد أن ابتداء حوله لم يجمع الزكاة من ربع من الأخرى ولا يخفى ما فيه فليتأمل والله أعلم سم عبارة السيد عرابصري قوله في ربع المائة بكلمة كذا في أصله رحمه الله تعالى وهو محصل تأمل فإن المأخوذ لهم ربع عشر وربع المائة فليخرج الزكاة (قوله ولوحديث الخ) عطف على قوله لو تأخر الامكان الخ (قوله بان ربع حكمين الخ) قد يقال وفي نحو الصلاة للحكمين الوجوب والأداء أي الفعل الذي هو نظير الضمان هنا لأن المراد به الأخرى كما تقدم فتأمل سم وقد يجب بآية ما تميز من أدلّة تصور وجوب نحو الصلاة بدون وجوب فعله ولو قضاء (قوله وأما) أي في نحو الصلاة (قوله والقرآن) أي بالوجوب في نحو الصلاة

له بالتجمل فكان ينبغي أن يراه بفصل كقوله في المحرر اه فان كان معنى اعتبار ان الفصل للتجمل وهذا ليس منه فبما منع ان الفصل للتجمل اذ لم يترجى به بل هو لجميع ما ذكره فيه وان كان بمنزلة الامانة المناسبة بين هذا والتجمل فكيف يجهل في فعل واحد طوبى ان المناسبة فيما ذكره على علم اذ كل منهما يتعلق بأداء الزكاة الواجب وكيفية ثبوت حق المستحقين الواجب الاداء وأي مناسبة بعده هذا والله أعلم (قوله والصلاة والخ) مر في اعتبار التمكن في وجوبه مما فنظر هل في ذلك مخالفة لقوله الآتي في الحج مانعه وبقي شرط خامس وهو ان يسبق بعد وجود الاستطاعة تمكنه السير فيما لاء ان يسبق على العادة يجب لا يحتاج لقطع أكثر من مرحلة شرعية ولو يوم نوم واحد ليلة واحدة فان التفتي ذلك لم يجب الحج أصلاً فاضلا عن قضاء من خلا في الصلاة لان هذا غير فكيف يكون مستطيعا وانما وجبت الصلاة بأول الوقت قبل مضي زمن يسبها الامكان تنميتها بعده ولا كذلك هنا اه فان هذا الكلام يقتضي اعتبار التمكن في وجوب الحج دون الصلاة فليتأمل وليراجع (قوله فأول الحول الثاني) في ربع المائة بكلمة الخ من حين أدائه الزكاة كذا في شرح الرض وأقول هو ظاهر بالنسبة لقدر الزكاة لأنه الذي ملككم المستحقون لأنهم أعدموا من بغيره ربع المائة لأنه لم يخرج من ملك المالك ولم ينقص عن النصاب فالقياس أن يكون ابتداء حوله الثاني من أول السنة الثانية بل لو نقص عن النصاب حصص السنة كان حصص كل سنة نصيباً فقط لكان القياس فيما عدا قدر الزكاة من حصص السنة كراهة مضموم إلى بقية الحصص لأن جميعها مآذ له وهذا الذي ذكرناه هو المناسب للتعليل بقوله لأنه باق على ملكهم إلى حين الأداء لأنهم لا يعلون جميع الزكاة بل قد رزق كافي فقط ولقول الشارح في المأخوذ من مسئلة البارأي بالنسبة الخ عليكم المستحقون فتأمل وقد نزل عبارته من بيان المراد أن ابتداء حوله لم يجمع الزكاة من ربع من الأخرى ولا يخفى ما فيه فليتأمل والله أعلم (قوله) يفرق بين ما هنا ونحو الصلاة بان هنا حكمين الخ قد يقال وفي نحو الصلاة الحكمين المذكور وان الوجوب والأداء أي الفعل الذي هو نظير الضمان هنا لأن المراد به الأخرى كما تقدم فتأمل

(وجوب الضمان) أي  
الخروج قدر الزكاة لتقصيره  
(وان تلف المال) لتقصيره  
بحسب الحق عن مستحقه  
واختلفوا هل التمكن  
شرط للوجوب كالصوم  
والصلاة والحج والاعصائه  
شرط للضمان لا للوجوب  
اذلو تأخر الامكان مسددة  
فابتداء الحول الثاني من  
تمام الأول لامن الامكان  
أي بالنسبة الخ عليكم  
المستحقون أخذ من قولهم  
في مسئلة البارأي السابقة  
إذا أوجرت أربع سنين  
بمآذ وقد أدى من غيرها  
فأول الحول الثاني في ربع  
المائة بكلمة من حين أدائه  
الزكاة لامن أول السنة لأنه  
باق على ملكهم إلى حين  
الأداء ثم رأيت الاسنوي  
قال هذا اذا قلنا الفقراء  
شركاء المالك فقياسه أن  
يكون أول الثاني من الدفع  
إذا كان نصيباً فقط وهو  
صريح فيما ذكرته ولو  
حدث نتائج بعد الحول  
وقبل الامكان ضم الأصل  
في الثاني دون الأول و يفرق  
بين ما هنا ونحو الصلاة بان  
هنا حكمين مما تميز  
الضمان والوجوب وكل  
يرتبط عليه أحكام تخصه  
وأما فليس للوجوب  
والقرآن به مع عدم التمكن  
متعدد

فتعين انه شرط لوجوب قبل  
 كذلك اذا تلف هو بمحل  
 الضمان وأما قبله فالواجب  
 الاداء ويدخل مع ذلك في  
 ضمانه حتى يفسر لموت تلف  
 المال اهـ و رد بما قررته  
 ان معناه وتأخير اخراجها  
 بعد التمكن بوجوب الاخراج  
 وان تلف المال وهذا صحيح  
 لا يخبر عليه لان ما قبل  
 التلف هو ما بعده مشترك  
 في وجوب الاخراج وهو قبله  
 أولى بالوجوب منه بعده لانه  
 يتوهم انه اذا تلف سقط  
 فإذا لم يسقط مع التلف  
 فأولى مع البقاء (ولو تلف)  
 المال (قبل التمكن) بلا  
 تعرض سواء كان تلفه  
 بعد الحول أم قبله ولهذا  
 أطلق هنا قدي في الاتفاق  
 بعد الحول (فلا) يلزمه  
 الاخراج لعدم تقصير مع  
 ان التمكن شرط في الضمان  
 (ولو تلف بعضه) أي  
 النصاب بعد الحول وكأنه  
 استغنى عن ذكره هنا  
 بذكره فيما بعد وقبل  
 التمكن لا يفرط (فالظاهر  
 انه يفرغ قسط ما بقى) فإذا  
 تلف واحد من خمسة أجرة  
 وجب أربعة أخماس  
 شاة المال وتلف واحد عليه  
 كل ربع من تسعة فمختلف  
 والاصح انه يجب شاة أيضا  
 بناء على انه شرط للضمان  
 وان الوقت متوقفا على ان  
 السنين قد يصدق به لان  
 الشاة قسط الخمسة الباقية

قوله وان كان غير جسد لا قضاء ما اشترى من قبله وما بعده في الحكم وان تأجيلها أولى به وليس

(قوله فتعين انه) أي التمكن كردى (قوله قبل) الى قوله وهذا صحيح في النهاية (قوله قبل قوله  
 وان غير جسد الخ) قال في المغني وفي جعله التلف غاية نظر فان ذلك هو محل الضمان وأما قبل التلف فخال  
 وجب الاداء ويحسم القول فيه بالضمين فكان ينبغي اسقاط الواو انتهى وقد يقال الضمان الغرم بعد  
 الانعدام والانعدام قد يكون بحسب الظاهر مستندا الى أحد كلاكه ولا يكون كان يكون باقية سواء  
 والمتبادر من قوله وان تلف المال القسم الثاني فيقول الاول ولا شك انه أولى بالضمان من الثاني فبطل قول  
 المعارض فان ذلك هو محل الضمان فتأمل فانه دقيق وبالنظر لحقيق بصري و رد على ان فاعسدة الغاية  
 قد رد بقبض المذكور ونقبضه لعدم التلف لا الاتفاق (قوله ان تأجيلها) أي المقدر وهو عدم  
 التلف (قوله وما بعدها) أي المذكور وهو التلف (وقوله في الحكم) أي الضمان (قوله وما قبله)  
 الانسب وأما قبله (قوله و رد بما قررته الخ) أقول رد أيضا بعمل الواو ليعال سم عبارة الرشدي  
 فيه انه يلزم عليه ان الموجب للاخراج انما هو التأخير لا نفس التمكن وهو خلاف ما مرر منه يلزم عليه  
 التكرار في كلام المصنف وعدم تعرضه لحكم الضمان فالاصح في دفع الاعتراض جعل الواو ليعال اهـ  
 ولا يخفى ان كلام من تلك الاجوب بما يلاقى الاعتراض ويدفعه كان الاعتراض بعدم الصلة بعدم الجوده  
 والحسن كما هنا (قوله وهذا صحيح الخ) لا يقال رد عليه انه اذا كان الضمان بمعنى الاخراج لم يجه تقييده  
 بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا تقول المقد بالتأخير وجوب الاخراج حالي  
 التأخر والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان سم. وفيه نظر (قوله وهو) أي المؤخرز كانه بعد التمكن  
 (قوله) أي التلف قول المتن (ولو تلف قبل التمكن) خرج به الموالى المالك قبل التمكن فلا يسقط الضمان  
 بل يتعلق بالواجب بتركه عش (قوله لا تقر بها) الى قوله وعلى الثاني في النهاية الاولى ولو نحو صبي الى  
 أو قصر وقوله ولو تألفه أجنبي الى المتن وكذا في المغني الاولى أم قبله الى المتن وكذا الى وقيل التمكن  
 وقوله أم لو تألف الى المتن (قوله بعد الحول) اقتصر عليه المغني وهو الاحسن لان ما قبل الحول قد على حكمه  
 من اشتراط حولان الحول وأيضاً كلام المتن وساقه كاهر يفي السقوط به بعد الواو بوجه هذا لا يتأخر في  
 التلف قبل الحول (قوله أم قبله) لكنه لا يتقيد بقوله لا تقر بها لا يفرق سم (قوله فلا يلزمه الاخراج)  
 الاولى فلا ضمان كافي في النهاية والمغني (قوله لعدم تقصيره) فان صرحت بوضع في غير حوزته كان  
 ضامنا غاية ومعنى قال الرشدي يعني في صورته اذا كان التلف بعد الحول كالجو ظاهر اهـ (قوله عن  
 ذكره) يعني قوله بعد الحول رشدي (قوله وقبل التمكن الخ) عطف على قوله بعد الحول قول المتن (انه  
 يفرغ الخ) لوصف بالزوم بدل الغرم كان أولى وعبارة التمرر يفي قسط ما بقى معنى قول المتن (قسط ما بقى)  
 أي بعد اسقاط الوقت ضمانية ومعنى (قوله فاذا تلف) أي قبل التمكن غناية (قوله واحد من خمسة أجرة  
 الخ) وكذا وتلف خمسة من تسعة أجرة ضمانية ومعنى (قوله اذا تلفه) أي على النصاب (قوله أيضا)  
 الاولى اسقاطه (قوله بناء على انه) أي التمكن (قوله قد يصدق الخ) أي باوجاب ضمير بعضه الى المال  
 (قوله هذه) هي قوله وتلف واحد عليه الخ (قوله يرضن) احتراز عن الحرفي (قوله لانه بدل قدر الزكاة  
 الخ) عبارة والمغني والنهاية فشرح الوقت انتقل الحق الى القيمة كالمقتل الرقيق الحاني أو المراهون اهـ  
 (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثل الخ) وفي شرح العباب وعدل عن تعبيرا وضموغيرها بالقيمة الى الاجنبي  
 (قوله فتعين انه شرط لوجوب) يتأمل مع ما مر في الحاشية على قوله والصلاة والجمع اهـ (قوله و رد بما  
 قررته الخ) أقول رد أيضا بعمل الواو ليعال (قوله وهذا صحيح لا يخبر عليه) لا يقال رد عليه لانه اذا كان  
 الضمان بمعنى الاخراج لم يجه تقييده بالتأخير لانه بمجرد التمكن يجب الاخراج ولو لم يوجد تأخير لا تقول  
 المقد بالتأخير وجود الاخراج حالي التلف والوجود وهذا لا يثبت بمجرد الامكان (قوله سواء كان تلفه بعد  
 الحول أم قبله) أي كنه قبله لا يتأخر تقييده بقوله لا تقر بها لا يفرق سم (قوله من قيمة المتقوم ومثل المثل)

بمعنى انها لو نحو صبي ونحو كالجو ظاهر أو قصر في دفع متلفه كان وضعه في غير حوزة  
 (بعد الحول وقبل التمكن) لم تسقط الزكاة لتعديده ولو تألفه أجنبي يرضن لانه بدل قدر الزكاة من قيمة المتقوم ومثل المثل

المستحقين بناء على الأصح أنهم شركاء في العين وإن كان ذلك في تركها الفطر فتستقر في ذمتهم بانقضاء المال قبل التمكن وبعده وكذا إن لم يبعد التمكن لا قبله كإثبات المجموع (وهي تتعلق بالمال) الذي يجب في عينه (تعلق شركة) (٣٦٥) بقدرها لا يتأثر بصفة المال جودة

والبدل فيه وفي المال ليعقد أن في الأجنبي التسل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المال الخارج كما كان يخرج قبل التلف انتهى باختصار كبير سم وقضية مما مرأ نفا عن شرح الروض وغيره أنه في الأجنبي القيمة مطلقاً أو فاعطاه الروض وغيره (قوله للمستحقين الخ) ظاهره أنه يسلم البدل للمستحقين فيسقط عن المال هذا الدفع والنيونفة نظر فلا يراد به سم أقول تقدم في محض كذا الذي أن المستحقين كما يكون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المال بالكل ويجعل عليه لأن له ولاية القبض اه وقضية أن ولاية القبض هنا للمالك أيضاً (قوله فيستقر) الظاهر الثالث (قوله في ذمته) أي من تميز كذا الفطر عن نفسه وأغيره (قوله بانقضاءه) أي بعد دخول وقت الوجوب سم (قوله الذي يجب في عينه) سياتي محضه في التنبيه (قوله تؤخذ من عينه) أي يأخذها الأمام من عين المال نهاية ومعنى (قوله كما يقسم المال الخ) ببناءه الفعول أي يقسمه الأمام (قوله عند الامتناع) أي امتناع بعض الشركاء نهاية ومعنى (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر السابق (قوله بقا بالمالك الخ) أي من ثم إظهاره المشتق للمالك فيما يجب منها بالوجوب نهاية (قوله فعل هذا) أي أن تعلقه بالحق شركة (قوله بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة تجزئ في تركها أو أقل أفرادها صدق الاسم كمل في تركها الحيوان قال سم قد تساوى قيمة الشاة ثلاثاً مثلاً من الجنس أو تزيد عليها فكيف حال حشيش اه (قوله وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها فاعطاه نهاية ومعنى (قوله الأصح الأول) اعتمده مر أيضاً سم (قوله وعلى الثاني) وهو الإيهام (قوله وأنه مقتضى الخ) أي وزعم أنه الخ (قوله وتيسر) أي افتر كردى (قوله من جلا) أي أزال (قوله باعتداده) أي لوجه الثاني (قوله لا يتعلل الخ) أي لا يتعلل بالقيمة السابقة له (قوله من جلا) أي أزال (قوله باعتداده) أي لوجه الثاني (قوله لا يعلم ما في قوله إلا أن هذا الأمان الخ) انتهى بصري (قوله معتمده) أي الثاني (قوله في غير ذلك) أي في المتفاوتة فيها (قوله الذي الخ) مسافة للغير بإرادة الجنس من الموصول (قوله بعينها) أي المال (قوله فتكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا رد سم وفيه تأمل (قوله بل قد لا تؤخذ منها) أي لا يخرج الزكاه من نفس الزكاهين التي ملكها (قوله قاله) أي الثاني (قوله لا يمنع الخ) خبر وزعم الخ (قوله وان ثبت الشركة الخ) عطفاً على قوله ان البائع الخ (قوله تنع الخ) صفة مبهمة (قوله بتعيين) أي المال كردى (قوله أو بالساعي) أي بتعيينه (قوله أقرب) هو خبران (قوله بالشروع) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) عطفاً بقدر البيع (قوله ممنوع) خبر وزعم ان ثبوت الخ (قوله عليه) أي الإيهام (قوله ذلك الفساد) أي بطلان البيع في الكل وقال الكردى وهو قوله كيف هو الخ اه (قوله فكيفه) أي لا يمنع (قوله وقد عدلت) أي بما

الى البدل فيه وفي المال ليعقد أن في الأجنبي التسل في المثل والقيمة في المتقوم وأنه في المال الخارج كما كان يخرج قبل التلف انتهى باختصار كبير سم وقضية مما مرأ نفا عن شرح الروض وغيره أنه في الأجنبي القيمة مطلقاً أو فاعطاه الروض وغيره (قوله للمستحقين الخ) ظاهره أنه يسلم البدل للمستحقين فيسقط عن المال هذا الدفع والنيونفة نظر فلا يراد به سم أقول تقدم في محض كذا الذي أن المستحقين كما يكون من الدين ما وجب لهم ومع ذلك يدعى المال بالكل ويجعل عليه لأن له ولاية القبض اه وقضية أن ولاية القبض هنا للمالك أيضاً (قوله فيستقر) الظاهر الثالث (قوله في ذمته) أي من تميز كذا الفطر عن نفسه وأغيره (قوله بانقضاءه) أي بعد دخول وقت الوجوب سم (قوله الذي يجب في عينه) سياتي محضه في التنبيه (قوله تؤخذ من عينه) أي يأخذها الأمام من عين المال نهاية ومعنى (قوله كما يقسم المال الخ) ببناءه الفعول أي يقسمه الأمام (قوله عند الامتناع) أي امتناع بعض الشركاء نهاية ومعنى (قوله وإنما جاز الخ) جواب سؤال ظاهر السابق (قوله بقا بالمالك الخ) أي من ثم إظهاره المشتق للمالك فيما يجب منها بالوجوب نهاية (قوله فعل هذا) أي أن تعلقه بالحق شركة (قوله بقدر قيمة الشاة) أي قيمة شاة تجزئ في تركها أو أقل أفرادها صدق الاسم كمل في تركها الحيوان قال سم قد تساوى قيمة الشاة ثلاثاً مثلاً من الجنس أو تزيد عليها فكيف حال حشيش اه (قوله وجهان الخ) وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها فاعطاه نهاية ومعنى (قوله الأصح الأول) اعتمده مر أيضاً سم (قوله وعلى الثاني) وهو الإيهام (قوله وأنه مقتضى الخ) أي وزعم أنه الخ (قوله وتيسر) أي افتر كردى (قوله من جلا) أي أزال (قوله باعتداده) أي لوجه الثاني (قوله لا يتعلل الخ) أي لا يتعلل بالقيمة السابقة له (قوله من جلا) أي أزال (قوله باعتداده) أي لوجه الثاني (قوله لا يعلم ما في قوله إلا أن هذا الأمان الخ) انتهى بصري (قوله معتمده) أي الثاني (قوله في غير ذلك) أي في المتفاوتة فيها (قوله الذي الخ) مسافة للغير بإرادة الجنس من الموصول (قوله بعينها) أي المال (قوله فتكون واحدة منها) قد يقال هذا عارض فلا رد سم وفيه تأمل (قوله بل قد لا تؤخذ منها) أي لا يخرج الزكاه من نفس الزكاهين التي ملكها (قوله قاله) أي الثاني (قوله لا يمنع الخ) خبر وزعم الخ (قوله وان ثبت الشركة الخ) عطفاً على قوله ان البائع الخ (قوله تنع الخ) صفة مبهمة (قوله بتعيين) أي المال كردى (قوله أو بالساعي) أي بتعيينه (قوله أقرب) هو خبران (قوله بالشروع) متعلق بالضرر سم (قوله وسواء المشاركة) عطفاً بقدر البيع (قوله ممنوع) خبر وزعم ان ثبوت الخ (قوله عليه) أي الإيهام (قوله ذلك الفساد) أي بطلان البيع في الكل وقال الكردى وهو قوله كيف هو الخ اه (قوله فكيفه) أي لا يمنع (قوله وقد عدلت) أي بما

الباطل من كل وجه ومثلهم نصهم بحكمه فيستعمل ما قد هو وزعم ان البائع قادر على تغييره فانه مقبوض اليد لا يمنع الجمل بالمبيع عند البيع الذي هو منشأ البطلان في الكل وان ثبت الشركة كجمعة تعين بتعيينه أو بالساعي أقرب إلى عدم الضرر بالشيو وسواء المشاركة ممنوع لو لم يرتب عليه ذلك الفساد فكيف وقد لفت رتبة عليه

نعم ان قلنا انه ثعسين واحدة قبل البيع لم يرد ذلك الا ان هذا لا يأتي الا عند تساوي الكل فيعود الفساد السابق وعلى الاول للمالك تعيين واحدة مع ثمة اخر اجابها ومن (٣٦٦) غيرهما قطعاً بقباله وان الشركة غير حقيقية كالتكامل ذلك الغلب فيها جانب التوثيق قال الاسنوي وهما

مرأ نفعان الجمع (قوله نعم ان قلنا ان له الخ) ان كان المراد انه يعين واحدة ثم يورد البيع على ما عداها فصم البيع فيه فلس في هذا دفع للاعتراض المقرض في بيع الكل وبخلاف لقولهم بعته فمعا قدر الزكوا فان بقي ذلك القدر وان كان المراد انه يعين واحدة ثم يورد البيع على الجميع فصم فيها عداها ويطل فيها بخصوصها فهذا بعيد اه سم يحذف (قوله الا ان هذا لا يأتي الا عند تساوي الكل) قد علم منع هذا الحصر سم (قوله فيعود الفساد السابق) وهو قوله وقد انذار جدا فليت شري الخ (قوله وعلى الاول الخ) وكذا على الثاني كشرع النهاية والمغني (قوله مع نية اخراجها) فيه فصل بين الموصوف ومرضى المغني (قوله وهما) أي الوجهان سم (قوله انما نفعوا الخ) أي كاز والمعدن والثمار (قوله انه لا فرق) أي والخلاف جار في الكل (قوله ايضاً) أي كالعين نهاية (قوله وهذا هو مرادهم الخ) كان مراده بهذا ان مرادهم على كل قول ان الغلب اذا ذكر فيه فاعطى على هذا قوله السابق ان تغا لكنهم ذلك الغلب فيها جانب التوثيق سم وأما الكردى الى الجواب عنه ما عصفه وهما هذا هو الخ أي الغلب بعين من قال نفعاً شركة مراد الغلب فيه ذلك وكذا الباقي ولا يأتي ذلك مراً تغا الغلب فيها جانب التوثيق لانه مغلب فيها باعتبار آخر كما يظهر بالتأمل اه وقد يجب انضامان المراد مما سبق الغلب فيها بعد هلاكت التوثيق (قوله على بعضها) أي الى القول (قوله فضته) أي ذلك البعض (قوله وسابق في الحوالة الخ) أي مع اختصاص الحوالة بالدين الا لازم (قوله ولو كانت) أي الشركة (قوله والوارث الانواع الخ) أي ولو كانت حقيقة لا وجوبها من عين التركة (قوله وعلى الرهن) أي قوله وفي قول تتعلق في النهاية والى قول المتن فلا يباعه في المغني (قوله وعلى الرهن الخ) عطف على قوله على الاول قاله الكردى والاصوب انه استئناف ياتي في وصف على قول المتن وفي قول يتعلق رهن (قوله ولو لم يرد واحد الواجب في ماله باع الامام) هذا انما يتأتى في الماشية فقط فتأمل قول المتن (في قدرها) أي وهو جزء من كل شاة في مسألة الشاة مثلاً كهلوه قضيت فمقدمه من ان الاصح الاول وصرح به في شرح العباب فقوله و يرد للمشتري الخ أي بان و دشة في مسألة الار بعين بدليل سابق كلامه فانه ظاهر في ان المراد انه و قد ردها مع عينها لاشا عا في الجمع اذ اقرر ذلك فان كان المراد انه مجرد المشتري قد ردها متبراً بصح البيع في جميع ما بقي بيده فيلزم به بطلان البيع في جزء من كل شاة ثم نقله وبالمشتري واحد الى الصفح في جميع كل واحدة مما عدا هذه الواحدة وقد بان انهم ذلك ووجه بانه لما كانت شركة المسحق منه فغير حقيقة ضعف الحكم ببطلان البيع في جزء من كل و جاز ان تقع هذا الحكم بالمشتري واحدة الى البايع وان غايه البطلان بقا ملك استحق جزء من كل شاة ولكن شركة المسحق بمنزلة شركة المسحق البايع لانه فرعه في الملك فاذا رد واحدة الى البايع انقطع تعلق المسحق من كل جزء كقول آخر يخرج البايع شاة اه سم يحذف (قوله فيرده على البايع) وقضية ما ياتي عن السبكي ان يرادها أو يستأذن البايع في اخراجها أو يعيم الامام أو الساعي لياخذها

قال الاسنوي وهما  
مخصوصان بالماشية انما نفعوا  
التقودوا لاجوب فواجبها  
شائع اتفاقاً على ما صرح به  
جمع لكن ظاهر كلام  
الجمهور ونقله ابن الرعة  
عن الجمهور انه لا فرق وصر  
أنها تتعاق بالدين تعلق  
شركة أيضاً (وفي قول تعلق  
رهن) أي الغلب بذلك وهذا  
هو مرادهم على كل قول  
فلا يشكك نفر بعهم على  
بعضها ما تدور تخلف فضيته  
كقولهم على الاول يجوز  
ضمائهما بالدين مع اختصاص  
الضمان بالدين الا لازم فلم  
يقطعوا النظر عن النسبة  
وسبق في الحوالة جواز  
احالة المالك للساعي بها  
وبكسها بمافيه وجوزوا  
الاخراج من اوسط أنواع  
الحب أو التركيب للمسقة  
ولو كانت حقيقة لا وجوبها  
من شكل فرع والوارث  
الاخراج من غير التركة  
المعلق بعينها كاه وصلى  
الرهن فتكون الواجب  
ذمة المالك والنصاب  
مهرهون لانه لو امتنع من  
الاداء لم يرد واحد الواجب  
ماله باع الامام وبعضه واشترى  
به واجبه كبايع المهرهون  
في الدين (وفي قول بالمشية)  
ولا تعلق لها بالعين كالقطرة  
وفي قول تتعلق بالعين تعلق  
الارض برقة الجاني لانها

تستقط هلال النصاب أي قبل التمكن من قبضة الارض يرد العبد (قوله بانه) أي الجمع الذي تعلق به (قوله اخراجها) منه  
فلا يظهر بناء على الاصح ان تعلقها تعلق شركة (بطلانه في قدرها) لان بيع ملك الغريم غير مستوفى باطل فيرده المشتري على البايع لان له

ولا يتخلو له ولأنه الأخر من غيره ومحبته له وقد ينقطع تسلط الساعي على ما في يده المشتري ويؤيد بما أن الشرع غير جازع في نقل  
قبض البائع لقصد هاتمه اختيار الأخر من غيره وعند اختياره ذلك الساعي معارضة فيه قبل بذلك البحت بتأديته لاسلطه  
على المشتري بعد اعراضه وقد هوان ما يحمله السبي عليه إذ اعقب الأقران وقبض فلما انقضى ان الذي قطع تسلط الساعي انما هو قبض من له  
ولا يتأخر الأخر لبقدره المنزل منزله ما ذكره ويجوز دافئ المشتري ليس كذلك فلا وجه له ان ينقطع (٣٦٧) به تسلط الساعي وذلك أعني ما يحمله

منه فان تعذر المالك والامام والساعي فبنيى اصالها المستحق (قوله وبوجه) أى الحبس (قوله مامر)  
أى قبل قول المصنف وفى قول الخ (قوله منه) أى من المال الزكى (قوله قدرها) أى كسبته فى مسئلة  
الاربعة (قوله وان مال الخ) عطف على قوله أنه لمطالبة الخ (قوله لمالكته السبكي) أى الآتى فى آخر (قوله اذا  
باع) الاولى اذا اعطى الاحرة (قوله وبوجه نظر) أى فيما قبل (قوله منه الاخراج الخ) أى المالك الساع  
(قوله المنزل الخ) مصغرا لقصص (قوله منزلة ما ذكر) أى اختار البائع الاخراج منه الخ (قوله به) أى بمجرد  
الافراز (قوله مطالبته) أى المؤخر (قوله على كل قول) أى من أقوال التعلق (قوله ورجع) أى أى المؤخر  
(قوله وأل الساعي الخ) قد يشكك لا تنفعه نسبة المالك وإنما ينزل هذا منزلة الاستناع فكيف نسبة  
الساعي أى أول الامام عند الاخذ سم (قوله فان تعذر) أى وصول من ذكر من الزارع والامام والساعي  
(قوله من ذكره) أى ذلك الطريق وكذا صبره برضاعته (قوله وبوجه) أى من المؤخر (قوله قد المطالبة)  
أى الغهر وممن قوله ورجع كردى وبوجه زار اذا المذكورة (قوله فالى حصة حفظها) يتناول مع فرض  
السبكي كلامه فى التعذر أى تعذر المالك والساعي بصري ويوجب بان التبادر من كلام السبكي التعذر  
فى الحال فلا ينفى التسير فى المستقبل (قوله وأل الساعي) أى أول الامام (قوله بصره سابق) أى قبل  
الفصل كردى وهو أن لا يقوض أمر الزكاة لتغير القاضى (قوله الاول) خبر والذى الخ بز بديا الاول أخذ  
عشر ما قبضه المؤخر فقط (قوله أن الذى يبطل الخ) وقفا للكتابة والغنى (قوله به) أى عن الميت (قوله  
ان للمشتري الخ) جواب لما قبل الخ والى الخ ثم ان البائع الخ (قوله بمصر) اعله قوله أن الذى يبطل فيه البيع  
هو قدره من البيع الخو يحتمل أنه قوله ولأنه ولاية الاخراج من غيره (قوله ولما تخرج) أى زكاته  
(قوله به) أى مما تحقق الخو وكذا صبره أم كسبه من الزكاة الخ (قوله وبوجه نظر) أى نظاره وجهه من قوله الآتى

المتن وغيره ان الذي يبتلى فيه البيع هو قدره امان البيع سواء كان كل المال كوزي أم بعضه وأذا تقرر فربيع بعض النصاب الذي يبتلى فيه انما هو قدره امان البيع لأن كل النصاب تعين ما ذكرته من جميع الاول ثم قدره الذي ظاهري المشتري ورجع على الباقي بحصته من الثمن ان قبضه كان المأخوذ ورجع على الزارع بمثل قدر الزكاة بما قبضه ويطهران الباقي وأما الزار علمات ونا الا لاجني أداءه لكانه امان العشرة والمأخوذ حثيثاً خرج قدره امانه ما وجدته يطالبه الوارثة بقدره امان البيع أو الأحرار لا على ملك مومرهم وان كان قد سقط عنه وأخذ بعضهم ما من انما تحقق وجوب كاته ولم يرض وقد بقي بدل الباقي قدره امانه على كل مومر أو نسواه أو بقائه تعالى الله وفيه نظر

قبل التبيين وان أبقاء فعل الشركة الخ قول المتن (محتج في الباقي) أي لأن حق المسفحين شائع فأى قدر باعه  
 كأن حقهم نهاية وبغنى (قوله فمشتري) إلى قوله وبه يعلم في النهاية والمغنى (قوله فمشتري الخ)  
 أي ونخرجهم من محل آخر لأنه وان فصل ذلك فالعقد لا ينقلب صحته بقدره غنى زائد النهاية فان أحاز  
 المشتري في الباقي لم يمسقه من لثم اه (قوله باع على قولى تفرق الصفقة) وراجع إلى المتن عبارة  
 النهاية بناء على تفرق الصفقة اه وعبارة المغنى والثاني بطلانه في الجبيع والثالث محتج في الجبيع  
 والأولان قولان تفرق الصفقة بأنسان على تعلق الشركة وتعلق الرهن أو الأرض بقدر الزكاة اه ويعلم  
 بذلك أن حق المقام إما أفراد القل وإما ذكر الثاني قبل قوله بناء الخ (قوله ومن ثم) أي من أجل أن الحكم  
 هنا حكم تفرق الصفقة كمدى (قوله اشتراط العلم الخ) أي إمكان العلم بقدر الواجب بعد البيع كبدل  
 عليه قوله وذلك لا يمكن معرفته كمدى وفي سم مانوافقه (قوله العلم بقدر الواجب) أي علم المتبايعين كما  
 يصح به قوله الآخر ثم لا وجه لما يصري (قوله البطلان في الكل الخ) أي وظاهر إطلاق المتن البطلان في  
 قدر الزكاة فقط سواء كان الواجب من الجنس أو غيره ع ش (قوله ان هذا الخ) أي قول المنصف فلرباعه  
 الخ (قوله أو مبهم) عطف على مشاع (قوله كس) أي في شرح تعلق شركة (قوله يلزم منه) أي من الإشاعة  
 في بيع الزرع بعين شاة (قوله لا جلد ذلك) أي الرق بهذا أي لزوم التخصيص (قوله أموال باع) إلى قوله وكذا  
 لو وهب في النهاية والمغنى (قوله أموال باع البعض الخ) عبارة التخصيص بيع بعض مال الزكاة كبيع الكل  
 وان بقى قدره وان نوى باقائه مال كذا يفارق الأهذه الشاة إلا في بان الاستثناء المغنى أقوى من مجرد  
 الإبقاء ولو ثبتنا لا كقوم هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كقوله يظهر بله أخرج غيرها مر  
 (فرع) \* لو تأملت الشاة في قوله الأهذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته  
 أو يبين بطلانه في قدره فإنه منظر ومال مر للثاني سم (قوله فكبيع الكل) أي فيطيل في قدر الزكاة  
 من المبيع لأن قدره مطلقا كقوله يظهر وكذا قوله الآخر في البطلان أي في قدره أي من المبيع لامتطاعا  
 كما شرح في شرح الرق وبذلك سم عبارة المغنى وعلى الأول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعتك  
 هذا الاقدار في كذا صاع البيع كقوله به الشيطان في بابه لكن بشرط ذكره أو عشر أم نصفه أو أمانة  
 لا تكتفى عند الأخذ (قوله ومن ثم اشتراط العلم الخ) ان أريد العلم حال البيع فهو ممنوع لان الشرط  
 في تفرق الصفقة إمكان العلم بالبطل ولو بعد البيع لأجل التتويع والتوزيع وان أريد ولو بعد البيع  
 فهذا يمكن فلا يثبت الجزم بإطلاق البطلان عن قضية كلام الرافعي (قوله والأفقتية كلام الرافعي البطلان)  
 وراجع (قوله أموال باع البعض) فان لم يبق قدره فكبيع الكل الخ) عبارة التخصيص بيع بعض مال الزكاة  
 كبيع الكل وان بقى قدره وان نوى باقائه مال كذا يفارق الأهذه الشاة إلا في بان الاستثناء المغنى  
 أقوى من مجرد الإبقاء ولو ثبتنا لا كقوم هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كقوله يظهر بله أخرج غيرها مر  
 في قوله الأهذه الشاة قبل إخراجها فهل تستمر صحة البيع وتنقل الزكاة إلى ذمته أو يبين بطلانه في قدره  
 فيه نظر ومال مر للثاني على أقبل وجهين عند ابن الصباغ وأقره الشافعي وغيرهما ونسب للحر أيضا  
 نعم لو استثنى فقال بعكث عمر هذا الحائط الاقدار في كذا صاع كقوله في البيع لكن بشرط ذكره أو  
 عشر أم نصفه كقوله عن الماوردي والرويان في وقيد مر بحثنا في جهل أم الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره  
 عنه حاله ان عين كقوله الأهذه الشاة صرح في كل المبيع والأفان لا تظهر والجوع يبين من سابق عين ابن  
 الصباغ والجرم مشكل ومع هذا الاستثناء لا يتعين إخراج هذه الشاة كقوله يظهر بله أخرج غيرها اه  
 مر وأقول جواب إشكاله أنه هنا قوله الأهذه الشاة قد استثنى قدر الزكاة كقوله فكانت قوله إقراره بنة  
 الزكاة فصاع البيع في جميع المبيع وان قلنا ان الواجب شائع في كل شاة كقوله فمشتري هذا الإطلاق كقوله عز  
 قدر الزكاة بنيهام باع الباقي قبل الإخراج فان الظاهر محتج بالبيع في الجبيع نعم هذا واضح أن نوى الزكاة عند  
 قوله الأهذه الشاة والأفضل وقفه وقضية الإطلاق الخاصة أيضا بخلاف سابق عن ابن الصباغ فإنه لم يستثن

(ومحتج في الباقي) فيختبر

المشتري ان يسجل بناء على  
 قولى تفرق الصفقة ومن  
 ثم اشتراط العلم بقدر الواجب  
 والأفقتية كلام الرافعي  
 البطلان في الكل وبه يعلم  
 البطلان في الكل في نحو  
 خمسة أبعرة فيها شاة فاسر  
 انهم شركة بقدر قيمتها وذلك  
 لا يمكن معرفته حتى يخص  
 البطلان بمساعدة لان  
 التقويم يقيم في ظاهر المتن  
 ان هذا يتفرع على الوجهين  
 السابقين الإشاعة والأبهم  
 لكن بحث السبكي أما  
 ان قلنا الواجب مشاع  
 صرح في قدر الزكاة كقوله  
 باع عبدا له نصفه أو مبهم  
 بطل في الكل كقوله لان  
 المالك غير معين ونأزحه  
 الفرعي ويبحث البطلان في  
 الكل حتى على الإشاعة  
 لأنه يلزم منه تخصيص  
 الشاة على الغير وهو متنع  
 وجواب بان هذا الزوم  
 مختص لانه قضية القول  
 يتعلق العين الذي قيمته ثابتة  
 الرق بالمستحقين فلا يزال  
 لأجل ذلك بهذا وقد اختلفوا  
 الجزوي والفتية في مسائل  
 من الزكاة على خلاف  
 الأصل للضرورة فكذا  
 هنا أموال باع البعض فان لم  
 يبق قدره فكبيع الكل



فان عين كقولهم الا هذه الشاة صحت في كل البيع والا فلا في الاظهر وهذا كله في بيع الجميع كما أشار إليه بقوله فلا يباع ما إذا باع بعضه فان لم يبق قدر الزكاة فهو كولو باع الجميع وان أبقى قدرها بنسبة الصرف فيها أو بلا نسبة بطل في قدرها على أنفس الوجوه فان قيل يشكل هذا على ما سبق من جزم الشيخين بالهبة أحجب بان الاستثناء المقتضى أقوى من القصد المجرد اه وفي النهاية مشبه الى قوله على أنفس الوجوه الا أنه زاد عقبه والا فلا في الاظهر ما منه ولا يشكل ذلك على ما مر من طلالته في قدرها وان بقي ذلك القدر لان استثناء الشاة التي هي قدر الزكاة على أن يباع ما عداها بخلاف ما مر اه قال عرش قوله مر والا فلا في الاظهر أي فيبطل في الجميع لان قدر الزكاة التي استثناءها متضمنة لم يباعها سوى الى الجمل بالبيع اه وقال سم قوله مر لان استثناء الشاة الخ أي كولو قدر الزكاة بنيتها ثم باع الباقي قبل الاخراج فان الغاية صحة البيع في الجميع ثم هذا واضح ان نوى الزكاة عند قوله الا هذه الشاة والا فيعمل وقفة وقضية بالاطلاق الهبة أضاح واستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة ثم نحو التمر كما هذا الاروب فصنع البيع في جميع المبيع أيضا كولو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يصدق صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها فلا يصدق كالا قدر الزكاة فلا يفيد الا القطع بالهبة فحيثما عدا ولو فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتامس اه **(قوله وان أبقاه)** أي قدر الزكاة بنية صرفه في الزكاة أو بلا بنية في نهاية **(قوله في قدرها)** أي من المبيع **(قوله فيما عداها)** أي ما عدا قدر الزكاة **(قوله أي يقطع)** أي ويه يفرق بين الاستثناء وعدمه كما تقدم عن سم **(قوله ثم الاوجه الخ)** أي في صورة الاستثناء كرد **(قوله أوز به)** أي روي العشر في النقود **(قوله ان نحو لو باع الخ)** أي كالصوف **(قوله حدث بعد الوجوب)** مفهومه التعدي لم يحدث من نحو البين قبل الوجوب والوجه أنه لا فرق فتأمل سم أي فالتقسيد بذلك لانه هو محل التزهم **(قوله لاسم)** أي قيل قول المصنف وفي قول الخ **(قوله على ذلك)** أي عدم التعدي **(قوله هذا كله)** أي ما ذكر من حكم البيع سم أي قبل اخراج الزكاة **(قوله الاثر بعد انخرص الخ)** أي فانه يبيع جميعه قطعاً في نهاية **(قوله لان الخ)** عليه لما قيل لكن الخ **(قوله وكذا لو وهب الخ)** عبارة العباب وما فيها أي أموال التجارة وعقارها وقبورها والمحال باع بغير عرضها فكبيع الماشية بعد الوجوب يظهر الحاق جعله عوض بنحو وضع الهبة اه ومثله في الرض وشرحه فقرر عبارة الشارح ويحتمل أن قوله وكذا لو وهب الخ غير وسر محله عقب فان يباعه بمحابة الى وان أقر قدرها سم عبارة النهاية والمقتضى شرح الرض وشرح العباب في كذا التجارة ولو اعتق عبد التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة ثم لانهم ما يطلقان متعلق كذا التجارة كإثبات البيع بمثل متعلق كذا العين وكذا جعله صدقاً أو صلحاً من دم أو نحوهما لان مقابله ليس مالا فان يباعه بمحابة فقدرها كالوهاب فيبطل فيما قبله قدر الزكاة من ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقاً للصيغة اه **(قوله ولو وهب وأعتق)**

قدر الزكاة فلم يكن بمنزلة غيرها من النية غاية الامراه ابقا من غير استثناء ذلك لا يفيد وكاستثناء الشاة استثناء قدر الزكاة من نحو التمر كالا هذا الاروب فصنع البيع في جميع المبيع أيضا كولو ظاهر بخلاف تركه من غير استثناء فلا يفيد صحة البيع في جميع المبيع وبخلاف استثناء قدرها فلا يصدق كالا قدر الزكاة فلا يفيد الا القطع بالهبة فحيثما عدا ولو فرق بينه وبين عدم الاستثناء في المعنى فيما عدا ذلك فليتامس اه **(قوله فكبيع السك)** أي فيبطل في قدر الزكاة من المبيع لافي قدرها مطلقاً كولو ظاهر وكذا قوله الا أي البطان في قدرها أي من المبيع مطلقاً كولو ظاهر وهذا الماقال في شرح الرض فاذا باع المصاب أو بعضه أو رهنه صح لافي قدرها عقبه في شرحه بقوله من المبيع والمرهون وان كان الباقي قدرها في صورة البعض الى ان قال والقدر الباقي بلا بيع ورهن في صورة البعض فقدر الزكاة منه باق يجعله للمحققين اه **(قوله لنحو لو ونجاء حدث بعد الوجوب)** مفهومه التعدي لم يحدث من نحو البين قبل الوجوب ولو وجب له ان لا فرق فتأمل **(قوله هذا كله)** أي ما ذكر من حكم البيع **(قوله وكذا لو وهب أو أعتق فتبا الخ)** عبارة

فان باع بمعاينة بطل البيع فيما قبل قدر الزكوة من الحماة وان أقر زكدها أو أقر الحلالين أو غيره بأنه لا يكلف عند تمام الحول بيع عروض التجارة بدون قيمتها (١٧٠) أي بجلايتها من به كالمظهر لغير جهاتها من الخفيف عليه بله التأخير

(الح) أي في طلائ في قدر الزكوة من الحماة من قبل المالك ولكن يتبقى سريته العتق للباقي عند البسار ككل أعنى خاله من مشترك فانه يسرى إلى حصته شريكه عش (قوله فان باع بمعاينة) أي كان باع ما يساوي أو يزيد من درهمين بعشرين فيطال البيع في ربع عشر الحماة وهو ما يقابل نصفه مثقال من العشرين الناقصة من ثمانية كذا قرره مشغنا اه بجعري (قوله من الحماة) أي من القدر الحماة به وهو بيان الموصول (قوله لا يكلف) أي فيما إذا لم يكن عند نقد الباع (قوله بدون قيمتها) أي التي اشترت بها وان كان ثمن مثله في ذلك الوقت أعنى تمام الحول بصرى وهذا ان كان نقلا فها هو الا فالظاهر الذي يقيد ما التعبير بالقيمة دون الثمن والتعليل بالخيف لعكس فلا يرجع (قوله ولا ينافية) أي الاغناء المذكور (قوله لان مثله) أي علة لعدم المنفعة (قوله لان الشريعة) علة للعلة (قوله والقول بقضية) حقه الموافق لما قدم في الخلطة ذكره عقب انه يرجع على شريكه مع عطف لان الخلطة الخ على لان الشريعة ومرفى في الخلطة عن النهاية وهم اعتمادهما ذلك القول فيما اذا لم ياذن الشريك الاخر في الانحياز من المشترك (قوله انه يرجع على شريكه) أي وان ياذن له في الانحياز خلافا للنهاية وهم والله أعلم

\*(كتاب الصيام)\*

(قوله هولعة) أي قوله وينقص في النهاية بالمعنى الآخرة زاد جمع وقوله وهو أن يفرض (قوله هولعة الاسماء) ومنه قوله تعالى حكاية من صرم ان يذرت لهم من صوما أي اسماء كسوكوا من الكلام نهاية ومعنى (قوله وشرا الاسماء) أي اسماء مسلم غير يتحقق انقطرات سالم من الحيض والنفس والولادة في جميع النهار القابل للصوم ومن الانعفاء والسكر في بعضه والاصل في وجوبه قبل الاجماع مع ما يأتي آية كتب عليكم الصيام نهاية من زيادة من عش والرشيد (قوله وهو) أي عدا الصائم زكاهنا (قوله كاهر) أي في صفة الصلاة من ان ما هتلا وجودها في الخارج وانما تتعقل بفعل القاعل بفعل زكاهنا لتكون بايعته بخلاف نحو الصلاة توجسنا جافنا بحجج لنظر لافاعلا (قوله وفرض رمضان في شعبان) الخ لم يبين هل كان ذلك في أوه أو آخره أو وسطه فراجع عش (قوله ومجمله كالمظهر في الفضل المترتب على رمضان الخ) فديقال الفضل المترتب على رمضان ليس الاجمع الفضل المترتب على أيامه قليلا أو كثيرا جدا سم على حج أقول وقد يمنع الحصر ويقال ان رمضان فضلا من حيث هو يقطع النظر عن مجموع ايامه كغفرة الذنوب لمن سلمه اعمانا واحسابا والسنو لمن باب الجنة لعدم اتمامه غير ذلك مما ورد أنه يكرم به صوام رمضان وهذا الفرق فيه بين كونه ناقضا أو تاما وما انما الترتيب على كل يوم بخصوصه فامر آخر فلا مانع ان يثبت للكمال بسبب ما لا يثبت للناقص عش وبصرى وشغنا (قوله بفوق) أي الكمال (قوله لم يكمل رمضان الخ) أي من تسع رمضان شغنا (قوله الواحدة) كذا وقع هنا ووقع في محلين آخر من الاستئذان وجري عليه المنذر في سنة قلة شغنا الشو برى وجري عليه أيضا المسمى وقال بقضيه صام أربعة اقصا خمسة كمل عشا عش بفوق شغنا في ما قاله الشارح هنا (قوله زيادة تطمين) كذا في أصله بخطه وفيه تنويع الصفة عن العائد الآن بقرا تطمين بصيغة المصدر بصرى أقول المعنى

\*(كتاب الصيام)\*

هولعة الاسماء وشرا الاسماء التي بشرطه الاتية وأركانه النسبة والاسماء عما يأتي زاد جمع والصائم وهو مبني على هذا المعنى والتوضي مثلا كونه محتمل عدم البناء والفرق كاهر وفرض

ومضان في شعبان ثانی سنی الهجرة وينقص ويكمل وتوابعها واحد كجلا يتحقق ومجمله كالمظهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لایامه أملا يترتب

العباد واماهتها أي أموال التجار وتعتق رقيقها والحماة في بيع عرضة فأكسب الماشية بعد الوجوب وتظهر الحاق جعله عرض نحو بضع بالهبة اه ومثله في الفروض وشرحه فلتقر وعبارا للشارح ويحتمل ان قوله وكذا الوهب الذي غير موسر مجمله عقب فان باع بمعاينة وان أقر زكدها

\*(كتاب الصيام)\*

(قوله ومجمله كالمظهر في الفضل المترتب على رمضان من غير نظر لایامه) فديقال الفضل المترتب على

على يوم الاثنين من ثوابه ومنه عند محصوره وفطره فهو زيادة بفوقه الناقص وكان حكمته صلى الله عليه وسلم هنا لم يكمله ورمضان الاستواء احد في البقية ناقصة زيادة تطمين نفوسهم على مساواة الناقص للكمال

مسماه وافسق ذلك وكذا  
في شدة السهولة وكذا قالوه  
وهو انما يأتي على الضعيف  
ان الغالب اصطلاحا حسنة أما  
على انما توفيقه أي أن  
الوضع لها هو الله تعالى  
وعلمها جميعا لا دم عند  
قول الملائكة لا علم لنا فلا  
يأتى ذلك وهو أفضل  
الاشهر حتى من عشرة اربعة  
لغير الصبر رمضان سيد  
الشهور ويجب أن يزعموا  
تفضل يوم عيد الفطر اذا  
كان يوم جمعة على أيام رمضان  
التي ليست يوم جمعة بغير نظر  
وان أحل في الاستدلاله  
وتقضى بعض أصحابنا يوم  
الجمعة على يوم عرفة الذي  
ليس يوم الجمعة شاذ وان  
وافق مذهب أحد رضى  
الله عنه فلا دليل فيمنع يوم  
عرفة أفضل أيام السنة كما  
مرحوبه بفرضه وله  
أيام رمضان كغيرها الظاهر  
يجب بان سببه رمضان  
مخصوصة بغير يوم عرفته  
مع فيه بما يقتضى ذلك  
وبرض عدم شهره يجب  
بان سببه رمضان من  
حدث الشهر وسببه يوم  
عرفته من حيث الأيام فلا  
تتافى بينهما وانما نقل  
ذلك فيما ذكره نوبى  
العبد والجمعة لأنه يتبع  
فيهما انظر ما صرح في يوم عرفة  
حتى يخرج جامن ذلك العموم  
ويأتى في صوم النطق عني  
عشر اربع وعشر رمضان

هنا على الاضافة الوصفية وان تكلف البر كدى في تعصها بما لا حاصل له والجملة تقع مضافا اليها ولا  
بالمدى بلا سبب فلا ضرورة الى قرأته مصدر انهم المصدر أولى ولذا عبر به شجنا فقال ولعل الحكمة في ذلك  
تطمئن نفوس من يصومها ناضلين أمته الخ (قوله فيما قدمناه) أي من الثواب المترتب على أصل صوم  
رمضان من غير نظر لأمته (قوله اجاءا) أي قوله وبمعنا الخ في النهاية والمغنى الا قوله كذا وهو أفضل  
وقوله حتى من عشرة اربعة على سببه (قوله معلوم من الدين بالضرورة) أي في جود جوه كغير ما لم  
يكن قريب عهد بالاسلام واشباهه من العلم ومن ترك صوم شهر واحد من غير عذر كرض وسفر  
حبس ومنع الطعام والشراب نهارا يحصل صوم بذلك نهاية يومه في زوال الابواب ولا نهى بمجاهلة ذلك  
على ان يويه فيحصل له جنة حقيقة اه (قوله لان وضع اسم الخ) عبارة الخ في النهاية والابواب لان العرب لما  
أرادت ان تضع اسماء السهولة وافق أن الشهر المذكور كان في شدة الحر فسمي بذلك كاسم الى ريعان  
لما وقعته من الريح اه (قوله وكذا في بقية السهولة) عبارة المصباح في مادة ج م د ويمكن  
العرب حين وضعت السهولة وافق الوضع انما تسمى السهولة ومعان تلك الازمنة ثم صرح في  
استعمالها في الاله وان لم يوافق ذلك الزمان فقالوا رمضان لما رقت الارض من شدة الحر وشووا المسامات  
الابل بانها بالظروف وذوالقعدة لما ذابوا القعدة انما لركوب بذو الحمة لاجواء الحر والمحر والقتال أو  
الجهاد والصبر لما غزوا واورثوا كديار انهم صومهم صومهم وبيعوا بواضع الارض وأمرعت جدي لما  
جدوا الماء وجب لاجراء الشجر وشعبان لما اشربوا شرب العود انتهت اه عرش (قوله اما على انها  
توقفة الخ) أي وهو الاعتماد عرش (قوله فلا يأتى ذلك) قد يقال ما المانع من ان ياتى له وضع الله سبحانه  
بناء على حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكرناه كذا أفاده لقاض المحققين وقد توقف في  
قوله لان الخ اذ وضعها ثابت في ضرورة العلم والالفاظ بالنسبة اليه ليست مما قد يقال ما المانع من كون  
العرب له الاصطلاح وافق ما ذكره بصرى أمول وايضا ان العلم وان كان قد عايناه للمعلوم كاشف في محله  
(قوله في الاستدلاله) أي لاي ضرورة سم (قوله وتفضل بعض أصحابنا الخ) أي المستلزم لتفصيل يوم  
جمعة ليس من رمضان على أيام رمضان ليست يوم جمعة (قوله فلا دليل فيه) أي لاي ضرورة (قوله بان  
سيد يوم رمضان خصوصية بغير يوم عرفة) الباء على ان المقصود عليه (قوله لما صرح فيه) أي في يوم  
عرفة (قوله يجب بان سيد يوم رمضان الخ) هذا الجواب يأتي على القرض الاول أيضا لا يؤول بل المناسب  
للقرض الثاني ان يقال بان سيد يوم عرفته خصوصية بغير أيام رمضان فليست له (قوله وانما نقل بذلك)  
أي بما ذكرناه الجواب الاول والثاني (قوله من يوم العيد والجمعة) كأنه أراد يوم العيد المصادف يوم  
الجمعة على ما صرح في خبره وعطاف يوم الجمعة على ما صرح في بعض الاحكام (قوله من ذلك العموم) أي  
عموم تفضل رمضان على غيره كرى (قوله في عشر الخ) عبارته هناك في تسع الخبوة الا صوب (قوله  
وعشر رمضان) عطف على صوم الخ والابواب مع (قوله بذلك) أي بتفضيل رمضان (قوله انه  
لا يكره الخ) وقا لانهما يتوافقان (قوله طلقا) أي عرفة في صلاة الشهر وبدونها (قوله لا يخبر  
الكثير وقم الخ) عبارة النهاية للعدد ثبوت انتهى في بل ثبت ذكره بدون شهر في أخبار صحيحة فليعلم من تمام  
رمضان اجتماعا واحسابا فخره ما تقدم من ذنبه اه قال عشي قوله هو بل ثبت ذكره الخ الخ ما يبره  
الذي على من ألقى كراهته بدون شهر امان قيد كراهته بانها تعاقب القرينة البالغة على ان اثاره الشهر فلا  
رمضان ليس الانجوع الفضل المترتب على أيامه فلما لم يجد (قوله وكذا في بقية السهولة) انظر معنى هذا  
في نحو وجب وجدي (قوله فلا يأتى ذلك) قد يقال ما المانع من ان ياتى له وضع الله سبحانه في  
حدوث الالفاظ فيجوز ان يكون الوضع وافق ما ذكرناه كذا أفاده لقاض المحققين وقد توقف في  
لاخبار الكثير وقم الخ أي خبر من قام رمضان لا يقال لادالة في تلك الاخبار لعدم الكراهة لان استعمال  
الشارع لا يقاس عليها استعمال غيره وكذا ذكره في مواضع لا نقول انما يصح ذلك لثبوت خبره على ذلك  
الاخباره يتعلق بذلك وأقسم المتأني لا يكره قول رمضان بدون شهر مطلقا وهو كذلك لاخبار الكثير وقم واستند من كرهه ليس يستند

يتم الإذعية بما ذكره جود القريظة الدالة على المراد اه **(قوله وهو الخبر الضعيف)** واستند أيضاً إلى  
ورودنا في عن ذلك وأوجب بأنه لم يصح كإيتمه الحفاط سم **(قوله لنفسه فقط)** ينبغي وإن اعتقد صدقه  
سم وبصري ياتي في شرح شرط الواحد الخ ما يفيد **(قوله أو روية الهلال بعد الغروب الخ)** لو  
رأى حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم وحل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال أن كفي  
العلم لو روي به بلار روية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف ويغفر ينسبون بين الجمعة بخوار لها بدليل حيث  
لا يلزم سماع حديث السمع أحد حتى السامع كله هو ظاهر كلامهم وفيه انظار سم أقول قد يفرق بينه وبين  
الجمعة بأن الصوم معلق في النصوص بالرؤية من غير فرق بين أفراد الرائي فينبغي الثبوت برؤية حتى في حق  
غيره والمخف في الجمعة كون المخل قري يباحث بعد لقربه من محل الجمعة فنظر في ضبط القريب عر فالمتوسط  
السمع لأن حديد قد يسمع من البعيد عر فلو في تكلفه فقط أوسع غير مرجح تأباه محاسن الشر بعينه بصري  
وعش **(قوله لا واسطة)** الأولى بلا واسطة **(قوله لا واسطة تصوراً)** قد توقف فيها لظاهر روية ولو  
بتوسط آله بصري ورويه ما يأتي من سم في مسألة الغيم وكفاية ظن دخول رمضان بالاجتماع كإي  
**(قوله نحو مرآة)** أي كآله والبالور الذي يقرب العدو بذكر الصغير في النظر **(قوله منه)** أي من شعبان  
**(قوله خبر الخاري الخ)** تعليل لقول المتن أو روية الهلال **(قوله لمن زعمها)** أي وجود الطعن في  
سنده وقبول معتد التأويل **(قوله لم تجز مراعاة الخ)** أهل علمه مالم يقدلوا مقاتل به ذلك عش أقول بل  
ذلك على إطلاقه لأن من شروط التقليد في حكم أن لا يكون القائل مخالفاً لنص السنة كإيها **(قوله)**  
خلافه موجبه وهو أجد في رواية طوائف قليلة أعاب أي عند أطباق الغيم **(قوله وكهذين)** أي قوله  
وأن حصل غيب في النهاية لا قوله ولومن كفار إلى وطن وقوله ولا يجوز أن يتم وقوله ولكن إلى ولا روية  
التي رويته وفيه وجه إلى فقد حتى وكذا في المفتي الأقوله الخبر المتأخر إلى ظن دخوله **(قوله وكهذين الخ)**  
أي لا كإي والروية في واجب الصوم رمضان لعموم الناس وجعل النهاية والأعاب الخبر المتأخر من جملة  
ما يثبت به الشهر الخبير فقط بغض الباء عبارة لا في شرح شرط الواحد الخ وقد علم مما مر أن ما تقر  
بالنسبة لجوب الصوم على عموم الناس ما وجوبه على الرائي فلا يتوقف على كونه عدلاً في رأي هلال  
رمضان وجب عليه الصوم ومنه من أخبر به عدد التواتر اه قال الرشيد في قوله مر ومثل من أخبره  
به عدد التواتر والشهاب بن حج اتخذ كرهذا بالنسبة لعموم الناس أي فأخبار عدد التواتر من جملة  
ما يثبت به الشهر روي العموم وإن لم يكن عند قاض وظاهران صوراً للمسئلة أنهم أخبر وأصروا فيهم  
أوعن روية عدد التواتر كإيهم من شروط عدد التواتر الذي يفيد العلم فليس من أخبارهم من واحد  
رأه أو أكثر ممن لم يبلغ عدد التواتر كإيهم كثيراً من الأشاعات فنسبه اه **(قوله وظن دخوله الخ)** أي  
عند الاستدانة لتوجب شيخنا **(قوله كإيها)** أي في المتن أو الرخص للنبذة **(قوله أو بالامارة الظاهر الخ)**  
ومما يشبهه البلوي تعليق القناديل ليلة ثلاث شعبان فتبت النية تأخذ بأعمالهم تزال ويعلم بها من نوى  
ثم يبين نهاراً أنهم من رمضان وقد أتى إلى الله تعالى بصحتهم به بالنسبة المذكورة وكما نعلم على أهل  
صحيح ولا فاضله فان نوى عند الإزالة لم يتركه لم يقضاه نهاية وقوله مر ولا فاضله على قال سم مالم يعلم  
بأنها روية بل لا شك في دخوله رمضان أو لتبين عدم دخوله ووجهان عليه ذلك متعين رفض النية السابقة  
حكوا رفضها لا يسلمها اه واعتمد شيخنا فقال ولو طفت القناديل لغير شل في الرؤية ثم أوقدت للجزم

فصكان حيث ثبت الكراهية في حقنا ولا روي عليها استعمال الشارع لما ذكره لكن لم يثبت نهي من  
ذلك والاصل فيها استعماله الشارع جواز مثله منا **(قوله وهو الخبر الضعيف)** استند أيضاً إلى ورودنا في  
عن ذلك وأوجب بأنه لم يصح كإيتمه الحفاط **(قوله لكن بالنسبة لنفسه فقط)** ينبغي وإن اعتقد صدقه  
**(قوله أو روية الهلال بعد الغروب)** لو رأى حديد البصر دون غيره فالظاهر أنه لا يثبت به على العموم  
وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال أن كفي العلم بوجوده بلار روية ثبت برؤية حديد البصر بلا توقف

وهو الخبر الضعيف أنه من  
أسماء الله تعالى (باكلاً  
شعبان ثلاثين) وما هو  
واضح قال الدارمي ومن  
رأى هلال شعبان ولم  
يثبت بتمامه رمضان باستكمله  
ثلاثين من رؤيته لكن  
بالنسبة لنفسه فقط  
(أو روية الهلال) بعد  
الغروب لا واسطة نحو  
مرآة كإيها ظاهر ليلة  
الثلاثين منه بخلاف ما إذا لم  
يروا أن طبق الغيم لخبر  
الخاري الذي لا يقبل  
تأويل ولا ما طعن في سنده  
بعنده خلافاً فإن زعمها  
صوماً لرؤيته وأقروا  
لرؤيته فان غنم عليكم  
فاكلاً وعدة شعبان ثلاثين  
ومن ثم لم تجز مراعاة خلاف  
موجبهم كهذين الخبر  
التواتر برؤية ولو لم يكن كإي  
لأفاده العلم الضروري  
وظن دخوله بالاجتماع كما  
يأتي أو بالامارة الظاهرة  
الدالة التي لا تتخلف عادة

بها وجب تجديد النية على من علم بطلانها دون من لم يعلم به اه وكذا اعتد به الرشد في قول له مر ويعلم  
بها أي بالانها - فترادفوا لوالها بعد نومه أو نحو هذا خبر ما عساه الشهاب سم فبالاذا علم سبب انالها  
وانه عدم ثبوت الشهر من أنه يضر لانه يضمن رفض النسبة لاختلافها لما وقع في سائبة الشيخ وقوله مر فان  
نوى عند الانزال الخ خرج به ما اذا حصل له تردد عند الانزال ولم ينو الترك فلا يضره ذلك لما سأل في كلامه  
مر من ان النسبة بعد عقدها لا يبطئها الا رفضها والردة اه وشدي (قوله كره في القنديل) أي  
وضرب بالمناقض ونحو ذلك مما سألته به العادة شخشا (قوله لا قول منكم) بالجر عطف على الاحتياط ولو أعاد الباء  
لفظ عطف قوله ولا يرويه النبي الخ عليه كان أولى (قوله وحاسب الخ) وفي فتاوى الشهاب الرمي سئل  
عن المخرج جواز الرمي بالحساب بحسبه في الصوم هل يحل اذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم  
يجوز رؤيته فمات أنتمهم قد ذكر والهلال ثلاث حالات يقطع فيها وجوده واما متنازع رؤيته وسواء  
يقطع فيها وجوده ورؤيته وسواء يقطع فيها وجوده ويجوز ونحو يتفحاسب بان عمل الحساب شامل  
للعالات الثلاث انتهى وهو محل تأمل بالنسبة للعالة الأولى بل والثالثة والنجيب من الغاضل المحض حيث  
نقل هذا الاختاره وأقره اه بصري عبارة الرشد في قوله مر ثم انه ان يعمل بحسبه الخ أي الدال على  
وجود الشهر وان دل على عدم إمكان الرؤية كالمومصر حبه في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان  
الشارع انما أو جب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر وبلغ عليه أنه اذا دخل الشهر في أثناء النهار أنه  
يجب الامساك من وقت دخوله ولا يظن الاحتياط واقفون على ذلك وقد بسطنا القول على ذلك في غير هذا  
المحل اه وياتي في شرح ردية الهلال ما يصحح اختلاف ما قاله الشهاب الرمي في الأولى والثالثة جميعا  
وعن النهاية في بيان دل الحساب على كذب الشاهد ما نصصان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكتابة كما  
أفتى به الواقعية الله تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال أيضا بالجهة ينبغي الجزم بعدم جواز الرمي بالحساب  
بحسبه في الحالة الأولى واما الحالة الثالثة فينبغي انها مشتملة الأولى في عدم الجواز كالحكم عن السيد البصري  
وسألت عن سم في مسألة التيم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) يأتي عن النهاية بطلان (قوله نعم لهما العمل  
الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطيالسي الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل  
بالحساب والتخييم أيضا في القطر آخر الشهر المتقدمان لهما ذلك في أوله وأنه يجوز تهماين رمضان وان  
قصية وجوب العمل بالظن أنه يجب عليهما ذلك وكذا من أخرهما اذا ظن صدقهما اه وقياس الوجوب  
اذا ظن صدقهما الوجوب اذ لم يظن صدقهما ولا كذا وبهما عدلان كفى نظائر ذلك أي ما لم يعتقد خطأ  
بوجوب فام عنده سم (قوله ولكن لا يجوز تهماين الخ) والمعتد الاجزاء معني وإيجاب وانما هو نهاية عبارة  
الاخير ويجزئه من فرضه على المعتد ان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم أن الظن وجوب  
العمل أن يجب عليهما الصوم وعلى من أخرهما وغلب على ظنه صدقه أو أن صدقه جواز بعد حظر أي يصدق  
بالوجوب اه واعتمده شخشا وتقدم عن سم ما وافقه (قوله كما يصح في المجموع) أي هنا كذا قيل  
وكلام المجموع ليس أصافي فصيح ذلك وانما هو ظاهر فيقائه أخذ ذلك من كلام الزاقي وسكت عليه وكنه  
انما لم يعترض ما يصحح به في الكلام على التيمم أنه يجوز تهماين (قوله ولا يرويه النبي الخ) عطف على

ويفرق بينه وبين الجمعة فحوا ان لها بالحدث يلزم سماع حديث السمع أحد لحن السام كاهو ظاهر  
كلامهم وفيه نظر (قوله وحاسبوه الخ) سئل الشهاب الرمي عن المخرج جواز الرمي بالحساب بحسبه  
في الصوم هل يحل اذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم يجوز رؤيته فمات أنتمهم قد ذكر والهلال  
ثلاث حالات يقطع فيها وجوده واما متنازع رؤيته وسواء يقطع فيها وجوده ويجوز ونحو يتفحاسب بان عمل الحساب شامل  
للعالات الثلاث انتهى وهو محل تأمل بالنسبة للعالة الأولى بل والثالثة والنجيب من الغاضل المحض حيث  
نقل هذا الاختاره وأقره اه بصري عبارة الرشد في قوله مر ثم انه ان يعمل بحسبه الخ أي الدال على  
وجود الشهر وان دل على عدم إمكان الرؤية كالمومصر حبه في كلام والده وهو في غاية الاشكال لان  
الشارع انما أو جب علينا الصوم بالرؤية لا بوجود الشهر وبلغ عليه أنه اذا دخل الشهر في أثناء النهار أنه  
يجب الامساك من وقت دخوله ولا يظن الاحتياط واقفون على ذلك وقد بسطنا القول على ذلك في غير هذا  
المحل اه وياتي في شرح ردية الهلال ما يصحح اختلاف ما قاله الشهاب الرمي في الأولى والثالثة جميعا  
وعن النهاية في بيان دل الحساب على كذب الشاهد ما نصصان الشارع لم يعتمد الحساب بل الغاء بالكتابة كما  
أفتى به الواقعية الله تعالى اه وهذا يؤيد الاشكال أيضا بالجهة ينبغي الجزم بعدم جواز الرمي بالحساب  
بحسبه في الحالة الأولى واما الحالة الثالثة فينبغي انها مشتملة الأولى في عدم الجواز كالحكم عن السيد البصري  
وسألت عن سم في مسألة التيم ما يؤيده (قوله ولا يجوز الخ) يأتي عن النهاية بطلان (قوله نعم لهما العمل  
الخ) ذكر شيخنا الشهاب الرمي ووافقه الطيالسي الكبير على الوجوب والاجزاء قال مر ولهما العمل  
بالحساب والتخييم أيضا في القطر آخر الشهر المتقدمان لهما ذلك في أوله وأنه يجوز تهماين رمضان وان  
قصية وجوب العمل بالظن أنه يجب عليهما ذلك وكذا من أخرهما اذا ظن صدقهما اه وقياس الوجوب  
اذا ظن صدقهما الوجوب اذ لم يظن صدقهما ولا كذا وبهما عدلان كفى نظائر ذلك أي ما لم يعتقد خطأ  
بوجوب فام عنده سم (قوله ولكن لا يجوز تهماين الخ) والمعتد الاجزاء معني وإيجاب وانما هو نهاية عبارة  
الاخير ويجزئه من فرضه على المعتد ان وقع في المجموع عدم اجزائه عنه وقياس قولهم أن الظن وجوب  
العمل أن يجب عليهما الصوم وعلى من أخرهما وغلب على ظنه صدقه أو أن صدقه جواز بعد حظر أي يصدق  
بالوجوب اه واعتمده شخشا وتقدم عن سم ما وافقه (قوله كما يصح في المجموع) أي هنا كذا قيل  
وكلام المجموع ليس أصافي فصيح ذلك وانما هو ظاهر فيقائه أخذ ذلك من كلام الزاقي وسكت عليه وكنه  
انما لم يعترض ما يصحح به في الكلام على التيمم أنه يجوز تهماين (قوله ولا يرويه النبي الخ) عطف على

كره في القنديل المعلقة  
بالمناظر وبخالفه جمع في  
هذه غير صحيحة لانها أقوى  
من الاجتهاد المصرح فيه  
بوجوب العمل به لا قول  
منهم وهو من نهى النجم  
وحاسب وهو من نهى النجم  
منازل القمر وتقدر سره  
ولا يجوز لاحد تقلدهما  
نعم لهما العمل بعلومهما  
ولكن لا يجوز تهماين  
رمضان كما يصح في المجموع  
وان أخل جمع في رد ولا  
يرويه النبي صلى الله عليه  
وسلم

أقول منجم وكذا قوله ولا يرؤ بة الهلال الخ عطف عليه كمدى أى على توهم أنه قال هنالك لا يقول منجم بالباء  
 (قوله في النوم) أى والمرافقة الكشف (قوله فائلا الخ) أى منجم بان غدا الخ (قوله بعد ضبط الراف الخ)  
 أى فيحرم الصوم وغيره سندا لذلك ولا دبره بقطعه أنه سمع من ثلثة الصوذة التي لا يمثل الشيطان بها لأنه  
 لا جليل الى هذا القطع وعلى النزول فليس هذا بما كاف به العبادات حكم الله لا يتلقى الا من التقط واستنبط  
 وهذا ليس واحدا منهم ما وعلى النزول فهذا من قبيل تعارض الديلين وعند تعارضهما يجب العمل بالارجح  
 وهو ما في المقتضيات (قوله ففقدت كى عياض وغيره الاجماع على الاول) وهو عدم العمل بقوله فلا يعمل به  
 من حيث انه أخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه وجوب العمل به لكونه تغلاما من جلتى ما أمر به  
 الشارع أو جواز مباح العمل به والا فلا عيش عبارة لا يعاب وأما قول السبكي يحسن العمل بما سمعه مما  
 لم يخاف شرعا ظاهر افهولا يتأق على الاجماع أو الأصح السابق اللهم لا الآن يقال بما سمعه ذلك من ثلثة  
 الصور والى لا يمثل الشيطان بما عمله على الغرض والاحتياط والمبادرة للاشتغال فندب مراعاة ذلك  
 حيث لم يخالف ظاهر الشرع لاستناد الرواية وحدها بل للدليل الدال على احتساب الشبهة والاستكثار  
 من الطاعة ما يمكن فليس في ذلك على بالرؤ يتوالى الحاصل انما لا يخفى كونهما وكذا قوله على المبادرة لامتنال  
 ماوردته صلى الله عليه وسلم بقطة اهـ (قوله ولا يرؤ بة الهلال الخ) عبارة العجائب مع شرحه (فرع) \*  
 رؤ بة الهلال نهارا يوم الاثنين من آخر شعبان أو رمضان لأثرها ولوروى قبل الزوال والله للسلالة  
 المستقبلة أثر روى بعد فروم الا الماضية فلا نفطه من رمضان ولا تمسكه من شعبان واحترز روى يوم  
 الاثنين عند روى يوم التاسع والعشرين فانه يقل أحداهما للماضية للثلاث لم أن يكون الشهر ثمانيه  
 وعشرين اهـ زاد المعنى أى ولا للمستقبل ككل شرح الارشاد لابن أبي شريف اهـ (قوله في رمضان) أى على  
 ثلاث رمضان نهاية (قوله سوا ما قبل الزوال الخ) وقيل ان روى قبل الزوال والماضية أو بعده للمستقبل  
 يعاب (قوله بالنسبة للماضى والمستقبل) أى فلا ننظر ان كان في ثلاث رمضان ولا لخمسائين كان في ثلاث  
 شعبان نهاية ومعنى (قوله لولاه) أى التيمم (روى قطعا) أى بعد الفرو وبإيعاب (قوله لان الشارع انما  
 أناط الحكم بالرؤ بة بعد الفرو وبإيعاب) ينبغى فيما لودل القطع على وجوده بعد الفرو وبسبب يتأق  
 رؤ بة لم يكن لم يوجد بالفعل أن يكتفى ذلك فليشتمل سم وقوله بحيث يتأق رؤ بة أى لو لم يوجد نحو التيمم  
 من اللوان وهذا يؤيد ما تقدم من استشكل البصرى والرشيدى افناء الشهاب الرمى بجواز عمل الحائض  
 بحسبه مطلقا (قوله والمباين ان المداوار الخ) قال البصرى بعد سوق عبارة الشارح في رسالته المسماة  
 بتتو بالصور والعين في بيان حكم بيع ساعتين قرأوا العيون ما نه فان ظاهرا لا اكتشافه بالعلم وأنه المراد  
 بالرؤ بة فى النصوص فاذا حصل العلم بوجوده كفى خلاف ما يقتضيه كلامه هنا اهـ وقوله بوجوده أى بعد  
 الفرو وبسبب يتأق رؤ بة كما مرنا فاعن سم قولنا المن (وتتو رؤ بة بعد الفرو) أى وان كانت  
 السابعة محضية ودل الحساب على عدم امكان الرؤ بة وانضم الى ذلك أن القمر غاب ليلة الثالث على مقتضى  
 تلك الرواية قبل دخول وقت الشعاع لان الشارع لم يعد الحساب بل الغايه هو كذلك كما فاق به الزوال والوجه  
 انه تعالى خلافا للسبكي ما يتوهم فى وجرى الشارع على ما قل السبكي هنا كما فاق وكذا في شرح العجائب  
 فقال ما نه وهو محتمل ان سلام فيه اذا اتفق الحساب على الاستحالة وبلى أن مقدما ما قطعنا فافترض  
 وقوع ذلك لم تقبل الشهادة بالرؤ بة لان شرط الشهود به امكانه عقلا وعادة شرعا ولان غاية الشهادة الفان  
 في المجموع وان قضيت وجوب العمل بالظن انه يجب عليهم ذلك وكذا من أشبه اذا ظن صدقهما اهـ  
 وقضيت عدم الوجوب اذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما وما عدلان وفيه نظر وقياس الوجوب اذا ظن  
 صدقهما والوجوب اذا لم يظن صدقهما ولا كذبهما عدلان كفى نظائر ذلك فليشتمل (قوله لان الشارع انما  
 أناط الحكم بالرؤ بة بعد الفرو وبإيعاب) ينبغى فيما لودل القطع على وجوده بعد الفرو وبسبب يتأق  
 رؤ بة لم يكن لم يوجد بالفعل أن يكتفى ذلك فليشتمل (قوله وتو رؤ بة بعد الفرو) وكذا ما مرنا وكذا

في النوم قائلا غدا من  
 رمضان بعد ضبط الراف  
 للشك في الرواية وفيه  
 وجه بالوجوب ككل  
 ما ياهر به ولم يخالف المستقر  
 في شرحه لكنه شاذ فقد  
 حكم عياض وغيره الاجماع  
 على الاول ولا يرؤ بة الهلال  
 في رمضان وغيره قبل  
 الفرو بسوا ما قبل الزوال  
 وما بعده بالنسبة للماضى  
 والمستقبل وان حصل فيه  
 وكان مرتفعاً قدر لولاه  
 رؤى قطعا خلافا للاسنى  
 لان الشارع انما أناط الحكم  
 بالرؤ بة بعد الفرو وبإيعاب  
 ياتى ان المداور عليها لاصلى  
 الوجود (وتتو رؤ بة)

وهو لا يعارض القطع وتغليظ الزكشي فيه بان الشرع لم يعتمد الحساب بل الغناء بالكلية تردياته ممنوع بل  
نظر الهنبة في حواصم الحساب استنادا الى موفى بيان اختلاف المطالع واتفاقها في موافقت الصلاة وغير  
ذلك اهـ **(قوله في حق)** الى قوله ولا بد في النهاية الاولى على ما فيه الى المتن وقوله ولومع الى لفظ وكذا في  
الغنى الاولى يحكم القاضي الى المتن **(قوله يحصل الخ)** خبر وثبت وثبوته **(قوله يحكم القاضي الخ)**  
أى كان يقول ثبت ان هذه السلسلة من رمضان ولزم الناس الصوم ايعاب **(قوله بها)** الاولى التذكير  
**(قوله بعلمه)** أى حيث كان يقضى بعلمه بان كان يحتمل كذا كرهه الشارح مر في باب القضاء ع ش أى  
اخلافا لما ياتي في الحق هنا **(قوله من نقد)** أى اعتراض **(ورد)** أى لهذا النقد **(وتنقيد)** أى  
بان لا يكون القاضي حنبليا ولا حنبلأى أنه أراد الحساب أى مع رد هذا التقييد فلا أخوفه وورد عن قوله  
وتنقيد كان أوفق بكلامه في شرح العباب عبارة بعد التقدير لا يقال سبقت أى لا يكتفى قول الشاهد  
غدا من رمضان ان كان حنبليا أو احتمل أنه أراد الحساب فكذا هنا لما ثبت بحكم القاضي المستند بعلمه  
بجيت لم يكن حنبليا ولا احتمل أنه أراد الحساب لا يقول ذلك في الشاهد والقاضي لا يقاس لما ياتي ان  
سبقت الشاهد حيثما احتل أن يعتمد سببا لا واقفه عليه المشهود عنه وهذا لا ياتي في القاضي بل ينبغي  
أن يقبل حكمه وان احتمل أنه استدل بما رواه من حساب اهـ **(قوله وكذا الخ)** حقه أن يكتب بعد  
قوله شهادة حسبة نامل **(قوله يحكم الخ)** أى ولو شهادة شاهد واحد ايعاب **(قوله وشهادة عدل)**  
وكذا شهر نذر صوم وكذا بالجملة بالنسبة للوقوف ونحوه مر اهـ سم زاد الكردى على بافضل وقال القليوبى  
وكى عبادة ونحوه ميت كافر شهد عدل بالسلامة قبل موته بصلى عليه بعد غسله وتكفينه ويدفن في مقابر  
المسلمين ولا يثبت بذلك الارث منه انتهى اهـ **(قوله ولومع اطباق غيم)** اعتمده مر اهـ سم **(قوله)**  
باطفاق الخ كقوله الا بين الخ متعلق بشهادة عدل **(قوله خلافا لمن نازع فيه)** وهو ابن أبي النعمان فقال  
لا يجوز أن يقول ذلك لأنه شهادة فعل فقل نفسه بل طريقه أن يشهد بطولع الهلال أو على الليل من رمضان  
مثلا ونحو ذلك ويدل الاول على صحة قول الشهادة المرفوعة إذ قالت أشهد أنى أرضع غلاما فقلت بغيره  
وايعاب **(قوله وان لم يتقدم دعوى)** ظاهر جواز الدعوى ولعلها جازت من أى مسلم كان بل قال مر  
ومن الشاهد ولعل من صورها دعوى أنه قدر رؤى الهلال سم **(قوله ولا بد من حقوقه)** ثبت عندى الخ  
فعل ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك أنه لا أثر لجوع الشاهد بعده كالأثر بعد الحكم مر ثم قد  
يدل قوله المذكور على أن مجرد الشهادة بين يدي القاضي لا وجب على من علم انما اعتقد صدق  
الشاهد وجب عليه وقضية ذلك أن من أخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه  
لامطلقا والاولى جيب على جميع الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكونه اذا علموا ذلك والظاهر ان  
جميع ذلك ممنوع وان من أخبره عدل أو سمع شهادته بين يدي الحاكم وان لم يقل الحاكم بحوث عندى  
وجب عليه الصوم كجواز قياس نظائره مالم يعتقد خطأ ولو جب فامعنه سم على حج أى كضعف صبره  
أو العلم بنفسه ع ش **(قوله وأحكمت بشهادته)** ولومع غير القاضي فسق الشهود وكذبهم فالظاهر

الجملة بالنسبة للوقوف ونحوه مر **(قوله ولو مع اطباق غيم)** اعتمده مر **(قوله وان لم يتقدم دعوى)**  
ظاهر مر جواز الدعوى ولعلها جازت من أى مسلم كان بل قال مر ومن الشاهد ولعل من صورها دعوى أنه قد  
رؤى الهلال **(قوله ولا بد من حقوقه)** ثبت عندى الخ فعل ان الثبوت هنا بمنزلة الحكم وقياس ذلك أنه  
لا أثر لجوع الشاهد بعده كالأثر بعد الحكم مر **(قوله ولا بد من حقوقه)** الخ هذا قد يدل على أن مجرد  
الشهادة بين يدي القاضي لا وجب الصوم على من علم انما اعتقد صدق الشاهد وجب عليه وقضية  
ذلك ان من أخبره عدل برؤية الهلال لا يجب عليه الصوم الا ان اعتقد صدقه لامطلقا والاولى جيب على جميع  
الناس بمجرد الشهادة بين يدي القاضي مع سكونه اذا علموا ذلك يؤخفن ذلك ان من علم بصومجربا بخبر  
من اعتقد بصدقه لا يلزمه الصوم الا ان اعتقد هو أيضا صدق خبره بل ان اخباره يدلان على الشهادة

في حق من لم يره يحصل بحكم  
القاضي بها بعلمه على ما فيه  
من نقد ورد وتنقيد بينهما  
في شرح العباب وكذا يحكم  
بحكم لكن بالنسبة لمن رضى  
بحكمه فقط على الوجه  
ورب (شهادة عدل) ولو  
مع اطباق غير أى لا يحيل  
الرؤية عادة كما هو ظاهر  
بلفظ أشهد انى رأيت  
الهلال خلافا لمن نازع فيه  
أوانه هل أرى صوما بين  
يدى قاض وان لم يتقدم  
دعوى لانها شهادة حسبة  
ولا بد من حقوقه ثبت  
عندى أو حكمت بشهادته

عدم لزوم الصوم له اذ لا يتصور حزمه بالنسبة لظاهر أنه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم السبت ولو علم فسق القاضي الشهود عندئذ وجه حال العدول فلا قرب أنه كقولهم يشهدوا بنا على أنه ينزل بالفسق ولو لم يكن القاضي أهلاً لكنه عدل فلا قرب لزوم الصوم بتنفيذ الحكم حيث كان ممن ينقض حكمه شرعاً بماية وفي الآسنى والغنى مثله الاقوله ولو علم فسق القاضي الخ قال ع ش قوله مر بن اعين أنه ينزل بالفسق يعلم منه أن الكلام فيما إذا لم يعلم المولى بقسمة ووليه سلاته حيث لا ينزل اه **(قوله)** لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ الذي حرمه في غير هذا الكتاب كالاتفاق خلافه وعبارة الاتفاق وحصل الخلاف في قبول الواحد اذ لم يحكم به ما كان حكمه ما حكم به راد وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجماعاً قاله النووي في مجموع وهو صريح في أن القاضي أن يحكم بكون البسلة من رمضان وحيث قد فوضت منه ردقوله الزركشي لا يحكم بكون اللبلة من رمضان مثلاً لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لعين ومما ورد أيضاً أن قولهم في تعريض الحكم أنه الزام لعين مرادهم به غالباً بقصد ذكر العلائق صوراً فالحكم ولا يتصور فيها الزام معين الاعلى فوع من التعسف انتهى المقصود نقلاً وطال فيه جدنا بنقاس لا يستغنى عنها فسلم اه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما حرمه هناك خصوصاً وكلام المجموع عدال عليه كما تقرر فليست امل سم على ع وقوله ولم ينقض الحكم لظاهر وان رجح الشاهد قبل الشرع في الصوم ع ش وما ذكره الاتفاق عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده **(قوله)** ومن ثم الخ أي من أجل أنه انما يكون الخ **(قوله)** لو ترتب عليه حتى أدى ادعاء الخ لكنه اذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه اذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً ع ش **(قوله)** لا يلغظ ان شدا الخ اعتمده الآسنى والاعاب وكذا النهاية بتأنيده ولا يكفي أن يقول شدا من رمضان عارياً عن لفظ الشهيد والامع ذكرهم وجود رتبة كاحتمال كونه قد يعتقد دخوله بسبب ما واقع المشهود عنده بان يكون أخذه من حساب أو يكون حقيقياً يرى ايجاب الصوم بسبب البسلة الغيم أرفع ذلك اه قال ع ش قوله حقيقياً صوابه حجباً لانه الذي يرى وجوب الصوم لبسلة الغيم اه وفي الآسنى والاعاب ما وافقه **(قوله)** وعلى الاول أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الرتبة **(قوله)** وان علم الخ وفاقاً للاعاب والآسنى وخلافاً لظاهر ما تقدم عن النهاية تناف من التقييد بوجود الرتبة **(قوله)** وذلك الخ إلى قوله ولا يجوز في النهاية ما لم ينس **(قوله)** للغبر الصريح أي لان الصوم عبادة بدنية فيكتفي في الاخبار بدخول وقت واحد كالصلوات حتى لو نذر صوم شهر معين ولوذا انجمت فشد برؤية هلاله عدل كفي كقولهم في البر وحزمه ابن المقرئ في روضه يكفي قول واحد في طلوع الغبر بين يدى القاضي مع سكوت بل لا يساو بها هذا بل الظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من أخرجه عدل أو سمع شهادته بين يدى الحاكم ان لم يقل الحاكم ثبت عندى ولا يجوز ذلك وجب عليه الصوم كقوله قياس لظاهراً ما لم يعتقد خطأ وجب قام عنده وانما يحتاج الى قول الحاكم بما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطابقة بحيث يجب القضاء على من لم يعلم بثبوت الصوم عنده الا بعد فواته مر **(قوله)** لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ الذي حرمه في غير هذا الكتاب كالاتفاق خلافه وعبارة الاتفاق وحصل الخلاف في قبول الواحد اذ لم يحكم به ما كان حكمه ما حكم به راد وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجماعاً قاله النووي في مجموع وهو صريح في أن القاضي أن يحكم بكون البسلة من رمضان وحيث قد فوضت منه ردقوله الزركشي ولا يحكم القاضي بكون اللبلة من رمضان مثلاً لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لعين الى ان قال ومما ورد أيضاً أن قولهم في تعريض الحكم أنه الزام لعين مرادهم به غالباً بقصد ذكر العلائق صوراً فالحكم ولا يتصور فيها الزام معين الاعلى فوع من التعسف اه المقصود نقلاً وطال فيه جدنا بنقاس لا يستغنى عنها فسلم اه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما حرمه هناك خصوصاً وكلام المجموع عدال عليه كما تقرر فليست امل سم على ع وقوله ولم ينقض الحكم لظاهر وان رجح الشاهد قبل الشرع في الصوم ع ش وما ذكره الاتفاق عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده **(قوله)** ومن ثم الخ أي من أجل أنه انما يكون الخ **(قوله)** لو ترتب عليه حتى أدى ادعاء الخ لكنه اذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه اذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً ع ش **(قوله)** لا يلغظ ان شدا الخ اعتمده الآسنى والاعاب وكذا النهاية بتأنيده ولا يكفي أن يقول شدا من رمضان عارياً عن لفظ الشهيد والامع ذكرهم وجود رتبة كاحتمال كونه قد يعتقد دخوله بسبب ما واقع المشهود عنده بان يكون أخذه من حساب أو يكون حقيقياً يرى ايجاب الصوم بسبب البسلة الغيم أرفع ذلك اه قال ع ش قوله حقيقياً صوابه حجباً لانه الذي يرى وجوب الصوم لبسلة الغيم اه وفي الآسنى والاعاب ما وافقه **(قوله)** وعلى الاول أي من اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يفيد الرتبة **(قوله)** وان علم الخ وفاقاً للاعاب والآسنى وخلافاً لظاهر ما تقدم عن النهاية تناف من التقييد بوجود الرتبة **(قوله)** وذلك الخ إلى قوله ولا يجوز في النهاية ما لم ينس **(قوله)** للغبر الصريح أي لان الصوم عبادة بدنية فيكتفي في الاخبار بدخول وقت واحد كالصلوات حتى لو نذر صوم شهر معين ولوذا انجمت فشد برؤية هلاله عدل كفي كقولهم في البر وحزمه ابن المقرئ في روضه يكفي قول واحد في طلوع الغبر بين يدى القاضي مع سكوت بل لا يساو بها هذا بل الظاهر ان جميع ذلك ممنوع وان من أخرجه عدل أو سمع شهادته بين يدى الحاكم ان لم يقل الحاكم ثبت عندى ولا يجوز ذلك وجب عليه الصوم كقوله قياس لظاهراً ما لم يعتقد خطأ وجب قام عنده وانما يحتاج الى قول الحاكم بما ذكر في وجوب الصوم على العموم مطابقة بحيث يجب القضاء على من لم يعلم بثبوت الصوم عنده الا بعد فواته مر **(قوله)** لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم الخ الذي حرمه في غير هذا الكتاب كالاتفاق خلافه وعبارة الاتفاق وحصل الخلاف في قبول الواحد اذ لم يحكم به ما كان حكمه ما حكم به راد وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجماعاً قاله النووي في مجموع وهو صريح في أن القاضي أن يحكم بكون البسلة من رمضان وحيث قد فوضت منه ردقوله الزركشي ولا يحكم القاضي بكون اللبلة من رمضان مثلاً لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لعين الى ان قال ومما ورد أيضاً أن قولهم في تعريض الحكم أنه الزام لعين مرادهم به غالباً بقصد ذكر العلائق صوراً فالحكم ولا يتصور فيها الزام معين الاعلى فوع من التعسف اه المقصود نقلاً وطال فيه جدنا بنقاس لا يستغنى عنها فسلم اه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما حرمه هناك خصوصاً وكلام المجموع عدال عليه كما تقرر فليست امل سم على ع وقوله ولم ينقض الحكم لظاهر وان رجح الشاهد قبل الشرع في الصوم ع ش وما ذكره الاتفاق عن المجموع كذلك ذكره النهاية عنه واعتمده **(قوله)** ومن ثم الخ أي من أجل أنه انما يكون الخ **(قوله)** لو ترتب عليه حتى أدى ادعاء الخ لكنه اذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في أنه اذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعاً ع ش **(قوله)** لا يلغظ ان شدا الخ اعتمده الآسنى والاعاب وكذا النهاية بتأنيده ولا يكفي أن يقول شدا من رمضان عارياً عن لفظ الشهيد

لكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حتى أدى ادعاء كان حكماً حقيقياً باللفظ ان شدا أو الله من رمضان لكن أطلق غير واحد قبوله وعلى الاول لا يقبل وان علم انه لا يرى الى وجوب الابازر رتبة أو كان موافقاً لما ذهب اليه من على المعتمد لانه لا يتخلل بين ايهام ونفساد الصيغة بعدم التعرض للروية وذلك الغير الصريح ان ابن عمر رضي الله عنهما وأفاض خبر النبي صلى الله عليه وسلم به فقام وأمر الناس بصيامه ومع أيضاً ان اثار اياً شهد به عند النبي صلى الله عليه وسلم مرة أخرى فقال يا سلال أذن في الناس فليصوموا ولا يجوز زلن لم روا الشهادته برؤيته أو بما يشهد بها كسكونه هل وان استفاض عنده ذلك بل وان أخرجه بها عدل التواتر وصلبه ضرر



وغروهما قاساعلى ما قالوه فى القبلة والوقت والاذان ولا صلى الله عليه وسلم كان يغسل بقوله وبما تقرأ ويعلم  
أن اختيار العدل الموجب لا اعتقاد الحازم بدخول سؤال وجوب القطر وهو ظاهر ثم تارة وأصاب قال  
الرشدى قوله فشهد برؤية هلاله عدل أى أو أن خبر بها أه وقال عس قوله هر وجوب القطر أى وان  
كان صام تسعة وعشرين فقط أه **(قوله)** لأنه لا يكتفى بالبح لا يكتفى ماقى تقريبه **(قوله)** كما تقرر (فى أى يحصل  
تقر وذلك مع لفظ أشهد سم وقد يقال فى قوله بلقظ أشهد أى رأيت الهلال مع قوله لا يلفظ أن عدا  
الح المقيد اشتراط الجمع بين لفظ الشهادة وما يقيد الزوئية ثم فى قوله لغسدا الصفتا لمجد لعدم كفاية  
تاك الصفة ولو مع ذكر أشهد **(قوله)** ولأذ كرم ما يقيد أنه (لا موقع له هنا لو قال فلا يجوز زله ذكر ما يقيد  
الح الصبح **(قوله)** والذى يقيد الح (وقا الصبح لا يعاب وظاهر النهاية **(قوله)** ذكر صفة الهلال (والصباح) أى  
بأن يقول رأى شئ من ناحية المغرب ويذكر صفه وكبره وندو به وتقر به وأنه بعد ذلك الشمس أو فى جانب منها  
وان ظهر ما فى الجنوب أو الشمال وان السماء معصية أو لا يعاب ومغنى **(قوله)** فان أمكن عادة الح أى وان  
كان الغالب خلافة يعاب **(قوله)** فضاء بعد ما أنظر (والبح) عبارة فى الأعياب فضاء به بدل اليوم الأول الذى  
صامو معتمدن على رؤيته أه وينبى حمله على ما إذا كانت الشهادة المذكورة فى أول الشهر ثم تبين  
بما روى آخر أنه كان أول الشهر وحمل ما هنا على ما إذا كانت فى آخر الشهر **(قوله)** ولو تعارض الح (بما روى  
الأعياب ولو شهدوا وحده برؤية هلاله) ويتبعه كونه بالجنوب وشهد آخر بخلافها كونه فى الشمال لم يكن  
تعارض لا تنافى كما على أصل الزوئية وقد ينقل ويكوفط بينة بكفر ميت الح **(قوله)** هل باقها تعارض الح  
اعتمده عس وقال سم الذى فى شرح الارشاد الصغير والأوجه كإبنته أن اختلاف شاهدين فى نحو محل  
الهلال لا يؤثران تقرار باحتمال عكس عادة الاتقان له من أحدهما إلى الآخر انتهى أه ومرأ تضاعف الأعياب  
ما وافقه **(قوله)** فلا يتعارضان الح (أى لا مكان محل الأولى على سبق الكفر والشائقة على طر والاسلام وكان  
الظاهر ثابت الفعل **(قوله)** وانتمسرة جماعة الح (وادعى الاسنوى أنه مذهب الشافعى لرجوعه إلى سبعة فى  
الام قال الشافعى بعد لا يجوز على هلال رمضان الأشاهدان ونقل البلقنى مع هذا النص نصاً آخر سبعة  
وجم الشافعى بعد فقال لا يصام إلا بشاهدين لكن قال الزركشى قال الصبرى أن صح أنه صلى الله عليه وسلم  
قبل شهادة الإعرابى وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد أو الاقل من اثنين وقد صح ~~كذلك~~ منها  
وعندى أنه مذهب الشافعى قبول الواحد وانما يرجع إلى الاثنين بالنقاس لما ثبت عندى المسئلة سنة فانه  
تحمل الواحد بأثر عن على ولهذا قال فى المختصر ولو شهد برؤية هلاله أو رأى أن قوله لا تزوئية أه ومنهم من  
قطع بالاول وهو الأصح ثم بابه ومغنى **(قوله)** قبل أن يثبت الأولى لما ثبت **(قوله)** فلما ثبت الح (أى بعده عند  
أصحابه **(قوله)** على أنه عاق القول به (أى بالبحر على ثبوته أى ثبوت الخبر فانه قال ان ثبت الخبر فهو قول الله  
الكردى وان أراد بذلك تعاضداً لصغير فى المسئلة المذكورة كخبر ظاهر من سمع الشرا من ههنا فها هو ان أراد  
التعلق العلم فى قول الشافعى اذ صام الحديث فهو مذهبه واضر وابعول الحائط ونحوه وفتى عن هذه  
الاعلا وما قبلها **(قوله)** ويحمل ثبوته (أى قوله قبل فى النهاية والمغنى **(قوله)** ويحمل ثبوته) الأولى الثانية **(قوله)**

ولام ذكر جامع وجوده بين كاحتمال كونه قديع قد دخله بسبب لا لوقفه عليه المشهور عنده بان يكون  
أخذ من حساب أو يكون حنفاً روى إيجاب الصوم لذة الغيم أو بخود ذلك شرح هر **(قوله)** كما تقرر فى أى  
محل تقر ذلك مع لفظ أشهد **(قوله)** هل باقها تعارض الح (الذى فى شرح الارشاد الصغير والأوجه كإبنته ان  
اختلاف شاهدين فى نحو محل الهلال لا يؤثران تقرار باحتمال عكس عادة الاتقان من أحدهما إلى الآخر أه  
**(قوله)** ويحمل ثبوته بعد لا تنافى فى الصوم وثوابه) عبارة العبابى فى باب الشهات: ان المشهود به اشياء أحدا  
ما ثبت بشاهد وهو هلال رمضان لصومه وقد مر كذا وغيره ليصوم مع نذر لا لعبادة أخرى كوقوفه عرفه  
قوله كوقوفه عرفه أنظره مع ما روى فى الحاشية السابقة من هر وهل يقبل بما لو ع الغصن من رمضان لمسل  
وجوب كافر بعد اسلامه ليصل عليه وجهان بناء على قبوله لرمضان وتقتضى البناء قبوله أه وبما روى هنا

لأنه لا يكتفى قوله أشهدان  
لغمان رمضان كما تقرر بل  
لابعين التصريح بأنه رآه أو فعا  
يتبادر منه ذلك وهذا مره  
ولأذ كرم ما يقيد أنه  
والذى يقيد أن الشاهد  
لا يكتفى ذكر صفة الهلال  
ولاحظه ثم أن ذكر محله  
مثلاً بان المسئلة الثانية  
بخلافه فان عادة  
الاتقان لم يؤثر والاعلم  
بأنه فيجب قضاء بدل  
ما أنظره برؤية ولو  
تعارض فى محله مثلاً على  
باقها تعارض على أصل الزوئية  
كأول شهدت بينة بكفر ميت  
وأثرى بإسلامه فانما  
لا يتعارضان بالنسبة لنحو  
الصلاة عليه أنظر الحق لله  
تعالى (وفى قول) لا يثبت الا  
ان شهودها (عدلان)  
وانتصره جماعة وأطالوا  
بما رددته فى شرح الارشاد  
ورجع الشافعى إلى ما  
هو قبل أن يثبت عند الخبر  
فلما ثبت قدم على رويته  
بذلك على أنه على القول به  
على ثبوته ويحمل ثبوته بعد  
انما هو فى الصوم وثوابه  
كالتراجع

والاعتكاف الخ) أي أن نذر الاعتكاف في رمضان سم عبارة النهاية والغنى والاعتكاف والاحرام بالمعنى المعلقين بدخول رمضان بالنسبة لغير ذلك كدين مؤجل ووقوع طلاق وعق معلقين لا يقال هلا ثبت ضمنها كثبت شق البشوت ومضان واحد والنسب والأوث ثبتت الولادة بالنسبة لأنقول الضم في هذه الأمور لازمة للمشهور بخلاف الطلاق ونحوه وإن الشيء أثبت ضمنها إذا كان التام من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهما من العبادات وكلو لادة والنسب والأوث فانهما من المال والأول إلى به بخلاف ما هنا فان التام من المال والأول إلى به والمتبوع من العبادات هذا أن سبق التعليق الشهادة فليس سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بما بعد ثم قال فإل أن ثبت رمضان فعبدى حر أو زوجتى طالق وقعا وحله كما قاله الاسنوىي مالم يتعلق بالشاهد فان تعلق به ثبت لا اعترا فيه اه قال ع ش قوله مر أن ثبت رمضان الخ خرج به مالم كانت صورة التعليق أن كان غدا من رمضان فعبدى حر فلا يعتق وهو ظاهر والغرض أن المعلق عليه فيما ذكره الشارح الثبوت وقد وجد والمعلق عليه فيما ذكرناه الكون من رمضان وهو لم يعلم اه وفي سم ما واقع (قوله) نعم ان تعلق بالرائي الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد الخلف أو الطالع فالوجه أن ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق أن المعتبر في الطلاق المعلق بولاية الهلال بلد التعليق مر اه سم على حج ومجموعة في مالو وأنه الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه أم لا فنه نظر والافر بالاول فصب عليها الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالصائل على البضع ولا نفر لا اعتقاده باحتة كالجذب دفع الصبي عنه وإن كان غير مكف وهذا ظاهر حيث علق برؤيه وان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيه بل لأنه علق بصفته وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه بل بقاء الزوجة طاهرا وابطنا ع ش (قوله) مولى به) أي مطلقا سم أي تأخر التعليق أولا (قوله) وكذا أن تأخر التعليق الخ) مفهومه اه إذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاءه أو دخل رمضان أمال قال ان ثبت رمضان أو حركها كم رمضان ثم ثبت شهادة عدل أو حركها كم رمضان فيجب له الوقوع لانه علقه على صفته هي الثبوت أو حركها كم رمضان وقد وجدت سم بخلاف (قوله) وثبت أي بدل وثبت برؤيه مكردى (قوله) لأن ذكره ليس الا لكونه محمل الخلاف) فذيقال كونه محمل الخلاف لا يقتضي ذكر الحصر مع كونه ليس من محمل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بأن مثل هذه الصفة قد تستعمل لغير الحصر كالاعتكاف بان

والاعتكاف دون نحو طلاق  
وإن علق به نعم ان تعلق  
بالرائي عومل به وكذلك  
تأخر التعليق عن ثبوته بعد  
قبض صواب العبارة وثبت  
كبابه ولا ياتي بالبداهة  
الشهر بالحصر اه وبجواب  
بان الحصر هنا المعالم  
هو مقرر في شرح الارشاد  
أول الطهارة لا يحدوده  
لأن ذكره ليس الا لكونه  
محمل الخلاف

الحصر اضافي على وجه المبالغة بان الحصر لغير العدل كالصبي والفاسق سم وتوله اضافي لعله من ولا ثبت أي رمضان واحد لغير الصيام لكلول دين ووقوع طلاق وعق معلقا بثبوته قبل الشهادة الا ان تعلقت بالشهادة وفي شرحه للشارح ان قضية قوله لغير الصيام ان توابيع رمضان من نحو صلاة التراويح والاعتكاف والاحرام بالعمرة المعلقين بدخول رمضان لا تثبت تبعها رمضان وليس كذلك اه (قوله) والاعتكاف أي كان نذر الاعتكاف في رمضان (قوله) نعم ان تعلق بالرائي الخ) فلو كان علق الطلاق ثم رآه ثم انتقل لبلد الخلف في الطالع فالوجه أن ذلك لا يمنع ما يثبت من وقوع الطلاق خصوصا والمقرر في باب الطلاق أن المعتبر في الطلاق المعلق بولاية الهلال بلد التعليق مر اه (قوله) مولى به) أي مطلقا (قوله) وكذا أن تأخر التعليق عن ثبوته) مفهومه اه إذا تقدم لا يعمل به المعلق وهو ظاهر في نحو ان جاءه أو دخل رمضان أمال قال ان ثبت رمضان ثم ثبت شهادة عدل فيجب له الوقوع لانه علقه على صفته هي الثبوت وقد وجدت لان الثبوت صادق بثبوته بالعدل الواحد لانه ثبت شرعا وقد يؤيد ذلك انه لو علق بالحكم كان حركها كم رمضان فحكمها كم رمضان فيبعد كل البعد القول بعدم الوقوع ولافرق بين التعليق بالثبوت والتعليق بالحكم اذ كل تعليق على صفة وجبت بل جعلها الثبوت هنا بمنزلة الحكم كاتقدم فليتام ولغير (قوله) لأن ذكره ليس الا لكونه محمل الخلاف) فذيقال كونه محمل الخلاف لا يقتضي ذكر الحصر مع كونه ليس من محمل الخلاف نعم قد يجاب عن المصنف بأن مثل هذه الصفة قد تستعمل لغير الحصر كالاعتكاف بان الحصر اضافي على وجه المبالغة بان الحصر بالنسبة لغير العدل

مع علم ما سواه منه من باب أولى ويضمونه بالعدل ولو في أنثائه وان قيل في كلام الزكشي بائنا الفهم على الأول فن فوائد وجوب قضاء اليوم الأول الذي بان منه من رمضان (وشرط الواحد صدقة العدول) في الشهادة (٢٥٩) (في الأصح لا بعدد ما رآه) لأنه من

باب الشهادة لا الرواية  
 نعم يكفي باستور كصحه  
 في الجموع ولا ينافيه كونه  
 شهادة لازمة بخلافه  
 زعمهم ما سواه في ذلك كما  
 سألهم في الصدقات ما  
 وهو من ظاهره التقوى ولم  
 يعدل عند قاض وتقبل  
 شهادة عدلين على شهادته  
 ولا أثر لفرديته بعد الحكم  
 شهادته للائتمان إلى من  
 معتمد ثم علم فلما عمل به  
 باطنا لا ظاهرا انعرضه  
 العسوة وبليز الفاسق  
 ومن لا يقبل العمل برؤية  
 نفسه وكذا من اعتقد صدقه  
 في أخباره ورؤيته بنفسه أو  
 بشيئته في بلد متقدم عليه  
 سواه أول رمضان وأخوه  
 على العمد والمعمد أيضا  
 أنه بسل عسما اعتقاد  
 العلامات بدخول شوال إذا  
 حصا له اعتقاد جزم بصدقه  
 كإيمانه في شرح الارشاد  
 الكبير قيل قوله صدقة العدول  
 بعد قوله يعدل فيه كونه فان  
 العدول من صدقة العدول  
 وزعمه أن قوله يعدل فيه  
 عدلين ممنوع اه وليس  
 في محله فان العدل في إطلاق  
 عدله رواية وعدل شهادة  
 وعدل الشهادة في إطلاق  
 عدل في كل شهادة وعدل  
 بالنسبة لبعض الشهادات  
 دون بعض كالمرأوسا كان

غير ينافيها وأصله حقيق بقرينة ما بعده (قوله مع علم ما سواه) أي لا أكثر من عدل سم (قوله  
 ويضمونه بالعدل في أنثائه) أي رمضان بان شهوده في بقية ليلة قبل الألة التي روي فيها ايعاب (قوله  
 فمن فوائده) أي الثبوت في أنثاء رمضان (قوله الأول) الأولى اسقاطه قول المتن (وشرط الواحد صدقة  
 العدول) ولولا رأي فاسق جهل الحاكم فسدقه لال هل في الامام على الشهادة بغير الجواز بل الوجوب  
 ان توقف وجوب الصوم عليها مر وسأيت نظير ذلك في الشهادات سم وعش (قوله لانه) الى  
 قوله كإيمانه في النهاية والمغنى الا قوله وهو الى وتقبل (قوله لانه الخ) أي الثبوت بالواحد ثم يوافقه في  
 (قوله نعم يكفي باستور الخ) قضيه أنه لا يشترط هنا سلامته من خرام المرومة وهو ظاهر عش (قوله  
 نعم ان علم الخ) عبرة النهاية ولو علم أي غير القاضي ففسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم  
 اذ لا يتصور جزمه بالنسبة والظاهر أنه يحرم جلب الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو سلم فسق  
 القاضي المشهود عنه وجهل حال العدول فلا قرب أنه يكلم بشهودا يتعلم أنه يعزل بالنسبة اه (قوله  
 ولا ينافي) أي الاكتفاء بالاستور (كونه) أي الثبوت بالواحد (قوله وهو من ظاهر الخ) وبفسر الشارح  
 مر في الشك بانه الذي لم يعرفه فسق وان لم يعلمه تقوى ظاهرا عش (قوله وبليز الفاسق الخ)  
 هل يدخل في الفاسق هنا الكافر حتى لو أخبر من اعتقد صدقه لم يمتحمله أنه كذلك مر اه مع عبارة  
 شطنا ويحب على سبيل الخصوص أيضا على من رآه أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد صدقه ولو رآه  
 أو صابا أو فاسقا أو كافرا اه (قوله وكذا من اعتقد صدقه الخ) وان لم يذكر عند القاضي ومثله في الجموع  
 وزوجه وجاز به وصديقه نهاية ومغنى قال نعم هل يجري نظير ذلك في الصلاة حتى يثبت دخول وقتها  
 بأخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصبي فكون جميع ما ذكره من عدم قبول الفاسق والنصي ولو فيها  
 بمرطبة المشاهدة كالخبر بطواع الغير أو الشمس وغروبها الخ لم يعتد صدقه أو لا يجري ويقرق بين  
 الصوم والصلاة نظرا ولعل الوجه الأول لم يكن في كلامهم بائنا فله عر اه أقول كلام النهاية والمغنى  
 والشارح في آخر الفصل الآخر في صريح نفي ما جاء (قوله بل عليه الخ) أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرمي سم  
 (قوله اعتقاد العلامات الخ) أي من اعتقاد الناصر إلى الجبال وسع ضرب الطول ونحوهما ما يعتادون فعله  
 لذلك نهاية (قوله زعمه) أي المصنف (قوله عقبه بما بين الخ) أي فان أطلق العدول كقوله الشارح  
 منصرف الى الشهادة نهاية زاد المغنى بخلاف إطلاق العدول فيصحبها بالرواية اه قول المتن (وان كانت  
 السماء معصية) أي لا شيمها أو أشار به الى أن الخلاف في ساقى العجم والغيم وقال به بعضه بالانطلاق في حال  
 الغيم دون العجم نهاية قول المتن (معصية) من أعتجت السماء انقشع عنها الغيم فهي معصية اه مختار اه عش  
 (قوله والشئ قد ثبت الخ) رد بما قبل الأصح القائل بانه لا يغلط لأن القطر يؤدي إلى شئ وشال بقول واحد  
 كالصبي والعاسق (قوله مع علم ما سواه) أي لا أكثر من عدل (قوله وشرط الواحد صدقة العدول) ولولا رأي فاسق  
 جهل الحاكم فسدقه لال هل في الامام على الشهادة بغير الجواز بل الوجوب ان توقف وجوب الصوم عليها  
 مر وسأيت نظير ذلك في الشهادات (قوله وبليز الفاسق) هل يدخل في الفاسق هنا الكافر حتى لو أخبر  
 من اعتقد صدقه لم يمتحمله أنه كذلك مر (قوله وكذا من اعتقد صدقه) هل يجري نظير ذلك في الصلاة  
 حتى يثبت دخول وقتها بأخبار من اعتقد صدقه من نحو فاسق وصبي فكون جميع ما ذكره من عدم قبول  
 الفاسق والنصي ولو فاسق بقاء المشاهدة كالخبر بطواع الغير أو الشمس وغروبها الخ لم يعتد صدقه  
 صا رقه أو لا يجري ويقرق بين الصوم والصلاة نظرا ولعل الوجه الأول لم يكن في كلامهم بائنا فله عر  
 (قوله انه بل عليه الخ) أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرمي

قوله يعدل محتملا لكل منها عقبه بما بين المراد منه وهو عدالة الشهادة بالنسبة لكل شهادة وفي عدالة الشهادة عن العبد واضع ومن المرأة  
 باعتبار ما تقر أنها لا تعطي حكم العدول في كل شهادة فاضع أنه لا يخبر على عبارته (واذا معناه يعدل) ولو استور والعدالة (لم يزل في الهلال  
 بعد ثلاثين يوما) أنظرنا وجوبه (في الأصح وان كانت السماء معصية) لا كمال العدد كالمصنفين والشئ قد ثبت ضمنها بما بين لا يثبت

فيهما مقدسودا كالنسيب

والأول لا يثبتان بالنسبة  
ويثبتان ضمنًا للوادة الثانية  
بين ولا يقبل رجوع العدل  
بعد الشرع في الصوم كما  
رجع للأدوى لأن الشرع  
فيه كالحكم ومعه يؤخذ أن  
العدل لا يقبل رجوعهما  
حينئذ أيضا وقد يؤخذ من  
قوله بعدل وما ألحق به من  
الاستدراك له بالصوم بقوله من  
اعتقد صدقة لا يقبل بعد  
ثلاثين ولا روي فهو مخف  
لأننا صومناه احتياطًا  
فصلنا فطره احتياطًا أيضا  
وفارق العدل بأنه حجة شرعية  
لزم العمل بأنواعه بخلاف  
اعتقاد الصدق (وإذا روي  
يبلد لزم حكمه البلد  
القرى) قطعاً لأنهما  
كبدوا واحد \* (تنبيه) \*  
فمنه قوله لزم إلحاقه بمجرد  
رويه يبلد يلزم كل بلد  
قرية منه الصوم والفطر  
لكن من الواضح أنه إذا لم  
يثبت بالبلد الذي أشيعت  
رويه فيه لا يثبت في  
القرية منه إلا بالنسبة لمن  
صدق الخبر وأنه أن ثبت فيها  
ثبت في القرية لكن لا بد  
من طريق يعلم بها أهل  
القرية بذلك فإن ثبت  
بخوكم فلا بد من اثنين  
شبهان عندنا حكم القرية  
بالحكم ولا يفي واحدان  
كان الحكم به يكفي فيه  
الواحد لأن المقصود إثباته  
الحكم بالصوم والصوم أو  
بخو استغاضة فلا بد من  
اثنتين أيضا

وهو ممتنع نهاية (قوله فيها) كذا في أصله رجاءه تعالى ولا ينسب به مصرى (قوله ولا يقبل رجوع العدل  
الحكم) فالشاهد بالشاهد بالروية قصاص الناس ثم رجح لزمهم الصوم على الوجهين لأن الشرع فيه بمنزلة  
الحكم بالشهادة وقال الأذوى أنه الأقرب وبغيره وإن أقام العدة وإن لم ير الهلال نهاية وقوله وبغيره وإن  
الحكم يختلف يأتي قال عرش يؤخذ من العلة أنه لو حكم بشهادته وجب الصوم وإن لم يشروا فيه اه (قوله  
وما أشق به الحكم) هو على حذف أي التفسيرية (قوله يقبل من اعتقد صدقة) أي من نحو الفاسق سم (قوله  
لا يقبل الحكم) خلافاً لما أقره أطلاق النهاية (قوله وهو مخف) روي في سم بعد كلام ما تصفد بان لك خالوا  
صام. قول غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين أن الشارع استظهر في شرح الإرشاد وجوب الصوم  
مع الصوم وترجي أن يكون أقرب مع الغيم واستوى حتى شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقبض  
لأبصر ولا يغم واستوى حتى في شرح العباب وجوب الفطر مطلقاً في مالور جمع العدل عن الشهادة بعد  
شروع الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أولاً فإن جاز في التحائف وشرح الإرشاد:  
منع الفطر هنا كمنعته في غالب كتبه فمن صام بأخبار نحو فاسق اعتقد صدقة ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين قال  
لأننا صومناه لعلهم رجوعه احتياطاً والاحتياط عدم الفطر حيث لم ير الهلال كما ذكر وابن الرمي قال  
بالفطر هنا كإثباته في تلك المسئلة فالرجوع العدل عن الشهادة فإن كان بعد الحكم يؤثر وكذا قبله وبعد  
الشرع وإن كان قبل الحكم والشرع جميعاً امتنع العمل بشهادته مراً وإذا كان رجوعه قبل الحكم  
وبعد الشرع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين والسماء مصدقة فهل يفطر ظاهر كلامهم أنا نفطر لأنهم جازوا  
الاعتماد عليه رجح على ذلك مراً وظاهر شيناً في التحائف الحكم اه والقلب إلى ما قاله الانصاف أميل عرش  
وقوله أطلق الحكم لكن سيقه كالمصرح في العموم قولاً آمناً (وإذا روي يبلد لزم حكمه البلد القرية) أي  
كبدوا والكوفة فيها وبغنى (قوله قطعاً الحكم) أي لزم ما قطعاً بخلاف (قوله الصوم) أي في أول الشهر  
أو الفطر أي في آخره (قوله وأنه أن ثبت الحكم) عطف على أنه إذا لم يثبت الحكم (قوله نحو حكم) أي كقوله ثبت  
عندي أن عدلمان رومان (قوله عندنا حكم القرية) أي أو عندنا حكمها لكن بالنسبة لمن رضى بحكمه فقط  
كحكم (قوله بالحكم) أي أو نحوه (قوله إثباته) ما نسباً فاعل المقصود (قوله الحكم الحكم) خبر إن (قوله أو  
بخو استغاضة الحكم) هذا كالمصرح في أن الاستغاضة تكفي في وجوب الصوم على عموم الناس فلا يرجع

(قوله وهو مخف) عبارة شرح الإرشاد الكبير وتوقف الأذوى فيما لو صام بقوله من يثق به ثم لم ير الهلال بعد  
الثلاثين مع الصوم أي وليس بعدل كالمصرح به الأذوى في توقفه مصرح به الشارع في شرح العباب من جملة  
توقف الأذوى مصرح به أيضاً في شرح المنهاج فلا تنافي بين ما قاله في شرح الإرشاد هنا وبين قوله قبل  
ما أحاصله ومن حصله اعتقاداً جازم بدشول سؤال من العلامات المذكورة لزمه الفطر بالاعتقاد الجازم  
وأخبار العدل الموجب للاعتقاد الجازم بدشول سؤال وجوب الفطر اه وذلك لأن كلامه السابق في  
أخبار العدل كالمصرح به وكل من العلامات المذكورة وأخبار غير العدل الذي الكلام فيه هنا ليس  
واحد من الشين كما هو ظاهر والذي يظهر أنه يصوم لأن إيجاب الصوم عليه أولاً كان احتياطاً لاجل  
الصوم والاحتياط هنا في الفطر بل الاحتياط عدمه ولا يقال صوم العبد حرام لا عمل حرمة فمن علم أنه  
يوم عسود وظهر تقيسده بالصوم أنه يفطر الحادى والثلاثين إن كان غيب وهو محتمل ويحتمل أنه يصوم  
فقطراً للاحتياط أيضاً ولعل هذا أقرب باتت وجرم في الإرشاد الصغير بوجوب الصوم حاله الصوم ولم  
يتعرض لحالة الغيم فقدم لك فيما لو صام بقوله غير عدل يثق به ولم ير الهلال بعد الثلاثين أن الشارع  
استظهر في شرح الإرشاد الكبير وجوب الصوم مع الصوم وترجي أن يكون أقرب مع الغيم وجرم في الصغير  
بوجوبه مع الصوم وسكت عن الغيم واستوى حتى في شرح المنهاج وجوب الصوم وأطلق فلم يقبض لأبصر  
ولا يغم واستوى حتى في شرح العباب وجوب الفطر مطلقاً في مالور جمع العدل عن الشهادة بعد شروع  
الناس في الصوم ولم ير الهلال بعد ثلاثين هل يجب الفطر أولاً فإن جاز في التحائف وشرح الإرشاد الكبير

لشاهدان لم يكن بالبلد من

يسمى الشهادة وأما من لم  
يثبت عندهم إلا بالنسبة  
فصل الحاضر بان أهل تلك  
البلد ثبت عندهم ذلك فعلم  
أنه لو وجدت شروط الشهادة  
على الشهادة فشهدا شاك  
على شهادة الراى ولو وحدا  
كفى أن كان ثم من سمعها  
والا فكسار ثم رأيت في  
المجموع وغيره كفى  
الشهادة هنك اثنين على  
شهادة واحد اه وهو يؤيد  
ما ذكره آخرا (دون  
البعيد في الاصح) فخره مسلم  
عن كرية يستدل على  
رمضان وأما بالسلم فرأيت  
الهلالة ليلة الجمعة قراة الناس  
فصل معاوية ثم قدمت  
المدينة في آخر الشهر  
فأخبرني عن عباس بن ذلك  
فقال لكراة ليلة السبت  
فلا تزال نصوص حتى تكمل  
ثلاثين فقلت لا يتكفي  
روية معاوية فقال لا هكذا  
أمرنا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم قال الترمذي والعمل  
عليه عند أكثر أهل العلم  
(والبعيد مسافة القصر)  
لأن الشرع أأطرها كثيرا  
من الأحكام واعتبار المطالع  
يجوز إلى تحكيم المخمين  
وقواعد الشرع تأباه  
(وتقبل باختلاف المطالع  
قلت هذا أصح والله أعلم)  
لأن الهلال لا يتعلق بمسافة  
القصر ولأن المناظر تختلف  
باختلاف المطالع والعروض  
فكان اعتبارها أولى وتحكيم

(قوله إنك) أي لأن المقصود إثباته الخ (قوله فعل أنه لو وجدت الخ) مسئلة تبين رمضان بالشهادة على  
الشهادة منصوص عليها في أصل الروضة مع خلاف وتعاريف كثيرة فليراجع ثم بصري (قوله كفى) أي  
شهادة الاثنين فكان الظاهر الثابت (قوله فكسار) أي فلا تنكفي إلا بالنسبة لصدق الخبر ولو واحدا  
(قوله يؤيد الخ) بل يصرح بذلك قول المزدود البعدي أي كالجزر والعراق نهاية ومعنى (قوله فخره مسلم)  
أي قوله وقضيت في النهاية والمغني الاقوله والمراد إلى وقال التابع وقوله وكان مستندة إلى والشك (قوله فسلم  
الخ) عبارة النهاية والمغني وصاموا وأوصام معاوية الخ (قوله والعمل عليه) أي على عدم الاكتفاء بقول المتن  
(والبعيد مسافة القصر) وبمعناه المصنف في شرح مسلم نهاية ومعنى (قوله إلى تحكيم المخمين) أي لاخذ  
بقولهم بجري قول المتن (وقبل باختلاف المطالع) أي يحصل البعد باختلاف المطالع لا بمسافة القصر خلافا  
لاراق في شرح المنهج قول المتن (قلت هذا أصح) فخرج ما حكى تعلم باختلاف المطالع بغيره أن يكون تعلم  
أدلة القبلة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وقفا لم رسم على التمسير والتعبير  
بالسفر والحضر جرى على الغالب والافعال على محمل تكرره الحاضر ون أو تقل كقادمة في استقبال  
القبلة عش وقوله الحاضر ون صوابه العلون (قوله لأن الهلال الخ) ولما تقدم من خبر مسلم وقبالة على  
طلوع القمر والشمس وغر وبه نهاية ومعنى (قوله والعروض) أعلم أن عرض البلد في اصطلاح أهل  
الهند عبارة عن بعد البلد عن خط الاستواء على جانب الجنوب أو الشمال وطول البلد عبارة عن بعده من  
مبدأ المعمور في الغرب إلى جانب الشرق ومنازل القمر تختلف باختلافهما فلا تضار على العرض ليس  
على ما ينبغي الآن يقال ذكر المطالع إشارة إلى الأطوال ونخط الاستواء عمق روض على الأرض بين المشرق  
والغرب في أقاص الهند كرى (قوله اعتبارها) الظاهر التذكير (قوله انما يصرق الاصول دون التواضع)  
عبارة النهاية والمغني والاعراب في الاصول والامور العامة دون التواضع والامور الخاصة اه قال الجيبري  
والعطف للتفسير كقوله شخشا قال والمراد بالاصول الوجوب بأصله واستقلاله بالتواضع الوجوب بتبعها  
وهذا هو الظاهر اه (قوله والمراد باختلاف الخ) عبارة التكرير على ما فاضل معنى اختلاف المطالع أن  
يكون طلوع القمر أو الشمس أو الكواكب أو غر وفيها محل متقدم على مثله في محل آخر وأما نوعه

منع الفطر هنا كمنعه في غالب كتبه فمن صام باختيار نحو فاسق اعتقد صدقة ثم لم والهلال بعد ثلاثين  
على ما مر قال لا انما هو لئلا يسمع رجوعه احتياطا والاحتياط عدم الفطر حيث لم تر الهلال كذا كروان  
الرمي قال بالفطر هنا كقوله في تلك المسئلة فلو جمع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤمر  
وكذا قبله وبعد الشروع وإن كان قبل الحكم والشروع بجمع العدل عن الشهادة ثم مر واد كان  
رجوعه قبل الحكم وبعد الشروع ثم لم تر الهلال بعد ثلاثين والسماء مصحفة فقل فطر طاهر كلامهم انما فطر  
لاهم جزوا الاعتداع له وسوى على ذلك مر وثالث شخشا في الاحتياط اه وبعبارة شرح الارشاد  
الكبير ولو رجع الشاهد بعد شروع الناس في الصوم أي وقبل الحكم كما مر به مر وقصر به  
عبارة لا تبة أيضا فاقبل لا يلزم كرجوع الشاهد قبل الحكم وقبل يلزم لأن شر وعهم فغيره بمنزلة  
الحكم بالشهادة ورجع الأذرى لكنه توقف في الأظفار فمما لو أكل العدة ولم تر الهلال والسماء مصحفة  
والذي يظهر هنا أيضا أنهم لا يظفرون ولا تسل أن العلم ما ذكر من أن شر وعهم بالحكم بالشهادة من غير  
ظفر للاحتياط بل الاحتياط هو السبب الموجب لتزيله منزلة الحكم بها وحديث فقال هذا مرة فمالوا صام  
بقول من يتق به انتهت وفي شرح العباب ما نصه تردد الأذرى فمن صام بقول من يتق به وليس يعدل هل  
هو كالمعدل هنا أيضا أو يوم حرمه قال في نفسه انان أو حينا الصوم بقوله أولا أو حينا الفطر بقوله آخرا  
أي وإن كانت السماء مصحفة لأن فرض توقف الأذرى انما هو مع الصحو كما مر به في شرح الارشاد الكبير  
ولأن المهاج الذي أخذ الشرع منمنه الله في الحش واستظهر علمه بعبارة شرح العباب أخذ الصو غاية  
فليتأمل وإن جاز زناه أو لا يتقوه هنا لأنه لم يبين أمره على جهة شرعية حتى يستمر على فقيدته بخلاف ما إذا

التحسين انما يصرق في الاصول دون التواضع كقوله والمراد باختلافها أن يتباعد المكان بحيث لو روى في أحد هاهنا وفي الآخر با

قاله في الانوار وقال الناج  
 التبر في وثيقه ولا يمكن  
 اختلافنا في أقل من أربعة  
 وعشرين فسرهما وكان  
 مستنده الاسبقا وبه ان  
 صح يندفع قول الرافعي عن  
 الامام ينص واختلافنا في  
 دون مسافة القصر والشك  
 في اختلافها كحققة لان  
 الاصل عدم الوجوب وبوجه  
 ان لم يكن آخر اتفاقا هو الا  
 وجب القضاء كقوله الاذرى  
 ونما السبكي وتبعه الاسنوي  
 وغيره على انه يلزم من  
 الرؤية في البلد الشرقي  
 وفي بعض البلد الغربي من  
 غير عكس اذ للبل بدل في  
 البلاد الشرقية قبل وعلى  
 ذلك على سديد كريب  
 قال الشافعي في رتبة النسبة  
 للعدنة وقضية انه متى  
 وفي شرق في زمن كل غري  
 بالنسبة اليه العمل بتلك  
 الرؤية وان اختلفت اطالع  
 وفيه منافاة الظاهر كلامهم  
 ووجه كلامهم بان اللازم  
 انما هو الوجود لا الرؤية  
 اذ قد عني منها مانع والمدار  
 عليها لا على الوجود ووقع  
 تردد لهؤلاء وغيرهم فيما  
 لولد الحساب على كذب  
 الشاهد بالرؤية والتي تبعه  
 منه ان الحساب ان اتفق  
 اهل على ان مقدمه قطعية  
 وكان المخبرون منهم بذلك  
 عند التواتر وتدت الشهادة  
 والا فلا وهذا أولى من اطلاق  
 السبكي الغناء الشهادة اذا  
 دل الحساب القطعي على  
 استحالة الرؤية

والذي مسبب عن اختلاف عرض البلاد ادى بعد ما عني خط الاستواء وطواها أي بعد ما عني ساحل البحر  
 المحيط الغربي فيقي مساوي طول البلد لزمن رؤيته في أحد هما رؤيته في الآخر وان اختلف عرضهما  
 أو كان بينهما مسافة مشهورة وبقي اختلاف طولهما امتنع تساويهما في الرؤية اه وتقدم عن الكردى  
 بنص الكافي الفارسي ما وافقه **(قوله قاله في الانوار)** وفيه نظري في المجموع بعد بسط الخلاف فحصل ستة  
 أوجه يلزم أهل الأرض أهل إقليم بلد الرؤية وموافقاتها المطالع وهو أجمعها كل بلدا يتصور وخفاه عنهم  
 بلا عارض من دون مسافة القصر بلد الرؤية فقط اه فغاي الأثر في ربع الرابع وكان وجهه مغايرة  
 الثالث انه أعم فحصل يتصور وان اختلفا عنهم لم يمتهم الصوم وان اختلف المطالع فحصل في الثالث قاله لا بد من  
 اتفاقا له لزم انه يلزم من رؤيته في أحد هما رؤيته في الآخر كما يأتي عن السبكي المانع ايعاب **(قوله)**  
 وقال الناج التبري نقل المعنى كلام التبري وأقر بصري **(قوله التبري)** بكسر أوله والراء وسكون  
 الموحدة والتخفيف ورأى نسبة الى تبر بلد بأثر بيجان اه لب السبكي غرض **(قوله)** لا يمكن اختلافنا في  
 أقل من أربعة وعشرين من الخ أفتي به أبو البرجاء له تعالى والوجه انها تعديده كما أفتي به أيضا نهاية قال  
 غرض وقدره ثلاثة أيام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة بأي طريق يفرض حتى لا يختلف المطالع بعده  
 راجعه اه وفي الكردى على بافضل وقال القاوي في حواشي الحلي ان ما قاله التبري غير مستقيم بل باطل  
 وكذا قول شيخنا الرملي في النهاية انها تعديده اه ويمكن أن يجاب عنه بأن مادون الثلاث المراحل يكون  
 التفاوت فيه دون نحو جفت كأن الفقهاء لم يلاحظوه فقلناه اه **(قوله وبه ان صح)** أي بالاستقراء **(قوله)**  
 وبوجه اه عدم الوجوب مع الشك في الاختلاف **(قوله وبه السبكي الخ)** أقره انما به وانما **(قوله)** على أنه  
 يلزم الخ اه اذا اختلفت المطالع نهاية ومعنى **(قوله)** يلزم من الرؤية في البلد الشرقي اه حدثنا شيخنا  
 الجهة والعرض نهاية أي فيلزم من رؤيته في مصر ولا عكس كردى على بافضل **(قوله)** اذ للبل  
 يدخل الخ اه أي ومن ثلوث متواتر ان أحدهما بالشرق والآخر بالغرب كل وقت والبلد ورثا غربي  
 الشرقي لتأخر زوال بلده نهاية زاد ايعاب فاذا ثبت هذا في اوقات لزمن مثله في اهله وأضافه لعل اذ لم  
 بالشرق ليكون في اشعاع عند الغرب أو يمكن أن يصغر من قبل الغرب وبمن المغرب لتأخره عن غرب  
 الشرق فيخرج من الشعاع في تلك المسافة اه قال الرشدي قوله مر لتأخر زوال بلده الذي ذكره أهمل  
 هذا الشأن أن الزوال انما يختلف باختلاف الطول لا باختلاف العرض فحق اتعد الطول اتعد وقت الزوال  
 وان اختلف العرض واذا اختلف الطول اختلف الزوال وان اتحد العرض خلافا لساوهم كلام الشارح  
 مر اه وتقدم عن الكردى ما وافقه **(قوله وقضيته)** أي ما قاله السبكي ومن تبعه **(قوله وفيه الخ)** أي فيما  
 اقتضاه كلام السبكي ومن تبعه **(قوله منافاة لظاهر كلامهم)** قد يقال بالتأمل في كلامهم ووجه اتبا اتحاد  
 المطالع يعلم أنه لا منافاة وان الخط واحد قد تدبر ما قوله ووجه الخ فلو لم يولد وعلى اعتبر اتحاد المطالع  
 أيضا فالتأمل بصري **(قوله والمدار عليها لا على الوجود)** هذا ما تقدم أول الباب عن شيخنا الشهاب  
 الرملي سم ومراميه **(قوله اذ قد عني الخ)** قد يقال بالاستقراء لما شهد لزوم الرؤية في الغربي للارؤية في  
 الشرقي كافي في حصول الظن بموانع منع أو عني في كسبر بخار بصري **(قوله لهؤلاء)** أي السبكي  
 وتابعه كردى **(قوله)** وكان الخبر ومنهم بذلك الخ ورد عليه ان اخبار عدل التواتر انما يفيد القطع اذا كان  
 الاخبار عن محسوس فتوقف على حصة تلك المقدمات سم وقد يجاب بأن مراد الشارح ان اخبار عدد  
 التواتر عن قطعية تلك المقدمات يقيد بظناو ياقر بيمان القطع وهذا الظن كاف في رد الشاهد بخلافه  
 أوجبا عليه صومه أو لاقاه صار عترة في حقه فاستمر عليها اه وهذا الوجه مما ذكره هنا ونقل  
 عن الاذرى اعتماد **(قوله)** شهادة عدل هنا أي في مرضان **(قوله)** بأنه رؤى ببلد كذا ينبغي الا في حق من  
 اعتقد صدق تلك الرؤية وكذا يقال في قوله بان أهل بلد كذا سم **(قوله)** والمدار عليها لا على الوجود هذا  
 بخلاف ما تقدم أول الباب عن شيخنا الشهاب الرملي **(قوله)** وكان الخبر ومنهم بذلك عدد التواتر ورد عليه

كل ما قاله بما في بعضه نظر  
 العتائم (تنبه) \* أثبت  
 مخالف الهلال مع اختلاف  
 المطالع زمان العمل يقتضي  
 اثباته لأنه صار من رمضان  
 حتى على أوقافنا أخذ من  
 قول الجمهور حصل الخلاف  
 في قول الواحد مالم يحكم  
 بشهادة الواحد حاكم راء  
 والأوجب الصوم ولم ينقض  
 الحكم اجبا عا ومن مقتضى  
 أمثاله أنه يجب قضاء  
 ما أفطرناه فلا يعطى عنوان  
 القضاء فوري بناء على ما قاله  
 المؤلف وأقره المصنف  
 والاسنوي وغيرهما أنه إذا  
 ثبت أمثاله يوم الشك أي  
 ثلاث شعبان وإن لم يثبت  
 برؤية الله من رمضان لزمه  
 قضاء فوري وكذا يأتي (وإذا  
 لم فوجب) الصوم (على)  
 أهل البلد الآخر) لاختلاف  
 مطالعهما (فما قرأ البين  
 بلد الزينة) إسان (فلا يصح  
 أنه وافقهم في الصوم آخر)  
 وإن أمثله ثلاثين لأنه لا يتقال  
 البسم صار منهم وانصر  
 الأذرى للمقابل بأن تكلفه  
 صوم أجد وثلاثين بلا  
 توقف لامعنى له وإن  
 ماروى أن ابن عباس أمر  
 كرمي بذلك لم يصح وبسببه  
 فلهذا إنما أمر به ثلاثا  
 به الظن وأما قوله في الثاني  
 سهل وأما الأول فليس كما  
 قال لأنه إذا تقرر اعتبار  
 المطالع كان له معنى أي معنى  
 كلوه ظاهر وأقهر قوله آخر

(قوله وأطال غير الخ) أي كأنها يقول المفسر (قوله) أثبت مخالف الهلال الخ) كأن مراده حكم بقرينة  
 استشهاده بكلام الجمهور أن الشك ليس بحكم والحكم هو الذي يرفع الخلاف لكن يتردد النظر هل يكنى  
 قوله حكمت بأن أول رمضان يوم كذا وإن لم يكن حكما حقيقيا كما تقدم في كلام الشارح أوله من حكم  
 حقيقي كان قريب على حقيق أدى محل تأمل ثم محل ما ذكره من صدور الحكم من متأهل أو غير متأهل نصه  
 الإمام عالمنا بحاله أما إذا صدر من غير متأهل مستظرف من قبل القاضي الكبير فلا أثر لحكمه بناء على عدم  
 صحة استقلاله لا في القضاء وانما ثبت على ذلك لعدم البولي بهذا زمانا بصري أقول تقدم من سمع أن  
 الشارح حرر في الاتفاق أن قول القاضي حكمت بأن غدا من رمضان حكم حقيقي وهو الوجه دون ما هنا  
 أي في التفتة وتقدم عنه من مر أيضا أن الشك هو ما عتزل الحكم (قوله) ثم محل ما ذكر الخ) تقدم من  
 النهاية ما وافقه (قوله) مخالف) أي كالحقني (قوله) ولم ينقض حكمه) ظاهره وان رجوع الشاهد عس  
 (قوله) عا الخ) متعلق بفطرناه (قوله) وان القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفو وانما وجب مسألة الشك  
 نسبتهم إلى التقدير وأي تفسير هنا إذا تأخر اثبات المخالف عن الأول لأن فرض ذلك فيما إذا تقدم ولم  
 يعملوا إلا بعد ذلك فليتأمل سم قول المتن (أنه وافقهم) أي جوبوا بما في ونهاية قال عس قال سم على  
 التمس فلما أقدم يوم الآخر فهل يلزمه قضاء أو الكفارة إذا كان الانسداد جمعا فيمنظر ولعل الأقرب  
 عدم الزوم لأنه لا يجب صومه الا بطريق الموافقة ويحتمل أن يفرق بين أن يكون هذا اليوم هو الحادى  
 والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر أو يكون يوم الثلاثين فيلزمه فطره وقد يقال الوجه للزوم لأنه صار  
 منهم اه غير أثبت في في أول باب الموافاة ماصرح بعدم لزوم الكفارة اه أقول ويأتى سم عن  
 قريب ترجيح لزوم القضاء مطلقا (قوله) وان أمثله) أي قوله وانصر في النهاية وان أمثله ثلاثين  
 الخ) \* فرج وصل إلى المغرب في بادغرى بثمنه من دار بلد مختلفة المطالع مع الأولى فوجد الشمس تغرب  
 فيها فهل يجب عليه إعادة المغرب كقضى فطره من الصوم أولا كالموصل المصطفى لم في الوقت لا يلزمه إعادة  
 الصلاة وتروى في الأول ما أتى به شيخنا الشهاب الرملى والثاني هو ما اعتمد بخطه في هامش شرح الروض ووجه  
 الثاني بالقرب بين الصلاة والصوم بأن من شأن الصلاة أن تكرر وتكثروا ولو جئنا إعادة كان مظنة التلقا  
 أو كثرتها وبأن من لازم الصوم في العمل الواحد الاتفاق في وقت أداءه بخلافه الصلاة فإن من شأنها  
 التقدم والتأخر في الأداء ولو عديف بلده وأدى زكاة الفطر فيه ثم سارت سفينة بلده أهلها أصيحابا أو جينا  
 عليه الامساك معهم ثم أصعب دما معهم فهل يلزمه إعادة زكاة الفطر فيه نظار ويقع عدم الزوم سم وقوله  
 ونوجه الثاني الخ تقدم في الشرع في أوائل الصلاة قبيل قول المصنف ويادر بالغاث ما وافقه ونقل  
 البغبري عن الزايدى ما وافقه وقوله ويقع عدم الزوم تقدم من عس آتيا عن التحقيق أول باب  
 الموافاة ما يؤيد (قوله) للمقابل) أي المقابل بوجوب بالقطار (قوله) بلا توقف) أي بلا نص من الشارع  
 (قوله) بذلك) أي الصوم (قوله) في الثاني) أي ما روى أن ابن عباس رضى الله تعالى عنه أمر الخ (قوله)  
 كأنه معنى الخ) قد يقال اعتبارا بالمطالع في الحاق غير أهل بلده الزينة بأهلها لا تأتى عنه قواعد الشرع بخلاف  
 العكس الموجب لصوم أحد وثلاثين فتأى عنه قواعد الشرع فاحتاج إلى التوقيف (قوله) في يومه) أي  
 المختص ببلده وهو اليوم الأول (قوله) لم يفطر الخ) وفي حواشى المفتى لم ولن يفطر في اليوم الأول من صومه  
 إن اختار عدد التزواتما بشد القطع إذا كان الاختيار من محسوس فينوقف على حسنة تلك المقدمات  
 والكلام فيه (قوله) وان القضاء فوري) قد ينظر فيه بأن الفو وانما وجب مسألة الشك نسبتهم إلى تقصير  
 إذا تأخر اثبات المخالف عن الأول لأن فرض ذلك فيما إذا تقدم ولم يعملوا إلا بعد ذلك فليتأمل (قوله)  
 وأقهر قوله آخره أن لو وصل تلك البلدة في يومه) كان المراد بالوصول في يومه الوصول في أي يوم بصومه وحبذا  
 في الإفهام حوازة (قوله) لم يفطر) قد يقال لإزالة الفطر وقضاه يوم كذا في قوله لا تأتى عدمهم وقضى فورا  
 بجماعه أنه في كل صار حكمه حكم المنتقل اليه وبأن كان هذا في الأول وذلك في الآخر فليتأمل فان الوجه

الى بلدة بعيدة أهلها مغطون كان حكمه حكمهم اه وهذا هو الموافق لمصح الشيخين أن العبرة في المسافر  
بالحل المنتقل الى بلد أصحوا وجوب المسالك الآتي ثم رأيت الغاضل الحشوي قال قد يقال هل يماره القطر  
وقضاء يوم كذا في قوله الآتي عيدهم وقضى ويوما جامع أه صلو حكمه حكم المنتقل اليهم وان كان هذا في  
الاولى وذلك في الآخرة فليأتمل فان الوجه التسوي بينهما في جواز القطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما  
بل يتجه أنه لا يجب قضاء يوم فطره اذ اصام مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليأتمل انتهى اه بصري ونقل  
الجل عن باخرم عن حاشية الروضة السهمي عن مصلح امر عن حواشي المفتي وكذا نقله الحلي عن موهبته  
فلو انتقل في اليوم الاول اليهم لا يوافقهم عند حج ووافقهم عند شحنا حر ولو كان هو الرائي للهلل وعليه  
بالفرق يقال انسان رأى الهلال بالليل وأصبح مفطرا بالاعذار اه وعلى هذا فقول المصنف آخرا ليس بقيد  
(قوله) كذا في قوله (الخ) عبارة هناك ووجهه بأنه استند هنا الى حقيقة قاله في غير موضعها في ذلك اليوم الاما هو  
أضعف منها وهو استحباب المنتقل اليهم بخلاف ما لو أصبح آخر صاغا فانتقل في ذلك اليوم للبعد عنه فانه  
يفطر لانه عارض الاستحباب ما هو أقوى منه وهو الرؤية اه (قوله) الفطر أي آخرا سم (قوله) اذا ثبت  
ذلك عندهم) اما بسنده انه ان كان عادلا رأى الهلال أو بغيره أي آخر كرمي (قوله) لزمنا (الخ) أي المسافر  
وكذا من اعتقد صدقه في اخباره بثبوته كمن قول المتن (ومن سافر من البلد الآخرا في بلد الرؤية) فلو  
فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطرا الى البلد الاول بأن بيت الصوم في الاول ثم أصبح في بلد  
الرؤية ثم جرع منها في الاول فيجب بقاء صومه وعدم لزوم قضاء يوم لانه يفر وبشبهة في الاول لم يحكمهم  
وتبين بقاء صومه سم قول المتن (عندهم) أي وجوب ما مضى ونهاية (قوله) الفطر) ينبغي وجوب اسم  
(قوله) وان كان) الى قوله (وصورته في النهاية) والمفتي (قوله) بخلاف ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء (الخ) لو كان في  
هذه الصورة أدرك أول يوم من صوم المنتقل عنهم لكنه أحل به قال وجوب قضاء ثمانون كان صام تسعة  
وعشرين غيره لانه يادرا كمو جب عليه صومها فاذا فوته استقر في ذمته وان حرج ولا انتقال لما يورث  
المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليأتمل سم ولكن حتى هذه القول ان كتبت على قول المصنف فالأصح أنه  
وافقهم أو على قول الشرح هناك لانه بالانتقال اليهم الخ فليأتمل (قوله) فانه لا قضاء (الخ) ظاهره وان تم شهر  
للمنتقل عنهم ووجهه بأنه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كله ناقص بل صار ناقصا  
حقه سم (قوله) لانه يكون) أي الشهر قول المتن (سيفته) أي مثلهما فيقول المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر  
أنه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة أو الى مكان قريب أو بعيد منها حيث وافقه في الماطع بل قد يقال  
لا حاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد ذلك ان لم يكن فيه ناس سم وقوله لان

التسوية بينهما في جواز الفطر بل وجوبه ولا وجه للفرق بينهما بل يجب قضاء يوم فطره اذ اصام  
مع المنتقل اليهم تسعة وعشرين فليأتمل (قوله) فليزمر أهل الحل المنتقل اليهم الفطر) أي آخر (قوله) في المتن  
ومن سافر من البلد الآخرا في بلد الرؤية (الخ) فلو فرض رجوعه منها في يوم عيدهم قبل تناوله مفطرا الى البلد  
الاول بان بيت الصوم في الاول ثم أصبح في بلد الرؤية ثم جرع منها في الاول فيجب بقاء صومه وعدم لزوم قضاء  
يوم لانه يفر وبشبهة في الاول لزم حكمهم وتبين بقاء صومه (قوله) أي الفطر) ينبغي وجوب (قوله) بخلاف  
ما اذا عيدهم يوم الثلاثاء (الخ) لو كان في هذه الصورة أدرك أول يوم من صوم المنتقل عنهم لكنه أحل به  
قال وجوب قضاء ثمانون كان صام تسعة وعشرين غيره لانه يادرا كمو جب عليه صومها فاذا فوته استقر في  
ذمته وان حرج ولا انتقال لما يورث المستقبل لا فيما استقر فيما مضى فليأتمل (قوله) فانه لا قضاء (الخ) ظاهره وان  
تم شهر المنتقل عنهم ووجهه بأنه لما صار بالانتقال اليهم له حكمهم صار الشهر في حقه كله ناقص بل صار ناقصا  
في حقه (قوله) في المتن (الى بلدة بعيدة) وظاهر أنه لا فرق بين وصوله لنفس تلك البلدة أو الى مكان قريب أو بعيد  
منها حيث وافقه في الماطع بل قد يقال لا حاجة لذلك لان المراد بالبلد المكان فيشمل ما وصل اليه لكن قد يبعد

كجاءتمه بما فيه قيل  
قول المتن ويذكر بالغايات  
أما اذا أوجبناه لا تفرق  
مطالعهما فليزمر أهل الحل  
المنتقل اليه الفطر ويقضون  
يوما اذا ثبت ذلك عندهم  
والا لزمه الفطر كلو رأى  
هلال شوال وحده (ومن  
سافر من البلد الآخرا)  
الذي لم يره (الى بلدة الرؤية  
عيد) أي الفطر (معهم)  
وان كان لم يصم الاثمانية  
وعشرين يوما صار له صام  
مثلهم (وقضى يوما) اذا عيدهم  
معهم في التاسع والعشرين  
من صومه كما يسهل لان  
الشهر لا يكون ثمانية  
وعشرين بخلاف ما اذا عيدهم  
معهم يوم الثلاثاء فانه  
لا قضاء لانه يكون تسعة  
وعشرين (ومن أصبح  
معيسا فاسار في سفينة الى  
بلدة بعيدة) عن بلدته ان  
تخالفها في الماطع (أهلها  
صيام) وصورته في التفرق  
مسألة الاصح الاول انه تم  
وصل اليهم قبل أن يعيد  
وهنا بعد ان عيدهم بل ذلك



للمرء الخ أي ولما عبر التمسج بالحل (قوله انه عبرتم بصام وهناباسك) لعله حكاية بالمعنى والافهم بعبرتم بصام  
 ولاهناباسك سم (قوله وقع لبعضهم الخ) عبارة النهاية والمعنى وتتصور المسئلة بان يكون ذلك يوم  
 الثلاثين من صوم البلدين لكن الانتقال اليهم لم يروى بان يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتدائه  
 بيوم اه وفي الكردى عن الرافي في العز زمانا فوقف فظاهر ان التصور الثاني يحتاج الى ما قاله الشارح  
 والازم التكرار وان التصور الاول لا يناسب لغرض الكلام في اختلاف المطالع قول المتن (قال اصح انه  
 بمسك الخ) ينبغي ان يشترط قصد الامسك الواجب فلا يكفي الامسك مع الغفلة او لغرض آخر وما سم  
 (قوله اما تقرر الخ) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم الثلاثين أخذ من التحليل فيه نظر وبه انه ان وصل اليهم  
 نهرا لم يلزمه قضاءه لانه انما ثبت حكمهم من حين الوصول وان وصل اليهم قبل التجر لم يلزمهم ذلك اليوم  
 وقضاؤه ان لم يصح به حتى ما كان هذا اليوم أحدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل غره وأظهره فهل يلزمه  
 قضاؤه فيه نظر وقاس انه صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه أحدا وثلاثين لانه بطريق  
 العرض بل قد يتكرر الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين سم (قائلة) يس عندئذ يقال لعل ان  
 يقول الله اكبر اللهم اهله علينا بالامن والايمان والسلامة والاسلام والوفى ما نحب وخرى من شوا ربك  
 الله اكبر ولا حول ولا قوة الا بالله اللهم اني سأ لك شهر هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر المحشر  
 ومن شر هلال شهر ورسد وثانا آمنت بالذي خلقت ثم الحيلة التي ذهب بشهر كذا اوجبه شهر كذا الاتباع  
 في كل ذلك نهاية زاد المعنى ويسن أن يقرأ بعد ذلك سو وتبارك لا تروها لنها المنجية الواقعة اه قال ع  
 قوله مر يس عندئذ يقال لعل الخ هو ظاهر اذا أتى في أول ليلة آمال وآء بعدها فالتأخير عدم سنون سم  
 هلالها بان لم تغض عليه ثلاث ليل وان كان عدم رؤيته لضعف في بصره وينبغي ان المراد برؤيته العلم به  
 كالاى اذا انصرف به والبريد الذي لم يزل ما اه

انه عبرتم بصام وهناباسك  
 ووقع لبعضهم تصوريه بغير  
 ذلك مما فطر (قال اصح  
 انه بمسك بقية اليوم) كما  
 تقرر وانما صولهم

ذلك ان لم يكن فيه ناس (قوله انه عبرتم بصام وهناباسك) لعله حكاية بالمعنى والافهم بعبرتم بصام ولاهناباسك  
 بامسك (قوله المتن قال اصح انه بمسك بقية اليوم) ينبغي ان يشترط قصد الامسك الواجب فلا يكفي  
 الامسك مع الغفلة او لغرض آخر (قوله قال اصح انه بمسك بقية اليوم) هل يلزمه قضاءه اذا كان يوم  
 الثلاثين أخذ من كونه صار منهم فيه نظر وبه انه ان وصل اليهم نهرا لم يلزمه قضاءه لانه انما ثبت  
 حكمهم من حين الوصول فلم يدرك اليوم لتكن شغل فتمت بصومه وان وصل اليهم قبل التجر لم يلزمهم ذلك  
 اليوم وقضاؤه ان لم يصح به لانه بالوصول اليهم ثبت حكمهم وأدرك الصوم الواجب عليهم فوجب عليه أيضا  
 فليتأمل ويحتمل أن يقال انه يوصوله اليهم تبيين وجوب هذا اليوم في حقه فليزيمه قضاءه فليتأمل في ما لو كان  
 هذا اليوم أحدا وثلاثين في حقه وصل اليهم قبل غره وأظهره فهل يلزمه قضاءه فيه نظر وقد يقال قاس انه  
 صار حكمه حكمهم لزوم القضاء وان لم يكن صومه أحدا وثلاثين لانه بطريق العرض بل قد يتكرر  
 الانتقال فيكون أكثر من أحد وثلاثين (قوله) هو صلي المغرب في المغرب سم ثم سأل بلل مختلفة المطالع  
 مع الاولى فوجد الشمس لم تفر بعينها فهل يجب عليه إعادة المغرب بلانه يوصوله اليها صلاحة حكم أهلها فكيف  
 فظهر من الصوم أولا يكلو صلي الصبي ثم يلزم في الوقت لا يلزم إعادة الصلاة تردود الاول وهما اثنى عشر  
 الشهاب الزمى والثاني هو ما اعتده يخطف هامس شرح الروض ووجهه بالقرى يتبعون الصوم بان من  
 شأن الصلاة ان تتكرر وكثير فلا وجب الاعادة كل مفلة المشقة أو أكثر ثم بان من لازم الصوم في المجلس  
 الواحد الاتفاق فيه في وقت أو اثنى عشر غير أن يتقدم أو يتأخر أجل على غيره بخلاف الصلاة فان من شأنها  
 التقدم والتأخر في الاداء فلو لم يجمع موافقة لم ينقل اليهم في الصوم تحققت الخ الفة ولو لم يجمع موافقتهم في  
 إعادة المغرب لم تحقق الخ الفة فليتأمل ولو عدي بيلده وادى كاة الفطر فيه ثم ارتفعت بيلده أهلها بصام  
 وأوجبنا عليه الامسك معهم ثم أصبح معيدها معهم فهل يلزمه إعادة كاة الفطر فيه نظر وبه عدم لزوم لان  
 غاية الامران تأديتها بيلده وقع تحصيله وهو جائز وان كان المؤدى أو المستحق أو المأبوت الوجوب بيلدة

**\* (فصل في النية) \*** **(قوله أي لا بد منها)** إلى قوله والاصل في النهاية والمعنى الاتية كذلك ولا يجوز أن يتوهم غائباً إلى المتن **(قوله لا بد منها)** أي لا بد من الاعمال بالنية فيما يتوهم من **(قوله ولا يتكفي الخ)** الأولى فلا يلزم كفاي النهاية **(قوله لا بد منها)** لا يشترط التلفظ **(الخ)** لكنه ينسب شيخنا **(قوله فقله فيها كذا قاله الخ)** القطع بعدم اشتراط التلفظ في أصل الرضة وغيره من مسوطات المذهب كالجواهر فلا بد عليه قول شارح وبنافه الخ لان النوى صريح في الرضة وفي الصلاة بتفريط فائده وجهه تقيطه على ما يشهد من العز وزان قائله أحسنه من نص للشافعي رحمه الله تعالى وأن الجمهور بينوا النص بطريق آخر لا ينافي المذهب فإن أردت تحقيق ذلك فراجع من العز برصوى **(قوله ويناقض الخ)** قد عرفت الخ فأتينا دعاءنا بالحكم أنه عام وهو لا ينافي الخصاص سم وفيه تأمل **(قوله ان موجب التلفظ)** أي من أوجه كدرى **(قوله بطرده)** أي وجوب التلفظ بالنية **(قوله ان قصد التبرك)** أي وحده **(قوله لا يتعلق)** أي وان لم يقصد الاتيان به أولاً لان الاتيان به بعد النية باطل لها اذ قصد تعليقها بعد وجودها باطل لها وهي تقبل الابطال بخلاف الاطلاق لانه بعد وجوده لا يمكن ابطاله سم **(قوله ولان أطلق)** فيه نظر نظراً لما تقدم في نية الموضوعات التي يحلها القلب وجريان لفظه على أسلافه من غير قصد لهناه المناقض للغيرم بالنية لا يقتضي تردد انهما راجعاً كلام الشيخين فرائضهما لم يتعرضا للسنة الثانية في الصلاة وعبارتهما فيها أصله وجوب النية بقوله ان شاء الله بالقلب وباللسان فان قصد التبرك ووقع الفعل عشية الله تعالى لم يضر وان قصد الشك لم تصح صلاته انتهت وفسرى ان عدم الشك بالقلب لا يعلق في أصله ما لم يتعرضوا لروا الاطلاق لعدم تعاقبها في القول القاطع ولعدم ضررها في اللفظ فيما نظهر لما ذكرناه فليتأمل حق التأمل برصوى أقول قوله لعدم تعاقبها في القول القاطع بشهدها خلافه والوجدان وقوله وانما تصور راعى ما بالنسبة إلى أفعالها الذهنية غير ما في الالفاظ والنهاية ما نصمو بشرط أن يحضر في الذهن صفات الصوم مع ذاته ثم يضم القصد إلى ذلك المعلوم فلا يخسر بباله الكمال ولم يدوم معناها لم يصبه اه وهذا مرجعها فالتحقيق سم ما نصه قوله ولان أطلق قد يشكل بنظر من نحو الاطلاق حيث لم يوزر الشرط فيما لا عند قصده وقد يفرق بأن وضعها يتعلق بالمطل والنية تتأثر بالأبطال المتأخر بخلاف نحو الاطلاق وهذا بناء على وجود ذلك المشي في الذهن **(قوله التمهيد الخ)** أي أو الشرع بالرفع العيش عنه وانما به ومعنى **(قوله من تناول معطر)** أي من أكل أو شرب أو الجماع خوفاً من الفجر أي خوف طبعه منتهية ومعنى **(قوله لا ذلك الخ)** يعني لو شرب أو صوم أو امتنع من الفطر خوفاً من طواع الفجر مع خطور الصوم بباله كذلك كفاه ذلك لأن خطور الصوم بباله كذلك مع فعل ما به من عاهة أو ترك ما ينافيه بعض قصد الصوم باعاب ونهاية ومعنى والذي يخفى هذه المسائل أنه ان وجد منه حقيقة القصد الذي هو النية مع استحضار ما يعتبر استحضاره أحوالاً لا كفاه بباله أو ما لا كفاه بمجرد التصور والاستحضار فيعبر كل العبد لحصوله عن حقيقة النية سدع البرصوى **(قوله غالباً)** هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض سم أي كالأعيان والنهاية والمعنى **(قوله به يندفع ما لا لا ذرى)** أي قوله لا ذرى معتزلاً على الشيخين ان خطور ما ذكر بباله لا يكفي فإن أراده العزم على الصوم بالصفات المتعسرة فهذه نية جائزة فلا يبقى ما ذكر من المحذور وغيره معنى اعيان ولا يخفى على النصف أن اعتراض لا ذرى أقوى من دفعه وماذا

**\* (فصل في النية وتوابعها) \***  
**\* (النية شرط للصوم) \***  
لا بد منها لصحته كإصالة اذ هي ركن دخلته في ماهيته لاسم في الموضوع وغيره وحلها القلب ولا يتكفي باللسان وحده ولا يشترط اتلفظ بها قطعاً فيهما كذا قاله شارح وبنافيه ما حكاه غيره تصحيح التلفظ بالنية يلزم في كل عبادة وجبت لها نية ويصح قسماً بأن شاء الله ان قصد التبرك لا يتعلق ولان أطلق ولا يجوز أن يتوهم ان قصد التبرك على الصوم ولا الامتناع من تناول فطر خوفاً من الفجر مالم يخاطر بباله الصوم بالصفات التي يجب التعرض لها في النية لان ذلك يستلزم قصده غالباً كالجواهر و به يندفع ما لا لا ذرى هنا (ويشترط لفرضه) كرمضان

أشهر كاحتمار ذلك شخصاً للشهاب حر والبدن في ركة الفطر نظير المال في كانه فليتأمل  
**\* (فصل في النية) \*** **(قوله وينافه ما حكاه غيره الخ)** قد عرفت الخ فأتينا دعاءنا بالحكم أنه عام وهو لا ينافي الخصاص **(قوله ان قصد التبرك)** أي وحده **(قوله لا يتعلق)** أي وان لم يقصد الاتيان به أولاً لان الاتيان به بعد النية باطل لها اذ قصد تعليقها بعد وجودها باطل لها وهي تقبل الابطال بخلاف نحو الاطلاق لانه بعد وجوده لا يمكن ابطاله سم **(قوله ولان أطلق)** قد يشكل بنظر من نحو الاطلاق حيث لم يوزر الشرط فيما لا عند قصده وقد يفرق بأن وضعها يتعلق بالمطل والنية تتأثر بالأبطال المتأخر بخلاف نحو الاطلاق **(قوله ولان ذلك يستلزم قصده غالباً)** هذا القيد ساقط من نحو شرح الروض **(قوله في المتن ويشترط لفرضه التثبيت)** أي

مال إليه السبب البصري كجبراً نقاول المتن (التبديت) أي خلافاً لما في حقيقته يعاب (قوله أدامه وقتنه)  
متعلق بـ رمضان (قوله وكفارة الخ) عطفاً على رمضان سم (قوله أي فيما بين غروب الشمس الخ) فلو نوى  
قبل الغروب أو مع طلوع الغروب لم يجز منها بمعنى (قوله وإن كان الخ) أي صوم للمميز (قوله) أنه  
المكتوبة) أي كجذب الشمام في صلاته المكتوبة تلك يعاب (قوله الخبر الصحيح من لم يبيت الصيام الخ) وهو  
محمول على الغرض بقوله فيقال له لا في فأن لم يبيت لم يقع من رمضان بل بخلاف وهل يقع فلا وجهان  
أوجههما عدمه ولو لم يكن جاهل ويفرق بينهما بين نظرته بأن رمضان لا يقبل غير موطن ثم كان الأول جسمين  
وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال انعقاده نقلاً عن كان جاهلاً ويؤيد ذلك  
قولهم لو قال أصوم من القضاء أو أطولع الخ يجوز عن القضاء ويصح نقلاً عن غير رمضان شرح مره اسم (قوله  
لأنه عباد الخ) ولما لم يخرج من أبيه ومعنى (قوله في أخذ هذا) أي اشتراط التبديت لكل يوم (قوله لأن ذلك)  
أي قول المصنف لا في الخ (قوله والمقاتل بالآكتفاهم الخ) هو الإمام مالك ولا بد من تعليل في ذلك كجلى  
فتح الجواهر وغيره ويسن أن يسن في رمضان حتى مطلع الفجر أن ينوى أول النهار لأنه يجزئ بعد أبي حنيفة  
قال في الأيعاب هو ظاهر أن قلده والافواه تلبس بعبادة فاسدة في عسجد وهو حرام انتهى اهـ كرم على  
بافضل (قوله عنده) خبر مقدم المصدر المأخوذ مما بعده والخبر والمقاتل الخ زوال الكمال عنده ذلك  
كان أخصر وأظهر (قوله وهذا) أي قوله لأن ذلك الخ (قوله إذا أخذ كره) أي المصنف القول الآخر (قوله  
ومن ثم) أي لاجل عدم حسن ترجيح الأسنوي (قوله لعدم الفرق الخ) قد يقال عدم الفرق بحسب الواقع  
وكلام الأسنوي بالنظر إلى تعظيم العبادة فإنها معروضة رمضان وليس غير معارفه بالاولى كما هو واضح  
ولاً بالسادة لا احتمال لزم الفرق آخر رمضان حقيقاً بجناسه له لا احتياطاً لغرضه مصرى وقد يقال إن ما ذكره  
أما بإطلاق الراد الذي ذكره لو ادعى صاحبه عدم محبة ترجيح الأسنوي لأعدم حسبه كما هو قضية سابق كلام  
الشارح (قوله ولو شئت) أي بقوله وأحاطم بقرني النهاية والمغنى الآتية وهو منه في المتن (قوله ولو شئت الخ)  
أي عند التبديل وقعت تبديل الغرض وعدم بل يصح عبارة شرح الإرشاد للشارح وأنه لو نوى مع الغفران  
يجزئ منه ولو شئت عند النية في أيها تقدمت على الغفران أولاً لأن الأصل عدم تقدمها على الأسنوي في شئ  
أما تبديل الغفران بعده انتهت اسم وهو عبارة شرح الإرشاد الخ أي والنهاية والمغنى شرح وافضل  
فأن لم يبيت لم يقع من رمضان بل بخلاف وهل يقع فلا وجهان أوجههما عدمه ولو لم يكن جاهل ويفرق بينهما بين  
نظائره بأن رمضان لا يقبل غيره ومن ثم كان الأول جسمين وجهين فيما لو نوى في غير رمضان صوم نحو قضاء أو  
نذر قبل الزوال انعقاده نقلاً عن كان جاهلاً ويؤيد ذلك قولهم لو قال أصوم من القضاء أو أطولع الخ يجوز عن  
القضاء ويصح نقلاً عن غير رمضان شرح مره اسم (قوله أدامه وقتنه) ينبغي أن يتعلق بقوله لغيره لا بقوله  
كره رمضان لأنه يمنع منه قوله وكفارة الخ ولا يأتى عطف كفارة على رمضان حتى لا ينفك تعلقه لأن يجب قوله  
ومنذ زواج من ذلك سبب العطف على أداء ثم ظهر أن الوجه تعلقه رمضان وعطف كفارة على رمضان  
وجرمه ونذره ونهيه (قوله ولو شئت) أي عند النية هل وقعت نيته قبل الغفران أو بعده لم يصح قاله بقتضيه  
فيما نحن فيه مبتدئاً خبراً إلى ما وقع في الشك خلافاً لما ذهبنا به من العمل بقضيتان عدلين رمضان من غير وجود  
تصريحه بعبادة أخرى تردده ثم يأتي شرعاً لوجوب الاستصحاب وصوم التمسك فلا أثر له بخلافه هنا فلتأمل  
وعبارة شرح الإرشاد للشارح وأنه لو نوى مع الغفران لم يجزئ منه ولو شئت عند النية في أيها تقدمت على الغفران  
أولاً لأن الأصل عدم تقدمها على فعل أو نوى شئاً كما تبديل الغفران أو بعده اهـ (قوله ولو شئت هل وقعت  
نيته قبل الغفران أو بعده لم يصح) أي شئاً لئلا يؤول وجوبه عدم المحققان التمسك في النسبة بفتح الجزم الغفران فيها  
ويؤيد من ذلك أن من شئت في قضاء الليل لا تصح نيته وطريقه ان يجهلها إذا طعن بالاجتهاد بقائه معتبته  
وهذا بخلاف ما نالوا كل مع الشك في قضاء الليل فلا يطل صومها إذا لعل بالليل ولا يطل الصوم بالشك  
وأما أول الشك في النية لا ينفك في الجزم الغفران فيها كقصره فالنذر في عدم محتمالية وعدم الإعلان بالكل

أدامه قضاء وكفارة ومنذرو  
وصوم استسقاء أمره  
الامام (التبديت) أي يقع  
النسبة كسلاً أي فيما بين  
غروب الشمس وطلوع  
الغفر ولو في صوم المميز  
وان كان نقلاً عنه صورة  
الغرض كصلاته المكتوبة  
وذلك الخبر الصحيح من لم يبيت  
الصيام قبل الغفر فلا يصح  
له والأصل في النية على  
نفي الحقيقة لا الكمال  
لبدائل ويشترط التبديت  
لكل يوم لأنه عبادة مستقلة  
واختلفوا في أخذ هذا من  
قوله الآخر في صوم غدو الحق  
أنه لا يؤخذ منه خلافاً للسبكي  
ومن تبعه لأن ذلك في الكمال  
والقائل بالآكتفاهم في  
اليه عن بقية الشهر عنده  
إن الكمال ذلك وهذا أولى  
من توجيه الأسنوي لعدم  
الاتماده أخذ كرم في  
رمضان خاصة ومن ثم رد  
بعدم الفرق بين رمضان  
وغيره ولو شئت هل وقعت  
نيته قبل الغفران أو بعده  
لم يصح

والعباب للشارح (قوله لان الاصل عدم وقوعه الخ) أى ولعدم الجزم فى النقص بتوسطه أن من شئت  
بقائه إلى لا يصح نتمو طر بقاءه بمقتضى هذا اختلاف ما لو لم يكن مع الشك  
فى بقاء الليل فلا يبطل صومه إذا لم يبق بقاء الليل ولا يبطل الصوم بالشك وانما أثر الشك فى النسبة لأنه ينشأ  
الجزم من العترة فيها فلا ريب فى المقامين مختلفين سم (قوله بخلاف ما لو نوى الخ) وقار بما مر فى المصر به فى  
المجموع يعبر وض الشك هنا بعد النية اعباب (قوله هل طلع الخ) أى هل كان الشعر طالعاً عندئذ لا  
سم (قوله ولو شك هنا فى النية الخ) أى شك هل وجدت منه النية أو لم توجد وأعلم أنها وجدت وشك هل  
وجدت فى الليل أو النهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل وقعت نية قبل الشعر الخ لان تلك علم  
فيها وجود النية فى وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل سم وقد يقال ان هذه الثانية تعين الثانية المتقدمة فى  
قوله بخلاف ما لو نوى ثم شك الخ اذا استمر الشك هناك الى ما بعد طلوع الشعر فلو جاز طلاق الصلوة هناك  
والتفصيل هنا بصري (قوله هنا الخ) خرج ما لو شك بعد الغروب فإنه لا يؤثر كما يقتضيه شيخنا الشهاب الرملى  
ويفارق نظيره فى الصلاة بأنها أضيقت من الصوم وكالصلاة الوضوء فبعض الشك بعد الغروب غمته فى نية كما يقتضى  
بذلك شيخنا الذى ذكره أيضاً سم (قوله به مضى أكثره) كذا فى أصله جملة تعامى ولا يسبغ بول به بعد مضى  
الخ بصري أى كفى البغى (قوله وهو ضعيف الخ) بخلافها يقولون فى عبارتهم ما لو شك هنا هل نوى الصلاة  
تذكر ولو بعد الغروب كماله الأذى مع أيضاً لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك فى النية على  
تذكره قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاء ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يذكر لم يؤثر ان كان  
قولهم فى الكفارة ولو سلم ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا جازيل مصر به فى الروضة فى باب الحصى  
والفرق بينه وبين الصلاة قبل الشك فى النية بعد الغروب لم يتذكر حيث تفرقه إعادة التصديق فى نية  
الصلاة بذيل أنه لو نوى الخ وخرج منها بطلت فى الحال اه قال ع ش قوله مر قبل قضاء ذلك اليوم أى ولو  
كان التذكير بعد نية وقوله مر ولو سلم ثم شك الخ هل مثل الصوم بقية اتصالها به نظر والظاهر  
التسوية وقوله مر بطلت الخ أى بخلاف الصوم فلا يضر نية ما خرج منه اه ع ش (قوله والا فلا) جزبه  
فى شرح ما قبله وكتب عليه ما لكردي ما نصه كذلك الاسنى وفى الحقيقة لا إمداد وفتح الجواد عن الأذى  
وأقره وأن التذكير بعد الغروب كهوى فى النهار وفى النسخة التى كتب ان التمتع شئت على التحقق من  
الحقة أن بحث الأذى ضعيف فاره اه أى فان نسخ الحقيقة بخلاف (قوله لعمدة النية) عبارة النهاية  
ولمغنى فى التبييت اه والمألو لعمدة (قوله اطلاق التبييت الخ) أى فكيف ولو من أوله مغنى ونهاية (قوله  
وكل مفطر) عبارة النهاية والمغنى وغيرهم لمن منى الصوم اه (قوله وكل مفطر) أى وكذا الجنون  
مع الشك فى مختلف فأمثل (قوله ثم شك الخ) يشترط أن يشك ما لو كان الشك عند الطلوع فان الطلوع كان  
عند النية أو تأخر عنها وتفاوت هذه الحالة المسئلة السابعة على الشك هل وقعت النية قبل الشعر أو بعده بانه  
هنا تحقق وقوع النية فى صلاة يسوغ فيها استحباب البسبب ولا كذلك فى تلك فأمثل اه (قوله ثم شك هل طلع  
الشعر) أى هل كان طالعاً عند النية (قوله ولو شك هنا فى النية والتبييت) أى شك هل وجدت منه النية أو  
لم توجد وأعلم أنها وجدت وشك هل وجدت فى الليل أو النهار وهذه الثانية مغايرة لقوله السابق ولو شك هل  
وقعت نية قبل الشعر أو بعد الخ لان تلك علم فيها وجود النية فى وقت يحتمل الليل بخلاف هذه تأمل (قوله  
ولو شك هنا) خرج ما لو شك بعد الغروب وبغائه لا يؤثر كما يقتضيه شيخنا الشهاب الرملى واستدل بتصريحهم  
بذلك فى الكفارة وعبارة الروض وشرح جبهى باب الكفارة فان شك فى نية الصوم يوم بعد الصلاة راعى من  
الصوم ولومن صوم اليوم الذى شك فى نية لم يضر إلا أثر الشك بعد الغروب من اليوم وغاير ذلك يرمى  
الصلاة بأنها أضيقت من الصوم اه وكالصلاة الوضوء فبعض الشك بعد الغروب غمته فى نية كما يقتضى بذلك شيخنا  
المنصور أيضاً (قوله قال الأذى الخ) اعتدماً ما به مر (قوله وكذا لو تذكر بعد الغروب) أى أو  
بعد أربعة طويلة كما هو ظاهر مر (قوله وكل مفطر) أى وكذا الجنون والنفس شرح مر (قوله

لان الاصل عدم وقوعها  
للاذ الاصل فى كل حادث  
تقدمه باقر بزمين بخلاف  
ما لو نوى ثم شك هل طلع  
الشعر أو لان الاصل عدم  
طلوعه للاصل المذكور  
أي ولو شك هنا فى النية  
أو التبييت فان ذكر بعد  
مضى أكثره مع كمال  
المجموع قال الأذى وكذا  
لو تذكر بعد الغروب وبما  
نظهر اه قولنا لا يؤثر ان  
تذكر قبل أكثره مع ولا  
فلا ضعف (والصحيح أنه  
لا يشترط صحة النية  
النصف الأخير من الليل)  
أى وقوعها فيه لا طلاق  
التبييت فى الخبر الشامل  
يلجس أجزاءه (و) الصحيح  
أنه لا يضر لا كل ولا باع  
وكل مفطر

الارادة لانها تريل التاهل للعبادة بكل وجه (بعدها) لانه تعالى اباح الاكل الى طلوع الغبر (٣٨٩) (د) الصبح (انه لا يجب الضميمة

اذ انما ثم تبسه) لان النوم لا ينافي الصوم ولو استمر للغير لم يضر قطعاً ثم لو قطع النبي قبله احتج بالجددها قطعاً لانه انما ينافي نفسها بخلاف نحو الاكل والغسل بغير قطعها ثم ارجع المعتمد لانها وجدت في وقتها من غير معارض فاستحال نعمها ولان قصد الامساك بالنية المتقدمه وقوده وجده فارق بطلان نحو الصلاة بنية قطعها (وبهم النقل ينتقل الى زوال الغبر الصبح انه صلى الله عليه وسلم دخل على عائشة رضی الله عنها يومها فقال هل عندك من غذاء قالت لا قال فاني اذا صومم والغدا بضع الغن وبالمهمة والمسد اسم لما يؤكل قبل الزوال) وكذا بعد في قول التسوية بين أجزاء النهار وردت في معظم العبادات فيها وتنعطف النية على ما مضى فتكون سائماً من أول النهار لانه لا يمكن تبعية (والصبح اشترط حصول شرط الصوم من أول النهار بان تغلظين الغبر عن كل مفطر والام يحصل مقصود الصوم والمقابل مبنى على الضعيف ان الصوم انما يحصل من حين النية فتكون ما قبله بمثابة جزء من الليل فلا يضر تعاطي مفطر فيه وأما الضعف الى فساده وأن رواه بالتسوية عن جمع

والنفاس شرح مره اه سنه (قوله الارادة) عبارة المغني والنهاية نعم ان فرض التيقيل الغبر ضرر لانه منه ما كذا والارادة بما تولى الامر سلم قبل الغبر اه وبما سئله الرضا في قول الشارح نعم لو قطع النية الى قول المتن (بعدها) أي التيقيل الغبر معنى قال سم ينبغي أو معها ان ذلك لا ينافي بخلاف نحو الزدة اه وانظر ما أدخل بالتحقيق قول المتن (وايه لا يجب التجديد) وينبغي أن يسخر واما من الخلاف ع (قوله ولو استمر) أي النوم (قوله قبله) أي الغبر (قوله فاستحال) يتأمل (قوله ولان الضميمة) لم ذلك سم (قوله به فارق) قد يقال والغبر من الصلاة افعال بنيتها بآ ولها فبني ان لا تضرب في القطع فالاولى الفرق بما ذكره من أنه يحتاج لهما لا يحتاج له لا يقال مقصوده أنه لا يشترط فيه عدم ما ينافي النية في الصوم بخلافه لا تائق هذا كما صادرة على المألوف بصري (قوله بطلان نحو الصلاة) أي كالصوم قول المتن (ويصعب النقل) أي لو نذرنا تحمله وجبنا له انما صوم واجب لا يجب فيه تيقيل النية حلي اه بجبري (قوله دخل على عائشة رضی الله تعالى عنها يومها) ولما آتوا هل عندكم من شيء قالت نعم قال اذا أظفرت ان كنت خضت الصوم نهاية وينبغي أي قدرت ع (قوله والغدا) عبارة النهاية والغني واختص بمقابل الزوال العبارة الغدا الى العشاء لما هو كل بعده اه (قوله بضع الغن) أي واما بكسر الغن والغدا المجسمة فاسم لما يؤكل مطلقاً ع (قوله لما يؤكل قبل الزوال) ظاهره وان قل جدالك في الامكان التقليد بما يسمى غذاء في العرف فلا يثبت بأكل لقم يسير فمن حلق لا يتعدى ومنع ما اعتد بهما يسمى فطراً وأكثره بالقوة وأكل الشربك ع (قول المتن والصبح اشترط حصول) أي في النية قبل الزوال اه بعده معنى ونهاية (قوله وتنعطف) أي على القولين (قوله بان يتناول) الى المتن في النهاية والغني والاقوله والمقابل الى ويستثنى (قوله بان يتناول) عبارة النهاية والغني بان لا يسبقها منافع اه وزاد الغني للصوم ككفر وجماعاً وكذا جهنم وحض ونفاس اه (قوله عن كل مفطر) أي واما ككفر وحض ككفر ظاهر به يعلم ما في ضيعه بصري (قوله مقصود الصوم) وهو خلو النفس عن الموانع في اليوم بالسكينة (قوله والمقابل الى) عبارة الغني والثاني لا يشترط وحل الخلاف اذا قلنا انه صائم من وقت النية ما اذا قلنا انه صائم من أول النهار وهو الاصح حتى ثلثي يومه اجمعه اذ صوم اليوم لا يتعسف كماله الركعة بادرنا الركوع فلا يدين اجتماع شرائط الصوم من أول النهار فما اه (قوله وأه) والضيف أي بقوله والصبح (الضيفه) أي المقابل كردي (قوله وأه) أي الى ان الخ (قوله اه) أي المقابل (قوله رد عليه الخ) أي على التوالي (قوله ويستثنى الخ) فائدة الاستثناء القطع لا تغير بصري عبارة سم قد يمنع الاحتياج الى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن سبق المذكور نعم يحتاج اليه على القول الضعيف بالنظر فلا يستأنه باعتبار التعميم (فرع) لوطن من عاده صوم الاثنين مثلاً ان اليوم غير الاثنين فأكل مثلاً تبين لم يصح صومه لانه كل متعمد وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه خلافاً لما نقل عن بعضهم اه (قوله فتمنع من الخ) أي واستثنى معنى (قوله ولا يزال الخ) أي فان بالغ ووصل الى الجوف لم يصح نية بعده وقد يتوقف فيه انه اذا أظفر به في الصوم تولاه من مكره بخلافه فان المبالغة في قطع

الارادة) في العبادات ان اردت بعد اه أي النية أسلم قبل الغبر فهل تبطل وجهان وذكر في شرحه ان الواجب بطلان (قوله في المتن بعدها) ينبغي أو معها ان ذلك لا ينافي بخلاف نحو الزدة (قوله فاستحال نعمها) يتأمل (قوله ولان الضميمة) لم ذلك (قوله ويستثنى الى الأول الخ) قد يمنع الاحتياج الى الاستثناء اذ ليس من شرط الصوم الاحتراز عن سبق المذكور نعم يحتاج اليه على القول الضعيف بالنظر فلا يستأنه باعتبار التعميم (فرع) لوطن من عاده صوم الاثنين مثلاً ان اليوم غير الاثنين فأكل مثلاً تبين لم يصح صومه لانه كل متعمد وهذا مما لا ينبغي التوقف فيه خلافاً لما نقل عن بعضهم انه نقل عن شيخنا الشهاب الرطبي خلاف ذلك وهو صحت الصوم بطلان

من الصبر رضي الله عنهم ليست يصححون من رد عليه غير واحد بان ذلك من قرده ويستثنى على الأول ما لو أصبح ولم ينو صومه فتمنع من الصوم ولم ينو فسبق الله الى جوفه ثم نوى صوم فطلق

صحيح سواء قلنا بقدر ذلك أم لا (ويجب التعيين في الفرض) بأن ينوي كل ليلة أنه صائم غدًا عن رمضان أو الكفارة وإن لم يعين سبيلًا من عبادة أو خطأ من عبادة جزئية أو نذرًا لعبادة مضافة إلى وقت فوجب التعيين كما كتبه نعم لو تنبأ أن علم صوم يوم وشك أهو قضاء أو نذر أو كفارة أجزأهنية الصوم الواجب وإن كان مترددًا للضرورة ولم يلزمه الشكل كمن شاك في واحدة من الجنس لأن الأصل بقاؤه وجوب كل منها وهنا الأصل براءة المذمومين ثم لو كانت الثلاثة عليه فادى اثنين وشك في الثالث لزمه الشكل أما النفل فبعضه بنية مطلقة ثم بحث في المجموع اشتراط التعيين في الراتب كعرفة وما يتبعها بما في كراهية الصلاة فلا يحصل غيرها معها أو نوى بل مقتضى القياس أن يفتيها بمطلة يكون نوى الظاهر وسنة أو سنة الظاهر وسنة العصر وألحق به الاستسوى ماله سبب كمصوم الاستسقاء إذا لم يأمر به إلا كمصلاته ومما احتج أن كان الصوم في كل ذلك مقصودًا لذاته أمّا إذا كان المقصود وجود صوم فيها وهو ما اعتد به غير واحد من التعيين شرطًا للشكال وحصول الثواب علمًا بخصوصها لا لاصل العبادة فظهر ما في تحفة المسجد (وكله)

مذبذبة لكونه ليس في صوم فائتأمل عيش وقد يجاب بان المدار هنا على سبق مقيل ولو كان تناوله مطلوبًا (قوله صم) وكذا كل ما لا يطل به الصوم شرح مر أي كالا كمره أو لا يتصور هذا كل ما سببًا خلافا لما يتوهم مر اه سم قول المتن (ويجب التعيين) الخ أي ولومن الصي كافي المتن عن المجموع عصري ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله الفقهاء أنه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة من جهات مختلفة فنوى صوم قد عن قضاء رمضان أو صوم نذر أو كفارة جاز وإن لم يعين عن قضاء أيهما في الأول ولا نوى في الباقي لأنه كالمقتضى واجداً أو نوى في الثاني (في الفرض) الخ ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلاً وهو غيره وجهاً أو جهتهما كقَالَ الْأَذْرَى الصائم من الغائط إلا أنه لا بد له من الأربعة شرح مر اه سم (قوله) بأن ينوي) إلى قوله ثم بحث في المغني (قوله) والنذر) أي وإن لم يعين نوى غيره بما يتوهم في كذا تكرر وألجأه شيئاً (قوله) مضافة إلى وقت قد شك في الكفارة والنذر المطلق الآن وأد بالوقت يوم الصوم مطلقاً ولا يخفى ما فيه سم (قوله) كالمكتوبة أي كالمصليان الجنس فلو نوى الصوم عن فرضه أو عن فرض وقت لم يكف ابتداءً بنية أي لأنه في الأولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والأداء عيش وقوله وفي الثانية الخ يريد أنه أن الأصح عدم وجوب تعريف الأداة (قوله) ثم لو تنبأ أن في قوله ثم بحث في النهاية لا ما أتت عليه (قوله) وإن كنت ترد الخ) أي ويصير في عدم جزمه بالنية الضرورة كذا كثر في المجموع مغني (قوله) كمن شاك الخ) راجع للمغني (قوله) لأن الأصل الخ) أي فحين نسي واحدة من الجنس نهاية مغني (قوله) لزما الشكل) كذا قبله والأدب بقاء قولهم كفاية الصوم الواجب على عمومها بل أنهم توسعوا هنا ما لم يتوسعوا ثم نهاية وما إليه سم وقال البصري والحق في الإعتدال ما مشى عليه المأثور الخ من لزوم الشكل اه أي خلافاً للنهاية (قوله) ثم بحث الخ) عبارة الخ في النهاية بقولنا في فأن قيل قال في المجموع هكذا أطلقه الأصحاب وينبغي اشتراط التعيين في الصوم الراتب كعرفه أو نذر أو يوم أو مال البيض وسنة من شاك في راتب الصلاة أوجب أن الصوم في الأيام المذكورة من عرفه أو نذر أو نوى به غير حاصل أيضاً كصحة المصليان المقصود وجود صوم فيها اه وأد نحن لا نرى هذا راتباً وأدب الصواب اه (قوله) فلا يحصل غيرها معها) لعل في المقام فلا تفصل مع غيرها (قوله) وإن نوى أي غيرها معها (قوله) أو الخ) أي بالراتب (قوله) ماله سبب كمصوم الاستسقاء الخ) قياس ما اعتد به هذا الشهاب الرمي في الاستسقاء إذا أمر به الأمام بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليست أملى سم (قوله) كصلاته أي الاستسقاء (قوله) وهما الخ أي الجنب والناف كزدي (قوله) وهو ما اعتد به غير واحد) ومنهم شيخ الإسلام والنهاية والمغني كسمر (قوله) وحصول الثواب عليها بخصوصها) فدية قال قياس من يقول

(قوله صم) أي وكذا كل ما لا يطل به الصوم شرح مر أي كالا كمره أو لا يتصور هذا كل ما سببًا خلافاً لما يتوهم مر (قوله) في المتن وجب التعيين في الفرض الخ) ولو نوى صوم غد يوم الأحد مثلاً وهو غيره وجهاً أو جهتهما كقَالَ الْأَذْرَى الصائم من الغائط إلا أنه لا بد له من الأربعة ولا يشك في قوله المتن لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى ولومن سنة أخرى غلطاً لم يجز كمن عليه كفارة قتل فاعق بنية كفارة قتل أو نذر كراهة هنا وينتسب مع قل هو ثمرة الغلط بخلافه فمأذون كراهة الصوم واقع جازي ذمتهم يحصل تعينه يوم تبع الصوم عنه شرح مر (قوله) مضافة إلى وقت قد شك في الكفارة والنذر المطلق الآن وأد بالوقت يوم الصوم مطلقاً ولا يخفى ما فيه (قوله) لزما الشكل) يحتمل أن لا يلزمه هذا الشكل أيضاً ويفرق بأن ما هنا أوسع والمغني أصح لعدم وجوبه بأصل الشرع بخلاف الصلاة إلا أنه لا بد من وجوبه في الأربعة عدم اشتراط تعيين السبب في الكفارة (قوله) أو الخ) أي الاستسقاء سبب كمصوم الاستسقاء إذا لم يأمر به إلا كمصلاته الخ) قياس ما اعتد به هذا الشهاب الرمي في الاستسقاء إذا أمر به الأمام بصوم نحو رمضان والنذر أنه لا يحتاج فيه إلى التعيين إذا لم يؤمر به لأن المقصود وجود صوم فليست أملى (قوله) وحصول الثواب عليها بخصوصها) أو يقال قياس من يقول بحصول ثواب النية إذا نوى غير حاصل ثواب

أي التعيين وبعبارة الرضا وكما في النية في رمضان (أن ينوي صوم غد) هذا واجب لا يمتنع ويكفي (٢٩١) عنه عموم شبهه كنية أول اليوم من

ومضان صوم رمضان فيصم  
لا يوم الأول وأما قول شارح  
يؤخذ من قول الرافعي لفظ  
الغد اشتهر في تفسير التعيين  
وهو في الحقيقة ليس من  
سنة وإنما وقع من نظرهم  
إلى التبيين أنه لا يختص سنة  
الغدا فإن أراد ما قلناه أي  
لا يجب نية مخصوصه بل  
تكفي عنه نية الشهر كله  
فصحيح أنه لا يجب هو ولا  
ما يقوم مقامه فهو باسد  
على أن أصل هذا الأخذ من  
ذلك ممنوع فتأمل (عن  
أداه فرض رمضان) بالجر  
لاضافته رمضان لما بعده  
(هذه السنة تعالى) لعمدة  
نفسه اتفاقا حتى ولو تميز  
عن أصلها كما قلناه  
والنقل ونحو التذرع وسنة  
أشهر ولم يكن غيبا إلا إذا  
لأنه قدر راديه مطلق الفعل  
واحتج لاضافته رمضان إلى  
مباينه لأن قطعها يصير  
هذه السنة محتملا لكونه  
تسرفا لنويت فلا يبق له  
معنى فتأمل فانه مما يخفى  
وفي الأداء والقرينة  
والإضافة إلى الله تعالى  
الخلافا المذكور في الصلاة  
لكن الأصح في المجموع  
تفصيل الأكثر بأن  
لا يجب نية القرينة هنا  
لأن صوم رمضان من البالغ  
لا يقع إلا في رمضان والظاهر قد  
تكون معاد قورده السبكي  
بوجوبه في القرينة فيها  
ورد بأن وجوبها على

يخص نواب القعدة إذا فرغ غير حاصل أو لما نحن قلبه وإن لم يوجد تعين فلا يكون التعيين شرطا  
لحصوله سم (قوله أي التعيين) إلى قوله وأما قول شارح في النهاية والمغني (قوله وبعبارة الرضا) أي  
وهي وإن كانت غير التعيين لكن الرضا منه واحد عرّش قول المتن (صوم غد) أي اليوم الذي يلي الليلة  
التي ينوي فيها نية (قوله هذا الخ) أي يفرض القصد في (قوله كنية أول الخ) بالإضافة وتركا (قوله  
صوم رمضان) معقولة (قوله ليس في عدم) أي ليس حرام من تعريف التعيين وتفسيره (قوله وإنما وقع) أي  
ذلك المشتهر (قوله أنه لا يجب نية ما عدا) نائب فاعل يؤخذ (قوله فان أراد الخ) أي ذلك الشارح من قوله  
الذكر (قوله أي لا يجب نية بخصوصه) أي لحصول التعيين بدونه نية أي كان يقول الخ ليس مثلا عن  
رمضان عرّش وفيه توقف إذا لم يفسد رمضان لأن يفرض كلامه في الخ ليس إلا نية (قوله بل  
يكفي عنه نية الشهر الخ) أي فيحصل في اليوم الأول نية يؤمن (قوله على أن أصل هذا الأخذ من ذلك  
ممنوع) هو كذلك كنية لا والتبيين الذي اقتضى النظر إليه عند عدمه لا يفيده سم (قوله بالجر) إلى  
قوله وورده في النهاية والمغني الأقولة واحتج إلى المتن (قوله بالجر) الأولى بالكسر (قوله لنيت) أي نية  
رمضان والمراد رمضان المنوي وكذا ضمير (أنه إذا لم يفسد) يعني القيود المذكور فيها (قوله ولم يكن الخ) عبارة  
النهاية واحتج إلى ذكر الأداء مع هذه السنون أن أحدهما زعمها أن فرض غيره هذه السنة لا يكون إلا قضاء لان  
لفظ الأداء يطلق وراديه الفعل وقامه أن نيتا لإدخال في الصلاة لا تقع عن ذكر اليوم وأنه بسن الجيم بينهما  
أه قال الشارح في صواب العز وواحتج إلى ذكر السنة مع أي الأداء أه (قوله عنها) أي عن هذه السنة (قوله  
لأنه قدر راديه مطلق الفعل) يقال عليه وحذف الباقي الجمع ذكر هذه السنة قد دى ويمكن أن يقال أنه  
من اغناء المتأخر عن المتقدم وهو ليس عجيب (قوله لنويت) فيحصل لأن الفعل ما وجد في عبارة المصنف  
ينوي لا نويت فان أراد نويت في عبارة النوى ففسد أن المدار في النية على القلب فالتعلق في القلب معنى  
هذه السنة بمعنى رمضان لتعلق الظرف به كان لفظ النوى محولا على المعنى الذي فاه فيكون نصب هذا السنة  
للقار في رمضان وإن علق معنى هذه السنة بمعنى نويت فتعلق الظرف في فسدت النية وإن تلفظ بأداة  
رمضان لما بعده اللهم الآن يكون أراد نويت في حكاية ينوي وفيما فيه يجب بان المراد أن القطع بهم  
أن المصنف على هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضي اعتبار معنى ذلك في النية سم (قوله فلا يبق له  
معنى) أي صحيح سم (قوله لكن الأصح في المجموع) تفصيل الأكثر بأن لا يجب الخ وهو الغم ودون  
اقتضى كلامه هذا كالموضع أو اشتراطها معنى ونهاية وشرح المنهج (قوله والظاهر قد تكون معادة)  
أي وكذا الجمعة فيما لا يملكها كان ثم أدرك جماعة أخرى يصالونها فصلا لهم معنى سم (قوله ورده) أي  
الفرق المذكور بين صوم رمضان والصلاة (قوله فيها) أي إعادة (قوله وراخ) أي قبله سم (قوله ليس  
المراد الخ) خبر (قوله وذلك) أي المحسنة (مفعولها) أي في الصوم ولا يفتي أن هذه الجملة مستدركة

ما نحن فيه بخصوصه وإن لم يوجد تعين فلا يكون التعيين شرطا لحصوله (قوله على أن أصل هذا الأخذ من  
ذلك ممنوع) هو كذلك كنية لا والتبيين الذي اقتضى النظر إليه عند عدمه لا يفيده سم (قوله لنويت) فيه  
يحصل لأن الفعل المذكور في عبارة المصنف ليس نويت بل هو ينوي فان أراد نويت في عبارة النوى ففسد  
أن المدار في النية على القلب وإن حصلت نية صحيحة بالقلب كان يعلق معنى هذه السنة بمعنى رمضان لتعلق  
الظرف في مثلا كان لفظ النوى محولا على المعنى الذي فاه فيكون نصب هذا السنة لظرف في مثلا لرمضان لأن  
من أي لفظ ناو يابه معنى صحيحا كان لفظه على حسب ما نوى فلا محذور في لفظه لم يحصل نية صحيحة  
بالقلب كان يعلى معنى هذه السنة بمعنى نويت فتعلق الظرف في فسدت النية وإن تلفظ بأداة فسد رمضان  
بفسده اللهم الآن يكون أراد نويت في حكاية ينوي وفيما فيه يجب بان المراد أن القطع  
بهم أن المصنف على هذه السنة بفعل النية وذلك يقتضي اعتبار معنى ذلك في النية (قوله فلا يبق له  
معنى) أي صحيح (قوله والظاهر قد تكون معادة) أي وكذا الجملة (قوله وراخ) أي قبله (قوله المتن  
ما لم يفسد الراديه حقيقة قبل بل يتم بها كالمعنى الأولي كما هو ذلك مفعولها

لامدخل لهافي الرد **(قوله)** وعلى ما في المجموع **ولو نوى لم يتعرض** الخ يقتضى أنه على المقابل يلزمه التعرض له وهو واضح غير أن فيه إعاءالى أنه لا يشترط التعرض له على المقابل في صوم الصبي وهو محل تأمل لما مر في صلاته ولو لم أرنا من اشتراط التبيين في صومه فليحذر ولو لم اجمع بصري **(قوله)** **ولو نوى** أى الصبي صوم رمضان قول المتن **(والصحيح أنه لا يشترط الخ)** **ولو نوى صوم غدوه** يعقده الاثنين فكان الثلاثاء أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع وهو صوم مختلفا **ولو نوى صوم الثلاثاء** ليلة الاثنين أو صوم رمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع وهو لم يخطر بباله في الأولى القصد وفي الثانية السنة الحاضرة لأنه لم يعين الوقت الذى نوى في ليلة نهاية روجح الروض قول المتن **(لا يشترط تعيين السنة)** أى كلاً يشترط الاداء لان المقصود منهما واحد نهاية وهو **(قوله)** **واعترضه** الاسنوى الخ أقروا الاسنى والنهاية **(قوله)** **من هذه السنة** الأولى تركه لاجتماعه أنه معتبر في التصو وليس كذلك الخو تعرض له في الزينة سقط السؤال بصري وفي كل من قوله الأولى تركه لاجتماعه الخ وقوله ألتعرض الخ انظر لما يخفى على المتأمل **(قوله)** **يعلم أن يقال الخ** فالحصل أن هذه السنة تأخذ كرهاة الخوازيج على المودى عنه لا على المودى به اسنى زاد النهاية ومن ثم كانت رمضان مضافا لما بعده اه **(قوله)** **أو عن فرض سنة أخرى** فيه قطع مذكر الاداء الا أن يقال محتمل مطلق الفعل سم ويدفع الظن من أصله أن الاعتراض مبنى على الأصح من عدم وجوب تعرض الاداء **(قوله)** **ويجيب بأنه الخ** أن كل المراد سم ذاته يلزم جريان الاعتراض في عدم وجوب الاداء لان قضيت وجوبه فيه أن زوم ذلك لتوسل لا بدفع الاعتراض كلاً يخفى فلا يكون جوابه سم **(قوله)** **يلزمه** ذلك أى الاستغناء من تعيين السنة يعنى كأننا قد بقى عنه كذلك الاداء يعنى عنه كماله سم المصنف كردى **(قوله)** **وبان المتبادر الخ** قد يقال فيه تسليم الاعتراض وان نفس تعيين القدم لم يعن من تعيين السنة سم عبارة البصري قد يقال التبادر وهو ممن عوارض اللفظ والنية أو قل هي معنى صرف فالتمس ناداه لا يستلزم اه وكل منهما قابل للمنع بل يصح برد الثاني قول الشارح الخ بل بالتبادر الخ **(قوله)** **من ذلك** أى من الغد كردى **(قوله)** **بل بالتبادر من النوى الخ** قد قال عليه لوجه العمل بالتبادر لم يتجخ في خصوصية الظاهر القبلية لتعرض أكونه القبلية لان التبادر من ينسب الظاهر قبل فعل الظاهر أثب القبلية لعدم

وعلى ما في المجموع لو لم  
ولم تعرض للفرضية فبلغ  
قبل الغمر بلزمه التعرض  
لهاء الصغى لا يستلزم تعيين  
السفطان تعيين البرم وهو  
المدغمي عنه واغرضه  
الاسوي بان التعرض لقد  
يقيد ما يصوم له والسنة  
يقيد ما يصوم عنه اذ من لوى  
صوم القد من هذه السنة  
من فرض رمضان يصم أن  
يقال له ص لك هذا اليوم  
عن فرض هذه السنة أو عن  
فرض سنة أخرى ويجب  
أنه يلزمه ذلك في الالاه  
أضواء بان المتبادر من ذلك  
وتومه عن هذه السنة لا غير  
فاكتفوا بهذا المتبادر  
الظاهر جدا كما لا يخفى  
وتفسيره في فرض الظاهر  
المتبادر بان الالاه في وجوده  
وان صم أن يقال ه نيتك  
الغرض هل هي عن أداء  
أو قضاء أو قلت مسكن ان  
القرن انما لا يحتمل تخصص  
النيت قلتم بعمل هنا بشرية  
خال جبهة بل بالمتبادر من  
النيت لا غير



ودخل وقت البعدية سم وقد يجب بان التباديل هذه ليس من نفس المنوي بل من خارج هو عدم دخول وقت البعدية **قوله** ويحتمل الى ان في النهاية **قوله** وهو مبنى الخ عبارة النهاية رديان الاصل هنا القياس على الصلاة وتغير ذلك لا يتعين فلا يتعين هنا وسببه ان الاداء والقضاء جنسهما واحد وهو فرض رمضان فلا نظير لاختلاف نوعيهما ( **قوله** فغلا) الى قول المتن الا اذا في النهاية والمغنى ( **قوله** فغلا) ان كان من اجل اى ولم يكن من امارتها بومغنى ( **قوله** صله غلا) اى ان كان من اجل صومه بان وافق عادة له او وصيه بما قبل تسعتهما بوعتوب **قوله** فلا يصح أصلاً) اى لا عن رمضان لعدم الترتيب ولا عن غير لانه لا يقبله سم ( **قوله** وان زاد الخ) يتأمل سم عبارة النهاية والمغنى سواء أقاله جمعة والا فاما مفسر أو متعلق ع م لا ه ( **قوله** بعده) اى بعد ان كان منه ( **قوله** أو حذف ان الخ) في عطفه على ما قبله ركة عبارة النهاية والمغنى ومثل ذلك ما لو لم يأت بالثالثة على التردد لا يصح أيضاً والجزء محديث نفسه الخ ( **قوله** ان وما بعدها) الاولى ان كان منه وأولى منهما التعليق ( **قوله** لعدم الجزم الخ) اى مع ان الخ ( **قوله** وجرمه الخ) اى مع حذفها ( **قوله** ولا يضر كقائه بعضهم الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم بالاطعام الا انهارا فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك لسلافة علم ان اطعامه ليس للثقل دخول رمضان ولاتيين عدم دخوله لم يضر اطعاما هوان علم انه لذلك أو شغل فيه بطلت نيته انتهى اه سم وقوله أو شغل فيه الخ تقدم عن الرشيدى عدم البطلان مع الشك ولعل الاقر بعد قائه الشهاب الرملى من البطلان بالثالثة لانه في قوة القطع ( **قوله** لا شاعا ان الهلال لم ر) اى لم يعلم النواوى بازائها ولم يتردد بسببها ( **قوله** وكان اعتقاد الخ) حذف على قوله كسار الخ قول المتن (من بسدا) اى أو فاسق في ما يتردد مغنى ( **قوله** واعادة الاسنوى رشدا الى هذين غلطا) حاشا لله وعبارة الاسنوى ما نصه وقوله رشدا اى لم يجر بعلمه كذب الظاهر انه قيدى الصبيان ويحتمل عوده الى الجوع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه اذا كان الرشدها معنى عدم تجر بكذب كان رجوعه الى الجميع في غاية الظهور لان من جرب عليه الكذب من عبداً وأمرأه لا يوق قوله حتى يظن كونه مبقوله وحيثذا فحتمال رجوع هذا القيد للجميع لاشبهه لعاقلى في محتمل في تعينه لا يقال لاحاجة الى تنقيد العبد والمرأه بهذا القيد بعد فرض الوقوف بهما الا ان لم يأتوا ولا هذا النما يقتضى عدم الحاجة الى الفساد والغلط كما عموماً ما نأينا في لزوم منه في الصبيان بلا فرق فالصواب محققا لانه الاسنوى وان الاذرى غلطاً قد بر سم وبصرى عبارة المغنى والظاهر ان الرشيدى في الصبيان ويحتمل عوده الى الباقي وقال في التوسط اعادة

القبيلة للتعرض لكونه القبيلة فلان التباديل من نية السنة قبل فعل الظاهر ان القبيلة لعدم دخول وقت البعدية ولان العالب المطرد اه لا يفعل قبلها الا القبيلة فليستأمل ( **قوله** فلا يصح أصلاً) اى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غير لانه لا يقبله ( **قوله** وان زاد بعد والا فاما متعلق) يتأمل ( **قوله** ولا يضر الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم بالاطعام الا انهارا فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك لسلافة علم ان اطعامه ليس للثقل دخول رمضان ولاتيين عدم دخوله لم يضر اطعاما هوان علم انه لذلك أو شغل فيه بطلت نيته اه ( **قوله** لا شاعا ان الهلال لم ر) اى لم يعلم النواوى بازائها ولم يتردد بسببها ( **قوله** واعادة الاسنوى رشدا الى هذين غلطا) حاشا لله وعبارة الاسنوى ما نصه وقوله رشدا اى لم يجر بعلمه كذب الظاهر انه قيدى الصبيان ويحتمل عوده الى الجميع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه اذا كان الرشدها معنى عدم تجر بكذب كان رجوعه الى الجميع في غاية الظهور لان من جرب عليه الكذب من عبداً وأمرأه لا يوق قوله حتى يظن كونه مبقوله وحيثذا فحتمال رجوع هذا القيد للجميع لاشبهه لعاقلى في محتمل في تعينه لا يقال لاحاجة الى تنقيد العبد والمرأه بهذا القيد بعد فرض الوقوف بهما الا ان لم يأتوا ولا هذا النما يقتضى عدم الحاجة الى الفساد والغلط كما عموماً ما نأينا في لزوم منه في الصبيان بلا فرق فالصواب محققا لانه الاسنوى وان الاذرى غلطاً قد بر سم وبصرى عبارة المغنى والظاهر ان الرشيدى في الصبيان ويحتمل عوده الى الباقي وقال في التوسط اعادة

القبيلة للتعرض لكونه القبيلة فلان التباديل من نية السنة قبل فعل الظاهر ان القبيلة لعدم دخول وقت البعدية ولان العالب المطرد اه لا يفعل قبلها الا القبيلة فليستأمل ( **قوله** فلا يصح أصلاً) اى لا عن رمضان لعدم القرينة ولا عن غير لانه لا يقبله ( **قوله** وان زاد بعد والا فاما متعلق) يتأمل ( **قوله** ولا يضر الخ) الذى قاله شيخنا الشهاب الرملى انه ان لم يعلم بالاطعام الا انهارا فنيته صحيحة وصومه صحيح وان علم بذلك لسلافة علم ان اطعامه ليس للثقل دخول رمضان ولاتيين عدم دخوله لم يضر اطعاما هوان علم انه لذلك أو شغل فيه بطلت نيته اه ( **قوله** لا شاعا ان الهلال لم ر) اى لم يعلم النواوى بازائها ولم يتردد بسببها ( **قوله** واعادة الاسنوى رشدا الى هذين غلطا) حاشا لله وعبارة الاسنوى ما نصه وقوله رشدا اى لم يجر بعلمه كذب الظاهر انه قيدى الصبيان ويحتمل عوده الى الجميع اه ولا يخفى على منصف متأمل انه اذا كان الرشدها معنى عدم تجر بكذب كان رجوعه الى الجميع في غاية الظهور لان من جرب عليه الكذب من عبداً وأمرأه لا يوق قوله حتى يظن كونه مبقوله وحيثذا فحتمال رجوع هذا القيد للجميع لاشبهه لعاقلى في محتمل في تعينه لا يقال لاحاجة الى تنقيد العبد والمرأه بهذا القيد بعد فرض الوقوف بهما الا ان لم يأتوا ولا هذا النما يقتضى عدم الحاجة الى الفساد والغلط كما عموماً ما نأينا في لزوم منه في الصبيان بلا فرق فالصواب محققا لانه الاسنوى وان الاذرى غلطاً قد بر سم وبصرى عبارة المغنى والظاهر ان الرشيدى في الصبيان ويحتمل عوده الى الباقي وقال في التوسط اعادة

أى لم يجر عليهم الكذب  
أوصي بمن كذلك كفى  
المجموع في موضعين  
واعتمده السبكي وغيره  
وقول الاسنوي المعتبر  
اشراط الجمع لان الجهور  
عليه رده الاثرى بان الجهور  
على خلافه يؤيد ما ياتي انه  
... قوله في نحو اصال  
هديه ولو امتنع على الواء  
اعتمادا على قوله انه يشهد  
الظن وهو هنا كاف كهور  
في اوقات العبادات ومع  
ظن ذلك لا بد ان ياتي بما  
يشعر بالتردد والا كاصوم  
عن رمضان فان لم يكن منه  
فتوقع لم يصح وان باثبه  
على ما في الروضة لكن الذي  
رجحه السبكي والاسنوي  
ما اقتضاه كلام المجموع في  
موضع من الصلة ان التردد  
حاصل في القلب وان لم يذكر  
ذلك وقصد ... ما تناهوا  
بعدم كونه منه فهو كالتردد  
... استحسب الحالك والذى  
ينبغي انه لا نزاع في المعنى والله  
مؤيد البذكر ذلك فتنه  
ثم يسمع والاصح وعليه يعمل  
الكلامان ولا ينافي هذا  
ما ياتي ان بكلام عدد من  
هؤلاء يفتق يوم الشك الذي  
يجرم صوم لسان الكلام.  
نحن في صحة النية اعتمد  
على خبرهم ثم ان بان قبل  
الغمر ايم رمضان لم يتج  
لا عاتما والا كان يوم شك  
فلا يجوز له صومه

قوله رشده الى جميع ما تقدم علم ولم يبين وجعل ذلك اه (قوله أى لم يجر ب) الى قوله الذى يتجبه النهاية  
والمعنى الاقوله وقول الاسنوي الى لانه يفقد (قوله لانه يفقد) على الاستثناء ولكن الاولى لان الظن هنا  
الحج عار بالمعنى والنهاية لان غلبة الظن هنا كاليمين كفى اوقات الصلوات فنصح النية المنيعة عليه حتى لو تبين  
لا يكون غدا من رمضان لم يتج في نية اخرى اه (قوله وهو هنا كاف) لانه يفقد نية انه يجره في ظن دخول وقت  
الصلاة باذان المميز لكن الى الكلام الاتي الى ان هذا الظن انما يكتفي في النية سم (قوله كهو في اوقات  
العبادات) انظر هل هو مخالف لما يحصى في اواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فيما طرأ عليه المأشاهد مع  
انه قد يحصل به الظن سم وتقدم عتمته ولعل يحمل ذلك اذ لم يعتقد صدقه اخذنا مما مر عن النهاية والغنى  
آ تقابل كلامهما ككلام الشارع صرح في ان ما يغيب الظن من خبر نحو الصبي الرشيد يقبل في اواب  
الصلوات كما يحصى على ما اذ لم يظن الصدق (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي) الخ اعتمد  
شيخنا الشهاب الرملى سم وكذا اعتمدته النهاية والمعنى عبارة ما علم لوقال مع الاخبار البار اصوم غدا عن  
رمضان ان كان منه ولا انقطع عن فبان منه سم كما اعتمد الاسنوي والى البرجاء لانه تعالى خلافا لابن المقرئ  
لان النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيموان لم يذكر ما الخ (قوله ما اقتضاه كلام المجموع) الخ لم  
يبين على هذا انه لو لم يبين منه هل يصح قطع بحيث جاز ولا وكذا لو لم يبين لك على الاول سم وباتى عن  
الايعاب آ تقابلا صرح بالصحة (قوله من الصلة) الخ وصرح نوى الى الثلاثين صوم رمضان فهل يتبعه غيره  
ينبغي ان يقال ان اعتقد غيره انه اعتمد في نية على ما لو حصل لذلك الغير لانه الصوم كان اعتمد على خبر من  
اعتقد صدقه من يعتد ذلك الغير صدقه لانه الصوم والا فلا ولو أخبر بان فاسقا اخره واعتقد صدقه فان  
اعتقد ناصدقه عن ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق (مننا الصوم والا فلا هكذا يتجبه فلتأمل مر اه سم  
(قوله الذى يتجبه ما الخ) عبارته في الايعاب بعد كلام نصها فاذ لم يحظر بالله فان لم يكن منه فهو قطع أو خطر  
ولم يفت بالمعنى بنظره. ثم لا تردد الحاصل في القلب لانه عارضه الاستثناء لخب من ذكر وهو أقوى منه  
فعله به واما اذا التفت اليه فقد صير التردد مقصودا ولم يعول على خبر من ذكر فأتوا اذا لمعارض له اه (قوله  
وان لم يذكر ذلك) أى ما شعر بالتردد نية بمعنى (قوله قصد له الصوم الخ) عطف على اسم وان خبره (قوله  
بذكر ذلك) أى فان لم يكن منه قطع كروى الاولى أى ما شعر بالتردد (قوله وعلية ما الخ) أى التفصيل  
الذكور (قوله ولا ينافي) الى المان في النهاية (قوله هذا) أى ما ذكر في المتن من الاستثناء (قوله ما ياتي) أى  
في فصل شرط الصوم من حيث الفاعل (قوله من هؤلاء) أى السابق في المان (قوله لان الكلام هنا الخ)  
حاصل ذلك ان ظن صدق هؤلاء معصية لنية فقط ثم ان تبين كونه من رمضان بشهادة غيره مع صومه  
اعتمادا على هذه النية وان لم يبين فهو يوم شك يحرم صومه هذا ان لم يعتقد صدقهم فان اعتقد ذلك ان وقع  
الجزم بخبرهم مع الصوم بل وحج اعتمادا على ذلك رشدي أى فما تقدم في أول الباب فحين الجزم وما هنا  
في ظن الظن وكذا ما ياتي في يوم الشك حسن الظن على التفصيل المذكور وقال الغنى انما في تحجب الشك  
عبارة في شرح تفسير يوم الشك الاتي نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يحجب عليه الصوم كما  
تقدم من الغوى في طائفة ول الباب وتقدم في اثنا عشرة من المعتد ذلك وتوقع الصوم عن رمضان اذا  
تبين كونه منه قال الشارع فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة أى لان يوم الشك الذي يحرم صومه  
على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه واعتقد صدقته بحيث الشبهة منه وجب عليه الصوم وهذا ان  
الجزم وهو منوع فلتأمل (قوله وهو هنا كاف كهو في اوقات العبادات الخ) فصد ذلك انه يجره في ظن دخول  
وقتا الصلاة باذان المميز لكن الى الكلام الاتي الى ان هذا الظن انما كفى في النية (قوله كهو في اوقات  
العبادات) انظر هل هو مخالف لما يحصى في اواب الصلاة انه لا يقبل خبر الصبي فيما طرأ عليه المأشاهد مع انه  
قد يحصل به الظن (قوله على ما في الروضة) أى عن الانام (قوله لكن الذي رجحه السبكي والاسنوي) أى  
واعتمد شيخنا الشهاب الرملى (قوله ما اقتضاه كلام المجموع في موضع) لم يبين على هذا انه لو لم يبين منه هل

موضعان وفي هذا رد على قول الاسنوي ان كلام الشجين في الروضة وشرح المذهب متناقض من ثلاثة أوجه  
 في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع اهـ ويأتي عن سب ما وافقه وقوله المعتقد الخ إلى الظان  
 لذلك كما تفسره في كلامه ويقدّمه قوله الاتي وأما من ظن الخ وهو الذي ندفع به الثاني (قوله وعليه)  
 أي على الجواب المذكور عن زعم الثاني بين ما هنالك من الصحة بما يقيس الامتناع والحكمة ونقل الشارح في  
 الاسباب هذا الجواب عن السبكي وغيره وأقر (قوله فظاهر ان قوله الخ) كذا في أصله بخطه رحمه الله تعالى  
 فكان المراد قول القائل وان لم يتقدم مرجع بخصوص بصري والظاهر أن مرجع الضمير الشارح على  
 سبيل الضرر بد (قوله تصوّر) يؤيد أن كلامهما في أصل الروضة طلق وعبارتهما فان لم يستند اعتقاده  
 إلى ما يشير لظنا فلا اعتبار به وان استند إليه بأن اعتقد قول من يتق به من حر أو عبد أو امرأة أو صبيان ذوى  
 رشد وفوى صومه عن رمضان أحراً ما ذابته من رمضان انتهت اهـ بصري (قوله اجزاء فتمت) بان منتمو له بعد  
 الفجر قد يقال قسمة هذا المعنى جوازاً ما سلكه على رجليه التين إلى الفجر وبوجهه فحقى قوله السابق والا  
 كل يوم شلت الخ أي بحسب الظاهر كما يأتي وفيه ما لا يخفى فاعل الاخر به ماضى تفاعن المعنى (قوله ما أفاقه)  
 (المتن) أي الاستئذان المتقدم (قوله خلافة) أي خلاف الحكم المذكور أو خلاف الظاهر (قوله وفارق هذا)  
 أي مافى المتن هنا من محمـة الثانية فقط بدون وجوب الصوم (ما مضى) أي في المتن في أول الباب (قوله كما تقرّر)  
 أي في تفسيره اعتقده قوله أي ظن (قوله حذف) أي المنهاج (من أصله) أي من كلام الحرر (قوله أنه لا أثر  
 لترديد في الخ) عبارة عن النهاية وله الاعتقاد في نهته على حكم الحساكم ولو بشهادة عدك ولا أثر لرد الخ وبذلك  
 علم رد ما جرى عليه في الاسعاد تبعه الشمس الجرحى من جعل حكمه مفيداً للجزم اهـ (قوله ولو بعدل)  
 قال السبكي وهذا ظاهر فمن جهل حال الشاهد أمّا العالم بشقه وكذبه فالظاهر أنه لا يلزمه الصوم إلا يتصور  
 منه الجزم بالنية بل لا يجوز له صوم محرم صومه كيوم الشك ونحوه وتقدم عن النفاية مثله بزائدة  
 (قوله ولا واضع) أي وافقه من كلامه في قول المتن (ولو اشتبه الخ) وفي المجموع ولو طئ في صوم الاجتهاد  
 وصادف رمضان كفر والإفلا يعاب اهـ سم (قوله رمضان) إلى الفصل في الاقوله وان توفى به القضاء  
 وكذا في النهاية الاقوله أو وافق رمضان السنن له وأنه كان (قوله رمضان) ومنه عين ذو صوم ما يعاب  
 (قوله على نحو أسير الخ) كقرىب عهد بالاسلام قول المتن (صام شهر الخ) ولو تحرى شهر نذر فوافق  
 رمضان لم يسقط شيء منه لأنه انما توفى النذر ورمضان لا يقبل غيره ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى  
 به فوفى رمضان فلا يصح إداؤه وقضاءه حتى ومضى ويعاب إذا انتهية ولو صام يومين أحدهما عن نقل فإنه  
 لم يوفى أحدهما ولم يدر أهو الغرض والفصل لزمه إعادة الغرض اهـ قول المتن (بالاجتهاد) أي بامارات  
 كالربيع والخرى بفواجر والبرذمغى ونهاية (قوله كما يجتهد الخ) لا الخ ولو شاء اجتهاده إلى فوات  
 رمضان وأراد قضاءه فالجوه قضاءه ثلاثين لأن الأصل يكمل رمضان ثم لو علم نقص رمضان الغائبة يكفاه قضاء  
 تسعة وعشرين وكذا ان ظن نقصه بالاجتهاد فظاهره بان أدام اجتهاده إلى شهر من سابق وعلم نقصه  
 قبل ثلثين سم (قوله في نحو القبلة الخ) أي كسائر العزود (قوله وان بان) أي وافق نهاية ومعنى (قوله لم يلزمه  
 شيء) أي ما لم يتحقق الوجوب بان يتحقق ولا بد وحسب عليه كاهو ظاهر كما ذامضى عليه مدة يقطع بأنه مضى فيها  
 ورمضان ولا بد فابرجح رشدي أقول ويقدّمه قولهم لعدم تيقن دخول الوقت (قوله لعدم تيقن الخ) عبارة  
 الغنى وانهاية فان قيل ينبغي أن يلزمه الصوم ويقضى كاتخير في القبلة أعجب بأنه ههنا لم يتحقق الوجوب ولم  
 يصح تطوعه حجتاً وأولاً وكذا لم بين ذلك إلى الاول (فرع) قوى ليلة الثلاثين صوم رمضان فهل يذهب  
 غيره يجهل ان يقال ان اعتقده انه اعتقد في نية على ما لو حصل لذلك الغير لزمه الصوم كان اعتقد على خبر من  
 اعتقد صدقه من يعتقده لا الغير صدق لزمه الصوم والا فلا ولو أخبر ان فاسقاً أخبره واعتقد صدقه فان  
 اعتقد ناصد فمعنى ذلك الفاسق وصدق ذلك الفاسق في زمان الصوم والا فلا هكذا يجبه فليست امر (قوله)  
 في المتن صام شهر بالاجتهاد عبارة شرح العباب وفي المجموع ولو طئ في صوم الاجتهاد وصادف رمضان

وعليه فظاهر ان قوله قبل  
 الفجر تصوّر وان معنى  
 ما أفاقه المتن من وتوقعه  
 اجزاء فتمت بان منتمو له بعد  
 الفجر وان حكمه باناً يوم  
 شلت الخ وان باعتبار الظاهر  
 فاذا بان خلافه وقع  
 النية محتمة وجب وقوعه  
 عن رمضان وفارق هذا ما مضى  
 من وجوب الصوم على  
 معتقد صدق فخره لان ذلك  
 في الاعتقاد الجازم وهذا  
 في الظن كما تقرّر وروستات  
 ما بينهما (ولو توفى ليلة  
 الثلاثين من رمضان صوم  
 شدة ان كان من رمضان  
 أحراً ان كان منه) لان  
 الأصل بغاؤه وحذف من  
 أصله أنه لا أثر لترديد في  
 بعد حكم الحساكم ولو بعدل  
 لانه واضع (ولو اشتبه)  
 رمضان على نحو أسير أو  
 محبوس (صام شهراً  
 بالاجتهاد) كما يجتهد الصلاة  
 في نحو القبلة والوقت فلا ضمان  
 بالاجتهاد لم يميز ثم وان بان  
 رمضان لتردده ولو تحسّر لم  
 يلزمه شيء لعدم تيقن  
 دخول الوقت وبه فارق ما مضى  
 في القبلة

يظنوه وأما في القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وبخبر عن شرطها فامر بالصلاة بحسب المكان لحكمة الوقت اه (قوله ولولم يعرف الليل الخ) أي واستمرت الظلمة نهاية ومعنى وبالعاب (قوله اذالم يتبين الخ) أي بعد الصوم بالبحري (قوله ولا قضاء اذالم يتبين له شيء) أي وان نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد اذا انطبق صومه على أول الهلال لانه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنتائه يكمل ثلاثين كذا قال مرويه أنه لا فرق لانه رمضان شرعاً في حقه فليأمل سم أقول صاعده هذا كالصريح في ان قول الشارع ولا قضاء الخ راجع للمتن أيضاً ومنع الاعباب والنهاية والمعنى صرح في أنه واجه كالمفاتيح الشرع فقطوع على كل منهما بمعنى عسره قول الشارع الا في ولولم بين الحال الخ (قوله أنه وافق) أي صومه معنى (قوله وان كان نوى به القضاء) أي لعدوه بظنه خروجه نهاية ومعنى فراء الشارح وان نوى بهذا الصيام قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها فوات رمضان بقول المتن (أجزاء) أي قطعاً وان نوى الاداء كافي الصلاة بها يوم معنى (قوله أو وافق رمضان السنة التالية) وقع وعان نوى الخ وفي سم بعد كلام ذكره عن الر وض والعباب وشرحهما مانعه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لوطن فوات رمضان سنة فنوى قضاء فسادفه وإذا تقر ذلك ظهر اشكال قول الشارع وان نوى به القضاء ان أراد قضاء ما اجتهد به كالمظهر سابقه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لمضاهيها فاصداً في رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد به فيجب عن رمضانها ويمكن حل كلامه عليه لكنه بعد حيل من مسابقة اه عبارة شرح المنهج تنبيه لو وقع في رمضان السنة التالية وقع عنها الاغن القضاء اه قال الجعري قوله وقع عنها المحسلة ما لم ينو بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينو القضاء محلي وقوله ما لم ينو بالصوم القضاء أي والا فلا يجوز لاعتن القضاء لان رمضان لا يقبل غيره ولا عن الاداء لانه صرحه بالنسبة المذكورة عرش اه (قوله أو أنه كان بصوم الليل الخ) ولولم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظن أنه يأخذ باليقين فما يتقن من صوم الايام اجزاء وقضى ما زاد على سم (قوله وفي عكس ذلك) أي بان كان ماضيه تاماً ورمضان ناقصاً (قوله على ذلك) أي أنه قضاء وان كان الذي صامه رمضان تامين أو ناقصين اجزاء بلا خلاف نهاية

كفر ولولم يعرف كلاً ولا نهياراً لاستمرار الظلمة عليه تحرى وصام وجو بالوقضاء هو بان أنه صام الليل وأظهر النهار قضي اتفاقاً انتهى اه ولوعلم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظن أنه يأخذ باليقين فساتق من صوم الايام اجزاء وقضى ما زاد على سم (قوله ولولم يعرف الليل من النهار) اه الخ قال مرو في شرحه ولولم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه بالبحري والصوم كافي المجموع الخ اه ولو اذاه اجتهاده الى فوات رمضان وأراد قضاءه فالوجه قضاء ثلاثين لان الاصل كمال رمضان لم يولع بقصر رمضان الف وث كفاه قضاء تسعة وعشرين وكذا ان ظن نقصه بالاجتهاد فيما يظهر بان اذاه اجتهاده الى شهر معين سابق وعلم بنقصه فليأمل (قوله ولا قضاء اذالم يتبين له شيء) وان نقص الشهر الذي صامه بالاجتهاد اذا انطبق صومه على أول الهلال لانه رمضان شرعاً في حقه بخلاف ما لو صام من اثنتائه يكمل ثلاثين كذا قال مرويه ويتجه انه لا فرق لانه رمضان شرعاً في حقه فليأمل (قوله أو وافق رمضان السنة التالية) وقع وعان نوى الخ وفي سم بعد كلام ذكره عن الر وض والعباب وشرحهما مانعه وهذا كله صريح في أن رمضان سنة لا يقبل قضاء رمضان غيرها بخلاف ما لوطن فوات رمضان سنة فنوى قضاء فسادفه وإذا تقر ذلك ظهر اشكال قول الشارع وان نوى به القضاء ان أراد قضاء ما اجتهد به كالمظهر سابقه كان قصد قضاء سنة الثلاث التي اجتهد لمضاهيها فاصداً في رمضان سنة أربع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة الحاضرة التي هو فيها لظن فوات رمضان مع الغفلة عما اجتهد به فيجب عن رمضانها ويمكن حل كلامه عليه لكنه بعد حيل من مسابقة اه عبارة شرح المنهج تنبيه لو وقع في رمضان السنة التالية وقع عنها الاغن القضاء اه قال الجعري قوله وقع عنها المحسلة ما لم ينو بالصوم القضاء لانه لا يلزم من فعل القضاء ان ينو القضاء محلي وقوله ما لم ينو بالصوم القضاء أي والا فلا يجوز لاعتن القضاء لان رمضان لا يقبل غيره ولا عن الاداء لانه صرحه بالنسبة المذكورة عرش اه (قوله أو أنه كان بصوم الليل الخ) ولولم انه صام بعض الليالي وبعض الايام ولم يعلم مقدار الايام التي صامها فظن أنه يأخذ باليقين فما يتقن من صوم الايام اجزاء وقضى ما زاد على سم (قوله وفي عكس ذلك) أي بان كان ماضيه تاماً ورمضان ناقصاً (قوله على ذلك) أي أنه قضاء وان كان الذي صامه رمضان تامين أو ناقصين اجزاء بلا خلاف نهاية

ولولم يعرف الليل من النهار  
لزمه التحري والصوم ولا  
قضاء اذالم يتبين له شيء (فان)  
بان له الحال وأنه وانفق  
ومضان أجزاءه ووقع أداه  
وان كان نوى به القضاء  
أو وافق ما بعد رمضان  
أجزاءه وغايته انه أوقع  
القضاء في السنة التالية لانه  
جاء كعكسه وهو قضاء على  
الاصح لو وقع بعد الوقت  
أو وافق رمضان السنة  
التالية وقع عنه وان نوى به  
القضاء لاعتن الماضى أو أنه  
كان بصوم الليل لزمه القضاء  
قطعا (فان نقص) الشهر  
الذي صامه بالاجتهاد (وكان)  
ومضان تاماً لزمه يوم آخر  
بنه على أنه قضاء في عكس  
ذلك فطر اليوم الاخير اذا  
عرف الحال بناء على ذلك  
أيضاً ولو وافق صومه مثلاً  
حسب سبيله تسعة وعشرين  
أو كمال الاثنا عشر وعشرين  
أو أوطى

(قوله) حسب له تسع وعشرون وان كل) أي فان تم رمضان أضاف حتى يوما ونقص فلا قضاء و (قوله) والا  
فثمانية وعشرون) أي فان نقص رمضان أضاف حتى يوما أو تم قضى ومن و (قوله) والاحقة حسب له ستة  
وعشرون وان كل) أي فان كل رمضان أضاف حتى أو بعة أيام أو نقص قضى ثلاثة أيام و (قوله) والاحقة  
وعشرون) أي فان نقص رمضان أضاف حتى أو بعة أيام أو تم قضى خمسة أيام عاب قول المتن (ولو غلط) أي  
في اجتهاده وصومه (وأدرك رمضان) أي بعد تبين الحال نهاية ومعنى (قوله) لم تكن منه في وقته) أي ويقع  
ما فعله أول انقلابا لالم يكن عليه صوم فرض أحدنا لمّا تقدم عن البار روى في الصلاة فان كان عليه فرض  
وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقبله بكونه عن هذه السنة والاقلا يقع عن القرض إلا تحريفا على ما تقدم له في  
الصلاة ع ش (قوله) بان لم يقبله في وقته) أي بان ظهر بعده أو في أثناءه (قوله) فالجديد وجوب القضاء  
أي لساقاته نهاية ومعنى (قوله) ولو لم يكن (الح) عطف على قوله فان بان له الحال الخ قول المتن (ولو نزل الحائض  
صوم غد الخ) أي وقد اعتقد انقطاعه لبلالها بما به يتم فيه أكثر الحيض أو قدر العادة ككلها وظاهر والالم  
تكن جائزة بالنسبة لتمام الصوم وبصرى وقوله ما كاهو ظاهر أي يقبله قول الشارح لجزمها بان غدا الخ  
قول المتن (فيل انقطاع دمها) قال في العباب وثبت بعدا انقطاعه لبلالها سم وكان حقه ان يكتب على  
قول المتن وكذا قدر العادة (قوله) التي لم تختلف) ينبغي أو أكثر العادة المختلفة سم عبارة النهاية والمعنى سواء  
انعدت أو ما اختلفت واتسقت ولم تنسأ انها اختلفت بما اذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيض لبلالها وكان  
لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسبت أنساها ولم يتم لها أكثر عاداتها لبلالها لم تجزيم ولا ثبت على  
أصل ولا أمانة اه (قوله) ما ذكر) أي من أكثر الحيض أو قدر العادة الغير المختلفة (قوله) والنفس  
كالحيض) \* فرع \* أفتى ابن الصلاح بأنه لو ظهر لها انقطاع حيضها فحتمت بقطعة وثبت ثم أخرجهما را  
ولم ترد ما لتطهر ورد ابن الاستاذ بما ذكره وفي أول الفصل الآتي من أن انتزاع الحيط مغطر قال في  
شرح العباب وهو ظاهر اه والو جسمه ما قاله ابن الصلاح سم أي لظهور الفرق بين الأخر من الفوق  
والأخر من تحت فان الأول ملحق بالاستسقاء والثاني فهو البول

\*(فصل في بيان المغطرات) \* (قوله) من حيث الفعل) إلى التنبه في النهاية والمعنى الاقوله بان تبين إلى  
المتن وقوله وسر المتن وقوله لكن بسن إلى ما اذا (قوله) من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت  
ع ش وكرد (قوله) جماعا) نعم في آتيان البهية أو الدبر إذا لم يتزلخلاف فقبيل لا يقطر بنيه على أن فيه  
التعزير فقط معنى وقوله فقبل لا يقطر الخ ومن قال بذلك أو حقه فقلوبه في اه بصيرى (قوله) لا يقطر به) أي  
لا يقطر به لو كان مكبرا اه ان قلنا بتصور الكراهة على الوطء وهو الأصح وقبيل لا يتأذى لا كراهة عليه لانه اذا لم

رمضان سنة فتوى قضاءه فصادف كمال في العباب وان طئ فوت رمضان فصام قضاءه وافق رمضان أجزاء اه  
واذا تقرر ذلك ظهر اشكال قول الشارح وان فوي به القضاء ان أراد قضاء ما جهده كاهو ظاهر سابقه كان  
قصد قضاء سنة ثلاث التي اجتهد لمضاهيها فصادف رمضان سنة أو بيع بخلاف ما لو قصد قضاء السنة للحاضرة  
التي هو فيها لظن فوان رمضان مع الغفلة عما اجتهد به فعرض عن رمضان ويمكن حل كلامه عليه لكنه  
بعد جدان من سابقه (قوله) قبيل انقطاع دمها) قال في العباب وثبت بعدا انقطاعه لبلالها (قوله) التي  
انقطاع دمها) أي وقد اعتقد انقطاعه لبلالها بما به يتم فيه أكثر الحيض أو قدر العادة ككلها وظاهر والالم  
تكن جائزة بالنسبة لتمام الصوم (قوله) التي لم تختلف) ينبغي أو أكثر العادة المختلفة (فرع) أفتى ابن الصلاح بأنه  
لو ظهر لها انقطاع حيضها فحتمت بقطعة وثبت ثم أخرجهما را اولم ترد ما لتطهر ورد ابن الاستاذ بما  
ذكره وفي أول الفصل الآتي من أن انتزاع الحيط مغطر قال في شرح العباب وهو ظاهر اه والو جسمه ما قاله  
ابن الصلاح

\*(فصل في بيان المغطرات) \* (قوله) في المتن الامسك عن الجماع) أي ولو بمحائل كاهو ظاهر (قوله)

حسبه ستة وعشرون وان  
كل والا خمسة وعشرون  
(ولو غلط التقدم وأدرك  
رمضان لم يصومه) لم تكن  
منه في وقته (والا) يذكره  
بان لم يقبله وقته (فالجديد  
وجوب القضاء) لانه أتى  
بالعبادة قبل الوقت فيجزئه  
كالسلا ولو لم يكن الحال  
فلاشئ عليه (ولو نزل الحائض  
صوم غد قبل انقطاع دمها  
ثم انقطع ليصبح ان لم لها  
في الليل) أكثر الحيض  
لجزمها بان غدا كاهو  
والصوم بالانقطاع الغالب  
والا فقد علم من كلامه في  
الحيض ان الزائد على أكثره  
دم فساد لا يؤثر في الصوم  
(وكذا) ان تم لها (قدر  
العادة) التي لم تختلف وهي  
دون أكثره فيصومها  
بتلك السنة (في الأصح) لان  
الظاهر استمرار عادتها  
فكانت نيتها مبنية على  
أصل صحيح بخلاف ما اذا لم  
يتزل بها ما ذكر واختلفت  
عادتها لعدم نيتها ببناء على  
أصل صحيح والنفس كالحيض  
\*(فصل في بيان المغطرات  
شرطا) حقه (الصوم) من  
حيث الفعل (الامسك) عن  
الجماع) اجماعا فيطهر به  
وان لم يتزل علم وتضمنه  
واختار

يكن له ميل واختيار لا يحصل له انتشار ولا يفسد الا باذئال كل الحشفة أو قد رها من فاقدها فلا يفسد باذئال بعضها بالنسبة لواطئ وأما لوطه فبغير باذئال البعض لأنه قد وصلت عن حروفه فمفهوم هذا التقييد لمن قبل الوطه مختار قوله ويستترط أي في الاطوار بالجماع (كونه) أي الصائم قوله فلا أثر من حيث الجماع الخ أي يتخلص من حيث الانزال عن مباشرة وتر كلفه ظاهر لان الوطه بالزائد أو فيسمع الانزال لا يخط عن الانزال بالمس نحو البدال أنه لا يؤثر الا ان أثره من فرجه كما يعلم مما يأتي سم وعبارة السكرى إمامان حيث دخلوا على الجوف فترأه زاد البصري وقال الفاضل الحمصي أي يتخلص من حيث الانزال عن مباشرة فتور كلفه وظهر له والحاصل ان لاحظنا في التأثير بالنسبة للمختص كما يقتضيه السباق كان مختصا زمنا أثره الموان لاحظناه بالنسبة للرجل اتجه ما فاد الحمصي اه (قوله النية والامسالة) أي والصائم على ما تقدم من جمع قول المتن (والاستقاء) \* فرع \* لشر بخرا بالليل وأصبح صائفا فافتقد تعارض واجبان الامسالة والتقوى والذي يفسد به ذلك أنه وإي حمة الصوم لا تناف على وجوب الامسالة فيه والاختلاف في وجوب التمسك وعلى غير الصائم شرح العابد وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب الوان في حازم حافظه على حمة العبادة \* فرع \* على اه عس (قوله أماناس الخ) أي إذا ذكر من الجماع والاستقاء عس (قوله لقرب باسلامه الخ) وما في البحر أن ان الجاهل يهذر مطلقا وابعده بخلافه كقيد القاضى حسين بما ذكره في رواية (قوله عن عالمي ذلك) أي حكم ما ذكر من الجماع والاستقاء وان لم يحسن غيره عس (قوله ومكره) أي ولو على الزنا على المعتد خلافا لما قاله بالافطار حديث لان الزنا يباح بالكرامه وسلمان وعزى لكن في عس على مكرهه اه يعبري عبارة عس قوله مكره ظاهره وان كان الاكرام على الزنا مع أن الزنا يباح بالكرامه فليتأمل هل الامر كذلك وتعليل شرح الروض يقتضي أن الامر ليس كذلك أي بغيره وسباني ما وافقه فليراجع ويجزى \* فرع \* على التمسك اه ومرجع شيخنا اعتماد عدم الاطوار بالوطه مكرها (قوله فلا يفسد) وبذلك أي بالاستقاء أو بما ذكره من موان الجماع ولعل الجدل على الثاني أولى لعدم تبيين في الجماع عس والقبول وتذكر كبراهم الاشارة بصري واقتصر عس على الثاني كما مر (قوله وكذا كل مفطر الخ) أي في التقيد بذلك القود وعدم القطر عند عدم واحد منها وتيقده عس الجاهل بما ذكر (قوله ومن الاستقاء عس خط الخ) عبارة الغنى وشرح الروض فرع \* فرع \* وانع بالليل طرف خيط فاصبح صائفا فان اتبع باقسه أو نزع أطفر وان تركه بطلت صلاته وطريقة في محضه موصلة أنه أن ينزع منه آخره وانفل فان لم يكن غافلا وتمكن من دفع النزاع أفطر لان النزاع موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه عند تمكنه من الدفع وهذا فرق من طعنه بغيره وان تمكن من دفعه قال الزركشي وقد لا يظلم عليه عارف بهذا الطريق ويريد خلاص فطر بقه ان يجبره الحاكم على نزع ولا يفسد لانه كالسكره بل لو قيل انه لا يفسد بالنزع باذئاله لم يبعد تنزل بلايجاب الشرع منزلة الاكرام كما إذا حلف لبطاها في هذه الليلة فوجدناها أيضا لا يجنب ترك الوطه اه هذا

فلا أثر من حيث الجماع) أي يتخلص من حيث الانزال عن مباشرة فتور كلفه ظاهر لان الوطه بالزائد أو فيسمع الانزال لا يخط عن الانزال بالمس نحو البدال أنه لا يؤثر الا ان أثره من فرجه كما يعلم مما يأتي (قوله في المتن والاستقاء) \* فرع \* لشر بخرا بالليل وأصبح صائفا فافتقد تعارض واجبان الامسالة والتقوى والذي يظهر أنه وإي حمة الصوم لا تناف على وجوب الامسالة فهو الاختلاف في وجوب التقوى على غير الصائم اه شرح العابد وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى واب بما حافظه على حمة العبادة \* فرع \* (قوله لقرب باسلامه أو بعده الخ) هذا التقيد هو الاصح خلافا لما قاله في البحر \* فرع \* (قوله ومن الاستقاء الخ) ينبغي ان منها أيضا الخراج ذباب ترأى في جوفه ثم ان تضرر وبقائه فله اخراجه لكن بغيره كقوتضرر بالجو فاكل مكرأ بيتا الشارح ذكر ذلك فيما يأتي (قوله ومن الاستقاء نزع خيطه ابتلاه ليل) \* فرع \* قال في الروض لو اتلع طرف خيط فاصبح صائفا فان اتبع باقاه أو نزع أطفر وان

ويستترط هنا كونه واضحا  
فلا يفسد به خنى الان  
وجوب عليه الفسل بان  
تيقن كونه واضحا وموطأ  
فلا أثر من حيث الجماع  
لا يلاج رجل في قبله بخلاف  
دوره ولا يلاج خنى في قبل  
خنى أو دوره أو امرأه أو  
رجل والمراد بالشرط ما لا بد  
منه لا الاصطلاح والالم  
يبقى الصوم حقيقة ذهني  
النية والامسالة والاستقاء  
من عائد عالم مختار للغير  
الصحيح من ذمعه التي  
فليس عليه قضاء ومن استقاء  
فأيقن وذمعه بالمهمة عليه  
أماناس وجاهل عند لقرب  
اسلامه أو بعده عن عالمي  
ذلك ومكره فلا يفسد وان  
بذلك وكذا كل مفطر مما  
يأتي ومن الاستقاء نزع  
خيطه ابتلاه ليل أو مرقى  
مجتبى المستحاضة

القياس ممنوع لان الحبض لا مندوحة الى الخلاص منه بخلاف ما ذكره زادا النهاية حيث لم يتحقق شيء مما ذكر يجب عليه من نزع أو ابتلاع مما حفظه على الصلاة لان حكمها أغلظ من حكم الصوم لقتل تاركها أدونه قال ابن العبدان هذا كله ان لم يثبت قطع الخطيئة من حسد الظاهر من الغم فان تأني وجب القطع وابتلاع ما في جد الباطن وانما خرج ما في حد الظاهر واذا راعى صلح الصلاة فبني على ان يتلعه ولا يضر جهلا بل يردى الى تخص نفسه اه قال عرش قوله هو ان ينزع عنه آخر وهو غافل أي فلا يكون هو يسيق نزع فلو ارغمه بقلعه فقام عنه بعد غفلة بطل صوم وقوله مردانه كالذكره ظاهر وان ذهب الى الحاكم وأخبره بذلك فأكرهه وهو ظاهر لانه لم يأمر الحاكم بالحكم عليه وعلى هذا قول الزهبي للعاكم واجب عليه ولا وقته ظاهر والظاهر عدم الوجوب لان الحاكم قد لا يسأله اه عرش (قوله) ماله تعلق بذلك) عبارتهنالك وان كانت صائفة تركت الحشوية واذا تصرعت على العصب بحسب حفظه على الصوم لا الصلاة تنكس ما قلوه فممن ابتلع خطا لان الاستقامة على نزع منة الظاهر وادماها فلو رعت الصلاة بما عذر قضاء الصوم ولا كذلك ثم اه (قوله) نخطا ابتلعه الخ) أي كالكتابة العبر ودفن سبخا (قوله) وبحت الله الخ) اعتمد هذا البحث مردو (قوله) من باطن احاطه) أي وأذنه مرداه سم وينبغي أن يردى وقيلها كما رقبيل الفصل عن سم (قوله) للغير) أي النار أنما (قوله) والباطن) صريح في أن اقتبس لهما من الباطن ولو تحسنة ليس من قبيل النية بخلاف ما هوهم سم قول المن (تحسنة) هي الفضلة الفلطفة التي يلفظها الشخص من فيه ويقال لها الخضاعة بالنوع معنى (قوله) أما ذالم يقتلها الخ) عبارة النهاية والمغني واحتد تز بقله اقتلع عمالها فظلم مع تزولها بنفسها أو بقلية سعال فلا بأس به حرما ولفظها عموما حيث فعلها فلا يضر حرما وعملها ابتلعها بعد حرما وجهها للظاهر فيفطر حرما اه (قوله) بان تزئت من حمل الخ) عبارة فالشدي بان قتلها من حملها الاصل منه الى محل آخر منه اه (قوله) اليه) أي الى الباطن (قوله) أو قلعها بسعال الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى والتعبير بقلع لا يلائم لان هذه من مجتزئات اقتلع كما قد افاد فلا نسب تعبيرا للمغني مع تزولها بنفسها أو بقلية سعال بصرى وقوله مع تزولها الخ الاولى بأوترت (قوله) لحسد الظاهر الخ) وهل يلزمه اظهار ما صارت الى ممن حد الظاهر حدث حكمنا بخساستها أو يعني عنه فخر ولا بعد العفو مرداه سم على حج وعملوا كان في الصلاة وحصل ذلك لم تبطل به صلاته ولا صومه اذا ابتلع بضمه ولو قيل بعدم العفو في هذه الحالة لم يكن به دالان هذه حصوله نادر وهي شبهة بالقي وهو لا يعني عن شئ منه اللهم الا أن يقال ان كلامه مقرر فوض فمما لا يثبت بذلك كعدم النية اذا ثبت به عرش وقوله نادر الخ عنقه قول الشارع لان الحاجة لذلك تنكسر وقول المن (فالوترت من دماثة وحصلت الخ) أي ان انصب من دماثة في النقرة لنا فدمته الى أقصى الفم فوق الحلقوم بها يتومغى (قوله) وهو) أي حد الظاهر يخرج الحاء المهملة هذا بشكل مع قوله من الغم سواء جعلت من يمانية أو تبعية بـ إذ يخرج الحاء خارج عن الغم كلا وبهذا الان تجب على ابتدائه والغي ان الظاهر المبني من الغم أي الذي ابتدائه الغم حده أي آخر من جهتها لجوف يخرج الحاء المهملة وعلى هذا فالمراد بقوله وحصلت الخ انها حصلت في ذلك أو ما بعده الى جهة الخارج وليست أم لم سم (قوله) فابعد الخ) وهو يخرج الحاء والهمزة حتى تركه بطلت صلاته وطهر بقاءه ينزع عنه وهو غافل اه قال في شرح حال الزكشي وقيل يطاع علمه عاروب هذا الطريق ويرى به الخلاص فطهرية ان يصبره الحاكم على نزع ولا يضر لانه كالذكره بل لو قيل انه لا يضر بالترفع باختياره بعد تنزلا لا عاجب الشرع بمنزلة الاكره كالجلب طان في هذه الحالة فوجدنا حائضا لا يحتجب بترك الوطء اه أما ذالم يكن نافلا وتمكن من دفع الزنا عن فطر لان التزعموا الحق لغرض النفس فهو منسوب اليه عند عكس من الذم وهو هذا فان قيل فطهره بغير اذنه وتمكن من دفعه اه قال الشارح في شرح العباب بعد نقله ما تقدم عن الزكشي وزاد بالانسان الشرع أوجب ذلك عينها باثباته انما تعارض في حقه الامر ان يقيم منة الصلوات به هذا فانظر به فيه اه (قوله) وبحت الله لا يطبق به الخ) اعتمد هذا البحث مردو (قوله) من باطن احاطه) أي وأذنه مردو (قوله) أو باطن) هل يلزمه بظاهر

ماله تعاقبه ويحث أنه لا يلحق به نزع قطنة من باطن احاطه أو نخلها الى الاصبع انه لو تيقن انه لم يرجع شيء الى جوفه بان تقبلا منكسا (بطس) صومه بناء على الاصح ان الاستقاء مقطرة لنفسه لا رجوع شيء الى الجوف (وان غسله النكس) فلا بأس للغير (وكذا) لا يضر (لواقتلع تحسنة) من الصباغ أو الباطن (ولفظها) أي رماها (في) الاصح لان الحاجة لذلك تنكسر فخص فيه لكن ليس قضاء يوم بكل ما في الفطر به خلاف برأي كما هو ظاهر اما ذالم يقتلها بان تزئت من حملها من الباطن اليه أو قلعها بسم الله أو غيره فافظها فانه لا يضر قطعها أو ما إليها بما مع قدرته على قتلها بعد وصولها لحد الظاهر فانه يضر قطعها (فالوترت من دماثة) وحصلت في حد الظاهر من الغم) وهو يخرج الحاء المهملة فانه يبره باطن

زاد النهاية ومعنى الحلق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العزيماء المجمة والمهمله من حر وفالحلق  
عندهم أى أئمة العربية وإن كان يخرج المجمة أدق من يخرج المهمله ثم داخل القم والانف الى انتهى  
الغلبة والخشوم له حكم الظاهر فى الاقطار باحتجاج القى عليه وابتلاع الخماق منه وعدمه بدخول شئ  
فيعدان أسكوا واذا تقيس وجب غسله وله حكم الباطن فى عدم الاقطار بان لا علاج الرق منقوس في سقوط غسله  
من نحو الجنب وقوله وجوب غسل الخماق منه بأن تقيس البدن أدر من الجنابة فبقي في بدنها اه وقوله  
ثم داخل الخلق فى شرح بافضل مثله الآية أبداً انتهى الغلبة بتهنى المهمله قال عرش قوله أخص منه  
أى هو بعضه عند الفويين وليس أخص بالمعنى المصطلح عليه عندهم لانه ليس خزان من خزان نطاق  
الحلق وانما هو خروجه منه قال فى الصباح والغلبة أى بمجموع مفتوحة فلام ما كتفه فله راس الحلق وم هو  
الموضع الناتج فى الحلق والجمع غلام وقوله مر ثم داخل القم أى الى ما وراى مخرج الحاء المهمله وداخل  
الانفالى ما وراى انباشم اه وقال الكردى على بافضل فأنليشوم جى معمن الظاهر قال فى العباب والقصة  
من الخشوم اه وهى فوق المارن وهو المان من الانف اه (قوله غير محتاج الىه) موجبه ضرى (قوله  
فى مختصرها) أى فى مختصر عبارة المنهاج وهو المنهاج (قوله له هو موهم) محل تأمل لانه كما أعاده معلوم  
منه بالاولى اللهم الآن يقال الابهام بالنظر لبأدى الرأى لكن قوله الآن يجعل الاضافة بيانية بقضى أن  
الابهام حقيقى لا ظاهرى اذ مقتضى أن الابهام يرتفع بجعلها بيانية والحال أن الابهام الظاهرى لا يرتفع  
بذلك (قوله الآن) يجعل الاضافة بيانية فيه نظراً لشرطه أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عوم  
وخصوص وجهى وما هنا ليس كذلك (قوله تحديه) أى بيان أحوال الظاهر من جهة ما يوجب ويحتمل أن  
الغنى ببيان حد الظاهر وتعر يفه (قوله وذكر الخلف الخ) عطف على قوله تحديده (قوله أهو المجمة) أى  
مخرجها (قوله وهو المعتمد) وفاق النهاية والغنى (قوله فدخل) أى فى الظاهر (قوله كل ما قبله) أى قبل  
مخرج المهمله (قوله أن أمكنه) الى قوله خلاف خوف الحلقى النهاية وكذا فى الغنى الاقوله ومثله الى وخلاف  
الخز (قوله أن أمكنه الخ) فلو كان فى الصلاة وهى فرض ولم يقدر على صحها الا بظهور روف من أى أو أكثر لم  
ينطصل صلاته بل يعين أى القلع مراعاة لصلحهما أى الصوم والصلاة كما يتحقق لتعذر القراءة الواجبة كذا  
أخبر به والوالد رحمه الله تعالى نهاية معز يادته من عرش قول المتن (وعن وصول العين) أى الذى من أعين  
الدنيا بخلاف عين من أعين الجنسة فلا يطر بها الصائم شيخنا عبارة عرش (قائدة) قال شيخنا العلامة  
الشورى من محل الاقطار بوصول العين اذا كانت من غير غبار الجنسة جعلنا الله تعالى من أهلها فان كانت  
العين من غبارها لم يطر بها ثم أرى تمتع فى الانعاف اه (قوله أى عين كانت الخ) ومن العين الدخان المشهور  
وهو المسبب بالتمتن ومثله التنبك فيطر به الصائم لانه لا تراى تحسن كياشاهد فى باطن العود شيخنا عبارة  
الكردى على بافضل وفى التحفة توفع الجواز عدم ضرر الدخان وقال سم فى شرح أبى شعيبه فظاهر أن  
الدخان عين اه وبعبارة بعض الهوامش المعتبرة فيطر الصائم بشرب التنبك لانه يفعل فاعل ولا يلمنه لا أثر  
وقد صرح بذلك الشيخ على بن الجبال المتكرو وغيره كالبرماوى فى الغزى والشيخ العلامة عبد الله بن سعيد  
بافشير وغيرهم اه (قوله وان كانت أقل الخ) عبارة النهاية والغنى وان قلت كسمسية أو بئى كل لكسة اه  
قال عرش (قائدة) لا يضر بلعريقه ثم ما المضيقون أمكنه جعله لغير التحرقه اه ان عبد الحلق

\* (تنبه) \* ذكر حديثه  
محتاج الىه فى عبارته وان  
أحببه شيخنا فى مختصرها بل  
هو موهم لانه ان تحصل  
الاضافة بيانية وانما يحتاج  
اليمن يريد تحديده وذكر  
الخلاف فى الحداهو المجمة  
وعليه الرافى وغيره أو  
المهمله وهو المعتمد كما تقرر  
فيشمل كل ما قبله ومنه  
المجمة (فقطعه من  
مجرها وليصفاها) ان أمكنه  
حق لانه من بائى الباطن  
(فان تركها مع القدرة)  
على لفظها (فوصلت  
الجوف) يعنى جاوز الحد  
الذكور (أقطار فى الاصح)  
لنقصه بخلاف ما ذالم  
تصل لظاهر وان قدر على  
لفظها وما اذا وصلت اليه  
وعجز عن ذلك (د الامساك  
عن وصول العين) أى عين  
كانت وان كانت أقل ما يدرى  
من نحو جرح

مر وصلت اليه من حد الظاهر حيث حكمنا بتجاسها أو يعنى عنه فظهر ولا يد العفو مر (قوله أهو  
الباطن) مر جى فى ان اقتلاعه من الباطن ولو نجسه ليس من قبل القى بخلاف ما هوهم (قوله وهو) أى حد  
الظاهر مخرج الحاء المهمله هذا يشكل مع قوله من القم سواء جعلت من بيانية أو تبعضية اذ مخرج الحاء  
خارج عن القم كلا وبما الآن يجعل ابتداء المعنى ان الظاهر المبتدا من القم أى الذى ابتداء القم حده  
أى آخره من جهة ما يوجب مخرج الحاء المهمله وعلى هذا فالمراد بقوله وحصل الخ أنهم اصلت فى ذلك أو  
مابعد الى جهة الخارج فالتأمل (قوله وهو المعتمد) قال فى شرح العباب فالحق فى قوله الواصل اليه فيطر



فاحصل ذلك لاسي بمسكا  
 بخلاف وصول الاثر كاطم  
 وكلاهما بالنسبة لوصول  
 فثبات نحو الجوف الى الجوف  
 والقول بان اللسان عين  
 ليس المراد به العين هنا  
 بخلاف الوصول الى المسمى  
 جوفاً كداخل غ الساق أو  
 لجهة بخلاف جوف آس وولي  
 باصر لمن طعنه فيه ولا يضر  
 سكوته مع تمكنه من دفعه  
 اذا فعله وانما تزلوا تكن  
 الحر من الدفع عن الشعر  
 منزلة فعله لانه في يده أمانة  
 فانه من الدفع عنها بخلاف  
 ما هنا مع يسكن على ما  
 يأتي في الاعيان انه لو حلف  
 لأ كان ذا الطعام غدا  
 فالتلف من قدر على انتزاعه  
 منه وهو ساكت حيث لا  
 أن يجاب بأن المخطئ  
 تصويت السب بان حياؤه  
 وسكوته مع قدره بطلان  
 عليه عرفاً أنه لو فهو هنا  
 تعاطى مضطراً وهو لا يصدق  
 عليه عرفاً ولا شرعاً له تعاطاه  
 وما مر فيها اذ جرت الخفامة  
 بنفسها مع قدرته على مجها  
 الآن يجب بان ثم فاعلا  
 بحال عليه الفعل فرب ينسب  
 الساكت شيء بخلاف تروفي  
 الخفامة أو اضافة شأن دفع  
 الطعان ان يترتب عليه  
 هلاك أو نحوه فلم يكف  
 البع وان قدر بخلاف  
 ما عداه فينبغي أن تكون  
 قدرته على دفعه كماله كما  
 يشهد له مسألة الخفامة

اه قول المتن (الى ماسي جوفاً) أي مع العدو العلم بالخرم ولا اختيار نهاية (قوله لان فاعل ذلك الخ)  
 عبارة النهاية اجماعاً في الكل والشرب ولما صرح من خبره بان في المضمة استنشاق الأثر تكون  
 صانها وقس بذلك بشيء ما يأتي من خبره عن ابن عباس ان الفطر مما دخل وليس مما خرج أي الاصل ذلك اه  
 أي فلا تروا استنقاعة عرش (قوله) ومثله وصول لسان نحو الجوف الخ) أي وان فصح فاقصد لذلك عبارة  
 النهاية بعد كلامه يؤخذ منه أن وصول اللسان الذي غيراً نحو الجوف أو غيره الى الجوف لا يقتر به ون  
 تعدد فصح فيما حصل ذلك وهو ظاهر وهو أفق الشمس البراوي لما تقرر وأتم البست عينا أي فاذن اذا دل  
 فنهائيه وان كانت ملحقه بالعين في باب الاحرام وقد علم من ذلك أن فرض المسئلة أنه لم يعلم انفصال عين هنا  
 اه قال عرش قوله مر لما تقرر الخ يؤخذ منه أن سب بها والمعر وف الأثر باللسان لا يقتر لما ذكره أن  
 المداوي على العرف هنا فانه لا يسمى فيه عينا كما أن اللسان المسمى بالجوف لا ينضمها وقد نقل عن شيخنا  
 الزبدي أنه لا يفتي بذلك إلا ما عرض عليه بعض تلامذته قصة مما سب فيه وكسر هاب يده وأراه  
 ما تجد من أثر اللسان فهو قال له هذا عين فخرج عن ذلك قال فكل عين بغيره ونافس في ذلك  
 بعض تلامذته أيضاً بأن ما في القصة انما هو من الزماد الذي بقي من أثر النار لا من عين اللسان الذي يصل الى  
 الدماغ وقال الظاهر ما قصدت كلام الشارح من عدم الاظهار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح مر  
 وان تعدد فصح فيما حصل ذلك قد يقتضي أنه لو لم يعلم فطر وعدم تسميته عينا يقتضي عدم الفطر اه أقول  
 هذه المناقشة مع مخالفتها للمعسوس ترد بأنه لو سلم ان ما في القصة من الزماد كورضا التصق بالقصة  
 منه عشر اشهر ما وصل منه الى الدماغ كما هو ظاهر فالجواب ان الصواب ما تقدم عن شيخنا وبما في الحال  
 وغيرهم من الاظهار بذلك وبأنه من ابن زبادي ما وافقه (قوله العين هنا) وهي ماسي عينا عارفا  
 كردي (قوله) كذا نخل غ الساق الخ) و ينبغي أن مثل ذلك في عدم الضرر مما لو اقتصدت مثل في الاثنين  
 ودخلت آلة الفصد الى باطنهما عرش (قوله بخلاف جوف آس) كذا فيمار أبنامه نسخ الشارح ولعله  
 على حذف العاطف من المكتبة بيان غير زما الوصف التي في المتن الواقعة على جزء الصائم (قوله ولو باصره  
 الخ) ارجع الى المتن أي ولو كان وصول العين باصره الخ فانه يجب المسالك عنه كردي عبارة شرح بافضل  
 للشارح وكوف وصل اليه تعني من نفسه أو غيره باذنه ولا يضر وصوله الخ ساقه أنه ليس بجوف اه عبارة  
 العباب ولو طعن نفسه أو طعن باذنه لا يضره ولو بقدره دفعه يسكن فوصلت جوفه لا غ ساقه أفطر وان بقي  
 بعض السكين خارجا اه عبارة النهاية وان بقي ولو طعن نفسه أو طعنه غيره باذنه فوصل السكين جوفه أو  
 أدخل في اسفله أو أذنه عوداً ونقصه فوصل الى الباطن أفطر اه (قوله وانما تزلوا تكن الحر من الدفع  
 الخ) أي من دفع خالق شره باذنه فانه كالجو خلق باذنه (قوله بخلاف ما هنا) أي فان الاظهار به منوط بما  
 ينسب فعله الى الصائم ايجاب (قوله بشكل عليه) أي على قوله لم لا يضر سكوته مع تمكنه الخ (قوله) فالتلف  
 الخ) أي ولو قبل الغد (قوله وما مر الخ) عطف على ما يأتي الخ (قوله الآن يجب بان ثم فاعلا الخ) يبطل هذا  
 الجواب كلامهم في مسألة الخطأ المباح لبالاير ارجع بصري أي من قواهم فان لم يكن غافلاً وعكس من دفع  
 النازع أفطر اذا تقرر موافق لغرض النفس فهو منسوب اليه في حاله تمكن من دفعه بهذا fark من طعنه  
 بغير اذنه وعكس من منعه اه ولك أن تتعدي الى البطلان بان كلامهم المذكور لا ينافي ثبوت فرق بين  
 مسألة الطعن ومسألة الخفامة غير الفرق الذي ذكره بين مسألة الطعن ومسألة الخطأ (قوله بخلاف ما عداه)  
 أي ما عدا طعن الساكت المتكلم من دفعه كما ذكرنا في مسألة الخلق وهو ساكت فلا بد من دفعه أو أدخل  
 نحو أصبعه الى ما يضر وصول الفطر اليه كذلك سم وكردي (قوله وتقيدهم الخ) عطف على مسألة

محمول على ما مضطرب الى الباطن منه فهو عند الفقهاء أشخاص منه عند الله العرسة اه أي فان كلامي يخرج

الحلأ المهمة ويخرج الحلاء المهمة من الخلق عند الله العرسة بدون التفقهاء هنا الا فطر بالوصول لحد المهمة

نظر وجهه من الباطن المراد هنا (قوله بخلاف ما عداه) أي كالجواب انسان ما عدا في خلقه وهو ساكت قادر

الخاتمة **(قوله بالمرور)** بفتح الراء **(قوله وكالعين)** الى المتن في النهاية والمغنى **(قوله)** بخود لم يتلخا **(قوله)** أي اذا لم يكن مبتلي به كإتيان قول المتن **(أن يكون فيه)** أي الجوف نهاية **(قوله)** بكسر غنة الخ **(قوله)** يطلق على المأكل والشراب بمعنى قول المتن **(والدواء)** كذا أصله رجاءه تعالى والمو جود في أكثر نسخ المتن وفي نسخ الروضة أو وهي أنسب فيما يظهر اذا طاهر ان هذا القائل لا شترطها معا بصري **(قوله)** لان ما يحلها أي ما ذكر من الغذاء والدواء ويجوز أن الاقراء نظرا الى أن الواو بمعنى أو **(قوله)** الغلى **(قوله)** تقدم أنه عند الفقهاء يخرج الهام وما فوقه قول المتن **(والامعاء)** أي والوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتي في قوله وان لم يصل باطن الامعاء عش **(قوله)** لفسوئ الخ **(قوله)** أي فقوله بالاستعاط واجمع للدماغ وقوله أو الاكل واجمع للبطن وقوله أو اخفقت واجمع للامعاء والمائة منها يتوهم في **(قوله)** أي الاحتقان **(قوله)** عبارة المغنى تنبيه كان الاول في التعبير بالاحتقان لان الحقيقة في الادوية يكتفى بها الى بعض اه **(قوله)** تعالج بها المائة اه اطلاق لغوي والاعرف الاطباء خلافا بصري **(قوله)** المائة الخ **(قوله)** عبارة المغنى البول والغائط اه **(قوله)** أيضا أي كالمرور الى المتن **(أو الوصول من جائف مأمومة الخ)** قال الاسوي رحمه الله تعالى ان جلدة الرأس وهي المشاهدة عند خلق الرأس بله الحمو وبلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السحجات وتلك الخرى بطنة تسمى عظم يسمى القحف وبعد العظم رقيقة مشتهلة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخرى بطنة تسمى خربة الدماغ وتسمى خربة الدماغ وتسمى أيضا أم الرأس والحناية الواسلة الى الخربة بطنة تسمى خربة اسماء أم الرأس تسمى مأمومة اذا علمت ذلك فلو كان على رأسه مأمومة فوضع الى آخر ما ذكره الشارح سم **(قوله)** لانه جوف الى قوله لكن ضعفه في النهاية الاقوله نعم الى المتن وقوله لونه الى المتن وكذا في المغنى الاقوله كان التقيد الى قضيتهم وقوله اه **(قوله)** وكان التقيد بالباطن الخ محل تأمل كإجماع اربعة أصل الروضة فالاول الدفع بان مراد المصنف بباطن الدماغ باطن القحف وبعطف قوله والبطن والامعاء على باطن لاهل الدماغ فان ضمير الروضة صريح في أن مرادهم بباطن الدماغ ما ذكر بصري **(قوله)** لانه الخ أي باطن ما ذكر كر **(قوله)** قضيتهم أي قضية قول المصنف بباطن الدماغ الخ **(قوله)** أو لظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا ان الوصول لظاهر الامعاء لا يقطر على الوجهين وذهب قول المصنف والباطن لان الوصول لباطنه ووصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الاكتشاف في القطر علم بظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف وبو يده ان الوجه الثاني اكتفى بحصول الدواء وداخل القحف كذلك فلما تأمل سم **(قوله)** وليس كذلك أي وليس مراد بل الصحيح أنه لو كان الخ من غنى **(قوله)** أقطر وان لم يصل الخ أي كما خرج به في الروضة نهاية **(قوله)** ولا الدماغ نفسه أي بل باعتبار مجاز القحف سم قول المتن **(والقطفير في باطن الاذن الخ)** أي وان لم يصل الى

المستحسن بخود لثته وان صغول يبق فما رطقت لانه لم يحرم ابتلاعه لتخسصار بمنزلة عين أجنبية **(وقيل)** يشترط مع هذا المذكور من كونه يسمى جوفاً ان يكون فيه قوة تحييل الغذاء بكسر غنة ثم مجمعة **(والدواء)** لان المتكسلة لا يتغير به البنية فكان الاصل اليه كالواصل لغير جوف وردوه بان الاصل للعاق مظهر منه غير محصل خالق به كل جوف كذلك فعلى الوجهين بباطن الدماغ والباطن والامعاء وهي الاضامن جمع مني بوزن رضا والمائة بالمائة وهي جمع البول **(مظهر)** بالاستعاط أو الاكل أو الحاقنة أي الاحتقان لتف وتشر من باب اذا حققت وهي أدوية معروفة تعالج بها المائة أيضا **(أو الوصول من)** جائف مأمومة ونحوهما لانه جوف محصل وكان التقيد بالباطن لانه الذي يأتى على الوجهين فاندفع ما قبل قضية ان وصول عين لظاهر الدماغ أو الامعاء لا يقطر وليس كذلك بل لو كان رأسه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل خربة الدماغ أقطر وان لم يصل بباطن الخربة يطبقه بغير ان بطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه لانه في بطن الخربة بطنة كذا لو كان

على دفعه أو أدخل نحو أصبعه الى ما يضر وصول المظهر اليه كذلك **(قوله)** في المتن أو الوصول من جائف مأمومة ونحوهما **(قوله)** قال الاسوي رحمه الله تنبيه ستعرف في الجنايات ان جلدة الرأس وهي المشاهدة عند خلق الشعر بلها لحم وبلى ذلك اللحم جلدة رقيقة تسمى السحجات وتلك الجلدة بلها عظم يسمى القحف وبعد العظم رقيقة مشتهلة على دهن ذلك الدهن يسمى الدماغ وتلك الخرى بطنة تسمى خربة الدماغ وتسمى خربة الدماغ وتسمى أيضا أم الرأس والحناية الواسلة الى الخربة بطنة تسمى خربة اسماء أم الرأس تسمى مأمومة اذا علمت ذلك فلو كان على رأسه مأمومة أو على بطنه مأمومة فوضع عليها دواء فوصل جوفه أو خربة بطنة مأمومة أقطر وان لم يصل بباطن الامعاء أو بباطن الخربة كذا قاله الاصحاب وخبره في الروضة لتخص ان بطن الدماغ ليس بشرط بل ولا الدماغ نفسه بل المتحيز لوزة القحف وكذا الامعاء لا يشترط أيضا بطنها على خلاف ما خرج به المصنف اه وقد يقال قول المصنف والباطن أدل دليل على انه لا يشترط بباطن الامعاء فهو دافع لجهلهم والامعاء مأمومة منه بل وقري بتعني انه يكفي بمجازة القحف فلي تأمل **(قوله)** أو الامعاء أي أو لظاهر الامعاء قضية اندفاع هذا أن الوصول لظاهر الامعاء لا يقطر على الوجهين وذهب قول المصنف والباطن لان الوصول لباطنها ووصول لظاهر الامعاء بل قياس ذلك الاكتشاف في القطر علمها بظاهر الدماغ حيث كان داخل القحف وبو يده ان بطنة مأمومة فوضع عليها دواء فوصل جوفه أقطر وان لم يصل بباطن الامعاء اه **(والقطفير في باطن الاذن والاحليل)** الدماغ

وهو يخرج أول ولين وان يحاور الحشفة أو الحليسة (مقطر في الهمع) يناعلى الاعم ان الجوف لا يشرط كونه محيلا وكذا يقطر بادخال أدنى جزء من أصبعه في دبره أو قبلها بان يجاور ما يجب غسله في الاستنجاء ثم قال السبكي قول (٤٣) القاضى يقطر بوصول رأس أغلته الى

مصر به محله ان وصل  
المعروف منها دون أولها  
المنطق الاذلى يسمى جوا  
والحق به أول الاحليل  
الذى يظهر عند تعريكه  
يسل أول قال ولده وقول  
القاضى الاحتياط ان  
يقطع باليسل مراده ان  
يقطعه فيصير منه انهار  
لئلا يصل شئ الى جوف  
مصر يتلأه يؤمر بتأخير  
الليل لان أحد الاؤمر بمضرة  
في دبره (بشرط الواسل  
كونه في منقذ) بفتح أوله  
والمشقة (مقحوق فلا يضر  
وصول البهمن يشرب  
المسام) جمع سم ثلاث  
أوله والفتح تصع وهي  
تقب لطيفة عند الاندراك  
لوطن رأسه أو يطنسه به  
وان وجد أثره باطنه كالجو  
وجدا أو ما غسل به (ولا  
الا كقول وان وجد) لونه  
في نحو فضائمه (طعمه)  
أي الكحل (مخلصه) إذ  
لا ينفذ من عينه خلقة فهو  
كالواصل من السام وروى  
البهي والحاكم انه مسلى  
الله عليه وسلم كان يكتحل  
بالاعند وهو صائم لكن يضعفه  
في الجموع ومع ذلك قال  
لا يكره وفيه نظر لفرقته  
مالك في القطر به فالوجه  
قول الحليته خلاف الأولى  
وقد يعمل عليه كلام

الديماغ بما يقوى على شح البهجة لانه اذا دخل داخل نصف الرأس وهو جوف اه عش (قوله مخرج  
بول) أي من الذكر (ولين) أي من الثدي نهاية ومعنى (قوله في دبره) أي الصائم ذكر أو أنثى (قوله لانه  
يؤمر بالحق) فلا يضر التأخير فالسالمع من حل كلام القاضى بظاهره على هذا سم ولا يخفى بعده قول المتن  
(في منقذ الخ) في معنى من يكبره أي موضع من الروضة بصري قول المتن (مفتوح) أي عرقا أو فتحة يدرك  
سم (قوله كالجو) أي كجلاء يغسله بالماء البارد وان وجد له أثر باطنه يجمع أن الواسل  
اليه ليس من منقذه معنى (قوله لونه) أي الكحل ولوا ظهر هذا لا يفتحن عن التفسير الآتي (قوله اذا لم ينفذ  
من عينه الخ) فاما أهل التشريع فينبذونه وقد يجب باله لغثا ووصد غره ملحق بالسام ولهذا قال فهو  
كالواصل الخ بصري (قوله ومع ذلك قال) أي مع تضعف المصنف ذلك الخبر في الجموع قال فيهم (قوله  
لا يكره) حزم في النهاية والمعنى (قوله فالوجه) قوله الحليته أنه خلاف الأولى أقول قوة الخلاف لا تناسب  
كونه خلاف الأولى بل يؤيد ذلك كراهة اللهم الآن يقال الراد بالكراهة في عدم الخرج من الخلف لأن  
عدم المراعاة خلاف الأولى عش (قوله وقد يحصل عليه كلام الجموع) أي بأن راد بالكراهة المنقبة  
الكراهة الشديدة قول المتن (وكرهه) أي الواسل نهاية (قوله لم يعد جواز اخراجها) أي كجلاء كل أرض  
أو جوع مضطر مدر سم على البهجة فينبغي أنه لو شل هل وصلت في وصوله الى الجوف أم لا فأنخرجها  
عامدا علم بالضرر بل قد يقال وجوب الاخراج في هذه الحالة اذا خشى نزولها ليلساكن بالخضاعة لا تربة  
عش قول المتن (أو غير الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به فيمنظر ولا يعد الجريان  
سم وفي نواي ابن زياد البني بعد بسط كلام ما ينسب من ذلك أن الماشي لا يكف أطباق به اذا لم يقصد  
بالفتح دخول القبار والديق جوفه ومثل ذلك النسان المذكور في السؤال أي فلا يكف للمشي إلى طبقا فقه بل  
لا يضر تعدد لفتح فعلا اذا قصد به دخول النسان جوفه فلا نه عين كذا ذكر وفي الخجاسات وما أفتى به البرماوى  
من أنه لا يقطر بوصول النسان الى جوفه اذا احتوى على جمرة الخجور يمين حمله على ما ذكره فاه قاصدا  
وصول النسان الى جوفه فانه علم اه وتقدم عن سم وابن الجليل وشخصا وغيرهم ما وافقهم ان النسان  
عين يقطر قول المتن (وغيره بالديق) الغرة بالادارة الحظ في الغرة باليد في نجسه وبيق طيبه وفي كلام  
العربين غر بل الناس تخلوا أي شئ من أمورهم وأصولهم جعلوا تخلفه معني زاد الجعري والراغب انها  
التخل بديل اضافته بالديق فلو قال تخلوا في شئ منها ما اه والوا في المتن بمعنى أو كعبه به شرح المنهج قول  
المتن (لم يقطر) أي وان أمكنه اجتناب ذلك باطابق الغم أو غيره نهاية ومعنى (قوله كدم البراغيث) أي  
الفتولة بعد نهاية ومعنى (قوله وقضيته) أي التشبيه بدم البراغيث (قوله لانه لا فرق بين غبار الطريق الخ)  
وهو المتمد مدر اه سم خلافا لابي جح والزايدى حيث قداه الطاهر وبعبارة سم على البهجة الاوجه  
اشترط طهارته فان كان نجسا أقطر مدر اه وهو ظاهر لا يفتي بالعدل عند خلقة أمر النجاسة ولتدونه حصولة  
بالنسبة للطاهر عش عبارة السركدى على الفضل الذي اعتمدته البشرى في القضية أن الغبار النجس يضر  
مطلقا والطاهر ان تعدد بان فتح فاه حتى دخل عني عن قلبه وان لم تعدد عني عنوان كثر وأما الجبال الملى

الوجه الثاني اكتفى بمحل الدواء داخل التحف كذا قلنا مل (قوله لانه يؤمر بتأخير الليل) فلا يضر  
التأخير في المانع من حل كلام القاضى بظاهره على هذا (قوله وهي تقبل طعة الخ) فتقوله أي في المتن  
مفتوح أي عرقا أو فتحة يدرك (قوله في المتن أو غير الطريق الخ) هل يجري مثل ذلك في الصلاة فلا تبطل به  
فيه نظر ولا يعد الجريان (قوله وقضيته لانه لا فرق) اعتمد مدر (قوله وقضيته لانه لا فرق بين غبار الطريق  
الطاهر والنجس الخ) والوجه اعطى في النجس (أقول) هذا يعارض اعتماد مدر فيما نقله عنه من بيانه لا فرق

الجموع (وكرهه بقصد فلو رز جوفه ذباب أو بعوضة) لم يقطر لكن كثيرا يسمى الانسان في الخراج ذابة وصلت لحد الباطن وهو خطا لانه  
حائلا في معطر نعم ان شئ منها ضرر فابتنع التيمم لم يعد جواز اخراجها ووجوب القضاء أو غير الطريق يق وغر به بالديق لم يضر لان  
الجحز زعمين شأنه أن يعبر بغيره بغيره كدم البراغيث وقضيته لانه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والنجس

حتى يشد لم يظفر ان قل  
 عرفا وتوفي حتى يدخل هو  
 عبدا بالمجموع وقد بينها  
 انه لا فرق بين فقهه بل  
 اولاً وفيه مخرج جميع  
 مقدمون ومتأخرون  
 فقالوا لفتح فاه فصد ذلك لم  
 يظفر على الاصح فاقضاه  
 كلام الحاد من انه يظفر  
 بجل على الكثير ولو  
 خرجت منه مبرور  
 يظفر بعدوها وكذا  
 اعادها كما قاله البهوي  
 والوارز في وعده جمع  
 متأخرون بل جزء غير  
 واحد منهم لا يظفر اذ اليه  
 وليس هذا كالاكل جوعا  
 الذي أخذ منه الاذرى قوله  
 الاقرب الى كلام النوروي  
 وغضبه الفطر وان اضطر  
 اليه كالاكل جوعا ان ظهور  
 القرف بينهما بان الصوم  
 شرع ليحصل المكافئة  
 الجوع المؤدى الى صفاء  
 نفسه ففطر جوع يضطر  
 المكافئ الى الفطر مع  
 اكله آخر الليل اذ غدير  
 دائم كالرضي فانه في الفطر  
 ولم القضاء واما خروج  
 المقعدة فهو من الباء  
 الضمالي الذي اذ لو قد دام  
 فاقضت الضرورة الغفو  
 عنه وانه لا يظفر بما يترتب  
 عليه ومضى قلع التمام فانه  
 انما يخص فيه لان الحاجة  
 تستكر اليه وهذه أولى  
 بالحكم منها في ذلك فنام له  
 أي ومثله لفتح فاه اعتمد في نهايته العنق مطلقا وان كثر وتعبد ولم يقيد بالطاهر وكذا اطلق في شرح  
 فاعلم الزيد وقال تلذذ القلب لا يضر ولو كان نجسا وكثيرا وامكنا الاستراضة به ونحو اطلاقه فاعلم انه  
 (قوله وفيه فطر) فيه أمران الاول انه يقفه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار مدر والثاني انه هل يجب  
 غسل الفم عند تقذفورا أو يعفى عنه فانه قد خرج بعضهم أي الخطب في شرحه وجوب غسل فورا  
 فراجع فان كان مستقولا فلا ولا الاقل بعد العنق من ان تعدد فقهه يدخل في العفو على هذا انظر سم  
 على حج الاول وجه وجوب غسل وان لم يكن مستقولا فلا تلازم بين عدم الفطر وجوب غسل  
 (قوله وهو كذلك) وفا قالنا باننا اني (قوله فان تعدد بان فتح فاه عدا الخ) ولو فعل مثل ذلك وهو في المسألة  
 فدخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل أفطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أفطر وفيه أي  
 الاول ولو وضع شيئا في فاه أي لغرض بقر يستقما ياتي وابتلع ما في الفم يظفر ويؤبد في الدار لو كان  
 يقفه أو انقعه فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو صعد الماء فم يظفر ولا ينافي ما بين من الفطر بسبق  
 الماء الذي وضعه في فاه أي لا لغرض لان العذر هنا أشهر شرح مدر اه سم (قوله ان قل عرفا) وطاهر كلام  
 الاصحاب عدم الفرق وهو الاوجه ما به ومعنى أي بين القليل والكثير سم وعش (قوله وقضاه فانه لا فرق  
 الخ) اعتمدته النهاية في المعنى (قوله به مخرج مع تقدمه الخ) أفتى به شيخنا الشهاب الرمي أيضا سم  
 على مخرج في العباب الجزم بالفطر في هذه الحالة عش وتقدم عن فتاوى ابن زباد ما وافقه (قوله وكذا ان  
 اعادها الخ) أي وان توقفت عادته على دخول من من أسبغته عش (قوله كانه لا يغوي الخ) اعتمدته  
 النهاية في المعنى (قوله لا يضطراره اليه) أي الى الاعادة والرد (قوله الذي أخذ منه الخ) نعت التشبيه للمنى الذي  
 تضمنه قوله وليس هذا كالاكل جوعا (قوله وانه الخ) عطفت على الغفو (قوله بما يترتب عليه) أي من  
 الاعادة (قوله في ذلك) أي الترخص وعدم الفطر بها فوقي الباء (قوله والثاني أقر بالخ) فذكرنا بل  
 الاول أقر بوقفا ما ذكر على لسان علمير يقي على كامل أما بالنسبة لغسل فواضع الفساد اذ لا يقي  
 لا يجب غسله وأما بالنسبة لضرر العود فلان ما ذكر بغير وجوبه كالاكل جوعا بوجوب غسله بخلاف الرقيق  
 الاثري أنه لو نجس ضرر لعموان لم يخرج من الفم لصيرورته كالاكل جوعا والحاصل أن الذي يقفه في هذه

تأمل ويؤبد فانه لو بدت تشتمو يصب حتى صفار يقفه ثم ابتلعه أفطر وقدير (قوله وفيه فطر) فيه  
 أمران الاول انه يقفه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختيار مدر والثاني انه هل يجب غسل الفم من حيث  
 فورا أو يعفى عنه فانه قد خرج بعضهم في شرحه وجوب غسل فورا فراجع فان كان مستقولا فلا  
 يبعد العنق من ان تعدد فقهه يدخل في العفو على هذا انظر (قوله ولا بين قلبه وكثيره) اعتمدته مدر (قوله  
 فان تعدد بان فتح فاه عدا الخ) دخل في فاه لم يظفر ولو فعل مثل ذلك وهو في الماء فدخل جوفه وكان بحيث لو سد  
 فاه لم يدخل أفطر لقول الانوار ولو فتح فاه في الماء فدخل جوفه أفطر ووجه ما من انما في فاه لم يظفر  
 تحجبوا بهذا ليس كذلك وفيه أي لغرض بقر يستقما ياتي وابتلع ما في الفم يظفر ويؤبد في الدار لو كان  
 وكذا ينبغي أو سبقه اه قوله لو وضع شيئا في فاه أي لغرض بقر يستقما ياتي وابتلع ما في الفم يظفر ويؤبد في الدار لو كان  
 قول الدار لو كان بقره أو انقعه فحصل له نحو عطاس فنزل به الماء جوفه أو صعد الماء فم يظفر ولا ينافي  
 ما بين من الفطر بسبق الماء الذي وضعه في فاه أي لا لغرض بقر يستقما ياتي وابتلع ما في الفم يظفر ويؤبد في الدار لو كان  
 الانوار ويؤخذ منه ان وصول الشئ الى الفم لا يوجب الفطر وأغريه الى الجوف لا يظفر به وان تعدد فقهه  
 لاجل ذلك وهو طاهر به أفتى الشئ من الدار ما تقرر وأنها ليست عينا أي عرفا اذ الدار هنا علموان  
 كانت ملحقة بالعين في باب الاحرام لا ترى ان ظهور الرمي والطعم ملحق بالعين فيه كانهما شرح مدر (قوله  
 ان قل عرفا) وكذا ان كثر في الادوية الذي هو طاهر كلام الاصحاب شرح مدر (قوله وفيه مخرج جميع  
 مقدمون ومتأخرون) أفتى به شيخنا الشهاب الرمي أيضا (قوله وكذا ان اعادها الخ) اعتمدته مدر (قوله

وهي السابعة منهم اقول يجب غسلها بما علمه ان القفر لانه يفر وجعه ما صار اجنبا فضرعه ودمعها بالطن ولا كالأول  
 أخرجه لسانه وعليه يقي الا في جهتها بخلافه هنا لان ما علمه ان يقفه معديه كل جسم في الثاني أقرب والكلام كالمظهر حيث لم يضر غسلها

المسئلة الجزم هو جواب الفسئل حيث لا ضرر اذا لوجه لعدم العلم او جواب وجه وانما التردد في ضرر العود والاقرب منه انه بضر لا يترق من صيرورة كلاجني بصري وظهر ان التردد في ما من ول الغسل بخلاف العلم السائل منها فلا يجب غسلها عنه فانه لا يتقطع بالغسل (قوله في الخ) وافقنا النهاية والمغني (قوله جمع الذباب الخ) وفي ذب الكاتبين قتيبة ان الذباب مفرد وجمع ذبان كقراي وجر بان عليه فلاحا حقة لا وجه لما ذكره الشلوخ وعبد الله البيضاوي في الايقاظ الذباب من الغيلة يذب وجمعه اذ ذبان ذبان انتهت اه رشدي (قوله تأسيب لفظ القرآن) أي ولا ن البعوضة كانت أصغر جرمان الذباب وأسرع دخولا مع أن جمع الذباب مع كبر جرمنه وندوخوله بالنسب لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالاولى فأفرد البعوض وجمع الذباب لغهم الاول من الثاني بالاولى نهاية وقد يقال بفسد تسليم قوله وأسرع دخولا وقوله وندوخوله الخ أن مقتضى هذا التعليل أن يترك البعوضة بالكلمة (قوله لن يخلق الخ) أي وهو قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا وقوله تعالى بعوضة فافقوا فمغني (قوله حكمه لا تأتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع التامس للترك مع عدم فوات المقصود ههنا وههنا لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور واتحاد الجنس في الحكم ههنا فتأمل به (قوله ما لا يصح الخ) أي بين معان لا يصح الخ (قوله فقها الجاهل) هذا الاجاهل من دفعه بذكر الوصول لوجه سم (قوله وهو متعبر الخ) لكن الوجه ان المراد بجمعه هنا جميع القسم سم ونهايه وشرح بافضل وأتقى الشرح بما صرح بذلك (قوله أظفر حزا) وقافا فلها بين والمغني (قوله لا على لسانه) الى قوله وينبغي في النهاية الاقوله ثم يأتي ان أمالوا يخرج وقوله ويظهر اني ومثل ذلك وكذا في المغني الاقوله وكذا دخوله الى المتن (قوله لا على لسانه) سيد رحمتي زو قول المتن (أول خط الخ) أي كما يعتاد عند القتل نهاية ويغني (قوله الطاهر كقوله تعالى الشلوخ الحق يتأمل بصري ويظهر أن التقيد بذلك مجرد التخرج من التنكير مع قول المصنف أو متعبر (قوله كصبيخ الخ) عبارة في المغني وشرح بافضل كل ذل خطا مصوغا غير يبرهه اه واذ النبا في أوله ولون أورج فيما يظهر من اطلاقهم ان انفصلت عين منه وخرج بذلك لما لم يكن على الخط ما ينفصل لقلته أو عصره أو جفافه فانه لا يضر اه قال ع عن قوله هو فيما يظهر الخ أقول أي ثابته للمباغضة بقوله ولون أورج مع قوله ان انفصلت الخ سم على ج وقوله مر ان انفصلت عين منه أنهم أنه لا يضر ابتاعه متغيرا لونه أورج حيث لم يعلم انفصال عين من نحو الصبح لكن قضية قوله مر بعد وخرج بذلك الخ أن المراد بالعين هنا ما ينفصل من الريق المتصل بالخط وعلية في ظهره في غير ضرر وان لم يعلم انفصال شيء من الصبح لكنه قد توقف فيه بالنسبة لارج اه عبارة الرشدي قوله مر ان انفصلت الخ علم منه ان المدار على العين لا على لون ولا على ريق فلاحا حقة في الغاية بل هي فهم خلاص المراد على أن اللون في الريق لا يكون الاعينا ككله ظاهر اه وعبارة الكردى على بافضل وقع للشارح في الامداد الضرر فيما اذا قبل خطا مصوغا تغير به بقره ولو جرد ريق أولون فيما يظهر من اطلاقهم لا انفصال عين بها اه ونظرفه الى وجهه من زاد البني في الريق عاذكرته مع ما يتعلق به في الاصل وعبرني الهابة بنحو عبارة تالامد اوقديه بقوله ان انفصلت عين منه اه وعايه يعمل ما في الامداد في اعدادا

قبل جمع الذباب أو فرد البعوضة) وقيل لان البعوضة كانت أصغر جرمان الذباب وأسرع دخولا مع ان جمع الذباب مع كبر جرمنه وندوخوله بالنسب لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالاولى فأفرد البعوض وجمع الذباب لغهم الاول من الثاني بالاولى شرح مر (قوله حكمه لا تأتي هنا) قد يقال هذا لا يمنع التامس للترك مع عدم فوات المقصود ههنا وههنا لا فرق بين الواحد من ذلك والاكثر لظهور واتحاد الجنس في الحكم ههنا فتأمل به (قوله فقها الجاهل) هذا الاجاهل من دفعه بذكر الوصول لوجه سم (قوله وهو متعبر الخ) لكن الوجه ان المراد بجمعه هنا جميع القسم (قوله كصبيخ خطا) أي تغير به ريقه أي ولون أورج فيما يظهر من اطلاقهم ان انفصلت عين منه لسوءه الآخر ريق ذلك ومثله كقافي الاورام واستاك وقد فصل السواك وبقيت فيمرطويه تنفصل وابتنها وخرج بذلك لما لم يكن على الخط ما ينفصل لقلته أو عصره أو جفافه فانه

والاقرن الثاني قبل جمع  
الذباب وأفرد البعوضة  
تأسيب لفظ القرآن لن  
يخلقوا ذبابا بعوضا  
فوقها اه وربان ذلك  
لحكمه لا تأتي هنا لا على  
أن يحجب بان الهابة  
مشتركة بين ملاحظتها  
بعضه كبقية الدين فيها  
اهم بمصلاخ الذباب فانه  
المعروف أو النسل أو غيرها  
مما يصح كمنها ولا يضر  
يلعب ويقسم معنه  
اجزاء وهو متعبر  
السان (قوله) ابتلع ريق  
غيره أظفر حزا وانما  
صلى الله عليه وسلم كان  
يعص لسان عائشة وهو  
صائم وادفعه ففعلت فمتعته  
له عصه ثم عصه أو عصه ولا  
يرتقبه أو (خرج من  
الشم) لا على لسانه ولوا  
ظهر الشفة (ثم رده)  
بلسانه أو غيره (وابتنها  
أول خطا) أو سواها  
(ريقه) أو عا (فرد على)  
فه وعليه وطويه تنفصل  
وابتنها (أو ابتلع ريقه  
مخاطا بغيره) الطاهر  
كصبيخ خطا فشه بقمه  
(أو ابتلعه) متعبر

يدم أو غيره وان سقا (أفطر)  
 لانه بانفسه واختلاطه  
 وتخصه صار كعين أجنبية  
 وظاهر العقرون ان يتي بدم  
 لثته بحيث لا يمكنه الاستراخ  
 عنه فصار على ما يرى في مقعدة  
 المسور ثم رأيت بعضهم  
 يحتمونه واسدله بالدفوع  
 الخرج عن الامتناع القياس  
 على العقرون ما يرى في شوط  
 الصلاة ثم قال في اتباعه مع  
 علمه وليس له عنه بدفعه  
 صحيح أما لو خرج لسانه  
 وهو دليسه ثم دبره وابتلع ما  
 عليه فانه لا يضر بخلافه  
 للشرح الصغير لانه لم ينقل  
 عن الفهم اذا كان كذلك  
 (ولو جرم بريقه فابتاعه  
 لم يفطر في الاصح) كتابناه  
 متفرق من معدته أم لو اجتمع  
 بلا فعل فلا يفطر قطعاً (ولو  
 سبق ماء المضمضة أو  
 الاستنشاق الى الجوف) الشامل  
 للعاثه أو باطنه فالتذهب  
 انهن بالسنخ مع تذكره  
 للصوم وعلم بعدم مشروعية  
 ذلك (أفطر) لان الصائم  
 منهي عن المبالغة كالمس  
 ويظهر ضبطه بان يلا فله  
 أو أذنه ما بحيث يسبق  
 غالباً الى الجوف ومثل ذلك  
 سبق الماء في غسل تبرأ  
 تنظف وكذا دخول جوف  
 منغمس من بخوفه أو أذنه  
 لكرهه الغمس فيه  
 كالماء المتوجّه لانه لم يتعدانه  
 يسبقه والا ثم أفطر قطعاً  
 (والا) يبالغ

نشأت تلك الرخصة من وفي الابهاب بعد كلام قضت ما من الجوار ولا يحصل منه عين بل مروح أنه لا يضر  
 التغيير به هنا مطلقاً لأن يفرق في ذكر كلام القمولى والجمع ثم قال قضت ما به لا يضر التغيير بالجوار وأنه  
 يضر التغيير هنا مطلقاً فانهم لم يفرقوا بين الجرم وغيره الا في الجوار اه انتهت اى وما ههنا من قبل الجوار  
 فلا يضر تغيره بل يجرى به (قوله يدم أو غيره الخ) كمن أكل شيئاً يتجسده لم يقبل شيئاً فدمت لثته ولم يقبل وان  
 ابيض بريقه ثم ابتلعه صافياً معني ونهاية (قوله لثته أفطر) اى وان كان خطاطاً كاختضاه اطلأفهم خلافاً  
 في العمري عن الفارق مر اه سم وعش (قوله لانه بانفسه) اى فى السئلة الاولى والثانية (واختلاطه)  
 اى فى الثالثة (وتخصه) اى فى الرابعة (قوله بحيث لا يمكن الخ) عبارة النهاية ولو عبت بلوى شخص بدى لثته  
 بحيث يجري دائماً وغداً لم يمسح بماء يسبق الاحتراز عنه ويكفى بصقوه يعنى عن أثره ولا يسيل الى تكليفه  
 غسله بل جميعه فله اذا افترض أنه يجري دائماً أو يتصور بما اذا غسله زاد حريانه كذا قاله الاذرى وهو فقه  
 ظاهر اه وكذا فى النفس الا قوله ولا يسيل الى كذا (قوله والقاسم الخ) بالجر عطف على أدلة رفع الخ (قوله  
 أم لو خرج لسانه الخ) بحذف زاعى لسانه سم على ج وبقي ما لو خرج لسانه وعليه نحو نصف فمضغ على  
 النصف من ادلا مرق ثم دله في فقه ففطر ابتلاعه اولاً لانه لا يفارق معدته فيه فطر والا قرب الشافى ونقل  
 بالدرس من شيخنا الزيدى ما لو افترق ما قبله ففقه الحدح ش (قوله ولو جرم بريقه الخ) اى ولو بنحو مصلح  
 معني ونهاية قول المتن (ولو سبق ماء المضمضة الخ) ولو لم يكن حصول أصل المضمضة أو الاستنشاق الا بالسبق  
 فلا يعد جديداً فطر بالسبق منهما وعدم سبق ما قبل حرمتهما لان مصلحته الواجب مقدمه على تخصيص  
 المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك سم (قوله أو باطنه) كذا فى أصله رجاءه تعالى وكان  
 الظاهر الاثبات بالواو ايدل وبصرى (قوله كالمس) اى فى الضرورة (قوله ويظهر ضبطه بان يجعل بريقه أو  
 أنفه ما الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر والسبق بالمبالغه والمغر وقتوان لم علاقه أو أذنه كاذ سم على  
 ج اه عش (قوله بحيث يسبق غالباً الخ) اى لانه كثرة ظهور أن مثله ما لو كان الماء قلباً لكانه بالغ  
 فى ادراكه فى الفهم وجذبه فى الانفاداره وحذا يسبق معهما الماء غالباً بصرى (قوله وكذا دخوله جوف  
 منغمس الخ) اى ولو فى غسل واجب (قوله من بخوفه الخ) قياس ذلك أو أذنه سم عبارة النهاية وما عني ك  
 قاله الاذرى أنه لو عرف من عادته أنه يصل الماء على جوفه أو دماغه بالانغماس ولا يمكنه الصبر وعنه أنه  
 يحرم الانغماس ويفطر قطعاً لم يحمله اذا تمكن من الغسل لاعى تلك الحالة والا فلا يفطر قطعاً فظاهر اه  
 قال عش قوله مر أنه لو عرف من عادته الخ يؤخذ منه أن اذا اراد على غلبة الظن ان يغيب غلبه على لثته سبق  
 الماء بالانغماس أفطر بوصول الماء الى جوفه والا فلا وقبض قوله مر وبخلاف سبق ماء غسل التبرداً الخ  
 بخلافه لان الانغماس غير ما مر به ويصير به قول ج وكذا دخوله جوف منغمس الخ اه (قوله وعلمه  
 الخ) اى يحصل قوله وكذا دخوله الخ (قوله والا يبالغ الخ) وفى العباب ولان وضع شيئاً بعد اى لغرض كما  
 تقدم فى الحاشية ثم ابتلعه ما ساقى لا يفطر بذلك قال الشارح فى شرحه كفى الا ناور وجهه بان النامى لا فعل  
 له يعتد به فلا تصير ويجرد تعمده وضعه فيملا بعد تصير الالنسان لا تتسبب عنه بخلاف السابق فانه  
 نشأت عن الوضع أو الغمس عادة اه وقضيه أن السابق يضر وان كان الوضع لغرض كمن قال مر لا يفطر  
 لا يضر شرح مر أقول فى فائدة المبالغة بقوله ولو باون أو جرم قوله ان انفصلت (قوله فى المتن أفطر)  
 اى وان كان خطاطاً كاختضاه اطلأفهم خلافاً لما فى العمري عن الفارق مر (قوله أم لو خرج لسانه الخ) بحذف  
 لاعى اللسان اه (قوله فى المتن ولو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق الخ) لو لم يكن حصول أصل المضمضة أو  
 الاستنشاق الا بالسبق فلا يعد جديداً فطر بالسبق منهما وعدم سبق ما قبل حرمتهما لان مصلحته الواجب  
 مقدمه على تخصيص المندوب ثم وقع البحث مع مر فوافق على ذلك (قوله ويظهر ضبطه بان علاقه أو أذنه  
 ما الخ) قد يقال ظاهر كلامهم ضرر والسبق بالمبالغه والمغر وقتوان لم علاقه أو أذنه كذا (قوله وكذا دخوله  
 جوف منغمس) اى ولو فى غسل واجب (قوله من فقه) قياس ذلك أو أذنه (قوله والا يبالغ فلا) فى



(ثم يفسر أن يخرج) ثم أراد أن أمكنه (لا عن غير وجه) لغزوه بخلافه الخالم يخرج وقيل أن تغفل ولا تأفطر ويؤخذ منه أنه كغفلت  
 الغفل بعد الأكل إلا أن يخرج من هذا الخلاف يخرج بجري ابتلاء قصد أهانه بغفل جزأ (ولو أوجس) طعنا أي أمسك فموجب فيه (مكره) هالم  
 يغفل لا انتفاء فعله (فإن أكره) لا يحصل (٤٠٨) به الأكره على الطلاق كغيره ظاهر (حتى أكل) أو شرب أفطر في الظاهر لأنه يفعل

فعله الضر ونفسه كالأكل لدفع  
 من رواجع) قلت الأظهر  
 لا يغفل - رواه (أعلم) رفع  
 القلم عنه كما في الخبر الأصح  
 فصار فعله لا يفعل وجنبت  
 أشبه الناس به فارق من  
 أكل لدفع الجوع قسما  
 يصرح الزاقي في كتبه  
 بترجيح الأول وانما هو  
 المصنف من سبغة فاسنده  
 البعوض ما فهمه وأحق  
 بعضهم بالكره من فاحه قطاع  
 فاتم القلم خوفه عليه  
 والذي يمتحله وشرط  
 عدم فطر المكره أن  
 لا يتناول ما كره عليه لشهوة  
 نفسه بل لاداعي الأكره  
 لا يخرج أحدنا عما يأتي في  
 الطلاق (وإن أكل ناسيا لم  
 يغفل) للخبر العصري من نسي  
 وهو صائم فأكل أو شرب  
 فليتر صومه فأنما أطعمه  
 الله وسقاه ولا قضاء عليه ولا  
 كفارة (الأن) بكسرتي  
 (الاحم) لنسوة النساء  
 حائضتين ثم أبطل الكلام  
 الكثير ناسيا الصلوة مضطرا  
 في الأقوال الكثير بثلاث  
 لم وفيه نفاذ فقد ضلوا  
 القليل ثم ثلاث كلمات  
 وأربع (قلت الأصح  
 رواه (أعلم) لعدم  
 انغير وفارق المسلم يان  
 له حاله تذكره فكأن مقصرا  
 بخلاف الصائم وكلا كل

الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه معنى (قوله) أن يخرج من رواجع) قلت الأظهر  
 عن النبي والجماعة في حال صبر ورنه أي جريته وإن قدر أي نهأه أو قبلها على إخراجها من بين أسنانه فلم  
 يفعل نهاية - وسم (قوله) لغزوه الخ قوله قبل في النهاية الأولى بما حصل إلى المتن وكذا في المغني الأولى  
 ويؤخذ في الخروج (قوله) أن تغفل أي لا (قوله) يؤخذ - عنه أي من هذا الخلاف (قوله) ابتلاء قصد  
 أي مع تذكر الصوم فخرج التبيين سم هلا زاد مع العلم بالخبر فخرج الجاهل المذموم (قوله) طعنا  
 أي أمسك الخ) عبارة النهاية بالإيجار صبا للماعلى حلقه وحكم سائر المغفلات حكم الإيجار اه قول المتن  
 (مكره) أي أو قضى عليه أو أنما مضى ونهأه (قوله) قلت الأظهر لا يغفل) لم يفرقوا ههنا بين الأكره بحق  
 وغيره سم عبارة النهاية وظاهر إطلاقهم كقوله الأخرى أنه لا فرق بين أن يجرع عليه الفطر حاله الاختيار أو  
 يجب عليه إلا الأكره بل بنسبة التلف من جوع أو عطش أو يتعن عليه انتفاء نفسه أو غيرهم من غرق أو  
 نحوه ولا يمكن ذلك إلا بفطر فذكر عليه ذلك اه قال عرش قوه مر وظاهر إطلاقهم الجوع عند اه  
 (قوله) أشبه الناس به فارق من أهو أولى منه لانه مخاطب بالأكل لدفع ضرر الأكره عن نفسه والناسي ليس مخاطبا  
 بأمر ولا نهي فني ونهأه قال عرش قوله مر لانه مخاطب بهذا التعليق يعني على أنه مكلف وحري عليه  
 ابن السبكي أضاف غير جمع الجوامع اه (قوله) الخ) أي هذا التعليق (قوله) فارق من أكل لدفع  
 الجوع) أي حدث بفطر به عرش (قوله) بترجيح الأول) أي لا تأفطر (قوله) وأحق بعضهم الخ) وهو  
 السكندى المصري و (قوله) وبأي يمتحله) بل غير صحيح نهاية أي أفطر ببلعه الذهب عرش (قوله)  
 وشرط عدم فطر المكره الخ) أقرو بحشوه وقول عرش لا يغفل وأن أكل ذلك بشهوة فبما يظهر اه لعنه  
 لعدم اطلاعه على ذلك أي ما قاله الشارح (قوله) الخ) إلى قوله وكلا كل في المغني الأولى وفيه نظر إلى المتن  
 وكذا في النهاية الأولى ولا كفارة (قوله) ولا قضاء عليه ولا كفارة من تمتع بالحديث كما هو صريح المغني  
 (قوله) وموضع في الأقوال الخ) أقروه النهاية والمغني (قوله) ونظر فقد مضطرب الخ) يقال المر جمع العرف  
 ولأما من أن بعد الثلاث القم كثيرا والثلاث السكحات قد لا تروا ثب الفاضل الحنفى قال قد يفرق بان  
 الثلاث القم تستدعي زمانا ولا في مضغن انتهى اه بصري (قوله) لموم الخ) أي المار (قوله) تفا (قوله)  
 وفارق المصل الخ) أي حدث بفطر صلاته بالكثير ناسيا دون القليل عرش (قوله) وكالناشي) أي قوله ومن  
 علم في المغني (قوله) عن العلماء بذلك) أي يجرع ما تطاهاه وإن لم يحسنوا غيره (قوله) ذلك) أي جوسل ما ذكر  
 (قوله) فافرق الخ) - له لزوم و (قوله) أن الكلام الخ) - له لنفي اللزوم (قوله) لا يعذر) تقدم نظير ذلك في

التطهر الواجب السابق أو يعطل صومه بكل مسئلة نزع الخطأ حيث لم يتفق نزع غيره له بل يجب عليه نزع  
 تقدم على الصفة السابقة فيبطل صومه فيه فطر (قوله) لا يغفل) ينبغي ولو تعين السابق بالماء يغسل بذلك  
 للضرور وممر (قوله) المتن أن يخرج عن غير وجه) وأقنى شخشا الشهاب الزملي بأن مراده بالجمع عن الغفيل  
 والمج في حاله صبر ورنه أي جريته وإن قدر على إخراجها من بين أسنانه فلم يفعل شرح مر (قوله) نهأه) صادق  
 بما قبل الخبر يان فيلظ (قوله) ابتلاء قصد) أي مع تذكر الصوم فخرج النسيان أخذنا ما تقدم أنه لو وضع  
 شيئا فمعه عند ثم ابتلع ناسيا لم يغفل فتأمل (قوله) في المتن مكره) يخرج ما لو أتى الأكره وهذا يدل على  
 أنه ليس غير الطعن مثله فيما تقدم فيه (قوله) قلت الأظهر لا يغفل) لم يفرقوا ههنا بين الأكره بحق وغيره  
 (قوله) وأحق بعضهم بالكره الخ) هذا الإلحاق مردودا وانتقالا في الوقت هذا أقوال وهو غريب (قوله) وفيه  
 نظر فقد مضطرب الخ) قد يفرق بان الثلاث القم تستدعي زمانا ولا في مضغن (قوله) لا يعذر) تقدم نظير

فيما ذكر كل من باب الصوم فله ناسيا لا يغفل إلا للدواعي أسلم فوراعلى الوجه وكالناشي جاهل بجر ما تطاهاه إن عذر  
 بغف بسلامة أو بعد عن العلماء بذلك وليس من لازم ذلك عدم حجة تبيته للصوم نظر إلى أن الجهل بحرمه الأكل يستلزم الجهل بحقيقة الصوم  
 وما جهل حقيقته لا تعينه لانه السلام فمن جهل حمة شئ خاص من المغفلات النادر ومن علم بحرم شئ وجعل كونه فطر لا يعذر



مبطلات الصلاة سم (قوله لانه كان الخ) علة لنفي العذرة قول المتن (والجاء كالاكل) لو أكره على الزنا فينبغي أن يقطر به تغيره قال سم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه كذا لو أتى بها من يحق بعض الفضلاء أي لان الاكراه على الزنا لا يجمعه بخلاف فعل الاكل ونحوه ثم أتى الشيخ بحجة عرش وتقدم عن الحنفى وسلمان والعناني خلافاً ثم أتى بالاعيان ما وقعهم من جميع عدم الاطوار بالزنا مكرها (قوله فيما سر) الى قوله قال الاذرى في المعنى والى قوله وهو ظاهر الخ الى النهاية قول المتن (عن الاستمناه) أي ولو بمحائل كما هو ظاهر بصري وعش عبارة سم عبارة المنهج واستمناه وهو لم يخلو بل يحل بل لا حائل اه قال في شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بمحائل اه وقضيته أن من عبت بذكر محائل حتى أتت لم يقطر وفيه نظر ظاهر اه وعبارة شيخنا والماحصل أن الاستمناه وهو طلب خروج النية مع تزوئه بمفطر مطلقاً ولو بمحائل اه (قوله) خرج من فرجه (أي أو وطئ) مع ما مضى وعباب (قوله من فرجه) أي بخلاف من أخذهم أتم أو متى من فرج الرجال عن مباشرة أو رأى المذم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صوم لانه أقطر يقينا بالانزال أو الحيض نهاية زاد الاعيان بان استمر اليوم بعد ذلك أياماً لم يقطر في يوم انفراده كيوم انفراده أمانه وحيث حكمنا بغيره فلا كفارة ومثل ذلك أن يعيض بفرج النساء بطل بفرج الرجال فيبطل صومه بذلك ولا كفارة عليه لاحتمال أنه امرأة اه (قوله لم يقطر) أي في الأصح لانه لو لم يمس مباشرة مباشرة نهية (قوله قال الاذرى الخ) معتمد (قوله الاذا علم الخ) أي ظنه فمناقوا ولو (قوله والاذا علم) معتمد (قوله خلافاً لما لكتبه) أي والحنابلة عرش (قوله ولو لم يمس) الى قوله نعم في المعنى الا قوله فخرج الى ذلك وقوله أول ليل أو قبلها وقوله خروجه بنحو من فرج بهيمة والى قوله وفيه نظر في النهاية الا ما ذكره وقوله واعتاد الانزال بهما (قوله ولو لم يمس) كروفرج قطع الخ) أفتى بذلك شيخنا الشهابي الرمي سم ونهاية ومعنى (قوله مع مباشرة شئ الخ) أي بلا حائل معنسي زاد النهاية بخلاف ما لو كان بمحائل وان رقت كاهو

ذلك في مبطلات الصلاة (قوله في المتن وعن الاستمناه) عبارة المنهج واستمناه هو لم يخلو بل يحل بل لا حائل اه قال في شرحه بخلاف ما لو كان ذلك بمحائل اه وقضيته أن من عبت بذكر محائل حتى أتت لم يقطر وفيه نظر ظاهر وفي شرح الروض في باب الاعتكاف عقب قول الروض فيخرج من أي بالاعتكاف التقيل والعس يشقو فإذا أتت بهما أقسده كالاستمناه اه ما نصه بخلاف ما إذا لم يمس بهما أو أتت بهما لو كان بلا شهوة كافي الصوم اه وفيه تصريح كما ترى باجم الا نزاله من مباشرة لم يطل الصوم بل لا بد من ذلك من أن يكون بالشهوة (قوله) وكذا ما كل خرج من فرجه (أي بخلاف من أ) دهم أتم أو متى من فرج الرجال عن مباشرة ورأى المذم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر إلى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه أقطر يقينا بالانزال أو الحيض وبما مر من أن خروج المني من غير طهر بطل المعتاد تنكر وجع من طريقه المعتاد لانه إذا انسداد الاصل شرح مر (قوله) في المتن وكذا خروج المني بلس وقوله ومضاجه أي بلا حائل بخلاف ما لو كان بمحائل وقوله بخلاف ما لو كان بمحائل الخ انه محل ذلك ما يقصد بالضم المحال الخ اخرج المني أما إذا قصد ذلك فخرج المني فلهذا استمناه مبطل وكذا الواس الحرم بقصد اخرج المني فإذا خرج بطل صومه هذا هو الوجه المعين بخلاف ما لو طهره الروض وشرحه مر كاهو وقضية طلاقهم ومسه لاس مالا ينقض لسه كبحر م قوله ومسه لاس مالا ينقض لسه هذا ليس على اطلاله بدليل التيقيد قوله حيث فعل ذلك الخ ودخل في قوله مالا ينقض لسه الشعر لكن اذا لمس البشرة من ورائه بحيث اكتسب تحت العضو الماس حتى أمس البشرة وكان ذلك لفصد الاستمناه وخروج المني فالوجه بطلان الصوم وفي بخلاف ذلك ما تقدم في المس بمحائل رقيق الآن يفرق بين الشعر والمحال اذا لم يشترط في خروج المني المبطل بالمباشرة أن تكون المباشرة لنفس الذكر بدليل القلة ونحوها مر كاهو ظاهر فلا يقطر بلسه وان أتت حيث فعل ذلك لفو شفقة أو كراهة مخرج ما لو لم يكن كذلك ومثله بدن الامر مر كانه قضاء كالمجموع كلس العضو للبان أي وان اتصل بحجارة الدم حيث لم يخف من قطعه عذرتهم ولا أنطر شرح مر (قوله ولو لم يمس) كروفرج قطع وبقي اسمه) أفتى بذلك شيخنا الشهاب

ثم ينبغي القضاء كائناً بوضوء (١٠) من مسوعاية أو جبهه وذلك لأنه أنزل مباشرة بخلاف ضم امر أمع حائل أو لا فلا يوافق وأعرض

قبل الضم أمع يتعلم  
يفعل وأول قبلها صاعاً ثم  
فإنهما أنزل أقطران كانت  
الشهوة مستحبة والذي كثر  
فأما الأول فلا (لا) خروجه  
يخوض فرج ٣٣٠ سولا  
يخوض الباشرة يحائل ولا  
يغوى (الفحص) والنظر  
بشهوة) وإن كرهها  
واجتماع الأضال هما اللذان  
المباشرة فاشبه الاحتلام ثم  
يجب للأذرع له لو أحس  
بانتقال المني وتبينته للفرج  
بسبب استدائه النظر  
فاستدائه أظفر قطعاً وكذا  
لو سلم ذلك من عادته فبغيره  
نظر بل لا يصح مع ترفيفهم  
للقول به أن اجتماع الأضال  
بالنظر أظفر وقد أطلقوا  
حكمه بالاجتماع بان الأضال  
بالفكر لا بطوره بالمهمات  
بين يوم واحد وهو غيره  
بحرم ذكره ولو لم يزل  
دوده الزكشي بان الذي  
في كلامهم أنه لا يحرم إلا  
أن أنزل ويؤيده قول  
الجمهور عن الخدي وإذا  
كرر النظر فأنزل أمع على  
في الاجتماع الأضال نظر الله  
لامقتضىه لأن يقال أنه  
حائز مظنة لا تركاب فهو  
جائز (وتكرار القبلة) في  
الغيم وغيره وهي مثاليه  
مثاليه كل من شيء من  
البدن بلا حائل (إن حركة  
شهوة) حالاً كما قاده عدوله  
عن قول أصله عرك لأنه  
صلى الله عليه وسلم يخص  
نهي الشيخ دون الشايع عدل ذلك بان الشيخ عركه بخلاف الشاب فاهم العليل

ان النسيء اترجع نحر يلك الشهوة الذي يخفف منه الامناع والجماع وعدمه (والاولى لغيرة تركها) حسه اللباب ولا نهما قد تحرك ولا ن الصائم  
يسن له ترك الشهوات علم تركه لضعف أدائها الى التزلزل (قلت هي كراهة تحريم) ان كان (٤١١) الصوم فرضا في الاصح والله أعلم لان

فيما تعرضوا قويا لاسناد  
العبادة وبق من المقطرات  
الردة والموت وكذا قطع النية  
عند جماعه لكن الاصح  
عندهما خلافه (ولا يفسر  
بالنقص) بل بخلاف (والجماعة  
عند) أكثر العلماء غير  
البخاري عن ابن عباس انه  
صلى الله عليه وسلم أحجم  
وهو صائم وأحجم وهو يحرم  
وهو ناسخ للغير المتواتر  
ففسر الجامع والمجموع  
لأنه كايته الشاذ في  
رضى الله عنه وصح  
في خبر عند المداق في  
ما صرح بذلك نعم الاولى  
تركها لانهما يضعفانه  
(والاحتياط أن لا يأكل  
آخر النهار الا يقين بخبره  
ما يربك الى ما لا يربك  
(ويحل) بجماع اذا كان عدل  
عارف وبأخبار ما عروب  
عن مشاهدة تقطيع ما عروب  
أول رمضان (والاجتهاد)  
يورد ويحوى (في الاصح)  
كوقت الصلاة وقول الخبر  
لا يجوز تجبر العدل كعاد

اه ظاهر لان حركته خاض فيهم منه أنه قد حجب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحركه فلا يشبهه من ماذكر  
لصلاحته للعلم والاستقبال اه (قوله ان النسيء) أي وجودا وعدمه (قوله الذي يخاف الخ) هو ضابط  
نحر يلك الشهوة نهاية (قوله بعدمه) أي عدم نحر يلك الشهوة قول المتن (والاولى لغيرة الخ) أي بان لم تحرك  
شهوة ولو شامخ في قول المتن (هي كراهة تحريم الخ) والمعاقبة بالمباشرة بالبد كالقبول نهاية (قوله ترك  
الشهوات) أي مطلقا نهاية ومعنى (قوله ان كان الصوم فرضا) أي وأما النقل فيجوز وقطعه جماعه نهاية  
(قوله والموت) فلو مات في أثناء النهار بطل صومه كالومات في أثناء صلاته وقيل لا كومات في أثناء نسيكه نهاية  
ومعنى قال عرش قوله هر بطل صومه أي فلا يعمل بمعملة الصائمين في الغسل والتكبير بل يستعمل الطبيب  
وتعويده في كفته شاكره استعماله للصائم وقوله هر في أثناء صلاته أي فلا يشك على ما فعله منها نواب الصلاة  
ولكن يشاب على بحر ذلك هر فقط ولا حرمه على حث أحرم وقد بقي من الوقت ما يساعدها اه عرش (قوله وكذا  
قطع النية) أي خوار او لقطعها بالباطل أو ثم سم أي فيجب تجديدها (قوله لتأخره عنه) أي يستتير وزيادة  
معنى (قوله بذلك) أي التأخر (قوله انم الاولى تركها) هذا في حق غيره صلى الله عليه وسلم لانه فعله لبيان  
الجواز بل يشاب على فعله فواب الواجب عرش (لانهما يضعفانه) هذا في المجموع وأما الجامع فربما يفسر  
بوصول شيء الى حرفة بواسطه مس الجمعية وهذا هو المراد من الحديث شيخنا وهذا جواب آخر قول المتن (الا  
يقين) أي لبا من الغلط وذلك يرى الشمس قد غرقت فان حال ينمو بين الغروب وسائل فظهره في الليل  
من الشمس نهاية (قوله دع ما يرى الخ) بفتح أوله وهو الاقصر الأشهر من زياره بعضهم أرباب أي ترك  
ما تشك فيمن الشبهات الى ما تشك فيمن الحال كتردى على أفضل (قوله والاجتهاد) أي ما يقرب اجتهاد  
فلا يجوز زولو بل ان الأصل بقاء النهي ومعنى قول المتن (في الاصح) وبصاحب المسالك يؤمن الدليل ليحقق  
الغروب نهاية (قوله كوقت الصلاة) أي في الغربة ويزيد في النهاية والغنى (وردوهما صحيح الخ) ويجاب  
التركيب عن الرواية بأنه انما فرض ما فعله في الشهادة التي يحكم بها القاضي ولا يلزم من ذلك عدم جواز  
الاعتماد على اخبار الواحد اه وبحت السبك والافرى أنه لو أخبره من يتق به وصدقه ياتى فيه ما عروب  
هلال رمضان يعاب (قوله) بأنه قياس ما قالوه في القبلة هل تاتى تفاصيل التقليد في القبلة هنا كيتجدد  
عليه قوله ما قالوه في القبلة سم (قوله) ويرف ينمو بين هلال سوال) كان محله اذ لم يعتقد صدق العدل والا  
فقد تقدم للشارح أي كالتأني والمخفى اعتماد قول الواحد المعتمد صدقه في سوال وان لم يكن عدلا فكيف  
بالعدل بصري قول المتن وكذا الوشك وهذا بخلاف النية لا تضع عندا الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما  
علم مما تقدم في بحث النسيء وما في حواشيه لان الشك يمنع النية سم أي اذ يعتبر فيها الجزم (قوله أي ترد  
الخ) شمل ظن عدم البقاء وموقفه سم عبارة البصري همل هو على الجلاء بما بالنسبة لما اذا كان الطرف

حركته شهوة لولا بان عن نفسه قال أعنى الاستوى قد فعل من هذا النسيء لا يحرم بحر التلذذ ونقل الامام في  
الظواهر عن بعضهم التحريم خطأ فاه اه (ولا يخفى) انه اذ لم يحرم القبلة بحر التلذذ لا يحرم النظر والفكر  
بحر وذلك بالاولى حيث قيل بحرمة تكرهها بشهوة تعين ان يراد بالشهوة خوف الوطء أو الزوال  
بحر مان بحر التلذذ بالاولى فتأمله قال هر في شرحه قول الشارح وعدل هنا وفي الرضا عن قول أصلهما  
تحرك الى حركه الى الخفى لان حركته ماض فيقبح منه انه قد حجب نفسه موعلم منها ذلك بخلاف تحرك فلا  
يفهم منه ماذكر لصلاحته للعلم والاستقبال اه (قوله وكذا قطع النية) أي خوار او لقطعها بالباطل أو ثم  
(قوله) بأنه قياس ما قالوه في القبلة هل تاتى تفاصيل التقليد في القبلة هنا كيتجدد بل حاسبه قوله ما قالوه في  
القبلة (قوله في المتن قلت وكذا الوشك) وهذا بخلاف النية لا تضع عندا الشك الا ان ظن بقاءه باجتهاد صحيح كما  
علم مما تقدم في بحث النية وما في حواشيه لان الشك يمنع النية (قوله أي ترد) شمل ظن عدم البقاء وقبحه

شوال الردوه بما صح انه صلى  
الله عليه وسلم كان اذا كان  
صاعنا أمر رجلا فوا في على  
نفسه فاذا قال دع غائب الشمس  
أقبطر بأنه قياس ما قالوه في  
القبلة والوقت والاذان  
ويرف ينمو بين هلال سوال  
بأن ذلك فسر وقع سبب  
الصوم من مسلة فاحتط  
له بخلاف هذا (ويجوز)  
الاكل (اذ ظن بقاء الليل) باجتهاد واخبار (قلت وكذا الوشك) أي ترد وان لم يستوى الطرفان كما هو ظاهر ( والله أعلم) لان الأصل بقاء الليل  
وحكى في البحر وجهين فيقالوا أخبره عدل بطاوع الغير هل يلزمه المسالك بناء على قبول الواحد في هلال رمضان وقضية ترجيح المزم

وهو مقبوعه وقياس مامرات

فأما ما من صدقه كذلك

(ولو اكل) أو شرب (باجتهاد)

أولاً) أي قبل الفجر في طهه

(أو آخرًا) أي بعد الغروب

كذلك (و) بعد ذلك (يان

الغلط) وانه <sup>۴</sup> کل نهارا (بطل

صومہ) ای بیان بظاہر نہ اذ

لا عبرة بالظن البين خطوه فان

لم يبين شي مع صومه (أو)

أَكْلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ لَا أَوْ آخِرًا

(بلاطن) يعتد به فان هم

أوطن من غير اماره وياثم

اخرا ولا يعلم امام

(ولم يبين الحال مع ان وقع

فی اولہ وبطل) انوع (فی  
آئینہ علامہ ابوالکلام

أحره) ٤٤١ باصل بقاء كل  
منه اذ انما انما انما انما

قضى أو الصواب فيما فلا

فأدق القبله اذا هم فاصمها

مانه ثم شال في شمر طان عقاد

الملا: وهن في المفسد.

والأصل عدمهما والمراد سطل

وَمِنْ هَٰذَا الْحِكْمِ بِمَا وَالَا

فاما دار علي ما في نفس الامر

(ولو طاع الفجر) الصادق

(وفي فيه طعام فانتظاره) قبل

أن يترك لمن يشي الجوفه مد

الفجر أو بعدان نزل منه

لیکن بغیر اختیارہ اوابقاء

ولم ينزل منه شيء بلوقه بعد

الفجر ولا يعذرنا بالسبق

لتقصيره بامساكه كل ووضع

بغضه تیارا (صغ صومہ)

لعدم المنافي وكذا لو كان

مجموعه) عند ابتداء طلوع

العجبر (فتزع في الحال) أي

عقب طلوعه فلا يفطر وان  
تأخر لا تأخر حتى ياتي

أولاً لأن التزعم والجماع

ومن ثم يستلزم أن يقصد به

ومن ثم لشرط أن يقصده تركه والابطل كما قاله جمع متقدمون

القوى طواع الغيرة وأوجهه اذ لم يكن الخارج جملته على الاجتهاد اما اذا كان متبايعا للاجتهاد فعمل عقضه  
ولعل الثاني قريبه اقول ومقالة الشك في الظن قر ينعلى أن المراد بالثبات اسواى الطرفين فقط **(قوله**  
**وهو متجه)** وقافا للثبات والمغنى **(قوله وقاس ماسر)** أى فى هلال رمضان مبتدأ **(قوله كذلك)** أى فى اوزم  
الامساك لخبر ان والجله خبر المبتدأ **(قوله فى ظنه)** تفسير مراد الاجتهاد **(قوله كذلك)** أى فى ظنه **(قوله فان**  
**من شئ)** أى من الخطأ والاصابة أى اى بان الامر كأطنه نهاية قال ع ش هسل يجب عليه السؤال عما بين  
غضله أو يندم له أم لا فانه نظر والاقرب الثاني لان الأصل محصوره اه **(قوله وبأنه آخر الخ)** أى من مسم  
أوفظن بلا مستند فى آخر النهار دون أوله **(قوله ماسر)** أى من قول المصنف ويحل بالاجتهاد فى الاصم مع قوله  
قلت الخ قول المتن (ان وضع) أى الكل (فى أوله) يعنى آخر الليل **(قوله فى آخره)** أى آخر النهار نهاية **(قوله**  
**علا)** أى قوله والمراد فى النهاية **(قوله وفارق القليلة الخ)** أى حيث لا تصح صلاته **(قوله والا فإلّا دار الخ)** النظر  
ماترته **(قوله الصادق)** الى قوله وقد حكي فى النهاية يؤيد كذا فى المغنى الا قوله ولا يعذر الى المتن قول المتن (فلعله)  
خارج به ما لو أمسك فى قوله وان مع صومه لكان لا يصح مع سبق شئ منه الى جوفه ككل وضه عفى فيمنه ا  
فسبق منه شئ الى جوفه كما علم ماسر صم الرض **(قوله يكلو وضعه بمغسل الخ)** أى لانه وضع بلا عرض اذ  
لا غرض فى وضع الطعام فى فيمنه ا فلا يلزم من سبقه بالطعام السابق هنا القول بمشله فى مالو وضع درهما بمه  
لغرض يحو حفظه فذل الى جوفه بل بمشمل الفرق سم عبارة انها يقولوا أمسك فى فيه فكلو لفظه ولكنه  
لو لم يبق شئ منه الى جوفه فكلو وضعه فى فيمنه ا فسبق الى جوفه كما اه قال ع ش قوله مر كلس  
أى فى قوله مر كان جعل الماشى فة أو أنقماخ وتعله فيسقيها فاعمالو وضعه فى فيه بلا عرض وحديث  
فلا يختلف فى مذكر الشلوخ وما ذكره الشيخ فى شرح منتهى محل ما فيه على مالو وضعه لغرض اه  
**(قوله ولا يعذر هنا بالسبق)** أى يعذر بالنسيان أخذ ما تقدم من العباب وشرحه فبن وضع بعده اثم  
بناؤه ناسيا لكن الوجه أن النسيان هنا كالسبق ويرف بان الوضع لم لغرض كالتمسك والامساك هنا بال  
غرض اذ لا غرض فى امساك الطعام به منه ارسا **(قوله أى عقب طواع الخ)** أى ما عا به وأولى من ذلك  
بالعنة أن يحس وهو مجامع تبشير الاصم فى عصبه وافق آخر الخ اذ ابتداء الطوع بها يؤمغنى **(قوله**  
ان يقصده تركه) أى يقصد بتركه الجماع لا التاذهنها يقال ع ش قضيته أنه لو لم يقصد شأ لم يصح

وقد قرئ قوله في المتن وفيه طعاع فلفظه قال في شرح الروض وسج بقره فلفظه ما أو اسمك في فيه فانه انما  
 يصح صومه لكنه لا يصح مع سبق شيء منه إلى جوفه كالأصناف من شيء إلى جوفه كما علم من  
 وتوكله قوله ووضعه أي الطعام في فمائه وضع لا غرض إلا لغرض في وضع الطعام في فيه من أجل بلوغه من  
 الفطر بالسبق هنا القول عليه فبالوضع ودرهما بقوله لغرض نحو حفظه فتزلة إلى جوفه بل يجعل الفرق  
 قوله ولا يحدونها بالسبق الخ يتأمل مع قوله السابق فخر به بقوله يحدونها الجمع تعيد الدارح المحر  
 بقوله من أجل أو انما كنهه لئلا لأن يعرف في مافي الفم وبين ما بين الأسنان وفيه فطر وليس الأولى أن يقال  
 الكلام هناك في جوفان الرق به هذا لأوافق ما تقدم عن فتوى شيخنا الشهاب الزلي أن المراد العجز حال  
 الجريان قبل أن يعضي بعد الفجر ومن يتمكن من قبحه ومن يجحد هناك سبق بعد مضى زمن بعد الفجر يمكن  
 فمن لفظه يفعل قوله ولا يحدونها بالسبق قد يشكل ما تقدم فبالو بقي طعام بين أسنانه فخر به  
 ويقع وعجز عن تحريكه أو حال جوفه كما تقدم عن فتوى شيخنا من أنه لا فطر بذلك مع أنه من قبل السبق إلا  
 أن يعرف بأن العجز هناك أظهر لأن تقبض الأسنان من الطعام قد نشق وقد لا شيء ببقاء الطعام بينها ولا  
 كذلك الطعام في الفم أو يقيد الفطر بالسبق هنا إذا قد مرال سبق على تحريكه فليست أملاً قوله ولا  
 يحدونها بالسبق أي ويعجز بالأسنان أخذ ما تقدم عن العجز وشرحه فمن وضع شيئاً بقفه عدا ثم  
 ابتاعه ناساً لكن الوجان الأسنان هنا كالسبق ويعرف بأن الوضع ثم الغرض كما تقدم والأمسك هنا بال  
 غرض إلا لغرض في مسك الطعام بقفه من أجل قوله كالأصناف وضعه بقفه من أجل أن يستأى ولو وضعه

وقيد الامام ذلك بما اذا ظن عند ابتداء الجماع انه بقي ما سبعة فان ظن انه لم يبق ذلك أفطر وان (٤١٣) نزع جمع الحجر لتقصيره وقد سكر الرائي

في جواز اداء الحق بالاماسع  
الايجاج دون التزج وجهين  
ويستفي بنساقه الامام  
على الوجه المحرم وهو  
الاحوط الذي صدره الرائي  
(فان مكنت) بان لم ينزع  
حالا (بطل) يعني لم ينقذ  
كبحه في المجموع ويوجب  
اشتبار السبكي لظاهر المتن  
مع قول الامام انه نصال  
ومحال والبند نهي كسخته  
أبى جلد من قاله لا يعرف  
مذهب الشافعي ومع القول  
بالاول تازمه الكفارة لانه  
لمنسح الاعتقاد بكنهه كان  
بغرة المسدلة بالجماع فان  
قلت ينفي هذا عدم وجوب  
الكفارة فلهو ابرم مجامعا  
منه انه منسح الاعتقاد ايضا  
قلت يشترط بان وجوب  
الكفارة هنا أقوى منها ثم  
كاعلم من كلامه في البابين  
وأنا فالعمل الاول لما أقر  
فيها التمسك مع بقاء العبادة  
فلان لو فرضه أعدم الاعتقاد  
عدم الوجوب من باب أولى  
اماموضي زمن بعد طلوعه  
ثم علمه ثم مكنت فلا كفارة  
لان مكنته مسبوقة بطلان  
الصوم ولا ينافي العلم باول  
طلوعه ثم مد على علمه  
لانا لا نكتف بذلك بل بما  
يظهر لنا

صوم ومقضية قوله لا التلذذ بخلافه ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد التلذذ فيدخل فيه سائر الاطلسات  
استصحابا بالمسحوق مقصوده من الجماع فيبطل صومه اه أقول قول الشارح والابطال كقول الغني فان لم  
يقصده بطل صومه كما صرح في ان الاطلاق مبطل وعبارت ما لحقني فالاطلاق مضمر كايضمر قصد اللذة اه (قوله)  
وقيد الامام ذلك أي عدم الافطار فيما اذا نزع في الحال (قوله فان ظن أنه الخ) مئة وهو مقضية التعلبيل  
بالنقصير أنه اذا تردد لا يقدر أي لأن الاصل بقاء الليل بل قد يؤخذ من قول المصنف للمارقات وكذا الوثائق  
وليراجع (قوله فيما اذا لم يبق) أي من الليل (قوله وجهين) عن ابن خنبر من منع الايجاج أي وهو الظاهر  
وعن غيره جواز معنى (قوله بناء الخ) فاعل بنيتي (قوله على الوجه المحرم) اعتمد مر اه سم (قوله صدر  
به الرائي) أي شرح المنسح (قوله يعني لم ينقذ) كذا في النهاية والنجي (قوله لظاهر المتن) أي من النسيان  
بعد الاعتقاد (قوله ومع القول بالاول الخ) نعم انما استدلم لظن أن صومه بطل وان نزع فلا كفارة فعليه لانه لم  
يقصد هتاك الحرمه كما قصده كلامهم ومرحبه الماوردى والرواية شرح مر اه سم (قوله قلت يفرق  
الخ) ويرق أيضا بان النية هنا مقدمة على طلوع الغير فكان الصوم انقذتم فسد بخلافها ثم نهاية (قوله)  
منها) أي من وجوب الكفارة فكان الاولى التذكير (قوله لما أقرتها النقص) أي بان تعيب البسند بل  
الشاة كما يأتي كردي (قوله عدم الاعتقاد) فاعل بنيتي (قوله عدم الوجوب) مقعوله (قوله أمالموضي)  
الى الفصل في النهاية والنجي (قوله أمالموضي زمن بعد طلوعه الخ) حاصل هذا الكلام ان مدار البطلان على  
المكنت بعد الطلوع وان لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكنت بعده مع العلم به سم على ج اه ع  
(قوله ثم مكنت) أي اوترع حاله نهاية ومعني (قوله ولا ينافي الخ) عبارة ما لحقني والنهاية فان قيل كيف نفي باول  
طلوع الغير لان طلوعه الحقيقي متقدم على علمه اه أجيب باننا انما نعتد بانما نطلع عليه ولا معنى للصبيح الا  
طلوع الضوء والظلمة وما قبله لا حكمه فاذا كان الشخص غار بالاولا وفان منازل الغير ووصد بحيث لا تحال  
فهو اول الصبح المعتبر اه

فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت \* (قوله من حيث الزمن) الى قوله وقول الفقهاء في  
النهاية ما لحقني الا قوله أي بنيت الصوم الى المتن (قوله وكثير من سنه الخ) أي وفي كثير الخ (قوله قابلية الوقت)  
أي وباتى في قول المصنف ولا يصح صوم العبد في قول المتن (الاسلام) قضيتا طلاقه اشتراط الاسلام في  
جميع النهار وقول شرح الروض وغيره فالأمر بذى يعقبه بطل صومه بطلان الصوم بالارادة او ان لا اسلام  
في بقية يومه بخلاف ما يقتضيه كلام السيوطي في فتاويه سم بنصرف (قوله باي كفر كان الخ) أي أصلا كان  
أو مر بذاولو ناسب للصوم قال الاخرى تضمنت عبارة شرح المهند أن لو اراد بقلبه ناسبا للصوم ثم أسلم في يومه  
أنه لا يفطر ولا أحسب الاصحاب سمعونه ولأنه أرادوه ان شمله لفظه انتهت وقد علم من قوله سم انه  
بشروط الاسلام جميع النهار أنه يفطر نهايتها يقوم وباتى في الشرع وعن سم ما عاونه قول المتن (والعقل)  
بقدر العادة للعاجلة (قوله على الوجه المحرم) اعتمد مر (قوله في المتن فان مكنت بطل) نعم انما استدلم لظن ان  
صوم مبطل وان نزع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هتاك الحرمه كما قصده كلامهم ومرحبه الماوردى  
والرواية شرح مر (قوله قلت يفرق الخ) ويرق أيضا بان النية هنا مقدمة على طلوع الغير فكان الصوم انقذتم  
ثم فسد بخلافها ثم بخلاف استمرار تعليق البطلان بالو خلا بحيث يملأه والفرق ان ابتداء فعله لا كفارة فيه  
فتملأه بآخرة لا يتخلل جماع غير رمضان عنها الوطء ثم غير ما ل عن مقابلة الماوردى في النكاح بمقابل  
جميع الوطء كشرح مر (قوله أمالموضي زمن بعد طلوعه ثم علمه الخ) حاصل هذا الكلام ان مدار البطلان  
على المكنت بعد الطلوع وان لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكنت بعده مع العلم به

فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من سنه ومكر وهاته \* (قوله في المتن الاسلام)  
في فتاوى السيوطي اذا اراد الصائم ثم عاذا في الاسلام في بشية يومه فهل يعتد بصومه أم لا الجواب ذ كمر صاحب  
البحر المسئلة وحكي فيها وجوب منيين على ان يتأخر ويرج من الصوم هل يتطهره ومقتضاء تعصيف عدم البطلان  
قابلية الوقت ومن حيث الفاعل (الاسلام) فلا يصح صوم كافر باي كفر كان اجماعا (والعقل)

أى التيسير (والنقاعين  
الحض والنفس) اجاعا  
(جميع النهار) قسدى  
الرابعة فلو طرأ في خلقة من  
خدا واحد من العقل صومه  
لو ولدت ولم ترد ما يحرم  
في الألو على حاضر ونفسه  
الاسالك أى بنية الصوم فلا  
يجب عليهما تعاطي مقطر  
وكذا في نحو العبدان لكان  
أوجه فيه وذلك اكتفاء  
بعلم الشئ (ولا يضر النوم  
استغرق) جميع النهار  
(على الصبي) لبقاء أهلية  
الخطاب فهو به فارق المنع  
عليه فان استيقظ لحظة مع  
اجاعا (والأطهر ان الاجاعا  
لا يضر اذا أفاق) يعنى خلا  
عن دومان لم توجد افاقة  
منه كان طلع الفجر ولا غاب  
به وبعد لحظة طرأ الانعاج  
واستراى الفجر فهذا  
خلا لافاق والحكم واحد  
هو واضح (لحظة من نهاره)  
اكتفاء بالنسبة مع افاقة  
في حوزة كالانعاج السكرك  
وقول العقل لو فوى للاثم  
استغرق سكره اليوم مع  
لانه مضطرب اذا تلازمه  
الاعادة بخلاف المنع  
عليه صنف ووهم من زعم  
سجل كلامه على غير المتعدي  
لانه مصرح بأنه في المتعدي  
(تنبه) وقع هنا عبارات  
متنافية فمن شرب دواء ليل  
فزال عنه نهارا وقد يثبتها  
مع ما فيها في شرح العباب  
ثم قلت

أى فلا يصح صوم المجنون والعقل لفقدان التيقن يصح من صبي بمعنى (قوله أى التيسير) الاول أن يفسر  
العقل هنا بالغير تزوان فسر بالتيسير فوافق الموضوع ش عبارة سم قد رد عليه أى التفسير بالغير  
ما يأتى من اجتماع استقرار النوم وجود نحو الانعاج والسكرك فبما عدا لحظة من أنه لا يميز شئ من ذلك  
في جميع النهار فان أراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالغير مع اجسامه فليست أمه (قوله  
خدا واحد منها) أى ردة أوجنوت أو حوض أو نفسها بقومة من قال عيش قوله مرددة أى ولو ناسا كما  
تقدم اه وقال سم ومن الضلالة فظهره وان عادلا لاسلام في بقية النهار اه أقول بل يصح بذلك قول  
الشارح في لحظة من الخ (قوله كجلى ولدت الخ) أى خلا فالما قد يفهمه من معنى (قوله ولم ترد ما) أى كما  
صححه في المجموع والعالمون ثم ايقوا سبى زاد الغنى لانه لا يخلو من بل وان قل اه عبارة سم وقد وجبه  
البطالان بان الولاد متفلسة الدم فاقبت المظنة مقام التنية اه (قوله أى بنية الصوم الخ) ينبئ أن يقال على  
قصد التعبدية وان لم يقصد حقيقة الصوم الشرعى لان الامساك قد شرع كفى تارك التنية فقصده تلبس  
بعبادة فاسدة ثم رأيت الفاضل المحشى نبه على ذلك فقال ينبئ تحريم الامساك ولو بدون تنية متعلقا اذا كان  
على وجه كونه عبادة اه ويحتمل بقاء عبارة الاقوال على اصطلاحها ان فيه منابذة للشرع حيث أمرها  
بالافطار ونسبة الضرر ومزيد الضعف ثم رأيت بخط بعض الفضلاء متعلقا بالمجموع ولو أمسكت لانبسنة  
الصوم لم تأثم وانما تأثم اذا فوته وان كان لانه قد انتهى اه بصري وينبئ جعل كلام المجموع على ما مر  
منه ومن سم (قوله خلا فلان أوجه فيه) أى أوجب التعاطي في نحو يوم العيد (قوله وذلك) أى عدم  
وجوب التعاطي (قوله فان استيقظ الخ) أى النائم قول المتن (لا يضر اذا أفاق الخ) أى فان لم يقف ضرر معنى  
قول المتن (اذا أفاق لحظة) ظاهره ولو كان الانعاج بغيره وفى حج تقيد عدم الضرر بما اذا لم يكن بغيره  
فان كان بغيره بطل صومه عيش وقوله بغيره أى لغير سحابة (قوله يعنى خلا) ثم (قوله فهذا خل) كذا في  
أصله ورجاه تعالى بخطه الاول بألف والتاني بياء فليزى ما وجه ذلك بصري (قوله وكالانعاج السكرك) فلو  
شر بسكره البلاء في سكره جميع النهار ولم يمه القضاء وان تخافى بعضه فهو كالانعاج في بعض النهار قاله في  
التنوير يؤخذ مما مر أن مقسله هنالم بزل نهاية أى بل تقطى فقط قال عيش قوله مردد بسكره الخ ظاهره  
سواء تعدى بسكره أو لا وجبه صرح سم على السجوق صرح به اه انضاف الانعاج فليراجع اه عبارة  
الرشدى شمل ما اذا كان متعديا به صرح الشهاب سم في غير موضع خلا للشباب اه (قوله ولو فوى  
الخ) أى السكران (قوله مع) أى صومه اعاد ولعل غرة الصفة من زوم الاعادة كما يأتى عدم اثم الترك وان  
لا يجوز لغيره ان يطعمه (قوله لانه مصرح الخ) أى بدليل تعليقه بقوله لانه مخاطب كردى زاد سم ولان غير  
المتعدي لا يصح صومه مع استغراق سكره اليوم اه (قوله وقع هنا عبارات متنافية الخ) الذى يظهر في الجمع  
بين مقاتل البغوى والمتولى ما أشار اليه صاحب النهاية من أن كلام الاول مغر وض فى زوال العقل شرب  
الدواء مثل شرب الدواء جسد السكر والحاصل أن كلان السكر وشرب الدواء انزال العقل خلق  
بالجنون أو غير أخلق بالانعاج ثم رأيت الفاضل المحشى نبه على ما في التنبيه من خلط وتناقض في عدم تحقيق  
فانه الامع في المسئلة المبني عليها اه وقضية اطالدهم اشراط الاسلام في جميع النهار وقوله في شرح الروض  
وغيره فالورق في بعضه بطل صومه البطلان وان عادلا لاسلام (قوله أى التيسير) قد رد عليه ما يأتى من اجتماع  
استغراق النوم وجود نحو الانعاج والسكرك فبما عدا لحظة من أنه لا يميز شئ من ذلك في جميع النهار فان  
أراد الاحتراز عن الجنون فقط فلا حاجة للتفسير بالغير مع اجسامه فليست أمه (قوله ضد واحد منها) من  
الضلالة فظهره وان عادلا لاسلام في بقية النهار (قوله كجلى ولدت الخ) أى كما ولو ناسا كما  
في المجموع اه وقد وجبه البطلان هنا بان الولاد متفلسة الدم فاقبت المظنة مقام التنية (قوله أى بنية الصوم)  
المجتمعة لا يتوقف الفجر على ما يلى بنية الصوم لا بل ينبئ تحريم الامساك ولو بدون نية صوم متعلقا اذا كان  
على وجه اعتقاد كونه عبادة (قوله لانه مصرح بأنه في المتعدي) أى بدليل تعليقه ولان غير المتعدي لا يصح

ذلك فعله عزاجعتا لحاشية سم بصري وقوله الاول اهل صوابه لثاني والا فلا يستقيم مع الحاصل الا في كلامه وعبارته المذكورة على بافضل عند قول شرحه ولا يضر الانحاء والسكر الذي لم يتعده ان افاق لحظته في النهار منها ما اذا تعدى به فدا ثم يطل صوموم يلزمه القضاء وان كان في نخلته من النهار وكذلك ان شرب دواءه من العقل لبل اعدا فان كان لحاشية فهو كالانحاء فان استغرق النهار بطل صوموم يلزمه القضاء ولا ثم وان لم يستغرق في وال عقله النهار صوموم ولا قضاء وأما الجنون من غير نسيب في حق طرأ في لحظته من النهار أو في وجهه بطل صوموم ولا قضاء ولا ثم عليه هذا المخص ما اعتده الشارح أولاً في القصة لمصلحة من شرح العباية ثم اضطرب كلامه واضطر بالعبارة تناقض تناقضاً يباو قد بينت ذلك في الاصل وأوجعته بجماع ما علم من سقني اليه اهـ (قوله ان شرب الدواء) أي ليلامع زوال التمييز سم وكردى (قوله والسكر وقوله والانحاء) أي مع التعدى في الاول وعدمه في الثاني كما يقيد كلامه لا في آفاقه وحاشية على ما هو الغالب فيها (قوله ليل) الاولى تأخير عن الانحاء لظهور وجوبه لكل من الثلاثة المذكورة (قوله ان استغرقت) أي زوال التمييز شرب الدواء والسكر والانحاء (قوله اثم في السكر) قضته أن الكلام في سكر تعدى به مع ظهور أن مالم يتعده كذلك في البطلان وجوب القضاء كالانحاء فانها لا تأثم في السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعده داخل في عبارته وظاهر عبارته أن التسبب في الانحاء لغير حاجة لا ثم فيه سم وقوله ظاهر عبارته لغيره فافان قول الشارح الا في فان كان متعدداً بطل الصوم وأثر صريح الاثم (قوله في السكر) أي في شرب الدواء لحاجة أو غيرهما والسكر والانحاء (قوله وان وجدوا خدونها الخ) شامل للانحاء وثمة فطر ظاهر اذ لا وجه للبطلان في وجوده في بعض النهار ولو متعدداً بل ظاهر الاثم حيث عدم الاثم حيث شذ أيضاً وهو متص به مالم يكن مع التعدى ما يقوت صلاة حضرت أو يورث ضرراً بل لا وجه أيضاً للبطلان في شرب الدواء والسكر ولو تعدى فيهما اذ لم يزل بهما العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجد في بعض النهار فقط اذا فرض ان تناولهما كان ليلاً سم وقوله وهو متص به الخ فصار نفا ثم أيضاً يأتي عن الكردى في حاشية يقول الشارح وعدم جهة في الاول (قوله منها) أي زوال التمييز بالذوا والانحاء والسكر (قوله فان كان متعدداً بطل الصوم الخ) هذا لا يأتي في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى سم ولا دفع بجماع الظاهر من حمل التعدى في شرب الدواء على ما كان لغير حاجة وغير التعدى في سكره (قوله وقول المتروك وغيره المتداوى الخ) أي فيما اذا استغرق في وال عقله جميع النهار كدري على بافضل (قوله لا في عدم القضاء) ليتأمل مع قوله الا في ولا قضاء ولا ثم بصري (اه وفي المجموع زوال العقل الخ) أي التمييز

صوموم استغرق سكره اليوم (قوله والحاصل ان شرب) أي مع زوال التمييز (قوله اثم في السكر) فضنت ان الكلام في سكر تعدى به مع ظهور ان مالم يتعده كذلك في البطلان وجوب القضاء كالانحاء فانها لا تأثم في السكر ان تعدى به ليقى مالم يتعده داخل في عبارته وظاهر عبارته ان التسبب في الانحاء لغير حاجة لا ثم فيه (قوله وان وجدوا خدونها الخ) شامل للانحاء وفيه فطر ظاهر اذ لا وجه للبطلان في وجوده في بعض النهار ولو متعدداً بل ظاهر الاثم حيث عدم الاثم حيث شذ أيضاً وهو متص به حيث لم يكن مع التعدى ما يقوت صلاة حضرت أو يورث ضرراً بل لا وجه أيضاً للبطلان في شرب الدواء والسكر ولو تعدى فيهما اذ لم يزل بهما العقل الحقيقي بل التمييز كما هو صريح عبارته ووجد في بعض النهار فقط اذا فرض ان تناولهما كان ليلاً فلتأمل (قوله وان وجدوا خدونها في بعض النهار) ان كان الغرض ان شرب الدواء أو السكر وقع في الليل فالوجه جهة الصوم حيث افاق لحظته ولم يزل عقله وان تعدى فلا يصح تفصيله في البطلان أو وقع في النهار فالوجه البطلان مطابقاً لكتابه القطر فلا يصح التفصيل المذكور أيضاً فلتأمل (قوله في بعض النهار) أي والغرض ان تناول الدواء أو السكر كان ليلاً كما هو صريح عبارته والا لم يصح قوله أو غير متعدداً الخ فتأمله (قوله فان كان متعدداً به بطل الصوم الخ) هذا لا يأتي في شرب الدواء لحاجة لان الحاجة تمنع التعدى (قوله في المجموع زوال العقل) أي التمييز بدليل وبجرس الخ نفاذ وال العقل الحقيقي بأرض لا فنه مع كياناً أنه لا قضاء على الجنون (قوله

والحاصل ان شرب الدواء لحاجة أو غيرهما والسكر لبل والانحاء ان استغرقت النهار اثم في السكر والدواء لغير حاجة وبطل الصوم وجوب القضاء في سكر وان وجدوا خدونها في بعض النهار فان كان متعدداً به بطل الصوم وأثر صريح الاثم أو غير متعدداً بطلان (قوله لا في عدم القضاء) لان الجنون لا يصنع له بخلاف المتداوى وفي المجموع زوال العقل يحرم وجوب القضاء

بدليل ومعرض انزال والعقل الحقيقي بالمرض لا قضاء مع ما يأتي أنه لا قضاء على المصوم سم (قوله) وال  
 العقل (أي في جميع النهار) (قوله) وأما الترتل (أي ترك الصوم بسبب زوال العقل) كتردى (قوله) فإنه من قضاء  
 الصوم) أي في أي استغرق الزوال جميع النهار بدليل قوله كالأغشاء فلا يلزم للقضاء فيه الاحتياط كتردى  
 على باطل (قوله) وبه) أي عامر عن المجموع وقال الكردى أي بالحاصل اهـ (قوله) يعلم أن التشبيه (الخ)  
 قديراً يقال إذا صبح الصوم مع اتفاق لحظة في المتنرى بالاستعمال فينبغي البهجة في غير إذا اتفاق لحظة بالاولى  
 وأضافه ومناف لما تقدم في قوله وان وجدوا واحداً منها في بعض النهار فإن كان متعدياً بالخ فليأتم بصري  
 ويأتي عن سم أنهما وافقه (قوله) وعدم محبة في الاول (الخ) هذا ينافي ما قرره في الحاصل المذكور بقوله  
 وان وجدوا واحداً منها التي قوله أو غير متعدي به فلا يتم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضاً لقطع الشرب للدواء الحاجة  
 فتأمله ثم أقول ما للمانع من حمل قول الرافعي المذكور على ما إذا زال العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوي

وأما الترك ومعرض أدواء  
 الحاجة كالأغشاء فيلزمه  
 قضاء الصوم دون الصلاة  
 ولا يأتى بالترك اهـ وبه  
 يعلم أن التشبيه في قول  
 الرافعي شرب الدواء للتداوي

فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب والافهـ أيضاً جنون وان كان سبباً وجوب القضاء لان الحاصل جنون  
 متعدي به حيث لا يجب القضاء بالسكر المتعدي به المستغرق فليأتم سم عبارة الكردى على باطل وما  
 ذكره في معنى كلام الرافعي فغيبه نظر من وجوهها أنه منافي لما قلناه عن حاصل ما في شرح العباب وأما في  
 الشق الثاني فقد قدم في ذلك الحاصل أنه عند التعدي في الدواء والأغشاء والسكر يعطل صومه وان وجد  
 أحد الثلاثة في بعض النهار وفي كلام الرافعي قد شرب الدواء مسهماً باله إذا اتفاق لحظة مع صومه وأما في  
 الشق الأول فقد قدم في ذلك الحاصل أنه ان لم يتعد في شرب الدواء والأغشاء والسكر ووجد ذلك في بعض  
 النهار فلا يتم ولا بطلان فيها به هنا حكم بعدم محبة الصوم ان وجد في لحظة منه ومنها أنه في الشق الثاني من  
 كلام المجموع قال أنه كالأغشاء فيلزمه قضاء الصوم دون الصلاة ولا يأتى بالترك أي ترك أداء الصوم أولاً  
 فيها به هنا صار كالجنون وأنه لا قضاء ومنها أن قوله وبه يعلم أن التشبيه الخ يقال له مما يعلم هذا المعنى وهو  
 منافي لجميع ما سبق فكيف يعلم منه والمعتمد ان الجنون بطري وفي لحظة من النهار يعطل الصوم فعند  
 استغراقه بالاولى كما صرحوا به في المتن فضلاً عن غيرها وأما خلافتهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون ذلك  
 بفعله أولاً وأما الأغشاء والسكر فإن اتفاق منهما لحظة في النهار صرح به والإفلا وهذا أيضاً قد صرحوا به وأما  
 القضاء فيلزم في الأغشاء والسكر ان استغرق النهار مطلقاً ولا يلزم في الجنون حيث لم يتسبب فيه من تلقا وأما  
 ان يتسبب فيه فيظهر أنه يلحق بشرب الدواء بل هو قسم منه وسأنا ما فيه وأما لا تم فظاهر وجوده حيث  
 يتسبب في شق من ذلك بلا حاجة والإفلا وإذا علمت ذلك فاعلم أن شرب الدواء للحاجة نفسه ثلاثة أنواع متباينة  
 ما أخوذه من كلامهم نصريحاً وتلوياً بما احدها زوم القضاء ان استغرق النهار فقط وأنهاراً ومطلقاً والثالثا  
 عدم لزومه مطلقاً وان شربه مسهماً فيه هذا لا رما الثلاثة أيضاً لأن الأخير منها ضعف والبقية قوية من  
 حيث النقل اهـ (قوله) أي أن كان لحاجة) الوجه أنه كالأغشاء وان يكن لحاجة في أنه ان استغرق ضرر والا  
 فلا يلزم صبح الصوم وما ذكر من هذا التقيد جار على ما ذكره بقوله السابق وان وجدوا واحداً منها في بعض النهار  
 الخ وقد تقدم فيه أنه لا وجه لبعاطلان حيث وجد في البعض فليأتم سم (قوله) الحاجة) قياس كلامه المتقدم  
 أن يقول لغير حاجة ثم راجعت أصله فقرأت بخط وجه الله تعالى لغير حاجة ثم ضرب على لغو زوم بدت لا م قبل

كالجنون وسفها كالسكر  
 انما هو في محبة الصوم في  
 الثاني اذا اتفاق لحظة ولا  
 فلا يلزمه القضاء وعدم  
 محبة في الاول ان وجد في  
 لحظة ولا قضاء وأما وعلى  
 هذا يعمل أيضاً حاصل ما في  
 المجموع عن البغوي ان  
 شرب الدواء كالأغشاء أي  
 ان كان للحاجة

وعدم محبة في الاول ان وجد في لحظة) هذا ينافي ما قرره في الحاصل المذكور بقوله وان وجدوا واحداً منها في  
 بعض النهار التي قوله أو غير متعدي به فلا يتم ولا بطلان فإن هذا راجع أيضاً لقطع الشرب للدواء الحاجة فإنه أحد  
 المذكور ان قوله وان وجدوا واحداً منها تأمله ثم أقول ما للمانع من حمل قول الرافعي المذكور على ما إذا زال  
 العقل الحقيقي فإن كان الشرب للتداوي فلا قضاء كالجنون أي بغير سبب والافهـ أيضاً جنون وان كان  
 سبباً وجوب القضاء لان الحاصل جنون متعدي به حيث لا يجب القضاء بالسكر المتعدي به المستغرق فليأتم سم  
 (قوله) أي أن كان لحاجة) الوجه أنه كالأغشاء وان يكن لحاجة في أنه ان استغرق ضرر والإفلا بل يصح الصوم  
 وما ذكر من هذا التقيد بطريق ما ذكره بقوله السابق وان وجدوا واحداً منها في بعض النهار الخ وقد تقدم فيه



(ولا يجوز ولا يصح)  
صوم فريضة عن غيره  
وان أبيضه فطره لغو سفر  
لانه لا يقبل غيره بوجه ولا  
(صوم العبد) الفطر  
والأصغى انصافا رواه  
الشعنان (وكذا التشرىق)  
ولو لم يتبع (في الجسد)  
وهي ثلاثة بعد يوم النحر  
للشيء الصبيح عن صباه  
(ولا يحل) أي ولا يجوز  
(الطوع يوم أشك بلا  
سبب) لما صح عن عمار  
رضي الله عنه من صام يوم  
الشك فقد صام باللقائم  
على الله عليه وسلم ولا يختص  
الحر منه بل يحرم صوم  
ما بعد نصف شعبان ما لم  
يصله بمأقوله أو يكن سبب  
بما يأتي ولو أفطر بعد صومه  
انصل بالصفاء لمصلحة  
الصوم بعده باليسبب بما  
يأتي لزوال الاتصال الجور  
لصومه (فلو صامه لم يصح في  
الصوم) كبر يوم العيد جامع  
النحر لمبدأ أن لا يزها  
(وله) من غير كراهة (صمة  
عن القضاء) ولو نفل كان  
شرع في نفل فافسد  
(والنذر) كان نذر صوم  
يوم كذا فوافق يوم الشك  
أما نذر صوم يوم أشك فلا  
ينعقد والكفارة مسأرة  
لبراعة ذنبه ولأن له ميا  
بخار كذا فخير من الصلابة  
الوقت المذكور

باجته فاعل هذا من إصلاح غيره بصري وقوله وقيل كلامه المتقدم الخ لعله أراد به الحاصل المار و يظهر أن  
ما أخذ الشارع في هذا التفسير ما قدمه من المجموع و يظهر أن قيامه اسقاطا لفظه تغير (قوله ولا يجوز ولا  
يصح صوم فريضة الخ) تقدم في شرح ولو قولي له لا لأن من شعبان ما يقع عن ذلك سم وقد يقال إنما  
أعاد الشارع لاستيعاقته أقسام الوقت الذي لا يقبل الصوم (قوله ولا صوم العبد الخ) ولو عن وجوبه ولو نذر  
صومه لم ينعتقد منعني ونهاية (قوله الفطر الخ) قوله قال بعضهم في النهاية الأقوال للذات ولا نهاه وقوله  
كان نذرا إلى ما نذر وكذا في المفتي الأقوال ولو أفطر إلى المتن (قوله ثقاف رواه الشعنان) في هذا التعبير تصور  
عبارة النهاية للشيء عنق خبر العبد من زاد المفتي ولا يجاع اه قول المتن (في الجسد) وفي التقديم يجوز  
صومه لم يتبع إذا قدم الهدى عن الأيام الثلاثة الراجعة في الحج لعدم الجزى فيها نهاية زاد المفتي واختاره  
الصف اه (قوله أي لا يجوز) أي يحرم ولا يصح معنى قول المتن (بالسبب) أي يقتضي صومه ما فهم كلامه  
أنه لا يجوز صومه احتياطاً لمضاهاة الألفاظ لانه لعدم وقوعه فلا احتياط نهاه زاد المفتي فان قيل هلا  
استحب صومه أن يطبق الغيم خروجاً من خلاف الأيام أحسب قيل نوجب صومه محتسباً واجباً ما  
لأن في الخلاف إذا خالف سنة من جهة وهي هنا غير مانعة عن حكمها كالأقوال لشعبان ثلاثين اه وتقدم في  
التشرى أول الباب ما وافق هذه القاعدة (قوله لم يصله بمأقوله) يظهر من محله بالنسبة إلى اليوم الأخير منه  
ما لم يكن يوم شك فان كان حرم مطلقاً لان الاحتياط لم يرد من حيث كونه يوم شك فتأمل بصري وأفصح  
سم عند قول الشارع احتياطاً وعن عش قيل قول المصنفو يس تجعل الفطر ما يصح بخلافه (قوله  
ولو أفطر بعد صومه الخ) أي فلو صام الخامس عشر وناله ثم أفطر السابع عشر حرم عليه الشان عشر لانه  
صوم يوم بعد النصف لم يصل بمأقوله نهاية قال عش أي فطر الجواز أن يصل الصوم إلى آخر الشهر في  
أفطر فزمان النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم ينعتد ما لم يوافق عادته ككله ظاهر وبقي ما لو صام شعبان  
بقصد أن لا يصوم اليوم الأخير والنصف الأخير بهذا القصد عند آخر الشهر عن له صامه فهل يصح صومه  
نظر الاتصال الصوم بمأقوله أو لا يصح نظراً للتقيد الأقرباً أول اه (قوله ولا زها) أي لازم ذات الصوم  
وهو الإقرار به من شهادة الله تعالى (قوله كان شرع الخ) أي كالفضل الوقت كصوم عرفق وعاشوراء فإنه  
يستحب فضاؤه ما عدا فطره وعش (قوله كان نذر صوم يوم الخ) أي ونذر صوم يوم ثم أذا صوم يوم  
الشك عنه سم ونهاية (قوله أما نذر صوم يوم الشك فلا ينعتد) أي كن نذر أيام التشرى وقول العبد لانه  
معصية نهاية قال عش قوله مر أما نذر صوم يوم الشك أي ما ينصدق عليه أنه يوم الشك وإن لم يعلم بذلك  
انه لا وجه لبطالان حديث وجد في البعض فلتأمل (قوله ولا يجوز ولا يصح صوم رمضان عن غيره الخ) تقدم في  
شرح ولو قولي له لا لأن من شعبان ما يقع عن ذلك (قوله في المتن) وله صومه عن القضاء والنداء الخ وأفهم  
كلام المصنف انه لا يجوز صومه احتياطاً لمضاهاة الألفاظ لانه لعدم وقوعه فلا احتياط شرح مر أقول  
بتأمل اه قال في الرض قال يعني الإسوي فلو أوصو ما لم ينعقد من الشك فقبس كلامهم في الألفاظ المنجى  
عننا شرحه اه كلام شرح الرض فان قلت هذا ما عرفت في نحو القضاء ونحو الكفارة لانه أداء هذا  
الوقت أعني يوم الشك أيضاً فهو ظاهر البصر إذا قصد تأخيرها فلا ضرر أرفاقه ينعتد لانه صاحب الوقت قلت  
يفرق بوقت العصر بذلك الوقت يخصه ونحو الكفارة لم تؤقت بخصوص يوم الشك والحاصل ان العصر  
إنما ينعتد بوقت الأصغر من تحري تأخيرها لانه من جهة ما عني له يخصه ونحو الكفارة لم يعن له وقت  
يخصه لا يوم الشك ولا غيره (فرع) عث البلى كثير أبوت هلال ذي الحجة يوم الجمعة ثلاثاً ثم نعتد  
الناس بربطه إلى الجبس ومن صدقه ولم يثبت فحصل نذر صوم يوم السبت الذي هو التاسع من يوم الجمعة  
لكونه يوم عرفق على تقدير كمال ذي القعدة لم يغرر لاحتمال كونه يوم العيد ونقصان القعدة أفصح شعنا  
الشهابي الرمي بالثاني لان دفع مقبلة الحرم مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب (قوله كان نذر صوم يوم كذا  
فوافق يوم الشك) أي ونذر صوم يوم ثم أذا صوم يوم الشك عنه

وقت التضرع عليه فلو تضرع يوم بعينه كالجنس الأسنى مشلحاً طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انقضاء نذره فلا يصح صومه اهـ وهذا بخلاف قول الشارح المأثراً قل كان تضرع يوم كذا الخ لعله لم يطلع عليه فلا راجح (قوله ومن ثم يأتي في القرى هنا الخ) قال الأسنوي فلو اخصوم ما لوقعه يوم الشك بقياس كلامهم في الاوقات المنهي عنها بغيره بما يتقاسم وغنى عن ذلك عش قوله لم فلو اخصوم ما ولو ولو واجبا وقوله لم بقياس كلامهم الخ معتد به وقياس ذلك أيضاً أنه لو تحرى تأخير له لوقع في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضاً لم يعتد عش وقال سم فان قلت هذا أي ما مر من الأسنى ظاهر في نحو اقتضاء دون نحو الكفارة لأنه ادعى في هذا الوقت أي يوم الشك أيضاً فهو نظير العصر اذا قصد تأخير الصلاة للصفر فإنه يعتد لانه صاحب الوقت قلت يفرق بثبوت العصر بذلك الوقت بخصوصه ونحو الكفارة لو ثبت بخصوص يوم الشك اهـ قول المتن (وكذا لو وافق عادة الخ) ولو صام يوم الشك قضاء عن صوم يستحب قضاءه لم يحسب ذلك ورد له حتى يصوم من القابل ايحاب قال سم لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر الاعادات وأما في شعبان الشهاب الرمي أفتى بذلك اهـ وقال عش وكتب سم على شرح الوجهة وقد يشكك في تصور العادة بتسدها لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب يمنع فيحتاج لعادة فينقل الكلام إليها فيتسلسل ويجاب بأن يصور ذلك بما اذا صام الاثنين مثلاً قبل النصف فالظاهر أنه لو صومه بعد لانه صار عادته ولو اختلفت عادته كان اعتبار الاثنين في عام والجنس في آخر فهل يعتبر الاثنين أو نقول كل صار عادته فيه نظر ولا يعد الثاني نعم ان حرم على هجر أحدهما والاعراض عنه فيحتمل ان لا يعتبر اهـ وهو ظاهر ويمكن أن يحمل عليه ما نقل عن افتاء والده الشارح من ان العبرة بعادته في السنة الثانية لما سببه القعدة اهـ (قوله كان اعتبار سرد الصوم) انظر ما تسمى وما جرى عن اعتبار الاتصال بالنصف الاول (قوله قال بعضهم الخ) عبارة النهاية وثبت عادته المذكور بجملة آفة بآفة هو الودج والله تعالى اهـ (قوله بجملة) وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أظفر بأداءه فوافق يوم الشك يوماً والى على سبيله الاول من صوم يوم وفطر يوم وقع يوم الشك وصام يوماً وصوم يومه صومه ومثله لو صام يوماً قبل الانتصاف علم أنه لو وافق آخر شعبان واتفق أن آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه لانه صار عادته عش وفي الكردى على ما يفضل عن فتاوى الشارح ما صوره والذي يظهر انه يكتفي في العادة بجملة ان لم يتخلل فطر مثل ذلك اليوم الذي اعتاده فإذا اعتاد صوم يوم الاثنين في أكثر أسابيعه صام يومه بعد النصف يوم الشك وان كان أظفر قبل ذلك لان هذا يصدق عليه فانه معتاد وان يتخلل بين عادته وصومه بعد النصف فطره وأما اذا اعتاده مرة قبل النصف ثم أظفر من الأسبوع الذي بعده ثم دخل النصف فالظاهر انه لا يجوز له صومه لان العادة حينئذ بطلت بفطر اليوم الثاني بخلاف ما اذا صام الاثنين الذي قبل النصف ثم دخل النصف من غير تخلل يوم اثنين آخر بينهما فانه يجوز صوم يوم الاثنين الواقع بعد النصف لانه اعتاده ولم يتخلل ما يطلعه لانه فاذا صامه ثم أظفر من أسبوع ثان ثم صام في الاثنين الثالث يوم

ومن ثم يأتي في القرى هنا  
مما مر ثم (وكذا لو وافق  
عادة قطوعه) كان اعتاد  
سرد الصوم أو صوم نحو  
الاثنين أو صوم يوم وفطر  
يوم فوافق يوم الشك يوم  
صومه غير المصحين بذلك  
قال بعضهم وثبت العادة  
هنا بجملة (وهو) أي يوم  
الشك الذي يحرم صومه  
ببسيان كونه يوم شك وكونه  
بعد النصف من شعبان  
(يوم الاثنين من شعبان  
اذا تحدث الناس) أي  
جمع منهم

(قوله في المتن وكذا لو وافق عادة قطوعه) لو اختلفت عادته فينبغي اعتبار عام آخر الاعادات وأما في شعبان الشهاب الرمي أفتى بذلك شعبان الشهاب الرمي وقد يشكك في تصور العادة فاذا يجوز صوم يوم الشك ابتداء بلا سبب المدة الاولى التي ثبت بها العادة لا سبب لها فيمنع ويجاب بأن يصور قبل النصف وما معناها كالاثنين فاذا وافق يوم الشك الاثنين فلا صومه ثم أفتى في شرح العباد أشار إلى ذلك حيث قال وقد عبر العباد بديل العادة بالودج وهو ثبت الودج حتى لو صام الاثنين قبل نصف شعبان مثلاً بجملة صوم يوم الشك اذا وافق ذلك فيه نظر وقياس كلامهم في الحضي وغيره نعم الآن يفرق ثم رأيت الزركشي قال لم يتعرضوا لضابط العادة ثم أبدى احتمالين تقديرهما بجملة أو بالعرف اهـ بقى انه لو اعتاد صوم شعبان أو نصفه الثاني مع اليوم الذي قبله فهل له الاعتصام على صوم يوم الشك لانه من جملة العادة فيه نظر فان صام ذلك مع النصوبه أيضاً فليتأمل فان الظاهر ان ذلك صحيح إذ كل يوم من نصفه الثاني صار عادته ولو تقدمت هذه السنة واختلفت عادته اعتبر عام آخر الاعادات

ببحث يتولد من تحريم سم  
 الشك في الزيادة يظهر  
 وأما قول الرضا الذي  
 يتحدث فيه بالزينة من  
 بطن صدقه فهو مخالف  
 لعبارة أصله وتجب كون  
 شخصه بمنته على ذلك وهي  
 إذا وقع في اللسان أنه رؤى  
 ولم يقبل عدل آثاراً به أو  
 قاله ولم يقبل الواحد أو قاله  
 صدقه من النساء أو العبد  
 أو الفساق ووطن صدقهم  
 انتهت فطن الصدق عما  
 استمر طرقي قول غير الأهل  
 لأن النعت قال به أنه  
 لا يشترط فطن صدق بل  
 وتلك كذا كونه (بروثة)  
 أي بان الهلال رؤى له  
 وأن الحق الفقيه على الأوجه  
 ولم يعلم من (أو أوشهد)  
 أي أخبره لا يشترط ذكر  
 ذلك عند الحاكم ومن غير  
 أصله يقال (جماعة) أو  
 عبيد أو نسوة أو أساق ووطن  
 صدقهم أو دل ورد وكفى  
 اثنتان من كل على ما أخذ من  
 كلام الرضا وشترط  
 العدد هنا بخلاف ما صرفي  
 النسبة احتياطاً فيها فان  
 فقد ذلك حرم صوم من كونه  
 بعد الصفا لكونه يوم  
 شك يوم أول البابان من  
 اعتقد صدق من أخبر من  
 هو لا زمة الصوم ويقع  
 عن رمضان وقد جعوا بين  
 ما أوهمه كلام من التنافي  
 ثم وفي النسب وهما باور  
 كبير ذكر تمام ما فيها  
 شرح العباب ومن أحسنها

الشك فالظاهر أنه يجوز له صومه ولا ضرر فقال فطوره لأنه سبق له صومه بعد النصف وذلك كافٍ وذلك ما ظهر  
 في الآت ولعمارة أدنيه علماً أو قلنا شهد به وهذا مخالف لما عرفت عن عشي وفيه ما وافق هذا  
 الاطلاق (قوله) بحث يتولد من تحريم الشك الخ هل يعتبر الشك هنا والظن فيما يأتي بالنسبة لكل أحد  
 حتى لا يحرم صوم من حيث يوم شك على الخالي عنه الظاهر نعم وإنه حتى كلام الأثرى المنقول في  
 النهاية بخلافه بصرى أقول بل وجوبه ما كرم من الشك والظن بالنسبة لكل أحد من المحال العادي كجوه  
 ظاهر (قوله) وأما قول الرضا الخ أي بدل قول المصنف إذا تحدث الخ (قوله) من بطن صدقه (معناه) من  
 شأنه أن بطن صدقه بأن يكون حاله مما يصلح فطن صدقه لكن لم يظن احترازاً عما ليس كذلك فان تحدثه  
 لا يؤثر شيئاً ولا شكاً ولا حشداً فلا إشكال على الرضا ولا عيب في سكوت شرحه فلي تأمل سم (قوله) وهي أي  
 عبارة الرضا (قوله) ووطن صدقهم انتم وقول الرضا ووطن صدقهم بحمل عوده إلى الجسيم بل هو الظاهر  
 بناء على ما صرحوا به في الوصف من أن القيد الأخير يعود على جميع الجمل المتقدمة عليه فلي تأمل ثم رأيت  
 الفاضل المحشي قال قول الرضا ووطن صدقهم معناه ما من شأنه الخ بصرى (قوله) على الأوجه أي خلافاً  
 لما صاحب الجوهري حيث شبهه بعدم اطباقه نهاية ومعنى (قوله) أو نسائه إلى قوله وقد جعوا في أنها يتولد من  
 الأقوال واشترط العدد في (قوله) ورد أي على المرجوح السابق عشي أي أولاً ثم (قوله) وكفى  
 اثنتان الخ ومنهما الواحد كما يأتي عشي (قوله) احتياطاً فيهما يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه  
 أن وجد المجرز لاحتياط بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عداً حاز الصوم مطلقاً والام يجر مطلقاً سم ولك  
 أن تعجب بأن المراد كونه غير محتاط بالعبادة وتجرعها (قوله) وقد جعوا الخ قال الأثرى يجوز أن  
 يكون الكلام في يوم الشك في يوم الناس لا في أفرادهم فيكون شكاً بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم وهو  
 أكثر الناس دون أفرادهم من اعتقد صدقهم الأثرى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من رآهم من الفساد والعبد  
 والنساء بل هو رمضان في حقيقه قطعاً وهو حسن جداً سم وقوله اعتقد أراد به ما يشك الظن بدليل أول  
 كلامه ووافقه الأثرى المعنى فقال نعم من اعتقد صدق من قال أنه رآه سم كرجح عليه الصوم كما تقدم  
 عن البغوي في طائفة أول الباب وتقدم في اثنتان محبة التقد أي الظان بذلك وقوله الصوم عن رمضان  
 إذا تبين كونه من قال الشارع فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع الثلاثة أي لأن يوم الشك الذي يحرم  
 صومه هو على من لم يظن الصدق هذا موضع وأما من ظنه أو اعتقد صحته النية وجب عليه الصوم  
 وهذا موضع وإن في هذا رد على قول الأسوي أن كلام الشيخ في الرضا وشترط من المذهب متناقض من ثلاثة  
 أوجه في موضع يجب وفي موضع يجوز وفي موضع يمنع (قوله) ما قد منه في بحث النية حاصل ذلك وما  
 اختاره الشارع من أن ظن صدق هو لا يصحح لنية فقط ثم إن تبين كونه من رمضان بشبهه أو معتبره مع  
 صومه اعتماداً على هذه النية وإن لم يتبين فهو من صوم يحرم صومه هذا إذا لم يعتد صدقهم فإن اعتقد ذلك أن  
 وقع الجزم بغيرهم مع الصوم اعتماداً على ذلك وشدي (قوله) لا تأخذ بنا إلى قوله وقضته في النهاية والغني  
 (قوله) لا تأخذ بنا في الخ أي فلا يكون هو يوم شك بل يكون من شعبان لغيره للمل ولا أثر لظننا ولا يتسبوا  
 السجواب لبعده عن الشمس ولو كانت الشمس مصيرة فترأى الناس فلي تحدث برؤيه من غلب يوم شك وقيل

(قوله) عن الرضا من بطن صدقه معناه من شأنه أن ظن صدقه بأن يكون حاله مما يصلح فطن  
 صدقه لكنه لم يظن احترازاً عما ليس كذلك فان تحدثه لا يؤثر شيئاً ولا شكاً ولا حشداً فلا إشكال على الرضا  
 ولا عيب في سكوت شرحه فلي تأمل (قوله) احتياطاً يتأمل معنى الاحتياط بالنسبة لما هنا فانه وجد  
 الجوز لاحتياط بعد النصف من نحو وصل بما قبله أو عداً حاز الصوم مطلقاً والام يجر مطلقاً (قوله) ورد أول  
 البابان من اعتقد صدق من أخبره وهو لا زمة الصوم ويقع عن رمضان وقد جعوا الخ قال الأثرى  
 يجوز أن يكون الكلام في يوم الشك في يوم الناس لا في أفرادهم فيكون شكاً بالنسبة إلى غير من ظن صدقهم  
 وهو أكثر الناس دون أفرادهم من اعتقد صدقهم الأثرى أنه ليس بشك بالنسبة إلى من رآهم من الفساد والعبد

ما قد منه في بحث النية وليس احتياطاً في غير ذلك (لأنه بعد ما فيه ما كمال العدد كما

هو يوم شلتو كان في السماء قطع سحاب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يتحقق تحتها لم يحدث بؤيته  
فقبل هو يوم شلت وقبل لا قال في الرخصة الأصح ليس بشك نهاية قال عس قوله مر وقيل هو يوم شلتا نظر  
ما فائدة الخلاف مع أنه يحرم صومه على كل تقدير إذ فرض أنه ليس بشك هو يوم من الصف الثاني من  
شعبان وصوم حرام ثم رأيت سم على شرح البهجة قال ما نصه قوله وإذا انتصف شعبان حرم الصوم الخ وهذا  
قد وجب لأنه لا خصوصية ليوم الشك لأنه مع الوصل عما قبله يكون صوم يوم الشك وغيره ومع عدم الوصل  
يختص صوم كل واحد منهما إلا أن جعل الخصوصية أنه عند عدم الوصل يحرم صوم يوم الشك من جهتين  
بخلاف غيره فلنأمل اه وقد يقال أيضا فائدة الخلاف تظهر في التعاليق كقولنا ان كان اليوم القلاني يوم  
شك فعدي خواتمه فيؤخذ بذلك حديث قلنا انه شك عس قول المتن (ويسن تحجيل الفطر) أي يتناول  
شيء كخلى الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التحجيل بالجماع وهو محتمل لما قبله من اضعاف القوة والضرر  
شرح مر اه سم قال عس قوله مر وهو محتمل معتمداه وقال الرشدي وقضيته أي ما في الخلى ابراه أيضا  
عدم حصولها بالاستقاة أو ادخال نحو وجود في أذنه أو اصابه أو نحو ذلك وان كان ما ذكره من زمن التعليل  
يأتي ذلك اه وقال الشارح في الاعباب ما نصه عسر أي المصنف كالمعول يتناول الفطر لأنه أظفر بالغروب  
وقضيته حصول أصل السنة فسر أو للمنافاة للصوم كالجماع اه وجع شعبان ما نصه فان بعد الاجتماع أظفر  
عليه وقول بعضهم لا يسن الفطر عليه محمول على ما إذا وجد غيره اه قول المتن (تحجيل الفطر) ينبغي من ذلك  
ولو ما بالاطر يق ولا يتقرر مروه به بأخذ المجاز كرو ومن طلب اكل كل يوم عيسد الفطر قبل الصلاة ولو ما  
بالاطر يق عس (قوله اذ اتقن الغروب) خرج به ظنه باحتمال فلا يسن تحجيل الفطر به وظنه بلا احتياط  
وشك في حرمه مما كثر ذلك معني وإيعاب وأسوي شرح بافضل وقال في النهاية وبحل النيب اذا تحقق  
الغروب وظنه بأمر اه قال عس قوله مر أو ظنه بأمر قد يتخالف ما تقدم من الاختلاف في جواز الفطر  
اذا طعن الغروب والاجتهاد وهو مقتضى لنسب التأخير اه عبارة الكردى على بافضل هذا أي عدم سن  
التحجيل مع عدم تيقن الغروب هو المر وفني كلامهم وعبارته شرح نظم الزيد ليعمال الرمي وخرج به علم  
الغروب وظنه فلا يسن اسراع الفطر به ولكنه يجوز والخ ووقع له في النهاية وبحل النيب اذا تحقق الغروب أو  
ظنه بأمر انتهى اه (قوله وتقدمه على الصلاة) ينبغي أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأحرم الامام أو قرب  
احرامه وكان يحتملوا أظفر على نحو الأمر بين أسنانه ونحشى سبقة إلى جوفه ولو اشتغل بشغل ففاته  
الجماعة أو فضله أو الوقت أو تكبير الاحرام مع الامام فيجب هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا  
لا ينافي أن المطلوب من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الأفضل مثلاً وتعرضوا لغيره  
الواحد منهم مثلاً ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعم تتوق نفسه الى الان التوقان غير  
لازم هناك من اعتدله سم (قوله التحليل للصبي لا يزال الناس الخ) زاد الامام أحمد وأخر السجود ولما  
في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى وكثير من المبتدعة كالشيعة بؤثره الى طه والجماع يعاب وكذا في المغنى  
الاوله وكثير الخ (قوله ليس الخ) ويكره أن يؤخروا عن قصد ذلك ورأى فيه فضيلة ولا فلا بأس به نقله  
والنساء مل هو رمضان في حقهم قطعاً اه وهو حسن جداً (قوله في المتن ويسن تحجيل الفطر) أي يتناول شيء  
كخلى الجواهر وقضيته عدم حصول سنة التحجيل بالجماع وهو محتمل لما قبله من اضعاف القوة والضرر شرح  
مر ويكره تأخير الفطر ان قصد ذلك ورأى ان فيه فضيلة ولا فلا بأس به كخلى المجموع عن نص الام شرح مر  
(قوله وتقدمه على الصلاة) ينبغي أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأحرم الامام أو قرب احرامه وكما بحث  
لو أظفر على نحو الأمر بين أسنانه ونحشى سبقة الى جوفه ولو اشتغل بتنظيف ففاته الجماعة أو فضله أو  
الوقت أو تكبير الاحرام مع الامام فيجب هنا تقديم الاحرام مع الامام وتأخير الفطر وهذا لا ينافي ان المطلوب  
من الامام والجماعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا الأفضل مثلاً وتعرضوا لغيره الواحد منهم مثلاً  
ما ذكر قدم الاحرام ولا ينافي كراهة الصلاة بحضرة طعام تتوق نفسه الى الان التوقان غير لازم هنا ولا ما

(ويسن تحجيل الفطر)  
اذ تيقن الغروب وتقدمه  
على الصلاة الغير الصبيح  
لا يزال الناس بخبر ما عدا  
الفطر ويسن كونه وان  
تأخر كما فادته عبادة الله  
(على غير)

وأفضل من قرطوب وجدنا صاحب كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر قبل أن يصلي على رطلين (٤٣١) قال لم يكن قولي غراباً كان لم يكن

في الجموع عن أنزل الأم وفيه عن صاحب البيت أنه يكره أن يتمضمض أي بعد الغر وبجاءه وبعده  
وان شربه وبقاها الأضر وقال وكله شبه بالسؤال لصاحبه بعد الزوال لكونه زيل الخلف اه وهذا كما  
قاله الزكشي انما ياتي في القول بان كراهة السؤال لا زواله وبوالا كثرون على خلافه في رواية يعاب  
وأسنى وكذا في النهاية الآية عقب كلام الزكشي بأنه رد بان الظاهر تأويله بمطلق موضوع الفرق بينهما اه  
وفي سم بعد توضيح الرد تأييداً مناصاً ولو حمل الكراهة على مضمضه مطلقاً لكان الخلف بان انما شئت على  
بحر بل المانع في القدم وأما كراهة شربه ثم قؤه فيمكن أن يوجه بان فيما ضاعا للصائم والمطلوب تقويته اه  
وقال عرش قوله مردل موضوع الفرق الخ أي هو أن السؤال مستحب ولا يكره إلا لسبب وقد زال بخلاف  
المضضة فانها ليست مطلوبة فازالة الخلف به تعدى بمباحث لا غرض اه (قوله وأفضل من الخ) أي يومئ  
الجموع أيضاً عرش (قوله كان صلى الله عليه وسلم الخ) بدل من ما سم (قوله فان لم يكن) أي الرطب (قوله حسا  
الخ) الحسوة الصبر عرش أي شرب الماء شيئاً قشياً كدري (قوله وقضيت) أي الحديث المذكور (قوله ولو قيل  
بالإخاف في الأول الخ) اعتمد شيخنا فقال وقد قدم على التبر الرطب في معناه الجموع ثم البسمة الماء وما فرغ من  
أول من غيره وبعده الماء الخلود وهو ما نسبته لكونه قريباً من اللبن والعسل واللبن أفضل من العسل واللحم  
أفضل منهما ثم الخاوي وهي الخلاوة المعروفة بالمعولة بالز ولذا قال بعضهم

فمن رطب في البسرة التبر وضم \* فليحفظ ثم حلوى إلى الفطر

اه وفي تقدم البسرة على التبر الوارد وقت قوله عرش ينبغي أن يقدم العسل على اللبن لانهم نظروا للعاف في هذا  
المحل بعد فطر التبر والماء ونحوهما مما ورد اه (قوله ولا يتيسره الخ) عبارة النهاية والخفي والابان لم يجد  
فناه اه قال الرشدي قوله مردل لم يجد فضيته أنه لو فطر على الماهم وجود التبر لم تحصل سنة الفطر على  
الماء فليراجع اه أقول بصرح بخلافه قول الشارح لا يخفى أنفاً كالتبر المذكور الخ (قوله أحدهما)  
أي الرطب والتبر (قوله وأخذته) أي من الخبر (قوله وغيره) أي ابن حزم يعاب (قوله وجوب الفطر على  
النهر) أي إذا وجد (قوله والتبث الذي أقاده المن) وجه فادته أن التبر اسم جنس جبي وأقل ما ينطق عليه  
ثلاث وفي بحث لأن التعبير باسم الجنس الجلي لا دلالة له في طلب خصوص التبث إذ مقاده ليس إلا الجمع  
وهو صادق بغير الثلاث فليتامل سم ولأن تحميم بان مراد الشارح من التبث عدم التقصص عن الثلاث  
(قوله والخبر في السك) المستبرأ تحميد على الجمع لا على خصوص التبث ثم رأيت الفاضل المحشي به عليه  
بصري (قوله والخبر في السك) أي وهو فضية تقصص الشافعي في أنه تعالى عنه في حمله وجسم مع الأصحاب ولا  
بناقه تعبيراً آخر من أنه لا يلبس أصل السنة وهذا أي التبث كالماء يعابون به وفي (قوله شرط لا كمال  
لسنة لا أصلها) أي يحصل أصل السنة فواحدة من التبر ونحوه وكذلك بالتبث وأما كماله فحصل بالثلاث  
فما كثرت من الأول نأثر شيخنا (قوله كالتبر الخ) خلافاً لظاهر منيع النهاية والخفي كما مر عن الرشدي (قوله  
المذكور) أي في التبر والخبر (قوله فحصل أصلها الخ) اه هذه السنة الخاصة بالأفصل سنة التبر يحصل  
بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنوع ملح وماه ملح فلو كان يوجب ترايب ويحجر لا يضر والحصول محتمل سم على  
جج أمه كرهه المصنف لوجه بان الغرض المطلوب من تحمل الفطر أن لا يحرقه الصوم بما يصلح البدن وهو  
منتفع من ذلك مع أن قول التراب والمردم انتفاء الضرر ومكره ولا ينبغي حصول السنة به عرش (قوله وجد  
عندهم) (قوله كان رسول الله الخ) بدل من ما (قوله والتبث الذي أقاده المن) وجه فادته أن التبر اسم  
جنس جبي وأقل ما ينطق عليه ثلاث وفي بحث لأن التعبير باسم الجنس الجلي لا دلالة له في طلب  
خصوص التبث إذ مقاده ليس إلا الجمع وهو صادق بغير الثلاث فليتامل (قوله فحصل أصلها) أي هذه  
السنة الخاصة والأفصل سنة التبر يحصل بغير الثلاثة كما هو ظاهر وفي حصوله بنوع ملح وماه ملح فلو كان  
يوجب ترايب ويحجر لا يضر والحصول محتمل وذهب أي الجموع عن صاحب البيت كره أن يتمضمض من جاءه وفيه  
وان شربه وبقاها الأضر وقال وكله شبه بالسؤال لصاحبه بعد الزوال لكونه زيل الخلف اه وقول

الإله التي على جفاتها يحضر من جني الصبي الذي تمثله في ثوبه ثم يسلمون عليه فإذا أخذوا النعل منه فحقوا السوف فثبت ما زعمهم المأثور

وهذه شبهة قوية في أي ولا تنافي بينهما ولهم الآية في الإجابة أنه لا يصير شركا بعبود الله اتفاقا قالوا أناسم ذلك ومع ذلك نقول أنه بافعلى ملكه وهو لحظ الشبهة في عرض أن الشؤذ (٤٢٢) من غير ذلك الوجه فله من حيث إيجابه تقديم الماء مطلقا وصريح كل منهم كالخبرين ندب

التر قبل الماء حتى يكة  
وقول الحب الطبري بسن  
له القطر على ما ذكره من ولو  
جمع بينهما وبين الترففس  
مردود بأن أنه فمتخالفة  
لأن الماء كور وأخره  
استدراك زيادة في السنة  
الواردة وهذا مما يتعدان إلا  
بأنه لا يرد أيضا بأنه على  
الله عليه وسلم فلم يكة عام  
الغرض أي أمان من رمضان ولم  
ينقل من في ذلك ما يخالف  
عاده المستقرة من تقديم  
التر فدل على علمه ما يحتث  
والا لنقل وحكمته أنه لم  
تسمه نافع من التلضعف  
البصر الجاصل من الصوم  
لاخرجه ضلالت العذات  
كانت ولا تقتضى للأعضاء  
الرئيسة وقول الأطباء أنه  
يضعفه أي بتسد الدامة  
عليه والتي قد ينفع قلبه  
ويصير كسيرة ومصر يحهما  
أيضاله لاش بعد الترفير  
الماء ففسول الروايات  
فقد الترفير لخال أو خضعف  
والاذري الزبيب أخو الترف  
وتما ذكره لتسره غالبا  
بالمدينة كذلك في بسن  
السحر وكبائله لم اصح  
أنه من سنن المرسلين  
(تنبيه) \* أجمعوا على أن  
الصوم ينقضى ويتم بتمام  
الغروب وعلى أنه يدخل  
فيه بالتفجير لثاني وما نقل

(الح) أي التحجيل مع وجود الباقي منها (قوله ولا ينافيه) أي الجواب المذكور (قوله في الإجابة) أي  
باب إجابة الموات (قوله ومع ذلك) أي التسليم (قوله وهو لحظ الشبهة) قد قبل للاعتبار بمثل هذه الشبهة  
القطر بطريقنا من ملكه ورضاه بأخذه فأتامل على أنه يقطع عادة في الغالب بأن ما يأخذ من خالص المباح  
سم (قوله كالخبرين) أي المار من آتفا (قوله حتى يكة المالح) وقفا للنهاية والغيث (قوله بسن له) أي بأن يكة  
أولن وحدهما من صوم ولو في خارج مكة (قوله ولو جمع بينهما وبين الترف) لعل المراد الجمع على وجهي دخلائه  
الباطن معا فأتامل سم (قوله بأن أنه فيسه متخالفة للنص) عبارة عن المفسر والاعباب لأنه متخالف للأخبار  
ولالمعنى الذي شرع القطر على الترف لاجله وهو حفظ البصر فان الصوم يضعف الترف ويده وإن الترف أفاضل  
الحمد رفان وجدتهما لالحصول الغذاء والأشرب ما هناك من بقايا الطعام وهذا لا يوجد في ما ذكره من صوم  
الجمع بينهما يارد على السنة الواردة وهي قوله صلى الله عليه وسلم إذا كان أحدكم صائما فليحفظ بصره على التمر  
فإن لم يجد التمر فعلى الماء فإنه ظهور وراه الترمذي وغيره وصححه والاستدراك على النصوص بغير دليل  
مجموع وانظر كيف سار عننا رسول الله صلى الله عليه وسلم اه (قوله للنص المذكور) أي في قوله وصريح  
كلهم (الح) (قوله وهما) أي بخالفة النص والاستدراك (قوله وردا) أي قول الحب الطبري (قوله  
فدل الح) أي عدم نقل ذلك (قوله والا) أي وإن نالها (لنقل) أي توفى الدواعي على نقل مثله ليعاب (قوله  
وحكمته) أي أيثار التمر (قوله أنه لم تسمه نافع) عبارة في الاعباب والقصد بذلك كما أقاده الحب الطبري أن  
لا يدخل أولًا في صوم فسمه نافع النار وكأنه أخذ هذا محافيا من أكل الحلي أنه يتعجب أن لا يقطع شيء من سمنه  
النار وقد كرمه مسدينا اه (قوله لاخرجه المالح) لا يظهر وجهه عليه إلا في الأولى وأخرجه المالح باله طاف كاس  
عن المعنى ولا به (قوله والا) أي وإن لم توجد في المعدة فضلات كانت من قبل فلتغذيه (الح) (قوله لا لأعضاء  
الرئيسة) وهي القلب والمغنا والكبد والاشنان كردد (قوله وقول الأطباء المالح) جواب عما رد على قوله مع  
أنه لا تضعف البصر (قوله أي عندنا) أي عندنا الأطباء (قوله ومصر يحهما المالح) أي الخبرين  
كردد (قوله والأذري) أي قول الأذري (قوله وانما ذكره المالح) أي ذكره صلى الله عليه وسلم التمر  
(قوله كذلك) أي ضعيف كردد (قوله بسن المصور المالح) كان الأولى وآخره وذكره قبل المثل الثاني  
بكي للنهاية والغيث (قوله وعلى أنه) أي الصوم ويحتمل أن التمر للصائم (قوله أنه) أي الدخول في الصوم  
(قوله فيما يظهر المالح) تنازع فيه الطالع والغروب (قوله في خبر مسلم المالح) أي في شرحه وبنايه (قوله فقد

الركزي أنه انما يتأخر على القول بأن كراهة السؤال لا تزول بالغر وب والاكثر ون على خلافه رويان  
الظاهر تأتبع مطلقا لوضوح الفرق بينهما كذا في شرح مردود في موضع الرد باننا خلوف بعد الغروب لم يكن  
من آثار الصوم كرمها هو مظنة إزالة الحاجة لا يطلب الذي تطهارة وهو الضميمة وهذا ينافي السؤال لأنه  
مطلوب كي في وقت الإصام بعد الزوال فاذا غربت الشمس رجع السؤال إلى أصله من الطلب والضميمة  
غير مطلوب بتغنا ولا يحتاج إليها وهي مظنة إزالة آثار الصوم فكرهت وقضت هذا كراهة التمتعض وإن لم يجمع  
بل ابتلعه وهو محتمل وهل محل الكراهية في مضضض مظنة إزالة الخلوف إن اشتمل على خير لنا ما في  
القوم وأما كراهية شره ثم تقيوه فيمكن أن وجه بان فيه ضامعا فالصائم والمطلوب تقيونه (قوله وهو لحظ  
الشبهة) قد قبل للاعتبار بمثل هذه الشبهة لقطع بطريقنا من ملكه ورضاه بأخذه فأتامل على أنه يقطع  
عادة في الغالب بأن من يأخذ من خالص المباح (قوله ولو جمع بينهما وبين الترف) لعل المراد الجمع على وجه  
يدخلان به الباطن معا فأتامل (قوله وحكمته أنه لم تسمه نافع من أكله لضعف البصر المالح) لا يقال هذا المعنى

عن بعض السافاته بالاسفار أو طوع لشمس زلة فيجعله على أن المصنف نازع في صحة الثاني عن قوله قال أصحابنا  
و يجب مسك جزء من الليل بعد الغروب ليحقق به استكمال النهار أي فليس بصوم شرعي ويعتبر كل محل بطالع غير دوش وب تسمه فيما  
يظهر لنا في نفس الأمر قال العبد في خبر مسلم أذا غابت الشمس من ههنا وأقبل الليل من ههنا فقد

أظهر الصائم أي حقيقة انما ذكره من ان ابن عمر وعنه عن العيون لا يكفي لانها قد تغيب ولا تكون غير متحققه فلا بد من اقبال الالباب أي دخوله (وتأخير السجود) لان الامتلاء بالزوال في غير آخره واما احدى وس كونه بتأخير فيه (٤٢٣) وهو بضم السين لا كفي في المعنى

أظهر الصائم) معناه انقضى صومه ومات ولا وصلا لا أن بأنه صائم لأنه بغير وب الشمس خرج النهار ودخل الليل والليل ليس بمحصول للصوم شرح مسلم (قوله انما ذكره من ان ابن عمر وعنه عن العيون لا يكفي الخ) أي مع أن كلامها مستلزم لا آخر (قوله ليس ابن عمر وعنه عن العيون لا يكفي الخ) عبارة شرح مسلم لانه قد يكون في واد ونحوه بحيث لا يشاهد غير وب الشمس فيعتمد اقبال الظلام وادبار الشبه اه (قوله لان الامتلاء الخ) أي لانه أدى الى التقوى على العبادة وضع تسخير نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قتالي الصلاة وكان قد رما بينهما خمسين آية وفيه ضبط لا قدر ما يحصل به سنة التأخير ثم آية (قوله تسخير) عبارة شغفنا بما ينسب الفطر عليه اه (قوله وهو بضم السين) الى قوله واستظهره في المعنى الا قوله وبه رد الى المتن والى قوله وقد رد في النهاية الا قوله وجهان الى تأسيس وقوله ولعلم الى المتن (قوله بضم السين الا الخ) وهو المراد هنا وان قيل أي كثر اوابية الفتح فقد قيل الصواب الضم اذا احوو البركة في الفعل حقيقة وما أيا كقول سبحانه (قوله حينئذ) أي في يوم السبت (قوله أصل سنته) أي السجود رمغى (قوله ولو يجزعهما) ربطه بقوله محل تأمل عبارة النهاية وبجمل يقليل المطعوم وكثيره تسخير واولو يجزعهما اه (قوله والذي يقعا ثم الخ) وقد يقال انه لهما معنى (قوله التقوى) ينبغي ومخالفتهم أيضا سم (قوله وبه رد الخ) أي بهذا الجمع (قوله قول جمع متعين الخ) وأفهم النهاية بغيره في محل استنباطه اذ ارجى به منصفنا الخ اه قال الرشدي قوله وبجمل استنباط الخ انظر مع ما مر ويأتي من حصول السنة بالقليل كالسكر اه (قوله ولعلم لم يرو واحد الخ) هذا ليس ناصيا في ذلك بل لا يخفى سم وقد عنع (قوله تركه) أي السجود (قوله يجزعهما) على ما لا يصح على الله عليه وسلم الخ لم يران ان يرضى الله تعالى عنهما ذلك خصوصا صلى الله عليه وسلم فكان نواصل وواصل مرة تسعة عشر يوما ثم أظفر على سنين ليلين اعضاءه ومصر ليقوموا ليلين لانه أشف غداه أيضا قال الانري ولو قيل بخصه التحريم عن ينشر به بخلافه في غدا والمعارف الالهية لم يعدا يعاب (قوله بين صومين) أي فرضين أو فئتين أو مختلفين يعاب ونهاية ومعنى (قوله شرعين) قال الاسنوي وتفسير الراقي أي وغيره بأن الصوم يومين يقتضي ان المأمور بالامساك كل كل النسبة لا يكون امتناعه ليلان تعاطى المفطر وصلا لانه ليس بين صومين الآن الظاهر أنه حوى على الغالب انتهى اه نهاية زاد المعنى وهذا ظاهر لان تحريم الوصال للضعف عن الصيام والصلاة وسائر الطاعات وهو حاصل في هذه الحالة اه قال ع ش قوله مر نه حوى على الغالب أي فلا فرق في حرمة الوصال بين كونه بين صومين أو لا اه عبارة اليعاقبة عن في المجموع البيومين ثاروه بالصومين أخرى لبيان أن المراد بهما وجوده وصوم فيهما أو حقيقة وحينئذ فلا يحتاج لقول الاسنوي الخ اه (قوله قال جمع متقدمون الخ) معند ع ش (قوله فيزول بجمع الخ) وهذا هو الظاهر رمغى ويعاب وظاهر كلام النهاية بقا عتاده اه أيضا (قوله في الاول) أي التعليل بالضعف (قوله ندبا) الى قوله فان اقتصر في المعنى الا قوله حتى المباحين الى وجميع جوارحه وقوله كما دلت الى وجه الخ (قوله حتى المباحين) أي كالكذب لما جعلن اصلاح البن وغيره والغيبة انصواظ كبرى على بافضل (قوله وجميع جوارحه) الى قوله فان اقتصر في النهاية الا قوله كالدلت الى وعن نحو الشتم (قوله

موجود في ما من مزمم أخذ من الخبر الوارد بأنه لا شرب له فنبهني أن يساوى التمر ولا يتقدم عليه لا تقول أما أولا فلا يلزم وجود هذا المعنى فيه والا فاحتمل له بخصوصه بغير ذلك لا يقتضي مساواة ما طلبه الشارع بخصوصه مع احتمال انه من التأثير في هذا المعنى ما ليس بالمزمرم وأما ثانيا فقد يكون وجود هذا المعنى فيه من جهة تركه في التمر من جهة تناسله وضعه لهذا النفع فهو أبلغ فيه (قوله والذي يغيبه) أي الحق من يتقوى به التقوى) ينبغي ومخالفتهم أيضا (قوله ولعلم لم يرو واحد) حديث تسخير واولو يجزعهما اه ليس ناصيا

الاصحاب كالصريح في الاول (واضح) ندبا من حيث الصوم فلا ينافي وجوده من جهة أخرى (لأنه عن الكذب والغيبة) حتى المباحين بخلاف الواجبين لا تقتضي سقوطه وكثيره شعوا عليه

وجميع جوارحه عن كل محرم (٤٢٤) خبر البخاري عن لم يدع قول الزور والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه ونحو الغيبة

المحرمه يعطل فواب صومه كما  
دلت عليه الاخبار ونص  
عليه الشافعي والاصحاب  
وأقرهم في الجموع وبه  
يرد بحث الأذري حوله  
وعلمنا ثم معنيته أي أشدنا  
مما قاله المحققون في الصلاة  
في المنصوب وقال الأوزاعي  
يعطل أصل صومه وهو تناس  
مذهب أحمد في الصلاة  
انصوب وخبر جيس يعطون  
الصائم الغيبة والندبة  
والكذب والقسوة والتأنيب  
الفاخرة باطل في الجموع  
قال الماوردي وبشرط  
محتمه فان اراد إعلان التواب  
لا الصوم نفسه قال السبكي  
ومن هنا حسن عدل احتراز  
نفسه من أدب الصوم دون  
كان واجبا مطلقا اه  
نحو الشتم وبالحق فان  
شبه أحد فليقل ولو في نقل  
إلى صائم نصيب الصبيحتين  
بذلك أي يقوله في نفسه  
تذكر الهيا ولسانه حيث  
لم يفتن ويا هر تين أو ثلثا  
زجرا لنفسه فان اقتصر  
على أحدهما فالاول  
بلسانه (و) ليس من ثياب  
أبواب (نفسه من الشوائب)  
المباحة من مصروع وبشر  
ومشوم كفتار ويحان أو  
مسبل قال الترمذي بكراهة  
نظروا وخبر غيره بكراهة  
شم ما يصل رحمه لئلا يه  
ملبوس فان ذلك سر الصوم  
ومقصوده الاظلم ليشرع  
للعبادة على وجه الاكل

وجميع جوارحه) عطفت على قول المتن لسانه سم (قوله ونحو الغيبة المحرمة الخ) أي دون المباح من ذلك فلا  
يحيط فواب الصوم وان ثبت تركه كرهى على الأفضل (قوله يعطل فواب صومه الخ) ولو اغتاب أي مثلا وتاب  
لم تؤثر التوبة في المقص الحاصل بل في رفع الأثم فقط قاله السبكي فقها وجرى عليه الخادم وكذلك المحرم  
لو ردت ثم تاب لا يمكنه أن يقول عادجه كلالا ولا فرق في التوبة بين أن يكون قبل القضاء من الصوم أو بعده  
أعاب وفي عيش من غير مثله (قوله وبه رد الخ) أي بما ذكر من الاخبار والنصوص (قوله حصوله) أي  
التواب (قوله ما قاله المحققون الخ) وهو حصول التواب المصلي في انصوب لكن يأتي في الردة ما يخالفه  
والظاهر أنه لم يردى (قوله يعطل) أي ارتكاب الصائم محرما (قوله وخبر جيس الخ) مبدأ أخرجه قوله  
باطل (قوله ومن هنا) أي بطلان تواب الصوم ونحو الغيبة (قوله وان كان الخ) أي الاحتراز عن ذلك (قوله  
مطلقا) أي على الصائم وغيره (قوله وعن نحو الشتم) عطفت على قول المتن عن الكذب (قوله تذكر الهيا) أي  
لنصوب ولا تشام فتذهب تركصومها أسنى وأعاب إذا ماغنى فائدة شل أكتهم من صبي كبر وحدث ابن آدم  
من عيب فقال بهي أكثر من أن تحصى والذي أحصيه منها ثمانمائة ألف عيب ويسترجع ذلك سقط  
اللسان اه (قوله ولسانه الخ) وهو أي الجمع بين قلبه ولسانه (فائدة) قال ع في فتاوه به الحديث في  
جواب هل الذكر اللسان أفضل أو غيره مما نصه والذكر أنفي قد يطلق ورأيه ما هو لا بالقلب فقط وقد رأيه  
ما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومخير الذكر أنفي أي لا ينظر قاله الرافعي وأما  
حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد بذكر لسانه وإنما العبرة بما في قلبه من أن جماعة من أئمتنا وغيرهم يقولون لا  
توب في ذكر القلب وحده ولعل اللسان حيث لم يسمع نفسه يفتن في قوله إلى أنه لا توب عليه من حيث الذكر  
المخصوص أما ما شغال القلب بذلك وما له لعل لسانه واستغفر أنفي شهوده تعالى فلا شك أنه يقتضي الأدلة شياب  
عليه من هذه الحشية التواب الجزيل ويؤيد خبر البرقي الذي اتسمعها لحفلة في يد بلى الذكر  
الذي تسمعهما لحفلة سبعين ضعفا انتهى اه عيش عبارة الشارح في فتاوه به الحديث الصغرى وسئل رضى  
الله تعالى عنه عن قول النووي في آخر مجلس الذكر من شرح مسلم ذكر اللسان مع حضور القلب أفضل من  
ذكر القلب اه فقول يؤخذ من كلامه أنه إذا ذكر الله تعالى لم يدون لسانه أنه ينال الفضيلة إذا كان معذورا أم لا  
وهل إذا قرأ بقلبه دون لسانه من عذر ينال الفضيلة أم لا فأجاب بقوله الذكر بالقلب لا فضيلة فيه من حيث  
كونه ذكر متعبدا بالغة ونحوه فيه من حيث استحضاره إياه من تزيه الله تعالى وإجلاله بقلبه وبما  
يجمع بين قول النووي المذكور وقولهم ذكر القلب لا توب فيه فنفي عنه التواب رأيه من حيث لفظه ومن  
أثبت فيه فواب أراد من حيث حضوره بقلبه كذا كراهة فأمال ذلك فانه مهم ولا فرق في جسم ذلك بين المعذور  
وغيره والله أعلم اه (قوله فالاول بلسانه) فيه تأمل (قوله المباحة) إلى قول المتن والقبلة في المغنى أنما تسمه  
عليه وكذا في النهاية الاقوله كفتار ويحان فان ذلك (قوله من مصروع الخ) أي وملبوس مغنى (قوله  
كفتار ويحان الخ) أي وسماع الغنا مغنى (قوله ولبوس) وبكره ذلك كشرع با محسل ومغنى (قوله  
فان ذلك الخ) أي كفتار جوارحه عن تعاطي ما تشبهه نهاية وأعاب (قوله ليشترع الخ) أي لتكسر نفسه  
عن الهوى وتقوى على حقيقة التقوى وأعاب ونهاية (قوله على وجهه الاكل الخ) قال في: فوا. لا يكره أن  
يقول بحق الخاتم الذي على فتي نهاية وأعاب قال عيش ومثله الخاتم الذي على فم العباد وجه السكر اه أنه  
حافظ بغير الله تعالى وموافاته اه قول المتن (و) يستحب الخ) ولو ظهرت الحاجة أو لفنسا ليلادون الصوم  
وصامت أو صام الجانب بلا غسل صحر رضى مغنى (قوله لئلا يصل الماء الخ) أي وأوذى العباد على  
الظهار وتخرج من خلاف أي هر رضى فثبات لا يصح صومه قال الاستوى وقياس المغنى الاول استحباب  
المبادرة إلى الاغتسال عقب الاحتلام نهارا أسنى ومغنى إذا انتهية ونقل عن أبي هريرة روى عن ذلك اه

الرد عليهم كالحق (قوله وجميع جوارحه) عطفت على قول المتن لسانه

(قوله)

ظاهرا وباطنا (و) يستحب أن يغسل عن الجنابة بالواضئ والنفس (قبل الغيبة) لئلا يصل الماء



الى باطن نحو أنه أودبه وقضيتان وصوله لذلك مغفل وليس عومه مراداً كالمظهر (٤٢٥) أخذنا من أن سبق ما نحو الضميمة

المتروك أو غسل الفم  
الغسل لا يفسد لفساده  
فيحتمل هذا على ما بالغة  
منهى عنها أو نحوها ويكره  
له دخول الحمام من غير  
حاشية لأنه قد يضره فيقطر  
ومن ثم لو اعتاده من غير  
تأذبه البسطة لم يكره على  
ما يحتمل الأذرى (و) بسن  
(أن يجترع عن الجملة)  
والفصل لما فيها (و) عن  
(القبلة) المكره ههنا  
فيها يفسد بها وأعادها هنا  
اعتل به بشأنه لكثرة  
الابتلاء (و) عن (ذوق)  
الطعام وغيره بل يكره  
وقا من وصوله الى حلقه  
(و) عن (الملك) يغض العين  
بل يكره أفضاله يعطش  
ويغفل على قول أبي بكر  
أفقر الملول وتصعب إرادته  
لكن ينقد مرضه والكلام  
في ذلك لم تنص عليه من غير  
بأن مضغ قبل ذلك خي  
ذخبت ولم يثبت أو مضغ  
وقبه ولكن لم يثبت من  
بقه الملول (و) بسن  
(أن يقول عند فطرته) أي  
عقبه (الهم) (ال) قدم افادة  
لكمال الاختصاص أي  
للاعرض والاحد شريك  
(صحت على رزق) أي  
الواصل الى من فضل لا يعوق  
وقوت (أفطرت) لا يتابع  
ولا يضر أرساله لأنه في  
الفضل بل يصل انه وصل في  
رواية وروى أبو داود وذهب

(قوله) الى باطن نحو أنه (الخ) وفيه في أن يغسل هذه ان لم يتبها الغسل الكمال نهاية ومعنى أي قبل الفجر  
بشرق رطل الجنبية ع (قوله) على ما يحتمل الأذرى عبارة لغوية وقول الأذرى هذا ان يتأذى به دون من  
اعتاده من وعلا من الترفه الذي لا ياسب حكمه الصوم اه وفي الاسنى والاعباب والنهاية نحوها قول المن  
(عن الجملة) أي من غير وعكسه شرح بافضل أي ومن غيره (قوله) عن الجملة والقصد أي ونحوهما  
لان ذلك بضعه فهو خلاف الأولى كقلى الجموع وان جزم في أصل الرخصة بكرهه وقال الصالح يكره أن  
يجزم فيه أي من غير (قوله) ما فيها (قوله) بل يكره (الخ) ثم ان احتياج الى مضغ  
نحوه لا يخلط لم يكرهها بواجب قال ع (قوله) ثم ان احتياج الى مضغ لا يقتضيه على ذلك كراهة ذوق  
الطعام لغرض اصلاحه ما يطعمه يبنى عدم كراهته الحاجة وان كان عنده مغفل غير اه لانه فلا يعرف  
اصلاحه مثل الصائم اه (قوله) الى حلقه قضيتان وصوله فها عليه مغفل ولا يبعد فيما احتج الى الذوق  
ان لا يضر سقما الى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار سم (قوله) يغض العين) الى قوله والكلام  
في المغنى والى المتن في النهاية (قوله) السلام (الخ) عبارة والنهاية ومحل في غير ما يفتت ما هو فان تيقن وصول  
بعض جرمه الى الجوف فافطر وحيد بجرم مضغه بخلاف ما إذا شرب أو وصل طعمه أو رجمه لانه يجاور  
وكالملك في ذلك الفصل البان الايض فان كان لو أصابه الماء بسن واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي  
اه قال ع (قوله) مر البان الايض وهو السبي بالشاي وقوله مر لو أصابه الماء به الغم وهو الريق  
أو ما يدخله فلا يباح وقوله مر واشتد أي بحيث لا يغسل منه شيء اه (قوله) أي عقبه) كذا في النهاية والمغنى  
وعبارة الاعباب عقب تناول المغفل قال سام ونصر المقدسي و بسن أن يعقبة الصوم بسن ذوق نفسه  
الأذرى ثم قال وكان وجهه منسحب الغفلة اه (قوله) لا يتابع (و) وأبو داود باسناد حسن لكنه مرسل وزاد  
الدارقطني فتقبل من انك أنت السميع العليم من ثم قال المقدسي في بعده أفطرت سبحانك بحمدك تقبل  
من انك أنت السميع العليم اللهم انك عفو غيب العفو فاعف عني قال المنوفي بسن أن في ذلك آتيت  
وعلى تركه وحلت تجوزت والى أنت باعب (قوله) وروى) الى قوله وغيره في النهاية والمغنى اتوله  
وفي شرح الرضا الى وانك (قوله) وفي شرح الرضا) أي والنهاية والمغنى شرح بافضل اللهم ذهب الخ  
أي زيادة اللهم (قوله) ولم أره في أبي داود) عبارة في شرح الرضا وروى أيضا فحصل أن يقرأ بسنة  
المجهول فلا يلزم كون الراوى أبداود صرى أقول فتصريح شرح الرضا والنهاية والمغنى حيث قال عقب  
قوله المصنف على و ثبت أفطرت ما تصون ذلك لا يتابع وادأوداود مرسل وروى أيضا فحصل الله عليه  
وسلم كان يقول بسنة اللهم ذهب الظاهر وانك الباع وقد ان شاء الله تعالى اه كالمصرح في أن روى بيناه  
الفاعل ويمكن أن يجاب بان أبداود روى ذلك في غير منته أوقبه ونسخته مختلفة (قوله) وغيره) أي غير أبي داود  
(قوله) يا واسع الفضل اغفر لي وودادته صلى الله عليه وسلم كان يقول الحمد لله الذي أعانني فسمعت رزقي

(قوله) أشهد أن لا اله الا الله (الخ) يمكن الفرق بين الماء الذي وقع على خرق الاذن وتل طبعه الى باطنها ولم يثبت عادة  
دفعه عن التل ولا كذلك اذا وضع الماء في نحو القم ويمكن أن لا يفضل فيلتزم الفطر بل هو ما ذكرنا  
تقديم بحث ذلك عن نحو الأذرى في بحث ما بالغة (قوله) الى حلقه قضيتان وصوله فها عليه مغفل  
ولا يبعد فيما اذا احتج الى الذوق أن لا يضر سقما الى الجوف كما يؤخذ مما تقدم في الحاشية عن الأنوار  
(قوله) في المن ذوق الطعام والملك) وحيد في غير ما يفتت ما هو فان تيقن وصول بعض جرمه  
الى الجوف فافطر وحيد بجرم مضغه بخلاف ما إذا شرب أو وصل طعمه أو رجمه لانه يجاور وكالملك في  
ذلك البان الايض فان كان لو أصابه الماء بسن واشتد كره مضغه والاحرم قاله القاضي شرح مر وأقول  
قوله أو وصل طعمه الى آخره فلا يشكل قولهم في الجملة انه يدل على العين لان ذلك علم بغير طعمه  
ولهذا اذا انطلق الغم بالمعنى المركب يربط العلم مع والى العين وانما كتبه ناسخ هذه الفلاة في



(في العشر الاخر منه) فينا كذا كتاب الثلاثة كذا كورة لا يتابع ورجع مصادقة ليله (٤٢٧) القدر افعي مختصره عنه عندنا كذا

أو بفعل محذوف اذا كان نكرة وأما اذا كان معرفة فاجبوهر على امتناع انتصابه وجوز بعضهم باضمار فعل أو على أنما كانوا ناسبا فزالت منزلة الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توسل بظرف أو جلة فعليه اه أي يكفى عبارة المصنف فان الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الحار والجمرد وسم عبارة الرشدي بعد كلامه على أن جميع ذلك في غير ما في عبارة المصنف ما فيها فظاهر أنه يتعين كون ماء موصولة بالحار والجمرد ورضيتها فلا محالة من الاعراب والتقدير لا مثل الاستكشاف الذي في العشر الاخير اه قول المتن (في العشر الاخير الخ) ويسن أن يحكى معتكف الى صلاة العبد وان كان قد تكف قبل دخول العشر نهاية عمارة العباب وينبغي ان يحكى العشر الاخير ان يدخل المسجد قبل غروب الحادي والعشرين ويخرج منه بعد الغروب ليله العدم كمنه الى أن يصلي أو يخرج منه الى المصلى أولى اه قال الشارح في شرحه ويسن ان يحكى يوم قبل العشر لاحتعال النقص فحصل له فضل ذلك اليوم اه (قوله عندنا) أي ما يتفق الشافعية وأما بالنسبة الى اختلاف أئمة الاسلام فهو خلاف طويل ينتظر فامتنع في الأصل وفي نهاية هر العلماء فيها نحو ثلاثين أو لا في بلوغ المرام للعاقل ابن حج اختلف في تعيينها على أربعين قولاً وأوردنا في دفع البراري كرهى على بافضل (قوله أول ليله الخ) أي حاجة لفظاً أول سم (قوله أول يوم احدى وعشرين من مثلاً الخ) هذا الظاهر على قول لزوم ليله القدر بل في العشر الاخير وعدم دوراتها في ليل اليوهل اتفق اصحابنا على لزوم ايضاً فليراجع (قوله سنن) خزانة (قوله أول) عطفي على قوله بحيث وعد ليله

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاه﴾ (قوله في شرط) الى قوله وس الحقة في انها يقولون في الاقوله و يجب الى الاسلام وقوله وأخذ الى المتن وقوله وقيل الى وما تقرر (قوله ومريضاه) أي ما يبغ ترك صوم رمضان نهاية ومعنى أي وما يتسم ذلك من الامساك والتقديس عش (قوله على السكران المتعدي الخ) يؤخذ من قوله الا فوجو بما تقرر على الخ أن الوجوب على المتعدي بسكره وجوب انعقاد سبب بعضي وجوب القضاء عليه فينتدفع التعدي كذلك كان في علمه فلو وجه التقيد بالتعدي فلتأمل والحاصل أن كلام السكر والاعمال يتعدا ودونه ان اسغرق النهار وجب القضاء كسائر الاوقات ولا بد من اتمامها كما علم مما تقدم سم (قوله وأخذ من تكليفه) أي الكافر الاصل (قوله حرمه طعام المسلم الخ) أفتى بالحرمه أخذاً عما ذكره شيخنا الشهاب الرملي لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن في دخول المسجد وان كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاثن في المفسر هو ايانة عليها واضح غش عن البيان (قوله

والنصب ولم تعرض له في التسهيل وتارة يكون الاسم نكرة فتصه على التميز أو بفعل محذوف وتارة يكون معرفة فاجبوهر على امتناع انتصابه وجوز بعضهم باضمار فعل أو على أن ما كافة وان لاسمها نزل منزلة الاستثناء فينتصب على الاستثناء المنقطع قال في التسهيل وقد توسل بظرف أو جلة فعليه اه أي كقولنا يعجبني الاعتكاف أو لاسمها عند الكعبة أي وكل عبارة المصنف فان الظاهر أنه أراد بالظرف ما يشمل الحار والجمرد وكقولنا يعجبني كلامه بالاسم ما يقتضيه قال في التسهيل وان حار أو الاسم بعد لاسمها فبالاضافة وما زاد وان رفع نفسه مستند محذوف وما يعجبني الذي أي أو نكره موصوفة اه قال العلامي وعلى كل من وجهي الرفع والحار ففقهه أي سبب اعرابه لانه مضاف ثم قال في وجهه النصب ما كافة والغصة بناءً على ما في لارجل (قوله كان قاله أول ليله احدى وعشرين) أي حاجة لفظاً أول اه

﴿فصل في شروط وجوب الصوم ومريضاه﴾ (قوله في شرط) الى قوله وس الحقة في انها يقولون في الاقوله و يجب الى الاسلام وقوله وأخذ الى المتن وقوله وقيل الى وما تقرر (قوله ومريضاه) أي ما يبغ ترك صوم رمضان نهاية ومعنى أي وما يتسم ذلك من الامساك والتقديس عش (قوله على السكران المتعدي الخ) يؤخذ من قوله الا فوجو بما تقرر على الخ أن الوجوب على المتعدي بسكره وجوب انعقاد سبب بعضي وجوب القضاء عليه فينتدفع التعدي كذلك كان في علمه فلو وجه التقيد بالتعدي فلتأمل والحاصل أن كلام السكر والاعمال يتعدا ودونه ان اسغرق النهار وجب القضاء كسائر الاوقات ولا بد من اتمامها كما علم مما تقدم سم (قوله وأخذ من تكليفه حرمه الخ) أفتى بالحرمه أخذاً عما ذكره شيخنا الشهاب الرملي لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن في دخول المسجد وان كان جنباً سم وقد يقال ان الفرق بين الاثن في المفسر هو ايانة عليها واضح غش عن البيان (قوله

يعاقب عليه في الاخرة نظير ما مر في الصلاة وأخذ من تكليفه حرمه طعام المسلم له في شهر رمضان لانه ايانة على معصيته وقوله نظير

لانه ليس مكلفا بالنسبة الاحكام الدنيوية) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد به انه غير مخاطب في الدنيا  
بالاحكام فليس يصحح وعما يطلعه عقابه في الآخرة علمافانه فرغ مخاطبته به في الدنيا اذ يعاقب أحد على  
ما لم مخاطبه وان أراد بذلك أنه لا يؤمر من جهة الامام أو غيره بأداء ما عليه كونه مخاطبا به فهو لا يعارض  
أن ترك الصوم تلبس بمصيبة وأن اعانته على ما عانته على مصيبة سم قول المتن (وطائفة) أي الصوم والنجاة  
والإقامة أمدا لما يأتي معنى ونهايه (قوله ولا حاشا إلخ) أي ولا مسافرا كما لم يما يأتى في نهايه ومعنى (قوله  
لا يطيقانه) التذكير هنا وفيما يأتي مأويل الشخصين (قوله عليهما) أي وعلى المريض والمسافر والسكران  
والمعنى على نهايه ومعنى (قوله وعليهما) أي على كل من هذين الوجهين (قوله على الأول) الأول  
أن يوجه عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله وما تقرر) أي بقوله ولا حاشا ونفسا لانهم لا يطيقانه شرعا  
الحج (قوله ان مرادو وجوب انعقاد سبب) وهو دخول الوقت والمراد بان انعقاد وجوده وضافه وجوبه من  
إضافة السبب لسبب أو بيانية هذا على أن القضاء بالامر الأول لا يجرى بغيره وقال سم قوله هذا مع  
قوله السابق انما هو بأمر جديد يقيد أن وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بأمر جديد لانه ذكر  
فيما سبق أن وجوب القضاء على الحائض والنفساء بأمر جديد وذكر هنا أن الوجوب عليهما وجوب  
انعقاد سبب اه (قوله وصر الخ) أي انقلا (قوله ومن الخ) الحق الشارح المحلى وحكم يسهوه بذلك في  
شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه أي لا وجوب ان انعقاد سبب والام يعاقب في الآخرة اذا  
مات على رذته كلا يعاقب هؤلاء اذا ماتوا على حالهم سم وحكم يسهوه أيضا المعنى وكذا الظاهر قال نعم يمكن  
الجواب عن كلام الشارح بأن وجوب انعقاد سبب في حق الحائض والقول بكون الخطاب خطاب تكليف  
اه (قوله بذلك) أي مخاطبة بالصوم (قوله لا انعقاد السبب من هذه الحاشية) أي من حيث مخاطبته  
بالاسلام عينا اه (قوله يكفى منه ببذل الجزية) فيه بحث فظاهر لان الاكتفاء عنه بذلك انما هو عن تعرضنا  
له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضي عدم مخاطبته مطلقا حتى يرضع عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف

يحتاج الى الفرق بين هذا وجواز الاذن في دخول المسجد وان كان حائبا (قوله لانه ليس مكلفا بالنسبة  
للاحكام الدنيوية الخ) لا يخفى ضعف الاحتجاج بذلك لانه ان اراد بكونه ليس مكلفا بالنسبة فلا ذكره غير  
مخاطب في الدنيا بالاحكام فليس يصحح وعما يطلعه عقابه في الآخرة علمافانه فرغ مخاطبته به في الدنيا اذ  
لا يعاقب أحد على ما لم مخاطبه وان اراد به أنه لا يؤمر من جهة الامام أو غيره بأداء ما عليه كونه مخاطبا به  
فهذا لا يعارض أن ترك الصوم تلبس بمصيبة وأن اعانته على ما عانته على مصيبة سم قول المتن (وطائفة) أي الصوم والنجاة  
والإقامة أمدا لما يأتي معنى ونهايه (قوله ولا حاشا إلخ) أي ولا مسافرا كما لم يما يأتى في نهايه ومعنى (قوله  
لا يطيقانه) التذكير هنا وفيما يأتي مأويل الشخصين (قوله عليهما) أي وعلى المريض والمسافر والسكران  
والمعنى على نهايه ومعنى (قوله وعليهما) أي على كل من هذين الوجهين (قوله على الأول) الأول  
أن يوجه عن قوله خلافا لابن الرفعة (قوله وما تقرر) أي بقوله ولا حاشا ونفسا لانهم لا يطيقانه شرعا  
الحج (قوله ان مرادو وجوب انعقاد سبب) وهو دخول الوقت والمراد بان انعقاد وجوده وضافه وجوبه من  
إضافة السبب لسبب أو بيانية هذا على أن القضاء بالامر الأول لا يجرى بغيره وقال سم قوله هذا مع  
قوله السابق انما هو بأمر جديد يقيد أن وجوب انعقاد السبب لكون القضاء فيه بأمر جديد لانه ذكر  
فيما سبق أن وجوب القضاء على الحائض والنفساء بأمر جديد وذكر هنا أن الوجوب عليهما وجوب  
انعقاد سبب اه (قوله وصر الخ) أي انقلا (قوله ومن الخ) الحق الشارح المحلى وحكم يسهوه بذلك في  
شرح المنهج قال فان وجوبه وجوب تكليف اه أي لا وجوب ان انعقاد سبب والام يعاقب في الآخرة اذا  
مات على رذته كلا يعاقب هؤلاء اذا ماتوا على حالهم سم وحكم يسهوه أيضا المعنى وكذا الظاهر قال نعم يمكن  
الجواب عن كلام الشارح بأن وجوب انعقاد سبب في حق الحائض والقول بكون الخطاب خطاب تكليف  
اه (قوله بذلك) أي مخاطبة بالصوم (قوله لا انعقاد السبب من هذه الحاشية) أي من حيث مخاطبته  
بالاسلام عينا اه (قوله يكفى منه ببذل الجزية) فيه بحث فظاهر لان الاكتفاء عنه بذلك انما هو عن تعرضنا  
له بالامر ونحوه وهذا لا يقتضي عدم مخاطبته مطلقا حتى يرضع عليه عدم الاستلزام المذكور وكيف

يصح في الخطأ صالة وتجمع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل له سم (قوله في سنن لم) أي عليه بالاسلام  
 (قوله اذ لم ينقذ السبب) قد بنا فيه تعليل عدم وجوب القضاء اذا سلم بالترغيب بل وجهه جند تعليله  
 بعدم الخطأ وعدم انعقاد السبب سم (قوله الشامل) الى قوله والتفسير في المعنى (قوله الشامل الخ)  
 عبارة النهاية والصية كالصبي اه (قوله اذ هو المعنى) اي الشامل للذكر والانثى على رأى ابن حزم  
 معنى (قوله أي بأمره) الى قوله والتفسير في النهاية (قوله والتنظير الخ) أي في القياس المذكور عبارة  
 النهاية وان فرق الحب الطهر بينهما اه زادنا المعنى بأنه انما ضرب على الصلاة للحدث والصوم فيه مسقة  
 ومكانة يختلف الصلاة فلا يصح الالحاق اه (قوله فيها) الاولى اسقاطه (قوله ورداً بالانسان الخ) لا يخفى  
 ما في منع كونه عقوبة بمن التمسع مع أنه يكفي في الرد من امتناع القياس في العقوبات فانه استغنى عن جميع  
 الجوامع انما يجوز الالحاق في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة سم قولنا المن (وبياح تركه) أي بنية  
 الترخص معنى (قوله أي رمضان) الى المن في النهاية وتقول المن (للمريض الخ) ولن عليه الجوع والعطش  
 حكم المريض فيه ومعنى أي ان كان ذلك بحيث يخاف منه مبيع تيمم شرح فافضل قال في الانوار ولا اثر  
 للمرض اليسر كصداع ووجع الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة بالصوم فيغفر لها يتوفاً لا يعاب والحق  
 يخوف من زيادة المرض خوف هجوم عليه اه (قوله أي يجب الخ) لا بنا فيه التعبير بالأباحة لان المراد بها  
 مطلق الجواز الشامل للوجوب باعاب (قوله أي يجب عليه) خلافاً للعباب وتبعه النهاية والمقتضى عبارة أي  
 العباب يباح الفطر من الفرض بسد جوع أو عطش يخاف منه مبيع التيمم ويجب انما خلافه ولا يجوز  
 ولو نسب به اذا أحسده الصوم معه اه قال الشارح في شرحه حواشيه انما يصح المصنف ان صورته الاباحه  
 غير صورة الوجوب غير صحيح بل التي يجب انما هي مخاف مبيع تيمم لزمه الفطر اخذاً من كلامهم في باب التيمم  
 ثم ايشه في الجواهر مرضه ويجب ايضا على حامل خشيت الاسقاط ان صام اه وعبارة الكردى على  
 بافضل الذي اعتمد الشارح في كتبه أنه مخاف مبيع تيمم لزمه الفطر وظاهر كلام شيخ الاسلام والخطيب  
 الشربيني والجمال الزيني ان مبيع التيمم مبيع الفطر وان خوف الهلاك موجب له اه قول المن (اذا وجد  
 به ضرر الخ) وهو مبيع التيمم عبارة الفطر والمريض الذي يصعب عليه أو يناله به ضرر شديد فافضلى  
 الاكتفاء بأحدهما هو كما قال الاسنوى الصواب معنى (قوله بحث) الى قوله ولو لم يبق المعنى والى قوله  
 وبياح النهاية (قوله بحث تيمم التيمم) أي بان يخشى الوصام على نفس أو عضو أو منفعته أو من غيره  
 كان رأى غير بقا لا يمكن من انقاذه أو صلاتاً بل يؤمّد فعدم لا يمكن من دفعه لا يفطره لسدقه من جوع  
 أو عطش باعاب (قوله وان تعدى بسببه) أي بان تعاطى ليلام مرضه من اقصاوش على الضرر ولو زاد مرضه  
 أو خشي منه طول المرض نهية (قوله لأنه لا ينسب: أي المرض) (النه) أي المرض (قوله فواضح) أي فله تولد  
 النية باليسل (والا) أي كان يحتمل وتدنون وقت (قوله قيل الغبير) أي وقت الشرع في الصوم معنى  
 (قوله قيل الغبير الخ) ظاهراً ان ما قبل القيل لا اعتبار به وقد وجهه بأنه لا يجب تقديم النية سم (قوله  
 والارزمت) أي وان علم أنه سيعوده من قرب نهايته (قوله ولو لم يبق الفطر الخ) عبارة المعنى ويجب الفطر اذا  
 خشي الهلاك كما هو الغزال وغيره وجزم به الاخرى اه زادنا النهاية ان صام في العقد احتمالان  
 لا يقتضى عدم خطاها مطلقاً يخفى بقر عليه عدم الالتزام المذكور وكيف يصح في الخطأ صالة وتبعاً  
 مع عقابه في الآخرة على ذلك فتأمل اه (قوله اذ لم ينقذ السبب) قد بنا فيه تعليل عدم وجوب القضاء اذا سلم  
 بالترغيب بل وجهه جند تعليله بعدم الخطأ وعدم انعقاد السبب (قوله ورداً بالانسان كونه عقوبة الخ)  
 لا يخفى ما في منع كونه عقوبة بمن التمسع مع أنه يكفي في الرد من امتناع القياس في العقوبات فانه استغنى  
 عن جميع الجوامع امتناع جواز القياس في الحدود كقطع السرقة مع أنه عقوبة سم قولنا المن (وبياح تركه) أي بنية  
 في الانوار ولا اثر للمرض اليسر كصداع ووجع الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة بالصوم فيغفر لها يتوفاً لا يعاب  
 (قوله قيل الغبير) ظاهراً ان ما قبل القيل لا اعتبار به وقد وجهه بأنه لا يجب تقديم النية عليه (قوله

فليس يلزم خطاها بالصوم  
 اصلاً ولا تبعاً في ثم يلزمه  
 قضاء اذ لم ينقذ السبب في  
 خفه (و يؤمر به الصبي)  
 الشامل للانثى اذ هو الجنس  
 أي بأمره ولنه وجوباً  
 (السبع اذا أطاق) ويبر  
 ويضربه وجوباً على تركه  
 لعرض اذا أطاق فظهر ما  
 في الصلاة فيها والتفسير  
 بأن الضرب عقوبة تقتصر  
 فاعلى محل وروده اورد  
 بأن لا يسلم كونه عقوبة بقول  
 لتعذيب بالتكليف والمعصية  
 وأما القصد مجرد الاصلاح  
 بالثبوت لئلا يشاعلها  
 (و بياح تركه) أي رمضان  
 وسئل بالاولى كل ضرر واجب  
 للمريض أي يجب عليه  
 (اذا وجد به ضرر راشداً)  
 بحيث ينبغ التيمم للنفس  
 والاجاع وان تعدى سببه  
 لأنه لا ينسب اليه ان أطاق  
 مرضه فواضح (قوله فواضح)  
 المرض المتبر قيل الغبير  
 لزمه النسبة والا لا يوجد  
 نوعاً عاداً فطر ولو لمسه  
 الفطر فقام صحت لان معصيته  
 ليست كطاعت الصوم

(د) يباح تركه بحوصاد  
أو بانه لنفسه أو لغيره تبرعا  
أو بآخر وان لم يخصص الامر  
فما أخذ مما يأتى في الرخصة  
خاف على المال انجمام  
وتعد العمل لئلا أولم يرضه  
فيؤدي لنفسه أو لنفسه  
فما لا يتجان به هذا هو  
الظاهر من كلامهم وساقى  
في انقاذ المهر مما يؤيد مخالفا  
لن أطلق في نحو الحصاد المنع  
وان أطلق الحجاز ولو توقف  
كسبه لنحو قوله المضطر اليه  
هو أو غيره على فطره فظاهر  
أنه الفطر لكن بشدر  
الضروة (للمسافر سفره)  
طوى سلما بما) للكاتب  
والسنة والاسماع وباقى  
هنا يخرج ما مر في القصر  
فليس من جاز الفطر وحيث  
لا فطره يعلم من كلامه أن  
شرط الفطر في أول أيام  
سفره أن يفارق ما نشأ به  
محاورته والقصر قبل طوع  
الغير والام بفطر ذلك اليوم  
ومر أنه ان قصر بالصوم  
فالفطر أفضل والا فالصوم  
أفضل ولا يباح الفطر حيث  
لم يخصص ميع تهيئ لم قصد  
يسفره مخصص الترخيص كن  
ملك الطريق لا بعد القصر  
ولا ينافية قوله لم يحلف  
ليطأن في شهر رمضان  
فطر يقسه أن يسافر لان  
السفر هنا ليس مجرد  
التخصيص بل يقتضي من  
الحلف ولان صام قضاء له  
الغور فيه قاله السبكي

أوجههما انعقاد مع الائم اه قال عرض قوله مر اذ انشئ الهلاك مفهومه أنه لو لم يخف الهلاك لكن  
خاف بقاء البرء والشين الفاحش أو زيادة المرض لم يحرم لكن في حاشية - يهتجن الزايد أنه متى خاف مرضا  
يسبغ التيمم وجب الفطر ويصر به قول ج أي يجب عليه الفطر وجده هنر واشد بيا حيث يسبغ التيمم وينفي  
أن مثل خوفه المرض أو زيادة ما لو قدم الكفار بل تمن بلاد المسلمين مثلا واحتجوا في دفعه على الفطر ولم  
يقدر وعلى القتال الا بهما لهم بل قد يحسن تحققه انسلط الكفار على المسلمين حيث لم يقاتلهم اه  
(قوله يباح) أي القوة ولو توقف ذكره عرض عن الشارح وأقره (قوله يباح تركه لنحو حصاد الخ) أفتى  
الأذري بأنه يجب على الحصادين تبيت السنة في رمضان كل ليلة ثم من لحقهم مشقة شديدة أو فطر ولا فلا  
نهما يتوادلان معاب وظاهر أنه يطق الحصادين في ذلك سائر أيام الصائغ المشقة فحقيقة اخلاقه أنه لا فرق  
بين المالك والاحير الغني وغيره والمتبرع وشهده اطلاقهم الا في الموضع الاجرة أو المتبرع وان لم يتعين  
ثم يجهأ أخذ ما ياتي فيها تقييد ذلك بما اذا احتج لفعل تلك الصناعة تخفيف من تركها شهر اوقات ماله  
وقد عرف اه قال الرشد في قوله مر ثم من لحقهم مشقة شديدة الخ ظاهره وان لم يبع التيمم ولعل الأذري  
يرى ما أراه الشهاب ج وقاس طر يقا للشارح مر المتقدم أنه لا يمين أنها تبع التيمم اه عبارة عرض  
ظاهره وان لم يبع التيمم كما يفهم من قول ج ان خاف على المال ان صام ويحتمل وهو الظاهر تقييد ذلك بجميع  
التيمم فلا يرجع اه (قوله ان صام) أي فطر يقدر على العمل به ان (قوله على فطر) متعلق بقوله توقف قول المتن  
(والمسافر الخ) أي يباح تركه له سواء كان من رمضان أو من غيره ونحوه ولو تعين أو كفارة أو قضاء نهابة  
(قوله ويأتى) إلى قوله ولا يباح في الغني والنهاية (قوله يباح تركه) بجواز تركه الخ أي من العمر ان لم يكن ثم  
سواء أو لو وان كان نهابة (قوله قبل طوع الخ) متعلق بقوله يفارق (قوله والام) أي وان لم يفارقه حين  
طوع الغير (قوله يفطر ذلك الخ) فلو لم يلاته سافر ولم يعزل سافر قبل الغير أو بعده امتنع الفطر  
أي بالثلث في ميعته نهابة ويمكن ادراج في كلام الشارح (قوله زمر) أي في صلاة المسافر (أنه الخ) أي  
المسافر (قوله محض الترخيص) ينبس أن يباح الفطر لنفق عليه الصوم حضر الغور من حضر المسافر  
ليرخص بالفطر لنفق مشقة الصوم حضرا وقصد القضاء اذا اعتدل الزمن مر اه سم أي كما يؤيد بما ياتي  
في نسخة الخلف ونوفه لنفق على ما الصوم حضر أي حيث لا يسبغ التيمم والافساح له الفطر حضرا كما مر  
الغنى وشرح بأفضل والنهاية ولا يعابو يفهمه كلام الشارح فان المسافر غير الترخيص حكمه حكم  
الحاضر (قوله لان المسافر الخ) على عدم المناقاة (قوله ولان صام قضاء الخ) عطف على قوله لن قصد يسفره  
الخ ومن واقع على المسافر (قوله ولان صام قضاء الخ) وقا للمعنى قال سم ويراق الاذاه بان الله تعالى أخبر  
فموم بخبري القضاء والنذر بانه لا يزيد على واجب أصل الشرع مر وحرم بعدم الاباحتها في الر وضيق  
باب صوم النطق ولكن الذي في الأقوال خلاف اه (قوله قال السبكي الخ) اعتمدته النهاية فقالو بحث السبكي  
وغيره تقيد الفطر به عن رجوعه فمضى فيها علة عدم السبكي بالان في نحو والفطر له تغيير حقيقة  
الوجوب بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيما ذكره من قبله فظاهر كعبه الأذري ما لو كان المسافر  
يطبق الصوم وغلب على ظنه أنه لا يهين إلى أن يقضيه من خوف أو غيره اه ونظر الشارح في الأولى هنا  
بما ياتي في كتبهم في الاعباء والامداد وقال عرض قوله مر تقدير حقيقة الوجوب قد يقال لا يلزم من فطره  
ويباح تركه لنحو حصاد الخ) أفتى الأذري بأنه يجب على الحصادين تبيت السنة في رمضان كل ليلة ثم من لحقهم  
منهم مشقة شديدة أو فطر ولا فلا شرح مر (قوله محض الترخيص) ينبس أن يباح الفطر لنفق عليه الصوم  
حضر الغور من حضر المسافر ليرخص بالفطر لنفق مشقة الصوم حضرا وقصد القضاء اذا اعتدل الزمن مر اه  
(قوله ولان صام قضاء له الغور فيه) يفارق الاذاه بأن الله سبحانه فيمن بخبري القضاء والنذر بانه لا يزيد على  
واجب أصل الشرع مر (قوله ولان صام قضاء الخ) حرم بعدم الاباحتها في الر وضيق باب صوم النطق ولكن  
الذي في الأقوال خلافه (قوله قال السبكي بخلافه) لا يرجع الخ وهو أي ما عساه السبكي ظاهر وان نازع فيه

ولان لا رجوع زمان يعنى في الادامه السفر ابدا وفيه نظر ظاهر فلا وجب له ان يترك الصوم شهرين كرجب اوقال اوصوه

من الا ان جاز له الفطر  
بعذر السفر عند لقاضى  
كرمضان بل اولى وشافه  
تلبذه النبوى وفرق بأن  
الشارع جوزه الفطر  
بعذر السفر وهذا يجوز  
حتم يستنه الاول اوجه  
ولا يحتاج لاحتماله لما  
جوزه الشارع بل الاول  
ثم ايت الانوار جزء به من  
غيره من لقاضى وصريح  
كلام الاذرى والركشى  
امتناع الفطر في سفر التزفة  
على من نذر الصوم لله لانه  
السديلية القضاء بخلاف  
رمضان (ولو اصبح صاعدا  
فرض افطر) لوجود سبب  
الفطر فورا عليه وبشرط  
في حل الفطر بالعدم قصد  
الترخيص على الوجه  
كحصره ويدل التحليل وليتبر  
الفطر بالمعنى غيره  
الاذرى مقابله كتحليل  
الصلاة وفيه نظري وشرح  
بأن تحللها واقع مع انقضائها  
وليس بمطل لها وما هنا في  
أئمة العبادة ومطل لها  
فتمنع الحاقه بمطل المصير  
وسأني قول المتن في فصل  
التفارة وكذا بغيره انه  
صريح على وجوب (وان)  
اصح صلتهم (سافر فلا)  
يفطر تقليدا للحضر لانه  
الاصل ولانه اختاره (ولو)  
اصبح المريض والمسافر  
صائمين بأن نواياهم  
أرادوا الفطر جائلا

ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف أن في صوم رمضان مشقة قوية كشد حرق فطر ويقضه  
في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء وقوله مردوهو ظاهر الخ وظاهر أن يحل الوجوب عليه حينئذ  
يحصل له بسبب الصوم ضرر يوجب التيمم والابزالة الفطر بل وجب له عس وهذا جار على طريفة الشارح  
والزبادى دون طريفة لأنها يتوالفتي (قوله) ولان لا رجوع زمان يعنى فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمان  
الذي كور أن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيصير مرداه سم (قوله) وفيه نظر ظاهر) تقدم عن  
عش بيانه (قوله) فلا وجب خلافه) وقفا للمعنى صابرة ولا فرق في ذلك بين من يدم السفر أو خلافا لبعض  
التأويلين اهـ (قوله) أوقال اوصوه من الان) كان المراد أنه قال عليه على صوم شهر اوصوه من الان سم  
(قوله) جاز له الفطر الخ) اعتمد مرداه سم (قوله) والاول اوجه) وقفا لأنها يتوخى خلافا للمعنى (قوله) امتناع  
الفطر) أي في غير رمضان كما يأتي (قوله) سفر التزفة الخ) أي بخلاف سفر غير التزفة فينبغي جواز الفطر  
وعليه السديلية لا يمتنع القضاء هنا مردوهو قد ثبت كل على ما تقدم من السبكي سم قوله المان (ولو اصبح)  
أي المتيمم بها يتومنى (قوله) وبشرط الخ) وقفا لأنها يتوالفتي (قوله) في حبل الفطر الخ) ينبغي وكذا  
الترخيص في حل ترك النقبيل الغير لخواريض فان تركها بدون قصد الترخيص حتى طلع الفجر ثم أراد  
الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخيص لجوز ترك الامساك مرداه سم (قوله) قصد الترخيص) مفهومه  
الان اذ لم يذوق عس (قوله) وبشرط الخ) عطف على قوله كحصر الخ (قوله) مرداه سم) لا يذوق عس مقابله الخ  
أي فقال لا بشرط نعمالنه كالاترط في تحمل الصلاة كرى (قوله) في قول المتن الخ) أي في شرحه و (قوله)  
وكذا بغيره) مقول القول و (قوله) انه الخ) فاعل سائر الفطر لقول المتن المذكور (قوله) صريح في  
الوجوب) أي وجوب قصد الترخيص كرى (قوله) فلا فطر) أي بعذر السفر بخلاف ما اذا غلبه الجوع  
أو العطش كجواز فطر قول المتن (حان) أي بشرط نية الترخيص معنى (قوله) ملا كراهية الخ) وقفا لأنها  
والغنى (قوله) قال والدار وبان الخ) اعتمد أنها يتوالفتي أيضا وقال سم قال في شرح الارشاد وفيه نظر وفيه  
ما يأتي في النذر انه حيث سن الصوم أو القصر أو الاتمام فنذره لم يجز الخ ورج منه الان فنصر  
وقار جواز الخ ورج من الواجب أصالة بانه ثم خصه وهما قد أتى بما ينافيه وهو التزام الاتمام المنسوب له  
انتهى اهـ (قوله) لهما ذلك) أي يجوز للمريض والمسافر الفطر نهاية أي فلا تم عليهم سمي (قوله) وان  
نذر الاتمام) أي اتمام رمضان في مال ونذر المسافر صوم تطوع في السفر هل ينقض نذره أو لا فيه نظر  
وينبغي أنه ان كان صومه أفضل بأن لم يحصل له فيه مشقة أصلا انعقد نذره والا فلا عس وقوله اتمام رمضان  
الركشى ومثله فيما يظهر كاحتمال الاذرى ما لو كان المسافر يطيق الصوم ويطلب على نفسه أنه لا يعش إلى أن  
يقضه من ضيق أو غيره شرح مرد (قوله) ولان لا رجوع زمان يعنى فيه) ينبغي أن يكون في معنى الزمان  
المذكور وأن يفطر رمضان بقصد القضاء بعد في السفر فيصير مرداه سم (قوله) أوقال اوصوه من الان) كان المراد  
انه قاله على صوم شهر اوصوه من الان (قوله) جاز له الفطر) اعتمد مرداه سم (قوله) سفر التزفة) مفهومه  
الجواز في سفر غير التزفة عند سدائها أيضا وان قصد القضاء أيضا (قوله) غير التزفة) أي بخلاف سفر غير  
التزفة فينبغي جواز الفطر وعليه السديلية لا يمتنع القضاء هنا مردوهو قد ثبت كل على ما تقدم من السبكي  
(قوله) وبشرط في حل الفطر) ينبغي وكذا في حل ترك النقبيل الغير لخواريض فان تركها بدون قصد  
الترخيص حتى طلع الفجر ثم أراد الفطر فالوجه انه لا بد من قصد الترخيص لجوز ترك الامساك مرداه سم (قوله)  
على الوجه) اعتمد مرد (قوله) قال والدار وبان الخ) قال في شرح الارشاد وفيه نظر وفيه ما يأتي في النذر  
انه حيث سن الصوم أو القصر أو الاتمام فنذره لم يجز الخ ورج منه الان فنصر وقار جواز  
الخ ورج من الواجب أصالة بانه ثم خصه وهما قد أتى بما ينافيه وهو التزام الاتمام المنسوب له اهـ (قوله) ولهما  
ذلك) أي فلا تم عليهم مرد

كرهه لوجود سبب الترخيص وانما استمع القصر من ذنب الاتمام لانه يكون نارا للاتمام الذي التزمه لا بد له من ترك الصوم به سبب هو  
القضاء قال والدار وبان ولهما ذلك وان نذر الاتمام لأن يجب الشرح أقوى منه فكل من سافر القصر أو الاتمام

فانه لا يتغير الحكم أي من حيث الاجزاء (١٣٢) على ما يعلّم بما أتى في النذر (فلو أقام) المسافر الذي نوى (وشق) المريض كذلك قبل أن

يشاول أو فطر (رحم الفطر على الصبي) لا تشاء المبيع (واذا أفطر المسافر والمريض قضيا) لا ذية (وكذا الحاضر) والنسب اجاماً وذكرها امتياعاً لا قسم من بعضى وان قدمها في الحضي لان من أحكامها فصل تكرار (والفطر بلا عذر) لانه أولى بالاجاب من العذر ومن ثم لم يمتد الكفارة العظمى عند كثيرين (وتارك الذية) الواجبة ولو هو الا انه لم يصح وانما يؤثّر في كل نسبا لانه منهي عن النسبين يؤثّر في مختلف النية فانها مأثور من النسب لا يؤثّر فهو بمنى تتابع قضاء رمضان ولا يجب فوراً قضته الا ان ضاق الوقت أو تعسّد بالفطر كما يأتي (ويجب قضاء ما فات) من رمضان (بالاغما) لانه نوع مرض وفارق الصلاة بمشقة تكررها (والردة) لانه التزم الوجوب بالاسلام (دون الكفر الاصلى) اجماعاً وتوقيفياً في الاسلام (والسبب الجنون) لرفع القلم عنه ان لم يرد ثم جن قضى جميع أيام الجنون أو سكر ثم جن قضى أيام السكر فقط لا امر في الصلاة (ولو بلغ) الصبي (بالنهار) في حال كونه (صائماً) بأن نوى ليلاً (وجب انما لمه) بالقضاء لانه صار من أهل

أي انما صوم رمضان (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا في القوت سم (قوله من حيث الاجزاء) راجع ثم ان يرجع أصل قوله والدار وباني فقهه نظر بل ظاهره الحيل أيضاً مره سم (قوله كذلك) أي الذي نوى ليلاً (قوله قبل أن يتناول) تنازر فيه الفعلان (لانه لا شيء) أي لقوله تعالى ومن كان منكراً مضاً أو على سفر أي فافطر فعذر من أيام آخره مخي وأسنى (قوله وان قدمه الخ) وقوله لانها) أي قضاء الحاضر على حذف المضاف (قوله ولو هو) كذا في النهاية والمعنى (قوله ولا يجب) أي قوله كياتي في النهاية والمعنى (قوله ولا يجب فوراً الخ) أي وان نسي النية اتفاقاً كياتي شرح المهذب بخلاف يوم الشك سم (قوله كياتي) أي في آخر باب صوم الطوع قول المتن (بالاغما) أي وان لم يتعد به بخلاف الجنون عش أي وانما يجب القضاء اذا تعدى به فقط كسبح به النهاية وغيره (قوله لانه نوع) الى الفصل في النية بالقوله وكذا لوطن الى المتن وقوله ومن أفطر الى المتن وقوله وهنا يلزمه الى ويناب كذا في المعنى الا قوله ويؤخذ الى المتن (قوله لانه نوع مرض) أي فاندرج تحت قوله تعالى ومن كان منكراً مضاً لا يتعدى به في قول المتن (والردة) أي يجب قضاء ما فات جم اذا عاد الى الاسلام وكذا يجب على السكران قضاء ما فات منه مفسى قول المتن (دون الكفر الاصلى) أي فلو خالف وقضاه لم ينقض ما ساعى ما قفاهه الشارح مر في الصلاة من أنه لو قضاه لا يتعدى ثم رأيت في سم على جم ما وافقه عش قول المتن (والجنون) ينبغي الا أن يكون تعسّد به سم وجزم به النهاية كما تقدم (قوله أو سكر ثم جن الخ) قال سم بعد ذكر كلام لشرح الرض ماضيه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع أيام السكر اذا قلها ما جنون المنضم لقضاء أيام الجنون الواقع فيسمو بعدم قضاء أيام الجنون الحاصل عقب السكر والكلام في التعدي بالسكر اذا لا يتأق وجوب قضاء الجنون الواقع في السكر (قوله ولو اردت من جن) في باب القارن الجنون الردة بأن فارق قوله المكفر الجنون فهل يغلب الجنون أو الردة أو لا يحكم عليه بالردة فانه نظر كذا ما مر من بعضهم أقول والظاهر بل اتبعن الثالث اه عش يحذف (قوله الصبي) أي ما بلغني الشامل للصبي كسبحه نهاية ومعنى (قوله لانه صار من أهل الوجوب) وهل يناب على جمعه ثواب الواجب أو يناب على ما فعله في زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله بعد البلوغ ثواب الواجب فيمطر والا قرب الثاني لان الصوم وان كان خصلة واحدة لا تنبعض لكن (قوله فانه لا يتغير الحكم) كذا في القوت (قوله أي من حيث الاجزاء) راجع ثم ان وجع أيضاً ما فاه والدار وباني فقهه نظر بل ظاهره الحيل أيضاً مر (قوله ولا يجب فوراً الخ) أي وان نسي النية اتفاقاً كياتي شرح المهذب بخلاف يوم الشك (قوله في المتن والجنون) ينبغي الا أن يكون تعسّد به أخذ ما قدمه الشارح في باب الصلاة من وجوب قضاء ما جنون تعسّد به بل أولى لان الصوم قد يجب قضاءه حيث لا يجب قضاء الصلاة كياتي في الاغما ومما ذكره في الحاصل السابق فيقول قول الصنف ولا يصح صوم العبد (لانه لم يردت من جن قضى جميع أيام الجنون أو سكر ثم جن قضى أيام السكر فقط) عبارة الرض عطفاً على من بعضى وذو اغما وسكر استغفر قالو جن في سكره قال في شرحه فانه بعضى ما قاته هذا ان أراد ظاهر العبارة من بيان حكم السكر الذي يظله جنون وان لم يصح به أصله فان أراد بيان حكم الجنون المتصل بالسكر وان قصرت عنه عبارة في ذكره عكس ما ذكره الاصل وشبهه بالصلاة ويصححه في المجموع اه وهو مصرح كما ترى بقضاء جميع أيام السكر اذا قلها ما جنون المنضم لقضاء أيام الجنون الواقع في سم وعالاه الشارح في شرح الارشاد بأن سقوط القضاء بعذر الجنون فتخفف لا يناسب حال التعدي بالسكر كما مر ذاه وبعدهم قضاء أيام الجنون الحاصل عقب السكر وهو معنى قوله المتصل بالسكر والكلام في التعدي بالسكر اذا لا يتأق وجوب قضاء الجنون الواقع في السكر الذي لم يتعد به كله ومعلوم من التعليق المذكور وغيره وهذا لا يعارض قول الشارح أو سكر ثم جن لانه في الجنون عقب السكر (قوله ولو بلغ الصبي بالنهار في حال كونه صائماً وجب انما لمه الخ) عبارة في شرح الارشاد فان أفطر الصبي بعد بلوغه صائماً لم يمتد الامساك



لزم الكفارة (ولو بلغ فيه) أي النهار (مقطر أو أفق أو أسلم فلا قضاء في الآخر) لعدم تمكنه من سماع الأذان والتكميل عليه لا يمكن فهو كمن أدرك من أول الوقت، وروى عنه ثم جن (ولا يلزمهم) أي هؤلاء الثلاثة (امساك بقية (٤٣٣) النهار في الأصح) انتهى فطر والعذر

فأشبهوا المسافر والمريض (و يلزم) الامساك (من) تعدي بالفطر (ولو شرعا) كان ارتدعه به (أو نسي) النية من الليل لأن نسيه يشعر بترك الإتمام بأمر العبادة فهو نوع من تيسير وكذا لو نسي بقاء الليل فأكل ثم بان خلافه (لا) مسافر أو مريضاً ومثلها حائض ونفساء ومن أفطر لعطش أو جوع خشى منه مبعث تيم فقل بعضهم من بعض شروحا الخواص أنه يلزمه الامساك وسر به ليس في محله لأن كلامهم يأتى من مرض بخلافه لعدم التصدي بالفطر مع عدم التقصير (ز) العذرهما بعد الفطر لأن زوال العذر بعد الترخيص لا أثر له كقولهم بعد التقصير والوقت باق نعم ليس لحرمته أو فطره من لهما أيضا إخفاء الفطر خوف التهمة أو العفو بقوله نعم أنه محله فمن يخشى عليه ذلك دون من ظهر سفره أو مرضه الزائل بحيث لا يخشى عليه ذلك (ولو زال) عذرهما (قبل أن يأكل) أي يتناول فطرا (ولم ينو بالالتكاذب) لأن امساك (في المذهب) لأن نارك النية مفترقة

الواب المترتب عليها كما تبين منه عـ (قوله لزمه الكفارة) أي مع القضاء سم قول المتن (ولا يلزمهم) امساك بقية النهار (الخ) لكنه يستحب طرقة الوقت وضو بأفضل ويغني زوال النية وبسن أن زال عذره إخفاء الفطر عند من يجعل حاله للارتداد عن الفطرة والعفو به وعلم من ندى الامساك أنه لا جناح عليه في جاعه فطره كغيره ويحجبون وكفارة وحائض اغتسلت أو قال الرشدي الأصوب اغتسلت أي الحائض اه وقد يغدو جمع ما ذكره الشارع فأشبهوا المسافر والمريض (قوله ومثلها حائض ونفساء) وتقاس ما يأتي في المسافر ندى الامساك عـ (قوله أنه يلزمه) أي من ذكر من الحائض والنفساء ومن أفطر الخ في محله أن مرجع الضمير من أفطر الخ وهو الأقر ب (قوله ليس الخ) خبر فنقل الخ (قوله كاترى) فيه تأمل الآن يريد بكلامهم قوله ومثلها الخ (قوله نعم بسن طرقة الوقت) ويستحب الامساك أيضا لمن طهرت من نجسها ولبس ثيابا أو أسلم في أثناء النهار وينبغي لهذين القضاءين وبما من الخلاف شرح بأفضل عبارة سم صرح في شرح الإرشاد بسنة الحائض ونفساء طهرا أثناء النهار اه وبعبارة باعنه والحاصل أن من جازاه الفطر ظاهر أو باطنا فلا يجب عليه الامساك بل بسن ومن حرم عليه طهرا أو باطنا أو باطنا فقط وجب عليه الامساك اه وأما الأول فيشمل من أفطر لعطش أو جوع الخ فيسنه الامساك اه (قوله بسن لهما الخ) أي المسافر والمريض المذكورين أي ومثلها ما عداهما من زوال عذري أثناء النهار كما عرفت النية بتغيره (قوله ويؤخذ منه) أي من التعليل (قوله كاترى) أي في قول المصنف فلو أتم وتوفي الخ (قوله من ترك النية) مكر مع قول المصنف يلزم من تعدي بالفطر أو نسي النية (قوله ومن أكل يوم الشاة الخ) أي وهو من أهل الوجوب بنهاية يؤمن (قوله فاولى من لم يأكل) وتنبه بقوله المصنف صابغ زوال النية أي الامساك اه قال الشارح في شرح العباب للفرج من الخلاف ومجمل ذلك ما إذا ثبت كونه من رمضان وأوائل النهار اه وقال الرشدي قوله مر أي الامساك قد يقال إذا كان المراد بنية الصوم نية الامساك فواجبه بديا تحجب النية تكون التوقف لئلا كل هذا المشهور رابعا بقوله المصنف على ظاهرها للفرج من خلافه أي حقيقة القائل بوجوبها حيث إذا كان قبل الزوال وظاهره أنه لا يجوز عنه عن صيام ذلك اليوم إلا أن قلده فراجع اه وفي عـ ما وافقه (قوله وبه الخ) أي بقوله وأنه إنما أكل والقضاء مع الكفار ولو جامع لانه لو صار من أهل الوجوب وان استمر لم يلزمه شيء كإيائهم اه (قوله في المتن) أو أفاق أو أسلم فلا قضاء) عبارة الرض لم يلزمه الامساك والقضاء بل يستحب اه وفيه تصريح باستحباب امساك الكافر إذا أسلم وقضائه لكن أفق شيخنا الشهاب الرض لم يردم استحباب قضاءه ترغيبا في الاسلام وبجواب عدم المناقاة لأن كلام الرض في يوم الاسلام وكلام شيخنا في قضاءه ما فاته في الكفر والفرق بينهما لاغ فانه في مسئلة الرض صار في أثناء اليوم من أهل التكليف على الإطلاق وهل يصح منه قضاء ما فات في الكفر لأنه كان مخاطبا به وأما سقوط الطلب تخفيفا أو لا يصح لأن الأصل في العبادة حيث لم تكن مطلوبة بتعلقان لا تصح والقضاء غير مطلوب بسنة معاقبة فطر وعلى الثاني يفرق بحصة القضاء الحائض الصلاة بناء على محتم منها بناء على كراهته بأن الحائض من أهل خطاب المصلحة قطعاً في الجسلة بل هي خطابية تنطبق بمطالبة بالفعل حال الحيض بأمر ركعية وفيه نظر فليأتمل نقل ان حصة الشهاب الرض أفق بأن الصلوات الفائتة في الكفر لا يجب قضاءها ولا يستحب ولا يصح اه وقباه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وتقدم في الحاشية في فصل انما تجب الصلاة عن فتاوى البوطي صحة قضاء الكافر الصلاة وقباه صحة قضاء الصوم (قوله نعم بسن طرقة الوقت) صرح في الإرشاد بسنة الحائض ونفساء طهرا أثناء النهار اه وانظر هل بسن

(٥٥ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث) فهو كمن أكل أما إذا نوى بالالفارهما الإتمام صومهما كما عرفت (والأطهر أنه) أي الامساك (يلزم من) ترك النية لا من (أكل يوم الشاة) فاولى من لم يأكل وهو نهار يوم ثلاث شعبان وإن لم يقصد فيه برؤية كجواهر واضح (ثم ثبت كونه من رمضان) لتبين وجوبه عليه وأنه إنما أكل لجهله به وبه فارق

ماحر في السفر لانه يباح له  
الاكل مع العلم بكونه من  
رمضان وهذا يؤيده القضاء  
على الفور وان كان فيه  
جسع لانهم مقرر ان  
يعدم الاطلاع على الهلال  
مرد في غيرهم له فهو  
كتسبهم ناسي النية لتقصير  
حتى يلزمه القضاء على أولى  
وما ذكرته من وجوب  
الفور مع عدم الحدث  
هو ما دل عليه كلام المصنف  
وبغيره بل تعليل الاصحاب  
وجوب الفور به وجوب  
الامساك صريح في نية  
خالفاً لذلك في نية النية  
لان عذرهم اعم وعللهم من  
نسبته لتقصير فكيف في  
حقه يشبه وجوب بالقضاء  
عليه نفسياً يشابه أمور  
بالامساك عليه وان لم يكن  
في صوم شرعي (وامساك)  
بقية اليوم من خواص  
رمضان بخلاف التيسر  
والقضاء لانتفاءه شرف  
الوقت عنه والذان يجزى  
افسادهما كفارة

\*(فصل في بيان فدية  
الصوم الواجب وانما تارة  
تجاءم القضاء وتارة تنفرد  
بجسعه (من فاته نسي من  
رمضان فان قبل امكان  
القضاء) بان عاتق فدية رمضان  
أوقبل غروب ثاني العبد أو  
استمر به نحو حوض أو  
مريض من قبل غروبه أيضاً

الح (قوله ما مراح) أي أنشأ قول المصنف لاسافرا الخ (قوله وهذا يلزمه القضاء على الفور) أي على  
المعتمد لكنه يخالف القاعدة وكان وجهه أن فطره بما كان فيه نوع تقصير لعدم الاحتياط في الرتبة وطردا  
للإب في بقية الصور شرح بأفضل قال الكردى عليه قوله يخالف القاعدة هي ان المعتمد ولا يلزمه الفور  
في القضاء وقوله وطردا للبالخ أي في صورتهما إذا لم يجهد في طلب الهلال اه (قوله على الفور) وقفا  
لأنها يتوالمخني (قوله وانما هنا الفناء ذلك الخ) مصرح في عدم وجوب الفور على الناس ويؤيده عدم وجوب  
الفور في قضاء الصلاة تارة وكه نسياناً سم (قوله في ناسي النية) يشعر بوجوب الفور به على ناسيها بعد  
والإلتفات في تارك النية لكن في عاتقه الغافل عبرة على المخلي مانته (فرع) في الخادم عن شرح المذهب أن  
تارك النية لو عدا قضاءه على التراخي بلا خلاف واعترض السبكي مسألة العمد اه انتهى بصريح عبارة  
الاعباب وقضيه أي كلام المصنف وغيره من قوله النية بعد يلزمه الفور وهو كذلك وقول الزركشي  
الغنى في المجموع أنه على التراخي بلا خلاف سهو منه اه وكلام الشارح والنهاية وتوالمخني في آخر الباب  
الآتي كالصريح آدم صرح أيضاً أنه على الفور (قوله وثناب ما مراح بالامساك عليه) أي على الامساك  
لأنه الصائم وينبغي أن يشعر به ما يشعر للصائم من السنن والآداب اعجاب (قوله وان لم يكن في صوم  
شرعي) فلا ريب فيستظهر والاشي عليه سوى الاثم نهاية تومغني واعجاب قال عرش ومع ذلك فالتظاهر أنه  
ثبت له أحكام الصائغين فيكرهه ثم الراحسين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد ازوال على  
العمدة اه وتقدم عن الاعباب ما وافقه

\*(فصل في بيان فدية الصوم)\* (قوله في بيان فدية الصوم الخ) أي وما يقع ذلك كعدم فعل الصلاة  
والاحتكاك عن مات عرش (قوله الواجب) لبيان الواقع لا الاحتراز عرش قول المتن (من فاته) أي من  
الاحرار مخفي وشرح المنهج وفي سم بعد كلام طويل عن الناسي مانته وقضية ذلك عدم وجوب الفدية على  
العبد قبل العتق ولا بعده ولا في مسألة الجز العوهرم ولا في مسألة التأخير إلى رمضان آخر بل ولا في مسألة  
الموت قبل امكان القضاء ولا في مسألة المرض بما إذا كانت رقة نعت في مسألة الموت لا بهد ان لسده بل وليه  
الصوم والا طعام عنه فليست أم مر اه وقوله قبل امكان القضاء اه من تحرير النافع وأصله بعد امكان  
الح قول المتن (من رمضان) أي أو غير من نذر أو كفارة تهاية أي باي في المتن (قوله بان مات) أي قوله أو  
صوم في الغنى والنهاية (قوله نحو حوض) أي كالبحر والاراضع نهاية (قوله من قبل غروبه) في التقييد  
بقيل لظن بل يكفي مطابق القبلة سم أي كجلبه به الغنى وقد يجب بان ما قبل القيسل مفهوم منه بالاولى

القضاء له ما (قوله وانما هنا الفناء ذلك الخ) مصرح في عدم وجوب الفور على الناسي ويؤيده عدم وجوب  
الفور في قضاء الصلاة تارة وكه نسياناً

\*(فصل في بيان فدية الصوم الواجب الخ)\* (قوله في المتن من فاته) قال في شرح المنهج من الاحرار اه وفي  
الناسي في فدية التأخير لا تيمانه نية تشبه هذا في الحر أم العبد اذا فاته صوم أول رمضان فانه رمضان وآخر  
القضاء إلى رمضان آخر فهل يلزمه الكفارة مع القضاء أم لا فان قائم تلزمه من أن يكفر وان قلتم لا تلزمه فهل  
يكون قياساً على العبد اذا جامع في غير رمضان فانه يكفر بالصيام دون العتق والا طعام قال الاصمعي هذه  
فدية ما لم يدخل الصوم فيها بحال والعبدان من أهلها فاذ تجب عليه قبل العتق نص عليه الشافعي  
في شرحه فيظهر له ان عتق المديني وجوبه على اختلاف مراتب على الشيخ اذا جرح عن الصوم وقلنا تلزمه  
التسدية وكان مصير أخا سمر وأولى بان لا تجب على العبد له لم يكن من أهل الفدية عند الاطعام اه أي  
بخلاف العسر فاندفع ما قد يقال العبي في الكفارة وقت الادلاء ذلك اذا كان من أهل الوجوه وقتل لكن  
اختلافه فانه وقضه بذلك عدم الوجوب عليه قبل العتق ولا بعده ولا في مسألة الجز العوهرم ولا في  
مسألة التأخير إلى رمضان آخر بل ولا في مسألة الموت قبل امكان القضاء ولا في مسألة المرض بما إذا كانت رقة  
نعم في مسألة الموت لا يبعد ان لا يبعد له قبل وليه الصوم والا طعام عنه فليست أم مر (قوله من قبل غروبه) في

أومقره المباح من قبل جهره  
الى موته (فلان دار له) أى  
لغائب بقضية ولا قضاء لعدم  
تقصيره (ولا اثم) كل يوم  
يمكن من الحج الى الموت  
هذا ان فات بعد الزوال اثم  
ونذرك عنه ولبه بقضية أو  
صوم (وان مات) الحرو مثله  
الغن في الاثم كاهو ظاهر  
لالتدارك لانه لا حلقه بينه  
وبين آفاره حتى ينو بوعائه  
ثم لو قيل في حوائطه قرب  
رفيقه الصوم عنه لم يعد  
لان الميت اهل للابانة عنه  
(بعد التمكن) وقد فات  
بعد أو غيره أتم كما فهمه  
المستن وصرح به جميع  
مناوون وأخر واذلكن  
كل عبادة وجب قضاءها  
فأشروع التمكن الى ان مات  
قبل الفعل وان ظن السلامة  
فنعصى من أخر من الامكان  
كالحج لانه لما يصوم الاسو  
كان التأخير له مشروطا  
بسلامة العاقبة بخلاف  
المؤقت المعلوم الطرفين لاثم  
فيه بالتأخير عن زمن امكان  
آدائه (لم يصم عنه ولبه في  
الجديد) لان الصوم عادة  
بدنية لا تقبل نسيان الحياة  
فكذا بعد الموت كالصلاة  
وخرج عات من عزف حياته  
بمرض أو غيره فانه لا يصام  
عنه مادام حيا (لم يخرج من  
تركه لسلك يوم مد طعام)  
مما يجزئ فطره تخسيره  
موقوف على ابن عروضى  
الله سبحانه وقضيه من  
تركه انه لا يجوز ولا جبري  
الاطعام عنه

(قوله أوسفره المباح الحج) فالمراد بالامكان هنا عدم العذر شرح الروض سم (قوله من قبل جهره) ينبغي  
وكذا بعده بالنسب لتغير ذلك اليوم سم (قوله غربة ولا قضاء) هذا لا يخالف ما بين من أن من أفطر لهم أو  
عجز عن صوم زمانة أو مرض لا يرجى وروى جسد عليه مدسلك يوم لانه فبين لا رجوع البرء وما هنا بخلافه ثم  
رأيت في سم على المصنف ما نصه لا يشك على ما تقرر الشيخ اللهم اذ مات قبل التمكن لان وجبه أعماله  
التي يتخللها هذا ذكر الفرق القاضي اه انتهى عرش (قوله ولا اثم) أى ولو رفقاً كاهو ظاهر سم  
(قوله ونذرك عنه) أى في الحردون غيره أخذ ما باقى أنفا سم أى و بالتأخير (قوله أو صوم) أى على  
القديم لا يخفى شدي (قوله ومثله الفتن) يتردد النظر بالمعص و ينبغي أن يكون كالحردون لانه تركه و بينه  
وبين آفاره به عسلا فلا سم برؤن مامله ببعضه الحردون وفى العسيري عن عرش ما وافقه (قوله  
لالتدارك) لا بعد ان اذالم يتمكن بعد عتقه والا فبني التدارك قد يقال هلا لقرينه أن يتدارك  
عنه بنفسه أو ماله سبوا الرزق الى الموت والوجه ان يجوز ذلك سم عبارة شيخنا الرقيق اذ مات و طعم صيام  
فليس به وغيره القراء عن ماله اذ لا تركه الرقيق اه وعبارة العسيري على شرح المنهج قال شيخنا وانما يقيد  
بالحردون لوجه فيه ما أخرج من تركه الا لفرق ذلك بفتح عنقر به أو صومه واحد  
منهما أو بصوم عنه الاجنبى باذنه أو اذن قريبه أو يخرج عنه بخير ولو بغيره اذ على الوجه كقضاء  
الدين بغير اذن الدين انتهى ثم رأيت مثله في الزيادة اه (قوله وقد فات) الى المتذكر عرش عن  
الشارح وأقره (قوله اثم) قضيت الاثم اذا تمكن وقد فات بعد سم وقوله قضيت الحج الاول صريحه (قوله كما  
أفهمه المتن) أى حيث قد علم الاثم بالموثوق بل امكان القضاء (قوله وصرح به) أى بالاثم (قوله لم يصم الحج)  
عطف على قوله اثم أى لا يصم صومه عنه (قوله لان الصوم) الى قوله تخسيره في النهاية والمعنى (قوله وخرج  
بما في الحج) وكان النسب ان يؤخره عن حكاية القديم ثم يقول وخرج بفرض الخلف الى المستن عز الخ  
ورشيدى (قوله عجز في حياته بمرض الحج) أى ولو ايس من برئه منها يقال عرش ظاهر وان أخبره بمعصوم  
اه أى بل عليه اخرج مدسلك يوم كيان في المتن (قوله لا يصام عنه) أى بخلاف كيان في زواله و اذلة وضه  
وقال في شرح مسلم تعالوا وردى وغيره انه اجماع معنى ونها يقال عرش قوله هو اجماع معتد اه  
(قوله مادام حيا) قال في العباب فرغ لا يصام عن حى وان ايس لم يصب وقال الشارح في شرحه قال الزركشى  
ولا ينافي ذلك خلافا لجماع قول الامام وتبعه الشنطين فبين تدرصوم الدهر وأفطر متعسدا للظاهر أن ولبه  
يصوم عنه في حياته سم وعرش قول المتن (مد طعام) وهو رطل وثلاث بالرطل البغدادي كيلر وبالكيل  
المصرى نصف قدح من غالب قوت بلده معنى (قوله وقضيه قوله من تركه الحج) قد يتوقف فيه ويجوز أن  
يكون التقيد بما ذكره لبيان محل الوجوب على الولي لا لبيان المحل الذي يتعين منه الاخراج فليست بمصرى  
عبارة شيخنا قوله من تركه أى ان كانه تركه والاجازة لولي ولا جبري ولومن غير اذن الاطعام من ماله عن  
الميت لانه من قبل وفاد من الغير وهو صحيح اه وقضية التعاليل جواز اخراج الولي أو الاجنبى من ماله وان كان  
لهيت تركه (قوله لا يجوز للاجنبى الاطعام عنه) أى استقلالا كما يفيد قوله الا فيقها هنا كذلك عبارة  
النهاية وهو لى أى الاجنبى أن يستقل بالاطعام لانه محض مال كالميراث أو يفرق بأنه هابل عمال الاستقلال به  
الاقر بالسلامة وهو جزية الزركسى الثانية اه عبارة العباب ومن لم له الصيام فله الاطعام عنه اه وفى سم  
التقديم بقيل نظر بل يكفي مطلق القباية (قوله أوسفره المباح من قبل جهره) قال في شرح الروض فالمراد  
بالامكان هنا عدم العذر (قوله من قبل جهره) ينبغي وكذا بعده بالنسب لتغير ذلك اليوم (قوله ولا اثم) أى ولو  
رفيقاً كاهو ظاهر (قوله ونذرك عنه) أى في الحردون غيره أخذ ما باقى أنفا (قوله لا التدارك) لا بعد ان  
محله اذالم يتمكن بعد عتقه والا فبني التدارك لانه من أهل الوجوب في الوضوء بعده على أنه في النكاح الاول  
قد يقال هلا لقرينه أن يتدارك عنه بنفسه أو ماله سبوا الرزق الى الموت والوجه ان يجوز ذلك (قوله  
اثم) قضيت الاثم اذا تمكن وقد فات بعد سم وقال في العباب فرغ لا يصام عن حى وان ايس منه قال في شرحه قال

بعد ذكر عبارة شرح العباب والأرشاد ما نصه وقضية ذلك أن للاجنبى الطعام بالأذن كالصيام بالأذن وإن  
له الاستقلال بالأطعم من الميت في كفارة اليمين اهـ **(قوله وهو منجبه)** وفاء لا نهاية وتشرى العباب والأرشاد  
**(قوله لانه بدل عن بدني)** أي يخص حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني أيضا لأن فيه شبهة متماثل سم وكردى  
**(قوله ومرا أنه لا يجوز الخ)** أي للاجنبى **(قوله ولا يفتي ذلك)** أي مثل ذلك **(قوله فها هنا كذلك)** أي فيجوز  
اطعام الاجنبى بأذن الولي لا باستقلال **(قوله الحل الذي هو فيه الخ)** قد يقال هو لا يختص بالأطعم عند أول  
مخاطبته بالقضاء بل لمخاطبته بمطلة أو انما لمخاطبته وله بعد موته فبني في اعتبار الحل الذي هو به حال  
الموت فالفرق بينهما بين الفطر واضم بصري قول المتن (وكذا النذر والكفارة) أي في نذر كهما القولان  
في رمضان نهاية ومعنى **(قوله بأواعها)** أي وتقيد الحامى الصغير بكفارة القتل غير بب نهاية ومعنى **(قوله)**  
قبل تمكن من قضاءه الخ لا يقال القضاء ان تصوري النذر بان نذر الصوم في وقت معين فيقول لا تصور  
في الكفارة فلا تقول بل تصور وفيها فيجوز كفارة المتنع ولهذا قال في المتن في صومها لا في في الحج ولو فاته  
الثلاث في الحج فلا يظهر أنه يفرق في قضاها بينه وبين السبعة وسبعين ثم إن صوم المتنع لا يتخلله ما لم  
سم **(قوله ان فات بعد)** أي والأتم وتدارك منه وله بغية أو صوم كحل عبارة سم قوله أو بعده الخ  
ينبغي أخذ ما تقدم أو قبله وفات بلا عن اهـ **(قوله والقديم)** المنفردة وتظهر قول الخ في النهاية والمعنى  
**(قوله والقديم الخ)** وسأيت ترجمته نهاية **(قوله أنه لا يتعين الخ)** أي قالوا يجب على الولي مع وجود التركة  
احد الامر من الصوم أو الأطعم سم عبارة النهاية اما إذا لم يتخلف تركه فلا يلزم الوارث أطعم ولا صوم  
بل يسن له ذلك وينبغي بدنه بل عند الورث من شبهة الأقرار بما لم يتخلف تركه أو رخصة ما تيسر الوارث بتركه  
ذلك اهـ **(قوله فيمن مات مسلما)** أي فان اردت مات مسلما يصم عنه ويتعين للأطعم قطعها بما زاد لا يجب كذا  
قبل وهو مشكل بما يفهم من أن من مات مرتدا لا يجزى عنه إلا يلزم وقوع الحج له وهو متنع اهـ أي والأطعم  
بدل الصوم فيلزم وقوع الصوم له وهو متنع سم وقد يعرف بان الأطعم فيمحق العباد وهو الغالب فيه  
بغلاف الصوم والحج قال عرش قوله مر لم يصم عنه أي لانه ليس من أهـ بل العباد الآن وقوله مر  
ويتعين للأطعم أي لمخالفة اهـ **(قوله والاندب)** أي أحدهما **(قوله واطهر قول شرح مسلم الخ)** أي  
الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشافعي فيمن نذر صوم الدهر وأفطر متعبا الظاهر ان  
وله صوم عنه في حياته له **(قوله لانه بدل عن بدني)** أي يخص حتى تظهر مفارقة الحج لانه بدني أيضا لأن  
فيه شبهة متماثل وأما ان المراد ان هذا بدل بدني والحج ليس بذلك بل هو نفس البدني فلا يصح لانه اذا المتنع  
البدل لمكونه بدل بدني فامتناع البدني للإملى اولى **(قوله فها هنا كذلك)** قال في شرح العباب وقول القاضي  
للاجنبى الاستقلال بالأطعم مبنى على الضعيف ان له الاستقلال بالصيام اهـ وفي شرح الارشاد وهل له أن  
يستقل بالأطعم لانه محض مال كالدين أو يعرف بأنه هنا بدل عما لا يستقل به الاثر بلكلامهم الثاني اهـ  
وقضية ذلك ان للاجنبى الطعام بالأذن كالصيام بالأذن وإن له الاستقلال بالأطعم من الميت في كفارة اليمين  
**(قوله فاذا مات قبل تمكن من قضاها)** لا يقال القضاء ان تصوري النذر بان نذر الصوم في وقت معين فيقول  
لا تصور في الكفارة فلا تقول بل تصور وفيها فيجوز كفارة المتنع ولهذا قال في المتن في صومها لا في في الحج  
ولو فاته الثلاث في الحج فلا يظهر أنه يفرق في قضاها بينه وبين السبعة وسبعين ثم إن صوم المتنع لا يتخلله  
الأطعم ثم رأيت في شرح العباب في فصل الكفارة هذا لا تصور القضاء في كفارة الكفارة الظاهر اذا فعلت  
بعد العود واطولان وقت أدائها بينهما ذكره البندنجي والرواني اهـ كلام شرح العباب وفيه نظر  
**(قوله أو بعده الخ)** ينبغي أخذ ما تقدم أو قبله وفات بلا عن اهـ **(قوله والقديم)** انه لا يتعين للأطعم فيمن  
مات مسلما يخرج من مات مرتدا قال النابري وهذا فيمن مات مسلما أمانا من اردت مات فلا يصح منه بل  
يتعين للأطعم اهـ **(قوله والقديم)** انه لا يتعين للأطعم اهـ أي قالوا يجب على الولي مع وجود التركة أحد

وهو معتق لانه بدل عن بدني  
وبه يعرف بيسمويين الحج  
وكذا يقال في الأطعم من  
الأطعم من الميت في كفارة اليمين  
يجوز وأخرج الفطر بلاذن  
فداني ذلك في الكفارة فما  
هنا كذلك ويؤخذ مما  
شر في الفطر ان المراد هنا  
بالبذل التي يعتسم غائب  
قوتها الحسل الذي هو به  
عند أول مخاطبته بالقضاء  
(وكذا النذر والكفارة)  
بأواعها أي صومها فاذا  
مات قبل تمكن من قضاها  
فلا تدارك ولا اثم فوات  
بعز أو بعده فوات بعز أو لا  
رجل بكل يوم مديح  
عظمها والقديم اهـ لا يتعين  
الأطعم فيمن مات مسلما  
بسل يجوز للولي أيضا أن  
يصوم عنه بل في شرح مسلم  
انه يسن للصبر المتفق عليه  
من مات وعلمه صوم صام  
عن قوله ثم ان خلف تركه  
وجب أخذها ما والاندب  
وطاهر قول شرح مسلم  
يسن انه أفضل من الأطعم  
وهو بعد كذب وفي إسنائه  
اختلاف القوى والأطعم  
لا خلاف فيه

المسألة (قوله فلو جاع الخ) وفاقا لانهية (قوله وقد نص عليه) الى قوله ولو امتنع في النهاية الا قوله ويندفع  
 الى يوفى الرضا وقوله وانتصر الى المنز وقوله وسبق الى المتن (قوله فقال الخ) في هذه المسئلة بخصوصها اعاب  
 فالفاء تفسر به (قوله وبه يندفع الخ) عبارة في الاعياب قال الاخرى كان الصواب للزوى أن يقول المختار  
 دللنا بالصوم واجلال الشافعي وجوب عدم التصو ببلد وبذاته لم يصوب عليه بل صوب له لانه في لوصايته  
 التي أكد على العمل بها المسألة قال في هذه المسئلة بخصوصها ان صح الحديث فثبت به وقد قدمت أول  
 الصلاة فثبت به منه أنه حديث قال في شيء بعينه اذ صح الحديث في هذا قلنا به وجوب تنقيذ وصيته من غير توقف  
 على النفاذ في وجوب معارض لانه رضى الله تعالى عنه لا يقول ذلك الا اذا لم يبق عنده احتمال معارض للاصحة  
 الحديث بخلاف ما أثار أنا حديثا صح بخلاف ما قاله فلا يجوز زلنا ترك ما قاله له حتى نتعار في جميع القواعد  
 والموانع فان انتفى كل ما على بوضا يتسمحت في الاقل وهذا يرجع الى ترك ما وقع له هناك من أن يجرد صحة  
 الحديث لا يقتضي العمل بوصيته وجبرده أيا لم يعمل هنا بمجرد صحة بل بقوله في هذه المسئلة بخصوصها ان  
 صح الحديث فثبت به فتفعل لذلك اه (قوله وقال رضى الخ) نأيد للمتن (قوله وهو الصواب) أي  
 القديم (قوله الجزم به) أي القديم (قوله ضعيف) أي ومع ضعفه فلا طعام لا يتنجس عند القائل بالصوم بمعنى  
 واسع وايعاب (قوله وانتصر له) أي الجدید (قوله في الخبر) أي المار عن شرح مسلم (قوله لكونه)  
 أي التراب (قوله) أي العمل المذكور (قوله وراثة) أي حديث الصوم (قوله وفيه) أي في انتصار  
 الجدید بما ذكر (ما فيه) لعله أراد به ما رآه نفع الاعياب وغيره أن الاطعام لا يتنجس عند القائل بالصوم  
 قول المتن (والولى) أي الذي يصوم على القديم (كل قريب) أي المصمت بأي قرابة كان وان لم يكن وارثا ولا ولي  
 مال ولا عاصا معني زاد النهاية والوجه ما قاله الزكشي اشتراط بلوغه اه زاد الاعياب لكونه عاقلا وان كان  
 قنا اه قال عشي قوله مر بأي قرابة الخ أي بشرط أن يعرف نسبه منسوبه في العادة قريبه  
 شوري ومظهره ولورقنا اه قول المتن (على المختار) ظاهر كلام المصنف أنه لا يلزم الولي صيام ومحلله ان  
 كان غير وارث أو حبل لا تركه فان كان وارثا ونعت تركه لزم اما الاطعام واما الصوم بنفسه أو مأذونه بأجرة  
 أو غيرها والولى الاذن باجرة قد دفع من تركه تم ان اذاعت على العبدية اعتبر رضا الورثة في الزائد لعدم تعين  
 الصوم ولو قال بعض الورثة أنا الصوم وأخذوا حرجا اذا رضوا بقية الورثة بصومه واستأجروهم أو الوصي  
 لذلك وان كشحو اقسمت الامداد بينهم على قدر اوقافهم اذ لم يكن هناك من الاقارب الا الورثة واما منعت غير

فالوجه ان الاطعام انزل

منه قلت القديم هنا اطهر

وقد نص عليه في الحديث

أيضا فقال ان ثبت الحديث

قلته وقد ثبت من غير

معارض وبه يندفع

الاعتراض على المصنف بأنه

كان ينبغي له اختيار من

جهة الدليل فان المذهب هو

الجديد وفي الرضا المشهور

في المذهب تصح الجدید

وذهب جماعة من محقق

أصحابنا الى تصح القديم

وهو الصواب بل ينبغي الجزم

به للاحدیث القصصة وليس

لجديد بختم السنة والجم

الوارد بالا طعام ضعيف اه

وانتصر له جماعة بأنه القياس

وبه أقر أصحابنا فثبت حل

الصيام في الطهر على بدله وهو

الاطعام كما سي في المحصر

التراب وضو الكوبة بدله

وبذلك انه عائشة قالته

بالاطعام كونها راو به

وقد عاينه (والولى كل قريب

على المختار) خبر مسلم صوي

عن أسد بن ثابت أنه

ماتت وعليها صوم ثم

الامر من الصوم أو الاطعام (قوله قلت القديم هنا اطهر) ويحصل الخلاف بين ما تم مسلما ما من ما من مرنا  
 فتبين الاطعام عنه قطعاً كذا قيل وهو مشكل بما يأتي ان من ما من مرنا لا يبيح عنه الا يلزم وقوع الخلع  
 وهو يتنجس كذا في شرح العباب أي والاطعام بدل الصوم يلزم وقوع الصوم وهو يمتنع (قوله قلت القديم  
 هنا اطهر الخ) في شرح الاشارة لعدد الورثة ولم يصم عنه قريب يزوج عليهم الامداد على قدر اوقافهم ثم  
 من خصه شيء له اخراج الصوم عنه وجبر الكسر اه وفيه أمران الاول انه سأل انه لا يجوز اخراج  
 مدو بعض مد للفقير فيبقى اذا أراد أحدهم التزاج ما من يوفيه كسر ان يضم الى كسر كسر آخر منهم يعجز  
 اخراج والثاني انه لو صام أحدتهم وجبر الكسر فيبقى أن يسقط عن رقبته مقابل كسر قتله (قوله  
 فعين حل الصيام) التبعين ممنوع ولو قال بعض الورثة أنا الصوم وأخذوا حرجا جازح مر ولو قال بعض  
 الورثة اطعم وبعضهم الصوم أجيب الاولون كل جزم الزكشي وان العمد لان اخراج الاطعام مجمع عليه  
 ولو تعدد الورثة ولم يصم عنه قريب يزوج عليهم الامداد على قدر اوقافهم من خصه شيء له اخراج الصوم  
 عنه وجبر الكسر لم لو كان الواجب لو لم يعجز تبعض واجبه بل لا تنصو وصوما اطعاما لانه بمنزلة كفارة  
 واحدة وقد يقال بل كفارة واحدة لا بمنزلة واحدة ولو لم يكن بكفر ورجع عليهم فان قدر رجوع اوصام تأتي  
 فيه الوجهان قوله لانه بمنزلة كفارة واحدة لا بمنزلة كفارة الظاهر لا يجوز تبعضها بصوم بعض  
 واطعام بعض لانها كفارة واحدة فبما كفر المحلوف عليه بالصوم وقلنا له الرجوع على الحالف فقبيل

الورثة من الصوم ولو كان الواجب مالم يجر بعض وجبة صوما طعاما لانه بمنزلة كفارة واحدة ولو قال بعضهم صوم بعضهم فطعم أجيب من دعائى الأكل ولو أذنوا لبعضهم أن يكفر ويرجع عليهم فإن أطعم رجوع على كل حصته وان صام فبقية نظر والذي يتبعه أنه لا يرجع له بشئ اه وزاد الثانى في مسئلة تقسيم الامداد فمن خصه شئ اخر اجب به والصوم عنه اه قال عرش قوله مر لم يجر تبعض الخ أى فالطريق أن يتفقوا على صوم واحد أو يجر جوا مطلقا لم يقعوا شئ من ذلك وجب على الخ إيجابا على القدية أو الخط من تركه واخراج وقوله مر أجيب من دعائى أى بالنسبة انقدر حصته فقط اه عرش (قوله وهو يطل الخ) أى فان عدم استغفاله عن ارتكابه عدمه يدل على العموم نهاية (قوله أجزأت الخ) وسواء في جواز فعل الصوم كذلك أو كلفه وجب فيه التتابع أم لا لان التتابع انما هو جيب حق الميت على من لم يوجده في حق القريب ولانه التزمه صفة زائدة على أصل الصوم فسلطت بوجه نهاية وامدادا واعاب (قوله كما يحسن في المجموع الخ) اعتمد النهاية والمعنى أيضا (قوله واستأجر) أى الولي (قوله في سنة واحدة) أى لمصرع واحدة في سنة واحدة اعاب قول المتن (ولو صام أجني باذن الولي) ولا يشترط في الاذن والمأذون له الحر به فيما يظهر لان القن من أهل الفرض بخلاف الصبي نهاية وشرح الارشاد عبارة الاعاب أى الغر بيان تاهل بان يكون بالغاعا فلا وان كان قنفا فيما يظهر اه وبعبارة عرش قول المصنف ولو صام أجني خرج به مالو أذن الاجني المأذون له لاجي آخر فلا يعتد باذنه وقوله باذن الولي أى السابق الذي يصوم على القديم والمأذون له العهد فصدق بكل قريب وان بعدد لم يكن وارنا اه وبعبارة سم قول المصنف باذن الولي شامل لغير الوارث اه (قوله باذن الميت الخ) وقضية كلام الرافعي استواء ما دون الميت والقرىب فلا يقدم أحدهما على الآخر نهاية واعاب أى لان القريب قائم مقام الميت فكانه أذن لهما وطعمه فلو صام من الميتة وما عليه فان وقع ذلك مر بتأويل الاول عنه الثانى نقلا للصائم ولو وقع ما احتمل أن يقال وقع واحد منهما من الميت لا بعينه والآخر من الصائم عرش (قوله ولو باجر) وهى عندا استبحار الوارث من رأس المال نهاية قال عرش ويحصل ذلك حيث كان صاحب الزكاة غير وارثا أو غير وارث ولا كان ما زاد على ما يخصه تبرع منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة اه عبارة سم قال في شرح الارشاد عن الزركشي ان الوارث يشر بغير انخراج القدية والصوم والاستحجار والولي غير الوارث مخير بين الأخيرين فقط اه قول المتن (مستقلا) أى بلاذن سم (قوله ولو امتنع الولي الخ) أى ولم يصم ولم يطعم سم (قوله أولم يتأهل الخ) أى

يرجع عليه بما قابل الامداد من الصوم وقبل لا شرح الارشاد (قوله أجزأت) قال في شرح الارشاد قبل ويحل الجواز في صوم لم يجب فيه التتابع ورد بان التتابع انما هو جيب حق الميت على من لم يوجده في حق القريب هو التزمه له زائدة على أصل الصوم فسلطت بوجه اه فليتأمل قال في شرح الارشاد عن الزركشي ان الوارث مخير بين انخراج القدية والصوم والاستحجار والولي غير الوارث مخير بين الأخيرين فقط اه وفي شرح العباب وظاهر قول المصنف ولقرينه الخ أنه لا يلزم للولي صيام وهو ما نقل الرافعي لا اتفاق عليه ويحمله ان كان غير وارث أو حيث لا تركه كان وارثا ثم تركه فيما لا طعام واما الصوم بنفسه أو مأذونه باجرة أو غيرها اه وقضية كلام الرافعي استواء ما دون الميت والقرىب فلا يقدم أحدهما على الآخر سم (قوله فاستأجر عنه ثلاثة كل واحدة في سنة) يقي ما لو وجب التفرق كصوم التمتع فهل يجب التفرق على الولي أو يسقط فيه نظر (قوله في المتن باذن الولي) شامل لغير الوارث (قوله ولو باجر) قال في شرح العباب في دفع من التركة تم ان زادت على القدية اعتبر رضا الورثة أى في الزائد اعدم تبعض الصوم اه (قوله مستقلا) أى بلاذن (قوله ولو امتنع الولي) أى ولم يصم ولم يطعم (قوله أولم يتأهل) أى لاذن لخصوصه الخ في شرحه لا لارشاد الذي يظهر انه يشترط في الاذن والمأذون البلوغ لا الحر بئان القن من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي ويؤيد ما يأتي من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وانما اشترط حر به لان القن ليس

وهو يطل احتمال أن يراد به ولي المال أو ولي العصبية ولو كان عليه ثلاثون يوما أو أكثر فصامها أو قبل به أى أو مأذون أو ميت أو قريبه في يوم واحد أو جزأت كما يحسن في المجموع وقامه غيره على ما لو كان عليه حج اسلام مع نذرو وج قضاء فاستأجر عنه ثلاثة كل واحد في سنة واحدة (ولو صام أجني) على هذا (باذن) الميت بان يكون أو صامه أو باذن الولي ولو سبها فيما يظهر لانه أهل للعبادة (صم) ولو باجرة كالحج (لا) ان صام عنه (مستقلا) فلا يجوز (في الاصم) لانه لم يرد وفارق الحج بان له مال فنه دخلا فأتبعه قضاء الدين ولو امتنع الولي من الاذن أو لم يتأهل لنحو صبا لم يذن الحاكم

على الأوجه ل أن كانت تركه تعين الطعام والام بحسبى (ولمات وعليه صلاة أو اعتكاف (٤٣٩) لم يفعل عنه ولا قدية) تجزئ عنه

لعدم دور وذلك (وفى)  
الاعتكاف قول) انه يفعل  
عنه بالصوم (والله أعلم) وفى  
الصلاة أو صافول انها تفعل  
عنه أوصى بها أم لا حكمه  
العباد عن الشافعى وغيره  
عن اسحق وعطلة نظرية  
لكنه ما عمل بل نقل ابن  
برهان عن المتقدم انه يلزم  
الولى أى ان خلف تركه  
أن يصلى عنه بالصوم ووجه  
عليه كثير ونحن انما نأبى  
انه يعطى عن كل صلاة مدا  
واختار جمع من محققى  
التأخرين الأول وقبل به  
السببى عن بعض أقاربه  
و بما تقر به سلم أن نقل  
جمع شاذة وغيرهم الاجماع  
على المنع المراهبه اجماع  
الاعتكاف وقد تفعل هى  
والاعتكاف عن ميت  
كرهى الطواف قائم تفعل  
عنه تبعه الجمع وكذا يترد أن  
يعتكف صائمًا ميتًا  
فيعتكف الولى أو ماله  
عصا (والظاهر وجوب  
المد) ولا قضاء عن كل يوم من  
رمضان أو نذر أو قضاة أو  
كفارة (على من أفطر الكبير)  
أو الرض الذى لا يرجى رؤه  
أن يطقه بالصوم مشقة  
شديدة لا تطاق عادة لان ذلك  
بعض جمع من المعابة  
رضى الله عنهم ولا يخالف  
لهم وفارق الرض الرجو  
البره والمسافر بائنهما  
يتوقعان والعدوهما  
أمان ينقدو على الصوم في

أول يمكن قريب معنى وإيعاب (قوله على الأوجه) وقالا لا لاسى والمغنى وخلافًا لنهاية عبارته ولوقام بالقرب  
ما يمنع الاذن كصاوجن أو امتنع الأهل من الاذن والصوم أو لم يكن قريبا إذا لم يكن قريبا فظاهر خلافًا  
لمن استوجبه عدمه اه قال عن قوله مر اذننا لهما كراى وجوبه بالان في مصلحة للميت والحا كرجب عليه  
وعايناه الكلام فيقول الأستاذ انه يصوم أو يعطى عن الميت اه وصار سم قوله على الأوجه كذا فى شرح  
الرض وقد يقال النجاة يأتى بلو يستأجر من التركة مر اه (قوله تعين الطعام) صريح في امتناع  
الاستحجار وقد يقال بجمع جوارزه سم (قوله لا عدم دور ذلك) وهل يسن أم لا فيه نظر والإقرار بالاول ترجح  
من خلاف من أوجب في الصلاة على من حج قريبا عن عبارة شيخنا وقيل يصلى عنه قبل بضدى عنه لكل  
صلاة مدوع اعتكاف كل يوم وليلة ولا بأس بتقليد ذلك فان قلنا الحنفية في إسقاط الصلاة المشهورة وكان  
حسن اه (قوله وفى الصلاة) الى قوله وقد تفعل أقره عن (قوله انها تفعل) أى جازا لولى وغيره ياذنه أن  
يفعلها عن الميت (قوله احكام العبادى عن الشافعى الخ) واذا نذر ابن دققي العبد والسبي ومال الى ترجحه  
ابن أبي عسرون وغيره ونقل الاذرى عن شرح التنبيه للعجب الطبرى انه يصل للميت ثواب كل عبادة تفعل  
عنه واجبة كانت أو متطوعة اعانته انتهى وكذا حاشية ناصتلى أن الانسان أن يجعل لولى له لغيره صلاة  
أو صوما أو صدقة وفى شرح المختار أو لفهمهم مذهب أهل السنن والجماعة أن الانسان أن يجعل لولى له لغيره صلاة  
وصلاة لغيره وصلة وعليه فلا بد أنه الصلاة لغيره هانعه وصح فى البخارى عن ابن عمر رضى الله تعالى  
عنهما أنه أمر من مات أهوا على طاعة الصلاة أن تصلى عنها لظاهر أنه لا يقوله الا توقفا بعباب (قوله أن يصلى  
الخ) يظهر أن المراد بنفسه أو ماله أو ما ذره باحة أو مسترعوان المراد بالولى عنه مطلق القريب فظاهر ما صرى الصوم  
فأبراجع (قوله ووجه الخ) عطف على قوله فوالخ أى وجه قائل بأنه يجوز لولى أن يعطى الخ أو قاس  
ما صرى الصوم عن شيخنا وغيره أن لا يجزئ لولى الا طعام من ماله عن الميت (قوله الاول) أى  
أن الصلاة تفعل عنه عيش وكردى (قوله وقيل به السببى الخ) عبارته فى الإيعاب قال ابن أبي عسرون ليس  
فى الحديث ولا القياس ما يمنع وصول ثواب الصلاة للميت ورؤى فيها أخبار غير مشهورة واستظهر السببى  
ما قاله حديث مرسل من روى الذين أن تصلى لهما مع صلواتك قيل يدعو لهما ولا مانع من حله على ظاهره قال  
ومائى قريب عليه خمس صلوات فغفلت عنه قياسا على الصوم اه (قوله عن بعض أقاربه) عبارة شيخنا  
فى أمه اه (قوله وقد تفعل) عبارة غيره ويستثنى من منع الصلاة والاعتكاف عن الميت على المتقدم كعتا  
الطواف الخ (قوله وقد تفعل) الى قوله واعتزنى فى النهاية والمغنى الا قوله لا تطاق عادة (قوله كرهى  
الطواف الخ) أى من الحاج عن غيره ومن الولى الحرم عن غير غير إيعاب (قوله يعتكف الولى أو ماله) و  
صائغا أى وان كانت النيابة لا تجزئ فى الاعتكاف أى المنفرد شيخنا (قوله أو نذر) أى نذر حله قد يذره  
لا يصح نذره صلا على المذكور زنها ومعنى (قوله لا يرجى رؤه) أى يقول أهل الخبرة شيخنا (قوله مشقة  
شديدة) لم يبين ضابط المشقة هنا الحقيقة للقد يتوقى من مرض أنما التى يحس منها بخدو وتيم عيش  
عبارة شيخنا أى بحيث يطقه مشقة شديدة لا تتحمل عادة عند الزايد أى وتبع الذم عند الرملى اه وكلام  
الشارح هنا موافق لما نقله عن الزايد وفيما يأتى فى الحامل والمرضع موافق لما نقله عن الرملى ولعله هو  
الظاهر فبني أن يجعل ما هنا على ما يأتى (قوله لان ذلك) أى وجوب المد أو أخرجه بلا قضاة (قوله ولا يخالف  
لهم) أى فكان اجماعا سكونيا (قوله فهو كرجو البره) أى فيلزمه إيقاعه بما يطقه فيها يذ (قوله فلا  
قد يخالج) أى كولو تكلف من سقطت عنه الجفعة تفعلها حيث أجز الله عن واجب فلا بد عليه قول الاستوى

من أهل حجة الاسلام فهو كالصبي بخلافه نهنا اه (قوله على الأوجه) كذا فى شرح الر وض بعدات تفعل  
قول الاذرى فهل يأتى الحاكم فيه نظر اه وقد يقال النجاة يأتى بلو يستأجر من التركة مر (قوله  
تقرب الطعام) صريح في امتناع الاستحجار وقد يقال بجمع جوارزه  
زمن نحو برده أو قصره فهو كرجو البره وتخرج بافطر ما لو تكلف وصام فلا قدية كفى الكفاية عن البندنجي

قياس الخ نهاية (قوله بان قياس الخ) أي قضيته (قوله وهاته) أي نحو الشيخ الهرم (قوله ابتداء) أي لا بدلا  
عن الصوم نهاية بمعنى (قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفي للاكتفاء بالصوم أنه  
الاصل وانما سقط العذر وما سقط العذر يجوز زال جوع اليه فلا يمل بل قدعه وإجازه واجب الكمالين عن  
غيرهم كفى الجمع حيث أجزأت من لم يجلس من نحو الاتي والريق سم وتقدم جوابه الثاني عن النهاية  
(قوله غنند) أي حين إرادته الصوم (قوله يكون هو المخاطب الخ) أي ابتداء فيما يظهر حتى لا رد عليه أن  
مقتضاه أنه إذا أراد الصوم امتنع الأكل مع هذه الإرادة بصري (قوله فتستقر في ذمته) أعني الاسنى  
والغنى والنهاية وكذا اشياء قال وهذا في آخر وأما الريق فلا فدية عليه إذا فطر لغيره أو مرض ومات رقبه  
ويجوز لسببه أن يقضى عنه ولقرينه أن يسدي أو يصوم عنه وليس لسببه أن يصوم عنه إلا بذن لانه  
أجنبي اه وقوله وليس لسببه الخ تقدم عن سم والجبري ما يخالفه (قوله لكنه صح في المجموع ع سقوطها)  
أي فلا يجب إذا أسير بعد وقت الوجوب وهذا في آخر وكذا في الريق بالاول وان عتق وأسير بعد وقت  
الوجوب ما تقرر وهذا في الريق يحتمل جوابه في مسألة الحامل والمرضع إلا فلا يجب عليه الفدية  
وان عتق بعد أو أسير لانه ليس من أهل وجوب المال وقت الوجوب بخلاف ما في العباب تبعاً للفتاوى  
سم (قوله بنافه) أي ما صح في المجموع (قوله والا زمت الفدية الخ) قد يجب بانه فطر بشرط الجز  
و (قوله انما هو عجزه بالمقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس الجز المذكور بانه لو كان ذلك زمت  
الفدية بمن تكلف وصام لتحقيق عجزه بالمقتضى لفطره مع ذلك لا يخفى سم (قوله ولو قدر) إلى قول المتن  
والاصح في النهاية الاقوله لانه وقع تعاوقه وان لم تتبين إلى المتن وقوله وفي نسخ إلى والفدية وقوله وأيضا  
اما المرصه هو كذا في المغنى الاقوله وليس إلى المتن وقوله لانه وقع إلى المتن وقوله وكذا ان كانت إلى المتن  
(قوله ولو قدر الخ) ولو نحو الهرم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شي لا تخيير وليس له ولا للحامل أو  
المرضع الا تبين تجمل فدية بيمين فأكثروا لم يجلس فدية يومه أو في ليلة نهاية قال ع ش قوله هر  
وليس له ولا للحامل الخ وإذا قلنا بعدم الاعتداد بما تجمله هل ان يسره أم لا فدية نظر والاقرب الاول وان لم  
يعلم أخذ بكونه ما تجمله أخذ بما صام في الآخر غير الجنس فانه يسره منه سقطا لفساد القبض وتقدم  
أن مثل ذلك كمال يقع الموقع وكان قبضه فاسدا وكذا لو عمل ليلا لفطر لغيره أو مرض ثم تحمل المشقة وصام  
صبيحة ليله التحيل فثبت عدم وقوع ما تجمله الموقع ويسره على ما مر اه ع ش وظاهره وان علم الأخذ  
بكونه ما تجمله (قوله ولو قدر بعد) أي لو قدر من ذكر بعد الفطر معنى ذنباية (قوله لم يلزمه قضاء الخ) أي  
وان كانت الفدية باقية في ذمته ع ش عبارة شيخنا سواء كانت القدرة به وإخراج الفدية أو قبله اه (قوله  
وفارق بغيره الا في الخ) هذا الفرق لا يتأتى بين أرواد الصوم لما أفاده مع أن ظاهر كلامه عدم لزوم  
القضاء بصري (قوله بانه هنا مخاطب بالفدية الخ) وقدية الخ كان الخطاب ابتداء هنا بالفدية دون الصوم

(قوله وقد يجاب الخ) لا يخفى ما فيه ويمكن أن يجاب بأنه يكفي للاكتفاء بالصوم أنه الاصل وانما سقط  
العذر وما سقط العذر يجوز زال جوع اليه فلا يمل بل قدعه وإجازه واجب الكمالين عن غيرهم كفى  
الجمعة حيث أجزأت من لم يجلس من نحو الاتي والريق سم (قوله فتستقر في ذمته) أعني الاسنى  
لكنه صح في المجموع ع سقوطها عنه فلا يجب إذا أسير بعد وقت الوجوب وهذا في آخر وكذا في الريق  
بالاول وان عتق وأسير بعد وقت الوجوب ببيان قال العبرة بوقت الاداء ما تجمله في  
المؤدى بعد تبين الوجوب في قسمه بثبتها كذلك ما تقرر وهذا في الريق يحتمل جوابه في مسألة  
الحامل والمرضع إلا تبنة فلا يجب عليه الفدية وان عتق بعد أو أسير لانه ليس من أهل وجوب المال  
وقت الوجوب بخلاف ما في العباب تبعاً للفتاوى (قوله والا زمت الفدية الخ) قد يجب بانه فطر بشرط  
الجز (قوله انما هو عجزه بالمقتضى لفطره) قد يستدل على أن السبب ليس الجز المذكور بانه لو كان  
ذلك زمت الفدية بمن تكلف وصام لتحقيق عجزه بالمقتضى لفطره مع ذلك لا يخفى فان قلت المردان

واعترضه الاضوي بان  
قياس ما مجموعه وهو سرانه  
مخاطب بالتقديتاً ابتداء عدم  
الاكتفاء بالصوم وقد  
يجاب بان محل مخاطبته  
بما ابتداء عالم برد الصوم  
لختمه يكون هو المخاطب  
به وقضية كلام المتن وغيره  
وجوبها ولو على تقدير  
تستقر في ذمته لكنه صح  
في المجموع ع سقوطها عنه  
كالفتوة لانه عاجز حال  
التكليف بما لو لم يستقر  
مقاله جناباً يتوهمه فان  
قلت بنافه قوله لمحق الله  
المالي اذا عر عنه العبد  
وقته لوجوب ثبت في ذمته  
وان لم يكن على جهة البدل  
اذا كان بسببه وهو هنا  
كذلك اذ سببه فطره قالت  
كون السبب فطره ممنوع  
والا زمت الفدية للقدار  
فعلما ان السبب انما هو  
عجزه بالمقتضى لفطره وهو  
ليس من فعله فانقص ما في  
المجموع فأناله ولو قدر  
بعد على الصوم لم يلزمه قضاء  
كقوله الا كثر من وثاق  
نظا به الا في المعصوب  
بانه هنا مخاطب بالفدية  
ابتداء عاجز ان عنه



وفي المعضوب بالجرح دون الانابة **(قوله)** ولم المعضوب مخاطب بالبحر أي ابتداء رشدي قال ع ش ويقع  
البحر الاول للنائب ويسترد منه ما دفعه اليه من الاجرة اه قول المتن (وأما الحمل الخ) أي ولو كان الحمل من  
زنا أو بغير أدى ولا فرق في الرضيع بين أن يكون أمهيا أو حيويا باعتباره ما شرأه في الزيادة ع ش قول المتن  
(والرضع) ينبغي ولو حيوان يحترم غير أدى سم عبارة المغني وأما الحمل والمرضع فيجوز لهما الاطراء إذا  
خافتا على أنفسهما أو على الولد سواء كان الولد لهما المرعفة أم لا سواء كانت مستأجرة أم لا ويجب الاطراء ان  
خافت هلاك الولد وكذا يجب على المستأجرة كما يحجب في الرضعة تمام العقد وان تخلف هلاك الولد أو القضاء  
فات اطراء خاؤفا الخ اه قول المتن (على نفسها) الاولى أن نفسها **(قوله)** غير المخيرة الخ) سيد كرميتر  
ذلك **(قوله)** ان يحصل لهم من الصوم الخ) وينبغي في اعتبار الخوف المذكور أنه لا بد من اخبار طبيب  
مسلم عدل ولو رواية أخذنا ما قبل في التيمم ع ش **(قوله)** لا يقع تعبا) أشار به الى رد ما قيل انه ارتفع به  
شخصان فكان شغل يوم القديس ووجه الرد أن الخوف هنا تابع لخوفه على نفسه وهو يتغير في التابع  
مالا يتغير في المتبوع والعطر في الانقاذ لا يلزم تعبا بل لكونه وسيلة الى الانقاذ الواجب فالخوف على  
النفس ليس أصليا فوجب القديس لما في ذلك من الرقة بقصره وعبار القديس فان قبل اذنا فتا على  
أنفسهما مع ولدهما فهو فطر ارتفع به شخصان فكان ينبغي القديس قياسا على ما سبق أن يجب بان الآية  
وردت في عدم القديس فيما إذا أضر خاؤفا على أنفسهما فلا فرق بين أن يكون الخوف مع غيرها أو لا وهي  
قوله تعالى ومن كان مرضيا إلى آخرها اه **(قوله)** وهو الخوف الخ) كونه مانعا على تأمل وليس في قوله إلا  
قوى الخاف ما يدل لذلك فتأمل بعرضي **(قوله)** يعني بدون الخوف على الولد **(قوله)** وأخافا على الولد  
أي ولو سر باعلى الاجرة لانه يحترم خلافا لما يقضي به كلام الزكشي اعاب **(قوله)** ولو حريبا) اعاب  
استوثق امرأته مسلمة لارضاع ولد حري مسلما ع ش **(قوله)** ولو من تبرعت الخ) الاولى اسقاط لفظة من  
**(قوله)** وان لم تعين الخ) خلافا للمغني والاسنوي عبارة الاول وظاهر كمال شخصان يحصل ما ذكر أي جواز  
القطر مع القضاء والقديس في المستأجرة والمنطوقه إذا لم يوجد مرضعة مفطرة أو صاغة لا يضرها الارضاع اه  
وبعبارة النهاية وما يحسنه الشيخ من أن محل ما ذكر في المستأجرة والمنطوقه إذا لم توجد مرضعة مفطرة الخ محمول في  
المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها الى الاطراء قبل الاجارة والا فلا جارة بالارضاع لا تكون الاجارة  
عين ولا يجوز رابدال المستوفى منه فيها اه وأقرو سم قال الرشدي قوله هو محمول على ما إذا غلب على  
ظنها الخ أي وجب ذلك فلا تصح الاجارة لعدم قدرته على تسليم المنفعة شرعا وخروج ذلك ما إذا لم يغلب على ظنها  
ما ذكره من تصح الاجارة فيجوز زواله الفطر بل يجب ويتجنى عليها دفع الطفل لغيرها وهو موضوع كلام الاصحاب

السبب هو الهجر مع الفطر بالفسخ اه أي هذا المجموع وهو ليس من فعله لان المجموع الذي هو جزؤ ليس  
من فعله قلت قول المتن والمرضع ينبغي ولو حيوان يحترم غير أدى **(قوله)** وان لم تعين الخ) ما يحسنه الشيخ في  
شرح الروض من أن محل ما ذكر أي من القطر مع القضاء والقديس في المستأجرة والمنطوقه إذا لم توجد مرضعة  
مفطرة أو صاغة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما إذا غلب على ظنها احتياجها الى الاطراء قبل  
الاجارة والا فلا جارة بالارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز رابدال المستوفى منه فيها سر حر **(قوله)** وان لم  
تعين) بان تعددت المراضع ثم كمال صرح به في المجموع وعبارته في شرح العبايمانصو بحث ان محله في  
المستأجرة والمتبرعة لم توجد مرضعة مفطرة أو صاغة لا يضرها الارضاع أي وتبرعت كل منهما به لكن  
ورده قول المجموع لو كان هناك نسوة مراضع فلا واحد منهن ارضاعه تقرر بالافطر للقوف عليه وان لم تعين  
عليها اه فتأمل تصو ر ذلك بما إذا كان ثم مراضع وقوله وان لم تعين تجده مصرحاً بذلك البحث اه  
وأقول صرحنا في ذلك بمنع قطعاً لان كلام ذلك التصور وبذلك القول صادق مع وجود مفطرة أو من  
لا يضرها الارضاع ومع عدمها كما هو ظاهر فيمكن تخصيصه بالثاني فان الصراحت مع ذلك فتأمل **(قوله)** في

وتم المعضوب مخاطب بالبحر  
واغلازته الى الانابة للضرورة  
وقد بان عدمها (وأما  
الحامل والمرضع) غير  
المخيرة ويستأجر سفر ولا  
مرض فان أضر خاؤفا  
على نفسها أن يحصل لهما  
من الصوم مخرج تيمم (ويجب  
القضاء بالافدية) كالأرض  
المرجوة البرهان نعم لذلك  
الخوف على الولد لانه وقع  
تبعاً لانه اذا اجتمع المانع  
وهو الخوف على النفس ألا  
تريان من فطر خسوف  
الهلاك على نفسه بغير ذلك  
ينفي عنه المد والمقتضى وهو  
الخوف على الولد غلب المانع  
(أو) خافنا (على الولد) وحده  
ان يجهض أو يقبل اللبن  
فيتضرر جميع تيمم ولومن  
تبرعت مراضعه أو سنوحت  
له وان لم تعين بان تعددت  
المراضع كما صرح به في  
المجموع

وهو حاصل قوله من والأجزاء الخ اه قول المتن (لزمهما القدية) أي من ماله مع القضاة معني زاد  
 النهاية والفطر فيما ذكر جائز بل وأجبان خفيف نحو هلال الولد ولا تعدد القدية بتعدد الأولاد لأن ما يدل  
 عن الصوم بخلاف العقيقة لأنها قد لعن كل واحد اه قول المتن (لزمهما القدية الخ) أي مع القضاة ولا  
 تعدد القدية بتعدد الأولاد ناشئ من وضو الظاهر اختصاص ذلك أي لزوم القدية رمضان كيدل عليه  
 تعبير العباب بقوله الثانية أي من طرق القدية فوات فضيلة رمضان سم (قوله أنها منسوخة الخ) أي  
 والناسخ له قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه والقول بنسخة قول أكثر العلماء معني (قوله وفارقت  
 كون دم التمتع الخ) يتأمل هذا الكلام فإن الأرضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج اه سم (قوله أنها منسوخة الخ) أي  
 بان فعل تلك أي وهو فطرها كجبره في شرح الروض أي والنهاية والمغني اه سم (قوله الواجب الخ)  
 يخرج المطلق بخلاف قوله الآخر أو أضاف الخ سم (قوله وفعل هذا) أي الدم أسنى ومعني (قوله وأيضاً  
 فالعبادة الخ) لعل المراد بالعبادة هنا الفطر وفي إطلاق أنها عبادة قوله إلهامه أن نفعة للطفل أيضاً بل هو  
 المقصود بنفعه فطر ثم رأيت ما يأتي قريماً على أصله تصويراً بإطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة متعلقات اه  
 سم بخلاف (قوله ألامرضعة الخ) وكذا الحاملة المتغيرة به على أن الحامل تحيض نهاية وبغنى وشرح  
 بانفصل (قوله الشئ) أي في أنها حائض أو لا ومعني (قوله هلا فدية عليها الخ) هذا ظاهر في ما إذا أفطرت ستة  
 عشر يوماً قبل أن أفطرت أو من ذلك وجبت القدية بما زاد لأن ما كثر ما يحتمل فساد بالحض حتى  
 لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاة فدية أو بعثت يوماً يوماً ومعني (قوله لاجله) أي السفر والمرض  
 نهاين (قوله وترخصاً) أي وإن خيف على الولد سم (قوله أو أطلقاً) أي قصد الترخص لكن لم يقصد  
 لاجل السفر والمرض أو لاجل الرضيع أو لاجل ويقي إذا لم يقصد اختصاصاً مطلقاً سم وقوله ويقي ما إذا  
 لم يقصد الخ والظاهر أنه أحد من فطرة بلا ذوق تدخل في قول المصنف إلا أن المتعدي بفطر رمضان  
 بغير جاع عبارة شرح بانفصل ولو أفطرت المريضة أو المسافرة بنية الترخص أي لاجل السفر والمرض لم  
 الممن (لزمهما القدية في الظاهر) أي مع القضاء قاله الناسي ولا تعدد القدية بتعدد الأولاد الرضاعة  
 الأصح اه وعبارة الروض ولا تعدد بتعدد الأولاد اه قال في العارضة بتي في ذمة المعسر والوفقة في  
 اليسار اه (قوله لزمهما القدية) الظاهر اختصاص هذا رمضان كيدل عليه تعبير العباب بقوله الثانية أي  
 من طرق القدية فوات فضيلة رمضان (قوله وفارقت كون دم التمتع على المستأجر الخ) يتأمل هذا الكلام  
 فإن الأرضاع هنا نظير الاتيان بأعمال الحج فإن أو يدوجوب إصالة المنفعة علم الذي هو الأرضاع وجوبه  
 بمقتضى الإجارة فلا تيان بأعمال الحج كذلك فإنه واجب على الجائر بمقتضى إجارة وان أو يدوجوب ذلك  
 بمقتضى التكليف فكان أعمال الحج واجبة على المستأجر بإصالة الدين واجب على الوصي فإنه المكلف به  
 وإن لم يباشره بنفسه على أن الحكم جازع إمكان مباشرته بنفسه بأن يكون الوصي وصياً من أم وإن علت لها  
 لغيره فمعني الفرق (قوله بأن فعل تلك) أي وهو فطرها كجبره في شرح الروض (قوله الواجب عليها)  
 يخرج المطلق بخلاف أو أيضاً أي أي بخلاف قول الشارح بعدوا أيضاً فالعبادة هنا الخ (قوله وأيضاً  
 فالعبادة هنا) يحتمل أن المراد بالعبادة هنا الصوم وأن المراد بوقوعها وقوعها ولو بقضاءها يكون حاصل  
 الفرق أن القدية هنا للصوم حيث فأتت فضيلة وقعة الصوم واقع لها والقدية في الحج لجبره وهو واقع  
 للمستأجر ويحتمل أن المراد بها الفطر وفي إطلاق أنها عبادة قوله إلهامه أن نفعة للطفل أيضاً بل هو المقصود  
 بنفعه فطر ثم رأيت ما يأتي قريماً على أصله تصويراً بإطلاق وجوب الفطر فيكون عبادة متعلقات (قوله أما  
 المرضة المتغيرة فلا فدية عليها الخ) ثم حمل ما ذكر في المتغيرة إذا أفطرت ستة عشر يوماً فافعل فإن أفطرت أو بد  
 من ذلك وجبت القدية بما زاد لأنه كثر ما يحتمل قضاءه بالحض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاة  
 فدية أو بعثت يوماً يوماً بمفعولها لاجل البلقيتي شرح من (قوله وكذا أن كانتا سفر الخ) هذا التفصيل في  
 الفوت (قوله وترخصاً الخ) أي وإن خيف على الولد (قوله أو أطلقاً) أي قصد الترخص لكن لم يقصد

(لزمهما القدية في الظاهر)  
 لقول ابن عباس رضي الله  
 عنهما في قوله تعالى وعلى  
 الذين يعطيونه فدية أنها  
 منسوخة الآخر فيهما ما وفي  
 نسخ لزمهما القضاء وكذا  
 القدية في الظاهر قال الأوزاعي  
 وأحسبه من أصح ابن  
 جعوان والقديس هنا على  
 الاجرة وفارقت كون دم  
 التمتع على المستأجر بان فعل  
 ذلك من تمتع به المال المنفعة  
 الواجب عليها فعل هذا  
 من تمام الحج الواجب على  
 المستأجر وأيضاً فالعبادة  
 هنا وقعت إلهاماً وقعت له  
 أما المرضة المتغيرة فلا فدية  
 عليها للشئ وكذا أن كانتا  
 في سفر أو مرض وترخصتا  
 لاجله أو أطلقاً

مخلاف ما اذا ترخصت بالرضع والجل (والاصح انه يلحق بالرضع) فمما ذكر فيه ان التخصيل (من) افاذ قوله يلحق ان المنقذة للصبرة والمسافرة  
أو البرقة فبين هاتين امرين (أفطر لا نقاذ) أدى بحترم حواشيه وألغيره (مشرف على هلاله) (٤٣) بقرق أو غيره ولم يمكن من تخليصه

الاب الفطر يجمع على أى كل  
افطرا بسبب القصور  
\*(تنبيه)\* ما ذكرته من  
ان الأذى باقسامه  
المذكورة يعجز فيه تفصيل  
المرض هو ما يصرح به اطلاق  
القسم في الأذى المحترم  
وجوب البقرة لانه رفق  
بالفطر لاجله شخصان  
واطلاق القاض وجوبها  
في كل فطر دون فطر لاجل  
الغير والانوار وجوبها  
للحيوان والمجموع وجوبها  
في المشرف على الهلاك ولا  
ينافي هذه الاطلاقات  
ما افادته ان هذا يعجز  
فيه التفصيل السابق فيما  
ألحق به لان مراد المطلقين  
الوجوب وبهنا الوجوب في  
بعض أحوال المحقق به كالمحرم  
واضح من نص المتن صلى  
جرب ان ذلك التخصيل هنا  
مخرج بالأذى باقسامه  
الحيوان المحترم والماله  
المحترم الذي لا روح فيه  
والذي افاده قول القائل  
لو افطر لقتلص ماله لم تلزمه  
فسد به لانه لم يرتق به الا  
شخص واحد ان كانها  
ان كان له فلا بد له وألغيره  
فالقضية وكلام القاضي  
يفهم هذا ايضا وهو متجه  
في الجدل انه لم يصر فيه  
نفسه او اتفاق تأني الفرق  
فيه بين ما لم ينقذ فلا بد

بانه هادئة وكذا ان لم تقصد ذلك ولا الخوف على الولد أو قصد ما لا امرين اه وهي شاملة لما اذا لم تقصد  
ترخصا أصلا (قوله بخلاف ما اذا ترخصت بالرجوع) وقا قالها في توشحها بالاسنى والغنى (قوله فيما ذكر فيه بالرجوع)  
هذا على تأمل عبارة النهاية والغنى أى في استحباب القدي مع القضاء اه وهي الظاهر (قوله من التخصيل) أى  
فبفضل بين ان يفطر خوفا على نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده سم (قوله افاذ بالرجوع) حق  
الرجوع ان يؤخروه ويتركه قبل التنبيه (قوله قوله يلحق) أى بالرجوع (قوله ان المنقذة) الى التنبيه في النهاية  
(قوله أدى) الى التنبيه في الغنى (قوله أدى بحترم) وكذلك حيوان آخر يحترم بخلاف المال لنفسه وألغيره  
نهاية ومعنى وبأني في الشرع ما وافقهما في الاولين دون الاخير قول المتن (مشرف على هلاله) أى أو على  
اتلاف عضو أو بضعه شرح بأفضل زاد النهاية وعنه في مستقذ لا يباح له الفطر ولو لا الانتظام من يباح له الفطر  
لعدو كسفر أو غيره فافطر فيه لا نقاذ ولو بالنية لترخص قال الأذرى فالظاهر انه لا بد من تحصيله بما  
مرأ تنافي الحامل والمرضع نهاية قال الرشدي قوله مر فافطر فيه لا نقاذ ليس في كلام الأذرى فيجب حذفه  
ذلك وليتأني قوله بسد وجهه تنقيده بجمام اه وقال عرش قوله بجمام نفا أى بان فطر لغو السفل  
لا نقاذ قوله ففطره أولا لا نقاذ معناه هذه اه (قوله لغو السفل) أى أو أطلق (قوله ولم يمكن تخليصه  
الرجوع) ينبغي وان أمكن غير تخليصه بالفطر سم (قوله المذكور) أى قوله أدى بحترم بالرجوع (قوله لانه  
يرتق بالفطر لاجله شخصان) وهو حصول الفطر المفطر والخلص للغير معنى عبارة القلقوني على المعنى  
وهما الفرق والفطر واو اتفاق المفطر تابع لارتفاق الفرق بكلى المرض اه (قوله واطلاق القاضى)  
عطف على قوله اطلاق القاضى (قوله والانوار) عطف على قول القاضى وجوبها للرجوع من قبل ما كل  
سودا غير ذلك ولا يباح شخصه وكذلك قوله والمجموع وجوبها للرجوع (قوله هذه الاطلاقات) أى الرتبة (قوله  
ان هذا الخ) بيان ما افادته المتن والمشار إليه من فطر لا نقاذ (قوله فيما ألحق به) أى في المرض الذى ألحق  
بمن فطر لا نقاذ فقوله الحق به مسهل جاز به على غير من حله فكان الاولى الامراز (قوله لان الخ) متعلق  
بعدم المنادى وقوله (قوله في بعض أحوال الخ) وهو ان يكون الاطلاق لا نقاذ مشرف المحترم وحده (قوله  
الذى الخ) مبتدأ محبره قوله ان كلام الخ كرى (قوله لو افطر الخ) بدل من قول القائل (قوله ان كلامه)  
أى من الحيوان والماله الجاد المحترم (قوله وكلام القاضى) أى المتقدم نفا (قوله وهو متجه) والذى  
استند الاسنى والنهاية والغنى في وم القدي في الحيوان المحترم مطلقا كآدم أولا وألغيره وعدم زومها في  
غيره مطلقا له أولغيره (قوله نفسه) تأكيد للضمير المجرور (قوله لما ذكره) أى من انه لم يرتق به الا شخص  
واحد الخ (قوله وأما الحيوان الخ) وقا قال الاسنى والنهاية والغنى كالمرة نفا (قوله في الاول) أى اذا كان  
الحيوان للمنقذ (قوله الثاني) أى اذا كان لغيره (قوله وماله المنقذ) بفتح القاف (قوله بعيد المورك)

لاجل السفر والمرن ولاجل الرضيع والجل ويبقى اذا لم يقصد ترخصا مطلقا (قوله بخلاف ما اذا ترخصت  
للرضيع والجل) وافق على ذلك مر (قوله في المتن من فطر لا نقاذ الخ) أى فبفضل بين ان يفطر خوفا على  
نفسه وحده أو مع المشرف أو على المشرف وحده (قوله أدى) وكذلك حيوان آخر يحترم بمرى (قوله أدى  
يحترم) أى بخلاف المال لنفسه وألغيره وان ارتق به شخصان مر وقد يقال لمراد الشخصين المنقذ  
والمنقذ (قوله ولم يمكن من تخليصه الا بالفطر) ينبغي وان أمكن غير تخليصه بالفطر (قوله ولم يمكن  
من تخليصه الا بالفطر يجمع الخ) ويحله في مستقذ لا يباح له الفطر ولو لا الانتظام من يباح له الفطر لعدو كسفر  
أو غيره فافطر فيه لا نقاذ ولو بالنية لترخص قال الأذرى فالظاهر انه لا بد من تحصيله بما  
ما تقدم من التفصيل في الحامل والمرضع اذا كانتا سفر أو مرض فالحج بان ذلك التفصيل هنا وتظاهر

لما ذكره وهو جاز فيه فقد يتلوه ارتق به شخصان المالك والمنقذ وأما الحيوان فالذى يتجه فيه انه لا فرق بين ماله وألغيره لانه في الاول ارتق  
به اثنان المنقذ والمنقذ في الثاني ارتق به ثلاثهما ماله والمنقذ وأما اطلاق المجموع على زوم القدي مع تبعية بالمشرف الا أهم من الحيوان  
والجدا له وألغيره فهو وان وافق اطلاق المتن بعيد المورك وكأن شيخنا في شرح التبيين رأى بهذا المورك نفس الوجوب بالأذى وقد عرفت

ان صريح كلام القاضي ومفهوم كلام النقال ينزح الشرح في تعميمه بطريق المفهوم انه لا بد من غير الاشمى من حيوان وجماده اول غيره -  
وعما ينزاعه أيضا طلاق الانوار (٤٤٤) وجوبها في الحيوان وعدم وجوبها في غيره واطلاقه الاول موافق لما رجحتموه كذا الذي في

والله اعلم بكتاوى النقال لعدم لزوم ذلك أى القدره في المال ولو مال غيره ان لم يكن حيوانا وان كان النقال  
فرض في مال نفسه لانه ارتفع به شخص واحد بخلاف الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفع به شخصان نهاية  
(قوله) ومفهوم كلام النقال أى الثاني (قوله) واطلاقه أى الانوار الاول وهو وجوبها في الحيوان (موافق  
لما رجحتموه) وهو ما ذكره بقوله واما الحيوان فالذي يتقدم ما ذكره الثاني وهو عدم وجوبها في غير الحيوان  
كردى (قوله) والادجمال (قوله) تقدم ما فيه (قوله) ما ذكرته أى من أنه ان كان المنفذ فلا بد من أول غيره ففهم  
الغلبة (قوله) مما تقر (قوله) أى من التجاهل كرى (قوله) من ذلك أى من اطلاق المجموع والمن (قوله)  
وجوبها في الحيوان أى بالاطراف (وعدم وجوبها) أى بالمفهوم (قوله) ان يتبعه أى في النهار (قوله)  
والفطر المتوقف عليه (ال) وقفا للنهاية والغنى (قوله) الحيوان المحترم واجب أى بخلاف المال المحترم  
لا يجب الفطر لاجله بل هو جازم (قوله) رده ما مر في المراجعة قد يدل هذا على وجوب فطر المراجعة  
وعبارة شرح الرضا أى والغنى أى الفطر تأى الحامل والمرضع ولو مستأجرة ومتعلقة بها الخاقتان على الاولاد  
جواز بل وجوب ان خافتا هلاكهما ويبنى ان يلحق بالهلاك تلف عضو او منفعة سم وتقدم عن النهاية  
ما توافق جميع ما ذكره من تفاوته ما وعبارة العباب ويجب أى الاضرار ان هلكه أى الوالد الصوم اه قال  
الشرح في شرحه تبع في ذلك شغلوا ليس بشرط فلو قال ان اضره الصوم كانه مراهبه كان أولى اه (قوله)  
ورده السبكي (ال) أى التقيد المذكور (قوله) في وجوب الغلبة (ال) أى مع القضاء يلزم بل القضاء فقط معنى  
(قوله) لانه لم يرد (ال) أى ولا فطر نحو المرضع ارتفع به شخصان دون المتعدى بالفطر غنى ونهاية (قوله) مع  
أن القديس (ال) عبارة لها بما يغنى عن أن القديس يتقدمه بالاثم بل انما هي حكمة استأثر الله تعالى (ال)  
(قوله) لم يرد (ال) أى المتعدى بالفطر ع (قوله) والقتل (ال) أى واليمين الغموس نهاية (قوله) قصرت  
(ال) قد رده على الحاق المنفذ بالمرضع قول المن (ومن أحوال) أى من الاحوال كالأب أو بعضا لا فرق في الثاني  
بين ان يكون سنو بين سدهم ما يأتى وان لا تكون ع (قوله) واليهما بقوما الفتن فلا تلزمه القديس بقبل العتق  
بشأنه القضاء كما أخذ بعض المتأخرين من كلام الرازي في نظيره لان هذه قد يقال لا مدخل للصوم فيها  
والعبد ليس من أهلها لكن هل يجب عليه بعد عتقه الاوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذ من قولهم وزنت  
ذمتها عجز وما فرق به البغوى من أنه لم يكن من أهل القديس توقفت الفطر بخلاف الحرة صحيح وان زعم بعضهم  
انه تكن الجواب بنسبه الى العبرة في الكفارة توقفت الا لا يوقفت الوجوب بالظهور والفرق هو أن المكفر ثم  
من أهل الوجوب فى حاله وانما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فانه غير أهل لا لتزام القديس بوقفت الوجوب  
شرح مر قال في شرح الرضا وفهم كلامه كماله انه لو فاته شيء بلا عذر وأقرضاه بسفر أو نحوه لم يلزمه  
القديس بوجوبه صريح المتولى وسليم الرازي لكن سياق في صوم المتطوع تبع ما سأل الله الاصل عن التذيب وأقره

مال الغير والاوجما ذكرته  
فيه كما تقر وكان اختلاف  
هذه عبارات هوسيب  
اختلاف نسخ شرح الرضا  
وقد علمت العبد مما قررته  
فاسبقه وأخذ بعضهم من  
ذلك ان ان معه قد شفى  
عليه ان يتبعه لانه لو ابتاعه  
ليلا فرج منه أى من فيه  
نهارا لم يفطر ولو يلحق ادخاله  
المؤدى الى خروجها بالاستعانة  
والفطر المتوقف عليه  
الظهور للعنوان المحترم  
واجب كما أطلقوه وتقييد  
بعضهم بما اذا تعين عليه  
ورده ما تقر في المراجعة الغير  
المتعين فورد السبكي بانه  
يؤدى الى التالى واكل (لا)  
المتعدى بفطر رمضان غير  
جائز فانه لا يلحق بالمرضع  
في وجوب القديس بقى الاصح  
لانه لم يردع ان القديس  
لحكمة فانه تأثر الله تعالى  
به او من ثم يتعفى الردة  
في رمضان مع انها أحسن من  
الوطعن بغير تعزير بل يندب  
لاقا العظيم حرم مؤثره  
فان قلت ما جبر تعدد ترك  
البعض بسجود السهو كما  
مر في القتل العمد بالكفارة  
مع ان ذلك لم يرد أيضا فقلت  
أما الاول فسلان المشهور به  
من جنس التروك والاصالة  
قد عرفت فيها التدارك فهو  
ذلك بخلاف القديس  
فانه أجنبي عنه بكل وجه  
فقصرت على الوارد فقط وأما الثاني فانه حق آدمي وهو يحتاط في التغلظ فيه أكثر ومن ثم يجب في الرضا انما أغفلت  
منه (ومن أحوال رمضان

أَوْ شَاءَ مِنْهُمَا يَوْمَغْنَى قَالَ الْمَنْ (ع. امكاه) يَنْبَغِي اعْتِبَارُ هَذَا الْقَدِيرِ الْمُتَكَبِّرِ بِشُكْرِ السَّنَنِ سَمِ (قَوْلُهُ بَانَ خَلَا) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَادُهُ فِي النَّهَايَةِ الْمُنْفَى (قَوْلُهُ عَنِ السَّفَرِ) أَيْ وَعَنِ الْجُلِّ وَالْإِرْضَاعِ عَشْ أَيْ وَعَنِ الْإِنْفَادِ (قَوْلُهُ قَدْرُ مَا عَلِمَ) عِبَارَةٌ أَنْهَا يَتَوَقَّضُ كَلَامُهَا أَنَّهُ لَوْ شِئِيَ أَوْ أَطْلَمَ مَدَّةً تَحْتَكَ فِيهِمَا السَّعْيُ الْقَضَاءُ ثُمَّ سَافَرِي شَعْبَانَ وَلَمْ يَقْضِ فَيَسِّرْ وَمُغْنَى يَتَوَقَّضُ ظَاهِرُهَا أَنْ تَنْظُرَ فِيهِمَا لَأَسْوَى هَ (قَوْلُ الْمَنْ لَزِمَ) هَ (وَبِأْتَمُّ هَذَا التَّأْخِيرَ كَمَا فِي الْجَمْعِ عَمَّنِي وَهِيَ يَقْوَا عِبَادِي بِأَتَى فِي الشَّرْحِ مَا شَيْدَهُ قَوْلُ الْمَنْ (لَزِمَ) هَ (قَالَ فِي الْعِبَادِيَانِ لَمْ يَوْجِبْ فِطْرَهُ كَفَّارَةً وَقَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ مَا إِذَا أُوجِبَ فِطْرُهُ كَفَّارَةً كَالْجَمَاعِ فَلَا فِدْيَةَ يَكُونُ جَمْعُ الْقَاضِي مِنْ أَحَدِ الْيَوْمِ وَالَّذِي يَقْبَعُهُ هُوَ الثَّانِي وَمِنْ أَطْلَقَ الشَّيْخَانِ وَغَيْرَهُمَا الْإِزْمُومَ يَعْتَدُوا بِتَرْجِعِ الْقَاضِي الْمَذْكُورَ أَنْتَهَى هَ سَمِ (قَوْلُهُ وَلَا يَعْرِفُ لَهُمْ خِلَافٌ) أَيْ فَدَرَجَاتُ عِبَادَتِهِمْ (قَوْلُهُ مَا إِذَا لَمْ يَخْلُ كَذَلِكَ) هَ (أَيَّ كَانَ اسْمُهُ سَافَرًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ مُرَاضِعًا حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانَ الْقَابِلَ مَغْنَى وَنَهَايَةُ الْإِبْعَادِ قَالَ عَشْ وَيَنْبَغِي أَنْ مِنَ التَّأْخِيرِ بَعْدَ الرُّمُوزِ صُومُ شَعْبَانَ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَفَاتَهُ شَيْءٌ مِنْ رَمَضَانَ لَمْ يُمْكِنْ مِنْ قَضَائِهِ حَتَّى يَدْخُلَ شَعْبَانَ فَيَعْدُرُ فِي تَأْخِيرِ قَضَائِهِ رَمَضَانَ أَيْ شَوَّ الْعَشْرِ لَاتِلًا صُومَ شَعْبَانَ اسْتَقْبَقَ عَلَيْهِ بِالْزُرْقِ قَبْلَ اسْتِقْبَاقِ صُومِهِ مِنْ الْقَضَاءِ هَ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِيمَا أَدْرَسْتُ عَلَى الْفُرَاتِ كَمَا شَيْدَهُ التَّعْلِيلُ وَالْإِفْعَالُ تَوْقُفٌ فَلَمْ يَجْعَلْ (قَوْلُهُ بَعْدَ السَّفَرِ) أَيْ وَنَحْوِ الْعِبَادِ (قَوْلُهُ تَجْعَلُ الْقَدِيَّةَ) اعْتَمَدَ الْمَغْنَى وَالْهَيْمِلُ الْإِسْنَى وَالْإِبْعَادُ (قَوْلُهُ وَخَالَفَ جَمْعُ الْخ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةُ قَالَ الْكُرْدِيُّ عَلَى فَاضِلٍ وَآلِهِ عَمِلَ الْإِمْدَادُ وَلَمْ يَصِرْ الْقَضَاءُ يَتَرَجَّعُ هَ أَيْ وَمَوْلَاهُ إِلَى الْأَوَّلِ (قَوْلُهُ نَعَمْ قَالَ الْأَذْرِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمَغْنَى قَالَ الْأَذْرِيُّ وَيَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنْتِجَ مِنَ الْكَلَامِ مَا إِذَا نَسِيَ الْقَضَاءُ أَوْ جَهَلَ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانَ أَخْرَفَانَهُ لِأَدْفِيَةِ عَلَيْهِ كَمَا أَقْبَمَهُ كَلَامُهُمْ هَ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ انْغَمَا يَسْقُطُ بِذَلِكَ الْأَثْمُ لَا لِلْفِدْيَةِ هَ وَعِبَارَةُ النَّهَايَةِ بِتَوْسِيقِهَا إِلَى الْأَذْرِيِّ لِأَنَّ ذَلِكَ أَيْ الْأَسْتِثْنَاءُ وَبِأَيِّ لَكِنْ خَصَّهُ بِعَنْ أَفْطَرٍ بَعْدَ وَالْأَوَّلِ جَعَلَ الْفَرْقَ وَبَحْثَ بَعْضُهُمْ سَقُوطَ الْأَثْمِ بِدُونِ الْقَدِيَّةِ وَمِنْهُمْ لَهَا الْإِكْرَاهُ كَمَا فِي نَقْلِ تَرْكُوتٍ وَمَوْنَةٍ إِثْنَاءَ يَوْمٍ عَمَّ تَحْكُمُهُ فِيهِ هَ قَالَ عَشْ مَرُ وَالْأَوَّلُ جَعَلَ الْفَرْقَ أَيْ مِنْ بَيْنِ أَفْطَرٍ وَلَعْدَرٍ وَغَيْرِهِمْ فَكُلٌّ مِنَ الْجَهْلِ وَالنَّسْيَانِ حَتَّى مَطْلُاقُهُ لَوْ مَرُ وَمَوْنَةٍ إِثْنَاءَ يَوْمٍ أَيْ وَلَوْ كَانَ مَطْلُاقُهُ لَوْ عَمَّ تَحْكُمُهُ فِيهِ أَيْ فَلَا يَكُونُ سَبِيحًا فِي تَكْرُرِ الْفِدْيَةِ هَ عَشْ (قَوْلُهُ أَوْ جَهْلًا) أَيْ بِتَحْرِيمِ التَّأْخِيرِ سَمِ وَبِأَيِّ فِي الشَّرْحِ مَثَلُهُ وَظَاهِرُهُ مَرَمَعُ الْمَغْنَى عَلَى جَلِّ ظَاهِرِهِ وَهُوَ الْجَهْلُ بِوَجوبِ الْقَضَاءِ (قَوْلُهُ أَوْ جَهْلًا) أَيْ أَوْ أَرَاهُ كَرَاهِيَةً ظَاهِرًا لِعِبَادِ (قَوْلُهُ كَمَا أَقْبَمَهُ كَلَامُهُمْ) وَفَا قَالُوا لِعِبَادِ النَّهَايَةِ وَتَخَالَفَ الْمَغْنَى كَيْسَرُ (قَوْلُهُ وَمَرَادُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَقْبَمَهُ الْخُذْ كَرَعَ عَنْ مَثَلِهِ عَنِ الزِّيَادِيِّ عَنْ الشَّارِحِ وَأَقْرَهُ (قَوْلُهُ لَا بِالْفِدْيَةِ) أَيْ أَوْ بِوَجوبِ الْقَضَاءِ كَمَا عَنِ الْمَغْنَى (قَوْلُهُ وَأَقْبَمَهُ) إِلَى الْمَنْ فِي الْمَغْنَى (قَوْلُهُ إِنَّهَا) أَيْ الْفِدْيَةُ (قَوْلُهُ وَفِي الْكَبِيرِ) أَيْ وَنَحْوِ

أَنَّ التَّأْخِيرَ لِقَضَاءِ الْعَائِتِ بِالْأَذْرِ لِلْسَّفَرِ حَرَامٌ وَقَدْ تَمَّزَ وَمَهَا هَ قَضَيْتُ ذَلِكَ أَنَّهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ لِأَنَّ رَمَضَانَ (قَوْلُهُ فِي التَّنْزِيلِ مَعَ امكاه) يَنْبَغِي اعْتِبَارُ هَذَا الْقَدِيرِ الْمُتَكَبِّرِ بِشُكْرِ السَّنَنِ (قَوْلُهُ فِي الْمَنْ لَزِمَ) هَ (قَالَ فِي الْعِبَادِيَانِ لَمْ يَوْجِبْ فِطْرَهُ كَفَّارَةً وَقَالَ فِي شَرْحِهِ مَا إِذَا أُوجِبَ فِطْرُهُ كَفَّارَةً فَلَا فِدْيَةَ يَكُونُ جَمْعُ الْقَاضِي حَتَّى قَالَ هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِطْرُهُ مَرُوحًا كَفَّارَةً قَالَنَ كَالْجَمَاعِ لَمْ يَقْضِ حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانَ أَخْرَفَهُ لَمْ يَزِمَ لَتَأْخِيرِ فِدْيَةَ فَيَسْجُوا بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا يَزِمُهُ لِأَنَّهُ قَدْ تَمَّ فِي هَذَا الْيَوْمِ كَفَّارَةً فَلَا يَجْتَمِعُ إِثْنَانُ وَالثَّانِي لَا يَزِمُهُ لِأَنَّ الْقَدِيَّةَ لِلتَّأْخِيرِ وَالْكَفَّارَةُ لِلْهَيْمِلِ هَ وَالَّذِي يَقْبَعُهُ هُوَ الثَّانِي الْخ هَ (قَوْلُهُ لَمْ يَسْمَعْ الْقَضَاءُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَرُ) أَيْ وَهُوَ أَشْمُ شَرْحِ مَرُ (قَوْلُهُ وَخَالَفَ جَمْعُ قَوْلِهِ الْأَذْرِيُّ) وَاقْتَضَاءُ كَلَامِهِمَا كَيْسَرُهُمَا شَرْحِ مَرُ (قَوْلُهُ نَعَمْ قَالَ الْأَذْرِيُّ لَوْ أَوْتَرَاهُ) وَسَقَطَ ذَلِكَ الْإِسْنَانُ وَبِأَيِّ لَكِنْ خَصَّهُ بِعَنْ أَفْطَرٍ بَعْدَ وَالْأَوَّلِ جَعَلَ الْفَرْقَ وَبَحْثَ بَعْضُهُمْ سَقُوطَ الْأَثْمِ بِدُونِ الْقَدِيَّةِ وَمِنْهُمْ لَهَا الْإِكْرَاهُ كَمَا فِي نَقْلِ تَرْكُوتٍ وَمَوْنَةٍ إِثْنَاءَ يَوْمٍ عَمَّ تَحْكُمُهُ فِيهِ شَرْحِ مَرُ (قَوْلُهُ أَوْ جَهْلًا) أَيْ بِتَحْرِيمِ التَّأْخِيرِ (قَوْلُهُ إِنَّهَا هَذَا لِلتَّأْخِيرِ) أَيْ وَلَوْ يَجْعَلُ فِدْيَةَ لِلتَّأْخِيرِ لَوْ شِئِيَ الْقَضَاءُ لَمْ يَكُنْ أَمَّا الْإِكْرَاهُ أَخْرَأَهُ نَوَافِ حَرَمَ عَلَيْهِ التَّأْخِيرَ شَرْحِ مَرُ وَلَهُ تَجْعَلُ فِدْيَةَ كُلِّ يَوْمٍ عَنْهُ فَقَطْلَانِ كُلِّ يَوْمٍ عِبَادَةٌ مُسْتَقْلِلَةٌ هَ مَرُ فَرَجَعَهُ (قَوْلُهُ فِي الْمَنْ وَالْأَصَحُّ تَكْرُرُ الْخ) يَنْبَغِي اعْتِبَارُ تَكْرُرِ التَّأْخِيرِ مَعَ الْإِمْكَانِ فِي بَقِيَّةِ الْأَعْوَامِ أَيْضًا (قَوْلُهُ

مَعَ امكاه) بِأَنَّ حَصْلَ عَنِ السَّفَرِ وَالْمَرَضِ قَدْرُ مَا عَلَيْهِ بِعَدَلٍ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ فِي غَيْرِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَأَيَّامَ التَّنْزِيلِ (حَتَّى يَدْخُلَ رَمَضَانَ أَخْرَأَهُ مَعَ الْقَضَاءِ لِكُلِّ يَوْمٍ مَرُ) لِأَنَّ سَمْتَهُنَ الْعِبَادَةَ يَرْضَى اللَّهُ عَنْهُمْ أَفْوَازًا وَلَا يَرْضَى عَنْهُمْ بِغَيْرِهَا مَا إِذَا لَمْ يَخْلُ كَذَلِكَ فَلَا فِدْيَةَ لِأَنَّ تَأْخِيرَ الْإِدَاءِ بِذَلِكَ جَائِزٌ فَالْقَضَاءُ أَوَّلِيَّةٌ نَعْمَ فَقَالَ عَنِ الْبَغَوِيِّ وَأَقْرَأَهُ أَنَّ مَا تَعْلَى بِفِطْرِهِ يَحْرَمُ تَأْخِيرَهُ بَعْدَ السَّفَرِ وَأَوْحَدُ كَانَ يَحْرَمُ عَذْرُ قَجَبِ الْفِدْيَةِ وَخَالَفَ جَمْعُ قَوْلِهِ الْأَذْرِيُّ بِسَبَبِ التَّعْدِيَةِ وَغَيْرِهِ نَعَمْ قَالَ الْأَذْرِيُّ لَوْ أَخْرَأَهُ لِنَسْيَانِهِ جَهْلًا فَلَا فِدْيَةَ كَمَا أَقْبَمَهُ كَلَامُهُمْ وَمَرَادُهُ الْجَهْلُ بِحَرَمَةِ التَّأْخِيرِ وَأَنَّ كَانَ خُشَا الْعَالَمَ لِقَضَاءِ هَذَا لَمْ يَلْعَلْ لِقَضَاءِ هَذَا لَا بِالْفِدْيَةِ فَلَا بَعْدَ بِجَهْلِهِ بِمَا تَنْظُرُ مَرَمَعُ فِيمَا لَوْ عَمَّ حَرَمَتْهُ تَخَوُّهُ وَجَهْلُ الْبَطْلَانِ وَأَقْبَمَهُ الْمَنْ أَنَّهَا هُنَا لِلتَّأْخِيرِ وَفِي الْكَبِيرِ لِأَصْلِ الْهَيْمِلِ وَمَرَادُهُ الْجَهْلُ بِالْمَرَمَعِ لِقَضَائِهِ الْوَقْتُ (وَالْأَصَحُّ تَكْرُرُ) هَ

أى المدعى كل يوم (بشكر والسنين) لان (٤٤٦) الحقوق الملبطة لا تدخل ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعاً (و) الاصح (انه لو أثر

القطعة مع امكانه) حتى  
دخل رمضان آخر (فان)  
أخرج من تركه اكل يوم  
مدان من الفوات (ان لم يصم  
عنه أصلي الجسد) (وعد  
للتأخير) لان كلاهما  
موجب عند الانقراض فكذا  
عند الاجتماع وبقوى ينفذ  
وبين الهم اذا لم يخرج الفدية  
أو امكنها لا تتكرر بان  
الدفعه للفوات كسره وهو  
لم يشكر وهما للتأخير  
وهو غير الفوات هذان  
أخرسنة فقط والآخر مد  
التأخير كسره (ومصرف  
الفدية الفقير هو الساكن)  
دون بقية الاصناف لقوله  
تعالى طعام مسكين وهو  
شامل للفقير أو الفقير أسوأ  
حاله منه فيكون أولى (وله  
صرف أمداد الى شخص  
واحد) بخلاف مد واحد  
لشخصين ومد بعض مد  
آخر لو احدث لا يجوز لان كل  
مد فدية تأمونه أو جيب  
تعالى صرف الفدية لو احدث  
فلا ينقص عنها أو انما جاز  
صرف فديتين اليه كصرف  
زكاتين اليه ويجوز بل  
يجب صرف صاع الفطرة  
الى اثنين وعشرين ثلاثة  
من كل صنف والعامل لانه  
زكاة صاع وله النص  
يجب صرفها لهؤلاء لان  
تعلق الاطعام بها أشد  
واغلب جاز صرف زكاة الصيد  
لثبوتها لانه قد يجب

مغنى (قوله أى المد) أى قوله ويجوز فى المغنى والنهاية (قوله أى المالح) أى اذا لم يخرج جهته نهاية ومغنى قول  
المتن (بشكر والسنين) أى بقيد المالح فى كلام المصنف وهو الامكان فلا يكتفى بشكره والفدية وجوده والامكان  
فى العام الاول فقط بل يستمر بالامكان فى كل عام عش وسم قول المتن (مع امكانه) ولا ينفع من الامكان ماله  
حلف بالطلاق الثلاث كما لا يصوم قبل رمضان لتقصير ما بين قتلوه الفدية اذا أخر عش (قوله حتى) دخل  
رمضان آخر) أى ولو كسار ما غلنى يجب فدية التأخير. يتحقق الفوات ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه  
عشرة أيام فأتى بلواق خمس من شعبان زعمه خمسة عشر ماضى الصوم اذا لم يصم عنه ولو خمسة  
للتأخير لانه لو اشرع لم يكن له الا قضاء خمسة اه زاد الا يعاب والنهاية ولو لم يبق بينه وبين رمضان الثاني ما ييسر  
قضاء جميع الفوات فهل يلزم فى الحال الفدية عماله لاحتى بدخل رمضان وجهان والمعتمد  
ما سبق به أن زكوى من زومها اه (قوله ويقرن بينهما) \* (تنبيه) \* تجب فدية التأخير قبل دخول  
رمضان الثاني ويؤخر القضاء مع الامكان بأخرى الاصح كتجيب الكفارة قبل الحنف المحرم ويحرم التأخير  
والأشئ على الهرم ولا الزنى ولا من اشتد تمسقه بالصوم عليه تأخير الفدية اذا أخرجهما السنه الاولى وليس  
الهم ولا الحلف ولا الموضع تجب فدية يومين فاكتر لا يجوز تقبيل الزكاة لعلمنا بخلافه عمل من ذكر  
فدية يوم فدية فى السنة فاسألتهم مغنى ونهايتنا يعاب (قوله كسره) أى انما قبل قول المصنف والاصح  
تكرر المالح (قوله هذان أخر المالح) راجع للمتن سم (قوله دون بقية الاصناف) أى التماثية لا تيسر  
قسم الصدقات مغنى (قوله كسره) أى نقاى المتن (قوله وهو شامل للفطر) ولا يجب الجمع بينهما نهاية  
ومغنى قول المتن (وله صرف أمداد المالح) أى من الفدية تعلقاً أيضاً لان حومة النقل خاصة بالزكاة بخلاف  
الكفارات والتعديب بذلك يشعر بان صرفه لا يخص متعددن أولى وهو ذلك عبارة شرح المنادى على  
منظومه الا كل ابن العباد فائدة لو سدجوع مسكين عشرة أيام هل أجزأ كونه سدجوع عشرة قسامين  
قال ابن عبد السلام لا تفدى يكون فى الجمع وفى دفع الله على الاصلين وهذا لا يتحقق فى واحد  
ولانه برحمن دعاء لاجل ما برحمن دعاء الواحد انتهى اه عش (قوله فلا يجوز) لعله فى الثانية بالنسبة  
لبعض المد فقط سم عبارة عش أى فى الدون وفيما زاد على الواحد اه (قوله لان كل مد المالح) عبارة النهاية  
وشرح باض لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبعض اه (قوله فلا ينقص عنها) لعل المالح لا ينقص المصروف  
لواحد عن الفدية كما قال فى المد ويحتمل أن الفعل ينضم الفعل فلا ينقص الشخص الواحد عن الفدية  
الثامة التى هى المد (قوله كصرف زكاتين المالح) أى قياس عليه (قوله لانه) أى صاع الفطرة (قوله فيها) أى  
جزء الصيد والثاني بتأويل الفدية (قوله أو أضافاً) لانه فيها جزء المسكين المالح فدية قال لا ينفقها جامع  
المساكين على قراءة تافه وابن عامر وهى سبعة قسرات آتين جزءه الصيدوا كذا فى امتنع صرف الكفارة  
هنا لعدم الجواب عن ذلك اشار الى ما لجبرى فى شرح الشاطبية بقوله وجهه جمع مسكين مناسب على  
الذين انوا بصري على جماعة طعام جماعة وأما وجه التوجيه فدين ان الواسع على كل واحد طعام واحد  
انتهى اه بصري (قوله قال الفقهاء المالح) يتأمل هذام كون الفرض الملتزم أن الواجب تعلق بالتركة  
وبعد التعلق بالتركة كفاً شئ عليه بعدمونه يحتاج فى استخراج الكفارة الى زائدة ما يخرج عنه بل القياس  
أن يقال يعتبر لوجوب الاخراج فضل ما يخرج من مؤنة تجهيزه ويقسم ذلك على دين الا كفى ان فرض أن  
على الميت ديناً ثم ماذا كره ظاهره فماله أظفر لكبراً ومريضاً برؤه عش أقول الكلام فى مطلق فدية  
الصوم الشامل لى المهرم والمريض والحامل والمريض والنفس ذواته وقدر القضاء صاعاً للمغنى ويعتبر

ولو أخرجهما عقب كل عام تكررت قطعاً (و) الاصح (انه لو أثر  
فان أخرجهما لم يقض حتى بدخل رمضان آخر وحب نأه بالاختلاف وهكذا حكم العالم الثالث والاربع  
فأعاد المالح اه (قوله هذان أخر المالح) راجع للمتن (قوله فلا يجوز) لعله فى الثانية بالنسبة لبعض المد فقط

التعددية انتداه بان تلف جميع صدقاته ويخبر وهو يتسامح فيما لا يتسامح فى المرسو أضافاً منه فاجع المساكن  
كما ياله كذا بخلاف الآية عنها (وحسبها لجنس الفطرة) فبأن فيها ما سئم قال الفقهاء لا يعتبر فضلها ما يعتبر ثم

في المد الذي نوجبه هنا وفي الكفارات أن يكون فاضلا عن قوته كركاة الغطر قاله الفقهاء في فتاوه به وكذا عما يحتاج اليه من مسكن وملبس وخدام كما يعلم من كل الكفارات اهـ (وقوله هنا) أي في الصوم

﴿فصل في بيان كفارة جماع رمضان﴾

قول المتن (بحسب الخ) أي فور استيفاء ما يأتي في الشرح مثله (وقوله على والحق الخ) وهو مكافء للصوم وخرج به الصبي فلا كفارة عليه بجماعه شيخنا ومغني واسمي يأتي في الشرح ما يفيد قول المتن (الكفارة) أي بالتعزير ومغني وشيخنا شرحه بلفظ قال الكردى عليه محل التعزير في غير من جاءه تأنيبا مستقيما لما يلزمه ما هو فلا يعزرها (وقوله ما منع اعتقاد الخ) كذا في النهاية والمعنى قول المتن (من رمضان) أي يقينا وخرج به الوطء في أوله إذا أصابه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه أو في صوم يوم السبت حيث جاز في بيان من رمضان نهاية قال الرشدي قوله هر يقينا يعني قلنا مستندا إلى قوله به كما يعلم مما يأتي اهـ وقال عرش قوله هر حيث جاز أي بأن الشخص موقوف به برؤيه الهلال فصام اعتقادا على ذلك اهـ وقال الجبيري أي بأن صامه من قضاء أو نذر قربان من رمضان اهـ وفي الرشدي ما لو اقمه صابرة سم يشترط في لزوم الكفارة أيضا متين كون اليوم من رمضان ولذا عسر في العباب بقوله من رمضان يقينا ثم قال وخرج باليقين الوطء في أول رمضان إذا أصابه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته أن نحو الجبوس إذا صام بالاجتهاد ثم أنقطر بالجماع فان تحقق أنه صادف رمضان لزمت منه الكفارة وإن لم يصادف أو شغل في صافه أو لالم تفرغ انتهت جهات علم أن قول المصنف أول رمضان لأجله ليوكد أن قول هذا خارج بقوله من رمضان الذي لا ينصرف إلى اليوم الذي في علمنا اهـ لكن اعتباره الشق قد يشكل فان الصوم بانخبار عدل واحد لا يتقن مع من أن الظاهر وجوب الكفارة بأفساده بالوطء على قدر يلزم ذلك أيضا في أصله بانخبار نحو فاسق اعتد صدقه ويجب أن لا يشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي إذا أخبر القاضي بلفظ الشهادة قاله انما يجب الصوم بانخباره على العموم إذا كان كذلك اهـ قوله أي إذا أخبر القاضي الخ يأتي في الشرح خلافه قول المتن (بجماع) قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قرأ الجماع مفطرا أو لم يجمع الكفارة وهو محتمل متجه إذا استناد الانفساد إلى الجماع ليس أولى من استناده إلى الغطر الآخر والأصل برأه الذمة وعدم الوجوب سم وشفنا (قوله تام) سألنا ما فيه (قوله في قبل الخ) أي لا بد كذا في آخره أو في فرج زائد مر اهـ سم (قوله ولو لم يجمع الخ) أي لو ميت وإن لم ينزل نهاية (قوله خبر البخاري الخ) راجع للمتن (قوله شرط من ذلك) أي الشرط العشرة وتقدم من سم اشتراط كون الانفساد بالجماع وحده وكون الجماع بد كراصل وفي فرج أصلي وكوب اليوم من رمضان يقينا يأتي عن عرش اشتراط كون الفرج متصلا بغير خمسة عشر (قوله نحو ناس) أي للصوم أو لذمة بل لا كردى على بأفضل عبارة المغني ومن نسي النسبة وأمر بالامساك لم يمسك ولا كفارة عليه قطعا اهـ (قوله ومكره) إلى قوله نعم في النهار والمغني (قوله وجاهل) أي لغريم الجماع ولو علم الغريم وجوب الكفارة وجبت قطعانها قال عرش قوله هر ولو علم الغريم الخ شغل ما لم يعلم بالخبر وجوب الجماع الصوم اهـ (قوله عذر) أي بأن قرب إسلامه أو فتنا ببادية بعيدة عن العلماء شر بأفضل وعش (قوله وإن قلنا الخ) أي على التضعيف قول المتن (أو بغير جماع) أي كالأكل والشرب والاستنماء والباشرة فيمادون الفرج المتضيق

﴿فصل في بيان كفارة جماع غير رمضان﴾ (قوله بجماع) أي لا بد كذا في آخره وفي فرج زائد مر (تنبيه) \*

قولهم في الضابط بجماع الخ قد يتبادر منه أن المراد بجماع وحده حتى لو قرأ الجماع مفطرا أو لم يجمع الكفارة وهو محتمل متجه إذا استناد الانفساد إلى الجماع ليس أولى من استناده إلى الغطر الآخر والأصل برأه الذمة وعدم الوجوب (تنبيه آخر) بشرط في لزوم الكفارة أيضا متين كون اليوم من رمضان ولهذا عسر في العباب بقوله من رمضان يقينا ثم قال ولا يقين أي وخرج باليقين الوطء في أول رمضان إذا أصابه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه منه اهـ قال في شرحه على ما في المجموع وحاصل عبارته أن نحو الجبوس إذا صام

﴿فصل﴾ في بيان كفارة جماع رمضان (تجب على والحق بشبهة أو نكاح أو زنا (الكفارة بأفساد أو منم اعتقاد (صوم يوم من رمضان) على نفسه (بجماع) تام في قبل أو يوم ولو لم يسمه ولو لمع وجود خرقه فلها على ذكره (أنم به بسبب الصوم) المذكور وهو صوم رمضان ولا شبهة له خبر البخاري بذلك (ولا كفارة على) من قدس فيه شرط من ذلك نحو (ناس) ومكره وجاهل عذرا لا تنفاه الا فسادا ليس لا كفارة وان قلنا بالافساد لا تنفاه انما به (ولا) على (مفسد صوم) (غير رمضان) من نذرا قضاء أو كفارة لان النص وود في رمضان وهو لا اختصاصه بقضائل لا يقاس به غيره ولا على مقبصه صوم غيره كسائر جامع حيث لا فساد صومها (أو) مفسد صوم نفسه لكن (بغير جماع) لان الجماع أغلظ فلم يلحق به غيره ولا على مفسد صوم جماع غير تام أو هو المرأة

لأنهم ينظرون دخول رأس الذكر (٤١٨) قبل تمام الحشفة كذا قيد بالتمام احتراز عن هذه لكنه وهم أنهم أوجعوت وهي ثمانية أو

الى الاثر المسمى زائدرش باذخر بان جامع بعده اه (قوله) لانها تقطر الخ) أي والتمام يحصل بالتمام الخاتمين  
نهاية (قوله) كذا قيد الخ) أي في الروضة واصلها (قوله) لكنه وهم الخ) أي التقيد بالتام (قوله) ثم زال  
نحو النوم) أي بأن تستيقظ أو تذكر أو تقبل على الفرج نهاية (قوله) لكن المنقول الخ) وهو أنه لا يجب  
الكفارة على الموطوء مطلقا (قوله) نقص صومهم الخ) أي ولأنه لم يؤمروا في خبر إذا الرجل الجامع مع  
الخاصة في الليل ولا في نهارهم مالم يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الواطئ كالمطر فلا يجب على الموطوء أي القبل  
أو الذبور على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرقعة اتفاق عليهما بقاؤهما في وقتها (قوله) فلا يحتاج الخ)  
أي بل يضر لمسلم من الإجماع (قوله) بالنسبة للموطوء الخ) أي لخراج من الضابط و قوله فان الذي  
يظهر الخ) لتعليل لصحة الإجماع السابق بالنسبة اليه (قوله) فان الذي يظهر الخ) خلافا لما يتوالتى والمغنى  
عبارة الكردى على شرح بافضل وكلامه في هذا الكتاب صريح في خلاف ما في التحفة وكلامه في بقية كتبه  
ظاهر في خلافه كالأخبار الامدا وفتح الحواشي والاعباب وكذلك شيخ الاسلام ذكر ما في انطباق الشريبي  
والجالى الرملى وغيرهم في بحثه في التحفة بخلافه لا طلاق الجماعة فيمنه فان الظاهر خلاف ما في الاعباب  
نعم ينبغي تنبيه التكفير خروجنا عن خلاف من أوجه اه (قوله) انقضت الخ) لتعليل لما استظهره من زوم  
الكفارة على الموطوء المذكور الذي أشار اليه في رواية لوجوده القيل المذكور (قوله) في ذلك) أي  
في عدم وجوب الكفارة (قوله) فنقول ابن الرقعة أنه مثلهما يجعل الخ) عبارة شرح الروض بعد كلام مهده فلا  
يجب على الموطوء أو لا على الرجل الموطوء كقوله ابن الرقعة اه وهو صريح في أن ابن الرقعة نقل عدم وجوب  
الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الجمل المذكور فليتأمل ويراجع سم وقد عد من النهاية والمغنى مثل ما في  
شرح الروض (قوله) في بطلان صومهما) الاولى افراد الله ربون ذكره (قوله) لكن لأن جهة الصوم) أي  
وحده بل لاجمع مع عدم نية الترخص شرح بافضل وشيخنا وذلك يندفع قول سم قد عني اذلول الصوم بل بآثم  
والا بما عني نية الترخص لا تنافي أن الآثم من جهة الصوم فليتأمل جدا اه (قوله) في الخ) واقعة النهاية يتفان  
وقد احتج زعمه بقوله آثم به اذ كالمه في آثم لا يباح له الفطر بحال ويصح أن يستمر به عن جماع الصبي اه  
لكن عقبة الرضدي عاصه قوله مر اذ كالمه في آثم الخ) قال عليه لا دليل عليه اه (قوله) يصح أن يعتذر به  
عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم وجوب الكفارة في جماع الصبي سم (قوله) عن جماع الصبي)  
عبارة سم على شرح البهجة يحتج أن يخرج به أي بقوله آثم به للصوم بالجامع بعد نقد آثم صبي ثم بان

بالاجتهاد ثم أفطر بالجماع فان تحقق انه صادف رمضان زعمته الكفارة وان لم يصادفه أو شك هل صادفه أولا  
لم يلزمه انتهت بها تعلم ان قول المصنف أول رمضان لاجلحة اليه بل هو موم فلو قبل أول يوم لكان أولى  
وكان ات قول هذا خارج بقوله سم يومان رمضان اذ لا ينصرف الا ليوم الذي في علنا اه فكأنه هنا ترك  
التعرض لهذا القيد الأخير لكن اعتبره التيقن قد يشكك فان الصوم باختياره دل واحد لا يتقن معه أن  
الظاهر وجوب الكفارة بفساده بالوطء بل قد ياتر ذلك أيضا فماذا اصام باختياره فاسق اعتقد صدقه  
و يجب عن هذا الاشكال بان الشارع أقام خبر العدل مقام اليقين أي اذا أخبر القاضي بافظ الشهادة فانه انما  
يجب الصوم باختياره على العموم اذا كان كذلك وأما من أخبره من اعتقد صدقه فاعتدل ان تزعمه الكفارة  
كلية في كالم الشارع في شرح قول المان وتزامن انفردوا به اله لا لولجام في يومه ويحتمل خلافا كما  
في مسئلة الاجتهاد المذكورة عن الجمهور اه (قوله) فنقول ابن الرقعة أنه مثلهما يجعل على أنه مثلهما بطلان  
صومهما) عبارة شرح الروض بعد كلام مهده فلا يجب على الموطوء أو لا على الرجل الموطوء كما نقله ابن الرقعة  
اه وهو صريح في أن ابن الرقعة نقل عدم وجوب الكفارة على الرجل وهذا لا يناسبه الجمل المذكور فليتأمل  
ويراجع اه (قوله) لأن جهة الصوم) قد عني اذلول الصوم بل بآثم والا بما عني نية الترخص لا تنافي أن الآثم  
من جهة الصوم فليتأمل جدا (قوله) ثم يصح أن يعتذر به عن جماع الصبي) صرح في شرح الروض بعدم



وجهاً دفعه ان ما قبل كذا يحترق رأسه وما بعده يحترق سبب الصوم ومن يحترق رأسه فله أن يضاً (ولا على من ظن الليل) أي بقائه فجامع (فبان غيراً) وكذا ان لم يظن شأنا صلاه يجوز ألا كل من الشك آخر الليل بل لا كفارة هناك أن أم كان ظن الغر وبلا مارة أو شك فيه فجامع فبان غيراً لأنه لم يقصد الهلك والكفارة تدبر بالشبهة كالحذف لا نظراً لعدم (٤٤٩) انه لا يجوز الفطر آخر النهار إلا باجتماع

وكذا لا كفارة كذا كره  
 شارح لكن نظراً غيره فبطل  
 شك أقوى أم لا بجامع ثم  
 بان انه نوى وان فسده صومه  
 وأم بجامع وهاتان قد  
 تردان على الضابط لان  
 الام فيهما من جهة الصوم  
 فان زيد في صوم لا شبهة كما  
 قدمته لم تردا ولا على من  
 نوى يوم الشك فضا مثلاً  
 جامع ثم ثبت انه من رمضان  
 وان صدق عليه الضابط لولا  
 ما ينشبهه من اذان يقول  
 المذكور لانه هنا يأتى من  
 حيث كونه من رمضان  
 لجهله به حال الوطء بل من  
 حيث غيره وهو نحو القضاء  
 في ظنه ومما في ان هذه  
 تخسر لوقال عن رمضان  
 لانه منه فغير صحيح إذ  
 القضاء عنه فلا منه انه  
 لا كفارة فيه ثم تخرج  
 باقتصاصه من رمضان  
 لانه اذا ثبت كونه من رمضان  
 بان الله ليس في صوم أصلاً  
 لانه انه لا يقبل غيره ومصر  
 وجوب الكفارة فبطل  
 طلع الفجر وهو جامع فلم  
 واستدراك مع الله لم يقصد  
 تنزيلاً لانه لا انعقاد منزلة  
 الاسناد (ولا على من جامع  
 بعدا كل ناسيا) للصوم  
 متعلق بالا كل (وظن انه  
 أقصر به) لا اعتقاده ان غير

انه كان بالغاعد الجامع لعدم اعمو بمحتمل خلافه لعدم معرفة حاله وقديراً ولا بدالة مسئلة ظن بقائه  
 الليل اه وكتبه ام يشبهه شيخنا الشوري باعتقاد الصبي لا يبيع الجامع في رمضان وسقوط الاثم لعدم  
 التشكيك لا يقتضي الاباحة فهو موقوف على كونه من الزنا فالوجه وجوب الكفارة ولا يرد فيه ما ذكره الفرق  
 الظاهر بين اجماع المتقدم وعدمه اه أقول فيمنظر أم لا فلا ظن الضي حيث لم يعلم بلوغه الاثم عليه من ظن  
 بقائه الليل بل هذا أولى لعدم معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقائه الى السهولة وأما اننا بقرة  
 الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اجماع لا كفارة عليه  
 للشبهة وان حرم جامع عن (قوله يحترق سبب الصوم) أي اذ التبادر منه ان المراد بسبب الصوم وحده  
 والاثم هنا سببه مع عدمه في الترخص عبارة سم كان وجه ذلك ان المراد بكونه بسبب الصوم كونه بمجرّد  
 الصوم ولو كان الاثم هنا مجرد الصوم وحصل وان نوى الترخص اه (قوله وكذا ان (ظن) الى قوله لولا  
 ينت الخ في المغني الاقوله كذا ذكر الى أوشك وكذا في النهاية الاقوله أوشك في (قوله هنا) أي في الجامع  
 (قوله بالشبهة) وهي عدم تحقق الموجد بالجماع المعتد باصل برادة الفطنة هنا باعتبار سم كان المراد  
 بالشبهة هنا احتمال دخول الليل (قوله لاثم) لتعليل لاثم (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعني النهاية  
 وانني ايضاً (قوله وهاتان) أي مسئلة ظن الغر وبلا مارة أو شك في النية (قوله على  
 الضابط) أي طرده معنى (قوله كانه من) أي شرح الضابط (قوله ولا على من نوى الخ) عطف بالمتى على  
 قوله لو شك أقوى الخ (قوله مثلاً) أي أوتدرا أو كفارة (قوله وان صدق عليه الخ) ويجاب عنه بأنه مفطر  
 حقيقة لتبين عدم صحة صومه من غير رمضان وعنه أيضاً تفانينه لم يأت في الشرح مثله (قوله  
 ثم جامع ثم ثبت الخ) وكذا لا كفارة في عكسها بان ثبت انه من رمضان ثم جامع لانه غير أن لم يعلم وجوب  
 الامسالك والا فاعه بسبب الامسالك لا الصوم (قوله يقول الخ) أي عقب بسبب الصوم سم ولعل قوله بقوله  
 بدل من قوله به وكان الواضع الاضطرار بقال لو ثبت مراد المتكلم الخ (قوله هذه) أي مسئلة يوم الشك  
 (قوله تخرج) أي من الضابط (قوله لانه) أي يوم الشك الذي نواه قضاء (قوله منه الخ) أي رمضان (قوله  
 اذا القضاء) أي قضاء رمضان سم (قوله مع انه لا كفارة الخ) أي فلا يكفي في الإحرام من غير رمضان  
 بل يحتاج الى زيادة أدله معنى (قوله لانه الخ) أي وانفي نية له نهاية (قوله ومصر) أي في أو آخر فصل  
 المفطرات (قوله فعلم الخ) أي لا عقب الطلوع (قوله تنزل الخ) عطفه وجوب الكفارة بقول المتن (ولا على  
 من جامع) أي عايداً من قول المتن (بعدا كل الخ) أي أو اجماع ناسيا (قوله متعلق) أي قوله ناسيا (وقوله  
 بالا كل) أي لا بجامع سم (قوله لا اعتقاده الخ) لتعليل لقول المتن ولا على من جامع الخ (قوله فعليه الكفارة)  
 أي جزمنا بما يتوهم معنى (قوله وهذا) أي من جامع بعدا كل الخ (قوله هذا) أي بعدم الوجوب على من نوى

وجوب الكفارة في جامع الصبي (قوله وما بعده يحترق سبب الصوم) كان وجه ذلك ان المراد بكونه  
 بسبب الصوم كونه بمجرّد الصوم ولو كان الاثم هنا مجرد الصوم وحصل وان نوى الترخص (قوله والكفارة تدبر  
 بالشبهة) كان المراد بالشبهة هنا احتمال دخول الليل (قوله وكذا لا كفارة الخ) اعني هذه مر (قوله ثم  
 جامع ثم ثبت انه من رمضان) ويجاب عنه بأنه مفطر حقيقة لتبين عدم صحة صومه من غير رمضان شرح مر  
 (قوله يقول الخ) أي عقب بسبب الصوم (قوله اذا القضاء) أي قضاء رمضان (قوله مع انه لا كفارة) أي فلا  
 تخرج هذه بالنسبة لقضاء رمضان ولوقال عنه (قوله متعلق) أي قوله ناسيا وقوله بالا كل أي لا بجامع (قوله

(٥٧ - (شرواني وابن قاسم) - ثالث ) صائم (وان كان الاصح بطلان صومه) هذا اجماع كلو جامع ظناً بقاءه  
 الليل فبان خلافه اذ الما لم يظن ذلك فعليه الكفارة اذ لا عقوله بوجه هذا ان علم وجوب الامسالك بعدا لافطر خارج بسبب الصوم ولا في رأسه  
 (ولا على (من نوى ناسيا) للصوم لانه لم يأت بسبب الصوم صريحاً من جامع علم من قوله السابق على ناس

ناسبا (قوله لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق سم (قوله وحيث لا تكثر الخ) أي لان  
 ماسبق مبني على ان الناس لا يفسد صومه وهذا مبني على أنه يفسد صومه سم (قوله لذلك) أي للتبني على  
 انه انما لا يزال الصوم (قوله مشاركتها الخ) أي لانه في رواية هلك وتوابعه هلك ولو وجب عليها لبننة  
 نهاية (قوله كبر) أي في أوائل الفصل قول المتن (وفي قول عنوهما) أي يلزمهما كفارة واحدة ويجعلها  
 الزوج وعلى هذا قيل يجب كفال الحمل على كل منهما نصفها ثم يفعل الزوج ما وجب عليه او يقتل يجب كما  
 قاله المتن على كل منهما كفارة تامقة مستقلة ولكن يجعلها الزوج عليهم بتدخلان وهذا مقتضى كلام  
 الرافعي ويجعل هذا القول اذا كانت زوجة كما وردت في قوله على الزوج المأطوأة بالشبهة أو الزانية فلا  
 يجعل عليها قطعها بقوم غسني قول المتن (وفي قول عليها كفارة أخرى) ويجعل هذا في غير المتخيرة أما هي فلا  
 كفارة عليها ويجعل هذا القول أيضا الذي قبله اذا مكنت طائفة من الأولاد كانت مغيرة أو أمانة صائغة فلا كفارة  
 عليها قطعاً ولا يطل صومها ويجعل القول الاول منها من أصلها الذي يكونان أهل الصيام فان كانا أهل  
 لتكثيرهما عشر من أو نحو ذلك لازم كل واحد صوم شهرين لان العادة البدنية لا تتحمل وان كان من أهل  
 العتق أو الألعاف وهى من أهل الصيام فاعتق أو أطعم فلا يصح أنه يعجز عنهما الا ان تكون أمهاته لا يعجز  
 عنها على الصحيح ولو كان الزوج يمنون لم يلزمها شيء على القول الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج غير أهل  
 للفعل وهذا والله بغير وجه وجوب شيء عليها من ذلك مطلقاً بما يأتى من قوله أو أمقر وجهاً وغيرها ع ش قول  
 المتن (وتلزم من انفراد برؤية الهلال) يخرج به الحالم والمجهول اذا دل الحساب عندهما على دخول رمضان  
 فلا كفارة عليهم سواء وجه بانهم عالمين بتقينا بذلك دخول الشهر فاشبهوا بالواحد من أشبهه بغيره فاداه  
 اجتهدا ما الى شهر فصاموا جميعاً فيفاته لا كفارة عليه ع ش أي اذا لم يتحقق أنه من رمضان أخذاً عما تقدم عن  
 النهاية والعباقي أول الفصل قول المتن (برؤية الهلال الخ) عبارة عن الرض وشرحه عن رأى الهلال أي  
 هلال رمضان وحده صام وجوباً وان دخلت شهادته فان جامع زمته الكفارة وتبني رأى الواحد لزمه القطر  
 فان شهد ثم أظلم ثم عجز وان دخلت شهادته والآن أظلم ثم شهد برؤية سقطت شهادته وعجز وحده ماذا  
 أظلم ان يتفقه أي الاظلم والظاهر أنه على وجه التنبؤ انتهت باختصاره سم وفي النهاية والمغنى  
 ما وافق ذلك الفرع وزاد الاول عقب قوله وعجز واستحسنا ما ادعى بان صدقه على العقوبة ثم تبادون  
 هذا قاله ولا يفرق بين من علم دينه وامانته ومن يعلم منه ذلك ويجوز بان الاحتياط لرمضان مع وجود

لانه مما يخفى ويصح كقوله  
 أن يكون هذا مفرغاً على  
 الضعيفان الثاني يفسد  
 صومه حيث لا تكثر او فيه  
 بوجه (ولا مسافر أظلم بالزنا  
 مترخصاً) لان فطر ما قبله  
 واقع للزنا لا الصوم فذكر  
 الترخص لذلك والا فهو  
 لا كفارة عليه وان لم ينو  
 الترخص فليبرأ من قوله  
 وكذا غيرها (والكفارة  
 على الزوج عنه) دون هاله  
 صلى الله عليه وسلم لم يامر  
 بهما بوجبة الجامع مع  
 مشاركتها في السبب ولان  
 صومها ناقص كبر (وفي  
 قول) تلزمه كفارة واحدة  
 لكنها تكون (عنه وهما)  
 مشاركتها في السبب ولهذا  
 القول تفرع وتفيد ليس  
 من غرضه نأذ كره (وفي  
 قول عليها كفارة أخرى)  
 قياساً على الرجل (وتلزم)  
 الكفارة (من انفراد برؤية  
 الهلال وجامع في يومه)

لانه مما يخفى) قد يقال هو لا يخفى بعد ذكر ما سبق (قوله على الضعيفان الناس يفسد صومه) عبارة الرخصة  
 ولو روي المقيم ناس الصوم وتلزمه الصوم يفسد بالجماع ناساً فلا كفارة على الاصح لانه لا يفسد الصوم لانه  
 ناساً اه (قوله وحيث لا تكثر لوجه) أي لان ماسبق مبني على أن الناس لا يفسد صومه وهذا مبني  
 على أنه يفسد صومه (قوله في المتن وفي قول عنوهما) قال الاسنوي أي يلزمها أيضاً كفارة ولكن الزوج  
 مكلف بالخروج كفارة واحدة تقع عنوهما بطريق الفعل فالوحي في الخبر عن هذا ثلاثة أوجه أحدها  
 ما ذكرناه وهو انه يجب على كل واحد كفارة مستقلة ولكن يجعلها الزوج عنها وهذا هو مقتضى كلام الرافعي  
 والثاني يجب كفارتان كذا كرهه الا ان الزوج لا يفعل فاذا أخرجها سقطت عنها وتصور كالذين المضمون  
 والثالث يجب على كل واحد النصف ثم يفعل الزوج ما وجب عليها اه (قوله في المتن وفي قول عليها كفارة  
 أخرى) قال الاسنوي ويجعل هذا القول اذا وطئت في القبل أما اذا وطئت في الدبر فلا كفارة عليها كذا نقله في  
 الكفاية توسكاً لما وردى وجهها انه يجب على الزوج لخروج كفارتين واحدة عنه وأخرى عنها (تنبيهان) \*  
 أحدهما ان يحمل القول الثاني والثالث اذا كانت المرأة غائبة ومكنت طائفة عالة \* الثاني ان فائدة القول  
 الاول والثاني تظهر في مسائل منها لو كان الزوج يمنون لم يلزمها شيء على الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج  
 ليس أهلاً للفعل ومنها اذا وطئت أو شبهة فلا كفارة عليها على الاول وتلزمها على الثاني لاتقاسب  
 الفعل وهو الزوجية اه كلام الاسنوي (قوله في المتن وتلزم من انفراد برؤية الهلال وجامع في يومه)

قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره اهـ (قوله الصدق الضابط) ايقوله  
وعصم ذكر ما لحق في النهاية وكذا في المغنى ايقوله ولحق الى المتن (قوله لاسمائه) يلزمه الصوم (الح) رد  
عليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما تقدم سم على حج اللهم الآن  
يقال ان صدق الرائي أقوى من الاجتهاد لانه تصد بيقه فله منزلة الرائي والرأي متيقن في صدق مقوله حكوا ولا  
كذلك المجتهد عس قول المتن (وحدوث السفر الح) أي ولو طوى بلانها بمغنى (قوله والردة) ينبغي وان  
اتصل بها الجنون سم ويتخالفه اطلاق قول الشارح الا في تخالف حدوث الجنون (قوله يتخالف حدوث  
الجنون الح) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد بخالف معطاه مطلع باده فوجدهم معدين فعدمهم كما  
أفتى بذلك شيخنا الشهاب المولى لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز انتهى ولو عاد قبل  
الفر وبالي البلد الاول فيجوز وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين أنه لم يخرج عن حكمه ولو لم يعد اليه لكن  
ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند أهله فالوجه عدم وجوب الكفارة لانه تبين أنه حال الجوع كان في شوال  
حقيقة ثم عاوان لزم قضاء يوم فماذا كان ثمانية وعشرين فقط لان قضاء ليس عن هذا اليوم لتبين أنه لم  
يكن قابلا للصوم في أوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو أصعب صاعنا يوم الثلاثاء ثم قبل التمس فمطر انتقل  
لمحل مختلف المطام وجدهم صامنا أيام ثبوت شوال في حق المحل الاول فهل يجوز هذا الصوم أولا فسه  
نظر ولا يبعد الاول سم على شرح البهجة اه عس (قوله والموت) أي ولو يقتل نفسه ككله يظهر لانه بان  
أنه لم يدرك زمن الصوم قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالتظاهر أن صاعنا سقط  
الائم قال الناصري ينبغي أن لا يسقط عنه ما قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما إذا طوى  
زوجته طائنا أنهم أجنبيون ما ذكره طاهر انتهى اه سم (قوله لانه تبين بهما الح) بقى ما لو شرب دواء ليل يعلم

عبارة لروض وشرح حفر عن رأي الهلال أي هلال رمضان وحده صام وجوب بان ردت شهادته فان جامع  
لزمه الكفارة وتوحي رأي شوال او حذمه لزمه العطر فانه قد تم فطر لم يعزروا وادعت شهادته ولا بان افطر ثم  
شهد برؤيته سقطت شهادته وعز وحده ما افطر ان يخفيه أي الافطار والظاهر انه على جهة اللتب اه  
باختصار (قوله لاسمائه) يلزمه الصوم وعليه ان من ظن بالاجتهاد دخول رمضان يلزمه الصوم مع انه  
لا كفارة عليه كما تقدم في الحاشية (قوله في المتن وحدث السفر الح) يتخالف حدوث الموت كما يأتي أي ولو  
يقتل نفسه ككله يظهر لانه بان أنه لم يدرك زمن الصوم بخلاف نظيره في لا كن ذا الرغيف غدا التمس اليين  
ثم وتقوية التزمه باختباره وخلاف حدوث الجنون نعم لو شرب ليلادوا يعلم أنه يجننه في النهار ثم أصبح  
صاعنا ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة قلنا ذكره الشارح أولا لانه بتسببه فسه  
بمنزلة المتعدي به نهارا فنه نظر وقد يقال لا أثر لتعدي قبل الوجوب وقد يدفع بان الليل وقت الوجوب في  
الجملة بدليل الغاطية فيه بالنسبة قال مر في شرحه ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فالتظاهر  
أيضا سقوط الائم قال الناصري ينبغي ان لا يسقط عنه ما قصد ترك الجمعة وان سقط عنه اثم عدم الاتيان بها كما  
إذا طوى زوجته طائنا أنهم أجنبيون ما ذكره طاهر اه (قوله والردة) ينبغي وان اتصل بها الجنون (قوله  
يتخالف حدوث الجنون والموت) وكذا حدوث انتقاله في ذلك اليوم لبلد بخالف معطاه بلده فوجدهم  
معدين فعدمهم كما أفتى بذلك شيخنا الشهاب المولى لتبين عدم وجوب صوم هذا اليوم عليه بل عدم جواز  
اه ولو عاد قبل الفر وبالي البلد الاول فيجوز وجوب الكفارة لانه يعود اليه تبين أنه لم يخرج عن حكمه وقد  
أفصد صومه بالجناح ولو لم يعد اه لكن ثبت ان ذلك اليوم من شوال عند أهله فالوجه عدم وجوب الكفارة  
لانه تبين أنه حال الجوع كان في شوال الحقيقة ثم عاوان لزم قضاء يوم فاما اذا كان ثمانية وعشرين فقط لان  
قضاء ليس عن هذا اليوم لتبين أنه لم يكن قابلا للصوم في أوله بل هو عن يوم فاته من رمضان ولو أصعب صاعنا  
يوم الثلاثاء ثم قبل التمس فمطر انتقل لمحل مختلف المطام وجدهم صامنا أيام ثبوت شوال في حق  
المحل الاول فهل يجوز هذا الصوم فيه منظر مر (قوله بخلاف حدوث الجنون والموت) بقى الحضي ولا يبعد

الصدق الضابط عليه باعتبار  
ماعدته ولحق به فيما يظهر  
من أخباره سم اعتقده  
لسمائه يلزمه الصوم  
كل الرائي (ومن جامع في يومين  
لزمه كفارتان) لان كل يوم  
عبادة مستقلة كسنتين أو  
سنتين جامع في كل اما جامع  
ثان أو أكثر في يوم واحد  
فلا شيء فسه وان اختلفت  
الموطأت لان الانفصال لم  
يتكرر (وحدث السفر)  
والردة (بعد الجوع لا يسقط  
الكفارة) لانه كان من أهل  
الوجوب بسال الجوع (وكذا  
المرض) أي حدوثه بعده  
لا يسقطها (على المذهب)  
لذلك فحقق منه ما هنك  
الحرمة بخلاف حدوث  
الجنون والموت لانه تبين  
بهماز وال أهلية الوجوب  
من أول اليوم

فلم يكن من أهل الوجوب حلة (٥٢) الجماع (ويجب معها) أي الكفارة (قضاء يوم) أو أيام (الانفساء على الصبي) لانه اذا لم يعدود  
فغيره أو روى أو داود

أنه يحتج به النهر ثم أصبح صاعاً ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره  
الشافع من أوله في نظر والا قرب الأول لانه لم يكن مخالفاً بالصوم حين التعاطي وبقي ما لم تعدد الجنون  
خبراً بعد الجماع كل ما بقي نفسه من شاقه بخن بسيد سهل تسقط الكفارة أولاً في نظر والا قرب فيه أيضاً سقوط  
الكفارة لأنه وان تعدد به لم يصدق عليه أنه أسد صوم يوم لأنه يجنبه نحر عن أهلية الصوم وان ثم بالسبب  
الذي صار به مجنوناً ع وش قوله والا قرب في الخ تقدم عن سم أنفاً في حدوث الموت بفعله ما وافقه وقوله  
من أهل الوجوب الخ) وإذا قلنا بوجوب الكفارة عليها فطر أعلم باحيض أو نفاس أسقطه لأن ذلك يناقض جهة  
الصوم فهو كالجنون سقن وقوله وإذا قلنا الخ أي على القول الثالث لما رد قول المتن ويحب معها الخ) والواجب  
على المقدس المذكور خمسة أشياء واحد عند الله تعالى وهي العاقبة التي لم يتجاوز عنه وأربعة في الدنيا وهي  
القضاء على ذلك اليوم والكفارة والعتق والتزور والاستساق لذلك اليوم كرد على ما فضل قول المتن (فيصام  
شهر من الخ) ساقى في الكبراة أن الرقيق انما يكفر بالصوم سم قول المتن (فاطعام ستين مسكناً) أي أو  
فقيراً ولو شرع في الصوم ثم وجد الرقبة بنده عتقها ولو شرع في الأطعام ثم قدر على الصوم بنده نهاية ومغنى  
أي يترك في الأول صوم بقية المدق في الثاني ما بقي من الأطعام ويقع ما فطره من الصوم أو الأطعام نفساً  
مطلقاً ع (قوله السابق) أي في أول الفصل (قوله مرتبة) أي على اليمين كايين في شرح الروض وم  
اه سم (قوله) لانه صلى الله عليه وسلم الخ) ولا ين حق الله تعالى المسألة اذا نحر عنها العبد وقت وجوبها  
فان كانت لا يسببه كزكلة الفطر لم تستقر في ذمته وان كانت بسببه مناسبت في ذمته سواء كانت على  
وجه البذل كزكاة الصدقة أو لا ككفارة الفهار والقتل واليمين والجماع ورم النجس والقران  
أسنى ومغنى (قوله) فدل أن ذلك الأمر (قوله) حينئذ أي حين العجز (قوله) او عدم ذكره أي الاستسقرار  
(قوله) الى وقت الحاجة وهو وقت القدرة أسنى ومغنى قول المتن (فاذا قدر على خصله الخ) وكلام التنبيه  
يقضي أن النبات في ذمته هو اخصلة الأخيرة وكلام القاضي أي العلب يقتضي أنه احدى الخصال الثلاث  
وانما يخبره وكلام الجمهور يقتضي أنها الكفارة وانما سمر في الفتوى صرح بان دقق العبد وهو  
المعتد من ان قدر على خصله فاعلمها أو أكثر رتب أسنى ونهاية مغنى قول المتن (لشدة الخلة) بغيب محبة  
مضمومة ولا م ساكنة شدة الحاجة للكمال نهاية ومغنى (قوله) لا يقع فيه الخ) أي أن حاروة الصوم  
وشدة العلة قد غلبت به الى الواقع ولو في يوم واحد من الشهر من ذلك مقتضى استثنائها فمطلان  
التابع وهو حرج شديد معنى ونهاية (قوله) كل كان الى الباب في النهاية والمغنى (قوله) ما بين لابتها) وهما  
الخمرتان أي الجبلان المحيطان بالدينين (قوله) أهل بيت) مبتدأ خبره أخرج وبين لابتها حال ويجوز كون  
ما حاروة أو شدة فعل الأول أخرج منصوب على الثاني مرفوع ويجوز أن يكون بين الخ خبراً مقيداً وأهل  
بيت مبتدأ وأخرج بالرفع على أنه مفعلاً لالخ ويجوز نصبه على أنه حال يستوي على هذا الجازية  
والتمجية ع (قوله) أطعمها هلك) مقول وقوله صلى الله عليه وسلم (قوله) يحمل الخ) خبره (قوله) انه  
تصدق به) أي والمراد أطعمها هلك على وجه أنه صدقته صلى الله عليه وسلم مع بقائه الكفارة في ذمته  
ان حدوث الجنون ج ثم يسقط القضاء لتعديه به ان لا يسقط الكفارة (قوله) في المتن ويحب معها أي  
الكفارة الخ) قال في شرح الروض ويحب معها الخ) أيضاً كما يعلم من محله ونقل عن نص الشافعي  
والجمهور عوان الصالح وان عبد السلام اه وقد يستشكل بأنه عليه الصلاة والسلام لم يعز الاخر الى  
ولو عز ونقل ولم ينقل الا يقال له لعل الخ لم يعز رلانه حال لا ناقول كون حاله لم تلزمه الكفارة وقد روت  
دلالة الخبر على زومها مع تقدمه قولكم انما الالتزام بالخصل فليأمل الآن يقال لا لامل ترك التزور في  
حقوق الله تعالى اذا رأى ذلك فاعلم عليه الصلاة والسلام أي ذلك (قوله) في المتن فصام شهر من الخ) ساقى  
في الكفارة ان الرقيق انما يكفر بالصوم (قوله) مرتبة) أي على اليمين كايين في شرح الروض وم (قوله)

أنه صلى الله عليه وسلم أمر  
بها الجماع (وهي) أي  
الكفارة (اعتق رقبة مؤمنة  
فان لم يجد فصيام شهر من  
متتابعين فان لم يستطع  
فاطعام ستين مسكناً) كما  
في الخبر السابق وساقى بيان  
هذه الثلاثة وشروطها  
وصورتها في باب الكفارة  
(فلا يجوز عن الجميع استقوت)  
مرتبة (في ذمته في الأظهر)  
لانه صلى الله عليه وسلم أمر  
الاعراب أن يكفر بما دفعه  
الجميع اخباره بجمعه فدل  
على ثبوتها في الذمة حينئذ  
وعدم ذكره اما لغتهم  
من كلامه كما تقرر وأولان  
تأخير البيان الى وقت الحاجة  
بأنه (فاذا قدر على خصله  
فعله) نوراً وجوباً بالان كل  
كفارة تعدد بسببها يجب  
الغور فيها (والاصح انه  
العبد ولو عن الصوم) الى  
الأطعام (لشدة العلة) أي  
الحاجة الى الوطه لتلايق  
فيه أثناء الصوم فيحتاج  
لاستثنائه وهو حرج شديد  
وردته صلى الله عليه وسلم  
لما أمر المكفر بالصوم قال  
بارسوله وهى آتت  
الامن الصوم فامر به بالأطعام  
(و) الاصح (انه لا يجوز  
للقهبر) المكفر (صرف)  
كفارة الى عباله) كل كان  
وقوله صلى الله عليه وسلم  
للعصام بعد ان تخبره بجمعه  
خفاه قدر الكفارة فاعطاه فقال يا رسول الله ما بين لابتها أهل بيت أخرج اليه مناً أهله كاحمل ان تصدق به  
عليه أو لم يكمايه

ليكتفه به فلما أخبره بقهره أذن له في صرف لاهله اعلاما بان الكفارة فالتجيب بالفاضل عن الكفاية وأنه تطوع بالتكفير عنه وسوغه صرفها لاهله اعلاما بان المكفر المتطوع بجورته صرفها لمومن المكفر عنه ثم ذأ أخذ أصحابنا فقالوا (٤٥٢) يجوز للمطوع بالتكفير عن الغير صرفها لمومن المكفر عنه واحترز عنه المتن بقوله تكفاره ما في الصلاة

صرفها لمومن المكفر عنه واحترز عنه المتن بقوله تكفاره ما في الصلاة

\*(باب صوم التطوع)\*

وهو ما يفرض للصوم من الفضائل والمثوبة مالا يخصه الله تعالى ومن ثم إضافة تعالى البدون غيرة من العبادات فقال كعمل ابن آدم له الا الصوم فانه لو أأخره وبأضا فهو مع كونه من أعظم قواعد الاسلام بل اعظمها عند جماعة لا يمكن أن يطلع عليه من غير ما ارغب الله تعالى وما قبل ان التبعات لا تتعلق به وروى بمسلم انه يؤخذ مع ذلك الاعمال فيها وبقية فيه سبعة وأربعون قول لا تخلو عن خفاء وتعسف ثم قيل ان التعصيف الصوم وغيره لا يؤخذ لانه محض فضل الله تعالى وانما الذي يؤخذ الاصل وهو الحسنه الاولى لا غير وانما يقه ان صرح ذلك عن الصادق والادب الا انهم بعموم ما أخبر به من أخذ حسنة الظالم حتى اذا لم يسبق له حسنة وضع عليهم سيئات المتأولم فاذا وضع عليه سيئاته فاولى أخذ جميع حسناته الاصل وغيره لان الكل صاله ويخص الفضل جاز في الاصل أيضا كما هو معتقد أهل السنة (رسن صوم

شخبنا (قوله ليكتفه به) أي وأمره بالتصدق به نهايتا وتواضع ومغنى (قوله أو أنه تطوع بالتكفير عنه) ويحتمل أنه أذن له أن يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج إلى إذن من الله تعالى في التكفير عنه ولا سيما على الاول (قوله وسوغه صرفها لاهله) أي مع كون اهل اهله مستزين مسكيننا شخبنا عبارة النهاية نعيم بريق الكلام على ما تقرر في العدد المصروف اليه فيجوز كون عددا لاهل مستزين مسكيننا قال عرش قوله جرد فيجوز كون عددا لاهل لا يبعد كونه ممن تلمس مؤتمتهم أو به يندفع قولهم قوله وسوغه صرفها لاهله فيه أن كون اهل مستزين من بعد البعده (قوله اعلاما الخ) ويعضهم أجاب بأنه مخصوص به صلى الله عليه وسلم شخبنا (قوله بان المكفر الخ) عبارة لا سيما والنهية والغنى بان الغير المكفر المتطوع بالتكفير عنه باذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أي لو فعل هوهم منها كما صرح به الشيخ أبو علي السبكي والقاضي فقلنا عن الأصحاب وحاصل الاحتمال ان الاول بأنه صرفه ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو الاقرب اه (قوله واحترز عنه الخ) أي عن المكفر المتطوع لان المصارف فيما عداها الاجنبى المكفر غنى ونهاية (قوله بقوله تكفاره الخ) عبارة النهاية والغنى بقوله وأنه يجوز التكفير صرف تكفاره الى عياله اه وهي تقتضي أن الاحتراز بقوله الفقير الخ بقوله تكفاره الخ ولو قلها لاعتد بصرى

\*(باب صوم التطوع)\*

(قوله وهو ما يفرض) عبارة خبره التطوع التقرب الى الله تعالى باليس بغير من العبادات اه (قوله لا يمكن أن يطلع الخ) ان أول القطع به فسألانه يتوقف على التوقيف على أمر قلبي الا ان هذا مشترك بين مومنين كل عبادة تتوقف على النية كالصلاة وان أوله ما قلنا فمنعنا لا اذا رآنا شخصا تناول شيئا عند السحرم أسكن الى القرب ثم تناول شيئا آخر ظن كونه صائما بصرى وذلك أن مختار الشق الثاني وشمل كلام الشارح على الشأن والغالب انما هو السيد البصري من التواخر بل يدعى امتناع الاطلاع على امساكه من المغفرت الباطنية (قوله وما قبل الخ) أي في توجيهه الاضافه للحديث المذكور (قوله ان التبعات) أي حقوق العباد (قوله ورد الخ) أفرد المغنى واعتمده النهاية فقالوا اصح تعليق القرمانه كسائر الاعمال غير العصيين وحسنته فخصه بكونه لانه أبعد عن الرأى من غيره اه (قوله أنه يؤخذ) أي الصوم (قوله مع جله الاعمال) أي فرغ وضواضتها وما ضوعف منها عرش (قوله فيها) أي التبعات (قوله وبقية الخ) عبارة النهاية والغنى واختلافه في معناه على أقوال ترد على حسن قول اه (قوله لا يؤخذ) أي في التبعات (قوله من الصادق) أي الشارع (قوله جازي الاصل أيضا) يعني أن الاصل أيضا محض الفضل كرى قول المتن (يسن صوم الاثنين والخميس) ويسن أيضا المحافظة على صومهما نهاية قال عرش رأيت بهما شأن الشيخ الرولى ألقى بان صوم الاثنين أفضل من صوم الخميس اه ولعل وجهه ان فيه يستعمل الله عليه وسلم وعنه وسائر أطوار اه (قوله وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان الخ) قد يقال بعرض في ليلة النصف ما يقع من ليلة القدر البهائي في ليلة القدر ما يقع من ليلة النصف البهائي لا تكرار بين الثاني والثالث وأما أصل التكرار فلا بد منه بصرى (قوله فالاول عرض اجمال الخ) مقتضى صيغته أن الثاني والثالث لا جالى ولا تفصيلي

أو أنه تطوع بالتكفير عنه لا بد عليه قوله قبله أو ملكه ياء الجزان يقال اذا ملكه املكه ملك بعد ذلك أن تطوع بالتكفير عنه لان قوله أو ملكه ياء ليس مقطوعا به بل هو احتمال أو أراد انه علكم بل يقطع بأنه لم يرد جدمه الا قوله تصدق بهما من غير اقتباسه قبل قوله أطعمه اهلك فليأتمل (قوله أو أنه تطوع بالتكفير عنه) ويحتمل أنه أذن له أن يكفر عنه أو يقال النبي لا يحتاج إلى إذن (قوله وسوغه صرفها لاهله) فيمن كون اهل اهله مستزين من بعد البعده

\*(باب صوم التطوع)\*

الاثنين والخميس) للشيخ الحسن الخ لى على الله عليه وسلم كان يقضى صومهما يقول انهما تعرض فهما الاعمال فاجب أن يعرض على وأما ما صام أى تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفى ليلة القدر فالاول عرض اجمال باعتبار الاسبوع

والثاني باعتبار السنة وكذا الثالث (٤٥٤) وفائدة تكرير ذلك الجهار شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفصيلا فهو رفع الملائكة لها

فلتأمل بصري وقد يقال المتبادر من صناعته أن قوله باعتبار السنة المأدبه عرض اجالي باعتبار السنة فلا اشكال **(قوله وفائدة تكرير ذلك الخ)** سكت المغني والنهاية عن الثالث والألاني رفع أعمال الأسبوع مفصلة وأعمال العام جلة وسكان كغيره رفع الأعمال بالليل مرتو بالنهار مرة **(قوله وعدا الحلبي)** إلى المنق في النهاية والمغني **(قوله شاذ)** أي ومنافسا قاله السهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليلال لا يقبل صيام الاثنين فاني ولت فمبو بعث فيه وأموت فيه أيضا نهاية ومعنى **(قوله بذلك)** أي بالانين والخمس **(قوله أن أول السبت)** وهو الأصح نهاية ومعنى **(قوله ويسن)** إلى قوله وأخر الأولى في النهاية والمغني الأقوله المقضى إلى وكدها **(قوله ويسن بل يشأ كذا الخ)** لكن صوم ما قبل يوم عرفته التمانية أيام يسن للصالح وغيره نهاية ومعنى وشرح بافضل **(قوله المقضى لأفضلها الخ)** الذي يفيد كلام النهاية والمغني وكلام الشارح من جامع ما قدمه أول كتاب الصوم أن يوم عرفته أفضل الأيام الصادقة بكل يوم من رمضان لأن جميع رمضان ولأن العشر الأخيرة من بل العشر الأخيرة من أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور نهاية **(قوله لهذه)** أي العشر الأخيرة من رمضان **(قوله لذلك)** أي التسع الحجة **(قوله لانه)** أي ما استدله (المقضى الخ) أي لا يقبل الفطن **(قوله ومسافر)** أي ومن يصنعها يوم مغني يأتي في التشرع مثله **(قوله التي هو فيها)** وهي المراد بقوله في الحديث التي قوله فيكون وصفها بكونها قبله باعتبار معظمتها سم **(قوله وأخر الأولى)** أي التي هو فيها **(قوله سلخ الحجة)** أي آخرها **(قوله وأول الثانية)** أي التي بعدها **(قوله ذلك)** أي سلخ الحجة **(قوله على عرفه)** أي الشارح كرى **(قوله والمكفر الصغار)** معتدش **(قوله الصغار الواقعة الخ)** قاله الإمام واعتدله الشارح في كتبه وأما الحال التي فيه أنه ذكر كلام الإمام ثم ذكر في الرد عليه كلام مجلي ثم كلام ابن المنذر وسكت عليه فكانه وافقه ولهذا قال القليوبى في عمدة المنظر في الكبار أنصاف حتى عليه صاحب الصغار وقال المصنفنا الرولى مر في شرح المنهاج اه وقد اشعبت الكلام على ذلك في الأصل وبين اختلاف العلماء فيه والذى يظهر أن ما صرحه الأحاديث فيه بأن شرط التكفير اجتناب الكبار لا شعبة في عدم تكفير الكبار وما صرح الأحاديث فيه بأنه يكفر الكبار لا بدنى التوقف فيه بأنه يكفرها يبقى الكلام فيما أطلقت الأحاديث التكفير فيه وملت في الأصل إلى أن الإطلاق يشبه الكبار والقض واسع كرى على بافضل وفي المغني مثل ما صرحه النهاية لكن ذكر النهاية آخر بعدما تقدم متعدي أنه يختار ما قاله الإمام كانه غل ما رشدي ثم قضه قول الشارح وحديث تكفير الحج الخ أنه ما ثبت حديث يصح الاستدلال به يصح بتكفير الكبار ظاهرا جمع **(قوله أو وفي الخ)** فيه بالنسبة إلى السنة الماضية نظر **(قوله بأنه)** أي التخصيص **(قوله المستند)** بكسر النون نعمت لاسم الإشارة إلى راجع للجماع **(قوله لتصرح الأحاديث الخ)** لعالم أن يقول هذا لا يقتضى التقيد فيما نحن فيه ونحوه لأن محل المطلق على المبدأ فاعناه بطريق القياس ما يقتضى في الأصول والقياس

**(قوله فزعم أن هذا أفضل من حيث البالي الخ)** أتى فخصنا الشهاب الرولى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد الشهور وشرح مر **(قوله وهو يوم عرفه)** سبأ في ريب الشارح أن صوم للمعاج خلاف الأولى وقيل بكره وظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى وألا كراهة صوم ما قبله لكن بنفسه ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد اللفظ فيها بل هذا أولى لأنه يغتفر في خلاف الأولى لا يغتفر في المكر وموقد يفرق بان القوة الحاصلة بالنظر ههنا من تكملات المغفرة والحاصلة بالحج لجسم ما مضى من العمر وليس في ضم صوم ما قبله المعاج بخلاف الفطر فإنه من تكملات مغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم يومه جاز فان قيل فخصه ذلك من صوم هذا أولى بالكرهية من صوم يوم الجمعة قلنا صدق ذلك دور ودالتهى التثقي على محضه ثم خلاصنا شرح مر **(قوله التي هو فيها)** وهي المراد بقوله في الحديث التي قبله فيكون وصفها بكونها قبله باعتبار معظمتها **(قوله لتصرح الأحاديث)**

بالليل مرة وبالنهار مرة وعدا الحلبي اعتبار صومها مكر وهما شاذ وتبينهما بذلك يقتضى أن أول الأسبوع الأحد ونقله ابن عطفه عن الأكبر بن وافقه السهلي فنقل عن العلماء إلا ابن جرير أن أول السبت وسأقسط ذلك في النذر (د) يسن بل يشأ كد صوم تسع الحجة للصغار الأصغر فيها المقضى لأفضلها بل عشر رمضان والأخير ولذا قيل به لكنه غير صحيح لأن المراد أفضلها على ما صدر رمضان لعمدة أخبارنا سيد الشهور مع ما يغيره من فضائل أخرى وبأضا فاختار الغرض لهذه والنقل لذلك دليل على غير هذه فزعم أن هذه أفضل من حيث البالي لأن فيه البلة والقدر وتلك أفضل من حيث الأيام لأن فيها يوم عرفه صحيح وأن أغلب قائله في الأصل بدلالة أنه بما لا مقتض فيه فضلا عن مراحتة وكدها ما ساعها وهو يوم (عرفة) لغير حاج ومسافر لأنه يكفر السنة التي هو فيها والتي بعدها كلتي شين مسلم وآخر الأولى سلخ الحجة أول الثانية أول الحرم الذي على ذلك جلا ططاب الشارح على عرفه في السنة وهو ما ذكره والمكفر الصغار الواقعة في الستين فان لم تكن في صغار رفعت

دروجه أو في افتراءه أو استكثاره أو قول على تخصيص الصغار تحكيمهم ودوران سببه إلى نحو ما بن المنذر بأنه إجماع أهل السنن وكذا يقال في ما ورد في الحج وغيره ذلك المستند لشرح الأحاديث

لامدخل له في الثواب سم هذا الوصل مجرد بحث في مستند الاجماع والافيد ثبوت الاجماع لا يستغنى عنه  
وان لم تعلم مستنده (قوله بذلك) نهت للاحاديد والمشار اليه التكثير (قوله في كثير الخ) و (قوله بأنه الخ)  
متعلقان بالتصريح ويحتمل أن المشار اليه التخصيص وأن قوله بأنه بشرط الخ يدل من قوله بذلك (قوله  
وحديت الخ) جواب سؤال المقدر (قوله بل أشار بعضهم الخ) أي فلا يجوز الاستدلال به أصلاً حتى في الفضائل  
(قوله أما الحاج) إلى قوله لكن أن أجهد في التمهيد للمعنى الاقوله وهو متجه إلى نعم (قوله فقصه خلاف الأولى  
الخ) ظاهر كلامهم عدم انتفاء خلاف الأولى أو الكراهة بقصوم ما قبله لكن بنافه ما يأتي في صوم المجتمع مع اتحاد  
العلة فجمعها وقد يفرق بأن القوة الحاصلة بالفطر هن من مكملات المغفرة بالخج جامع ما مضى من العمر بخلاف  
الفطر فانه من مكملات مغفرة ذلك الجمعة فقط شرح مرأه سم عبارة الكردى على بافضل ومال الامسداد  
والتمهيد إلى عدم زوال كونه خلاف الأولى أو مكروهاً بصوم ما قبله اه (قوله وهو متجه) أي كونه مكروهاً  
(قوله لمن أئخرو فنه إلى الليل الخ) أي بان كان مقبلاً بمكة أو غيرها وقصد ان يحضر عرفه ليلة العيدين سار بعد  
الغروب ويجزى (قوله ولم يكن مسافراً) أي بالنهار وقصد عرفه ليلة عرش قوله للمسافر والاوجه أنه  
لا فرق بين طول السفر وقصره منها به واعتبار قال سم قوله للمسافر أي بان أجهد الصوم كما نقله الأذرى  
ونقله الشارح في تخافه عنه فلا يخالف ما قرره الأصحاب من أن الصوم للمسافر أفضل ان لم يتضرر به سم  
وغيره والتمهيد إلى الاسنى والمغنى وشرح بافضل وأما المسافر والمريض فسين له ما فطر مطلقاً كما قص عليه  
الشافعي في الاملاء اه قال عرش قوله مر مطلقاً كان معناه سواء كان حليماً أو لا فلا ينافي قول الأذرى  
ان النص مجمل على مسافر أجهد الصوم اه ولا يخالف على هذا بين كلام التفتنوكلام الجمع المذكور  
ثم قضية صنيع سم ان قول الشارح ان يحمله ان أجهد الصوم الخ ليس في نفسه تضمن الشارح والا  
فالشارح حنهم صرح بما قدره وما قبله عن الاتحاد لان قوله لكن الخ جامع للمسافر أيضاً (قوله لكن  
محله) أي النض (قوله فانه) أي قوله لكن محله ان أجهد الصوم (قوله من حل الزكش له) أي للنض  
(قوله وبسن صوم ثامن الخ) أي فالثامن مطلقاً وبسن جهته الاحتياط لفرقة من جهته احتوله في العشر  
غير العبد كما كان صوم يوم عرفه مطلقاً وبسن جهته أي حتى وشرح بافضل أي كونه من عشر ذي الحجة وكونه يوم  
عرفة كدري قول المتن (وعاشروا) ولا بأس بأفراد شرح بافضل ونه يتوسم (قوله بالاد) إلى قوله وحيث  
يقع الخ في التام يقول الغنى الاقوله وشذ إلى لانه وقوله أو وما بعده (قوله وهو عاشر الحرم) ويسن التوسعة  
على العيال في يوم عاشوراء على وسع الله عليه السنة كلها كما في الحديث الحسن وقوله كبر غير واحد من رواة  
الحديث أنه جبر به فوجده كذلك كدري على بافضل عبارة المنزوى في شرح الشمائل وروى وسع على  
عليه يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها وطوره وان كانت كلها ضعيفة لكن كسبت قوة تضم بعضها  
لبعض بل يجمع بعضها الذين العراقي كابن ماصر الدين ونحلى ابن الجوزي في جزمه وضعه وأما ما ضاع فممن  
الصلاة والانتفاء والخضاب والادهان والاكتمال وما في الجبر وغير ذلك فقال شارح موضوع مفتقر قالوا  
الاكتمال فيمبعثاً بتدعها قلة الحسين رضي الله تعالى عنه اه (قوله لانه يكفر السنة الماضية) هل المراد

بذلك في كثير من الاعمال  
المكفرة بأنه بشرط  
تكفيرها احتساب الكبائر  
وحدت تكفير الخج  
للتبعات ضعه عند الحفظ  
بل أشار بعضهم إلى شدة  
ضعفه أما الحاج فيسن له  
فطره وان لم يضعفه الصوم  
عن الدعاء باسمه صلى الله  
عليه وسلم فانه وقصه فطره  
وتقوا على الدعاء بقصومة  
خلاف الأولى وقبل مكرره  
وحوى عليه في نكت  
التبعية وهو تقيده لخصه  
النهى عنه نعم بسن صومه  
من أئخرو فنه إلى الليل  
أي ولم يكن مسافر النص  
الاملاء على انه بسن فطره  
للمسافر وقصه المريض  
لكن محله أن أجهد  
الصوم أي أعجب من ان لم  
يتضرر به فانه الأذرى وهو  
أول من حل الزكش له  
على من يضعفه الصوم  
ويسن صوم ثامن الحجة  
احتياطاً (وعاشروا)  
بالد وهو عاشر الحرم وشذ  
من قال انه تامله لانه يكفر  
السنة الماضية واهم سلم  
ولكون أخرها

ضعف أهل الكتاب كان ثواب ما خصصناه وهو عرق متعفن ما صار كالحام فيه هو هذا (وأسوأه) بالمد وهو ناسعة طهر من لبن بقيت إلى  
قال بالوصف من التاسع فبات قبله والحكمة فيه مخالفة اليهود بين صوم الحادى عشر أيضاً (وأيام) البالي (البض) وهى الثالث عشر وتاليه  
لحمة الامر يصومها والاحتياط (٤٥٩) صوم الثانى عشر معها ثم الاوجه خلافاً للجلال البلقى أنه فى الحجة يصوم السادس عشر أو يوم بعده

بالسنة الماضية سنته وصغها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الأيام قبل عاشوراء أو المراد به سنة  
كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة آخرها ما سواه أو سنة آخرها هل الحجة فيه نظر سم وأهل الأقرب أن المراد  
به سنة كاملة قبله آخرها عاشوراء (قوله أهل الكتاب) يعنى أم موسى صلى الله تعالى على نبينا وعليه  
(قوله خصصنا) بينا المنعول من التخصيص (قوله هذا) أى عاشوراء (قوله مخالفة اليهود) عبارة عن  
الاحتياط له لا احتمال الغلط فى أول الشهر ومخالفة لليهود فانهم يصومون العاشر أى فقط والاحتياط من  
افراد بالصوم على يوم الجمعة اه وإذا النهاية وأعمال بين هنا صوم الثامن احتياطاً لحصوله بالتامع ولكونه  
كأوليه للعاشر فلما بدأ كد أمر حتى يطلب له احتياطاً بخصوصه ثم بين صوم الثمانية قبله فظهر ما مر فى  
الاحتياط به وان صام التاسع لأن الغلط قد يكون بالتقدم أو التأخير شرح بافضل وأسنى ونهاى يقوم معنى  
(قوله والاحتياط صوم الثانى عشر) أى والعروج من خلاف من قال أنه أول الثلاثين يوماً وفى يوم  
(قوله أنه) أى من بدلت طوع (قوله السادس عشر) اقتصر عليه النهاية والمضى (قوله بدل الثالث عشر)  
أى لأن صومهم من ذلك حرام نهاية يومضى (قوله ولذلك حصل أصل السنتا) والحاصل كما أقامه السبكي  
وغيره أنه بين أن يصوم ثلاثين كل شهر وأن تكون أيام البيض فان صامها إلى السنتين نهاية يومضى أى  
سنة صوم الثلاثين تصوم أيام البيض (قوله وأشكر على ذلك) أى وبلغ شكر على ذلك لأنه نبأ به  
ذلك أذ ليس لنا يوم يسمى بذلك الاسم كأنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع ش (قوله وشوقا) أى  
وطباً لكشف السواد نهاية يومضى (قوله وأهل السابعة) أى والعشرون (قوله فتخرج من صوم الاربعة  
الح) وقفاً للنهاية والمضى (قوله عليها) أى القولين قول المتن (وستة) بالثاني التاسع حذف الحدود لغة  
والاصح حذفها كالأردف الحديث نهاية يومضى (قوله لانها مع صيام رمضان) أى فى كل سنة مالوا صام  
ستين شوال فى بعض السنين دون بعض فالسنتا فى صام السبت فيها يكون صومها كسنة والى يومها فيها  
تكون كعشرة أشهر ع ش وسم (قوله الفضل الاثنى) أى ثواب صيام الدهر فرضاً بالمضاعفة (قوله  
والمراد) كذا فى النهاية والمضى (قوله ثواب الفرض) هذا الخاص بعن صام رمضان وستين شوال فى فاته  
رمضان ففاته فى شوال وصام السنة فى القعدة أو غيره لا يحصل له ثواب الستة ففاته كما فى به شيخنا الشهاب

بدل الثالث عشر وحكمة  
كوباً ثلاثة أن الحسنه  
بعشر أمثالها فصومها  
كمصوم الشهر كله وذلك  
حصل أصل السنة تصوم  
ثلاثين أى أيام الشهر  
وتحت هذه التعميم بالبال  
بالنور المناسب للعبادة  
والشكر على ذلك وتيسر  
تصحيح اليوم بعبادة غير  
الصوم وبتسعين يوم أيام  
السود خواراً وربعه من  
طلعة الفجر وهى السابع  
أو الثامن والعشرون  
وتاليه فان بدأ بالثامن  
ونقص الشهر صام أول  
تاليه لاسبغ غراق الظلمة  
فليتبس أيضاً ويجتنب يقع  
صومه عن = وانه أول  
الشهر أيضاً فانه بين صوم  
ثلاثة أول كل شهر  
\*(تيسره) من الواضح أن  
من قال أول السابعة ينبغي  
أن يقول اذاتم الشهر بين  
صوم الاخر وجمان  
خلاف الشافى ومن قال  
الثامن بين صوم السابعة  
احتياطاً فتخرج من صوم  
الاربعة الاخير اذ اتم الشهر  
عليها (وستة) فى نسخة  
ست بلا عاقل الحديث  
وعليها فسوق حذفها حذف  
المعهود (من شوال) لأنها  
مع صيام رمضان أى بجمعه  
والأصل يحصل الفضل الاثنى  
سنداً حسن ولغتها صيام  
مضان بعشرة أشهر وصيام  
سنة أيام أى من شوال بشهر  
من فذل صيام السنة أى بثلث  
مها بما لمضاعفة فغير  
ما قاله من خبر بل والله أحد  
تعدل ذات القرآن وأشباهها  
المردف الفرض والالام يكن  
لخصوصيته شوال معنى اذ من  
صام مع رمضان سنة

المراد بالسنة الماضية سنته وصغها بالماضية باعتبار بعضها الذى هو التسعة الأيام قبل عاشوراء أو المراد  
بها سنة كاملة قبله وعليه فهل المراد سنة آخرها ما سواه أو سنة آخرها هل الحجة فيه نظر (قوله وبين صوم  
الحادى عشر أيضاً) كان المراد فى هذا ونحوه ان الصوم مطلوب لهذه الشجاعت الخاصة فلا ينافى أنه مطلوب  
مع قطع النظر عن ذلك قال فى شرح الروض ولو قيل بأنه يستحب صوم الشجاعت احتياطاً كتنبيهه قياساً  
لكان حسناً اه وأجيب بان التاسع لكونه كأوليه للعاشر لم يتأ كد أمر حتى يطلب له احتياطاً بخصوصه  
نعم نسين صوم الثمانية قبله فظهر ما مر فى الاحتياط به وان صام التاسع لأن الغلط قد يكون بالتقدم أو التأخير شرح بافضل وأسنى ونهاى يقوم معنى  
(قوله والاحتياط صوم الثانى عشر) أى والعروج من خلاف من قال أنه أول الثلاثين يوماً وفى يوم  
(قوله أنه) أى من بدلت طوع (قوله السادس عشر) اقتصر عليه النهاية والمضى (قوله بدل الثالث عشر)  
أى لأن صومهم من ذلك حرام نهاية يومضى (قوله ولذلك حصل أصل السنتا) والحاصل كما أقامه السبكي  
وغيره أنه بين أن يصوم ثلاثين كل شهر وأن تكون أيام البيض فان صامها إلى السنتين نهاية يومضى أى  
سنة صوم الثلاثين تصوم أيام البيض (قوله وأشكر على ذلك) أى وبلغ شكر على ذلك لأنه نبأ به  
ذلك أذ ليس لنا يوم يسمى بذلك الاسم كأنه ليس لنا صلاة تسمى صلاة الشكر ع ش (قوله وشوقا) أى  
وطباً لكشف السواد نهاية يومضى (قوله وأهل السابعة) أى والعشرون (قوله فتخرج من صوم الاربعة  
الح) وقفاً للنهاية والمضى (قوله عليها) أى القولين قول المتن (وستة) بالثاني التاسع حذف الحدود لغة  
والاصح حذفها كالأردف الحديث نهاية يومضى (قوله لانها مع صيام رمضان) أى فى كل سنة مالوا صام  
ستين شوال فى بعض السنين دون بعض فالسنتا فى صام السبت فيها يكون صومها كسنة والى يومها فيها  
تكون كعشرة أشهر ع ش وسم (قوله الفضل الاثنى) أى ثواب صيام الدهر فرضاً بالمضاعفة (قوله  
والمراد) كذا فى النهاية والمضى (قوله ثواب الفرض) هذا الخاص بعن صام رمضان وستين شوال فى فاته  
رمضان ففاته فى شوال وصام السنة فى القعدة أو غيره لا يحصل له ثواب الستة ففاته كما فى به شيخنا الشهاب



الرملي سم أقولوا يغده أيضا كلام الشارح واللام يكن الخ ويصرح بذلك قول النهاية ولو صام في شوال قضاء  
أؤنزا أو غيرهما في نحو يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أتى به والبر حقا لله تعالى تبعاً للبارزى  
والاصوفي والناسري والفقهاء على من صالح الحصري وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب الكامل الرب على  
الطوبى لاسمائه فاته رمضان وصام عنه شوالاً لا أنه لم يصدق عليه المعنى المتقدم اه وفي المعنى ما لو انقضت قهره  
غيرها) ستة متفقوا على غير مستشال (قوله يحصل له ثواب الدهر) أي نقلاً (قوله متغيرها) أي غير سنة  
شوال (قوله كذلك) أي مع رمضان كل سنة (قوله يحصل له الخ) أي ثواب صيام الدهر نقلاً بلا مضاعفة (قوله  
كصيامه نقلاً) هـ لا كان كصيام خمسة أسدس فراضاً وسدس نقلاً سم وتقدم عنه وعن ع ش ما يقتضيه  
(قوله وقضية) إلى قوله الا في الخ في المعنى وإلى قوله ولو فاته في النهاية (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال  
هذا لا يمنع ندبها وحصولها في ضمن القضاء الفورى في ثواب علم إذا قصدناها أيضاً أو طلق وكذا يقال بالأولى  
إذا كان فطر رمضان بعدد وما ياتي عن الجيع يمكن جملة على أن المراد أنه بكرة تقديم التطوع على قضاء  
رمضان فلا ينافي حصوله معه سم وفي النهاية يقول المعنى ما لو افاقه قال الرشدي يعني يحصل له أصل سنة الصوم من  
حيث كونه مستشالاً وإن لم يحصل له الثواب الكامل اه (قوله أي من غير تعد) أي أمام التعدي فيعزم  
لوجوب القضاء فوراً ولو اطلع عن نافية أي استتلاً سم (قوله سن له صوم ست من ذى القعدة) أتى بذلك  
شجنا الشهاب الرملي واعترض عليه في جوابه لا ياتي على ما اعتده كغيره من أن الصوم في شوال القضاء أو غيره  
يحصل به ما لو اتمع مستشال أيضاً وقد يجاب بحمل ما أتى به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنة بخلاف ما إذا  
قصدناها أيضاً أو طلق ويحصل أن مراده أن الكل ذلك لا يقال لا يصدق على حصول ستة شوال إذا قصدناها أو  
أطلق قوله في الحديث أنه سمع من شوال لأن ذكر التبعة إنما هو باعتبار من صام رمضان في زمنه  
لا مطلقاً سم وفي النهاية بقوله الا قوله ويحصل الخ (قوله لأن فاته صوم راتب الخ) أتى بذلك شجنا الشهاب  
الرملي ولا يخفى أن قضيته بل صريحه من فاته صوم يوم الخميس والاثنتين سن له قضاء وهو ظاهر لكنه أتى  
بأنه لا سن وهو مناف لاقترانه الأول فينبى الاندفاعاً لثبته الأول سم ونهاية (قوله وتتابعها عقب العيد  
أفضل) أي تحصل السنة بصومه ما مقرون كل تتابعها أو اتصالها بيوم العيد أفضل نهاية (قوله عقب العيد)  
كذا في المعنى والنهاية (قوله على أنه لا يؤخر الخ) يظهر أن مراد الخالف أن اعتقاد المذنب واجباً محتافوراً  
كصيام الدهر بدليل رواية صيام رمضان بعشرة أشهر إلى قوله بذلك صيام السنة فالحاصل أن كل مرة بسنة  
(قوله والمراد ثواب الفرض) هذا خاص بصام رمضان وست من شوال فن فاته رمضان قضاء في شوال  
وصام الستة في القعدة أو غيرها لا يحصل له ثواب الستة فراضاً كما أتى به شجنا الشهاب الرملي (قوله كصيامه  
نقلاً) هـ لا كان كصيام خمسة أسدس فراضاً وسدس نقلاً اه (قوله وقضية المثل ندبها الخ) وقضية قول  
الحاملي كشجنا جابر جاني بكر على عيه قضاء رمضان إن طوع بالصوم كراهة صومها لمن أظفهر بعدد  
في نافي ماصر الآن يجزم بأنه ذو وجهين أو يحصل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بلغ وكافر أسلم وهذا على  
من عليه قضاء شرح مر (قوله لأنه يلزمه القضاء فوراً) قد يقال هذا لا يمنع ندبها وحصولها في ضمن القضاء  
الفوري في ثواب علم أيضاً إذا قصدناها أيضاً أو طلق ولو لا ندبها ما أتيب عليها فليتأمل وكذا يقال بالأولى إذا  
كان فطر رمضان بعدد وما في الحاشية الأخرى عن الحاملي يمكن جملة على أن المراد أنه بكرة تقديم التطوع على  
قضاء رمضان فلا ينافي حصوله معه (قوله أي من غير تعد) أي أمام التعدي فيعزم لوجوب القضاء فوراً  
والطوع بنافية أي استتلاً سم (قوله سن له صوم ست من القعدة) أتى بذلك شجنا الشهاب الرملي واعترض  
عليه به بأنه لا ياتي على ما اعتده كغيره من أن الصوم في شوال القضاء أو غيره يحصل به ما لو اتمع ستة شوال  
أيضا وقد يجاب بحمل ما أتى به على ما إذا صرف الصوم فيه عن سنة بخلاف ما إذا قصدناها أيضاً أو طلق  
ويحصل أن مراده أن الكل ذلك (قوله سن له صوم ست من القعدة لأن من فاته صوم راتب بسن له  
قضاؤه) أتى بذلك شجنا الشهاب الرملي حكواً تعابلاً ولا يخفى أن قضيته هذا التعليل بل صريحه من فاته صوم

غيرها يتحصل له ثواب الدهر  
لما تقرر فلا تغيير تلك الا  
بذلك يحصله أن من صامها  
مع رمضان كل سنة تكون  
كصيام الدهر فرضاً بلا  
مضاعفة ومن صام ست غيرها  
كذلك تكون كصيامه نقلاً  
بلا مضاعفة فكان صوم ثلاثة  
من كل شهر تحصله أيضاً  
وقضية المثل ندبها حتى إن  
أفطر رمضان وهو كذلك لا  
فإن تعدى بفطره لأنه يلزمه  
القضاء فوراً بل قال جمع  
متقدمون بمران عليه  
قضاء رمضان أي من غير  
تعد تطوع بصوم ولو فاته  
رمضان فصام عنه شوالاً  
سن له صوم ست من القعدة  
لأن من فاته صوم راتب  
يسن له قضاؤه صرفاً بحيث  
التيمن المجموع وغيره في  
اشتراط التعيين في هذه  
الروايات ما ينبغي مراجعته  
(وتتابعها) عقب العيد  
(أفضل) بإفادة العبادة  
وايهام العائق فوجها  
منوع على أنه لا يؤخر  
اعتقاد الوجوب بالندب  
لا يفسده بل يؤكده



فاجب أن تألفهم) السابق إلى الفهم حصول مخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة أفراد  
أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الأفراد سم (قوله إذا ضم مكر ومكر والمكر) تدعى بالسكر وهو  
الأفراد نفس الصوم ومع الضم لا أفراد فلا يس فيه ضم مكر ومكر وبصرى ولعل لهذا ذكره الشارح  
بصفة التمر يض قول المتن (وصوم الدهر) (قاعدة) قال ابن سبيل الدهر الابد الممدود وبيع ادهر  
ودهور. اما قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر فغناه أن ما صام من الدهر فإن الله تعالى  
هو فاعله ليس الدهر فاذ سببت به الدهر فكنت ارددت الله سبحانه وتعالى معنى قول المتن (غير العبد  
والشريق) أي اصابه الصوم والعبد من أيام التشرىق أو من غيرها فقام كسرها بقوله فحق قول المتن (مكر ومكر) (المكر) (المكر)  
ظاهره وان كان الضم رجحا للتميم وقوله نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فعل المراد بالضم وهما ما دون  
ذلك فرجحه قلوبى (وقوله لانه يحرم الم) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهاية والغنى وشيخ الاسلام فان  
الحرم عندهم انما هو في الهلاك فقط كسرها (قوله ولو مندوبا) وقالوا للنهاية والغنى (قوله كل الليل) الاولى  
اما تكبير الليل أو جمعه (قوله نأمر بالصحيح الم) قال النباية والغنى والاسي بل صرح بقوله صلى الله عليه  
وسلم لا يلدن داما فعل ذلك فنبه ذلك ثم ردوا ان يلدن لاسحقوا ولا هلك عليهم فاقول بسلك ذلك  
حقا صم وفطر وقم ونم وأتأكل كل ذي حق حقه ونسب لاصام من صام الا بدحجول على من صام  
العدين و أيام التشرىق أو شيئا منها أو قول المتن (ومسح لغيره) هذا هو المعنى ولا يخالفه تعبير الشرحين  
والمرضى والمجموع بعدم الكراهة لصدة بالاحتجاب ولو نذر صوم الدهر رافعة دنبر مالم يكن مكر وما كما  
قاله السبكية نهاية وتغنى قال عرش وحيث انقضى نذر لوطر اعلم ما سبق به الصوم أو ترتب عليه فوت حق  
أو نحوه وما سماع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا يجب عليه الصوم مع المشقة في نظر والا قرب الاول للجزء من فعل  
ما التزمه وليس له وقت يمكن قضائه فيه كإيمه به قول الشارح من السابق بعد قول المصنف ولا يظهر  
وجوب ابد على من افطر الم) ومن ثم نذر صوم مالم يصع نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاء اه (قوله  
من صام يوما الم) أي وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (قوله وقد تسعين) قال  
الجلبي هو ان يقع الاجام ويحصل السبابة اذا اخذت تحت مطبوعة سجدا عرش عبادة العبري وتسعين كناية  
عن مقدار السبابة لكل عبدة ثلاثين اه (قوله ولا يكون الم) لا يظهر مغايرتها لقوله من كل وجه (قوله  
والخبر الاول بحول الم) يغنى عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الم (قوله نذرهما أفضل لصيام الم)  
وفيما أيضا أفضل من ذلك نهاية وتغنى (قوله وظاهر كلامهم الم) وظاهر كلامهم أيضا ان من فعله فوافق  
صومه يوما بكرة فافتراده بالصوم كالسبت يكون صومه أفضل ليم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية  
والغنى ما يوافقه (قوله يوم ايسن صومه) بدليل فيه متصور عتق عاشر راء وتاسع عتقه نظر والجهان  
صومه أفضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف مستشوقا لظاهر أنه لا يطلب الجاهل انما فانها ولا انها  
ليست وكذا كناية كلامهم هذا الأيام سم (قوله لكن بحث بعضهم الم) أفتي به شيخنا الشهاب الزملي سم  
على جوفضية اطلاق الشارح من أي والغنى موافقتا لاول عرش (قوله أو غيرهما من التطوعات) أي  
كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة ذلك كف ليلة الجمعة وسواها التي هي عتق الصلوات نهاية  
ومغنى (قوله الا انك) أي اما التطوع بالجم أو بالغير فيجب اتعلمه الفقه ما غيرهما في لزوم الاتمام

(قوله فاجب ان تألفهم) السابق الى الفهم حصول مخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة أفراد  
أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الأفراد (قوله إذا ضم مكر ومكر والمكر) تدعى بالسكر وهو  
الأفراد نفس الصوم ومع الضم لا أفراد فلا يس فيه ضم مكر ومكر وبصرى ولعل لهذا ذكره الشارح  
بصفة التمر يض قول المتن (وصوم الدهر) (قاعدة) قال ابن سبيل الدهر الابد الممدود وبيع ادهر  
ودهور. اما قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر فغناه أن ما صام من الدهر فإن الله تعالى  
هو فاعله ليس الدهر فاذ سببت به الدهر فكنت ارددت الله سبحانه وتعالى معنى قول المتن (غير العبد  
والشريق) أي اصابه الصوم والعبد من أيام التشرىق أو من غيرها فقام كسرها بقوله فحق قول المتن (مكر ومكر) (المكر) (المكر)  
ظاهره وان كان الضم رجحا للتميم وقوله نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فعل المراد بالضم وهما ما دون  
ذلك فرجحه قلوبى (وقوله لانه يحرم الم) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهاية والغنى وشيخ الاسلام فان  
الحرم عندهم انما هو في الهلاك فقط كسرها (قوله ولو مندوبا) وقالوا للنهاية والغنى (قوله كل الليل) الاولى  
اما تكبير الليل أو جمعه (قوله نأمر بالصحيح الم) قال النباية والغنى والاسي بل صرح بقوله صلى الله عليه  
وسلم لا يلدن داما فعل ذلك فنبه ذلك ثم ردوا ان يلدن لاسحقوا ولا هلك عليهم فاقول بسلك ذلك  
حقا صم وفطر وقم ونم وأتأكل كل ذي حق حقه ونسب لاصام من صام الا بدحجول على من صام  
العدين و أيام التشرىق أو شيئا منها أو قول المتن (ومسح لغيره) هذا هو المعنى ولا يخالفه تعبير الشرحين  
والمرضى والمجموع بعدم الكراهة لصدة بالاحتجاب ولو نذر صوم الدهر رافعة دنبر مالم يكن مكر وما كما  
قاله السبكية نهاية وتغنى قال عرش وحيث انقضى نذر لوطر اعلم ما سبق به الصوم أو ترتب عليه فوت حق  
أو نحوه وما سماع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا يجب عليه الصوم مع المشقة في نظر والا قرب الاول للجزء من فعل  
ما التزمه وليس له وقت يمكن قضائه فيه كإيمه به قول الشارح من السابق بعد قول المصنف ولا يظهر  
وجوب ابد على من افطر الم) ومن ثم نذر صوم مالم يصع نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاء اه (قوله  
من صام يوما الم) أي وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (قوله وقد تسعين) قال  
الجلبي هو ان يقع الاجام ويحصل السبابة اذا اخذت تحت مطبوعة سجدا عرش عبادة العبري وتسعين كناية  
عن مقدار السبابة لكل عبدة ثلاثين اه (قوله ولا يكون الم) لا يظهر مغايرتها لقوله من كل وجه (قوله  
والخبر الاول بحول الم) يغنى عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الم (قوله نذرهما أفضل لصيام الم)  
وفيما أيضا أفضل من ذلك نهاية وتغنى (قوله وظاهر كلامهم الم) وظاهر كلامهم أيضا ان من فعله فوافق  
صومه يوما بكرة فافتراده بالصوم كالسبت يكون صومه أفضل ليم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية  
والغنى ما يوافقه (قوله يوم ايسن صومه) بدليل فيه متصور عتق عاشر راء وتاسع عتقه نظر والجهان  
صومه أفضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف مستشوقا لظاهر أنه لا يطلب الجاهل انما فانها ولا انها  
ليست وكذا كناية كلامهم هذا الأيام سم (قوله لكن بحث بعضهم الم) أفتي به شيخنا الشهاب الزملي سم  
على جوفضية اطلاق الشارح من أي والغنى موافقتا لاول عرش (قوله أو غيرهما من التطوعات) أي  
كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة ذلك كف ليلة الجمعة وسواها التي هي عتق الصلوات نهاية  
ومغنى (قوله الا انك) أي اما التطوع بالجم أو بالغير فيجب اتعلمه الفقه ما غيرهما في لزوم الاتمام

(قوله فاجب ان تألفهم) السابق الى الفهم حصول مخالفة بمجرد الصوم وكان قياس ذلك عدم كراهة  
أفراد أحدهما لكن منع من ذلك النهي عن الأفراد (قوله إذا ضم مكر ومكر والمكر) تدعى بالسكر وهو  
الأفراد نفس الصوم ومع الضم لا أفراد فلا يس فيه ضم مكر ومكر وبصرى ولعل لهذا ذكره الشارح  
بصفة التمر يض قول المتن (وصوم الدهر) (قاعدة) قال ابن سبيل الدهر الابد الممدود وبيع ادهر  
ودهور. اما قوله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر فغناه أن ما صام من الدهر فإن الله تعالى  
هو فاعله ليس الدهر فاذ سببت به الدهر فكنت ارددت الله سبحانه وتعالى معنى قول المتن (غير العبد  
والشريق) أي اصابه الصوم والعبد من أيام التشرىق أو من غيرها فقام كسرها بقوله فحق قول المتن (مكر ومكر) (المكر) (المكر)  
ظاهره وان كان الضم رجحا للتميم وقوله نظر لانه يحرم صوم رمضان مع ذلك فعل المراد بالضم وهما ما دون  
ذلك فرجحه قلوبى (وقوله لانه يحرم الم) هذا على مرضى الشارح خلافا للنهاية والغنى وشيخ الاسلام فان  
الحرم عندهم انما هو في الهلاك فقط كسرها (قوله ولو مندوبا) وقالوا للنهاية والغنى (قوله كل الليل) الاولى  
اما تكبير الليل أو جمعه (قوله نأمر بالصحيح الم) قال النباية والغنى والاسي بل صرح بقوله صلى الله عليه  
وسلم لا يلدن داما فعل ذلك فنبه ذلك ثم ردوا ان يلدن لاسحقوا ولا هلك عليهم فاقول بسلك ذلك  
حقا صم وفطر وقم ونم وأتأكل كل ذي حق حقه ونسب لاصام من صام الا بدحجول على من صام  
العدين و أيام التشرىق أو شيئا منها أو قول المتن (ومسح لغيره) هذا هو المعنى ولا يخالفه تعبير الشرحين  
والمرضى والمجموع بعدم الكراهة لصدة بالاحتجاب ولو نذر صوم الدهر رافعة دنبر مالم يكن مكر وما كما  
قاله السبكية نهاية وتغنى قال عرش وحيث انقضى نذر لوطر اعلم ما سبق به الصوم أو ترتب عليه فوت حق  
أو نحوه وما سماع انعقاد النذر هل يؤثر أو لا يجب عليه الصوم مع المشقة في نظر والا قرب الاول للجزء من فعل  
ما التزمه وليس له وقت يمكن قضائه فيه كإيمه به قول الشارح من السابق بعد قول المصنف ولا يظهر  
وجوب ابد على من افطر الم) ومن ثم نذر صوم مالم يصع نذره ولو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاء اه (قوله  
من صام يوما الم) أي وفيه دلالة على فضل مطلق صوم التطوع الشامل لصوم الدهر (قوله وقد تسعين) قال  
الجلبي هو ان يقع الاجام ويحصل السبابة اذا اخذت تحت مطبوعة سجدا عرش عبادة العبري وتسعين كناية  
عن مقدار السبابة لكل عبدة ثلاثين اه (قوله ولا يكون الم) لا يظهر مغايرتها لقوله من كل وجه (قوله  
والخبر الاول بحول الم) يغنى عنه قوله السابق وذلك لخبر الصحيحين الم (قوله نذرهما أفضل لصيام الم)  
وفيما أيضا أفضل من ذلك نهاية وتغنى (قوله وظاهر كلامهم الم) وظاهر كلامهم أيضا ان من فعله فوافق  
صومه يوما بكرة فافتراده بالصوم كالسبت يكون صومه أفضل ليم له صوم يوم وفطر يوم سم وتقدم عن النهاية  
والغنى ما يوافقه (قوله يوم ايسن صومه) بدليل فيه متصور عتق عاشر راء وتاسع عتقه نظر والجهان  
صومه أفضل ولا يخرج به عن صوم يوم وفطر يوم بخلاف مستشوقا لظاهر أنه لا يطلب الجاهل انما فانها ولا انها  
ليست وكذا كناية كلامهم هذا الأيام سم (قوله لكن بحث بعضهم الم) أفتي به شيخنا الشهاب الزملي سم  
على جوفضية اطلاق الشارح من أي والغنى موافقتا لاول عرش (قوله أو غيرهما من التطوعات) أي  
كاعتكاف وطواف وضوء وقراءة ذلك كف ليلة الجمعة وسواها التي هي عتق الصلوات نهاية  
ومغنى (قوله الا انك) أي اما التطوع بالجم أو بالغير فيجب اتعلمه الفقه ما غيرهما في لزوم الاتمام

وذكر غيرهما فيهما بالأولى (فله قطعهما) الخبر الصحيح الصائم المتطوع أمر نفسه أن شاعصام وأن شاء أفطر وقيس به الصلاة وغيره فاقوله تعالى لا تطعوا أمة منكم إلا بغير الأمر (٤٦٠) ثم انقطع لغيره ذكره ولا كان شق على الضيف والمضيف فهو معكم بغيره بن سن وبناب

على ما مضى ككل قطع لغرض أو غل بغدر (ولا قضاء) لما قطع على لا يلزمه والأحرم الخروج من بين خروجه من أوجه وروى أبو داود أن هاتين كانت صائمتين تطوع بغيره التي صلى الله عليه وسلم بين أن تطع بالاقضاء وبين أن تصومها (ومن تلبس بقتله لأوجب حرم عابه قطعه أن كان على الغور وهو صوم من تعدى بالقطر) وأفطر يوم الشك كغيره فلا يصح له التأخير ولو بعد كسفر نادر كالروطة الأتم وأول التضييق الذي ارتكبه (وكذا أن يكن على الغور في الأصح بأن لم يكن تعدى بالقطر) لأنه قد تلبس بالغرض من سرع في أدائه فرض أول وقته ثم مرانه متى ضاق الوقت بأن لم يبق من شعبان إلا ما سمع الغرض وجب الغور وإن فات بعد وأنما يجزئها تأخير وجبه في الصلاة إلى حب الغوري قضائها مطلقاً لأن قضاء الصوم ينتهي إلى حالة يتضح فيها ويجب فعله فيها فوراً كما تقرر فصار مؤثماً كالأداء بخلاف قضاء الصلاة فإنه لا أمثلة وأعضاء الصلاة لا يسقط فعلها أداءه بعد نزح مرض وسفر بخلاف الصوم فيقضاهما

وأن فسد أو كثر أو جامع نهاية والغنى قال عرش قوله مر أما المتطوع بالتحج إلى أن كان الغافل لهم بعد أن أوصيا عليه فالوجوب بالنسبة للصبي يتعلق بالولي اه (قوله ذكر) أي خص نطق الصوم ونطق الصلاة بالذكر (قوله أمير نفسه) هو بارز وروى بالنون أيضاً شيخنا الشوري (وقوله أن شاء صام) أي أم صومه سم على البهجة عرش (قوله ثم انقطع) أي قوله وروى أبو داود في المنهاية والغنى (قوله ثم انقطع الح) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض أحوالها ببعض وأما فاعترضه ردة الكهف والنسب حجاب ونحوهما فهل المراد بقطعه الأعراض عنه والاشتغال بغيره وترك أعماله والمراد ما يشمل قطعه بكلامه وإن لم يعلم ثم العود على بقاءه نظر والاقرب بالنسبة لما يمكن الكلام مطلوباً به كدرا السلام واجبا لما يؤذن عرش (قوله كان شق على الضيف الح) أي أدعى أحد أو به ومن العذر ما لو احتاج للصبي في أمر ديني ولا يتم كله إلا بالقطع فلا يبعد أنه أفضل حيث ذم من اعتاد صوم قطعه غزفت إليه السهر أو من لم تركه أيام الزفاف كما ذكره الماوردي أي عاب (قوله على الضيف الح) أي المسلم شوري اه بجري (قوله لم يكره) أي إذا ما كان شق ذلك على أحدهما فلا أفضل عدم القطع على الجميع اه عاب ومغني ذمها به (قوله ويشاب على ما مضى) أي ثواب بعض العبادات التي بطلت عرش (قوله نعم بن خروجا الح) أمان فانه وله عادة بصلامه كالثنين فلا يسر له قضاءه لفقد العلة المذكورة على ما أتت به شيخنا الشهاب الرملي لكنه معارض بما مر من افتائه باستقبال القضاء هو الأوجه نهاية وصم وتقدم في الشرع اعتداده وقال عرش وهو المعتقد اه لكن المغني اعتدائه به ذم من القضاء (قوله وروى أبو داود الح) الانسب تقدمه على قوله نعم بن الح (قوله أن أم هانئ) بكسر النون وبالهمزة أخوه مع النون وباءهما فاختصة بما روى اه بجري (قوله لأوجب) أي قوله وأنما لم يعرف النهاية والغنى (قوله أو أفطر يوم الشك الح) بخلاف من نسي النسبة فإن المصرح به في الجميع أن قضاءه على التراخي بخلاف من نسيه وتقدم مثله في شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله نادر كالروطة الأتم) أي به يفارق جواز قطع أده رمضان بالسفر ومثله أده النذر كالحو ظاهر سم (قوله وأول التضييق الح) وأجس ليوم الشك (قوله وإن فات بعد) أي فيستثنى مما دل عليه قوله المصنف بأن لم يكن الح من أن يعلم بعد بقطعه ولا يجب فيه الغور سم (قوله هنا) أي في الصوم (قوله مطلقاً) أي تعدى شوتم أولاً (قوله كما تقرر) أي بقوله نعم مر الح (قوله كل فرض الح) أي كالصلاة والحج عرش (قوله أو يفوت وجوبه الح) أي كاعتكاف مندور في زمن معين وقد يقال إن هذا داخل فيما قبله (قوله بخلاف شعور قراة الح) فبأنه داخل في قوله كل فرض صبي الح (قوله وكذا فرض كفاية الح) أي يحرم قطعه (قوله أو أصلاً متجاوزة) قال في الأمداد في الأعراض عنها من هذه حرمة التمسك بوضع من أن غير الصلاة بما يتعلق به حكمه ودفنه يجب بالشروع في جميع الأعراض عنه بعده وهو ظاهر نعم بغيره جواز الأعراض بغيره وتعب الحامل أو الحافر فتركه لغيره ونحوه ترك من قصد التبرك بذلك من المقاصد المنجر جلة التبرك عن نعم بن خروجه من خلاف من أوجه) أمان فانه وله عادة بصلامه كالثنين فلا يسر له قضاءه لفقد العلة المذكورة كذا أتت بذلك شيخنا الشهاب الرملي وهو خالفنا تقدمه عند في سؤال فلنأمل وقوله لفقد العلة المذكورة أي قوله خروجه من خلاف من أوجه لا ينسب إليه قطعه بعد التلبس به لأن من تركه ابتداء أيضاً (قوله أو أفطر يوم الشك الح) بخلاف من نسي النسبة فإن المصرح به في الجميع أن قضاءه على التراخي بخلاف من نسيه وتقدم مثله في شرح ثم ثبت كونه من رمضان (قوله نادر كالروطة الأتم) أي به يفارق جواز قطع أده رمضان بالسفر ومثله أده النذر كالحو ظاهر (قوله وإن فات بعد) أي فيستثنى مما دل عليه بأنه لم يكن تعدى

هذا الحرم فتأمل شو برى اه يجبرى **(قوله قطع)** أى فرض الكفاية **(قوله وهو ضعيف)** أى مجرى عليه الجمع **(قوله يحرم)** الى الكسب فى النها بنو المعنى الاقوله أوفضه موسعا **(قوله)** ويحرم على الزوجة **(الح)** فلو صامت بغير اذنه صح وان كان حراما كالصلاة فى دار مقصود بتوساى فى النفقات عدم حرمتهم فحرموا عاشورا عليها الماصوهم فى شعبة وزجها عن بلد هانها قطعوا وانما لم يحرم صومها بغير اذنه مع حضوره نظرا لجواز افساده على هالان الصوم بسبب عادة فنعما التمسع ولا يلحق بالصوم صلاة التطوع لقصر زمنها والامه لمباحة السيد كالزوجة وغير المباحة كالختم والعبدان قصر بالصوم التطوع لضعف اولغيره لم يحرم الا باذن السيد والاجاز ذكره فى المجموع وغيره من ما يتومنى واباع قال عى قوله مر صح أى وثبات عليه وقوله مر عدم حرمة صوم الح أى بغير اذنه وقوله مر نحو عاشوراه أى لا يكثر وقوعه كمر وقوعه مر مع حضوره أى ولو جرت عادته بان يغيب عنهم من أول النهار الى آخره لاحتمال أن يطرأ له قضاء وطرف فى بعض الاوقات على خلاف عادته وقوله مر صلاة التطوع ظاهره وان كثر ما تولى ان الصلوات من شأنهم قصر زمنها وقوله مر والامة لمباحة الح أى تيق أعدها للتصريح بان تسرى ساء المأمة الخدمه الى لم يسبق للسيد منع بها ولم يغلب على ظننا رادتها فلا ينبغي منعها من الصوم اه عى **(قوله)** أو فضاء موسعا **(سكت)** هذه النهاية والمغنى وقال عى قوله مر ان تصوم تطوعا حرم به القرض فلا يحرم وليس الزوج قطع له وظاهره ولو لم ندره مطلق لم ياذن فيه اه **(قوله وزجها الح)** أى الذى بنى به استمتاع ولو بغير وطعوم ران الامام اذا صوم الاستسقاء وجب ظاهر كلامه وجوبه حتى على التساعطه فليس الزوج المنع حيثئذ اعاب **(قوله كى كياتى)** أى فى النفقات **(هاتمة)** \* أفضل الشهور للصوم بعد رمضان الاشهر الحرم وهى ذوالقعدة وذو الحجة والحرم ورجب وأفضلها الحرم ثم رجب وجمادى وخلف من فضله على الاشهر الحرم ثم باقىها وظاهره الاستواء ثم شعبان بغير كان صلى الله عليه وسلم يصوم شعبان كله خوفا بكان يصوم شعبان الا قليلا قال العلماء اللفظ الثانى مفسر الاول فالمراد بكه غالى وما كثر صلى الله عليه وسلم فى الصوم فى شعبان مع كون الحرم أفضل منه لانه كانت تعرض له فيه أعذار فتعمن ا كثر الصوم فيه وألغى له يعلم فضل الحرم الا فى أخرجهاته فبلى التمكن من صومه وفى الصحيحين عن عائشة عرضى الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استكمل صيام شهر قط الارضين قال العلماء وانما لم يستكمل ذلك لثلاثين وجوبه بنهاية معنى وكذا فى الاعاب لانه الى ما لا يقدم ذى الحجة على رجب وقية يضاروى أوداد وغيره صم من الحرم وانزل وانما أخرها لمطابق بالتره لانه كان يشق عليه كثر الصوم كلها لتصريح به فى أول الحديث ما لم لا يشق عليه فحرم جميعها فضله ومن ثم قال الجرحانى وغيره يندب صوم الاشهر الحرم كلها اه

**(كتاب الاعتكاف)**

**(قوله هو لغة)** الى قول المتن وانما يصح فى النهاية الاقوله وفى رواية وما تناخروته وانتشار الى يسمن وقوله وشذ الى علامتها وما انبه عليه وكذا فى المعنى الاقوله والذى يفرق الى وصلاتها **(قوله لزوم الشئ)**

بالفطر من ان حاله يتعد بفطره لا يجب فيه الفور **(قوله لان كل مسألة مستقلة برأسها)** فضته بحر قطع المسئلة الواحد فوضعه كلام فى حاشية جمع الجوامع للكل فراجع **(قوله)** ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعا عبارة شرح الروض ويحرم على امرأته صوم نفل مطلق ثم قال ويلحق به فى ذلك صلاة نفل مطلق ويحتمل خلافه لقصر زمنها وسياق فى النفقات انه لا يحرم عليها صوم مر فتوعاشوراه وصاوة شرح العباب وسياق فى النفقات حكم صوم الحلية ومنه انه يحرم عليها صوم تطوع غير فتوعاشوراه وبغير اذن حليها الحاضر بالبدالى أن قال ولا يلحق به فى ذلك صلاة التطوع لقصر زمنها **(قوله)** ويحرم على الزوجة قال فى شرح الروض والامة لمباحة تسديها كالزوجة وغير المباحة كالختم والعبدان قصر بالصوم التطوع لضعف اولغيره لم يحرم بغير اذنه السيد والاجاز ذكره فى المجموع وغيره اه والله أعلم

**(كتاب الاعتكاف)**

قطعه مطلقا الا اشتد الى بالعلم لان كل مسألة مستقلة برأسها صلاة الجماعة لانها وقعت خفية تابعه وهو ضعيف وان أطال الناج السبكي فى الانتصاره والا لزم حرمة قطع الحرف والضائع ولا قائل به ويحرم على الزوجة ان تصوم تطوعا أو فضاء موسعا ورزجها حاضر الا باذنه أو علم رضاه كياتى **(كتاب الاعتكاف)** هو لغزوم الشئ ولو شرا وشرا

مكتف مخصوص على وجهي (٤٢٦) والاصل فيه الكتاب والسنة واجماع الامتوه من الشرائع القديمة توارثه او بعتمه كنف

و. مكنف فيه وليت ونية  
(هو مستحب كل وقت)  
اجاء (ز) هو (في البصر)  
الاواخر من رمضان افضل  
منه في غير هاتولي بقية  
رمضان لانه صلى الله عليه  
وسلم دام علمناي وفاته قالوا  
وسكنمناه (لطلب ليلة  
القدر) أي الحكيم الفصل  
أو الشرف المختص به عندنا  
وعدا كثر العلماء والفقهاء  
هي - من ألف شهر أي  
العمل فيها بحسن العمل  
في ألف شهر ليس فيها ليلة  
قدر فهي أفضل لبالي السنة  
ومن ثم صم من قام ليلة  
القدر ما أتى تصديقها  
واحتسابا أي لثواب عند  
الله تعالى غفره ما تقدم من  
ذنبه وقرأه وذاخر  
وروي البيهقي عن ابن سني  
لغيره بالعيشة في جماعة  
حتى يتقضى شهر رمضان  
فقد أخذ من ليلة القدر حفظ  
واقر وخبر من شهد العشاء  
الأخر في جماعة من رمضان  
فقد أدرك ليلة القدر  
وقدم هذا في سنن الصوم  
ليس ثم ثبته للصوم وهنا  
نذه في نفسون أفقر لعذر  
والذهب أنها تقزم ليلة  
بعينها من لبالي الشهر  
فأرجعها الأوتار (وسيل  
الشافي رضى الله عنه الى  
انها) أي تلك الليلة المعينة  
(ليلة الحادى) والعشرين  
(أو ليلة الثالث والعشرين)

أي ملازمته منية ومغنى (قوله مكتف مخصوص الخ) أي لم يفت مسجد بقصد القرب بقرن مسلم غير عاقل  
ظاهر من الحنابة والحضر والخاص صاح كلف نفسه من شهوة الفرج مع الذكر والعلم بالخير من نهاية  
(قوله وهو من الشرائع القديمة) أي لقوله تعالى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهراتك للعائنين  
والعائنين منية ومغنى قول المتن (مستحب) أي صمتك مدة نهاية قول المتن (كل وقت) أي في رمضان  
وغيره من نهاية ومغنى (أي حتى في أوقات الكراهة وان تحراها عس وشجنا (قوله دأوم عليه الخ) أي ثم  
اعتكف أو واجهم بعد نهاية ومغنى (قوله قالوا) أي العلماء (وحكمته) أي حكمته أفضله الاعتكاف  
في الشهر المذكور ومغنى نهاية قول المتن (لطلب ليلة القدر) أي فيحبها بالصلاة والقراءة وتكرار الدعاء  
ويستحب أن يكثر من قول اللهم انك - هو تحب العفو عافى معنى (قوله والفصل) عطف تفسير  
(قوله أو الشرف) عطف على الحكم وإشارة إلى وجه آخر لثبوتها بالقدور (قوله المختصة الخ) صفة الآية  
(قوله به) أي بالعشر الاخير معنى (قوله والى الخ) عطف على المختصة (قوله فهي أفضل لبالي السنة)  
أي في حقنا كمن يعد ليلة القدر بشرى بليته القدر ليلة الاسراء ثم ليلة فقه ليلة الجمعة ثم ليلة  
الصف من شعبان وأما ليلة الآية فهي مستوية والى أفضل من النهار وأما في حق من صلى الله عليه وسلم  
فالأفضل ليلة الاسراء والعراج لانه رأى به فيها شجنا (قوله تصديقها) أي بانها حق وطاعة  
(واحتسابا) أي طلبا لرضا الله وثوابه لا بما هو معتوه وصحها على المفعول أو التمييز أو الحال بناء على المصدر  
باسم الفاعل وعلمه فلهذا لم يمتدأخلان ومتراذان شجنا لى ادى اه عس (قوله حتى ينقضى شهر  
رمضان الخ) أي لا يتم ذلك إلا بجملة جميع الشهر عس (قوله وقدم هذا) أي نبدأ الاعتكاف في العشر  
الأواخر (قوله وهذا به الخ) أي وذكر هذا به الخ فلا تكرر قال المتن وأعاد هذا كرحكمة الاعتكاف في  
العشر المذكور أو قال النهاية وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره اه (قوله وان أفقر  
لعذر) لعل التقيد ليس لأخر غير بل يدفع توهم عدم التدب عند الإفطار لعذر لمكان العذر سم (قوله  
والذهب الخ) وفي القديم أو جعل ليلة - لى أو ثلاث أو سبع وعشرين ثم بقية الأوتار ثم اشتغاف العشر  
الأواخر قال ابن عمر وجماعة ثبتي في جميع الشهر ونصها بعض العلماء بانوار العشر الاواخر وبعضهم  
باشغافه وقال ابن عباس وأبو يحيى ليلة سبع وعشرين وهو مذهب أكثر أهل العلم وفيما يقولون الثلاثين قولا  
معنى (قوله أنها تقزم ليلة بعينها الخ) ثم يحتل أنها تكون عند كل قوم بحسب دليلهم فاذا كانت ليلة  
القدر عندنا فهذا الغير تأمل في الأجوبة والى أن يدخل الليل عندهم ويجعل لزومها وقت واحد وان  
كانت تارة بالانسية تقزم وليلة بالنسبة لآخرين والظاهر الأول ينطبق عليه معنى الليل عند كل منهما أخذنا  
ما قبل في ساعة الأجوبة في يوم الجمعة أنها تختلف باختلاف أوقات الخطب عس قول المتن (ليلة الحادى  
والعشرين أو الثالث الخ) هذا من المختصر والاكثر من على أن ميلة أي أنها ليلة الحادى والعشرين  
لاخير منية ومغنى قال مجنون ابن عباس أنها ليلة السبع والعشرين أخذ من قوله تعالى أنا نزلنا نطق  
ليلة القدر إلى سلام هي فان كلمته السابعة والعشرين من كلمات السور وهو كناية عن ليلة القدر  
وعليه العمل في الأعمار والأصا وهو مذهب أكثر أهل العلم اه (قوله أربا) أي في المنام (قوله وأنه  
يجعل الخ) أي وارى أنه الخ (قوله واختلف في قوله ويسن في المعنى (قوله أنها لا تقزم ليلة بعينها) وعليه جرى  
الصورة وذكر ذلك ضابطا وقد نقله بعضهم بقوله

واناجعنا انصم يوم جمعة \* ففي تاسع العشر من خذ ليلة القدر  
وان كان يوم السبت أو صومنا \* فنادى وعشرين اعتمد بالأعذر

(قوله أي تصديقها) هل المراد التصديق بشيئ في نفسه أو المراد التصديق بان تلك الليلة التي فيها هي  
ليلة القدر فيمنظار (قوله وان أفقر لعذر) لعل التقيد بالعدم ليس لأخر غير بل يدفع توهم عدم التدب

لانه صلى الله عليه وسلم أوجها في العشر الاواخر ليلة وروته وأنه سجد سجدة في ما عولين فكان ذلك ليلة الحادى والعشرين وان  
كفى السبعين ليلة الثالث والعشرين من كل مسلم واختلف جميع ائم الاقزام ليلة بعينها من العشر الاواخر

وان هل يوم الصوم في أحد فني \* ٣٠ سابع العشر من يارمت فاستقر  
وان هل في الاثنين فاعلم بأنه \* واول ثلث الواصل في ناسع العشري  
ويوم الثلاثاء بدأ الشهر فاعتمد \* على خامس العشر من تعطل في اقاد  
وفي الاربعاء هل يامن يومها \* وذلك ما طلب وصلها سابع العشري  
ويوم الخميس ان بدأ الشهر فاجتهد \* واول ثلث بعد العشري في ليلة الوتر  
شعبان في العبري من البرادى والقبلى في قال الغزالي وغيره ان كان اول الشهر يوم الاحد والاربعاء  
ففى ليلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين ففى ليلة احدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو يوم الجمعة فى ليلة  
سبع وعشرين أو يوم الخميس ففى ليلة خمس وعشرين أو يوم السبت ففى ليلة ثلاث وعشرين قال الشيخ  
أبو الحسن ومذابغ من الرجال ما تبنى ليلة القدر هذه القاعدة اهـ (قوله احدى وثلاثا وغيرهما) أى  
وعشرين (قوله ثنتين أو أربعاً وغيرهما) أى وعشرين (قوله قالوا) ولا يجمع الاحاديث المتعارضة فيها  
قال في الروض وهو قوى وقال في الجسر عاله الظاهر المختار لكن المذهب الاول معنى أى أنها تؤخذ ليلة بعضها  
من ليالى العشر الاخير (قوله ورسم لانيها كتمام) أى لانيها كالذكر لمعنى يستحب كتمام عـش (قوله  
احياء جميع الخ) أى بالعبادة والاعمال النابتة (قوله وبقية الى يوم القيمة) أى اجزاء اخرى حقيقته هو المراد  
برفعها في شهر فرفع وعسى ان يكون خير الكرم فعمل عيها والام يؤمر فيه بالناسها ومعنى عسى ان يكون  
خيرا الكرم لثربها في طابها والاجتهاد في كل الليالي وليكثر فيها في يومها من العبادة باخلاص وصحة يقين  
ومن قوله اللهم انك تعصب العفو فاعف عنا ثمانية (قوله التي يفرق فيها الخ) أى واما ما يقع ليلة تصف  
شعبان ان صم فحسمه على ان ابتداءه الكفاة فيها وقام الكفاة وتسليم الصغلا بابها العظماء في ليلة  
القدر عـش عبادة شعبان فغير فيها لاجل الى ليلة القدر عند الجهور من القصر من وبعضهم رجع  
للسبلة النصف من شعبان فتقدموا الاشياء وتثبت في الصغلا وتسلم الاربابها من الملائكة في ليلة القدر اهـ  
(قوله معتدلة) أى لا خلاف في اربعة سم (قوله وليس لها كبير شعاع) أى يستمر ذلك الى ان ترفع كرم فو اى  
العين عـش (قوله لعظيم الخ) عبادة ثمانية لكونه اختلاف الملائكة وتزولها وصعودها فاستقرت  
باجتهادها واحكامها في السعة فضاء الجسر وشعاعها اهـ قال عـش قوله من سترنا الخ بالقال ليلة تنقضي  
بطلوع القمر فكيف تستمر بعد دها وزوالها في السبل ضوء الشمس لانها قول يجوز وان ذلك لا ينهى طلوع  
القمر بل كما يكون في ليلتها يكون في يومها بتقدير انه ينهى تزولها طلوع القمر فيوز ان الصعود متأخر  
ويتقدم كونه ليسا فيعوز انهم اذا صعدت يكون بمخاذا ثمانية الشمس وقصر وروها في مقابلتها انهارا اهـ (قوله  
وفائدة ذلك الخ) عبادة ثمانية وانتهى وفائدة معرفتها بعد فوئها بعد طلوع القمر انه بسن الاجتهاد في  
يومها كاجتهادها فيها لاجتهد في مثلها من قابل بناء على عدم انتقالها اهـ (قوله الذين الاجتهاد فيها الخ)  
وهو العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها سبعة ليلة القدر قياسا على الليلة طاهر التسمية  
كذلك لانه شوق على نقل صريح فليراجع عـش (قوله كليلتها) الاوضح كفى ولعل الاضافة بدنية  
سم قول المتن (وانما يصح الاعتكاف الخ) ولا يقتضي من العبادات الى المسجد الا التيقوا الاعتكاف  
والطواف بها بقومنى (قوله أو ما اعتمد عليه فقط) صريح في أنه لو اعتمد على الداخل من وجهه والخارجة  
منها معاخر وهو ما قال في شرح الارشاد انه الاوجه في شرح الروض انه الاقرب في باتى ذلك كلام  
آخر في شرح ولا يضر اخراج بعض الاعضاء في الحاشية على ذلك ومنه ان ذلك لا يضر مر اهـ سم قول المتن  
عند الاطوار لعذر كان العذر (قوله ولا ينال فضلها أى كله الامن اطاع الله عليها) فذلك كل هذا على قوله  
في الحديث فرفعنا غير فعمل عيها وعسى ان يكون خير الكرم فليأتمل الا ان يحجب بان ما يعمل عند علم  
علمها بالاجتهاد في ليالى العشر وراية بروكثيرا على ما قلنا من كمال فضلها (قوله معتدلة) أى لا خلاف ولا  
باردة (قوله كليلتها) الاوضح كفى ولعل الاضافة بدنية (قوله أو ما اعتمد عليه فقط) صريح في أنه لو اعتمد

بلى تنقل في ليلة السبت فما و  
أعواما تكون وتر السدى  
أوثلاثا أو غيرهما وعاما و  
أعواما تكون شعاعا وثلاثا  
او اربعة أو غيرهما قالوا ولا  
يجمع الاحاديث المتعارضة  
فيها الا بذلك وكلام الشافعي  
رضي الله عنه في الجمع بين  
الاحاديث يقتضيه ويسن  
لرايها كتمامها ولا ينال  
فضلها أى كله الامن اطاعه  
الله عليها وحكمة اهلها  
في لشهر احياء جميع لياليه  
وهي من خصائصنا وبقية  
الى يوم القيمة والتي يعرف  
فيها كل أمر حكمه وشذ  
وأعبر بمن زعمها ليلة  
النصف من شعبان وعلمنا  
انها معتدلة وان الشمس  
تقطع مسيرها وليس لها  
كبير شعاع اعظم اقوار  
الملائكة الصاعدين  
والنازلين فيها فائدة ذلك  
معروفة فوها اذ ليسن  
الاجتهاد فيه كليلتها وانما  
يصح الاعتكاف لمن هو  
أزوا اعتمد عليه فقط من

بدنه

٣ قوله سابع العشر من  
لا يخفى ما في رونه على مره  
السام من الرض ورويه  
في ناسع العشري وكذلك  
وله سابع العشري  
وتوافك بعد العشري  
كذلك كل ذلك بكسر العين  
أى العشر من اهـ من  
بعض الهوامش

(في المسجد) أي ولو طنا فيها نظهر وعيلة الشلوخ مر في باب الغسل بعد قول المصنف واللب بالمسجد الخ  
والاستغاضة كافة ما لم يعلم أصله كالساجد الحديثة بني انتهت اه عس أقول وبصرح بما استظهره أيضا  
قول النهاية لا في قبل قول المصنف والخلمع اولى قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فيها طنا مسجدان  
كان كذلك في الباطن فله احر قصده واعتكافه والاقتصده فقط اه (قوله ان كانت) الى قوله ويؤخذ في  
النهاية المعنى (قوله وساطعة الخ) \* (فرع) \* شجرة أصلها بالمسجد واغصانها رجليه صلح الاعتكاف  
على الاغصان أو لا الذي يتجه الصلة ولو انعكس الحال فكان أصل الشجر قمار جه واغصانها داخله نفسه نظار  
ويتجه الصلة أيضا أخذ من صريح كلام سم على حج في باب الحج بعد قول المصنف ووجب الوقوف  
حضور رجب من أرض عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية في الاعتكاف بين الصورتين عس واعتاده  
شخنا وقوله والذي يتجه الصلة طاهر اطلاقه ولو كان الاغصان في هوامك غيره وفيه وقفة فلا راجع (قوله  
وروشه) وكذا هو أو شخنا (قوله مثلا) لعله أدخل به نحو الموات بخلاف ملك الغير فلا راجع (قوله  
المعدودة من) خرجته التي يقين حدودها بعد المسجد فانها غير مسجد فلا يكون لها حكم المسجد ورجبته  
ما خرج عليه لاجل المسجد كمدى على بافضل وشخنا وقوله ما التي يقين حدودها الخ أي ولم يعلم وقفها مسجد  
(قوله لان ائتمان فرض الخ) ساقى في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف وأنه اذا شرط في وقفه المسجد  
اختصاصه بطائفة الخ من فتاوى السبوطي والذي يدرج التفصيل فان كان سوقا فاعلى الأشخاص معينة كز يد  
وعرو وبكر مثلا أو ذر يقفلان سائر السخول والصلوة والاعتكاف في باذنهم وان كان سوقا فاعلى أجناس  
معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يخرج وان أذوا فر اجمعهم (قوله فلا يصح فيه) أي بان يكون في أرضه  
بختلف مالو كان على نحو جدارهم عيلة المعنى والنهاية بقوله لا فيما أرضه مستأجرو وقف بناؤه مسجد على القول  
بصحة الوقف وهو الأصح والجلي في الاعتكاف في ما بين يني فيه مسطبة أو صفة أو نحو ذلك ووقفها مسجدا  
فبصح الاعتكاف فيها كما يصح على سطبه وجدانه ولا يفتقر لما وقع الزركشي من أنه يصح الاعتكاف فيه  
وان لم يبين فيه نحو مسطبة أو قد علم بما تقرر وأنه لا يصح وقفه المتقول مسجدا اه قال عس قوله لا يصح  
وقف المتقول الخ ظاهره وان أثبت ونقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافه فلا راجع وهو موافق لما يأتي عن سم  
على حج أي سم بمسجد وقف المتقول اذا ثبت بنحو التسمير وقوله ظاهره وان أثبت ظاهره المنع فانه خرج بنحو  
التسمير عن المتقولة (قوله الا ان يني فيه) أي في المسجد الذي أرضه بمسكرة عس (قوله مسطبة) أي أو  
مربعة مدك من خشب أو نحو عبادته مر سم على حج ومثله مالو فعل ذلك في ملكه عس وفي البكردي بعد

(في المسجد) ان كانت أرضه  
غير بمسكرة لانه صلى الله  
عليه وسلم وأصحابه حتى  
تساءه لم يعتكفوا الا بيه  
سواء سطبه وروشه وان  
كان كعلي هو اشارة  
ورجبه المعدودة من  
مخمس بطائفة ليس منهم  
لان ائتمان فرض لاه  
خارج أما أرضه بمسكرة  
فلا يصح فيه الا ان يني فيه  
مسطبة

على البناء من وجهه والخارجة من هاهنا معاصر وهو ما قال في شرح الارشاد انه الواجب وفي شرح الروض  
انه الاقرب وبه ساقى في ذلك كلام آخر في شرح قول المصنف ولا يضر خروج بعض الاعضاء في الحاشية على  
ذلك ومنه ان ذلك لا يضر مر (قوله لان ائتمان فرض الخ) ساقى في الحاشية على قول المصنف في باب الوقف  
وأنه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ من فتاوى السبوطي ما منه المسجد الموقوف على معينين  
هل يجوز لغيرهم دخولهم والصلوة والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاسنوي في الاغاغان كلام  
الغفالي في فتاوه يوم النحر ثم قال الاسنوي من عنده والقياس جواز ما أقول والذي يدرج التفصيل فان كان  
موقفا فاعلى أخصاصه معينة كز يدوعرو وبكر مثلا أو ذر يقفلان سائر السخول باذنهم وان كان على أجناس  
معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يخرج وان أذوا فر اجمعهم (قوله فلا يصح فيه) أي بان يكون في أرضه  
بختلف مالو كان على نحو جداره (قوله الا ان يني فيه) أي في مسطبة قال في شرح العباب بعد نقل العباب لهذا عن  
بعضهم وذكره وان القمولى أشار الى أن هذا البعض من المتأخرين ما نصه وعلى كل فهو أوجه بما وقع  
الزركشي من صحة الاعتكاف فيه وان لم يبين فيه مسطبة قبل عند التأمل لا وجوب المسطبة الى ان قال ثم رأيت  
بعضهم قال معتقب قول الزركشي المتجه بمسكت الأرض وان لم تقررش بالبناء تبع المحيطان والسقف وان جلس  
على الأرض المتحركة لان الهواء محيط به اه ملخصا قاله عجيب والصواب خلافه لان الاعتكاف انما



ذكر كلام طو يل عن فتاوى الشارح وعن النهاية في الوقف في عدم جواز وقف الموقوف مسجداً مانعاً  
والقداس على تسخير الخشب أنه لو لم يمسح المسجد صرح وقفها مسجداً وهو ظاهر ثم رأيت العناني في فاشيته على  
شرح القصر وشرح الإسلام قالوا إذا سحر حبر أو فرف وفي أرض أو مسطبة وقفها مسجداً صرح ذلك وحري  
عليه الأحكام المسجد ويصح الاعتكاف فيها ويحرم على الجنب المكث فيها وغير ذلك أه وهو ظاهر  
وأما قلت لا كذا ذكره وأما البلاط أو الخشبة المبنية في الحكم الوقف كمنقله سم في حواشي التختفي  
الوقف عن فتاوى السيوطي ثم قال سم وينظر لو أعاد بناء تلك الأبنية في ذلك المثل أو حجب جميع أو في غيره  
كذلك هل يعد حكم المسجد بشرط الثبوت فيه فظاهر انتهى أه وما نقله عن فتاوى السيوطي من أن الحكم  
المسجد يقع نحو الدكة باز التمهيد الظاهر الواقع لا خلاف لمصر نفعاً من المني والنهية بخلاف ما جرى عليه  
بعض المتأخرين من بقاءه بعد التزع وقد اطال عليه بعض المتأخرين من بقاءه بعد التزع وقد اطال أكردي  
على بأفضل في ردده وإن وافق ذلك البعض شيئاً فقلادلو وقف انسان مخوف رة كسجدة مسجداً فإن لم  
ينتهي حال الوقفة بغير تسخير لم يصر وان انتهى حال الوقفة بذلك صرح وان أنزلت بهذا لأن الوقفة إذا  
ثبتت لا تزول وبهذا بلغ في مثال الناحض يحمل مسجد على ظهره ويصح اعتكافه علم اجتهد أه ولا يخفى  
أنه نظام القول بصفة الوقف على حجر منقول من عرفان الخصال فيها (قوله يصح وقف أسفل دون العلو)  
ومنه الخلاوي والبيوت التي توجد في بعض المساجد وهي مشروطة للامام أو نحوها ويسكنون فيها وجانهم  
فان علم أن الواقف وقف ما عداها مسجداً لا المكث فيها مع الحضي والجانبين أو الجامع فيها أو الحرم لأن الأصل  
المسجدية عرش قول المتن (والجامع) هو ما تقام فيه الجمعة (قوله أولى) أي بالاعتكاف من غيره ويستثنى  
من أولوية الجامع ما لو عن غير فاعين أولى ان لم يتحقق نذر وجه الجمعة فيها يتوقف على ما قبل (قوله به يعلم  
الح) أي قوله ونحوه خلاف الخ عرش (قوله وإن كانت جماعة) يخرج به ما لو انتفت الجماعة فيه المارة كان  
هجر فيكون غيره أولى عرش (قوله ويجب الخ) أي الجامع فيها يتوقف (قوله لأنه لها) أي خروج وجه الجمعة  
(قوله لتقصير الخ) أي عليه فالوقوف اعتكاف تلك المذمة هل تبطل فنته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج  
لأجل الجمعة بعدوان انقطع التتابع فيه فظهر والأقرب الثاني عرش (قوله به فارق الخ) أي بقوله لتقصيره  
الخ (قوله واعتكاف الخ) عطف على قوله الخ (قوله وحسبنا ندفع ما يقال الخ) أي لأنه كان متمكناً  
الاحترار عن هذا الإكراه باشتراط الخروج والاعتكاف في الجامع فقد قصر في ما لو اعتكاف في الجامع  
لكن عرض بعد اعتكافه تعطل الجمعة بدون غيره فهل يقتصر بالخروج لها أو يساعلي ما يحسنه الأذرى في  
أحداث الجامع أو يفرق فيه فنظر ولعل الأدب الأول سم (قوله واجتمع الخ) عطف على اندفع الخ (قوله  
غير جامع) أي بين أبنية القريتين ما يتوقف (قوله واحد الخ) لا يظهر صطفه على ما قبله إلا أن يجعل فيه  
أنها لقصة للجمعة معتبرة لأنها في الأغني وشبهه ما لو كانت القريتين صغيرتين لا تنعقد الجمعة إلهما فاحد رثها  
جامع وجماعة بعد نذر واعتكافه أه وهي ظاهر فوالحقن التكليف (قوله لم يضر الخ) وجب الخ (الخ)  
و ينبغي ان يتغير له بعد فعله ما ورد الخ على طلبة من الفاتحة والاختلاص والموعودين دون ما زاد على ذلك  
كالسنة البعيدة والتسبيحات وصلوات الظهور وما زاد على ذلك فإنه يقطع التتابع و ينبغي ان يكون خروجهم  
يصح على السقف لاحتجته أه (قوله أو بالطله) أي أو سرق فيدكن من خشب أو نحو مسجداً مر (قوله على  
الأوجه) استوجبه مر أيضاً (قوله في المتن والجامع أولى) قال في شرح العباب ويستثنى أبنين أولوية  
الجامع ما لو عن في نذر غيره فهو أولى ما لم يتحقق النذر وجه الجمعة أه شرح مر (قوله به يعلم الخ) كذا  
مر (قوله وحسبنا ندفع ما يقال الإكراه الشرعي كالجمعي) أي لأنه كان متمكناً الاحترار عن هذا  
الإكراه باشتراط انخر وجب الاعتكاف في الجامع فقد قصر في ما لو اعتكاف في الجامع لكن عرض بعد  
اعتكافه في تعطل الجمعة فيه دون غيره فهل يقتصر بالخروج لها أو يساعلي ما يحسنه الأذرى في أحداث الجامع  
أو يفرق فيه فنظر ولعل الأدب الأول (قوله لعدم تقصيره) وجهه في الأولى أنه مشطر للنذر وجه الجمعة ولا

أو بطله ووقف ذلك مسجداً  
لقرانهم يصح وقف السفلى  
دون العلوي وعكسه وهذا  
منه وما وقف بعضه مسجداً  
شأنه ما يحرم المكث فعلى  
الجنب ولا يصح الاعتكاف  
فيه على الأوجه احتياطاً  
فيهما (والجامع أولى)  
لصكوة جماعة غالباً  
والاستغناء عن الخروج  
للجمعة ونحوه من خلاف  
من اشترطه به يعلم أنه أولى  
وان قلت جماعة لم يتحقق  
الخروج لجمعة لكونها  
لا تليح عليه أو لتقصير  
اعتكافه من تمتعاً تعطلها  
جمعة وهو من أهلها ولم  
يشترط الخروج لها لأنه  
لها بالاشترط يقطع التتابع  
أي لتقصيره بعد شرطه  
انخر وجب لوامع عليه فحسبها  
واعتكافه في غير الجامع  
وبه فارق ما يأتي في الخروج  
لخوشدة تصينت عليه أو  
الإكراه وحسبنا ندفع ما يقال  
الإكراه الشرعي كالجمعي  
واجتمع بحث الأذرى انتهى  
كانت تقام في غير مسجد أو  
أحدث الجامع بعد اعتكافه  
لم يضر انخر وجب لعدم  
تقصيره وأما خارج لها فاعين  
أقر بطلان البيدات أعيد  
وقت صلاة الجامع عين

والاحزاب والاهاب الاسبق ولو انشد  
انه لا يصح اعتكاف المرأة  
في مسجد بيتها وهو المعتزل  
المهايا (فصل) فيه لحسن  
تغييره والكسفة للجنب  
وقضا الحاجة والجاخ فيه  
ولانه لو انش عن المسجد  
اعتكف اثمات المؤمنين الا  
فيه لانه استمر من المسجد  
وانش كل رجل وجب  
كرهها الخروج اليه للصلاة  
ومر تقصيره كره الاعتكاف  
فيما ولو عين المسجد الحرام  
في نذره الاعتكاف تعين  
ولم يتم غير مقامه لزيادة  
فضله والمضاعفة فما اذا الصلاة  
فسمائة ألف ألف ألف  
ثلاثا فيمساوي المسجد  
الاعتكاف كما أخذته من  
الاحاديث وبسطه في حاشية  
الايضاح وستأتي الاشارة  
اليه والمراد به الصكبة  
والمسجد وحولها ولو عينها  
احزابها بقية المسجد  
تفسر ومن شمول المضاعفة  
للكل وقال كثير من تعين  
هي لانها افضل (وكذا)  
يعين (مسجد المدينة) وهو  
مسجد علي بن ابي طالب  
دون ما زيد فيه كجامعه  
المصنف واعترض عليه بما  
هو مردود كجهو مبسوط  
في الحاشية والعرف انه في  
الحسين اشارة فقال صلاة في  
مسجد في هذا اقل يتناول  
ما حدث بعدها وفي الاول  
صبر بالمسجد الحرام  
والزيادة تسمى بذلك  
(والاقتضى في الاظهر)

والاحزاب والاهاب الاسبق ولو انشد  
انه لا يصح اعتكاف المرأة  
في مسجد بيتها وهو المعتزل  
المهايا (فصل) فيه لحسن  
تغييره والكسفة للجنب  
وقضا الحاجة والجاخ فيه  
ولانه لو انش عن المسجد  
اعتكف اثمات المؤمنين الا  
فيه لانه استمر من المسجد  
وانش كل رجل وجب  
كرهها الخروج اليه للصلاة  
ومر تقصيره كره الاعتكاف  
فيما ولو عين المسجد الحرام  
في نذره الاعتكاف تعين  
ولم يتم غير مقامه لزيادة  
فضله والمضاعفة فما اذا الصلاة  
فسمائة ألف ألف ألف  
ثلاثا فيمساوي المسجد  
الاعتكاف كما أخذته من  
الاحاديث وبسطه في حاشية  
الايضاح وستأتي الاشارة  
اليه والمراد به الصكبة  
والمسجد وحولها ولو عينها  
احزابها بقية المسجد  
تفسر ومن شمول المضاعفة  
للكل وقال كثير من تعين  
هي لانها افضل (وكذا)  
يعين (مسجد المدينة) وهو  
مسجد علي بن ابي طالب  
دون ما زيد فيه كجامعه  
المصنف واعترض عليه بما  
هو مردود كجهو مبسوط  
في الحاشية والعرف انه في  
الحسين اشارة فقال صلاة في  
مسجد في هذا اقل يتناول  
ما حدث بعدها وفي الاول  
صبر بالمسجد الحرام  
والزيادة تسمى بذلك  
(والاقتضى في الاظهر)

لانهم انشدوا اليها رجالا كالمسجد الحرام ولا يعين غير الثلاثة بالتعيين لكن المعين اولى

وقد نص عليها الشافعي والأصحاب بمعنى **(قوله ويحذف الخ)** عبارة النهاية والحق البغوي بمسجد المدينة  
سائر مساجد صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بأبانه وبه يعلم والحق بعضهم بمسجد بانه  
بالثلاثة وان صح خبر مسجلا فيه كعمر قول شرح في اعتكاف متباين في مسجد غير الثلاثة تعيين لثلاثة  
يقطع التسامع ثم لو جسد الخارج لقضاء الحاجة على مسجد آخر مثل مسافة فاقبل لثلاثة المسذور اه  
**(قوله ذلك)** أي لانهم مائة في الفضل فيها وبمعنى قول المتن **(ويقوم مسجد المدينة الخ)** أي القدر  
الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم **(قوله اذا الصلاة الخ)** لتعليل لكل من قوله لانه افضل منها وقوله  
لذلك في موضعين **(قوله والف في أخرى)** وعلمنا فهمه متساويان فيها وبمعنى قال عرش قوله مر فهم  
متساويان بضعيف اه **(قوله وأما أن تعمد)** ظاهره أنه لو فاته بعد ثلاث في وجب القضاء وعليه فلو عين في  
نذره أحد المساجد الثلاثة لم يقيم غيرهما مقابلة بل ينتظر إمكان الذهاب اليها في أمكنه فعله ثم إن لم يكن عين  
في نذره من آثاره وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاءه واجب فله متى أمكن عرش **(قوله)**  
**فصل ماص)** أي من أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف ألف ثلاثا في مساوي المساجد الثلاثة لانه  
اذا كانت فيه بمائة ألف في مسجد المدينة وكانت في مسجد المدينة بالف في الأقصى وكانت في الأقصى بالف  
في غير الأقصى كانت فيه بمائة ألف ألف ثلاثا في غير الثلاثة سم قول المتن **(والاصح أنه يشترط الخ)**  
وعليه يصح نذر اعتكاف ساعة ولو نذر اعتكافا مطلقا كفاه لحظة نعم ليس يوم كالسنة لانه نذر الاعتكاف كما  
دخل المسجد نسيه وبمعنى شرحه بفضله قال عرش قوله مر ساعة والأقرب أنهم ساجد على عند الاطلاق  
على الساعة لغوي فيخرج من عهد ذلك لحظة فيما يظهر وقوله مر كفاه لحظة أي فلو كثر بادة عليها  
وقع كما وجب أقسام ما قبل فيمال طول الزكوع ونحوه مر كذا على قدر الواجب وهو قدر الطعام ثمانية ان زاد  
يكون مندوب بأنه هنا كذلك عرش وبأن عهده استقر بالاول والفرق بين ما هنا وبين نحو الزكوع ورواها  
اله شيئا فقال وجه بعضهم الاول بان قولنا لانه لا يقع جميعه فرض الاحتياج الزائد في نذر بقوله بخلاف  
الزكوع ومسح الرأس مثلا اه وقال الكردعي في بفضله قوله كما داخل المسجد صله اذا لم يكن عند  
خروجه عازما على العود والا كفاه العزم كل مرة عن اعادة النية اذا عاد اه قول المتن **(لست قدر يسمى**  
**عكوفاً)** وعليه فلو دخل المسجد قصد الجلوس في محل منه اشترط لصحة الاعتكاف تأخير النية الى موضع  
جلوسه وأمكنه عقب دخوله قدر يسمى عكوفاً لتكون بتمقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو فرغ حال دخوله  
وهو سائر لم يقارنته لانه لا اعتكاف كذا بحث فابرجع أقول وينبغي الصحة مطلقا لغيرهم ذلك على  
الجنب حيث جعلوا مكنأ أو غير ذلك ثم أبيت ألا يعاب لان حج مانصه بشرط مقارنتها بالثب فلا يصح أن  
دخول المسجد بقصد الثب قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لان شرط اليقين تقتضيان بالو العبادة  
وأول الاعتكاف الثب أو نحو التردد لا قبلها كما هو ظاهر اه وهو مرجع في الاول وفيه أنه يصح في  
الاعتكاف التردد وان لم يكن قصص التمتع فيه فليس فرق بينه وبين القصد محلا لمعنا حيث يجر على  
الجنب المرد واليه عرش أقول وأيضاً أن نغش قول لا يعاب وأول الاعتكاف الثب أو نحو التردد  
لاما قبلها بان نسبتها اليها كمنه لانه لا يجوز وضع الرأس الى موضعه **(قوله بان يزيد)** الى المتن في  
النهاية في المتن **(قوله قول المصنف)** الى قوله وقتنا شرحه بفضله اه **(قوله وقتنا جعل تقليد الخ)** سألني في  
آداب القضاء مجواز تقليد عمل كردد **(قوله والا لا الخ)** أي وان لم يقلده أو لم يقل به التقليد **(قوله)**

بالزيادة التي حكمها كسائر المساجد لعدم المضاافة فيه فظهر **(قوله ويحذف تعيين مسجد بانه الخ)** والحق  
البغوي بمسجد المدينة سائر مساجد صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره بأبانه وبه يعلم والحق  
بعضهم بمسجد بانه بالثلاثة وان صح خبر مسجلا فيه كعمر قول شرح مر **(قوله في المتن ويقيم مسجد المدينة)**  
أي القدر الذي كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بدليل الاحتياج بقوله وفي مسجد المدينة بالف في الأقصى  
**(قوله فصل ماص)** أي من أن الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف ألف ثلاثا في مساوي المساجد الثلاثة

من عامد) الى قوله أو توضعه في النهاية والمغنى الا قوله بان قال الى المتن (قوله من عامد عالم الخ) أي ووضح  
 ولو أو لم في درختي بطل اعتكافه أي وأو لم في قبلة أو أو لم الخسني في رجل أو امرأة وخسني في بطلان  
 اعتكافه الخلاف المذكور في قوله أي المصنف وأظهر الأقوال الخ نهاية قال عش قوله مر أو أو لم الخسني  
 الخ سائلي في كلامه ما صرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد طرفي جبهه ففعل ما هنا على ما لو لم من  
 قر جبهه اه (قوله في طريق) بالتونين (قوله مطلقا) أي سواء كان معتكفا أو لانهية (قوله الا ان كان  
 مندورا) أي أو مندوبا وقصد المحافظة على الاعتكاف والا فلا يحرم لجواز قطع النفل عش وكتب عليه سم  
 أيضا ما نصه ظاهره وان لم يجب التتابع وفيه حديث نظر لانه على هذا التقدير يجوز قطعه اه أقول ويمكن جعل  
 كلام الشارح على ما إذا قصد المحافظة على الاعتكاف ثم قال سم وظاهره البطلان حينئذ أساقب سقط الثواب  
 ولا يتقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك اه وبأن في الشرح في سكر المعتقد أن المراد بطلان الماضي عدم  
 وقوعه في التتابع لا عدم ثوابه وعبارة الكردى على بأفضل هنا هو يوم بطلان ما اعتكفه قبل وليس مراد  
 كما أو نحوته في الأصل اه وعبارة النهاية أما الماضي فيبطل حكمه ان كان متتابعوا يستأنفه ولا فلا سواء كان  
 فرضا أو نفلا اه (قوله وفي الأنوار) يبطل ثوابه الخ يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر متواليا ثم لا يقع  
 في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلا فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك سم على ج أقول ينبغي  
 ان يبطل نوابه ما يقع فيه ذلك فقط فاسأل على ما لو كان الزمان في الأفعال في صلاة الجماعة عش عبارة المصرية  
 نقل في المغني والنهاية كلام الأنوار وأقره ثم ظاهره أن بطلان الثواب يختص بما ذكره فبطلان هو كذلك ولا يطبق به  
 غيره من المعاصي ينبغي أن يتأمل فان الحمل من محال التوقف اه أقول الظاهر الثاني وان ما ذكره انما هو على  
 وجه التخييل (قوله يبطل ثوابه) أي لان نفسه سم عبارة عش يحتمل أن المراد في كمال الثواب والأصل كمال  
 ثوابه أو ثوابه الكامل ويكون حينئذ كالصلاة في الجماء والدار انفسو على ما عهده الشارح مر من أن  
 الفاش فيها كمال الثواب الأصل اه قول المتن (وأظهر الأقوال الخ) وعلى كل قول هي حرم في المسجد واحتز  
 بالباشرة عا انظر أو تفكر فائز فانه لا يبطل بالشهوة عا انظر بقصد الاكرام ونحوه أو بلا قصد فلا  
 يبطل اذا أنزل حراما والاستثناء كالباشرة وقد علم من التفصيل استثناء الخسني من بطلان الاعتكاف بالجماع  
 ولكن يشترط فيه أي في بطلان اعتكافه الانزال من فرجه نهاية وكذا في المغني الآية قال حرم في المسجد  
 ان لم منهما مكث فسموه وجنب وكذا أخرجه ان كان الاعتكاف واجبا بخلاف ما إذا كان نفلا اه عبارة  
 سم قول المتن ان الباشرة الخ أي ولو في غير المسجد أخذ ما تقدم اه وعبارة عش قوله مر في المسجد  
 أي أما خارجا فانه كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فكذلك والافلا يحرم  
 لجواز قطع النفل وقوله مر والاستثناء الخ أي ولو بجائز اه وقوله مر فانه لا يبطل قال شيخنا أي عالم  
 بان عادته الانزال اذا انظر أو تفكر اه (قوله بشار وجهه لينة) أي باعتسال وقص نحو شارب وتسرير  
 شعر وليس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع نهاية ومعنى (قوله أنه لا يتزوج الخ) أي بخلاف  
 المحرم ولا يكره المعتكف الصنعة في المسجد تحياطة الا ان كثر ولم تكن كتابة علم وله الامر بأصلاح معاشه  
 لانه اذا كانت فيه جماعة ألف في مسجد المدنوت كانت في مسجد المدينة بالف في الأقصى وكانت في الأقصى بالف  
 في غير الأقصى كانت فيه جماعة ألف ألف ثلثاني غير الثلاثة (قوله من عالم الخ) وأوضح شرح مر  
 (قوله الا ان كان مندورا) ظاهره وان لم يجب التتابع وفيه حديث نظر لانه على هذا التقدير يجوز قطعه  
 (قوله الا ان نزل التتابع) ظاهره البطلان حينئذ أساقب سقط الثواب ولا يتقلب نفلا وقد يتوقف في ذلك  
 ويرى وينمو بن تعدا بطلان الصلاة بان لا يتجزأ بخلافه ومعلوم ان ثواب القصد لا يستقطف لغيره (قوله  
 وفي الأنوار) يبطل ثوابه بستم الخ يتأمل ما في الأنوار فانه قد يعتكف شهر متواليا ثم لا يقع في شيء مما ذكره  
 في آخر يوم مثلا فهل يبطل ثواب جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك (قوله وفي الأنوار) يبطل ثوابه  
 أي لان نفسه (قوله في المتن ان الباشرة) أي ولو في غير المسجد أخذ ما تقدم

من عالم عامد مختار ولو في  
 غير المسجد كان كان في  
 طريق أو عمل قضاء الحاجة  
 لكنه فيه ولو في هواه يحرم  
 مطلقا ولو جسد لا يحرم الا  
 ان كان مندورا ولا يبطل  
 ماضى الا ان نزل التتابع  
 وفي الأنوار يبطل ثوابه بستم  
 أو غيبة أو أكمل حرام  
 (وأظهر الأقوال ان الباشرة  
 بشهوة كل في قبلة تبطله  
 ان أنزل أو أفلا) كالصوم  
 فيأتي هنا جميع ما صرح  
 (و) من ثم (الجماع الصائم)  
 فلا يبطل (ولا ينظر المتطلب  
 والتزني) بشار وجهه لينة  
 وله ان يتزوج

(179)

وتعهد ضامه والاكل والشرب وغسل اليد والاوى لا كل في نحو سفره والغسل أى البدن انما عتبت بعد  
نظر الناس ويحل ذلك حيث لم يزر به أى المسجد ذلك والاحرام كالحرف فقيمه حسنت وتكره المعاصى فقيمه ملا  
ساجدة وان قلست يجوز تصعبه يستعمل كما يخاف في المجموع وجرم من بالقرى وأقرب به والامر الله تعالى  
خلافا لما جرى عليه البغوى ويجوز أن يمتنع أو يقصد منه في انامع الكراهة كالحرف في المجموع اذا آمن ثلوث  
المسجد ولو بقي بها مسائر الدماء خارجة من الدبى كالاختصاص للمجاهدين لوثه وبال او نطق ولو لم يأت  
مهم ولو على نحو لس لان البول ألغى من الدم اذا بقي عن شئ منه محال ويحرم أيضا داخل النجاسة فيمن  
غير حاجه فان كانت لابد ليل جوارا لفضل النعل المتخصص فيمنع أمن الثلوث والاوى بالعتكف الاستئصال  
بالعبادة كعلم وبجاسة أهله وقراءة وسماع نحو الاحاديث والرقائق والمغازي التي هي غير مخصصة وتحتفلها  
أفهام العامة أنما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وتوسيع الشام ونحوها المنسوب للو ائدى فحرم قراءتها  
والاستماع لها وان لم يكن في المسجد نهاية و أكثر ما ذكر في الغنى أيضا قال ع ش قوله در ولم تكن كناية على  
أى ولو لغيره لان المقصود شرف ما يشغله به وقوله در بالاحكام وليس منها ما هو العادة به من أن من بينهم  
تشاير أو معاملته و يردون الحساب فيدخلون المسجد لغسل الاصر بينهم فما كان ذلك مكره ومحل ذلك عالم  
بترتب علمه تنمو على من في المسجد ككبره وقت صلاته والاحرام وقوله در ويجوز نصفه لاجل ينبغي أن  
يحل ذلك حيث لم يحصل به تقذر للمسجد والاحرام وقوله در فان كانت فلاخ ومنها قرب النظر بق ن بيته  
يجوز المسجد فلا يحرم عليه دخوله حامل للنفس بقصد الممر ومن المسجد حيث أمن التلوث وكذلك الاحتياج  
لادخال البحر المتخذ من النجاسة عند الاحتياج اليه وقوله در والرقائق أى حكايات الصالحين وقوله در  
وتحتملها أفهام العامة أى فان لم تحتفلها حرم قراءتها اللهم لو وقعهم في لبس أو اعتقاد باطل أو ع ش بذلك  
يعلم حرمه طالع العرفه وأقرب نحو الفتوحات المكية (قوله ولا يضر الفطراخ) هذا ما نصه ما بالشافعي في الجديد  
وحكي قول قديم أن الصوم شرط في صحة وحكام القاضي عياض عن جمهور العلماء معنى قول المتن (بل يصح  
اعتساف الليل الخ) أى واعتساف البعدو النشر بق معنى ونهاية (قوله اعتساف اليوم) أى يمتلئ ع ش  
(قوله افراد أحدهما) يعنى افراد الاعتساف (قوله وغيره) أى ولو فلا يخفى وسم أى ونقرا نهاية (قوله  
وفارقت هذا ما قبلها الخ) فذكر فيما قبلها أيضا ما هو من قبل الخالوهو وأنافه صامحة وسكنم عليه  
التبسيلا في تونستر في هاشمية الى ما فيه سم (قوله جملة كانت الخ) أى الصفة (قوله أومينع الخ) لا يخفى  
على العارف بخلافه هذا التعاند المعنى وكلام الخافق ناسم أقول وفى نسخة ومينسة بالواو يصرى وكذا فى  
النهاية والمعنى بالواو (قوله ومقتضى ذلك التزاهي) هذا مجرد دعوى لم ينتجها هذه لها سم اه بصرى  
(قوله وحذ ذلك) أى التفرقة بين هذه السنة وقابلها (قوله وانظر الخ) عطف تفسير على البعد (قوله  
أحدهما) أى التوجه بين (قوله وقوله أنافه صامحة) أى ونحو (قوله ولا يضر الفطراخ) الحالة المستقبلية الخ يعنى  
والخالة المستقبلية التي يخرجها بالاصح (قوله وهي لا تكون معمولة الخ) فيه نظر (قوله وهذا الخ)  
(قوله ويجوز كون اليوم عن رمضان وغيره) أى ولو فلا ك ش حرم در (قوله وفارقت هذا ما قبلها الخ) قد  
ذكر فيما قبلها أيضا ما هو من قبل الخالوهو وأنافه صامحة وسكنم عليه في التبسيلا في تونستر في هاشمية  
الى ما فيه (قوله أومينسة الهيئتها صامحة ومقتضى الخ) لا يخفى على العارف بخلافه هذا التعاند المعنى وكلام  
التعاوان قوله ومقتضى ذلك الخ مجرد دعوى لم ينتجها ما هذه لها (قوله ومقتضى ذلك الخ) قد ينع ومن  
أن ذلك

ففيه صائم أخبار عن حالة يكون علمها في المستقبل والأخبار عن الحالة المستقبلية لا يصح قطعها بالنذر لكونها حاصلة وتخصيل الحاصل بحال وأيضاً أصوم فيه وهو على وجه لا تكون معمولة للمصدر بخلاف صائماً أو يصوم فانه ليس أخبارا عن حالة مستقبلية فهو الصائم شخص تقديره وان عاكسك يوم أو ان أصوم فيه وهذا بطريق ان أصلي صائماً أو أضافوا عن أن أجرا كباقي ما فهم ان أفاء فيه صائم حال من يوم أو مفعول فقد ذره

هو ماصوم و ماصوم الخبر ليس بصفة (٤٧٠) الزام وصاعنا حال من الفاعل والحال مقيدة لفعل الفاعل الذي هو الاعتكاف فكان معناه

أن انشئ اعتكافا ماصوما  
\*(تبينه)\* ما ذكر في وانا  
صام هو ما جرى عليه صغير  
واحد ولا يشك على صام  
في صاعنا وان كان الحال  
مغادها واحد مفردة واحدة  
لما يشتمل في شرح الارشاد  
ان المفردة غير مستقلة  
فدلت على الزام انشاء  
موم بخلاف الجمله وايضا  
فذلك قيد للاعتكاف  
فدلت على انشاء صوم تقيد  
وهذه قيد للوم الظرف  
للاعتكاف الظرف فيه  
وتقييد اليوم بصديق  
بإيقاع اعتكاف فيه وهو  
موصوم عن نحو رمضان اه  
ويفرق أضنان المصح  
نه في كلام أئمة النحويين  
الهمزة المفيدة للتقيد العامل  
وقع بالمفردة قصد الاضمان  
بمختلف الوصف في آيات  
رجلوا كبقائه انما قصده  
تقييد المنوع لا تقييد  
العامل لكنه يستلزم اذ يلزم  
من تعينه بالركوب بيان  
هسته حال الزمة والحال  
الجمله الغالب فيها مشابهة  
الوصف بدليل اشتراط  
كونه متخبر به قالوا انهما  
نعت في المعنى ومن قد فسر  
في الطلبية حالاما بقدر فيها  
صفتين القول واذا تقرر  
ذلك اتضح الضيق بين  
الحالين لانه لا معنى لكون  
التقييد في المفردة هو  
المقصود والالزام بخلافه

أى ما ذكره في أن اعتكاف صاعنا أو بصوم من لزوم مضمون العامل والمعمول معا (قوله وما موصوما) أى  
موصوما فسه كردى (قوله بصيغة الزام) الاضافة اليه ان (قوله ما ذكر الخ) أى من عدم وجوب الصوم فيه بل  
الاعتكاف في صالة الصوم كردى (قوله مفادها واحد) الجمله متبركة ولو نصب واحدا كان أحسن (لما  
يشتت الخ) متعلق بنفى الاشكال وعلة له (قوله غير مستقلة الخ) أى فتتبع الجمله المتضمنة لتعلمها انشاء  
والخبر او به ينزوع في مفسر مما نصح قوله فدل على الزام الخ فيه بحث ظاهر والدليل على أن غير المستقل  
يدل على الالتزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك أن غير المستقل لا يفيد لا يحمل على الاخبار  
فحمل على الانشاء والالزام بخلاف المستقل لا تأتول هذا مجموع اذ غير المستقل قد يكون في الخبر كالمثل  
ي زنا كبقائه صحيح فلعلم وهو لحضر الخبر اه (قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) في هذه التفرقة بحث  
ظاهر لان الحال مطلقا قيد للعامل فهى قيد للاعتكاف مطلقا لانه العامل فليست حقة هذه الفرق أن  
الحال الجمله في نحو على أن اعتكف أو انصام كالنقد بخلاف الذى قيله فليخرج الحكم في هذه سم (قوله  
صوم بقيد المناسب لما قبله اعتكاف بقيد (قوله وهذا) أى الحال الجمله (قوله انتهى) أى ما دل على شرح  
الارشاد (قوله) يعرف (ايضا) أى بين الحال بالمفردة والحال الجمله (قوله والحال الجمله الخ) لعله حال من الوصف  
في قوله بخلاف الوصف الخ ويحتمل أنه معطوف على قوله المصحح به الخ (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضى  
مشابهة الوصف في عدم التقيد للعامل لا يسلح ماض عليه كلامهم ان الحال مطلقا التقيد سم (قوله  
الا التزام) أى التقييد وقوله أن الزام التقيد لا يتوقف على كون الصوم ملزما بهذا التدقيق سم (قوله  
فانه غير مقصود) أن أراد أن التقيد غير مقصود مطلقا فهو مجموع والام يجب المقارنته ولو لم تأخر بل  
ومناف لقولهم الحال ولو جلة قد لعلها سل وان أراد أنه غير مقصود بالذات بل ضمنا فهو مجموع انشاء كلام  
النحاة ناص على خلافه والتدليل بان الغالب مشابهة الوصفان سلم لا يفيد مع نصهم على أن الحال مطلقا  
للتقيد سم قول المتن (والاصح وجوب جميعهما) ولو نذر القرآن بين وجوعه قوله تفر يقهما وهو أفضل  
ثم ناهى ونفى أى ولا يلزم دعوى قال الرشدى شمل أى قوله من تفر يقهما التفرقة فظاهر هل هو كذلك  
أول ادم خصوص الأفراد اه والظاهر الاول (قوله لما يندبهما) الى قول المتن ولو لوى في النهاية والغنى الا  
قوله أو غيره (قوله لما يندبهما الخ) عبارة لغنى والنهاية لانه قرينة لنذر والثاني لا لانها معادتان  
مختلفتان فاشبه ما لو نذر ان يعتكف مصلبا أو عكس سمحت بل يلزم جميعهما وقرن الاول بان الصوم مناسب  
لاعتكاف الخ (قوله وبه الخ) أى التعديل (قوله أن أصل صاعنا الخ) يحتمل أن الوضوء كالصلاة بجميع ان  
(قوله فذلك قيد للاعتكاف الخ) في هذا التفرقة بحث ظاهر لان الحال مطلقا قيد للعامل فهى قيد للاعتكاف  
مطلقا لانه العامل فليست حقة هذه الفرق أن الاعتكاف الخ في نحو على أن اعتكف أو انصام كالنقد بخلاف  
الذى قيله فليخرج الحكم في هذه (قوله فدل الخ) فيه بحث ظاهر والدليل على أن غير المستقل يدل على  
الالزام والمستقل لا يدل عليه لا يقال الدليل على ذلك أن غير المستقل لا يفيد لا يحمل على الاخبار فحمل على  
الانشاء والالزام بخلاف المستقل لا تأتول هذا مجموع اذ غير المستقل قد يكون في الخبر كالمثل ي زنا كبقائه  
فانه صحيح فلعلم وهو لحضر الخبر اه (قوله الغالب الخ) هذا لا يقتضى مشابهة الوصف في عدم التقيد للعامل  
لا يسلح ماض عليه كلامهم ان الحال مطلقا التقيد سم (قوله الا التزام) أى التقييد وقوله أن الزام التقيد  
لا يتوقف على كون الصوم ملزما بهذا التدقيق سم (قوله الا التزام) أى التقييد وقوله أن الزام التقيد  
مع ذلك اتضح الفرق فليكن بالتأمل الصحيح واحتساب التبعات (قوله غير مقصود) أن أراد أن التقيد  
غير مقصود مطلقا فهو مجموع والام يجب المقارنته ولو لم تأخر بل ضمنا فهو مجموع انشاء كلام  
وان أراد أنه غير مقصود بالذات بل ضمنا فهو مجموع انشاء كلام النحاة ناص على خلافه التمسك بان الغالب  
مشابهة الوصفان سلم لا يفيد مع نصهم على أن الحال مطلقا التقيد (قوله في التواضع وجوب جميعهما)  
ولو نذر القرآن بين وجوعه قوله تفر يقهما وهو أفضل شرح مر (قوله أن أصل) يحتمل أن الوضوء كالصلاة



يكنى سم **(قوله فلا يحتاج إلخ)** أي وإن وجد من منافي الاعتكاف حال خروجه كما هو ظاهر ومصرح به شرح المنهج أمامنا في النية كإزالة فاحشه أنه لا بد من انتفائه فليست على ما يفتقر إلى ما لا بد من انتفائه في النية انتهى اه  
الخ وفي شرح الأيضاح للعمال الرمي وابن علان وإن صدر من منافي الاعتكاف لا ممانا في النية انتهى اه  
وجاء في البصري قد يقال في ظاهر المطالبات أنه يجوز نية الاعتكاف وإن كان غافلا عن حقيقة الاعتكاف بأن أطلق نية العود بل أطلق عليهم صادق بما إذا نوى العود وأخبرنا أنه به أي يفترق بهذه النية أيضا قياس الزيادة في صلاتها لنقل أنه لا بد في نية العود من استحضار حقيقة الاعتكاف فليست اه **(قوله لأن نيتا زاد إلخ)** مع قوله كما قاله في المتن كالصريح في أنه لا يشترط مقارنة للخروج بل يكفي تقديمه عليه سم **(قوله)** كانت كنية المدين معا فبدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم والثمة لاجتماع نية مدين معتقدين وقد يفترق فليست سم عبارة عن قوله كنية المدين أي مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يشهد أنه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الليل صح فلا يحتاج إذا خرج من المسجد للنية اعتكاف يوم الجمعة إذا جمع إلى السبت اه **(قوله)** كما قاله في نوى في النقل المطلق إلخ ولا نظر لكون الصلاة يتخلل فيها بين الزيادة والزيادة بطل ما فيها وهما تتخلل الخروج المنافي للمطلق الاعتكاف لأن يتخلل المنافي بينهما معتقدين حيث استثنى زمنه في النية وفيه العود فيها نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد استثنى زمن المنافي فيه وهو الخارج وجبة قول المتن **(ولو نوى مدة)** قال الأسنوي أي للاعتكاف تطوعا أو كان قد نذر أياما غير معينة لم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة مستتاعة في نفسها كهذا العشر فسيأتي حكمه اه ثم قال في قوله لزم الاستئناف وتعبيره بأزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أما أصل عوده فلا يجب في النقل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مدر فأنظر مع قوله أياما غير معينة قول الشارح أو معينة إلخ لأن يقال كلام الأسنوي في المنذور وكلام الشارح في النوى وفيه شيء فلنخرج رسم **(قوله مطلق)** أي كيوم أو شهر **(قوله أو معينة)** يتأمل سم أي فإن

فلا يحتاج وإن طال زمن خروجه كما قلناه مطلقا لنية عند العود لقيام هذا العزم مقامها لأن نية الزيادة وجدت قبل الخروج فكانت كنية المدين معا كما قاله في نوى في النقل المطابق لكنتين ثم نوى قبل السلام وكنتين **(ولو نوى)** في اعتكاف تطوع أو نذر **(مدة)** مطلق أو معينة

**(قوله فلا يحتاج)** لا يقال لا بد من عدم المنافي حال خروجه كما هو ظاهر ولهذا قال في المنهج فيما سبقت أن ينقطع أي الاعتكاف كتنبيهه مرة وسكر ونحوه حتى تخلو مدته اعتكاف عنه غالبا وجبته مفسرة اه قال في شرحه وإن طرأ شيء من ذلك خارج المسجد تبرأ وتحو ملنا كل منهما العبادة البدنية اه وكتب شيخنا الشهاب البرلسي جهل ما تنص به قوله وإن طرأ شيء إلخ قال في المهمات وسأعقل أنه حال خروجه معتكف أم لا اه لأننا نقول لا نسلم أنه لا بد من ذلك وكلام المنهج وشرحه لا يدل له إلا بسنن من انقطاع الاعتكاف انقطاع النية المتعلقة به بالاستقبال وما يدل على أنه لا يشترط انتفائه المنافي حال الخروج وإن ركض وإن العمدان عانى الاكتفاء بنيتا العود عند الخروج وإن ذلك بمنزلة المدين ابتداء بانقضته حرمة جماعة في خروجه لانه معتكف وهو بعيد وأجاب الشارح في شرح العباب بفتح أن قضيته ذلك إذا استحباب الاعتكاف عليهم من جهة النية لا يقتضي استحبابه مطلقا اه فتأمل ثم هذا في منافي الاعتكاف آمنا في النية كإزالة فاحشه لا بد من انتفائه فليست اه **(قوله)** لأن نيتا زاد فإدراكه وجد قبل الخروج مع قوله كما قاله في قوله ثم نوى قبل السلام وكنتين كالصريح في أنه لا يشترط مقارنة العزم والخروج بل يكفي تقديمه عليه بنوه فكانت كنية المدين معا قد بدل على أنه يصح نية اعتكاف هذا اليوم والثمة لاجتماع نية مدين معتقدين وقد يفترق فليست **(قوله)** في المتن ولو نوى مدة قال الأسنوي أي للاعتكاف تطوعا أو كان قد نذر أياما غير معينة لم يشترط فيها التتابع فدخل المسجد بقصد وفاء نذره أما إذا شرط التتابع فيها أو كانت المدة المنذورة مستتاعة في نفسها كهذا العشر فسيأتي حكمه اه ثم قال في قوله لزم الاستئناف وتعبيره بأزوم أراد به لصحة الاعتكاف بعد العود أما أصل عوده فلا يجب في النقل لجواز الخروج منه اه ومثله في شرح مدر فأنظر مع قوله أياما غير معينة قول الشارح أو معينة إلخ لأن يقال كلام الأسنوي في المنذور وكلام الشارح في النوى وفيه شيء فلنخرج رسم **(قوله مطلق)** أي كيوم أو شهر **(قوله أو معينة)** يتأمل **(قوله)** في المتن



العين مستلزم للتتابع فلا يناسب قوله لم بشرط التسامع ولذا اقتصر الاستوى والنهاية والمغني وشرح  
 بافضل على أيام غيره معناه (قوله لم بشرط تتابع الواضع كالمخ) يتأمل سبب عدم مقابلة (قوله في صورته)  
 أي النذر (قوله فخرج فيها الخ) أي غير عازم على العود شرح بافضل قال الكبري هذا يدل كراه الشاوخ  
 هنا في غير هذا الكتاب وكذلك شيخ الاسلام والخطيب الشريفي والجمال الرمي وغيرهم وانما ذكر وفي  
 القسم الاول انه ذكره القاروي على المحلى وقال كاتبي قبله ابل اولى اذهنا قول بعدم الاحتياج مطلقا وشيخنا  
 لم يوافق في هذه على ذلك وفي المحلى على المنهج قوله جدد النية اي عند دخوله وان كان عزم عند خروجه  
 على العود للاعتكاف كها هو انهم ممن صنبه في كلام بعضهم انه يصح في هذا بالاولى اه وفي  
 الشوري على المنهج ظاهره انه لا يكفي العزم هنا كاتبي قبلها وهو ما نقل أن شيخنا الرمي أفتى به وعلمنا  
 الفرق بينهما تأمل انتهى وقال ابن عسدا الحق لا يكفي العزم هنا بالاولى فليخرج رانتهى اه ووافقه شيخنا  
 فقال ويجدد النية الا اذا عزم على العود فيها أي الماطي وانما يجد من غير تتابع أو كان خروجه لتبر في  
 الثاني اه قول المتن (لزم الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة لم بشرط تتابع مع قول الروض  
 آخر الباب ولوعين مسددة لم يتعرض للتتابع فخرج أو خرج بلا عذر ثم عاد ليم الباقى جدد النية اه فان  
 مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجد التتبعين لزم عدم الاستئناف وذلك يتألف من لزوم الاستئناف المستلزم لعدد  
 النية فان العذر اعم من قضاء الحاجة سم أي وقت عدم عن الاستوى أن ائمة المهنة كهذا الشهر في حكم  
 الشريطة للتتابع (قوله للاعتكاف) عبارة بالنهاية والمغني والمنهج وشرح الارشاد وشرح بافضل للنية  
 وقال الكبري وهو المعنى وفي تفسيره أي اقتناؤهم تغيير الحقيقة بالاعتكاف بطلان ما اعتكف قبل خروجه  
 وليس مراداه وفي الروض لو نذر اعتكاف شهر معين تعين فان أفسد بعضه لم يستأنف في شرحه بل يجب  
 قضاء ما أفسده فقط اه وفي الحقيقة في شرحه ويطلب بالجماع عما عساه ولا يطل ما مضى الا ان نذر التتابع تغيير  
 غير الحقيقة وأحسن اه كرهى أي فكلامه على حذف مضاف أي لنية الاعتكاف كابدل عليه قوله  
 قطعه دون أطله (قوله للاعتكاف في الصورة الثانية الخ) عبارة بالمغني للنية لجمعا لا عكاف ان أراد به رد  
 العود وان لم يطل الزمان لقطع الاول بالآخر ولغير قضاء الحاجة وأما العود فلا يلزمه في النقل لجواز الخروج  
 منه اه (قوله أي الحاجة) بقى ما لو شرب مع الحاجة غير هاهل يلزمه الاستئناف وألا فيه نظر والاقرب  
 الثاني قياسا على ما لو قصد الحجب بالقرعة الذكر والاعلام عش (قوله وهي البول والغائط) أي فقط  
 فليس منها غسل الجنابة على الاعتناء بها (قوله أن يلحق بها الریح) حزم به في شرح بافضل لكن ذهب  
 الكرومي بأن المعتكف خلافه ثم قال فالذم يتغير وعلى الرابع في هذا القسم غير قضاء الحاجة بما لا يدمنه فغسل  
 الجنابة ونحوه فعدم الاعتناء في الریح من باب أولى اه (قوله فلا يلزم ذلك) أي استئناف النية وان طال  
 زمن قضاء الحاجة مغني ونه بابه (قوله كأنه) أي التعميم (قوله أي ان عود الخ) عبارة بالنهاية والمغني  
 لان النية تمت لجسم المدة بالتعميم اه (قوله وان كان) أي قوله قاله لا ذرى في النهاية والمغني (قوله  
 كالاكل) أي فانه مما مكاه في المسجد وخارج وجه لانه قد يستحي منه وشق عليه فيه بخلاف الشرب  
 فلا يجوز والخروج مع مكاهه فيه فانه لا يستحي منه في المسجد مغني ونه بابه قال عش قوله لا نه قد يستحي منه  
 الخ أخذ منه أن الممسوح الذي يندو طارقه لا كل فيسبح يادى أي فلو خرج لا كل في غيرا قطع تتابعه  
 ومقتضى العلة أيضا أن أهل المسجد كانوا يجاورون به اعتقادوا الاكل فيمع اجتماع بعضهم ببعض لم يجز

فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئناف) يتأمل هذا بالنسبة لقوله أو معينة لم بشرط تتابع مع قول  
 الروض آخر الباب ولوعين مدة ولم يتعرض للتتابع فخرج بلا عذر ثم عاد ليم الباقى جدد النية اه  
 فان مفهومه أنه لو خرج بعذر لا يجد التتبعين لزم عدم الاستئناف وذلك يتألف من لزوم الاستئناف المستلزم  
 لعدد النية فان العذر اعم من قضاء الحاجة فان قيل يحمل التبع في كلام الشاوخ على التعيين بالتحص  
 كهذا الاسبوع وفي كلام الروض على التعيين بالقدر كاسبوع اخر اذ اعطى اطلاق الاعتكاف فلنا هذا

ولم بشرط تتابع واعتكف  
 لو فاعلته في صورته (نخرج  
 فيها وعاد فان خرج لغير  
 قضاء الحاجة لزمه الاستئناف)  
 للاعتكاف في الصورة الثانية  
 لان خروجه المذكور وقطعه  
 (أو) خرج (له) أي الحاجة  
 وهي البول والغائط ولا يبعد  
 أن يلحق بها الریح لشدة  
 قبحه في المسجد لكن ظاهر  
 كلامهم خلافاً هو  
 المعتكف سوجه للضرورة  
 (فلا) يلزمه ذلك لانه لا بد  
 منه وهو كالسكنى عند النية  
 (وقيل ان طالت مدة  
 خروجه) ولو للحاجة كما  
 أقاده سابق لانه اذا اضطر  
 فخرجها أولى (استأنف)  
 لتعذر البناء (وقيل لا  
 يستأنف مطلقاً) أي لان  
 عزمه ينصرف لما افواه (ولو  
 نذر مدة متتابعة فخرج بعذر  
 لا يقطع للتتابع) وان كان  
 منه بد كالاكل

وفضله الحلي والخص والخر وج (٤٧٤) ناسيا (لم يجيب استئناف النية) عند العود لغيرها جميع المودع المبادر العود تعقيب وال

العذر فان اشروع المأذ كرا  
مختارا انقطع التسابع  
وتعذر البناء (وقيل ان خرج  
لغير الحاجة وغسل الجنبات)  
ونحوهما (وجب استئناف  
النية نظر وجهين العبادة  
بجلمته بدخول ما لا يد منه  
أما ما يقامه فحسب استئنافها  
سؤما وبشرط المتكف  
الاسلام والعقل فلا يصح  
من كافر وجنون وسكران  
ومغنى عليه ونحوهم فلا  
ينفلهم ولو طرأ نحو اغما  
على معتكف فسأى  
(والنقله عن الحنفى)  
والنفس (والجذابة) الحرمه  
المكث بالمسجد حيث  
وأخذ منها من مله من به  
تخوف وروح ثلوث المسجد  
ولا يمكن التحرز عنها قال  
الأزرى وهذا موضع نظر  
اه لا أن لا الحرمه هنا  
لعارض لا لذات البت  
بخلها ثم فلا قياس ومن  
ثم صحت اعتكافه وجفوف  
بلاذنه زوج وبسدم الام  
ومرآن من اعتكف فيها  
وقف على غيره صح ولا  
يشكل على ما تقرر في نحو  
الحائض خلافا لنزعه  
لان حرمة المكث علمها من  
حيث كونه مكانا وعلى ذلك  
من حيث كونه في حق الغير  
والاول ذات والثاني عارض  
ونظيره اخفى الغصب  
وخف الحرمه في الاول  
لما طلق الاستعمال في الثاني

الخر وج منه لاجل الاكل لانتفاء العلة الا أن يقال ان من شأن الاكل بحضور الناس الاستصحاء فلا فرق بين  
كون أهل المسجد مجاورين أم لا وهذا أقرب عيش ويظهر أحدان التعليل المذكور أيضا أن مشل  
المسجد الممجور الخ ما إذا كان المتكف في نحو عتبة تسرع من انظر من والسائلين (قوله وفضله الحلي  
الح) ومثله في هذا القسم الرابع فيما يظهر شوبرى وشغوا وكردى على بافضل (قوله ونحوهما) أى عملا بد  
منهنا يتوقف (قوله) أما ما يقامه فحسب استئنافها) أى اذا خرج منه غير عازم على العود شرح بافضل قال  
الكردى هذا المعتبر في الوقوف على من ذكره في هذا المجل غير الشارح في هذا الكتاب خاصه عليه فاذا  
عاد الى المسجد يكون عوده ابتداء عمدة الاعتكاف من غير نية كاعتكافه بغيره على العود عن اعاده  
النية اه أى ولا يصح ما مضى من انندو (قوله من كافر) أى مطلقا (قوله ونحوهم) أى كبر سم ومن لا يميز  
له معنى (قوله وأخذ منها) اعتمدتها بقوله المتنى فقال لا وقضيتا تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه  
المكث في المسجد كذى خراج وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك وان  
قال الأزرى الخ اه (قوله ومن ثم) أى من أجل عدم تأثير الحرمه لعارض (قوله صح) الى قوله ولا يشك  
في النهاية والقائى الا قوله ومرآن (قوله صح الخ) عبارة النهاية والقائى ويصح من المميز والعبد والمرآن  
كبره وانما الهيئة تكرر وجهن للمعاصرة وحرم بغير اذن سيد وزوج ثم ان لم تقب به منفعه كان حضر  
المسجد باذنهما فواى باسأل ولو نذر اعتكاف من معين بلاذن ثم انتقل العبد لآخر نحو بيع أو وصيه  
أو وارث أو طلق وتزوجت أو خراجا لهما بغير اذن الثاني لا يفسد ما سبق قبل وجوده ولكن المشتري الخيار  
ان جهل ذلك وله التراجع ما لو من النذر ما لم ياذن به في الشر وعيوان لم يكن من معينا ولا متابعيا  
أو في أحدهما ومنه عين وكذا اذا أذن في الشرع فقط وهو متابع وان لم يكن من معينا فلا يجوز لهما  
انجاحهما في الجميع لا ذنهما في الشر وعياصرة أو بواسطة لان الأذن في النذر المميز اذن في الشر وعيه  
والعين لا يجوز تأخير والمتابع لا يجوز والخر وج منه ما فيه من ابطال العبادة قالوا بوجهين ويجوز من  
المكاتب بلاذن ان أمكن كسب في المسجد أو كان لا يخل به ومن بعضهم ولا مهابة كالقن ولا كان في نية  
سكر وفي نفسه كقن اه قال عرش قوله من نذوات الهيئة وهل يلحق من الخفى الشاب فيكره  
الخر وج أم لا يفسد نظر والاقرب بالاول احتياط وقوله من بغير اذن الثاني ومثل ذلك ما لو نذر صوما وهى  
خليفة أو متزوجة ثم طلق وتزوجت أو خرفها قالت صوم بحضور الزوج وليس له منعها من ذلك وقوله من  
ولهما التراجع الخ أى ولا ثم عليهم ما حدثوا به في مالوا لاختلاف اعتقاد السد والعبد هل العبرة باعتقاد الاول  
أو الثاني فيه نظر والاقرب بالاول أنهما قالوه في ستر ما لم يلى من أن العبرة باعتقاد الفاعل وقوله من  
أو كان لا يخل به أى بالكسب أى أو كان مع ما يلى بالتصوم وقوله من وفى نية سده الخ انظر لو اذاعتكافا  
منذورا متتابعين لا تسعوه به وكان نذره قبل المأذ أو بعده وفى نية السد أو وفى نية تشبه وهى لا تسعه  
وتعقبه عند النذر بغير اذن السد ثم ان لم يكن متتابعين لاعتكاف قدر نية تشبه فيه كاه ظاهره سم على  
البهجة اه عرش (قوله ومرآه) أى فى شرح في المسجد (قوله ونظيره) أى اذا كرس صحة الاعتكاف  
لثاني وعده الاول لما ذكر (قوله لطلب الاستعمال) أى لحق الغير (قوله سكر) الى قول المتن ولو طرأ  
الغنى والنهاية الا قوله في غير الضد الى أن ذلك (قوله سكر متعدى) أى ما غير متعدى فيشبهه كقال  
الأزرى أنه كالغنى عليه نهاية ومعنى (قوله من مجرد الخ) أى من الخرج ومن المسجد بلا عذر

لا يظهر به الفرق لان عدم التعبد في العين بالشخص ان لم يكن أولى كان مساويا فليتأمل (قوله) وأخذ منه  
ان مثلهم الخ كذا مر (قوله صح) كذا مر (قوله سكر متعدى) أى ما غير متعدى فيشبهه كقاله الأزرى

لخصوص ليس فخر اسم ذلك لاهذا (ولو انما لكف أو سكر) سكر متعدى به (بطل) اعتكاف من الردنوا السكر وهو  
لا تنفاه اهلية (والذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) فيجب استئنافه لان ذلك أتخ من مجرد الخرج ومن المنعبد



كل في الصوم فهما (أو طرأ) (الحيض) (٤٧٦) أو النفاس أو تحبس غيرهما لا يمكن معه المكث بالنفخ (وجوب الخروج) لتعريم مكثهم (وكذا الجنابة) إذا طرأت

كل في الصوم) إلى الفصل في النهاية والمغني لأقوله واستشكل إلى من وقوله بأن كان إلى الأوامر عليه (قوله كل في الصوم) أي إذا أتى عليه بعض النهار بها يقومغني أي أو من فيه حديث يبطل الصوم في الثاني دون الأول (قوله أو نفخ الخ) عبارة النهاية والمغني وأما الاستحاضة فإن أمئت التلويثم تخرج من اعتكافها فإن خرجت بطل متابعتها (قوله أو نفخ الخ) أي مما يبطل الاعتكاف كالزوال لأمه بأسره وجاع ناس أو جاهل أو مكره (قوله ولو كان بينهم) أي لفقد الماء وغيره (قوله أو ما يمكن التيمم الخ) أي أو الواجب الخروج لأجل التيمم (قوله وهو ما ربه) أي من غير مكث أو تردد فيها بمغني (قوله لم يجوز الخ) أي أو الواجب عبارة النهاية والمغني لم يجب خروجه قال عرش قضته جواز الخروج والملك فليتناول وعذارة حمل بعزله الخروج إلى الخوقياس ما ذكره المصنف في الغسل من جواز الخروج وإن أمكن في المسجد بلامكث جوازها هنا إلا أن يرقبه عدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لأجله اهـ (قوله المبادر به) أي بالفضل مغني (قوله واستشكل) أي قول المصنف ولا يلزمه (قوله حرام) تقدم من النهاية والمغني خلافه (قوله بأن هذا) أي الغسل (قوله أذهو) أي انضمو (قوله وأما هذا) أي الغسل في المسجد (قوله على جواز) أي الوضوء في المسجد (قوله نعم حمل جواز) أي الغسل في المسجد نهاية (قوله قال الأذري الخ) عبارة النهاية والمغني نعم لو كان الجنب مستحسرا بالخروج ونحوه وجب خروجه وتعمير إزالة الخساق في المسجد وكذا يجب عليه الخروج إذا حصل بالغسل ضرر للمسجد أو أصاب من كآفاده بعض المتأخرين اهـ قال عرش قوله مر وجب خروجه أي ليعتزل خارجا احترازا من وصول الماء المستعمل في الغسل للمسجد اهـ (قوله أو يحمل الخ) عطف على قوله مستحسرا الخ قول المتن (ومن الحيض) أي والنفاس (قوله حكم البناء الخ) أي على ما مضى من اعتكافها مغني ونهاية

﴿فصل في الاعتكاف المنذور والمتتابع﴾ قول المتن (إذا نذر مد الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلا يناول البالي منه لأنه عبارة عن الجسيع لا للتتابع اهـ ومرر هذا الإطلاق والتعليل المذكور وجوب ليلة الأولى وجميع البالي الختلة الأذري فختلا فلا تؤهمه بعض الطلبة وقال فيه أيضا ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرين يوما لم يجب البالي الختلة إلا إذا شرط التتابع أو فوزه كعكسه وهو المعتبر في الروض أيضا وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهرين أو ما لم يقرره البالي حتى ينو بها اهـ فعلى دخول البالي في خصوصية أيام ودخول الأيام في خصوصية ليل بشرط التتابع وينتوي بنية البالي في الأول ونية الأيام في الثاني والأذري ليلة في نذوره فامتنع عند الإطلاق أنها السابقة عليه وظاهره فماذا في التتابع أو شرطه في خصوصية أيام لا يجب ليلة اليوم الأول سم يحذف في النهاية والمغني ما وقع قول المتن (مدته متباعدة) أي كقوله بثلاثة عشر أيام متباعدة (قوله يلزمه التتابع) أي أن صرح به لفظا ولا يلزم في هذه الأيام اعتكاف البالي الختلة بينها الآن ينو بها فتلزمه لا بد أن يدخل في قسمي الأيام مغني ونهاية وتقدم عن سم

مدة الاعتكاف فغير اليوم الواحد في الصوم وشرط الحسبان كقولنا ظاهر أن لا يخرج وإن أوهم الصنيع خلافه (قوله ولو كان بينهم) كأن كان الماء مقبولا (قوله وهو ما ربه) أي يحذف من المكث والتردد (قوله وتلزمه بالضرورة) أي بنا في قول المتن ولا يلزمه فتامثل (قوله نعم حمل جواز الخ) كذا مر (قوله قال الأذري) كذا مر (قوله أو يحصل بغسله ضرر للمسجد) كذا مر

﴿فصل في الاعتكاف المنذور والمتتابع﴾ (قوله قال المتن إذا نذر مد الخ) قال في الروض وشرحه فصل نذر اعتكاف شهر مثلا يناول البالي منه لأنه عبارة عن الجسيع لا للتتابع اهـ ومرر هذا الإطلاق والتعليل المذكور وجوب ليلة الأولى مطلقا وجميع البالي الختلة إلا أن شرط التتابع أو فوزه كعكسه وهو المعتبر في جوب دخول يومين أو عشرين يوما لم يجب البالي الختلة إلا أن شرط التتابع أو فوزه كعكسه وهو المعتبر في جوب دخول البالي في خصوصية أيام متواليه أو عشرين يوما متواليه أو نية التلويثم أو نية جوب دخول الأيام في خصوصية ليل متواليه وفي الروض أيضا قبل ذلك وإن قال في النذر أيام الشهر أو شهرين أو ما لم يقرره

بعض احتلام يجب الخروج للغسل (أن تغسل الغسل في المسجد) للضرورة إليه ولو كان بينهم وأمكنه التيمم بغير تراب وهو ما ربه لم يجب له الخروج فيما يظهر إذا ضرورة البيت (فإن أمكن) الفصل فيه (جاء الخروج) لأنه أقرب للمر وأقرب منه (أنه المسجد وتلزمه المبادر به) ولا يلزمه بل له الغسل في المسجد رعاية للتتابع واستشكل بأن يضع المسجد بالماء المستعمل حرام ورديان هذا لا تضع فيه أذنان ريشه وأما هذا فهو كالوضوء فيه وقد اتفقوا على جوازه نعم حمل جوازه في كماله السبكي حيث لا مكث فيه بأن كان نفسه غير موشوطة وهو خارج والأوجب الخروج قال الأذري وكذا لو كان مستحسرا خروجه إزالة الخساق في المسجد أي وإن لم يحكم بفساد الغسل أو يحصل بفسادته ضرر للمسجد أو المصالحين (ولا يجب ومن الخ) ولا الجنابة من الاعتكاف إذا اتفق المكث مع أيديهما في المسجد لعذر أو غيره لانه حرام وإنما أجمع للضرورة وسبق حكم البناء في الحيض ﴿فصل في الاعتكاف المنذور والمتتابع﴾ (إذا نذر مدته متباعدة) التتابع

لأنه موجب مقصود لنافع من البادرة بالعبادة والمسئلة على النفس

(والصحيح انه) أي الشأن

(لا يجب التتابع بلا شرط)

وان فواء لان مطلق الزمن

كسبوع أو عشرة أيام صادق

بالتفرق أيضا وانما لم يؤثر

البنفعية كلا تؤثر في أصل

النذر وان فوزع فيها وانما

تعيين التوالي في لا اكله

شهر الان قصد من اليقين

المهجر ولا يتحقق بدون

التتابع ولو شرط التفرق

أجزأ عنه التتابع لانه أفضل

منه مع كونه من جنسه

وفارق نذر التفرق في

الصوم بما يأتي فيه (و) الصحيح

وفي الروضة الاصح وقدم

ان مثل هذا منشؤا منه لان

الاجتهاد في الارضية فعند

التعارض يرجع الى تأمل

المطرق (انه لو نذر يوما لم يحز

تفرق ساعاته) من أيام

بل يلزمه النحول قبل الفجر

أي بحيث يقارن لبثه أول

الفجر ويخرج منه بعد

الفجر وبأي عقبه لان

المفهوم من لفظ اليوم هو

الانصال فلو دخل الظاهر

ومكث الى الظاهر ولم يخرج

لسا لم يحز تكل جهاد وان

فوزع فيه لانه لم يأت يوم

تواصل الساعات والالاه

لدست من الصوم فان قال

نهارا نذرته من الا نذرته

منه الى مثله ودخلت الليلة

تبعه قال في المجموع ولو

نذرا اعتكاف يوم فاعتكف

ليلة أو عكسه فان عين

مثله (قوله التتابع) أي قوله فلو دخل في النهاية والغنى الا قوله وقدم الى المتن قول المتن (والصحيح انه لا يجب التتابع) لكن بسن معنى ونهاية (قوله وانما لم يؤثر التتابع) عبارة الغنى والنهاية وقضية كلامه انه اذا لم يشترط التتابع لا يجب ان يؤامره الاصح كقوله تبعه الغنى كاصل النذر وان اشترى السبكي للزوم وصوله الاخرى فان قيل انه اذا قوى اعتكاف الليالي المتخلة في هذه الايام انها تلزم مع ان فيه وقتا اذا فوجوب التتابع أولى لا مجرد وصف واجب بان التتابع ليس من جنس الزمن المسد كونه خلاف الليالي بالنسبة للايام أي لا ينعكس ولا يلزم من اجاب الجنس نية التتابع اجاب غيرهما وفي سبعة عشر مثله عن شيخ الاسلام (ص) فعلم ان نية التتابع وجوب الليالي المتخلة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة ايام ونوى تتابعها لم يأتى بها متفرقة فلتأمل اه قال عش قوله مردية التتابع قضيته وجوب الليالي بنية التتابع للايام وان لم يخطر بباله الليالي وقوله مر قبل لم تلزمه الليالي حتى يوجبها ظاهري في خلافه فلعلم المراد بقوله هنا بنية التتابع الا لازم لنية الليالي لان التتابع المعنوي يعمده اه ولعل الاقرب ما قاله سم اذ كلامهم كالمرجع في عدم لزوم التتابع فمعنا لثلاثة ايام مع لياليها (قوله كالاتوا في) أي قياسا عليه (قوله وانما عين الخ) فلدليل المقابل (قوله مع كونه من جنسه) لم يظهر في وجهه وقد تقدم ان نفعان النهاية والغنى وشيخ الاسلام في رد اعتراضه (قوله بما يأتي فيه) أي من أن الصوم يجب فيما لا يفرق في حالة وهي صوم التمتع فكان مطلوبا فيه التفرق بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفرق أصلا معنى ونهاية (قوله فعند التعارض) أي تعارض الاجتهاد قول المتن (لم يحز تفرق ساعاته) ظاهره وان نوى قدر اليوم وينفي خلافه وانما ذكره محمول على ما لو أطلق فان نوى يوما كلابا وجب بخلافه وان نوى قدر اليوم اكتبه ولو من أيام وفي ما لو نذر يوما من أيام الليالي هل يخرج من عهدة النذر بأن يقره بزمان الايام التي قبل خروجه كما تفرجة أو يجعل على اليوم الحقيقي من أيامه يخرج من العهد ولو بآخر يوم من أيامه فبما نظر والاقرب الاول عش (قوله لم يحز الخ) وعند الاكثرين يحرز لحصول التتابع بالبنية في المعصود وهذا المعصود بنوعه وسم (قوله فان قال) أي قوله وجب غيره في النهاية والغنى الا قوله وبوجه الى ما لو شرط (قوله فان قال الخ) الاول الواو بدل الفاء (قوله نذرته من الا ن) ليس هذا التصور بقيد بل لو نذر اعتكاف يوم أوه لظاهر مثلكا كذلك اعاب (قوله لزمه الخ) لعل هذا اذا قال نذرت يوما من الا نكاهو المتبادر من كلامه بخلافه اذا قال نذرت هذا اليوم والنهار من الا نكاهو فحينئذ أنه يلزمه الى المغرب فليس براجح (قوله لزمه الى مثله الخ) أي وامتنع عليه الخروج لولا اتفاق الاصحاب فيه فيوم معنى (قوله ولو نذر اعتكاف يوم الخ) ولو نذر اعتكاف يوم قدوم بدفعه ليلا لم يلزمه شيء ويس كافي الليالي حتى يوجبها كن نذر اعتكاف يوم أي لا يلزمه ضم الاية الى الاية الآن يوجبها اه فعلم دخول الليالي بشرط التتابع وينتفعون بنية الليالي واذا قوى البنية في نذر يوم فالمعصود الاطلاق انها السابقة عليه وظاهر فما اذا نوى التتابع أو شرطه في نحو عشرة ايام انه لا يجب ليلة الاول (قوله وان فواء) كذا مر (قوله وان فوزع فيه) من جهة التفرق عنه انه اذا كان الرابع اجاب الليالي بنية التتابع فيما لو نذر اعتكاف عشرة ايام مشاعرا ان فيه وقتا اذا فوجوب التتابع بالبنية ولا ينعكس فوجوبه لا يلزم من اجاب بان التتابع ليس من جنس الزمن المسد بخلاف الليالي بالنسبة للايام ولا يلزم من اجاب الجنس نية التتابع اجاب غيرهما اه فعلم ان نية التتابع وجوب الليالي المتخلة دون نفس التتابع فاذا نذر عشرة ايام ونوى تتابعها لم يأتى بها متفرقة فلتأمل (قوله ولو شرط التفرق في) أي من أن الصوم يجب فيما لا يفرق في حالة ان نوى اياما معينة كسبعة ايام متفرقة أو لها غدتين التفرق في ذكره الغزالي هو متعين بتعيين زمن الاعتكاف بالتعيين والاولا انما يأتي على طريقه فمعلم ان النية تؤثر كالقسط وقد عرفنا ما فيه اه قال مر الاعتماد اولا (قوله لم يحز الخ) عبارة شرح المنهج فمن الاكثرين الاجزاء من أبي اسحق خلافة قال الشياطين وهو الوجه عليه لا استثناءه والاعتماد اه الاكثرين مر (قوله ولو نذر اعتكاف يوم) من

فظهر من الصوم قضاء اعتكاف يوم شكر كما أفاده الشيخ فان قدم نهار آخر أمابق منبولا يلزمه قضاء ما مضى منه ثم يسن قضاء يوم كامل وحصل ما ذكر ان قدم حينما جئنا رافلو قدس به ميتا ومكره هالم يلزمه شي ولو نذر اعتكاف العشر الأخير دخلت ليلا لم يحن أول ليلة منبوعين ثمان نقص الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصا لم يجز ثم لا يقد بصدده لها فعله اعتكاف يوم بعده ويسن له في هذه اعتكاف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره اذ هو أول العشر من آخره ولو فعل ذلك ثم بان النقص آخره من قضاء يوم كان قطع به البغوى وقال في المجموع محتمل أن يكون فيه اختلاف فيمن يتيقن طهر او شك في صدقه وضاحتا طافان محذرا أي فلا يجزئ منه نهاية ومغنى قال عرش قوله مر اعتكاف يوم شكرا أي بنيت القضا ويقع شكر الله تعالى لأنه يتعين أن يقول شكر او قوله مر ما بق منه أي ويعتبر ذلك من وصوله ما ينقطع به سفره وقوله مر كان قطع به الح معتمد اه عرش (قوله) زمانا عبارة النهاية والمغنى وسامم قال بخلاف اليوم المطلق لم تكن من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ولا كذلك العين اه (قوله) ان كان ما أتى به قدر المالح) أي بوالا بكه من نهاية أي فاحتاج الى مكث ما يتيمه بقدر اليوم عرش زادا لشدى وانظر لو كانت أطول منه هل يكتفى بقدر اليوم منها أو لا بد من استعمالها والقاس الاول (قوله) والا لا يدخل فيما اذا لم يعين زمانا وهو كذلك لم تكن من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ولا كذلك العين وماذا اعني ولم يشتم (قوله) معين المالح) ولولم يعين الاسوع لم يتصور فيه قوا لانه على التراخي معنى (قوله) لانه أي التتابع (حيث) أي حين عدم تعرض التتابع (قوله) من ضرورة الوقت أي من ضرورة تعين الوقت فاشبه التتابع في شهر رمضان نهاية ومعنى (قوله) واذا ذكر الالذ المالح) أي في نذره لفظا نهاية ومعنى قولنا للمتن (وشرط اخر وج اعراض شرح به ما لشرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض

ومضان فانه يجزئ قضاء في يوم أقصر منه (قوله) ان كان ما أتى به قدر المالح) ليس في عبارة المجموع تصريح بهذا وعبارته فرع قال المتن لو نذر اعتكاف يوم فاعتكف بدله فان لم يكن عين الزمان لم يجز لانه قد عر على الوفاء بنذره على الصفة المترتبة وان كان عين الزمان في نذره فاعتكف بدله اليوم ليلة آخره كما لو قال فاعتكاف شهر اقتصا على الليل فانه يجزئ وسيمان الليل صالح للاعتكاف كالبهار وقد فات الوقت فوجب قضاء القدر الفائت او ما الوقت فبسط حكمه بالفوات اه نعم اذا ذكره الشارح له وجهه فان الاعتكاف ببعض فامكن مراعاة نذر الفائت بخلاف الصوم حيث آخر يوم قصير عن طويل لانه لا يتبعض وقد ينشعر قول المجموع فوجب قضاء القدر الفائت بما قاله الشارح (قوله) والا فلا) يدخل فيما اذا لم يعين زمانا وهو كذلك لم تكن من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ولا كذلك العين وماذا اعني ولم يفته (قوله) للمتن وشرط اخر وج اعراض) شرح به ما لشرط قطع الاعتكاف لعارض فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال العارض بخلاف شرط اخر وج له فوجب عليه العود شرح مر قال في الاروض ولو نذر اعتكاف يومين أو عشرة أو عشرين يوما لم يجب للمالي بالمخلة الا ان شرط التتابع أو فاه عكسه أي وان لم يجب هو أي التتابع فنية التتابع فوجب للمالي دون التتابع قوله الا ان شرط المالح أي فوجب للمالي بالمخلة وتخرج بالمخلة السا بق على اليوم الاول وهو ظاهر وان قال العشر الاخير دخلت ليلا لم يجز وان نقص الشهر بخلاف قوله عشرة أيام من آخره اه وقوله بخلاف المالح أي فاذا كان ناقصا لم يجز ان يعتكف بعده يوما قال في المجموع ويسن في هـ انه ان يعتكف يومين أو ما أتى به الفرض أو النذر كما هو ظاهر والام يمكن آخره ولا يضر التردد في النسبة وكنى بعضها احتملا لدخوله قبل العشر لاحتمال نقص الشهر فيكون ذلك اليوم داخل في نذره لكونه أول العشر من آخر الشهر فلو فعل ذلك ثم بان النقص فهل يجزئ من قضاء يوم قطع البغوى باجرائه ويحتمل أن يكون فيه اختلاف فيمن يتيقن طهر او شك في صدقه وضاحتا طافان محذرا اه والمعتمد ما قطع به البغوى (تسهيلا) \* الاول صلح مما تقرر والله لو نذر اعتكاف عشرة أيام ونوى التتابع جزا التفرق فانه انما يأتي باليوم الاول وحده بل لانه لان الواجب للمالي بالمخلة ليلة الاول غير مقتض لولا يبعد ان يجزئ اعتكاف

زمانا وفانه كفى ان كان ما أتى به قدره أو أن يدوالا فلا (و) الصبح (ان) لوعين مدة كالبسوع (معين) كهذا الاصبوع (وتعرض للتتابع وفاته) تلك المدة (لزمه التتابع في القضاء) لتصر به فصار مقصودا لذاته (وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء لانه حيثئذ من ضرورة الوقت فليس مقصودا لذاته (واذا ذكر) الناذر (التتابع وشرط اخر وج اعراض)

بخصلاف شرط الخروج له فيجب عليه العود إليها يوم غشيت ذسم (قوله مباح مقصودا) يظهر فيما إذا أطلق العارض صحة الشرط وانصرفا لملاذ كر بل قد يدعي أنه مراد الشارع (قوله) فان عين شيئا أي نوعا أو فردا كعادة المريض أو زيدا (قوله) يتجاوز أي يخرج له دون غيره وان كان غيره أهم منه نهاية ومعنى (قوله) مباحا أي لا مكرها كما يفيد قوله لا يجوز زهرة (قوله) كقوله أمير أي لحاجة اقتضت خروجه لقائه لا بمجرد التفرج ع ع عبارات القليوبي لا لنحو تقرر عليه بل لنحو سلام أو منصب ومثل السلطان الحاج اه (قوله) انما غرض مقصود أي للعديل عن أقصر الطرق ينقل إلى أطولهما بحسبى (قوله) لمباحا (الخ) أي أول غير مقصود كزهرة فلا ينعقد فيها بمعنى (قوله) إلا أن يبدو أي الخروج ولم يبق له لعرض فان قاله صح بحسبى (قوله) وهو الأوجه) وفا قالها به والمغنى (قوله) فكما تقرر قد بدى خذ منه رجوع نظيره قوله الا حتى والزمان المصروف الخ إلى هذا أيضا فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكورات يخرج منها بعد التمس بها العارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو جعاجم كذا لم يبق الوقت المعين بعد فراغ العارض بل يلزمه التساؤل وان كانت غير معينة كعلي صلافة ركعتين وصوم يوم ورج أو معينه بقي الوقت كان بقي منها ما يسع تلك الصلاة وبقي من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التساؤل وليس يبعد سم (قوله) فكما تقرر وعليه فلو قوى الصلاة بعد الانذار بقول في نذر نحو خرج منها ان عرض لي كذا لانه وان لم يصح به ينشئ محله عليه في عرض له ما استثناه من الخروج وان كان في تشهد الصلاة وحلها والخروج من الصوم وان كان قرب الصلاة فلا يرجع ع (قوله) بخلاف نحو الوقت هل يبطل بهذا الشرط سم أقول قوله فلم يقبل ذلك الشرط الخ كالصريح في صحة توقف بطلان الشرط وعدم تأثره والله اعلم (قوله) أو لعلك الخ قول المترجم لو عاذ في أنها يقولها في الأقوله على ما اقتضاه المتن قول المتن (والا فجب) ينبغي وكذا لو عين المدة كهذا الشهر لكن يخرج لغيره ما شرط الخروج له عملا يقطع التتابع أما ما يقطع به عام بشرط الخروج له فوجب الاستثنا سم (قوله) ولا عين الخ قد يقال فلو قد عدى هذه الصور فاستثنا ما شرط الخروج لعارض المذكور من المدة الغير اعتكاف فعمل بقصده أو لا يعمل تأمل والاقرب

تسعة الأيام بليها متتابعة ومتفرقة ثم اعتكاف يوم بعدها لئلا يلهي أن الطاهر ان الترتيب بان يبدأ اليوم الخالي من ليلتين لا يجب فليأتمل ما في الثاني وقع السؤال على القول في أثناء يوم السبت مشلله على ان اعتكاف عشرة أيام أو أولها هذا اليوم فهل يكفيه تسعة بعد هذا اليوم وتحسب بقية يوم على وجه التغليب أو لا بد من اعتكاف قدر ما مضى منهن الحادي عشر لانه التزم عشرة ولا تحصل إلا بذلك فعن بعض الناس الأول وهو الوجه هو الثاني وفا لم ير الثالث لو نذر اعتكاف ليلة القدر من سنة معينة ترك اعتكاف العشر الاخير من رمضان تلك السنة أو أولها بعضه فهل يكفيه اعتكاف ليلة من شوال أو لا بد من اعتكاف العشر الاخير من رمضان بعد ذلك فظهر والوجه هو الثاني لم ير هو الاول لكونه نذر اعتكاف يوم من رمضان بعينه ففاته ذلك رمضان فانه يكفيه اعتكاف يوم في غيره وان كان رمضان أفضل من غيره أو نذر اعتكاف يوم جمعة بعينه ففاته يكفيه اعتكاف يوم بعد يوم غير جمعة ولو كان يوم الجمعة أفضل أيام الأسبوع بخلاف القول بعض الناس أنه لا يكفيه اعتكاف ليلة في شوال مثلا ويحرم في قبل لو نذر اعتكاف يوم عرفه سنة معينة ففاته واعتكف يوما بعد لغير عرفه (قوله) لا يجوز زهرة يومه الخ لم ينعص في مسألة غير المقصود كالزهره بان شرطه يبطل النذر أو لا عبارة شرح المنهج كالمرحبة بطلانه (قوله) فكما تقرر قد بدى خذ منه رجوع نظيره قوله الا حتى والزمان المصروف الخ إلى هذا أيضا فان شرط الخروج لعارض في نذر المذكورات يخرج منها بعد التمس بها العارض فان كانت معينة كركعتين في وقت كذا أو كصوم يوم كذا أو جعاجم كذا لم يبق الوقت المعين بعد فراغ العارض بل يلزمه التساؤل وان كانت غير معينة كعلي صلافة ركعتين وصوم يوم ورج أو معينه بقي الوقت كان بقي منها ما يسع تلك الصلاة وبقي من ذلك العام ما يمكن فيه الحج لزم التساؤل وليس يبعد في الرجوع (قوله) بخلاف نحو الوقت هل يبطل بهذا الشرط (قوله) في المتن (والا فجب) ينبغي

تذركه انتم المدة المترتبة تكون فائدة الشرط تغز بل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجه في ان التتابع لا يقطع به

(و ينقطع المتابع) بإشياء  
 أخرى ياد على مأمراً بالخرج  
 بلا عذر) مما يأتى وإن قل  
 و من منافاته البت (ولا يضر  
 إخراج بعض الأعضاء)  
 لأنه صلى الله عليه وسلم كان  
 يخرج رءوسه الشريف وهو  
 معتكف إلى عائشة فتسرحه  
 وواه الشيطان نعم إن أخرج  
 رجلاً أو مثلاً واعتد عليها  
 فقط بحيث لو زالت سقط  
 من خلاف فمالوا واعتد عليها  
 على ما اقتضاه كلام البغوى  
 واعتقلوه غيره وقال شيخنا  
 الأثر بالله يضر ويؤيده  
 مأمراً فيمالي وقف من أشأنا  
 مسجد الله و يؤيده أيضاً  
 المانع مقدم على المتعنى  
 (ولا يخرج إقصاء الحاجة)  
 إجماعاً لأنه ضرورى ولا  
 تشترط عدمه ولا يكف الشئ  
 على غيره بحيث فأن تأتى  
 أكثر من حاضر ومثل غسل  
 جنباً وازالة نجس واكل لانه  
 يستغنى منه في المسجد وأخذ  
 منه أن المجهور الذى  
 يسد طاقوه يأكل فيه  
 وشر بإذله يجد ما يهوى  
 من يأثم به لأنه لا يستغنى  
 منه فيه وله الوضوء بعد قضاء  
 الحاجة تبعا إذا تجاوز  
 الخروج به فقد إذا أخذ  
 في المسجد ولا يغسل سنون  
 ولا النوم (ولا يجب فعلها في  
 غير داره) كسقيته المسجد  
 ودار صدوقه يعجب المسجد  
 للحجاء مع المتقى الثانية

الاول بصرى قول المتن (و ينقطع المتابع) ينبى أن تجري هذه المسائل المتعلقة بالمتابع انقطاعا وعنده  
 وقضاء من الخروج وعنده في المتابع في القضاء حيث وجب سم (قوله على مأمراً) أى في نحو قوله  
 فالمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتابع أى من حيث المتابع سم عبارة الجبى على المنهج  
 والحاصل أن الطائى على الاعتكاف المتابع إما أن يقطع تنابعه أو لا والذى لا يقطع تنابعه إما أن يجب  
 من المدة ولا يقضى أو لا فذكر المصنف أن الذى يقطع المتابع الخروج والسكر ونحو الخيض الذى يتخلونه  
 المدة قالوا لا جناية لفطر فوجب بالمطرفة أن لم يبادر بالظاهر والخروج من المسجد بلا عذر والذى لا يقدره  
 ويقضى الجناية غير المفطر تان بأمر بالظاهر والمرض والجنون والخيض الذى لا يتخلونه المدة غالباً والعدة  
 والزمن المبرور والعارض الذى شرط في نذره الخروج له أن كانت المدة غير معينة والذى لا يقضى كزمن  
 الانحما والتميز والاكل وغسل الجناية وأذان الراتب وزمن العارض الذى شرط الخروج له في نذره أن  
 عينه اه قول المتن (بالخروج إلخ) أى من المسجد بجميعه أو بما اعتمد عليه من نحو يديه أو  
 رجليه أو رأسه قائماً ومختصاً أو من الجنب مضطجعا ينامى أو معنى (قوله بما يأتى) أى من  
 الاعتذار نهاية (قوله منافاته البت) أى أذهو في مدة الخروج الذى كونه غير معتكف ومحل ذلك حيث كان  
 عامداً على ما بالخرم مختاراً فيما يقضى (قوله بخلاف مالمو اعتد عليهما) أى لم يضر لأن الأصل عدم الخروج  
 مغنى زائد الثانية وسم و يؤيدهما فى به الشهاب الرملى فيمالي خلف لا يدخل هذه البار فادخل إحدى رجليه  
 واعتد عليهما من أنه لا يحتج أى لأن الأصل الخروج وعدم البسول فعملنا فعملنا بالأصل اه (قوله على  
 ما اقتضاه كلام البغوى) اعتمده المغنى والثمايقوسم (قوله يؤيدهما فمالوا وقضاه) قد يعرف  
 البغوى بأنه في الشائع لم يستقر شئ من أحواله في بعض المسجداً من جزء الأوفى غير المسجد بقوم منع أن  
 الاعتماد على الخارج مع الاعتماد على الداخل بالناقلة أيضاً مع سم قول المتن (قضاء الحاجة) أى من قول أو عاظ  
 وشملها المرجع إلى أن يتوشروى وشيخنا (قوله لانه ضرورى إلخ) أى ولو كثر لعرض نها يتومنى (قوله فان  
 تأتى إلخ) ويرجع في ذلك إليه لأنه أمين على عبادته عرش (قوله وازالة النجاسة) أى كرفع ما غسى ونهاية  
 (قوله وازالة النجس) طاهر إطلاقاً وان كان معقراً عنه (قوله أو كل إلخ) قضية التعليل أن شر بنحو الشورية  
 كالأكل فإلزامه وكذا قضيتان مثل المسجد المجهور ماذا كان المعتكف في نحو حجة في المسجد تستقره  
 عن الناطق بن (قوله أن المجهور إلخ) أى المختص بنهاية (قوله لانه لا يستغنى إلخ) أى بخلاف ما إذا وجد  
 فيه أو من يأتى به لانه إلخ (قوله الوضوء) أى واجبا كان أو مندوباً به ومعنى (قوله ولا يغسل إلخ)  
 وأما ظاهر كقوله الشيخ أن الوضوء المندوب والغسل الاحتلام معتقز كالتثليث في الوضوء الواجب بنهاية ومعنى  
 قول المتن (غير داره) أى التى يستقى منفعتها بنهاية ومعنى (قوله للعياء) أى فيها من نهاية (قوله مع المدة  
 وكذا لو عين المدة كهد الشهر لكن يخرج غير ما شرط الخروج به عملاً بقطع المتابع إماماً بقائه مالم بشرط  
 الخروج له فوجب الاستئناف اه (قوله في المتن و ينقطع المتابع إلخ) ينبى أن تجري هـ هذه المسائل  
 المتعلقة بالمتابع انقطاعاً وعنده مع قضاء زمان الخروج وعنده في المتابع في القضاء حيث وجب أى كما  
 يخرج إحدى مطـ أوبـ (قوله على مأمراً) أى في نحو قوله فالمذهب بطلان ما مضى من اعتكافهما المتابع أى  
 من حيث المتابع (قوله على ما اقتضاه كلام البغوى) أى لأن الأصل عدم الخروج ويؤيدهما فى به شيخنا  
 الشهاب الرملى فيمالي خلف لا يدخل هذه البار فادخل إحدى رجليه واعتد عليهما من أنه لا يحتج أى لأن  
 الأصل الخروج وعدم البسول وقضية ذلك أنه في ابتداء دخول المسجد أو دخل إحدى رجليه دون الأخرى  
 واعتد عليهما يكف ذلك في حجة الامة كاف فالحاصل أنه يستحب في ذلك ما كان فيه من دخول أو خروج  
 مر (قوله يؤيدهما فمالوا وقضاه) قد عرفنا البغوى بأنه في الشائع لم يستقر شئ من أحواله في بعض  
 المسجداً من جزء الأوفى غير المسجدية ويمنع أن الاعتماد على الخارج مع الاعتماد على الداخل إلاضامات  
 (قوله يؤيده أيضاً المانع إلخ) فدينع أن يخرج إحدى رجليه على الإطلاق مانع (قوله



وأخذ من أن من لا يستحي من السقاية يكفها (ولا يضر بعد هذا) لأن يكون له دار أقرب منها (أو يغفر) البعد (فيضري في الهم) لأنه قد يحتاج في عودته إلى البول فحصى يومه في التردد لم يجد غير هاتين وسدغ لائق به لم يضر. يؤخذ من التعليل أن ضابط القبح أن يذهب كثير الوقت المتدور في التردد به صرح البيهقي (ولو عاد مر بضا) أو زار قادنا (١٨١) (في طريقه) نحو قضاء الحاجة (لم يضر) ما لم يعطل وقوفه فان طال بان

(الح) الأولى ومع الخ بالواو (قوله) وأخذ من أن من لا يستحي من السقاية (الح) وكذا إذا كانت السقاية مصنوعة مخصوصة بالسعد لا يدخلها الأهل ذلك المكان كالجحش بعض المتأخرين نهاية ومعنى قول المتن (ولا يضر بعدها) أي داره ما ذكره كونه لا يستحي بما يغتفر (قوله) إلا أن يكون له دار أقرب (الح) هل يستحي ما لو كانت الأقرب بلز وجأ أخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كقول موضع متاع ونحوه يجوز (قوله) أن يذهب أكثر الوقت أي الذي يذرعنا كقوله يادى اه عش ورشيدى عبارة شتى كأن يكون وقت الاعتكاف يوما يذهب ثلثاه يبقى ثلثه اه (قوله) أو زار قادنا (الح) إلى قوله وهل في النهاية والغنى الأقوله (أي أقل جزئى إلى ضر وقوفه) أو ما قدره إلى المتن (قوله) نحو قضاء الحاجة (الح) أي كفسل الجنبه قول المتن (مالم يعطل (الح) أي بان لم يغف أصلا أو وقف يسيرا كان قصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعادة تشرع الر وض ما لم يعطل مكثه سم عبارة الجبيري والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاصدا اه (قوله) بان زاد (الح) عبارة النهاية والغنى فان طال وقوفه عرفنا اه (قوله) بان زاد (الح) إلى المتن نقله عش عنهما (قوله) أي أقل جزئى منها) عبارة شرح بافضل صلاة الجنبه اعتمدته قال الكردي وكذلك الامداد وغيره في النجفة باقل جزئى (الح) وأطلق شيخ الاسلام والخليفة الشريفي والجال الرمي أنه صلاة الجنبه اه قول المتن (أو لم يعد (الح) أو بمعنى الواو يصرى أي كما يحسنه التهج وبفضل وفسده أيضا قول الشارح لا في بالشرطين بالنسبة قول المتن (عن طريقه) أي بان كان المريض أو القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فان عدل) أي بان يدخل معطفا غير نافذ لا احتياجه إلى العود معناه في طريقه فان كان نافذا لم يضر قابو في بولعه إذا لم يكن الطريق الثاني أطول من الأول فليجزم (قوله) (الح) أي أن يخرج نحو قضاء الحاجة (قوله) وهل (الح) إلى المتن نقله عش عنهما (قوله) كالعبادة الأولى أو أواله بادة (قوله) بالشرطين (الح) وهما عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يقصه (الح) خزم به شتى أو قال القلوب في حاله شتى اه (قوله) أنه ذلك (الح) أي كمن التسكر وراجع (قوله) فبين على بدنه دم قليل (الح) أن كان الكلام في غير الأجنحة فالصحيح العقوقن الكثير اجتمع أو تفرق سم قول المتن (عرض (الح) أي بغير وجهه نهاية ومعنى (قوله) أو أعلاه) الأولى التعبير بالواو يصرى (قوله) بان خشى إلى الفرع في النهاية والغنى الأقوله فان أخرج إلى المتن وما أتبعه عليه (قوله) بان خشى تجس المجسد) أي بخواصه والادار و (قوله) إلى فرش (الح) أي بوزن دطبيب نهايتومعنى (قوله) تجس المجسد) أي أو استقذار مشرح بافضل (قوله) ومثله) أي المرض المذكور (خوف حريق (الح) أي فان زال خوفه عاد لمكانه وبني عليه قاله الماوردي ولمه فبين لم يجد مسجدا فربما ما من قيس من ذلك نهاية ونظاها من قبله في غير المساجد التي تعين بالتعيين أمهي فلا يكفي اعتكافه في غير ما يقوم مقامه كمدى على بافضل (قوله) بخلاف نحو مسداع) أي فينقطع التسابع بالخروج له نهايتومعنى (قوله) تخفيعه) واجمع نحو مسداع أيضا (قوله)

الان يكون له دار أقرب منها) هل يستحي ما لو كانت الأقرب بلز وجأ أخرى غير ذات اليوم وقد يقال دخوله لقضاء الحاجة كقول موضع متاع ونحوه يجوز (قوله) أن يذهب أكثر الوقت أي الذي يذرعنا كقوله يادى اه عش ورشيدى عبارة شتى كأن يكون وقت الاعتكاف يوما يذهب ثلثاه يبقى ثلثه اه (قوله) أو زار قادنا (الح) إلى قوله وهل في النهاية والغنى الأقوله (أي أقل جزئى إلى ضر وقوفه) أو ما قدره إلى المتن (قوله) نحو قضاء الحاجة (الح) أي كفسل الجنبه قول المتن (مالم يعطل (الح) أي بان لم يغف أصلا أو وقف يسيرا كان قصر على السلام والسؤال نهاية ومعنى قول المتن (وقوفه) هل المراد حقيقة الوقوف وعادة تشرع الر وض ما لم يعطل مكثه سم عبارة الجبيري والمراد بالوقوف المكث ولو كان قاصدا اه (قوله) بان زاد (الح) عبارة النهاية والغنى فان طال وقوفه عرفنا اه (قوله) بان زاد (الح) إلى المتن نقله عش عنهما (قوله) أي أقل جزئى منها) عبارة شرح بافضل صلاة الجنبه اعتمدته قال الكردي وكذلك الامداد وغيره في النجفة باقل جزئى (الح) وأطلق شيخ الاسلام والخليفة الشريفي والجال الرمي أنه صلاة الجنبه اه قول المتن (أو لم يعد (الح) أو بمعنى الواو يصرى أي كما يحسنه التهج وبفضل وفسده أيضا قول الشارح لا في بالشرطين بالنسبة قول المتن (عن طريقه) أي بان كان المريض أو القادم فيها نهاية ومعنى (قوله) فان عدل) أي بان يدخل معطفا غير نافذ لا احتياجه إلى العود معناه في طريقه فان كان نافذا لم يضر قابو في بولعه إذا لم يكن الطريق الثاني أطول من الأول فليجزم (قوله) (الح) أي أن يخرج نحو قضاء الحاجة (قوله) وهل (الح) إلى المتن نقله عش عنهما (قوله) كالعبادة الأولى أو أواله بادة (قوله) بالشرطين (الح) وهما عدم طول الوقوف وعدم العدول (قوله) والذي يقصه (الح) خزم به شتى أو قال القلوب في حاله شتى اه (قوله) أنه ذلك (الح) أي كمن التسكر وراجع (قوله) فبين على بدنه دم قليل (الح) أن كان الكلام في غير الأجنحة فالصحيح العقوقن الكثير اجتمع أو تفرق سم قول المتن (عرض (الح) أي بغير وجهه نهاية ومعنى (قوله) أو أعلاه) الأولى التعبير بالواو يصرى (قوله) بان خشى إلى الفرع في النهاية والغنى الأقوله فان أخرج إلى المتن وما أتبعه عليه (قوله) بان خشى تجس المجسد) أي بخواصه والادار و (قوله) إلى فرش (الح) أي بوزن دطبيب نهايتومعنى (قوله) تجس المجسد) أي أو استقذار مشرح بافضل (قوله) ومثله) أي المرض المذكور (خوف حريق (الح) أي فان زال خوفه عاد لمكانه وبني عليه قاله الماوردي ولمه فبين لم يجد مسجدا فربما ما من قيس من ذلك نهاية ونظاها من قبله في غير المساجد التي تعين بالتعيين أمهي فلا يكفي اعتكافه في غير ما يقوم مقامه كمدى على بافضل (قوله) بخلاف نحو مسداع) أي فينقطع التسابع بالخروج له نهايتومعنى (قوله) تخفيعه) واجمع نحو مسداع أيضا (قوله)

(١٨١ - (شروا وبان قاسم) - ثالث) الاجتماع حتى يضر أو لا يجنى سفر العقوقه خلاف لا بد من جئسه هنا وان أمكن الفرق بأنه محتاط للصلاة بالناس احتياط احتياط هنا أو أضافه هنا في التتابع وهو يفتقر فعلا لا يعترف بالقصود (ولا ينقطع التسابع عرض) ومنه جئون أو أوعاه (يروح إلى آخر وج) بان خشى تجس المجسد أو احتياجه إلى فرش بخادم ومثله خوف خاص يق صارف بخلاف نحو مسداع

فقد مر الخ) أي قيل قول المصنف وبحسب زمن الاجتماع الخ) (قوله لشهادة تعينت) عبارة التهمة وإما المني  
ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه حملها أو أؤاها لم ينقطع تناهيه لاضطراره إلى الخروج وإلى سبب اختلاف  
ما ذالم يتعين عليه أحدهما أو تعين أحدهما فقط لأنه لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والا  
فتمحله لها التماس يكون للاداء فهو باختياره وقدما الشيخ بحثا إذا تحمل بعد الشرع في الاعتكاف والا فلا  
ينقطع الولاء كونه لزوم الدهر فتوته لزوم آثاره لم يقبل النذر لأنه يلزمه القضاء وفي سبب يهدد كره  
عن الراض مشل ذلك إلى وقدما الشيخ ما نصه فيقول الشارح لشهادة تعينت أن أراد تعينت أداءه وتحملها  
وإن لم يتبادر وافي ذلك اه وقوله أن أراد تعينت الخ أي كعبه في شرحه بأفضل (قوله أو الخ) عبارة  
النهاية ولو خرج لإقامة حد أو تعزير ثبت بالدين لم ينقطع أيضا بخلاف ما إذا ثبت بأقراره وحمل ما تقرر إذا أتى  
بوجوب الحد قبل الاعتكاف فإن أتى به حال الاعتكاف كالأوفد مثلا فإنه يقطع الولاء ولا يقطع الخروج  
أمر أن لا يحل قضاء عدة حجة أو وفاته أو كانت مختارة للنعكاح لأنه لا يقصد للعدة بخلاف تحمل الشهادة  
مالم تكن سببها كان طاعت نفسها بنوع ما يرضى ذلك لها أو لعلق الطلاق بمشيتها فاشاعت وهي معتكفة فانه  
ينقطع لاختيارها الخروج فإن أذن لها الخروج في اعتكاف مدة متعينة لم يقطعها وأما قبل الاختصاص  
فمنقطع التماس بخروجها قبل مضى المدة التي قدرها لها أو وجهها لأجوب عليها الخروج قبل انقضاء  
في هذه الصورة وكذلك اعتكفت بغير إذنه ثم طلقها وأذن لها في انقضاء اعتكافها فتنقطع التماس بخروجها  
أه وفي الغنى مثله الأوفه وحمل ما تقرر ولا يقطع قوله وكذلك الاعتكاف الخ) (قوله بان كانت لا تتخلو عن  
الحض غاليا) أي كشهر كامل له أو باني مغنى وقال شيخنا بان كانت تزيد على خمسة عشر يوما في الحضي  
وعلى تسعة أشهر في النفاس لا حتمال طرأ في هذه المدة اه واتي عن النهاية والامداد ما وافقه (قوله  
ومثله) أي المدة التي لا تتخلو عن الحض غاليا (قوله واستشكاه الاسوى الخ) أي يجب بعينه بان المراد  
بالغالب ههنا أن لا يسع زمن أقل الظاهر الاعتكاف لا الغالب الفهم مما مر في باب الحيض ووجه بانه متى  
زاد من الاعتكاف على أقل الظاهر كانت معرضة لطرأ الحيض فقدرت لأجل ذلك بان كانت تحيض  
وآطهر غالب الحيض والظاهر أن ذلك الغالب قد يعجز شيئا ما دامد قال ع ش قوله مر قد يعجز أي بان  
يوجد تارة في شهر وقد يخصص وفي آخره أو أكثر منه اه وفي السكري على بأفضل بعد ذكر كلام  
النهاية والامداد المذكور ما نصه وقد أقر الشارح اشكال الاسوى في التحفظ ولا يعاب قال في اليعرب  
والحاصل أن المدة ثلاثة أقسام الخمسة والعشرا قل يتخلو بيقين والخمسة والعشرون فأكثر لا تتخلو غالبا وما بينهما  
يتخلو غالبا فالأولى يقطعها الحيض والثانية لا يقطعها والثالثة ملحة بالأولى الخ اه (قوله والنفاس كالحيض)  
ولا يخرج لاستعاضة بل تحترز عن تلويث المسخو ويذيق أن عمله أن سهل احترازها والاحتراز ولا يقطع  
نهاية (قوله مكرها بغير حق) ومنه ما لو حل وأخرج بغير إذنه أي إذا لم يمكنه التماس فإن أخرج مكرها بحق  
مسجد آخر بيما من فم من ذلك شرح مر (قوله ولا ينقطع بالخروج شهادة تعينت الخ) عبارة لاداء  
أو خرج لاداء شهادة تعين عليها حملها أو أؤاها أو تعين أحدهما دون الآخر لم يتعين عليه الاداء فهو مستغن  
عن الخروج والا فتمحله لها التماس يكون للاداء فهو باختياره وظاهر أن حمل هذا إذا تحمل بعد الشرع في  
الاعتكاف والا فلا ينقطع التماس أي أن تعين الاداء كالتنصر صوم الدهر فتوته لزوم آثاره لم يقبل النذر  
لا يلزمه القضاء اه فتولى الشارح لشهادة تعينت أي أن أراد تعينت أداءه وتحملها ولو لم يتبادر وافي  
ذلك مر (قوله واستشكاه الاسوى الخ) أي يجب بان المراد بالغالب ههنا أن لا يسع أقل الظاهر الاعتكاف  
لأذا كرت في باب الحيض ووجهه أنه إذا زاد من الاعتكاف على أقل الظاهر كانت معرضة لطرأ الحيض  
فقدرت شرح مر (قوله ولا بالخروج مكرها بغير حق) وكلاهما لو حل وأخرج بغير إذنه وإن تمكنه  
التماس على ما اقتضاهما فلا تقوم به حمل تقييده بما ذالم يمكنه ذلك ولعله الأقرب فإن أخرج مكرها بحق  
كل وجهه والعبد يستعان بلاذن وأخرجها الحاكم لحق لزومه وأخرج خوف غيره له وهما على ما طلل أو

وحى خيفة فإن أخرج  
لاجل ذلك فقد مر بما فيه  
(و) لا ينقطع بالخروج  
شهادة تعينت أو ولد ثبت  
بالبنية أو (بعض) ان طالت  
مدة الاعتكاف) بان كانت  
لا تتخلو عن الحض غاليا  
فتبقى على ما سبق إذا طهرت  
لأنه بغير اختيارها ومثلهما  
في المجموع بان تزيد على  
خمس عشر يوما واستشكاه  
الاسوى بان الثلاثة  
والأشهر من تخلو عنه غالباً  
غالبه مستأوسع وبقيت  
الشهر طهر أذ هو غاليا  
لا يكون فيه إلا الحيض واحد  
وطهر واحد والنفاس  
كالحض (فإن كانت بحيث  
تخلو عنه انقطع في الظاهر)  
لا مكان الموالاة بشرعها  
عقب الظاهر (ولا بالخروج)  
مكرها بغير حق أو (ناسيا  
على المذهب) كالإيطال  
الصوم بالكل ناسيا ولا يسلم  
أنه هيئة ذكر بخلاف  
العام ومثله جاهل

يعدو بجوه (ولا يفرج)  
 المؤذن الراتب إلى منارة  
 منفصلة عن المسجد لكنها  
 قريبة من منبته (لا اذان  
 في الاصح) لانها بمنزلة لقائمة  
 شعائر المسجد معدود من  
 قواعده وقد ائلف الناس  
 صوته فعدو وجعل زمن  
 اذنه كسنة من الاكتشاف  
 وبما تقر في المنارة قارفت  
 الخلق الخارج عن المسجد  
 التي باها فيه فينبط طبع  
 بدخولها فقلعها ما عروا رب  
 فضرعه نفضة لا تنفاه  
 ما ذكر في الراتب وأما بعدة  
 عن المسجد أي بحيث  
 لا تسب إليه عرفا فما يظهر  
 من رأي من ضبطه بان  
 تكون خارجة عن جوار  
 المسجد وأما أن يكون دارا  
 من كل جانب وبعض ضبطه  
 بما جاور حرم المسجد أو  
 منبته لغير الذي ليس فضلا  
 به فيضرم هو دارا مطابقا  
 بخلاف المنصلي لان  
 المشاهد الملاصقة حكمها  
 حكم المسجد الواحد اما  
 منبته بان يكون باها في  
 المسجد وأما رتبته فلا يضر  
 صودها مطلقا (ويجب  
 قضاء أوقات الخروج  
 بالاعتذار) السابعة بلانه غير  
 مكف فيها (الأوقات  
 قضاء الحاجة) لان حكم  
 الاعتكاف منسحب عماها  
 ولهذا جامع في زمنه من  
 غير مكف بطل وازع جمع  
 في هذا الحصر والخبر  
 نفسا عن الشيخ أبي علي

كان وجها للعبد بعتكاف بلا اذان أو أخرجه الحاكم لحق (ثم أخرج خوف غريمه وهو غنى محاط أو  
 معسر وله بينة أي وثم حاكم بقبليها كجواهرها قطع تنابعه لتقصيره نهاية غنى وقوله ما وثم حاكم بقبليها  
 أي بالاحس (قوله يعدو بجوه) عبارة النهاية والغنى على ما ذكره قال عرش قوله يخفى عليه الخ  
 ظاهره أنه لا فرق بين كونه قريبا منه وبالإسلام أم لا شيئا يمتد به فتن العلماء أم لا وهي ظاهرة اه قول  
 المتن (الراتب) ومثل الراتب نائب حيث استبد له عرش على ما أقول ويبنى أنه لا فرق حيث كان النائب  
 كالاصيل فيها مطلب منه عرش قول المتن (إلى المنارة) بفتح الميم ويحث الأذرى امتناع الخروج للمنارة فيما إذا  
 حصل الشعار بالاذان يظهر السطح لعدم الحاجة إليه وكان من أجل حاله بقرب المسجد اعتد الاذان له عليه  
 وكذا ان لم يكن عاليا لكن وقف الاعلام عليه لكون المسجد في منقطع فلا شرح مر وانظر بحث الأذرى  
 مع ان مقابل الاصع نظر لانه بالسطح سم (قوله مبنيته) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وان لم  
 تبن له كان حرم مسجد وبقية منارته فخره مسجد قرب منها واعتد الاذان عليها له حكمها حكم المبنية  
 له كجواهرها وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنيته حرم على الغالب فلا يحق قوله له شرح مر  
 وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا أن استبد له عرش ولا يملأه فاقبضه نظر والثاني قريب سم قول المتن  
 (لا اذان) ويبنى أمثل الاذان ما اعتد من التسبيح المعروف بالاذان من أولي الجمعية نائبين باعتد الاذان  
 انتهى ولصلا الصم أو أوجه بذلك فليحق بالاذان عرش عبارة شيخنا ومثل الاذان التسبيح آخر الأجل المعنى  
 بالاولى والثانية والأبدى ما يفعل قبل اذان الجماعة من قراءة الآية والسلام لجريان العادة بذلك لأجل التبرؤ  
 لصلا الصم وصل الجماعة اه (نوه) ما عني راتب الخ) عبارة النهاية والغنى بخلاف خروج غير الراتب الاذان  
 وخروج الراتب لغير الاذان ولو بحجرة بابها المسجد والاذان لكن عبارة ليست للمسجد أهله لكن  
 بعدة عنه وعن رتبته اه (قوله فبناظر) اعتد النهاية والغنى (قوله ثرايت بعضهم ضبطه الخ) عبارة  
 النهاية والغنى وان ضاه بعضهم الخ (قوله مطلقا) أي ولو كانت قرية أو مؤذن راتب (قوله فلا يضر صودها  
 الخ) قال في السكترا ذمهم سمو بهم الاعتكاف فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سميت  
 المسجد أم لا انتهى اه سم (قوله مطلقا) أي ولو لغير الاذان وخرجت عن سميت بناء المسجد كره  
 وترتبه اذهني في حكم المسجد كذا في مبنيته فمعامل الشارح فيصم الاعتكاف فيها وان كان الاعتكاف في  
 هو اه الشارح وأخذ الركن منه أنه لو اتخذ المسجد جناح إلى الشارع فاعتكف فيه صح لانه تابع له  
 صح وان زعم بعضهم أنه مردود بان العشر بين الجناح والمنارة لا شيء لكون المنارة تنسب إلى المسجد  
 ويحتاج البهاغ الباني إقامة شعائر خلاف الجناح فيها نهاية وكذا في الغنى الأثر عجزا عن بعض من عدم  
 الصفة في الجناح وتقدم في الشرح وعن شيخنا ما وافق ما في النهاية قول المتن (ويجب قضاء أوقات الخروج)  
 أي من المسجد من الاعتكاف متتابع (بالاعتذار) أي التي لا يقطع بها التتابع كوقت كل واحد من  
 ونفاس وانغسل جنباه غنى ونها (قوله وازع جمع الخ) اعتد النهاية والغنى فقا لا وانصاه على قضاء  
 معسر وله بينة أي وثم حاكم بقبليها كجواهرها قطع تنابعه لتقصيره شرح مر (قوله في المنارة) يخرج  
 المؤذن الراتب إلى منارة (خ) إضافة المنارة إلى المسجد للاختصاص وان لم تبن له كان حرم مسجد وبقية  
 منارته فخره مسجد قرب منها واعتد الاذان عليها له حكمها حكم المبنية كجواهرها وقول المجموع ان  
 صورة المسئلة في منارة مبنيته حرم على الغالب فلا يحق قوله له شرح مر وهل نائب الراتب كالراتب مطلقا  
 أو ان استبد له عرش أو لا في نظر والثاني قريب ويحث الأذرى امتناع الخروج للمنارة اذا حصل الشعار  
 بالاذان يظهر السطح لعدم الحاجة كذا في حاله بقرب المسجد اعتد الاذان له عليه وكذا ان لم يكن عاليا  
 لكن وقف الاعلام عليه لكون المسجد في منقطع فلا شرح مر وانظر بحث الأذرى مع ان مقابل  
 الاصع نظر لانه بالسطح (قوله فلا يضر صودها مطلقا) قال في السكترا ذمهم سمو بهم الاعتكاف  
 فيها اه وقال في شرح المنهج سواء خرجت عن سميت المسجد أم لا (قوله في المتن) ويجب قضاء الخ) قال في

الحاجة مثال إذا وجه كإفاله الأسوي بما جمع متقدمين حريانه في كل ما يطلب الخرج له ولم يطل زمنه عادة كل وغسل جنباه وأذان مؤذن وأتاب بخلاف ما يطل الخرج له (قوله وغيرهما يطلب الخرج له الخ) وعلم بمما عدا ذلك وم تجديد النطق بخرج لما ذكر بعد عودته أن خرج لما لا بد من مؤن طال زمنه كثير من وغسل واجب وأذان بارأ الخرج له أول ما منه بد لشئ ول التبع جميع المدة ولو عين مدة ولم تعرض للتابع لجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد لتبهم الباقي جدد التبع ولو أحرم معتكف بنسك فان لم يغسل الفوات أع أي ثم خرج عجب والاخر له ولا يثنى بعد فرغم من السك على اعتكافه الأول وان شرا اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاءه قبل نذر لم يلزمه شي لأن اعتكاف شهر قد مضى بحال نهاية وقوله حر ولو أحرم الخ في المغنى مثله (قوله فرغ) الى الكتاب في المغنى (قوله سوا الخ) عبارة النهاية وهسل عيادة المريض ونحوها له أي للمعتكف أفضل أو تركها أو هماس أو جوه أو جهها أو لها اه قال سم قال الشارح في شرح العباب أو جهها الآخر فقد تله في المجموع عن الأصحاب قال البلقيني والأذري ومجمله في عيادة الإجاب اما الأقارب وذو الرحم والاصدقاء والجيران فالظاهر أن الخرج لعبادتهم أفضل لاسيما إذا علم أنه يشق عليهم تخافه انتهى اه (قوله أفضل) لاسيما إذا علم أنه يشق عليهم وعيادة القاضي حسين مصرحة بذلك وهذا هو الظاهر مغنى

وغيره مخرج مؤذن لأذان  
وجنب لا تسأل وغيرهما  
بما يطلب الخرج له ويقل  
زمنه عادة بخلاف ما يطل  
زمنه كغيره وعدة مرض  
ه (فرغ) وهو واجب إدامة  
الاعتكاف ونحو عيادة  
المريض واعتكافه ابن  
الملاح بأنه صلى الله عليه  
وسلم كان يعتكف تغلاولا  
بحرج لذلك ويحث البلقيني  
أن الخرج لعبادة نفسه  
رحم وجلو وصدق أفضل  
والله أعلم

شرح المنهج في اعتكاف من ذور متتابع (قوله سوا) وبين إدامة الاعتكاف ومع عيادة المريض الى آخره  
قال في شرح العباب عن المجموع لأنهم ما طاعتان مندوب اليهما فاستويا اه وبعبارة العباب وله  
الخروج من تعولع لعبادة مرض وتشييع جنازة وهل هو أفضل أو تركه أو هو  
سواء وجوه اه قال الشارح في شرحه أو جهها الآخر فقد تله  
في المجموع عن الأصحاب الى أن قال قال البلقيني والأذري  
ومجمله في عيادة الإجاب أما الأقارب وذو الرحم  
والاصدقاء والجيران فالظاهر أن  
الخروج لعبادتهم أفضل  
لا سيما إذا علم أنه  
يشق عليهم  
تخلفه

اه

ه (ما يلزمه الثالث) وليه الجزء الرابع أوله كتاب الخرج ه



\*( فهرست الجزء : الثالث من حاشيتي علامتني الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على  
تخفة المحتاج بشرح المنهاج للعلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى ) \*

صفحة	
٢	باب صلاة الخوف
١٨	فصل في البيهس
٣٩	باب صلاة العدي
٥١	فصل بتدب التكمير
٥٦	باب صلاة الكسوفين
٦٥	باب صلاة الاستسقاء
٨٣	باب في حكم تارك الصلاة
٨٩	كتاب الجنائز
١١٣	فصل في تكفين الميت
١٣١	فصل في الصلاة على الميت
١٦٧	فصل في الدفن وما يشبهه
٢٠٨	كتاب الزكاة
٢٠٩	باب زكاة الحيوان
٢٢٢	فصل في بيان كيفية الاخراج
٢٣٩	باب زكاة النبات
٢٦٣	باب زكاة النقد
٢٨٢	باب زكاة المحدث والكلز والتجارة
٢٩٢	فصل في زكاة التجارة
٣٠٤	باب زكاة الفطر
٣٢٧	باب من تلزمه الزكاة
٣٤٣	فصل في ادائها
٣٥٣	فصل في التخييل وتوابعه
٣٧٠	كتاب الصيام
٣٨٦	فصل في النية وتوابعها
٣٩٧	فصل في بيان المفطرات
٤١٣	فصل في شروط الصوم من حيث الفاعل والوقت وكثير من منعه ومكروهاته
٤٢٧	فصل في شروط وجوب الصوم ومخصصاته
٤٣٤	فصل في بيان فدية الصوم الواجب
٤٤٧	فصل في بيان كفارة جاع رمضان
٤٥٣	باب صوم التطوع
٤٦١	كتاب الاعتكاف
٤٧٦	فصل في الاعتكاف المنذور والمتتابع













Bibliotheca Alexandrina



0632834